كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع

في العربية تاليف سيدنا الشيخ الامام العالم العلامه

الحبر البحر الفهامه سيبويه زمانه المحقق المدقق

الرحله وحيد دهره وفريد عصره

حافظ العصر ومجتهد الوقت

ابو الفضل عبد الرحمن

جلال الدين نجل

سيدنا الشيخ

الامام

العالم

العلامة ابو المناقب ابي بكر كمال الدين بن المرحوم شمس الدين ابو عبد الله محمد بن

سابق الدين ابي بكر بن الفخر عثمان بن ناصر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن

نجم الدين ابي الصلاح ايوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري

السيوطي الشافعي فسح الله في مدته اعاد علينا وعلى المسلمين من بركته بمحمد واله

RAĞIP P.
Ka. N.
1321

T. C.
MİLLÎ E[illegible] BAKANLIĞI
RAGIP P[illegible] KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı 1161

1441

١٤٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وأصلي وأسلم على محمد أفضل
من خصصته بروح قدسك وبعد فإن لسان العرب لما كان لغة الحديث والقرآن جمع أدناها وأقصاها
وكنا لم نغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وجموعا لتشهد بفضله
أرباب الفضائل وجموعا قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل حشدت فيه ما يقر
الأعين ويشنف المسامع وأوردته مناهل كتب فاق عليها همع الهوامع وجمعته من
نحو مائة مصنف فلا عرو أن لقبته جمع الجوامع وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحا
واسعا كثير النقول طويل الذيول جامعا للشواهد والتعاليل مغنيا لا ينقاد
للأدلة والأقاويل منبها على الضوابط والقواعد والتقاسيم والمقاصد ثم رأيت الزمان
أضيق من ذلك ورغبة أهله قليلة فيما هنالك مع إلحاح الطلاب علي في شرح يرشدهم
إلى مقاصده ويطلعهم على غرائبه وشوارده فحررت لهم هذه العجالة الكافلة بحل
مبانيه وتوضيح معانيه وتكميل نظامه وتعليل أحكامه مسماه بهمع الهوامع في
شرح جمع الجوامع والله أسأل أن يبلغ به المنافع وأن يجعلنا ممن يسابق إلى الخيرات
ويسارع بمنه ويمنه ص أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم وأصلي وأسلم
على نبيك المخصوص بجوامع الكلم وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير وأعرب عنه
فم وأستعينك في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية جامع لما في
الجوامع من المسائل والخلاف حاو لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف محيط بخلاصة
كتابي التسهيل والارتشاف مع مزيد وافر وافٍ قريب من الانسجام قريب من الأفهام
وأسالك النفع به على الدوام ويتحصر في مقدمات وسبعة كتب ش المقدمات
في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والكلمة والقول والإعراب والبناء والمنصرف
وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها والكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات وما
شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في
المجرورات وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق
غير الجازمة وما ضم إليها من بقية حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الأنواع
وهي الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها والخامس
في التوابع لهذه الأنواع وعوارض التركيب الإعرابي من تغييره كالإخبار والحكاية
والتسمية وضرائر الشعر وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الأبنية والسادس
والسابع في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف والإبدال والنقل والإدغام
وختم بما يناسبه من خاتمة الخط وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حذوت فيه
حذو كتب الأصول وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان
وغيره أن الله وتر يحب الوتر أما ترى السموات سبعا والأيام سبعا والطواف

سبعا

سبعا الحديث ص الكلام في المقدمات الكلمة قول مفرد مستقل أو منوي
معه على الصحيح وشرط قوم كونه حرفين ش الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة قال
تعالى وكلمة الله هي العليا أي لا إله إلا الله تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أي لا نعبد
إلا الله الآية كلا إنها كلمة هو قائلها إشارة إلى قوله رب ارجعون وما بعده وفي حديث
الصحيحين الكلمة الطيبة صدقة وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ألا كل شيء ما خلا
الله باطل وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين ولذا لا يتعرض لذكره في كتبهم
بوجه كما قال ابن مالك في شرح التسهيل وإن ذكره في الألفية فقد قيل إنه من
أمراضها التي لا دواء لها وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا وأحسن حدودها
قول مفرد مستقل أو منوي معه فخرج بتصدير الحد بالقول غيره من الدوال
كالخط والإشارة وبالمفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب وبالمستقل
أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف
ضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها ومن أسقط هذا القيد رأى ما جنح إليه
الرضي من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا ككلمة واحدة لشدة الامتزاج فجعل
الإعراب على آخره كالتركيب المزجي ولم أحتج إلى ما زاده في التسهيل من قوله دال
بالوضع فخرج المهمل لتعبيري بالقول الشامل لذلك وذكري القول الذي يخرجه لما
سيأتي من أنه الموضوع لمعنى ولذلك عدلت إليه وما قيل من أن ذكر اللفظ أولى
لإطلاق القول على غيره كالرأي ممنوع لعدم تبادره إلى الأذهان إذ هو مجاز وعدلت
كابن الحاجب إلى جعل الإفراد صفة القول عن جعلهم إياه صفة المعنى حيث قالوا ومنهم
ابن الحاجب وأبو حيان وضع لمعنى مفرد لأنه كما قال الرضي وغيره صفته في
الحقيقة وإنما تكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر
فإنه كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم مثلا ونحو ضرب فإنه كلمة ومعناه الحدث والزمان
وقدمت المعرف على المعرف كصنيع الجمهور لأنه الأصل في الإخبار عنه وعكس
صاحب اللب لتقدم المعرف عقلا فيقدم وضعا ومن قال إن اللام في الكلمة للجنس
المكتفي بالاستغراق والتاء للوحدة فيتنافيان فقد سها سهوا ظاهرا بل هي للماهية
والحقيقة وشملت العبارة الكلمة تحقيقا كزيد وتقديرا كأحد جزئي العلم المضاف كعبد
الله فإن كلا منهما كلمة تقديرا إذ لا تتأتى الإضافة إلا في كلمتين وإن كان مجموعا كلمة
تحقيقا لعدم دلالة جزئه على جزء معناه وشمل المنوي المستكن وجوبا كأنت في نقم
وجوازا كما سيأتي في مبحث المضمر وخرج بقولي معه ما نواه الإنسان في نفسه من
الكلمات المفردة فإنه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم لأنه لم ينو مع اللفظ وقيده في
التسهيل بقوله لذلك قال إشارة إلى الاستقلال ليخرج الإعراب المقدر فإنه منوي
مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحذفته للعلم به لأنه إذا اشترط ذلك في

اللفظ الموجود مع قرينة نفي المنوي اولي ومقابل الصحيح فيما نقله ابو حيان وغيره
ان صاحب النهاية وهو ابن الخباز منع تسمية الضمير المستكن اسما قال لانه لا ينبغي
كلمة وذهب قوم الي ان شرط الكلمة ان تكون علي حرفين فصاعدا نقله الامام فخر الدين
الرازي في تفسيره ومحصوله قال ورد عليهم بالباء واللام ونحوها مما هو كلمة وليس علي
حرفين ص فان دلت علي معني في نفسها ولم تقترن بزمان فاسم او اقترنت ففعل
او غيرها بان احتاجت في افادة معناها الي اسم او فعل او جملة فحرف وقال ابن النحاس
معناه في نفسه والرضي والسيد لا معني له اصلا ش الكلمة اما اسم واما فعل
واما حرف ولا رابع لها لما سياتي في مبحث اسم الفعل من ان بعضهم جعله رابعا
وسماه الخالفة والدليل علي الحصر في الثلاثة الاستقراء والحكمة العقلية فان
الكلمة لا تخلو اما ان تدل علي معني في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان
يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد
كل منهما بان يقال الاسم ما دل علي معني في نفسه ولم يقترن بزمان والفعل ما دل
علي معني في نفسه واقترن والحرف ما دل علي معني في غيره وهي في المواضع الثلاثة
للسببية اي دل علي معني بسبب نفسه لا بانضمام غيرها اليه وبسبب غيره اي
انضمامه اليه فالحرف مشروط في افادة معناه الذي وضع له انضمامه الي غيره
من اسم كالباء في مررت بزيد او فعل كقد قام او جملة كحروف النفي والاستفهام
والشرط وقد يحذف المحتاج اليه للعلم به كنعم ولا وكان قد واما ذو وفوق ونحوهما
وان لم تذكر الا بمتعلقها فليس مشروطا في افادة معناها للقطع بفهم معني ذو
هو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما شرط ليتوصل بها الي الوصف باسماء الاجناس
ويبوق الي علو خاص وقيل هي في هذا وقيل هي للظرفية اي معني ثابت في نفسه
وفي غيره اي حاصل فيه كمن في نحو اكلت من الرغيف فانها تفيد معناها وهو
التبعيض في الرغيف وهو متعلقها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل
بنفس وغير راجعا للمعني كابن الحاجب فقد ابعد اذ لا معني لقولنا ما دل علي معني
بسبب نفسي غير ذلك المعني او بسبب غيره او ثابت في او في غيره اما الاول فلان
الشي لا يدل علي معناه بسبب غير ذلك المعني وانما يدل عليه بسبب وضعه له
ودلالة اللفظ عليه واما الثاني فلانه لا يصح ان يكون الشيء ظرفا لنفسه والمراد
بالزمان حيث اطلق المعين المعبر عنه بالماضي والحال والاستقبال لشهرتها
في هذا الفن والعبرة بالدلالة باصل الوضع فنحو مضرب الشوال اسم لانه دال
علي مجرد الزمان وكذا الصبوح للشرب في اول النهار لانه وان افهم معني
مقترنا بزمان لكنه غير معين وكذا اسم الفاعل والمفعول لانهما وان دلا علي
الزمان المعين فلا لانها عليه عارضة وانما وضعا لذات قام بها الفعل وكذا اسما

الافعال ونحو نعم وبئس وعسي افعال لوضعها في الاصل للزمان وعرض تجردها
منه وما ذكرناه من ان الحرف لا يدل علي معني في نفسه هو الذي اجمع عليه النحاة
وقد خرق اجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب في تعليقته علي المقرب الي
انه يدل علي معني في نفسه قال لانه ان خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة فلا
دليل في عدم فهم المعني علي انه لا معني له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم
موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهمه فانه يفهم منه معني عملا بفهمه
موضوعه لغة كما اذا خوطب بهل من يفهم ان موضوعها للاستفهام وكذا سائر
الحروف قال والفرق بينه وبين الاسم والفعل ان المعني المفهوم منه مع غيره
اتم من المفهوم منه حال الافراد بخلافهما فالمفهوم منهما في التركيب غير المفهوم منهما
في الافراد انتهي ص فالاسم من خواصه بدا ونحو يا ليت شعري وتنوين لا في
روي وحرف تعريف واسناد اليه وسمع بالمعيدي علي حذف ان او نزل منزلة
المصدر واضافة وجر وحرفه وقيام صاحبه علي حذف الموصوف وعود ضمير
واعدلوا وعلي المصدر المفهوم ومباشرة فعل وهو لعين او معني اسما او وصفا
ومنه ما يجي به او اريد لفظه كلق واللو وزعموا مطية الكذب ولا حول ولا قوة الا
بالله كنز ش للاسم خواص تميزه من غيره وعلامات يعرف بها وذكر منها هنا
تسعة احدها النداء وهو الدعاء بحروف مخصوصة نحو يا زيد وانما اختص به لان
المنادي مفعول به في المعني او في اللفظ ايضا علي ما سياتي والمفعولية لا تليق
بغير الاسم فان اورد علي ذلك نحو قوله تعالي يا ليت قومي يعلمون يا ليتنا نرد
الا يا اسجدوا وحديث البخاري يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة حيث دخل
فيه يا علي ليت ورب وهما حرفان وعلي اسجدوا وهو فعل فالجواب ان يا في
ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء وحرف التنبيه يدخل علي غير الاسم وقيل للنداء
والمنادي محذوف اي يا قوم وضعفه ابن مالك في توضيحه بان القايل لذلك قد
يكون وحده فلا يكون معه منادي ثابت ولا محذوف ومن الاسماء ما لا دليل علي
اسميته الا النداء نحو يا مكرمان ويا فل لانهما يختصان بالنداء الثاني التنوين
وسياتي حده وانسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث والذي يختص بالاسم منه
ما عدا الترنم والغالي اللاحقين بروي البيت وهو الحرف الذي تعزي له القصيدة
فانهما لا يختصان كما سياتي وانما اختص الباقي به لان التمكين فيه للفرق بين
المنصرف وغيره والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها والمقابلة انما تدخل جمع
المؤنث السالم والعوض انما يدخل المضاف عوضا من المضاف اليه ولا حظ لغير
الاسم في الصرف ولا التعريف والتنكير ولا الجمع ولا الاضافة فان اورد علي
هذا نحو قول الشاعر الام علي لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتني اوايله

حيث ادخل التنوين علي لوّ وهو حرف فالجواب ان لو هنا اسم علم للفظة لوّ
ولذلك شدّد اخرها واعرب ودخلها الجرّ والاضافة كما سبق في شرح ذلك
في مبحث التسمية الثالث حرف التعريف اذ لا حظ لغير الاسم في التعريف
والتعبير بذلك احسن من التعبير بال لسهولها واللام علي قول من يرالها وحرها
المعرفة ولام في لغة طيّ وبدلا منه من ورود ال الموصوله واما قوله صلي
الله عليه وسلم اياك واللوّ فان اللوّ يفتح عمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن
ماجة وغيره فالجواب عنه كما سبق في اللام علي لوّ الرابع الاسناد اليه وهو
انفع علاماته اذ به يعرف اسمية التا من ضربت والاسناد تعليق خبر بمخبر
عنه او طلب بمطلوب منه وشموله اهمّ التاني دون الاخبار عبرت به دونه
وسواء الاسناد اللفظي والمعنوي واللفظي كما حققه ابن هشام وغيره وغلط
فيه ابن مالك في شرح التسهيل حيث جعل الثاني مما لها للفعل والحرف كقولك
ضرب فعل ماض ومن حرف جرّ وردّ بانها هنا اسمان مجرّدان عن معناها
المعروف لارادة لفظها ولهذا يحكم علي موضعها بالرفع علي الابتداء فضرب
هنا مثلا اسم مسماه ضرب الدال علي الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك
نفسه في الكافية باسمية ما اخبر عن لفظه حيث قال وان نسبت لاداة حكما
فابن او اعرب واجعلنها اسما وفي شرح اوسط الاخفش لمبرمان اذا قلت
هل حرف استفهام فانما جيئت باسم الحرف ولم تات به علي موضعه وهذا مع ما
تقدم في الام علي لو معني قولي ومنه ما سمّي به او اريد لفظه وعلي الثاني يتخرج
قول العرب زعموا مطية الكذب وحديث الصحيحين لاحول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة حيث اسند الي الجملة الفعلية في الاول والاسمية في الثاني
فالمعني في الاول هذا اللفظ مطية الكذب اي يقدمه الرجل امام كلامه ليتوصل
به الي غرضه من نسبة الكذب الي القول المحكي كما يركب الرجل في مسيره الي
بلد مطيته ليقضي عليها حاجته وفي الثاني هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة اي
كالكنز في نفاسته وصيانته عن اعين الناس فان قلت فما تصنع بقوله تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه فان الاسناد واقع فيه الي تسمع وهو فعل ولم يرد
لفظه فالجواب من وجهين احدهما انه محمول علي حذف ان اي ان تسمع وهو في
تاويل المصدر اي سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم كما في قوله تعالي
وان تعفوا اقرب للتقوي وان تصوموا خير لكم ونظيره في حذف ان قوله
الا ايها هذا اللائمي احضر الوغي وان اشهد اللذات هل انت مخلدي من رواه
برفع احضر فانه حذف منه ان بقرينة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه
والا لزم عطف مفرد علي جملة وهو ممنوع واما من رواه بالنصب فهو علي اضمار

ان لاحذفها والمضمر في قوة المذكور والثاني انه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر
وهو سماعك لانه مدلول للفعل مع الزمان تجرّد لاحد مدلوليه كما في قوله وقالوا
ما تشاء فقلت اللهو فانه نزل فيه الهوي منزلة اللهو ليكون مفردا مطابقا للمسؤل
عنه المفرد وهو ما في ما تشاء ولم يحمل علي حذف ان كما في البيت السابق لان قوله
ما تشاء سؤال عما يشاء في الحال لا الاستقبال ولو حمل علي حذفها لكان
مستقبلا فلا يطابق السؤال واعترض بجواز ان يراد اشاء في الحال اللهو في
الاستقبال ودفع بان قوله في تمامه الي الاصباح اثر ذي اثير يمنع ذلك
الخامس الاضافة اليه كونه مضافا او مضافا اليه واما نحو يوم ينفع الصادقين
فان الفعل فيه موضع المصدر السادس والسابع الجر وحرفه وانما اختص
به لانه انما دخل الكلام ليعدّي الي الاسماء معني الافعال التي لا تتعدّي بنفسها
اليها لا قتضائها معني ذلك الحرف فامتنع دخولها الا علي اسم بعد فعل لفظا
او تقديرا واذا امتنع دخول عامل الجرّ علي كلمة امتنع الجرّ الذي هو اثره
فان اورد علي هذا نحو قول الشاعر والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط
اللبان جانبه حيث ادخل الباء علي نام وهو فعل باتفاق فالجواب انه علي
حذف الموصوف اي بليل نام صاحبه الثامن عود ضمير عليه وبه استدل
علي اسميّة مهما لعود الهاء اليها في قوله تعالي مهما تاتنا به وما التعجبية
لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو ما احسن زيدا وال الموصولة
لعوده عليها في قولهم قد افلح المتقي ربه فان اورد علي هذا نحو قوله تعالي اعدلوا
هو اقرب للتقوي حيث عاد الضمير الي فعل اللام فالجواب انه عائد الي
المصدر المفهوم منه وهو العدل لا علي الفعل نفسه التاسع مباشرة الفعل
الي ولاوه من غير فاصل وبذلك استدلّ علي اسمية كيف قال تعالي الم تر
كيف فعل ربك وبه استدلّ الرياشي علي اسمية اذا في قوله القائل اذا
خرج زيد ثم نبهت علي ان الاسم ينقسم الي اربعة اقسام اسم عين وهو ما دلّ
علي الذات بلا قيد كزيد ورجل واسم معني وهو ما دلّ علي غير الذات بلا قيد
كقيام وقعود ووصف عين وهو ما دلّ علي قيد في الذات كقائم وقاعد
ووصف معني وهو ما دلّ علي قيد في غير الذات كجلي وخفي وقد يصلح الاسم
لهما كبعض المصدرات والوصف كنافع وضارّ والمراد بالاسم هنا قسيم
الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب وبالمعني قسيم
الذات لا المعني المذكور في اقسام الكلمة السابق فانه اعمّ وقولي ومنه ما سمّي
به الي اخره فيه لفّ ونشر مرتّب فالمثالان الاولان لما سمّي به والاخيران
لما اريد لفظه فابدل قولهم زعموا مطية الكذب لم اقف عليه في شيء من

كتب الامثال وذكر بعضهم انه روي مطية الكذب بالظاء المعجمة والنون واخرج
ابن ابي حاتم عن صفوان بن عمرو الكلاعي قال بئس مطية المسلم زعموا مطية د،،
الشيطان واخرج في الطبقات عن شريح القاضي قال زعم الكذب ص والفعل ،.
ماض ان دخله تاء فاعل او تانيث ساكنه وامر ان افهم الطلب وقبل نون د،
توكيد وهو مستقبل وقد يدل عليه بالخبر وعكسه ومضارع ان بدي بهمز متكلم
فردًا او نونه معظمًا او جمعًا او تاء لمخاطب مطلقا او غايبه او غايبتين او ياء
غايب مطلقا او غايبات ش الفعل ثلاثة اقسام خلافا للكوفيين في قولهم د،
قسمان وجعلوا الامر مقتطعا من المضارع وذكرت مع كل قسم علامته لانه
ابلغ في الاختصار احدها الماضي ويتميز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلم ام مخاطب
ام مخاطبة وبتاء التانيث الساكنه وانما اختص بها لاستغناء المضارع عنها
بتاء المضارعة واستغناء الامر بياء المخاطبة والاسم والحرف بالتاء المتحركة
قال ابن مالك في شرح الكافيه وقد انفردت التاء الساكنه فلحقتها نعم وبيس
كما انفردت تاء الفاعل فلحقتها تبارك وردّ الا خير لجواز ان يقال تباركت اسماء
الله الثاني الامر وخاصيته ان يفهم الطلب ويقبل نون التوكيد فان افهمته
كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو صه او قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع
والامر مستقبل ابدًا لان مطلوب به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل نحو
يا ايها النبي اتق الله قال ابن هشام الّا ان يراد به الخبر نحو ارم ولا حرج فانه
بمعنى رميت والحالة هذه والّا لكان امرًا له بتجديد الرمي وليس كذلك وقد
يدل على الامر بلفظ الخبر نحو والوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن كما
يدل على الخبر بلفظ الامر نحو فليمدد له الرحمن مدًّا اي فيمد الثالث المضارع
وتميزه افتتاحه باحد الاحرف الاربعة الهمزة والنون والتاء والياء والتمييز
بها احسن من التمييز بسوف واخواتها للزوم تلك وعدم لزوم هذه اذ لا ،.
تداخل على اهاوا اهلم فالهمزة للمتكلم مفردًا نحو اكرم والنون له جمعا او مفردًا
معظما نفسه نحو نحن نقص والتاء للمخاطب مطلقا مفردا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا او مونثا وللغايبة والغايبتين والياء للغايب مطلقا مفردًا او مثنى او
مجموعا وللغايبات واحترز من همزة ونون وتاء وياء لا يكون كذلك كاكرم د،
ونرجس الدواء اذا جعل فيه نرجسا وتكلم ويرناء الشيب خضبه باليرناء
وهو الحناء ص وهو صالح للحال والاستقبال خلافا لمن خصه باحدها
ثم المختار حقيقة في الحال وثالثها فيهما ش في زمان المضارع خمسة اقوال
احدها انه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوه قال ان المستقبل غير محقق

الوجود

الوجود فاذا قلت زيد يقوم غدا فمعناه ينوي ان يقوم غدا الثاني انه لا يكون ،.
الا للمستقبل وعليه الزجاج وانكر ان يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة
لانك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا واجيب بان مرادهم
بالحال الماضي غير المنقطع فلان الفاصل من الماضي والمستقبل الثالث وهو ،.
راي الجمهور وسيبويه انه صالح لها حقيقة فيكون مشتركا بينهما لان اطلاقه
على كل منهما لا يتوقف على مسوغ به وان ركب بخلاف اطلاقه على الماضي فانه
مجاز لتوقفه على مسوغ الرابع انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي
وابن ابي ركب وهو المختار عندي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرآين
وهذا شان الحقيقة ودخول السين عليه لافادة الاستقبال ولا تدخل العلامة
الا على الفروع كعلامات التثنيه والجمع والتانيث والنسب الخامس عكسه
وعليه ابن طاهر لان اصل احوال الفعل ان يكون منتظرًا ثم حالا ثم ماضيًا ،
فالمستقبل اسبق فهو احق بالمثال وردّ بانه لا يلزم من سبق المعنى سبقية
المثال ص ورجح الحال مجردًا ويتعين بالان ونحوه وليس وما وان ولام د،
الابتداء عند الاكثر والاستقبال بظرف واسناده لمتوقع وكونه طلبا او وعدا
ومع توكيد وترجّ ومجازات وناصب خلافا لبعضهم مطلقا وللسهيلي في ان ولو
مصدرية وحرف تنفيس لا لام قسم ولا نافيه في الاصح وتنصرف للمضي بلم ولمّا ،.
وقيل كان ماضيا تغيرت صيغته ولو للشرط واذ وربما وقد للتقليل وكونه
خبر باب كان قيل ولما الجوابية وما عطف عليه او عطف على حال او مستقبل د،
او ماض فكهو ش للمضارع اربع حالات احدها ان يترجح فيه الحال وذلك اذا كان
مجردًا لانه لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه ولم يكن للحال ،
صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرآين جبرًا
لما فاته من الاختصاص بصيغة وعليه الفارسي بانه اذا كان لفظ صالحًا ،
للاقرب والابعد فالاقرب احق به والحال اقرب من المستقبل الثاني ان يتعين
فيه الحال وذلك اذا اقترن بالآن وما في معناه كالحين والساعة وآنفا او نفي بليس
وما او انّ لانها موضوعة لنفي الحال او دخل عليه لام الابتداء هذا قول الاكثر
في الجميع وزعم بعضهم انه يجوز بقاء المقرون بالآن ونحوه مستقبلا لاقتران
ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال نحو فالآن باشروهن واجيب بان استعمالها
في المستقبل والماضي مجاز وانما تخلص للحال اذا استعملت على حقيقتها وزعم ابن
مالك ان المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلًا على قلة قال حسان وليس يكون
الدهر ما دام يذبل وقال تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي ان اتبع
الا ما يوحى الي واجيب بان الكلام اذا لم تكن قرينة تصرفه الى الاستقبال

ربّ

لفظية او معنوية وزعم ابن ابي الربيع ومالك ان لام الابتداء توجد في المستقبل قليلا نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة اني ليحزنني ان تذهبوا به فيجوز مستقبل لاسناده الي متوقع وقال ابو علي لا توجد الا مع الحال وهذه حكاية حال يعني الآية الاولي واوّل بعضهم الثانية علي حذف مضاف تقديره لا نبيكم او قصدكم ان د، تذهبوا به الثالث ان يتعين في الاستقبال وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل سوآء كان معمولا له او مضافا اليه نحو ازورك اذا تزورني فالفعلان مستقبلان لعمل الاول في اذا واضافة اذا الي الثاني او اسند الي متوقع كقوله يهولك ان تموت وانت مُلغ لما فيه النجاة من العذاب اذ لو اريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود وهو محال او اقتضي طلبا نحو والوالدات يرضعن لينفق ذو سعة ربنا لاتؤا خذنا او وعدا نحو يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء او صحبة اداة د، توكيد كالتونين لانه انما يليق بما لم يحصل او اداة ترجّ نحو لعلي ابلغ الاسباب او اداة مجازاة جازمة ام لا نحو ان يشاء يذهبكم كيف تصنع اصنع او حرف نصب ظاهرا كان او مقدرا خلافا لبعض المتاخرين في قوله لا يتعين بشي من حروف النصب وللسهيلي في قوله لا يتعين بان او لو المصدرية نحو يود احدهم لو يعمر بخلاف الشرطية فانها تصرفه للمضي كما سياتي او حرف تنفيس وهو السين وسوف لان وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال الي سعة الاستقبال او نيل او لام قسم او لا النافية وعليه في الاولي الجزولي وجماعة لانها في معني التوكيد وفي الثانية معظم المتاخرين وصحح ابن مالك مذهب الاخفش والمبرد بقاؤه علي الاحتمال معها فقد دخلت علي الحال في قوله ولا اقول لكم عندي خزائن الله الرابع ان ينصرف معناه الي المضي وذلك اذا اقترن بلم او لما وذهب الجزولي وغيره ان مدخولها كان ماضيا فغيرت صيغته ونسب الي سيبويه ووجهه ان المحافظة علي المعني اولي من المحافظة علي اللفظ ورد بانه لا نظير له ونظير الاول المضارع الواقع بعد لو واذ المعهود للحروف قلب المعاني لا قلب الالفاظ د، ولم اقيد لما بالجازمة للاستغناء عنه اذ لا يدخل علي المضارع سواها او لو د، الشرطية نحو ولو يواخذ الله الناس او اذ نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه . اي قلت او ربما نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال او قد التقليلية نحو قد انزل القرآن مصغرا انامله بخلاف ما اذا لم تكن للتقليل او كان خبرا لباب كان نحو كان زيد يقوم قال ابن عصفور او صحب لما الجوابية نحو لما يقوم زيد قام عمرو قال ابو حيان ويحتاج الي اثبات ذلك الي دليل من السماع او في جواز وقوع المضارع بعدها اذ المعروف انها لا تدخل الا علي ماض في اللفظ والمعني كما سياتي وما عطف علي حال او مستقبل او ماض او عطف عليه ذلك فهو

مثله

مثله لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض اي فاصبحت ولقد امرّ علي اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني اي فمررت قال ابو حيان ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب علي الحال نحو جاء زيد يضحك والنافي للحال بالا نشاء والاستقبا ل

بطلب ووعد وعطف علي مستقبل ونفي بلا وان بعد قسم ويحتمله والمضي بعد همزة التسوية فان كانت لم بعد ام تعين المضي وتخصيص وكلما وحيث ووقوعه صلة او صفة لنكرة عامة وانكر ابو حيان هذا القسم للما ضي اربع حالات . ايضا احدها ان يتعين معناه للمضي وهو الغالب الثاني ان ينصرف الي الحال وذلك اذا قصد به الانشاء كبعت واشتريت وغيرهما من الفاظ العقود وغيرها اذ هو عبارة عن ايقاع معني بلفظ يقارنه في الوجود الثالث ان ينصرف الي الاستقبال وذلك اذا اقتضي طلبا نحو غفر الله لك وعزمت عليك الا فعلت او لما فعلت او وعدا نحو انا اعطيناك الكوثر او عطف علي ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار ويوم ينفخ في الصور ففزع او نفي بلا او ان بعد قسم نحو ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده اي ما يمسكهما تالله لا زرناكم ابدا الرابع ان يحتمل الاستقبال والمضي وذلك اذا وقع بعد همزة التسوية نحو سوآء علي اقمت ام تعدت اذ يحتمل ان يراد منك من قيام او قعود وما يكون في ذلك وسوآء كان الفعل معادلا بام ام لا نحو سوآء علي اي وقت جئتني فان كان الفعل بعد ام مقرونا بلم تعين المضي نحو سوآء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لان الثاني ماضي معني فوجب مضي الاول لانه معادل له او وقع بعد د، ما كان

اداة تحضيض نحو هلا فعلت ان اردت المضي فهو توبيخ نحو فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية او الاستقبال فهو امر نحو فلولا نفر اي لينفر او بعد كلما بمضي نحو كلما جاء امة رسولها كذبوه والاستقبال نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم او بعد حيث فالمضي نحو فاتوهن من حيث امركم الله والاستقبال نحو ومن د، حيث خرجت او وقع صلة فالمضي نحو الذين قال لهم الناس والاستقبال الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم وقد اجتمعا في قوله واني لا تيكم تذكر ما مضي من الامر واستحاب ما كان في غدا او وقع صفة لنكرة عامة فالمضي نحو رب رفد هرقته ذلك اليوم والاستقبال لحديث نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها اي يسمع لانه ترغيب لمن ادرك حياته في حفظ ما سمعه منه وانكر ابو حيان هذا القسم الرابع بصورته كلها فقال بعد ان ساقها وهذا المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي نذهب اليه الحمل علي المضي لابقاء اللفظ علي موضوعه وانما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج ووافقه المرادي

ص وليس اصل الافعال والباقي فرع ولا الامر مقتطعًا من المضارع علي الاصح ش فيه مسئلتان الاولي ذهب بعضهم الي ان الاصل في الافعال هو الماضي لانه اسبق الامثلة لاعتلال المضارع والامر باعتلاله ولان المضارع منه الماضي مع الزوائد والامر منه بعد طرحها والجمهور علي ان الثلاثة اصول الثانية ذهب الكوفيون الي ان اصول الفعل الماضي والمضارع فقط وان الامر مقتطع من المضارع اذ اصل افعل لتفعل كالامر كامر الغايب ولما كان امر المخاطب اكثر علي السنتهم استثقلوا مجي اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا ذلك انه معرب والبصريون علي انه اصل براسه وما ذكر في اصله ممنوع ص والحرف لاعلامة له فان اختص باسم او فعل عمل والا فلا وتستثني من الاول ما التي في حيزها فعل ومن الثاني ما ولا وان النافيات علي ش الحرف لاعلامة له وجودية بل علامته ان لا يقبل شيا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل وهو ثلاثة اقسام مختص بالاسم ومختص بالفعل ومشترك بينهما والاصل في كل حرف مختص ان يعمل فيما اختص به وفي كل حرف لا يختص ان لا يعمل وقيد ابو حيان الاول بان لا يتنزل منه منزلة الجزء فان تنزل كحال وسين التنفيس لم يعمل وما خرج عن هذا الاصل هل التي في جزوها فعل فانها تختص به بمعني انه يجب ايلاؤه اياها كما سياتي في باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل لان هذا الاختصاص عرضي لايلزم وما ولا وان النافيات فانها لا تختص ومع ذلك تعمل لان لها شبها بليس في انها للنفي وللحال وتدخل علي المبتدا والخبر فالحقت بها ص وليس منه عسي وليس وكان واخواتها علي الصحيح ش المشهور ومذهب الجمهور ان المذكورات افعال لاتصال ضماير الرفع والتاء الساكنة بها وذهب ابن السراج الي حرفية عسي وليس مستندًا الي عدم تصرفهما ووافقه في الاولي ثعلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير ورد بان ذلك لايصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاجي الي ان كان واخواتها حروف وقال ابن هشام في حواشي التسهيل الخلاف في عسي وليس شهير وفي كان غريب قال ابن الحاج في النقد حكي ابن العبدي في شرح الايضاح ان المبرد قال ان كان حرف قال العبدي وهذا اظرف من قول من قال ان ليس وعسي حرفان قال ابن الحاج هو وان كان في بادي الراي مستغربا الا انه قوي لمن تامل لانها لا تدل علي حدث بل دخلت لتفيد معني المضي في خبر ما دخلت عليه ص والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع وقيل هما والاصح اشتراط القصد وافادة ما يجهل لا اتحاد الناطق واشكل تصوير خلافه ش الكلام يطلق لغة علي الخط والاشارة وما يفهم من حال الشي

واطلاقه

واطلاقه علي هذه الثلاثة مجاز وعلي التكليم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان اطلاقه علي هذا حقيقة وعلي ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلي اللفظ المركب افاد ام لم يفد وهل هو حقيقة فيهما او في الاول فقط او الثاني فقط ثلاثة مذاهب للنحويين وعلي الكلمة الواحدة كما في الصحاح واما في الاصطلاح فاحسن حدوده واخصرها انه قول مفيد فخرج بالقول الخمسة الاول المذكورة وبالمفيد الكلمة وبعض المركبات وهو الذي لا يفيد والمراد بالمفيد ما يحسن معني يحسن السكوت عليه وهل المراد سكوت المتكلم او السامع اوهما اقوال ارجحها الاول لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته ايضا هو المراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون محتاجا في افادة السامع كاحتياج المحكوم عليه الي المحكوم به او عكسه فلا يضر احتياجه الي المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل يشترط افادة المخاطب شيا يجهله قولان احدهما نعم وجزم به ابن مالك فلا يسمي نحو السماء فوق الارض والنار حارة وتكلم رجل كلاما والثاني لا وصححه ابو حيان قال والا لكان الشي الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا ومحل الخلاف ما اذا ابتداء به فيصح ان يقال زيد قايم كما ان النار حارة بلا خلاف ذكره ابو حيان في تذكرته وهل يشترط في الكلام القصد قولان احدهما نعم وجزم به ابن مالك وخلايق فلا يسمي ما ينطق به النايم والساهي كلاما وعلي هذا يزاد في الحد مقصود والثاني لا وصححه ابو حيان وهل يشترط فيه اتحاد الناطق قولان احدهما نعم فلو اصطلح رجلان علي ان يذكر احدهما فعلا والاخر فاعلا او مبتدا والاخر خبرا لم يسم ذلك كلاما وعلل بان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا وعلي هذا يزاد في الحد من ناطق واحد والثاني وصححه ابن مالك وابو حيان لا كما ان اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطا وقال ابن قاسم صدور الكلام من ناطقين لا يتصور لان كل واحد من المتكلمين انما اقتصر علي كلمة واحدة اتكالا علي نطق الاخر بالاخري فكانها مقدرة في كلامه وهذا معني قولي واشكل تصوير خلافه **تنبيه** تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل عليه وقد بالغ الخفاجي في انكار ذلك عليهم فقال في كتابه سر الفصاحة الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة اذا وقع ممن تصح منه او ممن قبيلة الافادة قال وانما شرطنا الانتظام لانه لو اتي بحرف ومضي زمان واتي بحرف لم يصح وصف فعله بانه كلام وذكرنا الحروف المعقولة لان اصوات بعض الجمادات ربما تقع علي وجه تلتبس بالحروف لكنها لا تتميز تميزها وشرطنا وقوع ذلك ممن تصح منه او من قبيلة الافادة لا لايلزم عليه ان يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاما وقولنا القبيل دون الشخص لان

ن بفهم

ما يُسمع من المجنون يُوصف بانّه كلام وان لم نصحّ منه الفايدة وهو بحاله لكنّها نصحّ من قبيله و ليس كذلك الطّاير و لا يجوز ان يُشترط في حدّ الكلام كونه مفيدًا على ما ذهب اليه اهل النحو لانّ اهل اللّغة قسّموا الكلام الى مُهمل ومُستعمل فالمهمل ما لم يوضع لشي من المعاني والمستعمل هو الموضوع لمعنىً له فايدة فلو كان الكلام هو المفيد عندهم و ما لم يُفد ليس بكلام لم يكونوا قسّموه على قسمين بل كان يجب ان يسلبوا ما لم يُفد اسم الكلام راسًا على انّ الكلام انّما يقبل بالمواضعة وليس لها تاثير في كونه كلامًا كما لا تاثير لها في كونه صوتًا وقد تصدّى ابو طالب العبيدي في شرح الايضاح لنصر مذهب النحويين في ذلك واكثر ما استدل بقولهم ان يورد ما تقل فايدته هذا ليس بكلام وبقول سيبويه انّ الكلام انّما يقع على الجمل وقدّر بانه اسم لمصدر ونايب عنه وذلك المصدر وهو التكليم موضوع للمبالغة والتكثير لانّ فعله كلّم دالّ على ذلك فلمّا جرى الكلام عليه وجب ان يُراد به التكثير واقلّ احوال التكثير والتقليل ان يكون واقعًا على جملة قال ولا حُجّة له في ذلك اما قولهم لقليل الفايدة ليس بكلام فمن باب المجاز والمبالغة كقولك للبليد ليس بانسان واما قول سيبويه فلا تقوم به حجّة لانه الخصم قال نعم يُمكن ان يُقال انّ المتقدّمين من اهل النحو تواضعوا في عرفهم على ان سمّوا الجمل المفيدة كلامًا دون ما لم يُفد لانّ ذلك على سبيل التحقيق كما انهم سمّوا هذه الحوادث الواقعة كضَرَبَ افعالًا ولو عدلنا الى التحقيق كانت اسماءً لما وقع من الحوادث انتهى وقال ابن جني في الخصايص فان قيل لمَ ومنع الكلام على ما كان مستقلًا بنفسه وعلى الجمل التامه دون غيرها الاشتقاق تقضي بذلك ام بمجرّد السماع قيل لا بل الاشتقاق تقضي به دون مجرّد السماع لانّ الكلام مأخوذ من الكلم وهو الجرح والتاثير وانّما يحصل التاثير بالتام المفهوم دون غيره قال وممّا يونسك بذلك انّ العرب لمّا ارادت الاحاد في ذلك خصّته باسم له لا يقع الّا على الواحد وهو قولهم كلمة ثم قال في آخر كلامه ولكلّ قوم سُنّة وامامها

الاشتقاق

ص ولا يُمكن في كلمة خلافًا لابن طلحة ولا اسم وحرف خلافًا للفارسي ولا فعل وحرف خلافًا للشذوذ بل في اسمين واسم وفعل ش الضمير عايد الى الكلام او الى الافادة والحاصل انّ الكلام لا يتاتى الّا من اسمين او من اسم وفعل فلا يتاتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لانّ الافادة انّما تحصل بالاسناد وهو لا بُدّ له من طرفين مسند ومسند اليه والفعل لكونه مسندًا لا يُسند اليه والحرف لا يصلح لاحدهما فالاسمان يكونان كلامًا لكون احدهما مسندًا والاخر مسندًا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا اليه والفعلان والفعل والحرف لا يُسند اليه فيهما والاسم مع الحرف امّا

ان

ان يفقد منه المسند او المسند اليه والحرفان لا يُسند اليه فيهما ولا يُسندا والكلمة لا اسناد فيها بالكلية وزعم ابن طلحة انّ الكلمة الواحدة قد تكون كلامًا اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب ورُدّ بانّ الكلام هو الجملة المقدّرة بعدها وزعم ابو علي الفارسي ان الاسم مع الحرف يكون كلامًا في النداء نحو يا زيد واُجيب بانّ يا سدّت مسدّ الفعل وهو ادعو او انادي وزعم بعضهم انّ الفعل مع الحرف يكون كلامًا في نحو ما قام بناءً على انّ الضمير المستتر لا يُعدّ كلمة ص وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب والّا فانشاء والاصحّ انحصاره فيهما ش اختلف الناس في اقسام الكلام فالحذّاق من النحاة وغيرهم واهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والانشاء وقال كثيرون اقسامه ثلاثة خبر وطلب وانشاء قالوا لانّ الكلام امّا ان يقبل التصديق والتكذيب اوْ لا فالاوّل الخبر والثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تاخّر عنه فهو الطلب والمحقّقون على دخول الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلًا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلّق الطلب لا نفسه وقال قطرب اقسام الكلام اربعة خبر واستخبار وهو الاستفهام وطلب ونداء فادرج الامر والنهي تحت الطلب وضعّف بانّ الاستخبار داخل تحته ايضًا وبانّ نحو بعت واشتريت خارج منه وقال بعضهم خمسة خبر وامر وتضرّع وطلب ونداء وقال الاخفش ستّة خبر واستخبار وامر ونهي ونداء وتمنّ وقال بعضهم عشرة نداء ومسالة وامر وتشفّع وتعجّب وقسم وشرط ووضع وشكّ واستفهام وقال بعضهم تسعة باسقاط الاستفهام لدخوله في المسالة وقال بعضهم ثمانية باسقاط التشفّع لدخوله فيها وقال بعضهم سبعة باسقاط الشكّ لانه من قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر امر ونهي وخبر واستخبار وطلب وجحود وتمنّ واغلاظ وتلهّف واختبار وقسم وتشبيه ومجازاة ودعاء وتعجّب واستثناء والتحقيق انحصاره في القسمين الاوّلين ورجوع بقيّة المذكورات اليها ص والكلم المركّب من ثلاث وان لم يُفد وهو اسم جنس للكلمة لا جمع كثرة ولا قلّة ولا شرطه تعدّد الانواع خلافًا لزاعميها ش الكلم القول المركّب من ثلاث كلمات فصاعدًا افاد ام لا فهو اخصّ من الكلام بالتركيب من ثلاث واعمّ منه بعدم اشتراط الفايدة والكلام عكسه فيتاتى اجتماعهما في قد قام زيد وارتفاعهما في ان قام ووجود الكلام دون الكلم في زيد قايم وعكسه في ان قام زيد وهل يشترط ان تكون الثلاث من الانواع الثلاث او لا فيكون من نوع او نوعين ذكر ابن الفاسي فيه خلافًا والصحيح عدم الاشتراط والصحيح انّه اسم جنس للكلمة كتمر وتمرة لا جمع كثرة ولا قلّة خلافًا لزاعمي ذلك بدليل تذكيره في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيّب وانّه لم يتغيّر فيه نظم واحده ذكر ذلك ابن الصّايغ في شرح الالفيّة وابن فلاح في مغنيه قال ابن الخشاب ولا يُطلق الكلم على المركّب

من كلمتين إلا عند من يجوّز اطلاق اسم الجمع علي اثنين وفي شرح التسهيل لناظر
الجيش اختلف النحاة في الكلم فذهب جماعة منهم الجرجاني الي انه للتكلمة وذهب
الفارسي وغيره من المحققين الي انه اسم جنس لها ثم اختلفوا علي مذاهب احدها
وعليه الاكثر انه لا يقع إلا علي ما فوق العشرة واذا قصد به ما دونها جمع بالف وتاء دونها
والثاني انه يقع علي القليل والكثير واستادي انه لا يقع إلا علي اقل من ثلاثة و
وعليه ابن مالك ص و الجملة قيل ترادف الكلام والاصح اعم لعدم شرط الافادة و
فان صدرت باسم فاسمية او فعل ففعلية او ظرف او مجرور فظرفية وان تقدمها
حرف والعبرة بصدر الاصل واسمية الصدر فعلية العجز ذات وجهين وتسمي
الكبري ان كان خبرها جملة والصغري ان كانت خبرًا ولما بينها اعتبار ان ش
ذهبت طايفة الي ان الجملة والكلام مترادفان وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل
فانه لعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمي الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه
الافادة خلافها قال ابن هشام في المغني ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة
الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدًا فليس كلاما وعلي هذا فحد الجملة القول
المركب كما افصح به شيخنا العلامه الكافيجي في شرح القواعد ثم اختار النزاد فقال
لانا نعلم بالضرورة ان كل مركب لا يطلق عليه الجمله وسبقه الي اختيار ذلك ناظر
الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة قال واما اطلاق الجملة علي ما ذكر من
الواقعة شرطًا او جوابًا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منهما كان جملة قبل فاطلقت
الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامي علي البالغين نظرًا الي انهم كانوا كذلك
انتهي وتنقسم الجملة الي اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية التي صدرها اسم كزيد
قايم وهيهات العقيق والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد
قايم وظننته قايما ويقوم وقم والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو اعندك زيد
وفي الدار زيد اذا قدرت زيدًا فاعلا بالظرف او المجرور لا بالاستقرار المحذوف
ولا مبتدا مخبرا عنه بهما وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية والصواب انها
من قبيل الفعلية لان المراد بالصدر المسند او المسند اليه ولا عبرة بما تقدم عليهما
من الحروف فالجملة من نحو اقايم الزيدان وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما
زيد قايما اسمية ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية
والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ونحو فريقا كذبتم
وفريقا تقتلون ونحو فاي ايات الله تنكرون فعلية لان هذه الاسماء في رتبة
التاخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام
خلقها لكم والليل اذا يغشي لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادعو زيدًا
وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين وهي

اسمية

اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم اباه قال ابن هشام وينبغي ان يراد عكس
ذلك نحو ظننت زيدا ابوه قايم وتنقسم ايضا الي الكبري والصغري فالكبري
هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابوه قايم والصغري هي المبنية
علي المبتدا كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبري وصغري باعتبارين
نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبري لا غير وغلامه منطلق صغري
وابوه غلامه منطلق كبري باعتبار غلامه منطلق صغري باعتبار جملة
الكلام ص والقول لفظ دل علي معني فيعم الثلاث قيل والمهمل وليس
مجازًا في غير الكلمة ولا خاصًّا بالمركب ولا المفيد خلافا لزاعميها ش القول هو
اللفظ الدال علي معني فاللفظ جنس شمل المستعمل والمهمل لانه الصوت المشتمل
علي مقطع والدال علي معني فصل يخرج المهمل فشمل الكلمة والكلام والكلم
شمولًا بدليًّا اي انه يصدق علي كل منها انه قول اطلاقا حقيقيا وقيل انه ظ
حقيقة في المفرد واطلاقه علي المركب مجاز وعليه ابن فلاح وقيل حقيقة في
المركب سواء افاد ام لا واطلاقه علي المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب
المفيد واطلاقه علي المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم ابن الخوفي في
تفسيره وقيل انه يطلق علي اللفظ المهمل فترادف اللفظ حكاه ابو حيان في
باب ظن في شرح التسهيل اما اطلاقه علي غير اللفظ من الراي والاعتقاد فمجاز
اجماعًا ص الاعراب ش اي هذا مبحثه وهو مصدر اعرب مشتركا
لمعان الابانة يقال اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها ومنه حديث والثيب
تعرب عن نفسها والاجارة عربت الدابه جالت في مرعاها واعربها صاحبها
اجالها والتحسين اعربت الشيء حسنته والتغيير عربت المعدة واعربها
الله غيرها وازالة الفساد اعربت الشيء ازلت عربه اي فساده ويتعدي الاول
بعن والباقي بالهمزة وبيانا في اعرب لازما بمعني تكلم بالعربية او صارت له خيل
عراب او ولد له ولد عربي اللون او تكلم بالفحش او اعطي العربون فهذه
عشرة معان فيه المناسب للمعني الاصطلاحي منها ما هو الاول اذ القصد
به ابانة المعاني المختلفة كما ستعرفه ويصح ان يكون من الخمسة بعده ص
قال الجمهور لفظي فهو اثر يجلبه العامل ظاهرًا ومقدرًا قيل او منوي وخص
المقدر بما العلة منقلبه والمنوي بغيره وقيل معنوي فهو التغيير لعامل لفظا
او تقديرا قابلا ومحلا في المبني ش اختلف هل الاعراب لفظي او معنوي علي
قولين فالجمهور علي الاول واليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك
ونسبه للمحققين وابن الحاجب وساير المتاخرين وحده علي هذا اثر ظاهر او
مقدر يجلبه العامل في محل الاعراب وهو الاخير كما سياتي والمراد بالاثر الحركة

والحروف والسكون والحذف وبالمقدر ما كان في المقصور ونحوه مما سياتي وقولنا
يجلبه العامل احتراز من حركة الاتباع نحو الحمد لله ومن حركة البناء وسايره "
الحركات فان قلت فلم لم تزل في آخر الكلمة كما صنع ابن هشام في الشذور قلت قد
صرح هو في شرحه بان ذلك ليس قيدا محترزا به عن شي اذ ليس لنا اثر عليه العا
في غير الاخير فيحترز عنه وانما هو بيان لمحل الاعراب من الكلمة وقد ذكرته بعد
ذلك منفصولا من الحد فهو افيد لئلا يتوهم كونه من تمامه وايضا فلان الاعراب
قد يكون في غير الاخير كما سياتي وذهب الاعلم وجماعة من المغاربة الى انه معنوي
ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه ابو حيان وعلى هذا فحده التغيير لعامل لفظا
او تقديرا واستدل لصحة الاول بان الاعراب قد يكون لازما للزوم مدلوله كرفع
لعمرك ونصب سبحان الله ورويدك وجر الكلاع وعريك من ذي الكلاع وام عريط
فلا يصح قول من جعله تغييرا واجيب بان ذلك ونحوه متغير بمعنى انه صالح "
للتغيير او متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب ورد بان الاول
مجاز والثاني يرد عليه المبني على حركة فانه كذلك واستدل للثاني بانه لو كانت
الحركات ونحوها اعرابا لم تضف اليه في قولهم حركات الاعراب واجيب بانها بيانية
وبانها توجد في المبني واجيب بانها غيرها وبانها تزول في الوقت مع الحكم عليه "
بالاعراب واجيب بانه عارض لا اعتبار به وبان السكون ليس باثر واجيب بان
الاثر اعم من وجود الحركة وحذفها وبيان منه تخصيص للشي ببعض اطلاقاته
اللغوية بخلاف ما اذا جعلناه معنى الحركات والحروف بقية نقل اللفظ فالكلمة عن
قوله فانه مصطلحان وتقسيم الاثر الى ظاهر ومقدر هو المعروف وقسمه بعضهم "
الى ظاهر ومقدر ومنوي وخص المقدر بما الفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو ملهى
والمنوي بما الفه غير منقلبة عن شي نحو حبلى وارطى وبغير الالف كغلامي ولذلك
تقسيم التغيير الى لفظي وتقديري هو المشهور وقسمه بعضهم الى ثلاثة لفظي وتقديري
ومحكي وفسر المحكي بوضع الاسم المبني ص ومحله اخر الكلمة او ما نزل منزلته
ش المراد باخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من يقوم وبما نزل منزلته الافعال
الخمسة فان علامة الاعراب فيها النون وحذفها وليست هي آخر الكلمة ولا متصلة
بالاخير بل الضمير الذي هو الفاعل والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذلك اثني
عشر واثنتي عشرة فان الاعراب فيهما في حشو الكلمة قال ابن جني في الخاطريات
لا بد ان يعرض فيه لبس يحكمه يقتضي ان يقع الاعراب مقارنا للكلام "
تنبيه يسمى اخر المعرب حرف اعراب والمبني لا حرف اعراب له قال ابن
يعيش وربما يسمى آخره حرف اعراب على انه بمعنى انه لو اعرب او كان مما يعرب
لكان محل الاعراب ص والصحيح انه زايد على الماهية وتفارق الوضع ش

فيه

فيه مسالتان الاولى الاعراب زايد على ماهية الكلمة كما جزم به ابو حيان "
وذكر ابن مالك انه جزم منها ببعضها ووهما ابو حيان الثانية الزجاجي في اسرار
النحو ان الكلام سابق الاعراب في المرتبة وهل يلفظ العرب به زمانا عنه "
معرب ثم رات اشتباه المعاني فاعربته او نطقت به معربا في اول تنقل الاستها
ولا يقدح فيه سبق رتبة الكلام لتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله "
خلاف للنحاة محمد في اللباب لابي البقاء ان المختصر على الثاني لان واضع اللغة حكيم
يعلم ان الكلام عند التركيب يلتبس لان الاسمين المضموم احدهما الى الاخر بمنزلة المضاف
والمضاف اليه وقال ابن هشام الذي يظهر لي في الجواب ان عشر حال محل النون "
والنون بمنزلة التنوين ص وهو اصل في الاسماء وثالثها فيهما ش مذهب البصريين
ان الاعراب اصل في الاسماء فرع في الافعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني
مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فلولا الاعراب ما علمت هذه المعاني
من الصيغة وذلك نحو ما احسن زيد بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي وما يجب
من الاستفهام فلولا الاعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان الالباس فيه لا يعرض
لاختلاف صيغه باختلاف المعاني وقال الكوفيون انه اصل فيهما لان اللبس الذي
اوجب الاعراب في الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن بالنصب نهي عن الجمع بينهما وبالجزم نهي عنهما مطلقا وبالرفع نهي
عن الاول واباحة الثاني واجيب بان النصب على اضمار ان والجزم على ارادة لا
والرفع على القطع فلو ظهرت العوامل المضمرة لم يحتج الى الاعراب وذهب بعض
المتاخرين الى ان الفعل احق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو
بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع وهذا هو القول الثاني المطوي في المتن
قال في الارتشاف وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كثير منفعة ص والبنا ضده
ش البنا ضد الاعراب فعلى القول بانه لفظي يحد كما افصح به في التسهيل بانه
ما جي به لا لبيان مقتضى عامل من حركة او حرف او سكون او حذف وعلى انه
معنوي يحد كما قال ابن جني في الخصايص بانه لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا
لا لشي احدث ذلك في العوامل ولذلك سمي بناء للزومه طريقة واحدة "
كلزوم البنا موضعه وينقسم ايضا الى ظاهر كاضرب وضرب والى مقدر كعد
او رد امرا ومحله اخر الكلمة كما مثل ولا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم وهو فرع
في الاسماء وقيل في الافعال وقيل فيهما ص والمبني الحروف والماضي وكذا
الامر خلافا للكوفية والاسم قيل ان اشبه الفعل المبني وقيل ان لم يركب وقيل
او تضمن معنى الحرف وقيل او وقع موقع مبني او مضارعا ما وقع او اضيف
اليه وقيل او كثرت علل منع الصرف والمختار وفاقا لابن مالك وابي الفتح وابي

البقا ان اشبه الحرف بلا معارض ش هذا حصر للمبنيات فالجمع على بنائه
الحروف والماضي لعدم وجود مقتضي الاعراب السابق فيهما فان قيل قد يحصل
الالباس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولام كي صورتهما واحدة والمعنى
مختلف وكذا لا في النهي ولا في النفي اجيب بحصول الفرق بتقدم الفاصل على
لام كي ووقوع لام الامر ابتدا وانه اذا خيف الالتباس لا النافية بالناهية الى
تغيرها من حروف النهي نحو ما واما الامر فالبصرية على بنائه والكوفية على
اعرابه ومنشا الخلاف الاختلاف السابق في ان الاعراب اصل في الافعال ايضا
اولا فعلى الاول هو معرب لانه الاصل فيه ولا مقتضي لبنائه وعلى الثاني هو مبني
لانه الاصل فيه ولا مقتضي لاعرابه وربما علل الكوفية ذلك بانه مقتطع من
المضارع فاعرب كاصله والبصرية لا يرون ذلك بل يقولون انه اصل برأسه كما
تقدم فالخلاف في هذه المسالة مبني على الخلاف في اصلين وهذا امر لطيف نذكره
ان شاء الله تعالى في كتاب السلسلة التي عزمنا ان نؤلفها محاكاة لسلسلة الجويني
في الفقه ولسلاسل الذهب للزركشي في الاصول والاسمي بعضه مبني قطعا ثم
اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد او اكثر فذهب كثيرون الى الثاني فمنهم
من قال من اسبابه شبه الفعل المبني ومثله بنزال وهيهات فانهما مبنيان
لشبههما انزل وبعد في المعنى ورد هذا طردا بلزوم بناء سقيا لك وضربا
زيدا لانهما بمعنى الامر وعكسا بلزوم اعراب اف واوه لانهما بمعنى اضجر واتوجع
المعربين ومنهم من قال من اسبابه عدم التركيب وعلى هذا ابن الحاجب حيث
قال المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب فعنده ان الاسماء قبل التركيب
مبنية وقيل اسباب البناء تضمن معنى الحرف كاسماء الشرط والاستفهام ووقوعه
موقع المبني كنزال الواقع موقع انزل ويا زيدا الواقع موقع كاف الخطاب ومضارعته
لما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول كحذام فانه ضارع نزال الواقع موقع
انزل في العدل والتعريف واضافته الى مبني كاسماء الزمان المضافة الى جملة
اولها ماض وزاد بعضهم ان تكثر علل منع الصرف قال ابن جني في الخصائص
ذهب بعضهم الى انه اذا انضم الى سببين من اسباب منع الصرف ثالث امتنع
الاسم من الاعراب اصلا لانه ليس بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ومثل
ذلك بحذام وقطام وبابه فان ثم العلمية والتانيث والعدل عن حاذمة وقاطمة
قال وما ذكره فاسد لان سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف
وتركه انما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير وقوله ليس بعد منع الصرف الا
ترك الاعراب ممنوع وتمثيله بباب حذام مردود فان سبب البناء فيه شبهه
بدراك ونزال وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة اسباب من موانع الصرف ولم

يبنى

يبن وذلك نحو اذربيجان فان فيه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف
والنون انتهى كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كتبه انه لا سبب
للبناء سوى شبه الحرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المتاخرين
عن ظاهر كلام سيبويه وصرح به ابن جني في الخصائص كما تقدم في كلامه
وكذا ابو البقاء في التلقين ثم رايته ايضا في تقييد الجمل لابن العطار وعبارته
واما ما بني من الاسماء فانما بني لشبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في البناء
للخروج عن النظائر وهو فرع موقع الامر ثم قال وهذا انما هو على وجه
التقريب والصحيح ان كل اسم مبني فانما بني لشبهه بالحروف وهذا الشبه
على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي نحو كم لانها اشبهت هل لكونها على حرفين
والمعنوي ان يتضمن معنى الحرف او يكون مفتقرا الى ما بعده وهذا
مذهب الحذاق من النحويين انتهى كلامه بحروفه ثم ان شبه الحرف انما يؤثر
حيث لم يعارضه معارض فان عارضه ما يقتضي الاعراب فلا اثر له وذلك
كاي شرطا واستفهاما وموصولة فانها معربة مع مشابهتها في الحرف للاحوال
الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزومها للاضافة وكونها بمعنى كل ان اضيفت
الى نكرة وبمعنى بعض ان اضيفت الى معرفة فعارضت مناسبتها للمعرب
مناسبتها للحرف فغلبت مناسبة المعرب لانها داعية الى ما هو مستحق
بالاصالة ونقضها ابو حيان بكون فانها ملازمة للاضافة بل اقوى من اي
فيها فانها لا تنفك عنها لفظا وهي ضمنته وقال بعضهم انما اعربت اي تنبيها على
الاصل ليعلم ان اصل المبنيات الاعراب كما صححوا بعض الاسماء والافعال
التي وجب اعلالها تنبيها على ان الاصل فيها التصحيح وبذلك جزم ابن الانباري
في كتابه مع الادلة ص في وضعه على حرف او حرفين واب ونحوه ثلاثي وح
لزمت الاضافة وقيل اصلها معنى ومعناه ولو لم يوضع كالاشارة وذان وتان
للتثنية واستعماله بان ينوب عن الفعل ولا يتاثر كاسماء الافعال وقيل
هي منصوبة بمضمر وقيل هي مبتدات فلتضمنها لام الامر وحمل الباقي وافتقار
يتاصل كموصول واهماله كاوايل السور ولفظه كحاشا وعليه المضمر المعنوي
او الافتقار او الوضع في كتيب او استغناوه باختلاف صيغة احتمالات
ش الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستة احدها الوضعي بان يكون
الاسم موضوعا على حرف او حرفين فان ذلك هو الاصل في وضع الحرف اذ
الاصل في وضع الاسم والفعل ان يكون على ثلاثة حرف يبتدا به وحرف
يوقف عليه وحرف فاصل بينهما والحروف انما جي بها لانه اختصر بها الافعال
اذ معنى ما قام نفت القيام عن زيد فلا بد ان يكون اخصر من الافعال والاسم

يكن زيد للعدول عنها اليها فايدة فان أُورِدَ على ذلك نحو اب واخ وحم وهن
وفم ويدٍ و يدٍ وامٍ فانها معربة مع كونها على حرفين فالجواب انها وُضِعَت
ثلاثية ثم حُذِفَت لاما تُها والعبرة بالوضع الاصلي لا بالحذف الطاري فان أُورِدَ
على ذلك مع فانها وُضِعَت على حرفين مع انها معربة على الاصح كما سيأتي في
الظروف فالجواب ان ذلك للزومها للاضافة وذلك معارض للشبه كما تقدم في
اي وقيل انها ثلاثية الوضع وان اصلها معي لحذف لامها المنبطا وادا
رُدَّت اليها عند نصبها على الحال تنبيه قال ابو حيان لم اقف على مراعات
الشبه الوضعي الا لابن مالك وقال ابن الصايغ قال سيبويه في باب التسمية اذا
سميت بيا اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل بالاعراب قال ابن هشام وهذا
ينفي اعتبار الشبه الوضعي الثاني المعنوي بان يتضمن الاسم معنًى من المعاني
التي حقها ان تكون للحرف سواء وضع لذلك المعنى حرف كادوات الاستفهام
والشرط ام لم يوضع كاسماء الاشارة فانها بُنِيَت لتضمنها معنى كان حقه ان يوضع
له حرف يدل عليه وهو الاشارة لانه كالتثنية والتشبيه والخطاب وغير
ذلك من معاني الحروف لكن لم يُوضَع له حرف يدل عليه كذا قيل واعترضه
الشيخ سعد الدين بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنًا
وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا حاصل ما في الباب انها للاشارة الذهنية
ولا فرق بينها وبين الخارجية فان اورد على هذا الشبه بشبه اسم الاشارة
فانها مُعربة بالالف رفعا والياء نصبًا وجرًّا فالجواب ان ذلك لمعارضة الشبه
بالتثنية التي هي من خصايص الاسماء الثالث الاستعمالي بان يكون الاسم نايبًا
عن الفعل اي عاملا عمله ويكون مع ذلك غير متاثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا
وذلك اسماء الافعال فانها تلزم النيابة عن افعالها تعمل عملها ولا تتاثر هي بالعوامل
فاشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهي ان واخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا
تتاثر بالعوامل وهذا على مذهب من يرى ان اسما الافعال لا محل لها من الاعراب
وهو راي الاخفش ونسبه في الايضاح للجمهور وفيها قولان اخران احدهما ان
محلها نصب بافعال مضمرة وعليه المازني والثاني انها في محل رفع بالابتداء
وان مرفوعها اغنى عن الخبر كما في اقايم الزيدان وعلى القولين انما بُنِيَت لتضمن
الاكثر منها لام الامر وحمل الباقي عليه طردًا للباب واحترزنا بقولنا ولا يتاثر
من المصدر الواقع بدلًا من فعله نحو فضرب الرقاب فانه ينوب عن الفعل
ويتاثر بالعوامل فاعرب لعدم مشابهته للحرف وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما
يعمل عمل الفعل الرابع الافتقاري بان يكون الاسم لازم الافتقار الى ما يتمم
معناه كالموصولات والغايات المقطوعة عن الاضافة واذا ونحوها بخلاف ما يلزم

الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى صفتها والفاعل للفعل والمبتدأ للخبر
واعرب اللذان واللتان لما تقدم في ذان وتان الخامس الاهمالي ذكره ابن مالك في
الكافية الكبرى ومثل له في شرحها باوايل السور فانها تشبه الحروف المهملة كبل
ولو في كونها لا عاملة ولا معمولة وهذا على القول بان اوايل السور لا محل لها من
الاعراب لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء
او الخبر او نصب باقرا او جر قسما وجعل بعضهم من هذا النوع الاسماء قبل التركيب
واسماء المبني المسرودة كالذبابان وكذا العدد كواحد اثنان ثلاثة السادس
اللفظي ذكر ابن مالك في حاشا الاسمية انها بُنِيَت لشبهها بحاشا الحرف في
اللفظ ومثلها على الاسمية وكلا بمعنى حقا ذكرها ابن الحاجب وقد يجتمع في مبني
شبهان فاكثر ومن ذلك المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب
والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير مفتقر الى ما يفسره
والوضعي اذ غالب الضماير على حرف او حرفين وحمل الباقي عليه لجري الباب
على سنن واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجودي فانه عدم التصرف في لفظه
بوجه حتى بالتصغير والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه الستة ويمكن رجوعه
على اللفظي بتكلف زاد ايضا والاستغناء باختلاف صيغة لاختلاف المعاني وذلك
مغن عن الاعراب لحصول الامتيازية وهذه علل عدمية خارجة عن الوجوه
الستة ايضا وفي امالي ابن الحاجب انما كفى في بناء الاسم شبهة الحرف من وجه
واحد بخلاف منع الصرف فلا بد فيه من شبهه بالفعل من وجهين لان الشبه
الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا
في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في
البعد عن الاسم كالحرف ص والمعرب اسم بخلاف ذلك والمضارع لشبهه في
اعتوار المعاني وقيل ابهامه وتخصيصه وقيل دخول اللام قيل وجريانه فان لحقه
نون اناث بني خلافا لابن درستويه او تاكيد فتا لتها الاصح ان باشرت لا تنفس
خلافا لابن درستويه ش المعرب من الاسماء ما عري من اسباب البناء السابقة
وهو كثير جدا قال ابن خروف اكثر الاسماء معرب واكثر الافعال مبني والمعرب من
الافعال المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه فقال البصريون انما اعرب
لمشابهته الاسم في ابهامه وتخصيصه فانه يصلح للحال والاستقبال ويتخلص لاحدهما
باحد الامور السابقة كما ان الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف
قيل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم فان ذلك يدل على مشابهة
بينهما ولذا لم تدخل على الماضي والامر والاصح انه لا عبرة بدخول اللام في الشبه
لانها دخلت بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين

ونحوها بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل
وسكناته وقال الكوفيون انما اعرب لانه يدخل المعاني المختلفة والاوقات الطويله
قال صاحب البديع وذلك انه يصلح للازمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي
نحو يضرب الآن ولن يضرب غدًا ولم يضرب امس كما ان الاسم يصلح للمعاني المختلفة
من الفاعلية والمفعولية والاضافة وقال ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له
بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم
ولا يميز بينها الا اعراب كما في مسالة لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم
والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم
ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع قد
يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل في الاسم اصلا والمضارع فرعا
قال والجمع بينهما بذلك اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام
الابتدا او مجاراة اسم الفاعل لان المشابه بهذه الامور بمعزل عما جي الاعراب .
لاجله بخلاف المشابه التي اعتبرنا قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب ،،
البصريين والكوفيين معا فان البصريين لا يبطلون قبوله ويرون اعرابه بالشبه ،
والكوفيون يبطلون ويرون اعرابه كالاسم وابن مالك سلمه وادعى ان الاعراب
بالشبه فان لحقت المضارع نون اناث بني وذكر له ثلاث مسايل الحمل على الماضي
المتصل بها ونقصان شبهه بالاسم لان النون من خصايص الافعال كما يعارض
الاضافة ونحوها بسبب البنا وتركبه معها لان الفاعل كالجزء من فعله فان قيل
فيلزم بناوه اذا اتصل به الف او واو او يا قيل منع من ذلك شبهه بالمثنى والجمع
وادعى ابن مالك في شرح التسهيل انه لا خلاف في بنايه معها وليس كذلك فقد
قال باعرابه حينيذ جماعة منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وعللوه بان
قد استحق الاعراب فلا يعدم الا لعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على بقايه فهو
مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه
بالماضي وان لحقته نون توكيد فاقوال اصحها بناوه ان باشرت لتركبه معها ،،
وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه واعرابه ان فصلت منه بالف اثنين او واو
جمع او ياء مخاطبة ولو تقديرًا لعدم التركيب مع الحاجز اذ لا تركب ثلاثة اشياء فتجعل
شيئًا واحدًا ويدل على اعرابه حينيذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على الموكد
بالحقيقة نحو هل تفعلن فانه عند الوقف تحذف وترد الواو والنون فيقال هل
تفعلون ولو كان مبنيًا لم يختلف حال وصله ووقفه والثاني يبنى مطلقا
لضعف شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصايص الافعال فيرجع الى اصله والثالث
الاعراب مطلقا لمثل ما قال ابن درستويه في نون الاناث وان لحقه حرف

تنفس

تنفس وهو السين وسوف فالجمهور على اعرابه وزعم ابن درستويه انه مبني
لانه لا يوجد معه الا مضموما ولانه صار به مستقبلا فاشبه الامر واجيب بان لزوم
ضمه لعدم الناصب والجازم اذ لا يدخلان عليه لان النواصب وبعض الجوازم
للاستقبال وهم لا يجمعون حرفين لمعنى وبعضها للمضي فلا يجامع التنفيس الذي
هو الاستقبال تنبيه قيل يبني المضارع ايضا اذا وقع موقع الامر كما سياتي
في نواصب الفعل او في الشرط والجزاء كما سياتي في الجوازم ص وزعم الاخفش بنا
جمع المونث نصبًا وغير المنصرف جرًا والزجاج وغيره المثنى وفيا قبل التركيب ٦..... اقوال
ثالثها المختار لابي حيان واسطة واجريت في المحكي بمن والمتبع والمضاف
للياء معرب وثالثها واسطة ش فيه مسايل الاولى الجمهور على ان جمع المونث
السالم في حالة النصب وما لا ينصرف في حالة الجر معربان والكسرة في الاول
والفتحة في الثاني حركتا اعراب وذهب الاخفش الى بنايها في الحالة المذكورة
وقال انهما يعربان في حالين ويبنيان في حال ورد بان ذلك لا نظير له واحتج
بان امس كذلك واجيب بان امس لا يبنى الا حال تضمنه معنى الحرف ولا ،
مسبب للبناء في المذكورين قال الفارسي في العسكريات ومما يدل على اعرابهما
في الحالة المذكورة ان نقل الحركة وجبت فيهما بعامل والحركات التي تجب ،،
بعوامل لا تكون حركات بناء الثانية زعم الزجاج ان المثنى مبني لتضمنه معنى
الحرف وهو العاطف اذ اصل قام الزيدان قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة
عشر الثالثة في الاسماء قبل التركيب ثلاثة اقوال احدها وعليه ابن الحاجب
انها مبنية لجعله عدم التركيب من اسباب البناء وعند غيره بانها تشبه الحروف
المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة الثاني انها معربة بناء على ان عدم التركيب
ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لانها صالحة للعمل الثالث انها واسطة لا مبنية
ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما ولسكون اخرها وصلا ويوجد ساكنين نحو قاف
وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهذا هو المختار عندي تبعا لابي حيان الرابع
المحكي بمن نحو من زيدٌ من زيدًا من زيدٍ قيل انه واسطة وان حركته حركة
حكاية لا حركة اعراب ولا بناء قال ابو حيان وهو الصحيح وقيل انه معرب وحركته
حركة اعراب وانه في الرفع خبر من وفي النصب مفعول فعل مقدر وفي الجر
بدل وقيل انه مبني واختاره ابن عصفور لان الاختلاف ليس لعامل في المعنى
في الكلام الذي هو فيه الخامسة المتبع نحو الحمد لله بكسر الدال قيل انه
واسطة والصحيح انه معرب تقديرا لمعنى انه قابل للاعراب وقيل انه مبني
وبه جزم ابن الصايغ السادسة في المضاف للياء ثلاثة اقوال اصحها ،،
وعليه الجمهور انه معرب كغيره من المضافات وان لم يظهر فيه الاعراب

فهو مقدر كالمقصور ونحوه والثاني مبني لامنا منه الي مبني بنآء علي ان ذلك
من اسباب البنا وعليه الجرجاني وابن الخشاب والثالث واسطه لا مبني
لعدم السبب ولا يعرب لعدم ظهور الاعراب فيه وعلي هذا ابن جني ص
مسئله الحركة مع الحرف وقيل بعده وقيل قبله ش في محل الحركة ثلاثة
اقوال حكاها ابن جني في الخصايص بادلتها وعقد لها بابا احدها وهو قول
سيبويه انها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جني قال ويؤيده انا رايناها
الحركة فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول في الاخر نحو المهمل والضعف
كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الجلال فلولا ان حركة الاول تليه في الرتبة
لما حجزت عن الادغام وان الحركة قد ثبت انها بعض حرف اذ الفتحة بعض
الالف والكسرة بعض اليآء والضمة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا
اخر فينشآن معا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز ان ينشا
مع حرف اخر في وقت واحد والثاني انها معه واختاره ابو علي الفارسي
قال ويؤيده ان النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الانف والمتحركة
مخرجها من الفم فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب ان تكون النون المتحركة
ايضا من الانف واختاره ايضا ابو حيان وابو البقا في اللباب وعلله
بان الحرف يوصف بانه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر فهي صفة له
والصفة لا تتقدم علي الموصوف ولا تتاخر عنه وبان حروف العلة تنقلب
الي غيرها لتحركها فلو كانت بعدها لم تنقلب والثالث وهو اضعفها انها
قبله قال ابن جني ويرده اجماع النحاه علي ان الفآء في يعد واباه انما
حذفت لوقوعها بين يآء وكسرة في نوعه وخرج علي اصله بقولهم بين يآء
وكسرة بعد لعلي ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال ويبطله اجماعهم
علي ان الالف لا تقع الا بعد فتحة كضارب مثلا فلو كانت الحركة قبل حرفها
لكانت الالف بعد ضاد لا بعد فتحة قال الفارسي وسبب الخلاف لطف الامر
وغموض الحال ص وهي اعراب وبناء وحكاية واتباع ونقل وتخلص
من سكونين قيل وحركة المضاف للياء ورجحه ابو حيان وعندي ومناسبه
ونحوها وهل حركة الاعراب اصل والبنا او هما اقوال وليسا مثلين خلافا
لقطرب وهو لفظي ولا الحرف يجتمع بحركتين علي الصحيح ش الحركات
سبع حركة اعراب وحركة بناء وستاتيان وحركة حكاية نحو من زيدا
من زيدا امن زيد وحركة اتباع كقراءة الحمد لله بكسر الدال للملايكة
اسجدوا بضم التاء وحركة نقل كقراءة قد افلح بفتح الدال الم نعلم ان الله
بفتح الميم وحركة تخلص من سكونين نحو لم يكن الذين والسابقة له

والكسرة

واستدركها

واستدركها ابو حيان وغيره علي التسهيل حركة المضاف الي يآء المتكلم نحو غلامي
فانها ليست عندهم اعرابا ولا بناء ولا من الحركات الستة وعندي ان يقال بدلها
حركة مناسبة لتشملها وما جري مجراها واختلف في حركات الاعراب وحركات
البنآء ايهما اصل فقيل حركات الاعراب لانها بعامل وقيل حركات البنآء لانها
لازمة وقيل هما اصلان قال بعضهم وهو الصحيح قلت وينبغي ان يكون الخلاف
مبنيا علي ان الاعراب اصل في الاسمآء فقط او فيها وفي الافعال او في الافعال
فقط لانه الاصل في الاسم الاشرف فعلي الاول يكونا اصلين كما ان الاعراب
والبنا اصلان وعلي الثاني حركات الاعراب اصل لان البنا فرع فيهما وعلي
الثالث حركات البناء والذي يظهر ترجيحه ان حركات الاعراب فقط اصل
لان الاصل في الاعراب الحركة والاصل في البنآء السكون والحركة طارية ثم الجمهور
علي ان حركات الاعراب غير حركات البنا وقال قطرب هي هي والخلاف لفظي
لانه عايد الي التسمية فقط والاولون يطلقون علي حركات الاعراب الرفع والنصب
والجر والجزم وعلي حركات البنا الضم والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه
يطلقون اسمآء هذه علي هذه وفي اللباب لابي البقا ذهب قوم الي ان الحرف يحتمل
من حركتين لان الحركة اذا اشبعت نشا الحرف المجانس لها والمحققون علي
خلافه لان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولانها اذا اشبعت
نشا منها حرف تام ولبقيت الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف لحركتين لم تبق
الحركة قبل الحرف ص مسئلة الاصل في البناء السكون كالامر فالفتح كالماضي
فالكسر فالضم ولا يكونان عليها في الفعل خلافا للزنجاني وقد يقدر وينات عنها
ش الاصل في البنآء السكون لانه اخف فلا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل
عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع واذا عدل الي الحركة قدم الاخف
فالاخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم فالسكون يكون في الحروف نحو قد وبل وهل
والافعال كالامر والماضي المتصل بضمير رفع متحرك والمضارع المتصل بنون
الاناث والاسمآء نحو من وكم والفتح يكون في العلامة ايضا نحو سوف وثم وواو العطف
وفايه والماضي المجرد والمضارع مع نون التوكيد وكيف واين وايان والكسر
والضم يكونان في الحرف والاسم كبآء الجر ولامه ومنذ وامس وحيث ونحن ولا
يكونان في الفعل وزعم ابن الزنجاني في شرح الهادي وجودهما فيه في نحو ع وش
ورد بضم الدال وهو مردود فان الاول مبني علي الحذف والثاني علي السكون له
تقديرا والضمة اتباع لا بنا وقد استوفيت اسباب البنآء علي حركة واسباب
تخصيص الفتحة والكسرة والضمة في كتاب الاشباه والنظاير في العربية وهو
الكتاب الذي لا يستغني الطالب عنه وقد يقدر سكون البنآء وحركته كما يقدر حركا

الاعراب مثال تقدير السكون ردا اذا ضمّت الدال اتباعًا ومثال تقدير الفتح غدا ونحوه
من الماضي المعتل الاخير ومثال تقدير الضمة بآه سيبويه فانه مبنيّ على الكسر
لفظًا وعلى الضمة تقديرًا ما سيأتي في المنادى وقد يعرب عن السكون الحذف وعن
الحركة الحركة او الحرف كما يقع ذلك في الاعراب مثال نيابة الحذف عن السكون د،
الحرف وعن الحركة اغز واخش وارم وا ضربا وا ضربوا واضربهم ومثال نيابة
الحركة عن الحركة لا مسلمات لك بانت الكسرة عن الفتحة ومثال نيابة الحرف عن
الحركة لا رجلين في الدار لا رجلان على لغة كنانة نابت اليآء والالف عن الفتحة يا زيدان
يا زيدون نابت الالف والواو عن الضمة صـ مسئلة انواع الاعراب اربعة
الرفع وهو اعرابه رفع للعمد ونصبٌ للفضلات وجرٌّ لما بينهما وكذا جزمٌ خلافًا
للمازني والكوفية وخص الاسم بالجر وقيل ليس اعرابًا له بل ضمّ للنصب والفعل
بالجزم شـ انواع الاعراب اربعة الرفع وهو اعراب العمد والنصب وهو
اعراب الفضلات ووجه التخصيص ان الرفع ثقيل فخص به العمد لانها اقل
اذ هي راجعة الى الفاعل والمبتدا والخبر والفضلات كثيرة اذ هي المفاعيل الخمسة
والمستثنى والحال والتمييز وقد يتعدد المفعول به الى اثنين وثلاثة وكذا المستثنى
والحال الى ما لا نهاية له وما كثر تداوله فالاخف اولى به والجر وهو لما بين العمد
والفضلة لانه اخف من الرفع واثقل من النصب والجزم خلافا للمازني في قوله
انه ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب وهو مذهب الكوفيين ثم الرفع والنصب
يكونان اعرابًا للاسم والفعل لقوة عواملهما باستقلالها بالعمل وعدم تعلقها
بعامل اخر فقبل رافع الاسم وناصبه ان يفرع علينا ويشاركه المضارع في حكمها
واما الجر فعامله غير مستقل لا نتقاره الى ما يتعلق به ولذلك اذا حذف
الجار نصب معموله واذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف وضعف عن
تفريع غيره عليه فانفرد به الاسم وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض مما
فاته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من قسمي المعرب ثلاثة اوجه
من الاعراب قال ابو حيان والصواب في ذلك ما حرره بعض اصحابنا ان التعرض
لامتناع الجزم الفعل والجزم من الاسم ولحوق التاء ونون الساكنة للماضي ونون
احويه واشباه ذلك من تعلل الوضعيات والسوال عن مبادي اللغات وذلك
ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السوال اذ ما من شيء الّا ويقال فيه لم كان كذلك
وانما له عما كان يجب قياسًا فامتنع والذي كان يجب قياسًا هنا خفض المضارع
اولًا اضيف اليه اسمًا للزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا تنصرف
لشبهها بالفعل وعليه امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من
الفعل لا للفعول وعليه امتناع الثاني فيما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة

الضابعه

الضابعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف سببين من الة واحدة ولا اعلالان
من الة واحدة انتهى صـ والاصل رفع بضمة ونصب بفتح وجر بكسر وجزم
بسكون وخرج عن ذلك سبعة شـ الاعراب بالحركات اصل للاعراب بالحروف
وبالسكون اصل للاعراب بالحذف لانه لا يعدل عنهما الا عند تعذرهما والاصل
ان يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون وخرج عن
ذلك سبعة ابواب تاتي قيل وكان القياس ان يقال برفعه ونصبه وجره لان الضمة
والفتح والكسرة للبناء ولكنهم اطلقوا ذلك توسعًا صـ الاول ما جمع بالف وتا
فينصب بالكسر واجاز الكوفية الفتح وهشام في المعتل وكذا اولات وما سمي به د،
كاذرعات وقد يجري كارطات او بكسر او بنون شـ الباب الاول من ابواب النيابة
ما جمع بالف وتا فان نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا لنصبه على جره كما حمل
نصب اصله جمع المذكر السالم على جره وذكر الجمع بالف وتا احسن من التعبير بجمع
المونث السالم لانه لا فرق بين المونث كهندات والمذكر كاصطبلات والسالم كما ذكر
والمغير نظم واحده كثمرات وغرفات وكسرات ولا حاجة الى التقييد بمزيدتين
ليخرج نحو قضاة وابيات لان المقصود ما دل على جمعيته بالالف والتاء والمذكورات
ليسا كذلك اما رفع هذا الجمع وجره فبالضمة والكسرة على الاصل واجاز
الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا واجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة
وثبه وحكي سمعت لغاتهم والحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة اولات وليست
بجمع اذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهي ذات كما قال ابو عبيدة قال
تعالى وان كن اولات حمل وما سمي به في هذا الجمع فصار علمًا مفردًا كاذرعات
اسم بلد واصله جمع اذرعة جمع ذراع فالاشهر بقاؤه على حاله الكاين قبل التسمية
من النصب بالكسرة منونا ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة واعرابه اعراب ما لا
ينصرف فيجر وينصب بالفتحة كواحد زيد في اخره الف وتا كارطات وعلقات
وسعلات ويروى بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها
صـ ونجمع ذو اليا وعلم مونث مطلقا لا قطام المبني قيل ولا غيرها قيل وصفة
مذكر لا يعقل ومصغره واسم جنس تونث بالالف لا شاه وشفه وامه وفعلا
فعلان او افعل غير منقولين الى الاسمية على الاصح فيها وفي غير ذات افعل خلف
وشذ امهات في الناسي وامات في غيرهم وعكسه قليل وما سوى
ذلك وقيل يقاس بالم يكسر شـ لما ذكرت اعراب هذا الجمع ذكرت كيفيته
والذي يجمع بالالف والتاء خمسة انواع احدها ما فيه تا تانيث مطلقا سواء
كان علما لمونث كفاطمة او مذكر كطلحة او اسم جنس كتمرة او صفة كمتابة
ابدلت تاؤه في الوقف هاء ام لا كبنت واخت ويستثنى من ذلك شاة وشفه
وامه فلا يجمع بالالف والتاء على الاصح ولو سمي بها استغنا بتكسيرها عن د،
شياه وشفاه وإماء الثاني علم المونث مطلقا سوا كان في التاء ام لم يكن كزينب
وسعدى وعفرا سواء كان لعاقل كما ذكر ام لغيره وقال ابن الربيع شرطه ان،

يكون لعاقل فلو سميت ناقة بعناق او شاة بجعفر لم يجز جمعه بالالف والتاء
قال في شرح التسهيل ولم نره لغيره نعم يستثني باب قطام في لغة من بناه الثالث
صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات وايام معدودات بخلاف صفة المونث
كحايض والعاقل كعالم الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل كفليسات ودريهمات
بخلاف مصغر المونث نحو زينب وخنيصر الخامس اسم الجنس المونث بالالف سوآء
كان اسما كبهمي وصحرا او صفة كحبلي ورحلة سوا فعلي فعلان كسكري فلا يقال
سكريات ونعلا افعل كحمرا فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون
واجازه الفرا وهو قياس قول الكوفيين الاتي في المذكر ومحل الخلاف ما واما
باقيين على الصفة فان سمي بهما جمعا بالالف والتاء بلا اختلاف اما فعلا التي
لا افعل لها من حيث الوضع كامراة عجزا او من حيث الخلقة كامراة عذرا فقال ابن
مالك يجوز جمعها بالالف والتاء لان المنع في حمرا ونحوه تابع لمنع الواو والنون
وذلك مفقود فيما ذكر ومنعه غيره كما امتنع جمع اكمر وادر بالواو والنون ولا افعلا
لها واحترز بالمونث بالالف عن اسم الجنس المونث بلا علامة كقدر وشمس وعنز
وعناق فلا يجمع بالالف والتاء وشذ من ذلك ام حيث جمعت بها ثم الاكثر ان
يقال في الاناسي امهات وفي غيرهم امات بزيادة الهاء في الاول للفرق وقيل
لان اصل ام امهة قال اسحق حيدرف والياسي ابي وقد تستعمل امهات في
غير الاناسي وامات فيهم قال الشاعر اذا الامهات قبحن الوجوه فرجت الظلام
بامانكا وما عدا الانواع الخمسة في المونث شاذ وايضا مقصور على السماع
كسماوات وثيبات واشذ منه جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كسرادقات
وحمامات وحسامات وذهب قوم منهم ابن عصفور الى جوازه قياس جمع
المكسر في المذكر والمونث الذي لم يكسر اسما كان او صفة كحمامات وسجلات
وجمل اسبحل اي ضخم وجمال سبحلات فان كسرا امتنع قياسا ولذلك لحنوا
ابا الطيب في قوله فعي الناس بوقات لها وطبول ص ويحذف له التاء فان
كان قبل الف او الف فكما لتثنيه ويقال في ابنه وبنت واخت وهنة وذات
بنات واخوات وهنات وهنوات وذوات ويجمع حروف المعجم فيما فيه الف يقصر
ويمد فيات وبا آت ش تحذف تاء التانيث عند جمع ما هي فيه استغنا بتاء
الجمع فيقال في فاطمة وطلحة فاطمات وطلحات فان كان قبلها الف او همزة فعل
بها ما سياتي في التثنية من القلب للالف يا في نحو فتاة وواوا في نحو قناه
واقرار الهمزة في نحو سقاه او قلبه واوا نحو فتيات وقنوات وسقاات وسقاوات
ويقال في ابنه وبنت بنات بحذف التاء وكان القياس بنتات لان هذه التا
قد غيرت لاجلها الكلمة وسكن ما قبلها فاشبهت تا ملكوت وفي اخت اخوات
بحذف التاء المحذوف وكان القياس اختات لما ذكر وفي هنه هنات وهنوات

فالاول

فالاول على لفظ هنت بلا رد والثاني بالرد وفي ذات ذوات بحذف التاء بلا
رد كبنات ولو رد لقيل ذوتات اذ لامها ياء كما سياتي ويجمع حروف المعجم
بالالف والتاء لانها اعلام فما كان فيه الف كالباء فانه يجوز قصره ومده بالاجماع
فيقال فيه على القصر بيات بقلب الالف المقصورة يا وعلى المد باآت بالاقرار
للهمز ص ويتبع العين حركة فا مونث بها او بلا تا صحيح عين ساكنه
غير مضاعف ولا صفة وتفتح وتسكن بعد ضم وكسر وتمنع ضم قبل يا
وكسرها قبل واو وقيل وبالقول الفرا مطلقا وشذ جروات وعيرات والتزم
لجبات وربعات بفتح المفرد في لغة وسكنه المبرد قياسا وفتح جوزات
وبيضات لغة وكهلات نادر خلافا لقطرب وسكون ظبيات لغة وشبه الصفة
قليل وغيره ضرورة سهلة ش تتبع العين في هذا الجمع الثاني الحركة بشرط
ان يكون المفرد مونثا ثلاثيا صحيح العين ساكنها غير مضاعف ولا صفة
وسوا في الحركة الفتحة والضمة والكسرة وفي المونث ذو التاء والعاري منها
فيقال في جفنة وغرفة وسدرة ورعد وجمل وهند جفنات وغرفات
وسدرات ورعدات وجملات وهندات بخلاف غير الثلاثي كجيئل علما للضبع
والمعتل العين كدولة ونور علما لمونث وكذا تارة ونار وديمة ودبوم مما قبل
حرف العلة فيه حركة تجانسه فانه يبقى على حاله فان كان حرف العلة
غير مجانس للحركة نحو جوزة وبيضة فجمهور العرب ايضا على التسكين ولغة
هذيل الاتباع بعضهم ثلاث عدرات لكم وعدرات النسا بالتحريك وقال شاعرهم
اخو بيضات رايح ناوب ومحل هذه اللغة في غير الصفة اما هي كجونة
وهي السودا او الصبيا وعبلة وهي السمينة فلا تتبعها هذيل كغيرها
وبخلاف المتحرك العين كشجرة ونبقة وسمرة والمضاعف كجنة ورجنة
وجنة والصفة كضخمة وحلفة وحلوة فليس فيها الا السكون لثقلها بخلاف
الاسم وندر كهلات بالفتح جمع كهلة واجاز المبرد القياس عليه نعم فسح
لجبات وربعات جمع لجبة وهي الشاة القليلة اللبن وربعة وهو المعتدل
القامة لان فيهما لغة بالفتح في المفرد فالتزمت في الجمع استغنا بجمع احدى
اللغتين عن الاخرى واكثر النحاة ظنوا ان ذلك جمع الساكن العين فحكموا
عليه بالشذوذ قال ابن مالك وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على ان فتح
العين ثابت في الافراد واجاز المبرد التسكين فيهما قياسا وان لم تسمع
ووافقه ابن مالك ويمتنع بالضمة قبل اليا وبالكسر قبل الواو فلا يقال
في دمية دميات ولا في رشوة رشوات بالاتباع بل بالسكون والفتح وشذ
في جروة جروات حكاه يونس وذهب بعض البصريين الى منع الكسر
قبل اليا ايضا فلا يقال في لحية لحيات لما فيه من توالي كسرتين واليا
والصحيح جوازه ولا احتفال بذلك كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في

خطوه وخطوات وذهب الفرّآ الي منع ذلك اي الاتباع بالكسر مطلقا سواء
كان من باب رشوه وهو المتفق علي منعه او من باب ندبه وهو المختلف
فيه او من باب هند وهو الجايز عند غيره فان فعلات تتضمن فعلا وفعل
اهمل الا فيما ندر كابل فان سمع فعلات قبله الفرا وتجوز الفتح والسكون
مع الاتباع بشرط ان تكون الفآء مضمومة او مكسورة لامفتوحة الا في ثلاث
معتل اللام نحو طمية فيجوز في طميات بالسكون اختيارا حكاها هو ابن
جني والمشهور الفتح وشبه الصفة كاهل فيقال فيه اهلات بالسكون على
قلة والفتح اكثر والضرورة كقوله وحملة زفرات الضحي فاطفاتها ومالي
بزفرات العشي امران وهو من اسهل الضرورات واشذ منه فتح المعتل
العين المكسور الفاء كقولهم عيرات جمع عير وهي الابل التي عليها الاحمال وقيل
الحمير وشذ ودانه ليس فيه ما في بيضات من الاتباع ص الثاني ما لا
ينصرف فيجر بالفتحة ما لم يضف او يصحب ال او بدلها والمختار وفاقا للمبرد
والسيرافي وابن السراج والزجاجي صرفه وثالثها ان بني عليه فقط ش
الباب الثاني من ابواب النيابة ما لا ينصرف واختلف في حده بناء علي الاختلاف
في تعريف الصرف فقيل هو المسلوب منه التنوين بناء علي ان الصرف ما في
الاسم من الضمة "اخذا" من الصريف وهو الصوت الضعيف وقيل هو المسلوب
منه التنوين والجر معا بناء علي ان الصرف وهو التصرف في جميع المجاري قال
ابو حيان وهذا الخلاف لاطايل تحته وحكم ما لا ينصرف انه لا ينون كما سياتي
بتوجيهه في مبحث التنوين ولا يجر بالكسرة واختلف لم منع منها فقيل لشبه
الفعل كما منع التنوين وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الي يآء المتكلم وانها حذفت
واجتزي بالكسرة وقيل لئلا يتوهم انه مبني لان الكسرة لا تكون اعرابا الا مع
التنوين او الالف واللام او الاضافة فلا منع فلما منع الكسر حمل جره علي نصبه
فجر بالفتحة كما ينصب بها لاشتراكهما في الفضلية بخلاف الرفع فانه عمدة كما حمل
نصب جمع المونث السالم علي جره لذلك فان اضيف او صحب ال معرفة كانت
او موصولة او زايدة او بدلها وهو ام في لغة طي جر بالكسر اتفاقا نحو في
احسن تقويم كالاعمي والاصم رايت الوليد بن اليزيد مباركا تبيت بليل
امارمد اعتاد اولقا اي بليل الارمد وهل هو باق حينيذ علي منع صرفه
وانما جر لامن دخول التنوين فيه او مصروف لانه دخله خاصة من خواص
الاسم فضعف فيه شبه الفعل خلاف بناه بعضهم علي الخلاف السابق في
تعريف الصرف والثاني هو المختار وعليه السراجي والزجاج والزجاجي وفي
راي ثالث اختاره كثير من المتاخرين يفصل من مازادت منه احدي العلتين

كالعلم

١٧

كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة ودخول اللام فيصرف وما لا كالوصف
ونحوه فلا ص ويمنع صرف الاسم الف التانيث مطلقا ش الاصل في
الاسم الصرف وانما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين من الجهات الاتية
كما ان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احدها انه مشتق منه والاخري انه
مفتقر اليه قال ابو حيان والجهة الاخري لا تاتي علي راي الكوفيين انما تعين
اشتقاق الاسم من المصدر وعلل منع الصرف عند الجمهور تسعا وبعضهم عشرا
احدها الف التانيث وهي مستقلة بمنع الصرف لان مدخولها فرع من جهتين
التانيث ولزومه وقولي مطلقا اي سواء كانت مقصورة نحو حبلي او ممدودة نحو
حمراء وسواء كان ما هي فيه مفردا كما مثل او جمعا كسكري واوليا صفة كما ذكر
ام اسما كذكري ودعوي نكرة كما مضي ام معرفة كسلمي وكلتا علما ص وزنه
مفاعل او مفاعيل هيئة ولو سمي به وشرط الجمعة حركة تلو الالف ولو تقديرا
لا ان عرضت كسرتها او يا نسب او الف عوض منها او دخلت التآء ولو حذفت
ما هي فيه فبقي بوزنه منع والاصح منع سراويل نكرة ومعرفة وقيل هو جمع سروالة
ش الثانية موازنة هذين الجمعين وكلاهما لا نظير له في الاحاد وهي مستقلة
ايضا بمنع الصرف اذ الاسم بها فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظير بخلاف
ساير الجموع فانها قد يوجد لها نظير في الاحاد وقولنا هيئة لانه لا يشترط ان
يكون في اوله ميم مزيدة بل ان يكون اوله حرفا مفتوحا اي حرف كان وان
يكون بعد الف الجمع حرف مكسور لفظا او تقديرا كدواب فان اصله دواب
فان كان الساكن بعد الالف لا حظ له من الحركة نحو عبال جمع عباله وحمار جمع
حماره فمصروف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج علي انه لا يشترط
ذلك ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة عارضة كتوان وتفارقان الكسرة فيهما
طوله عن ضمة الاعتلال الاخراذ اصله تفاعل بغير العين مصدر تفاعل ولا
بيآء النسب كمدايني وجواري فانهما مصروفان بخلاف نحو كراسي وبخاتي فانهما
ممنوعان فيهما قبل الجمع ولا بالف معوضة من يآء النسب نحو يمان وشام
فانهما مصروفان لان الالف عوض من يآء النسب والاصل يمني وشامي ولو دخلت
للتآء هذا الجمع صرف نحو صياقلة وسوارجة لانه بدخولها اشبه المفردات
لكراهية ولو حذفت التآء من كلمة فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف
كان تسمي رجلا علاني من علانية ولو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف
في منع صرفه فقد منعت من الصرف وهو جمع سمي به الرجل اما سراويل فمذهب
سيبويه انه مفرد اعجمي لا مصرف معرفة ولا نكرة لمشابهة هذا الجمع في الوزن
وقال غيره هو مفرد مصرف نكرة ويمنع معرفة وقال اخرون بالمنع في الحالتين

وانه جمع سروالة قال عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف ص
وعدله صفة في اخبر مقابل اخرى وعدله قال الجمهور عن الاخر وابن مالك
وابو حيان اخر وابن جني اخر من وزن فعال ومفعل من عشرة وخمسة فما
دونها سماعا وما دونها قياسا عند الزجاج والكوفية وثالثها بقياس فعال فقط،
قال ابو حيان سمع الجميع وقيل لا وصف فيها ومنعها للعدل لفظا ومعنى وقيل له
والتعريف بنية ال وقيل لشبه احمد في منع التاء ولا تدخلها ال ولا تضاف بقلة
والاصح منعها هذا هو بابها مذهب الاسما ش الثالثة العدل وهو مركب
لفظا اولى بالمسمى الى الاخر وهو نوع عن غيره لان اصل الاسم ان لا يكون محرفا
عما يستحقه بالوضع لفظا او تقديرا ويمنع مع الوصفية والعلمية فالاول منحصر
على شيئين احدهما اخر جمع اخرى تانيث اخر با لفتح المجموع على اخرين اما كونه
صفة فلانه من باب افعل التفضيل تقول مررت بزيد ورجل اخر اي انه احق
بالتاخر من زيد في الذكر لان الاول قد اعتني به في التقدم في الذكر واما عدله
فقال اكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لان الاصل في افعل التفضيل
ان لا يجمع الا مقرونا بها كالكبر والصغر فعدل عن جمعه واعطي من الجمعية مجردا
ما لا يعطي غيره الا مقرونا بهذا عدل عن الالف واللام لفظا ثم عدل عن معناها
لان الموصوف به لا يكون الا نكرة وكان حقه اذا عدل عن لفظها ان ينو معناها
مع زيادة كما نوي معنى اثنين مع مثنى مع زيادة التضعيف فلما عدل اخر ولم
يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولا عدلا ثانيا وقال
ابن مالك التحقيق انه معدول عن اخر مرادا به جمع المونث لان الاصل في
افعل التفضيل ان يستغني فيه بافعل عن فعل لتجرده عن الالف واللام
والاضافة كما يستغني باكبر عن كبر في نحو رايتها مع نسوة اكبر منها فلا يثني ولا
يجمع لكنهم او نحوا افعلا مونث افعل فكان ذلك عدلا من مثال الى مثال وتابعه
ابو حيان وقال اخر في هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمى به احق به وهو
اخر لاطراد الافعال في كل افعل يراد بها المفاضلة في حال التنكير قال وهذا الافراد
العدل بهذا الاعتبار صحيح لانه عدل عن نكرة الى نكرة وقال ابن جني واحترزت
بقولي كالتسهيل مقابل اخرين عن اخر جمع اخرى بمعنى اخرة تانيث اخر
بالكسر فانه مصروف الثاني الفاظ العدد المعدولة على وزن فعال ومفعل
والمسموع من ذلك احاد وموحد وثني ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع
وخماس ومخمس وعشار ومعشر قال تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع.
وقال الشاعر ولكن قتلتهم ثناء وموحدا وقال منت لك ان تلاقيني المنايا،
احاد احاد في البيت الحرام وقال ترى النعرات الزرق تحت لبانه احاد ومثنى

اصفنتها

١٦

اصفنتها صواهله وقال هنيئا لارباب البيوت بيوتهم وللآكلين التمر مخمس مخمسا
وقال فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا واختلف هل يقاس عليها سداس
ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب،
احدها لا وعليه البصريون لان فيه احداث لفظ لم يتكلم به العرب والثاني نعم وعليه
الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه والثالث يقاس على ما سمع من
فعال لكثرته دون مفعل لقلته وما ذكرته من ان في ان المسموع اثنا عشر بناء
هو المذكور في التسهيل وذكر في شرح الكافية خماسي لم يسمع وذكر ابو حيان ان،
سداس وما بعده مسموع ايضا فقال في شرح التسهيل الصحيح ان البنايين د،
مسموعان من واحد الى عشرة حكي ابو عمرو الحق ابن مرار الشيباني موحد
الى معشر وحكي ابو حاتم في كتاب الابل ويعقوب بن السكيت احاد الى عشار
قال ولا التفات الى قول ابي عبيدة في المجاز لا نعلمهم قالوا فوق رباع لمن علم حجة
عليه ومما ورد في سداس قول الشاعر ضربت خماس ضربة عبشمي اداء،
سداس ان لا تستقيما قال وانشد خلف الاحمر ابياتا تاتي فيها ما بعدها من احاد فعالا
الى عشار وهي قل لعمرو يا ابن هند لو رايت القوم شتى لرأت عيناك منهم
كلما كنت تمنى اذ اتتنا فيلق شهبا من هنا وهنا واتت دوس وملحا سيرا
سطيئا ومضى القوم الى القوم احادا وثنا وثلاثا ورباعا وخماسا فاطعنا وسدا سا
وسباعا وثمانا فاجتلدنا وتساعا وعشارا فاصبنا واصبنا لا نرى الا كبا فاثلا
منهم ومنا قال وصرفه فعال في جميع ذلك ضرورة وكذا تحريكه بناه الى اثنا.
وقال غيره هذه الابيات مصنوعة والحجة في نقل من تقدم وما ذكر من ان منعها
للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج الى انه لا وصف
فيها وان منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلان
مفهوماته تضعيف اصولها فادي المفهوم من احاد اثنان ومن ثنا اربعة وكذا
البواقي وذهب الفرا الى منعها للعدل والتعريف بنية الالف واللام قال لان،
ثلاث يكون للثالث والثلاثة ولا يضاف الى ما يضاف اليه فلامتناعه من الاضافة
كان فيه ال وامتنع من ال لان فيه تاويل الاضافة وان لم يضف ورد بجريانها
صفة على النكرات وذهب الاعلم الى انها لا تنصرف للعدل ولانها لا تدخلها التاء
فلا يقال ثلاثة ولا مثلثة فضارعت احمر ولم تستعمل العرب هذه الالفاظ الا
نكرات خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى او صفة نحو اولي اجنحة مثنى او حالا نحو
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وقد جاءت فاعلة ومجرورة وذلك قليل:
ولم يسمع تعريفها بال وقد اضافها في قوله ثنا الرجال ووحدانها وقوله بمثنى
الزقاق المترعات وبالجزر واجاز الفرا صرفها مذهوبا بها مذهب الاسماء اي،

منكرة بنآءً على رايه انها معرفة بنيه الاضافة تقبل التنكير حال تقول العرب ادخلوا ثلاثا ثلاثا والجمهور على خلافه ص وفعلًا لفعل المعدول عن فاعل ويعرف بسماعه ممنوعا بلا علة والمختص بالندآء وكذا الموكد به وقيل تعريفه بنية الاضافة وعدله عن فعل او فعالى او فعلاوات اقوال ويصرف وما يسمى به قبله نكرة قال الاخفش ومعرفة ومنه سحر ملازم الظرفيه وعدله عن ال وقيل شبه العلم وقيل لم ينون لنية ال وقيل الاضافة وقال ابن الطراوه وصدر الا فاضل مبني وعلى الثلاثة ليس من الباب ويصرف مسمى به وفاقا ومنه عند تميم فعال لمونث كحذام ما لم يكن فان سمي به مذكر جاز الوجهان وقال المبرد المنع للتانيث وبنيه الحجازيون كسرا وكثير تميم ما اخره رآء والكل فعال مصدرا او حالا او صفة مجرى العلم وكذا امرا واسد تفتحه وعدل كلها عن مونث فان سمي بها مذكرا لم يصرف وثالثها يبنى او مونث فكحذام ش يمنع العدل مع العلمية في خمسة اشياء احدها ما جاء على فعل موضوعا علما وهو معدول عن فاعل وطريق العلم به سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية والمسموع من ذلك عمر وزفر ومضر وثعل وهبل وزحل وعصر وقزح وجشم وقثم وجمح وجحا ودلف وبلغ بطن من قضاعه ولم يسمع غير ذلك نعم ذكر الاخفش ان طوى من هذا النوع كذا رايته في كتابه الواحد والجمع في القرآن ومنعه ابو حيان وقال المانع مع العلمية التانيث باعتبار البقعه بدليل تنوينه في اللغة الاخرى قال وهذه الاسماء التي ذكرناها كلها اعلام عدلت تقديرا عن فاعل الا فعل بمعنى افعل ولو كانت صفات لحطه ولبد دخلت عليها الالف واللام وانما جعلناها معدولة لان تخله لان الاعلام يغلب عليها النقل وهي ان يكون لها اصل في النكرات فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا انه غير معدول كادد فانه لا يحفظ له اصل في النكرات فاما ان يكون منقولا من اصله لا نحفظه او مرتجلا قال ومن اغرب ما وقع في فعل الممنوع قسم هو علم جنس لا علم شخص وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب الاسدجا بعاق وثلق بغير الف ولام ولا يصرف انتهى واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كاخر وجمع وعن غير المعدول كاسم الجنس كنغر وصرد والصفة كحطم ولبد والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف وقولنا بسماع ممنوعا بلا علة يخرج ما سمع من فعل ممنوعا وفيه مانع غير العدل كقثل اسم من اعلام اسماء الترك فيه مع العلمية العجمه وطوى فيه معها التانيث ولو وجد فعل ولم يعلم اصرفوه ام لا ففي الافصاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت انه معدول ومذهب غيره المنع لانه الاكثر في كلامهم وان علم كونه مشتقا وجهل في النكرات صرف الا ان يسمع ترك صرفه انتهى وهذه المسالة من قاعدة تعارض الاصل والغالب

في

في العربية وهي لطيفة نادرة كما بينتها في كتاب اصول النحو وفي الاشباه والنظاير في النحو الثاني فعل المختص بالندآ كفسق وغدر وخبث ولكع فانها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث ولكيع فاذا سمي بها امتنع صرفها للعلمية ومراعات اللفظ المعدول فان نكرت زال المنع وذهب الاخفش وطايفة الى صرفها حال التسمية ايضا كما نقله عنه اخيرا ابو حيان قال الاخفش ومعرفة لان العدل انما هو حالة الندآء وقد زال بالتسمية الثالث فعل الموكد به وهو جمع وكتع وبصع وبتع جمع جمعا وبصعا وبتعا فانها غير مصروفة للعدل والعلمية اما العدل فلانها من حيث مذكرها افعل ومونثها فعلى قياسها ان تجمع على فعل بسكون العين كما يجمع احمر وحمرآء على حمر ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها ان تجمع على فعالى كصحارى فيقال جماعى وكتاعى الى آخره ومن حيث ان مذكرها يجمع بالواو والنون قياسها ان يجمع على فعلاوات لان قياسا كل ما جمع مذكره بالواو والنون ان يجمع مونثه بالالف والتآء وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة فقال الاخفش والسيرافي انها معدولة عن فعل واختاره ابن عصفور قال لان العدل عن فعالى لم يثبت في موضع لا مواضع والعدل عن فعل الى فعل ثبت قالوا ثلاث درع وهو جمع درعاء وكان القياس درعا وقال قوم انها معدولة عن فعالى وقال اخرون انها معدولة عن فعلاوات واختاره ابن مالك وضعف الاول بان افعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مونثه على فعل بسكون العين والثاني بان فعلآء لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على افعل وكان اسما محضا وقال ابو حيان الذي نختاره انها معدولة عن الالف واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون فقالوا اجمعون كما قال الاخرون فقياسه انه اذا جمع كان معرفا بالالف واللام فحذفوا منه كما كان يستحقه من تعريفه بالالف واللام قلت وهذا يقتضي ان يكون جمع المذكر فيه ايضا ممنوع الصرف لوجود العدل المذكور فيه ويكون اليآء فيه علامة الجر على انها نايبة عن الفتحه وهو غريب واما العلمية فذهب قوم الى ان الفاظ التوكيد اعلام بمعنى الاحاطة واستدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بها الا العلم واختاره ابن الحاجب وذهب اخرون الى ان تعريفها بنية الاضافة وان الاصل في رايت النسآء جمع جمعهن كما يقال رايت النسآء كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغني بنية الاضافة وصارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالاعلام وليست باعلام لان العلم اما شخصي واما جنسي وليست هذه واحدة منهما وعلى هذا ابن عصفور وعلله بان المجموع لا تكون اعلاما والسهيلي وابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيبويه فان سمي به اعني بفعل الموكد به فمذهب سيبويه بقاوه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التاكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسميه صرف وفاقا لانه لم يبق له حالة تلحق بها اذا لم تستعمل نكرة بخلاف اخر كما تقدم الرابع نحو الملازم الظرفية وهو المعين

اي المراد به وقت بعينه فانه يلازم الظرفية فلا ينصرف ولا ينصرف ايضا للعدل
والعلمية اما العدل ففي مصاحبة الالف واللام اذ كان قياسه وهو نكرة ان يعرف
بالطريق التي تعرف بها النكرات وهو ال فعدلوه عن ذلك الى ان يعرفوه بغير تلك الطريق
وهو العلمية فانه جعل علما لهذا الوقت وقيل انه امتنع للعدل والتعريف المشتبه
بتعريف العلمية من حيث كونه تعريفا بغير اداة تعريف بل بالغلبة على ذلك الوقت
المعين وليس بتعريفه بالعلمية لانه في معنى السحر ولتعريف العلمية ليس في رتبة
لتعريف ال وقيل انه منصرف وانما لم ينون لنية ال والاصل السحر وعلة السهيلي
وقيل لنية الاضافة اذ التقدير سحر ذلك اليوم وقيل انه مبني على الفتح لتضمنه
حرف التعريف كما ان امس مبني على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الافاضل
ناصر المطرزي وابن الطراوة ونصره ابو حيان فقال الفرق بين سحر وامس عندي
ليجسر قال وقد رد على صدر الافاضل بانه لو كان سحر مبنيا لكان الكسر اولى به
لان فتحة النصب توهم الاعراب فكان يجتنب كما اجتنب موهم الاعراب في قبل وبعد
والمنادى المبني وهذا الرد ليس بشيء لان سحر تدخله الحركات كلها اذا لم يكن معرفة
فكانت الفتحة اولى به في البناء لان الكسر انما يكون لالتقاء الساكنين وقد انتفى هنا
ففتح تخفيفا وتبعا لحركة ما قبله للمناسبة قال وما ذكره الجمهور من انه عدل عن الالف
واللام مشكل لانه يشعر بانه تضمن تعريفها بان معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول
له الا ترى ان عمر تضمن معنى عامر وحزام تضمن معنى حازمة ومثنى تضمن
معنى اثنين اثنين وفسق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل واذا كان
كذلك فكيف يكون سحر على معنى ما فيه الالف واللام ويكون علما وتعريف العلمية
لا يجامع تعريف اللام فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها انتهى وعلى الاول لو سمي
به صرف وفاقا اما سحر غير المعين فانه لا يلزم الظرفية وهو منصرف نكرة ومعرفا
باللام والاضافة الخامس فعال علم المونث كحزام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح
اعلام نسوة وسكاب لفرس وعرار لبقرة وظفار لبلدة عند بني تميم فانهم يجرونه
ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة وهذا مذهب سيبويه وذهب المبرد الى
ان المانع له العلمية والتانيث كزينب وامثاله فلا يكون معدولا قال ابو حيان والظاهر
الاول لان حزام ونحوها على راي المبرد تكون مرتجلة لا اصل لها في النكرات والغالب
على الاعلام ان تكون منقولة وهي التي لها اصل في النكرات عدلت عنه بعد ان صيرت
اعلاما وعلى الاول لو نكر صرف ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنع ابقاء على
ما كان لبقاء لفظ العدل والصرف لزوال معناه وزوال التانيث بزواله لانه انما كان
مونثا لارادة ما عدل عنه وهو ارتشم اما الحجازيون فان باب حزام عندهم مبني على
الكسر اجراء له مجرى فعال الواقع موقع الامر كنزال وشبهه به في الوزن والعدل

والتعريف

والتعريف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو علامة التانيث في المعدول عنه وقال
المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي العلمية التعريف والتانيث والعدل كما تقدم
في البنا واكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسفار اسم ماء وحضار
اسم كوكب فيبنونه على الكسر لشبه السابق وانما خصوه بما آخره راء لان من مذهبهم
الامالة وانما يتوصلون اليها بكسر الراء ولو رفعوا ونصبوا لم يصلوا اليها وبعضهم
يعربه ايضا على اصله في حزام قال الاعشى يجمع بين اللغتين ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار فبني وبار اولا على الكسر ثم اعربه آخرا لان قوافي القصيدة
مرفوعة قيل ويحتمل ان يكون الثاني فعلا ماضيا مسندا الى الجماعة واتفق الحجازيون
والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر اذا كان مصدرا وماخذ
السماع كفجار وحماد ويسار قال فقلت امكثي حتى يسار لعلنا وقال فحملت برة واحتملت
فجار ونزي لا مساس اوحالا نحو والخيل تعدو بالصعيد بداد او صفة جارية مجرى
الاعلام وماخذها ايضا السماع نحو حلاق للمنية وصرام للحرب وحناذ للشمس وازام
للسنة الشديدة وصمام للداهية او ملازمة للنداء نحو يا فساق يا خباث وفي قياس
هذه خلاف يأتي او امرا نحو نزال وتراك ودراك وحذار وفي قياسها ايضا خلاف يأتي
وبني اسد تبني هذا النوع وهو الامر على الفتح تخفيفا وكل هذه الانواع معدولة عن
مونث اما المصدر والحال فعدل عن مصدر مونث معرفة وان لم يستعمل في كلامهم واما
الصفة فتسميها معنى وصف مونث غلب فصار اسما كالنابغة واما الامر فقال المبرد
انه معدول عن مصدر مونث معرفة كالالوية وهو الصحيح وظاهر كلام سيبويه
انه معدول عن الفعل ولو سمي ببعض هذه الانواع مونث جاز فيه الاعراب
ممنوعا والبنا كباب حزام او مذكر فاقوال احدها يصرف كصباح ونحوه من المذكر اذا
سمي به والثاني يمنع كعناق ونحوه من المونث اذا سمي به وهو المشهور والثالث
يبنى لحزام وعليه ابن بابشاذ ص وكونه صفة على فعلان ذا فعلى
وقيل فاقد فعلانة فعلى الاول يصرف رحمان ولحيان وعلة المنع شبه الزيادتين
بالف التانيث وقيل كون النون مبدلة منها وعلى الثاني كونهما زائدتين لا تلحقهما
الهاء فان ابدلت النون من همزة اصلية صرف غالبا ش الرابعة كونه صفة في
آخره الف ونون زائدتين بشرط ان يكون مونثه على فعلى كسكران سكرى وريان
ريا وقيل الشرط ان لا يكون مونثه على فعلانة سواء وجد له مونث على فعلى ام لا
وينبني على الخلاف مسئلتان الاولى لازم التذكير كرحمان ولحيان للكبير اللحية على
الاول يصرف لفقد فعلى فيه اذ لا مونث له وعلى الثاني يمنع لفقد فعلانة منه لما ذكر
قال ابو حيان والصحيح فيه الصرف لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل في
الاسم الصرف فوجب الحمل به ووجه مقابله ان الغالب فيما وجد من فعلان الصفة

المنع فكان الحمل عليه اولي الثانيه علة منع الالف والنون عن الاول شبههما بالف
التانيث في عدم قبولها الهمزة المبدلة من التانيث وقيل كون النون التي بعد الالف
مبدلة من الف التانيث بدليل قول العرب في النسب الي صنعا وبهرا صنعاني وبهراني
وعلي الثاني كونهما زايدتين لا تلحقهما الها من غير ملاحظة الشبه بالف التانيث،
ونقل عن الكوفيين فان كانت النون مبدلة من همزة صح صرف ولو كان لفعلان،
مؤنث علي فعلانه صرف اجماعا كندمان وسيفان للرجل الطويل وحبلان للممتلي
غضبا ويوم دخنان في كدرة وسواد ويوم سخنان حار ويوم صحيان لا غيم فيه
وبعير صوحان يابس الظهر ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان رقيق،
الساعدين ورجل مصان لئيم ورجل موتان الفواد اي غير حديده ورجل نصران
اي نصراني ورجل خمصان بالفتح لغة في خمصان وكبشا اليان فهذه اربعة عشر
كلمة لا غير مؤنثها بالتاء ص دوفا فيه لوزن فعل خاص به او اولي لازم،
لم يخرج الي شبه الاسم لا مستوطلا فايونس مطلقا ولعيسي في المنقول من فعل مع
علميه او وصفية غير عارضة وعدم قبول التاء خلافا للاخفش في ارمل وقدرت بقلة
في احدل واخيل وافعي والغيث شذوذا الي نحو ابطح والاصح انه سنه افعل التفضيل
ومنع السهب علما وصرف بجعفر وانه يوثر عروض سكون تخفيف لابدل همز افعل
ش الخامسة موافقة وزن الفعل بشروط احدها ان يكون خاصا به بان،
لا يوجد في الاسم دون ندور الا في علم منقول منه كانطلق واستخرج اذا سمي بهما
او في اعجمي معرب او غالبا فيه ويعبر عنه بالاولي به بان يوجد في الاسم والفعل واوله
زيادة من الزيادات التي في اول المضارع وهو قسمان قسم نقل من الفعل كيزيد
ويشكر وقسم ليس بمنقول كافكل ويرمع والتعبير بالاولي احسن من التعبير،
بالغالب لانه يبطل بافعل اذ هو في الاسماء اكثر اذ ما من فعل ثلاثي الا وله افعل
اسما اما للتفضيل او لغيره وقد جا افعل في الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل
واريب وايضا فان فاعلا بالفتح لا يكاد يوجد في الاسماء الا في نحو خاتم وهو في الافعال
اكثر من ان يحصي كضارب وقاتل ولو سمي بخاتم صرف فيظهر ان المعتبر كونه اولي
به من الاسم ووجه الاولوية ان لتلك الزوايد من الفعل معاني ولا معني لها في،
الاسم فكانت لذلك اصلا في الفعل اما الوزن الخاص بالاسم او الغالب فيه فلا شبهة
في عدم اعتباره واما المشترك بينهما علي السوآء ففيه مذاهب احدها عدم تاثيره
مطلقا سوآء نقل في الفعل ام لا وعليه سيبويه والجمهور لاجماع العرب علي صرفه
كحسب اسم رجل وهو منقول من كسب فعلل وهو العدو الشديد مع تدافي،
الخطا والثاني تاثيره مطلقا وعليه يونس والثالث يوثر ان نقل من فعل ولا يوثر
غيره وعليه عيسي بن عمر واستدل بقوله انا ابن جلا فلم يصرفه واجيب بانه

دوني

دوعي فيه ضمير الفاعل فحكي الشرط الثاني ان يكون لازما ليخرج نحو امري وابنم عليمن
فانهما علي لغة الاتباع في الرفع كاخرج وفي النصب كاعلم وفي الخبر كاضرب ولا يمنعان
من الصرف لان الوزن فيهما ليس بلازم اذ لم يستقر حركة العين فلو سمي بهما علي لغة
من يلتزم الفتح منها الشرط الثالث ان لا يخرجه الي شبه الاسم سكون تخفيف ليخرج،
نحو رد وقيل اذا سمي بهما فانهما يصرفان لان الاسكان اخرجهما الي شبه الاسم فصارا
نحو مد وقيل وهذا اذا كان السكون قبل التسمية فان طرا بعدها كان تسمي رجلا
بضرب ثم تسكن الراء تخفيفا ففيه قولان حكيتهما اخرا اصحهما الصرف ايضا وعليه
سيبويه لانه صار علي وزن الاسم والاصل الصرف والثاني المنع لعروض التخفيف
فلا يعتد به وعليه المبرد والمازني وابن السراج والسيرافي ويجري القولان في،
يجعفر علما اذا ضم ياوه اتباعا فالاصح صرفه وعلة سبقهما لورود السماع به فيا.
حكاه ابوزيد وخروجه الي شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة
فلا اعتداد بها ويجريان ايضا في الب علما فعن الاخفش صرفه لمباينته الفعل،،
بالفك والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الي اصل متروك فهو
كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبارا للوزن اجماعا فكذا الفك ولان الفك في
الا فعال معهود كاشدد في التعجب ولم يردد وابل السقا فلم يبال به ويجريان ايضا.
في بدل همز افعل كهراق اصله اراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا البدل.
الشرط الرابع ان يكون بعد علمية كخضم اسم العنبر ابو عمرو ابن تميم وندرا سمية
بير وعثر اسم واد بالعقيق واحد ويزيد وستك واجمع واخواته في التوكيد او
وصفيه ولها شرطان احدهما ان تكون اصلية كاحمر بخلاف العارضة كمررت برجل
ارنب اي ذليل وبنسوة اربع فانهما مصروفان لان الوصفية فيهما عارضة الثاني ان
لا تقبل تاء التانيث احترازا من نحو مررت برجل اباتر واداير فانهما مصروفان
وان كان فيهما الوزن والوصفية الاصلية لدخول التا عليهما في امراة اباترة واداير
وشملت العبارة ماموتنه علي فعلا كاحمر وحمرا، وما لا مؤنث له من لفظه بل من
معناه كرجل الي وامراة عجزا ولا لفقدان اليا وما لا مؤنثه لفقد معناه في المونث كرجل
اكمر وادرد الجي اولاصلك للمذكر والمونث فيه وذلكا نعل التفضيل مع من
قال ابو حيان وقد وقع الخلاف في قسم واحد من افعل وهو ما تلحقه تاء التانيث
نحو ارمل وارمله فمذهب الجمهور صرفه ومنعه الاخفش كاحمر قال ثم انه لا توجد
الوصفية مع الوزن المحقق ولا مع كل الاوزان الغالبة بل مع افعل خاصة وهنا،
مسيلتان احداهما اجدل للصقر واخيل لطاير ذي خيلان وافعي للحية اسما الاوصاف
فاكثر العرب تصرفها وبعضهم يمنعها ملاحظة للوصفية فلحظ في اجدل معني شديد
واخيل افعل من الخيلان وافعي معني خبيث منكر وقيل انه مشتق من فوعه السم

وهي حرارته واصله انوع ثم قلب فصارا فهي الثانية ما اصله الوصفية واستعمل
استعمال الاسماء كابطح وهو المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو المكان المستوي
وابرق وهو المكان الذي فيه لونان الاكثر منعه اعتبارا بالاصل ولا يعتد بالعارض
وشذ صرفه الغالب للاصل واعتدادا بالعارض ص ومع العلمية زيادتا فعلان
فيه او غيره ومبني حسان ونحوه على اصالة النون ش السادسة وهي وما
بعدها انما تمنع مع العلمية الالف والنون الزايدتان سواء كانتا في فعلان كحمدان
او غيره كعمران وعثمان وغطفان وعلامة زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين
فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف
فهما زايدتان او زيادته فالنون اصلية كحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان
فلا ينصرف او من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحياة او
الحين قيل ويدل للاول ما روي في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو غيان فقال عليه
السلام بل انتم بنو رشدان فنفى باشتقاقه من الغي مع احتماله ان يكون مشتقا
من الغين ص او الف الحاق مقصورة ش السابعة الف الالحاق المقصورة
وتمنع مع العلمية بخلاف الممدوده لشبهها بالف التانيث المقصورة من وجهين
لا يوجدان في الممدوده احدهما ان كلا منهما زايدة ليست مبدلة من شي والممدودة
مبدلة من ياء الثاني انها تقع في مثال صالح لالف التانيث كارطى فهو على مثال
سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى والمثال الذي يقع فيه الممدوده كعلباء لا
يصلح لالف التانيث الممدوده تنبيهان الاول الالحاق ان تبني
مثلا من ذوات الالحاق الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الاصول فتجعل كل حرف
مقابل حرف فتفنى حروف الثلاثي فتاتي بحرف زايد مقابل للحرف الرابع من
الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق الثاني قال ابو حيان ما فيه
الالف اي الف التكثير منع الصرف ايضا اذا سمي به نحو قبعثرى لشبه الف التكثير
بالف التانيث المقصورة من حيث انها زايدة في الاخر لم تنقلب ولا تدخل تاء التانيث
كما ان الف التانيث كذلك ص او تركيب مزج ش الثامنة تركيب المزج
ويمنع مع العلمية لشبهها بالتانيث في ان عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف وان
صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه ويفتح اخره كما يفتح ما قبلها وضابطه كل اسمين
جعلا اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد بتنزيل ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث
كبعلبك ومعدي كرب واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد كخمسة
عشر والاسناد كبرق نحره والاضافة كامرئ القيس ص او عجمة شخصية
مع زيادة على ثلاثة بدون ياء تصغير والا صرف تحرك الوسط او لا خلافا لمن
جوز المنع الاسم تانيث ولا يشترط كونه علما للعجمية خلافا للسراج ش

التاسعة

التاسعة العجمة وتمنع مع العلمية بشروط احدها ان تكون شخصية بان ينقل في اول
احواله علما الى لسان العرب كابراهيم واسرايل فاول ما استعملها العرب استعملتها
علمين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من لسان العجم الى لسان العرب نكرة كديباج ولجام
وفيروز فانها لنقلها نكرات اشبهت ما هو من كلام العرب فصرفت وتصرف فيها بادخال
الالف واللام عليها والاشتقاق منها وهل يشترط ان تكون علما في لسان العجم قولان
المشهور لا وعليه الجمهور فيما نقله ابو حيان والثاني نعم وعليه ابو الحسن الزجاج وابن
الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه وينبني على ذلك صرف نحو قالون وبندار
فينصرف على الثاني لانه لم يكن علما في لغة العجم دون الاول لانه لم يتمكن في كلام العرب
قبل ان يسمى به الشرط الثاني ان يكون زايدا على ثلاثة احرف كابراهيم واسحق فان
كان ثلاثيا صرف سواء تحرك الوسط كشتر وبمك اسم رجل ام لا كنوح ولوط وقيل
يمنع متحرك الوسط اقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المونث ورد الاول بان
العجمة سبب ضعيف فلا يوثر دون زيادة على الثلاثة وذلك لانها مستترة والتانيث
ملفوظ به غالبا ولذلك لم تعتبر مع علمية متجردة ولا وصفية ولا وزن الفعل ولا
تانيث ولا زيادة وقيل يجوز بالساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو فاسد
اذ لم يحفظ نعم ان كان فيه تانيث تعين المنع لما سياتي ولو كان رباعيا واحد حروفه
ياء التصغير لم يمنع الحاقا لها بما قبل التصغير ص وتعرف العجمة بالنقل
وخروجه عن وزن الاسماء وولاء الراء النون بدءا والزاي الدال واجتماع الصاد او
القاف او الكاف والجيم وكونه خماسيا او رباعيا عاريا من الدلالة ش المراد
بالعجمي كل ما نقل الى اللسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس ام
الروم ام الحبشة ام الهند ام البربر ام الافرنج ام غير ذلك وتعرف عجمة الاسم بوجوه
احدها ان ينقل ذلك الايمة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم
فان مثل هذا مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون في اوله
نون بعدها راء نحو نرجس او اخره زاي بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في
كلمة عربية الرابع ان يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم
والصاد نحو صولجان او والقاف نحو منجنيق او والكاف نحو اسكرجه الخامس ان
يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة
يجمعها قولك مر بنفل قال صاحب العين لست واجدا في كلام العرب كلمة خماسية
بناوها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك الا كلمة واحدة وهي عسجد
لخفة السين وهشاشتها ص وما وافق العربي لفظا فمنعه على قصد المسمى
فان جهل فعلى العادة في التسمية ولا يترك بجهالة الاصل او كونه ليس من عادتهم
التسمية به كالعجمة على الاصح وما بني على قياس العرب وسمي به فمثلها ان كان

علي قياس مطّرد لحق به فان كان له مانع منع ش فيه مسئلتان الاولي ان
كان من الاسماء الاعجمية موافقا في الوزن لما في اللسان العربي نحو سجدونان
كان مصدرا لاحق بمعني ابعد او بمعني ارتفع يقول النحو الفاشي ارتفع لبنه ونحو
بجنوب فانه ذكر الحجل فان كان شي منه اسم رجل نتج منه نقصد المثني فان قصد
اسم المثني منع الصرف للعلمية والعجمة وان عني مدلوله في اللسان العربي صرف
وان جهل فقصد المسمي حمل علي ما جرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحد
منهما موافقة اسم النبي فلو سميت العرب باسم مجهول او باسم لبس من عادتهم
التسمية به فقيل يجري مجري الاعجمي لشبهه به من جهة انه معهود في اسمائهم
كما ان العجمة كذلك وعلي هذا الفرا ومثل الاول سباء والثاني بقولهم هذا ابو صعرور ن
فلم يصرف لانه ليس من التسمية به والاصح وعليه البصريون خلاف ذلك الثانية
ما بني علي قياس كلام العرب نحو ان يبني علي وزن برثن من الضرب فتقول ضربب
وعلي مثال شمعثر جل فتقول ضربب فهل يلحق بكلام العرب او لا فيه ثلاثة مذاهب
احدها نعم فيحكم له بحكم العربي والثاني لا لانه ليس من كلام العرب فصار بمنزلة
الاعجمي والثالث وهو الصحيح ان بني علي قياس ما طرد في كلامهم لحق به كما سبق من
الضرب مثل قردد فتقول ضربب لانه كثر الالحاق بتكرار اللام او علي قياس ما لم
يطرد في كلامهم لم يلحق به كان تبني منه مثل كوثر فتقول ضورب لان الالحاق
بالواو ثانية لم يكثر اذا عرف ذلك فاذا سمي به فعلي الالحاق بكلام العرب يحكم له
بحكم العربي فلا يمنع الاصح علة اخري وعلي عدمه يمنع مطلقا للعجمة مع العلمية
ص او تانيث لفظا او معني فان كان ثنائيا او ثلاثيا ساكن الوسط وصفا او
اعلالا فالاصح جواز الامرين وثالثها ان لم تكن بلدة وان المنع اجود وانه يجب
مع العجمة وكونه مذكرا في الاصل وتحرك ثانيه لفظا وهو لمونث دون مذكر وان
سمي مذكر لمونث مجرد منع بشرط زيادته علي ثلاثة لفظا او تقديرا خلافا للفرا
مطلقا ولابن خروف في متحرك الوسط وان لا يسبقه تذكير تفرد به او غلب او
يوصفه كحايض صرف خلافا للكوفية او بوصف في لغة اسم في لغة فعلي التقدير
ش العاشر التانيث ويمنع مع العلمية سواء كان لفظيا وهو التانيث بالهاء
ام لمونث او مذكر كفاطمة وطلحة معنويا وهو علم المونث الخالي من الهاء كزينب
وسعاد فان كان المعنوي ثنا بتاكيد علما لمونث او ثلاثي ساكن الوسط وصفا
كهند وجمل او اعلالا كدار علما اصلها دور بالفتح ففيه مذاهب اصحها وعليه سيبويه
والجمهور جواز الامرين فيه الصرف وتركه وكلاهما مسموع اما المنع فلاجتماع التانيث
والعلمية واما الصرف فلخفته بالسكون فقاوم احد السببين كما دفع اثره في نوح
ولوط والثاني لا يجوز الا المنع وعليه الزجاج قال لان السكون لا يغير حكما اوجبه

اجتماع

اجتماع علتين ما نعتين والثالث وعليه الفرا ان ما كان اسم بلد كفيد لا يجوز صرفه
وما لم يكن جاز لانهم يردّون اسم المراة علي غيرها فيقولون هندا ودعدا وجملا
علي جماعة من النساء ولا يردون اسم البلدة علي غيرها فلما لم تردد ولم يكثر في
الكلام لزومها للثقل وعلي جواز الامرين اختلف في الاجود منهما فالاصح ان الاجود
المنع قال ابن جني وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال ابو علي الفارسي الصرف افصح
قال الخضروي ولا اعلم قال هذا القول احد قبله وهو غلط جلي ويتحتم المنع علي الاصح
في صور احدها ان ينضم الي ذلك عجمة كحمص وماه وجور لان انضمام العجمة قوي
العلة ولا يقال ان المنع للعجمة والعلمية دون التانيث لان العجمة لا تمنع صرف
الثلاثي وجوز بعضهم فيه الامرين ولم تجعل للعجمة تاثيرا الثانية ان يكون مذكرا
في الاصل كزيد اسم امراة لان النقل الي المونث نقل يعادل الخفة التي بها صرف
من صرف هندا وجوز المبرد وغيره فيه الامرين كما يجوزان في المنقول من
مونث وهو نقل من ثقل الي ثقل الثالثة ان يتحرك ثانيه لفظا كقدم اسم امراة
لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وجوز ابن الانباري وغيره الامرين ولم يجعلوا
الحركة قايمة مقام الرابع ولا عبرة بتحركه تقديرا كدار ونار علمين ولو سمي مذكر بمونث
مجرد من التاء منع بشرطين احدهما زيادته علي ثلاثة لفظا كزينب وعناق اسم رجل
او تقديرا كجيل مخفف جيال اسم رجل فان الحرف المقدر كالملفوظ به بخلاف الثلاثي
فانه يصرف علي الاصح مطلقا سواء تحرك وسطه ام لا ككتف وشمس اسم رجل وذهب
الفرا الي منعه مطلقا لان فيه امرين يوجبان له الثقل العلمية والتعليق علي ما لا
يشاكله وذهب ابن الثاني لم تجعله العرب من الاسباب المانعة للصرف وفصل ابن
خروف فمنع المتحرك دون الساكن تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع الشرط الخامس
ان لا يسبقه تذكير تفرد به كدلال ووصال اسم رجل فانه كثرت التسمية بهما في النسا
وهما في الاصل مصدران مذكران او غلب فيه كذراع فانه في الاصل مونث ثم غلب د ل
استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم هذا ثوب ذراع اي قصير فصار لغلبة الاستعمال
كالمذكر الاصل فاذا سمي به رجل صرف لغلبة تذكيره قبل العلمية ولو سمي مذكر
بوصف المونث المجرد كحايض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون يصرفون رجوعا
الي تقدير اصالة التذكير لان تلك اسماء مذكرة وصف بها المونث لامن اللبس
وخلافي المعني بقولهم مررت بامراة حايض بمعني شخص حايض ويدل لذلك
ان العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون تمنع بناء علي مذهبهم في ان
نحو حايض لم تدخل التاء لاختصاصه بالمونث والتاء انما تدخل للفرق ولو سمي
مذكر بما هو اسم في لغة ووصف في لغة كجنوب ودبور وشمال وسموم وحرور فانها
عند بعض العرب اسماء للريح كالصعود والهبوط وعند بعضهم صفات جرت علي

الرفع وهي مونثة ففيه الوجهان المنع كباب زينب والصرف كباب حائض صـ
مسـئلـه القبائل والبلاد والكلم والهجا يُبني على المعني فان كان ابًا او حيًّا او مكانا
او لفظا او حرفا صرف او لما او قبيلة او بقعة او سورة او كلمة منع وقد يجب
اعتبار احدها وقد تسمي قبيلة باسم اب او حي باسم ام غير مضاف ببنت و
وابن ويونث الاب علي حذف مضاف فلا يمنع شـ صرف اسمآ القبائل والبلاد
والكلم وحروف الهجا ومنعها مبنيان علي المعني فان اريد باسم القبيلة الاب
كمعد و تميم او الحي كقريش و ثقيف صرف كباهله او القبيلة كمجوس ويهودي او الام م
منع مع التانيث للعلمية وكذا ان اريد باسم البلد المكان كبدر وثبير صرف او
البقعه كفارس و عمان منع او بآء لكلمة اللفظ نحو كتب زيدًا فاجاده اي فاجاد
هذا اللفظ صرف او الكلمة نحو فاجادها منع وكذلك الافعال و حروف الهجاء
والسور وقد يتعين اعتبار الحي او القبيلة او المكان او البقعة فالاول ككلب
والثاني كيهود ومجوس والثالث كبدر ونجد والرابع كدمشق وجلق والحجاز والشام
واليمن والعراق وقد جآ بالوجهين في النوعين اسمآ وذلك ثلاثة اقسام قسم
يغلب فيه اعتبار التذكير كقريش وثقيف ومني وهجر وواسط وحنين وقسم
يغلب فيه اعتبار التانيث كجذام وسدوس وفارس وعمان وقسم استوي
فيه الامران كثمود وسبا وحرا وقبا وبغداذ وقد تسمي القبيلة باسم الاب
كتميم والحي باسم ام كباهله غير مضاف ببنت وابن فيقال تميم ابن مُرٍّ وبنت
مُرٍّ وباهلة ابن اعصر وبنت اعصر مراعاة للاصل والمسمي وقد يونث اسم
الاب علي حذف مضاف مونث فلا يمنع الصرف كقوله ساد وا البلاد واصبحوا في
ادم بلغوا بها بيض الوجوه فحولا اي في قبائل آدم او اولاد آدم فحذف المضا
ثم انث آدم فاعاد الضمير اليه مونثا في قوله بلغوا بها ولم يمنعه الصرف لانه
راعي المضاف المحذوف صـ وما سمي في السور فمنع الصرف او عادولم
يضف اليه سورة منع او اضيف ولو تقديرًا فلا حينئذ لا مانع اذ يجعله فيها وصل
قطع او تآء تقلب هآء في الوقف واعرب ممنوعا او بحرف هجآء حكي او اعرب ممنوعا
ومصروفا اضيف اليه سورة ام لا او موازن اعجمي كحاميم فاوجب ابن عصفور
الحكاية وجوز الشلوبين اعرابه ممنوعا او بجملة في المركب كطاسين ميم غير مضاف
اليه سورة مع البنا ومضاف اليه ولو تقديرًا مع فتح النون واعرابهما مضافه
وليس في كهيعص و حمعسق الا الوقف خلافا ليونس شـ اسما السور
اقسام احدها ما فيه الف ولام وحكمه الصرف كالانفال والانعام والاعراف
الثاني العاري منهما فان لم يضف اليه سورة منع الصرف نحو هذه هود وقرات
هود وان اضيف اليه سورة لفظا او تقديرًا صرف نحو قرات سورة هود ما لم

يكن

يكن فيه مانع فيمنع نحو قرات سورة يونس الثالث الجملة نحو قل اوحي واتي امر الله
فتحكي فان كان اولها همزة وصل قطع لان همز الوصل لا يكون في الاسمآء الا في الفاظ
معدودة تحفظ ولا يقاس عليها او في اخرها تآء تانيث قلبت هاء في الوقف لان
ذلك شان التآء التي في الاسمآء ويعرب بمصيرها اسمآء ولا موجب للبناء ويمنع
الصرف للعلمية والتانيث نحو قرات اقتربت وفي الوقف اقتربه الرابع حرف
الهجآء كص ونون وقاف فيجوز فيها الحكاية لانها حروف تحكي كما هي والاعراب
بجعلها اسمآء لحروف الهجآء وعلي هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بنآء علي تذكير
الحرف وتانيثه وسوآء في ذلك اضيف اليه سورة ام لا نحو قرات صَ او سورة
ص بالسكون والفتح منونا وغير منون الخامس ما وازن الاعجمي كحاميم وطاسين
وياسين فاوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين
فيه ذلك والاعراب غير مصروف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرئ ياسينَ
بنصب النون وسوآء في جواز الامرين اضيف اليه سورة ام لا السادس المركب
كطاسين ميم فان لم يضف اليه سورة ففيه راي ابن عصفور والشلوبين فيها
قبله وراي ثالث وهو البنا للجزءين علي الفتح كخمسة عشر وان اضيف اليه و
سورة لفظا او تقديرًا ففيه الرايان ويجوز علي الاعراب فتح النون واجرآء الاعراب
علي الميم كبعلبك واجرآوه علي النون مضافا لما بعده وعلي هذا في ميم الصرف
وعدمه بنآء علي تذكير الحرف وتانيثه اما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما
الا الحكاية سوآء اضيف اليهما سورة ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لها
في الاسمآء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يركب اسمآء كثيرة واجاز يونس في
كهيعص ان تكون كلمة مفتوحة والصاد مضمومة ووجهه انه جعله اسمًا اعجميًّا
واعربه وان لم يكن له نظير في الاسمآء المعربة صـ مسـئـلة ينون في
غير النصب ممنوع اخره يا تلي كسرة ما لم تقلب الفًا ولا تظهر الفتحة جرًّا خلافًا
لقوم مطلقًا وليونس في العلم شـ ينون في الرفع والجر من غير المنصرف ما اخره
يا تلي كسرة سوآء كان جمعا نحو هولآء جوار ومررت بجوار قال تعالي ومن فوقهم
غواش والفجر وليال ام مصغرًا كاعيم ام فعلا سمي به كيغز ويرم وهذا
التنوين عوض من اليآء المحذوفة بحركتها تخفيفا كما سياتي في مبحثه فان قلبت
اليآء الفًا منع التنوين باتفاق كصحارى وعذارى لعدمه صحار وعذار ولا يجوز في
هذا النوع ظهور الفتحة علي اليآء في حالة الجر كما لا يجوز اظهار الكسرة التي الفتحة
نائبة عنها وقيل يجوز كما يجوز اظهارها حالة النصب لخفتها وعليه قول الشاعر
ولكن عبدالله مولي مواليا وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يونس واستدل
بقوله قد عجبت مني ومن يعيليا واجيب بانه وما قبله ضرورة صـ مسـئـلة

ما منع صرفه دون علميّة منع معها وبعدها الا افعل تفضيل مجردًا من من
وخالف الاخفش في احمر وثالثها ان لم يكن هو ورابعها بجوزان وفي فعلان واخر
ومعدول العدد وجمع مثناه ومركب كحضرموت آخره وزن المتناهي او الف
التانيث وما منع معها صرفه وبعدها وفاقًا **شرح** ما منع صرفه دون علميّة
وهو الذي ليس احد علتيه العلميّة خمسة انواع واذا سمي بشي منها لم ينصرف
ايضا وكذا اذا نكر بعد التسمية واستثني من ذلك ما كان افعل تفضيل
مجردا من من فانه اذا سمي به ثم نكر انصرف باجماع لانه لم يبق فيه شبه
الوصف اذ لم يستعمل صفة الا بمن ظاهرة او مقدّرة فان سمي به مع من ثم
نكر منع قولا واحدا وخالف الاخفش في مسايل الاولي باب افعل الوصف كاحمر
اذا سمي به ثم نكر فذهب الي انه يصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعني الوصف
قد ذهب بالتسمية واجاب الجمهور بانّه شبيه بالوصف وتنبيه العلة في هذا
الباب عليه وفيه راي ثالث انه ان تسمي به رجل احمر لم ينصرف بعد التنكير
لانّه سمي بعينه صفة تجري الاسم مجراه في ذلك المعني وان سمي به اسود
او نحوه صرف لخلوص الاسميّة وذهاب معني الوصفيه وعلي هذا الفراوابن
الانباري ورابع انه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه الفارسي راعي فيه الاصل
والحال كالحطه الثانية باب فعلان الوصف كسكران اذا سمّي به ثم نكر ذهب
الاخفش ايضا الي انه يصرف وسيبويه علي المنع وتوجيههما ما تقدم في احمر
الثالثة اخر اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش ايضا الي صرفه لان
العدل قد زال لكونه مخصوصا بمحل الوصف فلا يوثر في غيره والجمهور علي المنع
بشبهه باصله الرابعة معدول العدد اذا سمّي به ثم نكر بعد التسمية ذهب
الاخفش ايضا الي صرفه لما تقدم في اخر وخالفه الجمهور الخامسة الجمع المتناهي
اذا سمي به ثم نكر ذهب الاخفش ايضا الي صرفه وخالفه الجمهور السادسة
المركب المزجي اذا ختم بمثل فاعل او بذي الف التانيث كمحاريب مساجد
او عبد حمرا اذا ركبا وسمي به ثم نكر ذهب الاخفش ايضا الي صرفه لان المانع
فيه حال التسمية التركيب مع العلمية لا الجمع والتانيث وقد زالت العلميّة
بالتنكير والاصح عند ابن مالك وغيره المنع لانه لم يرد شي من هذا النوع مصروفا
في كلامهم وما لم يمنع الّا مع العلميّة صرف منكرا باجماع لزوال احدي العلتين
ص مسالة يصرف الممنوع اذا صغر لا مونث واعجمي الا المرخم ومركب
وشبه فعلا ومضارع قبله او بعده ويمنع المصروف به ان اكمل موجبه **شرح**
اذا صغر ما لا ينصرف صرف لزوال سبب المنع بالتصغير كزوال العدد في
عمير والالف المقصورة في عليق تصغير علقي والالف والنون في سرحين

تصغير سرحان والوزن في شمير تصغير شمر وصيغة الجمع في جنيدل تصغير
جنادل ويستثني من ذلك المونث الاعجمي والمركب المزجي وشبه فعلا وهو
باب سكران وشبه الفعل المضارع كتغلب ويشكر فانها تبقي علي المنع بعد التصغير
لبقاء السبب وقولي قبله او بعده اي سواء كان يشبهه للمضارع سابقا علي
التصغير كالمثالين المذكورين او عارضا فيه كاجيدل تصغير اجادل فانه بعد
التصغير علي وزن ابيطر فلا فرق قبله واحترز بالمضارع عن الماضي فان
مشابهته تزول بالتصغير وقولي في الاعجمي الا المرخم اشرت به الي ان التصغير
الترخيم في الاعجمي يقتضي الصرف نحو بريه وسميع في ابراهيم واسماعيل
لكونه صار علي ثلاثة احرف فيزيا التصغير والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك نبّه
عليه ابو حيان وقد يكون الاسم منصرفًا فاذا صغر منع لحدوث سبب المنع فيه
كتوسط مسمي به فانه مصروف فاذا صغر علي توسط اشبه الفعل فيمنع وهند
ونحوه اذا صغر دخلته التاء فيتحتم فيه المنع بعد ان كان جايزًا **ص مسالة**
يصرف لتناسب وضرورة واستثني الكوفية افعل من وقوم ذا الف التانيث
قيل ومطلقا في لغة **ش** يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب او ضرورة فالاول
نحو وجيتك من سبا بنبا سلاسلا واغلالا ودّا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا
والثاني كقوله تبصر خليلي هل تري من ظعاين واستثني الكوفيون افعل التفضيل
فلم يجيزوا صرفه لذلك واحتجوا بان صرف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينه
وبينها كما لا يجمع بينه وبين الاضافة في الضرورة والبصريون بنوا الجواز علي ان
المانع له الوزن والصفة كاحمر لا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال
الوزن واستثني آخرون ما آخره الف التانيث فمنعوا صرفه للضرورة وعللوه
بانه لا فايدة فيه لانه مستو في الرفع والنصب والجرّ ولانه اذا زيد فيه التنوين
سقطت الالف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما زيد واجيب بانه قد يكون فيه
فايدة بان يتنوّن فيلتقي بساكن فيكسر ويكون محتاجا الي ذلك وزعم قوم ان
صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الاختيار لغة لبعض العرب حكاها الاخفش
قال وكان هذه لغة الشعراء الا انهم قد اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم
علي ذلك في الكلام **ص** ومنع المصروف ثالثها الصحيح يجوز ضرورة ورابعها
ان كان بعلم **ش** في منع المصروف اربعة مذاهب احدها الجواز مطلقا حتي في
الاختيار وعلي ذلك اختيار ثعلب فانه انشد **شعر**

اوصل ان اعيش وان يومي ۔ باول او باهون او جبار
او التالي دبار فان افته ۔ فمونس او عروبة او شيار

فقيل له هذا ممنوع لانه مؤنث ودبار امصروفان وقد ترك صرفهما فقال هذا
جائز في الكلام فكيف في الشعر قال ابو حيان فدل هذا الجواب على اجازته اختيارا ،،
والثاني المنع مطلقا حتى في الشعر وعلى ذلك اكثر البصريين وابو موسى الحامض في ،،
الكوفيين قالوا لانه خروج عن الاصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر فانه رجوع الى .
الاصل في الاسماء والثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه اكثر
الكوفيين والاخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه ابو حيان قياسا ،
على عكسه ولورود السماع بذلك كثيرا كقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس
في المجمع والرابع تجوز في العلم خاصة ص ولا واسطة وزعمها ابن جني في ذي
ال ش الاسم اما منصرف او غيره ولا واسطة بينهما واثبتها ابن جني في المعرف
بال فقال فانه لا يسمى منصرفا لعدم تنوينه ولا غير منصرف لعدم السبب ص
الثالث ما اضيف لغير الياء مفردا مكبرا من اب واخ وحم غير مماثل قروا وقراء
وخطا وفم بلا ميم وذي كصاحب وهن خلافا للفرا فبالواو رفعا والالف نصبا والياء
جرا ش الباب الثالث من ابواب النيابة الاسماء الستة المذكورة فانها ترفع بالواو
وتنصب بالالف وتجر بالياء بشرط ان تكون مضافة فان افردت اعربت بالحركات
الظاهرة نحو ان له ابا وله اخ وان تكون اضافتها بغير ياء المتكلم فان المضاف
اليها يعرب بحركات مقدرة وان تكون مفردة اي غير مثناة ولا مجموع لانها ،
اذا ذكرت تعرب اعراب المثنى والمجموع وان تكون مكبرة فان صغرت اعربت
بالحركات نحو اخي زيد وتختص الحم بشرط ان لا يماثل قروا وقراء وخطاء فانه
ان ماثل ذلك اعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا حموك وحمؤك وحماك وتختص
الفم بشرط ان تزال منه الميم فان لم تزل اعرب بالحركات نحو خلوف فم الصائم ،،
وتختص ذو بشرط ان تكون بمعنى صاحب فان كانت للاشارة او موصولة فانها ،
مبنية وقصر الفرا الاعراب بالحروف على الخمسة الاول ومنع ذلك في هن وتابعه
قوم ورد بنقل سيبويه عن العرب اجراءه مجراها وهو كناية عما لا يعرف اسمه او
يكره التصريح باسمه والحم اقارب الزوج وقد يطلق على اقارب الزوجة ص
وهل بها او لمقدرة او بما قبلها والحروف اشباع او منقولة او لا او بها او بالانقلاب
نصبا وجرا او البقاء رفعا او فوا وذوا بمقدرة والباقي بها او عكسه او الحروف ،،
دلائل او الرفع بالنقل والنصب بالبدل والجر بهما اقوال اشهرها الاول واصحها
الثاني ش في اعراب الاسماء الستة مذاهب احدها وهو المشهور ان هذه الاحرف
نفسها في الاعراب وانها نابت عن الحركات وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي
من البصريين وهشام من الكوفيين وايد بان باب الاعراب انما جيء به لبيان ،
مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا واطراح ظاهر واف ،،
بالدلالة المطلوبة ورد بثبوت الواو قبل العامل وبان الاعراب زائد على الكلمة ،،

فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد وصلا وابتداء وهما معربان وذلك
لا يوجد الا شذوذا الثاني وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه
ابن مالك وابو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين انها معربة بحركات مقدرة
في الحروف وانها اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك ،،
فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل ابوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ،
واذا قلت رايت اباك فاصله ابوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا واذا قلت
مررت بابيك فاصله بابوك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابوك ،،
واستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فقلبت ياء واستدل
لهذا القول بان اصل الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن في
التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه المذهب الثالث انها معربة بالحركات التي قبل
الحروف والحروف اشباع وعليه المازني والزجاج ورد بان الاشباع بابه الشعر
ويبقى فيك وذي مال على حرف واحد الرابع انها معربة بالحركات التي قبل الحروف
وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي ورد بان شرط النقل الوقف وصحة المنقول
اليه وسكونه وصحة المنقول منه وبانه يلزم جعل حرف الاعراب غيرها خرج بقاء
الاخر الخامس انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات
التي كانت فيها قبل ان تضاف فثبتت الواو في الرفع لاجل الضمة وانقلبت ياء ،
لاجل الكسرة والفا لاجل الفتحة وعليه الاعلم وابن ابي العافية ورد بان هذه
الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فساده وان كانت لامات
لزم جعل الاعراب في العين مع وجود اللام السادس انها معربة من مكانين ،،
بالحركات والحروف معا وعليه الكسائي والفرا ورد بانه لا نظير له السابع انها ،
معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي
ورد بانه لا نظير له وبان عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئا وبان العدم لا يكون علامة
الثامن ان فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وان اباك واخاك ،
وحماك وهناك معربة بالحروف وعليه السهيلي والزبيدي التاسع عكسه العاشر
ان الحروف دلائل اعراب قاله الاخفش واختلف في معناه فقال الزجاج والمبرد في
المعنى انها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من
ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه انها
حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل اعراب بهذا التقدير .
وقد عد هذان القولان مذهبين فتصير احد عشر الثاني عشر انها معربة في ،،
الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فالاصل في جاء ،
اخوك جاء اخوك نقلت حركة الواو الى الخاء والاصل في رايت اخاك اخوك

فابدلت الواو الفا والاصل في مررت باخيك باخوك نقلت حركة الواو الي الخآء فانقلبت
الواو يآء لانكسار ما قبلها حكاها ابن ابي الربيع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع الا
في النصب صـ وليس لذلك من في حكاية النكرة وفقا خلافا للجوهري ونقص هن
اعرب واب واخ وحم دون قصرها ونوق تشديد هن واب واخ وجعلاخ كدلو
وفتح فام ستوما كيدو دم لاسم قصرها وتشديد دم مشهور ونقص وتقصر وتثلث
مقصورًا ومضعفا ويتبع الاخر في الحركات كفا امري وعيني امري وابنهم علي ،
الاشهر فيها وقابلا اضافة سابغ نصبا وكذا اثبات ميمه مضافا وقيل ضرورة والاصح
ان وزنها فعل الا فاه فعول وان لام حم واو وذي يآء وانها المحذوفة شـ فيه
مسايل الاولي زعم الجوهري صاحب الصحاح في كتاب له في النحو ان من في حكاية ،،
النكرة في الوقف معرب بالحروف كالاسماء الستة فانك تقول لمن قال جاءني رجل
منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني قال ابن هشام وليس
بشي لان هذا ليس باعراب بدليل انه لا يثبت في الاصل ولان ومنعها ومنع الحرف
فلا تستحق اعرابا ولان الاعراب انما يكون لعامل يدخل علي الكلمة في الكلام الذي
هي فيه الثانية جرت عادة النحاه ان يذكروا لغات هذه الاسماء ففي هن النقص و
الحركات بالاعراب وهو فيه اشهر من الاعراب بالحروف لحديث فاعضوه بهن
ابيه ودونها التشديد كقوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة وهني جاذ بين
ان مني هن وفي اب النقص كقوله بابه اقتدي عدي في الكرم ومن شابه ابه
فما ظلم والقصر كقوله ان اباها وابا اباها والتشديد نحو هذا ابك دا فصحها القصر
ثم النقص ثم التشديد وفي اخ الثلاثة سمع في القصر مكره اخاك لا بطل وحكي ابو
زيد جاءني اخك ومنه اخو بسكون الخآء بوزن دلو قال رجل في طي ما المرء اخوك
ان لم تلفه وزرا عند الكريهة معوانا علي النوب وفي حم النقص والقصر وفي
حم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفآء وضمها وكسرها فهذه
تسع لغات والعاشرة اتباع الفآء حركة الميم في الاعراب ومما ورد في القصر
ياحبذا عينا سليمي والفما وفي التشديد يا ليتها قد خرجت من فمه وبشاركه في
القصرية ودم قال يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العبس او كف اليدا ،،
وقال عقلته ثم انت تطلبه فاذاهي عظام دمه وفي التضعيف دم قال لان دمك
فرغا بعد عزته ابا عمرو يبكيك امرا علي الحسد وبشاركه في الاتباع فامرؤا
عيني امري وابنم يقوله جاء المرؤ ورايت المرء ومررت بالمرء باتباع الميم
الهمزة وقال تعالي ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرأ سوء لكل امري باتباع الرآء
الهمزة ومثله ابنم وقيل انهما معربان في مكانين فاما الحركة في الواو والنون حركة
اعراب لا اتباع وفيها لغة اخري فتح الرآء والنون في الاحوال الثلاثة وفي

امري ثالثة ضم الرآء علي كل حال وفي مرء فتح الميم مطلقا وبها جاء القرآن وثالثة ،
كسرها مطلقا ورابعة ضمها مطلقا وقرئ بها بين المرء وقلبه الثالثة يجوز افراد اب
واخ وحم وهن من الاضافة نحو لاذو كما سياتي في باب الاضافة واما فوك فلا يفرد
الا والميم بدل من الواو فيقال فم ولبسه بذلك اللغات وقال العجاج خالط من سلمي خياشيم وفا فافرده لفظا
حالة النصب فخصه البصريون بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن ،
مالك في الاختيار تخريجا علي انه حذف المضاف اليه ونوي ثبوته فابقي المضاف علي حاله
اي خياشيمها وفاها واما عكس ذلك فهو ابقاء الميم حال الاضافة فمنعه الفارسي الا في
الشعر وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال ابن مالك وابو ،
حيان وغيرهما جوازه في الاختيار ففي الحديث لخلوف فم الصائم وقال الشاعر يصبح ،،
ظمآن وفي البحر فمه الرابعة الاصح وعليه البصريون ان وزن هذه الاسمآء بفتح الفآء
والعين بدليل جمعها علي افعال الا فوك فوزنه فعل بفتح الفآء وسكون العين ،
وذهب الفرا الي ان فعل بالفتح والاسكان وفوك فعل بضم الفآء والاسكان وذهب
الخليل الي ان وزن ذو فعل بالاسكان وان اصله ذو فلانتهاؤه واو وعلي الاول
اصله ذوي فلامها يآء وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين واختلف في حم فقيل لامه
واو وياء علي قولين اصحهما الاول كاب واخ لقولهم في التثنية حموان وقيل انها يآء
من الحماية لان احا المراة يحمونها قال ابو حيان والمحذوف من ذو اهو اللام في قول
اهل الاندلس والعين في قول اهل قرطبة قال والظاهر الاول صـ الرابع المثني ،
فبالالف والياء ولزوم الالف لغة وتزران في ليلة والحق به مفيد كثرة ككرتين وقد
يغني عنه عطف اوتكرار وجمع معني كاخويكم ونحو كلتي الحداد وحوالينا وكلا وكلتا مضافين
لمضمر ومطلقا في لغة وليسا مثني اللفظ واصلهما كل خلاف للكوفية بل الف كلا والتاء
عن واو وقيل يآء والف كلتا تانيث وقيل الحاق وقيل اصل وقيل تاوها زايدة للالحاق
وقيل له ولك في ضميرها وجهان واثنان واثنتان وبلا همز لغة مفردا ومضافا ،
ومركبا وقيل الاصل اثن وثنايان ومذروان وما غلب لشرف كابوين او تذكير
كقمرين وقل في فرد محض شـ الباب الرابع من ابواب النيابة المثني وهو ما
دل علي اثنين بزيادة في اخره صالح للتجريد عنها وعطف مثله عليه فانه يرفع
بالالف وينصب ويجر بالياء نحو قال رجلان ولزوم الالف في الاحوال الثلاثة لغة
معروفة تعزي لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهيجيم وبطون
من ربيعة وبكر وايل وزبيد وخثعم وهمدان ومراده وعذره وخرج عليها قوله
تعالي ان هذان لساحران وقوله صلي الله عليه وسلم لا وتران في ليله وانشد
عليها قوله تزود منا بين اذناه طعنة وقوله قد بلغا في المجد غايتاها والحق
بالمثني في الاعراب الفاظ تشبهه وليست بمثناه حقيقة لفقد شرط التثنية

منها ما يراد به التكثير نحو ارجع البصر كرتين لان المعني كرات اذ البصر لا ينقلب خاسيا
وهو حسير من كرتين بل كرات ومثله قوله سبحان الله وحنانيه وقوله وسعديك اي
تدنين مرتين اي وسعديه بعد سعد وهذا النوع يجوز منه التجريد من الزيادة والعطف
كقوله تحري بنا تحت افنا عرابكها خمس وخمس وتاويب وتاويب وقد يغني التكرير
عن العطف كقوله تعالي صفا صفا و دكا دكا اي صفا بعد صف ودكا بعد دك ومنها
ما هو في المعني جمع كقوله تعالي واصلحوا بين اخويكم وقوله صلي الله عليه وسلم البيعان
بالخيار كذا ذكره وما نقله ابن مالك ونوزع فيها بامكان كونها مثنين حقيقة ومنها
ما لا يصلح التجريد فمن ذلك ما هو اسم جنس كالكلبتين لآلة الحداد وهو علم كالبحرين
والدوكنين والحصنين ومن ذلك اثنان وثنتان في لغة تميم سواء افردا نحو ومن
الابل الاثنين ام اضيفا نحو جاءاثناك ام ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
وبعثنا منهم اثنا عشر نقيبا وقيل انهما مثنيان حقيقة والاصل اثن ومن ذلك ثنايان
لطرف العقال ومذروان لطرفي الاليه والقوس بنحو الراس قيل طرفا كل شي ومنها
ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوالينا قال صلي الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا
وقال الشاعر في التجريد وانا امشي الدالي حوالكا ومثله قوله قال تعالي في التجريد
فلما اضات ما حوله وقال الشاعر في التثنيه وذلك ما كان علي سبيل التغليب كالابوين
للاب والام والقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر وهذا النوع مسموع يحفظ
ولا يقاس عليه ثم تاره يغلب الاشرف كالمثال الاول قال تعالي ورفع ابويه علي العرش
وتارة المذكر كالثاني وتارة الاخف كالثالث وتارة الاعظم نحو مرج البحرين وما يستوي
البحران ومنها ما لازيادة فيه نحو كلا وكلتا بشرط ان يضافا الي مضمر نحو اما يبلغن
عندك الكبر احدهما او كلاهما وبقول رايت كلاهما وكلتيهما فان اضيفا الي مظهر اجريا
بالالف في الاحوال كلها هذه اللغة المشهورة وبعض العرب يجريها مع الظاهر
مجراها مع المضمر في الاعراب بالحرفين وعزاها الفرا الي كنانه وبعضهم يجريها معها
بالالف مطلقا وما ذكرناه من انها بمعني المثني ولفظها مفرد هو مذهب البصريين
وعلي هذا فالف كلا منقلبة عن واو وقيل عن ياء ووزنها فعل كمعا ووزن كلتا فعلي
كذكري والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني
واصلها كلوي او ياء وهو اختيار ابي علي وانما قلبت تاء لتاكيد التانيث اذ الالف
تصير ياء في بعض الاحوال فتخرج عن علة التانيث وذهب بعضهم الي ان التاء
زايدة للتانيث بدليل حذفها في النسب وقولهم كلوي كما يقال في اخت اخوي ورد بان
تاء التانيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الف وذهب اخر الي انها زايده للالحاق
والالف لام الكلمة وعليه الجرمي وفي قولي الالف للالحاق وفي قول اصل وذهب
الكوفيون الي ان لفظها مثني واصلها كل بدليل سماع مفرد كلتا في قوله في كلت

رجليها سلامي واحدة واجيب بانه حذف الالف للضرورة علي الاول وتجوز في
ضميرها مراعاة اللفظ والمعني قال تعالي كلتا الجنتين اتت وقال الشاعر كلاهما
حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي قال ابن مالك وندر هذا الاستعمال
اي الاعراب كالمثني في متمحض الافراد كقوله علي جردا يقطع ابهراها حزام السرج
في خيل سراح ثني الابهر وهو عرق مجازا تنبيه قال ابن مالك هذه
الكلمات يعني الملحقة بالمثني لا تسمي مثناه فان اطلق عليها ذلك فبمقتضي اللغة لا الاصطلاح ح
كما يقال لاسم الجمع حتي انتهي فافاد انها يقال لها اسما تثنيه كما يقال اسما جمع ص
مسيلة لا يثني ولا يجمع غالبا جمع واسمه واسم جنس الا ان اطلق علي بعضه وجوزها
ابن مالك في اسم جمع ومكسر لا مثناه ولا ما لا ثاني له وكل وبعض ونحو فعلان وافعل من
واسم فعل ومحكي من جملة ومختص بالنفي وشرط ومبني اللاذان وتان واللذان
واللتان علي الاصح ولا نوابي الكني واجمع وجمعا واخوته خلافا للكوفية فيهما والمختار
جواز المزج وذي ونحو ثم في حذف عجزه نولان دون اسما العدد غير ماة والف وفي
مختلف المعني ثالثها يجوز ان اتفقا في المعني الموجب للتسميه ويتنكر العلم والاجود
ان يحلي الا نحو جمادين وعمايتين واذرعات ومنع المازني المعدول وما فيه ال
قبل تبني وقيل تعرض ولا يغني غالبا عطف الا بفصل ولو مقدرا ويوفي في
المحكي بزوا وذوا واو كذا المزج ان منع واستغنوا بسيان وضبعان عن سولان
وضبعانان وحكيا ويستوي في التثنيه مذكر وغيره ولا تحذف التاء الا في اليه وخصيه
ش جمعت هنا ما لا يثني ولا يجمع من الالفاظ جمعا لا تظفر به في غير هذا
الكتاب وانا اشرحه علي طريقة اخري فاقول للتثنية والجمع شروط احدها الافراد
فلا يجوز تثنية المثني والجمع السالم ولا المكسر المتناهي ولا جمع ذلك اتفاقا ولا غيره
من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فاطلق علي بعضه نحو
لبنين وما ابن الي ضربين منهما ولا بذلك في الجمع قولهم لقاحان سوداوان وقوله
عند التفرق في الهيجا جمالين وفي اسمه قوله تو ساهما احوان وجوز ابن مالك تثنية
اسم الجمع والجمع المكسر فقال مقتضي الدليل ان لا يثني ما دل علي جمع لان الجمع يتضمن
التثنية الا ان الحاجة داعية الي عطف واحد علي واحد فاستغني عن العطف
بالتثنيه ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما منع من نحو مساجد ومصابيح وفي
المثني والمجموع علي حده مانع اخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع اعرابين في كلمة
واحدة قال ولما كان شبه الواحد شرطا في صحة ذلك كان ما هو شبه باب حزام بالواحد
اولي به فلذلك كانت تثنية اسم الجمع اكثر من تثنية الجمع قال وفي تثنية اسم الجمع
قد كان لكرابة في نيتين يوم التقي الجمعان انتهي الثاني الاعراب فلا يثني ولا
يجمع المثني ومنه اسما الشرط والاستفهام واسما الافعال واما نحو يا زيدان ولا

رجلين فانه يثني قبل البنا واما ذان وتان واللذان واللتان فقيل انها صيغ وضعت
للمثني وليست من المثني الحقيقي وتنسب للمحققين وعليه ابن الحاجب وابو حيان وقيل
انها مثناه حقيقة وانها لما ثنيت اعربت وهو راي ابن مالك واما الذين فصيغة
وضعت للجمع اتفاقا الثالثة عدم التركيب فلا يثني المركب تركيب اسناد ولا يجمع اتفاقا
نحو تابط شرا وهو المراد بقولي ومحكي من جملة واما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه
فالاكثر علي منعه ايضا لعدم السماع ولشبهه بالمحكي وجوز الكوفيون تثنيته نحو بعلبك
وجمعه وبعضهم يثنيه ما ختم بويه وجمعه وهو اختيار ي قال خطاب في الترشيح ان
فان ثنيت علي من جعل الاعراب في الاخر قلت معدي كربان ومعدي كربين وحضرمو
وحضرموتين او علي من اعراب المتضا نفين قلت حضراموت وحضر يموت وقال
وفي المختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف نحو سيبويهان وسيبويهون وذهب
بعضهم الي انه يحذف عجزه فيقال سيبان وسيبون ويتوصل الي تثنية المركب اسنادا
وجمعه بذوا والي جمعه بذو فيقال جاني ذوا تابط شرا وذوا تابط شرا وكذا المزج
عند في تثنيته وجمعه واما الاعلام المضافة نحو ابي بكر فيستغني فيها بتثنية المضاف
وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما سوا
ابو البكرين وابو البكران الرابع التنكير فلا يثني العلم ولا يجمع باقيا علي علميته
بل اذا اريد تثنيته وجمعه قدر تنكيره ولذا لا تثني الكنايات عن الاعلام
نحو فلان وفلانه ولا تجمع لانها لا تقبل التنكير والاجود اذا ثني العلم او جمع ان يحلا
بالالف واللام عوضا عما سلب من تعريف العلمية ومقابل الاجود ما حكاه في
البديع ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه علي حاله فيقول زيدان وزيدون قال
ابو حيان وهذا القول الثاني غريب جدا لم اقف عليه الا في هذا الكتاب ويستثني
جمادين اسم الشهر وعمايتين اسم جبل واذرعات وعرفات فانسن واع فيها لم
تسلبها العلمية ولذا لم تدخل عليها الالف واللام ولم يضف قال حتى اذا رجب
تولي وانقضي وجاديان دجانة مقبل وقال لو ان عصريا سس وبدبل ومنع
المازني للسنه العلم المعدول نحو عمر وجمعه في سلا مه وتكسيها وقال اقول جاني
رجلان كلاهما عمر وزحا لكليهم عر قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه علي المنع مع قول
العرب القرآن كاد اثني علي سبيل التغليب مع اتفاق اللفظ والمعني اولي واذا
ثني ما فيه ال كالرجل فقيل تبقي فيه ال وقيل تحذف ويعود منها مثلها حكاهما
وتبعه ابو حيان من غير ترجيح ومما لا يثني لتعريفه اجمع وجمعا في التاكيد واخوته
خلافا للكوفيين الخامس اتفاق اللفظ فلا يثني ولا يجمع الاسماء الواقعة علي ما لا
ثاني له في الوجود كشمس وقمر والثريا اذا قصدت الحقيقة وهل يشترط اتفاق
المعني فيه اقوال احدها نعم وعليه اكثر المتاخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز

وجمعهما

وجمعهما ولحنوا المعري في قوله جاد بالعين حين اعمي هواه رلبه فانثني بلا عينين
والثاني لا وصححه ابن مالك تبعا لابن الانباري قياسا علي العطف ولوروده في قوله
تعالي واله ابايك ابراهيم واسماعيل واسحق وقوله صلي الله عليه وسلم الايدي ثلاثه
فيد الله العليا ويد المعطي ويد السايل السفلي وقول العرب القلم احد اللسانين
وخفة الظهر احد اليسارين والغربة احد السبايين والكبر احد الحجين والحبوه احد
المولتين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور الجواز ان اتفقا في المعني الموجب
للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع السادس ان لا يستغني عن
تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثني بعض للاستغنا عنه بتثنية جزو ولا
سوي للاستغنا عنه بسيان تثنية سي ولا ضبعا فان اسم المذكر للاستغنا عنه
بتثنية ضبع اسم المونث علي انه حكي سوان وضبعانان ولا يثني ولا يجمع اسما العدد
خلافا للاخفش غير مايه والف للاستغنا عنها اذ يغني عن تثنية ثلاثه سته وعن
تثنية خمسه عشره وعن تثنية عشره عشرون وعن جمعها تسعه وخمسة
عشر وثلاثون وما لم يكن لفظ يغني عن تثنية ماه والف وجمعها ثنيا وجمعا و
واستدل الاخفش علي ما اجازه بقوله لها عند عال فوق سبعين دانا واجيب بانه
ضرورة يثني ولا اجمع وجمعا علي راي البصريين للاستغنا عنها بكلا وكلتا ولا يجمع
يسار استغنا عنها بجمع شمال قاله ابن جني في كتاب التمام السابع ان يكون فيه
فايدة فلا يثني كل ولا يجمع لعدم الفايدة في تثنيته وجمعه وكذا الاسما المختصة
بالنفي كاحد وعريب لافادتها العموم وكذا الشرط وان كان معربا لا فادته ذلك الثامن
ان لا يشبه الفعل فلا يثني ولا يجمع افعل من لانه جار مجري التعجب ولا قايم من اقايم
زيد كما سياتي في اوايل المبتدا لانه شبيه بالفعل وبقي في المهمين مسيلتان و
احديها اصل التثنية والجمع العطف وانما دل للاختصار فلا يجوز الرجوع اليه لان
الرجوع الي اصل مرفوض ممنوع الا في ضرورة كقوله ليث وليث في محل ضنك وهو
في الجمع اتبع منه في التثنية لكثرة الفاظه وسوغه في الاختيار فصل ظاهر نحو مررت
بزيد الكريم وزيد البخيل او مقدر كقول الحجاج وقد نعي له ابنه واخوه اما محمد
ومحمد في يوم اراد محمد ابني ومحمد اخي الثانيه يستوي في التثنية المذكر والمونث
فلا تحذف تاء التانيث مما هي فيه الامر اليه وخصيه فانهم قالوا اليان وخصيان
وكان القياس اليتين وخصيتين لكنه سمع في المفرد الي وخصي فاجروا التثنية
عليه ايثارا للتخفيف مع عدم الالباس وقد صرح ابن مالك بانه مما استغني
عن تثنيته بتثنية غيره صح ولا يتغير ولكن تقلب الف مقصورة فوق ثلاثي
او يايي او مقلوبة عن الف اذن ياء وغيره واوا وقيل الا في ثلاثي واوي مكسور
الاول او مضمومه وفي الاصليه والمجهولة ثالثها الاصح ان اميلت ياء والا واوا

ورابعها ان اميلت او صارت ياء في حال وقلب همز مبدل من تقلب التانيث واوا
اولي في الملحقه وتركه في المبدل من اصل خلافا للجزولي وورد تصحيح مبدله من
الف وقلبها والتي من اصل ياء والاصليه واوا وحذف زايدة خامسه والف وهمزه
تاصفا ولا يقاس على الاصح وقيل سرروان وثنايان لعدم الافراد ولا يرد فاء ثلاثي
وعينه ولامه ان عوض الوصل والا فاعاد في اضافة لا غير على الاجود ويقال
ابان واخان ويدان ودميان ودموان وفميان وفموان فقلة ويجوز في ذات
ذاتا ودواتا ش اذا ثني الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحا نحو
زيد ام معتلا جاريا مجراه وهو ما اخره ياء او واو ساكن ما قبلها مشددتان او
مخففتان نحو مرمي ومغزو وظبي ودلو ام منقوصا نحو شج ام مهموزا غير ممدود
نحو رشا ومام ووضوء وبطء ام ممدودا همزته اصل نحو قراء ووضاء فجميع ذلك
تلحقه الالف والياء بلا تغيير الا فتح ما قبل العلامة وردها المنقوص واما المقصور
فتقلب الفه ياء ان كانت زايده على ثلاثة كملهى ومعطى ومستدعى او ثالثة بدلا
عن ياء كرحى او اصليه او مجهوله وامليت فيهما كبلى ومتى علمين او منقلبه عن
الف اذ ان علمها فيقال في الجميع ملهيان ومعطيان ومستدعيان ورحيان وبليان
ومتيان واذيان وما سوى ذلك تقلب فيه واوا وهي الثالثة المبدلة من واو
كعصى وعصوان والاصلية غير الممالة كاذا علم واذوان والمجهولة غير الممالة
كددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كحديث لست من الدد ولا الدد مني و
متمما بالنون ددن وبالدال ددد ومقصور ددا فلا يدري هل الفه عن ياء
او واو لان الالف في الثلاثي لا يدري ان تكون عن احدهما وذهب بعض النحويين
الى ان تثنية الاصلية والمجهولة تالبا مطلقا سواء اميلتا ام لم تمل قال ابن مالك
ومفهوم قول سيبويه عامة لهذا الراي وذهب اخر الى انها بالواو مطلقا وذهب
الاخفش الى انهما ان اميلتا او انقلبتا الى الياء في حال نحو الى قلبت ياء والا قلبت
واوا فهذه اربعة اقوال حكاها ابو حيان وذهب الكسائي الى ان تثنية الثالثة
المبدلة من واو بالياء اذا كان اول الكلمة مكسورا كربا ورضى او مضموما كضحى وعلا
واما الممدود فان كانت همزته مبدله من الف التانيث نحو حمرا قلبت واوا نحو حمراوان
وورد تصحيحها وقلبها ياء حكى ابو حاتم حمراان وحكى غيره حمرايان فقاس على ذلك
الكوفيون وتبعه غيرهم وان كانت ملحقه نحو علبا وحربا جاز فيها القلب واوا وهو
الاولى والتصحيح نحو علباوان وعلباان وان كانت مبدلة من اصل نحو كساء ورداء
جاز فيها الوجهان والتصحيح اولى نحو كساان وكساوان هذا مذهب الجمهور وسوى
الجزولي بينها وبين التي قبلها في ان الاولى اقرار الهمز وورد في هذه القلب ياء
حكى كسايان فقاسه الكسائي وخالفه غيره منهم ابن مالك وان كانت اصليه تقدم

انما

انما تصح وقد ورد قلبها واوا اسمع قراوان ووضاوان في تثنية قراء ووضاء فقاسه
الفارسي وخطاه النحاه وورد ايضا حذف الزايدة وهي خامسه سمع خوزلان في
خوزلى وحذف الالف والهمزة من ما طال من الممدود وسمع قاصعان وعاشوران
وخنفسان وقرفصان وباقلان في قاصعا وعاشوراء وخنفسا وقرفصا وباقلا
فقاس الكوفيون على ذلك في المسالتين ومنعه غيرهم لقلة الوارد منه فتولى ولا يقاس
على الاصح ما يذكر الى ستة مسايل تصحيح المبدلة وما بعده وقد صح العرب مذروين
وثنايين وكان القياس مذريين وثناءين لان الف الاول رابعه والثاني مثل كسا
الا ان الكلمتين بنيتا على التثنية ولم يستعمل منهما الافراد كما تقدم فصحتا ولا يرد
في التثنية ما حذف من فاء وعين ولام ان عوض منه همز الوصل فيقال في اسم
اسمان وان لم يعوض منه فان رد في الاضافة رد هنا والا فلا هذا هو الاجود في الاول
المنقوص واب واخ وحم فيقال قاضيان وابوان واخوان وحموان ومن الثاني هن
ويد ودم وفم وسنه وحر فيقال هنان ويدان ودمان وفمان وسنان وحران
وشذ في الاول ابان واخان وفي الثاني هنوان ويديان ودميان ودموان وفميان
وفموان وقيل ليس بشاذ وانما ابان واخان على لغة التزام النقص في الافراد والاضافة
ويديان وما بعده على لغة القصر فيها قال ابو حيان واما ذوا مال فيقال فيها ذوا مال
فان قلنا المحذوف من ذو اللام فلا ترد او العين فكذلك لان الواو الموجودة هي اللام
واما ذات فقالوا في تثنيتها ذاتا على اللفظ بلا رد وهو القياس كما ثني ذوا على
لفظه قال ابو دار سلمى بين ذاتي العوج وذواتا على الاصل برد لام الكلمة وهي الياء الفا
لتحرك العين وهي الواو قبلها وهو الكثير في الاستعمال قال تعالى ذواتا افنان ص
الخامس جمع المذكر السالم فبالواو والياء ان كان لعاقل او شبهه خاليا من تاء التانيث
علما او مصغرا او صفة تقبل التاء ان قصد افعل تفضيل وجوز الكوفية في
ذي التاء وصيغة لا يقبلها وحكمه كالتثنية لكن يحذف اخر المنقوص ويضم ويكسر
والمقصور ويفتح وقيل كمنقوص وقيل ان كان اعجميا او ذا الف زايدة ش
الباب الخامس من ابواب النيابه جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجر
بالياء ثم هذا الجمع موافق للتثنية في شروطها كما تقدم وتزيد احدها ان يكون
لعاقل كالزيدين او مشبه به نحو رايتهم لي ساجدين قالتا اتينا طايعين جمع صفة
الكواكب والسماء والارض لما اثبت لها ما هو من شان العقلاء من السجود والخطاب
فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشق علم كلب وسابق صفة فرس الثاني ان
يكون خاليا من تاء التانيث سواء لم يوضع لمونث اصلا كاحمد وعمرام ومنع لمونث ثم
سمي به مذكر قال ابو حيان فلو سميت رجل بزينب او سلمى او اسما جمع الواو والنون
باجماع اعتبارا عتنا بها الان فان لم يخل منها لم يجمع بها كاخت وطلحة ومسلمات واعلام

رجال قال ابو حيان ولذلك عبر بتاء التانيث دون هايه لتشمل ما ذكرتم العلة لما
ذكر انه لا يخلوا اما ان يحذف له التاء اولا ويلزم علي الثاني الجمع من علامتين متصلتين
وعلي الاول اضلال لانها حرف معني نقد مارت بالعلمية لازمه للكلمة لان
العلمية تسمر الاسم وتخصه بين ان يزاد فيه او ينقص وخالف الكوفيون في هذا
الشرط فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقا فقالوا في طلحة وحمزه وهبيره
طلحون وحمزون وهبرون واحتجوا بالسماع والقياس اما السماع فقولهم في علانيه
للرجل المشهور علانون وفي ربعه للمعتدل القامه ربعون واما القياس فعلي ما ورد
من جمعه جمع تكسير وان ادي ايضا الي حذف التاء قال وعقبه الاعقاب في المشهر
الاصم واجتنب عن السماع لشذوذه وعن القياس ان جمع التكسير يعقب تانيثه
التاء المحذوفة ولا تانيث في جمع السلامة بحفظها علي ان جمعه تكسيرا غير مسلم لانه
لم يرد منه سوي هذا البيت فلا يقاس عليه مع امكان تاويله بجعل الاعقاب جمع عقبه
بمعني الاعتقاب لا العلم الشرط الثالث ان يكون علما كزيد وعمرو او مصغرا او ان لم
يكن علما كرجيل وغليم واجيم وسكيهات او صفة تقبل تاء التانيث ان قصد معناه
كضارب ومومن وارمل فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحدا من الثلاثة نحو جل وفتي
وغلام ولا صفة لا تقبل تاء التانيث كاحمر وسكران وغالس وصبور وجريح وقتيل
ولا صفة تقبلها لا لمعني التانيث كلوله ومدلوله ونروقه ونروقة فان التاء في نحو
ذلك للمبالغة لا للتانيث قال ابو حيان نعم بني صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلاخلا
وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي وافعل التفضيل المعرف باللام والمضاف الي
نكرة لموالا فصلون وافضلوا بني فلان فانه يثنيه بالالف وجوز الكوفيون جمع صفة
لا تقبل التاء لقوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب
نوله فما تركت نساء بني نزلت حلايل اسودين واحمرينا وذلك عند البصريين وجدت
من النادر الذي لا يقاس عليه قال صاحب الافصاح عادة الكوفيين اذا
سمعوا اللفظ في شعر او نادر كلام جعلوه بابا او فصلا وليس بالجيد قال
الاصحاب وانما افترق الصفتان لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه
يقبل التاء عند من يقول به بعد التانيث نحو قامت وتعري منها
عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا اسم ما اشبه الفعل الحاقا به في انه اذا
ليس بالجيد قال الاصحاب وانما افترق الصفتان لان القابلة بالتاء شبيهه بالفعل
فانه يقبل التاء عند من يقول به بعد التانيث نحو قامت وتعري منها عند التذكير
نحو قام وانما جمع هذا اسم ما اشبه الفعل الحاقا به في انه اذا وصف به المذكر العاقل
لحقته بعد سلامة لفظه الواو كقاموا ويقومون ولهذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع
الافضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فاشبه الفعل في الفرعية فحمل عليه ولهذه

العلة نفسها جمع الجامد اذا كان علما لان تعريف العلمية فرع فاشبه الفعل والتنكير
اصل فلم يشبهه وانما جمع المصنف دون مكبره لان تكسيره يودي الي حذف
حرف التصغير فيذهب المعني الذي جيء به لاجله واما اشتراط خلوه من
التركيب فهو شرط لمطلق الخ لا لهذا بخصوصه بل وللتثنيه ايضا وقد تقدم
بيانه هناك ثم اذا جمع الاسم بحكمه كما اذا اتي في لحوق العلامة من غير تغيير
ان كان صحيحا او معتلا جاريا مجراه او مهموزا او ممدودا بحرف اصل كزيدون
وطيبون وكراوون وبنيون وقلب الهمزة المبدلة من الف التانيث نحو
حراوون في حمراء علم مذكر ويستثني شيان المنقوص والمقصور فانهما يحذف
اخرهما وهو الياء والالف لالتقائه ساكنا مع الواو والياء ثم يضم ما قبل اخر
المنقوص في الرفع نحو قاضون ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبة للحرف
ويفتح ما قبل اخر المقصور دلالة علي الالف المحذوفة ولئلا يلتبس بالمنقوص
نحو انتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين وجوز الكوفيون اجراه
كالمنقوص فضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الياء حملا له علي السالم وحكاه
ابن ولاد لغة عن بعض العرب قال ابو حيان وكانهم نقلوا اليها الحركة
المقدرة علي حرف الاعراب وهذا النقل عن الكوفيين مطلقا هو الذي د.
حكاه عنهم الاصحاب فيما قال ابو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلا وهو
احلى فذلك الاعجمي كموسي وما فيه الف زايده كارطي وحبلي علمي مذكر بخلاف ف
ما الفه عن اصل وقد حكيت القولين معا ص والحق بد سماعا كنحن
الوارثون وعشرون الي تسعين واهلون وارضون وعالمون وقيل
جمع وقيل مبني علي الفتح وسنون وابون واخون وهنون وذوو والحق
ثعلب نون وابن مالك حمون قياسا او لو اوسنون وكل ثلاثي لم يكسر
وعوض من لامه قال ابو حيان او فائه الهاء وكسر الفا مكسوره ومفتوحه
اشهر من ضمها وشاعا في المضمومه وقد يجرب هذا النوع في النون لازم
الياء منونا اولا او يلزم الواو وفتح النون او يعرب عليها وهي لغة في المثني
والجمع واجاز ابن مالك الاول في عشرين وقد يقال شياطون ش الحق
بالجمع في اعرابه الفاظ ليست علي شرطه سمعت فاقتصر فيها علي مورد السماع
فلم يتعد منها صفات للباري تعالي وهي قوله تعالي نحن الوارثون والقادرون
والماهدون وانا لموسعون فلا يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون لان
اطلاق الاسماء عليه توقيفي ومنها عشرون والعقود بعده الي التسعين
وهي اسماء مفرده وزعم بعضهم انها جموع ورد بانها خاصه لمقدار معين
ولا يتقدر ذلك في الجموع وكره ابن مالك وبانه لو كان عشرون جمع عشر د.

وثلاثون جمع ثلاثه لزم اطلاق الثاني علي تسعه وان لا يطلق الاول الا علي
ثلاثين لان اقل الجمع ثلاثه ذكره الرضي ومنها اهلون وهو جمع اهل واهل ليس
بعلم ولا صفة الا انه اجري مجري مستحق لانه يستعمل بمعناه في قولهم اهل لذا
قال تعالي شغلتنا اموالنا واهلونا ما تطعمون اهليكم ومنها ارضون بفتح الراء
جمع ارض بسكونها وهي مونثه واسم جنس لا يعقل ففاته اربعة شروط قال
الشاعر لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سداد خطيب فوق اعواد منبر
وقال وانة بلدة الا انيسا من الارضين بعلمد نزل ومنها عالمون وهو
اسم جمع لا جمع لان العالم عام لما سوي الله والعالمين خاص بالعقلاء وليس
من شان الجمع ان يكون اقل دلالة من مفرده ولذلك ابي سيبويه ان يجعل
الاعراب جمع عرب لان العرب تعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص
بالبادين وذهب قوم الي انه جمع عالم ثم قيل انه جمع عالم من اداً به العقلاء
خاصه وقيل انه جمع مراد به العموم للعقلاء وغيرهم وعليهما توجه شذوذه
ان عالما اسم جنس لا علم وقيل ان عالمون مبني علي فتح النون لا معرب لانه
لم يتبع الاملازم الياء ورد بقوله تنصفه البرية وهو سام وتلقي العالمون
له عيالا ومنها بنون وابون واخون وهنون وذوو ووجه شذوذها
انها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في جمع حمون لم يمتنع
لكني لم اعلم انه سمع وقال ابو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس اباه وجمع
اب واخ كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في لم نون .
وقيل قال ابو حيان وهو في غاية الغرابه ثم ان ذووا اجريت علي حد التثنيه
من رد الفاء الي حركتها الاصليه حذوا من الاستثقال واما الباقي فخالفت
التثنيه حيث حذفت لاماتها ولم ترد لالتقائها بساكنه مع حرف الاعراب ،
فكذا ابن حيث حذف همزة المعرض في اللام برد اللام حينئذ ثم حذفها لما
ذكر وعادت فتحة الباء التي مع الاصل ومنها اولوا وهو وصف لا واحد له
من لفظه قال تعالي ولا ياتل اولوا الفضل ان يوتوا لاولي القربي ومنها
سنون ووجه شذوذه كارضين وبانه كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها
هاء التانيث ولم يجمع جمع تكسير كثبه وشبين بخلاف الرباعي وثلاثي لم ،،
يحذف منه شي كتمره او حذف منه غير اللام نعم الحق ابو حيان بذلك ما ،
حذف فاوه وعوض منها اللام كعده فانه يقال عدون وبخلاف ما لم يعوض
من لامه شي كيد ودم او عوض منها همز الوصل كاسم وابن او التاء لا الهاء
كاخت وبنت او كسر كشفه وشاه فلا يجمع شي من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع
الثلاثي المستوفي الشروط فان كانت فاوه مكسوره سلمت غالبا كمايه ومبين

د عصه

وعضه وعضين وروبه وربين وعزه وعزين وقد تضم قلته حكي
الصغاني عزين بالضم وان كانت مفتوحه كسرت كسنه وسنين وقد تضم حكي
ابن مالك سنون بالضم وان كانت مضمومه جاز الضم والكسر كثبه وكره وقله
ثم اعرب هذا النوع اعراب اسم لغة الحجاز وعليا قيس واما بعض بني تميم وبني
عامر فتجعل الاعراب في النون ويلزم الياء قال اري مر السنين اخذن مني
ثم الاولون تركونه بلا تنوينه والاخرون ينونونه فيقولون في المنكر اقمت
عنده سنينا بالتنوين قال سني فخ حبوا من سنين ملحة وقال الم تسقا الجيج
سلي معرا سنينا ما تعد لنا حسبا قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعامله
عشرون واخواته لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لها حق في الاعراب .
بالحركات كسنين واباه ابو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع علي جهة الشذوذ
فلا يضم اليه شذوذ اخر ومن العرب من يلزمه الواو وفتح النون ومن
العرب من يلزمه الواو ويعربه علي النون كزيتون قال في البسيط وهو
بعيد من جهة القياس ومن العرب من يجعل الاعراب في المثني والجمع
علي النون اجراء له مجري المفرد حكي الشيبانا في هذان خليلان وعليه
خرج لا بن الون ضامرين القباب وقد يقال شياطون تشبيها للزياد في
التكسير فيه بزياد في الجمع السالم فنقل من الاعراب كالحركات الي الاعراب
بالحروف قال ابو حيان وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم ،،
علي جهة التوهم وهو شبيه بهمز معائش ومصايب وفي هذا قراه ،،
الحسن وما تنزلت به الشياطون ص ولبس الاعراب في المثني والجمع
بمقدرة قبلها او فيها او دلايل او بالبقاء والانقلاب خلا فالزاعميها
ش الجمهور من المتاخرين منهم ابن مالك ونسبه ابو حيان للكوفيين
وقطرب والزجاج والزجاجي علي ان اعراب المثني والجمع بالحروف ،،
المذكوره وقيل بحركات مقدره فيما قبلها وهو الدال من الزيدان ،
والزيدون والزيدين مثلا وهو راي الاخفش ورد بانه تقدير لما في
غير الاخر والاعراب لا يكون الا اخرا وبانه لم يكن يحتج الي تغييرها
كما لم يحتج الي تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم وقيل بحركات
مقدره في الالف والواو والياء وهو راي الخليل وسيبويه واختاره
الاعلم والسهيلي كالمقصور ونحوه ورده ابن مالك بلزوم ظهور
النصب في الياء وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء
وانفتاح ما قبلها واجاب ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا حالة ،،
النصب علي حالة الجر جروا الكل علي الياء حكما واحدا فقدروا ،

الكسر قدروا الفتحة تخفيفا للحمل وعن الثاني بان الموجب للقدر ،،
الفرق وان كان القياس ما ذكر ولذلك لا حظه من العرب من يجري ،
المثنى بالالف مطلقا وقيل الحروف دلائل اعراب بمعنى انك اذا رايتها
فكانك رايت الاعراب وبه فسر ابو علي مذهب الاخفش وقيل الاعراب
بمعنى الالف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا وعليه الجرمي والمازني
وابن عصفور وهذا ابناء على ان الاعراب معنوي لا لفظي قال ابن عصفور
كان الاصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كاثنان وثلاثون ،،
فلما دخل العامل لم يحدث شيئا وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة
فلما دخل عامل النصب والجر قلب الالف والواو ياء فكان التغير ،
والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورده ابن
مالك باستلزامه في لغة النظائر اذ ليس في المعربات ما ترك العلامة
له علامة واجاب ابو حيان بان الاسماء الستة كذلك عند الجرمي وقد
ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم ابوجاد ص وتليهما نون
تكسر في المثنى وقد تضم مع الالف وتفتح في الجمع والعكس لغة وقيل
ضرورة في الجمع وقيل تختص بالياء فيهما والمختار وفاقا لابن مالك انها
لرفع توهم الاضافة الا والافراد لا عوض من حركة او تنوين اوهما مطلقا
او ان كانا والا فاحدهما والاخير عوض او فارقة بين رفع المثنى ونصب
المفرد وحمل الباقي ولا هي التنوين خلافا لزاعميها وتسقط الاضافة ولو
تقديرا وشبهها وتقصير صلة وخصه المبرد باللذا واللتا وغيره ،،
ضرورة وجوزه الكسائي في النثر وزعمه الاخفش في ضاربك للطافة
الضمير وتشدد في موصول واشارة مطلقا على الارجح ش زيد بعد
الالف والياء في المثنى وبعد الواو والياء في الجمع نون واختلف في انها
زيدت لماذا على مذاهب احدها وهو راي ابن مالك انها لرفع توهم
الاضافة من نحو رايت بنين كرما وناصرين باغين او الافراد في ،،
الاشارة والمقصور والمنقوص نحو هذان الخوزلان ومررت بالهندين
فلولا النون لالتبس حال الاضافة بعدمها والمفرد بالمثنى فيما ذكر
الثاني انها عوض من حركة المفرد ونسبه ابو حيان للزجاج ورده ،،
ابن مالك بان الحروف نائبة عنها فلا حاجة الى التعويض بالنون ،،
قال ابو حيان وهذا ابناء على رايه ان الحروف اعراب الثالث انها عوض
من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان ووجهه بان الحركة عوض منها
الحروف ولم يعوض بالتنوين شيئا فكانت النون عوضا عنه وكذلك ،،

حذفت

حذفت في الاضافة كما يحذف التنوين ورد بثبوتها مع الالف واللام وفيما
لا تنوين فيه نحو يا زيدان ولا رجلين فيها وغير المنصرف اذ ثني وبان
التنوين انما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على اصالته وبين المشابه للفعل
ولا حاجة اليه هنا لان التثنية والجمع ابعاد عن الفعل فلم يحتج الى فارق
وانما حذفت في الاضافة لانها زيادة والمضاف اليه زيادة في المضاف
فكرهوا زيادتين في اخر الاسم الرابع انها عوض من الحركة والتنوين ،،
معا وعليه ابن ولاد وابو علي وابن طاهر والجزولي ورد بما سبق في
المذهبين قبله وبثبوتها في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان .
في الوقف الخامس انها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده
ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كمثنى ما لا ينصرف ومن التنوين
فقط فيما لا حركة في مفرده كعصي وقاض وغير عوض فيما خلا
عنهما كمثنى حبلى وهذا والذي وعليه ابن جني السادس انها فارقة
بين رفع المثنى ونصب المفرد لانك اذا قلت زيدا يلتبس بالمفرد
المنصوب حال الوقف ثم حمل ساير التثنية والجمع على ذلك وعليه الفرا
السابع انها التنوين نفسه لان الاصل بعد تحقق العلامه للتثنية ،،
والجمع ان ينتقل اليه الحركة والتنوين فامتنعت الحركة للاعلال ولم ،
يمتنع التنوين ولكنه لزم تحريكه لاجل الساكنين فثبت نونا نقله ابن
هشام الخضراوي وابو حيان قال ولا يرد انه لا تنوين في تثنية
ما لا ينصرف والمبني لانا نقول لما ثني زال شبه الفعل والحرف فرجعا
الى الاصل فعاد التنوين ثم الشايع في هذه النون الكسر في المثنى ،،
والفتح في الجمع واما حركته لالتقاء الساكنين وخولف بينهما للفرق وخص
كل بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر وثقل الجمع وخفة الفتح فعودل
بينهما وورد العكس وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع فقيل هو لغة
وقيل مع نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص
بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع وعليه ابو حيان ومن امثلة ذلك ،
قوله على احوذيين استقلت عشية وقوله اعرف منها الانف والعينانا
ومنخرين اشبها ظبيانا وقوله وانكرنا زعانف اخرين وقوله وقد
جاوزت حد الاربعين وقوله الا الخلايف من بعد النبيين قال ابن ،
جني ومن العرب من يضم النون في المثنى وهو من الشذوذ بحيث
لا يقاس عليه وقال الشيباني ضم نون التثنية لغة قال ابو حيان يعني
مع الالف لا مع الياء لانها شبهت بالف غضبان وعثمان انشد المطرز

في البو انيت يا ابنا ارثني الفدان فالنوم لا تطعمه العينان ولم يسمع
تشديد هذه النون سوا من تثنية اسم الاشارة والموصوله عوضا من،
الحرف المحذوف منها وهو الالف في الاشارة والياء في الموصول اذ كان حقهما
الاثبات كالالف المقصور وياء المنقوص ثم مذهب البصريين اختصاص،،
التشديد بحالة الرفع ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه مع الالف
والياء وقد قري بالتشديد قوله تعالي فذانك برهانان واللذان يأتيانها
احدي ابنتي هاتين ربنا ارنا اللذين وتحذف هذه النون لا اضافه
اما ظاهره نحو بل يداه والمقيم الصلاة غير محلي الصيد او مقدره كقوله
فلما خطتا اما اسارا ومنه واما دم والموت بالحر اجدر ولشبه الاضافه
ذكره ابو حيان ومثله ثنتا عشره واثنتا عشره ونحو لا غلامي لك ،،
ولبيك وسعديك وذواليك وهذاذيك علي ان الكاف فيها حرف ،،
خطاب لا ضمير وهو راي الاعلم ولتقصير الصله وسوا عند سيبويه والفرا
صله الالف واللام وما ثني او جمع من الموصول كقوله خليلي ما ان انتما
الصادقا هوا اذا حقتما فيه بمد ولا واشيا وقوله ابني كليب ان عمي
اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقوله هم اللذا لو ولدت تميم قال،
الفرا صارت الصله عوضا من النون وهم يحذفون فيما طال من كلامهم
وذهب المبرد الي ان ذلك خاص باللذان واللتان لطول الاسم لانه
لم يحفظ حذف النون في صله الالف واللام بين سائر الحرب في المثني
ولبس المحضور به يحتمل ان يكون الحذف فيه للاضافة قال ابو حيان
لكنه قد سمع في الجمع وقياس المثني علي الجمع قياس جلي قال الجاحظ ،،
واعورة الحبيرة لا وقال وخير للطالبي الثره الغشرم ينصب عورة ،،
والثره وخرج عليه والمثني الصلاة بالنصب وشل ابن مالك حذفها منها
جمع اللذي بقوله ان الذي حاس بفلج دما وهم هم القوم كل القوم ياام
خالد اي اللذين وقدح فيه ما خلا انه اراد بالذي الجمع علي حد قوله
تعالي كمثل الذي استوقد الي ان قال بنورهم وحذفها فيما عدا ذلك
ضروره كقوله اقول لصاحبي لما بدالي معالم منهما وهما نجيلا في تخباب
في الجمع وجوزه الكساي في السعة فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون ،
قال ابو حيان ويشهد له ما سمع بعضك ثنتا ويمضي ما بتا الي شيبان
وما بتان قال وينبغي ان يقيد مذهبه بان لا يودي الي الالباس ،،
بالمفرد كهان وهاذان وهاتان وما يخرج علي راي الكساي وقوله
لو كنتم منجدي خبرا شنعتكم جزاه نجير تقوي الله لذ اتقوي العذاب

بالنصب

بالنصب وذهب الاخفش وهشام الي انها تحذف للطافة الضمير في نحو،
ضاربك وان الضمير منصوب المحل لان موجب النصب المفعوليه وهي،،
محققه وموجب الجر الاضافة وهي غير محققه اذ لا دليل عليها الا حذف
النون ولحذفها سبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن
دنوعه منفصلا والذي قاله سيبويه والمحققون انه في محل جر بالاضافة
ص وما سمي به من مثني وجمع علي حاله كالبحرين وعليين وقد يجري
المثني كسلمان والجمع كغسلين اوهارون او يلزم الواو وفتح النون مالم
تجاوز سبعه ش اذا اسمي بالمثني والجمع فهو باق علي ما كان عليه قبل
التسميه من الاعراب بالالف او الواو والياء كالبحرين اصله تثنية بحر ثم
جعل علم لبلد ونحو الد ونكين وكتابين علم موضع وعليين اصله جمع علي
ثم سمي به اعلا الجنة قال تعالي لفي عليين وما ادراك ما عليون وكذا
صد نيفون وصعفون ونصيبون وتسرون وبيرون ودارون ،،
وفلسطون كلها اعلام اماكن منقوله من الجمع فترفع بالواو وتنصب،
وتجر بالياء قال زيد بن عدي تركنا اخو بكر ينو بصدره بصفين مخضوب
الجيوب من الدم ولم وست صعفون هذه اللغة الفصحي فيهما وفي
المثني لغة اخري وهي اجراوه كعمران وسلمان في التزام الالف واعرابه
علي النون اعراب ما لا ينصرف وفي الجمع لغات اخري احدها ان يجعل كغسلين
في التزام الياء وجعل الاعراب في النون مصروفا الثانيه ان يجعل ،
كهرون في التزام الواو وجعل الاعراب علي النون غير مصروف للعلميه
وشبه العجمة الثالثه التزام الواو وفتح النون مطلقا وجعل المثني كسلمان
والجمع كغسلين اوهارون مشروط بان لا يجاوز سبعة احرف فان،،
جاوزها لم نجربا بالحركات ص مسله تدبو منع كل من المفرد ،،
والمثني والجمع موضع الاخر وقاسه الكوفيه وابن مالك بلا لبس ،،
والجمهور الجمع في نحو روس الكبيسين بشرط اضافته الي مثني لفظا او
نيه فان فرق متضمنا هما فخلاف ش الاصل في كلام العرب دلالة كل
لفظ علي ما وضع له فيدل المفرد علي المفرد والمثني علي اثنين والجمع
علي جمع وقد يخرج عن هذا الاصل وذلك قسمان مسموع ومقيس فالاول
ما ليس جزوا مما اضيف اليه سمع ضع رحالهما بن يدون اثنين ودياوكم
تختلفه اي دنانيركم وعيناه حسنه اي حسنتان وقال امري القيس
فها العينان تنهل اي تنهلان وقال اخر اذا ذكرت عيني الزمان الذي
مضي بصحرا فلج ظلتا تكفان اي عينان وقال كلوا في لبعض بطنكم تعفوا

اي بطونكم وقال لا طعمت الفراق وراء الغد به اني رافده لان الفراق
لبيس له الامن انه واحد ومنه لبيك واخونه فانه لفظ مثني وضع موضع
الجمع قالوا وشابت مفارقه وليس له الا مفرد واحد وعظيم المناكب وغليظ
الحواجب والوجنات والمرافق وعظيمه الاوراك فكل هذا مسموع لا ينقاس
عليه وقاس عليه الكوفيون وابن مالك اذا امن اللبس وهو ماشي
علي قاعدة الكوفيين من القياس علي الشاذ والنادر قال ابو حيان ولو
نسر شي من هذا لا لبست الدلالات واختلطت الموضوعات والثاني
ما اضيف الي متضمنه وهو مثني لفظا نحو قطعت روس الكبشين اي راسيهما
او معني نحو كما يجري الافواه عند عريين اي كاسدين فاغرين افواههما
عند عرينهما فان مثل ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنيه فمن الاول
كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقراه ابن مسعود والسارق والسارقه
فاقطعوا ايمانهما ومن الافراد قراة الحسن بدت لهما سواتهما ومن التثنيه
قراة الجمهور سوآتهما فطرد ابن مالك قياس الجمع والافراد ايضا لفهم
المعني وخص الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد علي ما ورد وانما
وافق الجمهور علي قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعني ولذلك
شرط ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شي واحد لانه اذا
كان اكثر التبس فلا يجوز في قطعت اذن الزيدين الاذنان بالجمع ولا
الافراد لا لباس ومن امثلة ذلك حمامة بطن الواديين ترنمي اي
بطني بما في فوادينا من الهم والهوي اذا كان قلبانا سا بحمان ظهراهما شل
ظهور الترسين فلما نفشا في سن فويهما تخا لسا نفسيهما بنوافذ فان فرق
متضمناهما كقوله تعالى علي لسان داود وعيسي ابن مريم فقال ابن مالك
ايضا يقاس الجمع والافراد وخالفه ابو حيان لان الجمع انما قيس هناك
كراهة اجتماع تثنيتين وقد زالت بتفريق المتضمنين قال فالذي
يقتضيه النظر الاختصار علي التثنيه وان ورد جمع او افراد اقتصر فيه
علي مورد السماع قال واما الايه فليس المراد فيها باللسان الجارحه بل
الكلام او الرسالة فليس جزوًا من داوود ولا من عيسي ص السادس
المضارع المتصل به الف اثنين او واو جمع او يا مخاطبه فبالنون رفعا
وحذفها وحذفت رفعا نثرا ونظما وعليه لا تدخلوا الجنه حتي تؤمنوا وقد
تفتح وتضم مع الالف واذا اجتمعت مع الوقايه جاز الفك والادغام
والحذف والاصح انها المحذوفه وقيل الاعراب بالواو والالف واليا وقيل
النون دليل وقيل الاعراب فيها ش الباب السادس من ابواب

النيابة

النيابة المضارع اذا اتصل به الف اثنين علامة كانت كيقومان الزيدان
او ضميرًا كالزيدان يقومان او واو جمع كذلك كيقومون الزيدون والزيدون
يقومون او ياء مخاطبه كتقومين يا هند فانه يرفع بالنون كما مثلنا وينصب
ويجزم بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وحمل النصب هاهنا علي الجزم
كما حمل علي الجر في المثني والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل ان الاعراب
بالالف والواو والياء كما انها في المثني والجمع السالم كذلك ورده صاحب
البسيط بانه لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثه وقيل الاعراب
بحركات مقدره قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسهيلي
ورده ابن مالك بعدم الحاجة الي ذلك مع صلاحيه النون له وقيل انها
محربه ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال لانه لا جايز ان يكون
حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمير لانه
الفاعل ولانه ليس في اخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات بملازمتها حركة
ما بعدها من الضماير من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة
فلم يبق الا ان تكون معربه ولا حرف اعراب فيها قال ابو حيان وبين
هذا القول وقول الاخفش مناسبه الا ان الاخفش يقول ان الاعراب
فيها مقدر فهو اشبه وورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم
قري ساحران تظاهرا وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتي تؤمنوا ولا تؤمنوا
حتي تحابوا وقال الشاعر ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر
والمسك الذكي ولا يقاس علي شي من ذلك في الاختيار والاصل في هذه
النون السكون وانما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الالف علي اصله
وفتحت بعد الواو والياء طلبا للخفه لاستثقال الكسر بعدهما وقيل يشبها
للاول بالمثني وللثاني بالجمع وقد يفتح بعد الالف ايضا قري اتعدانني ان
اخرج بفتح النون وقد تضم معها ايضا ذكره ابن فلاح في مغنيه واستدل
بما قري شاذًا طعام ترزقانه بضم النون واذا اجتمعت مع نون الوقايه
جاز الفك نحو اتحاجونني والادغام والحذف وقري اتحاجوني واختلف
في المحذوف حينيذ فمذهب سيبويه انها نون الرفع ورجحه ابن مالك
بما لانها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقايه وحذف ما
عهد حذفه اولي ولانها نايبه عن الضمه وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو
ان الله يامركم وما يشعركم في قراة من سكن ولانها جزو كلمة ونون الوقايه
كلمة وحذف الجزو اسهل ولانه لا يحتاج الي حذف اخر للجازم والناصب
ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقايه لاحتيج

الي الامرين وذهب اكثر المتاخرين الي ان المحذوف نون الوقاية وعليه
الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وابو علي وابن جني لانها لا تدل علي
اعراب فكانت اولي بالحذف ولانها انما جي بها لتقي الفعل من الكسر وقد
امكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها اولي ولانها دخلت لغير عامل ونون
الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه
ص السابع المضارع المعتل وهو ما اخره الف او واو او ياء فيحذف اخره
جزما والحذف بالجازم وقال ابو حيان التحقيق عنده ويسكن ما قبله ضروره
وكذا ابقاؤه وقيل سائغ كحذفه دونه واذا بقي فالمحذوف الحركات
الظاهره وقيل المقدره وقيل الياء اشباع ويسهل ما اخره همز وابداله
لينا محضا ضعيف ولا يجوز حذفه خلافا لابن عصفور ش الباب
السابع من ابواب النيابة الفعل المضارع المعتل وهو ما اخره الف كيخشي
او واو كيغزو او ياء كيرمي فانه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون
قال ابن مالك وانما حذف الجازم هذه الحروف لانها عاقبت الضمير فاجريت
في الحذف مجري ما عاقبته وقال ابو حيان التحقيق ان هذه الحروف
انحذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع
وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدره ولان الاعراب
زايد علي ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصليه او منقلبه عن
اصل والجازم لا يحذف الاصلي ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف
الضمة المقدره ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت
لاتحاد الصوره ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها
لشبهها بما لم يحذف منه شي كقوله ومن يتق فان الله معه وورد ابقاء هذه
الحروف مع الجازم كقوله ولا ترضاها ولا تملق لم تهجو ولم تدع الم ياتيك
والانباء تنمي فالجمهور علي انه مختص بالضرورة وقال بعضهم انه يجوز
في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخف دركا
ولا تخشي انه من يتق ويصبر ثم اختلف حينئذ ما الذي حذفه الجازم
فقيل الضمة الظاهره لو رواها كما سياتي وقيل حذف المقدره قال ابو
حيان وفايدة الخلاف تظهر في الالف فمن قال حذف الظاهره لم يجز
اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ظاهره ومن قال المقدره اجاز اقرارها
ويشهد له ولا ترضاها والاول تاوله علي الحال او الاستيناف وذهب
اخرون الي ان الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف
الموجوده ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات

التي

التي قبلها ويجوز في الضرورة ايضا حذف هذه الحروف لغير جازم والمهموز
من الافعال كيقرا ويقرئ ويوضؤ يجوز تسهيل همزه ونص سيبويه وغيره
كالفارسي وابن جني علي انه لا يجوز ابداله لينا محضا الا في الضرورة قال
الخضراوي وما حكي الاخفش من قريت وتوضيت وريت لغة ضعيفة
فاذا دخل الجازم علي المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الاخر لان حكمه
حكم الصحيح وتعذر حذف الجازم الضمة من الهمزة قال عجبت من ليلاك
وانتيابها من حيث زارتني ولم ادرا بها اي لم ادرا اي لم اشعر بها دراء
واجاز ابن عصفور حذفه اعطاء له حكم المعتل الاصلي ولقوله وان لا يبد
بالظلم يظلم واجيب بانه ضرورة او علي لغة بدي يبدي كبقي يبقي ص
خاتمة تقدر الحركات في المضاف للياء وقيل لا تقدر الكسرة والحرف المدغم
والمحكي علي الاصح والمقصور فان لم ينصرف لم تقدر الكسرة خلافا لابن فلاح
وفي نحو يخشي ش ذكرت في هذه الخاتمة الاعراب المقدر وذلك اربعة
انواع الاول ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك خمسة اشياء الاول المضاف
لياء المتكلم فتقدر فيه الضمة والفتحة علي الحرف الذي يليه الياء واما
الكسرة فقيل لا تقدر والكسرة الموجوده قبل الياء هي حركة الاعراب
اكتفي بها للمناسبه وقيل تقدر ايضا وهذه حركة المناسبة لوجودها في
سائر الاحوال واستحقاق الاسم لها قبل التركيب الثاني الحرف المدغم
للادغام نحو وقتل داوود جالوت وتري الناس سكاري والعاديات ضبحا
ذكره ابو حيان في شرح التسهيل الثالث المحكي في نحو من زيدا لمن قال
ضربت زيدا ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت
بزيد علي راي البصريين وعلي الاصح عندهم في حالة الرفع انها حركة
حكاية الاعراب الرابع الاسم المقصور وسياتي في حاله لتعذر تحريك الالف
فان كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة علي بابه وقال ابن فلاح
اليمني تقدر الكسرة لانها انما امتنعت في غير المنصرف للثقل ولا ثقل
في التقدير الخامس المضارع الذي اخره الف كيخشي لما ذكر في المقصور
ص والضمة والكسرة في المنقوص وهو ما اخره ياء خفيفة لازمة
تلو كسرة وتقدر فتحة ضرورة خلافا لابن حاتم في غير المنون الا معدي
كرب علي الاجود وكذا ظهورها وتقدر في ياء جوار المحذوفة ش
النوع الثاني ما تقدر فيه حركتان فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص
وهو ما اخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والداعي بخلاف
نحو كرسي لتشديدها وما جره او نصبه ثالثا لعدم لزومها وظبي ورمي

لسكون ما قبلها وعليه التقدير الاستثقال ولذا ظهرت الفتحه لخفتها على
الياء وقد تقدّر ايضا ولكن في الضرورة كقوله وكسرت عارضه فتركنه
وقوله ولو ان واش باليمامة داره وقوله كان ايديهم بالقاع القرق واجازه
ابو حاتم الكيسا في في الاختيار وقال انه لغة فصيحه ومنه عليه قراة بعض
اوسط ما تطعمون اهاليكم لسكون اليآء ثم ما اعرب من مركب اعراب متضايفين
واخراولهما يآء نحو رايت معدي كرب ونزلت سالي قلا فانه يقدّر في اخر الاول
الفتحة حالة النصب بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف
وقيل على الاجود اي اذا اجري على الاجود من احواله الثلاثه وهي حالة
الاضافة ويقابلها البناء ومنع الصرف وليس راجعا للتقدير ومن الضرورة
ايضا ظهور الضمة والكسرة في يآء المنقوص كقوله خبت النزي كابد الازبري
وقوله نزي هود والي الزرابح وقوله لابارك الله في الغواني هل وقوله
ولم تختضب سم الحوالي بالدم ص والضمة في نحو يغزوا ويرمي وظهورها
وتقدير الفتحة ضرورة اوشاذ واجاز الفرا في نحو يحيى نقل حركة اليآء
وادغامها فتظهر ش النوع الثالث ما يقدر فيه حركة واحدة وهي الضمة
وذلك المضارع الذي اخره واو وياء لثقلها عليهما ولخفة الفتحة عليهما
ظهرت وخلاف ذلك ضرورة اوشاذ لا يقاس عليه كقوله في ظهور الضمة
يساوي عندي غير خمس دراهم وقوله اذا قلت على القلب يسلو انبضت
وقوله في تقدير الفتحة لتقضيني رقيه فا وعدتني غير مختلس وقوله
اذا شئت ان تركبوا بعض حديثها وقوله ارجوا واعلي ان تدنوا مودتها وجمع
عليه قراه او يعفوا الذي بيده بالسكون وذهب الفرا في نحو يحيى ويحيى
الي جواز نقل حركة اليآء الاولى الي الساكن قبلها ويدغم فتظهر علامة
الرفع فيها وانشد وكانها بين النسا سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعي
والجمهور على منع ذلك قال ابو حيان الصحيح انه لا يقال تحي وانما يقال
تعيي هكذا السماع وقياس التعريف لان المحتل العين واللام يجري
منه مجري الصحيح فلا تعل قال والبيت الذي انشده لا يعرف قايله
فلعله مصنوع اوشاذ لا يعتد به ص والسكون فيما كسر لساكن ومهموز
ابدل لينا ولم يلد اذا سكن اللام اووصل بضمير وفتح اوكسر ش النوع
الرابع فيما يقدر فيه السكون وهو ثلاثة اشيا احدها ما كسر لالتقاء الساكنين
نحو لم يكن الذين كفروا الثاني المهموز اذا ابدل لينا محضا على اللغة
الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولد اذا سكن لامه وفتحت
الدال لالتقاء الساكنين اووصل بضمير وفتحت الدال اوكسرت كقوله

وذي

وذي ولد لم يلده ابوان ص ولا يوجد واو قبلها ضمة الا في فعل
او مبني اواعجمي اوعرض تطرفها اولا يلزم ش لا توجد كلمة اخرها
واو قبلها ضمة الا في الافعال كيدعوا والمبنيات كهو وذو الطايية اوفي
الكلام الاعجمي كهندو ورايت بخط ابن هشام السمندو اوعرض تطرفها
نحو ابا تموم خير تموذا ولا تلزم كالاسماء الستة حالة الرفع ص وحذف
حركة الظاهر ثالثها يجوز في الشعر فقط ش اختلف في جواز حذف
الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال الصحيحه على اقوال احدها الجواز مطلقا
وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمر حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراة
وبعولتهن احق بسكون التا ورسلنا بسكون اللام فتوبوا الي باريكم ومكر
السيء وما يشعركم ويامركم بسكون اواخرها وقول الشاعر وقد بدا هنك
من المبزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب والثاني المنع مطلقا في
الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيت وقد بدا ذاك فاليوم
اسقي والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال ابو
حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو ان ذلك لغة بني تميم كان حجة على المذهبين
ص النكرة والمعرفة قال ابن مالك حد النكرة عسر فهي ما عدا
المعرفة ش لما كان كثير من الاحكام الاتيه ينبني على التعريف
والتنكير وكانا كثيري الدور في ابواب العربية صدّر النحاة كتب النحو
بذكرهما بعد الاعراب والبنا وقد اكثر الناس في حدودهما وليس منها
حد سالم قال ابن مالك في تعرض حدهما عجز عن الوصول اليه دون
استدراك عليه لان من الاسماء ما هو معرفة معني نكرة لفظا نحو كان
ذلك عاما اول واول لسفرا امس فمدلولهما معين لامتناع فيه بوجه
ولم يستعملا الا نكرتين وما هو نكرة معني معرفة لفظا كاسامه هو في
اللفظ كحمزة في منع الصرف والاضافة ودخول ال ووصفه بالمعرفة دون
النكرة ومجيئه مبتدا وصاحب حال وهو في السماع كاسد وما هو في استعما
لهم
على وجهين كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب يجعلهما معرفة
بالاضافة وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام
الجنسية فمن قبيل اللفظ معرفة ومن قبيل المعني لشياعه نكرة ولذلك
يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر
كذلك فاحسن ما يتبين به المعرفة ذكر اقسامها مستقصاه ثم يقال
وما سوي ذلك نكرة قال وذلك اجود من رسمها بدخول رب او اللام
لان في المعارف ما يدخل عليه اللام كالحسن والعباس ومن النكرات

ما لا يدخل عليه رب ولا اللام كاين ومتي وكيف وغريب ودبار
وبقي الاصل خلافا للكوفيه والجمهور ان المعارف متفاوته فاو نحها ضمير
متكلم ثم مخاطب ثم علم ثم غايب ثم اشاره ومنادي والاصح ان تعريفه بالقصد
لا مطلقا بال منويه وانه ان كان علما باق ثم موصول فذو ال وثالثها هما سوا
وما اضيف الي احدها في رتبته اذا لا المضمر او دونه مطلقا او الا ذلك
مذاهب وقيل العلم بعد الغايب وقيل بعد الاشارة وقيل هو ارفعها وقيل
الاشارة وقيل وال ويستثني اسم الله تعالي والاصح ان تعريف الموصول
بعهد الصلة لا بال وبنيها وان من وما الاستفهاميه نكرتان وان ضمير
النكره معرفه وثالثها ان لم يجب تنكيرها وارفع الاعلام الاماكن ثم الاناس
ثم الاجناس والاشارة القريب ثم المتوسط وذي الحضوري ثم عهد الشخص
ثم الجنس ولا واسطه خلافا لزاعمها في الخالي من التنوين واللام
فيه مسايل الاولي مذهب سيبويه والجمهور ان النكره اصل والمعرفه
فرع وخالف الكوفيون وابن الطراوه قالوا لان من الاسماء ما لزم
التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد اخر
وقال الشلوبين لم يثبت هنا سيبويه الاحال الوجود لا ما تخيله هولاء
واذا نظرت الي حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان الاجناس هي
الاول ثم الانواع ووضعها علي التنكير اذ كان الجنس لا يختلط بالجنس
والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض قيل ثم
يدل علي اصالة النكره انك لا تجد معرفة الا وله اسم نكره وتجد كثيرا من
النكرات لا معرفة لها الا تري ان الغلام وغلامي اصله غلام والمضمر
اختصار تكرير المظهر والمشار نايب مناب المظهر فهذا استغني به
عن زيد الحاضر الثانيه المعارف سبعه وقد ذكرتها في طي ترتيبها في
الاعرفيه وهي المضمر والعلم والاشاره والموصول والمعرف بال
والمضاف الي واحد منها والمنادي واغفل اكثرهم ذكر المنادي والمراد
به النكره والمقبل عليها نحو يا رجل فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك
وذهب قوم الي ان تعريفه بال محذوفه وناب حرف النداء منابها قال ابو
حيان وهو الذي صححه اصحابنا ولا خلاف في النكره غير المقصوده نحو
يا رجلا خذ بيدي انه باق علي تنكيره واما العلم نحو يا زيد فذهب قوم
الي انه تعرف بالنداء بعد ان سلب تعريف العلمية والاصح انه باق علي
تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا واما الموصول فتعريفه
بالعهد الذي في صلته هذا مذهب الفارسي وذهب الاخفش الي ان

ما فيه ال من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه نحو من وما تعرف لانه
في معني ما هي فيه الا اليا فتعرفت بالاضافة وعد ابن كيسان من المعارف
من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال
زيد وما دعاك الي كذا فيقال لقاؤك واعراب بطابق السراده والجمهور علي
انهما نكرتان لان الاصل التنكير ما لم تقم حجة واضحه فلانهما قايمتان مقام
اي انسان واي شي وهما نكرتان فوجب تنكيرهما قام مقامهما وما قيل
من تعريف الجواب غير لازم اذ يصح ان يقال في الاول رجل من بني فلان
وفي الثاني امر مهم الثالثة مذهب ايمة النحو المتقدمين والمتاخرين
ان المعارف متفاوته وذهب ابن حزم الي انها كلها مستويه لان المعرفه
لا تتفاضل اذ لا يصح ان يقال عرفت هذا اكثر من هذا واجيب بان
مرادهم بان هذا اعرف من هذا ان تطرق الاحتمال اليه اقل من تطرقه
الي الاخر وعلي التفاوت اختلف في اعرف المعارف فمذهب سيبويه
والجمهور الي ان المضمر اعرفها وقيل العلم اعرفها وعليه الصيمري
وعزي للكوفيين ونسب لسيبويه واختاره ابو حيان قال لانه جزئي
وضعا واستعمالا وقيل الحرفها اسم الاشاره ونسب الكثر وباقي المعارف
كليات وضعا جزئيات استعمالا وقيل اعرفها اسم الاشارة ونسب الكثر
الشراح وقيل ذو ال لانه وضع لتعريفه اداة وغيره لم يوضع له اداة ولم
يذهب احد الي ان المضاف اعرفها اذ لا يمكن ان يكون اعرف من المضاف
اليه وبه تعرف ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالي فانه اعرف المعارف
بالاجماع وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم لانه يدل علي المراد بنفسه
وعشا فيه مراله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته ثم ضمير المخاطب
لانه يدل علي المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله ثم العلم لانه يدل علي
المراد حاضرا وغايبا علي سبيل الاختصاص ثم ضمير الغايب السالم
عن ابهام نحو زيد رايته فلو تقدم اسمان او اكثر نحو قام زيد وعمرو
كلمته تطرق اليه الابهام ونقص تمكنه في التعريف ثم المشار به والمنادي
كلاهما في مرتبة واحده لان كلا منهما تعرفه بالقصد ثم الموصول ثم ذو ال
وقيل ذو ال قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له في قوله
تعالي قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسي والصفة لا تكون اعرف
من الموصوف واجيب بانه بدل او مقطوع او الكتاب علم بالغلبة للتوريه
وقيل هما في مرتبة واحده بناء علي ان تعريف الموصول بال وقيل لان
كلا منهما تعريفه بالعهد وقال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الي التفصيل

في المضمر فجعل العلم اعرف من ضمير الغايب الا ابن مالك و الذين ذكروا
انّ اعرف المعارف المضمر قالوه علي الاطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون
الي انّ مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب الي السراج واحتجوا بان الاشارة
ملازمة التعريف بخلاف العلم ولتعريفها حسي وعقلي ولتعريفه عقلي فقط
وبانها تقدّم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة في ذلك لان المعتبر
انما هو زيادة الوضوح والعلم ازيد وضوحا لاسيما علم لا تعرض له شركة
كاسرافيل وطالوت قال ابو حيان قال اصحابنا اعرف الاعلام اسماء الاماكن
ثم اسماء الاناس ثم اسماء الاجناس واعرف الاشارات ما كان للقريب ثم
للوسط ثم للبعيد واعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص
ثم للجنس واختلف في المعرّف بالاضافة علي مذاهب احدها انه في مرتبة
ما اضيف اليه مطلقا حتي المضمر لانه اكتسي التعريف منه فصار مثله وعليه
ابن طاهر وابن خروف وبه جزم في التسهيل الثاني انه في رتبة المضاف
اليه الا المضمر فانه دونه في رتبة العلم وعليه الاندلسيون لئلا يفضي
القول بان المضمر اعرف المعارف ويكون اعرفها شيئين المضمر والمضاف
اليه وعزي لسيبويه الثالث انه دونه مطلقا حتي المضاف لذي ال وعليه
المبرد كما ان المضاف الي المضمر دونه الرابع انه دونه الا المضاف لذي ال
حكاه في الافصاح وعبرت في المتن بارفع خلاف تعبير النحويين باعرف
لان افعل التفضيل لا يبني من مادة التعريف الرابعة الجمهور علي ان
الضمير العايد الي النكره معرفه كسائر الضماير وذهب بعضهم الي انه
نكره لانه لا يخصي من عاد اليه من بين امثاله ولذا دخلت عليه ربّ في
نحو ربه رجلان وردّ بانه تخصصه من حيث هو مذكور وذهب اخرون
الي ان العايد علي واجب التنكير نكره كالحال والتمييز بخلاف غيره
كالفاعل والمفعول الخامسه الجمهور علي انه لا واسطة بين النكرة والمعرفه
وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن واين ومتي
وكيف ص المضمر ويسمي الكنايه قسمان متصل لا يقع اولا ولا تلو
الا في غير ضروره في الاصح وهو تاء تضم لمتكلم وتفتح لمخاطب وتكسر
لمخاطبه ونون لاناث وواو والف لغير متكلم ويا لمخاطبه وهي مرفوعه وقيل
الاربعة علامات ضمير مستكن ونا لمعظم او مشارك لرفع ونصب وجر
وكاف لخطاب وهاء لغايب وياء لمتكلم منصوبه ومجروره ش هذا
مبحث المضمر والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون
الكنايه والمكني ولكونه الفاظا محصورة بالعد استغنينا عن حده

كما هو اللايق بكل معدود كحروف الجر فنقول هو قسمان متصل ومنفصل
فالاول تسعة الفاظ منها ما لا يقع الا مرفوعا وهو خمسة الفاظ احدها التاء
المفرده وهي مضمومه للمتكلم مفتوحه للمخاطب مكسوره للمخاطبه وفعل ذلك
للفرق وخص المتكلم بالضم لانه اول عن المخاطب فكان حظه من الحركات
الحركة الاولي وقيل لانه اذا اخبر لا يكون الا واحدا واذا خاطب فقد يخاطب
اكثر من واحد فالزم الحركة الثقيلة مع اسمه والخفيفه مع الخطاب لانه اكثر
وتعطف بعضه علي بعض وكسروا المونث لان الكسر من علامة التانيث
وقيل لانه لم يبق حركة غيرها قال ابو حيان وهذه التعاليل لا يحتاج اليها
لانها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل الثاني النون المفرده وهي
لجمع الاناث مخاطبات او غايبات نحو اذهبن يا هندات والهندات يذهبن
وهي مفتوحه ابدا الثالث الواو لجمع المذكور مخاطبين او غايبين كاضربوا
وضربوا ويضربون الرابع الالف للمثني مذكرا كان او مونثا مخاطبا او غايبا
كاضربا وضربا ويضربان وتضربان فقولي لغير متكلم يشمل المخاطب
والغايب وهو عايد للثلاثه الخامس الياء وهي للمخاطبه نحو اضربي وانت
تضربين وقيل الاربعة النون والواو والالف والياء علامات كتاء التانيث
في قامت لا ضماير والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني وتابعه
الاخفش في الياء وشبهة المازني ان المضمر لما استكن في فعل وفعلت
استكن في التثنيه والجمع وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في فعلت
للفرق وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لانه لم يفرق من
المذكر والمونث بالتاء اول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في
الحالين احتيج الي الفرق فجعلت الياء علامه للمونث وردّ بانها لو كانت
حروفا لسكنت النون ولم يسكن اخر الفعل لها ولبست التاء في التثنيه
كتاء التانيث وبان علامه التانيث لم تلحق اخر المضارع في موضع ومنها
ما يقع منصوبا ومجرورا وهو نا للمتكلم ومن معه او المعظم نفسه نحو
قمنا وضربنا ومرّ بنا ثم حكم هذا القسم اعني الضمير المتصل انه لا يبتدا به
ولا يقع بعد الا الا في الضرورة كقوله الا بجا ورنا الاك ديار واجاز
جماعه وقوعه بعد الا في الاختيار منهم ابن الانباري ص ويسكن اخر
مسند الي التاء والنون ونا ويحذف معتل قبله وتنقل حركته لفا ماض
ثلاثي وتبدل الفتحة بمجانس وتحذف اخر معتل مسند الي الواو والياء
وحركة الباقي بمجانس لا محذوف الالف والاصح ان فتحه فعلا هي الاصليه
ش اذا اسند الفعل الي التاء والنون ونا سكن اخره نحو ضربت

وضربن ويضربن واضربن وضربنا وعليه الاشكال عند الاكثر كراهة
توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله
ثم حمل المضارع علي الماضي واما الامر فسكن استصحابا وضعف ابن
مالك هذه العلة بانها قاصرة اذ لا يوجد التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض
الخماسي نحو ابطلن والكثير لا يتوالي فيه ثم اعانه اولي وبان توالبها لم
تهمل بدليل علبط وعرتبن وجندل ولو كان مقصود الاهمال ومنعا لم
يتعرضوا له دون ضرورة ويسدوا باب التانيث بالتاء نحو شجرة قال
وانما سببه تمييز الفاعل في المفعول في نحو اكرمنا واكرمتنا ثم حملت التاء
والنون علي نا للمساواه في الرفع والاتصال وعدم الاعتدال قال ابو حيان
والاولي الاضراب عن هذه التعاليل لانها تخص علي العرب في موضوعات
كلامهما والتعبير باخر مسند اولي من لامه لانه قد يكون حرفا زايدا
للالحاق نحو سلقين قاله ابو حيان فان كان ما قبل اخر المسند معتلا
حذف لالتقاء الساكنين نحو خفت ولا تخفن وخفن وتنقل حركة ذلك
الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله الي فاء الماضي الثلاثي
نحو خفت وطلت اذ الاصل خوف وطول مراعات لبيان البقيه ولا ينقل
في المضارع ولا في الامر بل يتصرف فيهما علي الحذف هذا اذا كانت حركة
المعتل ضمة او كسرة فان كانت فتحه لم ينقل لان ذلك لا يدل علي السه
لان اول الفعل مفتوح قبل النقل بل تبدل حركة تجانس الحرف المحذوف
وتنقل الي الفاء فان كان واوا ابدلت ضمة كقلت او ياء ابدلت كسرة كبعت
واذا اسند الي الواو والياء فمعلوم ان حركة اخر الفعل مجانسة للضمير
كيضربون ويضربين فان كان معتلا حذف لالتقاء الساكنين وهما حرف
العلة والضمير ثم له صور الاولي ان يكون اخر المسند الي الواو واو اكغزوا
بافوم فتقبل الضمير ضمه وهي حركة مجانسه وهي اصليه لا مجتلبه الثانيه
ان يكون اخره ياء ويسند الي التاء كترمين يا هند فتقبل الضه كسرة وهي
مجانسة اصليه الثالثه والرابعه ان يسند الي الواو واخره ياء او عكسه
فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمه كترمون يا قوم وتدعين يا هند
الخامسة ان يكون الاخر الفا نحو تخشون وتخشين فالحركة الاصليه باقيه
بحالها ولا تنقلب حركة مجانسة للضمير وهو معني قولي لا محذوف الالف
واذا اسند الماضي الي الالف كضربا فالفتحه في اخره هي فتحة الماضي الاصليه
هذا مذهب البصريين وقال الفراء ذهبت تلك واجتلبت هذه لاجل الالف
ص وتوصل التاء والكاف والهاء بميم والف في المثني وميم فقط في

كترمون

الجمع

الجمع وبسكونها احسن قال ويليها ضمير متصل نصبها ممدودة واجب وقال
سيبويه ويونس راجح ونون مشددة للاناث والف للغايبه وقيل مجموعهما
ضمير واجاز قوم حذفها وقفا ش الضماير السابقة اصول وهذه فروعها
فاذا اريد المثني في الخطاب او الغيبه زيد علي التاء في الرفع والكاف والهاء في
النصب والجر هم والنسب نحو ضربتما للمذكر والمونث وضمت التاء فيهما اجراء
للميم مجري الواو ولقربها مخرجا وضربكما ومر بكما وضربهما ومر بهما واذا
اريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو ضربتم ضربكم مر بكم ضربهم
مر بهم وفي هذه الميم اربع لغات احسنها السكون ومقابلة الضم بالاشباع
وبالاختلاس والضم قيل نرده قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير
متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه
ويونس نحو ضربتموه ومنه انلزمكموها وقري انلزمكمها بالسكون ووجه
الضم ان الاضمار يرد الاشياء الي اصولها غالبا والاصل في ضمير الجمع الاشباع
بالواو كما اشبع ضمير التثنيه بالف وانما ترك للتخفيف واذا اريد في المذكورات
جمع الاناث زيد نون مشدده نحو ضربتن ضربكن مر بكن ضربهن
مر بهن واذا اريد في الغيبة الانثي زيد علي الهاء الف نحو ضربها ومر بها
هذا هو الصحيح كما قال ابو حيان ان الالف زايدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت
بالفتح للفرق بين المذكر والمونث وقال قوم ان الضمير مجموع الهاء والالف
وبه جزم ابن مالك وادعي الفزاري انه لا خلاف فيه للزوم الالف سواء
اتصلت بفعل نحو اعطيتها ام لا وقد اجاز قوم حذفها في الوقف وحملوا
عليه والكرامه ذات اكرمكم الله به وشبهت نفسي بعد ما كدت افعله الفي
لها وافعلها ص وقد تحذف الواو مع الماضي وتبقي الضمه وتكسر الهاء
بعد كسرة او ياء ما لم يتصل بضمير وقل ان تقل ساكن ولغة الحجاز الضم مطلقا
والا فصح اختلاسها بعد ساكن ولو غير لين علي المختار واشباعها بعد حركة
وقيل هي والواو والناشيه ضمير ونقل اسكانها وان حذف الساكن جاز الثلاث
وكسرها للتثنية والجمع كالمفرد وقد تكسر كافهما بعد كسرا وياء ساكنه وكسر
تثنيه حينئذ اقيس وضمها قبل ساكن وسكونها قبل حركة اشهر وقد تكسر
قبله مطلقا ش فيه مسايل الاولي قد تحذف الواو مع الماضي ويكتفي
ببقاء الضمه كقوله فلو ان الاطباء كان حولي وقوله فلو ان لناس جاع
واجدبوا وقوله اذا ما شاء ضروا من ارادوا قال بعضهم من العرب من يقول
في الجمع الزيدون قام ولم يسمع ذلك مع المضارع ولا الامر الثانيه هاء الغائب
اصلها الضم كضربه وله وعنده وتكسر بعد الكسرة نحو مر به ولم يعطه واعطه

له

وبعد الياء الساكنة نحو فيه وعليه وبه منبه اتباعا ما لم يتصل بضمير اخر
فانها تضم نحو نعطيهموه ولم يعطوه فان فصل بين الهاء والكسر ساكن فتل
كسرها ومنه في المذكرات ارجيه واخاه ثم كسرها في الصورتين المذكورتين
لغة غير الحجازيين اما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغايب مطلقا وبها قرا حفص
وما انسانيه بما عاهد عليه الله وقرا حمزه لاهله امكثوا الثالثة اذا وقعت
الهاء بعد ساكن فالافصح اختلاسها سواء كان صحيحا نحو منه وعنه واكرمه
اوحرف علة نحو فيه وعليه هذا راي المبرد وصححه ابن مالك وخص د،
سيبويه ومالك بحرف العلة وقال الافصح بعد غيره الاشباع واجازه ابو
حيان اما بعد الحركة فالافصح الاشباع اجماعا ومن غير الافصح قوله له رجل
كانه صوت حاد الرابعة الجمهور على ان الضمير الهاء وحدها والواو الحاصله
بالاشباع زايده تقوية للحركة وزعم الزجاج ان المضمر مجموعا الخامسة اسكان
هذه الهاء لغة قليلة قرى بها ان الانسان لربه لكنود ومنها قوله الالان،
يحمونه سالوه ومنها السادسة اذا كان قبلها ساكن وحذف لعارض من جزم او
وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة الاشباع نظرا الى اللفظ لانها بعد حركة
والاختلاس نظرا الى الاصل لانها بعد ساكن والاسكان نظرا الى حلولها.
محل المحذوف وخفة الاسكان لو لم يكن مختلا مثال ماحذف جزما يوده
اليك ونصله جهنم ووقفا فالقه اليهم السابعة كسر الهاء في المثنى والجمع.
لكسرها في المفرد فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين وتضم فيما عداهما
وعند الحجازيين مطلقا قال ابو عمرو والضم مع الياء اكثر منه مع الكسر.
الثامنة قد تكسر قبله كاف المثنى والجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو بكم
وفيكم وبكما وفيكما وهذه لغة حكاها سيبويه في الكسرة عن ناس من بكر بن
وايل وقال انها رديه جدا وحكاها الفرا في الياء عن اليمني التاسعة اذا كسرت
الهاء في الجمع جاز كسر الميم اتباعا للقسم وضمها على الاصل وسكونها وقرى.
بها اللغات عليهم والضمة اشهر ان ولبها ساكن والسكون اشهر ان وليها
متحرك وكذا في الاكثر بالضم في بهم الاسباب وبالسكون في ومن يولهم العاشرة
قد يكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن وان لم تكسر الهاء كقوله وهم الملوك ومنهم
الحكام ص ويعود على جمع سلامه واو وتكسير هي او التاء واسم جمع هي او
كمفرد وقد يخلفها نون لتشاكل وضميرا المثنى والاناث بعد افعل في غيره
وقيل قد يا في مفردا مذكرا والاحسن في غير العاقل تا وها في الكسرة ونون
في القلة وفي العاقلات نون مطلقا ش لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير
الا الواو نحو الزيدون خرجوا ولا يجوز ان يعود عليه التاء على التاويل بالجماعة

واما جمع التكسير كذلك فيعود عليه الواو نحو الرجال خرجوا والتاء على
التاويل بطايفه نحو الرجال خرجت ومنه واذا الرسل اقتت واسم الجمع
يعود عليه الواو نحو الرهط خرجوا والركب سائروا او ضمير المفرد نحو
الرهط خرج والركب سائر وقد ناتي النون موضع الواو للمشاكلة كحديث
اللهم رب السماوات وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب
الشياطين وما اضللن والاصل اضلوا وانما عدل عنه لمشاكلة اظللن
واقللن كما في لا دريت ولا تليت وما زورات عن ماجورات وضمير
المثنى والجمع المونث بعد افعل التفضيل كغيره نحو احسن الرجل
واجملهما واحسن النساء واجملهن وقيل يجوز فيه حينيذ الافراد والتذ كبير
لحديث خير النساء صوالح قريش احناه على ولد في صغره وارعاه على
زوج في ذات يده وقول الشاعر ومنه احسن الثقلين جيدا وسالفه
واحسنه قذالا وهذا راي ابن مالك ورده ابو حيان بان سيبويه د،
نص على ان ذلك شاذ يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه والاحسن
في جمع المونث غير العاقل ان كان للكثرة ان يولى بالتاء في الرفع
وها في غيره وان كان للقلة ان يوتى بالنون فالجذوع انكسرت وكسرتها
اولى من انكسرن وكسرتهن والاجذاع بالعكس وقد قال تعالى اثنا
عشر شهرا منها اربعة حرم الى ان قال فلا تظلموا فيهن اي في الاربعة
والاحسن في جمع المونث العاقل النون مطلقا سوا كان جمع كثرة او قلة
مكسرا او صحيحا فالهندات خرجن وضربتهن اولى من خرجت د،
وضربتها قال تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فطلقوهن
احدثين ومن الوجه الاخر قوله تعالى وازواج مطهره فهو على،
طهرت ولو كان على طهرن لقيل مطهرات وقول الشاعر وا ذا العذارى
بالدخان تلفعت ص الثاني منفصل وهو للرفع انا لمتكلم والالف ن
زايده على الاصح والافصح حذفها وصلا لا وقفا ويتلوه في الخطاب
تاء حرفيه كالاسميه لفظا وتصرفا وقيل المجموع ضمير وقيل التاء فقط،
وقيل انا مركب من الف اقوم ونون نقوم وانت منهما وتا تقوم ولا
يتبع انا موقع التاء وثالثها في الشعر وعزي له محطا او مشاركا وقيل
اصله بضم الهاء وسكون النون وهو وهي ومنها وهم وهن لغيبة ،
والمختار وفاقا للكوفيه وابن كيسان والزجاج ان الضمير الها فقط
وثالثها الاصل هو وهي والباقي زوايد وقد تسكن هاء هو وهي بعدها
واو وفاء وثم ولام وهمزة استفهام وكان جر وسكون الواو والياء وتشديدها

لغة وحذفها ضرورة وقد تستعمل هذه الضماير مجرورة ش القسم
الثاني من قسمي الضمير المنفصل وهو نوعان ما للرفع وما للنصب ولا يقع
مجرورًا فالاول الفاظ احدها ان تفتح النون بلا الف للمتكلم ولكون النون
مفتحة زيدت فيها الالف في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك لحقتها
كقول حاتم هذا فزدي انه وليست الالف من الضمير بدليل حذفها وصلا
هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك ان الضمير
هو المجموع بدليل اثبات الالف وصلا في لغة قالوا والهاء في انه بدل
من الالف ففي الالف لغات اثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم وبها قرا
نافع وقال ابو الخيران ابو الخير وشعري شعري وحذفها فيهما وحذفها
وصلا واثباتها وقفا وهي الفصحى ولغة الحجاز واذا اريد الخطاب زيد
عليه تاء وهي حرف خطاب لا اسم وهي كالتاء الاسمية لفظا تفتح في المذكر
وتكسر في المونث فيقال انت وانت وتصرفا فتوصل بميم في جمع الذكور
كانتم وبميم والف في المثني كانتما وبنون في جمع الاناث كانتن وتضم التاء
في الثلاثة لما تقدم هذا مذهب البصريين وذهب الفرا الي ان الضمير
مجموع ان والتاء وذهب ابن كيسان الي ان الضمير في هذا الصنع التاء
فقط وهي تاء فعلت وكسرت بان وزيدت الميم للتقوم والالف للتثنيه
والنون للتانيث ورد بان التاء علي ما ذكر للتكلم وهو مناف للخطاب
وذهب بعض المتقدمين الي انه مركب من الف اقوم ونون نقوم وانت
مركب من الف اقوم ونون نقوم وتاء تقوم ووهاه ابو حيان وفي د
شرح التسهيل لابي حيان قال سيبويه نصا لا يقع انا في موضع التاء الا
في فعلت لا يجوز ان يقال فعل انا لانهم استغنوا بالتاء عن انا واجازه
سيبويه فعل انا واختلف مجيزوه فمنهم من قصره علي الشعر وعليه
الجرمي ومنهم من اجازه في الشعر وغيره وعليه المبرد وادعي ان اجازته
علي معني ليس في المتصل لانه يدخله معني النفي والايجاب ومعناه ما
قام الا انا وانشد الاخفش الصغير تقوم لذلك امرت حبل الحي ام صرموا
يا صاح بل صرم الحبال هم امسى وقد نجعل من ذلك ثلاثة مذاهب
حكيتها في المتن الثاني نحن للمتكلم معظما لنفسه نحو نحن نقضي او
مشاركا نحو نحن اللذون صبحوا الصباحا واختلف في علة بنايه علي
الضم فقال الفراء وثعلب لما تضمن معني التثنيه والجمع قوي بافوي الحركات
وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضمه
من جنس الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بما اشبه الرفع

وقال

وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشي وهو الاخبار عن اثنين
فاكثر وقال هشام الاصل نحن بضم الحاء وسكون النون فقلبت حركة الحاء
علي النون واسكنت الحاء والبواقي من الالفاظ للغيبة وذلك هو للغايب
وهي للغايبه وهما للمثنا ما وهم للغايبين وهن للغايبات واختلف في
الاصل منها فعند البصريين ان هو وهي اصلان فضماير الرفع المنفصله
عندهم اربعه وزيدت الميم والالف والنون في المثني والجمع وقال ابو علي
الكل اصول ولم يجعل الميم والنون والالف زوايد وقال الكوفيون والزجاج
وابن كيسان والزجاج الضمير من هو وهي الهاء فقط والواو والياء د
زايد ان كالبواقي لحذفهما في المثني والجمع ومن المفرد في لغة قال بيناه
في دار صدق قد اقام بها وقال دار لسعدي اذ ه من هواكا وهذا المذهب
هو المختار عندي وقد تسكن ها هو وهي بعد الواو والفا وثم واللام ودوي
بذلك في السبع وهو محكم فهو ولهم ثم هو يوم القيمه لهي الحيوان وبعد
همزة الاستفهام كقوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم وبعد كاف الجر
كقوله وقد علموا ما هي كهي فكيف لي وتسكين الواو والياء لغة قيس
واسد كقولك وركضك لولاهو لقيت الذي لقوا وقوله حبذا هي من
خلة لو تخليا وتشديد الواو والياء لغة همدان كقوله وهي علي من صبه
الله علقم وقوله وهي ما امرت باللطف تاتمر وحذفها ضرورة كالبيت
الشايع وقد تستعمل هذه الضماير المنفصلة مجرورة حكي انا كانت وكهو
وقال فلولا المعافاة كنا كهو ص وللنصب ايا ويليه دليل مراد به
من متكلم وغيره اسماء مضافا اليه عند الخليل وحرفا عند سيبويه وهو
المختار وقيل اللواحق هي الضماير وايا حرف دعامة وقيل اسم ظاهر مضاف
وقيل بين الظاهر والمضمر وقيل المجموع الضمير والصواب ان ايا غير
مشتق وقد تخفف كسرا وفتحا مع همزة وها ش النوع الثاني من
الضمير المنفصل ما للنصب وهو لفظ واحد وذلك ايا ويليه دليل ما يراد
به من متكلم او مخاطب او غايب افرادا او تثنيه وجمعا تذكيرا وتانيثا
فيقال اياي ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم
اياهن وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في انت وانتما
وانتم وانتن وكاللواحق في اسم الاشارة هذا مذهب سيبويه والفارسي
وعزاه صاحب البديع الي الاخفش قال ابو حيان وهو الذي صححه د
اصحابنا وشيوخنا وذهب الجرمي والمازني واختاره ابن مالك الي انها
اسماء مضمره اضيف اليها الضمير الذي هو ايا لظهور الاضافة في قولهم

فاياه وايا الشراب ويثوم داوود لشذوذه وله بعهدا مضافة الضماير
قال ابو حيان ولو كانت ايا مضافه لزم اعرابها لانها ملازمه لما ادعوا
اضافتها اليه والمبني اذا لزم الاضافة اعرب كاي بل اولي لان ايا لاتنفك
واي قد تنفك عن الاضافه وذهب الفرا الي ان اللواحق هي الضماير وايا
حرف زيد دعامه يعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل ووافقه
الزجاج في ان اللواحق ضماير الا انه قال ايا اسم ظاهر مضيف الي اللواحق
فهي في موضع جر به وقال ابن درستويه انه بين الظاهر والمضمر وقال
الكوفيون مجموع ايا ولواحقها هو الضمير فهذه ستة مذاهب وايا علي
الاختلاف الذي في هذه الاقوال ليست مشتقه من شي وذهب ابو عبيده
وغيره الي انها مشتقه ثم اختلف فقيل اشتقاقها لفظ من اوي قوله
فاو لذكراها اذا ما ذكرتها وقيل من الايه فتكون عينها يا ثم اختلف
في وزنها فقيل افعل والاصل اإ او او اوي وقيل فعيل
والاصل اويو او ويي وقيل فعول والاصل او واوو وويي
وقيل فعلي والاصل اويا اواوا وفي ايا سبع لغات قري بها تشديد
اليا وتخفيفها مع الهمزه وابدالها ها مكسوره ومفتوحه فهذه ثمانية
يسقط منها فتح الها مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراة الجمهور ومع
الفتح قراة علي ومع كسر الها قراة والتخفيف مع كسر الهمزة قراه عمرو وابن
فايد ومع الفتح قراة الرقاشي ومع كسر الها قراه ومع فتحها قراة ابي
السوار الغنوي **فايده** علم مما تقدم ان المجمع علي كونه ضميرا ستة
الفاظ التا والكاف والها ويا المتكلم وان ونحن وبضم الها علي المختار
ستة اخري علي راي البصريين هو وهي وعلي راي قوم ها وراي قوم
انت فتكمل ستة عشر وعلي راي ابي علي هما وهم وهن فهذه مجموع
الضماير باتفاق واختلاف **ص** مسالة يجب استتار مرفوع امر
ومضارع غير غيبه واسمها والتعجب والتفضيل وفعل الاستثنا ويجوز
في غيرها **ش** من المضمر ما يجب استتاره وهو ما لا يخلفه ظاهر
وهو المرفوع بفعل الامر كاضرب والمضارع للمتكلم كاضرب ونضرب
او المخاطب كتضرب واسم فعل الامر كصه ونزال ذكره في التسهيل
واسم فعل المضارع كاوه واف زاده ابو حيان في شرحه والتعجب
كما احسن زيدا والتفضيل كزيد افضل من عمرو وافعال الاستثنا
كقاموا ما خلا زيدا وما عدا عمروا ولا يكون خالدا زادها ابن هشام
في التوضيح وابن مالك في باب الاستثنا من التسهيل وفي شرح التسهيل

لابي حيان ذهب سيبويه واكثر البصريين الي ان فاعل حاشا وخلا وعدا
اذا نصبت ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عايد علي البعض المفهوم من
الكلام ولذلك لا يثني ولا يجمع ولا يونث لانه عايد علي مفرد مذكر والتقدير
خلا هو اي بعضهم زيدا وذهب المبرد الي انه عايد علي من المفهوم من
معني الكلام المتقدم فاذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه ان
زيدا بعض من قام فاذا قلت عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي عدا من قام
زيدا وقال ابن مالك الاجود ان يعود الضمير علي مصدر الفعل اي عدا
قيامهم زيدا وهو غير مطرد في مالم يتقدمه فعل او نحوه قال وكذا ليس
ولا يكون اتفق البصريون والكوفيون علي ان الاسم فيهما مضمر لازم
الاضمار ثم قال البصريون هو عايد علي البعض المفهوم من الكلام السابق
وقال الكوفيون المصدر المفهوم من الفعل السابق ورد بانه غير مطرد
كما تقدم قال وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسه جريا بها مجري
اداة الاستثنا التي هي اصل فيه وهي الا فكما انه لا يظهر بعدها سوي اسم
واحد فكذلك بعد ما جري مجراها انتهي وما عدا ذلك جايز الاستتار
وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت واسم فعله كهيهات والمضارع
للغايب كيضرب وتضرب هند والوصف كضارب ومضروب والظرف زيد
عندك او في الدار **ص** مسالة اخص الضماير الارفع ويغلب في الاجتماع
ومتي امكن متصل تعين اختيارا او تعين الفصل ان حصر بها وزعم
سيبويه انه ضرورة وخبر الزجاج او رفع بمصدر مضاف لمنصوب او
بصفه جرت علي غير صاحبها او اضمر عامله او اخر او كان محذوفا او حرف
نفي او فصله متبوع خلافا لمن خصه بالشعر او ولي واو مع الا او اما
او لاما فارقه او نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وربما
اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا وجاز رتبة وتجب غالبا تقديم الاخص وصلا
فان اخر تعين الفصل وقيل يحسن وقيل يحسن في ضمير مثني او ذكور
قبل اواناث وتجب في غيره ويختار وصل ها اعطيتكه وخلف ثانيه في
الاخبار علي الاصح فيهما والفصال ثاني ضربيه وضربكه ومعطيكه وكذا
خلتكه وكنته وقيل وصلهما وثالثها وصل كان دون وثالثها خلت ويتعين
الفصل في اخوات كان وفيما قيل اعلم ان كن ضماير فخير الثالث
كاعطيت وكذا اثنان او واحدا فصل **ش** اخص الضماير اعرفها
فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب اخص من ضمير
الغايب وذلك لقلة الاشتراك واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص

تقدم ام تاخر نيقال انا وانت او انت وانا فعلنا ولا يقال فعلتما وانت وهو او هو وانت فعلتما ولا يقال فعلا ومتي امكن اتصال الضمير لم يعدل الي د. المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لاجله الضمير الا في الضرورة كقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهار بري و يتعين انفصال الضمير في صور احدها ان يحصر بها كقوله وانما يدفع ا عن احسابهم انا او مثلي هذا ما جزم به ابن مالك وزعم سيبويه ان الفصل في البيت ونحوه من الضرورات وتوسطه الزجاج فاجازه ولم يخصه بالضرورة ولم يوجبه الثانيه ان يرفع بمصدر مضاف الي المنصوب كعجبت من ضربك هو وقال بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد الثالثه ان يرفع بصفة جرت علي غير صاحبها كزيد هند ضاربها هو وقال غيلان موت مشغوف بها هو مذ بدلت له فتجاه بان او كربا الرابعه ان يضمر عامله كقوله وان هو لم يحمل علي النفس ضيمها وقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب الخامسه ان يؤخر عامله كاياك نعبد السادسه ان يكون عامله معنويا وهو الابتدا نحو انت تقوم السابعه ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم وما انتم بمعجزين ان هو مستوليا علي احد الثامنه ان يفصله متبوع كقوله فالله يرعي ابا حرب واياكا وخصه بعضهم بالضروره ورد بقوله تعالي يخرجون الرسول واياكم التاسعه ان يلي واو مع كقوله يكون واياها بها مثلا بعدي العاشرة ان يلي الا نحو امر ان لا تعبدوا الا اياه فاقام الا انا الحاديه عشر ان يلي اما نحو قام اما انا واما انت الثانيه عشر ان يلي اللام الفارقه كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا الثالثه عشر ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبه نحو علمتني اياي وعلمتك اياك وعلمته اياه بخلاف ما لو كان الضمير الاول مرفوعا كالتا من علمتني فانه لا يجوز فصل اليا بعدها وما اذا لم تحد بان كان احدهما لمتكلم او لمخاطب او لغايب والاخر لغيره فان الفصل حينيذ لا يتعين بل يجوز الوصل والفصل نحو الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه نعم قد يتحدان في الرتبه ولا يتعين الفصل وذلك ان كانا لغايب واختلف لفظهما حكي الكسايي هم احسن الناس وجوها وانضرهموها وقال الشاعر انا لهاه فعو اكرم والد ومع ذلك فالفصل اكثر واحسن فان لم يختلف اللفظان تعين الفصل واذا اجتمع ضميران فاكثر متصله بان اختلفت الرتبه وجب غالبا تقديم الاخص فتقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب نحو الدرهم اعطيتكه فان اخر الاخص تعين الفصل نحو الدرهم

اعطيته

اعطيته لك اياك وندر قول عمر اراده الباطل منع شيطانا والعباس ارانيه وذهب المبرد وكثير من القدما الي ان الفصل مع التاخير احسن لا واجب وان الاتصال ايضا جايز نحو اعطيتهموك وذهب الفرا الي تعيين الانفصال الا ان يكون ضمير شي او ضمير جماعه ذكور فيجوز اذ ذاك الاتصال والانفصال والانفصال احسن نحو الدرهمان اعطيتهماك والغلامان اعطيتهموك وافق الكسايي الفرا وزاد جواز الاتصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم اعطيتكهن واذا كان الفعل يتعدي لاثنين ليس ثانيهما خبرا في الاصل وجا ضميرين مختلفي الرتبه جاز في الثاني الوصل والفصل نحو الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه والوصل ارجح عند ابن مالك ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الشلوبين فهذه ثلاث مذاهب فان اخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز ايضا نحو الذي اعطيته زيدا درهم والذي اعطيت زيدا اياه درهم والوصل ارجح عند المازني وابن مالك لانه الاصل والفصل ارجح عند قوم ليقع الضمير موضع المخبر عنه علي قاعدة باب الاخبار ويجوز الامران ايضا في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الي ضمير قبله هو فاعل او مفعول او باسم فاعل مضاف الي ضمير هو مفعول اول نحو زيد عجبت من ضربيه وضربي اياه ومن ضربكم وضربك اياه والدرهم زيد معطيكه ومعطيك اياه والفصل في الثلاثه ارجح بلا خلاف ومسالة اسم الفاعل زادها ابو حيان علي التسهيل ويجوز الامران ايضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كما في باب ظن وكان نحو خلتكه وخلتك اياه وكنته وكنت اياه وفي الارجح مذاهب احدها الفصل فيهما وعليه سيبويه لانه خبر في الاصل ولو بقي علي ما كان لوجب الفصل فكان بعد الناسخ راجحا والثاني الوصل فيهما ورجحه ابن مالك في الالفيه لانه الاصل والثالث التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجحه ابن مالك في التسهيل وفرق بان الضمير في خلتكه قد حجز عن الفعل منصوب اخر بخلافه في كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل باشره فهو شبيه بها ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان اكثر من خلافهما اما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما درا البديع والحزة كقوله ليس اياي واياك ولا يحسن رقبا وشذ قولهم ليسي وليس واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثه ضمايرا فحكم الاول والثاني حكم باب اعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله واثنين اول وتاره او ثالث فكما

عطيت اوبان وثالث نكظننت صـ مسالة يجب قبل يآء متكلم ان نصب
بغير صفة نون وقايه وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد وقط ومن
وعن شاذ على الاصح ومع بجل ولدن قليل اجود ولدن واخوات ليت جايز وقيل
اجود وقال قوم المحذوف من اخوات ليت المدغمه وقول المدغم فيها وتجري
في نحو انا وتجب في لد وقد تلحق افعل منا الفاعل وقيل ان نحو مسلمي ،،
تنوين والمختار انها المحذوفه في فاتيني خلافا لابن مالك ش يلحق وجوبا
قبل يآء المتكلم ان نصبت بعرمه نون الوقايه وذلك بان ينصب بالفعل
ماضيا ومضارعا وامرًا كاكرمني ويكرمني واكرمني متصرفا كما مثل او جامدًا
كهبني وعساني وليسني وما احسنني او اسم الفعل نحو رويدني وعليكني
او الحرف نحو كانني وكاني وليتني ولعلني ولكنني وسميت نون الوقايه
لانها تقي الفعل من الكسر المشبه للجور ولذا لم يلحق الوصف نحو الضاربي
واصل اتصالها بالفعل وانما اتصلت بغيره للشبه به وقال ابن مالك ،،
بل لانها تقي من التباس امر المذكر بامر المونث لو قيل اكرمي ومن
التباس يآء المتكلم بيآء المخاطبه فيه ومن التباس الفعل بالاسم في نحو ضربي
اذ الضرب اسم للعسل وقد لحق المكسر الفعل في نحو اكرمي ولم يبال به انتهى
وكذا يجب لحاق النون اذا جرت عن او من او قد او قط او بجل ،،
والثلاثه بمعنى حسب او بهون فيقال مني وعني وقدني وقطني وبجلني
ولدني وورد حذفها في بعض ما ذكر وهو اقسام قسم شاذ بالضرورة
وذلك في سبعة الفاظ فعل التعجب قال اذا ذهب القوم الكرام ليتني
وليت قال كمنية جابر اذ قال ليتي وقد قال قدي من نصر الخبيبين قدي
وقط ومن وعن قال ايها السايل عني وعنهم لست من قيس ولا قيس
مني واجاز الكوفيون حذفها في العدم بكثرة لبس واجازه الفرا في
ليت واجازه البدر ابن مالك فعل التعجب لشبهه بالاسمآء من حيث انه
لا ينصرف واجازه قوم في قد وقط واجازه الجزولي في من وعن فقولي
على الاصح راجع للسبعه وقسم راجح وذلك في لفظين بجل ولعل فان
الاعرف فيهما بجلي ولعلي وهو الوارد في القران قال تعالى لعلي ابلغ
الاسباب ومن لحاقها قوله فقلت اعيراني القدوم لعلني وقسم جايز
مستو للحوق من غير ترجيح لاحدها وذلك في لدن وان وكان ولكن ،
قال تعالى من لدني عذرا قرى في السبع مشددا ومخففا وقال انني انا
الله اني امنت بربكم وانما لحقتها النون تكميلا لشبهها بالفعل الذي عملت
لاجله وانما شذ الحذف في ليت دون الباقي لانها اشبه بالفعل منهن

بدليل

بدليل اعمالها مع ما دونهن ولاجتماع الامثال في الاربعة والمقاربات
في لعل وذهب بعضهم الى ان الحذف فيها اجود من الاثبات وعليه ابن
عصفور في لدن حملا لها على لد المحذوفة النون فانها لا تلحقها نون الوقايه
بحال لانها بمنزلة مع وذهب اخرون الى ان المحذوف من اخوات ليت
ليس نون الوقايه بل نون الاصل لان تلك دخلت للفرق فلا تحذف ثم اختلف
هل المحذوف النون الاولى المدغمه لانها ساكنه والساكن يسرع اليه الاعتلا ل
وقيل الثانيه المدغم فيها لانها طرف وتجري هذا الخلاف في انا وانا ولكنا
وكانا فقيل المحذوف النون الاولى وقيل الثانيه قيل ولم يقل احد بحذف
الثالثه لانها اسم وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في شرح الالفيه ،،
وورد لحوق النون في غير ما ذكر شذوذا كافعل التفضيل لحديث غير
الدجال اخوفني عليكم تشبيها له بالفعل وزنا ومعنى خصوصا فعل التعجب
وكاسم الفاعل في قوله اسلمني الى قومي شراح وقوله وليس الموافيني ،
ليرفد خايبا تشبيها له ايضا بالفعل وذهب هشام الى ان النون في ،،
املني ونحوه فآء لا لام منه هي التنوين واجاز هذا ضاربنك وضاربني ورد
بوجودها مع اللام واما قول الشاعر بو الغاليات اذا قليني اي قلينني
فاختلف اي النونين المحذوفه فقال المبرد هي نون الوقايه لان الاولى
ضمير فاعل فلا تحذف وهذا هو المختار عندي ورجحه ابن جني والخضراوي
وابو حيان وغيرهم وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه وقال سيبويه
هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تامروني قال ابو
حيان هو قياس على مختلف فيه ثم هذا الحذف ضروره لا يقاس عليه ،
كما صرح به في البسيط قال ابو حيان وسهله اجتماع المثلين صـ مسالة
الاصل تقديم مفسر الغايب ولا يكون غير الا فرب الا بدليل وهو لفظه او
ما يدل عليه حسا او علما او جزوه او كله او نظيره او مصاحبه بوجه ،،
ويجوز تقديم مكمل معمول فعل او شبهه على مفسر صريح ان كان مؤخر
الرتبه ومنع الكوفيه نحو ضاربه ضرب زيد وما راى احب زيد والفرا
زيد غلامه ضرب بمعموليه والجمهور ضرب غلامه زيد واجازه ،،
الطوال وابن جني وابن مالك وتجب تقديم مرفوع باب نعم واول المتنازعين
ومجرور رب وما ابدل منه مفسره على الاصح قال الزمخشري او اخبر
عنه به وضمير الشان وهو لازم الافراد وتذكيره مع مذكر وتانيثه مع
مونث اجود واوجبه الكوفيه وابن مالك الا التذكير ما لم يله مونث
او مشبه به او فعل بعلامه فيرجح تانيثه ويبرز مبتدا واسما على الاصح

فيهما و منصوبا في باب ان وظن و ليست في كاد و كان و منعه قوم و انما
يفسره جملة خبريه صرح بجزييها خلا فا للكوفيه في ظننته قايما و انه
ضرب او قام ولا يتقدم خبره و لا جزوه خلا فا لابن السيرافي ولا تتبع
بتابع و زعمه ابن الطراوه حرفا ش ضمير المتكلم و المخاطب يفسرها
المشاهده واما ضمير الغايب فعار عن المشاهده فا حتيج الي ما يفسره
واصل المفسر الذي يعود عليه ان يكون متقدما ليعلم المعني بالضمير عند
ذكره وان يكون الا قرب نحو لقيت زيدا و عمرا يضحك عايد علي عمرو ولا يعود
علي زيد الا بدليل كما في قوله تعالي ووهبنا له اسحق و يعقوب و جعلنا في
ذريته النبوة و الكتاب فضمير في ذريته عايد علي ابراهيم وهو غير الاقرب
لانه المحدث عنه من اول القصه الي اخرها ثم المفسر اما مصرح بلفظه
وهو الغايب كزيد لقيته وهو يستغني عنه بما يدل عليه حسا نحو قال هي
راودتني عن نفسي و يا ابت استاجره اذ لم يتقدم المصرح بلفظ
زليخا و موسي قلبيا كانا ها ضربين او علما نحو انا انزلناه في ليلة القدر
اي القران او جزوه او كله نحو واليمين كقول المرهد في الفضه ولا
استقريها انا المكنوزات الي بعضها الذهب و الفضه و قوله اما وي
ما يغني الثرا عن الفتي هو اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر اي
النفس التي هي بعض الفتي وجعل في ذلك اصلوا هو اقرب للنفوس
اني العدل الذي هو جزو مدلول الفعل لانه يدل علي الحدث و الزمان
اذا نهي السفينه جري اليه اي السفه الذي هو جزو مدلول السفينه
لانه يدل علي ذات متصفه بالسفه او نظيره نحو عندي درهم و نصفه
اي و نصف درهم آخر و منه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره
اي غير معمر اخر قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الي حمامتنا و نصفه فقد
اي و نصف حمام اخر مثله في العدد او مصاحبه بوجه ما كالا ستغنا
بمستلزم عن مستلزم نحو فمن عفي له من اخيه شي فاتباع بالمعروف
واداء اليه فضمن اليه عايد الي العافي الذي استلزمه عفي حتي توارت
بالحجاب اي الشمس اغني عن ذكرها ذكر العشي و قد يخالف الاصل السابق
في تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير و ذلك في مواضع احدها ان يكون الضمير
متصلا معمول فعل او شبهه ان كان المعمول موخر الرتبه و لذلك صدق
ضرب غلامه زيد و غلامه ضرب زيد و ضرب غلام اخيه زيد و غلام
اخيه ضرب زيد لان المضاف اليه يحل المضاف و امثله شبه الفعل
اضارب غلامه زيد اضارب غلام اخيه زيد وانما كان ذلك و شبهه

لان

لان المعمول موخر الرتبة و المفسر في نية التقديم هذا راي البصريين د،،
و وافقهم الكوفيون في صور و خالفوهم في صور فقالوا اذا تاخر العامل
عن المفعول و الفاعل فان اتصل الضمير بالمفعول مجرورا او بما اضيف للمفعو
جاز التقديم نحو غلامه ضرب زيد و غلام ابيه ضرب زيد و ان اتصل به
منصوبا لم تجز نحو ضاربا ضرب زيد و ان لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف له
لم تجز ايضا نحو ما راي احب زيد و ما اراد اخذ زيد قالوا الا يا تي راي،،
اراد ضميرا مرفوعا و المرفوع لا ينوي به التاخير لانه في موضع واجاب د،
البصريون بان المرفوع حينيذ متصل بالمنصوب و المنصوب منوي به التاخير
فليس اتصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه باجماع فان قدم العامل نحو
احب ما راي زيد و اخذ ما اراد زيد جاز عند الكوفيين ايضا هكذا نقل
ابو حيان خلاف الكوفيين و قال ان ابن مالك خلط في النقل عنهم و في
شرح التسهيل لابي حيان في اخر النايب عن الفاعل لو تقدم المفعول
علي الفاعل نحو زيدا ضرب غلامه لم تجز ذلك عند الفرا و اجازه المبرد
لعله بمنزلة ضرب زيدا غلامه و قال ابن كيسان يمتنع بينهما فصل لانك
اذا قلت زيدا ضرب غلامه تنقلت زيد في اول الكلام الي اخره و قع بعد
الكلام فصار المضمر قبل المظهر فبطلت و كذلك ضرب زيدا غلامه في
موضعه لا ينتقل فيجعل بعد زيد لان العامل فيه و في الغلام واحد فاذا
كانا جميعا بعد العامل فكل واحد منهما في موضعه انتهي اما اذا كان
المعمول الذي اتصل به الضمير متقدم الرتبه نحو ضرب غلامه زيدا فان
الجمهور يمنعون التقديم لعود الضمير حينيذ علي متاخر لفظا و رتبه وحكي
الصفار الاجماع عليه لكن اجازه ابو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزي
الي الاخفش و رجحه ابن جني و صححه ابن مالك لوروده في النظم كثيرا
كقوله جزي ربه عني عدي بن حاتم و قوله كسي حلمه ذا الحلم اثواب سودد
و قوله جزي بنوه ابو الغيلان عن كبر و الاولون قصروه علي الشعر
قال ابو حيان و للجواز وجه من القياس وهو ان المفعول كثر تقدمه علي
الفاعل فجعل لكثرته كالاصل و صورة المساله عند المجيز بان يشاركه
صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو ضرب غلامها جار هند فلا يجوز اجماعا
لان هندا لم يشارك غلامها في العامل لانه مرفوع بضرب وهي مجرورة
بالاضافة و ذلك ان المشاركة تقتضي الاشعار به لان الفعل المتعدي يدل
بمجرد افتتاح الكلام به علي فاعل و مفعول فاذا لم يشارك لم تحصل الاشعار
به فيتاكد المنع ثم التقديم في هذا الموضع جايز و في المواضع الاتيه واجب

الثاني ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبابه نحو نعم رجلا زيد وبيس رجلا
زيد وظرف رجلا زيد الثالث ان يكون مرفوعا باوّل المتنازعين
نحو جفوني ولم اجف الاخلا اني الرابع ان يكون مجرورًا بربّ نحو ربه عطبا
انقذت من عطبه الخامس ان يبدل منه المفسر نحو النبي صلي عليه الرؤف
الرحيم هذا مذهب الاخفش وصححه ابن مالك وابو حيان ومنع قوم ذلك
وقالوا البدل لا نفس ضمير المبدل ورده ابو حيان بالورود قال فلا تلمه
ان ينام البائسا وقال فاستاكت به عود اسحل السادس ان يخبر عنه
بالمفسر نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما
يجني به الا بما يتلوه من نابه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع
هي موضع الحياه لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحتمل
ما كملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه
وتوقف ابو حيان السابع ضمير الشان فان مفسره الجملة بعد قال ابو حيان
وهو ضمير غايب ياتي صدر الجملة الخبريه والاعلي قصد المتكلم استعظام
السامع حديثه وتسميه البصريون ضمير الشان والحديث اذا كان مذكرا
وضمير القصه اذا كان مونثا قدروا من معني الجملة اسما جعلوا ذلك
الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر حتي يصح الاخبار بتلك الجمله عن الضمير
ولا يحتاج فيها الي رابط به لانها نفس المبتدا في المعني والفرق بينه
وبين الضماير انه لا يعطف عليه ولا يوكد ولا يبدل منه ولا يتقدم
خبره عليه ولا يفسره مفرد وسماه الكوفيين ضمير المجهول لانه لا
يدري عندهم ما يعود عليه ولا خلاف في انه اسم يحكم علي موضعه بالاعرا
علي حسب العوامل الاما ذهب اليه ابن الطراوه من زعمه انه حرف
فانه اذا دخل علي انّ كفّها عن العمل كما يكفها ما وكذا اذا دخل علي الافعال
الناسخه كفّها وتلغي كما يلغي باب ظن ومال ابو حيان الي موافقته وشرط
الجمله المفسره لها ضمير الشان ان تكون خبريه فلا يفسر بالانشابيه ولا
الطلبيه وان يصرح بجزيها فلا يجوز حذف جزو منها لانه جي به لتاكيدها
ولتفخيم مدلولها والحذف مناف لذلك كما لا يجوز ترخيم المندوب ولا حذف
حرف النداء منه ولا من المستغاث وزعم الكوفيون انه يفسر بمفرد فقالوا
في ظننته قايما زيد ان الهاء ضمير الشان وقايم مفسره وزعموا ايضا انه
يجوز حذف جزو الكلمة فيقال انه ضرب وانه قام علي حذف المسند اليه
من غير اراده ولا اضمار ولا يجوز ايضا تقدم هذه الجمله ولا جزوها قال
ابن هشام في المغني وقد غلط يوسف ابن السيرافي اذ قال في قوله اسكران

كان

كان ابن البراغة ان كان شانيه وابن البراغه اسكران مبتدا وخبر والجملة
حينيذ كان وضمير الشان لازم الافراد لانه ضمير يفسره مضمون الجملة ومضمون
الجمله شي مفرد وهو تشبيه الحكم للمحكوم عليه وذلك لا تشبيه فيه ولا جمع
ومذهب البصريين ان تذكيره مع المذكر وتانيثه مع المونث احسن من
خلاف ذلك نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فانها
لا تعمي الابصار وتجوز التذكير مع المونث وهو مردود السماع والتانيث
مع المذكر كقراءة اولم تكن انه اية ان يعلمه بالفوقيه فان الاسم ان يعلمه وهو
مذكر واوجب الكوفيون الاول حكي انه امة الله ذاهبة وفصل ابن مالك
فقال تجب التذكير كما تجب الافراد فان وليه مونث نحو انها جاريتك ذاهبه او
مذكر شبه به المونث نحو انها قمرجاريتك او فعل بعلامة تانيث نحو فانها
لا تعمي الابصار فالتانيث في الصور الثلاثة ارجح من التذكير لما فيه من
مشاكلة اللفظ ويبرز ضمير الشان مبتدا نحو قل هو الله احد فاسم ما لقوله
وما هو من باسو الكلوم وتبقي به نايبات الدهر كالدايم البخل ومنع الاخفش
والفرا دخوله مبتدا وقالا لا يقع الا معمولا ومنع بعضهم وقوعه اسم ما
ويبرز منصوبا في باب ان وظن نحو وانه لما قام عبد الله وقوله علمته
الحق لا يخفي علي احد ويستكن في بابي كان وكاد نحو اذا مت كان الناس
صنفان شامت واخرمثني بالذي قد كنت اصنع وقال تعالي من بعد
ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم في قراءة تزيغ بالتحتيه ومنع الفرا وقوعه
في باب كان وطايفة وقوعه في باب كاد صح الفصل ويسمي عاد
او دعامه وصفة ضمير رفع منفصل يقع مطابقا لمعرفة قبل مبتدا
او منسوخا بعده معرفه او كهي في منع اللام جامدا او مشتقا لا ان يقدم
متعلقه في الاصح قال ابن مالك وقد يقع بلفظ غيبة بعد حاضر مقام
يضاف وجوز الاخفش وقوعه بين حال وصاحبها وقوم بين نكرتين
كمعرفه وقوم مطلقا وقوم بعد اسم لا وقوم قبل مضارع ويتعين كونه
فصلا ان وليه نصب وفي ظاهر منصوب او قرن بلام الفرق علي الاصح
ويحتمله والابتدا قبل رفع والبدل ايضا بعده والتوكيد ايضا بعد
ضمير ويتعين الابتدا قبل رفع ما ينصب قال سيبويه وفا الجزا
والبصريه ولولا والفرا انما وفي الثانيه وقيل بها ومن اللو في باب
ما ورجحه في ليس ونعم مطلقا الاصح وجوب رفع معطوف بالواو
ولا ولكن ان كرر الضمير والجر ان اتفقا ونحو ما بال زيد هو القايم
ومررت بعبد الله هو السيد وظننت زيدًا هو القايم جاريته وقالتها

ان كان غير خلف و منع هي القابه ووقوعه بين ضميرين و خبرين وتقدّمه
وتقدمه مع الخبر وتوسطه بعد كان و ظن ونحو زيد من نحو في ظن،
المتاخر قال ابو حيان و في المتوسط نظر والاصح انه اسم ولا محل له
وقيل محله كتاليه وقيل متلوه وفائدته الاعلام بان تاليه خبر لا تابع
والتاكيد قال البيانيون والاختصاص ش هذا بحث الضمير المسمى
عند البصريين بالفصل لانه فصل بين المبتدا والخبر وقيل لانه فصل
بين الخبر والنعت وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح
كون الثاني خبرا لا تابعا وهذا احسن لانه قد ينفصل حيث لا يصلح النعت
نحو كنت انت القايم اذ الضمير لا ينعت والكوفيون يسمونه عمادا لانه
يعتمد عليه في الفايدة اذ به يتبين ان الثاني خبر لا تابع وبعض الكوفيين
يسميه دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوي ويوكد والتاكيد من فوايد
مجيه وبعض المتقدمين سماه صفة قال ابو حيان ونعني به التوكيد
ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة انه باق على اسميته وذهب اكثر
النحاة الى انه حرف وصححه ابن عصفور كما كان في الاشارة واذا قلنا
باسميته فالصحيح انه لا محل له من الاعراب وعليه الخليل لان الغرض
به الاعلام من اول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف
اذ لم يجا به الا لمعنى في غيره فلم يحتج الى موضع في الاعراب وقال
الكسائي محله كمحل ما بعده وقال الفرا كمحل ما قبله ففي زيد هو
القايم محله رفع عندهما وفي طبيب زيدا هو القايم محله نصب عندهما
وفي كان زيد هو القايم محله عند الكسائي نصب وعند الفرا رفع وفي
ان زيدا هو القايم بالعكس ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا لما قبله
في الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبه
ولا يقع الا بعد معرفة مبتدا او منسوخ نحو زيد هو القايم كنت انت
الرقيب وان هذا لهو القصص تجدوه عند الله هو خيرا واعظم اجرا
ولا يقع بعد الا ظاهرا ام مضمرا ام مبهما ام معرفا باللام ام مضافا معرفه
كالامثلة الاول او شبهها في امتناع دخول ال عليه كالمثال الاخير
وسوا كان جامدا ام مشتقا لم يتقدم معموله عليه وسوا كان الناسخ
فعلا او حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك
الى انه قد ينتفي المطابقه فيقع بلفظ الغيبه بعد حاضر قايم مقام
مضاف كقوله وكاين بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا
فهو فصل بلفظ الغيبه بعد المفعول الاول وهو اليا في يراني على حذف

مضاف اي مصابي هو المصاب فحذف المصاب واقيم اليا مقامه وحمله
العكبري في المصباح على ان هو تاكيد للفاعل في يراني والمضاف مقدر
والمضاف مصدرا ايا يظن مصابي المصاب اي لحقه كل مصاب دونه وقال غيره
هو عند صديقه بمنزلة مفسر فاذا اصيب في نفسه فكان صديقه قد اصيب
فجعل ضمير الصديق توكيدا لضميره لانه هو في المعنى مجازا واتساعا فهو
من باب زيد فهم فيه ذهب الاخفش الى جوازه وقوعه بين الحال وصاحبها
كقراءة هولاء بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر ويقول هذا زيد هو خيرا
منك ورد بان اطهر نصب بلكم على انه خبر هن فيكون من تقديم الحال
على عاملها الظرفي وذهب قوم الى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين
في امتناع دخول ال عليهما نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وحسبت خيرا
من زيد خيرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه
بين نكرتين مطلقا وخرجوا عليه ان تكون امة هي اربى من امة وذهب
قوم منهم الى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو لا رجل هو منطلق وذهب اخرون
الى جواز وقوعه قبل المضارع نحو كان زيد هو يقوم وذهب الفرا الى انه
لا يجوز وقوعه قبل معرفة بعد اللام فلم يجز كان زيد هو اخاك وكان زيد
هو صاحب الجار ذكره واوجب ابتدائيته ورفع ما بعده وكذا لم يجز وقوعه
في باب ظاول واوجب فيه الابتدائيه وجوز في لبس الوجهين واوجب
ورجح الابتدائيه وذهب الكسائي والفرا الى جواز وقوعه في غير الابتداء
والنواسخ نحو ما بال زيد هو القايم وما شان عمرو هو الجالس ومررت بعبد الله
هو السيد بنصب الجميع ظاهرا او مضمرا او مبهما او معرفا باللام او مضافا وذهب
قوم الى جواز وقوعه قبل مشتق تقدم ما ظاهره التعلق به نحو كان زيد هو
بالجارية الكفيل بشرط ان لا يقصد كون بالجاريه في صلة الكفيل
ووقوعه اول الكلام قبل على حد وكانوا فيه من الزاهدين فان قصدته
لم يجز اجماعا وذهب الفرا الى جواز المبتدا والخبر وجعل منه فتاموا لجزم
عليهم اخراجهم وذهب اخرون الى جواز تقدمه مع الخبر نحو هو القايم
زيد وهو القايم كان زيد وهو القايم ظننت زيدا وذهب اخرون الى
جواز توسطه من كان واسمها وظن والمفعول الاول نحو كان هو
القايم زيدا ووجه المنع في الكل عند الجمهور ان فايدته صون الخبر
من توهمه تابعا ورفع تقديم الخبر يستغني عنه لان تقدمه يمنع من
كونه تابعا اذ التابع لا يتقدم على المتبوع فلو تقدم مفعول ظننت عليها
جاز وقوع الفصل بينهما نحو زيدا هو القايم ظننت وان تقدم الاول

وتاخر الثاني نحو زيدًا ظننت هو القايم نفي جواز ذلك نظر قاله ابو حيان
قال ولا يمتنع من الخبرين فلانقول ظننت هذا الحلو هو الحامض لان الثاني
ليس بالمعمول عليه وحده وقبل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين د،
الضميرين نحو زيد ظننته هو اياه خبرًا من عمرو اعند سيبويه لانه تاكيد
في المعني لهذه الثلاثة وكل منها يغني عن صاحبه فان نصبتَ واخرتَ
البدل جاز نحو ظننته هو القايم اياه لانه في نية الاستيناف وصار بذلك
بمنزلة ان واللام في كلام واحد اذا تاخرت اللام وسوآء كان الفصل بالمفعول
الثاني او بظرف معمول الخبر نحو ظننته هو يوم الجمعة اياه القايم فان كان،
احدهما ضميرًا والاخر ظاهرا جاز اتفاقا لعدم الضميرين المؤذنين بالضعف
نحو ظننته هو نفسه القايم وانما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين
الاولي ان يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو ظننت زيدا هو القايم اذ
لا يمكن الابتدآء به لنصب ما بعده ولا البدلية لنصب ما قبله ولا التوكيد
لان المضمر لا يوكد الظاهر والثانية ان يليه منصوب ويقترن بلام الفرق
نحو ان كان زيدًا هو الفاضل وان ظننت زيدًا لهو الفاضل لامتناع د،
الابتدايية لما سبق والتبعية لدخول اللام عليه فان رفع ما قبله نحو زيد
هو القايم احتمل ان يكون فصلا وان يكون مبتدا ثانيا وان يكون بدلا فان
كان المرفوع قبله ضميرا نحو انت انت القايم احتمل الثلاثة والتوكيد ايضا
وان كان قبله نصبٌ وبعده رفعٌ ولا لام او عكسه نحو كان زيد هو القايم
وكنت انت القايم وان زيدا هو القايم وانك انت القايم احتمل في الاولي
ما عدا الابتدا وفي الثانية ما عدا البدل وان كان بين منصوب والاول
ضمير احتمل زيد الفصل والتاكيد نحو ظننتك انت القايم ويتعين فيه
الابتدايية اذا وقع بعد معمول ظننت ووقع بعد مرفوع وهو معني قوله
بعد رفع ما ينصب نحو ظننت زيدا هو القايم وظننتك انت القايم ولو وقع
بعد فا الجزآء نحو اما زيد هو فالقايم فقال سيبويه يتعين الابتدايية ولا
تجوز الفصل لان الفآء يدل علي انه ليس بفصل وجوزه المبرد ولو وقع قبله
الا نحو ما كان زيدًا لا هو الكريم فقال البصريون يتعين الابتدايية ولا
تجوز الفصل وجوزه الكسايي ولو وقع قبله لا النافية وانما نحو وكان،
عبد الله لا هو العالم فالصالح فقال الفرا يتعين الابتدايية ولا تجوز الفصل
وجوزه البصريون لان لا تفصل فارقه بين النعت والمنعوت وان وقع
بعد مشتق رافع للسببي فان طابق الضمير الاسم نحو ظننت زيدا هو القايم
ابوه وهو القايمة او القايم جاريته فقال البصريون يتعين الابتدا ولا

تجوز الفصل وجوزه الكسايي وفصل الفرا بين ان يكون الفصل خلفا من
موصوف موافق الكسايي او غير خلف موافق البصريين وان لم يطابق نحو
كان زيد هي القايمة جاريته فالبصريون يمنعون هذا التركيب اصلا لا يرفع
ولا بنصب لتقدم المضمر علي الظاهر وجوزه الكسايي علي الفصل ثم تجري ما
ذكر في باب ظن في ثاني وثالث باب اعلم ولو عطف علي ما بعد الضمير بالواو
فان كرر الضمير تعين في المعطوف الرفع ان اختلفا نحو كان زيد هو القايم،
وهو الامير واجاز هشام نصبه ورفع المعطوف والمعطوف عليه ان اتفقا
نحو كان زيد هو المقبل وهو المدبر واجاز هشام والفرا نصبهما وان لم،
تكرر الضمير جاز اتفاقا نحو كان زيد هو المقبل والمدبر والعطف بلا ولكن
كالواو فيما ذكر نحو كان زيد هو القايم لا هو القاعد ولا القاعد وما كان زيد
هو القايم لكن هو القاعد او لكن القاعد وتميم يرفعون الفصل علي الابتدا،
وما بعده خبر مطلقا ويقرؤن ان ترني انا اقل تجدوه عند الله هو خير
وفايدة الفصل عند الجمهور اعلام السامع بان ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد
واضاف الي ذلك البيانيون وتوهم السهيلي الاختصاص فاذا قلت كان زيد
هو القايم افاد اختصاصه بالقايم دون غيره وعليه ان شانيك هو الابتر
واوليك هم المفلحون ص العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فان كان
التعيين ذهنا فعلم الجنس وحكمه كمعرفة لفظا ونكرة معني قيل ومرادفه د،
اسم الجنس والاصح انه وضع للماهية من حيث هي او خارجا فالشخص ش
العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده ساير
المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغايب وليس موضوعا لان،
يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعملها رجعنا
ولم يشركه احد فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل
في واحد لم يشركه فيما اسند اليه احد وال صالحة لان يعرف بها كل نكرة فاذا
استعملت تعريفه وتعرفته علي شي بعينه وهذا معني قولهم انها كليات وضعا
جزيبات استعمالا ثم التعيين ان كان خارجا بان كان الموضوع له معينا
في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بان كان الموضوع له معينا
في الذهن اي ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم للسبع اي لماهيته الحاضرة
في الذهن فهو علم الجنس واما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي
اما من غير ان يتعين في الخارج او الذهني كاسد اسم للسبع اي لماهيته
وهذا تحرير الفرق بينهما فانهما ملتبسان بصدق كل منهما علي كل فرد من
افراد الجنس ولذا ذهب بعضهم الي انهما مترادفان وان علم الجنس نكرة د،

حقيقة و اطلاق المعرفه عليه مجاز ورُد باختلافهما في الاحكام اللفظية
فان العرب اجرت علم الجنس كاسامه وثعاله مجري علم الشخص في امتناع د،
دخول ال عليه و اضافته ومنع الصرف مع علة اخري ونعته بالمعرفه ومجيه
مبتدا وصاحب حال نحو اسامه اجرا من ثعاله وهذا اسامة مقبلا واجرت
اسم جنس كاسد مجري النكرات وذلك دليل علي افتراق مدلوليهما اذ لو :
اتحدا معني لما افترقا لفظا وقد فرّق بعض اهل المعقول بان اسدًا وضع علي
شخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال فهو وضع علي الشياع و اسامة وضع علي معني
الاسدية المعقوله التي لا يمكن ان توجد خارج الذهن ولا يمكن ان يوجد منها
اثنان في الذهن ثم صار اسامه يقع علي الاشخاص لوجود ذلك المعني في د،
الاشخاص وقد بسطتُ كلام الايمه في الفرق بينهما في كتاب الاشباه والنظاير
النحويه فليطلب منه صـ فمنه مفرد عري من اضافة واسناد ومزج
ومضاف اسم وكنيه بُدئت بأب او ام او ابن او بنت ولقبا افاد مدحا
اوذمًّا او يوخر عن الاسم غالبا وكذا عن الكنيه علي المختار ثم ان افردا ولك
ال اضيفا وجوز الكوفيه الاتباع والا اتبع او قطع او مزج فان ختم بويه
كسر وقد يعرب ممنوع الصرف و قد يضاف والا اعرب ممنوعا مفتوح اخر
الاول غير الياء والنون و مضافا والاصح منع خيفيذ وبنا به شـ ينقسم
علم الشخص الي اربعة اقسام احدها مفرد وهو ما عري من اضافة واسناد
ومزج كزيد الثاني ذوا الاسناد وهو المحكي من جمله نحو برق نحره وتابط
شرًّا وشاب قرناها واشرتُ اليه بقولي بعد ذلك و منقول من جمله وسياتي
مبسوطا في باب مستقل وهو باب التسمية اخر الكتاب الخامس الثالث ،
ذوا المزج وهو كل اسم نزل ثانيهما منزلة هاء التانيث وهو نوعان مختوم بويه
كسيبويه ونفطويه وفيه لغات الفصحي بناوه علي الكسر تغليبا لجانب الصوت
وتليها الاعراب ممنوع الصرف و غير مختوم بويه كمعدي كرب و بعلبك ففيه
ثلاث لغات الفصحي اعرابه اعراب ما لا ينصرف علي الجزء الثاني وفتح اخر
الاول للتركيب ما لم يكن ياء كمعدي كرب فسكن او نونا ويليها اضافة
صدره الي عجزه فيخفض ويجري الاول بوجوه الاعراب الا انه لا يظهر الفتحه
في المعتل حالة نصبه كما تقدم وقد يمنع العجز من الصرف حالة الاضافة
ايضا في لغة حكاها في التسهيل فيفتح نحو هذا معدي كرب علي جعله مونثا
والثالث بناوه علي الفتح في الجزين ما لم يعتل الاول فيسكن كخمسة عشر
وهذه اللغة انكرها بعضهم وقد نقلها الاثبات الرابع ذوا الاضافه وهو اسم
وكنيه فالاول كعبد الله وعبد الرحمن والثاني ما صُدّر باب كابي بكر او ام

كام

كام كلثوم زاد الرضي او بابن او بنت كابن اوي و بنتُ وردان فغير العلم د،
اللقب وهو ما اشعر بمدح المسمي كزين العابدين او ذم كانف الناقه ويطلق
به مفردًا او مع الاسم ومع الكنية فاذا كان مع الاسم فالغالب ان يتاخر وعلله
ابن مالك بانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطه و قفّه فلو تقدم توهم
السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك ما مون بتاخره فلم يعدل عنه وعلله
غيره بانه اشهر من الاسم لان فيه العلميه مع شي من معني النعت فلو اتي به ،
اولا لاغني عن الاسم وندر قوله بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا وان كان د،
مع الكنية فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها وتقدمها عليه ومقتضي تعليل
ابن مالك امتناع تقديمه عليها وهو المختار نعم لا ترتيب بين الاسم والكنيه
قال ابن الصايغ والاولي تقديم غير الاشهر منهما ثم اذا تاخر الكني عن الاسم د
فان كانا مفردين اضيف الاسم الي اللقب نحو جاء سعيد كرز علي تاويل الاول
بالمسمي والثاني بالاسم تخلصا من اضافة الشي الي نفسه وجوزا لكوفيون د،
فيه الاتباع علي البدل او عطف البيان واختاره ابن مالك لان الاضافة
في مثل ذلك خلاف الاصل فان كان في الاول ال فليس الاتباع وفاقا نحو ،
الحارث كرز ذكره ابو حيان وغيره وان لم يكونا مفردين بان كانا مضافين
نحو عبد الله زين العابدين او الاول مفردا والثاني مضافا نحو سعيد زين د،
العابدين او عكسه نحو عبد الله بطه امتنعت الاضافه وتعين الاتباع بدلا
او بيانا او القطع الي الرفع باضمار هو او الي النصب باضمار اعني صـ ومنقول
من جملة وسياتي ومصدر وعين و صفه و ماضي ومضارع و امر فعل وصوت
وهو مقيس وشاذ بفك او فتح او اعلال ما يستحق خلافه و ضدها او مرتجل له
يستعمل قبل او جهل او لم يقصد به النقل اصلا وقيل كلها منقوله وقيل
مرتجله وغيرها وقيل ليس علما ما غلب باضافة او ال ويحذف في ندايه واضما
حتما ودونهما نزرا كان قارنت ارتجالا او نقلا والا فان لمح الاصل دخلت والا ،
فلا منقول من فعل اختيارا شـ ينقسم العَلَم الي منقول ومرتجل وواسطة
بينهما لا يوصف بنقل ولا ارتجال هذا راي الاكثرين وذهب بعضهم الي ان
الاعلام كلها منقوله وليس فيها شي مرتجل وقال ان الوضع سبق و وصل الي
المسمي الاول وعلم مدلول تلك اللفظه في النكرات ونسبيها وجهلنا نحن اصلها
فتوهمنا من سمي بها من اصل ذلك مرتجله وذهب الزجاج الي انها كلها مرتجله
والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الي هذا ولذلك
جعلا له في الحارث زايده وعلي هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا،
بالقصد حكي هذا الخلاف ابو حيان وقال المنقول هو الذي يحفظ له اصل

في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل المنقول
هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضع في
النكرات بحكي قولين ويوخذ من توجيه لكلام الزجاج قولا ثالثا في حد المرتجل
انه ما لم يقصد في حاله الواضع و منعه النقل من محل اخر الي هذا فلذلك
حكيت فيه ثلاثة اقوال وعندي ان الخلاف المذكور هل كلها مرتجلة او
منقوله او منبعضه والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتجل احدها.
مبني علي الاخر كما بينته في السلسله ثم قال ابو حيان يقسم العلم الي قسم منقول
ومرتجل بالنظر الي الاكثر والا فقد لا يكون منقولا ولا مرتجلا وهو الذي
علمينه بالغلبه وحكاه ابن قاسم بصيغه قيل وتلك عادته في ابحاث شيخه
ابي حيان وظاهره ان ذلك من تفرداته ثم المنقول اما من جمله وسياتي
في باب التسميه او من مصدر كفضل وزيد وسعدا ومن اسم عين كاسد
وثور وذيب او من صفة اسم فاعل كحارث وطالب او اسم مفعول كمنصور
ومسعود او صفة مشبهة كحسن وسعيد او صيغه مبالغة كعباس او
من فعل ماض كشمر او من مضارع كيزيد واحد وتغلب او من امر كاصمت
اسما لفلاة وزعم بعضهم انه قد ينقل في صوت كبه وهو صوت كانت د،
امه ترقصه به وتقول لانكحن به جاريه خدبه فكتب به وقال ابن
خالويه فيه الغلام السمين فالنقل من صفة لا صوت قال ابن مالك وهو
الصحيح ثم المنقول قسمان لقسبرو هو ما وافق حكم نظره من النكرات وشاذ
وهو ما خالف اما بفك ما ستحق الادغام كمحبب فانه بفعل من الحب ونياسه
محب بالادغام او بادغام ما ستحق الفك او بفتح ما ستحق الكسر كموهب
والقياس كسر الهاء لان ذلك حكم يفعل مما فاوه واو وعينه صحيحه كموعد
او بكسر ما ستحق الفتح كمعدي من معدي كرب والقياس مع الدال كمرمي
او باعلال ما ستحق التصحيح كدارات وماهان والقياس دوران وموهان
كالحولان والطوفان او بتصحيح ما ستحق الاعلال كمدين وحيوه والقياس
مدان وحيه بقلب الواو ياء وادغامها لاجتماعهما وتكرر السابق ومن
امثلة المرتجل حاد وادد واما ذوا الغلبه فهو كل اسم اشتهر به بعض ما
هو له اشتهارا تاما وهو ضربان مضاف كابن عمر وابن رالان الان
الاستعمال غلب علي عبد الله وجابر وذوا ذات كالاعشي والنابغه ان،
غلبا عليه من باين سابر ذي عشاء وبنوع وذهب نازع نوم في بمدة من
اقسام العلم وقالوا لا هو شبه العلم لا علم وصححه ابن عصفور قال لان
تعريفها كما ليس موضعه اللفظ علي المسمي بل بالاضافة او ال ثم ال

فيما

فيما غلب بها لازمه وتجب حذفها في النداء والاضافه كحديث يا رحيين
ورحيي الدنيا والاخره وقوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع وقوله احقا
ان اخطلكم نجاني وقل حذفها في غيرها كقوله اذا دبران منك يوم
لقيته وحكي هذا عيوق طالعا اما ما غلب بالاضافة فلا ينفصل منها بحال
ولو ما ربت اللام نقل علم كالنضر والنعمان او ارتجاله كاليسع والشمول
فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا في النداء والاضافة قال ابن مالك د
بل هذا النوع احق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصوده في التسميه
فصد همزة احد ويا يشكر وتا تغلب بخلافها في الاعشي ونحوه فانها مزيله
التعريف ثم عرض بعدها شهره وغلبه اعتني بها الان الغلبه،
مسبوقه بوجودها فلم تنزع ولو لم تقارن الاداة النقل بان نقل من مجرد
لكن المنقول فيه صالح لها كالمصدر والصفة واسم العين نظر فان لمح فيها
الاصل دخلت الاداة فيقال الفضل والحارث والليث وان لم يلمح استديم
التجريد فان لم يكن المنقول منه صالحا للاداة فالفعل كيزيد ويشكر لم،
يدخله الا في ضرورة ص وقد ينكر العلم تحقيقا او تقديرا ومسماه اولو
العلم ومما يحتاج لتعيينه من المالوفات وانواع معان واعيان لا تولف
غالبا ومن النوعي ما لا يلزم التعريف ومن الاعلام امثلة الوزن مما فيه مانع
اخر منع صرفه غير منكر الا اذا وزن مثناه او الف تانيث فان صلحت
لالحاق نوجهان وما لا فلا وما حكي به موزونه المذكور او قرن بما ينزله
منزلته فكهو علي الاصح وكذا بعض الاعداد المطلقه والمختار صرفها.
مطلقا والاصح ان اسماء الانام اعلام ولامها للمح وكنوا عن اسم العالم
بفلان وفلانه وكنيته بابن فلان وام فلان وغيره باللام وجاء في
الحديث بدونها واسم الجنس هين وهنه وهنت قيل والعلم ويعرف،
فيثني ويجمع ويصغر وجاءت هنيت والحديث بكيت وذيه مثلثا
وذيه وكذا ولا يبطل التصغير العلميه وقيل الا الترخيم ش فيه
مسايل الاولي قد ينكر العلم تحقيقا نحو ايت زيدا من الزيدين وما من
زيد كزيد بن ثابت او تقديرا كقول ابي سفيان لا في لشي بعد اليوم وقول
بعض العرب لا بصرة لكم وحينئذ يثني ويجمع وتدخله ال ويضاف
الثانيه مسميات الاعلام اولو العلم من الملايكة والانس والجن كجبريل
وزيد والولهان وما يحتاج الي تعيينه من المالوفات كالسور والكتب
والكواكب والامكنه والخيل والبغال والحمير والابل والغنم والكلاب،
والسلاح والملابس كالبقرة والكامل وزحل ومكه وسكاب وولدل

و يعفور و شدقم وهبله و اشقم و ذي الفقار و انواع معان كبره للمبره
و فجار للفجور و يسار للميسره و خياب بن هياب للخسران و انواع اعيان لا
تولف غالبا كابي الحارث و اسامه للاسد و ابي جعده و ذواله للذئب و ندر
مجيها لا عيان تالونه كابي الدغفاء للاحمق و هيان بن بيان للمجهول شخصا
و نسبا و فنور بن فنور لنوع العبد و افعدي و توبي لنوع الامه و ابي المغا
لنوع العرس و بين النوعي ما لا يلزم التعريف قال ابن مالك لما كان لهذا
الصنف من الاعلام خصوص من وجه و شياع من وجه جاز في بعضها
ان يستعمل تارة معرفه فيعطي لفظة ما يعطاه المعارف المتشخصيه وان
يستعمل تارة نكره فيعطي لفظة ما يعطاه النكرات و نعني بالنوع نوعي
المعاني و الطريق فيه السماع فجاء من ذلك فينة و بكره و غدوه و عشيه
يقول فلان يا تينا بلا تنوين اي الحين لو نعدا الحين و فينه بالتنوين
اي حينا دون حين و لذلك يتعهدنا غدوه و بكره و عشيه بلا تنوين
اذا قصدت الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء و بالتنوين ابا بكرة في البكر
والمراد واحد وان اختلف التقديران ولم يتسنى ذلك في نوعي الاعيان
بل ما جاء منه ملتزم تعريفه كاسامه و ذواله انتهى قلت و من امثلة:
فينه حديث للمومن ذنب يعتاده الفينه بعد الفينه فادخل عليه اللام
و ذلك فرع التنكير الثالثه من الاعلام الامثله الموزون بها لا نها داله علي
المراد دلالة متضمنه الاشارة الي حروفه و هياته و لذلك تقع النكره
بعدها حالا و توصف بالمعرفه كقولنا لا ينصرف فعل المعدول و ينصرف
فعل غير معدول ثم هي اربعة اقسام قسم ينصرف معرفه و نكره نحو فاعل
اذ ليس فيه سبب يمنع مع العلميه و قسم لا ينصرف معرفه و ينصرف نكره
وهو ما كان بتاء التانيث كفعله او علي وزن الفعل به اولي كافعل او
مزيدا اخره الف نون كفعلان او الف الحاق مقصوره كفعللي وزن
حنبطي مثال تعريفها فعله وزن جفنه و هكذا و سائر ينكرها كل فعله
صحيح العين تجمع علي فعلاوات و هكذا و قسم لا ينصرف مطلقا لا معرفه
ولا نكره و هو ما كان علي زنة منتهي التكره كمفاعل و مفاعيل او ذو الف
تانيث ممدوده او مقصوره كفعلا و فعلي بالضم و قسم فيه وجهان
وهو ما اخره الف مقصوره صالحه للتانيث امتنع في الحالين وان حكم بكونها
للالحاق امتنع في التعريف و انصرف في التنكير و قال الخضراوي اتفق
احكامنا في امثلة الاوزان انها ان استعملت للافعال خاصه حكيت نحو
ضرب وزنه فعل و انطلق وزنه انفعل و ان استعملت للاسماء و اريد بها

جنس

جنس ما يوزن لحكمها حكم نفسها هي اعلام كان فيها ما يمنع الصرف مع
العلميه لم ينصرف كقولك فعلان لا ينصرف و افعل لا ينصرف وان لم يرد بها
ذلك و اريد بها حكايه موزون مذكور معها خلاف كقولك ضاربه وزن
فاعله فمنهم من لم يصرف هنا فاعله لان هذه الامثله اعلام فهذا علم فيه تاء
التانيث ومنهم من قال يحكي به حالة موزونه وهم الاكثر يصرف هنا فاعله
واذا قال عايشه وزنها فاعله منع من الصرف اذ لا حكايه توجب تنوينه
وان قرن مثال بما نزله منزلة الموزون لحكمه حكم ما نزل منزلته من
الصفات مثاله هذا رجل افعل حكمه حكم اسود لانك نزلته منزلته فامتنع
صرفه هذا راي سيبويه والمبرد وخالف المازني وقال ينبغي صرفه لان
افعل هنا مثال للوصف و ليس بوصف الاترى انه يجب يصرفه في مر
لنا كل افعل اذا كان صفه فانه لا ينصرف ورد بانه في اللفظ صفه في
المقيس دون المقيس عليه و المرعي كلمة في اللفظ الرابعه من الاعلام
ايضا بعض الاعداد المطلقه وهي التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف
انما تدل علي مجرد العدد و انما كانت اعلاما لان كلا منها يدل علي حقيقة
معينه دلالة خاليه من الشركة متضمنة الاشارة الي ما رتسم به فاذا
انضاف الي العلميه سبب اخر امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثه و اربعه
نصف ثمانيه هذا راي الزمخشري و ابن الخباز و ابن مالك ونقل ابو
حيان عن بعض الشيوخ انه يصرفها وهو المختار عندي قال ابن مالك ولو
عومل بهذه المعامله كل عدد مطلق يصح يعني ان يجعل علما قال ولو عومل
بذلك غير العدد من اسماء المقادير لم يجز لان الاختلاف في حقايقها واقع
بخلاف العدد فان حقايقها لا تختلف ونعني بالاختلاف ان الرطل و القدح
مثلا يختلف باختلاف المواضع الخامسه مذهب الجمهور ان اسماء الايام اعلام
توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال التي تلمح كالحارث و العباس ثم غلبت نصار
كالدبران فانها ليست مشتق من معنى التقطع و الجمعه من الاجتماع و باقيها من
الواحد و الثاني و الثالث و الرابع و الخامس وخالف المبرد فقال انها غير
اعلام و لاماتها للتعريف فاذا زيلت صارت نكرات السادسه كنت العرب
عن علم المذكر العاقل نحو زيد بفلان وعن كنيته بابي فلان او ابي فلانه
وعن علم المونث العاقل نحو هند بفلانه وعن كنيتها بام فلان او ام فلانه
وفلان و فلانه علمان ولا يثنيان ولا يجمعان و امرها غريب من لحاق
التا للمونث وهو علم وانما يلحق للفرق بين الصفات و الدليل علي انه علم منع
مونثه من الصرف في قوله فلانه اضحت خلة لفلان وكنوا عن علم ما لا يعقل

بالفلان في المذكر والفلانه في المونث فرا دوا ال فرقا بين العاقل وغيره ،
وفي تهذيب الاسماء و اللغات للنووي انه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل
لصنعة ابي حيان و البيهقي وابو يعلي عن ابي عال قال ما تت شاة لوده فقالت
يا رسول الله ما تت فلانه يعني الشاه الحديث و كنوا عن اسم جنس غير علم بهن
في المذكر وهنه في المونث ولا يكني به عن غير علم عاقل كما سامه قاله الشلوبين
و الحضراوي وابن مالك وغيرهم وقال ابو بكر يكني به عن علم ما لا يعقل
وقال بعضهم يكني به عن علم العاقل ايضا كقوله الله اعطاك فضلا من
عطيته علي هن و هن مما مضي وهن يخاطب حسن بن زيد وقفا وفي ،
غيره هنه وصلا و قفا فرقا بينهما وقال في الفها به هن وهنه كنايه عن ،
نكره عاقل وغير عاقل ويثنيان ويجمعان ويصغران بقول عندي نفسه
اي جريه وهني اي غنيم وعند صنوات زاد غيره و يعرفان باللام
فيقال الهي والهنة قال بعضهم فلان وفلانه وهي وهنه اعلام كني بها
عند النسيان او قصد الابهام ولما كان الغرض من الكنايه الستر كثرت
الكنايه عن الفرج بهن و عن فعل الجماع بهنيت وكذا عن مقد مانه وكنوا
عن الحديث الذي يراد ابهامه وعن احاديث مجموعه غير معلومه عن المخاطب
بكيت وذيت بفتح التاء فيهما وكسرها وضمها و بذيت تشديد الياء والفتح
وكذا ثم كذا يذكر مكرره ويقال كيت وكيت وذيت وذيت وكيت وكيت و ،
وذيت وذيت مكررا بعطف ودونه السابعه التصغير لا يبطل العلميه ،
وقيل يبطلها تصغير الترخيم ورده ابن جني بقوله وكان حريث في عطاي
جا هدا يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لا دخل عليه ال ص د
اسم الاشارة ذا وذاك و ذلك لمفرد ذكر و ذي وتي وتا وته و ذه وتهي وته
وذهي وتهي وذات وتيك وتيك و ذيك ومنعها ثعلب وتلك وتلك و ،
وتيلك وتالك لا نثاه وذان وتان وذين وتين و ذانك وتانك وذينك
وتينك وتزاد ياء ابدا لا مر تشديد النون لمثناها واولا مدا وقصرا و ،
وقد ينون ويضم وتشبع همزته ويقال هلا و هولا واولاك ويقال الاك
واوليك واولا لك بجمعها والمشهور ان المجرد للقريب وذا الكاف للمتوسط
واللام للبعيد واختلف في اوليك والمد في المثني بالتشديد او بدله
والمختار وفاقا لابن مالك ان غير المجرد للبعيد وعزي لسيبويه وقيل
ترك اللام مسمي الف ذا قال البصريه منقلبه عن ياء او واو فولان ووزنه
فعل وقال فعل والكوفيه زايده والمختار وفاقا للسيرافي اصل وقد يقال
ذاء وداه وذايه وذايه وداؤه ووزن اولا فعل واولاء فعال وقيل

فعل والفاء عن ياء عند سيبويه و المختار وفاقا للمبرد اصل ش اسم ،
الاشارة كما قال ابن قاسم في شرح التسهيل محصور بالحد فما ستغني عن
الحد كما تقدم في الضمير فيشار للمفرد المذكر بذا وذاك وذلك واختلف البصريون
في الف ذا بعد اتفاقهم علي انها منقلبه عن اصل فقال بعضهم هي منقلبه عن ،
ياء لقولهم في التصغير ذيا ولا مالتها لعين واللام المحذوفه يا ان وهو ثلاثي
الوضع في الاصلين وقال بعضهم عن واو وجعلوه من باب طويت وقال الكوفيون
ووافقهم السهيلي هي زايده لسقوطها في التثنيه ورد بانه ليس في الاسماء ،
الظاهره القايمه بنفسها ما هو علي حرف واحد واما حذفها في التثنيه فلالتقاء
الساكنين وقد عوض منها لزيد النون قال ابو حيان ولو ذهب ذاهب الي ،
ان ذا ثنائي الوضع نحو ما وان الالف اصل بنفسها غير منقلبه عن شي اذ ،
اصل الاسماء المبنيه ان توضع علي حرف او حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا
قليل الدعوي قال ثم رايت هذا المذهب للسيرافي وللحنفي ونقله عن قوم
واختلف ايضا في وزن ذا فالاصح انه فعل بتحرك العين لان الانقلاب عن
المتحرك اولي وقيل فعل للسكونها لانه الاصل وقد يقال في الاشارة الي ،
المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسوره بعد الالف وذايه بهمزة وهاء مكسوره قال
هذا به المدفتر خيرد فتر ويشار الي المفرد المونث بعشرة الفاظ وهي وتي
وما بعدها والهاء في ذه وقد مكسوره باختلاس وساكنه تيك ويزاد تيك و ،
بكسر التاء وذات مبنيه علي الضم وبفتحها وذيك وانكرها ثعلب وتلك بكسر
التاء وتلك بفتحها حكاها هشام وتيلك بكسر التاء واللام وتالك بكسر اللام
حكاها الفرا وانشد قوله باية تيلك الدمن الخوالي وقوله وان لتالك الغمر
انقشاعا و للمثني المذكر ذان وذانك في الرفع وذين و ذينك في النصب و ،
والجر وللمثني المونث تان وتانك وتين وتينك وقد يقال في المذكر ذانيك و ،
وذينيك وفي المونث تانيك و تينيك وذلك علي لغة من شدد النون بابدال
احدي النونين ياء وتجمع المذكر والمونث معا اولا واولاك و الاك يالشبه
واوليك واولالك بالقصر واولا بالمد في لغة الحجاز والقصر في لغة تميم ووزن
الممدوده عند المبرد والفارسي فعال كغثا وعند ابي اسحق فعل كهدي
زيدت في اخره الف فانقلبت الثانيه همزه و وزن المقصوره فعل انقا فا و ،
والفها اصل عند المبرد لعدم التمكين ومنقلبه عن ياء عند سيبويه لامالتها
وتنوينها لغه حكاها قطرب فيقال اولاء قال ابن مالك وتسميته هذا تنوينا
مجاز لانه غير منسوب لواحد من اقسام التنوين و الجيدان يقال انه صاحب ،

هذه اللغة زادوا نونا بعد الهمزة كنون ضيفين وبنا آخره على الضم لغة وكذا
اشباع الهمزة اوله في اولا واوليك حكاها قطرب وكذا ابدال اوله هاء مضمومة
حكاها ابو علي ويقال ايضا هولاء بفتح الهاء وسكون الواو في لغة حكاها الشلوبين
اذا عرفت ذلك فلا خلاف ان المجرد من الكاف واللام للقريب ثم اختلف فقيل
ما فيه الكاف وحدها او مع اللام كلاهما للبعيد وليس للاشارة سوى مرتبتين
وهذا ما صححه ابن مالك وقال انه الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه
الصفار الى سيبويه واحتج له ابن مالك بان المشار شبيه بالمنادي والنحويون
مجمعون على ان المنادي ليس له الا مرتبتان سحق نظيره وبان الفرا نقل
ان بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف والحجازيين ليس من
لغتهم استعمال الكاف بلا لام فلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس
له الا مرتبتان وبان القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف فلو كان
لمرتبة اخرى لكان القران غير جامع لوجوه الاشارة وبانه لو كانت المراتب
ثلاثة لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين وهي وجوه حسنة الا ان دعوى
الاجماع في الادلة مردود وذهب اكثر النحويين الى ان للاشارة ثلاث مراتب
اولها المجرد ووسطى ولها ذو الكاف وبعدى ولها ذو الكاف واللام وصححه
ابن الحاجب واختلف على هذا في مرتبة اولئك بالمد فقيل هو كاولاك والاك
وقيل للبعدى كاولالك قال ابو حيان ويستدل للاول بقوله يا ما املح
غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر لان ها التنبيه لا تصحب
ذا البعد ومن الشواهد على اولالك قوله الا لك قوم لم يكونوا اشابه ومن
شواهد اللاك قوله من بين اللاك الى اللاكا والمثنى توسطه تخفيف النون
وبعده بتشديدها والياء المبدله منه جوازا مع الالف ولزوما مع الياء عند
البصريين لمفهم التشديد معها قاله ابو حيان ص وتصحب ها التنبيه المجرد
وتقل مع الكاف وتمنع مع اللام قال ابن مالك والمثنى والجمع وخالف ابو حيان
وقيل تلزم في الهاء والكاف وتفصل بانا واخوته وقل بغيرها خلافا للزجاج
وقد يقال بعده توكيدا واباه ابو حيان والتعريف في المونث هاء هي ده
وحكى وهي هوزه وهوزا والكاف حرف خطاب تبين احواله كالاسمية وقد
يغني ذلك عن ذلكم قال ابن مالك واشباع ضم الكاف عن الميم وقد يقتصر
على الكاف مطلقا ويتصل بارايت بمعنى اخبرني فلا تلحق تاء العلامة استغنا
بها بخلاف العلمية والفاعل التاء وقيل الكاف وقيل محلها نصب بجهيل والنجا
ورويد وقد يلي وكلا وابصر وليس ونعم وبئس وحسبت وقد ينوب ذو البعد

عن

عن غيره وعكسه نصبه او رفعه ونحو ذلك وتبعا تبان ومنعه السهيلي ش
فيه مسايل الاولى تصحب هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيرا نحو هذا وهذي
والمقترن بالكاف دون اللام قليلا كقوله ولا اهل هذاك الطراف الممدد وقوله
قد احتملت مي فهاتيك دارها ولا تدخل مع اللام بحال فلا يقال هذالك وعلله
ابن مالك بان العرب كرهت كثرة الزوايد وقال غيره ها تنبيه واللام تنبيه
فلا يجتمعان وقال السهيلي اللام تدل على بعد المشار اليه واكثر ما يقال للغايب
وما ليس بحضرة المخاطب وها تنبيه للمخاطب لينظر وانما ينظر الى ما يحضره
لا الى ما غاب عنه فلذلك لم يجتمعا قال ابن مالك ولا يدخل على المقرون بالكاف
في المثنى والجمع مطلقا فلا يقال هذانك ولا هاولئك قال لان واحدها ذاك او
ذالك يحمل على ذلك مثناه وجمعه لانهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه
لتساويهما لفظا ومعنى قال ابو حيان وهذا بناء على ما اختاره من انه ليس
للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله من هؤلياء
ئكن الضال والسمر وهو تصغير هولائكن وزعم ابن الشجري ان في
المونث لا تستعمل الا بها في اولها وبالكاف في اخرها الثانية تفصل ها التنبيه
من اسم الاشارة بانا واخواته من ضماير الرفع المنفصلة كثيرا نحو ها انا ذا وها
نحن اولى قال تعالى ها انتم اولى وبغير الضماير المذكوره قليلا كقوله تعلمها
لعمر الله ذا قسما وقوله تقلت لها هذا لها وذا ليا متصل بالواو وقد يقال هاء
بعد الفصل توكيدا ذكره ابن مالك ومثله بقوله تعالى ها انتم هولاء قال ابو
حيان وهذا يخالف لظاهر كلام سيبويه فانه جعل ها السابقة في الاية في
منزلتها للتنبيه المجرد غير مصحوبه كاسم الاشارة لانها مقدمة على الضمير
من الاشارة الثالثة لا خلاف بين النحويين ان كاف الخطاب المصاحبة لاسماء
الاشارة حرف يبين احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث
تتصرف كالاسمية بالفتح والكسر ولحوق الميم والالف والنون نحو ذلك ولكن
ذلكما ذلكم ذلكن وذاك ذاكما ذاكم ذاكن وقد يكتفى في خطاب الجمع
المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر قال تعالى ثم عفونا عنكم من
بعد ذلك منكم وذلك خير لكم وذكر ابن الباذش لا يراد الكاف اذا خوطب
به جماعة تاويلين احدهما ان يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته
والمراد له ولهم الثاني ان يخاطب الكل ويقدر اسم مفرد من اسماء المجموع يقع
على الجماعة تقديره ذلك يوعظ به يا فريق ويا جمع ونحو ذلك قال ابن مالك وقد
يستغنى عن الميم في الجمع باشباع ضمة الكاف كقوله وانما الهالكو ثم التالك
ذو حيرة ضاقت به المسالك كيف يكون النوك الا ذلك اراد ذلكم فحذف الميم

واستغني باشباع ضمه الكاف وقال ابو حيان لا دليل في البيت لانه يبنون
بالاسكان فان صحت الرواية بالضمه فهو من تغيير الحركة لاجل القافية نبه علي
حذ قوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فلا حجة فيه وفي ،،
الكاف نكتة اخري وهي الاقتصار عليها بكل حال من غير لحاق علامة تثنية
ولا جمع تركا لها علي اصل الخطاب ثم منهم مع المذكر ويكسرها مع المونث ومنهم من
يفتحها معهما الرابعه تتصل هذه الكاف اعني الحرفيه بارايت بمعني اخبرني
نحو ارايتك يا زيد خيرا ما صنع وارايتك لي هنه وارايتكما وارايتكم وارايتكن ،
فتبقي التاء مفرده واما وتغني لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحاقها بالتاء
وفيها حينئذ مذاهب احدها ان الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا محل
لها من الاعراب وعليه البصريون الثاني ان التاء حرف خطاب وليست ،
باسم والا لطابقت والكاف هي الفاعل للمطابقه وعليه الفرا ورد بان الكاف
يستغني عنها بخلاف التاء فكانت اولي بالفاعليه وبان التاء محكوم بفاعليتها
في غير هذا الفعل باجماع ولم يعهد ذلك في الكاف الثالث ان الكاف في موضع
نصب وعليه الكسائي ورد بانه يلزم عليه ان يكون المفعول الاول وهو ،
الثاني في المعني وانت اذا قلت ارايتك زيدا ما فعل لم يكن الكاف بمعني زيد
فعلم انه لا موضع لها من الاعراب وان زيدا هو المفعول الاول وما بعده
الثاني فان قيل ثم لم يكن من قبيل ما يتعدي الي ثلاثه فيكون الاول غير
الثاني اجاب ابو علي بانها لم تعد الي ثلاثه في غير هذا الموضع ولو كانت من
هذا الباب لتعدت اليها اما ارايت العلميه وهمزتها للاستفهام فان كان
الكاف اللاحقه لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو ارايتك ذاهبا وارايتك
ذاهبه وارايتماكما ذاهبين وارايتموكم ذاهبين وارايتنكن ذاهبات ،
لان ذلك جايز في افعال القلوب الخامسة تتصل الكاف الحرفيه ايضا كثيرا
الجهل والتجاوز ورويد وهي اسماء افعال نحو حيهلك اي ايت والنجاك اي
اسرع ورويدك اي امهل وقليلا بهلي وما ذكر بعده نحو بلاك وكلاك وابصرك
زيدا اي ابصر زيدا ولبئسك زيدا قايما قال السناك جاء علي كاني جميل ،
ونعمك الرجل زيد وبئسكن الرجل عمرو وحسبتك غير اقايها رحنت وما
حسبتك ان تحينا حمنه ابو علي عليه اذ لا تخبر بان والفعل من اسم عين
السادسه قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب وذو القريب عن ذي البعيد
اما لرفعة المشار اليه او المشير نحو ذلك الكتاب ذلكم الله ربي فذلكن الذي
لمتنني فيه ان هذا القران يهدي او لصغتها نحو ذلك اللعين فعل اهذا
الذي يذكر بذلك الذي يدع اليتيم او نحو ذلك قال في التسهيل لحكاية الحال

نحو كلا نمد هولاء وهولاء من عطاء ربك هذا من شيعته وهذا من عدوه زاد
اهل البيان وكالتنبيه بعد ذكر المشار اليه باوصاف قبله علي انه جدير بما
يرد بعده من اجلها نحو اولئك علي هدي الاية وقوله بيعا فبان هو مذهب ،،
الجرجاني وابن مالك وطايفة ان ذلك قد يشار بها للقريب بمعني هذا وهذا ،
قد يشار بها للبعيد بمعني ذلك قال تعالي ذلك نتلوه عليك من الايات ثم قال ان
هذا لهو القصص وقال الشاعر تامل خفافا انني انا ذلك اي هذا ورده السهيلي
وقال ان ذلك من النيابة السابقه لا التعاقب ص ويشار للمكان هنا لازم
الظرفيه وتجر بمن والي وتلحقه لواحق ذا لكن لا ينصرف كانه وكهنالك ثم ،
وقيل تجي مفعولا به وهنا وهنا وقد تصحبها الكاف وها ويقال هنه وثمه وثما
وهنت وقد يشار بهناك وهنالك وهنا لزمان وقال المفضل هناك للمكان
وهنالك للزمان ش يشار للمكان القريب بهنا وهو لازم الظرفيه فلا يقع
فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا ويجر ببعض الحروف لها هو شان لازم الظرفيه
فيجر بمن والي نحو انتقل من هنا الي هنا وتلحقه لواحق ذا وهو الكاف وحدها
في التوسط او البعد علي القولين والكاف مع اللام في البعد فيدخل ها التنبيه
في هنا بكثره وهناك بقله ولا يدخل في هنالك نعم يلزم كانه حالة واحده ولا
ينصرف بصرف كاف ذا ويشار للمكان البعيد فقط بثم مفتوحة الثاء المثلثة ،
وهي لذلك لزوم الظرفيه والجر بمن والي وقيل انها تقع مفعولا به وخرج
عليه قوله تعالي واذا رايت ثم ورد بان المفعول محذوف اختصارا الي الوجود
او اقتصارا اي ان وقعت منك رويه ويشار للبعيد ايضا بهنا بكسر الهاء
وهنا بفتحها والنون مشدوده فيهما قال كان ورسا خالط اليرنا خالط
من ههنا وهنا وقد يصحبها الكاف فيقال من هناك وهناك وقد يصحبها
هاء التنبيه فيقال من ههنا ويقال في هنا المخففه هنه في الوقف قال
قد اقبلت من امكنه من ههنا ومن هنه ويقال ايضا في ثم في الوقف ثمه ،
وقد يقال في هنا المشدده هنت مشددا ساكن التاء قال وذكرها هناه ولات
هنه وقد يشار بهناك وهنالك وهنا المشدوده للزمان كقوله تعالي
هنالك ابتلي المومنون اما في ذلك الزمان كقوله قبل اذ جاوكم من فوقكم
ومن اسفل منكم وقوله هنالك تبلوا كل نفس ما اسلفت وقول الاخر
واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المفزع وقول
الاخر حيث توار ولات هنا حيث اسا ولاكان في هذا الوقت وذهب المفضل
الي ان هناك للمكان وهنالك للزمان ص ادلة التعريف قال الخليل
وابن كيسان وابن مالك ال فالهمزة قطع وقيل وصل وسيبويه قال ابو حيان

وجميع النحاه اللام وتخلفها ام وقيل فيما لاندغم فيه ش النكتة التي لاجلها
قدمت هذا الباب علي الموصول تاتي ختم المقدمات بالخاتمة المشتملة علي
معاني من وما واي الخارجة عن الموصولية فان ذكرها عقيب الموصول علي
سبيل التذييل مناسب وكونها مفردة بخاتمة انسب وفيه توفية لعادتي
في هذا الكتاب وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكي
في جمع الجوامع الاصلي الي ان ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو
الكتاب بخاتمة في التصوف وانضم الي ما صنعته هنا مناسبتان الاولي ان هذا
الباب مختصر وباب الموصول يستدعي احكاما طويلة ومن عادة المصنفين
تقديم ما هو الاخصر وتاخير ما يستدعي فروعا واستطرادات الثانية انه قد
تقدم حكاية قول ان تعريف الموصول بال ونيتها فكانت لذلك كالاصل لدونا
تقديم ذكرها عليه وقد قدم ابن مالك في التسهيل باب الموصول علي باب الاشارة
مع انه عنده موخر عنه في المرتبه وليس لما صنعه وجه من المناسبه اعلم
ان في اداه التعريف مذهبين احدهما انها ال بجملتها وعليه الخليل وابن
كيسان وصححه ابن مالك فهو حرف ثنائي الوضع بمنزله قد وهل قال ابن جني
وكان الخليل يسميها ال ولم يكن يسميها الالف واللام كما لا يقال في قد القاف
والدال ثم اختلف علي هذا اصل الهمزة قطع ام وصل علي قولين والمذهب الثاني
انها اللام فقط والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن وفتحت علي خلاف
سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وعليه سيبويه ونقله ابو حيان
عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الي المحققين والفرق
بين المذهبين علي القول في الاول بان الهمزة وصل ان الموضوع للتعريف علي
هذا اللام وحدها ثم اجتلبت همزة الوصل لتمكن النطق بالساكن وعلي ذاك هي معتد بها
في الوضع كهمزة استمع ونحوه وثمرة الخلاف تظهر في قولك قام القوم فعلي الاول
حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلي الثاني لم يكن همزة البته ولم يوت بها لعدم الحاجه
اليها ورجح مذهب الخليل بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل منها تصدره لعدم
النظير منها وضع كلمة مستحقه للتصدير علي حرف واحد ساكن وافتتاح حرف بهمزة
وصل ولا نظير لها وبان العرب تقف عليها بقول الي ثم تتذكر فتقول الرجل كما
تقول قدي ثم تقول قد فعل وقال الشاعر دع ذا وعجل ذا والحق ذا بذاك بالشحم
انا قد مللناه بجل ولا يوقف الا علي ما كان علي حرفين واستدل للمذهب الثاني
بحذف الهمزة وصلا واجيب بانها وصلت تخفيفا وبان العامل يتخطاها ولو كانت
في الاصل ال كقد لكانت في تقدير الانفصال ولم تتخطا واجيب بان تقدير الانفصال
لا يترتب علي كثرة الحروف بل علي افادة معني مازج لمعني المصحوب كسوف وبان التنكير

مدلول

مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين فوجب كون التعريف كذلك لان الشي
يحمل علي ضده كما يحمل علي نظيره واجيب بانه غير لازم بل الاختلاف بها اولي وان
سلم فشرطه تعذر الحمل علي النظير قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيا ولا ينبغي
ان يتشاغل به وقد تخلفها ام في لغة عزيت لطي وحمير قال ابن مالك لما كانت
اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف العين الذي
فاوه همزة جعل اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم وقال
بعضهم ان هذه اللغة مختصه بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام
وكتاب بخلاف رجل وناس وقال ابن هشام ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم
بدليل دخولها علي النوعين في قوله صلي الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر
اخرجه احمد وقول الشاعر ترمي ورائي بامسهم وامسلمه ص فان عهد
مصحوبها بحضور حسي او علمي فعهديه ويعرض فيها الغلبة ولمح والاجنسيه فان
لم يخلفها كل فلتعريف الماهيه او خلفها حقيقة فللشمول فيستثني من مدخولها وقد
ينعت بالجمع ويضاف اليه افعل او مجازا فلشمول خصايصه مبالغة قيل ويعرض
فيها الحضور فقيل وتختص بتلو اذا الفجائية والاشارة واي والزمن الحاضر وقيل
للحقيقه فيها وزعم ابن معزوز اختصاص اللام بالعهديه وابن بابشاذ العهديه
بالاعيان والجنسيه بالاذهان ش ال نوعان عهديه وجنسيه فالاولي ما
عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بان تقدم ذكره لفظا تاعيد مصحوبا بال نحو ارسلنا
الي فرعون رسولا فعصي فرعون الرسول او كان مشاهدا كقولك القرطاس لمن
سدد سهما او علمي بان لم يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهدا حال الخطاب نحو اذ هما في
الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة اذ ناداه ربه بالواد المقدس قال ابو حيان ذكر
اصحابنا انه يعرض في العهدية الغلبه ولمح الصفة فالتي للغلبة كالبيت للكعبه
والنجم للثريا دخلت لتعريف العهد ثم حدثت الغلبه بعد ذلك والتي للمح لم تدخل
اولا علي الاسم للتعريف لان الاسم علم في الاصل لكن لمح فيه معني الوصف فسقط
تعريف العلميه وانما انك تريد شخصا معلوما فلم يكن بد من ادخال ال العهديه
عليه لذلك والثانيه اما لتعريف الماهيه وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا
نحو وجعلنا من الماء كل شي حي وقولك والله لا اتزوج النسا ولا البس الثياب واما
لاستغراق الافراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا وعلامتها
ان يصح الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وصحة
نعته بالجمع واضافة افعل اليه اعتبارا لمعناه نحو او الطفل الذين لم يظهروا و
وقولهم اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض واما لاستغراق خصايص الافراد
مبالغة في المدح او الذم وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما اي الكامل

في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب فيه قال الجزولي وغيره وبعرض في الجنسية
الحضور نحو خرجت فاذا الاسد اذ ليس بينك وبين مخاطبك عهد في اسد مخصوص
وانما اردت خرجت فاذا هذه الحقيقة فدخلت ال لتعريف الحقيقة لان حقيقة
الاسد معروفة عند الناس وقال ابن عصفور لا تقع الحضورية الا بعد اسم الاشارة
نحو جاءني هذا الرجل او اي في النداء نحو يا ايها الرجل و اذا الفجائية نحو خرجت فاذا
الاسد ومن اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناهما وما عدا ذلك لا
تكون فيه للحضور الا ان يقوم دليل على ذلك وقال ابن هشام فيما ذكره ابن عصفور
نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكره
ولان التي بعد اذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه
ولان الصحيح في الداخلة على الآن انها زائدة لا معرفة وما ذكر من تقسيم ال الى
عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور وخالف ابو الحجاج يوسف بن معزوز فذكر ان
ال لا تكون الا عهدية فاذا قلت الدينار خير من الدرهم فمعناه هذا الذي عهدته
بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا فاللام للعهد ابدا لا تفارقه
وقال ابن عصفور لا يبعد عندي ان يسمي الالف واللام اللتان لتعريف الجنس
عهديتين لان الاجناس عند العقلاء معلومة من فهمها والعهد تقدم المعرفة
وقال ابن بابشاذ ص والمختار وفاقا للكوفيين نيابتها عن الضمير
قال ابن مالك لا في الصلة ش اختلف في نيابة ال عن الضمير المضاف اليه فمنعه
اكثر البصريين وجوزه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين وخرجوا
عليه فان الجنة هي المأوى ومررت برجل حسن الوجه والمانعون يقدرون له
ومنه و قيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري وعلم آدم الاسماء ان
الاصل المسميات فجوز انابتها عن الظاهر وقال ابو شامة في قوله بدأت ببسم
الله في النظم ان الاصل في نظمي فجوز انابتها عن ضمير المتكلم قال ابن هشام والمعروف
من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب ص وزيدت لازما في اليسع وقيل
للمح والذي قيل والآن ونادرا في علم وحال وتمييز ومضاف له قال الاخفش ومررت
بالرجل مثلك وخير منك والخليل ما بعده نعت لنيتها وابن مالك بدل وابن
هشام كالخليل نسخ ش تقع ال زائدة وهي نوعان لازمة وهي التي في الموصولة
بناء على ان تعريفها بالصلة والتي في اليسع وقيل انها للمح والتي في الآن على
احد القولين فيه وغير لازمة وهي نادرة كالداخلة على بعض الاعلام في قوله
باعد ام العمرو من اسيرها والاحوال كقولهم ادخلوا الاول فالاول وقوله
ورايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
دمت الحميد فما تنفك منتصرا اي حميدا والتمييز في قوله وطبت النفس يا قيس
عن عمرو اي نفسا والمضاف اليه التمييز في قوله الى درج من الشيزى ملأى

لبال

لبال البرني لباب بالشهادي واختلف في نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك ما اتبع
منه المقرون بال بهما فقال الاخفش انه نكرة وال فيه زائدة ليصح اتباعه بهما اذ
ليسا بمعرفتين وقال الخليل بل النعت والمنعوت معرفتان على نية ال في النعت
وان كان موضعا لا تدخله كما نصب الحال للفقير على نية الفال وقال ابن مالك
عندي ان اسهل مما ذهبا اليه الحكم بالبدلية وتعريف المتبوع والتابع على ظاهرهما
فيكون بدل نكرة من معرفة ورده ابو حيان بان البدل بالمشتقات ضعيف
وذلك الذي حمل الاخفش والخليل على ما ذهبا اليه وقال ابن هشام ص
الموصول منه حرفي وهو ما اول مع صلته بمصدر وهو ان وتوصل بفعل
متصرف وقال ابو حيان الا الامر وكي وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل
لفظا او تقديرا وان وتوصل بمبتدأ وخبر ولو التالية غالبا مفهم تمن واثبت
مصدريتها الفراء والفارسي والتبريزي وابو البقاء وابن مالك ومنعه الجمهور
وما وزعمه قوم اسما وتوصلان بمتصرف غير امر والاكثر ماض وجوز قوم
وصل ما بجملة اسمية وثالثها ان نابت عن الظرف وشرط قوم صحة الذي محلها
والسهيلي كل وصلها غير خاص وتنوب عن زمان قيل وتشاركها ان ش
الموصول اسمان حرفي واسمي والثاني هو المقصود بالباب لانه المعرفة وذكر
الاول استطرادا وبدي به لان الكلام فيه اخص وذلك يستتبع احكاما وفروعا
كثيرة وضابط الموصول الحرفي ان يؤول مع صلته بمصدر وهو خمسة احرف
احدها ان بالفتح والسكون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بالفعل المتصرف
ماضيا كان او مضارعا ام امرا نحو اعجبني ان قمت واريد ان تقوم وكتبت اليه
ان قم نص سيبويه على وصلها بالامر والدليل على انها مصدرية دخول حرف
الجر عليها وقال ابو حيان جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الامر يحتمل ان
يكون التفسير به ولا يقوى عندي وصلها به لامرين احدهما انها اذا سبكت
والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب والثاني انه لا يوجد في كلامهم يعجبني
ان قم ولا اجبت ان قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز ذلك كالماضي
والمضارع انتهى اما الجامد كعسى وليس ونعم فلا توصل به اتفاقا الثاني كي
وتوصل بالمضارع ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة او مقدرة
نحو جئت لكي تكرمني او كي تكرمني الثالث ان بالفتح والتشديد احدى اخوات
ان وتوصل باسمها وخبرها نحو يعجبني ان زيدا قائم وهذه الثلاثة متفق عليها
الرابع لو التالية غالبا مفهم تمن واختلف فيها فالجمهور انها لا تكون مصدرية
بل لازم التعليق ويؤيد ذلك انه لم يسمع دخول حرف جر عليها وذهب الفراء
والفارسي والتبريزي وابو البقاء وابن مالك الى انها تكون مصدرية فلا

تحتاج الي جواب وحرجوا علي ذلك يود احدهم لو يعمر وود والو تدهن ومنهم ممن
يثمل وود ويود داحب وغني واختار دالمسموع وود يود ومن استعمالها،
دون منهم ممن نادرا ما كان ضترك لو منت وربما وانما توصل بفعل متصرف
غير امر الخامس ما خلافا لقوم منهم المبرد والمازني والاخفش وابن السراج
والسهيلي في قولهم انها اسم مفتقر الي مفسر وانك اذا قلت يعجبني ما قمت،
تقديره القيام الذي قمته وعلي راي الجمهور انها توصل بفعل متصرف
غير امر والاكثر كونه ماضيا نحو بما رحبت ومن المضارع لما تصف السنتكم
اي لوصف وجوز قوم منهم السيرافي والاعلم وابن خروف وصلها بجملة اسمية
كقوله كما دماوكم تشفي من الكلب والجمهور منعوا ذلك وقالوا هي في البيت كافة
وقيل تجوز في حال نيابتها عن ظرف الزمان وسيأتي وذكر في البسيط انها لا
تكون سابكة الاحيث يصح حلول الموصوله محلها لان الموصوله سابكة في،
المعني لانك تسبك بها الجمل الي الوصف بالمفرد قال ابو حيان ويرد قوله د،
يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهاب الليالي ولا يصح فيه الموصول وقال
السهيلي ان صلة ما لابد ان تكون فعلا غير خاص بل مبهما يحتمل التنويع نحو
ما صنعت ولا تقول ما جلست ولا ما تجلس لان الجلوس نوع خاص ليس مبهما
فكانك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست فيكون اخر الكلام مفسرا لاوله د،
دافعا للابهام فلا معني حينئذ لما ورد بالبيت السابق وتختص ما بنيابتها عن
ظرف زمان نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض لا اصحبهم ما ردد،
شارق اي مدة دوامها ومدة درور شارق ومنه قوله وان يلبثوا الجهال
ان تمضوا اخا الحلم ما لم يستعن بجهول وقوله اطوف ما اطوف ثم اوي ونمي
ظرفيه ووقتية وذهب الزمخشري الي ان ان تشاركها في ذلك وخرج عليه
ان اتاه الله الملك الا ان تصدقوا اي وقت ان اتاه وحين ان تصدقوا وقال
ابو حيان واكثر النحاة لا يعرفون ذلك ولا حجة فيما ذكره لاحتمال كونها للتعليل
ولم يقم دليل علي كون ان ظرفية مثل ما ص واسمي وهو الذي يذكر
بذ عالم وغيره وزعم يونس والفراء وابن مالك وقوعها مصدرية والتي لانثاه
والاصل لذي ولتي بوزن فعل والكوفيه الدال فقط ساكنه والفراء ذا وتي،
اشارة والسهيلي ذوا صاحب قيل وقد تعرب باوجها قيل وتكسى وتشد يدها
كسرا وضما وحذفها ساكنا ما قبلها او مكسورا لغات وقيل ضرورة واللذان
واللذين واللتان واللتين للمثني والذين لجمع ذكر عالم او شبهه واعرابه د،
لغة ويغني عنه الذي مضمنا معني الجزا ودونه قليل وقيل هي كمن وكالذين
الاولي وقد تقع لمونث وغير عالم وتمد واللاء واللايين واعرابه لغة وجمع

الي تقع

التي

اللاتي واللاي واللواتي وبلا ياوات كسرا وسكونا واللا واللوا واللاءات د،
مكسورا ومعربا وذوات مضموما ومعربا وقيل اللاي لمذكر ومونث وقيل التي
في جمع غير عالم اكثر من اللاتي ولذي ولتي ولذان ولذين ولاتي لغة وانكره،
ابو حيان ش الموصول الاسمي محصور بالحد فلم يحتج الي حد فمنه الذي للمفرد
المذكر عاقلا كان او غيره والتي للمفرد المونث كذلك واصلها لذي ولتي بوزن
فعل كعمي زيدت عليها ال زيادة لازمة او عرفا بها علي القولين وقال الكوفيون
الاسم الدال فقط من الذي ساكنه لسقوط الياء في التثنية وفي الشعر ولو،
كانت اصلا لم تسقط واللام زيدت لتمكن النطق بالدال ساكنه ورد بانه ليس
من الاسماء الظاهر ما هو علي واحد وقال الفرا اصل الذي ذا المشار بها،
وكذا اصل التي في المشار بها وقال السهيلي اصل الذي ذوا بمعني صاحب د،
وقدر التقديرات حتي صارت الذي في غاية النقص والاضمحلال ثم في الذي،
والتي لغات اثبات الياء ساكنه وهي الاصل وتشديدها مكسورة قال وليس
المال فاعلمه بمال وان اغناك الا للذي ينال به العلا ويصطفيه لا قرب،
اقربيه وللقصي قال ابو حيان لم يحفظ التشديد في التي وانما ذكره ابن مالك
تبعا للجزولي واكثر اصحابنا وتشديدها مضمومة قال اغض ما استطعت
فالكريم الذي يالف الحلم ان جفاه بذي وقال ابو حيان وظاهر كلام ابن مالك
ان الكسر والضم مع التشديد لغتا وبه صرح بعض اصحابنا وصرح ابن الضائع مع البناء
بجواز الجر بوجوه الاعراب وعليه اقتصر الجزولي وحذف الياء واسكان ما
قبلها قال فظلت في شر من اللذ كيدا كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل
للت تلومك ان نفسي وحذفها وكسر ما قبلها قال والذ لو شاء لكانت برا وقال
شغفت بك التي تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام قال ابو حيان ومن،
ذهب الي ان ما ذكر من التشديد والحذف بوجهيه خاص بالشعر فمذهبه فاسد
لان ائمة العربية نقلوها علي انها لغات جارية في السعة وذهب يونس والفرا
وابن مالك الي ان الذي قد يقع موصولا حرفيا فيؤول بالمصدر وخرجوا عليه
وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم والجمهور منعوا ذلك واولوا الاية اي كالجمع
الذي خاضوا ومن الموصولات الاسمية اللذان للمثني المذكر رفعا واللذين له
نصبا وجرا واللتان واللتين للمثني المونث والذين لجمع المذكر بالياء في الاحوال
كلها وتختص بالعاقل نحو الذين هم في صلاتهم خاشعون او ما نزل منزلته نحو
الذين تدعون من دون الله عباد نزل الاصنام لما عبدوها منزلة من يعقل
ولهذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد الهم ارجل يمشون بها واعرابه لغة
طي وهذيل وعقيل فيقال في الرفع اللذون بالواو قال نحن اللذون صبحوا،

للصباحا وتتبع الذي بمعنى الذين مضمنا معنى الجزا بكثرة نحو والذي جآء بالصدق
وصدق به ودونه بقلة نحو كالذي استوقد نارًا بدليل ذهب الله بنورهم وقيل
ان الذي كمن تكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الاخفش قال
اوليك اشياخي الذي تعرفونه قال ابو حيان ولم يسمع ذلك في المثنى ومنها
الاولي بوزن العلي والمشهور وقوعها بمعنى الذين فيكون للعقلآء المذكورين
قال رايت بني عمي الاولى تخذلوني وقال من الاولى تحشهم في زمرته
وقد يقع للمونث وما لا يعقل قال وتبلي الاولي يسلون على الاولي تراهن
يوم الوداع كالحدا العبل وقد تمد قال اتي الله للشمل الاولى كانهم ومنها اللاء
كالذين قراءة ابن مسعود اللاي الوا من نسابهم وقال فما اباونا بامن منه علينا
اللاء قد مهدوا الحجور والذين وقال وانا من اللاءين ان قدروا عفوا
وتعرب في لغة كالذون قال هم اللاون علوا الغل عني ومنها لجمع المونث ،،
اللاي واللواتي وبلا يا ات مع كسر ما قبلها وسكونه واللاء واللواء بقصرهما
واللات بالبناء على الكسر وبالاعراب بجمع المونث السالم وذوات بالبناء
على الضم وبالاعراب لجمع المونث السالم في لغة حكاها ابن النحاس ومن
شواهدها قوله تعالى واللاتي ياتين بالفاحشة من نسايكم واللاي ،،
يئسن من المحيض من نسايكم وقري واللاي بالياء وقال الشاعر وكانت
من اللاء لا يغيرها ابنها وقال من اللوا شربن بالصوار وقال واخذ انك ،،
اللاتي زين بالكتم وقال جمعتها من ايبنق سوابق ذوات ينهضن بغير سايق
وحذف ال من الذي والتي والذان والذين واللاتي لغة حكاها ابن ،،
مالك وقري صراط الذين انعمت قال ابو حيان ولم يورد ابن مالك شاهدًا
سوى هذه القراة وجوز الباقي قياسا لا سماعا وهي من الشذوذ بحيث لا
يقاس عليها ص وبمعنى الذي وفروعه من وما وذو الطايية وذوات
لمونث وحكي اعرابها وتثنيتها وجمعها وذا غير ملغاه بعد استفهام بما ،،
وكذا من خلافا لابن الانباري ومطلقا وجميع الاشارات عند الكوفيه وما
ذا مجردًا من الاستفهام خلافا لابن عصفور وال وزعمها المازني حرفا والاخفش
معرفة واي خلافا لثعلب مضافا الي معرفة قيل ونكرة لفظا اونيه ،،
والحاقها علامة الفروع لغة واوجب الكوفيه تقديم عاملها واستقباله ،،
وثالثها ان كان فعلا وجعلوا [illegible] من الموصول كل معرف بال واضافة
ش من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد والمثني والجمع مذكرًا
ومونثا بلفظ واحد وهو الفاظ من وما وسياتي اعتبار ما يستعمل فيه
وذو في لغة طي لا يستعملها موصولا غيرهم وهي مبنية على الواو وقد تعرب

قال

قال كان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت وقال فحسبي من
ذو عندهم ما كفانيا وروي من ذي بالاعراب وذات عندهم ايضا وهي خاصة
بالمونث مبنية على الضم حكي بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم
الله به وحكي اعرابها لجمع المونث السالم وحكي تثنية ذو وذات وجمعها فيقال
في الرفع ذوا وذواتا وذوات وفي النصب والجر ذوي وذوي وذواتي ومنها
ذا بشرطين ان تكون غير ملغاة والمراد بالالغا ان تركب مع ما فتصير
اسما واحدًا وان تكون بعد استفهام بما او من كقوله تعالى يسالونك ماذا
ينفقون اي ما الذي ينفقونه وقال الشاعر وقد قلتها فيقال من ذا قالها
واصل ذا الموصولة هي المشار بها جردت عن معنى الاشارة واستعمل موصولا
بالشرطين المذكورين قال ابو حيان ولا خلاف في جعلها موصوله بعد ما واما بعد
من فخالف قوم لان من تختص من يعقل فليس فيها ابهام كما في ما وانما صارت
بالرد الي الاستفهام في غاية الابهام فاخرجت ذا من التخصيص الي الابهام
وصرها الي معناها ولا كذلك من لتخصيصها واجاز الكوفيون وقوع ذا موصوله
وان لم يتقدم عليها استفهام كقوله نجوت وهذا تحملين طليق واجيب ،
بان تحملين حال او خبر وطليق خبر ثان وعن الكوفيين ان اسما الاشارة ،
كلها يجوز ان تستعمل موصولات وخرجوا عليه وما تلك بيمينك يا موسى
واجيب بان بيمينك حال من الاشارة وخرجوا عليه ايضا ثم هولاء حاججتم
اي الذين حاججتم اما اذا ركبت مع ما ذا وصارا اسما واحدًا فله معنيان احدهما
وهو الاشهر ان يكون المجموع اسم استفهام كقوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم
لا يشتغلن الي الذين تحننا نا فهذا لا يصح فيه الموصوليه وكذلك من ذا ،
كقوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه والثاني ان يكون المجموع اسما
واحدًا موصولا كقوله دعي ماذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب نبيني اي ،،
دعي الذي علمت قال ابو حيان واستعمالها على هذا الوجه قليل وقيل خاص
بالشعر وانكره ابن عصفور اصلا وتاول البيت على ان ما بنفسها وذا خبره
ودعي معلق بالاستفهام ومنها ال فالجمهور انها تكون اسما موصولا بمعنى ،،
الذي وفروعه وذهب المازني ومن وافقه الي انها موصول حرفي ،،
وذهب الاخفش الي انها حرف تعريف وليست موصوله واستدل لانتخطي
العامل لها ورد بعود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه والاول بانها
لا تؤول بمصدر والثاني بدخولها على الفعل ومنها اي بشرط اضافتها الى
معرفة لفظا كقوله فسلم على ايهم افضل او نية نحو اي عندي واجاز بعضهم
اضافتها الي نكرة نحو يعجبني اي رجل عندك واي رجلين واي رجال واي

امراة واي امراتين واي نسآء والجمهور منعوا ذلك لانها حينئذ نكرة والموصولات
معارف ولذلك امتنع كونها موصوله في اي فتقلب وقد تلحقها علامة الفروع
في لغة حكاها ابن كيسان فيقال ابهم واياهم وايهم وابوهم وايهم واياهن
وايتهن واياهن ومن شواهد قوله اذا اشتبه الرشد في الحادثات فارض
باتها قد قدرا والبصريون علي انه لايلزم تقديم عاملها ولا استقبا له فيجوز
احبت ايهم قراء ويعجبني ايهم قام واوجبها الكوفيون وقيل ان كان فعلا لم تجز
كونه ماضيا فلا يجوز يعجبني ايهم قام لانها وضعت علي الابهام والعموم والمعني
تخرجها عن ذلك وانكر ثعلب كونها موصوله وقال لاتكون الا استفهاما او
جزاء وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات وزعم الكوفيون
ان الاسماء المعرفه بال كلها يجوز ان تستعمل موصوله كقوله لعمري لانت
البيت اكرم اهله واقعد في افنايه بالاصايل فالبيت خبر انت واكرم صلته
للبيت كانه قال لانت الذي اكرم اهله وزعموا ايضا ان النكرة اذا اضيفت
الي معرفه توصل وخرجوا عليه قوله يا دار مية بالعلياء فالسند وتقول هذه
دار زيد بالبصرة فبالعلياء والبصرة صلة دار والبصريون منعوا ذلك وجعلوا
اكرم خبرا ثانيا وبالعلياء حالا ص مسالة توصل ال بصفة محضه وفي
المشبهة خلاف ومضارع اختيارا عند ابن مالك وقال غيره قبيح وجملة اسميه
وظرف ضرورة ش توصل ال بصفة محضه وذلك اسم الفاعل والمفعول
كالضارب والمضروب بخلاف غير المحضه كالذي توصل به وهو غير مشتق
كاسد وكالصفة التي غلبت عليها الاسميه كابطح واجرع وصاحب وراكب
قال في جميع ذلك معرفة لاموصوله وفي وصلها بالصفة المشبهه قولان احدها
توصلها نحو الحسن وبه جزم ابن مالك والثاني لا وبه جزم في البسيط لضعفها
وقربها من الاسما وفي وصلها بالفعل المضارع قولان احدها توصل به وعليه
ابن مالك لوروده في قوله ما انت بالحكم الترضي حكومته وقوله ما كاليروح
ويغدوا لاهيا فرحا وقوله الي ربه صوت الحمار اليجدع والثاني لا وعليه الجمهور
وقالوا الابيات من الضرورات القبيحه ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف
الا في الضرورة باتفاق كقوله من القوم الرسول الله منهم وقوله من لايزال شاكرا
علي المعه اي الذين رسول الله والذي معه ص وغيرها بجملة خبريه
لا انشايه معهود معناها غالبا وجوزه المازني بالدعائيه بلفظ الخبر والكسائي
بالطلبيه وهشام بذات ليت ولعل وعسي وقوم بالتعجبيه وبعضهم باسم فعل
لا امر والكوفيه وابن مالك باسم معرفة بمثل ومنعه الفارسي بنعم فاعله
ضمير وبعضهم بكان وقوم بما استدعي لفظا قبلها وابن السراج وقوع التعجب

بنها

بنها والصحيح جوازه بقسميه وشرطيه مطلقا ويشترط معناه في الموصول وزعم بعضهم
اسقاطها في الذي بمعني الرجل والداهيه ش غير ال من الموصولات الاسميه
توصل بجملة خبريه معهود معناها غالبا لما تخرج بالخبريه الانشايه وهي المقارن
حصول معناها للفظها فلا يوصل بها قال ابن مالك ان الصله معرفة للموصول
فلابد من تقدم الشعور بمعناها علي الشعور بمعناه قال والمشهور عند النحويين
تسمية الجملة الموصول بها بكونها معهوده وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد
به معهود فتكون صلته معهوده كقوله تعالي واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت
عليه وقد يراد به الجنس فيوافقه صلته كقوله تعالي كمثل الذي ينعق بما لا
يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فيبهم صلته كقوله فمثل الذي
لا تبت يغلب صاحبه انتهي وخرج ايضا الطلبيه وهي اولي بالامتناع من
الانشايه لانها لم تحصل معناها بعد فهي ابعد عن حصول الوضوح بها الخبريها
وجوز الكسائي الوصل بجملة الامر والنهي نحو الذي اضربه ولا تضربه زيد
وجوزه المازني بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال
ابو حيان ومقتضي مذهب الكسائي موافقته بل اولي لما يرد بها من صيغة
الخبر وجوزه هشام بجملة مصدره بليت ولعل وعسي نحو الذي ليته اولعله
منطلق زيد والذي عسي ان يخرج زيد قال واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان
شطت نواها ازورها وتاوله غيره علي اضمار القول اي اقول لعلي والصله
ازورها وخبر لعلي مضمر والجملة اعتراض واما جملة التعجب فان قلنا
انها انشايه لم يوصل بها او خبريه فقولان احدها الجواز وعليه ابن خروف
نحو جا في الذي ما احسنه والثاني المنع لان التعجب انما يكون من خفا السبب
والصلة تكون موضحه فتنافيا والصحيح جوازه بجملة القسم نحو جا في الذي اقسم
بالله لقد قام ابوه وبجملة الشرط مع جزايه كما يخبر بها نحو جا الذي ان قام
عمرو قام ابوه ومنع قوم المسيلتين لخلو احدي الجملتين فيهما من ضمير عايد علي
الموصول واجيب بانهما قد صارتا بمنزلة صلة واحدة بدليل ان كل واحد
منهما لا يفيد الا باقترانه بالاخري واكتفي بضمير واحد كما يكتفي في الجملة
الواحدة والصحيح جوازه ايضا بجملة صدرها كان وقيل لا لانها غيرت الخبر
عن مقتضاه وبشرط حيث تضمن الموصول معني الشرط نحو الذي ان قام
قام ابوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشي يكون تمام نفسه ورد
بان الثاني غير الاول لا نفسه والجملة تستدعي كلاما قبلها وقيل لا فلا
يجوز جا في الذي حتي ابوه قايم لان حتي لابد يتقدمها كلام تكون غاية له
ونعم فاعله ضمير ومنعه الفارسي وزعم الكوفيون وابن مالك ان الموصول

قد يتبع باسم معرفة بعده ويستغني بذلك عن الصلة كقولك ضربت الذي اياك
ما انه يجوز بالقلة بمثل بنآء على رايهم انها ظرف كقوله حتى اذا كانا هم اللذين مثل
الجد لين المحلجين والبصريون قالوا في البيت مقدرا اي تماد او ضارا ص
ويجب معها عايد وقيل مالم يعطف عليها بفآء جملة هو فيها مطابق ويجوز الحضور
والغيبه في ضمير مخبر به او موصوف عن حاضر فان شبه به فالغيبه وكذا ان
تاخر خلافا للكسآي واوجبها قوم مطلقا وقوم في غير الشعر وبعضهم ان لم تتصل
والاصح اختصاصه بالذي وفروعه والحق قوم ذوا وذات وقوم من وما وقوم ال
وقوم النواسخ وتعتبران في ضميرين وخالف فيما لم يفصل والاولى في من واخواتها
وكم وكاين مراعاة اللفظ فان عضد سابق فالمعنى ويجب للبس او قبح خلافا لابن
السراج في من هي محسنة امك مالم تحذف هي ويعتبر بعد اللفظ المعنى ويجوز
عكسه وشرط قوم الفصل ش لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود الى الموصول
مربطا به واجاز ابن الضايع خلوها منه اذا عطف عليها بالفآء جملة مشتملة عليه
نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب ارتباطهما بالفآء وصيرورتهما جملة واحدة
وحكم الضمير المطابقة للموصول في الافراد والتذكير والحضور وفروعها ويجوز الحضور
والغيبه في ضمير المخبر به او موصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر
والحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو انت الذي فعلت وانا الذي فعلت وانا الذي
فعلت وانا الذي فعل قال وانا الذي سمتني امي حيدره وقال انا الرجل الضرب
الذي تعرفونه وقال وانت الذي حببت كل قصيرة وقال وانت الذي اثاره
في عدوه ومن امثلة المخبر بموصوفه انت آدم الذي اخرجتنا من الجنة وانت
موسى الذي اصطفاك الله وتقول انت فلان الذي فعل كذا وانما جاز ذلك لان
المخبر عنه والمخبر به شي واحد وقيل تختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما
وجمعهما ويتعين فيما عدا ذلك الغيبة اولا قال ابو حيان الصواب الاول قال
وزاد بعض اصحابنا ذوا وذات الطايية والالف واللام واجازه بعضهم في جميع
الموصول قال وهو وهم فان تاخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة
عند الجمهور نحو الذي قام انا والذي قام انت لان الحمل على المعنى قبل تمام
الكلام ممنوع وجوز الكسآي عوده مطابقا للمتكلم والمخاطب كما لو تقدم ووافقه
ابو الحسن وان قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبه اتفاقا نحو انا في
الشجاعة الذي قيل مرحبا وانت في الشجاعة الذي قيل مرحبا لان المعنى على
تقدير مثل ولو صرح بها تعينت الغيبه واوجب قوم الغيبة مطلقا واوجبها
قوم في السعة وعلى الجواز شرطه ان وجد ضميران جاز في احدهما مراعاة اللفظ
وفي الاخر المعنى قال نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا وقال

أأنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والارحبي المعلف ومنع الكوفيون الجمع
بين الجملتين اذا لم يفصل بينهما نحو انا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج
والبصريون اطلقوا قال ابو حيان والسماع انما ورد وبهم الفصل ويجوز مراعاة
اللفظ والمعنى في ضمير من وما وال واي وذا وذوا وذات وكم وكاين لانها في
اللفظ مفرده مذكره فان عني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى ايضا والاحسن مراعاة
اللفظ لانه الاكثر في كلام العرب قال تعالى ومنهم من يستمع اليك وقال ومنهم من
يستمعون اليك وقال الفرزدق نكن مثل من يا ذيب يصطحبان وقال امرى القيس
لما نسجتها من جنوب وشمال فان عضد المعنى سابق فالاولى مراعاته قال تعالى
ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نوتها اجرها فسبق منكن مقو لقوله
وتعمل بالتآء ويجب مراعاة المعنى ان حصل مراعاة اللفظ لبس او قبح فالاول نحو
اعط من سالتك اذ لو قيل من سالك لا لتبس والثاني نحو من هي حمرا امتك ومن
هي محسنه امك اذ لو قيل من هي احمر امتك ومن هو محسن امك لكان في غاية
القبح وسوآء كانت الصفة مما يفرق بينه وبين مذكره بتآء التانيث كمحسنة ام لا كحمرا
ووافق ابن السراج على منع التذكير في الثاني واجازه في الاول لشبهه بموضع ونحوه
من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من علامته بخلاف احمر فان اجرآء مثله
على المونث لم يقع فان حذف ضمير هي وقيل من محسن امك سهل التذكير واذا
اجتمع في من ونحوها ضماير جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى
والاحسن البداآة بالحمل على اللفظ قال تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله
وباليوم الاخر وماهم بمومنين ويجوز البداة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط
قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غيرتي وينظر في امرنا
قومك وعزي للكوفيين واذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود الى اعتبار اللفظ
بقلة قال تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير
علم ويتخذها هزوا اوليك لهم عذاب مهين واذا تتلى عليه اياتنا ولى مستكبرا
وقال ومن يومن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات الى قوله خالدين فيها ابدا قد
احسن الله له رزقا ص ويغني عن الضمير ظاهر خلافا للقوم وعن الجملة
ظرف او مجرور نوي معه فعل وفاعل هو العايد مالم يرفع ملابس ضمير ويجب
ذكره ان كان خاصا مطلقا خلافا للكسآي ش يغني عن الضمير العايد اسم
ظاهر حكى ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه وقال وانت الذي في رحمة
الله اطمع اي رحمته قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا ويغني عن الجملة
الموصول بها ظرف او جار ومجرور نوي معه استقر او شبهه وفاعل هو العايد
مالم يرفع ذلك المنوي ملابس الضمير فيكون العايد الضمير الملابس للمرفوع نحو جآء

الذي عندك والذي في الدار والذي عندك اخوه ثم هذا المنوي واجب الاضمار
مالم يكن خاصًّا فانه يجب ذكره نحو جاء الذي ضحك عندك او نايم في الدار ولا
يجوز حذفه مطلقا وسوآء كان الظرف قريبًا من زمن الاخبار ام لا واجاز
الكسايي حذف الخاص في القريب نحو نزلنا المنزل الذي امس او الذي البارحه
او الذي انفًا بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس او الذي يوم الجمعة صـ
مساله يمنع تاخير موصول واجاز الكسايي تاخيره عن معمول صلتها والفرا
ان وفصله ومتعلقاتها باجنبي غالبا وبغيره في ال والحرفي غيرما ومنه ،،
قسم واعتراض خلافا للفارسي وندا خلافا لابن مالك فيها وفي غير مخاطب ،،
ولا يتبع ويخبر ويستثني قبل تمامها وقد تحذف صلة موصول اول اكتفآء
بالثاني اشتراكا او دلالة والمختار وفاقا للكوفيه جواز تقديم متعلق الصله
وثالثها ان كان ال مجرورا بمن وحذف ما علم من موصول لا ال وحرفي غير
ان وثالثها ان عطف على مثله وصله لغير ال وحرفي معمولها باق عش
الموصول والصله حرفيا كان او اسميا كجزي اسم فاشبه شيها الاسم المركب
تركيب مزج ومن ثم وجب لهما احكام احدها تقديم الموصول وتاخير الصلة
فلا يجوز عكسه واذا امتنع تقديم الصله امتنع تقديم معمولها ايضًا واجاز
الكسايي تقديم معمول صلة كي عليها نحو جآ زيد العلم كي يتعلم واجاز الفرا تقديم
معمول صلة ان عليها نحو اعجبني العسل ان تشرب الثاني امتناع الفصل
بينه وبين الصلة او من متعلقات الصلة باجنبي الا ما شذ من قوله وابغض
من وضعت اليه فيه لساني يفتشوا منهم اذ وذ تفضل بالي وهو اجنبي من
الصلة ومعمولها ومحله بعد لساني ويجوز الفصل بغير اجنبي كمعمول الصلة ،
نحو جآه الذي زيدا ضرب ومنه صله القسم كقوله ذاك الذي وابيك يعرف
مالكا وجملة الاعتراض كقوله ماذا ولا عتب في المقدور رهب اما وجملة
الحال كقوله ان الذي وهو مثرا لا يجود حريا ته تغتر به بعد اثرا وجملة
الندآ بعد خطاب كقوله وانت الذي يا سعد ابت بمشهد قال ابن مالك فان
لم يكن مخاطب عد الفصل اجنبيًا ولم يجز الا في ضرورة كقوله كن مثل من
يا ذيب يصطحبان اما ال فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال لا باجنبي
ولا بغيره لانها جزء من صلتها وكذا الموصول الحرفي لان امتزاجه بصلته
اشد من امتزاج الاسم بصلته لان اسميته مستغنية بدونها ويستثني ما
يجوز فصلها نحو عجبت مما زيدا تضرب لانها غير عاملة بخلاف ان وان وكي
وتفرع على امتناع الفصل بين الموصول وصلته انه قبل تمام الصله لا يتبع
بتابع من عطف او نعت او نسق او تاكيد او بدل ولا يخبر عنه ولا يستثني
بيان م

مز

منه فلا يقال الذي محسن اكرم زيدًا ولا جاء الذي الا زيدًا اسا او نعم وقد ترد
صله بعد موصولين او اكثر فيكتفي بها اما مشتركا فيهما كقوله صلى الذي والتي
بتاه باخيه او دلالة على الحذف من الاول كقوله وعند الذي واللات عدنك ،،
اخنه ويقي في المتن مسايل الاولي في جواز تقديم الظرف والمجرور المتعلق
بالصلة على الموصول اسميا او حرفيا مذاهب احدها المنع مطلقا وعليه البصريون
والثاني الجواز مطلقا وعليه الكوفيون وهو اختيا ري للتوسع فيهما والثالث الجواز
مع ال اذا جرت بمن نحو وكانوا فيه من الزاهدين اني لكما لمن الناصحين وانا على
ذلكم من الشاهدين والمنع في غير ال مطلقا ومنها اذا لم تجر بمن وعليه ابن ،
مالك ويدل للجواز في غير ال قوله لا تظلموا شزرًا فانه لكم من الذين وفا في
السر والعلن وقوله واعرض منهم عمن هجاني وقوله كان جزاي بالعصا ان
اجلدا وفي ال غير مجروره بمن قوله كانك مما احدثت بالمجرب وقوله ولا في ،
ثبوت الحي بالمتوسع والما تعون مطلقا قدروا في الابات والابيات متعلقا ،،
من جنس المذكور الثانيه في جواز حذف الموصول اذا علم مذاهب احدها الجواز
في الاسمي غير ال دون الحرفي غير ان وعليه الكوفيون والبغداديون والاخفش
وابن مالك واحتجوا بالسماع قالوا لمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سوا
وقال فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب اي ومن يمدحه
وما الذي نلتم وقال تعالى امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل
اليكم لان المنزل الينا ليس المنزل اليهم وقال ومن اياته يريكم البرق اي ،،
ان يريكم وقالوا تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع وبالقياس على
المضاف اليه اذا علم والثالث والثاني الجواز ان عطف على مثله كالابيه والبيت
الاول والمنع ان لم يعطف عليه كالبيت الثاني الثالثه في بيان جواز حذف ،،
الصلة اذا علمت قولان احدهما الجواز في الاسمي غير ال كقوله نحو الالي فاجمع
جموعك ثم وجههم الينا اي الالي عرفت عدم تبا لا تقم باعدايهم وقوله وعز
علينا ان يصابا وعزما اي وعزما اصيبا به وفي الحرفي ان بقي معمول الصله ،،
كقولهم ما انت منطلقا انطلقت اي ان كنت فحذف كان وهي صلة ان ومعمولها
باق وكذا قولهم كل شي مهرها النسا وذكرهن اي ما عدا النسا صـ ولا يحذف
عايد ال وثالثها يجوز بقبح لدليل وقوله ان تعدي ومنها لاثنين او ثلاثة
ورابعها يقل في متعدي واحد وتحسن في غيره وخامسها للضرورة ومحله عند
الاخفش نصب والمازني جر والفرا يجوزان وسيبويه بقياس بالظاهر
في حذف العايد من صلة ال نحو الضاربها زيد هند اقوال احدها
المنع مطلقا وعليه الجمهور واختلف في محله انصوب هو ام مجرور فذهب الاخفش

الي انه منصوب و المازني الي انه مجرور والفرا الي جواز الامرين وسيبويه الي ،،
اعتباره بالظاهر فحيث جاز في الظاهر النصب و الجر نحو جاء الضارب زيدًا و زيد
جاز في الضمير نحو الضاربا هما غلامك الزيدان وحيث وجب في الظاهر النصب
نحو جاء الضارب زيدًا وجب في الضمير نحو الضاربه زيد غلامك والثاني الجواز
مطلقا لقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبه اي المستفزه والثالث ان لم يدل ،
عليه دليل لم يجز لا تقول جاء الضاربه زيد لانه لا يدري هل الضمير المحذوف
مفردا او غير مفرد ولا تقل هو مذكر او مونث وان دل عليه دليل كان حذفه قبيحا
نحو جاء الرجل الضارب زيد وهو على قبحه في اسم الفاعل الماخوذ من متعد
الي ثلاثه احسن منه في المتعدي الي اثنين و في المتعدي الي اثنين احسن
منه في المتعدي الي واحد قال ابو حيان وما علل به قبحه من الالباس يلزمه
في جاء من ضربت ولم يقل احد بقبحه الرابع ان كان الوصف الواقع في صلتها
ماخوذا من متعد الي واحد فالاثبات فصيح والحذف قليل نحو الضاربه زيد
والضارب زيد وان كان من متعد الي اثنين او ثلاثه حسن الحذف لاجل ،
الطول والحذف من المتعدي لثلاثه احسن منه فيما لاثنين نحو جاء الظانه
زيد منطلقا و المعطيه زيد درهما و المعلمه بكرا عمروا منطلقا وان شيت الظان
والمعطي والمعلم والخامس انه خاص بالضرورة صـ ويحذف غيره ان ،،
كان بعض معمول الصله مطلقا والا فان كان متصلا منصوبا بفعل قال ابو حيان
تام او وصف او مجرور ابو صف ناصب وضعفه ابن عصفور وقال الكساي
او غير وصف او حرف جر مثله معنا ومتعلق الموصول او موصوف به قال
ابن مالك او تعين او كان معه مثله واباه ابو حيان ومبتدا ليس بعد نفي
او حصر او معطوفا او معطوفا عليه خلافا للفرا في الاخير و لا خبره جملة
ولا ظرفا وشرط البصريه طول الصله غالبا الا في اي ش عايد الصلة ،،
غير الالف واللام ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول
نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت انه ياتي او نحوه وان لم يكن فاما ان يكون
منفصلا او متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت ،
او ما اكرمت الا اياه وان كان متصلا فله احوال احدها ان يكون منصوبا فان
نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه
ما الله موليك فضل فاحمدنه به اي موليكه او بغيرها لم يجز نحو جاء الذي ،،
انه الفاضل او كانه قمر والحق به ابو حيان المنصوب بالفعل الناقص نحو جاء
الذي كنته زيد قال ابن القاسم وفيه نظر وقال ابن عقيل الثاني ان يكون
مجرورا فيجوز حذفه في صور احدها ان يجر باضافة صفة ناصبه له تقديرا نحو

ناقض

ناقض ما انت قاض اي قاضيه وزعم ابن عصفور ان حذفه ضعيف جدا ورده
ابو حيان بوروده في القرآن وبانه منصوب في المعني ولا خلاف ان حذف المنصوب
قوي فلذلك ما في معناه فان جر باضافة صفة غير ناصبه نحو جاء الذي انا ضاربه
امس او غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن لم يجز حذفه واجازه الكساي ،،
كقوله اعوذ بالله واياته من باب من يغلق من خارج اي يغلق بابه الثاني ان
يجر بحرف جر الموصول او الموصوف بالموصول بمثله لفظا ومعني ومتعلقا نحو ،
مررت بالذي او بالرجل الذي مررت اي به ويشرب مما تشربون اي منه فان ،
جرا معا بغير حرف نحو جاء غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا نحو ،
جاء الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العايد في اللفظ في الذي ،
حللت به او ماثله لفظا لا معني كمررت بالذي مررت به علي زيد او لفظا ومعني
لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وجوز ابن مالك
الحذف اذا تعين الحرف وان لم يوجد الشرط نحو الذي سرت يوم الجمعة اي ،
فيه والذي رطل بدرهم ثم منه فحسن الحذف لتعين المحذوف كما حسن في الخبر
والموصول بذلك اولي لاستطالته بالصله قال ويمكن ان يكون منه ذلك الذي
يبشر الله عباده اي به وقال ابو حيان لم يذكر احد ذلك في الصلة وانما ذكروه
في الخبر ولا ينبغي ان يقاس عليه ولا ان يذهب اليه الا بسماع ثابت عن ،
العرب وجوز ابن مالك ايضا الحذف اذا جر بمثل الحرف عايد علي الموصول ،
بعد الصله وهو بمعني بولي او كان معه مثله كقوله ولو ان ما عالجت لين فوادها
فسا استلين به للان الجندل واباه ابو حيان وقال ان البيت ضروره فقولي
واباه ابو حيان عايد الي جميع قول ابن مالك الحال الثالث ان يكون مرفوعا
فان كان فاعلا او نايبا عنه او خبر المبتدا او الناسخ لم يجز حذفه نحو جاء اللذان
قاما او ضربا او جاء الذي الفاضل هو او ان الفاضل هو نحو وان كان مبتدا جاز
بشروط احدها ان لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قايم الثاني ان ،
لا يكون بعد حصر نحو جاء الذي ما في الدار الا هو والذي انما في الدار هو ،
الثالث ان لا يكون معطوفا علي غيره نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان الرابع
ان لا يكون معطوفا عليه غيره نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان وخالف الفرا في
هذا الشرط فاجاز حذفه ورد بانه لم يسمع وبانه يودي الي وقوع حرف العطف
صدرا الخامس ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا لقوله تعالى الذين ،
هم يراؤن وقولك جاء الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدر احذف من الكلام
شي ام لا لان ما بعده من الجملة والظرف صالح لان يكون صله السادس ان ،
تطول الصله شرط ذلك البصريون ولم يشرطه الكوفيون فاجازوا الحذف من

فذلك جآء الذي هو فاضل لوروده في قراة تماما علي الذي احسن بالرفع اي
هو احسن وقوله ومن يجير بالحمد لا ينطق بما سفه اي بما هو سفه والبصريون
جعلوا ذلك نادرًا ومحل الخلاف في غير ايها اما هي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا
لانها مفتقرة الي الصلة او الي الاضافه فكانت اطول فحسن معها تخفيف
اللفظ ومثال ما جتمعت فيه الشروط والطول وهو الذي في السمآء اله اي هو اله
ص وتبني حينيذ علي الضم عند سيبويه وغلطه الزجاج والمختار وفاقا
للكوفيه والخليل ويونس اعرابها فان حذف مضافها اعربت علي الصواب كما لو
ذكرا او العايد وقيل تبني مع الظرف مطلقا وتصرف مع التآء وعن ابي عمرو
لا وقيل هو اذا اسمي ش لاي الموصولة اربعة احوال احدها ان يذكر مضافها
وعايدها نحو جاي ايهم هو القايم والثاني ان يحذف مضافها ويذكر عايدها
نحو اضرب ايا هو قايم وهي معربه في هذين الحالين باجماع الثالث ان تضاف
ويحذف عايدها كقوله تعالي ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وقول الشاعر
فسلم علي ايهم افضل وهي في هذه الحالة مبنيه علي الضم عند سيبويه والجمهور
لشدة افتقارها الي ذلك المحذوف وهذا يستلزم بنايها في الحالة الرابعة
وقيل لا لان قياسها مخالف له فلما نقص من صلتها التي هي موضحه ومبنيه لها
رجعت الي ما عليه اخواتها وبنيت علي الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف
من كل ما بينه وذهب الكوفيون والخليل ويونس الي اعرابها حينيذ واولوا
الآية علي الحكايه او التعليق علي ان فيها قراة بالنصب وقال ابن مالك
اعرابها حينيذ قوي لانها في الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدا فكذا في
الموصوله الرابع ان تقطع عن الاضافة ويحذف العايد نحو اضرب ايا قايم وهي
في هذه الحالة تعرب قال ابن مالك بلا خلاف وقد ذهب بعض النحويين الي بنايها
هنا قياسا علي الحال الثالث نقله ابو حيان والرضي فلهذا اشرت الي هذا الخلاف
بقولي علي الصواب واذا أنثت اي بالتآء عند حذف ما تضاف اليه لم تمنع الصرف
اذ ليس فيها الا التانيث وكان ابو عمرو يمنعها الصرف حينيذ للتانيث والتعريف
لان التعريف بالاضافة المنويه شبيهه بالعلميه ولذلك منع من الصرف جمع
الموكد به وفرق ابن مالك بان شبه جمع بالعلم اشد من شبه ايه لانه جمع
لا يستعمل مع ما يضاف اليه بخلاف ايه وقيل الخلاف انما هو فيما اذا سميت امراة
باية في الدار فالاخفش يصرف ايه وابو عمرو يمنعها للتانيث وما بعدها من
الصله كالصفة ووجه الاخفش ان التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض
الاسم لانه وقع في الوسط ص ويجوز اتباع محذوف نسقا وبدلا وتوكيدا
خلافا لابن السراج وكثير وحالا ولو مقدمه خلافا لهشام ش اذا حذف العا

المنصوب بشرطه نفي توكيده والنسق عليه نحو جاي الذي ضربت نفسه وجاي
الذي ضربت وعمرو خلاف فالاخفش والكسآي علي الجواز وابن السراج واكثر
اصحابه علي المنع واختلف عن الفرا في ذلك واتفقوا علي مجي الحال منه اذا كانت
موخرة عنه في التقدير نحو هذه التي عانقت مجرده اي عانقتها مجرده فان كانت
متقدمه في التقدير نحو هذه التي مجرده عانقت فاجازها ثعلب ومنعها هشام
ص خاتمة من للعالم ولشبهه ولغيره شمولا او تفصيلا وقيل مطلقا
وما لغيره غالبا ومبهم امره وصفات عالم قيل وله مطلقا وقيل بقرينة ش
الاصل في من وقوعها علي العاقل ولا تقع علي غير العاقل الا في مواضع احدها
ان نزل منزلته نحو ومن اضل ممن يدعوا من دون الله من لا يستجيب له
عبر عن الاصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل حسب ما عبدوها وقوله اسرب
القطا هل من يعير جناحه نزل القطا منزلة العاقل لخطابه وندايه الثاني
والثالث ان يشترك معه في شمول او تفصيل فالاول نحو الم تر ان الله يسبح له من
في السموات ومن في الارض والثاني نحو فمنهم من يمشي علي اربع لاقترانه
بالعاقل فيما فصل بمن في قوله خلق كل دابة من مآء وزعم قوم منهم قطرب
وقوع من علي غير من يعقل دون اشتراط اخذا من ظاهر ما ورد من ذلك
والغالب في ما وقوعها علي غير العاقل وقد تقع للعاقل نادرا نحو لما خلقت
بيدي والسمآء وما بناها الايات وما انتم عابدون ما اعبد وسمع سبحان ما
سخركن لنا ولورود هذا وامثاله زعم قوم منهم درستويه وابو عبيدة ومكي
وابن خروف وقوعها علي آحاد من يعقل مطلقا وقال السهيلي لا تقع علي اولي العلم
الا بقرينة وتقع علي صفات من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النسآء اي الطيب
وعلي المبهم امره كان ترى شبحا تقدر انسانيته وعدم انسانيته فتقول اخبرني
ما هنالك ص ويقعان شرطا واستفهاما وانكر الفرا نحو من قايم ونكرتين
موصوفتين خلافا لقوم وشرط الكسآي لمن وقوعها محل جايز تنكير وبعضهم
واجبه قال الفارسي وتقع نكره تامه ولتوصف بما في قول لتعظيم او تحقير او تنويع
وخلت نكره من صفة في ما افعله ونعما واني هاان افعل وقيل معرفه فيهما
وتزاد قيل ومن ش تقع من وما شرطيتين نحو من يعمل سوا يجز به وما
تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهاميتين نحو من اله غير الله ومارب العالمين
ونكرتين موصوفتين نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك قال الا رب من
تغشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير امين وقال ربما تكره النفس من
الامر له فرجة كحل العقال وانكر قوم وقوعهما موصوفتين لانهما لا يستعملان
بانفسهما ورد بان من الصفات لا يلزم الموصوف نحو الجم الغفير ويا ايها الرجل

ومن وما من هذا القبيل وزعم الكسائي ان العرب لا تستعمل من نكرة موصوفة
الا في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب كقوله ربّ من انضجت غيظا
قلبه وردّ بقوله فكفى بنا فضلاً على من غيرنا وقيل يكفي الشرط وذكر الفارسي
ان من تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا بضمير شرط ولا استفهام كقوله
ونعم من هو في سرٍ واعلانٍ ولم يوافقه احد على ذلك نعم تقع ما كذلك في ثلاثة
مواضع احدها في التعجب نحو ما احسن زيدًا الثاني في باب نعم نحو غسلته غسلا
نعما ودققته دقا نعما على خلاف بعد قيل انها هنا معرفة اي نعم الغسل ونعم
الدق قاله ابن خروف الثالث في قولهم اني مما ان افعل اي اني من امر فعلي
وقيل انها هنا معرفة ايضا وذهب قوم منهم ابن السيد وابن عصفور الي ان
ما تقع صفة للتعظيم كقولهم لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود
اي لامر عظيم ومنه الحاقة ما الحاقة فغشيهم من اليم ما غشيهم او التحقير
نحو اعطيته عطية ما او التنويع نحو ضربته ضربا ما اي نوعا من الضرب وفعلته
فعلا ما اي نوعا من الفعل والمشهور انها في جميع ذلك زايدة وابطل ابن
عصفور الزيادة بانها في الاوايل والاواخر تقل وانها لو كانت زايدة لم يكن
في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ونحوه وتقع ما زايدة نحو فبما رحمة مما خطاياهم
اما انت منطلقا واجاز الكسائي زيادة من لقوله الي الزبير سنام المجد قد علمت
ذاك القبايل والاثرون من عددا اي والاثرون عددا والبصريون انكروا
ذلك لانها اسم والاسماء لا تزاد واولوا البيت على انها فيه نكرة موصوفة اي من
يعد عددا ص وتقع اي شرطا واستفهاما وصفة نكرة حذفها نادر ،
وقيل شايع قاله ابن مالك وحالا والاخفش ونكرة موصوفة ش تقع اي
شرطية كقوله اي حين تلم بي تلق ما شيت من الخير فاتخذني خليلا واستفهامية
نحو فاي الفريقين احق بالامن وصفة نكرة كقوله دعوت امراة اي امرٍ فاجابني
فان اضيف الي مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي
اشتق منه الاسم الذي اليه فاذا قلت بفارس اي فارس فقد اثنيت عليه
بالفروسية خاصة او الي غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفة يمكن ان يثني
بها فاذا قلت مررت برجل اي رجل فقد اثنيت عليه ثناءً كافيا في كل ما يمدح
به الرجل وانما لم توصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الي معرفة كانت بعضا
مما يضاف اليه وذلك لا يتصور في الصفة والغالب ذكر هذه النكرة وقد تحذف
كقوله اذا حارب الحجاج اي منافق اي منافقا وهذا في غاية الندور لان
المقصود بالوصف باي التعظيم والحذف مناف لذلك وذكر ابن مالك ان ايا
تقع حالا كقوله لله عينا حبيبن ايما فتي قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا وقوعها

حالا وانشدوا البيت برفع ايما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير اي فتي
هو واجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت باي كريم
والجمهور منعوا ذلك لانه لم يسمع والله اعلم ص الكتاب الاول
في العمد وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ ش
العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل يقوم مقام اللفظ به ،
وجعل اعرابه الرفع لما تقدم في انواع الاعراب والحق منها بالفضلات في النصب خبر
كان وكاد واسم ان ولا وجزءا ظن فانها عمد لانها في الاصل المبتدا والخبر ونصبت
ص المبتدا اختلف هل هو اصل او الفاعل والمختار وفاقا للرضي كل اصل
ش اختلف في اصل المرفوعات فقيل المبتدا والفاعل فرع عنه وعزي الي
سيبويه ووجهه انه مبدوء به في الكلام وانه لا يزول عن كونه مبتدا وان تاخر
والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وانه عامل ومعمول والفاعل معمول لا غير وقيل
الفاعل اصل والمبتدا فرع عنه وعزي للخليل ووجهه ان عامله لفظي وهو اقوي
من عامل المبتدا المعنوي وانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدا
كذلك والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين المعاني وقيل كلاهما اصلان
وليس احدهما محمولا على الاخر ولا فرعا عنه واختاره الرضي ونقله عن الاخفش
وابن السراج قال وكذلك التمييز والمستثني اصول في النصب كالمفعول وليست
محمولة عليه كما هو مذهب النحاة انتهى قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فايدة
ص قالوا وهو المجرد من عامل لفظي غير زايد ونحوه مخبرا عنه او وصفا
سابقا رافعا لمنفصل ولو ضميرا خلافا للكوفيين كاف وشرطه تقدم نفي ولو بغير
او استفهام وثالثها يجوز دونه بقبح وسلمه ابو حيان في غير ما والهمزة وهو قايم
مقام الفعل ومن ثم لا خبر له خلافا لزاعم انه محذوف او تاليه ولا يصغر ولا يوصف
ولا يعرف ولا يثني ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث خلافا لابن خروف الا ان ،
طابقها لخبر مقدم او مفردا او مكسرا او ما يستوي مفرده وغيره جاز وادخل
بقولنا غير زايد نحو هل من خالق قالوا وبحسبك درهم والمختار وفاقا لشيخنا
الكافيجي انه خبر وبنحوه ربّ رجل عالم افادنا ش حد النحاة المبتدا بانه الاسم
المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه مخبرا عنه او وصفا سابقا رافعا لمنفصل
كاف فقولنا المجرد من عامل لفظي اخرج الفاعل ونايبه ومدخول النواسخ والخبر
وقيد العامل باللفظي بناءً على رايهم ان عامل المبتدا معنوي وهو الابتداء
وقولنا غير المزيد يدخل المجرور بحرف زايد نحو هل من خالق غير الله وبحسبك
درهم فخالق وحسبك مبتدات لان العامل الداخل عليها كلا عامل لزيادته وقولنا
ونحوه يدخل نحو ربّ رجل عالم افادنا فرجل مبتدا ولا اثر لرب لانها في حكم الزايد

اذ لا نتعلق بشي وهذا الحد غير مرضي عندي لامرين احدهما ان عامل المبتدا
عندي الخبر كما سيا في اختياري له وهو لفظي والاخر انه شامل للفعل المضارع
المجرد من ناصب وجازم فلهذا وربت بقولي قالوا وما قالوه في بحسبك درهم غير
مرضي ايضا قال شيخنا الكافيجي اختار ان بحسبك درهم خبر مقدم وان المبتدا
درهم بحسبك نظرًا للمعنى فانه محط الفايدة اذ القصد الاخبار عن درهم بانه كافيه
وما قاله شيخنا هو الصواب ثم المبتدا قسمان قسم له خبر وقسم له فاعل او نايب
عنه يغني عن الخبر وهو الوصف سوا كان اسم فاعل او اسم مفعول او صفة
مشبهة او منسوبا وشرطه ان يكون سابقا فليس منه نحو اخواك خارج ابوهما
لعدم سبقه وشرط مرفوعه ان يكون منفصلا سوا كان ظاهرا او ضميرا نحو اقايم
انتما ومنع الكوفيون الضمير فلا يجيزون الاقايمان انتما بالمطابقة بجعل الضمير
مبتدا موخرا قالوا ان الوصف اذا وقع الفاعل الساد مسد الخبر جري مجري
الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير ورد بالسماع قال خليلي ما واف بعهدي
انتما اذا لم تكونا لي علي من اقاطع وشرطه ايضا ان يكون كافيا اي مغنيا عن
الخبر ليخرج نحو اقايم ابواه زيد فان الفاعل غير مغن اذ لا يحسن السكوت عليه
فزيد فيه مبتدا وقايم خبر مقدم وشرطه ايضا تقدم نفي او استفهام باي ادواتها
كما ولا وان وغير نحو غير قايم الزيدان ومنه قوله غير ما سوف علي زمن
ينقضي بالهم والحزن وكالهمزة وهل وما ومن ومتي واين وكيف وكم وايان
هكذا عمم ابن مالك قياسا علي سماع ما في الهمزة وتصرح ابو حيان علیهما اذ لم
يسمع سواهما ولم يشترط الكوفيون ولا الاخفش الاعتماد عليها بناء علي رايهم الاتي
في عمل غير معتمد وشرط ابن مالك استحسانا لا وجوبا فاجازه دونه بقبح
وجعل منه قوله خبير بنو لهب ولاتك ملغيا واجيب بان خبيرا خبر مقدم ولم
يطابق لان باب فعيل لا يلزم فيه المطابقة ثم هذا الوصف قايم مقام الفعل
لشدة شبهه به ولاجل ذلك منع ما يمنعه الفعل فلا يخبر عنه ولا يصغر فلا
يقال اضويرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال اضارب عاقل الزيدان ولا يجر
بال فلا يقال القايم اخواك ولا يثني ولا يجمع فلا يقال اقايمان اخواك واقايمون
اخوتك علي ان اخواك واخوتك فاعل الا علي لغة اكلوني البراغيث كما لا يقبل
الفعل شيا من ذلك وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف محذوف ورد بانه لا
حاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم اخر انه الذي يليه وزعم ابن خروف انه
يجوز تثنيته وجمعه واستدل بحديث او مخرجي هم واجيب بانه علي لغة
اكلوني البراغيث او علي التقديم والتاخير وعلي الاول لو ثني وجمع جعل خبرا
مقدما والمرفوع مبتدا موخرا ويجوز ذلك مع ما تقدم في الافراد نحو اقايم

زيد

زيد وفي جمع التكسير نحو اقيام الرجال وفيما استوي فيه المفرد وغيره نحو اجنب
الزيدان ص ورفع المبتدا قال الجمهور الابتداء وهو جعله اولا ليخبر عنه
وقيل تجرده والخبر المبتدا وقيل الابتدا وقيل هما والمختار وفاقا للكوفية وابن
جني وابي حيان ترافعا وقيل ان لم يكن في الخبر ذكر والا فيه ش في رافع
الخبر والمبتدا اقوال فالجمهور وسيبويه علي ان رافع المبتدا معنوي وهو الابتدا
لانه بني عليه ورافع الخبر المبتدا لانه مبني عليه فارتفع هو بالابتدا وضعف
بان المبتدا قد يرفع فاعلا نحو القايم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادي الي اعمال
واحد رفعين ولا نظير له واجيب بان ذلك انما يجوز اذا اتحدت الجهة وهي هنا
مختلفة وبانه قد يكون جامدا او ضميرا وهما لا يعملان واجيب بان ذلك انما يوثر
فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل وعمل المبتدا ليس به بل بطريق الاصالة وقيل
العامل في الخبر هو الابتدا ايضا لانه طالب لهما فعمل فيهما وعليه الاخفش وابن
السراج والرماني ورد بانه اقوي العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين فالمعنوي
اولي وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدا معا وعلي هذا هل العامل مجموع الامرين
او الابتدا بواسطة المبتدا قولان ونظيرالثاني تقوي الفعل بواو المصاحبة في
المفعول معه وبالا في المستثني وتقوي المضاف بمعني اللام او من وذهب الكوفيون
الي انهما ترافعا فالمبتدا رفع الخبر والخبر رفع المبتدا الا ان كلا منهما طالب للاخر
ومحتاج به صار عمدة وضعف بانه يلزم عليه ان يكون رتبة كل منهما التقديم لان
اصل كل عامل ان يتقدم علي معموله واجيب بمنع ذلك بدليل ادوات الشرط فانها
عاملة في افعالها الجزم وافعالها عاملة فيها النصب نحو ايا ما تدعوا ولو سلم
قلنا كل منهما متقدم علي صاحبه من وجه متاخر عنه من وجه اخر فلا دور
لاختلاف الجهة اما تقدم المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب
اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفايدة وهو المقصود من الجملة لانك
انما ابتدات بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود
فهو متقدم في القصد وهذا المذهب اختاره ابن جني وابو حيان وهو المختار
عندي وللكوفيين قول اخر ان المبتدا مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد
ضربته لانه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا للضمير فان لم يكن
ثم ذكر نحو القايم زيد ترافعا وعلي قول الجمهور اختلف في الابتدا فالاصح انه
جعل الاسم اولا ليخبر عنه وقيل تجرده من العوامل اللفظية اي كونه معري
منها ص والخبر مفرد جامد ولا ضمير فيه خلافا لزاعمه ومشتق يتحمله
ان لم يرفع ظاهرا ولا يحمل غير واحد وقيل اثنين ان قدر خلف موصوف
وثلاثة ان كان بال وفي نحو حلو حامض قيل يقدر فيهما وقيل الاول وقيل

يتحمله

الثاني وقيل في المعنى لا في واحد ويستتر ان جرى على من هو له وقيل يبرز
فاعلا او تاكيدا والا برز وقال الكوفية وابن مالك ما لم يؤمن لبس وحكمه حالا
ونعتا كالخبر والفعل كهو وقال ابو حيان اذا خيف لبس كرر الظاهر ش
الخبر ثلاثة اقسام مفرد وجملة وشبهها وهو الظرف والمجرور فالمفرد ما
للعوامل تسلط عليه اي على لفظه مطلقا كان او غيره وهو قسمان جامد ومشتق
والمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضروب وحسن
واحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد اسد لا بمعنى
شجاع وزعم الكسائي انه يتحمله ونسبه صاحب البسيط وغيره الى الكوفيين
والرماني قال ابن مالك وغيره وهو دعوى لا دليل عليها قال ابو حيان وقد
رد بانه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه موكدا فيقال هذا اخوك هو وزيد
كما تقول زيد قايم هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قايم
بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قايم ابوهما او محلا نحو زيد ممرور به
ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران
احدهما للمبتدا والاخر للموصوف الذي صار خلفا منه فان كان صلة ال نحو
زيد القايم ففيه ثلاث ضماير للمبتدا وللموصوف الذي صار خلفا منه ولال
فاذا اكد قيل فيه زيد القايم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق
والجميع في المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه اقوال قال الفارسي ليس فيه
الا ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني منزلة الجزء وما الخبر
انما هو بتمامهما وقال بعضهم يتحمله الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة
والتقدير هذا حلو فيه حموضة وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدا من
معنى الكلام كانك قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا ينتقض
قاعدة المشتق ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى به من الاخر ولا ان
يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون
فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه
قال ابو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما ظاهر نحو هذا البستان حلو
حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين ان يكون الرمان مرفوعا
بالثاني وان قلنا يتحمل كان في باب التنازع ولتعارض ادلة الاقوال سكت
عن الترجيح قال ابن جني راجعت ابا علي نيفا وعشرين سنة في هذه المسالة
حتى تبينت لي ثم ان جرى المشتق على من هو له استتر الضمير قال ابن مالك
باجماع لعدم الحاجة الى ابرازه نحو زيد هند ضاربته اي هي قال ابو حيان
وليس كما ادعاه من الاجماع ففي الافصاح اجاز بعض اهل عصرنا ان تقول

زيد

زيد عمرو ضاربه هو فيكون جاريا على غير من هو له وترفع الضمير به او
تجعله توكيدا وان جرى على غير من هو له وجب ابرازه سواء خيف اللبس
نحو زيد عمرو ضاربه هو ام امن نحو زيد هند ضاربها هو هذا مذهب
البصريين وجوز الكوفيون الاستتار في حال الامن وتبعهم ابن مالك
واستدل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذي عين ناظرة اليك اي هي
وبقوله قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت اي بانوها هم وبقراة ابن
ابي عبلة الى طعام غير ناظرين اناه بجر غير اي انتم وبقراة فظلت اعناقهم
لها خاضعين اي هم وتكلف البصريون تاويل ذلك وامثاله وحكم
المشتق اذا وقع حالا او نعتا كحكمه اذا وقع خبرا في تحمل الضمير واستتاره
وابرازه وفاقا وخلافا قال ابو حيان الا في مسالة واحدة وهي مررت
برجل حسن ابواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست
له بل للابوين ولم يبرز الضمير فيهما بان يقال جميلين هما وسوغ
ذلك كونه عايدا الى الابوين المضافين الى ضميره فصار كانه قال
مررت برجل حسن ابواه جميل ابواه والفعل كالمشتق فيما ذكر ايضا
نحو زيد عمرو يضربه هو وزيد هند يضربها او يضربها هو على الخلاف
وجوز ابو حيان في حالة اللبس انه يكون الفاعل الظاهر ليزول فيقال
زيد عمرو يضربه زيد ايقاعا للظاهر موقع المضمر ورد بانه ضعيف
في غير موضع التفخيم ص وجملة اسمية او فعلية ولو صدرت بحرف
شرط ومعموله وخالف الكوفية في المصدرة بان وقوم في التنفيس
ومعمول الفعل وثعلب في القسمية وابن الانباري في الطلبية وثالثها
بتقدير القول وقال شيخنا الكافيجي ان اعتبر ثبوته فالثالث او مجرد
الارتباط فالاول لا نداييه وذات لكن وبل وحتى باجماع ش
الجملة ما تضمن جزءين لعوامل الاسماء تسلط على لفظهما او لفظ
احدهما فالاول الاسمية نحو زيد ابوه منطلق والثاني الفعلية نحو زيد
قام ابوه اما نحو ان زيدا قايم ابوه فليس بجملة عند المحققين ويندرج
في الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو زيد ابوه قايما وزيد انه قايم
ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بان المكسورة وما عملت فيه خبر المبتدا
ويندرج فيها ايضا الجملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو
زيد من يكرمه اكرمه ويندرج في الفعلية المصدرة بحرف شرط
او باسم شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقم اقم معه وزيدا ايهم يضرب
اضربه والمصدرة بمعمول فعلها نحو زيد عمرو اضرب او يضرب او

حرف تنفيس وخالف في الاخيرين بعض المتاخرين والقسمية منعها
ثعلب ورده بالسماع قال تعالي والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والذين
امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم والطلبية ومنعها ابن الانباري لانها
لا تحتمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك ورد بان المفرد يقع خبرا
اجماعا ولا يحتمل ذلك وبالسماع قال قلب من عيل صبره كيف يسلو اصاليا
نار لوعة وغرام وقال ابن السراج اذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر
نحو زيد اضربه علي تقدير اقول لك اضربه وذلك المقدر هو الخبر والمذكور
معموله وقال شيخنا العلامه الكافيجي رحمه الله كذا ولا يجوز الاخبار
بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل او حتي ص ويجب
فيها ان لم تكنه معني ضمير يعود اليه مطابقا ولا يحذف مطلقا عند الجمهور
الا في نحو السمن منوان بدرهم او شذوذ وقيل يجوز حذف مبتدا وثالثها
ومنصوب بفعل تام متصرف بقلة ورابعها بكثرة وخامسها ان كان المبتدا
استفهاما او كلا او كلتا وسادسها ان كان صدرا او لا يتعرف وسابعها ان
اقتضي عموما وثامنها ان نصب بجامد وتاسعها وصفة وعاشرها ومجرور
اصله النصب والمختار ان دل دليل ولم يود الي رجحان عمل اخر جاز
مطلقا والا فلا ش الجملة ان كانت نفس المبتدا في المعني لم تحتج
الي رابط نحو افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله والا فلا
بد لها من ضمير عايد علي المبتدا يربطها به وشرطه ان يكون مطابقا له
نحو زيد قايم غلامه وهل يجوز حذفه فيه اقوال احدها وعليه الجمهور انه
لا يجوز سواء كان مرفوعا مبتدا او فاعلا او منصوبا بفعل متصرف او جامد
او ناقص او وصف او حرف او مجرورا الا في صورة واحدة وهي ان يجر
بحرف ولا يودي حذفه الي تهيئة عامل اخر نحو السمن منوان بدرهم اي
منوان منه بخلاف ما اذا ادي نحو الرغيف اكلت منه منه او جر باضافة
سواء كان اصله النصب نحو زيد انا ضاربه ام لم يكن نحو زيد قام غلامه
وقيل يجوز حذف المرفوع اذا كان مبتدا وعليه صاحب البسيط وقال انه
لا مانع منه نحو زيد هو قايم وقوله ورب قتل عار اي هو عار ورد بانه
لا يدري احذف شي ام لا لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية وقيل
يجوز حذف المنصوب بفعل تام متصرف بقلة وعليه ابن ابي الربيع كقراة
ابن عامر وكل وعد الله الحسني اي وعده وقيل يجوز بكثرة وعليه هشام
من الكوفيين نحو زيد ضربت وقيل يختص ذلك بما اذا كان المبتدا اسم
استفهام او كلا وكلتا او كلا وعليه الفرا كالاية المذكورة وقوله علي ذنبا

كله لم اصنع وقولك كلاهما احد مسن بيننا وقولك ايهم ضربت ووجهه
قياسي الاستفهام علي الموصول بجامع تقدم المعمول وكون كل وكلا بمعني
ما فنحو كل الرجال او كلا الرجلين ضربت في معني ما من الرجال او ما من
الرجلين الا من ضربت وما لها الصدر فاشبهت الموصول فساغ الحذف كعايدة
وقيل يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو كم واي وفي كل اسم لا يتعرف نحو
من وما وحكي هذا عن الفرا ايضا ووجهه بانه اذا لزم الصدر كثر فيه الرفع
وقل كونه مفعولا به فاجري علي الاكثر من احواله بخلاف ما يتقدم ويتاخر
وقيل يجوز الحذف في كل وما اشبهها في اقتضاء العموم حكي عن الفرا ايضا نحو
رجل يدعوا الي خير اجيب وامر بخير اطيع وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل
جامد كالتعجب نحو ابوك ما احسن اي احسنه وعليه الكسايي وقيل يجوز
حذف المنصوب بالوصف نحو الدرهم انا معطيك وقيل يجوز حذف المجرور اذا كان
اصله النصب بان كان المضاف اسم فاعل نحو زيد انا ضارب اي ضاربه بخلاف
غيره والمختار من هذه الجملة الجواز بشرطين احدهما وجود دليل يدل علي المحذوف
الثاني ان لا يودي الي رجحان عمل اخر بان يودي الي تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه كما تقدم في الرغيف اكلت منه وكايهم ضربت فانه يودي الي تسليط اكلت
وضربت علي نصب الاسم ومتي فقد احد الشرطين لم يجز الحذف وسوا في حالتي
الجواز والمنع المرفوع والمنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف الا بخمسة
شروط ان لا يكون فاعلا ولا نايبا عنه ولا موديا الي لبس نحو زيد ضربته
في داره ولا الي الاخلال نحو زيد قام غلامه لان حذفه يخل بالتقريب الذي
استفاده الكلام منه ولا الي التهيئة والقطع وهذه الخمسة ترجع الي الشرطين
اللذين اخترناهما ص ويغني عنه اشارة وخصه ابن الحاج بالبعيد والمبتدا
موصول موصوف وتكراره بلفظه وضعفه سيبويه وثالثها يختص بالضرورة
ورابعها بالتهويل وعموم وتوقف ابن هشام وعطف جملة فيها ضميره بالفا
قال هشام والواو والمختار وفاقا للزجاج جواز نحو زيد يقوم عمرو وان قام
وان لم يعطف لا تكراره بمعناه ووجود ضمير عايد اليه بدلا من بعض الجملة
خلافا للاخفش فيهما ش الاصل في الضمير الربط ولهذا يربط به مذكورا
ومحذوفا ويغني عنه ايضا اشيا احدها الاشارة نحو ولباس التقوي ذلك
خير والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اوليك اصحاب النار ان السمع
والبصر والفواد كل اوليك كان عنه مسولا وخصه ابن الحاج بكون المبتدا موصولا
او موصوفا والخبر اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا وزيد قام ذاك
الثاني تكرار المبتدا بلفظه نحو زيد قام و اكثر ما يكون في موضع التهويل

مع عدم محـ

والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقيل انه يختص
بذلك ولا يجوز في غيره وقيل انه يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها وقيل
يجوز في الاخبار بضعف وعليه سيبويه الثالث عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم
الرجل وقوله فاما الصبر عنها فلا صبرا وتوقف فيه الشيخ جمال الدين بن
هشام فقال في المغني كذا قالوا ويلزم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو
كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار قال واما المثال فيخرج على ان ال فيه
للعهد لا للجنس والبيت الرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه وليس العموم فيه
مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لانه لا صبر له عن شيء الرابع عطف جملة
فيها ضمير المبتدا بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو وانسان
عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق ففي يبدو ضمير يعود
على انسان المبتدا وهي معطوفة بالفاء على يحسر الماء الخبر الخامس عطف
الجملة المذكورة بالواو اجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ومنعه
الجمهور لانها انما تكون بجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قايم
وقاعد دون هذان يقوم ويقعد السادس شرط يشتمل على ضمير مدلول على
جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام اجازه الزجاج وجزم به ابن هشام
في المغني وهو المختار السابع تكرار المبتدا بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا
كان كنيته اجازه الاخفش مستدلا والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة
انا لا نضيع اجر المصلحين والجمهور منعوا ذلك وقالوا الرابط العموم ووافق
ابن عصفور الاخفش كما جاء ذلك في الموصول حكى ابو سعيد الذي رويت
عن الخدري وتابعه الخضراوي وحسنه ابن جني الثامن وجود ضمير عايد
على المبتدا بدلا من بعض الجملة المخبر بها اجازه الاخفش ايضا نحو حسن
الجارية اعجبتني هو فاعجبتني خبر حسن ولا رابط فيها فربط بالبدل الذي
هو هو اذ هو بدل من الضمير المونث المستتر في اعجبتني العايد على الجارية
وهو عايد على الحسن ص وظرف او مجرور تام عامله كون منوي
في الاصح والتحقيق وفاقا لابن كيسان انه الخبر والعامل في مرفوعه والمختار
وفاقا لابن مالك تقديره اسم فاعل لتعينه بعد اما ورجح ابن الحاجب الفعل
وعليه هو من قبيل الجملة وعلى الاول المفرد وقيل قسم براسه مطلقا
وجوز الكوفية الناقص ويحمل كمشتق ومنعه الفراء ان تقدم ويوكد ضميره
وعمله بالفي ش اذا وقع الظرف او الجار والمجرور خبرا فشرطه ان
يكون تاما نحو زيد امامك وزيد في الدار بخلاف الناقص وهو ما لا يفهم
بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو زيد بك او فيك او عنك اي واثق

بك ولاغب فيك وبعرض عنك فلا يقع خبرا اذ لا فايدة فيه ثم هنا مسايل
احدها اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرا فالاصح انه كون مقدر
وقيل المبتدا وعليه ابن خروف ونسبه ابن ابي العافية الى سيبويه وانه
عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الاول في المعنى ورد بانه مخالف للمشهور من
غير دليل وبانه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل
بالمخالفة وعليه الكوفيون فاذا قلت زيد اخوك فالاخ هو زيد او زيد خلفك
فالخلف ليس بزيد فمخالفته اعملت النصب ورد بان المخالفة معنى لا يختص
بالاسماء دون الافعال فلا يصح ان يكون عاملا لان العامل اللفظي شرطه
ان يكون مختصا فالمعنوي الاضعف اولى وعلى الاول يجوز تقدير الكون باسم
الفاعل وبالفعل فالتقدير في زيد عندك او في الدار زيد كاين او مستقر او كان
او استقر واختلف في الاولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لان
الاصل في الخبر الافراد والمصرح به في قوله فانت لدي بحبوحة الهون كاين
ولتعينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه ضمير الفعل نحو اما عندك فزيد
وخرجت فاذا عندك زيد لان اما واذا الفجايية لا يليهما فعل ورجح ابن
الحاجب تبعا للزمخشري والفارسي تقدير الفعل لانه اصل في العمل ولتعينه
في الصلة واجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع
موقع المفرد ثم ان قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت
الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن القسمين وقيل هو قسم براسه
مطلقا وعليه ابن السراج الثانية ذهب ابن كيسان الى ان الخبر في الحقيقة
هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف خبرا مجاز وتابعه ابن مالك وهذا هو
التحقيق الفارسي وابن جني الى الظرف هو الخبر حقيقة وان العامل صار نسيا
منسيا واجمعوا ان حارتان في محله الرفع هل هو له حقيقة او للمقدر وفي محل
الضمير هل هو في حقيقته او في المقدر والاكثرون في المسايل الثلاث على ان
الحكم للظرف حقيقة الثالثة البصريون على ان الظرف يحمل ضمير المبتدا كالمشتق
سوا تقدم ام تاخر وقال الفرا لا ضمير فيه الا اذا تاخر فان تقدم فلا والاجاز
ان يوكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التاخير ومن تاكيده موخرا
قوله فان فوادي عندك الدهر اجمع وسيا في عمل الظرف والمجرور في الكتاب
الرابع ص ولا نخبر بزمان عن عين وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط
والمختار وفاقا لابن مالك ان افاد وتخبر عن معنى فان وقع في بعضه قل
رفعه او كله او اكثره وهو نكرة كثر ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفية
فيهما او معرفة جازا باتفاق ش المشهور ان ظرف الزمان لا يجوز الاخبار

به عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفايدة سوا جيت به منصوبا او مجرورا
يعني وان ما ورد من ذلك موول علي حذف مضاف كقولهم اليوم خمر وغدا امر
اي شرب خمر والليلة الهلال اي طلوعه واجاز ذلك قوم ان كان فيه معني
الشرط نحو الرطب اذا جا الحر واجازه بعض المتاخرين بشرط الفايده وعليه
ابن مالك وضبطه بان يشبه اسم العين اسم المعني في حدوثه وتجدده
وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهري الربيع والبلح شهرين او يضاف
اليه اسم معني عام نحو الكل يوم ثوب تلبسه او يجر والزمان خاص نحو نحن
في شهر كذا او يوول به عن خاص نحو في اي الفصول نحن ويجوز الاخبار بظرف
الزمان عن اسم المعني ثم ان كان واقعا في جميعه وهو معرفه جاز رفعه ونصبه
باجماع نحو صيامك يوم الخميس بالوجهين والنصب هو الاصل والغالب او نكره
فاوجب الكوفيون رفعه نحو ميعادك يوم ويومان غدوها شهر ورواحها
شهر وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وجوز البصريون معه النصب والجر بفي وكذا
ان كان واقعا في اكثره نحو الحج اشهر وان وقع في بعضه فحكي ابن مالك الاجماع
علي جواز الوجهين في النكره والمعرفه والنصب اجود وروي بهما قوله زعم
البوارح ان رحلتنا غدا ص ورفع مكان متصرف عن عين نكرة جايز
وعن الكوفيه ان عطف مثله مختار والا واجب ومعرفه مرجوح والكوفيه
ضرورة الا بعد مكان ويكثر في وقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد فان قصد
بانت مني فرسخين انت من اشياعي ما سرناهما تعين النصب ونصب اليوم
مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا كاليوم يومك جايز لا غيره كالاحد خلافا للفرا
وهشام ولا المشهور ورفع ونصب ظهرك خلفك ونعلك اسفلك وشبهه ويلزم
نصب غير متصرف كفوق وقيل الا فيما كان من الجسد ش الاولي اذا
اخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فان كان الظرف نكره نحو المسلمون
جانب والمشركون جانب ونحن قدام وانتم خلف جاز فيه الرفع والنصب عند
البصريين وعن الكوفيين في المشهور عنهم رواية ان الرفع واجب الا ان عطف
عليه نحو القوم يمين وشمال فيجوز فيه النصب او معرفه نحو زيد خلفك وداري
خلفك دارك فالنصب راجح والرفع مرجوح وخصه الكوفيون بالشعر وبما
هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني الثانيه اذا اخبر بموقت متصرف من
الظرفين عن اسم عين يقدرا مضافه بعد اليه جاز فيه الرفع والنصب والموقت
المحدود كزيد مني فرسخ وفرسخا ويوم ويوما اي بعد زيد واحترز
بالمتصرف عن اللازم الظرفيه كضحوه معينا فان قصد في نحو انت مني فرسخين
انت من اشياعي ما سرنا فرسخين تعين النصب علي الظرفيه والخبر

متعلق

متعلق مني اي كاين بخلاف الرفع فانه علي تقدير بعد مكانك من فرسخان الثالثه
اذا قلت اليوم الجمعه جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعه مما يتضمن عملا
كالسبت والعيد والفطر والاضحي والنيروز فان في الجمعة معني الاجتماع
وفي السبت معني القطع وفي العيد معني العود وفي الفطر معني الافطار وفي
الاضحي معني التضحيه وفي النيروز معني الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك
لانه علي معني شانك وامرك الذي تذكر به واما الاحد وما بعده من الايام
فلا يجوز فيه الا الرفع لان ذلك لا يتضمن عملا والنصب علي انه انما هو كاين
فيها شي ولا شي كاين فيها بخلاف ما تقدم واجاز الفرا وهشام النصب في ذلك
ايضا بناء علي الان اي علي معني ان الان اعم من الاحد والاثنين فيجعل
الاحد والاثنين واقعا في الان كما تقول في هذا الوقت هذا اليوم قال ابو حيان
ومقتضي قواعد البصريين في غير اسما الايام من ايام الشهور ونحوها الرفع
فقط نحو اول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم الرابعه اذا قلت ظهرك
خلفك جاز رفع الخلف ونصبه اما الرفع فلان الخلف في المعني الظهر واما
النصب فعلي الظرف وكذا ما اشبه ذلك نحو نعلك اسفلك قال تعالي والركب
اسفل منكم قري بالوجهين فان كان الظرف المخبر به غير متصرف تعين
النصب نحو راسك فوقك ورجلاك تحتك بالنصب لا غير لان فوق وتحت لا يستعملا
الا ظرفان وقيل يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين بخلاف
ما ليس منه نحو فوقك قلنسوه وتحتك نعلك ص ومنعوا الاخبار بوحده
واجازه يونس وهشام وفي جواز تقديمه خلف ش منع الجمهور الاخبار
بوحده لانه اسم جري مجري المصدر فلا يخبر به واجازه يونس وهشام فيقال
زيد وحده اجرا له مجري عنده وتقديره زيد موضع التفرد وعلي هذا هل
يجوز تقديمه فيقال وحده زيد كما يقال في داره زيد قال يونس وهشام لا وقال
ابو حيان والحجة يونس وهشام نص العرب علي قولهم زيد وحده ص
ويغني عن الخبر مصدر ومفعول به وحال قال الكسايي ووصف مجرور ش
قد يغني عن الخبر مصدر نحو زيد سيرا اي يسير سيرا ومفعول به نحو انما
العامري عمامته اي يتعهد عمامته وحال حكي الاخفش زيد قايما اي ثبت
قايما وقري ونحن عصبة بالنصب قال الكسايي ووصف مجرور كذا ص
مساله الاصل تعريف مبتدا وتنكير خبر فان اجتمعا فالمعرفة المبتدا الا
في كم مالك وخير منك زيد عن سيبويه وقد يعرفان فيخير في المبتدا وقيل
الاعم وقيل بحسب المخاطب وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف وقيل غير الصفة
ش الاصل تعريف المبتدا لانه المسند اليه فحقه ان يكون معلوما لان

الاسناد الي المجهول لا يفيد وتنكير الخبر لان نسبته من المبتدا نسبة الفعل
من الفاعل والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر علي تعريفه فاذا اجتمع معرفة
ونكرة فالمعرفة المبتدا والنكرة الخبر الا في صورتين استثنيا عند سيبويه،
احدها نحو كم مالك فان كم مبتدا وهي نكرة وما بعدها معرفة لان اكثر ما يقع
بعد اسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف ويتعين اذذاك كون اسم
الاستفهام مبتدا نحو من قايم ومن قام ومن عندك فحكم علي كم بالابتداء حملاً
للاقل علي الاكثر الثانية افعل التفضيل نحو خير منك زيد وتوجيهه ما تقدم في
كم وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصورتين المبتدا اجريًا علي القاعدة وقال
هشام يتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين واذا اجتمع معرفتان ففي،،
المبتدا اقوال احدها وعليه الفارسي وهو ظاهر قول سيبويه انك بالخيار
فما شيت منهما فاجعله مبتدا والثاني ان الاعم هو الخبر نحو زيد صديقي اذا
كان له اصدقا غيره والثالث انه بحسب المخاطب فان علم منه انه في علمه،،
احد الامرين او يساله عن احدهما بقوله من القايم فقيل في جوابه القايم زيد
فالمجهول الخبر والرابع ان المعلوم عند المخاطب هو المبتدا والمجهول الخبر والخامس
ان اختلفت رتبتهما في التعريف فاعرفهما المبتدا والا فالسابق والسادس،
ان الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للابتداء والوصف للخبر نحو القايم
زيد ص ويبتدا بنكرة بشرط الفايدة وتحصل غالبا بكونه وصفا او موصوفا
بظاهر او مقدر او عاملا او دعا او جوابا او واجب الصدر او مصغرًا او مثلا
او عطف علي سايغ الابتداء او عطف عليه بالواو او قصد به عموم او تعجب او ابهام
او خرق للعادة او تنويع او حصر او الحقيقة من حيث هي او تلي نفيا او استفهاما
ولو بغير همزة خلافا لابن الحاجب او لولا او واو الحال او فا الجزا او اذا الفجاة
او بينا او بينما او ظرفا او مجرورًا قال ابن مالك وابن النحاس او جملة خبرًا
ش يجوز الابتدا بالنكرة بشرط الفايدة وتحصل غالبا باحد امور اولها،
ان يكون وصفا كقولهم ضعيف عاذ بقرملة اي حيوان ضعيف النجا الي ضعيف
والقرملة شجرة ضعيفة الثاني ان يكون موصوفه اما بظاهر نحو واجل مسمي
عنده ولعبد مومن خير من مشرك او مقدر نحو السمن منوان بدرهم اي،
منوان منه شر اهر ذا ناب اي شر عظيم الثالث ان تكون عاملة اما رفعا
نحو قايم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة او جرا
نحو غلام امراة جاني وخمس صلوات كتبهن الله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود
الرابع ان تكون دعا نحو سلام علي ال ياسين وويل للمطففين الخامس ان تكون
جوابا نحو درهم في جواب ما عندك اي درهم عندي فيقدر الخبر متاخرًا ولا يجوز
تقديره

تقديره متقدما لان الجواب يسلك به سبيل السوال والمقدم من السوال هو،
المبتدا السادس ان يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو من عندك والشرط،
نحو من يقم اقم معه السابع ان يكون مصغرًا نحو رجيل جاني لانه في معني رجل صغير
الثامن ان يكون مثلا اذ الامثال لا تغير نحو ليس عبد باخ لك كذا التاسع ان يعطف
علي سايغ الابتدا نحو زيد ورجل قايمان قول معروف ومغفرة خير من صدقة
العاشر ان يعطف عليه ذلك نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما الحادي
عشر الي السابع عشر ان يقصد به عموم نحو كل يموت او تعجب نحو عجب لزيد او ابهام
نحو ما احسن زيدًا او خرق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت او تنويع نحو،
فيوم علينا ويوم لنا ويوم نسا ويوم نسر او حصر نحو شر اهر ذا ناب اي،،
ما اهر ذا ناب الا شر وشي جابك اي ما جابك الا شي او الحقيقة من حيث
هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة الثامن عشر الي الخامس
والعشرين ان يسبقه نفي نحو ما رجل في الدار او استفهام نحو اله مع الله
هل رجل في الدار وقصره ابن الحاجب في شرح وانبهه علي الهمزة المعادلة بام
نحو ارجل في الدار ام امراة قال ابن هشام في المغني وليس كما قال او لولا نحو،
لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقة او واو الحال نحو سرينا ونجم قد اضا او فا الجزا
كقولهم ان ذهب عير فعير في الرهط وعير القوم سيدهم او اذا الفجايية نحو خرجت
فاذا رجل بالباب او بينا او بينما نحو كذا او الخبر وهو ظرف او مجرور او جملة نحو
ولدينا مزيد لكل اجل كتاب قصدك غلامه رجل والحاق الجملة في ذلك بالظرف
والمجرور ذكره ابن مالك قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه انتهي وقد وافقه
عصريه البها ابن النحاس شيخ ابي حيان في تعليقته علي المقرب ص مسالة
الاصل تاخير الخبر ويجب ان اتحدا عرفا ونكرا ولا بيان في الاصح او كان طلبا
او فعلا فلو رفع البارز فالجمهور يقدم وثالثها المختار ان كان جمعا لا مثني،،
واقترن بالفاء او الا او انما قيل او الباء الزايدة او المبتدا اللازم الصدر او،
دعا او تلوا اما ش الاصل تقديم المبتدا وتاخير الخبر لان المبتدا محكوم
عليه فلا بد من تقدمه ليتحقق ويجوز تاخيره حيث لا مانع نحو قايم زيد ويجب
التزام الاصل لاسباب احدها ان يوهم التقديم ابتدايية الخبر بان يكونا،
معرفتين او نكرتين متسا ويتين ولا قرينة نحو زيد اخوك وافضل منك
افضل مني فان كان قرينة جاز التقديم نحو ابو يوسف ابو حنيفة وقوله بنونا
بنو ابنايينا وقوله قبيلة الام الاحيا اكرمها واعذر الناس بالجيران وافيها
اي اكرمها اللام الاحيا ومنهم من اجاز التقديم مطلقا ولم يلتفت الي ابهام
الانعكاس وقال الفايدة تحصل للمخاطب سوا تقدم الخبر او اخر وقد اجاز

ابن السيد في قوله شر النساء البهانق ان يكون شر النساء مبتدا و البهانق خبره
وعكسه ومنهم من منع التقديم مطلقا ولم يفصل بين ما دلت عليه المعني د،
ويجب الثاني ان يكون الخبر طلبا نحو زيدا اضربه و زيد هلا ضربته الثالث كذا
الرابع ان يكون الخبر فعلا نحو زيد قام اذ لو تقدم لاوهم الفاعلية فلو رفع البارز
فاطلق الجمهور جواز تقديمه نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون و خصه والدي
رحمه الله بالجمع ومنعه في المثني لبقاء الالباس علي السامع لسقوط الالف لملاقاة
الساكن ذكر ذلك في حواشيه علي ابن المصنف ومنع قوم التقديم مطلقا حملا
لحالة التثنية والجمع علي الافراد لانه الاصل الخامس ان يقترن الخبر بالفاء،
نحو الذي ياتيني فله درهم لان الفاء دخلت لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم علي
الشرط السادس ان يقترن بالا او انما نحو وما محمد الا رسول انما انت الا
نذير وشذ وصل الا عليك المعول السابع ان يكون المبتدا لازم الصدر
كالاستفهام نحو ايهم افضل والشرط نحو من يقم اقم معه والمضاف الي،
احدها نحو غلام ايهم افضل وغلام من يقم اقم معه وضمير الشان نحو هو
زيد منطلق ومدخول لام الابتداء نحو لزيد قايم الثامن ان يكون المبتدا
دعاء نحو سلام عليك وويل لزيد التاسع ان يكون المبتدا بعد اما نحو
اما زيد فعالم لان الفاء لا تلي اما العاشر ان يقع الخبر موخرا في مثل،
نحو الكلاب علي البقر وهذه الصورة هي الاتيه في قوله ويمنع ان تقدم مثلا
كنا خبره وزاد بعضهم ان يقترن الخبر بالباء الزايده نحو ما زيد بقايم علي
لغة الاهمال ص ويمنع ان تقدم مثلا كنا خبره او كان ذا الصدر خلافا
للاخفش والمازني او كم الخبريه او مضافا الي ذلك او اشارة ظرفا او مصحح
للابتداء بنكره خلافا للجزولي او والاعلي ما يفهم بالتقديم ومنه سواء علي
انمت ام قعدت علي ان مدخول الهمزة مبتدا وقيل عكسه وقيل فاعل
مغني وقيل مفعول وسوا الا خبرله او مسندا دون اما الي ان خلافا
للفرا والاخفش او الي مقرون باداة حصر او فاء او وفي ضمير ملابسة
لا ان امكن تقديم صاحبه ومنع الاخفش في داره زيد والكوفيه في،
داره قيام زيد او عبد زيد وقايم او ضربته زيد وقايم او قام ابوه زيد
وزيدا ابوه ضرب او ضارب واجازها هشام و الكسايي الاخيره وضربته
دون قايم ش يمنع تاخير الخبر ويجب تقديمه لاسباب احدها،
ان يستعمل كذلك في مثل لان الامثال لا تغير كقولهم في كل واد بنو اسعد
الثاني ان يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو اين زيد وكيف عمرو،
والمضاف اليه نحو صبح اي يوم السفر الثالث ان يكون كم الخبريه او مضافا

اليها

اليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام انت الرابع ان يكون اسم اشارة ظرفا
نحو ثم زيد وهنا عمرو وثمَّ ثم الله شهيد ووجه تقديمه القياس علي سائر،
الاشارات فانك تقول هذا زيد ولا تقول زيد هذا الخامس ان يكون د،
تقديمه مصححا للابتدا بالنكره وهو الظرف والمجرور والجمله كما سبق السادس
ان يكون دالا علي ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتاخير نحو هو درك فلو اخر لم يفهم
منه معني التعجب الذي يفهم مع التقديم ومنه سوا علي انمت ام قعدت علي ان
المعني سوا علي القيام وعدمه فمدخول الهمزة مبتدا وسوا خبره قدم وجوبا،
لانه لو اخر لتوهم السامع ان المتكلم مستفهم حقيقة وقيل سوا هو المبتدا،
والجمله خبره وقيل هو مبتدا والجملة فاعل مغن عن الخبر والتقدير استوي،
عندي انمت ام قعدت وقيل هو مبتدا لا خبر له والجملة بلا ابالي معنى سوا
قاله السهيلي السابع ان يكون الخبر مسندا دون اما الي ان المفتوحة المشددة
وصلتها نحو ابة لهم انا حملنا اذ لو اخر التبس بالمكسورة وجوز الفرا والاخفش
تاخيره قياسا علي المسند الي ان المخففة نحو وان تصوموا خير لكم فان ولي اما
جاز التاخير اتفاقا نحو عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوي فلوجد كاد
يبريني الثامن والتاسع والعاشر ان يكون مسندا الي مقرون باداة حصر
لئلا يلتبس نحو ما في الدار الا زيد وانما في الدار الا زيدا والي مقرون بفاء نحو اما
في الدار فزيد او الي مشتمل علي ضمير ملابسة نحو في الدار صاحبها اذ لو اخر
عاد الضمير علي متاخر لفظا ورتبة واذا علم ما يجب فيه تاخير الخبر وما يمنع علم
ان ما عداهما يجوز فيه التاخير والتقديم سوا كان الخبر رافعا ضمير المبتدا او
سببيه او ناصبا ضميرا او مشتملا عليه او علي ضمير ما اضيف اليه او المبتدا
مشتمل علي ضمير ملابس الخبر الاول نحو قايم زيد والثاني نحو قايم ابوه زيد
س او قام ابوه زيد والثالث نحو ضربته زيد والرابع نحو في داره زيد والخا
نحو في داره قيام زيد وفي داره عبد زيد والسادس نحو زيدا ابوه ضرب
وزيدا ابوه ضارب ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرابع والمفسر في الاخير
الا هشاما منهم فانه جاز الاخير بصورتيه ووافقه الكسايي علي جواز الصورة
الثانيه وهي زيدا ابوه ضارب دون زيدا ابوه ضرب وعضده ابو علي بان
الاصل الاخبار بالمفرد والاخبار بالفعل خلاف الاصل فكان المبتدا بالنسبة
اليه اجنبي فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل وعضده
غيره بان الخبر اذا كان فعلا لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم معموله بخلاف،
اسم الفاعل وعورض بان تقديم معمول الفعل اولي لقوته واجاز الكسايي
ايضا التقديم في الثالث ومنع الاخفش التقديم في الرابع علي ان زيدا مرفوع

بالمجرور وانما اجازه الكوفيون ولم يجيزوا قايم زيد وضربته زيد لان الضمير
في قولك في داره زيد يعتمد عليه الا ترى ان المقصود في الدار زيد وحصل
هذا الضمير بالعرض واحتج البصريون بالسماع حكي تميمي انا ومشنوء من يشنوك
وذهب ابن الطراوه الي جواز زيد اخوك دون قايم زيد بنا علي مذهب له
غريب خارج من قانون العربية وقد اشرت اليه في كتاب الاقتراح في اصول
النحو تركته هنا لسخافته ص مسالة يحذف ما علم من مبتدا وخبر وحيث
صح فيهما ففي الاولي قولان وفي المحذوف من زيد وعمرو قايم ثالثها التخيير
ويقل بعد اذا ش يجوز حذف ما علم من المبتدا والخبر فالاول يكثر في
جواب الاستفهام نحو وما ادراك ما هيه نار اي هي نار قل هل انبيكم بشر
من ذلكم النار اي هو النار وبعد فا الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه اي فعمله
لنفسه وان تخالطوهم فاخوانكم اي فهم اخوانكم وبعد القول نحو وقالوا اساطير
الاولين اي هو ويقل بعد اذا الفجايية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع في
القرآن بعدها الا ثابتا ومنه في غير ذلك سورة انزلناها براءة من الله اي
هذه والثاني نحو اكلها دايم وظلها اي دايم والمحصنات من الذين اوتوا
الكتاب اي حل لكم واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما
اولي قال الواسطي الاولي كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفايدة وقال
العبدي الاولي كونه الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل نقل الوجهين ابن
اياز ومثال المسالة فصبر جميل اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل
من غيره واذا جيت بعد مبتدا بخبر واحد نحو زيد وعمرو قايم فمذهب
سيبويه والمازني الي ان المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وذهب
ابن السراج وابن عصفور الي عكسه وقال اخرون انت مخير في تقدير ايهما
شيت ص ويجب في مبتدا خبره نعت مقطوع لمدح او ذم او ترحم او مصدر
بدل من اللفظ بفعله او مخصوص نعم او صريح قسم ونحو من انت زيد ولاسوا
خلافا للمبرد والسيرافي وبعد لاسيما اذا رفعت ش يجب حذف المبتدا في
مواضع احدها اذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع لمدح نحو الحمد لله اهل المدح
او ذم نحو مررت بزيد الفاسق او ترحم نحو مررت ببكر المسكين وانما التزم
فيه الحذف لانهم لما قطعوا هذه النعوت الي النصب التزموا اضمار الناصب امارة
علي انهم قصدوا انشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا
لاوهم الاخبار واجري الرفع مجرى النصب اما غير الثلاثة من النعوت فيجوز
فيه الحذف والذكر نحو مررت بزيد الخياط او هو الخياط الثاني اذا اخبر عنه
بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعه اي امري سمع والاصل في

هذا

هذا النصب لانه جي به بدلا من اللفظ بفعله فلم يجز اظهار ناصبه لئلا يكون
جمعا بين البدل والمبدل ثم حمل الرفع علي النصب فالتزم اضمار المبتدا الثالث
اذا اخبر عنه بمخصوص في باب نعم الرجل زيد اي هو زيد الرابع اذا اخبر
عنه بصريح القسم نحو ذمتي لا فعلن اي يمين الخامس قول العرب من انت زيد
مذكور زيد السادس قولهم لاسوا حكاه سيبويه وتاوله علي حذف مبتدا اي
هذان لاسوا او هما سوا وهو واجب الحذف لان المعني لا يستويان واجاز المبرد
والسيرافي اظهاره السابع قولهم لاسيما زيد بالرفع اي لا سي الذي هو زيد ص
وخبر بعد لولا ولوما للامتناع قال الجمهور مطلقا والمختار وفاقا
للرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك يجب ذكره ان كان خاصا ولا
دليل وعليه لولا قومك حديثو عهد ومنعه نحوي وقيل الخبر الجواب وقيل
تاليها رفع بها وقيل بفعل وقدره بعض المتقدمين لولا تحضر ومع قسم
صريح لاغيره في الاصح وواو مع والكوفيه سدت عنه والجمهور ان منه حسبك
ينم الناس وضربي زيدا قايما وان المقدر اذا واذ كان وقيل ضربه وقيل
ثابت ونحوه بعد الحال وقيل يظهر وقيل لا خبر بعده والفاعل مغن وقيل هو
قايما وفيها ضميران وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل ضربي فاعل مضمر رفع
قايما ضرورة وجوزه الاخفش بعد افعل مضافا الي ما موصوله بكان او
يكون وابن مالك مقرونا بواو الحال ويجري مجرى مصدر مضافا ما في موول
ثالثها المختار ان اضيف اليه واجري ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود
والمختار وفاقا لسيبويه منع وقوع هذه الحال فعلا وثالثها مضارعا مرفوعا وتقدمها
وثالثها ان كان من ظاهر ورابعها ان تعدي المصدر ولوسطها ومعمولها وثالثها
ان لم يتصل وجوازها جملة بواو لا دونها وثالثها ان عري من ضمير ودخول كان
علي مصدرها واتباعه وعلي زيد كان قايما علي زيادتها لا اما ضربيك فكان
حسنا صفة للياء والكاف والكناية قبلها وعبد الله وعمدي بن ير قد يجب
ش يجب حذف الخبر في مواضع احدها بعد لولا الامتناعيه لانه معلوم
بمقتضاها اذ هي دالة علي امتناع لوجود والمدلول علي امتناعه هو الجواب
والمدلول علي وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك عمرو لم يشك في
ان المراد وجود زيد منع من اكرام عمرو وجاز الحذف لتعين المحذوف ووجب
لسد الجواب وحلوله محله ثم اطلق الجمهور وجوب الحذف ولحنوا المعري في قوله
ولولا الغمد يمسكه لسالا وقيده الرماني وابن الشجري والشلوبين وتبعهم ابن
مالك بما اذا كان الخبر الكون المطلق فلو اريد كون بعينه لا دليل عليه لم
يجز الحذف فضلا عن ان يجب نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه قوله صلي الله عليه

وسلم لولا قومك حديثوا عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم فان
كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج ومنه
بيت المعري السابق والجمهور اطلقوا وجوب الحذف بناء على انه لا يكون بعدها الا
كونا مطلقا قال ابن ابي الربيع اجاز قوم لولا زيد قايم لاكرمتك ولولا زيد جالس
لاكرمتك وهذا لم يثبت بالسماع والمنقول لولا جلوس عمرو ولولا قيام زيد
انتهي قلت والظاهر ان الحديث حرفته الرواه بدليل ان في بعض رواياته
لولا حدثان قومك وهذا جار على القاعدة وقد بينت في كتاب اصول النحو
من كلام ابن الصايغ وابي حيان انه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد
النحويه لانه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والاحاديث رواها العجم والمولدون
ومن لا يحسن العربيه فادوها على قدر السنتهم وكلو لا فيما ذكر لو ما نبه عليه
ابن النحاس في تعليقته على المقرب وذهب قوم الى ان الخبر بعد لولا غير مقدر
وانه الجواب وذهب الفرا الى ان الواقع بعد لولا ليس مبتدا بل مرفوع بها
لاستغنايه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ورد بانها لو كانت عامله لكان الجر
اولى بها من الرفع لاختصاصها بالاسم وذهب الكسايي الى انه مرفوع بفعل
مقدر بعدها لتقديره لولا وجد زيد او نحوه لظهوره في قوله فقلت بلى لولا
تنازعني شغلي وذهب جماعة من المتقدمين الى انه مرفوع بلولا لنيابتها مناب
هل تقديره لو لم يوجد او لو لم يحضر الثاني اذا وقع خبر قسم صريح نحو
لعمرك وايم الله وامانة الله وانما وجب حذفه لكونه معلوما وقد سد الجواب
بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته نحو علي عهد الله لافعلن
لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه وما تقدم لا يستعمل الا في القسم وقيل
ان ايمن الله ونحوه خبر محذوف المبتدا والتقدير قسمي ايمن الله الثالث اذا وقع
بعد واو بمعنى مع نحو كل رجل وصنعته اي مقترنان فالخبر محذوف لدلالة الواو
وما بعدها على المصحوبية وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جي بمع لكان
كلاما تاما هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الخبر لم يحذف وانما
اغنت عنه الواو كاغناء المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج الى تقدير واختاره
ابن خروف فان لم تكن الواو صريحة في المعيه بان احتملت العطف نحو زيد وعمرو
مقترنان جاز الحذف والاثبات الرابع اختلف في قول العرب حسبك ينم الناس
فقيل الضمة في حسبك ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل وبني على الضم لانه
كان معربا قبل ذلك فيحمل على قبيل وبعيد وعلى هذا ابو عمرو بن العلاء
والجمهور على انها ضمة اعراب فقيل هو مبتدا محذوف الخبر كدلالة المعنى عليه
والتقدير حسبك السكوت ينم الناس وقيل هو مبتدا لا خبر له لان معناه اكتفي

واختاره

واختاره ابن طاهر الخامس مسالة ضربي زيدا قايما وضابطها ان يكون المبتدا
مصدرا عاملا في ضمير صاحب حال بعده لا يصلح ان يكون خبرا عنه وهذه المسالة
طويلة الذيول لكثرة الخلاف وقد افردتها قديما بتاليف مستقل واقول هنا
اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال قوم ضربي مرتفع على انه فاعل فعل
مضمر تقديره يقع ضربي زيدا قايما او ثبت ضربي زيدا قايما وضعف بانه
تقدير ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل او عدم وما
لا يتعين تقديره لا سبيل الى اضماره وقال الجمهور هو مبتدا وهو مصدر مضاف
الى فاعله وزيدا مفعول به وقايما حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدا الى خبر
اولا فقال قوم لا خبر له وان الفاعل اغنى عن الخبر لان المصدر هنا واقع موقع
الفعل كما في اقايم الزيدان والتقدير ضربت زيدا قايما وضعف بانه لو وقع موقع
الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به وقال الكسايي وهشام والفرا
وابن كيسان الحال نفسها هي الخبر ثم اختلفوا فقال الاولان الحال اذا وقعت
خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان احدهما من صاحب الحال والاخر من
المصدر وانما احتيج الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها
والخبر لا بد فيه من ضمير اي قايما نفسه نفسه وقال الفرا الحال اذا وقعت خبرا
للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه
ويعني بها من ضمير المصدر لكنه يها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يحمل
ضمير المصدر نحو ضربي زيدا ان قام وجاز نصب قايما ونحوه على الحال عنده وعند
الاولين وان كان خبرا لما لم يكن عين المبتدا لان القايم هو زيد لا الضرب
فلما كان خلافه انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب النصب وقال ابن كيسان
انما اغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف فكانه قيل ضربي زيدا في حال قيامه
وضعف قول الكسايي وهشام بان العامل الواحد لا يعمل رفعا في ظاهرين
فكذا لا يعمل في ضميرين وبان الحال لو ثني نحو ضربي اخويك قايمين لم يمكن
ان يكون فيه ضميران لانه لو كان لكان احدهما مثنى والاخر من حيث عوده
على صاحب الحال المثنى والاخر المفرد لعوده على المبتدا المفرد وتثنية اسم
الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم ان يكون اسم الفا
مفردا مثنى في حال واحد وهو باطل وقول الفرا بان الشرط بمفرده لا يصلح الخبر
لانه لا يفيد موقع الجواب فهو محذوف والضمير محذوف معه وقول ابن كيسان بانه
لو جاز ما قدره لجاز ان تقول زيد قايما لانه بمعنى زيد في حال قيام وهو ممنوع
اجماعا وقال الجمهور بتقدير الخبر ثم اختلفوا هل يجوز اظهاره فقيل نعم والجمهور على
المنع ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه فحكي البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين

انضم

انهم تدروه ثابت او موجود بعد قايما وضعف بانه تقدير ما لا دليل عليه في
اللفظ فانه كما يجوز تقدير ثابت يجوز تقدير منتف او معدوم وقال البصريون يقدر
قبل قايما ثم اختلفوا في كيفيته فقال الاخفش تقديره ضربي زيدًا ضربه
قايما واختاره ابن مالك لما فيه من قلة الحذف وضعف بانه لم يفد زيادة على ما
افاده الاول وقال الجمهور تقديره اذا كان قايما ان اردت الماضي واذا
كان قايما ان اردت المستقبل فحذف كان وفاعلها ثم الظرف ووجه تقدير الظرف
دون غيره بان الحذف توسع والظرف اليق به او الزمان دون المكان لان
المبتدا هنا حدث والزمان اجدر به واذ واذا دون غيرها لاستغراق اذ الماضي
واذا المستقبل وتقدير كان التامة دون غيرها من الافعال لاحتياج الظرف
والحال الى عامل ولانها على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يجعل
في قايما انه خبر كان المقدرة للزوم التنكير وفاعلها ضمير يعود الى زيد وجوز
الزمخشري عوده الى فاعل المصدر وهو الياء اذا عرفت ذلك فهنا مسايل الاولى
لا يجوز رفع الحال المذكور اختيارًا بان يقال ضربي زيدا قايم الا ان اضطر
الى ذلك فيرتفع لا على انه خبر ضربي بل خبر مبتدا محذوف والتقدير ضربي زيدا
وهو قايم والجملة حال سدت مسد الخبر وسوا في ذلك المصدر الصريح كالمثال
المذكور وغيره وجوز الاخفش الرفع بعد افعل مضافا الى ما موصوله بكان او
يكون نحو اخطب ما كان او يكون الامير قايم برفعه خبرا عن اخطب ووافقه ابن
مالك وقال فيه مجاز ان احدهما ان فيه اخطب مع انه من صفات الاعيان الى
ما يكون وهو في تاويل الكون والثاني الاخبار بقايم مع انه في الاصل من صفات
الاعيان عن اخطب ما يكون مع انه في الثاني كون افعل التفضيل بعض ما يضاف
اليه والحامل على ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابها باول الجملة فحسنت باخرها
مرفوعا وقال ابن النحاس وجه ابن الدهان رفع الاخفش قايما بان جعل
اخطب مضافا الى احوال محذوفة تقديره احوال كون الامير قايم الثانية اصل
المسالة ان يكون المبتدا مصدرا كما تقدم ومثله ان يكون مضافا الى مصدر اضافة
بعض لكل او كل لجميع نحو اكثر شربي السويق ملتوتا وكل شربي السويق ملتوتا
ومعظم كلامي مغلبا وهل يجري ذلك في المصدر المووّل نحو ان ضربت زيدا قايما
او ان تضرب زيدًا قايما الجمهور لا والكوفيون نعم والثالث المنع ان لم يضف
اليه كالمثالين والجواز ان اضيف اليه كاخطب ما يكون الامير قايما وهذا
هو الصحيح وبالغ ابن عصفور فاجرى كل ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر
في ذلك الثالثة في جواز وقوع هذه الحال فعلا اقوال احدها وعليه سيبويه
والفرا المنع الثاني الجواز وعليه الاخفش والكسايي وهشام وابن مالك

للسماع قال ورأي عيني الفتى اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا وقال عهدي بها
في الحرب قد سربلت مثل المهرة الضامر والثالث المنع في المضارع المرفوع لان
النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن الصريح بالشرط والمضارع المرفوع ليس
من لفظه ما يكسب مذهب الشرط وعزي للفرا الرابعة في جواز تقديم هذه الحال
على المصدر اقوال احدها الجواز وعليه البصريون سوا تعدى المصدر ام كان لازما
نحو قايما ضربي زيدًا وملتوتا شربي السويق والثاني المنع وعليه الفرا سوا كانت
من ظاهر نحو مسرعا قيام زيد ام مضمر نحو مسرعا قيامك والثالث الجواز اذا
كانت من مضمر والمنع اذا كانت من ظاهر وعليه الكسايي وهشام والرابع المنع
ان كان المصدر متعديا والجواز اذا كان لازما وفي توسطها بين المصدر ومفعوله
نحو شربك ملتوتا السويق قولان احدهما المنع وعليه الكسايي والفرا قال ابو حيان
وحكي الجواز عن البصريين ولعله لا يصح فانه مشكل لان فيه الفصل بين المصدر
ومعموله بخلاف تقدمها فليس فيه ذلك وفي توسط معمولها بينها وبين المصدر
ومعموله نحو ضربي زيدًا فرسًا راكبًا قولان احدهما الجواز وعليه البصريون والكسايي
لعدم الفصل بين المصدر ومعموله والثاني المنع وعليه الفرا لان الباء لم ترد الى
الاستقبال فلا تقدم معموله عليه الخامسة في جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية اقوال
احدها المنع سوا كانت بواو او بدونها وعليه سيبويه والثاني الجواز مطلقا وعليه
الكسايي واختاره ابن مالك لورود السماع في قوله خيرا قترابي من المولى حليف
رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان والثالث الجواز بواو لا دونها وعليه الفرا
اقتصارا على مورد السماع السادسة في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر
قولان احدهما نعم وعليه السيرافي وابن السراج نحو كان ضربي زيدًا قايما والثاني
لا وعليه ابن عصفور لان تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف
خبر كان قبيح السابعة في جواز اتباع المصدر المذكور بان يقال ضربي زيدًا الشديد
قايما قولان احدهما الجواز قياسا وعليه الكسايي وابن مالك والثاني المنع لان
الموضع موضع اختصار ولم يرد به سماع الثامنة في جواز نحو علمي بزيد كان قايما
قولان احدهما لا وعليه ابو علي لان اسم كان حينيذ ضمير علمي وعلمي خبر كان
من حيث المعنى والقايم لبس نفي العلم ولا منزلا منزلته ولان الحال حينيذ من
المضمر وضمير المصدر لا يعمل والثاني نعم على ان كان زايدة التاسعة اذا كنيت
عن المصدر الذي سدت الحال مسد خبره قبل ذكر الحال نحو ضربي زيدًا هو قايما
فقولان احدهما الجواز وعليه البصريون وهو مبتدا وقايما سدت مسد خبره والثاني
المنع وعليه الفرا العاشرة اجازوا اما ضربيك فكان حسنا على ان حسنا صفة
للضرب ومنعها الفرا على انه صفة للباء والكاف الحادية عشر اجاز الكسايي وهشام

عبد الله وعهدي بزيد قد يمين علي تقدير العهد لعبد الله وزيد قديمين فقدم
عبد الله ورفع ما بعده وثني قديمين لانه لعبد الله وزيد وكان خبرًا للعهد كما يكون
الحال خبر المصدر ومنع ذلك الفرا قال ابو حيان وقياس البصريين يقتضي المنع
ص وان ولي معطوفا بواو علي مبتدا فعل لاحدهما واقع علي الاخر جاز وقد
يغني مضاف اليه المبتدا عن معطوف فيطابقهما الخبر ويمنع تقديمه خلافا لمن
منعهما ش فيه مسالتان الاولي اختلف هل يجوز ان يوتي بمبتدا ومعطوف
عليه بواو وبعده فعل لاحدهما واقع علي الاخر نحو عبد الله والريح يباريها فقيل
لا لان يباريها خبر عن احدهما فيلزم بقاء الاخر بلا خبر وقيل نعم واختاره ابن
الانباري وابن مالك واستدلا علي صحته بقول الشاعر واعلم بانك والمنية ،،
شارب بعقارها ثم اختلف في توجيه ذلك فوجهه من اجازه من البصريين علي
ان الخبر محذوف والتقدير عبد الله والريح يجريان يباريها ويباريها في موضع
نصب علي الحال واستغني بها عن الخبر لدلالتها عليه ووجهه من اجازه من
الكوفيين علي ان المعني يتباريان ولم يقدروا محذوفا اذ من باراك فقد باريته
ولو كان العطف بالفا او بثم لم تصح المسالة اجماعا ولو حذف العاطف صحت د،
المسالة اجماعا الثانية هل يجوز ان يوتي بمبتدا مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق
للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان قولان احدها
لا وعليه اكثر البصريين والثاني نعم وعليه الكسايي وهشام وجزم به ابن مالك
علي ان التقدير راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعني
وجوز بعضهم ان يكون علي حذف مضاف اي راكب الناقة احد طليحين
ومثله غلام زيد ضربتهما وعلي هذا لا يجوز تقديم الخبر بان يقال الطليحان
راكب الناقة اذ لم يتقدم دليل سابق علي تثنية الخبر والمرفوع المخبر عنه واحد
ص ويتعدد الخبر بعطف وغيره وثالثها ان لم يختلفا بالافراد والجملة
ورابعها ان اتحدا معني كحلو حامض والاصح في نحوه منع العطف والتقديم وثالثها
تقديم احدها وعلي منع التعدد الاسبق اولي والباقي صفة وقيل خبر مقدر ش
اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدا واحد علي اقوال احدها وهو الاصح وعليه الجمهور
الجواز كما في المنعوت سوا اقترن بعاطف ام لا فالاول كقولك زيد فقيه وشاعر
وكاتب والثاني كقوله تعالي وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
وقول الشاعر من يك ذا بت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتي والقول الثاني
المنع واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة وعلي هذا فما ورد من ذلك جعل
فيه الاول خبرًا والباقي صفة للخبر ومنهم من يجعله خبر مبتدا مقدر والقول د،
الثالث الجواز ان اتحدا في الافراد والجملة فالاول كما تقدم والثاني نحو زيد ابوه

قايم اخوه خارج والمنع ان كان احدها مفردا والاخر جملة والرابع قصر الجواز علي
ما كان المعني منهما واحدًا نحو الرمان حلو حامض اي مز وزيد اعسر يسر اي
اضبط وهو الذي يعمل بكلتا يديه وهذا النوع فيه ترك العطف لان مجموع الخبرين
فيه بمنزلة واحد وجوز ابو علي استعماله بالعطف كغيره من الاخبار المتعدده د،
فيقال هذا حلو وحامض قال صاحب البديع ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ،
ولا تقديمهما علي المبتدا عند الاكثرين ولا تقديم احدهما وتاخير الاخر واجازه ،
بعضهم انتهي وفي ذلك يتحصل في التقديم ثلاثة اقوال كما حكيتها في المتن ص
وتتوالي مبتدات فيخبر عن آخرها ويجعل مع خبره خبر متلوه وهكذا ويضاف ،
غير الاول الي ضمير متلوه او يجاء اخرًا بالروابط عكسًا والمختار خلافا للنحاة
منعه في الموصولات ش اذا تعددت مبتدآت متواليه فلك في الاخبار ،
عنها طريقان احدهما ان تجعل الروابط في المبتدات فتخبر عن اخرها وتجعله مع
خبره خبرًا لما قبله وهكذا الي ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف
غير الاول الي ضمير متلوه مثاله زيد عمه خاله اخوه ابوه قايم والمعني ابو اخي
خال عم زيد قايم والاخر ان تجعل الروابط في الاخبار فتوتي بعد خبر الاخير
بها اخرًا للاول وتالٍ لمتلو مثاله زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوها عنده
باذنه والمعني الزيدون ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد قال ابو حيان
وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين ولا يوجد مثله في كلام
العرب البتة قال ومثله من الموصول الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اخوها
اخواك اخته زيد وقال ابن الخباز العرب لا تدخل موصولا علي موصول وانما ذلك
من وضع النحويين وهي مشكلة جدا انتهي ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه
ص مسالة تدخل الفاء في الخبر جوازًا بعد مبتدا تضمن شرطا كال موصو لد
لمستقبل عام خلافا لسيبويه او غيرها موصولا بظرف او فعل يقبل الشرطيه
خلافا لمن اطلق او جوز الماضي او المصدر بشرط او الاسميه اومنع ان اكد ،
او وصف او نكره عامه موصوفة بذلك وخصه ابن الحاج بكل وشرط فقد
لفي واستفهام او مضاف اليها مشعر بمجازاة او موصوف بالموصول علي الاصح
او مضاف اليه وقيل في خبر كل مضافة الي غير ذلك وجوزه الاخفش في كل خبر
والفرا ان تضمن طلبا ش لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدا ارتباط المحكوم به
بالمحكوم عليه لم يحتج الي حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل الي ذلك ،،
فكان الاصل ان لا تدخل الفاء علي شي من خبر المبتدا لكنه لما لحظ في بعض
الاخبار معني ما تدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء والمعني الملاحظ
ان يقصد ان الخبر مستحق بالصلة او الصفة وان يقصد به العموم ودخولها

علي ضربين واجب وهو بعد اما كما سياتي في اواخر الكتاب الثالث وجايز وذلك
في صور احدها ان تكون ال الموصوله بمستقبل عام نحو الزانية والزاني فاجلدوا
والسارق والسارقة فاقطعوا وهذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج
وذهب سيبويه وجمهور البصريين الي منع دخول الفا في هذه الصورة وخرجوا الايتين
ونحوها علي حذف الخبر اي فيما يتلي عليكم الزانية اي حكم ذلك الثانيه ان يكون المبتدا غير
ال من الموصولات وصلته ظرف او مجرور او جملة تصلح للشرطيه وهي الفعلية غير
الماضية وغير المصدرة باداة شرط او حرف استقبال كالسين وسوف ولن او قد
او ما النافيه مثال الظرف قوله ما الذي لحازم اللبيب معارا فمصروف وماله قد يضيع
ومثال المجرور قوله تعالي وما بكم من نعمة فمن الله ومثال الجملة قوله تعالي وما اصابكم
من مصيبة فبما كسبت ايديكم ويدل علي ان ما موصولة سقوط الفاء في قراة نافع
وابن عامر ولا يجوز دخول الفاء والصلة غير ما ذكر وجوز ابن الحاج دخولها والصلة
جملة اسمية نحو الذي ابوه فله درهم وجوز بعضهم دخولها والصلة جملة فعليه
مصدره بشرط نحو الذي ان تاتني اكرمه فهو مكرم حكاه في البسيط عن بعض شيوخه
ورده بان الفاء انما دخلت لشبه المبتدا بالشرط وهو هنا منتف لان اسم الشرط
لا يجوز دخوله علي اداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو الذي
زارنا امس فله كذا واستدل بقوله تعالي وما اصابكم يوم التقي الجمعان فباذن
الله وما افاء الله علي رسوله منهم فما اوجفتم واوله انما تحمل علي معني التبيين
اي وما يتبين اصابته اياكم وهو متبين وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل
مطلقا وان لم تقبل الشرطيه حكاه ابن عصفور فاجاز نحو الذي ما ياتيني فله
درهم وان لم يجز دخول اداة الشرط علي ما النافيه لان هذا ليس شرطا حقيقة
وانما هو مشبه به ورده بانه غير محفوظ من كلام العرب واذا لم يسمع من كلامها
امكن ان تكون امتنعت من اجازة ذلك لما ذكر من ان الصلة اذ ذاك لا تشبه
فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط اذا اكد الموصول
او وصف لذهاب معني الجزاء بذلك واجيب بان ذلك لا يحفظ من كلام العرب
الثالثة ان يكون المبتدا نكرة عامه موصوفة باحد الثلاثة اعني الظرف والمجرور
والفعل الصالح للشرطيه نحو عبد حزم فهو سعيد وعبد الكريم فما يصنع ونفس
تسعي في نجاتها فلن تخيب وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم الرابعة
ان يكون المبتدا مضافا الي النكرة المذكورة وهو مشعر بمجازاه كقوله وكل خير
لديه فهو مسول الخامسه ان يكون المبتدا معرفه موصوفة بالموصول نحو القواعد
من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح ومنع بعضهم دخول الفاء
في هذه الصورة لان المخبر عنه ليس مشبه لاسم الشرط لان اسم الشرط لا يقع بعده

الا الفعل والاسم الموصوف بالذي ليس كذلك واول الا ابو علي ان اللاي مبتدا
ثان والفاء داخله في خبره لانه موصول وهو وخبره خبر الاول السادسة ان
يكون المبتدا مضافا الي الموصول نحو غلام الذي ياتيني فله درهم ومنه قوله وكل
الذي حملتني فهو حامل وقيل دخول الفاء في خبر كل مضافة الي غير ذلك اما الي غير
موصوف كقولهم كل نعمة فمن الله او الي موصوف بغير ما ذكر كقوله كل امرئ مباعد
او مدان فمنوط بحكمة المتعالي وجوز الاخفش دخولها في كل خبر نحو زيد فمنطلق
واستدل له بقوله وقايلة خولان فانكح فتاتهم وقوله انت فانظر لاي ذاك
تصير والجمهور اولوا ذلك علي ان خولان خبر هو محذوفا وانت فاعل بمقدر
تفسره الظاهر وجوز الفرا والاعلم دخولها في كل خبر هو امر او نهي نحو زيد فاضربه
وزيد فلا تضربه واستدل بقوله تعالي هذا فليذوقوه وقول الشاعر بارب
موسي اظلمي واظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه ص والصحيح دخول
الناسخ علي موصول شرطي ويزيل الفا الا ان وان ولكن علي الاصح قيل ولعل قيل
وكان مضارعا وفعل اليقين ش اختلف في جواز دخول بعض النواسخ علي
المبتدا اذا كان موصولا تضمن معني الشرط فالجمهور علي جوازه ومنعه الا خفش
لان ما تضمن معني الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلي الاول اذا دخل زالت
الفاء من خبره لزوال شبهها باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله ما لم يكن
الناسخ ان وان او لكن فانه يجوز دخول الفاء معها لانها ضعيفة العمل اذ
لم يتغير بدخولها المعني الذي كان مع الابتدا ولذلك جاز العطف معها علي معني
الابتدا بخلاف اخواتها ليت ولعل وكان فانها قوية العمل مغيرة للمعني تقوي
شبهها بالافعال فساوتها في المنع من الفاء وقيل تمنع الفاء مع ان وان ولكن
ايضا لانها تحقق الخبر والشرط فيه توقف فبعد عن الشبه ورد بالسماع قال
تعالي ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم
واعلموا انما غنمتم من شي فان لله خمسه وقال الشاعر ولكن ما يقضي فسوف
يكون فان عملت في اسم اخر جاز دخولها اجماعا نحو انه الذي ياتيني فله درهم
وقيل يجوز دخول الفاء مع لعل الحاقا لها بالا يغير المعني وقيل يجوز ايضا
دخولها مع كان بلفظ المضارع لا بلفظ الماضي ومع فعل اليقين كعلمت دون
ظننت وعليه ابن السراج ص ولا يعطف قبل خبر ذي فاء عند الكوفيه
وجوزه ابن السراج ش قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا جي بالفاء
في خبر ما فيه معني الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين واجازه
ابن السراج ص نواسخ الابتدا الاول كان واصبح واضحي وامسي
وظل وبات وصار وليس مطلقا ودام بعد ما الظرفيه وزال ماضي يزال

خفش

وانفك وبرح وفتئ وفتأ وونى ورام بمعناها بعد نفي وشبهه وقد يفصل
ويقدر وترفع المبتدا خلافا للكوفيه ويسمي اسمها وفاعلا وقيل ارتفع لشبهه
وتنصب الخبر ويسمي خبرها ومفعولا والكوفيه حالا والفرا شبهه ويرتفعان
بعدها باضمار الشاني وثالثها الفراء ولا تدخل علي مالزم صدرًا او حذفا اوابتدا
اوعدم تصرف اوخبره جمله طلبيه ولادام والمنفي بما وليس علي ما خبره
مفرد طلبي علي الاصح ولاصار ونحوها ودام وتلوها علي ذي ماضٍ وشرط
الكوفيه في الباقي قد وابن مالك في ليس علي قلة الشان والحق قوم بصار
آض وعاد وآل ورجع وحال واستحال وتحول وارتد وما جاءت حاجتك وقعد
كانها حربه وقوم غدا وراح والفرا اسحر واجر واظهر وقوم كل فعل ذي نصب
مع رفع لا بد منه والكوفيه هذا وهذه مرادًا بهما التقريب مرفوعا بعدهما الاثان
له وسموها تقريبًا والرفع اسم التقريب ش اي هذا مبحث الادوات التي تدخل
علي المبتدا والخبر فتنسخ حكم الابتدا وهي اربعة انواع كان واخواتها وكاد
واخواتها وان واخواتها وظن واخواتها وما الحق بذلك فاما كان فمذهب البصريين
انها ترفع المبتدا ويسمي اسمها وربما يسمي فاعلا مجازا لشبهه به ووقع ذلك في
عبارة المبرد وعبر سيبويه باسم الفاعل ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيا
وانه باق علي رفعه واستدل للاول باتصال الضماير بها وهي لا تتصل الابالعامل
وتنصب الخبر باتفاق الفريقين ويسمي خبرها وربما يسمي مفعولا لمجاز المشبه
وكان قياس هذه الافعال ان لا تعمل لانها ليس بافعال صحيحه اذ دخلت للدلالة
علي تعيين الخبر للزمان الذي يثبت له وانما عملت تشبيها بما يطلب من الافعال
الصحيحة اسمين نحو ضرب فيرفع اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه
ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيبويه وذهب الفرا الي ان الاسم
ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فكان زيد ضاحكا مشبه
عنده بجاء زيد ضاحكا وذهب الكوفيون علي انه انتصب علي الحال بوروده
مضمرًا ومعرفة وجامدًا وانه لا يستغني عنه وليس ذلك شان الحال واعترض
بوقوعه جملة وظرفا ولا يقع المفعول كذلك واجيب بالمنع بل تقع الجملة موقع
المفعول نحو قال زيد عمرو فاضل والمجرور نحو مررت بزيد والظرف اذا توسع
فيه وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وانكره الفرا ورد بالسماع قال اذا مت
كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع وقال وليس منها شفاء
الداء مبذول ثم اختلفوا في توجيه ذلك فالجمهور علي ان في كان ضمير الشان
اسمها والجملة من المبتدا والخبر في موضع نصب علي الخبر ونقل عن الكسايي
ان كان ملغاه ولا عمل لها ووافقه ابن الطراوه والمتفق علي عمله من هذه

الافعال ثلاثة عشر ثمانية لا شرط لها وهي كان واضحي واصبح وامسي وظل وبات
وصار وليس وواحد شرطه ان يتقدم عليه لما الظرفيه وهي المصدرية المراد بها
وبصلتها التوقيت وهو دام نحو واوصاني بالصلاة والزكوة ما دمت حيا اي مدة
دوامي حيا واربعة شرطها تقدم نفي اوشبهه وهو النهي والدعاء وهي زال ماضي
يزال وانفك وبرح وفتي والاربعة بمعني واحد باتفاق النحويين وسواكان
النفي بحرف اوفعل او اسم كقوله لم تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
وقوله ليس ينفك ذا غني واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع وقوله غير منفك
اسير هوي كل وان ليس يعتبر ومثال النهي صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه
ضلال مبين ومثال الدعاء ولا زال منهلا بجرعايك القطر وسواء كان النفي ملفوظا
به كما مثل ام مقدرًا كقوله تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتا وقول الشاعر
تنفك تسمع ما حييت بهالك حتي تكونه اي لا تنفك وقوله لعمر ابي دهما زالت
عزيزة اي لا زالت وقوله وابرح ما دام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيدًا اي لا ابرح وسوا
كان متصلا بالفعل او منفصولا بينه وبينه كقوله ولا اراها تزال ظالمة تحدث لي
قرحة وتنكوها واحترز بماضي يزال عن زال التي مضارعها يزول وهو فعل تام
لازم بمعني تحول والتي مضارعها يزول وهو فعل متعد بمعني ماز والمشهور في
فتي كسر العين وفيها لغة بالفتح وثالثة افتي قال في المحكم ما فتيت افعل وما
فتات افتا فتي وفتوا افتات الاخيره تميميه وذكر الثلاثة ايضا ابو زيد وذكر
الصغاني فتؤ يفتؤ علي وزن ظرف لغة في فتا ثم ان مازال واخواتها تدل علي
ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها علي حسب ما قبلها فان قبلها متصلة الزمان
دامت له كذلك نحو ما زال زيد عالما وان قبلها في اوقات دامت له كذلك نحو مازال
زيد يعطي الدراهم قال ابن مالك وكذلك في العمل وني ورام بمعناها قال وهما   هد
غريبان ولا يكاد النحويون يعرفونهما الامن عني باستقراء الغريب ومن شوا
استعمالها قوله لا يني الحب شيمة الحب ما دام فلا تحسبنه ذا ارعوا وقوله اذا
رمت ممن لا يريم متيما سلوا فقد ابعدت في رومك المرمي قال واحترزت بوني
بمعني زال من وني بمعني فتر ورام بمعني حاول او تحول قال ابو حيان ذكر اصحابنا
ان ونى فرادها بعض البغدادييين في افعال هذا الباب لان معناها مازال نحو
ما وني زيد قايما ورد بانه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل الا
تري ان ظل زيد قايما معناه اقام زيد قايما النهار ولم تجعل العرب لا قام اسمًا
ولا خبرًا كما فعلت ذلك بظل قالوا والتزام التنكير في المنصوب بها دليل علي انه حال
واما البيتان فالمنصوب الاول علي اسقاط الخافض اي لا يني عن شيمة الحب
والثاني يحتمل الحال لتنكيره والحق قوم منهم ابن مالك بصار ما كان بمعناها وذلك

عشرة افعال أمسى كقوله ونبته حتى اذا تعوّدا وأمسى همس كالحمان اجردا
وعاد كقوله نسه ستوعاد بالرشد امرًا وآل بالمد كقوله ثم آلت لا تكلمنا كل حي
معتب عتبا ورجع كقوله ويرجعن بالاكباد منكسرات وفي الحديث لا ترجعوا بعدي
كفارا وحار بالمهملة كقوله وما المرء الا كالشهاب وضوءه يحور رمادًا بعد اذ هو ساطع
واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات وفي الحديث
فاستحالت غربا وتحول كقوله مالك من نعيمي تحولن البؤسا وارتد كقوله تعالى
فارتد بصيرًا والتاسع قولهم ماجاءت حاجتك قيل واول من قالها الخوارج لابن عباس
حين ارسله علي اليهم ويروي برفع حاجتك على ان ما خبر جاءت لانه اسم استفهام والتقدير
اية حاجة صارت حاجتك وبنصبه على انه الخبر والاسم ضمير ما والتقدير اية حاجة
صارت حاجتك وما مبتدا والجملة بعدها خبره والعاشر قعدت كانه حربة من قولهم
شحذ شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت كانه حربة فكانها حربة خبر قعدت
فالمحققون طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشبه بينهما وبين صار وجعلوا
من ذلك جاء البر قفيزين وصاعين وقعد لا يسأل حاجة الا قضاها اي صار
وجعل منه الزمخشري قوله تعالى فتقعد مذموما وغيرهم قصروها على المثلين
وقالوا في الثمانية الاول ان المنصوب فيها حال وان آلت بمعنى حلفت ولا تكلمنا جواب
القسم ووافق عليه ابن مالك في آل وقعد والحق قوم منهم الزمخشري وابو البقا
والجزولي وابن عصفور بافعال هذا الباب غدا وراح بمعنى صار او بمعنى وقع فعله
في وقت الغدو والرواح وجعل من ذلك اغد عالما وحديث تغدوا خماصا وتعود
بطانا وتقول غدا زيد ضاحكا وراح عبد الله منطلقا اي صار في حال ضحك وانطلاق
ومنع الجمهور منهم ابن مالك وقالوا المنصوب بعدهما حال اذ لا يوجد الا نكرة والحق
الحق بها اسحر والجر واظهر ذكرها في كتاب الحدود قال ابو حيان ولم يذكر لها شاهدا
على ذلك فبها تمت افعال الباب ثلاثين فعلا وذهب الكوفيون الى ان هذا وهذه
اذا اريد بهما التقريب كانا من اخوات كان في احتياجهما الى اسم مرفوع وخبر
منصوب نحو كيف اخاف الظلم وهذا الخليفة قادما وكيف اخاف البرد وهذه
الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسماء الاشارة لا ثاني له في
الوجود نحو هذا ابن صياد اشقى الناس فيعربون هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب
والمنصوب خبر التقريب لان المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم وعن
الشمس بالطلوع واتى باسم الاشارة تقريبا للقدوم والطلوع الا ترى انك لم تشر
اليهما وهما حاضران وايضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج الى تبيينهما
بالاشارة اليهما وتبين ان المرفوع بعد اسم الاشارة مخبر عنه بالمنصوب
لانك لو اسقطت الاشارة لم يختل المعنى كما لو اسقطت كان من كان زيد قايما

وقال

وقال بعض النحويين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لابد منه
نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا فان جعلته تاما نصبته على الحال اذا عرفت
ذلك فشرط ذلك الذي تدخل عليه افعال هذا الباب ان لا يكون مما لزم الصدر
كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم
الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم الابتدائية كقولهم اقل رجل يقول
ذلك الا زيد او الكلاب على البقر لجريانه كذلك مثلا وكذا ما بعد لولا الامتناعية
واذا الفجائية ولا مما لزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمومن وويل
للكافر وسلام عليك ولا خبره جملة طلبية وشذ قوله وكوني بالمكارم ذكريني
وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفي بما من جميع افعال هذا الباب زيادة
على ما سبق ان لا يكون خبره مفردًا طلبيا لان له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال
لا اكلمك كيف ما دام زيد ولا اين ما زال زيد ولا اين ما يكون زيد ولا اين ليس
زيد ولم يشترط ذلك الكوفيون فسووا بينها وبين غيرها ولم يشترطه الشلوبين في
ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ولا يشترط ذلك في المنفي بغير ما كلم ولا ولن
ولا في غير المنفي اجماعا وشرط ما يدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال واخواتها
زيادة على ما سبق ان لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي
لانها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا
وهذا متفق عليه واختلف في جواز دخول بقية افعال الباب على ما خبره ماض
فالصحيح جوازه مطلقا وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب
القياس قال تعالى ان كان قميصه قد ان كنت قلته ان كنتم امنتم او لم تكونوا اقسمتم
وقال الشاعر ثم اضحوا لعب الدهر بهم وقال وقد كانوا فامسى الحي ساروا وحكى الكسائي
عن العرب اصبحت نظرت الى ذات التنانير يعني ناقته وشرط الكوفيون في ذلك
اقترانه بقد ظاهرة او مقدرة وحجتهم ان كان واخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على
الزمان فاذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج اليها الا ترى ان المفهوم من زيد قام
ومن كان زيد قام شي واحد واشتراط قد لانها تقرب الماضي من الحال وشرط
ابن مالك لدخول ليس على الماضي ان يكون اسمها ضمير الشان كقولهم ليس خلق
الله اشعر منه قال ابو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور
اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الاخبار
عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان واما
المقيدة فتنفيها على حسب القيد ص وتدل على الحدث خلافا لقوم ولا تنصبه
على الاصح وقيل لم يلفظ به وفي الظروف والحال خلاف مرتب ش اختلف في
دلالة هذه الافعال على الحدث فنفته قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي

وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوبين والمشهور والمنصور انها تدل عليه
كالزمان كساير الافعال وذهب ابن خروف وابن عصفور الي انها مشتقة من احداث
لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب انهم يستعملون الفروع ولا يكن من الاصول
ورد هذا والاول بالسماع قال وكونك اياه عليك يسير وحكي ابو زيد مصدر فتي
وحكي غيره ظللت افعل كذا ظلولا وبت افعل كذا بيتوتة ومن كلام العرب كونك
مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغني من بنيا الامر واسم الفاعل منها
ولا يبنيان من الزمان ويبني علي هذا الخلاف عملها في الظروف والجار والمجرور
فمن قال بدلالتها علي الحدث اختار عملها فيه وكذا علق بعضهم المجرور في قوله
اكان للناس عجبا بكان ومن قال لا يدل عليه منعه وقد صرح الفارسي بانها لا
تتعلق بها حروف جر ثم قال وفي عملها في ظرف الزمان نظر انتهي وحكي ابو حيان
الخلاف الذي في عملها في الظروف والمجرور في عملها في الحال فمن منعه قال لانه لا
استدعآء لها للحال والعامل مستدع ومن جوزه قال الحال يعمل في هذا وليس محلا
فكان اولي اما نصبها المصدر فالاصح منعه علي القول باثباته لها لانهم عوضوا عن
النطق به الخبر واجازه السيرافي وطايفة فيقال كان زيد قايما كونا صـ وتعدد
خبرها كامر واولي بالمنع شـ في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدا
والمنع هنا اولي ولهذا قال به بعض من جوزه هناك كابن درستويه وابن ابي الربيع
ووجهه ان هذه الافعال شبهت بما يتعدي الي واحد فلا يزاد علي ذلك والمجوزون
قالوا هو في الاصل خبر مبتدا فاذا جاز تعدده مع العامل الاقوي وهو الابتدا فمع
الاضعف اولي صـ وترد الخمسة الاول فيل دهات كصار خلافا للكوفي في ظل
شـ ترد كان واصبح واضحي وامسي وظل بمعني صار فلا يتبع الماضي خبرا لها
كما تقدم قوله تعالي وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة
فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا قول الشاعر ثم اضحوا ورق جف فالوت
به الصبا والدبور وقوله امست خلا وزعم لكن الاصبهاني والهاباري شارح
اللمع ان ظل لا يأتي بمعني صار بل لا يستعمل الا في فعل النهار وقال بعضهم هو
مشتق من الظل فلا يستعمل الا في الوقت الذي فيه للشمس ظل وهو ما بين طلوعها
وغروبها وزعم الزمخشري ان بات يأتي بمعني صار قال ابن مالك وليس بصحيح
لعدم شاهد علي ذلك مع التتبع والاستقراء وجعل منه بعض المتاخرين فان
احدكم لا يدري اين باتت يده وضعف بامكان حمله علي المعني المجمع عليه وهو الدلالة
علي ثبوت مضمون الجملة ليلا قال ومن احسن ما يحتج به قوله احسن كلما ذكرت
كليب ابيت كاني اطوي جمر لان كلما تدل علي عموم الاوقات صـ وكلها
تنصرف الا ليس فيل ودام ولتصاريفها ما لها كغيرها شـ جميع هذه الافعال

تنصرف فيا تي منها المضارع والامر والمصدر والوصف الا ان الامر لا يتاتي من غد
من المستعمل منفيا الا ليس فيجمع علي عدم تصرفها واما دام فنص كثير من المتاخرين
علي انها لا تتصرف وهو مذهب الفرا وجزم به ابن مالك قال ابن الدهان لا يستعمل
في موضع دام يدوم لانه جري كالمثل عندهم وقال ابن الخباز لا تتصرف مادام لانها للتوقيت
والتابيد فتفيد المستقبل قال ابو حيان وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون
ولنقصان هذه الافعال من الحمل والشروط ما للماضي منها وكذا ساير الافعال ومن
امثلة ذلك قوله تعالي قل كونوا حجارة ولم اك بغيا وقول الشاعر وما كل من يبدي
البشاشة كاينا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله نفي الله يا اسما ان لست زايلا
احبك حتي يغمض الجفن يغمض صـ ووزن كان فعل وقيل فعل وليس فعل
والاكثر فيها لست وحكي كسر اللام وضمها ويبطل عملها مع الا في تميم خلافا للملك والنحاه
وابي علي وفي نفيها وما ثالثها الاصح الحال ما لم يفيد مدخولها بزمان فبحسبه والاشهر
في زال يزال فهي فعل وحكي يزيل فتفعل والصحيح تلقي القسم بها شـ فيه مسايل
الاولي الاصح ان وزن كان فعل بفتح العين وقال الكسايي فعل بالضم ورد بانه لو
كان كذلك لم يقولوا كاين لان الوصف من فعل فعيل واما ليس فمذهب الجمهور ان
وزنها فعل بالكسر خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة علي الياء واستدل لذلك
بانها لو كانت بالفتح لصارت الي لاس بالقلب كباع او بالضم لقيل فيها لبست بضم اللام
ولا يقال الا لست بفتحها قال ابو حيان عن علي انه سمع فيها لست بالضم فدل علي انها بنيت
مرة علي فعل ومرة علي فعل وحكي الفراء عن بعضهم قال لست بكسر اللام واما زال
فالاشهر في مضارعها يزال فوزنها فعل بالكسر وحكي الكسايي فيه ايضا يزيل علي
وزن يبيع وعلي هذا فوزنها فعل بالفتح قال ابو حيان وحكي ثعلب عن الفرا لا
ازيل اقول ذلك فتكون زال الناقصة مما جاءت علي فعل يفعل وفعل يفعل كنقم
ينقم ونقم ينقم الثانيه ذهب قوم الي ان ليس وما مخصوصان بنفي الحال وبنوا علي
ذلك انهما يجيئان المضارع له وذهب آخرون الي انهما لنفيان الحال والماضي
والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشلوبين بجمع بين القولين وهو ان اصلهما لنفي
الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه ومن امثله استقبال المنفي قوله
تعالي الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ولستم باخذيه الا ان تغمضوا فيه وقول
حسان وليس يكون الدهر مادام يذبل وبما وهم بخارجين من النار وما هم
عنها بغايبين ومن امثلة مضي المنفي بليس قول العرب ليس خلق الله مثله
الثالثه حكي ابو عمرو بن العلا ان لغة بني تميم اهمال ليس مع الا حملا علي ما كقولهم
ليس الطيب الا المسك بالرفع علي الاهمال ولا ضمير فيها وقد نازعه في ذلك عيسى
بن عمر فقال له ابو عمرو نمت يا ابا عمر وادلج الناس ليس في الارض حجازي الا

وهو بنصب ولا تميمي الا وهو يرفع ثم وجد ابو عمرو خلفا الاحمر وابا محمد اليزيدي الي بعض الحجازيين وجهدا ان يلقناه الرفع فلم يفعل والي بعض التميميين وجهد ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا واخبرا بذلك عيسي وابو عمرو فاخرج عيسي خاتمه من اصبعه ورمي به الي ابي عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس وزعم ابو نزار الملقب بملك النحاه ان الطيب اسم ليس والمسك مبتدا وخبره محذوف وتقديره الا المسك افخر والجملة في موضع نصب خبر ليس وزعم ابو علي ان اسم ليس ضمير الشان والطيب مبتدا والمسك خبره او الطيب اسمها والخبر محذوف كانه قيل ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبا في الوجود وحذف خبر ليس لفهم المعني كثير وضعف بان الاهمال اذا ثبت لغة فلا يمكن التاويل الرابعة كذا ص وتسمي ناقصة فان اكتفت بمرفوع فتامه ولزم النقص ليس وزال خلافا للفارسي وفتي خلافا للصغاني فتيل وظل ومن الناقصه ذات الشان وثالثها لا ولا ش هذه الافعال تسمي نواقص واختلف في سبب تسميتها ذلك فقيل لعدم دلالتها علي الحدث بناء علي انها لا تفيده وقيل وهو الاصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لان فايدتها لا تتم به فقط بل تفتقر الي المنصوب ثم منها ما لزم النقص وهو ليس باتفاق وزال في خلافا للفارسي فانه اجاز في الحلبيات ان تاتي تامه قياسا لا سماعا وفتي خلافا للصغاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو فتيت عن الامر تناسيته اذا نسيته وزعم البهابادي ان ظل ايضا لا تستعمل الا ناقصه قال ابو حيان وهو مخالف لنقل ايمة اللغة والنحو انها تكون تامة وبقية الافعال تستعمل بالوجهين واذا استعملت تامه واكتفت بالمرفوع فتكون كان بمعني ثبت نحو كان الله ولا شيء معه وحدث نحو واذا كان الشتاء فادفئوني وحضر نحو وان كان ذو عسرة ووقع نحو ما شاء الله كان وكفل وغزل يقال كنت الصبي كفلته وكنت الصوف غزلته واصبح واضحي وامسي بمعني دخل في الصباح والضحي والمساء كقوله تعالي فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقول الشاعر اذا الليلة الشهباء اضحي جليدها وظل بمعني دام او طال او اقام نهارا وبات بمعني اقام ليلا او نزل بالقوم ليلا وصار بمعني رجع نحو الا الي الله تصير الامور وضم وقطع نحو فصرهن اليك ودام نحو ما دامت السموات والارض وانفك بمعني خلص او انفصل نحو انفك الاسير او الخاتم وبرح بمعني ذهب او ظهر وبالمعنيين فسر قولهم برح الخفاء وونى بمعني فتر وضعف ورام بمعني ذهب وفارق وذكر ابن مالك ان فتا المفتوحة تاتي تامة بمعني كسر او اطفا حكي الفرا فتاته عن الامر كسرته والنار اطفاتها قال ابو حيان وهذا وهم وتصحيف انما ذلك بالثاء المثلثة كما في الصحاح والمحكم وقد اختلف في كان الثانية فالجمهور علي انها من اقسام الناقصة وذهب صاحب البديع الي انها من

اقسام التامة وذهب ابو القاسم بن الابرش الي انها تنصب براسها ص وحذف اخبارها لقرينة ضرورة وثالثها الا ليس ولوروده ش قال ابو حيان نص اصحابنا علي انه لا يجوز حذف اسم كان واخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اما الاسم فلانه يشبه بالفاعل واما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روعي اصله وهو خبر المبتدا فانه يجوز حذفه او ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلا كون من اكوان زيد والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف في الضرورة كقوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني وقوله لهفي عليك للهفة من خايف يبغي جوارك حين ليس مجير اي في الدنيا وكنت بريا ومن النحويين من اجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع الا ليس فاجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا كقولهم فيما حكاه سيبويه ليس احد اي هنا وقوله فاما الجود منك فليس جود وقوله سنه وحلتم انه ليس ناصر فبيتم من نصرنا خير معقل وما قاله ابن مالك ذهب اليه الفرا فقال يجوز في ليس خاصه ان تقول ليس احد لان الكلام قد يتوهم تمامه بليس ونكرة كقولهم ما من احد ص وقد تلي الواو جملة وخبرا لليس وكان منفية بعد الا وفاقا للاخفش وابن مالك فيهما ش فيه مسالتان الاولي قد تدخل الواو علي اخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبيها بالجملة الحالية كقوله وكانوا اناسا ينفخون فاصبحوا واكثر ما يعطونه البطر الشرر وقوله فظلوا ومنهم سابق وقوله واخر يثني دمعة العين بالمهل هذا مذهب الاخفش وتابعه ابن مالك والجمهور انكروا ذلك وتاولوا الجملة علي الحال والفعل علي التمام الثانية ذهب الاخفش وابن مالك ايضا الي جواز دخول الواو علي خبر ليس وكان المنفية اذا كان جملة بعد الا كقوله ليس شي الا وفيه اذا ما قابلته عين البصير اعتبار وقوله ما كان من بشر الا وميتته محتومة لكن الاجال تختلف وقوله اذا ما ستور البيت ارخين لم يكن سراج لنا الا ووجهك انور والجمهور انكروا ذلك واولوا الاول والثاني علي حذف الخبر ضرورة او علي زيادة الواو وقالوا الخبر في الثالث ص ويجوز توسيطها ومنعه الكوفيه مطلقا وابن معط في دام وبعضهم في ليس ش اجاز البصريون توسيط اخبار هذا الباب بين الفعل والاسم اي حيث يجوز تقديم الخبر علي المبتدا قال تعالي وكان حقا علينا نصر المومنين وقال ليس البر ان تولوا وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم وقال فليس سواء عالم وجهول ومنعه الكوفيه في الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم علي ما يعود عليه ومنعه ابن معط في دام ورد بانه مخالف للنص السابق والقياس كسائر اخواتها وللاجماع ومنعه بعضهم في ليس

تشبيها بما وهو محجوج بالسماع والخلاف في ليس نقله ابو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الاجماع على الجواز تبعا للفارسي وابن الدهان وابن عصفور **ص** وتقديمها لا دام والمنفي بما وليس على الاصح وفي زال واخوته ثالثها الاصح ان نفي بغير ما قال دريود ولن ولم والاصح يجوز بينها وما وفي دام خلاف **ش** يجوز تقديم اخبار هذا الباب على الافعال الا دام وليس والمنفي بما اما دام فحكي الاتفاق عليها لانها مشروطة بدخول ما المصدرية الظرفية والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله واما المنفي بما غير زال واخوته ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في ان ما هل لها صدر الكلام اولا فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني واما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن اخته والجرجاني واكثر المتاخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياسا على فعل التعجب بجامع عدم التصرف وقدماء البصريين ونسبه ابن جني الى الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور على الجواز كتقديم معموله في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وفرق بين ليس وبين الافعال المذكورة واما زال واخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا سوا نفيت بما او بغيرها وعليه الفرا والثاني الجواز مطلقا وعليه سائر الكوفيين لان ما عندهم ليس لها الصدر كغيرها والثالث وهو الاصح وعليه البصريون المنع ان نفيت بما لان لها الصدر والجواز ان نفيت بغيرها كلا ولن ولم ولما وان والحق دريود لم ولن بما فمنع التقديم ان نفي بهما اما تقديمه على الفعل دون ما بان توسط بينهما نحو ما قايما زال زيد فالاصح جوازه وعليه الاكثرون ومنعه بعضهم لان الفعل مع ما كجزء فلا يفصل بينهما واما توسيطه بين ما دام فنص صاحب الافصاح وبدر الدين بن مالك على انه لا يجوز لان الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها ولان دام لا تتصرف وقال ابو حيان القياس الجواز لان ما حرف مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا ان ثبت ما دام لا تتصرف فيتجه المنع **ص** وقد يجبان ويمتنعان لما مر **ش** قد يجب توسيط الخبر وتقديمه وقد يمتنع كل من ذلك للامور الموجبة والمانعة في خبر المبتدا مثال وجوب التوسيط ما كان قايما الا زيد ومثال وجوب التقديم اين كان زيد وكم كان مالك ومثال وجوب احدهما على سبيل التخيير كان في الدار ساكنها وكان في الدار رجل يجب تقديم الخبر وتوسيطه ولا يجوز تاخيره ومثال منعهما ووجوب التاخير كان بعل هند حبيبها لاجل الضمير وصار عدوي صديقي للالباس **ص** وفي تاخير الجملة ثالثها يجب ان رفع ضمير الاسم ويمتنع تقدم

خبر تاخر مرفوعه وفي منصوب لا ظرف ثالثها يقبح لا ظاهر اعراب مشارك عرفا ونكرا ولا يليها معمول خبرها كغيرها خلافا للكوفيه وابن السراج الا ظرف وتجوز مع خبر وتقدمه **ش** فيه مسايل الاولى اختلف في وجوب تاخير الخبر هنا اذا كان جملة على اقوال احدها يجب مطلقا فلا يجوز تقديمه ولا توسيطه سوا كانت اسمية نحو كان زيد ابوه قايم ام فعلية رافعه ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم ام غير رافعه نحو كان زيد يمر به عمرو ومستند المنع في ذلك عدم سماعه والثاني لا مطلقا بل يجوز التقديم والتوسط وذكر ابن السراج انه القياس وانه لم يسمع وصححه ابن مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان قد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق الى ملك ما امه من محارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره قال ويدل لجوازه مع كان تقديم معموله في قوله تعالى اهولاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون وتقديم المعمول يوذن بتقديم العامل والثالث المنع في الفعلية الرافعه لضمير الاسم والجواز في غيرها وصححه ابن عصفور قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها من كان يقوم زيد على ان يقوم خبرا مقدما نقلت يقوم زيد لم يرجع الى المبتدا والخبر الثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تاخير معموله المرفوع فلا يقال قايما كان زيد ابوه اي كان زيد قايما ابوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه فان كان معموله منصوبا نحو اكلا كان زيد طعامك ففيه اقوال ثالثها يقبح التقديم ولا يمتنع لانه ليس بجزء من ناصبه لكونه فضلة فان كان ظرفا او مجرورا جاز بلا قبح اجماعا لان العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرها نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك الثالثة تقدم من صور امتناع تقديم خبر المبتدا ان يتساويا في التعريف والتنكير للبيان ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الاعراب لان نصبه الخبر يبينه فيجوز كان اخاك زيد ولم يكن خيرا منك احد فان خفي الاعراب وجب تاخير الخبر للالباس نحو صار عدوي صديقي وصار فتاك مولاك الرابعة مذهب اكثر البصريين انه لا يجوز ان يلي كان واخواتها معمول خبرها من مفعول وحال وغيرها الا الظرف والمجرور فلا يقال كان طعامك زيد اكلا ولا كان طعامك اكلا زيد وهذا الحكم غير مختص بباب كان بل لا يلي عاملا من العوامل ما نصبه غيره او رفعه فان كان معمول الخبر ظرفا او مجرورا جاز ان يلي كان مع تاخر الخبر وتقدمه للتوسع في الظرف والمجرورات وجوز الكوفيون وطايفة من البصريين منهم ابن السراج ان يليها غير الظرف ايضا لوروده في قوله بما كان اياهم عطية عودا واجيب بان اسم كان ضمير الشان مستتر فيها وعطية مبتدا خبره عود والجملة خبر كان فلم يل العامل كان ضمير الشان وجوز بعضهم ان تكون فيه زايدة فان تقدم مع الخبر على الاسم جاز اجماعا نحو كان اكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على كان نحو طعامك كان زيد اكلا وعليه قوله تعالى وانفسهم كانوا يظلمون واعلم انه ياتي

في كان زيد الاكلا طعامك اربعة وعشرون تركيبا وقد سقتها في الاشباه والنظاير
وكلها جايزة عند البصريين الا كان طعامك زيد اكلا وكان طعامك اكلا زيد واكلا
كان طعامك زيد ص واذا اجتمع معرفتان فاقوال المبتدا وقيل الخبر غير الاعرف
الاشارة مع غير ضمير والا ان وان وقيل ما يراد ثبوته مطلقا وقيل ان قام مقامه
او شبه به وقيل ما صح جوابا او نكرتان تسوغ تخير في الاخبار هنا وان بمعرفة
عن نكرة ثالثها سايغ ان افاد والنكرة غير صفة محضة ش اذا اجتمع في باب كان
معرفتان ففي ما يتعين اسما وخلافه خبرا الاقوال السابقة في المبتدا والخبر مع زيادة
اقوال اخر فقيل تخير فايهما شيت جعلته الاسم والاخر الخبر وعليه الفارسي وابن
طاهر وابن خروف وابن مضا وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال
واذا كانا معرفتين فانت بالخيار ايهما ما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الاخر وقيل
ينظر الى المخاطب فان كان يعرف احد المعرفتين ويجهل الاخر جعل المعلوم الاسم والمجهول
الخبر نحو كان اخو بكر عمروا اذا قدرت ان المخاطب يعلم ان لبكر اخا وجهل كونه عمروا
وكان عمرو اخا بكر اذا كان يعلم عمروا ويجهل كونه اخا بكر وعلى هذا السيرافي وابن
الباذش وابن الصايغ وحملوا كلام سيبويه على ما اذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه
وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف منهما الاسم والاخر الخبر نحو كان
زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا اجتمع اشارة مع غير ضمير فانه يجعل
الاشارة الاسم وان كان مع اعرف منه كالعلم والمضاف الى الضمير نحو كان هذا اخاك لان
العرب اعتنت بتقديم الاشارة لمكان التنبيه الذي فيه اما مع الضمير فلا ولهذا كان
ها انا ذا افصح من هذا انا والا ان كان احدهما ان وان المفتوحتين فان الاختيار
جعلها الاسم والاخر الخبر ولهذا قرا اكثر القرا فما كان جواب قومه الا ان قالوا بنصب
جواب لشبههما بالمضمر من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف فعوملا معاملته اذا
اجتمع مع معرفة غيره فان الاختيار جعله الاسم لانه اعرف وقيل الخبر ما يراد اثباته
مطلقا نحو كان عقوبتك عزلك وكان زيد زهيرا وقول الشاعر فكان مضلي من
هديت برشده اثبت الهداية لنفسه ولو قال فكان هادي من اضللت به لاثبت
الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد اثباته بشرط ان يكون احدهما
قايما مقام الاخر او مشبها به كالمثالين الاولين بخلاف ما اذا كان هو لنفسه كالبيت
وقيل ما صح منهما جوابا فهو الخبر والاخر الاسم حكى هذه الاقوال ابو حيان ثم اختار تبعا
لجماعة تفصيلا يجمعها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فان كان احدهما قايما مقام
الاخر او مشبها به فالخبر ما يراد اثباته وان كان هو لنفسه فان عرف المخاطب احدهما
دون الاخر فالمعلوم هو الاسم والاخر الخبر وان عرفهما او جهلهما فان كان احدهما
اعرف من الاخر فهو الاسم والاخر الخبر الا المشار مع الضمير وان استويا في التعريف

فانت بالخيار وان كان احدهما ان وان المصدريتين فانه يتعين جعله الاسم قال
وضمير النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار يعامل معاملة النكرة اذا اجتمعت مع
المعرفة لان تعريفه لفظي من حيث عوده على من يعود اما ان تعلم من هو في نفسه
فلا واذا اجتمع نكرتان فان كان لكل منهما مسوغ للابتداء فانت بالخيار فما شيت جعلته
الاسم والاخر الخبر نحو اكان رجل قايما واكان قايما رجلا وان كان لاحدهما مسوغ دون
الاخر فالذي له المسوغ هو الاسم والاخر الخبر نحو كان كل احد قايما ولا يجوز كان قايم كل احد
واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الشعر هذا مذهب
الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا بشرط الفايدة وكون النكرة غير صفة محضة
قال لانه لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز ان يغني
تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن وروده قوله
كان سلافة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء وقوله ولا يك موقف منك الوداعا
قال وقد حمل هذا الشبه في باب ان على ان جعل في الاسم نكرة والخبر معرفة كقوله
وان حراما ان اسب مجاشعا بابايي الشم الكرام الخضارم واجاز سيبويه ان قريبا منك
زيد ص وان قصد ايجاب خبرها قرن بالا ان قبل ولو قرن بتنفيس او قد
او لم خلافا للفرا الا زال واخوته ولا يكون اسم هذه نكرة وثالثها يجوز مع الماضي ويكثر
في ليس وكان بعد نفي وشبهه ش فيه مسئلتان الاولى اذا قصد ايجاب خبر منفي
اي كان قرن بالا ان قبل ذلك نحو ما كان زيد الا قايما وليس زيد الا قايما وسوا هذا
الباب وغيره نحو ما ظننت زيدا الا قايما فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر لا يستعمل الا منفيا لم
يجز دخول الا عليه نحو ما كان مثلك الا احدا وما كان زيد الا زايلا ضاحكا وكذلك لا تدخل
على خبر زال واخواته لان نفيها ايجاب فان قولك ما زال زيد عالما فيه اثبات العلم لزيد
فهو كقولك كان زيد عالما وهنا لا يدخل عليه الا فكذلك ذاك واما قول ذي الرمة حراجيج
لا تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا فقيل خطا منه ولهذا لم يحتج الاصمعي
بشعره لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه وقيل مؤول على زيادة الا او تمام تنفك
ومناخة حال وهل يجوز دخول الا على خبر مقرون الثانية يكثر وقوع اسم ليس نكرة
محضة لان فيها معنى النفي المسوغ للابتدا بالنكرة كقوله كم قد رايت وليس شي باقيا من
زاير طيب الهوى ومزور وبيتا ركهاني ذلك كان بعد نفي او شبهه كقوله اذا لم يكن احد
باقيا فان التاسي ذو الاسى وقوله ولو كان حي في الحياة مخلدا خلدت ولكن ليس حي
بخالد ص وهل يلحق بها في ذلك زال واخواته وتزاد كان لم يزل وتزاد وسطا
قيل واخرا فارقه وقيل فاعلها ضمير مصدرها وشذ بين جار ومجرور وزاد الكوفية
اصبح وامسى والفرا تكون والبا في ان لم ينقص المعنى وقوم كل فعل لازم ش فيه
مسئلتان الاولى تختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا اي انها تاتي دالة على الدوام وان كان

الاصل فيها ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه
الاكثر كما قال ابو حيان او سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك ،،
ومن الداله على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو وكان الله سميعا بصيرا اي لم ،،
يزل متصفا بذلك الثانية تختص ايضا انها تزاد بشروطات تكون بلفظ الماضي متوسطة ،،
بين مسند ومسند اليه نحو ما كان احسن زيدا ولم يرد كان مثلهم ومنه حديث او بني كان
آدم وجوز الفرا زيادتها بلفظ المضارع كقوله انت تكون ماجد نبيل وجوز ايضا زيادتها
اخرا نحو زيد قايم كان قياسا على الغاطن اخرا ورد بعدم سماعه والزيادة خلاف الاصل
فلا تستباح في غير مواضعها المعتاده وشذ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله سراة
بني ابي بكر تساموا على كان المسومة العراب قال ابو حيان ولا يحفظ في غير هذا البيت
وجوز الكوفيون زيادة اصبح وامسى وحكوا ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها وحمل على
ذلك ابو علي قوله عدو عينيك وشانيهما اصبح مشغول بمشغول وقوله تعادل قولي
ما هويت فاوني كثيرا ارث امسى لديك ذنوبي واجاز الفرا زيادة افعال ساير هذا ،،
الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذا لم ينقص المعنى نحو ما اضحى احسن زيدا
وزيد اضحى قايم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال في نحو قوله فاليوم
قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب وثم ان باسع بالذهاب والصحيح
ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التاويل وما لا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لا يقاس
عليه وقد اختلف في كان المزيدة هل لها فاعل فذهب السيرافي والصيمري الى انها ،
رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اي كان الكون وذهب الفارسي
الى انها لا فاعل لها لان الفعل اذا استعمل استعمال ما لا يحتاج الى فاعل استغني عنه بدليل
ان قلما فعل ولما استعملته العرب للنفي لم يحتج اجراؤه له مجرى حرف النفي واختاره
ابن مالك ووجهه بانها تشبه الحرف الزايد فلا يبالي بخلوها من الاسناد ص
ويجوز حذف كان واسمها ان علم بعد ان ولو بكثرة وهلا والا بقلة ويجوز رفع تاليها
ان حسن تقدير فيه او معه والا فلا وجوز يونس وابن مالك جر مقرون بان لا
او ان ان عاد اسم كان على مجرور بحرف وجعل تالي الفا جواب ان خبر مبتدا اولى ،
من خبر كان مضمرة او حال او مفعول بلايق واضمار الناقصة قبلها اولى وقل بعد
لدن ونحوها ويجب بعد أن وقل بعد إن معوضا منها ما وقيل هي التامة والمنصوب
حال وقيل العامل ما وقيل غير عوض فيظهر لن ش تختص كان ايضا من بين ،،
ساير اخواتها بانها قد تعمل محذوفة وذلك اقسام الاول ما يجوز بكثرة وذلك بعد ،
ان ولو الشرطيتين فتحذف هي واسمها اذا كان ضمير ما علم من غايب او حاضر مثاله
بعد ان مع الغايب قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من قول اذا ،
قيلا ومع المتكلم قوله حدبت علي بطون ضبة كلها ان ظالما فيهم وان مظلوما ومع

المخاطب

المخاطب قوله لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما ومثاله ،
بعد لو مع الثلاثة قوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل
والجبل وقوله علمتك منانا فلست بآمل نداك ولو غرثان ظمآن عاريا
وقوله انطق بحق ولو مستخرجا احنا فان ذا الحق غلاب وان غلبا ولو اظهر الفعل في
نحو هذه المثل لجاز قال سيبويه وان شيت اظهرت الفعل ولا يجوز عندهم عدم
الاظهار الا نصب الثاني على انه خبر كان وربما جوز فيه الرفع والجر فالاول
اذا حسن هناك تقدير فيه او معه او نحو ذلك كقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان
خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا
فخنجر فانتصاب خيرا وشرا وسيفا وخنجرا على تقدير ان كان العمل خيرا وكان
المقتول به سيفا وارتفاعها على انه الاسم على تقدير ان كان في اعمالهم خير وان كان معه
سيف او على تقدير كان التامة والاول اولى وهو معنى قوله واضمار الناقصة قبلها
اي الفا اولى اي من التامة وعلله ابن مالك بان اضمار الناقصة مع النصب متعين
وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال على سنن واحد ولا يختلف العا
ومثاله بعد لو الاطعام ولو تمرا فالنصب على تقدير ان يكون ولو يكون الطعام ،،
تمرا والرفع على تقدير ولو يكون عندكم تمر وعلى كان التامة فان لم يحسن تقدير
ما ذكر امتنع الرفع كالابيات السابقة ومثله سيبويه بقولك امرر بايهم افضل ان
زيدا وان عمرا والثاني بعد ان فقط اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سوا اقترنت
ان بلا ام لا كقولهم مررت برجل صالح الا صالحا فطالح وامرر بايهم افضل ان زيد و
وان عمرو فصالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكون صالحا وان يكن زيدا وحكى يونس
فيه الجر على تقدير ان لا امر بصالح او الا اكن مررت بصالح بعد مررت بطالح واجازه
في زيد على تقدير ان مررت بزيد وان مررت بعمرو فوافقه ابن مالك على اطراده
وقصره غيره على السماع لان الجر بالحرف المحذوف مسموع غير مقاس قال ابو حيان
والصواب مع الجمهور لما في الاول من التكلف ولم يسمع مثل ذلك بعد لو اصلا وفي
وجعل تالي الفا الى آخره اشرت به الى ان قولهم فخير من المثال السابق يجوز
فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معه شي واحد وهو المبتدا ومع
النصب شيان ولان وقوع الاسمية بعد فا الجزا اكثر والتقدير في الرفع فالذي يجزى
به خير والنصب على حذف كان واسمها اي كان الذي يجزى خيرا او على الحال اي
فهو يلقاه خيرا او على المفعول بفعل لايق اي فهو يجزى او يعطى خيرا وعلم من
ذلك ان في مسالة ان خيرا فخير اربعة اوجه احسنها نصب الاول ورفع الثاني ،،
واضعفها عكسه وبينهما نصبهما ورفعهما ثم قال الشلوبين انهما متكافيان لان ما في
نصب الاول من الفتح يقابله حسن رفعه وقال ابن عصفور بل رفعهما احسن لقلة

الاضمار فيهما بالنسبة الي نصبها القسم الثاني ما يجوز نقله وذلك في ثلاث صور الاولي والثانيه بعد هلا والا قال ابو حيان تجري مجري لو غيرها من الحروف الدالة علي الفعل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه ليس بكثير الاستعمال الثالثه بعد لدن كقوله من لد شولا فالي اتلايها اي من لدان كانت شولا والشول بفتح المعجمة التي ارتفعت البانها من النوق واحدها شايله اي شايل وايلا وهان يتلوها اولادها ونحوها وقول التسهيل وشبهها مثاله قوله ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحاله ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة القسم الثالث ما يجب وذلك في صورتين الاولي بعد ان المصدريه اذا عوض منها ما كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر اي لان كنت فحذف اللام اختصارا ثم كان كذلك فانفصل الضمير وجي بما عوضا عنها والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه والمرفوع بعدها اسم كان والمنصوب خبرها هذا هو الصحيح في المسالة وفي فيها اقوال اخر فزعم بعضهم ان كان المحذوفة تامه والمنصوب حال وزعم ابو علي وابن جني ان ما هي الرافعة الناصبه لكونها عوضا من الفعل فنابت منابه في العمل وزعم المبرد ان ما زايده لا عوض فيجوز اظهار كان معها نحو اما كنت منطلقا انطلقت ورد بان هذا كلام جري مجري المثل فلا يغير كما سمع لا يغير وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة ما الثانيه بعد ان الشرطيه اذا عوض منها ما وذلك قليل بالنسبة للاولي كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره وقول الاخر امرعت الارض لو ان مالا لو ان نوقا لك او جمالا او ثلة من غنم اما لا اي ان كنت لا تجد غيرها وما عوض من كان وانما كان هذا قليلا لكثرة الحذف ولا يجوز مع المكسورة معوضا منها ما الا في هذا لو قلت اما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زايده لا عوضا ولا يجوز اما انت منطلقا انطلقت بحذف كان ص وتحذف نونها ساكنه جزما والتا اقل ما لم توصل بضمير او ساكن خلافا ليونس ش تجوز حذف نون كان تخفيفا بشروط ان يكون من مضارع بخلاف الماضي والامر مجزوم بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف وان لا توصل بضمير نحو ان يكنه فلن تسلط عليه ولا ساكن نحو لم يكن الذين كفروا مثال ما اجتمعت فيه الشروط ولم اك بغيا لم تك من المصلين ولا تك في ضيق فلم يك ينفعهم ايمانهم وسوا في ذلك الناقصة كما مثلنا والتامه لكن الحذف فيها اقل نحو وان تك حسنة يضاعفها بالرفع قال ابو حيان وحذف هذه النون شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة وانما لم تحذف عند ملاقاة الضمير لان الضمير يرد الشي الي اصله كما رد نون لد اذا اضيفت اليه فقيل لدنه ولا تجوز لده ولا عند الساكن لانها تحرك حينئذ فيضعف

الشبه

الشبه واجاز يونس حذفها مع الساكن ووافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله لم يك الحق سوي ان هاجه رسم دار قد تعفي بالسرر وقوله فان لم تك المراة ابدت وسامة وقوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتي والجمهور قالوا ان ذلك ضرورة وما قاله ابن مالك من ان النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ والثقل بثبوتها قبل الساكن اشد فيكون الحذف حينئذ اولي ورده ابو حيان لان التخفيف ليس بعد العلة انما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العله وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال احد جزيها والعلة المركبة تزول بزوال بعض اجزايها ص مسالة الحق بليس احرف ما النافيه عند اهل الحجاز وزعم الكوفيه النصب بعدها باسقاط الباء وشرطه بقاء النفي لا ان تنقض بالا وانما وثالثها ينصب ان نزل الثاني منزلة الاول وردا بحها ان كان صفة ولا بدل منه خلافا للصفار لا بغير وجوز الفرا رفعه وفقد ان وجوز الكوفيه نصبه وهي كافة لا نافيه خلافا لهم وما خلافا لقوم وتاخير الخبر خلافا للفرا مطلقا وللاخفش مع الا وقيل نصبه لغة ومعموله خلافا لابن كيسان ومنعه الرماني مرفوعا ايضا وفي تقدم الظرف ثالثها الا مع عندهم تجوز معمولا لا خبرا وعندي عكسه ولا يتقدم معمول علي ما عامل وثالثها يجوز ان قصد الرد ش اصل العمل للافعال بدليل ان كل فعل لا بد له من فاعل الا ما استعمل زايدا نحو كان او في معني الحرف نحو قلما او مركب مع غيره نحو حبذا وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل واما الحرف فتقدم انه ان اختص بما دخل عليه ولم ينزل منه منزلة الجزء منه عمل فيه فان لم يختص او اختص وتنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لان جزء الشي لا يعمل في الشي وما من قبيل غير المختص ولها شبهان احدهما هذا وهو عام فيما لا يعمل من الحروف وراعاه بنو تميم ولم يعملوها والثاني خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي وداخلة علي المبتدا والخبر وتخلص المحتمل للحال كما ان ليس كذلك وراعي هذا الشبه اهل الحجاز فاعملوها عملها فرفعوا بها المبتدا اسما لها ونصبوا بها الخبر خبرا لها قال الله تعالي ما هذا بشرا ما هن امهاتهم هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان ما لا تعمل شيا في لغة الحجازيين وان المرفوع بعدها باق علي ما كان قبل دخولها والمنصوب علي اسقاط الباء لان العرب لا تكاد تنطق بها الا بالباء فاذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره ولا بكثير من الحروف الجارة اذا حذفت ولم ينصب ما بعدها وعلي الاول لا عمالها عمل ليس شروط احدها بقاء النفي فان انتقض بالا بطل العمل نحو وما محمد الا رسول وكذا اذا ابدل من الخبر بدل مصحوب بالا نحو ما زيد الا شي لا يعبا به لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز يونس والشلوبين النصب مع الا مطلقا لوروده في قوله وما الدهر الا مجنونا باهله وقوله وما حق الذي يعثوا نهارا ويسرق ليله الا نكالا واجيب بانه

نصب علي المصدر اي ينكل نكالا و يعذب معذبا اي يعذ بنا و يدور دوران مجنون
اي دو لاب وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر هو الاسم في المعني نحو ما زيد الا اخاك
او منزلا منزلته نحو ما زيد الا زهيرًا وقال اخرون يجوز ان كان صفة نحو ما زيد الا قايما
وقال الصفار في المبدل يجوز نصبه لكن علي الاستثناء لا البدلية وان انتقض بغير
لم يوثر فيجب النصب عند البعض بين نحو ما زيد غير قايم واجاز الفرا الرفع الشرط الثاني ،،
فقدان فان زيدت بعد ما بطل العمل كقوله فما ان طبنا جبن ولكن وقوله بني غدانة
ما ان انتم ذهب و لا صريف ولكن انتم الخزف قال ابن مالك لما كان عمل ما استحسانا
لا قياسا شرط فيه الشروط المذكورة لان كلا منها حال اصلي فالبقا عليها بقوته والتخلي
عنها او عن بعضها توهين واحق الاربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة
ان لان مقارنته تزيل شبهها بليس لان ليس لا يليها ان فاذا دليت ما تنا بيا في
الاستعمال وبطل الاعمال انتهي وذهب الكوفيون الي جواز النصب مع ان ورووا قوله
ما ان انتم ذهبا ولا صريفا بالنصب والبصريون علي ان ان المذكوره زايده كافه وزعمها
الكوفيون نافيه كذا حكوه وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا علي هذا
الخلاف الشرط الثالث ان لا يوكد بما فان اكدت بها بطل العمل نحو ما ما زيد قايم قال في
المغني وهي كافه وحكي هو والفارسي عن جماعة من الكوفيين اجازة النصب لقوله لا ،
ينسد الاي لا شيا فما الي حكم احد منصبها واجيب بانه شاذ او مول اي فما يجدي الحرب
ثم ابتدا ما فلبست موكده الشرط الرابع تاخير الخبر فان تقدم ارتفع كقوله وما حسن
ان يمدح المرء نفسه وجوز الفرا نصبه مطلقا نحو ما قايما زيد وجوزه الاخفش مع الا
نحو ما قايما الا زيد وحكي الجرمي ان ذلك لغة سمع ما مسيا من اعتب وقال الفرزدق
اذهم قريش واذما مثلهم بشر وقال اخر بخران اذ ما مثلها بخران والجمهور اولوا ذلك
علي الحال نحو لمانيها قايما رجل والخبر محذوف وهو العامل فيها اي ما مثلهم في الوجود
واذا امتنع النصب في حال تقدم الخبر ففي تقدم معموله اولي نحو ما طعامك زيدا كل واجاز
الكوفيون وابن كيسان نصبه قياسا علي الاولين ولم فان تقدم الخبر او معموله ،
وهو ظرف او جار ومجرور نحو ما في الدار او ما عندك زيد وما بي انت معنيا فاقوال
احدها منع النصب كغيرها والثاني الجواز للتوسع فيهما والثالث جواز النصب ان كان الظرف
المتقدم معمول الخبر والمنع ان كان هو الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه ،،
وصرح به في الكافية الكبري وشرحها وابن هشام في الجامع وعندي عكس هذا وهو
مذهب النصب ان كان الظرف المقدم الخبر والمنع ان كان معموله ص وما
عطف علي خبرها بلكن وبل رفع ونصب غيرها اجود ومنع قوم نصبه معطوف ليس
مطلقا ولا بغير ما الحرز ولا تحذف خلافا للكسايي ولا اسمها ولا خبرها ما لم تكف
بان وشذ بنا النكرة معها ش فيه مسايل الاولي اذا عطف علي خبر ما بلكن

اوبل

او بل تعين في المعطوف الرفع نحو ما زيد قايما لكن قاعدا او بل قاعد علي انه خبر مبتدا
محذوف اي هو ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا في المنفي اما
المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب اجود نحو ما زيد قايما ولا قاعدا ويجوز ولا
قاعد علي اضمار هو واوجب قوم الرفع في المعطوف علي خبر ليس مطلقا سوا كان بلكن
وبل ام بغيرهما نحو ليس زيد قايما لكن قاعد او ولا قاعد والمعروف خلافه الثانية اذا
دخلت همزة الاستفهام علي ما الحجازية لم تغيرها عن العمل نحو اما زيد قايما كما تقول
الست قايما الثالثة اجاز الكسايي اضمار ما وانشد فقلت لها والله يدري مسافر اذا
اضمرته الارض ما الله صانع اي ما يدري ومنع البصريون ذلك الرابعة لا يجوز ،
حذف اسم ما قياسا علي ليس واخواتها فلا تقول زيد ما منطلقا تريد ما هو ولا خبرها
كذلك فان كنت بان جاز تشبيها بلا كقوله لنا سوافاان من حديث ولا مال التقدير
فما حديث ولا مال منتبه اي ذي حديث الخامسة شذ بناء النكرة مع ما تشبيها بلا
سمع ما باس عليك كما قالوا لا باس عليك وانشد الاخفش ما باس لو ردت علينا
تحية قليل علي من يعرف الحق عابها ص ان النافيه عند اهل العاليه بشرط ترتيب
وعدم نقض وانكرها اكثر البصريه وقيل لا تا في الا مع الا ش ان النافيه ايضا
من الحروف التي لا تختص فكان القياس ان لا تعمل فلذلك منع اعمالها الفرا واكثر
البصريين والمغاربه وعزي الي سيبويه واجاز اعمالها الكسايي واكثر الكوفيين
وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصححه ابو حيان لمشاركتها لما في .
النفي وكونها لنفي الحال وللسماع حكي عن اهل العاليه ان ذلك نافعك ولا ضارك ،
وان احد خيرا من احد الا بالعافيه وسمع الكسايي اعرابيا يقول ان قايما فانكرها
عليه وظن انها ان المشددة وقعت علي قايم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان انا
قايما فترك الهمزة وادغم علي حد لكنا هو الله ربي وقرا سعيد بن جبير ان الذين
تدعون من دون الله عبادا امثالكم وقال الشاعر ان هو مستوليا علي احد وقال ان
المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بان يبغي عليه فيخذلا وذهب بعضهم الي انها اذا
دخلت علي الاسم فلا بد ان يكون بعدها الا نحو ان الكافرون الا في غرور ويرده
ما تقدم ص وتزاد ايضا بعد ما الموصوله والمصدريه والاوقبل مدة الانكار
وضرورة بعد ما التوقيتيه قال قطرب وترد بمعني قد والكوفيه واذ ش هذا
استطراد الي ذكر بقية معاني ان فانها تكون نافيه كما ذكر وشرطيه كما سياتي ،
وزايده وذلك في مواضع احدها بعد ما النافيه كما تقدم واشرت اليه بقولي ايضا
ثانيها بعد ما الموصوله كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه اي الذي لا يراه ثالثها بعد
ما المصدريه كقوله ورج الفتي للخير ما ان رايته رابعها بعد الا الاستفتاحيه
كقوله الا ان سري ليلي فبت كيبا خامسها قبل همزة الانكار قيل لاعرابي اتخرج

ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرًا ان يكون رايه علي خلاف ذلك وزعم قطرب ان ان تالي بمعني قد وخرج عليه فذكر ان نفعت الذكري وزعم الكوفيون انها تاتي بمعني اذ وخرج عليه لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين والجمهور انكروا الامرين وقالوا هي في الاية شرطيه والقصد في الاولي التهييج وفي الثانية التبرك ص س لا وعملها الكثر من ان وقيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل في الاسم فقط بشرطان وايلا مرفوعها وتنكير جزئيها والغاه ابن جني ش لا ايضا من الحروف غير المختصه وفي اعمالها اقوال احدها وهو المشهور انها تعمل كما الحاقا بليس كقوله تعز فلا شي علي الارض باقيا ولا وزر مما قضي الله واقيا الثاني انها لا تعمل اصلا ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا بنصب اصلا وعليه ابو الحسن الثالث انها اجريت مجري ليس في رفع الاسم خاصه فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئا وعليه الزجاج واستدل له بانه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظا به كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وقوله في الجحيم حين لا مستصرخ ورد بالبيت السابق وعلي الاول قال ابن مالك عملها اكثر من عمل ان وقال ابو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نثرا ونظما ولا اعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا الا البيت السابق والبيت والبيتان لا تبني عليهما القواعد ولا عمالها اربعة شروط الشرطان المذكوران في ان والثالث ان لا يفصل بينها وبين مرفوعها فان فصل بطل عملها لانها اضعف من ما وما شرطها عدم الفصل والرابع تنكير اسمها وخبرها نحو لا رجل قايما ولم يعتبر ابن جني وطايفة هذا الشرط فاجازوا اعمالها في المعارف كقوله وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا وتاوله الجمهور علي ان الاصل لا اري باغيا فحذف الفعل وانفصل الضمير وباغيا حال تنبيه قال ابو حيان لم يصرح احد بان اعمال لا عمل ليس بالنسبة الي لغة مخصوصة الا صاحب المغرب ناصر المطرزي فانه قال فيه بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها ومن كلام الزمخشري اهل الحجاز يعملونها دون طي وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم اعمالها ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز علي اعمالها انتهي ص عن لات وهي لا زيدت التا تانيثا وقيل لحين وسيبويه وكيت كانما وقيل تعمل ما من وقيل اصلها ليس وقد تكسر وتختص بالحين قيل ومرادفه ولا تعمل في هنا خلافا لابن عصفور ولا يذكر جزاها والاكثر حذف الاسم والعطف علي خبرها كما وانكر الاخفش عملها وفي قول له كان وجر الفرا بها الزمان وقد يضاف اليها حين ولو تقديرا وقد تحذف حينيذ دون التاء وجات مفرده ش اختلف في لات فذهب سيبويه الي انها مركبة من لا والتا كانما ولهذا تحكي عند التسميه بها كما تحكي لو سميت بانما وذهب الاخفش والجمهور الي انها لا زيدت عليها التا لتانيث الكلمة كما زيدت علي ثم ورب فقيل ثمت وربت وذهب ابن الطراوه وغيره الي انها لبست للتانيث وانما زيدت علي الحين كقوله العاطفون تحين ما من عاطف اي حين ما من

عاطف وذهب ابن ابي الربيع الي ان الاصل في لات ليس ابدلت سينها تاء كما في ست فعادت اليا الي الالف لان الاصل في ليس لاس لانها فعل وكلهم كرهوا ان يقولوا ليت فيصير لفظها لفظ التمني ولم يفعل هذا الا مع الحين كان لدن لم تشبه نونها بالتنوين الا مع غدوه وفي البسيط ويحتمل ان تكون التا بدلا من سين ليس كما في ست وانقلبت اليا الفا علي القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغيير فعملت في لغة اهل الحجاز عملها في موضعها وهو الحال واختلفوا في هل لها عمل علي اقوال احدها وهو مذهب سيبويه والجمهور انها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة قال في البسيط ورب شي يختص في العمل بنوع ما لا لسبب كما اعملوا لدن في غدوه خاصه والتا في القسم وقيل لا تقتصر علي لفظ الحين بل تعمل ايضا في مرادفه كالاوان والساعه وعليه ابن مالك كقوله ندم البغاه ولات ساعة مندم والتزموا فيها ان لا تذكر الجزان معا بل لا بد من حذف احدهما والاكثر كون المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقري بالوجهين قوله تعالي ولات حين مناص اي ولات الحين حين مناص او ولات حين مناص لهم وهل تعمل في هنا كما ير مرادف الحين قولان احدهما نعم وعليه الشلوبين وابن عصفور كقوله ولات هنا ذكري جبيره او من فهنا اسمها وذكري الخبر اي لات هذا الحين حين ذكري جبيره وقوله حنت نوار ولات هنا حنت اي ليس هذا اوان حنين والثاني لا وعليه ابن مالك ومعني قوله ذكر وشبهه فهذه وهنا نصب علي الظرفيه خبرا مقدما والفعل بتقدير ان لان هنا ظرف غير متصرف فلا يخلوا من معني في الا ان يدخل عليه من او الي ووافقه ابو حيان القول الثاني انها لا تعمل شيئا بل الاسم الذي بعدها ان كان مرفوعا فمبتدا او منصوبا فعلي اضمار فعل اي ولا اري حين مناص نقله ابن عصفور عن الاخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واختار ابو حيان لانها لم تحفظ الاتيان بعدها باسم وخبر مثبتين ولان ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات كانوا قد تصرفوا في الفرع بما لم يتصرفوا في الاصل الا انه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدا محذوف لانه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع القول الثالث انها تعمل عمل ان وهي للنفي العام وعزي للاخفش فجعل ولات حين مناص بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف اي لهم الرابع انها حرف جر تخفض اسماء الزمان قاله الفرا وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان وقري ولات حين مناص بالجر ومن احكام لات انها قد تكسر تاو وانها قد تضاف اليها حين لفظا كقوله وذلك حين لات اوان حلم او تقديرا كقوله تذكر حب ليلي لات حينا اي حين لات حين تذكر وقد تحذف حين المضافة للحين وتبقي التا كقوله العاطفون تحين ما من عاطف اراد هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف حذف حين مع لا قاله ابن مالك وقد جاءت لات غير مضاف اليها حين ولا مذكور بعدها حين ولا مرادفه من قول الافوه ترك الناس لنا اكنافهم وتولوا لات لم تغن الفرار وهي هنا حرف نفي موكد بحرف النفي وهو لم وليست عامله والعطف علي خبر لات العامله

كالعطف علي ما فتنصب وترفع في نحو لات حين جزع ولا حين طيش ويتعين الرفع في نحو
لات حين قلق بل حين صبرٌ او لكن حين صبرٌ ص مسالة تزاد البا في خبر منفي بليس
وما ولو زيدت كان بعد اسمها خلافا للفرا او الخبر مثل خلا فالهشام او ظرف يستعمل اسما
وقال هشام مطلقا و الكسآي او كاف التشبيه ولا تختص بالحجازيه خلافا للفارسي ولا
منصوب خلافا للكوفيه فيجوز بعدان ولي متقدم وثالثها فيه لهم ان فصل بمعموله وقد تزاد
بعد نفي فعل ناسخ ولا ومنع قياسهما ابن عصفور ولا النافيه واسم ليس موخرا وخبر
مبتدا بعد هل ولكن وليت وان بعد نفي ودونه قال ابن مالك وحال منفيه وخالفه
ابو حيان والاخفش وكل موجب ش تزاد البا في خبر ليس وما اذا كان منفيا نحو
اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وفايدة زيادتها دفع توهم ان الكلام موجبٌ
لاحتمال ان السامع لم يسمع النفي اول الكلام فيتوهمه موجبا فاذا جي بالبا ارتفع الوهم ولذا
لم تدخل في خبرها الموجب فلا يجوز ليس زيدٌ الا بقايم ولا ما زيدٌ الا بخارج فلو زيدت
كان بين اسم ما وخبرها لم يجز دخول البا عند الفرا واجازه البصريون والكسايي نحو ما
زيدٌ كان بقايم ولو كان الخبر مثلا لم يجز دخول البا عند هشام واجازه البصريون
والكسايي نحو ما زيد بمثلك ولو كان الخبر ظرفا فان جاز ان يستعمل اسما جاز دخول
البا عليها وان لم يستعمل اسما كحيث لم يجز عند البصريين واجازه هشام نحو ما زيد
بحيث تحب واجاز الكسايي دخولها في الخبر اذا كان كاف التشبيه حكي ليس بكذلك
ولا يختص دخول البا بخبر ما الحجازيه بل تدخل في خبر التميميه خلافا للفارسي
والزمخشري لوجود ذلك في اشعار بني تميم ونثرهم وان البا انما دخلت الخبر لكونه
منفيا لا لكونه منصوبا بدليل دخولها في لم اكن بقايم وامتناعها في كنت جارا ولا تختص
ايضا بالخبر المنصوب خلافا للكوفيين فتجوز ولو بطل عمل ما لزيادة ان او تقدم الخبر
في الاصح قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه وقد تزاد البا في خبر فعل
ناسخ منفي نحو لم اكن بقايم وقال فلما دعاني لم يجدني بقعدد وقد تزاد في خبر لا اخت ما
كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ومنع قياس
ذلك في المسالتين ابن عصفور وقد تزاد في لا النافيه قالوا لا خير بخير بعده النار
وفي اسم ليس اذا تاخر عن الخبر وفي خبر المبتدا بعد هل كقوله الا هل اخو عيش
لذيذ بدايم وفي خبر لكن كقوله ولكن اجرا لو فعلت بين وفي خبر ليت كقوله الا ليت
ذا العيش اللذيذ بدايم وفي خبر ان بعد نفي ودونه كقوله تعالي اولم يروا ان الله الي
قوله بقادر وقول الشاعر فانك مهما احدث بالمجرب وذكر ابن مالك انها تزاد في
الحال المنفيه فما رجعت بخايبه ركاب اي خايبه ونازعه ابو حيان باحتمال كون البا للحال
لا زايده اي لحاجة خايبه اي ملتبسه بحاجة وجوز الاخفش زيادة البا في كل موجب
نحو زيد بقايم واستدل بقوله تعالي جزا سيئة بمثلها واوله الجمهور علي حذف الخبر اي واقع

ص مساله ولي عاطف بعد ليس وما وصف تلاه سببي رفع وللوصف ماله
او جعلا مبتدا وخبرا او اجنبي جاز عطفه بعد ليس علي اسمها والوصف علي خبرها وجر
ان جر علي الاصح وتجب بعد ما الرفع وجوز الكوفي نصبه وجره لا ان حذف لا واطلق
هشام فان تاخر الوصف عن الاجنبي جاز نصبه خلافا للقدما ش اذا عطف علي خبر
ليس وما وصف يتلوه سببي اعطي الوصف ماله مفردا ورفع به السببي نحو ليس زيد
قايما ولا ذاهبا اخوه وما زيد قايما ولا ذاهبا اخوه ويجوز جعل السببي مبتدا موخرا والوصف
خبره مقدما عطفا بمثله وان تلاه اجنبي نفي ليس يعطف علي اسمها والوصف المتلو علي
خبرها فينصب نحو ليس زيد قايما ولا ذاهبا عمرو فعمرو معطوف علي زيد وذاهبا علي قايما
فان كان الخبر مجرورا جاز جر الوصف ايضا نحو ليس زيد بقايم ولا ذاهب عمرو ويجوز في الحالتين
علي الابتدا والخبر وقيل لا يجوز النصب في الاولي بل يتعين الرفع قياسا علي ما ورد بالسماع
حكي سيبويه ليس زيد ولا اخوه قايمين وقيل لا يجوز الجر في الثانية حذرا من العطف
علي عاملين ورد بانه بيا مقدره مدلول عليها بالمقدمة وبالسماع قال فليس بآتيك
منهيها ولا قاصر عنك مامورها واما في ما فيتعين الرفع سوا نصب خبرها او جر لان
خبرها لا يتقدم علي اسمها فكذا خبر ما عطف علي اسمها كقوله لعمرك ما معن بتارك
حقه ولا منسي معن ولا متيسر واجاز الكوفيون النصب ان نصب الخبر والجر ان جر
وحكوا ما زيد قايما فمتخلفا احدٌ اي اذا قام زيد لم يتخلف احد ويقال عندهم ما زيد بمنطلق
ولا خارج عمرو بالجر اذا لم تحذف لا فان حذفت لا امتنع الجر عندهم الا هشاما فانه يجوزه
كله ولو تاخر الوصف في العطف نحو ما زيد قايما ولا عمرو خارج جاز مع النصب والرفع
عند سيبويه والخليل والكسايي وهشام ومنع النصب النحويون القدما الذين رد عليهم
سيبويه ص الثاني كاد وكرب واوشك وهلهل واولي والم لمقاربة الفعل وجعل
وطفق كسرا وفتحا وبالبا واخذ وعلق وانشا وهب للشروع فيه وعسي واخلولق و
لتحريه وزاد ابن مالك وابن طريف والسرقسطي حري وثعلب قام والبهاري كارب وقارب
وقرب واحال وانبل واطلق واشفي وشارف وقرب وولي وابن وجعد وذهب وارذلف
ودلف وازلف واشرف وهبا واسف وبعضهم طار وانبري ونشب والحق ابتدا وعبا
وقد ترد عسي اشفاقا قيل هو معناها وقيل كرب للشروع ش الثاني من نواسخ
الابتدا افعال المقاربة وتسميتها بذلك علي سبيل التغليب اذ هي ثلاثة اقسام احدها ما
هو لمقاربة الفعل وهي ستة الفاظ اشهرها كاد واغربها اولي ومن شواهدها قوله
فعادي بين هاديتين منها واولي ان تزيد علي الثلاث والجر في كرب بفتح الرا وكسرها
والفتح افصح وزعم بعضهم انها من افعال الشروع واوشك وهلهل ومن شواهدها
قوله وطيئنا بلاد المعتدين فهلهلت نفوسهم قبل الامانة تزهق والم ومن شواهدها
حديث وان ما ينبت الربيع يقتل او يلم اي يلم ان يقتل وحديث لولا انه شي قضاه الله

لا لمراث يذهب بصري والثاني ما هو للشروع في الفعل وهو ستة الفاظ جعل قال وقد
جعلت اذا ما قمت تثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وطفق بكسر الفاء وفتحها والكسر
اشهر ويقال طبق بكسر الفاء قال تعالى وطفقا يخصفان واخذ قال فاخذت اسال والرسوم
تجيبني وعلق قال اراك تظلم من اجرنا وانشا قال انشات اعرب عما كان مكنونا وهب قال
هببت الوم القلب في طاعة الهوى قاله ابن مالك واغفله بعض وعلق وهب الثالث ما هو
للترجي الفعل وهو لفظان عسى واخلولق نحو اخلولقت السماء ان تمطر فهذه الافعال المتفق
عليها في هذا الباب وزاد ابن مالك فيها حرى للترجي كقوله لحرى ان يكون ذاك وكما قال ابو
حيان والمحفوظ ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب انت حرى من ذلك اي حقيق
وخليق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك ثقة قلت ظاهر كلامهما انه متفرد بذلك وليس كذلك
فقد سبقه الى عدها ابن طريف والسرقسطي وزاد ثعلب في افعال المشروع قام وانشد
قامت تلوم وبعض اللوم اونة وزاد ابو اسحق ابراهيم بن احمد بن يحيى البهاري في كتابه
المسمى الاملا المتصل في افعال هذا الباب مع قام المذكور كارب وما ذكر بعده وذلك تسعة
عشر فعلا وزاد غيره طاروا نبري ونشب وزاد اللخمي ابتدا وعبا فبلغت افعال الباب اربعين
فعلا قال ابن قاسم وما زاده البهاري ومن ذكر لا يقوم دليل على انه من افعال الباب وقد
ترد عسى للاشفاق من المكروه وهو اقل من مجيها للرجا وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى
ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم ص ويلزمها لفظ
المضي وسمع مضارع كاد واوشك واسم فاعلها وحكى الجوهري مضارع طفق والاخفش مصدره
وقطرب مصدر كاد وبعضهم فاعله وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله والكسائي مضارع
جعل وبعضهم الامر والتفضيل من اوشك وقوم فاعل كرب ش افعال هذا الباب
جامدة لا تتصرف ملازمة للفظ المضي وعلل ذلك ابن جني انها لما قصد بها المبالغة في
القرب اخرجت عن بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم وبئس وفعل
التعجب وعلله ابن يسعون بالاستغنا بلزوم المضارع خبرها ثم يبنوا منها مستقبلا
وعلله ابن عصفور بان معناها لا يكون الا ماضيا اذ الخبر عن الرجا لا وقد استغنى
في نفسك والماضي يستعمل في الحال الذي هو للشروع لارادة الاتصال والدوام ولا
يكون معناها مستقبلا اصلا واستثني منها كاد واوشك فسمع فيها المضارع قال تعالى
يكاد زيتها يضيء وقال الشاعر يوشك من فر من منيته بل المضارع في اوشك اشهر
من الماضي حتى زعم الاصمعي انه لا يستعمل مع الماضي وسمع اسم الفاعل من اوشك قال
فموشكة ارضنا ان تعود وقال فانك موشك ان لا تراها وحكى الجوهري مضارع طفق
قال ابن مالك ولم اره لغيره والظاهر انه قال ذلك ر ابا وحكى الاخفش مصدر طفق
وحكى قطرب مصدر كاد كيدا اوكيدوده وقال بعضهم كودا وكادا نقله في البسيط
وحكى ابن مالك اسم الفاعل من كاد وانشد اموت اسا يوم الرجام واننا يقينا برهن

علقمة

بالذي انا كايدا اي بالموت الذي كدت اتيه وحكى عبد القاهر الجرجاني المضارع واسم
الفاعل من عسى وحكى الكسائي مضارع جعل وروي ان البعير لهرم حتى يجعل اذا شرب
الما مجه وحكى ابو حيان الامر وافعل التفضيل من اوشك وانشد قول زهير واوشك
بما لم تخشه تبع وقوله باوشك منه ان يساور قرنه وحكى قوم اسم الفاعل من كرب
ص والف كاد واو وقيل ياء ووزنها فعل ولا تزاد خلافا للاخفش وكسر عسى
لغة ومع ضمير رفع قليل ش كاد من ذوات الواو وحكى سيبويه كدت بضم الكاف ولا
يكون هذا الا من الواو وقيل من ذوات الياء وزعم الاخفش ان كاد قد تزاد واستدل
بقوله تعالى ان الساعة اتية اكاد اخفيها والجمهور تاولوا الاية على معنى اكاد اخفيها فلا
اقول هي اتية وكسر السين من عسى لغة وحكى ابن الاعرابي عسى فهو عسي واذا اتصل
بها ضمير الرفع نحو عسيت وعسينا وعسيتم جاز فيها الفتح والكسر والفتح اكثر
واشهر وقرئ بالوجهين في السبع اما مع ضمير النصب فليس الا الفتح ص مسالة تحل
لكاد لكن خبرها مضارع مجرد مع ان من هلهل وما للشروع ومعها اولى والرجا
وفي الباقي وجهان والحذف مع كاد وكرب اعرف وعسى واوشك قيل وقارب بالعكس
وندر دخول ان مع جعل والبا مع ان في اوشك والسين عن ان في عسى ومجي خبرها
وكاد مفردا وجعل جملة اسمية واسناد عسى الى المثان ونفيها ونفي خبر كاد وزعم
الكوفيه ذا ان بدلا مما قبله وقوم مفعولا به وقوم باسقاط الجار وقوم بتضمن الفعل
وقيل رفع ساد عن الجزين ش افعال هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدا اسما
وتنصب الخبر خبرا لها ويدل على ذلك مجي الخبر في بعضها منصوبا كما سياتي ولا خلاف في
ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بان اما المقرون بها فزعم الكوفيون انه بدل
من الاول بدل المصدر وزعم المبرد انه مفعول به لانها في معنى قارب هذا الفعل وحذرا
من الاخبار بالمصدر عن الجثة ورد بان ان هنا لا تؤول بالمصدر وانما جي بها لتدل على ان
في الفعل تراخيا وزعم اخرون ان موضعه نصب باسقاط حرف الجر لانه يسقط كثيرا مع
ان وقيل بتضمن الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك ان موضعه رفع بان والفعل بدل من
المرفوع ساد مسد الجزين كما في احسب الناس ان يتركوا قال في البسيط وهذه التاويلات
تخرج الالفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع انها لا تسوغ في جميعها وانفردت هذه
الافعال بالتزام كون خبرها مضارعا ثم هو ثلاثة اقسام ما يجب تجرده من ان وهو هلهل
وافعال الشروع لانها للاخذ في الفعل فخبرها في المعنى حال وان تخلص للاستقبال
وما يجب اقترانه بها وهو حرى واولى وافعال الرجا لان الرجا من مخلصات الاستقبال
فناسبه ان وما يجوز فيه الوجهان وهو خبر البواقي والاعرف في خبر كاد وكرب الحذف
قال تعالى وما كادوا يفعلون يكاد زيتها يضي وقال الشاعر كرب القلب من جواه
يذوب ومن الاثبات قوله قد كاد من طول البلا ان يمحيا وقوله فذكرت اعناقها

ان تنقطعا والاعرف في عسي و اوشك الاثبات قال تعالي وعسي ان تكرهوا نعسي الله ان
ياتي بالفتح فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا و قال الشاعر ولو سُيل الناس التراب
لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ومن الحذف قوله وعسي الكرب الذي امسيت
فيه يكون وراه فرج قريب وقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراتها يوافقها قال ابو
حيان وزعم الزجاجي ان قارب مما الاجود فيه ان يستعمل بان ورد عليه وعلي من ادخلها
في افعال المقاربه بانها لا تستعمل الا بان وليست من هذا الباب لانها ليست داخله علي المبتدا
والخبر بدليل مجي مفعولها اسما في فصيح الكلام تقول قارب زيد القيام وندر دخول ان في
خبر جعل قال وندر دخول الباء في خبرا وشك قال اعادل يوشكن بان تريني وندر دخول
السين في خبر عسي عوضا من ان قال عسي طي بعد هذه ستطفي علات الكلي والجوانح وندر
مجي خبر عسي وكاد اسما مفردًا قال لا تلحني اني عسيت حيا تها وقال فانت الي فهم وما
كدت ايبا وهذا تنبيه علي الاصل لئلا يجهل وندر خبر جعل جملة اسميه كقوله حملت
تلومي بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وندر اسناد عسي الي ضمير الشان حكي
غلام ثعلب عسي زيد قايم ص ولا يتقدم خبرها ويتوسط بلا ان ومعها يختلف ويحذ
ان علم ولا يرفع اجنبيًا مطلقا ولا سببيًّا غالبا الا خبر عسي وقد يجي اسمها نكرة محضه
وتسند اوشك وعسي وكذا اخلولق في الاصح الي ان يفعل فيغني عن الخبر وقيل
هي تامه حينيذ فان وقعت خبر اسم سابق جاز الاضمار وتركه قال دريود وهو اجود
وقد يوصل بعسي ضمير نصب اسما حملا علي لعل وقيل خبرا مقدما وقيل نايب المرفوع
وقيل هي حرف حينيذ وقد يقتصر عليه ونفي كاد نفي للمقاربه وقيل يدل علي وقوع الخبر
ببطي وقيل اثباتها ينفيه وعكسه ش فيه مسايل الاولي لا يتقدم الخبر في هذا
الباب علي الفعل فلا يقال ان تقدم عسي زيد اتفاقا لما حكاه في البسيط قال ابن مالك
والسبب في ذلك ان اخبار هذه الافعال خالفت اصلها بلزوم كونها افعالا فلو تقدمت
لازدادت مخالفتها الاصل وايضا فانها افعال ضعيفه لا تتصرف فلها حال ضعف بالنسبة
الي الافعال الكامله التصرف فلم يتقدم اخبارها لتفضلها كان واخواتها وحال قوة بالنسبة
الي الحروف فاجيز توسطها تفضيلا لها علي ان واخواتها فان اقترنت بان ففي التوسط
قولان اصحهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور والثاني
المنع وعليه الشلوبين الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قوله تعالي فطفق
مسحا اي يمسح لدلالة المصدر والاحسن كما قال مصعب الخشني انه مما ورد فيه الخبر
اسما مفردا تنبيها علي الاصل كما تقدم في صايما وايبا ومن الحذف حديث من تاني اصاب
او كاد ومن عجل اخطا او كاد وقوله وقد ذاق طعم الموت او كربا الثالثه يتعين في خبر
هذا الباب ان يعود منه ضمير الي الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا اجنبيًا ولا سببيا فلا
يقال طفق زيد يتحدث اخوه ولا انشا عمرو ينشد ابنه لانها جاآت لتدل علي ان

فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره ويستثني عسي فان خبرها يرفع السببي
كقوله وما عسي الحجاج ان يبلغ جهده علي روايه رفع جهده وقولي غالبا اشرت به الي ما ورد
نادرًا من رفع خبر غير عسي السببي كقوله واسقيه حتي كاد مما ابثه يكلمني احجاره
وملاعبه وقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي قال ابو حيان وذلك عند اصحابنا لا يجوز
وقالوا ما ورد من ذلك الرابعة حق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا لها
في باب كان وقد ترد نكرة محضه كقوله عسي فرج ياتي به الله انه له كل يوم في خليقته امر الخامسه
تسند اوشك وعسي واخلولق الي ان تفعل فيغني عن الخبر وتكون ان والفعل سادة
مسد الجزءين كما سدت مسد مفعولي حسب وقيل بل هي حينيذ تامه مكتفيه بالمرفوع كما
في كان التامه كقوله تعالي وعسي ان تكرهوا شيا عسي ان يبعثك ربك مقاما محمودا وقول
الشاعر سيوشك ان تنيخ الي كريم ينالك بالندي قبل السوال وتقول اخلولق ان تمطر
السماء وقال الخضراوي لا يجوز ذلك في اخلولق بل تختص ذلك باوشك وعسي فان تقدم
والحالة هذه اسم ظاهر نحو زيد عسي ان يخرج جاز جعل الفعل مسندًا الي ان يفعل كما تقدم
وجعله مسندا الي ضمير الاسم السابق وان يفعل الخبر فعلي الاول يجرد الفعل من علامة
التثنية والجمع والتانيث نحو الزيدان عسي ان يقوما والزيدون عسي ان يقوموا وهند
عسي ان تقوم والهندات عسي ان يقمن وكذا اوشك واخلولق وعلي الثاني يلحق بها فيقال
في الامثله عسيا وعسوا وعسيت وعسين والتجريد اجود كما قال دريود وقال ابو حيان
وتفتت من قديم علي نقل وهو ان التجريد لغة لقوم من العرب والالحاق لغة لاخرين
ولنسبت اسم القبيلتين فليس كل العرب ينطق باللغتين وانما ذلك بالنسبة الي لغتين
انتهي اما غير الثلاثة فلا يسند لان يفعل بخلاف السادسه حق عسي اذا اتصل بها ضمير
ان لا يكون الا بصورة المرفوع هذا هو المشهور من كلام العرب وبه نزل القران ومن
العرب من ياتي به بصورة المنصوب المتصل تقول عساني وعساك وعساه قال يا ابتا
علك او عساك فمذهب سيبويه اقرار المخبر عنه والخبر علي حاليهما من الاسناد السابق الا
ان الخلاف وقع في العمل فعكس العمل بان نصبت الاسم ورفعت الخبر حملا لها علي لعل وقد
صرح به في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها برفع نار ومذهب المبرد والفارسي عكس
الاسناد اذا جعلا المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه ويلزم منه جعل خبر عسي اسما صريحا
ومذهب الاخفش وابن مالك اقرار الامرين العمل والاسناد لكنه تجوز في الضمير فجعل
مكان ضمير الرفع ضمير النصب وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع كما ناب ضمير الرفع عن
ضمير النصب والجر في قولهم اكرمتك انت وانا كانت ومذهب السيرافي انها حينيذ
حرف كلعل وقد يقتصر والحالة هذه علي الضمير المنصوب كالبيت المصدر به فيكون
الخبر محذوفا كما يقع ذلك في لعل السابعة زعم قوم ان نفي كاد اثبات للخبر واثباتها
نفي له وشاع ذلك علي الالسنة حتي قال بعضهم ملغزا فيها انحوي هذا العصر ما هي

لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في معرض الحد اثبتت وان اثبتت قامت منه
مقام محود واستدل لذلك بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وبقوله
يكاد زيتها يضي ولم يضي والتحقيق انها كساير الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات الا ان
معناها المقاربة لا وقوع الفعل فنفيها نفي للمقاربة للفعل ويلزم منه نفي الفعل ضرورة
ان من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل واثباتها اثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من
مقاربة الفعل وقوعه فقولك كاد زيد يقوم معناه قارب القيام ولم يقم ومنه يكاد زيتها
يضي اي يقارب الاضاءة الا انه لم يضي وقولك لم يكد زيد يقوم معناه لم يقارب القيام
فضلا عن ان يصدر منه ومنه اذا اخرج يده لم يكد يراها اي لم يقارب ان يراها فضلا عن
ان يري ولا يكاد يسيغه اي لا يقارب اساغته فضلا عن ان يسيغه وعلى هذا الزجاجي
وغيره وذهب قوم منهم ابن جني الي ان نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطوء لاية وما
كادوا يفعلون فانهم فعلوا بعد بطوء والجواب انها محمولة على وقتين اي فذبحوها بعد تكرار
الامر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح بل انكروا ذلك اشد
الانكار بدليل قولهم اتتخذنا هزوا ش الثالث أنّ للتاكيد ولكنّ للاستدراك قيل
والتوكيد وهي بسيطه والكوفية مركبة من لكن ان او لا كانّ او لا انّ اقوال وكانّ
للتشبيه زاد الكوفيه والتحقيق والتقريب والشك ان كان الخبر صفة او جملة او ظرفا
وتدخل في تنبيه وانكار وتعجب والاصح انها مركبه وانه لا تعلق لكافها وليت للتمني
وبقال لت ولعل للترجي والاشفاق قال الاخفش والتعليل والكوفية والاستفهام والطوا
وشك وهي بسيطة ولامها اصل وقيل زايده وقيل ابتدا ويقال عل ولعنّ وعنّ ولأنّ
وأنّ ورعنّ ورغنّ ولغنّ رَعلّ وغنّ ولعلت ولعا ولونّ ش الثالث من
نواسخ الابتدا الاحرف الخمسة المشبهة بالفعل وعدوها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في
المقتضب وابن السراج في الاصول وابن مالك في التسهيل لا ستة لان ان وان واحدة
وانما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع وان كانتا غيرين فالثانيه فرع الاولي قال ابن مالك
فان قيل ينبغي ان لا تعدكان لان اصلها ان زيدت عليها الكاف فالجواب ان ذلك اصل
منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به بخلاف ان فليس اصلها منسوخا بدليل جواز العطف
بعدها على معني الابتداء كما يعطف بعد المكسورة فانّ للتاكيد ولذلك اجيب بها القسم كما
يجاب باللام في قولك والله لزيد قايم وزعم ثعلب ان الفرا قال ان مقدره لقسم متروك
استغني عنه بها والتقدير والله ان زيدا لقايم وانّ المفتوحة ايضا تفيد التوكيد كما ذكره
وفيه اشكال ذكرته في الفتح القريب على مغني اللبيب ولكن للاستدراك ومعناه ان
يثبت حكما لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام
ملفوظ به او مقدر ولا بد ان يكون نقيضا لما بعده او ضدا له او خلافا على راي نحو ما هذا
ساكن لكنه متحرك وما هذا اسود لكنه ابيض وما هذا قايم لكنه شارب ولا يجوز زيد

مطلب حروف المشبهة

قايم

قايم لكن بكرا قايم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط انها للتاكيد ايضا قال في البسيط
معناها الاستدراك لخبر يوهم انه موافق لما قبله في الحكم فاتي به لرفع ذلك التوهم وتقديره
او لتاكيد الاول وتحقيقه او ملابسة ترفع ذلك التوهم بالاستدراك نحو لو قام فلان لقمت
لكنه لم يقم فاكدت لكن ما دلت عليه لو وكانها في المعني مخرجه لما دخل في الاول توهما ولذا لا
تقع بين وفاقين واختلف فيها اهي بسيطه ام مركبه فالبصريون على الاول وانها منتظمة
من خمسة احرف وهي اتفقي ما جاء عليه الحرف والكوفيون على الثاني ثم اختلفوا فقال الفرا
هي مركبه من لكن ساكنة النون وان المفتوحة المشدده طرحت الهمزة فحذفت نون لكن
لملاقاتها الساكن وقال قوم من الكوفيين هي مركبة من لا وان حذفت الهمزة وزيدت الكاف
وقال اخرون منهم هي مركبه من لا وكانّ واجازه السهيلي فاذا قلت قام زيد لكن عمروا
لم يقم فكانك قلت لا كان عمروا لم يقم والمعني نحل زيد لا كفعل عمرو ولم دكبت وغيرت للانتقال
بحذف الهمزة وكسر الكاف وقال السهيلي لما كان اصل كأنّ ان المكسورة وفتحت للكاف كسرت
الكاف عند حذف الهمزة لتدل على المحذوف لكثرة التغيير وكأنّ للتشبيه لا معني لها عند
البصريين غيره وزعم الكوفيون والزجاجي انها تاتي للتحقيق والوجوب كقوله فاصبح بطن
مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي ان الارض لانه قد مات ورثاه بذلك وخرجه
ابن مالك على ان الكاف للتعليل كاللام اي لان الارض قلت وعندي تخريج احسن من
هذا وهو انه من باب تجاهل العارف كقوله ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على
ابن طريف وزعم الكوفيون انها تكون للتقريب في نحو كانك بالشتا يقبل وكانك بالفرج ات
وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل اذ المعني لتقريب اقبال الشتا واتيان الفرج
وزوال الدنيا وبقاء الاخرة وزعم الكوفيون والزجاجي انها اذا كانت خبرها اسما جامدا
كانت للتشبيه نحو كان زيدا ملك واذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت
نحو كان زيدا قايم لان الشي لا يشبه نفسه واجيب بان الشي يشبه في حالة ما به في حالة
اخري فكانك شبهت زيدا وهو غير قايم به قايما او التقدير كان هيئة زيد هيئة قايم ووافق
الكوفيين على ذلك ابن الطراوه وابن السيد وصرح ابن السيد بانه اذا كان الخبر فعلا او جملة
او ظرفا فكذا اذا كان صفة وقد تدخل كانّ في التنبيه والانكار والتعجب تقول فعلت كذا
وكذا كاني لا اعلم وفعلتم كذا كانّ الله لا يعلم ما تعملون وقال تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون
فهي للتعجب على جعل وي مفصولة واختلف في كان ابسيطة ام مركبه فقال بالاول شرذمة
واختاره ابو حيان لان التركيب خلاف الاصل فالاولي ان يكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه
كالكاف وقال بالثاني الخليل وسيبويه والاخفش وجمهور البصريين والفرا وانها مركبة
من ان وكاف التشبيه واصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد فالكاف للتشبيه وان موكدة له ثم ارادوا
الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة فازالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها الي اولها
لافراط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلت الكاف على ان وجب فتحها لان المكسورة لا تقع بعد حرف

الجرد ادعي الحضراوي انه لاخلاف في انها مركبة من ذلك واختلف على هذا هل تتعلق هذه
الكاف بشي على قولين احدهما وهو الصحيح لا لانها لما فارقت الموضع الذي يمكن ان تتعلق فيه
بمحذوف زال ما كان لهامن التعلق وعلى هذا الرضي وابن عصفور والثاني نعم وعليه الزجاج
قال الكاف في موضع رفع ومدخولها في تاويل المصدر والخبر محذوف فاذا قلت كأن اخوك
فالتقدير كاخوتك اياك موجود ورُدّ بان العرب لم تظهر قط ما ادعي اضماره وعلى عدم التعلق
هل هي باقية على جر مدخولها ام لا احتمالان لابن جني اقواهما عنده الاول بدليل فتح الهمزة
بعدها وليت للتمني ويقال لت بابدال اليا تآء وادغامها في التآء وتكون في الممكن وغيره
نحو ليت الشباب يعود ولعل للترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو لعل الساعة قريب
فلعلك باخع نفسك ولا تستعمل الا في الممكن وزاد الاخفش والكسائي في معانيها التعليل
وخرج عليه لعله يتذكرا ويخشي وزاد الكوفيون في معانيها الاستفهام وخرج عليه وما
يدريك لعله يزكي وحديث لعلنا اعجلناك وزاد الطوال في معانيها الشك والبصريون رجعوا
هذه المعاني الي الترجي والاشفاق والجمهور على ان لعل بسيطة ولامها اصل وحكاه في البسيط
عن الكوفيين واكثر النحويين وقيل مركبة من عل واللام الزائدة وقيل هي لام الابتدا وفيها
عشر لغات اخر عدتها ثلاثة عشر لغة على بحذف اللام قال لا تهين الفقير علك ان تركع
يوما والدهر قد رفعه ولعن بابدال اللام نونا قال اخوك ولا يدري لعنك سايله وعن
بحذف اللام من هذه ولأن بابدال العين همزة واللام نونا قال عوجا على الطلل المحيل لاننا
نبكي الديار كما بكي ابن حزام وان بحذف اللام من هذه وخرج عليها وما يشعركم انها اذا جاءت
لا يؤمنون وحكي ايت السوق انك تشتري لنا ورعن بابدال اللام رآء كما في رجل ورجر
ورغن ولغن بالغين المعجمة منهما بدلا من المهملة ورعل بالمهملة حكاها في الغرة وغن
بالمعجمة حكاها ابو حيان ولعلت وهي اقلها استعمالا قال الفارسي في تذكرته ولعا ولوان حكاها
وحكي لوان القالي في اماليه وقال قال رجل يعني من يدعوا الي البراة الضالة فقال اعرابي
لوان عليها خمارًا سود بريد لعل عليها وانشد على لعن بالمعجمة قول ابي النجم اغد لغنا في
الرهان نرسله قال عيسي بن عمر سمعت ابا النجم ينشده هكذا ص مسالة تعمل عكس
كان وقال الكوفيه الخبر باق وتعدده ككان ولا يخبر بواحد عن متعاطفين بتكرير بها ولا تدخل
على ما لا يدخله دام ولي ما خبره نهي خلف ومنع الاخفش وقوع سوف خبر ليت ومبرمان
الماضي للعل ويختص بجواز ان تليه ربما لمكن وجوز الفرا نصب جزءيِ ليت وابن سلام وابن
الطراوة الباقي وتتم ان اسمالها بفصل ولليت بدونه فتسد من الجزءين والحق الاخفش
بليت لعل وكان ولكن والفراإن وأنّ ش لما كان لهذه الاحرف شبه بكان من
لزوم المبتدا والخبر والاستغنا بهما عملت عملها معكوسا لتكون معه كمفعول قدّم وفاعل أخر
تنبيها على الفرعية ولان معانيها في الاخبار فكانت كالعمد والاسما كالفضلات فاعطيا اعرابيهما
ولا خلاف بين الفريقين انها الناصب للاسم واختلف في الخبر فمذهب البصريين انها

الرابعة

الرابعة ايضا ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيئا بل هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل
له السهيلي بانها امنعت من الافعال فلم يجز ان تعمل عملين وسمع من العرب نصب الجزءين
بعدها قيل هو مؤول وعليه الجمهور وقيل سايغ في الجميع وانه لغة وعليه قوله ان حراسنا
أُسُدًا وقوله ان العجوز خبة جزورا وقوله كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرّفا
وقوله ابا ليتني حجرًا بواد وقوله يا ليت ايامَ الصبا رواجعا وسمع لعل زيدًا اخانا والجمهور
اولوا ذلك وشبهه على الحال واضمار فعل وحذف الخبر وبقي في المتن مسايل الاولى في
جواز تعدد خبر هذه الاحرف خلاف قال ابو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع
وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين
فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شي من كلام العرب الثانية لا تجوز الاتيان بخبر واحد عن
متعاطفين بتكرير ان فلا يقال ان زيدًا وان عمرا منطلقان من جهة ان الخبر حينيذ
يكون معمولا لعاملين وهو لا يجوز الثالثة ان لا يكون الخبر في جميع هذا الباب مفردا طلبيًا
كما لا يكون في دام كذلك واختلف في جملة النهي وصحح ابن عصفور وقوعها خبرًا هنا
لقوله ان الذين قتلتم سيدهم اسس لا يحسبوا انيلهم من نيلكم بانا قال ابو حيان وينبغي
تخصيص ذلك بان وحدها لانها مورد السماع قال والذي نص عليه شيوخنا المنع مطلقا
وتاولوا البيت على اضمار القول ومنع مبرمان وقوع الماضي خبرًا للعل فلا يقال لعل زيدا
قام ومنع الاخفش وقوع سوف خبرًا لليت فلا يقال ليت زيدًا سوف يقدم لان ليت لما لم
تثبت وسوف لما ثبتت واختص خبر لعل بجواز دخول ان فيه حملا على عسي قال لعلك
ان بغيا لك حيلة وفي الحديث لعل احدكم ان يكون الحن بحجته وتولي ربما لمكن مرتفرزم
وبالرابعة تقع ان المفتوحة ومعمولاها اسما لهذه الاحرف بشرط الفصل بالخبر الا ليت بلا
شرط نحو إن عندي أنك فاضل وكأن في نفسي أنك فاضل ولا يجوز إنّ أنك فاضل
ونحوه وتجوز في ليت نحو ليت انك عندي فتكون ان ومعمولاها سادة مسد جزءي ليت
والحق الاخفش بليت في ذلك لعل وكان ولكن نحو لعل انك منطلق ولكن انك منطلق
وكأنّ أنك منطلق قال الجرمي وهذا رديء في القياس لان هذه الحروف انما تعمل في
المبتدا وان لا يبتدأ بها واجاز هشام ان ان زيدًا منطلق حق بمعني ان انطلاق
زيد حق واجاز الكسائي والفرا ادخال ان كقوله وخبرت ان انما بين بيشة ونجران
احري و الجناب رطيب قال الفرا ادخل ان على انما وقال الفرا وقاد قايل انك قايم يعجبني
جاز ان تقول ان انك قايم يعجبني قال ابو حيان وهذا من الفرا بناءً على رايه أنّ انّ
يجوز الابتدآء بها ص ولا يتقدم خبرها بحال ويتوسط ظرفا ومع معموله ولزوم اللام
خلافا للفرا ونحب لما مر ويتوسط المعمول ظرفا خلافا للاخفش وحالا وفاقا للجلولي
ويحذف لقرينة خبرو قيل بشرط تنكير الاسم قيل والتكرير ويجب مع واو مع وسد
حال وكذا ليت شعري قيل استفهام في الاصح واسم وقيل يخفض بالشعر وثالثها

ان ادي الي ولا نعل تبح لي عينه ورابعها يُهما وخامسها مالم يود الي ولا اسم يبصلح لحلها د، وسادسها تختص بان واكثر ما يكون الشان ولا يجوز ان قايما الزيدان ولا ظننت خلافا للكوفيه

ش فيه مسايل الاولي لا يجوز تقديم خبر هذه الاحرف عليها بحال لان عملها بحق الفرعيه فلم يتصرفوا فيها واما تقديمه علي الاسم فلا فان كان غير ظرف او مجرور لم يجز ايضا لما ذكر، وان كان ظرفا او مجرورا جاز للتوسع فيهما نحو ان لدينا انكالا ان علينا للهدى وان لنا للاخرة وقد يجب التقديم والحالة هذه كان يتصل با لاسم ضمير نحو ان في الدار ساكنها وان عند هند اخاها ولا يجوز ايلاء هذه الاحرف معمول خبرها فلا يقال ان طعامك زيدا اكل بالاجماع فان كان ظرفا او مجرورا جاز للتوسع فيهما كقوله فلا تلحني فيها فان عنها اخاك مصاب القلب جم بلابله ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره علي السماع وان كان حالا فالجمهور علي المنع واجازه ابو علي الحسن بن علي بن مدون الاسدي المعروف بالجلولي في نكتة علي ايضاح الفارسي قال لانهم قد اجروا الحال مجري الظرف نحو ان هنا جالسا زيدا قايم الثانيه يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره سوا كان الاسم معرفة او نكرة كررت ان ام لا هذا مذهب سيبويه قال يقول الرجل هل لكم احد ان الناس عليكم فيقول ان زيدا وان عمروا اي لنا وقال ان محلا وان مرتحلا اي ان لنا في الدنيا محلا وان لنا عنها مرتحلا وذهب الكوفيون الي انه لا يجوز الا اذا كان الاسم نكرة وذهب الفرا الي انه لا يجوز من معرفة ومن نكرة الا بالتكرير كالبيت والمثال ورد المذهبان بالسماع قال تعالي ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اي يعذبون وقال الشاعر اتوني فقالوا يا جميل تبدلت بثينة ابدالا فقلت لعلها اي تبدلت ويجب حذف الخبر اذا سدت مسده واو المصاحبة حكي سيبويه انك ما وخيرا اي انك مع خير وما زايدة وحكي الكسايي ان كل ثوب لو ثمنه بادخال اللام علي الواو او سد مسده حال كقوله ان اختيارك ما يبغيه ذا بيته با لله مستظهر بالحزم والجلد وكذا ليت شعري اذا اردف باستفهام كقوله الا ليت شعري كيف حارث رحلها فشعري مصدر اسم ليت والخبر ملتزم الحذف والتقدير ليت شعري بكذا ثابت او موجود او واقع وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر به وعلة الحذف كونه في معني ليتني اشعر وسد الجملة بعده عن المحذوف ومقابل الاصح فيه قول المبرد والزجاج ان جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت والتقدير ليت علمي واقع بكيف حادت رحلها ثم حذف واضاف اتساعا ورد بانه يودي الي الاخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية والي خلو الجملة المخبر بها عن الرابط الثالثة في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب احدها الجواز مطلقا وعليه الاكثر حكي سيبويه عن الخليل ان بك زيد ماخوذ اي انه وحكي الاخفش ان بك زيدا اخاك وقال الشاعر فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك وقال فليت رفعت الهم عني ساعة اي فليتك الثاني انه خاص بالشعر وعليه ابن عصفور والسخاوي في شرح المفصل الثالث انه حسن في الشعر وغيره مالم يود

حذفه الي ان يلي ان واخواتها فعل فانه اذ ذاك يقبح في الكلام قبيل وفي الشعر ايضا وهذا هو القول الرابع لانها حروف طالبة للاسماء فاستقبحوا مباشرتها الافعال الخامس انه حسن فيهما ان لم يود الحذف الي ان يلي ان واخواتها اسم يصح عملها فيه نحو ان في الدار قام زيد وقوله كان علي عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء فان الشرط لا يصح عمل ان فيه فان ادي الي ذلك لم يجز نحو انه زيد قايم فلا يجوز حذف الضمير السادس ان الحذف خاص بان دون ساير اخواتها ونقله ابو حيان عن الكوفيين واكثر ما يكون الاسم اذا حذف ضمير الشان وقد يكون غيره كما تقدم في ولكنك وليتك الرابعة لا يجوز هنا ان قايما الزيدان كما لا يجوزه كل في المبتدا دون استفهام او نفي واجازه الكوفيون والاخفش بناء علي اجازته في المبتدا فجعلوا قايما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار في باب ظن فمن اجاز في المبتدا وهنا اجاز ظننت قايما الزيدان ومن منع منع وابن مالك وافقهم علي الجواز في المبتدا ومنع في باب ان وظننت وفرق بان اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز قايم الزيدان جواز ان قايما الزيدان ولا ظننت قايما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المتجرد من ان وظننت وامتناع وقوعه بعدهما

ص مسالة تكسر ان صلة وحالا ومحكية بقول وقبل لام معلقة خلافا للمازني مطلقا وللفرا ان طال وكذا خبر عين ومبدوا بها في الاصح وجواب قسم وجوز قوم الفتح واختاره قوم واوجبه الفرا وتفتح بعد لولا ولو وما الظرفيه وحتي غير الابتدايية واما بمعني حقا ولا جرم غالبا وموضع جر او رفع فعل او ابتدا او نصب غير خبر وتؤول حينيذ بمصدر وانكره السهيلي وتجوز ان بعد اذا فجاة وفا جزاء واي المفسرة واول قولي وفي الكسر بعد مذ ومنذ خلاف

ش لان ثلاثة احوال احدها ما يجب فيه الكسر وذلك اذا قدرت بالجملة وذلك في مواضع الاول ان تقع صلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الثاني ان تقع حالا نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون الثالث ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله الرابع ان تقع قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله الخامس ان تقع خبر اسم عين نحو زيد انه منطلق بناء علي اجازة ذلك وهو راي البصريين والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب اصلا والخلاف عايد الي اصل المسالة لا الكسر وهما مثلا زمان السادس اذ وقعت مبدوا بها نحو انا انزلناه قال ابو حيان وليس وجوب كسرها حينيذ مجمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين الي جواز الابتدا بان المفتوحة اول الكلام فتقول ان زيدا قايم عندي ودخل في المبدو بها الواقعة بعد حيث فتكسر لانها لا تضاف الا الي الجملة نحو اجلس حيث ان زيدا جالس ومن اجاز اضافتها الي مفرد اجاز الفتح السابع اذا وقعت جواب قسم نحو والله ان زيدا قايم هذا مذهب البصريين وبه ورد

السماع وقيل يجوز فتجها مع اختيار الكسر وقيل يجوزان مع اختيار الفتح وعليه الكساي
والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفرا قال في البسيط واصل هذا الخلاف ان جملتي القسم
والمقسم عليه هل احديها معموله للاخري فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم اولا،،
وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولا ومن قال لا وانما هي
تاكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين اجاز الوجهين الحال الثاني ما يجب
فيه الفتح وذلك في مواضع الاول بعد لولا نحو فلولا انه كان من المسبحين الثاني بعد لو،
نحو ولو انهم صبروا الثالث بعد ما الظرفيه نحو لا اكلمك ما ان في السماء نجما الرابع بعد حتي
غير الابتدايه وهي العاطفة والجاره نحو عرفت امورك حتي انك فاضل فان قدرتها
عاطفة كان في موضع نصب او جاره ففي موضع جر اما الابتدايه فتكسر بعدها نحو مرض
حتي انه لا يرجي الخامس بعد اما المخففة اذا كانت بمعني حقا فان كانت بمعني الا الاستفتاحيه
كسرت بعدها وروي بالوجهين قولهم اما انك ذاهب تخرج علي المعنيين السادس بعد
لاجرم غالبا قال تعالي لا جرم ان لهم النار اي حقا وبعض العرب اجراها مجري اليمين
فكسران بعدها السابع اذا وقعت في موضع جر بحرف او اضافة نحو ذلك بان الله،،
مثل ما انكم الثامن اذا وقعت في موضع رفع بفعل بان تقع فاعله او نايبه عنه نحو اولم
يكفهم انا انزلنا قل اوحي الي انه استمع او بالابتداء بان تقع مبتداه نحو ومن اياته
انك تري الارض خاشعة بخلاف ما اذا وقعت في موضع رفع علي الخبر فانها تكسر كما،،
تقدم التاسع اذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو ولا تخافون انكم بخلاف نحو حسبت
زيدا انه قايم فانها في موضع نصب لكنها خبر في المعني فتكسر وهي في هذه المواضع
كلها موولة مع معمولها بمصدر مفرد ماخوذ من لفظ خبرها ان كان مشتقا نحو،،
بلغني انك منطلق او تنطلق اي انطلاقك ومن الاستقرار ان كان ظرفا او مجرورا
نحو بلغني ان زيدا عندك او في الدار اي استقراره ومن الكون ان كان اسما جامدا نحو
بلغني ان هذا زيد اي كونه زيدا وانكر ذلك السهيلي وقال انما يوول بالمصدر ان،،
الناصبه للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما توول بالحديث لان خبرها
قد يكون جامدا وهو لا يشعر بالمصدر لانه لا فعل له واجيب بانه يقدر بالكون كما تقدم
الحال الثالث ما يجوز فيه الامران فباعتبار تقديرها جملة تكسر وباعتبار تقديرها بمصدر
تفتح وذلك في مواضع الاول بعد اذا الفجاييه كقوله وكنت اري زيدا كما قيل سيدا اذا
انه عبد القفا واللهازم روي بالكسر علي عدم التاويل وبالفتح علي معني اذا عبوديته
حاصله الثاني بعد فا الجزا نحو من عمل منكم سوا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه،،
غفور قري بالكسر وبالفتح علي معني فالغفران حاصل ومنه نحو اما في الدار فان زيدا
قايم الثالث بعد اي المفسره الرابع اذا وقعت ان خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل
القولين واحد نحو اول ما اقول واول قولي اني احمد الله فالفتح علي تقدير حمد الله

الخامس

الخامس بعد مذ ومنذ نحو ما رايته مذ او منذ ان الله خلقني اجاز الاخفش الكسر
وصححه ابن عصفور لان مذ ومنذ يليهما الجمل ومنعه بعضهم لان الجملة بعدها تاويل
المصدر وصرح سيبويه وابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن اجازة الكسر وامتناعه،
ولم يقل احد بتعيين الكسر وامتناع الفتح ص والاصح ان المفتوحة فرع المكسورة،
وثالثها اصلان والمختار وفاقا للزمخشري وابن الحاجب انها بعد لو فاعل ثبت مقدرا وقال
قوم مبتدا لا خبر له او مقدر قبل او بعد اقوال ولا يجب كون الخبر بعدها فعلا خلافا،
للزمخشري والسيرافي مطلقا ولابن الحاجب في المشتق ش فيه مسلتان الاولي الاصح
ان ان المكسورة اصل والمفتوحة فرع عنها لان الكلام مع المكسوره جملة غير موولة بمفرد
ومع المفتوحة موول بمفرد وكون المنطوق به جملة من كل وجه او مفردا من كل وجه
اصل لكونه جملة من وجه ومفردا من وجه ولان المكسورة مستغنية بمعمولها عن
زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة والمجرد من الزيادة اصل ولان المفتوحة
تصير مكسورة بحذف ما تعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والمرجوع اليه
بحذف اصل المتوصل اليه بزيادة ولان المكسورة تفيد معني واحدا وهو التاكيد،،
والمفتوحه تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها ولانها اشبه بالفعل اذ هي عامله غير معموله
والمفتوحه عامله ومعموله ولانها مستقله والمفتوحه كبعض اسم اذ هي وما عملت فيه
بتقديره وقال قوم المفتوحة اصل المكسوره وقال اخرون كل واحده اصل براسها حكاها
ابو حيان الثانيه اذا وقعت ان بعد لو فمذهب سيبويه واكثر البصريين انها في محل رفع،
بالابتدا والخبر محذوف لا يجوز اظهاره لحذفه بعد لولا وذهب بعضهم الي انه مرفوع بالابتدا
ولا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند اليه في الذكر وذهب الكوفيون والمبرد،،
والزجاج والزمخشري وابن الحاجب الي انه فاعل بفعل مقدر بعد لو تقديره ثبت وهذا،
هو المختار لاغنايه عن تقدير الخبر وابقاء لو علي حالها من الاختصاص بالفعل ثم ذهب
قوم منهم الزمخشري والسيرافي الي انه يجب وقوع خبران والحالة هذه فعلا ليكون جبرا لما
فات لو من ايلايها الفعل ظاهرا نحو ولو انهم صبروا ولا يجوز لو ان زيد اخوك لاكرمتك
وقال ابن الحاجب هذا اذا كان مشتقا فانه حينيذ يتعين فعليه فان كان اسما جامدا
جاز وجوز الخضراوي وغيره وقوع خبرها جامدا ومشتقا غير فعل وهو الصواب لوروده
قال الله تعالي ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقال الشاعر لو ان حيا مدرك الفلاحا
ادركه ملاعب الرماح ص مساله تدخل اللام اسم المكسورة المفصول والخبر
الموخر واول جزيي الاسميه اولي ولي معموله متوسطا ظرفا ثالثها الاصح ان جرد الخبر فقبل
وحالا ومفعولا به وتوقف ابو حيان لا متاخرا وجوزه الزجاج مع دخولها علي الخبر فان تاخر
عنه دون الاسم فاجازه ابن خروف قياسا ولا شرطا وجوزه ابن الانباري في الجواب،
وما فيها منصرفا قال سيبويه وجامدا الا بقدر واطلق خطاب ولا معموله وتفيا ووار

مع وحالاسادّه وواوه وخبران ولكن على الاصح في الكل وسفها الكوفيه في تنفيس والفرا في شرط معترض واظن والي وحتي ومذ وجوز دخول لا سين وهي لام الابتدا اخرت كراهة توالي توكيدين وقال ثعلب ومعاذ مقابلة للباقي ما وهشام والطوال جواب قسم مقدر وقد تدخل على كان وشذت في خبر مبتدا وامسي وزال ورايي وما وفي لهنك مع تاكيد الخبر ووله وقيل هي لام القسم وقيل اصله لهِ انك فان صحت نون توكيد بعدان او ماضيا متصرفا دون قد نوى قسم ذ نحت ش تدخل اللام بعد ان المكسورة على اسمها المفصول اما بالخبر نحو ان لك لاجرا او معمول الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب او بمعمول الاسم نحو ان في الدار لساكنا زيد وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو وان ربك لذو فضل بخلاف المقدم عليه فلا يقال ان لعندك زيدا فان كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على اول جزئيها وعلى الثاني والاول اولى لتعينه في التعليه نحو وانا لنحن الصافون ومن دخولها على الثاني قوله وانك من حاربته لمحارب شقي ومن سالمته لسعيد وفي دخوله على معمول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو ظرف او مجرور اقوال احدها الجواز مطلقا وان دخلت على الخبر وعليه المبرد وصححه ابن مالك وابو حيان حكي ان زيدا لبك لو اثق والي محمد الله لصالح وانشدوا اني لعند اذي المولى لذو احنق والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الاصح عندي تبعا للسيرافي وابن عصفور الجواز ان لم تدخل على الخبر كقوله ان امروا خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور والمنع ان دخلت عليه لان الحرف اذا اعيد للتاكيد لم يعد الاصح ما دخلت عليه او مع خبره ولا يعاد مع غيره الا ضرورة فان كان حالا او مفعولا به فقيل يجوز اجراوهما مجرى الظرف نحو ان زيدا لضاحكا مقبل وان زيد الطعامك اكل قال ابو حيان ولم يسمع ذلك فيهما فينبغي ان يتوقف فيه ولا يصح القياس على الظرف والمجرور لانه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرها وممن نص على الجواز في المفعول به الزجاج وابن ولاده وابن مالك ونص الاولان على المنع في الحال بل نقله ابو حيان عن نص الائمة وحكي صاحب البسيط فيه الخلاف بلا ترجيح وقال من راعي انه فضله كالظرف اجاز ومن راعي انه لا يكون خبرا بخلاف الظرف لم يجوز ثم قال وينبغي ان لا يجوز في المفعول انتهى قال ابو حيان واما اذا كان المعمول مصدرا او مفعولا له نحو ان زيدا لقياما قايم وان زيدا لاحسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم انها لا تدخل على معمول الخبر وينبغي ان يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع وان تاخر معمول الخبر عنه وعن الاسم فان جرد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه وان لم يجرد فقولان احدها الجواز وعليه الزجاج نحو ان زيدا القايم لفي الدار والثاني وهو المصحح وعليه المبرد المنع لانه لم يسمع وان تاخر عن الخبر دون الاسم فقال ابن خروف القياس ان يجوز دخولها عليه لتعلقه بما قبل الاسم نحو ان عندي لفي الدار زيد وان عندي لفيما صاحبك ولا تدخل اللام على الخبر اذا

كان

كان اداة شرط فلا يقال ان زيدا لئن اكرمني اكرمته حذرا من التباسها بالموطية فانها تصحب اداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانباري دخولها على جوابه لانه غير صالح للتوطيه نحو ان زيدا من يا ته ليحسن اليه قال ابن مالك الا انه لم يسمع فالاجود ان لا يحكم بجوازه ووافقه ابو حيان وقال ان الكسايي والفرا نصا على منعه ونص الفرا ايضا على منع دخولها على الشرط المعترض من اسم ان وخبرها نحو ان زيدا لئن اتاك محسن بخلاف المضارع فانها تدخل عليه نحو ان زيدا ليقوم لشبهه بالاسم الذي هو الاصل فيها وبخلاف الماضي المتصرف مع قد نحو ان زيدا لقد قام فان قد قربته من الحال فاشبه المضارع وبخلاف الجامد نحو ان زيدا لنعم الرجل لانه لكونه للانشاء يستلزم الحضور فاشبه المضارع ولكونه لا يتصرف اشبه الاسم والمتصرف الخالي من قد خال من الشبه بكل طريق هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك ونقل ابو حيان كالصفار وابن السيد عن سيبويه انه منع دخولها على الجامد ايضا وان الجواز مذهب الاخفش لما تقدم والفرا الا ان نعم وبيس عنده اسمان وعسي لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع اذ كانت بلفظ واحد له ولغيره ووافقهما اكثر الكوفيين والاندلسيين وذهب خطاب بن يوسف الماردي صاحب الترشيح الي انها لا تدخل على الماضي مطلقا لامع قد ولا خاليا عنها لانه ليس له معني اسم الفاعل قال وما سمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا الابتدا ولا تدخل ايضا على معمول الماضي المتصرف الخالي من قد فلا يقال ان زيدا لطعامك اكل واجازه الاخفش والفرا ورد بان دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وهي لا تدخل على الخبر المذكور فكذا معموله والا يلزم ترجيح الفرع على الاصل ولا تدخل على خبر منفي قال ابن مالك لان اكثر النفي بما اوله لام فكره دخول اللام على لام ثم جري النفي على سنن واحد واجازه بعضهم لقوله واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سوا واجيب بانه نادر ولا تدخل ايضا على واو مع المغنية عن الخبر وجوزه الكسايي وحكي ان كل ثوب لو ثمنه ولا تدخل ايضا على الحال السادة مسد الخبر واجازه الكوفيون نحو ان اكلي التفاح لنضيجة ولا على واو الحال السادة مسد الخبر واجازه الكسايي نحو ان شتمي زيد الو الناس ينظرون ولا تدخل على خبر ان المفتوحة وجوزه المبرد وقري الا انهم لياكلون بفتح الهمزة وانشدوا الم يكن حلفت بالله العلي ان مطاياك لمن خير المطي وخرجه الجمهور على الزيادة والشذوذ ولا على خبر لكن وجوزه الكوفيون لقوله ولكنني من حبها لعميد واجيب بما تقدم ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس وغلطهم البصريون لوروده في قوله تعالي ولسوف يعطيك وقال بعض المغاربة امتنعت العرب من ادخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في سيتدحرج وطرد الباقي ومنع الفرا نحو ان زيدا لاظن قايم وان زيدا لفي شك قايم وان زيدا لان شا الله قايم قال ابن كيسان لانه كلام يعترض به من اخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكا كان عندك او يقينا والتوكيد انما هو لخبر زيد لا

لخبرك عن نفسك لان ان لا تتعلق بنفسك وهي متجاوزه الي الخبر وبقي في المتن مسايل
الاولي اجاز الفرا الجمع بين لامين نحو ان زيدا للقد قام وانشد فلين بوما اصابوا محرم
واصبنا من زمان رتقا للقد كانوا الذي ارمانتا بصنيوبين لباس رتقا ومنع ذلك البصريون
وقالوا الرواية فلقد الثانية اختلف في اللام الداخلة علي خبر ان فالبصريون علي انها لام الابتدا
التي في قولك لزيد اخوك اخرت لانها للتاكيد وان للتاكيد فكرهوا توالي حرفين لمعني .
واحد والعرب لا تجمع بين حرفين لمعني واحد الا في ضرورة واذا ارادوا ذلك فصلوا بينهما
قال الاخفش وانما بدوا بان لقوتها من حيث انها عاملة واللام غير عامله فجعلوا الاقوي
متقدما في اللفظ وقال ابن كيسان اخرت لئلا تبطل علي ان لو وليتها لانها تقطع مدخولها
عما قبله وذهب معاد البرا وثعلب الي انها جي بها بازاء الباء في خبرها فقولك ان زيدا لمنطلق
جواب ما زيد منطلقا وان زيدا لمنطلق جواب ما زيد بمنطلق وذهب هشام وابو عبد الله
الطوال الي انها جواب قسم مقدر قبل ان وعلي القول بانها للتاكيد هل هي تاكيد للجمله ،،
باسرها او للخبر وحده وان توكيد للاسم البصريون علي الاول والكساي علي الثاني الثالثة
شذ دخول اللام في الخبر وذلك في مواضع خبر المبتدا كقوله ام الحليس لعجوز شهربه
وخبر امسي كقولك فقال من سالوا امسي لمجهودا وخبر زال كقوله ومازلت من ليلي
لدن ان عرفتها لكالهايم المقصي بكل مراد وخبر راي حكي قطرب اراك لشاتمي وخبر ما
كقوله وما ابان لمن اعلاج سودان وقيل همزة ان مبدله هاء مع تاكيد الخبر وتجريده
كقوله لهنك من عيشه لوسيمه وقوله لهنك من برق علي كريم هذا ما اختاره ابن جني
وابن مالك من انها في هذه الكلمة لام الابتدا جاز دخولها علي ان لتغير لفظها بالبدل
وجمع بينهما تنبيها بها علي موضعها الاصلي وذهب سيبويه وابن السراج الي انها لام
قسم مقدر لا لام ان قال سيبويه وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين وذهب قطرب
والفرا والمفضل بن سلمه والفارسي وصححه ابن عصفور الي ان الاصل له انك فهما ،،
كلمتان ومعني له والله وان جواب القسم وقد سمع له ربي لا اقول بريد والله ربي د،
فحذفت الهمزة تخفيفا كما حذفت في نحو انها لاحدي الكبر ومنعه ابو حيان القولين الاولين
بلزوم الجمع بين اداتي تاكيد والثالث بان فيه اربع شذوذات حذف حرف القسم ،،
وابقاء الجر من غير عوض وحذف ال والالف بعد اللام من الله والهمزة من ان وبا ندم
تجي مع افراد الهمزة في موضع قال ابو حيان وتجوز دخول اللام علي كان كقوله لمن تعدوا ،
لكان لم تشعر الرابعه اذا صحبت اللام بعد ان نون تاكيدا وماضيا متصرفا عاريا من ،
قد نوي قسم ويكون اللام جوابه لا لام الابتدا نحو ان زيدا ليقومن وان زيدا لقام ،،
وحينيذ يمتنع الكسر اذا تقدم علي ان ما يطلب موضعها نحو علمت ان زيدا ليقومن ،
او لقام وانما امتنع الكسر لان اللام حينيذ في موضعها غير منوي بها التقديم قبل ان ،،
خلافها في علمت ان زيدا لمنطلق فانها تكسر معها لانها مقدمه في النية معلقة للفعل عن

فتح

فتح ان وانما اخرت للعلة السابقة ص مسالة ترد ان كنعم خلافا لابي عبيدة فتهمل ش
اختلف هل تاتي ان حرف جواب بمعني نعم فاثبت ذلك سيبويه والاخفش وصححه ابن عصفور
وابن مالك وانكره ابو عبيدة ومن شواهد من اثبته قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ،،
ناقة حملتني اليك ان وراكبها ولا عمل لها حينيذ وخرج الاخفش عليها قراة ان هذان ،،
لساحران ص وتخفف فتهمل غالبا وتلزم اللام ان خيف لبس بالنافيه وهي الابتدايه
وثالثها ان دخلت علي اسمية نفي والا غيرها فعلي الاصح تكسر في إن كنت لمومنا ولا تعمل
في ضمير ولا يليها غالبا فعل الا متصرف ناسخ ما ض او مضارع خلافا لابن مالك وقاس ،،
كالاخفش ان قتلت لمسلما ولا تخفف وخبرها ما ض ولا تعلقها الكوفيه بل نافيه واللام
كالا وقال الكساي ان دخلت علي فعليه والا عملت والفرا هي كقد ش تخفف ان ،،
المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدايه ويغلب اهمالها وقد تعمل علي قلة وحالها ،
اذا اعملت كحالها وهي مشدده الا انها لا تعمل في الضمير الا في ضرورة بخلاف المشددة ،،
تقول انك قايم بالتشديد ولا تجوز انك قايم بالتخفيف واما في دخول اللام وغيره ذلك
من الاحكام فهي كالمشدده سوا واذا اهملت لزمت اللام في ثاني الجزين فرقا بينها وبين
ان النافيه لا لتباسها حينيذ بها نحو ان زيدا لقايم ومن ثم لا تلزم مع الاعمال لعدم الالباس
ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت
كرام المعادن لانه للمدح ولو كانت نافيه كان هجوا ولا حيث كان بعدها نفي ان زيدا
لن يقوم او لم يقم او لما يقم او ليس قايما او ما يقوم لعدم الالباس في الجميع واختلف في ،
هذه اللام فذهب سيبويه والاخفش الاوسط والصغير واكثر نحاة بغداد وابن الاخضر
وابن عصفور الي انها لام الابتدا التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق وذهب الفارسي
وابن ابي العافيه الي والشلوبين وابن ابي الربيع الي انها لام اخري غير تلك اجتلبت
للفرق لان تلك منويه التاخير من تقديم وهذه بخلافها اذ تدخل في الجملة الفعليه ،،
بخلاف تلك ولان هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف تلك لا يقال انك قتلت لمسلما ،
ولانها تدخل علي غير المبتدا والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك واجاب
الاولون بان ذلك كله مما جاز تبعا وتسمحا علي خلاف الاصل لضرورة الفرق فانها ،
تفتح اكثر من ذلك وذهب بعضهم الي التفصيل بين ان تدخل علي الجملة الاسميه فتكون ،،
لام الابتدا او الفعليه فتكون الفارقة قال ابو حيان وثمرة الخلاف تظهر عند دخول ،
علمت واخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتدا علقت وقد اختلف في الحديث
المشهور قد علمنا ان كنت لمومنا الاخفش الصغير والفارسي ثم ابن الاخضر وابن ابي ،
العافيه فقال الاخفش وابن الاخضر لا يجوز في ان الا الكسر بنا علي ان اللام لام الابتدا
تعلقت فعل العلم عن العمل وقال الفارسي وابن ابي العافيه لا يجوز الا الفتح بنا علي انها
غيرها فلم تعلقه ولا يلي المخففة في الغالب من الافعال الا ما كان متصرفا ناسخا فيا كان

او مضارعا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان يكاد الذين كفروا وان
نظنك لمن الكاذبين وقرا الي وان اخالك يا فرعون مثبورا وزعم ابن مالك انه لا يليها
الا الماضي وان ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه قال ابو حيان وليس بصحيح ولا
اعلم له موافقا انتهي وقد زايلاوها غير الناسخ في قراة ابن مسعود ان لبثتم الا قليلا وقول
الشاعر شلت يمينك ان قتلت مسلما وما حكي ان قنعت كاسك لسوطا وان يزينك د،
لنفسك وان يشينك لهيه فالبصريون الا الاخفش علي ان ذلك من القلة بحيث لا يقاس
عليه وذهب الاخفش الي جواز القياس عليه ووافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ما من
متصرف فلا يقال ان زيدا ذهب لعدم سماع مثله ولانه يلزم منه احد محذورين اما
دخول اللام علي الماضي او عدم لزوم اللام وكلاهما ممتنع هذا كله مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الي ان المشددة لا تخفف اصلا وان المخففة انما هي حرف ثنائي الوضع وهي
النافية فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها واللام بعدها للايجاب بمعني الا ويجيزون دخولها
علي الناسخ وغيره وذهب الكسائي الي انها ان دخلت علي الاسم كانت مخففة من المشددة،
عاملة كما قال البصريون وان دخلت علي الفعل كانت للنفي واللام بمعني الا كما في قول الكوفيون
وذهب الفرا الي ان ان المخففة بمنزلة قد الا ان قد تختص بالافعال وقد تدخل عليها وعلي
الاسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود بسماع الاعمال نحو وان كلا لما ليوفينهم ان كل نفس
لما عليها حافظ قريا بالنصب وسمع ان عمرو المنطلق ص وتخفف ان فتاتها الاصح تعمل
جوازا في مضمر ولا يلزم ان يكون الشان علي الاصح والخبر جملة اسمية مجردة او مع لا
او شرط او رب او فعلية فان تصرف ولم يكن دعا قرن غالبا بنفي او لو او قد او تنفيس
ش تخفف ان المفتوحة وفي اعمالها حينئذ مذاهب احدها انها لا تعمل الا في ظاهر
ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون
الثاني انها تعمل في المضمر وفي الظاهر نحو علمت ان زيدا قايم وقري ان غضب الله عليها،
وعليه طايفة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال
ابن مالك فان قيل ما الذي دعي الي تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع
خبرها وهل لا قيل انها ملغاه ولم يتكلف الحذف فالجواب ان نحمت عليها الاختصاص
بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة وكون العرب تستقبح وقوع الافعال
بعدها الا بفصل ثم لا يلزم ان يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشان كما زعم بعض،
المغاربة بل اذا امكن عوده الي حاضر او غايب معلوم كان اولي ولذا قدر سيبويه
في ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا انك ولا يكون خبرها مفردا بل جملة اما اسمية مجردة
صدرها المبتدا نحو واخر دعواهم ان الحمد لله او الخبر نحو كا ان هالك كل من يحفي
وينتعل او مقرونة بلا نحو وان لا اله الا هو او باداة شرط نحو ان اذا سمعتم
ايات الله او برب نحو تيقنت ان رب امري خيل خاينا امين وحوان بحال امينا

او فعلية

او فعليه فان كان فعلها جامدا او دعا لم يحتج الي اقتران بشي نحو وان ليس
للانسان الا ما سعي وان عسي ان يكون ان قد اقترب اجلهم والخامسة ان،
غضب الله عليها وان كان متصرفا غير دعاء قرن غالبا بنفي نحو افلا يرون ان لا
يرجع اليهم قولا ان لم يجمع عظامه ان لم يره احد قال ابو حيان ولم يحفظ في ما ولا
في لما فينبغي ان لا يقدم علي جوازه حتي يسمع او بلو نحو ان لو استقاموا وان لو
نشاء اصبناهم ان لو كانوا يعلمون الغيب ان لو يشاء الله لهدي الناس او بقد نحو ونعلم،
ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون وقد زايلوها من جميع ما ذكر
كقوله علموا ان يوملون فجادوا وخرج عليه قراة لمن اراد ان يتم الرضاعة بالرفع
وكذا ندر اعمالها في بارز كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني ص وكان
فانقالها وبافي خبرها مفردا واسمية وفعلية مع لم او لما او قد ش تخفف كان
وفي اعمالها حينئذ الاقوال الثلاثة في ان احدها المنع وعليه الكوفيون والثاني
الجواز مطلقا في المضمر والبارز كقوله كان طبيه يعطوا وقوله كان ثدييه حقان
في رواية النصب فيهما الثالث الجواز في المضمر لا في البارز ولا يلزم ان يكون ضمير
الشان ايضا كما في ان ويزيد عليها لجواز كون خبرها مفردا كقوله كان طبيه
في رواية الرفع وجملة اسمية كقوله كان ثدياه حقان في رواية الرفع وفعلية
مصدرة بلم نحو كان لم تغن بالامس او بلما الجازمة قال ابو حيان ولم يسمع فينبغي
ان يتوقف في جوازه او بقد نحو ولما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
ص ولكن فلا تعمل خلافا ليونس ش تخفف لكن فلا تعمل اصلا لعدم
سماعه وعلل بمباينة لفظها لفظة الفعل وبزوال موجب اعمالها وهو الاختصاص
اذ صارت يليها الاسم والفعل واجاز يونس والاخفش اعمالها قياسا علي ان وان
وكان ص لا لعل وجوزه الفارسي ونوي الشان ش لا تخفف لعل وقال
الفارسي تخفف وتعمل في ضمير الشان محذوفا ص مسالة تلي ما ليت فتعمل
وتهمل ولا يليها الفعل بحال في الاصح والبواقي فلا تعمل وجوزه الزجاجي فيها والزجاج
والحريري في لعل وكان واوجبه الفرا في ليت ولعل وهي زايدة كافيه وقيل
نكرة يفسرها ما بعدها خبرا وقيل نافيه والاكثر ان ان معها تفيد الحصر وانكره
ابو حيان قال الفتوحي والزمخشري والبيضاوي وان ش توصل ليت بما
فيجوز ابقاء اعمالها واهمالها كما روي بالوجهين قوله قالت الا ليتما هذا الحمام
لنا وتوصل بها البواقي فتكفها عن العمل وتلزم الاهمال نحو انما الله اله واحد انما،
الحكم اله واحد والفرق بينها وبين ليت ان ليت اشبه بالافعال منها ولذا
لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي وانها باقية الاختصاص بالاسما فلا تدخل
علي الافعال بخلاف البواقي فانها تدخل عليهما معا نحو انما يوحي الي انما خلقناكم عبثا

كما عبسا نون كالما ولكنما اسعي لمجد موبل لعلها امنات لك الثار الحماد المعتدا
فلهذا تختص بها الالغا وجاز في ليت الاعمال دعيا لقوة اختصاصها والاهمال لحاقا
الحاقا باخواتها قال ابو حيان ووقفت علي كتاب تاليف طاهر القزويني في النحو
ذكر فيه ان ليتما تليها الجملة الفعليه بل نقله ابوجعفر الصفار عن البصريين لكن
الاخفش علي سعة حفظه قال انه لم يسمع نظ ليتما يقوم زيد ونقل ابوحيان عن .
الفرا انه جوز ابلا الفعل ليت لانها بمعني لو وانشد فليت دفعت الهم عني ساعة
وخرجه البصريون علي حذف الاسم وقد اشرت الي الخلاف في الحاقها بتعولي ولايليها
الفعل بحال اي لا مع ما ولا مجرده وتحصل من جمع المسائلتين ثلاثة اقوال وذهب
الزجاجي الي انه يجوز الاعمال في الجمع حكي انما زيدا قايما وتقاس في الباقي ،
ووافقه الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاجي وابن ابي .
الربيع الي انه يجوز في ليت ولعل وكان خاصة ويتعين الالغا في ان وان ولكن
وعزي الي الاخفش ووجه باشتراك الثلاثة الاول في تغيير معني الجملة الابتدائيه
بخلاف الاخر فانهن لا يغيرن معني الابتدا وذهب الفرا الي وجوب الاعمال في ليت .
ولعل ولم يجوز فيها الالغا وعندي جواز الوجهين في ليت وان تقصرا علي السماع وتعين
الالغا في البواقي لعدم سماع الاعمال فيها ثم ما المذكورة زايدة كافة عن العمل مبينه
لدخول هذه الحروف علي الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين
انها نكرة مبهمه بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم والجملة التي بعدها في موضع
الخبر ومفسرة لها كالتي بعد ضمير الشان ورد بانها لو كانت كذلك لا ستعملت مع جميع
النواسخ كضمير الشان وزعم ابوعلي الفارسي انها نافيه واستدل بانها افادت معها الحصر
نحو انما الله اله واحد لافادة النفي والاثبات بالا وما ذكر من افادتها الحصر قول الاكثرين
وانكره طايفة يسيرة منهم من النحاة ابوحيان والحق الزمخشري بانما المكسورة انما
المفتوحة فقال انها تفيد الحصر لانها فرعها وما ثبت للاصل ثبت للفرع وقد اجتمعا
في قوله تعالي قل انما يوحي الي انما الهكم اله واحد فالاولي لقصر الصفة علي الموصوف
والثانيه بالعكس قال ابوحيان وهذا شي انفرد به قال ودعوي الحصر في الايه باطله ،
لا قتضايها انه لم يوح اليه غير التوحيد واجيب بانه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين
اي ما اوحي الي في شان الربوبيه الا التوحيد لا الاشراك فهو قصر قلب علي حد وما
محمد الا رسول اذ انت صفاته صلي الله عليه وسلم منحصرًا في الرسالة وان كان ،
قصرًا فرادٍ وقد وافق الزمخشري علي ذلك البيضاوي وسبقه التنوخي في الاقصى
القريب ولم يتعرض له سواهم فيما علمته صـ مسالة كان لا ان لم تكرر وقصد بها
النفي العام في نكرة تليها غير معموله لغيرها لكن ان كان غير مضاف ولا شبيهه ركب
معها وبني علي ما ينصب به وبفتحه الباغالب وقيل يعرب مطلقا وقيل مثني وجمعا

وقيل

وقيل ان ركبت لم تعمل في الخبر قيل ولا الاسم وهل يكسر المونث بتنوين اودونه ،
ام يبنح اقوال والا مع جواز الاخيرين ويجب تنكير الخبر وتاخيره ولو ظرفا وذكره ان
جهل خلافا للام والا فحذفه غالب والتزمه تميم ويكسر مع الا ويرفع تاليها بدلا من محل
الاسم وقيل لا محه وقيل ضمير الخبر وقيل خبر الاسم اسمها ويجوز نصبه خلافا للجرمي ،
وربما حذف الاسم دونه وجوز برمان حذف لا وربما ركب مع لا الزايدة والجمهور ان
لا ابا لك ولا يدي لك مضاف واللام زايده وابن مالك عومل فهو واللام متعلقه ،،
بمقدر غير خبر والمختار خلافا للفارسي وابن يسعون وابن الطراوة علي لغة القيصر
ولك الخبر ولا تحذف اللام اختيارًا ولا تفصل بظرف خلافا ليونس وقيل الخلف في الناقص
ويجوز باعتراض والجمهور لا ينزع تنوين شبه مضاف وجوزه ابن مالك تقليلة وابن ،
كيسان بحسن وبني اهل بغداد النكرة ان عملت في ظرف والكوفيه المطول ولا تعمل
في مفصول خلافا للكرماني ومعرفه خلافا للكسايي في علم مفرد ومضاف لكنيه ولله ،
وللرحمن والعزيز وللفرا في ضمير غايب واشارة ش تعمل لا عمل ان الحاقا بها ،
لشابهتها في النصب والدخول علي المبتدا والخبر ولانها لتوكيد النفي كما ان التوكيد ،
الاثبات فهو قياس نقيض والحاقها بليس قياس نظير لانها نافيه مثلها فهو اقوي في
القياس كان عملها عمل ان انمع والزتي الاستعمال وله شروط الاول ان لا تكرر
فانه كررت لم يتعين اعمالها بل يجوز كما سياتي في التوابع الثاني ان يقصد بها النفي العام
لانها حينيذ تختص بالاسم فان لم يقصد العموم فتارة تلغي وتارة تعمل عمل ليس الثالث
ان يكون مدخولها نكرة فلا تعمل في معرفة باجماع البصريين لان عموم النفي لا يتصور فيها
وخالف الكوفيون في هذا الشرط فاجاز الكسايي اعمالها في العلم المفرد نحو لا زيد وفي المضاف
لكنيه نحو لا ابا محمد اولله او الرحمن او العزيز نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد ،
العزيز ووافقه الفرا علي لا عبد الله قال لانه حرف يستعمل يقال لكل احد عبد الله وخالفه
في الاخيرين لان الاستعمال فيهما لم يكن كما لزم عبد الله والكسايي قاسهما عليه وجوز
الفرا اعمالها في ضمير الغايب واسم الاشارة نحو لا هو ولا هي ولا هذين لك ولا هاتين ،
لك وكل ذلك خطا عند البصريين واما ما سمع مما ظاهره اعمالها في المعرفه كقوله
صلي الله عليه وسلم اذا هلك كسري فلا كسري بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده .
وقوله قضيه لا ابا حسن لها وقول الشاعر نكون ولا امية في البلاد وقوله لا هيثم الليلة
للمطي وقوله سلي علي زيد لان بد مثله فماول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العلم بان يجعل
الاسم واقعا علي مسماه وعلي كل من اشبهه فصار نكرة لعمومه ولتقدير مثل واما قولهم
لا ابا لك ولا غلامي لك ونحو زيدت اللام تحسينا للفظ ليلا تدخل لا علي ما ظاهره التعريف
ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور انها اسما مضافة الي المجرور باللام واللام زايدة .
لا اعتداد بها ولا تخلو والخبر محذوف والاضافة غير محضه ففي مثلك وغيرك لانه لم

بقصد نفي اب او اخ معيّن فلم تعمل الا في معرفة قال اهدموا بيتك لا ابا لك وزعموا
انك لا اخا لك وقال لا تعنين بما اسبابه عوض فلا يدي لامري الا بما قدر في الثاني .
انها اسما مفرده غير مضاف فه عوملت معاملة المضاف في الاعراب والمجرور باللام
في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف والخبر ايضا محذوف وعليه هشام وابن .
كيسان واختاره ابن مالك قال لانها لو كانت مضافه لكانت الاضافة محضه اذ
ليس صفة عامله فيلزم التعريف ورُد بعدم انحصار غير المحضة في الصفة الثالث
انها مفرده جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه الفارسي وابن .
يسعون وابن الطراوة وانما اخترته لسلامته من التاويل والزيادة والحذف .
وكلها خلاف الاصل وكان القياس في هذه الالفاظ لا اب لك ولا اخ لك ولا يدين .
لك قاله ابي الاسلام ولا اب لي سواه وقال تامل فلا عينين للمرء مارقا الا انه
كثير الاستعمال مما تقدم مع مخالفته القياس ولم يرد في غير مفروع الامع اللام
ورُد محذوفها في الضرورة قال ابا الموت الذي لابد اني ملاقي كا اباك نحو فيني .
ولا يجوز ايضا في غير ضرورة للفصل بين اللام والاسم بظرف او مجرور اخر نحو لا ابا
اليوم لك ولا يدي بها لك وجوزه يونس في الاختيار كذا حكاه ابن مالك وقال
ابو حيان الذي في كتاب سيبويه ان يونس لم يفرق في الفصل بالظرف بين الناقص
والتام فيخيره بالاول دون الثاني ورده سيبويه بانه لا يجوز بواحد منهما بين كان
واسمها ولا في باب كان فلا يجوز ان عندك زيدًا مقيم واذ اليوم زيد مسافر وكذا
كان فاذن لا فرق بين الناقص والتام واجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو .
لا ابا فاعلم لك الشرط الرابع ان لا يفصل بين لا والنكرة بشي فان فصل تعين الرفع
لضعفها عن درجة ان نحو لا فيها غول وجوز الرماني بقاء النصب حكي له كذلك رجلا
ولا كزيد رجلا ولا كالعشية زائرا واجيب بان اسم لا في الاولين محذوف اي لا احد
ورجلا تمييز والثالث على معنى لا ارى الشرط الخامس ان تكون النكرة غير معموله
لغيرها خلافا نحو جيئت بلا زاد فان النكرة معمولها للباء ونحو لا مرحبا بهم فانها فيه
معموله لفعل مقدر فاذا اجتمعت الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر لكن انما يظهر
نصب الاسم اذا كان مضافا نحو لا صاحب بر ممقوت او شبيها به بان يكون عاملا فيما
بعده عمل الفعل نحو لا طالعا جبلا حاضر ولا راغبا في الشر محمود فان كان مفردا اي
غير مضاف ولا شبيه ركب معها وبني هذا مذهب اكثر البصريين واختلف في موجب
البنا فقيل تضمنه معني من لان قايلا قال هل من رجل في الدار فقال مجيبه لا رجل
في الدار لانه نفي لا عام فينبغي ان يكون جوابا لسوال عام وكذلك صرح بمن في .
بعض المواضع قال الا لا من سبيل الي هند وصححه ابن عصفور ورد بان المضمن
معنى من هولاء لا الاسم وقيل تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل عدم زواله

عند الفصل وصححه ابن الصايغ ونقل عن سيبويه وقيل لتضمنه معني اللام .
الاستغراقيه ورُدّ بانه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقيته امس الدابر
وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني الي ان المفرد معها معرب ايضا وحذف
التنوين منه تخفيفا لا بناء ورُدّ بان حذفه من النكرة المطولة كان اولي وبانه لم
يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف او اضافة او وصف العلم بابن او ملاقاه ساكن
او وقف او بنا وهذا ليس واحدا منها فتعين البنا وذهب المبرد الي ان المثني
والجمع علي حده معربان معها لانه لم يعهد فيهما التركيب مع شي اخر بل ولا وجد في .
كلام العرب مثني وجمع مبنيان ونقض بانه قال ببنايهما في الندا فكذا هنا وعلي .
الاول فينبغي مدخولها علي ما ينصب به فالمفرد وجمع التكسير علي الفتح نحو لا رجل ولا
رجال في الدار والمثني والجمع علي اليا كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا وقوله
اري الربع لا اهلين في عرصاته وقوله يحشر الناس لا بنين ولا ابا الا وقد عملتم
شون وجمع المونث السالم فيه اقوال احدها وجوب بنايه علي الكسر لانه علامه
نصبه الثاني وجوب بنايه علي الفتح وعليه الفارسي والمازني الثالث جواز الامرين
وهو الصحيح للسماع فقد روي بالوجهين قوله ولا لذات للشيب وقوله لا سابغات
ولا جاوايا باسله قال ابو حيان ونوع لبعض اصحابنا الكسر والفتح علي الخلاف في
حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب اوجب هنا الكسر ومن قال حركة بنا اوجب
الفتح للتركيب لحسنه عشر اذ الحركة لبينت للذات حاصه انما هي للذات ولا ومن جوز
الوجهين راعي الامرين ثم اذا بني علي الفتح جوازا او وجوبا فلا تنوين كما هو ظاهر
وان بني علي الكسر فقيل لا ينون وعليه الاكثرون كما لا ينون في الندا نحو يا مسلمات
وبه ورد البيتان السابقان وقيل ينون وعليه الدهان وابن خروف لان التنوين فيه
كالنون في الجمع فيثبت كما تثبت في لا مسلمين لك فان اضيف لفظا او تقديرا اعرب .
بالكسر وفاقا نحو لا مسلمات زيد لك او لا مسلمات لك ومنع التركيب غالبا دخول .
الباء علي لا نحو جيئت بلا زاد وسمع جيئت بلا شي بالفتح وهو نادر والاجماع علي ان لا
هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب واما في التركيب فكذلك عند الاخفش والمازني
والمبرد والسيرافي وجماعة وصححه ابن مالك اجراء لها مجري ان وقيل انها لم تعمل
فيه شياء بل لا مع النكرة في موضع رفع علي الابتدا والمرفوع خبر الابتدا وصححه .
ابو حيان وعزاه لسيبويه فاستدل بجواز الاتباع بل الرفع قبل استكمال الخبر بخلاف
ان وذهب بعضهم الي انها لم تعمل في الاسم ايضا شيا حالة التركيب لانها صارت منه
بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبقي في المتن مسايل الاولي يجب تنكير خبر
لا لان اسمها نكرة فلا ينكر عنها بمعرفة وتاخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفا او
مجرورا لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا اجنبي الثانيه حرف

خبر هذا الباب ان علم غالب في لغة الحجاز ملتزم في لغة تميم وطي فلم يلفظوا به اصلا
نحو لا ضير فلا فوت لا ضرر ولا ضرار لا عدوى ولا طيرة لا باس وانما كثر او وجب لان
لا وما دخلت عليه جواب استفهام عام والاجوبه يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا ..
ولذا يكتفون فيها بلا ونعم وتحذف فيها الجملة بعدهما راسا واكثر ما يحذفه الحجازيون مع
مع الا نحو لا اله الا الله لا حول ولا قوة الا بالله وان لم يعلم بقرينة قاليه او حاليه لم يجز
الحذف عند احد نقلا على ان يخبر نحو لا احد اغير من الله قال ابن مالك ومن نسب
الى تميم التزام الحذف مطلقا فقد غلط لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفايده
والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فايدة فيه يشير الى الزمخشري والجزولي وربما
حذف الاسم وابقي الخبر قالوا لا عليك اي لا باس عليك وجوز مبرمان حذف لا التاليه
اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكورة بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار
وذا الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثنا ومنعه الجرمي قال ..
لانه لم يتم في الكلام فكانك قلت الله اله ورد بانه تم بالاضمار والرفع على البدل من محل
الاسم وقيل من محل لا مع اسمها وقيل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل
على الخبر للا مع اسمها لانهما في محل رفع بالابتدا الرابعه قد تركب النكره مع لا ..
الزايده تشبيها بلا النافيه كقوله لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها وهذا من التشبيه
المحفوظ فيه مجرد اللفظ وهو نظير تشبيه ما الموصوله بما النافيه في زيادة ان بعدها
الخامسة للجمهور على ان الاسم الواقع بعد لا اذا كان عاملا في العدة يلزم تنوينه ..
واعرابه مطلقا وذهب ابن كيسان الى انه يجوز فيه التنوين وتركه وان الترك ..
احسن اجرا له مجرى المفرد في البنا لعدم الاعتداد بالمعمول من حيث انه لو اسقط
لصح الكلام وذهب ابن مالك الى جواز تركه تشبيها بالمضاف لا بنا كقوله اراني ولا
كفران بالله انه وذهب البغداديون الى جواز بنا به ان كان عاملا في ظرف او مجرور
نحو ولا جدال في الحج بخلاف المعمول الصريح وذهب الكوفيون الى جواز بنا الاسم المطول
نحو لا قايل قولا حسنا ولا ضاربا ضربا كثيرا ص وتفيد مع الهمزة توبيخا وكذا استفهاما
خلافا للشلوبين فلا تغير ولا خبر ولا مقدرا ولا اتباع الا على اللفظ خلافا للمبرد ..
ش اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كانت لمعان احدها ان يراد بها الاستفهام
عن النفي المحض دون تقرير ولا انكار ولا توبيخ خلافا للشلوبين اذ زعم ان لا انها
لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون انكار وتوبيخ قال ابو حيان والصحيح وجود ذلك
في كلام العرب لكنه قليل كقوله الا اصطبار لسلمي ام لها جلد الثاني ان يكون الاستفهام
على طريق التقرير والتوبيخ والانكار كقوله ولا طعان الا فرسان عاديه وقوله الا
ادعوان ولت شبيبته وحكم لا في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة
من جواز الغايها واعمالها عمل ان وعمل ليس بجميع احكامها الثالث ان يدخلها معني

التمني

التمني فمذهب سيبويه والخليل والجرمي انها لا تعمل الا عمل ان في الاسم خاصه ولا
يكون لها خبر لا في اللفظ ولا يتبع اسمها الا على اللفظ خاصه ولا يلغى بحال ولا يعمل عمل
ليس نحو الاغلام لي الا ماء باردا الا ابا لي الا غلام لي الا غلا مين الا ماء ولبنا الا ماء
وعسلا باردا حلوا وذهب المبرد والمازني الى جعلها كا لمجرده فيكون لها خبر في اللفظ
او في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع وتجوز ان تلغي وان تعمل عمل ليس
والفرق بين المذهبين من جهة المعني ان التمني واقع على الاسم على الاول وعلى الخبر
على الثاني ومن شواهدها قوله الا عمر ولي ما مستطاع رجوعه فيراب ما اثات يد ..
الغفلات ومستطاع خبر رجوعه والجمله صفة ص مسالة يجب اختيارا خلافا
للمبرد تكرار لا اذا لم تعمل ولم يكن مدخولها بمعني فعل ولي المفرد من خبر ينفي بها
ونعت وحال وما من لفظا ومعني وقد يغني حرف نفي وتعرض بين جار ومجرور
وزعمها الكوفيه حينيذ اسما كغير مضافا ش اذا لم تعمل لا اما لاجل الفصل
او لكون مدخولها معرفة فمذهب سيبويه والجمهور لزوم تكرارها فيكون عوضا عما فاتها
من مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها في جواب من سال بالهمزة وام والسوال
بها لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب واجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة
ان لا تكرر كقوله بكت اسفا واسترجعت ثم اذنت ركايبها ان لا الينا رجوعها وقوله
لا انت شا بية من شا بينا شا بي وذلك عند الجمهور ضرورة نعم ان كان مدخولها
في معني الفعل لم تكرر نحو لا نولك ان تفعل لانه ضمن معني لا ينبغي وكذا للا بك السوء
لانه في معني لا يسوءك الله لانها لا تكرر مع الفعل ويلزم تكرارها ايضا اختيارا اذا
وليها مفرد ومنفي بها خبرا او نعتا او حالا نحو زيد لا قايم ولا قاعد ومررت برجل لا قايم
ولا قاعد ونظرت اليه لا قايما ولا قاعدا ولم تكرر في ذلك ضرورة في قوله حياتك لا نفع
وموتك فاجع وقوله قهرت العدي لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخدايع والمكر وتكرر
ايضا في الماضي لفظا ومعني نحو زيد لا قام ولا قعد فلم يبق شي لا تكرر فيه سوي المضارع
نحو زيد لا يقوم وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها وهو قليل كقوله فلا هو ابداها ..
ولا يتجيم وتزاد لا بين الجار والمجرور فتخطاها المجرور هاء الجار كقولهم جيت بلا
زاد ص الرابع الا فعال الداله على ظن لحجا نحو لا لغلبة وتقصد ورد وسوف وكتم
وحفظ واقامة وبخل وعدل لحساب وانكر اكثر البصريه وزعم لا لكفالة ورياسة
وسمن وهزال وجعل لا لتصيير واحاد وايجاب وترتيب وتقارب وهب جامدا ولا
تختص بالضمير خلافا للحريري وانكر البصريه او تعين كعلم لا لعلمه وعرفان ..
ووجد لا لاصابة وغني وجود وحقد والحجي كهي وانكرها البصريه وروي لا يحمل انكرها
المغاربه وتعلم كاعلم جامدا وقال ابو حيان يتصرف او هما كظن لا لتهمة وانكر الحريري
كونها للعلم وزعمها الفرا للكذب وحسب لا لكون رخال يخال ولا لعجب فطلع وراي لا لابصار

وضرب رابه قال الفارسي وابن مالك ولا داي وما مر تبلي اي تحويل كصبر واصار
وجعل ووهب جامدًا ورد وكذا ترك واتخذ وتخذ في الاصح والحق الحرب باري العلميه
المكمية والاخفش لعلم سمع معلقه بعين وخبرها فعل صوت وقوم يصير ضرب مع مثل
وابن ابي الربيع مطلقا وهشام عرف وابصر وابن درستويه اصاب وصادف وغادر
وابن افلح اكان وخطاب كل متعدي واحد ضمن تحويل وبعض خلق والكساي توهم وتيقن
وشعر وتبين واصاب واعتقد وتمني وود وذهب كما حسب ش الرابع من النواسخ الافعال
الداخلة علي المبتدا والخبر تنصبها مفعولين وهي اربعة انواع الاول ما دل علي ظن
في الخبر وهو خمسة افعال احدها حجي والمصادر حجو قال قد كنت احجو ابا عمرو اخاثقة
اي اظن فان كانت بمعني غلب في المحاجاة او قصدا ورد او ساق او كتم او حفظ تعدت
الي واحد فقط او بمعني اقام او بخل فلازمة ثانيها عدا اثبتها الكوفيون وبعض المتصريين
ووافقهم ابن ابي الربيع وابن مالك كقوله فلا تعدد المولي شريكك في الغني وقوله
لا اعد الاقتار عدما ولكن اي لا اظن ولا اظن وانكرها اكثرهم فان كانت بمعني
حسب من الحساب اي العد الذي يراد به احصاء المعدود تعدت الي واحد وخرج
عليه تعدون عبر البيتين افضل مجدكم علي ان افضل بدل ثالثها زعم بمعني اعتقد
كقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله فان تزعميني كنت اجهل فيكم ومصدره الزعم
وذكر صاحب العين ان الاحسن ان يوقع علي ان وان ولم ترد في القران الا كذلك
قال السيرافي الزعم قول يقترن به اعتقاد صح او لم يصح وقال ابن دريد اكثر ما يقع
علي الباطل وفي الايضاح زعم بمعني علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعني اعتقد
فلك فقد يكون علما وقد يكون منكرا ويكون ايضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعني الكذب
فان كانت بمعني كفل تعدت الي واحد والمصدر الزعامه كقوله علي الله ارزاق العباد
كما زعم او بمعني راس تعدت تارة الي واحد واخري بحرف الجر او بمعني سمن او هزل
فلازمه يقال زعمت الشاه بمعني سمنت وبمعني هزلت رابعها جعل بمعني اعتقد نحو
وجعلوا الملايكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم فان كان بمعني صير فستاتي
في افعال التصيير او بمعني اوجد نحو وجعل الظلمات والنور او اوجب نحو جعلت للعامل
كذا والقي نحو جعلت بعض متاعي بعض تعدت لواحد او بمعني المقاربه فقد تقدمت
في باب كاد خامسها هب المثبته الكوفيه وابن عصفور وابن مالك كقوله فقلت
اجرني يا خالد والا فهبني امراً هالكا اي ظنني وقوله فهبها امة هلكت ضيا عايزيد
اميرها ولو يزيد وهي جامدة ولم يستعمل منها سوي الامر لا ماضي ولا مضارع ولا
وصف ولا امر باللام ويتصل به ضمير مونث والجمع وزعم الحريري النوع الثاني ما دل
علي تيقن وهو خمسة ايضا احدها علم نحو فان علمتموهن مومنات فان كانت عرف
تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيا او بمعني علم عله فهو اعلم اي مشقوق الشفة العليا

فلازمه ثانيها وجد نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ومصدرها وجدان عن الاخفش
ووجود عن السيرافي فان كانت بمعني اصاب تعدت الواحد نحو وجد فلان ضالته وجدانا
اي بمعني استغني او حزن او حقد فلازمه ومصدر الاولي وجد مثلث الواو والثانيه
وجد بالفتح والثالثه موجده ثالثها الفي بمعني وجد اثبتها الكوفيه وابن مالك كقوله
قد جربوه فالفوه المغيث اذا وانكرها البصريه وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيها حال
واللام فيه في البيت زايده رابعها دري بمعني علم عدها ابن مالك كقوله دريت
الوفي العهد يا عمرو فاغتبط قال واكثر ما تستعمل معداة بالباء كقوله دريت به فان
دخلت عليها همزة النقل الي واحد بنفسها والي اخر بالباء قال تعالي ولا ادراكم به
وقال ابو حيان لم يعدها اصحابنا فيما يتعدي لاثنين ولعل البيت من باب التضمين ضمن
دريت معني ختل تعدت لواحد نحو دري الذيب الصيد اذا استخفي به ليفترسه
خامسها تعلم بمعني اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها قال ابن مالك وهي جامدة
لا تستعمل فيها الا الامر قال ابو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان يعقوب
حكي تعلمت فلانا خارجا بمعني علمت اما تعلم لا بمعني اعلم من تعلم يتعلم فمتصرف بالاجماع
ويتعدي لواحد النوع الثالث ما يستعمل في الامرين الظن واليقين وهو اربعة افعال
احدها ظن استعمالها بمعني الظن ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين وبمعني اليقين
الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وزعم ابو بكر محمد بن عمر بن ميمون العبدري ان استعمالها
بمعني العلم غير مشهور في كلام العرب وابقا الاية ونحوها علي باب الظن لان المومنين
حتي الصديقين ما زالوا وجلين خايفين النفاق علي انفسهم وزعم الفرا ان الظن
يكون ظنا ويقينا وكذبا ايضا واكثر البصريين ينكره الثالث فان كانت ظن بمعني
اتهم تعدت لواحد نحو ظننت زيدًا ومنه وما هو علي الغيب بظنين ثانيها حسب
من الظن وتحسبون انهم علي شي ومن اليقين حسبت التقي والجود خير تجارة والمصدر
حسبان فان كانت من لون نحو حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض او كان ذا شقرة
فلازمة ثالثها خال تخال من الظن قوله اخالك ان لم تخضض الطرف ذا هوي ومن
اليقين قوله دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا ادعي به وهو اول والمصدر خيلا
وخالا وخيله ومخاله وخيلان ومخيله وخيلوله واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا
يتحقق فان كانت بمعني تكبر او ظلع من خال الفرس ظلع والمضارع منها ايضا يخال فلازمه
رابعها راي قال تعالي انهم يرونه بعيدا اي يظنونه ونراه قريبا اي نعلمه فان كانت
بمعني ابصر او ضرب الرويه تعدت لواحد قال الفارسي وابن مالك وكذا التي بمعني
اعتقد قال ابو حيان وذهب غيرهما الي ان التي بمعني اعتقد يتعدي الي اثنين ويدل
له قوله رايت الناس الا من راي مثل رايه خوارج تراكيب قصد المخارج وافعال هذه
الانواع الثلاثة تسمي قبيله وهي المراد حيث قيل افعال القلوب النوع الرابع ما دل

علي تحويل وهو ثانية افعال صير واصار المنقولات من صار احدي اخوات كان .
بالتضعيف بالهمز قال تصير وامثل كعصف ماكول وجعل بمعني صير نحو فجعلناه ،
هباء وهب حكي ابن الاعرابي وهبني الله فداك اي صيرني ولا يستعمل منها بمعني صير
الا الماضي فقط ورد نحو لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارًا وترك كقوله وربيعته فتي
اذا ما تركته اخا القوم واستغني عن المسح شاربه وتخذ واتخذ كقوله تعالي لتخذت
عليه اجرا وفي قراه لاتخذت واتخذ الله ابراهيم خليلا وانكر بعضهم تعدي تركت وتخذ
واتخذ الي اثنين وقال انما يتعدي الي واحد والمنصوب الثاني حال قال ابن مالك
والحق ابن افلح بصار كان المنقولة من كان بمعني صار قال وما حكم به جايز قياسا
لا اعلمه مسموعا وقال ابو حيان لا اعلم احدًا من النحاة قال انه ابن افلح لكن في شرح
الاعلم رجل اسمه مسلم بن افلح بن احمد الاديب يكني ابا بكر احد كتاب سيبويه عن
ابي عمر بن الحباب قال وما قاله ابن مالك من انه جايز قياسا ممنوع فان مذهب
سيبويه ان النقل بالهمز قياس والحق العرب براي الحلمية والحكمية فادخلوها
علي المبتدا والخبر ونصبوهما مفعولين اجري لها مجراها من حيث ان كلا منهما ادراك
بالباطن نقوله اراهم رفقتي حتي اذا ما تجافي الليل فانخزل انخزالا وفي التنزيل
اني اراني اعصر خمرا فاعمل مضارع راي الحلمية في ضميرين متصلين لمسمي واحد
وذلك خاص بعلم ذات المفعولين وما جري مجراها والحق الاخفش بعلم سمع
المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال علي صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المعلقة
بمسموع نحو سمعت غلاما وسمعت خطبه ووافقه علي ذلك الفارسي وابن بابشاذ
وابن عصفور وابن الصايغ وابن ابي الربيع وابن مالك واحتجوا بانها لما دخلت
علي غير مسموع افتقرت لمفعول ثان يدل علي المسموع كما ان ظن لما دخلت علي غير
مظنون افتقرت بعد ذلك لمفعول ثان يدل علي المظنون والجمهور انكروا ذلك وقالوا لا
يتعدي سمعت الا الي مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذاك وان كان عينا فهو المفعول
والفعل بعده في موضع نصب علي الحال وهو علي حذف مضاف اي سمعت صوت زيد
في حال انه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بانها من افعال الحواس
وافعال الحواس كلها تتعدي الي واحد وبانها لو تعدت الي اثنين لكانت اما من باب
اعطي او من باب ظن ويبطل الاول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني
من باب اعطي ويبطل الثاني انها لا يجوز الغاوها وباب ظن يجوز فيه الالغا والحق
قوم بصير ضرب مع المثل نحو ان تضرب مثلا ما بعوضة وضرب الله مثلا عبدًا
مملوكا واضرب لهم مثلا اصحاب القرية فقال هي في الايات ونحوها متعدية الي اثنين
قال ابن مالك والصواب ان لا يلحق بها لقوله تعالي ضرب مثل فاستمعوا له فبنيت
للمفعول واكتفت بالمرفوع ولا يجعل ذلك بشي من افعال هذا الباب قال ابو حيان

وهو

وهو استدلال ظاهر الا انه يمكن تاويله علي حذف المفعول لدلالة الكلام عليه اي
مايذكر وذهب ابن ابي الربيع الي ان ضرب بمعني صير يتعدي لاثنين مطلقا مع
المثل وغيره نحو ضربت الفضة خلخالا ومال اليه ابن حيان والحق هشام بافعال
هذا الباب عرف وابصر والحق بها ابن درستويه اصاب وصادف وغادر والحق بها
بعضهم خلق بمعني جعل كقوله وخلق الانسان ضعيفا والجمهور انكروا ذلك
وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالا وزعم جماعة المتاخرين منهم خطاب الماوردي
انه قد يجوز ان يضمن الفعل المتعدي الي واحد معني صير ويجعل من هذا الباب
فاجاز حفرت وسط الدار بيرا بمعني صيرت وسط الدار بيرًا ولا يكون بيرا تمييزًا
لانه لا يحسن فيه من كذا بنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب قميصا لان المعني فيها
صيرت قال ابو حيان والصحيح ان هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس
عليه وزعم السكاكي ص مساله مدخولها ككان وذو الاستفهام وانكر السهيلي
دخولها علي جزي ابتدا ونصبها مفعولين وقيل الثاني مشبه بالحال ش ما دخلت
عليه كان دخلت عليه هذه الافعال ومالا فلا الا المبتدا المشتمل علي استفهام نحو
ايهم افضل وغلام من عندك فانه لا يدخل عليه كان لان الاستفهام له الصدر فلا
يوخر ويدخل عليه ظننت ويتقدم عليها نحو ايهم ظننت افضل وغلام من ظننت
عندك فاذا دخلت علي المبتدا والخبر نصبتهما مفعولين وكان الاصل ان لا تؤثر
فيهما لان العوامل الداخلة علي الجمل لا تؤثر فيها الا انهم شبهوها باعطيت فنصبت
الاسمين هذا مذهب الجمهور وزعم الفرا ان هذه الافعال لما طلبت اسمين شبهت
من الافعال بما يطلب اسمين احدها مفعول به والاخر حال نحو اتيت زيدًا ضاحكا
واستدل بوقوع الجمل والظروف والمجرورات موقع المنصوب هنا كما يقع موقع الحال
ولا يقع شي من ذلك موقع المفعول به فدل علي ان انتصابه علي التشبيه بالحال لا
علي التشبيه بالمفعول به قال ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتم بدونه وليس
ذلك شان الحال لانه ليس بحال حقيقي بل يشبه به عنده واستدل البصريون
بوقوعها معرفة ومضمرا واسما جامدًا كالمفعول به ولا يكون شي من ذلك حالا
ولا يقدح وقوع الجمل والظروف موقعه لانها قد تنتصب علي التشبيه بالمفعول به في
نحو قال زيد عمرو منطلق ومررت بزيد وانكر السهيلي دخولها علي المبتدا والخبر
اصلا قال بل هي بمنزلة اعطيت فانها استعملت مع مفعولها ابتدا قال والذي
حمل النحويين علي ذلك انهم راوا ان هذه الافعال يجوز ان لا تذكر فيكون بين
مفعوليها مبتدا وخبر قال هذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمروا فنفسه
لا تشبه عمرو قال ابو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم
رجوع المفعولين الي المبتدا والخبر اذا الغيت هذه الافعال ص ويسد عنهما

ان ومعمولاها وتقديمها كخبر كان ش فيه مسايل الاولي يبعد عن المفعولين
في هذا الباب ان المشدده ومعمولاها نحو ظننت ان زيدًا قايم اعلم ان الله علي كل شي
قدير وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول وتجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في
الصله ثم لا حذف فيه عند سيبويه وذهب الاخفش والمبرد الي ان الخبر محذوف
والتقدير اظن ان زيدا قايم ثابتا او مستقرا وكذا بعيد عنهما ان ومثلها نحو احسب
الناس ان يتركوا لتضمن مسند ومسند اليه مصرح بهما في الصلة الثانيه حكم هذين
المفعولين في التقديم والتاخير كما لو كانا قبل دخول هذه الافعال فالاصل تقديم
المفعول الاول وتاخير الثاني وتجوز عكسه وقد يجب الاصل في نحو ظننت زيدا
صديقك وقد يجب خلافه في نحو ما ظننت زيدا الا بخيلا واسباب الوجوب في د
البيتين معروفه في باب الابتدا الثالثه المفعول الثاني هنا من الاقسام والاحوال
ما لخبر كان وذلك معروف مما هناك ص ويجوز حذفهما لدليل لا احدهما دونه
وفاقا ويجوزله في الاصح لاهما دونه وفاقا للاخفش وجوزه الاكثر مطلقا والاعلم في
الظن لا العلم وادريس سماعا في ظن وخال وحسب فان وقع محلهما ظرف او ضمير
او اشارة لم يقتصر ان كان احدهما ولا دليل لا ان لم يكنه ش الحذف لدليل د
يسمي اختصارا ولغير دليل اقتصارا فحذف المفعولين هنا لدليل جايز كقوله باي
كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب اي وتحسب حبهم عارا علي واما
حذفهما لغير دليل كاقتصارك علي اظن او اعلم من اظن او اعلم زيد منطلقا دون
قرينة ففيه مذاهب احدها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجرمي ونسبه ابن مالك
لسيبويه والجمهور كابن طاهر وابن خروف والشلوبين لعدم الفايدة اذ لا يخلوا الانسان
من ظن ما ولا علم ما فاشبه قولك النار حاره الثاني الجواز وعليه اكثر النحويين منهم
ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالي اعنده علم الغيب فهو
يرى اي يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكي سيبويه من يسمع يخل اي يقع منه خيل
وما ذكرتم من عدم الفايده ممنوع لحصولها بالاسناد الي الفاعل الثالث الجواز في ظن
وما في معناها دون علم وما في معناها وعليه الاعلم واستدل لحصول الفايده في الاول
دون الثاني اذ الانسان قد يخلوا من الظن فيفيد قوله ظننت انه وقع منه ظن ولا
يخلوا من علم اذ له اشيا يعلمها ضرورة كعلمه ان الاثنين اكثر من الواحد فلم يفد
قوله علمت شيا ورد بانه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في
بعضها سماعا وعليه ابو العلا ادريس فلا يتعدي الحذف في ظننت وخلت وحسبت
لوروده فيها واما حذف احد المفعولين اقتصارا فلا يجوز بلا خلاف لان اصلهما د
المبتدا والخبر وذلك غير جايز فيهما واما اقتصار فيجوز نقله عند الجمهور ومنعه د
طايفة منهم ابن الحاجب وصحح ابن منصور وابو اسحق ابن ملكون بالاقتصار وقياسا

علي باب كان وفرق الجمهور بان مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحدث لها فصار عوضا
منه فلذلك امتنع الحذف هناك بخلافه هنا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال ولقد نزلت
فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي واقعا وعلل بعضهم المنع بانهما متلازمان
لافتقار كل منهما الي صاحبه اذ هما مبتدا وخبر في الاصل فلم يجز حذف احدهما دون
الاخر وفرق بينهما وبين المبتدا والخبر حيث يجوز حذف احدهما بانه لا يودي فيهما الي
لبس وهنا يودي الي التباس ما يتعدي منها الي اثنين بما يتعدي الي واحد فان وقع
موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او مجرور نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته
واشاره نحو ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ان كان احدهما بان اريد بالظرف كان
حصول الظن وتلك العله وبالضمير ضمير المصدر واشارة اليه او كان احدهما وعلم
المحذوف جاز الاقتصار عليه ويكون الضمير حذف للعلم به ص وخص متصرف
القلبي بالالغا اخرا ووسطا والاكثر تخيير وهو اولي اخرا وفي الوسط خلف لامتزماد
خلافا للكوفيه والاخفش ويقوي الثان في موهمه ويجوز بضعف بعد معمول فعلي الاصح
يجوز ظننت يقوم زيدًا ونعم الرجل زيدًا واكلا زيدًا طعامك وقد يقع ملغي بين معمولي
ان ومعطفين ومسوف ولا يجب الغا بين الفعل ومرفوعه خلافا للكوفيه وتوكيد ملغي
بمصدر نصب قبيح ومصدر ان لياء ضعيف وفوقه ضمير فاشارة وتوكيد جمله بمصدر
الفعل بدلا من لفظه منصوبا فلا يقدم خلافا لقوم فعلي الاصح لا يجعل وكذا علي الاخر عند
اكثرهم وثالثها يقدم ويجعل مع معني فان جعلت خبره رفع وعمل حتما ش يختص
المتصرف من الافعال القلبيه وهو ما عدا هب وتعلم من الانواع الثلاثه بالالغاء وهو
ترك العمل لغير مانع لفظا ومحلا وانما يجوز اذا تاخر الفعل عن المفعولين نحو زيد
قايم ظننت او توسط بينهما نحو زيد ظننت قايم لضعفه حينيذ بتقدم المعمول عليه كما
هو شان العامل اذا تاخر والجمهور انه علي سبيل التخيير لا اللزوم فلك الالغا والاعمال
وذهب الاخفش الي انه علي سبيل اللزوم واختاره ابن ابي الربيع فان بدات بالتخيير
بالشك اعملت علي كل حال وان بدات وانت تريد اليقين ثم ادركك الشك رفعت
بكل حال وعلي الاول فالغاء المتاخر اولي من اعماله دون المتوسط خلاف اعماله لان
الفعل اقوي من الابتدا اذ هو عامل لفظي وقيل هما سوا لانه عادل قوته تاخيره
فضعف لذلك مقاومة الابتداء بالتقديم ومن شواهد الالغا المتاخر قوله هما سيدانا
يزعمان وانما والمتوسط قوله وفي الاراجيز خلت اللوم والفشل اما اذا تقدم
الفعل فلا يجوز فيه الالغا عند البصريين وجوزه الكوفيون والاخفش واجازه ابن
الطراوه الا ان الاعمال عندهم احسن واستدلوا بقوله اني رايت ملاك الشيمة الادب
وقوله وما اخالك لدينا منك تنويل وقوله واخال اني لاحق مستتبع بالكسر والبصريون
خرجوا ذلك علي تقدير ضمير الشان الا انه اولي بالغاء العمل بالكليه ويتفرع علي الخلاف

المذكور مسايل احدها نحو ظننت يقوم زيد وظننت قام زيدا فعند الكوفيين والاخفش
لايجوز نصب زيد وعند البصريين يجوز لان المنيد بالفعل التاخير الثانيه اظن نعم
الرجل زيدا يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين الثالثه اظن اكلا زيدًا ،
طعامك يجوز على قول البصريين دون الكوفيين فان تقدم الفعل على المفعولين تقدمه
معمول جاز الالغا بضعف نحو متي ظننت زيد قايم وقد يقع الملغي بين معمولي ان كقوله
ان المحب علمت مصطبر وبين معطوف ومعطوف عليه ولكن دعاك الخبر احسب ،
والنمز وبين سوف ومصحوبها كقوله وما ادري وسوف اخاله ادري فاد ونع بيت ،
الفعل ومرفوعه نحو قام اظن زيد ويقوم اظن زيد فالالغا جايز عند البصريين ،
واجب عند الكوفيين ويؤيد البصريين شجاك اظن ربع الظاعنينا روي برفع ربع
ونصبه قال ابو حيان والذي يقتضيه القياس انه لايجوز الالغاء لان الاعمال مترتب
على كون الجوابين كانا مبتدا وخبر وليسا هنا كذلك والا لادي تقديم الخبر الفعل
على المبتدا ويمنع توكيد الملغي بمصدر منصوب نحو زيد ظننت ظنا منطلق لان الحرب
تقبح المصدر اذا توسط قيام الفعل وتخذ ندماك لايجمع بين المعوض والعوض ،
ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو زيد ظننت ظني قايم وبضمير افل منعفا نحو
زيد ظننته منطلق اما ضعفه فاجرا له مجري المصدر الصريح واما كونه اقل ضعفا ،
منه فلان المجعول عوضا انما هو المصدر لاضميره ومثله توكيده باسم الاشارة نحو
زيد ظننت ذاك منطلق قال ابو حيان واتفقوا على انه احسن من المصدر واختلفوا
هل هو احسن من الضمير او الضمير احسن منه او هما سوا وجه الاول ان الضمير
يتوهم منه رجوعه الي زيد ووجه الثاني ان اسم الاشارة لما هو منفصل فهو اشبه
بلفظ المصدر وتوكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا نحو زيد منطلق ،
ظنك او زيد ظنك منطلق ناب ظنك مناب ظننت ونصب نصب المصدر الموكد للجمل
فلايجوز تقديمه عند الجمهور كما لايتقدم حقا من قولك قام حقا لان شان الموكد التاخير
وجوز قوم منهم الاخفش تقديمه فعلي الاول لايجوز اعماله وفاقا لانه لو عمل لاستحق
التقديم لكونه عاملا والتاخير لكونه موكدا واستحقاق شي واحد تقديما وتاخيرا في
حال واحد محال واختلف مجيزوا التقديم في اعماله فاكثرهم على المنع لانه لو عمل لم يكن
على الفعل المحذوف دليل ومنهم من اجاز فيقال ظنك زيدا قايما وفي التقديم قول .
ثالث انه يجوز مع متي نحو متي ظنك زيدًا ذاهبا قياسا على متي تظن زيدًا ذاهبا ،
قال ابو حيان الاعمال في ظنك زيدا قايما كان عندها اجود لان ادوات الاستفهام
طالبه للفعل فجاز اضمار الفعل بعدها لذلك وممن ذهب الي اجازة الاعمال هنا ،
ومنعه في ظنك زيدًا قايما ابن عصفور فان جعلت متي خبر الظن رفع وعمل وجوبا
نحو متي ظنك زيدا قايما لانه حينيذ ليس بمصدر موكد ولا بدل من اللفظ بالفعل

وانما هو مصدر بحرف مصدري والفعل ص وخص ايضا بالتعليق وهو عمله ،
معني لا لفظا في ذي الاستفهام او مضاف له او تالي ما اوان النافيه اولام الابتدا
قال ابن مالك او قسم او لو وابن السراج او لا والفارسي او لعل وانكر ثعلب تعليق
الظن وقيل القسم مقدر فيها معلق وقيل في ان ولا وقيل هو وجوابه المعمول وقيل
يجوز العمل مع ما واختلف هل تختص بالتميميه ش يختص ايضا المتصرف من .
الافعال القلبيه بالتعليق وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع ولهذا يعطف
على الجملة المعلقه بالنصب لان محلها نصب والموانع كون احد المفعولين اسم استفهام
نحو علمت ايهم قايم لنعلم اي الحزبين احصي او مضافا اليه نحو علمت ابو من زيد او مدخولا
له نحو علمت زيدا قايم ام عمرو ومدخولا لما النافيه نحو وظنوا مالهم من محيص لقد علمت
ما هولاء ينطقون او لان النافيه نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا او للابتدا نحو ولقد ،
علموا لمن اشتراه ووجه المنع في الجميع ان لها الصدر فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وعد ابن
مالك من المعلقات لام القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي قال ابو حيان ولم يذكرها
اكثر اصحابنا بل صرح ابن الدهان في الغره بانها لا تعلق وعد ابن مالك لو كقوله ولقد
علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثرا المال كان له وفرا وعد ابن السراج منها لا النافيه
ذكرها النحاس نحو اظن لايقدم زيد قال ابو حيان ولم يذكرها اصحابنا وعد ابو علي ،
الفارسي منها لعل نحو وما يدريك لعله يزكي وما يدريك لعل الساعة قريب ووافقه
ابو حيان لانه مثل الاستفهام انه غير خبر وان ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل
فيه وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان الي انه لا يعلق من الافعال الا ما كان بمعني
العلم واما الظن ونحوه فلا يعلق ورجحه الشلوبين ووجهه دريس بازالة التعليق
في الاهمل حرف الاستفهام وحرف التاكيد اما التحقيق فلا يكون بعد الظن لانه ،
نقيضه واما الاستفهام فتردد والظن ايضا تردد فلا يدخل على مثله وذهب بعضهم
الي ان القسم مقدر بعد هذه الافعال مع جميع المعلقات المذكوره وانه هو المعلق ،
لاهي وقوم الي انه مقدر في ان ولا وقوم الي القسم المضمر وجوابه في موضع معمول
الفعل وذهب بعضهم الي انه يجوز الاعمال مع ما نحو علمت زيدا ما ابوه قايم ثم قيل
هذا خاص بالتميميه لان الحجازيه كالفعل والفعل لا يدخل على الفعل فلا يقال علمت
ليس زيدا قايما وقيل عام فيهما لانها ليست بفعل ص والحق مع استفهام ابصر
وتفكر وسال قال قوم ونظر وابن مالك ونسي وما قاربها لا غيرها خلا يونس ونصب
علمت زيدا ابا من هو ادنح واوجبه ابن مالك كيسان ذهب على الاصح بعد ارايت ،
بمعني اخبرني ولدي استفهام معها ماله دونها ثم المعلق ان تعدي لاثنين فالجملة
مسد ها والثاني ان ذكر الاول او بحرف ونصب باسقاطه او لواحد نفي هو فانه ذكر
فبدل كل وقيل حال وقيل ثان على تضمينه ش فيه مسايل الاولي الحق بالافعال ،

المذكوره في التعليق لكن مع الاستفهام خاصه ابصر نحو فستبصر و يبصرون بايكم
المفتون وتفكر كقوله تفكروا باه يجعلون ام فردا وسال نحو يسالون ايان يوم الدين
وزاد ابن خروف نظر وانفقه ابن عصفور وابن مالك نحو افلا ينظرون الي الابل
كيف خلقت قال ابن الزبير ولم يذهب احد الي تعليقها سوي المذكورين وزاد ابن مالك
نسي كقوله وما انتم انا نسينا من انتم ونازعه ابو حيان بان المحتمل الموصوليه
وحذف العايد اي من هو انتم وزاد ابن مالك ايضا ما قارب المذكورات من الافعال التي
لها تعلق بفعل القلب نحو اما ترى اي برق هنا علي ان راي و يستفتونك احق هو
لان استفتى بمعنى استعلم فهي طلب العلم ليبلوكم ايكم احسن عملا ونازعه ابو حيان
بان راي في الاول علميه وايكم في الاخير موصوله حذف صدر صلتها فبنيت وهي
بدل من ضمير الخطاب بدل بعض واجاز ابن يونس تعليق كل فعل غير ماذكر وخرج
عليه ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه علي ذلك الثانيه اذا
تقدم علي الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا ابو من هو جاز نصبه بالاتفاق
لان العامل مسلط عليه ولا مانع من العمل واختلف في رفعه فاجازه سيبويه وان
كان المختار عنده النصب لانه من حيث المعنى ليستفهم عنه اذ المعنى علمت ابو من
زيد وهو نظير قولك ان احدًا انما يقع بعد نفي لكن لما كان ضميره قد نفي عنه الفعل
وهو ضمير واحد صار كان النفي دخل عليه ومنعه ابن كيسان لظاهر مباشرة الفعل
ورد بالسماع قال فوالله ما ادري غريم لويته ايسعدان قاضاك ام يتضرع الثالث
يجب النصب بعد ارايت بمعنى اخبرني نحو ارايتك زيدا ابو من هو ولا يجوز التعليق
فرفع كما جاز في علمت زيدا ابو من هو لانها في معنى اخبرني واخبرني لا تعلق هذا
مذهب سيبويه ونازعه كثيرون وقالوا كثيرا ما تعلق ارايت قال تعالى قل ارايتكم
ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعه اغير الله تدعون ارايت ان كذب وتولى الم يعلم بان
الله يرى في ايات اخر واجيب بانها حذف فيها المفعول اختصارا اي ارايتكم عذابكم
وقال ابو حيان في باب التنازع فان ارايت وفعل الشرط تنازعا الاسم بعده فاعمل
الثاني وحذف من الاول لانه منصوب اي ارايتكموه اي العذاب والجمله في ارايت
معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط ارايت عليه الرابعة للاسم المستفهم به والمضاف
اليه مما بعدها دون الافعال المذكوره فلا يوثر فيه ظننت واخواته علي ما يبنى علي حاله
من الاعراب فان كان مرفوعا علي الابتدا ابقي كذلك وان كان مفعولا به او مصدرا
او ظرفا او حالا بقي كذلك مثالها علمت اي الناس صديقك وايهم ضربت واي قام قمت
ومتى قام زيد وكيف ضربت زيدا الخامسه الجملة بعد المعلق في هذا الباب في موضع
المفعولين ساده مسدهما فان كان التعليق بعد استيفاء المفعول الاول كما في
علمت زيدا ابو من فهي في موضع المفعول الثاني واما في غير هذا الباب فان كان

الفعل

الفعل مما يتعدى بحرف الجر فالجملة في موضع نصب باسقاطه نحو فكرت اهذا صحيح ام لا
وجعل ابن مالك منه فلينظر ايها ازكى طعاما اي الي وان كان مما يتعدى لواحد فهي في
موضعه نحو عرفت ايهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا ابو من هو فـ
الجملة بدل منه هذا ما اختاره السيرافي وابن مالك ثم قال ابن عصفور بدل من كل علي
حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد ابو من هو واحتيج الي هذا التقدير لتكون الجملة
في المبدل منه في المعنى وقال ابن الصايغ في بدل الاشتمال ولا حاجة الي تقدير وذهب
المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الي ان الجملة في موضع نصب علي الحال وذهب الفارسي
الي انها في موضع المفعول الثاني لعرفت علي تضمينه معنى علمت واختاره ابو حيان **ص**
وخص ايضا وراي بصريه وحلميه بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي
معنى والاكثر منع نفس مكانه وقد تشاركها عدم وفقد ووجد وتمنع مطلقا ان اضمر
فاعل متصلا وفسر بمفعول ويجوز بمضاف اليه خلافا للاخفش وجوزه الكسايي ان ابرز
ش يختص ايضا المتصرف من الافعال القلبيه بجواز اعماله في ضميرين متصلين
لمسمى واحد احدهما فاعلا والاخر مفعولا نحو ظننتني خارجا وزيد اظنه خارجا قال تعالى
ان راه استغنى وقال الشاعر وخلقتني الي اسم وقال وكنت اخالني لا اجزع وقال
قد كنت احسبني كاغنى واحد وقال وجيت وما حسبتك ان تحيا وقال وقاله سمايا
وهل يجوز ويمتنع نفس مكان الضمير الاول ماذكر في ساير الافعال ضربتني ولا ضربتك
ولا زيد ضربه بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب اني
ظلمت نفسي وقال المبرد لئلا يكون الفاعل مفعولا وقال غيره لئلا يجتمع ضميران يرجعان
الي شي واحد احدهما رفع والاخر نصب وهما لشي واحد وقال الفرا لما كان الاغلب المتعارف
تغاير الفاعل والمفعول لم يرتفع فعلت علي اسمه الا بالفصل نعم الحق بافعال هذا الباب
في ذلك راي البصريه والحلميه بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة كقول الشاعر لقد
اراني للرماح دريه وقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وحكى الفرا عدمتني وفقدتني
ووجدتني وذلك علي سبيل المجاز لا الحقيقه اما قوله احرس نفسي فانه كان احد
الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا اياك ويمتنع الاتحاد مطلقا في باب
ظن وغيره ان اضمر الفاعل متصلا جاز نحو ما ظن زيد قايما الا هو وما ظن زيد قايما
الا اياه وما ضرب زيد الا هو وما ضرب زيد الا اياه **ص** مساله يحكى بالقول
وتصريفه الجمل وفي لفظ الملحونه خلف ولا يلحق به معناه خلافا للكوفيه وابن عصفور
وينصب مفرد كهي مفعولا وقيل نعت مصدر ويراد لفظه خلافا لقوم ويحكى غير
مفرد اسم جملة وقد يضاف قوله وقايل الي محكي ويغني عنه وحذفه كثير ويراد ويجعل
كظن مطلقا في لغة وقيل شرطها تضمين معناه وبشرط الاستفهام فقط في لغة
وفي المشهور واتصاله وفصله بظرف او معمول قال الاكثر واجنبي وكونه مضارعا

لمخاطب قال ابن مالك وحالا وشنع ابو حيان والسهيلي وان لا يعدي باللام لمعول
وجوزه السيرافي في ما من والكوفية في اسرفان فقد شرط فالحكاية وتجوز معها بل
تجب في انقول زيد منطلق لمن بلغته عنه ش للقول وما تصرف منه استعمالات
احدها ان تحكي به الجمل نحو قال اني عبد الله يقولون ربنا امنا وان تعجب فعجب قولهم
ايذا كنا ترابا الاية والقايلين لاخوانهم هلم الينا فقولهم لدي لا زكي مال ذي بخل والاصل
ان تحكي لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان يحكي عن الجملة بالمعنى فاذا قال زيد عمرو منطلق
فلك ان تقول منطلق والمنطلق عمرو فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع
فتقول في قول زيد عمرو قايم بالجر قال زيد عمرو قايم بالرفع وهل يجوز الحكاية
على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعرب فينبغي
ان يلتزموه في الملحون واذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فلك ان تحكيه
بلفظه فتقول قال فلان انطلقت ولك ان تقول قال فلان انطلق او انه انطلق او انه
منطلق وهل يلحق بالقول في ذلك معناه كناديت ودعوت وقرات ووصيت واوحي
قولان احدها نعم وعليه الكوفيون نحو ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك فدعا ربه
اني مغلوب فانتصر بالكسر فاوحي اليهم ربهم لنهلكن الظالمين قرات الحمد لله رب
العالمين واختاره ابن عصفور وابن الصايغ وابو حيان لسلامته من الاضمار
والثاني لا وعليه البصريون وقالوا الجمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر للتصريح به في
نادي ربه نداء خفيا قال رب ونادي نوح ربه فقال رب ونادي اصحاب الاعراف
رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما اغني واختاره ابن مالك الثاني ان ينصب المفرد
وهو نوعان احدها المودي معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة كقلت حديثا
وشعرا وخطبة ونصبه على المفعول به لانه اسم للجملة والجملة اذا حكيت في موضع
المفعول به فكذا ما بمعناها وقيل انه نعت مصدر محذوف اي قولا الثاني المراد
به مجرد اللفظ وهو الذي لا يكون اسما للجملة نحو قلت كلمة هذا ما ذهب اليه الزجاجي
والزمخشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه يقال له ابراهيم اي يقول له
الناس ابراهيم اي يطلقون عليه هذا الاسم وذهب جماعة منهم ابن عصفور الي انه
لا ينصب بالقول بل يحكي اما المفرد غير ما ذكر فليس فيه الا الحكاية على تقدير منهم
الجملة كقوله اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة اي طعمه طعم مدامة وقد يضاف لفظ
قول ولفظ قايل الي الكلام المحكي كما يضاف ساير المصادر والصفات كقوله قول
يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قايل كيف انت بصالح
وقد يغني القول عن المحكي به بان يحذف لظهوره كقوله لنحن الاولى قلتم فاني ملينم
برويتنا قبل اهتمام بكم رعبا اي قلتم تقاتلهم وقد يحذف القول دون المحكي به وهو
كثير حتى قال ومنه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم الثالث

ان

ان يجعل عمل ظن فينصب المفعولين وذلك في لغة بني سليم مطلقا يقولون قلت زيدا قايما
من غير اعتبار شرط من الشروط الاتية واختلف هل يعملونه باقيا على معناه او لا
يعملونه حتى يضمنونه معنى الظن على قولين اختار ثانيهما ابن جني وعلي الاول الاعلم وابن
خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت اسرا سا
اذ ليس ذلك في لغة جمهور العرب بشروط تقدم استفهام بالهمزة وبغيرها من الادوات
واتصاله به وكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله متى تقول القلص الرواسما يحملن ام قاسم
وقاسما وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي وحكي الكسائي اتقول للعميان عقلا اي
اتظن فان فقد الشروط فيما ذكر تعينت الحكاية بان لا يتقدم استفهام او يفصل بينه
وبينه نعم يستثني الفصل بالظرف والمعمول مفعولا او حالا كقوله ابعد بعد تقول
الدار جامعة شملي بهم ودام البعد محتوما وقوله ايها لا تقول بني لوي لعمرو ابيك
ام متجاهلينا ونحو افي الدار تقول زيدا ومحمدا يقول هندا واصله قال ابو حيان وكذا
معمول المعمول نحو اهندا تقول زيدا ضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو باجنبي
نحو اانت تقول زيد منطلق وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا سيبويه والاخفش
فكذا يتعين الحكاية في غير المضارع والمضارع لغير المخاطب وذهب السيرافي الي جواز
اعمال الماضي بشروط المضارع وذهب الكوفيون الي جواز اعمال الامر بشروط ايضا
وذكر ابن مالك لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو ان يكون للحال لا للاستقبال
وانكره ابو حيان وقال لم يذكره غيره وشرط السهيلي ان لا يعدي الفعل باللام نحو
اتقول لزيد عمرو منطلق لانه حينيذ يبعد عن معنى الظن لان الظن من فعل القلب
واذا اجتمعت الشروط فالاعمال جايز لا واجب فتجوز الحكاية ايضا مراعاة للاصل
نحو اتقول زيد منطلق وكذا اعماله مطلقا في لغة بني سليم جايز لا واجب ص
مسالة تدخل الهمزة على علم وراي فتنصب ثلاثة اولها الفاعل وحكم الثاني والثالث
باق ومنع الاكثر التعليق وقوم الالغا وثالثها ان لم تبن للمفعول ش تدخل الهمزة
المسماة همزة النقل وهمزة التعدية على علم وراي المتعديين المفعولين فتعديهما الي
ثلاثة مفاعيل اولها الذي كان فاعلا وذلك اقصي ما يتعدى اليه الفعل من المفعول
به نحو اعلمت زيدا عمرا واقفا واريت زيدا عمرا كريما والثاني والثالث من هذه
المفاعيل ما كان لها في باب علم وراي من جواز الالغاء والتعليق وغيرها ومنع قوم
الالغاء والتعليق هنا سواء بنيت للفاعل ام للمفعول وعليه ابن القواس وابن ابي الربيع
لان مبنى الكلام عليها ولا يجي بعدما معنى الكلام على الابتدا ومنعهما اخرون ان بنيت
للفاعل وعليه الجزولي لما فيه من اعمالها في المفعول الاول والغايها بالنسبة الي
المفعولين وذلك تناقض لانه حكم بقوة وضعف معا بخلاف ما اذا بنيت للمفعول به
ومنع اخرون التعليق دون الالغا وعليه الاكثرون ومنع قوم الغاء اعلم دون اري

وعليه الشلوبين لان اعلم موثر فلا تلغي كما لا تلغي الافعال الموثره واري بمعني اظن
فوافقه في الالغا كما وافقه في المعني ورد بان اعلم وعلم متوافقان في المعني فيلزم تساويهما
في الالغاء وقد ورد السماع بالغايها حكي البركه اعلمنا الله مع الاكابر وقال الشاعر وانت
اراني الله ابلغ ما صم واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالي ينبيكم الايه وقول الشاعر
حذرا فقد نبيت انك للذي ستجزي بما تسعي فتسعد او تشقي صـ وحذفها واحدها
لدليل جايز واما دونه فمنع سيبويه وابن البادش وابن طاهر حذف الاول والاقتصار
عليه وجوز الاكثر حذف الاول وفيهما اوهما دونه والشلوبين حذفه دونهما والجرمي عكسه
شـ يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثه وبعضها لدليل كقولك لمن قال اعلمت زيدا
بكرا قايما اعلمت واما الاقتصار وهو الحذف لغير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثر
منهم المبرد وابن كيسان ورجحه ابن مالك وخطاب يجوز حذف الاول بشرط ،،
ذكر الاخيرين والاخيرين بشرط ذكر الاول كقولك اعلمت كبشك سمينا بحذف الحلم
او اعلمت زيدا بحذف الثاني والثالث اذلم يخل الكلام من فايدة بذكر المعلم به في الصورة
الاولي والمعلم في الثانيه الثاني وعليه سيبويه وابن البادش وابن طاهر وابن
خروف وابن عصفور لا يجوز حذف الاول ولا الاقتصار عليه وحذف الاخيرين بل
لا بد من الثلاثه لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخران كمفعولي باب ظن وقد منع
هولاء حذفهما فيه اقتصارا الثالث وعليه الشلوبين يجوز حذف الاول فقط مع ذكر ،،
الاخيرين نحو اعلمت كبشك سمينا ولا يجوز حذف الاخيرين دون الاول ولا حذف ،
الثلاثه ولا حذف الاول واحد الاخيرين ولا حذف احد الاخيرين فقط الرابع وعليه
الجرمي واختاره ابن النحاس يجوز حذف الاخيرين فقط لانهما في حكم مفعولي ظن دون
الاول في حكم الفاعل صـ والحق سيبويه باعلم نبا واللخمي انبا وعرف واشعر وادري
والفرا خبر واخبر والكوفيه والمتاخرون حدث والاخفش وابن السراج اظن
واحسب وخال وازعم ووجد وابن مالك وقوم اري الحلميه والحريري علم والجرجاني
استعطي وبعضهم اكسي شـ الجمع علي تعديته الي ثلاثه اعلم واري وزاد ،،
سيبويه نبا لقوله ونبيت قياسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن وزاد ابن هشام
اللخمي انبا وعرف واشعر وادري وزاد الفرا في معانيه خبر بالتشديد واخبر
كقوله وخبرت سود القلوب مريضة وقوله وما عليك اذا اخبرتني دنفا وزاد الكوفيون
حدث وتبعهم المتاخرون كالزمخشري وابن مالك قال ابوحيان واكثر اصحابنا كقوله
ممن حدثتموه له علينا الولا وزاد الحريري في شرح الملحه علم المنقوله بالتضعيف
قال ابوحيان ولم يوجد في لسان العرب متعديه الي ثلاثه وزاد ابن مالك اري ،،
الحلميه كقوله تعالي اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا وزاد الاخفش وابن
السراج اظن واحسب واخال وازعم واوجد قياسا علي اعلم واري ولم يسمع وزاد

الجرجاني

الجرجاني استعطي وزاد بعضهم اكسي فبلغت افعال الباب تسعة عشر والجمهور منعوا
ذلك واولوا المستشهد به علي التضمين وحذف حرف الجر او الحال وما بني للمفعول
فكظن شـ ما بني للمفعول من افعال هذا الباب صار كظن فما جاز في ظن جاز فيه
قال ابن مالك الا الاقتصار علي المرفوع فانه غير جايز في ظن لعدم الفايده وجايز هنا لحصول
الفايده وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين فاغني عن التصريح باستثنايه الفاعل
ونايبه الفاعل المرفوع له العامل علي جهة وقوعه منه او قيامه به شـ لما كان ،،
الكلام ينعقد من مبتدا وخبر ومنشاعنه نواسخ ومن فعل وفاعل ومنشاعنه النايب
عن الفاعل انحصرت الحد في ذلك وقد تم الكلام علي النوع الاول مما ينشاعنه وهذا
هو النوع الثاني فالفاعل ما اسند اليه عامل مفرغ جهة منه وقوعه منه او قيامه فالعامل
يشمل الفعل نحو قام زيد وما ضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة ،،
والامثلة واسم الفعل والظرف والمجرور المفرغ مخرج نحو واسروا النجوي الذين ظلموا
وقولنا علي جهة وقوعه منه كضرب زيدا وقيامه به كمات زيد صـ وزعم هشام
ان رافعه الاسناد وقوم شبهه للمبتدا وخلف معني الفاعليه وقوم احداثه الفعل ،،
والكسايي قوله واخلا في الوصف ونصب المفعول نحو وجهه والجمهور يجب تاخيره وذكره
ويحذف مع عامله او المصدر او فعل الاثنين او الجماعة المؤكدة ويقدر في نحو ثم بدا ،
لهم مناسب وقد يجر بمن او الباء الزايدة ويغلب في كفي قال ابن الزبير ان كانت لتعجبني
حسبت شـ فيه مسايل الاولي في رافع الفاعل اقوال احدها وعليه الجمهور انه العامل
المسند اليه من فعل او ما ضمن معناه كما فهم من الحد لانه طالب له الثاني ان رافعه
الاسناد اي النسبه فيكون العامل معنويا وعليه هشام ورد بانه لا يعدل الي جعل
العامل معنويا الا عند تعذر اللفظ الصالح وهو هنا موجود الثالث شبهه للمبتدا من
حيث انه يخبر عنه بفعل كما يخبر عن المبتدا بالخبر ورد بان الشبه معني والمعاني لا
يستقر لها عمل في الاسماء الرابع كونه فاعلا في المعني وعليه خلف كما نقله ابوحيان ،
ورد بقولهم مات زيد وما قام عمرو الخامس الثانيه الصحيح وعليه البصريون انه ،
يجب تاخر الفاعل عن عامله وجوز الكوفيون تقديمه نحو زيد قام لنا بنحو قوله
ما للجمال مشيها وييدا اي وييدا مشيها وتاوله البصريون علي الابتدا واضمار
الخبر الناصب ووييدا اي ظهرا وثبت وثمرة الخلاف تظهر في نحو الزيدان او الزيدون
قام الثالثه الصحيح ايضا وعليه البصريون انه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه وفرقوا
بينه وبين خبر المبتدا بانه كالصلة في عدم تاثره بعامل متلوه وكالمضاف اليه فانه
يتمم البيان والجز المركب من الامتزاج متلوه ولزوم تاخره والخبر مباينا للثلاثه
وهو معتمد الفايده لا متمم البيان وبان من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس ،
الحذف بالاستتار بخلاف الخبر وذهب الكسايي الي حذف الفاعل لدليل كالمبتدا والخبر

صح

الفاعل ونايبه

و رجحه السهيلي وابن مضا ويستثني علي الاول صور يجوز فيها حذفه احدها مع رافعه
تفعاله كقولك زيدا لمن قال من اكرم والتقدير اكرم زيدا لحذف الفاعل مع الفعل ثانيها
فاعل المصدر يجوز حذفه نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ثالثها فاعل فعل الاثنين
المونث او الجماعة المؤكدة بالنون نحو لتبلون فاما ترين فان ضمير المخاطبة والجمع حذف
لالتقاء الساكنين فان قلت قد ورد ما ظاهره الحذف في غير المواضع المذكورة نحو قوله
تعالي ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات وقوله صلي الله عليه وسلم ولا يشرب الخمر حين
يشربها وهو مومن فالجواب ان الفاعل فيه ضمير مقدر راجع الي ما دل عليه الفعل
وهو المبتدا في الاية لدلالة بدا والشارب في الحديث لدلالة يشرب ويقاس بذلك
ما اشبهه الرابعة قد يجر الفاعل بمن الزائدة نحو ما ياتيهم من ذكر اي ذكر والباء الزائدة
نحو وكفي بالله وليا وكفي بالله نصيرا ص ويجرد عامله ان كان ظاهرا من علامة
تثنية وجمع الا في لغة اكلوني البراغيث وقيل هو خبر مقدم وقيل التالي بدل ش
اذا اسند الفعل الي الفاعل الظاهر فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو
قام الزيدان وقام الزيدون وقام الهندات ومن العرب من يلحقه الالف والواو
والنون علي انها حروف دالة كتاء التانيث لا ضماير وهذه اللغة يسميها النحويون
لغة اكلوني البراغيث ومنها قوله وقد اسلماه مبعد وحميم وقوله يلومونني في اشتراء
النخيل اهلي فكلهم الوم وقوله نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحائب وقوله يعوذان
بعصرت السليط اقاربه ومن النحويين من جعلها ضماير ثم اختلفوا فقيل ما بعدها
بدل منها وقيل مبتدا والجملة السابقة خبره والصحيح الاول لنقل الايمة انها لغة
وعزيت الي طي وازد شنوة وكان ابن مالك يسميها لغة يتعاقبون فيكم ملايكة
وهو مردود ص وتحذف لقرينة كجواب نفي او استفهام ولا يقاس ليبك
يزيد ضارع وقيل يجوز ان امن وجوز قوم زيد عمروا اي ليضرب الدليل ش يجوز
حذف عامل الفاعل لقرينة كان يجاب به نفي او استفهام كزيد في جواب ما قام احد
ومن قام وممن حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالي يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال علي قراة يسبح بنا للمفعول اذ التقدير يسبحه رجال لدلالة يسبح عليه ومثله
قول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة اي يبكيه ضارع واختلف في القياس علي
ذلك فمنعه الجمهور وجوزه الجرمي وابن جني وابن مالك حيث لم تلتبس الفاعل بالنائب
عنه فلو قيل يوعظ في المسجد رجال علي معني يعظ رجال لم يجز لصلاحية اسناد يوعظ
اليهم بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز لعدم اللبس واجاز بعض النحويين
زيدا عمروا بمعني ليضرب زيدا عمروا اذا كان ثم دليل علي اضمار الفعل ولم يلبس
ومنع ذلك سيبويه وان لم يلبس لان اضمار فعل الغايب هو علي طريق التبليغ
واضماره يستدعي اضمار فعل اخر لان المعني قل له ليضرب فكثر الاضمار فرفض

ص مسالة الاصل ان يلي فعله وقد يفصل بمفعول لا ان لبس خلافا لابن
الحاج في فقد الاعراب او كان ضميرا غير محصور ويجب ان كان المفعول ضميرا ويوخر
ما حصر منهما بانما وكذا بالا خلافا للكسائي مطلقا وللفرا وابن الانباري في حصر الفاعل
وحكم المتصل بضمير ش الاصل في ان يلي الفاعل الفعل لانه منزل منه منزلة
الجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمرا زيد ويجب البقا علي الاصل اذا حصل
لبس كان يخفي الاعراب ولا قرينة نحو ضرب موسي عيسي اذ لا دليل حينئذ علي تبيين
الفاعل من المفعول هذا ما نص عليه ابن السراج والجزولي والمتاخرون ونازعهم في
ذلك ابو العباس ابن الحاج في نقده علي المقرب بان سيبويه لم يذكر في كتابه شيا من
هذه الاغراض الواهية وبان في العربية احكاما كثيرة اذا حدثت ظهر منها لبس ثم لا
يبال باشتباهها كتصغير عمرو وعمر فان اللفظ بهما واحد ولم يمنع ذلك تصغيرهما او تصغير
احدهما مع ان المقاصد المعروفة بين العقلا اجمال ما يتخاطبون به لما لهم في ذلك
من غرض فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسي عيسي لافادة ضرب احدهما الاخر من غير
تعيينه انتهي فان كان قرينة معنوية او لفظية جاز نحو اكل الكمثري موسي
واضنت سعدي الحمي وضربت موسي سلمي وضرب موسي العاقل عيسي ويجب
البقا علي الاصل ايضا اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا واكرمتك
لان الفصل يودي الي انفصال الضمير مع امكان اتصاله ويجب الخروج عن الاصل
اذا كان المفعول ضميرا والفاعل ظاهرا لما ذكر نحو ضربني زيد ويجب تاخير المحصور
فاعلا كان او مفعولا ظاهرا او ضميرا بانما اجماعا خوف الالباس وكذا بالا علي الاصح
اجراء لها مجري انما ضرب عمرو زيدا اي لا ضارب له غيره وقد يكون لزيد مضروب
اخر وانما ضرب زيد عمروا اي لا مضروب له غيره وقد يكون لعمرو ضارب اخر
وكذا انما ضرب زيدا انا وانما ضربت زيدا واياك وما ضرب عمروا الا زيد وما ضرب
زيد الا عمروا وما ضرب زيدا الا انا وما ضربت الا زيدا والا اياك واجاز الكسائي
تقديم المحصور بالا فاعلا كان او مفعولا لامن اللبس فيه بخلاف انما ومنه قوله فما زاد
الا ضعف ما بي كلامها وقوله ولما ابي الا جماحا فواده وقوله فلم يدر الا الله ما
هيجت لنا وقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم واجاز الفرا وابن الانباري تاخير
الفاعل ان حصر المفعول ومنعا تقديمه ان حصر هو لان الفاعل اذا تاخر في اللفظ كان
في نية التقديم فحصل للمحصور فيه تاخير من وجه وهو المنبه بخلاف ما اذا كان هو
المحصور وقدم فانه يكون في رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تاخير بوجه واما التقديم
والتاخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول او عكسه فقد مر في مبحث الضمير فاغني
عن اعادته هنا ص مسالة تحذف لغرض كعلم وجهل ومنعه ورفعه وخوف
وابهام ووزن وسجع وايجاز فينوب عنه المفعول به فباله ويقام الثاني من باب اعطي

اذ لا لبس ومنعه قوم وثالثها ان كان نكرة والاول معرفة دوا بعها قبيح وظن واعلم
خلافا لقوم ان من ولم يكن جملة وظرفا قيل ولا نكرة والاول اولي لا ثاني اختاره وثالث
اعلم علي الصحيح فيهما ش قد يترك الفاعل الحرض لفظي او معنوي كالعلم به نحو
كتب عليكم القتال للعلم بان فاعل ذلك هو الله او للجهل به كسُرق المتاع او تعظيم
فيصان اسمه عن ان يقترن باسم المفعول كقوله من بلي منكم بهذه القاذورات او
تحقيره فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك اوذي فلان اذا عظم او حقر
من اذاه او خوف منه او خوف عليه فيستر ذكره او قصد ابهامه بان لا يتعلق مراد
المتكلم بتعيينه نحو وان احصرتم واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا او اقامة وزن
الشعر كقوله واذا شربت فانني مستهلك مالي وعرضي وافر لم يكلم او صلاح السجع
نحو من طابت سريرته حمدت سيرته او قصد الايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما
عوقب به ثم يبني عليه ينوب عن المفعول به فيما له من رفع وعمدته ووجوب
تاخيره وامتناع حذفه وتنزل منزلة الجزء فان كان الفعل مما يتعدي لاكثر من
واحد فان كان من باب اعطي ففي اقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الاول
اقوال اصحها وعليه الجمهور الجواز اذا امن اللبس نحو اعطي درهم زيدا والاحسن
اقامة الاول والمنع اذا لم يومن وتعين الاول نحو اعطي زيد عمروا اذ لا يدري
لو اقيم الثاني هل هو آخذ او ماخوذ والثاني المنع مطلقا والثالث المنع ان كان
نكرة والاول معرفة لان المعرفة بالرفع اولي قياسا علي باب كان وعزاه ابو
ذر الخشني للفارسي والرابع انه قبيح حينئذ اي اذا كان نكرة والاول معرفة
فان كان معرفة كالاول كانا في الحسن سوي وعزي للكوفيين وان كان من باب
ظن او اعلم ففيه ايضا اقوال احدها الجواز اذا امن اللبس ولم يكن جملة ولا
ظرفا مع ان الاحسن اقامة الاول نحو ظننت طالعة الشمس واعلم زيدا كبشك
سمينا والمنع ان البس نحو ظن صديقك زيدا واعلم بشرا زيد قايما او كان جملة او
ظرفا نحو ظن في الدار زيدا وظن زيدا ابوه قايم واعلم زيدا غلامك في الدار واعلم
زيدا غلامك اخوه سائر وهذا ما صححه طلحة وابن عصفور وابن مالك والثاني
المنع مطلقا وتعين الاول لانه مبتدا في الاصل وهو اشبه بالفاعل فكان بالنيابة عنه
اولي وهذا ما اختاره الجزولي والخضراوي والثالث الجواز بالشروط السابقة وبشرط
ان لا يكون نكرة فلا يجوز ظن قايم زيدا قال ابو حيان فان عدم المفعول الاول و
ذهبت الجملة فمقتضي مذهب الكوفيين الجواز نحو علم ايهم اخوك وصرح به السيرافي
والنحاس ومنعه الفارسي وان كان من باب اختار ففيه قولان اصحهما كما قال ابو
حيان وعليه الجمهور تعين الاول وهو ما تعدي اليه بنفسه وامتناع اقامة الثاني نحو
اختير زيد الرجال وبه ورد السماع منا الذي اختير الرجال سماحة وجودا اذا

وابن

وابن مالك اقامة الثاني نحو اختير الرجال زيدا ماشيا وابو حيان الي ان الخلاف مبني علي
الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا علي تقدير
حرف الجر واما الثالث من باب اعلم فلا يجوز اقامته قال الخضراوي وابن ابي الربيع
بالاتفاق لكن قال ابو حيان ذكر صاحب المخترع جوازه عن بعضهم بشرط ان لا يلبس نحو
اعلم زيدا كبشك سمينا وهو مقتضي كلام التسهيل وجزم به ابن هشام في الجامع ص
فان فقد قال الكوفية والاخفش او لا قيل وتاخر فمصدر متصرف لا لتوكيد ولو مضمر
او دل عليه غير العامل قيل او هو لا صفته خلافا للكوفية او ظرف مختص متصرف وفي
غيره ومقدر وصفته خلف او مجرور بزايد وكذا غيره وقال هشام النايب ضمير مبهم وللفرا
الحرف وابن درستويه والسهيلي والرندي ضمير المصدر وعلي الاصح لا يقدم والجمهور
لا يقام مفعول له وتمييز وخبر كان مصدر وغيره وقدمه ابن عصفور وابن معط المجرور
وابو حيان المكان وهو المختار ويقصد غير النايب بتعديه وقيل بالاصل ش
اختلف هل يجوز اقامة غير المفعول به مع وجوده علي قولين احدهما لا وعليه البصريون
لانه شريك الفاعل والثاني نعم وعليه الكوفيون والاخفش وابن مالك لوروده قراءة
ابو جعفر وليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقرا عاصم نجي المومنين اي النجاه وقال الشاعر
لسب بذاك الجرو الكلابا وقال لم يعن بالعلياء الا سيدا قال ابو حيان ونقل ابن
الدهان ان الاخفش شرط في ذلك تاخر المفعول به في اللفظ فان تقدم علي المصدر
او الظرف لم يجز الا اقامة غيره من مصدر او ظرف او مجرور وشرط المصدر ان
يكون متصرفا بخلاف سبحان الله ومعاذ الله لالتزام العرب فيه النصب وان لا يكون
للتاكيد بخلاف لفي قام زيد قياما لعدم الفايدة اذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم
من الفعل وسوا في الجواز الملفوظ به نحو سير سيرٌ شديد والمضمر الذي دل
عليه غير الفعل العامل نحو بلي سير لمن قال ما سير سير شديد فالنايب ضمير في
سير مدلول عليه بنفي سير وهو القول المذكور فان كان مدلولا عليه بالفعل كقولك
جلس وضرب وانت تريد هو اي جلوس وضرب لم يجز قال ابو حيان وفي كلام ابن
طاهر اشعار بجوازه ولا يجوز اقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا
يقال في سير سيرٌ حثيث سير حثيث بل يجب نصبه واجازه الكوفيون وشرط
الظرف ان يكون مختصا بخلاف غيره فلا يقال في سرت وقتا وجلست مكانا سير
وقت وجلس مكان لعدم الفايده ويجوز سير وقت صعب وجلس مكان
بعيد وان يكون متصرفا بخلاف ما لزم الظرفيه كسحر وثم وعند لان نيابته عن
الفاعل تخرجه عن الظرفيه واجاز الكوفيون والاخفش نيابة غير المتصرف نحو
سير عليه سحر وجلس عندك ولا يجوز ايضا نيابة الظرف المنوي وجوزه ابن
السراج كالمصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالبصريون

علي المنع و الكوفيون علي الجواز واما المجرور فان جر بحرف زايد فلا خلاف في اقامته
وانه في محل رفع نحو احدني قولك ما ضرب من احد فان جر بغيره فاختلف علي اقوال
احدها وعليه الجمهور ان المجرور في محل رفع وهو النايب نحو سير بزيد كما لو كان
الجار زايدا والثاني وعليه ابن هشام ان النايب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل
ضميرا مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على
تعيين احدها والثالث وعليه الفرا ان النايب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع كما
ان الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال ابو حيان وهذا مبني علي الخلاف في نحو
مر زيد بعمرو فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فاذا بني للمفعول كان
في موضع رفع ومذهب الفرا ان حرف الجر في موضع نصب فلذا ادعى انه اذا بني
المفعول في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي ان النايب
ضمير عايد علي المصدر المفهوم من الفعل والتقدير هو اي السير لانه لو كان المجرور
هو النايب لقيل سيرت بهند وجلست في الدار ولكان اذا تقدم يصير مبتدا كما
هو شان الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور ورد بان العرب تصرح معه بالمصدر
المنصوب نحو سير بزيد سيرا يدل علي انه النايب واجيب عن ترك التانيث
بانه نظير كفى بهند فانه مثله فانها فاعل قطعا ولا يونث كفى وعن امتناع المبتدا
لوجود المانع وهو العامل اللفظي ويتفرع علي هذا الخلاف جواز تقديمه نحو بزيد
سير فعلي الاصح لا يجوز وكذا علي الثالث وعلي الرابع يجوز وبه صرح السهيلي وابن
اصبغ وكذا علي الثاني قال ابو حيان ولم يذهب احد الي ان الجار والمجرور معا
النايب فيكونان في موضع رفع واذا اجتمعت الثلاثة المصدر والظرف والمجرور
فانت مخير في اقامة ما شيت هذا مذهب البصريين وقيل تختار اقامة المجرور
وعليه ابن معط وقيل تختار اقامة ظرف المكان وعليه ابو حيان ووجهه بان
المجرور في اقامته خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كبير
فايدة وكذا ظرف الزمان لان الفعل يدل علي الحدث والزمان بجوهره بخلاف المكان
فانما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته علي المفعول به فهو اشبه به من المذكورات
فكان اولي بالاقامة واذا اقتضي الفعل مفعولين او ثلاثة اقيم احدها نصب الباقي
بتعدي الفعل المبني اليه عند سيبويه والجمهور وقيل لا ينتصب به وانما هو منصوب
بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في اعطيت زيدا درهما بقي درهما منصوبا علي
اصله بفعل الفاعل واختاره الزمخشري وذهب الفرا وابن كيسان الي انه
منصوب بفعل مقدر اي وقبل او اخذ وذهب الزجاجي الي انه انتصب علي انه
خبر ما لم يسم فاعله كما في كان زيد قايما ولا يجوز نيابة المفعول له اذا كان منصوبا
اتفاقا وفي المجرور بحرف قولان احدهما لا بناء علي ان المجرور لا يقام ولانه بيان

لعلة

لعلة الشي وذلك لا يكون الا بعد ثبوت الفعل مرفوعه وهذا ما صححه الفارسي وابن
جني وقيل يجوز بناء علي جواز اقامة المجرور ولا يجوز ايضا اقامة التمييز وجوزه الكسا
وهشام فيقال في امتلات الدار رجالا امتلي رجال وحكي خده مطبوبة نفسه قال
ابو حيان لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لانها لا
يتسع فيها بخلاف المصدر والظرف ص ويقام في كان قيل ضمير المصدر وقيل
ظرف او مجرور معمول وعليهما يحذف جزآها وجوز الفرا اقامة الخبر المفرد وكين يقام
وجعل يفعل فارعا والكساي بنية المجهول وفي اللازم ضمير مصدر او مجهول او
فارغ اقوال ش فيه مسئلتان الاولي اذا جوز نايبا كان للمفعول فقد اختلف في
ما يقام مقام المرفوع فقيل ضمير مصدرها ويحذف الاسم والخبر وعليه السيرافي
وابن خروف وقيل ظرف او مجرور معمول لها بناء علي انهما تعمل فيهما ويحذف الاسم
والخبر ايضا وعليه ابن عصفور وجوز الفرا اقامة الخبر المفرد نحو كين قايم في نحو كان
زيد قايما وجوز ايضا اقامة الفعل في كان زيد يقوم او قام فيقال كين يقام او قيم
ولا يقدر في الفعل شي وجوزه ايضا في جعل من باب المقاربة فيقال جعل يفعل
كذلك من غير تقدير في الفعل ووافقه الكساي في البابين الا انه يقدر في الفعل
ضمير المجهول والبصريون علي المنع مطلقا الثانية اذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي
النايب اقوال احدها ضمير المصدر كجلس اي الجلوس وعليه الزجاجي وابن السيد
قال ابو حيان وتجعل فيه اختصاص اي الجلوس المعهود الثاني ضمير المجهول وعليه
الكساي وهشام لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الي احد ما يعمل فيه المصدر
او الوقت او المكان فلم يعلم ايها المقصود فاضمر ضمير مجهول الثالث انه فارغ لا ضمير
فيه وعليه الفرا ص مسالة لا يكون الفاعل ونايبه جملة وثالثها يجوز ان كان
قلبيا وعلق ش اختلف في الاسناد الي الجملة علي مذاهب اصحها المنع فلا تكون
فاعلا ولا نايبا عنه والثاني الجواز لوروده في قوله تعالي ثم بدا لهم من بعد ما راوا
الايات ليسجننه فاجازوا يعجبني يقوم زيد وظهر لي اقام زيد ام عمرو واجيب
بان الفاعل في الاية ضمير البدا المفهوم من بدا او ضمير السجن المفهوم من الفعل
والثالث يجوز ان يقع فاعلا او نايبا عنه لفعل من افعال القلوب اذا علق نحو ظهر
لي اقام زيد ام عمرو وعلم اقام بكر ام خالد بخلاف نحو يبشرني خرج عبد الله فلا
يجوز ونسب هذا لسيبويه ص المضارع يرفع اذا تجرد من ناصب وجازم
وهو رافعه عند الفرا وابن مالك وابن الخباز وقيل تعريه من العوامل اللفظية
مطلقا وقيل الاهمال وقيل نفس المضارعة وقيل السبب الذي اوجب اعرابه وقال
البصريون وقوعه موقع الاسم والكساي الزوايد ش لما انقضي الكلام في مرفوعات
الاسما ختمت بالمرفوع من الافعال وهو الفعل المضارع حال تجرده من الناصب والجازم

المضارع المرفوع

ومن عامل الرفع فيه اقوال احدها نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم فهو
معنوي وهو راي الفرا واختاره ابن مالك وقال انه سالم من النقض ونسبه لحذاق
الكوفيين واختاره ايضا ابن الخباز والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي ايضا
وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وقال ابن مالك انه منتقض بنحو هلا
تفعل وجعل كذا تفعل ومالك لا تفعل ورايت الذي يفعل فان الفعل في هذه
المواضع مرفوع مع ان الفعل لا يقع فيها والثالث وعليه الكسايي انه ارتفع بحروف
المضارعه فيكون عامله لفظيا والرابع انه ارتفع بنفس المضارعه وعليه ثعلب قال
ابو حيان في الرافع للفعل المضارع سبعة اقوال احدها انه التعري من العوامل
اللفظيه مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزي في الافصاح للفرا والاخفش
والثاني التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفرا والثالث وهو قول الاعلم ارتفع
بالاهمال وهو قريب من الذي قبله وهو على المذاهب الثلاثه عدمي والرابع وعليه
جمهور البصريين انه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فان يقوم في نحو زيد يقوم وقع موقع
قايم وذلك هو الذي اوجب له الرفع والخامس وهو مذهب ثعلب انه ارتفع بنفس المضارعه
والسادس انه ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب
وهو على هذه الثلاثة المذاهب ثبوتي معنوي والسابع وهو مذهب الكسايي انه
ارتفع بحروف المضارعة فاقوم مرتفع بالهمزة ونقوم مرفوع بالنون وتقوم مرفوع
بالتاء ويقوم مرفوع بالياء وهو على هذا لفظي قال ابو حيان ولا فايدة لهذا الخلاف
ولا ينشا عنه حكم نطقي ص خاتمه اثبت بعضهم الرفع بالمجاوره والاعلم
بالاهمال في نحو يقال له ابراهيم وابن عصفور برفع العدد المجرد المتعاطف فان حذف
العاطف وقف وجوز سيبويه اشمام واحد الضمه ونقل هذا اربعه الي ثلاثه ومنعها
غيره ش فيه ثلاثة انواع من المرفوعات على قول ضعيف احدها كذا
الثاني الرفع بالاهمال اثبته الاعلم وجعل منه قوله تعالى يقال له ابراهيم فارتفاع
ابراهيم عنده بالاهمال من العوامل لانه لم يتقدمه عامل يوثر في لفظه فبقي مهملا
والمهمل اذا ضم الي غيره ارتفع وساير الناس انكروا ذلك وخرجوا الايه على غيره
فمنهم من خرجها على انه مفعول صريح ليقال فيكون من حكاية المفرد وكانه قال
يطلق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال انه منادي حذف منه حرف الندا اي يا ابراهيم
ومنهم من قال هو خبر مبتدا محذوف اي يقال له انت ابراهيم فعلى هذين يكون
من حكاية الجمل الثالث قال ابن عصفور يرفع الاسم اذا كان لمجرد عدد وكان
معطوفا على غيره او معطوفا عليه غيره ولم يدخل عليه عامل في اللفظ ولا في التقدير
نحو واحد واثنان وثلاثه واربعه فان عري من العاطف كان موقوفا نحو واحد
اثنان ثلاثه اربعه لان التركيب الذي حدث فيه بالعطف قايم مقام العامل في

حدوث هذه الضمه والصحيح ان هذه ليست حركة اعراب لكونها لا عن عامل والله اعلم

ص الكتاب الثاني في الفضلات ش

كذا

المفعول

ص المفعول به اختلف في ناصبه فالبصريه عامل الفاعل وقيل الفاعل وقيل
هما وقيل كونه مفعولا وقيل نصب الكل تشبيها به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما
ونصبهما وهو الواقع عليه الفعل ش بدات من الفضلات بالمفعول به وقد حده
صاحب المفصل وغيره بانه ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق ليدخل
نحو اوجدت ضربا واحدثت قتلا وما ضربت زيدا وقد اختلف في ناصب المفعول به
فالبصريون على انه عامل الفاعل الفعل او شبهه وقال هشام من الكوفيين هو الفاعل
وقال الفرا هو الفعل والفاعل معا وقال خلف معنى المفعول به اي كونه مفعولا كما قال
في الفاعل ان عامله كونه فاعلا وقولي وقيل نصب الكل تشبيها به اشرت به الي ما ذكره
ابو حيان في شرح التسهيل ان انقسام المفعول الي مفعول مطلق ومفعول به وله
وفيه ومعه هو مذهب البصريين واما الكوفيون فزعموا ان الفعل انما له مفعول واحد
وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس بشي منها مفعولا وانما شبه بالمفعول وسمع رفع
المفعول به ونصب الفاعل حكوا خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر
مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران او بلغت سواتهم هجر والسواات هي البالغة
وسمع ايضا رفعهما قال كيف من صاد عقعقان وبوم ونصبهما قال قد سالم الحيات منه
القدما والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شي من ذلك ص
ويجب تقديمه ان تضمن شرطا او استفهاما خلافا للكوفيه فيما قصد به استثبات
او اضيف اليهما او نصبه فا جواب اما او امر فيه الفاء او كان معمول مفسر الجواب
او كم الخبرية الا في لغيه وتاخيره ان كان ان او ان او صح فعل تعجب او موصول
بحرف او جازم لا عليه او لام ابتداء او قسم او قد او سوف او قلما او ربما ونحو ما زيد عمرو
الا يضرب قال الرندي وضرب القوم بعضهم بعضا وقوم ومفعول الامر والنهي ويجوز
فيما عدا ذلك واذا قدم افاد الاختصاص خلافا لابن الحاجب ما لم يكن مستحقا والمختار
انه غير الحصر وفاقا للسبكي ش الاصل في المفعول به التاخر عن الفعل والفاعل
وقد تقدم على الفاعل جوازا ووجوبا كما تقدم في بابه وقد تقدم على الفعل جوازا نحو
فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة فريقا كذبتم وفريقا تقتلون وقد يجب تقديمه
عليه وذلك في صور احدها اذا تضمن شرطا نحو من تكرم اكرمه وايهم يضرب اضربه

وثانيها اذا اضيف الي شرط نحو غلام من تضرب اضرب ثالثها اذا تضمن استفهاما نحو
رايت وايهم لقيت ومتي قدمت وابن المن سواكانت في ابتداء الاستفهام ام قصد به
الاستيناف ووافقهم الكوفيون في الاول وجوزوا في الثاني ان لا يلزم الصدر لما حكوا
من قولهم ضرب من منا وتفعل ماذا وتصنع ماذا وان ابن الماء والحشب جوابا لمن قال
ان في موضع كذا ماء وعشبا والبصريون حكموا بشذوذ ذلك رابعها اذا اضيف الي
الاستفهام نحو غلام من رايت خامسها اذا نصب جواب اما نحو فاما اليتيم فلا تقهر
سادسها اذا نصبه فعل امر دخلت عليه الفا نحو زيدا فاضرب كذا
سابعها اذا كان معمول كم الخبرية نحو كم غلام ملكت اي كثير من الغلمان ملكت وحكي
الاخفش انه يجوز تاخيره عن الفاعل في لغة رديه نحو ملكت كم غلام وقد يمتنع تقديمه
عليه وذلك في صور احدها ان يكون ان المشدده او المخففة نحو عرفت انك او انك
منطلق قال ابوحيان وقياس ما اجازه الفرا من الابتداء بان المشدده وما اجازه
هشام من ان ان زيدا قايم حق جواز التقديم ثانيها ان يكون مع فعل تعجبي نحو ما احسن
زيدا ثالثها ان يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البر ان تكف لسانك رابعها ان
تكون مع فعل موصول بجازم نحو لم اضرب زيدا فلا يقدم علي الفعل فاصلا بينه وبين
الجازم فان قدم علي الجازم جاز خامسها الي ثامنها ان يكون مع فعل موصول بلام ابتدا
او لام قسم او قد او سوف نحو ليرضي زيد عمروا والله لاضربن زيدا قد ضربت زيدا
سوف اضرب زيدا تاسعها ان يكون مع فعل موكد بالنون فلا يقال زيدا اضربن
قال الرضي ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب علي الفعل دليلا علي ان الفعل غير مهم
والام تؤخره عن مرتبته وتوكيد الفعل يوذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر
واذا قدم المفعول افاد الاختصاص عند الجمهور نحو اياك نعبد كذا
واياك نستعين اي لا غيرك بل الله فاعبد اي لا غيره وخالف في ذلك ابن الحاجب ووافقه
ابوحيان فقالا الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقدم المفعول وهم وعلي
الاول شرطه ان لا يكون التقديم مستحقا كالصور المتقدم بها و كذا والمشهور
ان الاختصاص والحصر مترادفان واختار السبكي التفرقة بينهما وان الحصر نفي غير
المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض
لنفي غيره وهاتان المسيلتان من علم البيان لا النحو فليطلب بسط الكلام فيهم في كتابنا
شرح الفية المعاني وكتاب الاتقان ص ويحذف المفعول لانابة ومتعجب منه
وجواب ومحصور ومحذوف عامله حتما وكذا نحو زيد ضربته خلافا للكوفيه ويحذف الا
لتضمين الفعل اللزوم او الايذان بالتعميم او غرض حذف الفاعل ومتي حذف بعد لو فهو
جوابها غالبا وتجر بالباء الزايده كثيرا معمول عرفت ونحوه ونحو ولا تلقوا بايديكم وقليلا
في ذي اثنين ونحو كفي بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع ش فيه مسايل الاولي

الاصل جواز حذف المفعول به لانه فضله وقد يمتنع في صور احدها ان يكون نايبا عن الفاعل
لانه صار عمدة كالفاعل ثانيها ان يكون متعجبا منه نحو ما احسن زيدا ثالثها ان يكون مجابا
به كزيدا لمن قال من رايت اذ لو حذف لم يحصل جواب رابعها ان يكون محصورا نحو ما
ضربت الا زيدا اذ لو حذف لافهم نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيدا خامسها ان
يكون عامله حذف نحو خيرا لنا وشرا لعدونا لئلا يلزم الاجحاف سادسها اذا كان المبتدا
غير كل والعايد المفعول نحو زيد ضربته فلا يقال اختيارا زيد ضربت بحذف العايد ورفع
زيد بل يجب عند الحذف نصب زيد قال الصفار اجاز سيبويه في الشعر زيد ضربت
ومنع ذلك الكسايي والفرا واصحاب سيبويه وحكي عن ابي العباس انه قال لا يضطر شاعر
الي هذا لان وزن المرفوع والمنصوب واحد ونقل عن هشام انه اجاز زيد ضربت في
الاختيار هكذا نقل ابوحيان ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار وعن
الكوفيين المنع الا في الشعر فالله اعلم الثانيه اذا حذف المفعول نوي لدليل عليه نحو
فعال لما يريد اي لما يريده وقد لا ينوي اما لتضمن الفعل المتعدي معني يقتضي اللزوم
كما تضمن اللازم معني يقتضي التعديه كتضمن اصلح معني لطف في قوله تعالي واصلح
لي في ذريتي اي الطف بي فيهم واما للايذان بالتعميم نحو يحيي ويميت ويعطي ويمنع ويصل ويقطع
واما لبعض الاغراض السابقة في حذف الفاعل كالايجاز في واسمعوا واطيعوا والمشاكله
في وان الي ربك المنتهي وانه هو اضحك وابكي والعلم في فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
والجهل في قولك ولدت فلانه وانت لا تدري ما ولدت وعدم قصد التعيين في
ومن يظلم منكم نذقه عذابا والتعظيم في كتب الله لاغلبن انا ورسلي والخوف في ابغضت
بالله ولا يذكر المبغوض خوفا منه الثالثه اذا حذف المفعول بعد لو فهو المذكور في
جوابها غالبا نحو ولو شاء ربك لامن من في الارض اي ولو شاء ايمان من في الارض
لو يشاء الله لهدي الناس جميعا اي لو يشاء هدي الناس وقد لا يكون كذلك كقوله قالوا
لو شاء ربنا لانزل ملايكة فان المعني لو شاء ربنا ارسال الرسل لانزل ملايكة
بقرينة السياق الرابعة تزاد الباء كثيرا في معمول عرفت ونحوه ومما زيدت فيه الباء
في المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الي التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة فليمدد بسبب
الي السما ومن يرد فيه بالحاد اي ايديكم وجذع وسببا والحادا وقل زيادتها في
معمول ما يتعدي لاثنين كقوله نسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في معمول
كفي المتعدي لواحد ومنه الحديث كفي بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع وقوله فكفي
بنا فضلا علي من غيرنا حب النبي محمد ايانا ص مساله اذا تعدد مفعول في غير
ظن فالاصل تقديم فاعل معني وما لا يتعدي بحرف ومن ثم جاز خلافا لهشام اعطيت
درهمه زيدا ودرهمه اعطيت وثالثها يمنع الاول دون الثاني وامتنع خلافا للكوفيه
اعطيت مالكه الغلام ويجب ويمنع لما مر ش اذا تعدد المفعول فان كان في

باب ظن واعلم فمعلوم ان المبتدا منهما يتقدم علي الخبر والفاعل في باب اعلم يتقدم علي
الاثنين وان كان في غيره كباب اعطي واختار فالاصل تقدم ما هو فاعل معني في،
الاول وما يتعدي اليه الفعل بنفسه في الثاني علي ما ليس كذلك لانه اقوي فالاصل
في اعطيت زيدا درهما واخترت زيدا الرجال تقديم زيد لانه اخذ الدرهم ومختار من
الرجال ويتفرع علي ذلك جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود علي الاول
اما عليه فقط نحو اعطيت درهمه زيدا او علي العامل ايضا نحو درهمه اعطيت زيدا،،
لعود الضمير علي متقدم في الرتبه وان تاخر في اللفظ فهو نظير ضرب غلامه زيد والجواز
في الصورتين مذهب اكثر البصريين خلافا لهشام في منعه لهما ولبعض البصريين في،
منعه الاولي دون الثانيه قال ابو حيان وبني منعه علي ان المفعولين في رتبة واحده
بعد الفاعل فايهما تقدم فذلك مكانه بخلاف ما اذا قدم علي الفعل فان النيه به التاخير
وحينئذ ينوي تقديمه بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير ومما يتفرع علي الاصل
ايضا امتناع اعطيت مالكه الغلام لعود الضمير علي موخر لفظا ورتبة لان المالك
هو الآخذ فهو نظير ضرب غلامه زيدا والكوفيون جوزوا ذلك علي تقدير تناول،
الفعل للغلام اولا فالاول عندهم هو الذي يبتدر الفعل اخذا له قبل صاحبه وقد،،
يخرج عن هذا الاصل فيقال اعطيت درهما زيدا واخترت الرجال زيدا بنا خيرما
حته التقديم وقد يجب التزام الاصل في نحو اعطيت زيدا عمروا لانه لو قدم لم يدر ازيدا
آخذ ام ماخوذ وقد يجب الخروج عنه في نحو اعطيت الغلام مالكه ليعود الضمير
علي متقدم ويوخر المحصور منهما نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما،
الا زيدا ص مساله يحذف عامله قياسا لقرينه ويجب سماعا في مثل وشبهه
لا ان لم يكثر استعماله خلافا للزمخشري كالكلاب علي البقر انتهوا خيرا احشفا وسوء
كيله من انت زيدا كل شي ولا هذا هذا ولا زعماتك ان تاتني فاهل الليل واهل
النهار ديار الاحباب عذيرك وكذا مرحبا واهلا وسهلا خبرا لا دعا لمن باب المصدر
وقيل مصدر مطلقا وقيل يجعل المنصوب مبتدا وخبرا فيلزم حذف منه والاصح
ان منه سبوحا وقدوسا علي النصب ش يجوز حذف ناصب المفعول به قياسا
لقرينة نحو زيدا لمن قال من ضربت اي ضربت يعطيه او لعده لمن شرع في،
اعطائه اي اعط وخيرا لمن ذكر رويا اي رايت وحديثك لمن قطع حديثه اي تمم
ومكة لمن تاهب للحج اي تريد او اراد والقرطاس لمن سدد سهما اي تصيب،
ومحل كونه قياسا انه لا يقتصر فيه علي مورد السماع ومنه في القرآن ماذا انزل
ربكم قالوا خيرا اي انزل بل ملة ابراهيم اي نتبع ويجب الحذف سماعا في الامثال
التي جرت كذلك فلا تغير كقوله كل شي ولا هذا اي ايت ولا ترتكب وهذا ولا زعماتك
اي هذا هو الحق ولا اتوهم وقيل التقدير ولا ازعم وكذا ما اشبه المثل في كثرة

الاستعمال نحو انتهوا خيرا لكم اي وأتوا بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو انته امرا قاصدا
اي وأت فانه لا يجب اضمار فعل قال ابو حيان وقد غفل الزمخشري عن هذا فجعل
انتهوا خيرا وانته امرا قاصدا سوا في وجوب اضمار الفعل وقد نص سيبويه علي
انه لا يجب اضمار الفعل في انته امرا قاصدا وعلل ذلك بانه ليس في كثرة الاستعمال
مثل انته خيرا لك كذا وقولهم الكلاب علي البقر باضمار ارسل ومعناه
خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم انت طريق السلامة فاسلكها وقولهم
احشفا وسوء كيله مثل لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه اتعطيني حشفا،
وتسي الكيل واما من انت زيدا فاصله ان رجلا غير معروف تسمي بزيد وكان،
زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمي الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن
ذلك وقيل له من انت زيدا علي جهة الانكار عليه كانه قال له من انت تذكر زيدا
وفي قولهم من انت تحقير للمخاطب وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا من انت زيدا علي،
المثل الجاري واما كل شي ولا هذا فمعناه ايت كل شي ولا تات هذا او ارتكب كل شي.
ولا تقرب هذا واما هذا ولا زعماتك فمعناه ان المخاطب كان يزعم زعمات فلما ظهر خلاف
قوله قيل له هذا الكلام وهذا مبتدا خبره محذوف اي هذا الحق ولا يختص لهذا اللفظ
بل يقول اقول كذا ولا ازعماتك واعلم كذا ولا زعماتك واما ان تاتني فاهل الليل
واهل النهار فالمعني تجد من يقوم لك مقام اهلك في الليل والنهار وهو مما جري مجري
المثل في كثرة الاستعمال واما ديار الاحباب فمعناه اذكر قال ابو حيان ان اراد ابن
مالك هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج الي سماع ولم يقف عليه وان اراد لفظ ديار مضافا
الي اسم المحبوبه فكثير قال ذو الرمه ديار مية اذ مي مساعفنا وقال طرفه ديار
سلمي اذ تصيدك بالمني وفي البسيط ما نصه ومنها ذكر الدار فانه كثر عندهم فاستجازوا
حذف الفعل كقوله ديار مية اي اذكر ومثله ذكر الايام والمعاهد والدمن لانه،
يستعمل عندهم كثيرا واما عذيرك فمعناه احضر عاذرك قال اريد حياته ويريد قتلي،
عذيرك من خليلك من مراد واما مرحبا واهلا وسهلا فالمعني صادفت رحبا وسعة
ومن يقوم لك مقام الاهل وسهلا اي لينا وخفضا لا حزنا وهذا مستعمل خبرا لمن
تصدك ودعا للمسافر والاول هو المراد هنا واما الثاني فتقديره لقاك الله ذلك وقدره
سيبويه برحبت بلادك واهلت قال ابو حيان وانما قدره بفعل لان الدعاء انما يكون
بالفعل فقدره بفعل من لفظ الشي المدعو به فعلي تقدير سيبويه يكون انتصاب مرحبا
علي المصدر لا علي المفعول به وكذلك اهلا وهذا الذي قدره سيبويه انما هو اذا،،
استعمل دعاء اما اذا استعمل خبرا علي تقدير صادفت واصبت فيكون مفعولا به
لا مصدرا قال ووهم النواس فنسب لسيبويه ان مرحبا مفعول به اي صادفت رحبا
لا ضيقا وان مذهبه عنده انه مصدر بدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع،

المنصوب في هذه الامثلة ونحوها على الابتدا او الخبر فيلزم حذف الجزء الاخر كما لزمه
اضمار الناصب نحو كل شي اي ابم بمعني فقصد و ديار الاحباب اي تلك وكلاهما و تمرا في
لي و زدني و من انت و زيدا اي ذكرك او كلامك وكذا البواقي قال الا مرحب وادبك
غير مضيق اي الا هذا مرحب اولك مرحب و انشد لسيبويه و بالسهب ميمون النقيبه
قوله للملتمس المعروف اهل ومرحب واما سبوح وقدوس فيقال ان بالرفع عند سماع
من يذكر الله على اضمار مذكورك فلبيسا بمصدرين و بالنصب على اضمار ذكرت ،
سبوحا قدوسا اي اهل ذلك ثم اختلف على هذا الفعل الناصب واجب الاضمار او جائز
فقال الشلوبين وجماعة بالاول واخرون بالثاني ص ومنه ما نصب تحذيرا التحذير
ان كان ايا او مكررا او متعاطفا و الا فيجوز اظهاره واجاز قوم مع المكرر ولا يحذف
عاطف بعد ايا الا بنصب المحذور باضمار اخر خلافا لقوم ويكفي تقديرها في ان تفعل
ويعطف المحذور على اياي و ايانا وعلى اياك واخواته و نفسك وشبهه من المخاطب
ويضمر ما يليق كنح و اعتق وقيل لكل ناصب ولا يحذر من ظاهر و ضمير غايب الا ،،
معطوفا و الضمير هنا موكدا ومعطوفا عليه كغيره ش من المنصوب على المفعول
به باضمار فعل لا يجوز اظهاره باب التحذير وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكروه او ما جرى
مجراه وانما يلزم الاضمار مع ايا مطلقا نحو اياك و الشر فالناصب لايا فعل مضمر لا يجوز
اظهاره ومع المكرر نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين قام مقام الفاعل ومع المتعاطف
نحو ناقة الله وسقياها استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر ما عدا هذه ،
الصور الثلاث يجوز فيه الاظهار وجوز بعضهم اظهار العامل مع المكرر حكاه في
البسيط وقال الجزولي يقبح فيه الاظهار ولا يمتنع ويمتنع عند قوم والشايع في
التحذير ان يراد به المخاطب فاذا حذر بايا اتصل بضميره وعطف عليه المحذور
نحو اياك او اياك او اياكما او اياكم او اياكن والشر ويضمر فعل امر يليق بالحال
نحو اتق وباعد ونح وخل ودع وما اشبه ذلك وتحذر بنفسك وشبهه من المضاف
الي المخاطب معطوفا عليه المحذور ايضا باضمار ما ذكر نحو راسك والحايط ورجلك ،
والحجر وعينك و النظر الي ما لا يحل وفمك و الحرام وكونه معطوفا مذهب الامام
السيرافي وجماعة فيكون التقدير اياك باعد من الشر واحذر الشر واختاره ابن
عصفور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خروف الي ان الثاني منصوب بفعل
اخر مضمر فيكون الكلام جملتين وعلى الاول يكون جملة واحدة والتقدير اياك ،
باعد من الشر والشر منك فكل منهما مباعد من الاخر ولا يحذف العاطف بعد ايا ،
الا والمحذور منصوب بناصب اخر مضمر او مجرور بمن نحو اياك الشر فلا يجوز ان
يكون الشر منصوبا بما انتصب به اياك بل بفعل اخر تقديره دع الشر واياك من
الشر ويجوز تقدير من مع ان فعل لاطراد حذف حرف الجر مع ان اذا امن اللبس نحو

اياك

اياك ان تفعل اي من ان تفعل وقد يكون التحذير للمتكلم سمع اياي وان يحذف احدكم ،
الارنب اي اياي نح عن حذف الارنب ونح حذف الارنب عن حضرتي ولا يكون المحذور
ظاهرا ولا ضمير غايب الا وهو معطوف نحو اياك والشر وماز راسك والسيف وقوله
فلا تصحب اخا الجهل واياك واياه اي باعد منه وباعده منك واما قولهم اعور عينك الحجر
فعلى حذف العاطف اي والحجر وقولهم فاياه واياه الشواب شاذ اي ليباعد من النساء ،
الشواب وليباعدهن منه وحكم المضمر في هذا الباب موكدا ومعطوفا عليه حكمه في غيره
وهنا ضميران احدهما لفظ اياك والاخر ما تضمنه اياك من الضمير المنتقل اليه من ،،
الفعل الناصب له فاذا اكدت اياك قلت اياك نفسك ان تفعل او اياك نفسك والشر
وانت بالخيار في تاكيده بانت قبل النفس وتركه واذا اكدت الضمير المستكن في اياك
قلت اياك انت نفسك ان تفعل او اياك انت نفسك والشر واذا عطفت على اياك ،
قلت اياك وزيدا والاسد وكذا راسك ورجليك والضرب وان عطفت على الضمير المستكن
فقلت اياك وزيدا ان تفعلا كان قبيحا حتى تؤكده بانت ثم الفعل المضمر في هذا الباب ،
يجب تقديره بعد ايا ولا يجوز تقديره قبلها وان الاصل باعدك مثلا فلما حذف انفصل ،
الضمير لانه يلزم منه تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل الي ضميره المتصل وذلك لا يجوز
الا في افعال القلوب وما حمل عليها الا في اياي اذا قدرنا ناصبه فعل امر فانه يجوز لانتفا
هذا المحذور ص ومنه ما نصب اغرا باضمار الزم ان عطف او كرر ويجوز اظهاره
دونهما ولا يكون ضميرا وقد يرفع مكرر وانما يعطف فيهما بالواو ويجوز كون تاليها مفعولا
معه ش من المنصوب مفعولا به باضمار فعل واجب الاضمار باب الاغرا
الاغرا وهو الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه وانما يجب الاضمار في صورتين اذا عطف
او كرر كقولك الاهل والولد وقولك العهد العهد الزم او شبهه قال اخاك اخاك ان
من لا اخا له ويجوز الاظهار فيما عداهما نحو العهد فيجوز ان تقول الزم العهد او احفظ ،
العهد ولا يكون المغري به الا ظاهرا فلا يجوز ان يكون ضميرا وقد يرفع المكرر قال الجدير وك
بالوفا اذا قال اخو النجدة السلاح السلاح ولا يعطف في هذا الباب وباب التحذير الا
بالواو لدلالتها على الجمع وهي للمقارنة هنا في الزمان بخلاف الفا وثم لدلالتها على التراخي
ولان المعطوف هنا شبيه بالتاكيد اللفظي لان اياك والشر معناه اياك ابعد من الشر
والشر منك والتوكيد اللفظي اذا اختلف اللفظ لا يكون الا بالواو ويجوز كون ما بعد الواو
في البابين مفعولا معه لانها لما كانت للمقارنة في الزمان جاز ان يلحظ فيها معني ،
المعية ص ومنه ما نصب على الاختصاص الاختصاص قال سيبويه بتقديره اعني
وهو اي بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب وغايب في تاويله خلافا للصفار رحمه كالنداء
الاخرفه ووصفها باشارة وقال السيرافي معرب مبتدا او خبر والاخفش منادي ،
وتبوعها مرفوع ولا يزاد عليه ويقوم مقامها منصوبا معرف بال او اضافة قال سيبويه

والاكثر بنو ومعشر واهل وآل وابو عمرو لا ينصب غيرها وقل علما ولا يتقدم منصوب
على الضمير ش من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الاضمار باب الاختصاص
وقدره سيبويه باعني وتختص باي الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو انا افعل كذا ايها
الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقوله جد بعفو فانني ايها العبد الى العفو
بالعفو قدير وانما اختص بها لانه لما جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم
النداء على صيغة خاصة الا ايها الرجل فلا زمه معنى الخطاب الذي في النداء فناسب
ان يكون وحده مفسرا فلا يقال مثلا اني افعل زيد تريد نفسك وحكم اي في هذا
الباب حكمها في باب النداء من بنائها على الضم محكوما على موضعها بالنصب ووصفها باسم
الجنس ملتزما فيه الرفع واستثنى ابن مالك في التسهيل دخول حرف النداء فانه لا
يدخل عليها هنا لان المراد بها المتكلم والمتكلم لا ينادي نفسه وزاد ابو حيان وصفها
باسم الاشارة فانه ممتنع هنا فلا يقال على ايها ذا الفقير نصدق سوا قصد به التعيين
ام صرف الى اسم الجنس وزعم السيرافي ان ايا هنا معربة وضمها حركة اعراب لا بناء
على ان تقديره انا افعل كذا هو ايها الرجل المخصوص به او مبتدا تقديره الرجل المخصوص
انا المذكور وزعم الاخفش انها منادى لانها في غير الشرط والاستفهام لا يكون الا على
المناقاة ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى عمر قال كل الناس افقه منك
يا عمر قال وهذا اولى من ان يخرج اي عن بابها ورد بان بقية الباب لا يمكن فيه
تقدير الحرف نحو نحن العرب وبك الله ويقوم مقام اي في الاختصاص مصرحا بنصبه
اسم دال على مفهوم الضمير معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او بالاضافة
قال سيبويه واكثر الاسماء المضافة دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضاف واهل
بيت وآل فلان وقال ابو عمرو والعرب تنصب في الاختصاص من هذه الاربعه ولا ينصبون
غيرها قال نحن بني ضبة اصحاب الجمل وقال انا بني فلان منقر قوم ذوو حسب وقال
نحن بنات طارق نمشي على النمارق وقال لنا معشر الانصار مجد مؤثل بارضائنا
خير البرية احمدا وفي الحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث وقل كونه علما كقوله
بنا تميما يكشف الضباب ولا يكون اسم اشارة ولا غيره ولا نكرة البتة ولا يجوز تقديم
اسم الاختصاص على الضمير انما يكون بعده حشوا بينه وبين ما نسب اليه او اخيرا
وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم
وبعد لفظ غايب في تاويل المتكلم او المخاطب نحو على المضارب الوضيعة ايها البايع فالمضارب
لفظ غيبة لانه ظاهر لكنه في معنى علي او عليك ومنع الصفار ذلك البتة لان الاختصاص
مشبه للمنادى فكما لا ينادى الغايب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص صروعنه المنادي
ويقدر ادعو وانادي انشا وقيل ناصبه القصد وقيل الحرف نيابة وقيل اسم فعل
وقيل فعلا وهو همزة لقريب واي له او لبعيد او متوسط اقوال ويا وايا وهيا واى

المنادي

و١١

١١٥

وآ للبعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بيا القريب وقيل مشتركة بينهما قيل والمتوسط
وزعم الجوهري ايا مشتركة وبعضهم الهمزة للمتوسط ويا للقريب وابن السكيت ها مبدلة
والجمهور تختص وا بالندبة ش من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الاضمار فيه
باب المنادي وللزوم اضماره اسباب الاستغنا بظهور معناه وقصد
الانشا واظهار الفعل يوهم الاخبار وكثرة الاستعمال والتعويض منه بحرف النداء ويقدر
بانادي او ادعو انشا هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان الناصب له معنوي
وهو القصد ورد بانه لم يعهد في عوامل النصب وذهب قوم الى ان الناصب له حرف
النداء ثم اختلفوا فقيل على سبيل النيابة والعوض عن الفعل فهو على هذا مشبه
بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسي ورد بجواز حذف الحرف والعرب لا تجمع بين
العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف وقيل على ان حروف النداء اسما افعال
بمعنى ادعو كاف بمعنى اتضجر وليس ثم فعل مقدر ورد بانها لو كانت كذلك لتحملت الضمير
وكان يجوز اتباعه كما سمع في اسماء الافعال ولا كتفي بها دون المنصوب لانه فضلة ولا قابل
بانها تستقل كلاما وقيل على انها افعال ورد بانه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل
بساير العوامل وقالوا يا اياك منفصلا ولم يقولوا ياك فدل على ان العامل محذوف
وذهب بعضهم الى ان النداء منه ما هو خبر لا انشا وهو النداء بصفة نحو يا فاسق ويا فاجر
لاحتمال الصدق والكذب في تلك الصفة ومنه ما هو انشا وهو النداء بغير صفة وحروف
النداء ثمانية احدها الهمزة والجمهور انها للقريب نحو افاطم مهلا بعض هذا التدلل
وزعم شيخ ابن الخباز انها للمتوسط قال ابن هشام في المغني وهو خرق لاجماعهم وذكر
في شرح التسهيل ان النداء بها قليل في كلام العرب وتبعه ابن الصايغ في حواشي المغني
وما قالاه مردود نقد وقفت لذلك على اكثر من ثلثماية شاهد وافردتها بتاليف
الثاني اي بالفتح والقصر والسكون قال ام تسمعي اي عبد في رونق الضحى وفي معناها
اقوال قيل للقريب كالهمزة وعليه المبرد والجزولي وقيل للبعيد كيا وعليه ابن مالك
وقيل للمتوسط الثالث يا وهي ام الباب ومن ثم قال ابو حيان انها اعم الحروف وانها
تستعمل للقريب والبعيد مطلقا وانه الذي يظهر من استقرا كلام العرب وقال ابن
مالك هي للبعيد حقيقة او حكما كالنايم والساهي وفي المغني لابن هشام يا حرف لنداء
البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب
وقيل بينهما وبين المتوسط وذكر ابن الخباز عن شيخه ان يا للقريب وهو خرق لاجماعهم
الرابع ايا وهي للبعيد وفي الصحاح انها لنداء القريب والبعيد قال في المغني وليس
كذلك قال ايا ظبية الوعسا بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم الخامس
هيا للبعيد قال هيا ام عمرو هل لي اليوم عندكم وهاؤه اصل وقيل بدل من همزة ايا
وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني السادس اي بالمد والسكون السابع

آ بالمد وهما للبعيد وقد حكاها الكوفيون عن العرب الذين يتقون بغير بينهم
وذكر الاخفش في كتابه الكبير آآ وجعلها ابن عصفور في المقرب للقريب كالهمزة
الثامن واذكرها ابن عصفور نحو وا فقعساه وابن مني فقعس والجمهور انها مختصة
بالندبة لا تستعمل في غيرها وحكي بعضهم انها تستعمل في غير الندبة قليلا كقول عمر بن
الخطاب لعمرو بن العاص وا عجبا لك يا ابن العاص ص وانما يظهر نصب
مضاف وشبهه ونكرة لم تقصد ويبني على ما يرفع به لفظا او تقديرا علم مفرد
ونكرة مقصودة وزعم الرياشي اعرابهما فان وصفت فشبه المضاف وقيل يجوز
البنا والنصب وقيل ان كان فيه ضمير غيبة وجب النصب او خطاب فالرفع وجوز
ثعلب منع حسن الوجه والكوفية نصب اثني عشر وبعضهم كل شي و جميع ومنع
الاصمعي ندا النكرة مطلقا والمازني بلا قصد والكوفية ان لم تكن خلف موصوف
ولا يفصل بين مضاف باللام وقد يجعل عامله في مصدر وظرف ويحذف تنوين ذو
منقوص لا ياوه خلافا ليونس فان كان ذا اصل واحد فونا قا ش لكون المنادي
مفعولا به كان منصوبا لكن انما يظهر نصبه اذا كان مضافا نحو يا عبد الله يا رجل
سوا وشبيها به نحو يا خيرا من زيد وقوله فيا موقدا نارا لغيرك ضوها او نكرة غير
مقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ويبني العلم المفرد اعني غير المضاف وشبهه
والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظا وهو الضمة في المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث
السالم نحو يا زيد يا رجل يا رجال يا هندات والالف في المثني نحو يا زيدان والواو
في الجمع السالم نحو يا زيدون او تقديرا في المقصور نحو يا موسي والمنقوص نحو يا قاضي
وما كان مبنيا قبل الندا نحو يا سيبويه ويا حذام ويا خمسة عشر ويا برق نحره هذا
مذهب الجمهور وعليه البنا لوقوعه موقع كاف الخطاب وقيل لشبهه بالضمير وخص بالضم
ليلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح وبالمضاف للياء لو كسر وزعم الرياشي انهما معربان
وان الضمة اعراب لا بنا ونقله ابن الانباري عن الكوفيين وذهب بعض الكوفيين
الي جعل المثني والجمع بالياء حملا على المضاف وذهب الكوفيون الي ان اثني عشر اذا
نودي اجري على اصله من الاضافة فيعرب نصبا بالياء والبصريون يمنعونه على التركيب
مبنيا بالالف لان اضافته غير حقيقية وذهب ثعلب الي جوازه نحو حسن الوجه
على الضم لان اضافته في نية الانفصال ورد بان البنا ناشي عن شبه الضمير والمضاف
عادم له وذهب الاصمعي الي منع ندا النكرة مطلقا وذهب الانباري المازني الي انه
لا يتصور ان يوجد في الندا نكرة غير مقبل عليها وان ما جاء منونا فانما لحقه التنوين
ضرورة وذهب الكوفيون الي جواز ندايها ان كانت خلفا من موصوف بان كانت
صفة في الاصل حذف موصوفها وخلفته نحو يا ذاهبا والاصل يا رجلا ذاهبا والمنع
ان لم تكن كذلك فهذه اربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة اما الموصوفة فمعترة

او جملة او ظرف فيجوز ندا اوها وفاقا وهي من شبه المضاف فتنصب نحو يا رجلا كريما
يا عظيما يرجي لكل عظيم الا ما تخله من ذات عرف وقيل يجوز فيها البنا والنصب قاله
الكسايي وفصل الفرا فاوجب النصب اذا كان العايد فيها ضمير غيبة نحو يا رجلا ضرب
زيدا والضم اذا كان ضمير خطاب نحو يا رجل ضربت زيدا ولا يجوز فصل المضاف المنادي
باللام الا في الضرورة كقوله يا بوس للجهل ضرارا لاقوام وقد يجعل عامل المنادي في
المصدر كقوله يا هند دعوة صب هايم دنف وفي الظرف قوله يا دار بين النقا والحرب
ما صنعت يد النوي الاولي كانوا اهاليك ويحذف تنوين المنقوص المعين بالندا نحو
يا قاضي لحدوث البنا ويثبت ياوه عند الخليل اذ لا موجب لحذفها وقال يونس تحذف
لان الندا دخل على اسم معرب منون محذوف اليا فذهب التنوين من المحذوف اليا
فبقي حذف اليا بحاله وتقدر الضمة في اليا المحذوفة كما تقدر فيها حركة الاعراب مع
ان الندا مكان تغيير وتخفيف فناسب ان لا تثبت اليا فان كان ذا اصل واحد ثبتت
اليا بالاجماع نحو يا مري ويا تقي علما لان مر ذهبت عينه ولامه وتقي ذهبت فاوه ولا
ما ذا نودي ردت اللام ص وينون منادي للضرورة والاختيار عند الخليل
وسيبويه بقا الضم وتوم النصب وابن مالك الاول في العلم والثاني في النكرة وعندي
عكسه ش يجوز تنوين المنادي المبني في الضرورة بالاجماع ثم اختلف هل الاولي
بقا ضمه او نصبه فالخليل وسيبويه والمازني على الاول علما كان او نكرة مقصودة كقوله
سلام الله يا مطر عليها وقوله سكان يا جمل حييت يا رجل وابو عمرو وعيسي بن عمرو الجرمي
والمبرد على الثاني رد الي اصله كما رد غير المنصرف الي الكسر عند تنوينه في الضرورة
كقوله يا عديا لقد وقتك الاوافي يا سيدا ما انت من سيد واختاره ابن مالك في شرح
التسهيل ابقا الضم في العلم والنصب في النكرة المعينة لان شبهها بالمضمر اضعف وعندي
عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس فيه والضم في النكرة المعينة ليلا يلتبس
بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق حينيذ الا الحركة لاستوايهما في التنوين ولم اقف على
هذا الراي لاحد ص مسالة يحذف حرف الندا الا مع الله والمستغاث والمتعجب والمندوب
ومنعه البصرية اختيارا مع اسم الجنس والاشارة وفي نكرة لم تقصد وحذف المنادي وقد
خلف وقد يفصل بامر ش يجوز حذف حرف الندا اختصارا وفي التنزيل يوسف
اعرض ربنا لا تزغ ايها المومنون ويستثني صور لا يجوز فيها الحذف احدها اسم الله تعالي
اذا لم تلحقه الميم نحو يا الله الثاني المستغاث نحو يا لزيد الثالث المتعجب منه نحو يا للما الرابع
المندوب نحو يا زيداه الخامس اسم الجنس السادس اسم الاشاره السابع النكرة غير المقصوده
هذا مذهب البصريين وذهبت طايفة الي جواز حذفه في الثلاثة الاخيرة وعليه ابن مالك
لحديث ثوبي حجر واشتدي ازمة تنفرجي وقول ذي الرمة بمثلك هذا لوعة وغرام وقوله
تعالي ثم انتم هولا تقتلون وقوله سبتي سبا صبعا يبول اي يا صبعا والاولون

حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة الا الآية فعلى الابتدا والخبر ولا ندا واما الحديث
فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقدم غير مره ويويده وروده في بعض
الطرق بلفظ يا حجرا اما حذف المنادى وابقا حرف الندا فجزم ابن مالك بجوازه قبل
الامر والدعا وخرج عليه قوله تعالى الا يا اسجدوا وقول الشاعر يا لعنة الله والاقوام
كلهم والصالحين على سمعان من جار اي يا قوم اويا هولا قال ابو حيان والذي يقتضيه
النظر انه لا يجوز لان الجمع بين حذف فعل الندا وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع
من العرب فيقبل ويا في الاية والبيت ونحوها للتنبيه وقال ابن مالك حق المنادى ان يمتنع
حذفه لان عامله حذف لزوما الا ان العرب اجازت حذفه والتزمت ابقا يا دليلا عليه
وكون ما بعده امرا اودعا لانهما داعيا من توكيد المامور والمدعو فاستعمل الندا قبلهما كثيرا
حتى صار الموضع منبها على المنادى اذا حذف وبقيت يا فحسن حذفه لذلك وقد يفصل
بين حرف الندا والمنادى بامر كقول النحمه تخاطب ابنها لطيفه الا يا فابك سوالا لطيفا
ارادت يا لطيفه فرخمت وفصلت ص ولا صح لا ينادى ضمير واشاره بحرف الخطاب
ولا مضاف لكاف ولا معرف بال في السعه خلافا للكوفيه الا الله والمحكي قال المبرد والموصول
وابن سعدان والجنس المشبه به لا ذو اعهد به وغلبه ولمح بحال ش لا ينادى الضمير
عند الجمهور اما ضمير الغيبه والتكلم فلا نهما ينافضان الندا اذ هو يقتضي الخطاب واما
ضمير المخاطب فلان الجمع بينه وبين الندا لا يحسن لان احدهما لا يغني عن الاخر وجوز
قوم نداه تمسكا بقوله يا ابحر بن ابحر يا انتا وقول الاحوص يا اياك قد كفيتك واجاب
الاولون بندوره ولا ينادى اسم الاشاره المتصل بحرف الخطاب نحو يا ذاك قاله السيرافي
وغيره واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب نحو يا
غلامك المنادى حينيذ غير من له الخطاب فكيف ينادى من ليس بمخاطب ولا ينادى ذي
المعرف بال فلا يقال يا الرجل الا في الضرورة لان في ذلك جمعا بين اداتي تعريف وجوزه
الكوفيون في الاختيار ومن وروده في الشعر قوله فيا الغلامان اللذان فرا وقوله عباس يا
الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلى عدنان وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي واستثنى
البصريون شيين احدهما اسم الله تعالى فيقال يا الله لان ال لا تفارقه فكانها من بقية
الكلمة ويجوز حينيذ قطع كلمة همزه ووصلها والثاني الجملة المسمى بها كان يسمى بالرجل قايم
فاذا ناديته قلت يا الرجل قايم لانه سمي على طريق الحكايه واستثنى المبرد ثالثا وهو الموصول
اذا سمي به نحو يا الذي قام لمسمى به ووافقه ابن مالك قال ابو حيان والذي نص عليه
سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة انما سمي فيها بشيين كل واحد منهما اسم تام والذي
بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز فيه الندا واستثنى محمد بن سعد ان اسم الجنس
المشبه به فاجاز نداه مع ال نحو يا الاسد شده ويا الخليفه هيبه ووافقه ابن مالك لان
تقديره يا مثل الاسد شده ويا مثل الخليفه هيبه فحسن لتقدير دخول يا على غير الالف

واللام

واللام ولا ينادى ما فيه ال العهديه ولا التي للغلبة ولا التي للمح الصفة بحال بل اذا
نودي هذا النوع حذفت منه ال قال انك يا حارث نعم الحارث وقال عمرو بن مرة يا فرزدق
كنيها ص مساله اذا نودي اشارة وصف بذي ال مرفوع فان استغني عنه جاز نصبه
او اي ضم وتلي بها التنبيه عوضا من الاضافة مفتوحه وقد تضم وذي ال الجنسيه مرفوعا
وجوز المازني نصبه وصفا وابن السيد بيانا وزعمه ملك النحاه مبينا واله بدلا من يا
او بموصول بغير خطاب او باشارة بلا كاف قيل او بها قال ابن الصايغ ان لحقت بذي ال
ولا يتبع بغيرها ولا يقطع عنها ويونث لتانيث صفته وقيلها مبقاه من الاشارة وقيل
اي موصوله بالمرفوع خبرا لمحذوف ش اذا نودي اسم الاشارة وجب وصفه بما
فيه ال من اسم جنس او موصول نحو يا هذا الرجل يا هذا الذي قام ابوه فيجب رفع هذا
الوصف اذا قدر اسم فان استغني عنه بان اكتفى بالاشارة في الندا ثم جي بالوصف بعد
ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع واذا نودي اي وجب بناوها على
الضم وايلاوها ها التنبيه اما عوضا من مضافها المحذوف او توكيد معنى الندا او
وصفها اما بذي ال الجنسيه مرفوعا نحو يا ايها الانسان يا ايها النبي وقيل انه عطف
بيان ولا وصف قاله ابن السيد لانه ليس مشتقا وقيل انه يجوز نصبه قاله المازني
حملا على موضعه اي ورد بان الحمل على الموضع انما يكون بعد تمام الكلام والندا لم يتم
بايها فلم يجز الحمل على موضعها وبان المقصود بالندا هو الرجل وهو مفرد وانما اتي
باي ليتوصل بها الى ندايه ومن ثم زعم ملك النحاة ابو نزار انه مبني وان اللام فيه بدل
من يا كذا ولا يجوز الوصف بما فيه ال التي للعهد او التي للمح او التي
للغلبه ولا ما فيه ال من مثنى او مجموع كان علما قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان ولا
يا ايها الزيدون واما بموصول مصدر بال خال من خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر
يا ايها الذين امنوا ولا يجوز يا ايها الذي رايت كما لا يجوز ان ينادى واما باسم اشارة عار من
الكاف نحو ايها ذا ان كان اوكما الا ايها ذا الزاجري احضر الوغا ولا يجوز ما فيه الكاف
كما لا يجوز نداوه وجوزه ابن كيسان نحو يا ايها ذلك الرجل وشرط ابو الحسن بن الصايغ
لجواز وصف اي باسم الاشاره ان يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه الالف واللام
كالبيت السابق وقوله الا ايها ذا السايلي ابن يممت ولا يجوز اتباع اي بغير هذه الثلاثة
فلا يقال يا ايها صاحب الفرس مثلا ولا يقطع عن الصفة فلا يقال يا ايها بدون ما ذكر
ويونث لتانيث الصفة قال تعالى يا ايتها النفس المطمينه وفي البديع ان ذلك اولى لا
واجب فيجوز يا ايها المراه ولا يلحقها من علامة الفروع غير التا لا علامة تثنيه ولا جمع
قال تعالى ايها الثقلان ايها المومنون وحكم ها التنبيه الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها
يعها في لغة بني اسد وقرى في السبع يا ايه الساحر ويقولون يا ايه المراة وقيل ان
ها التنبيه في يا ايها ليست متصلة باي بل مبقاه من اسم الاشاره والاصل يا اي هذا

بلغ

الرجل فاي منادي لفبين موصوف وهذا الرجل استيناف بتقدير هو لبيان ابهامه
وحذف ذا اكتفآ بما من الدلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وقيل اي موصوله والمرفوع
خبر لمبتدا محذوف والجملة صله اي وعليه الاخفش ورده المازني وابن مالك بانها لو
كانت موصوله لوصلت بالظرف والمجرور الجمله الفعليه واجيب بان ذلك لا يلزم اذ له
ان يقول انهم التزموا فيها ضربا من الصلة كما مر من انهم التزموا فيها ضربا من الصفة
علي رايكم ورده ابن مالك ايضا بانه لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدا واجاب ابو حيان
بان له ان يقول انهم التزموا حذفه في هذا الباب لان الندا باب حذف وتخفيف بدليل
جواز الترخيم فيه بخلاف غيره ورده الزجاج بانها لو كانت موصوله لوجب ان لا تضم لانه
لا يبنى في الندا ما يوصل لان الصلة من تمامه واجيب بان ذلك انما يلزم اذا قدرت
معربه قبل الندا لا اذا قدرت مبنيه قبله ثم التزموا فيها في الندا ما كان قبله ورده
بعضهم بان ايا الموصول لا تكون الا مضافة لفظا او نيه والاضافه منتفيه في هذه
بوجهيها واجيب بان ها عوضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه فكانها مضافه

صـ مسالة اذا نودي علم وصف بابن متصل مضاف لعلم قال الكوفيه او لغيره
جاز فتحه وفي الاجود تقدير فتح المقدر خلف وقد يضم الابن اتباعا وزعم الجرجاني
فتحه بنا ومثله فلان بن فلان وضل بن ضل والحق الكوفيين كل ما تنفق فيه لفظ المنادى
والمضاف اليه ويجب فيه في غير الندا حذف تنوينه الا لضروره وزعمه ابو علي موكبا
ومتلوه تابعا لجزه والاصح ان الوصف بابنه كابن وفي بنت لا في الندا وجهان شـ
اذا كان المنادي علما موصوفا بابن متصل مضاف الي علم نحو يا زيد بن عمرو جاز في المنادي
مع الضم الفتح اتباعا لحركة ابن اذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين واختلف في الاجود
فقال المبرد الضم لانه الاصل وقال ابن كيسان الفتح لانه الاكثر في كلام العرب فان كان
مما تقدر فيه الحركة نحو يا عيسى بن مريم فقال ابن مالك يتعين تقدير الضمه ولا يجوز
بدلها فتحه اذ لا فايده في ذلك واجاز الفرا تقدير الضمة والفتحه ولو كان المنادي
غير علم نحو يا غلام بن زيد او علما بعده ابن لكنه غير صفة بل بدل او بيان او منادي
او مفعول بمقدر او صفة لكنه غير متصل نحو يا زيد الفاضل بن عمرو او متصل لكنه
غير مضاف الي علم نحو يا زيد ابن اخينا او وصف بغير ابن نحو يا زيد الكريم تعين
الضم في الصور كلها ولم يجز الفتح واجاز الكوفيون الفتح في الاخر وهو ما اذا وصف
بغير ابن مستدلين بقوله يا جود منك يا عمرو الجواد علي ان الرواية بفتح الراو علله
بان الاسم ونعته كالشي الواحد فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح وحكى الاخفش
ان من العرب من يضم نون الابن اتباعا لضم المنادي وهو نظير من قرا الحمد لله
بضم اللام وزعم الجرجاني ان فتحة ابن بنا كذا قال ابن مالك
والحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن

سيد

سيد لكثرة الاستعمال كالعلم قال ابو حيان والذي ذكره اصحابنا ان المساله مفروضة
فيما اذا كان المنادي والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما تتفق فيه لفظ المنادي ولفظ
ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم بن كريم او ابن الكريم ويا شريف بن شريف او ابن الشريف
وكلب بن كلب او ابن الكلب وذكروا في ذلك خلافا فالبصريون يضمون المنادي وبعضهم
ابنا والكوفيون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيد بن عمرو في جواز الضم والفتح كما اجرت
العرب ذلك في غير الندا في حذف التنوين من الموصوف قال الكميت تناولها كلب بن
كلب فاصبحت وقال اخر فان اباكم ضل بن ضل وما ذكره البصريون هو القياس اذ الاعلام
اقبل للتغيير من غيرها انتهي ثم الصورة التي يجوز فيها فتح المنادي يجب فيها في غيره
حذف تنوينه لكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين نحو قام زيد بن عمرو وقام فلان بن
فلان بخلاف قام غلام بن زيد او زيد بن اخينا ثم الحق بعضهم ما اذا اضيف ابن الي
مضاف الي علم نحو قام زيد بن اخي عمرو وشرط بعضهم في المضاف اليه ابن التذكير لانهم
لا يشبهون الرجل الي امه فلا يحذف التنوين من مثل زيد بن عليه وشرط بعضهم
في العلمين التكبير قال ابو حيان وهو باطل انما ذلك في ابن واثبات التنوين فيما اجتمع
فيه الشروط ضرورة قال حارثة من قيس بن ثعلبة الا ان يحمل علي ان ابن بدل لا صفة
كما في قوله تعالى وقالت اليهود عزير بن الله فيمن نون عزير الا ان ابن خبر وزعم ابو علي
الفارسي ان حذف التنوين من نحو قام زيد بن عمرو للتركيب وانهم بنوا الصفة مع الموصو
وان نون ابن حرف اعراب والدال تابعة للنون بمنزلة الميم في قولهم هذا امرؤ ورايت
امرا ومررت بامرئ ولما كانت الدال حرف اعراب لم ينون لان التنوين لا يكون وسطا قال
ابن مالك وهذا مردود بالاجماع علي فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو صلى الله علي يوسف
بن يعقوب ولو كان كما قال لكسروا واذا كان الموصوف علما مونثا ونعت بابنة مضافا
الي علم فحكمه في الندا من جواز الفتح وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكر
الموصوف بابن نحو يا هند ابنة زيد وقامت هند ابنة زيد وهذا ما جزم به ابن مالك
وغيره وجعلهم القياس علي ابن وذهب قوم الي المنع لان السماع انما ورد في الابن وهو
خروج عن الاصل فلا يقاس عليه وفي الوصف ببنت في غير الندا وجهان رواهما سيبويه
عن العرب نحو هذه هند بنت عاصم بالتنوين وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط وليس
فيه التقاء الساكنين الذي في ابن وابنه ولو كان المنادي المونث مبنيا في الاصل نحو
يا رقاشي ابنة عمرو لم تتغير حركة البنا الاصليه ويكون فتح الاتباع تقديرا ذكره ابو
حيان صـ واذا كرر لفظ المنادي مضافا نحو يا تيم تيم عدي نصب الثاني
ندا او باضمار اعني او بيانا قال ابن مالك او توكيدا والسيرافي او نعتا وفتح الاول
او نصب اما فتحة لمتلو الثاني في صحة او هو مقحم او لمثله مقدرا او مركبا او اتباعا اقوال
واسما الجنس والوصفان كالعلمين خلافا للكوفيه شـ اذا ذكرت منادي مضافا

وكررت المضاف اليه فلا اشكال نحو يا تيم عدي تيم عدي وهو توكيد محض وان كررت
المضاف وحده نحو يا تيم تيم عدي فلك ان تضمّ الاول علي انه منادي مفرد وتنصب الثاني
علي انه منادي مضاف مستانف او منصوب باضمار اعني او علي انه عطف بيان او
بدل زاد ابن مالك او علي انه تاكيد قال ابو حيان ولم يذكره اصحابنا وهو ممنوع لانه
لا معنوي كما هو واضح ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف لان الاول معرف بالعلميه
او الندا والثاني بالاضافة لانه لم يضف حتي سلب تعريف العلميه واجاز السيرافي
نصبه علي النعت ويتاول فيه معني الاشتقاق وهو ضعيف ولك في الاول ايضا ،
النصب لكن الضم اوجه واكثر في كلامهم واختلف في وجه النصب فقال سيبويه هو
علي الاضافة الي متلو الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه والاصل يا تيم .
عدي تيمه حذف الضمير من الثاني واقحم قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير
الظرف الا في هذه المسالة خاصه وقال الفرا هو والثاني معا مضافان الي المذكور
اخذا من قوله قطع الله يد ورجل من قالها ان الاسمين مضافان الي من ولم يصرح
به هنا وقال المبرد هو علي نية الاضافة الي مقدر مثل المضاف اليه الثاني والثاني ،
توكيد او بيان وبدل وقال الاعلم هو علي التركيب وفتح الاول والثاني فتحة لا اعراب
جعلا اسما واحدا واضيفا كما قالوا ما فعلت خمسة عشرك وقال السيرافي هو علي ،،
الاتباع والتخفيف مثل يا زيد بن عمرو لان الثاني صفة مثل ابن وليس دونه في ،
الكثرة فهذه خمسة اقوال ولا تختص المسالة بالعلمين عند البصريين فيجوز النصب ،
في اسمي الجنس نحو يا رجل رجل القوم وفي الوصفين نحو يا صاحب صاحب زيد وخالف
الكوفيون فاوجبوا في اسمي الجنس ضم الاول وفي الوصفين ضمه لا تنوينه او نصبه
منونا نحو يا صاحبا صاحب زيد صـ مساله لزم النداء من الاسما فل وفله وهما اسما لازمة الندا
كنايه عن نكره وقيل علم وقيل ترخيم فلان وفلانه وجرمنزوره وملكرمان وملأمان
ومخبثان ومكذبان وملكعان ومطيبان وملام ولومان ونومان وهناه والمعدول
الي فعل في سب مذكر وفعال مبنيا علي الكسر لسب مونث الا لضرورة وسمع رجل
مكرمان وملامان ونذر ابو حيان القول وينقاس فعال سبا وامرا علي الاصح في ،
ثلاثي مجرد تام متصرف وقاس ابن طلحه الامر من افعل شـ من الاسما اسما ،
لازمت الندا فلم يتصرف فيها بان تستعمل مبتدا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بل ،
لا تستعمل الا في الندا وهي قسمان مسموع ومقيس فمن المسموع فل للرجل وفله ،
للمراه يقال يا فل ويا فله وقد جر فل في الضرورة قال في لجه امسك فلانا عن فل ،
واختلف فيهما فقيل هما منقوصان من فلان وفلانه لحذف الالف والنون ترخيما وبه ،
جزم ابن مالك ونسبه ابو حيان للكوفيين وقيل هما كنايتان عن علم من يعقل وعليه
ابن عصفور وصاحب البسيط قال ابو حيان ومذهب سيبويه انهما كنايتان عن نكره

من

من يعقل بمعني يا رجل ويا امراه وفل مما حذف منه حرف وبني علي حرفين بمنزلة دم
وتركيبه ف ل ي بدليل انه اذا سمي به ثم صغر قيل فلي وليس اصله فلانا فذاك تركيبه
ف ل ن وفل كنايه لمنادي وفلان كنايه عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب فيهما ،
مختلفا المعني والماده وفل الذي في الشعر السابق هو فلان صيره الشاعر كذلك ضرورة
وليس هو المختص بالندا انتهي ومنها هناه قال ابن مالك يقال للمنادي المصرح به في
التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد ،
يلي اواخرهن ما يلي اواخر المند وب من الالف وهاء السكت فيقال يا هناه بسكون الها
وكسرها لالتقا الساكنين وضمها تشبيها لها بالضمير ويا هنتاه ويا هنانيه ويا هنوناه .
ومنها ملام ولومان ونومان في ندا الكثير اللوم والنوم ولا يقاس عليها قطعا قال اذا
قلت يا نومان لم يجهل الذي اريد ولم يا خذ بشي سوي مجلي ومنها مفعلان في المدح ،
والذم ذكر الاكثر انه مسموع لا يقاس علي ما جاء منه والذي سمع منه ستة الفاظ مكرمان
للعزيز المكرم وملامان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان وذكر بعض المغاربه
انه منقاس وانه يقال في المونث بالياء وحكي ابن سيده رجل مكرمان وملامان وامراة
ملامانه وحكي ابو حاتم هذا زيد ملامان فمنهم من اجاز استعماله في غير الندا لقلة ،
وقال ابو حيان الذي اذهب اليه في تخريجه انه علي اضمار القول وحرف الندا والتقدير
جاء رجل مقول فيه او مدعو يا مكرمان وحذف القول كثير وحذف حرف الندا مناسب
لحذف القول ومنها فعل المعدول في سب المذكر جزم ابن مالك بانه لا ينقاس والمسموع
منه يا لكع ويا فسق ويا خبث ويا غدر وهي معدوله عن الكع وفاسق وخبيث وغادر
قال ابو حيان واصحابنا نصوا علي القياس فيه وقال المبرد اذا ذهبت بفعل مذهب
المعرفة جاز ان يبني في الندا من كل فعل فعل واما حديث لا تقوم الساعة حتي ،
يكون اسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع فليس هذا المختص بالندا ولا معدولا لانه ،
مصروف فهو وصف كحطم واما قوله شهادة تبدي ملحاده عدر فضرورة والمقيس
فعال المعدول في سب المونث نحو يا لكاع ويا خباث ويا فساق واما قوله الي بيت ،
قعيدته لكاع فضرورة علي انه اول باضمار القول او الدعاء وحرف الندا اي يقال
لها او تدعي يا لكاع وهذا النوع مبني علي الكسر لمضارعته حزام من جهة العدل ،،
والتانيث والوزن وينقاس فعال في السب بلا خلاف وفي الامر وفاقا لسيبويه
وخلافا للمبرد من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف نحو يا لام ويا قداع بمعني يا ليمه
ويا قذره وجلاس ونطاق وقوام بمعني اجلس وانطق وقم فلا يبني من غير ثلاثي
ولا من مزيد بل يقتصر فيه علي ما سمع نحو دراك من ادرك خلافا لابن طلحه ولا ،
من ناقص فلا يجوز كوان منطلقا ولا بيات ساهرا بمعني كن وبت ولا من جامد ولا ،
يجوز وذار ولا وداع زيدا بمعني ذر ودع صـ ومنها اللهم والميم عوض حرف الندا

خلافا
ومن ثم لا تباشره في سعة قال للكوفيه ومنع سيبويه وصفه وجوزه المبرد فمنصوب ومرفوع وشذ في غير ندا وحذف لامه وقد يستعمل تمكينا للجواب ودليلا على الندرة

ش من الاسماء الخاصة بالندا اسماعا وشذ استعماله في غيره قال الاعشى، كحلفة من ابي رياح يسمعها اللهم الكبار وشذ ايضا حذف منه قال لاهم ان كنت، قبلت حجتي واصله الجلاله زيدت فيه الميم المشددة عوضا من حرف الندا ومن ثم، لا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله اني اذا ما حدث الما، اقول يا اللهم يا الهما هذا، مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع بينهما بنا، على رايهم ان الميم ليست عوضا منه بل بقيه من جملة محذوفة وهي أُمنا بخير ومذهب سيبويه والخليل ان هذا الاسم، وهو اللهم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت يعني غير متمكن يعني من، الاستعمال وقالا في قوله قل اللهم فاطر السموات والارض انه على ندا اخر اي يا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعلا فاطر صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للندا قال المطرزي في شرح المقامات وقد تستعمل، اللهم لغير الدعاء تمكينا للجواب ومنه الحديث الله ارسلك قال اللهم نعم ودليلا على الندرة كقول العلما لا يجوز اكل الميتة اللهم الا ان يضطر فيجوز

ص مسالة الندبة اعلان المتفجع باسم من فقده لموت او غيبه ولها وا وبا مع الامن وللمندوب حكم الندا ولا يندب مضمر واشاره وكذا موصول الا بصلة تعينه واسم جنس مفرد على الصحيح. قال السيرافي ومضاف لضمير خطاب والكوفيه وجمع السلامة

ش المندوب نوع من المنادى والندبه مصدر ندب الميت اذا تفجع عليه والحق به الغايب وتختص من حروف الندا بحرفين وا وهي الاصل ويا وهي لا تستعمل الا عند امن اللبس بالمنادى غير المندوب فان يندب ميتا اسمه زيد وبحضرتك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه اذا كان مضافا او شبهه نحو واعبد الله وامنا ربا عمرو وضمه اذا كان مفردا نحو وازيد وتنوينه عند الاضطرار نحو وافقعسا وابن سنى فقعس ولا يندب المبهم من ضمير واسم اشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال يا انتا ولا واهذاه ولا وامن ذهباه ولا وا رجلاه لان ذلك لا يقع به العذر للمتفجع، لابهامه وذلك هو المقصود بالندبه فان كان اسم الجنس غير مفرد جاز نحو واغلام زيداه وكذا اذا كان للموصول صلة تعينه نحو وامن حفر بير زمزماه لانه في، الشهرة كالعلم واجاز الرياشي ندبه النكرة وفي الحديث واجبلاه وقال غيره هو نادر ان صح ومنع السيرافي ندبة المضاف لضمير المخاطب كما لا يجوز نداوه لان الباب بين سوا قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع الكوفيون ندبة الجمع، السالم كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه لان الحاق الالف هنا كالحاق الالف والواو هناك

الندبة

ونرى البصريون بان هذه الالف لا تغير الملفوظ مما هو عليه ولا تحدث فيه شيا بخلاف حرفي التثنية والجمع

ص ويلحق اخر ما تم به جواز الف يحذف لها ما يليه من تنوين والف وجوز الكوفيه قلبها وتحريك التنوين بفتح او كسر وحذف همز التانيث وبفتح ما لم يلبس فتقلب بحسبه وجوزه الكوفيه مطلقا وفي يا وواو تيقد رحركتهما الفتح والحذف والاصح لا يغني عنها فتحة وانها لا تقلب يا بعد نون مثنى وانه لا يعوض منها تنوين وصلا وانه لا يلحق نعته او نعت ايها او مضاف نعته غير ابن قال ابن مالك وما اخره الف وها وجوزه بعضهم في بدل ونسق ومنادى غير مندوب ويليها غالبا سالمة، ومنقلبه هاء ساكنة لا وصلا اختيارا خلافا للفرا

ش يلحق جوازا اخر ما تم به المندوب الف وليس لحاقها بلازم واخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه والموصول والمركب ثم ان كان متلوها تنوينا والفا حذف لا لتقاء الساكنين نحو واموساه واغلام زيداه وجوز الكوفيون قلب الالف يا وتحريك التنوين بفتح او كسر فيقال واموسياه واغلام زيدناه او زيدنيه وان كان همز تانيث افرنحو واحمراآه وجوز الكوفيون حذفها وان كان حرفا محركا فتح ان كان مضموما او مكسورا واقر ان كان مفتوحا نحو وازيداه واعبد الملكاه وارقاشاه واعبد يغوثاه ما لم يحصل لبس فتقر الحركة وتقلب الالف واوا ان كانت ضمة ويا ان كانت كسرة كقولك في غلامه وقومو اسمي به واغلا موه واقومو ه تقلب الالف واوا وحذف الواو الاولى لالتقا بها ساكنه مجهاد في غلامك وقومي مسمى به واغلامكيه واقوميه تقلب الالف يا وحذف اليا الاولى كذلك اذ لو ابقيت الالف وقيل واغلامهاه لالتبس بالغايبه او واقوماه لالتبس بالمثنى او واغلامكاه
٥ لالتبس بالمذكر واجاز الكوفيون القلب مطلقا وان لم يلبس فاجازوا وارقاشيه وا عبد الملكيه وان كان واوا او ياء لتعذر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والابقا محركا بالفتح كقولك في غلامي واغلاميا او واغلاماه وبقي مسايل الاولى لا يستغنى عن الالف، بالفتحة فلا تقول واعمرو وانت تريد واعمراه خلافا للكوفيين الثانيه لا تقلب الالف، يا بعد نون التثنيه عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وازيداناه واجازه الكوفيون وابن مالك فيقال وازيدانيه الثالثة كذا الرابعة لا تلحق الالف نعت المندوب عند جمهور البصريين لانه منفصل من المنعوت واجازه يونس، والكوفيون وابن مالك نحو وازيد الطويلاه واجاز خلف لحوقها نعت اي نحو يا ايها الرجلاه واجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور باضافة نعته نحو الا با عمرو وعمرواه وعمرو بن الزبيراه والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ وجوز بعضهم كون البدل وعطف النسق الخامسة اطلاق النحاة يقتضي جواز لحاق الالف بما اخره الف وها وبه صرح بعض المغاربه وابن معط في الفيته وابن الحاجب فيقال في عبد الله واعبد اللاهاه وفي جمجاه واجمجاهاه ومنعه ابن مالك لاستثقال الف وها بعد الالف وها السادسة قيل قد تلحق الالف

المنادي غير المندوب كقول امراه من العرب نفحت يا عمراه فقال يا لبيكاه جزم بذلك
ابن مالك وغيره ومنعه سيبويه السابعة تلي الالف في الغالب هاء ساكنه وتقلبه يا
اوواوا كما تقدم من الامثله ويجوز تركها كقوله وقمت فيه بامر الله يا عمرا ولا يثبت في .

الاستغاثة

حال الوصل الا ضروره واجاز الفرا فيه ثبوتها مكسوره ومضمومه ص مسالة
تجر اللام مفتوحه منادي متعجبا منه او مستغاثا به متعلقه بفعل الندا او بحرفه وقيل
زايده ومكسوره المعطوف عليه دون يا والمستغاث من اجله متعلقه بفعل الندا او
ادعوك او مدعوا اقوال وقد يجر بمن اذ يحذف او تليه يا لحذف المستغاث به واذا
ولي يا ما لا ينادي الا مجازا جاز فتح اللام مستغاثا به وكسرها وليست لبعض الخلافا
لزاعمه ونعاقبها الف كالندبه وتختص الباب بيا وقل وروده في التعجب ش اذا
استغيث المنادي او تعجب منه جر باللام مفتوحه نحو يا لله يا لما يا للعجب وما كان منادي
مستغاثا ومتعجبا منه ولما لا ولا الا المعرف بال فانه يجوز هنا والاستغاثة دعا المستغيث
المستغاث والتعجب بالندا على وجهين احدهما ان ترى امرا عظيما فتنادي جنسه نحو يا
للما والاخر ان ترى امرا تستعظمه فتنادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلما
وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من اجله واجري المتعجب منه
مجراه لمشاركته في المعني لان سببها امر عظيم عند المنادي واختلف في هذه اللام و
فقيل زايده وعليه ابن خروف واختاره ابو حيان بدليل صحة تعاقبها للالف ولا صح لبيت
نايبه وعلى هذا فذهب ابن جني الي انها تتعلق بحرف الندا لما فيه من معني الفعل
وذهب سيبويه الي انها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور وتكسر اللام
مع المعطوف ان لم تعد معه يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب فان اعيدت معه يا فتحت
نحو يا للعطاما ويا للرياح وتكسر ايضا مع المستغاث لاجله نحو يا للقومي لفرقة الاحبا
وتتعلق بفعل مضمر تقديره ادعوك لفلان قال ابن عصفور قولا واحدا ولبس كذلك
بل الخلاف موجود فقيل انها تتعلق بفعل الندا وهو بعيد وقيل بحال محذوفه تقديره
بالزيد مدعوا لعمرو وقد يجر المستغاث لاجله بمن لانها تاتي للتعليل كاللام كقوله يا
للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا وقد يحذف المستغاث
من اجله ان علم كقوله فهل من خالد اما هلكنا وهل بالموت يا للناس عار وقد يحذف
المستغاث به فتلي يا المستغاث من اجله كقوله يا لاناس ابوا الا مثابرة على التوغل
في بغي وعدوان اي يا لقومي لاناس واذا ولي يا اسم لا ينادي الا مجازا نحو يا للعجب
ويا لله وما هي جاز في اللام الفتح على انه مستغاث به اي يا عجب احضر فهذا
وقتك والكسر على انه مستغاث من اجله والمستغاث به محذوف وكانك دعوت
غيره تنبهه على هذا الشي وزعم الكوفيون ان لام الاستغاثة بعض ال وان
اصل يا لفلان يا ال فلان تحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في ايمن م ولهذا صح

الوقف

الوقف عليها في قوله اذ الداعي المثوب قال يا لا والبصريون قالوا بل هي لام الجر
بدليل وقوع كسرها في العطف ولو كانت بعض ال لم يكن لكسرها موجب ونقل الاول
عن الكوفيين ذكره ابن مالك ونازع فيه ابو حيان بان الفرا قال ومن الناس من زعم
كذا فذكره وظاهر هذه العبارة منه انه ليس مذهب الكوفيين ثم انه لم يقل به من
روسهم فلذا لم اعزه في المتن اليهم بل قلت خلافا لزاعمه ونعاقب اللام الف كالمندوب
فلا يجتمعان نحو يا زيداه العمرو ويلحقها ها السكت وقفا ويظهر من كلام سيبويه عن
الخليل ان اللام هي الاصل وتختص باب الاستغاثة والتعجب بيا من بين سائر حروف
الندا وربما وردت وا في التعجب تنبيه انما اعرب المستغاث والمتعجب
منه مع كونه منادي وعلة البنا موجودة فيه لدخول اللام التي هي من خصايص الاسما
فرجع الي اصله وعلى هذا لا موضع له فيتبعت بالجر والنصب وقيل لان يا صار
دخولها في البنا حكم العامل اذ البنا فيهما يشبه بالاعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال
عملها لفظا وصار بمنزلة ما زيد بحسبان فعلى هذا له موضع رفع فيتبعت بثلاثة

الترخيم

اوجه ص مساله الترخيم حذف اخر المنادي ولا يرخم غيره الا لضروره ان
صلح له ولو غير علم وذي تا وممعوض ومستطرا في الاصح ولا ملازم الندا ومندوب
ومستغاث باللام قطعا ولا دونها وصلاة وبني غير الندا خلافا لزاعميها ش
الترخيم لغة التسهيل واصطلاحا حذف اخر الاسم باطراد فلا يسمي مثل يد ترخيما
ويدخل في المنادي والتصغير والمقصود هنا الاول وهو المراد عند الاطلاق فلا
يرخم غير المنادي الا لضرورة بشرط صلاحيته للندا بخلاف ما لا يصلح له كالمعرف بال
وسوا في جوازه في الضرورة العلم وغيره وذو التا والخالي منها والمعوض وغيره والمستطر
وغيره كما جزم به ابن مالك وقال ابن مالك لا يرخم منها في غير الندا الا العلم لانه
المسموع ولا شاهد في غيره ورد بقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد وقال بعضهم
لا يرخم منها ثلاثي خالي من التا كما لا يرخم في الندا وقال بعضهم اذا رخم في غير الندا عوض
منه يا ساكنه كقوله من الثعالي ووخز من ارانبها وقال المبرد لا يجوز الترخيم في
غير الندا الا على نية التمام كقول طريف بن مالك ليلة الجوع والخصر ولا يجوز على نية
الانتظار للمحذوف ورد بالقياس على حال الندا وبالسماع قال ابن حارث ان اسبق
لرونيه اي ابن حارثه وما ورد من ذلك فيما فيه ال كقوله قواطنا مكه من ورق الحما
اي الحمام فمن الحذف الذي هو غير الترخيم ولا يرخم الاسم الملازم للندا ذكره ابو حيان
في شرح التسهيل قال واما ملام فليس ترخيم ملامان بل بناء على مفعل من اللوم
قال ونصوا ايضا على انه لا يرخم المندوب الذي لحقته علامة الندبه ولا المستغاث
الذي فيه اللام قطعا واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه لام الاستغاثه
كقولك لام اعام لك ابن صعصعه بن سعد وقال ابن الصايغ انه ضرورة ولا

يرخم المنادي المضاف عند البصريين لان المضاف اليه ليس هو المنادي ولا يرخم
الا المنادي واجازه الكوفيون وابن مالك بحذف آخر المضاف اليه كقوله خذوا حظكم
يا ال عكرم واذكروا في اثبات اخر واجاب سيبويه بانها ضرورة قال ابو حيان
ولو ذهب ذاهب الي جواز ذلك اذا كان آخر المضاف اليه تا التانيث وتوقف مع
الوارد وسعه اذا كان غيرها لكان ذاهبا الي مذهب ولا يرخم المبني بسبب غير
الندا كباب حذام ص ويرخم ذوا التا مطلقا خلافا لابن عصفور في نحو صلمعة
بن قلمعة وللمبرد في النكرة مطلقا لا فله وغيره ان كان علما قيل او نكرة مقصودة
زايدين علي ثلاثة قيل او ثلاثيا محرك الوسط قيل او ساكنه ش ما فيه تا التانيث
لا يشترط في ترخيمه علميه ولا زيادة علي الثلاثة بل يرخم وان كان ثنائيا غير علم
كقول بعض العرب يا شا ارجني ولا نشرحي قال ابو حيان ويستثني فله الخاص
بالندا فانه لا يجوز ترخيمه وان كان مونثا بالهاء ثم ان كان المونث بالهاء علما فلا
خلاف في ترخيمه كقولك في هبة مسمي به يا هب اقبل وان كان نكرة مقصوده
ففيه خلاف ذهب المبرد الي انه لا يجوز ترخيمها ورده الجمهور بنحو قوله يا ناق
سيري عنقا فسيحا وفي البديع لا يجيز المبرد تكلفي ترخيم النكرة العامة نحو
شجرة ونخلة وانما يرخم منها ما كان مقصودا وهو خلاف ما حكاه غيره نكذا قلت مطلقا
وزعم ابن عصفور انه لا يجوز ترخيم صلمعة بن قلمعة لانه كناية عن المجهول الذي
لا يعرف قال الشاعر اصلمعة بن قلمعة من نقع لهنك لا ابا لك تزدريني قال
ابو حيان واطلاق النحويين يخالفه وايضا وان كان كناية عن مجهول فانه علم الا
تري انهم منعوه الصرف للعلميه والتانيث فحكمه حكم اسامه للاسد والعادي
من تاد التانيث انما يرخم بشرطين ان يكون علما بخلاف اسم الجنس والاشاره
والموصول وان يكون زايدا علي ثلاثه فلا يرخم الثلاثي وذهب بعضهم الي جواز
ترخيم النكرة المقصوده لانها في معني المعرفه ولذلك نعت بها فاجاز في غضنفر
يا غضنف واستدل بما ورد من توهم الطرف كرا اي كروان ويا صاح اي يا صاحب
والجمهور جعلوا ذلك شاذا وذهب الكوفيون الا الكسايي الي جواز ترخيم الثلاثي
بشرط ان يكون محرك الوسط فيقال في حكم يا حك وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله
قياس ونقل ابن بابشاذ ان الاخفش وافق الكوفيين علي ذلك قال ابن عصفور
فان كان الثلاثي ساكن الوسط كهند وعمرو لم يجز ترخيمه قولا واحدا اما عند
اهل البصرة فلان اقل ما يبقي عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة احرف واما عند
اهل الكوفة فلئلا يبقي علي حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الادوات نحو من وعن قال
ابو حيان وليس كما ذكر بل الخلاف فيه موجود حكي ابو البقا العكبري في كتاب
التبيين ان بعض الكوفيين اجاز ترخيمه ونقله ابن هشام الخضراوي عن الاخفش

فقال

فقال ما نصه اجاز الفرا وجماعة ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط واجاز ابو الحسن وحده
ترخيم الساكن الوسط من الثلاثي ص ويرخم المزج بحذف ثانيه وقيل انما يحذف
حرف او حرفان وقيل الها فقط من ذي ويه ومن اثني عشر وتزعه الالف ايضا ومنع
سيبويه ترخيم الجمله وابو حيان المزج واكثر الكوفيه ذا ويه والفرا مركب العدد
علما والجرمي علم الكناية والكوفيه المسمي به من تثنية وجمع ش فيه مسايل
الاولي اختلف في ترخيم العلم المركب تركيب مزج فالجمهور علي جوازه مطلقا ومنع اكثر
الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وقال ابو حيان الذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخيم
المركب تركيب مزج لان فيه ثلاث لغات البنا وينبغي ان لا يرخم علي هذه لانه مبني
لا بسبب الندا كحذام والاضافة وقد منع البصريون ترخيم المضاف ومنع الصرف
وينبغي ان لا يجوز ترخيمه لانه لم يحفظ عن العرب في شي من كلامهم واما قوله
اقاتلني الحجاج ان لم ازر له دراب واترك عند هند فواديا يريد درابجرد فهذا
من الترخيم في غير الندا للضرورة وهو شاذ نادر لا تبني عليه القواعد قال
ولم تعتمد النحاة في ترخيمه علي سماع انما قالوه بالقياس من جهة ان الاسم الثاني
منه شبه تاء التانيث فعومل معاملتها بالحذف في الترخيم قال ولكونه غير
مسموع اختلفوا في كيفية ترخيمه فقال البصريون كلهم بحذف الثاني منه فيقال
في حضرموت وخمسة عشر وسيبويه يا حضر ويا خمسة ويا سيب ومنع ذلك
ابن كيسان لانه يلبس بالمفردات وقال يحذف منه حرف او حرفان فيقال
يا حضرم ويا بعلب في بعلبك لان ذلك ادل علي المحذوف من حذف الثاني باسره
واجاب الاولون عن اللبس بانه يزول بالانتظار فيتدين اذا حيث وقال الفرا فيما
اخره ويه لا يحذف منه الا الها خاصة ثم تقلب اليا الفا فيقال في يا سيبويه يا
سيبوا الثانيه اذا سمي باثنا عشر واثنتا عشرة رخم بحذف العجز وتحذف معه
الالف ايضا فيقال يا اثن ويا اثنت كما يقال في ترخيمها لو لم يركبا وهذا بنا علي
ان المركب من العدد اذا سمي به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين ومنع منه
الفرا الثالثه ما سمي به من الجملة كتابط شرا في ترخيمه خلاف فذهب اكثر
النحويين الي المنع وابن مالك الي الجواز ونقله عن سيبويه فيقال يا تابط بحذف
الثاني وقال ابو حيان هذا النقل عن سيبويه خطا فان سيبويه نص علي المنع وقد
سقت عبارته في النكت التي لي علي الالفيه وما ضم اليها الرابعه لا يستثني من العلم المفرد
شي عند الجمهور واستثني الجرمي مسالة طامر بن طامر كناية عمن لا يعرف ولا يعرف
ابوه فلم يجز ترخيمه لانه كناية عن اسمه ورد بانهم رخموا فلانا سمع فلا تعال وهو
ايضا كناية واجيب بان فلانا كناية عن الاعلام فرخم كما يرخم العلم وطامر بن طامر
كناية عن مجهول لا عن علم واستثني الكوفيون ما سمي به من مثني وجمع تصحيح فمنعوا

ترخيمه والبصريون جوزوه بحذف العلامة والنون ص وتحذف مع الاخر متلوه
لينا ساكنا زايدا قبله اكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوز الجرمي حذف ثاني الفتح
والاخفش المقلوب عن اصل والفرا الساكن الصحيح ولين بعد حرفين وقيل ان كان واوا
ولزوم المدغم والكوفيه يا فولايا والالف قبلها ويحذف زايدان زيدا معا مالم يبق علي
حرفين وكذا ان حرك اولها علي المشهور واما متلوا الهاء فمنعه الاكثر وجوزه سيبويه
ان بقي ثلاثة ولم ينتظر وقال ابو حيان يجوزان والترك اكثر ش تقدم ان الترخيم
حذف الاخر وتحذف مع الاخر ايضا ما قبله من حرف لين ساكن زايد قبله اكثر من
حرفين وحركة تجانسه سوآ كان الاخر صحيحا او اصليا ام زايدًا ام حرف علة
بشرط ان لا يقال هاء تانيث فيقال في منصور ومسكين ومروان واسما وزيدان
وزيدون وهندات اعلاما يا منص ويا مسك ويا مرو ويا اسم ويا زيد ويا هند
فان اختل شرط مما ذكر لم يحذف ما قبل الاخر فلا يحذف ان كان صحيحا كجعفر ولا
لينا متحركا كقنور وهبيخ ولا اصليا كمختار ومنقاد فان الفهما منقلبة عن يا وواو
خلافا للاخفش حيث جوز الحذف في هذه الصورة فقال يا مخت ويا منق ولا ما قبله
حرفان فقط كعماد وثمود وسعيد لئلا يشبه الاسم ببقايه علي حرفين الادوات
خلافا للفرا حيث جوز الحذف فيه فيقال يا عم ويا ثمو ويا سع وقيل انما قال الفرا
بالحذف في ثمود فقط فرارا من بقا اخر الاسم واوا بعد ضمه ووافق البصريين في
عماد وسعيد لانتفاء ذلك وجوز ايضا حذف ما قبل الاخر من ساكن صحيح قبله
حرفان فقط كهرقل فيقال يا هرق قال لانه لو بقي الساكن اشبه الادوات اذ ليس
في الاسماء المتمكنه ما آخره ساكن ورد بانه ليس بعد علي لغة التمام لا يشبهها
وعلي الانتظار المحذوف مراد وجوز اخرون حذف الساكن الصحيح ان كان مدغما
كمرشت لانه في قوة حرف واحد ولا ما قبله حركة لا تجانسه كغرنيق وفردوس
خلافا للفرا والجرمي حيث جوز الحذف فيه فيقال يا غرن يا فرد ولا ما قبلها
التانيث كسعلاه وميمونه عند الاكثرين واجاز سيبويه حذفه ان بقي بعده ثلاثة
احرف فصاعدا ولم ينتظر المحذوف قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد
السماع قال احار ابن بدر وليت ولايه يريد حارثه بن بدر وقال يا ارط انك
فاعل ما قلته يريد يا ارطاه وقال انك يا معا ويا ابن الافضل يريد يا معاويه ويا
ابن الافضل منادى ثان لان بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله يا
معاد ثم يبتدي يا ابن الافضل ثم قال ابو حيان والوجهان في ذي التاء الذي هو
علي اكثر من اربعة احرف وجهين احدهما وهو الشايع الكثير ترخيمه بحذف التاء
فقط والثاني وهو قليل ترخيمه بحذف التاء وما يليها وما فيه زيادتان زيدا معا
تحذفان وذلك الفا التانيث كحمرا والالف والنون في نحو سكران وعلامة التثنيه

والجمعين

والجمعين كما تقدم ويا النسب كطايفي والواو والتاء في ملكوت ورهبوت وله ثلاثة
شروط الاول كون زيادتهما معا كما ذكر فلو لم يزادا معا كعلبا لم يحذفا لان الاولي زيدت
لتلحق ما زيدت الاخري له وهو فعلل فبنا لسراج وزلزال وكذلك حولايا وبردرايا
لا يحذفان لانهما لم يزادا معا بل الاخيرة جاءت للتانيث بعد ما كانت الاولي للالحاق الثاني
ان يبقي الاسم علي ثلاثة فان بقي علي اقل لم يحذفا كيدان او بنون علما الثالث ان يكون
اول الزايدتين ساكنا فان كان متحركا لم تحذفا كنرتني ومن النحويين من يحذفهما معا
وما اخره ثلاث زوايد مما قبل آخره حرف علة كحولايا وبردرايا لا يحذف منه الا الاخير
فقط عند البصريين وجوز الكوفيون حذف الثلاثة قال ابو حيان وقياس قولهم
يقتضي حذف الثلاث في رغبوتا ورهبوتا ص مسالة الاجود انتظار المحذوف
فلا يغير الباقي الا بتحريك ما كان مدغما او تلا الفا قبل او لا بما كان له لا اصلح السكون
فبفتحة علي الاصح وثالثها يحذف كل ساكن يبقي قال الاكثر والابرد ما زال سبب حذفه
ويتعين الانتظار في ذي التاء ان البس وقيل مطلقا وقيل لا يشترط اللبس في الاعلام
وفي ما يودي الي عدم نظير علي الاصح ويعطي آخر ما لم ينتظر ما يستحقه لو تم به ومنعا
ويرد ثالث ثنائي ذي لين ويضعف ثانيه ان جهل وعينه الكوفيه فيما قبل آخره
ساكن ش في المرخم لغتان الانتظار وهو نية المحذوف وترك الانتظار وهو عدم
نيته والاول اكثر استعمالا واقواهما في النحو وجا عليه ما قري ونادوا يا مال وقال
زهير يا حار لا ارمين منكم بداهية وجاء علي الثاني يدعون عنتر والرماح كانها اذا انتظر
فلا تغير ما بقي بل يبقي علي حركته وسكونه فيقال يا جعف ويا هرق ولا يعل فيقال في
ثمود وعلاوه وسقايه يا ثمو ويا علاو ويا سقاي الا بامرين احدها تحريك ما كان ساكنا
للادغام ان كان قبله الف كاحمار ومحمار علمين فرارا من التقاء الساكنين بخلاف ما آخره
غير الف كحدب ومحمرانه يبقي علي سكونه خلافا للفرا في قوله بتحريكه ايضا وحيث حرك
علي راي الناس او علي رايه فبالحركة التي كانت له بالاصل فيحرك في احمار بالفتح وفي محمار
ومحمر بالكسر فان لم تكن له في الاصل حركة كاسحار بنت فبالفتح لانه اقرب الحركات
وقيل بالكسر علي اصل التقا الساكنين نقله ابن عصفور عن الفرا وقيل يسقط كل ساكن
يبقي بعد الاخر حتي ينتهي الي المتحرك فيقال يا اسح نقله صاحب رؤوس المسايل عن الفرا
الثاني ان يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو جمع كقاضون ومصطفون علمين فان اليا
والالف حذفتا للالتقاء للواو فاذا رخم بحذف الواو مع النون ردت اليا والالف
لزوال الموجب للحذف فيقال يا قاضي ويا مصطفي هذا مذهب اكثر النحويين وقاسوه علي
رد ما حذف لنون التاكيد الخفيفه عند ذهابها في الوقف وعلي رد ما حذف للاضافة
عند حذف المضاف اليه وخالفهم ابن مالك فقال لا يرد هنا فيقال يا قاض ويا مصطف
والالزم رد كل محذوف بسبب ازالة الترخيم ما كان يستحقه ويتعين الانتظار في موضعين

احدها ما فيه تاء التانيث اذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة ومخمه وعادله وقايمه ،،
اذ التمام فيه يوهم ان المنادي مذكر هكذا جزم به ابن مالك واطلق صاحب دوس ،
المسايل المنع من غير اعتبار لبس البتة قال ابو حيان وفصل شيوخنا فلم يعتبروا اللبس
في الاعلام واعتبروه في الصفات قال وهو الذي دل عليه كلام سيبويه الثاني ما يلزم
بتقدير تمامه الادا الي عدم النظير كما لو رخم طيلسان فانه لو قدرنا ما لزم وجود فيعل
بكسر العين في الصحيح العين وهو بنا مهمل كذا جزم به ابن مالك قال ابو حيان هذا د ،
مذهب الاخفش واما ساير النحويين كالسيرافي فانهم اجازوا فيه التمام ولم يعتبروا ما
يوول اليه الاسم بعد الترخيم من ذلك لان الاوزان انما يعتبر فيها الاصل لا ما صارت ،
اليه بعد الحذف واذا ترك الانتظار اعطي اخر الاسم ما يستحقه لو تم به وصفا فيضم ،
ظاهرا ان كان صحيحا فيقال يا حار يا جعف يا هرق وتقدر فيه الضمة ان كان معتلا
كقولك في ناجيه ص يا ناجي بسكون اليا ويعل بالقلب او الابدال كقولك في ثمود ،
يا ثمي بقلب الواو يا اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة وفي علاوه ،
وسقايه يا علا ويا سقا بابدال الواو واليا همزة لوقوعهما اخرا اثر الف زايده وفي قطوان
يا قطا فتقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان كان تثنية يا ذا لبن منعت ان لم يعلم
له ثالث كلات مسمي به اذا رخمته حذفت التا وصحت الالف لحركة الثانيه فانقلبت
همزة فتقلب يا لا وان علم ثالث جي به كذات علما يرخم بحذف التا ويرد المحذوف وهي
الواو لان اصله ذوات ولذا قيل في التثنيه ذواتا فيقال يا ذوا ولا يتعين لغة التمام
عند البصريين في شي من الاسما وقال الكوفيون يتعين فيما اذا كان قبل الاخر ساكن
كهرقل فرارا من وجود اسم متمكن ساكن الاخر ص وجوز الاكثر زيادة التا مفتوحة
فيما حذفت منه وتوهم الالف الممدودة ويوقف علي المرخم بحذف الها غالبا بها ساكنه
وهي المحذوفة او للسكت خلف ويعوض منها الف الاطلاق ضرورة ش فيه مسئلتان
الاولي سمع من كلام العرب مثل يا عايشة بفتح التا قال النابغة كليني لهم يا ابنة
ناصب الرواية بفتح اميمة فاختلف النحاة في تخريج ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التا
هي المبدلة من هاء التانيث التي تلحق في الوقف اثبتها في الوصل اجراله مجرى الوقف ،
والزمها الفتح اتباعا لحركة آخر المرخم المنتظر وذهب قوم منهم الفارسي الي انها اقحمت
ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركت بحركته ودعاهم الي القول بزيادتها حشو
لانها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناوه علي الضم وذهب ،،
آخرون منهم سيبويه الي ان التا زيدت آخر البيان انها التي حذفت في الترخيم ،
وحركت في الفتح اتباعا وعلي هذه الاقوال الاسم مرخم وقيل انه غير مرخم والتا غير
زايده بل هي تا الكلمة حركت بالفتح اتباعا لحركة ما قبلها والاسم مبني علي الضم تقديرا
كما ان الاول من يا زيد بن عمرو كذلك وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل

بعد جزمه بقول سيبويه في التسهيل واختاره ايضا ابن طلحة والحق قوم في جواز الفتح
بذي الها ذا الالف الممدوده فاجاز ان يقال يا عفراء سلمي بالفتح قال ابن مالك وهذا لا يصح
لانه غير مسموع وقياسه علي ذي التا قياس علي ما خرج عن القواعد الثانيه لا يستغني
غالبا في الوقف علي المرخم بحذف التا عن هاء ساكنه فيقال في الوقف علي مثل يا طلح يا طلحه
وندر تركها حكي سيبويه يا حرمل في الوقف يريد يا حرمله قال ابن عصفور وهذا يسمع
ولا يقاس عليه وقال ابو حيان بل يقاس عليه لانه ليس في ضرورة شعر لكنه قليل ،،
واذا وقف بها فهل هي كانت في الاسم قبل ترخيمه اعيدت في الوقف ساكنه مقلوبه هاء — التي م
او هي غيرها وهي هاء السكت المزيده في الوقف خلاف جزم ابن مالك بالاول قال ابو حيان
وحاصله ان الترخيم لا يكون الا في الوصل فاذا وقفوا فلا ترخيم قال وظاهر كلام سيبويه
قال ومحل زيادتها ما اذا رخم علي لغة الانتظار اما اذا رخم علي لغة التمام فلا لانه نقض
لما اعتزموا عليه من جعله اسما تاما حين بنوه علي الضم وقد تجعل بدل الها الف الاطلا — ف
عوضا منها في الضرورة قال في فصل التفرق بامتناع ما ذكره ابن عصفور وغيره ونص
عليه سيبويه فقال واعلم ان الشعراء اذا اضطروا حذفوا هذه الها في الوقف ويجعلون — وذلك لانهم م
المدة التي تلحق القوافي بدلا منها **ص المفعول المطلق** هو المصدر
وقيل تختص بما قبله عام وقيل اسم منه ش انما سمي مفعولا مطلقا لانه لم يتقيد بحرف جر — مطلب المفعول المطلق
كالمفعول به وله وفيه ومعه والمصدر هو المفعول حقيقة لانه هو الذي يحدثه الفاعل واما
المفعول به فمحل الفعل والزمان ووقت يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول
والفعل والمفعول له علة وجود الفعل والمفعول معه مصاحب للفاعل او المفعول قال
ابو حيان تسميته ما انتصب مصدرا مفعولا مطلقا هو قول النحويين الا ما ذكره صاحب
البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب الي مفعول مطلق والي موكد والي متسع فالمفعول
المطلق عنده ما كان من افعال العامه نحو فعلت وصنعت وعملت واوقعت فاذا قلت ،
فعلت فعلا فالواقع ذات الفعل لان الذوات الواقعه ما هي هذا ولا يقع منها الجواهر
والاعراض الخارجه عنا فلا تكون مطلقه في حقنا بل في حق الله كقولك خلق الله زيدا
فانه مفعول مطلق فلذلك المفعول المطلق اعم من المصدر المطلق ص وهو اصل الفعل
والوصف وقال الكوفية الفعل وابن طلحة كل اصل وقوم الفعل اصل الوصف ش
مذهب اكثر البصريين ان المصدر اصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه لانهما
يدلان علي ما تضمنه من معني الحدث وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل وذلك
شان الفرع ان يدل علي ما يدل علي الاصل وزيادة هي فايدة الاشتقاق ومذهب د.
الكوفيين ان الفعل اصل والمصدر مشتق منه لان المصدر موكد للفعل والموكد ،
قبل الموكد ولان المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شان الفروع ان ،
تحمل علي الاصول وذهب ابن طلحة الي ان كلا من المصدر والفعل اصل براسه وليس

احدهما مشتقا من الاخر وذهب بعض البصريين الى ان المصدر اصل للفعل والفعل
اصل للوصف ورد بانه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل
اشتقاقه منه ولتعين اشتقاقه من المصدر قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كثير
منفعة ص ثم ان لم يزد زيادة على عامله فمبهم لتوكيد والا فمختص لنوع وعدد
ويثنى ويجمع دون الاول وفي النوع خلف ش المصدر نوعان مبهم وهو ما يساوي معنى
عامله من غير زيادة كقمت قياما وجلست جلوسا وهو لمجرد التاكيد ومن ثم لا يثنى
ولا يجمع لانه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ولذا قال ابن
جني انه من قبيل التاكيد اللفظي وقيل انه من التاكيد المعنوي لازالة الشك عن
الحدث ورفع المجاز وعليه الابدي وغيره وقسم هولاء التاكيد المعنوي الى قسمين ما لازالة
الشك عن الحدث وهو بالمصدر وما بازالته عن المحدث عنه وهو بالنفس والعين ومختص
وهو ما زاد على معنى عامله فيفيد نوعا او عددا نحو ضربت ضرب الامير او ضربتين
او ضربات ويثنى ذو العدد ويجمع بلا خلاف واما النوع ففيه قولان احدهما انه يثنى ويجمع
وعليه ابن مالك قياسا على ما جمع منه كالمعقول والالباب والحلوم والثاني لا وعليه
الشلوبين قياسا للانواع على الاحاد فانه لا يثنى ولا يجمع لاختلافها وشهره ابو حيان
لظاهر كلام سيبويه قال والتثنية اصلح من الجمع قليلا تقول قمت قيامين وقعدت
قعودين والاحسن ان يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود ص ونائبه
مثله وصفة وفعل فان كان من لفظه وجرى فيه وقال ابن الطراوة بفعل مضمرا ،
والسهيلي بمضمر منه وان لم تجر فثالثها ان غاير معناه فبفعله المضمر والا فبه او من غير
لفظه فالجمهور بمضمر وثالثها ان كان لتوكيد او مختصا وله فعل ش ينصب المصدر
بمصدر مثله نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وعجبت من ضرب زيد عمروا ضربا
وبالوصف اسم فاعل نحو والذاريات ذروا والصافات صفا والعاصفات عصفا او اسم
مفعول نحو انت مطلوب طلبا وبالفعل نحو وما بدلوا تبديلا هذا ان كان من لفظه وهو
جار عليه كما مثلنا على مذهب الجمهور ونفى صاحب الافصاح فيه الخلاف وقال الطراوة
وهو مفعول به بفعل مضمرا لا يجوز اظهاره والتقدير في قعد قعودا فعل قعودا
وقال السهيلي كذلك الا انه قال الضمير مضمر من لفظ الفعل السابق فاذا قيل قعد
قعودا فهو عنده بفعل آخر لا يجوز اظهارها قال ابو حيان هذا كله تكلف وخروج
عن الظاهر بلا دليل فان كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو انبتكم من الارض
نباتا فثلاثة مذاهب احدها انه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني والثاني
انه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرا والفعل الظاهر دليل عليه وعليه
المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه والثالث التفصيل فان كان معناه مغايرا
لمعنى الفعل الظاهر كالاية فنصبه بفعل مضمر والتقدير فنبتم نباتا لان النبات

ليس معنى الانبات فلا يصح توكيده به وان كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله وقد
تطويت انطواء الحضب لان التطوي والانطواء بمعنى واحد واختاره ابن عصفور وان كان
من غير لفظه فثلاثة مذاهب احدها وعليه الجمهور انه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله
السالك الثغرة اليقظان كالئها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل فمشي منصوب بمضمر
دل عليه السالك والثاني انه منصوب بالفعل الظاهر لانه بمعناه فتعدى اليه كما لو كان
من لفظه وعليه المازني والثالث وعليه ابن جني التفصيل فان اريد به التاكيد عمل فيه
المضمر الذي من لفظه كقعدت جلوسا وقمت وقوفا بناء على انه من قبيل التاكيد اللفظي
فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ او بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه وقال
ابن عصفور الاصح في التاكيد ما ذكر واما الذي لغير التاكيد فان وضع له فعل من لفظه
عمل فيه المضمر ايضا كقوله والت حلفة لم تحلل فحلفة منصوب بحلفت مضمرة وان لم يوضع
له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن ان يكون بفعل من لفظه لانه لم يوضع ص
والاختصاص بال العهد والجنس وقيل لا تدخله الا ان وصف ونعت واضافة ولا
نعتا فيه ان والفعل خلافا للاخفش وينوب مضافه ككل وبعض وضمير ونوع وهيئة
وعدد واشارة واوجب ابن مالك وصفها ووقت ونعت ما استفهامية وشرطية
والة لا ما لم يعهد ومنه علم كسبحان وبره وفجار واسم نحو عطاء وثواب مصدرا ولا
يقاس والاكثر لا ينصب مصدرين موكدا او مبينا وقيل يجوز وثالثها ش فيه مسائل
الاولى الاختصاص في المصدر يكون بال اما عهدية نحو ضربت الضرب تريد ضربا معهودا
بينك وبين المخاطب اي الضرب الذي تعلم او جنسية نحو زيد يجلس الجلوس تريد
الجنس والتنكير ويكون بالنعت نحو قمت قياما طويلا وبالاضافة نحو قمت قيام زيد
والاصل قياما مثل قيام زيد حذف المصدر ثم صفته وقام مقامها المصدر فاعرب
باعرابه الثانية لا يجوز ان تقع ان والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربتك ان اضربك
لان ان تخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بان
ان تفعل تعطي محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها ان
تقع مع صلتها موقع المصدر وحكي عن الاخفش اجازة ذلك الثالثة يقوم مقام المصدر
المبين بما اضيف اليه من كل وبعض نحو فلا تميلوا كل الميل لمنه بعض اللوم وما ادى
معناها نحو ضربته اي ضرب ولا تضرونه شيئا وضمير نحو لا اعذبه احدا من العالمين
ونوع نحو والنازعات غرقا [illegible] رجعت القهقرى قعدت القرفصاء وهيئة نحو مات ميتة
سوء وعاش عيشة مرضية وعدد نحو ضربته ثلاثين ضربة واسم اشارة نحو ضربته
ذلك الضرب قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به
ذلك المصدر ورده ابو حيان بان من كلامهم ظننت ذلك يشيرون به الى المصدر وكذلك
اقتصروا عليه اذ ليس مفعولا ولو لم يذكروا بعده المصدر تابعا له وعلى هذا خرجه

سيبويه ورقت نحو الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمد ولغت نحو واذكر ربك كثيرا وما الاستفهاميه نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب وما الشرطيه نحو ما شئت فقم اي اي قيام شئت واله نحو ضربته سوطا ورشقته سهما والاصل ضربته سوط ورشقته سهم ويطرد في جميع اسما الات الفعل فلو قلت ،،
ضربته خشبه ودسينه آجره لم يجز لان الآجر لم تعهد الة للرمي والخشبة لم تعهد الة للضرب الرابعة من المصدر ما هو علم المعني كسبحان علم للتسبيح وبره علم للمبره وفجار علم للفجور ويسار علم للميسرة يقال بره برة وفجر به فجار وهو معلق علي الجنس ،
الخامسة استعملوا العطا مصدرا بمعني الاعطا ، والثواب بمعني المصدر الاثابة قال
الشاعر وبعد عطايك المايه الرباعا وقال فخالي ثوابا من عند الله وذلك مسموع لا يقاس عليه السادسه منع الاخفش والمبرد وابن السراج والاكثرون عمل الفعل في مصدر بين موكد ومبين وذهب السيرافي وابن طاهر الي انه يجوز ان ينصبهما وان ينصب ،،
ثلاثة اذا اختلف معناها نحو ضربته ضربا شديدا ضربتين وعلي الاول الثاني بدل ،
ومن المسموع في ذلك قوله ووطيتنا وطيا علي حنق وطي المقيد ثابت القدم ولا يصح فيه البدليه لان الثاني غير الاول فيخرج علي اضمار فعل ص مسالة يحذف عامله لقرينة ويجب في ما منع منها ما كان بدلا من فعله ويقدر بمعني ما لا فعل له كزيدا والاصح ان لها فعل وانه لا يقاس في الدعا وثالثها يقاس ان كان له فعل وجاز رفع بعضها ،
وتبع اضافتها وما اضيف نصب ومما افرد واضيف ويح وويس وويب ويختار الرفع في ويح مفردا عكس ويب وقيل يجب وفي عطف ويح علي تب وعكسه خلف وعلي الجواز ينصب ويح وتب علي حاله ويقال ويله وويل له وويل طويل وبالنصب فيهما وعول ،
وعوله ولا يفرد عنه ومضافها للتبيين كلك بعد سقيا والاحسن في المعرفه ،،
الرفع وهو سماع في الاصح ش يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظيه كقولك حثيثا لمن قال اي سير سرت او معنويه نحو تاهبا ميمونا لمن رايته يتاهب لسفر وحجا مبرورا لمن قدم من حج وسعيا مشكورا لمن سعي في مثوبه ويجب الحذف في مواضع منها حيث كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل سوا كان فعله مستعملا كسقيا ،
ورعيا او مهملا اي غير موضوع في لسان العرب كزفر بمعني نتنا وانه وهي ترخ الاذن ونفه وهي وسخ الاظفار فيقدر للثلاثة فعل من معناها وجعل ابن عصفور من ذلك بهرا بمعني غلبة ومنه ثم قالوا تحبها قلت بهرا اي غلبني حبها وقال ابو حيان حكي ابن الاعرابي وغيره انه يقال للقوم اذا دعي عليهم بهرهم الله فيكون منصوبا بفعل مستعمل لا مهمل واختلف هل يقتصر علي ما سمع من هذه الالفاظ في الدعا للانسان او عليه كسقيا ورعيا وجدعا وبعدا وسحقا وتعسا ونكسا وبوسا وخيبة وتبا او يقاس عليها ،
فسيبويه علي الاول والاخفش والمبرد علي الثاني قال ابو حيان وينبغي ان ينفصل

فيقال ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا وقد جا بعضها في الشعر مرفوعا قال اقام وانوي ذات يوم وخيبة لاول من يلقي وشر ميسر فالمجرور خبر له ولا تستعمل هذه المصادر مضافة الا في قبيح من الكلام واذا اضيفت فالنصب حتم وما جا مضافا بعدك ،،
وسحقك وانشد الكساي اذا ما المهاري بلغتنا بلادنا فبعد المهاري من حسير ومتعب ومما استعمل مفردا ومضافا قولهم للمصاب المرحوم ويح فلان وويحه وويح له وللمتعجب منه ويباله وويبك وويب غيرك وويسك وويسه قال الجزولي وهو استصغار ،،
واحتقار قال ابن طاهر وويح كلمة تقال رحمه وويس كلمة تقال في معني رافه وهي ،،
مضافة الي المفعول ومتي اضفتها لزمت النصب ولا يجوز فيها الرفع لانه مبتدا لا خبر له واذا افردت جاز الرفع والنصب تقول ويح له وويحا له وويل له وويلا له ولا يقوي النصب في هذا قوته في غيره لان هذا مصدر لا فعل له وانما يقوي النصب في المصدر الذي له فعل نحو حمدا وشكرا فالرفع في نحو ويل قوي والغالب علي ويح الرفع وعلي تب ،
النصب اذا افرد نحو تبا له ويجوز تب له وقال ابن ابي الربيع تبا لك التزم نصبه وويح لك التزم رفعه وفي ويل لك الوجهان ولو قستنا لساوينا لكن لا يتعدي السماع فان عطف ويح علي تب نصبته ولا يجوز رفعه لانه لا خبر له وان عطفت تب علي ويح فحاله قبل العطف ويكون حملتات فعليه علي اسميه لفظا ويهما في المعني ويقال تبا له وويح له فلا يكون في ويح الا الرفع كحاله قبل العطف انتهي ومنع المازني عطف ويح علي تب ،
وعكسه قال لان ويح رحمة له وتب بمعني خسرات له فيكون مقصورا ان يدعو له وعليه في حين واحد واجيب بان ويح حينيذ اخرج مخرج الدعا وليس معناه الدعا او تبا ايضا دعا له علي حد قاتله الله ما اشعره ويقال للمصاب المغضوب عليه ويله وويل له وويلا له وويل طويل وويلا طويلا فيجب النصب في الاضافة ويجوز هو والرفع في الافراد ويقال عول وعولك ولا يفرد انما يستعمل تابعا لويل ومضافها للتبيين كلك ،
في سقيا لك واما المعرف بال فالرفع فيه احسن من النصب لانه صار معرفة فقوي فيه الابتدا نحو الويل له والخيبة لكن ادخال ال ليس مطردا في جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقي لك والرعي وقال الفرا والجرمي يقاس وهاه
ابو حيان ص ومنه المثناه كلبيك وسعديك تابعه وحنانيك ودواليك وهذاذيك وحجازيك وحذاريك وحواليك ولا تتصرف وتلزم الاضافة واضافتها لظاهر قال ابن مالك شاذة كهاجر وخالفه ابو حيان فان افردت تصرفت وزعم يونس لبا مفردا قلبت الفه وتثنيتها للتكثير وقيل للتشفع وزعم السهيلي في حنانيك خاصه والكا في انها حرف خطاب وسمع لبي كاسني ش من الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله قولهم في اجابة الداعي لبيك وسعديك اي اجابة بعد اجابة واسعاد بعد اسعاد اي كلما دعوتني وامرتني اجبتك وساعدتك ولا يستعمل

سعديك وحده بل تابعا للبيك كقوله بعد وبله وتجوز ان يستعمل حنانيك وحده
ومنه قولهم حنانيك اي تحننا بعد تحنن وقد نطق بفعله قال تحنن على هداك المليك
فان لكل مقام مقالا وذواليك من المداوله قال اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك
حتى كلنا غير لابس اي تداولنا دواليك كان الرجل في الجاهليه اذا اراد ان يقوي
امرأته شق كل واحد ثوب الاخر ليوكد الموده وهذاذيك قال ضربا هذاذيك وطعنا
وخضا اي هذا هذاذيك وحجازيك اي تحجز حجازيك اي تمنع وحذاريك اي تحذر
اي ليكن منك حذرا بعد حذر زاد صاحب البسيط وحواليك اي اطافة بعد اطافه
وهذه المصادر كلها لا تتصرف وهي ملتزمة فيها الاضافة والتثنيه فان افرد منها
شي كان متصرفا كقوله فقالت حنان ما اتى بك ههنا واختلف في تثنيتها اهي تثنية
يشفع بها الواحد والمراد اجابة موصولة باخرى ومساعده موصولة باخرى وحنان
موصول باخرام تثنية يراد بها التكثير على قولين اصحهما الثاني وقال السهيلي بالاول
في حنانيك خاصة قال المراد رحمة في الدنيا ورحمة في الاخرة ورد بان من العرب
من استعمله وهو لا يعتقد الاخرة قال طرفة حنانيك بعض الشر اهون من بعض
وذهب يونس الى ان لبيك اسم مفرد واصله قبل الاضافة لبا مقصورا قلبت
الفه ياء لاضافته الى الضمير كما قلبوا في لديك وعليك والذي ذهب اليه الخليل
وسيبويه والجمهور انه تثنية لب كما ان حنانيك تثنية حنان لانه سمع لب ولم
يسمع لبا وذكر ابن مالك ان اضافة لبيك الى الظاهر شاذه كاضافتها الى ضمير الغايب
قال فلبي بدي مسور وقال لبيه ان يدعوني ورده ابو حيان بان سيبويه قال في
كتابه يقال لبي زيد وسعدي زيد فساق ذلك مساق المقياس المطرد والكاف
في لبيك وسعديك وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول
لان المعنى لزوما وانقيادا لاجابتك ومساعدة لما تحبه ومعنى قولهم سبحانك الله
وحنانيه استرحمه والكاف في هذاذيك ودواليك وحنانيك اذا وقعت
في موقع الطلب في موضع الفاعل كانه قال هذك ومداولتك وتحننك وزعم الاعلم
الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب كهي في ابصرك والنجاك وذلك وحذفت
النون لشبه الاضافة ولان الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الاشارة
والنون تمنعها من ذلك فحذفت ورد بان وقوع الاسم الظاهر وضمير الغايب موضع الكاف
يبطل كونها حرفا وسمع مفرد لبيك لب بالكسر وهو مصدر بمعنى اجابه منصوب مبني
كامس وعاق لقلة تمكنه كذا نص سيبويه عليه ورد به ابو حيان على ابن مالك
حيث قال انه اسم فعل بمعنى اجبت ص ومنه سبحان الله ومعاذ الله وريحانه ويلزم
سبحان الله في الاصح ولا يتصرف ويلزم الاضافه وعرف سبحان الله بال في الشعر وافرد
منونا وغيره وقيل انه مبني ش من البدل عن فعله سبحان الله اي براة له من السوء

وليس

وليس مصدر السبح بل سبح مشتق منه كما اشتقا فحاشيت من حاشي ولوليت من لولا
وصهصيت وافقت وسوفت وبأبأت ولبيت من صه وان وسوف وبابي ولبيك
ولا يقال سبح مخففا فيكون سبحان مصدرا له ويلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرد
في الشعر منونا ان لم ينو الاضافه كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وغير منون ان نويت
كقولك سبحان من علقمة الفاجر اراد سبحان الله فحذف المضاف اليه وابقى المضاف
بحاله وعرف بال في الشعر قال سبحانك اللهم والسبحان ومن ذلك معاذ الله بمعنى عياذا
بالله ويلزم ايضا الاضافة ولا يتصرف ومنه ريحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم ايضا
الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه اي استرزقه ولا
يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لان سيبويه لم يذكر مقترنا
مع سبحان ولا نبه على ذلك ومذهب سيبويه ان سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف وقيل
هو مبني لانه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف ص ومنه سلاما
وحجرا ومنه عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا وهل هو خبر او انشاء او يلزم احدها خلاف
ومنه افعله وكرامة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا افعله ولا كيدا ولا هما
ولا فعلنه ورغما وهوانا وجاء رفع بعضها وطرده ابن عصفور ومنه مثلنا وكرما في
التعجب وهل منه غفرانك خلاف ش من البدل عن فعله سلاما بمعنى براة منكم لا خير
بيننا ولا شر ولا تتصرف بخلاف سلام بمعنى التحية فانه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال
للرجل اتفعل هذا فيقول حجرا اي ستر اي امنع نفسي والجمه وابراسه وقال سيبويه
اي سترا وبراة من هذا ومنه قوله تعالى ويقولون حجرا محجورا ولا يتصرف اذا كان
منشا بمعنى المباراه والتعوذ بخلاف ما اذا كان على اصله من المنع والستر من غير
ان يشاب هذا المعنى فانه يتصرف كقوله تعالى لذي حجر ومن ذلك عجبا وحمدا وشكرا
لا كفرا قاله ابن مالك وهي انشا قال ابو حيان وكذا قال الشلوبين ايضا فقال ان قلت
كيف يكون هذا مما لا يظهر فعله ولا شك انه يجوز ان يقول حمدت الله حمدا واحمده
حمدا فالجواب ان ما تكلم سيبويه به في حمدا الذي هو نفس الحمد اعني الذي هو صيغة
الانشا للحمد هذا لا يظهر معه الفعل بل بينهما فرق والذي اورده المعترض انما هو
محض الخبر من الحمد لا نفس الحمد قال ابو حيان والذي ذكره ابن عصفور ان هذه الالفاظ
خبر فانه قال عجبا وحمدا وشكرا ثلاثتها مصادر نائبة مناب افعالها الناصبة لها اي
اعجب عجبا واحمد حمدا واشكر شكرا وتفارق وبله واخواتها في ان معنى هذه الخبر
ومعنى تلك الدعاء وتفارق سبحان الله واخواته وان كان معناها الخبر من جهة انها
تتصرف فتستعمل مرفوعه قال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية
اعجب وتلك لا تتصرف وقد سردها سيبويه مع ما هو خبر فقال هذا باب ما ينتصب
على اضمار الفعل المتروك اظهاره من ذلك قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وافعل ذلك

وكرامة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما
ولأفعلن ذلك ورغما وهوانا فانما ينتصب هذا على اضمار الفعل كانك قلت ،
احمد الله شكرا واشكر الله شكرا واعجب عجبا واكرمك كرامة واسرك مسرة ،
ولا اكاد كيدا ولا اهم هما وارغمك رغما ثم قال سيبويه وقد جاء لبعض هذا رفعا
يبتدأ ثم يبني عليه كقولك عجب لتلك قضية البيت قال سمعنا لبعض العرب ،
يقال له كيف اصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه كانه يقول امري وشاني حمد
لله وثناء عليه انتهى قال ابو عمرو بن تقي قال سيبويه حمدا وشكرا لا كفرا :
كذا تكلم بالثلاثة مجتمعه وقد تفرد وجميعا مفردا عنها وقال ابن عصفور لا يستعمل
كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال ابدا حمدا وحده وشكرا الا ان يظهر الفعل ،
على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه الامور لما جرت مجرى المثل ينبغي
ان يلتزم فيها ما التزمته العرب وقال ابو حيان لا يستعمل افعل ذلك وكرامة
الا جوابا ابدا وكان قايلا قال افعل ذلك اذا فعلته فقلت افعله واكرمك بفعله
كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكذلك نعمى عين بعد
حبا لا يقال مسرة وكرامة ولا نعمى عين وحبا وكرامة هنا اسم موضوع موضع
المصدر الذي هو الاكرام وكذا نعمة عين اسمان في معنى نعمان ونعام عين بضم
النون وكسرها وفتحها وانكر شلوبين الفتح والكاد الذي قدره سيبويه في
كيدا اختلف فيه فقال الاعلم هي القصد والمعنى ولا اكاد اقارب الفعل وحذف
الخبر للعلم به وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربه وهما من هممت بالشي
ولا نفعلن ذلك ورغما جواب لمن قال افعله وان رغم انفه رغما وان هان هوانا
قال ابو حيان وقال سيبويه وقد جاء لبعض هذا رفعا فيه دليل على انه لا
يطرد وبه صرح صاحب البسيط وهو مخالف لكلام ابن عصفور انها تستعمل
مرفوعة انتهى ومن ذلك قولك في التعجب كرما وصلفا لانه صار بدلا من اكرم
به واصلف قال بعضهم ويقدرنا صبه لكرم كرما وصلف صلفا لان ابنية التعجب
ليس منها ما له مصدرا لا فعل ومن ذلك غفرانك عده ابن مالك تبعا للزجاجي
فيما هو بدل من اللفظ بالفعل وقيل هو من قبيل ما يجوز اظهار ناصبه واضطرب
كلام ابن عصفور في ذلك لمرة قال بالاول ومرة قال بالثاني واختلف في الفعل
الناصب له بمعنى الطلب ام بمعنى الخبر فذهب الزجاجي الى الاول وان التقدير
اغفر غفرانك وعزاه النحاوندي الى سيبويه وذهب الزمخشري الى الثاني وان
التقدير نستغفرك غفرانك وذهب بعضهم الى انه منصوب على المفعول به اي ،
نطلب او نسال غفرانك وجوز بعضهم الرفع على الابتداء واضمار الخبر اي غفرانك
مطلوبنا ص ومنها الواقع في توبيخ مع استفهام او لا للنفس او غيرها او تفصيل

عاقبة طلبا وخبرا او نايبا عن خبر اسم عين بتكرير او حصر او موكد جملة لا تحتمل
غيره ويسمى موكدا نفسه او تحتمل فموكد غيره ويلزم فيه معرفة البتة ولا يتقدم ،
عليها في الاصح الا نحو احدك لا تفعل اللازم للاضافة لمناسب الفاعل وايلايه غالب ،
الا ان لم او لمن وجوز الزجاجي توسيطه وسيبويه رفعه والمبرد الباقي ومنها المشبه
به مشعرا بحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل فيجوز ،
اتباعه قال ابن خروف بضعف وابن عصفور سوا وهو اولى ان خلت الجملة ش
من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواكان مع استفهام
كقوله أذلا اذا سب العدى نار حربهم وزهوا اذا ما يجنحون الى السلم ام دونه
كقوله خمولا واهمالا وغيرك مولع بتثبيت اسباب السيادة والمجد سوا كان التوبيخ
للمخاطب كما مثل وقوله واطربا وانت قنسري ام للنفس كقول عامر بن الطفيل تخا   طب
لنفسه اغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب
او خبرا لطلب نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء والخبر نحو لاجهدن
فاما درا وافقة تخشى واما بلوغ السول والامل ومنها نايبا عن خبر اسم عين بتكرير
او حصر نحو زيد سيرا سيرا اي يسير وقوله انا جدا جدا ولهوك يزداد اذا ما ،
الى بالاتفاق سبيل اي اجد جدا او الحصر نحو انما زيد سيرا وما زيد الا سيرا اي يسير
وكقوله الا انما المستوجبون تفضلا بدارا الى نيل التقدم في الفضل اي مبادرون
بدارا جعل احد اللفظين في التكرير عوضا من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر انما
او ما والا ولو كان المخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبرا عنه نحو جدك جد عظيم ،
وانما بدارك بدار حريص ومنها ما وقع موكدا لمضمون جملة فان كان لا يتطرق
اليه احتمال بزول بالمصدر سمي موكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكانه نفس
الجملة نحو له علي دينارا عترافا وان كان مفهوم الجملة يتطرق اليه احتمال يزول بالمصدر
سمي موكدا لغيره لانه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى نحو انت ابني
حقا قال ابو حيان وهذا المصدر الموكد به في ضربيه يجوزان يأتي نكرة ومعرفة ،
باللام وبالاضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا وقطعا ويقينا وهو عالم جدا والمعرفة
نحو هذا عبد الله الحق واليقين لا الشك والمضاف نحو صنع الله وكتاب الله وقد التزم
في بعضها التعريف نحو البتة كقولك لا افعله البتة ومعناه القطع ولا اعود له البتة
وانت طالق البتة ثم هذا المصدر الموكد بضربيه لا يجوز تقدمه على الجملة الموكدة
على الصحيح وسببه ان العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى اذ التقدير
في له علي دينار اعترافا اعترف بذلك اعترافا وفي هو ابني حقا احقه حقا فاشبه
ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقدمه قياسا عليه واجاز الزجاج توسيطه ،
فيقال هذا حقا عبد الله قال لانه اذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد

بقوله وكذا الكل مصبر اناس سوف حقا تبليهم الايام وقوله اني ورب القايم المهدي
ما زلت حقا يا بني عدي اخا اعتلال وعلي ادي اي سعي واجاز قوم تقديمه واستدلوا
بقولهم احقا زيد منطلق واوله المانعون علي ان حقا هنا نصب علي الظرف لا علي المصدر
اي افي حق زيد منطلق نص عليه سيبويه قال ابن مالك رحمه الله واما قولهم اجدك
لا تفعل فاجاز فيه الفارسي تقديرين احدهما ان يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني
ان يكون اصله اجدك ان لا تفعل ثم حذفت ان وبطل عملها وزعم الشلوبين ان فيه معني
القسم وكذلك قدم انتهي وقال ابو حيان قد ادخله سيبويه في المصدر المؤكد لما قبله
وهو بمنزلة احقا لا تفعل كذا ولا يستعمل الا مضافا غالبا ويجد لا او لم او لن قال في النهاية
والاسم المضاف اليه جد حقه ان يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والخطاب والغيبة
نحو اجدي الكرمتك واجدك لا تفعل واجدك لم تفعل واجده لم يفعل واجده لم يزرنا
وعلة ذلك انه قصد به تاكيد الجملة التي بعده فلو اضفته لغير فاعله اختل التوكيد قال
ابو حيان فان قلت كيف ادخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله وليس كذلك لانك
اذا فرضته مؤكدا انما يكون مؤكدا لما بعده قلت انما هو جواب لمن قال انا لا افعل
كذا وانا افعل كذا فلا شك ان المتكلم يحمل كلامه علي الجد فهو مجد فيما يقول فاذا
قلت اجد ذلك جدا فهو مؤكد لما قبله وجوز سيبويه رفع هذا النوع كله اي المصدر
المؤكد لحمله علي تقدير الابتداء ويكون لازم الاضمار كالفعل فصنع الله مثلا هو او ذلك
وجوز المبرد رفع الباقي الخبر المكرر والمحصور فيقال زيد سير سير وانما انت سير
ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مشبها به مشعرا بحدوث بعد
جملة حاوية فعله وفاعله معني دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه كقولك مررت به
فاذا له صوت صوت حمار وله صراخ صراخ الثكلى وقوله له صريف صريف القعو
بالمسد واحترز بقولنا مشعرا بحدوث عما لا يشعر به نحو له ذكا ذكا الحكما فلا يجوز
نصبه لان نصب صوت وشبهه انما كان لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا الي فاعل
اذ التقدير في وله صوت وهو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير
الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكا فلم يستقم النصب وبقولنا بعد جملة عما بعد
مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه وبقولنا حاويه الي اخره عن نحو فيها
صوت صوت حمار وعليه نوح نوح حمام فالنصب في ذلك ضعيف لانه لم يشتمل علي
صاحب الصوت فلم يمكن تقديره بيصوت ووجد النصب علي ضعفه ان الصوت يدل علي
المصوت وبقولنا ولا صلاحية للعمل عما يصلح للعمل في المصدر نحو هو مصوت صوت
حمار فان صوت حمار هنا ينتصب بمصوت لا بمضمر ثم اذا اجتمعت الشروط فان كان
معرفة تعين فيه ما ذكر من النصب علي المصدر نحو له صوت حمار وان كان نكرة جاز
فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعل اي يخرجه ويبديه به صوت حمار وتجوز الرفع في المعرفة

والنكرة

والنكرة علي الاتباع بدلا فيهما ونعتا في النكرة وعلي الخبرية بتقدير المبتدا فيهما وجعل
ابن خروف النصب في هذا النوع اقوي من الرفع قال لان الثاني ليس الاول فيدخله المجاز
والاتساع وجعلهما ابن عصفور متكافيين لان في الرفع المجاز وفي النصب الاضمار
والاتباع والاتباع اولي من النصب ان خلت الجملة عن صاحبه كما تقدم ص مسالة
انابوا عنه صفات كهنيئا لك وهنيا واقاما وقد قعدوا واعيا فاكثر با وجندلا وفاها
لفيك واعور وذا ناب ولا تقاس وفي الصفات خلف والاصح انها احوال والاعيان
مفعولات وسمع رفع ترب وقاس سيبويه رفع اعيان غير الدعاء ش انابوا عن
المصدر اللازم اضماره فاصبه صفات كهنيئا لك وهنيا لك واقايما وقد قعد الناس
واقاعدا وقد سار الركب وفي اسما فاعلين وهنيئا من هنو كشربا من شرف قال بعض
المغاربة وهي موقوفة علي السماع وزعم بعضهم ان ذلك مقيس عند سيبويه فيقال لكل
من لازم صفة دايما عليها نحو امناحكا واخارجا وانابوا عنه ايضا اسماء اعيان قالوا تربا
وجندلا في معني تربت يداه اي لا اصاب خيرا والترب التراب والجندل الحجارة وقالوا
فاها لفيك اي فا الداهيه ويستعمل هذا في معني الدعاء اي دهاه الله وقيل ضمير فاها
للخيبه وقالوا اعور وذا ناب والمقصود به الانكار واصله ان بني عامر لما فاتوا لما
بني اسد حملوا في مقدمتهم عند اللقا جملا اعور مشوه الخلق ذا ناب وهو السن فقال
بعض الاسديين ذلك منكرا عليهم ولا يقاس هذا النوع اجماعا لا يقال ارضا ولا جبلا وراي
الاكثرين ان الصفات المذكورة علي الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم اضماره والتقدير
اعود وانقوم وانقعد ونصب الاعيان علي المفعولية بفعل مقدر والتقدير الزمك
الله اي الزمك تربا وجندلا والزمك الله فاها لفيك واتستقبلون اعور وذا ناب وذهب
المبرد الي ان هذه الصفات منصوبة علي انها مصادر جاءت علي فاعل كالفالج والعافية
والشلوبين وغيره الي ان تربا وجندلا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول
اللام فيقال تربا لك كما يقال سقيا لك وذهب ابن عصفور وابن خروف الي ان اعور
وذا ناب حال والتقدير اتستقبلونه اعور وسمع رفع ترب علي الابتداء وما بعده الخبر
قال فترب لا فواه الوشاة وجندل قال ابو حيان ولا يقاس الرفع في اسماء الاعيان
التي يدعا بها لو قلت فوها لفيك علي قصد الدعاء لم يجز واما غير المدعو بها فقال سيبويه
لو قال اعور وذو ناب كان مصيبا قال ابو حيان وهو مبتدا خبره مقدر اي مستقبلكم
او مصادفكم ص المفعول له شرطه ان يكون مصدرا خلافا ليونس معللا
قيل ومن افعال الباطن وشرط المتاخرون والاعلم مشاركته لفعله وقتا وفاعلا والجرمي
والمبرد والرياشي تنكيره والاصح ان نصبه نصب المفعول به المصاحب في الاصل جارا
لانواع المصدر ولا بفعل من لفظه واجب الاضمار فان فقد شرط جر باللام او من او الباء
قيل او في الاصح ان او ان ويكثر معها مقرونا بال ويقل مجردا ومنعه الجزولي والشلوبين

المفعول له

معنا فاذ يجوز نقد به خلافا لقوم لا تعدده ولو مجرورا شـ قال ابو حيان تظافرت
نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له وذلك ان الباعث انما هو الحدث
لا الذوات وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون اما العبيد فذوا عبيد بالنصب ،،
وناوله على المفعول له وان كان العبيد غير مصدر وله الزجاج بتقدير التملك يصير
الي معنى المصدر كانه قيل اما تملك العبيد اي مهما تذكره من اجل تملك العبيد وشرطه
ان يكون معللا بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها كقعد جلوسا ورجع القهقري وشرط ،،
بعض المتاخرين فيه ان يكون من افعال النفس الباطنة نحو جاء زيد خوفا ورغبة بخلاف
افعال الجوارح الظاهرة نحو جاء زيد قتالا للكفار وقراءة للعلم فلا يكون مفعولا له وشرط
الاعلم والمتاخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تاديبا بخلاف
ما لم يشاركه في الوقت نحو وقد نضت لنوم ثيابها لان النض لبيس وقت للنوم او الفاعل
نحو واني لتعروني لذكراك هزة فانا عل تعرو في هزة وفاعل ذكر الشاعر اي لذكراي
اياك بنجران باللام ولم يشترط ذلك سيبويه ولا احد من المتقدمين فيجوز عندهم ،،
اكرمتك امس طمعا غدا في معروفك وجئت حذر زيد ومنه يريكم البرق خوفا وطمعا
ففاعل الاراءة هو الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجرمي والمبرد والرياشي
كونه نكرة وانه ان وجدت فيه ال فزايدة لان المراد ذكر ذات السبب الحامل فتكفي
فيه النكرة فالتعريف زيادة لا يحتاج اليها ورده سيبويه والجمهور بان السبب الحامل
قد يكون معلوما عند المخاطب فيجعله عليه فيعرفه ذات السبب وانها المعلومة لدولا ،،
تنافي بينهما فمجموع الشروط باختلاف واتفاق ستة وبقي سابع وهو ان لا يكون ،،
من لفظ الفعل فان كان فمفعول مطلق لان الشي لا يكون علة لنفسه وهذا الشرط راجع ،
الي معنى الشروط المذكورة كما قال ابو حيان فلذا لم اصرح به واختلف في ناصبه فالصحيح
وعليه سيبويه والفارسي ان ناصبه فهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الاصل
حرف جر لانه جواب له والجواب ابدا على حسب السوال فقولك في جواب لم ضربت زيدا
لا ضربته تاديبا اصله للتاديب الا انه اسقط اللام ونصب ولهذا انجاد البه في مثل
ابتغا الثواب تصدقت له لان الضمير يرد الاشيا الي اصولها وذهب الكوفيون الي انه ،
ينتصب انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف الجر ولذلك لم يترجموا له استغنا
بباب المصدر عنه وكانه عندهم من قبيل المصدر المعنوي فاذا قلت ضربت زيدا تاديبا
فكانك قلت ادبته تاديبا وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه الي انه ينتصب ،
بفعل مضمر من لفظه فالتقدير في جئتك اكراما لك اكرمتك اكراما لك حذف الفعل وجعل
المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك لم يظهر ومتى فقد شرط من الشروط المتقدمة
وجب جره باللام وامتنع النصب فمثال فقد المصدرية جئتك للماء وللعشب وللسمن
ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان وقد يجر بمن او الباء لانهما في معنى اللام نحو

فاشعا

فاشعا متصدعا من خشية الله فبظلم من الذين هادوا فقيل وقد يجر بفي نحو دخلت امراة
النار في هرة ولا يتعين الجر مع ان وأن وان كانا غير مصدرين لانهما يقدران بالمصدر
وان لم يتحد فيهما الفاعل او الوقت لان حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو ازورك ان تحسن
الي او انك تحسن الي ولا يتعين النصب ايضا عند استيفاء الشروط بل يجوز معه الجر
ثم ان كان مجردا من اللام والاضافة فالنصب اكثر ويقل الجر كالامثلة السابقة ويجوز
ضربته لتاديب وزعم الجزولي الي تعين نصبه ومنع جره قال الشلوبين ولا سلف له في ،
ذلك وان كان معرفا باللام فالجر اكثر ويقل النصب كقوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ،،
وقوله شددوا الاغارة فرسانا وركبانا ويجوز للجبن وللاغارة وان كان مضافا استوى .
نصبه وجره قال تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وقال لايلاف قريش ويجوز ،،
تقديم المفعول على عامله ومنعه ثعلب وطايفة ورد بالسماع قال فما جزعا ورب الناس ابكي
وقال طربت وما شوقا الي البيض اطرب ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان او مجرورا
ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا فتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا
له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا ص المفعول فيه هو ما ضمن من اسم وقت ،،
معين في باطراد لواقع فيه ولو مقدر ناصب له ويصلح له مبهم الوقت ومختصه فان
جاز ان تخبر عنه او تجر بغير من فمتصرف اما منصرف كحين او لا كغدوة وبكرة علمين
والا فغير متصرف كمعيدات بين وما عين من بكرة وسحير وضحى ونحوه وصباح ومسا
وليل ونهار وعتمة وعشاء وعشية وقد تمنع وجوز الكوفية تصرف ضحى وعتمة وليل او
ممنوع كسحر معينا مجردا ش المفعول فيه الذي يسمى ظرفا ما ضمن من اسم وقت ،
او مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكورا ومقدرا ناصب له فما ضمن جنس يشمل الظرف
والحال والسهل والجبل من قول العرب مطرنا السهل والجبل وقولنا من اسم وقت او مكان
تخرج الحال وقولنا باطراد تخرج السهل والجبل من المثال المذكور فانه لا ينقاس عليه ،
لا في الفعل ولا في الاماكن فلا يقال اخصبنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول .
بل يقتصر فيه على مورد السماع بخلاف ما ينصب على الظرفية فانه يجوز ان يخلف الاسم ،
والفعل غيرهما تقول جلست خلفك فيجوز قعدت خلفك وجلست امامك والناصب للمفعول
فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهرا نحو قمت يوم الجمعة وقمت امامك فالقيام واقع في يوم ،
الجمعة وفي الامام وهو العامل فيه او مقدرا نحو زيد امامك والقتال يوم الجمعة فالعامل
فيهما كاين او مستقر وهو مقدر لا ملفوظ به وبدات في المتن بالكلام على ظرف الزمان
فلذا اقتصرت في الحد على ذكره وهو اوسع من المكان لان جميع اسما الزمان صالحة ،،
للنصب على الظرفية مبهمة كانت او مختصة والسبب في تعدي الفعل الي جميع ظروف
الزمان قوة دلالته عليها من جهة ان الزمان احد مدلولي الفعل كما ان السبب في تعديه
الي جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

فالمبهم ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان وينصب على جهة
التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه أسرى بعبده ليلا لان الاسرا لا
يكون الا بالليل قال بعضهم ولا ينكر التاكيد في الظرفين كما لا ينكر في المصدر والحال والمختص
قسمان معدود وهو ما له مقدار من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين والمحرم
وساير ايام الشهور والصيف والشتا ولا يعمل فيه من الافعال الا ما يتكرر ويتطاول
فلا يقال مات زيد يومين ومن ثم قدر في اماته الله مائة عام والبثه وغير معدود
وهو اسماء الايام كالسبت والاحد وما تخصص بال او اضافة كيوم الجمل او بال كاليوم والليلة
او بالصفة كتعودت عندك يوما قعد عندك فيه زيد وما اضافت اليه العرب لفظ شهر
من اعلام الشهور وهو رمضان وربيع الاول وربيع الاخر فانه ثم ظرف الزمان قسمان
احدها متصرف وهو ما جاز ان يستعمل غير ظرف كان يكون فاعلا او مبتدا او خبرا او
ينتصب مفعولا به او يجر بغير من كسرني يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم
الجمعة واحببت يوم الجمعة وليجمعنكم الى يوم القيمة ثم هو نوعان منصرف كحين ووقت
وساعة وشهر وعام ودهر وغير منصرف كغدوه وبكره علمين قصد بهما التعيين ام
لا لان علميتهما جنسية فيستعملان استعمال اسامه فكما يقال عند قصد التعيين
اسامه شر السباع وعند التعيين هذا اسامه فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوه
او بكره وقت نشاط وعند قصد التعيين لا سيرن الليلة الى غدوه او بكره وقد تخلوان
من العلميه بان ينكرا بعدها فينصرفان ويتصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا
قال ابو حيان جعلت العرب غدوه وبكره علمين لهذين الوقتين ولم تفعل ذلك في نظايرهما
كعتمة وضحوه ونحوهما وذكر بعضهم ان غدوه في الآية انما نونت لمناسبة عشيا الثاني غير
متصرف بان لا يخبر عنه ولا يجر بغير من بل يلزم النصب على الظرفيه او يجر بمن واغا لم
تحكموا بتصرف ما جر بمن وحدها كعند وقبل وبعد لان من كثرت زيادتها فلم يعتد
بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف وهو ايضا نوعان ممنوع الصرف كسحر اذا كان من يوم
بعينه وجرد من ال والاضافة نحو ازورك يوم الجمعة سحر وجيتك سحر وانت تريد ذلك
من يوم بعينه بخلاف ما اذا كان نكرة فانه يصرف ويتصرف نحو نجيناهم بسحر وكذا ان
عرف بال او الاضافة نحو سير بزيد يوم الجمعة السحر او سحره ومنصرف كبعيدات
بين بمعنى اوقات غير متصلة وذلك جمع بعد مصغرا ومعناه ولقيته مرارا متفرقة
قريبا بعضها من بعض فجمع بعد يدل على ما اريد من المراد وتصغيره يدل على ما اريد
من تقاربها لان تصغير الظرف المراد به التقريب ومنه ما عين من بكره وسحير
وضحي وضحوه وصباح ومسا وليل ونهار وعتمه وعشا وعشيه فهذه الاسما نكرات
اريد بها ازمان معينه فوضعت موضع المعارف وان كانت نكرة ولذلك لا تتصرف
وتوصف بالنكرة تقول اتيتك يوم الخميس ضحي مترفعه واتيتك يوم الجمعة عتمة

متاخره

متاخره وقد تمنع عشيه الصرف مصغرا اذا كان علما جنسيا كغدوه واجاز الكوفيون
تصرف ساعين من عتمة وضحوة وليل ونهار فتقول سير عليه عتمةٌ وضحوةٌ وليلٌ
ونهارٌ ص ومنه ما لم يضف من مركب الاحيان كصباح مسا اي كل صباح ومسا وبيا و به
المضاف معني خلافا للحريري في تخصيصه العمل بالاول وذا وذات مضافين لوقت الا
في لغة وانكرها السهيلي في ذات ويلتحق تصرف وصف حين عوض قيامه ولم يوصف
ش الحق بالممنوع التصرف ما لم يضف من مركب الاحيان كفلان يزورنا صباح مسا ويوم
يوم اي كل صباح ومسا وكل يوم قال ومن لا يصرف الواشين عنه صباح مسا يضنوه
خبلا وقال ات الرزق يوم يوم فاجمل طلبا وابغ للقيمة زادا وهو مبني حينيذ لتضمنه
معني حرف لحمسة عشر بخلاف ما اذا اضيف الصدر الى العجز فانه يتصرف فيقع ظرفا
وغير ظرف كقوله ولولا يوم يوم ما اردنا وقوله قد علاك مشيب حين لا حين وكذا
اذا لم يركب بل عطف نحو فلان يتعاهدنا صباحا ومساء وزعم الحريري في درة الغواص
انه فرق بين قولك يأتينا صباح مسا على الاضافة وصباح مسا على التركيب وان
الخواص يوهمون في ذلك فلا يفرقون بينهما وان الفرق هو ان المراد به مع الاضافة انه
يأتي مع الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح مسا والمراد به عند تركيب الاسمين
وبنايهما على الفتح انه يأتي في الصباح والمسا لان الاصل صباحا ومساء فحذف العاطف ورد
عليه ابن بري بان هذا الفرق لم يقله احد بل صرح السيرافي بان سير عليه صباحَ مساءَ
وصباحُ مساءٍ وصباحا ومساء معناهن واحد قال وليس سير عليه صباح مسا مثل قولك
ضربت غلام زيد في ان السير لا يكون الا في الصباح كما ان شهرات الضرب لا يقع الا
بالاول وهو الغلام دون الثاني لانك اذا لم ترد ان السير وقع فيهما لم يكن في مجيك بالمسا
فايدة وهذا نقل واضح وألحق العرب ايضا بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية
ذا وذات مضافين الى زمان نحو لقيته ذا صباح وذا مسا وذات مرة وذات يوم وذات
ليلة قال اذا شد العصابة ذات يوم الا في لغية فانها اجازت فيها التصرف فيقال سير
عليه ذات ليلة برفع ذات قال بعض الخثعميين عزمت على اقامة ذي صباح وزعم السهيلي
ان ذات مره وذات يوم لا تتصرف في لغة خثعم ولا غيرها والذي يتصرف عندهم انما هو
ذوا فقط ورده ابو حيان بتصريح سيبويه والجمهور بخلاف ذلك والسبب في عدم تصرف
ذا وذات في لغة الجمهور انها في الاصل بمعني صاحب وصاحبه صفتان لظرف محذوف
والتقدير في لقيته ذا صباح ومسا صاحب هذا الاسم وذات يوم قطعه ذات يوم
فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه فلم يتصرفوا في الصفة ليلا يكثر التوسع وعبارة
ابن ابي العافيه تضعف لذلك ولم يستعمل الا ظرفا وان اضافتهما من قبيل المسمى الى
الاسم وهي قليله في كلام العرب فلم يتصرفوا فيها لذلك واستقبح جميع العرب التصرف
في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم يوصف كقولك سير عليه قديما او حديثا وطويلا

فهذه اوصاف عرض حذف موصوفها وانتصبت علي الظرف فلو تصرف فيها فقيل
سير عليه قديم او حديث او طويل قبح ذلك فان لم يعرض قيامها مقامه بل استعملت
ظرفا وهي في الاصل صفة نحو قريب وملي حسن فيها التصرف نحو سير عليه قريب و
وسير عليه ملي اي قطعة من النهار ولو وصفت حسن فيها ايضا التصرف نحو سير
عليه طويل من الدهر لانها لما وصفت ضارعت الاسماء ص وما صلح جواب كم او متي
وهو اسم شهر لم يضف اليه شهر او اضيف قال ابن خروف وكذا شهر مفرد واعلام
الايام او كان الابد والدهر والليل والنهار مقرونا بال لا للمبالغة فالفعل واقع في كله
تعميما او تقسيطا ويجوز في غيرها التعميم والتبعيض ان صلح ونحو يفيد جواب كم خلافا لابن
السراج واضافة شهر الي كل الشهور وفاقا لسيبويه وخلافا للمتاخرين وقيل نصب المعدود
والموقت نصب المفعول نيابه عن المصدر وقيل علي حذف المصدر ش ما صلح ان يقع
جوابا لكم ولا يصلح ان يكون جوابا لمتي هو ما كان موقتا غير معرف ولا مخصص بصفة و
نحو ثلاثة ايام ويومين فانه يصلح ان يكون جواب كم سرت فهذا النوع يكون الفعل في
جميعه اما تعميما او تقسيطا فاذا قلت سرت يومين او ثلاثة ايام فالسير واقع في
اليومين او في الثلاثة من الاول الي الاخر وقد يكون في كل واحد من اليومين او
الثلاثة وان لم يعم من اول اليوم الي آخره ومن التعميم صمت ثلاثة ايام ومن
التقسيط اذنت ثلاثة ايام ومن الصالح لهما تهجدت ثلاث ليال ولا يجوز ان يكون
الفعل في احد الايام او الليالي ويكون جواب كم نكرة كما ذكر ومعرفة كاليومين المعهودين
وانكر ابن السراج ان يرد جواب كم معرفة لانه من جواب متي اذ يراد بها الوقت وبكم
العدد وما صلح ان يقع جوابا لمتي فان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظ شهر فكذلك
يكون الفعل واقعا في جميعه تعميما او تقسيطا نحو سرت المحرم وصمت صفر يحتمل
الامرين واعتكفت المحرم للتعميم واذنت صفر للتقسيط وكلها تصلح جواب متي سرت
ومتي اعتكفت ومتي اذنت وان كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متي
قدمت فيقال يوم الجمعة فيكون القدوم في بعضه وكذا ان كان اسم شهر مضافا اليه
لفظ شهر فانه يجوز ان يكون في بعضه وفي جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وصمت
شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم الزجاج انه لا فرق بين المضاف اليه شهر وغيره
وانه يجوز ان يكون العمل في بعضه وان يكون في جميعه قال ابو حيان وهو خلاف نص
سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء والسماع وليس للقياس فيه مجال وزعم
ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة ان رمضان علم وشهر
ليس كذلك انما هو معرفة باضافته الي رمضان وكذلك ساير اسماء الشهور والعلم واقع
علي الشخص بجميع صفاته فلذلك اسماء الشهور كالاعلام فلا يقع علي بعض الشهر قال
وليس كالشهر لانه واقع علي جزء من الشهر منفردا او مجتمعا من جهة انه ليس علما

ناجاز

ناجاز ان يقال سرت الشهر وانت تريد ان السير في بعضه واجاز ان يعمل في الشهر ما
لا يقع الا في بعضه نحو لقيتك الشهر وكذا زعم في اعلام الايام انها كاعلام الشهور فاذا قلت سرت
السبت او سرت الخميس لم يكن العمل الا في جميعها لانها علمان فاذا اضفت اليه يوم او ليلة
فقلت سرت يوم السبت او ليلة السبت جاز ان يكون السير في بعضه وفي جميعه لانه
تعرفه بالاضافة واجاز لذلك ان يعمل في المضاف اليها ما لا يتطاول نحو لقيتك يوم الخميس
ولم يجز في الخميس وساير ايام الاسبوع فلا يقال لقيتك الخميس ولا لقيتك السبت قال
ابو حيان وما زعمه باطل لان الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان او معرفة علما كان
او غيره وانما التفرقة بين اسماء الشهور اذا اضيف اليها شهر وبينها اذا لم يضف اليها
شهر من جهة انه اذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه لانه يراد به ثلاثون يوما
ولا يجوز ان يكون في بعضه وكذلك اسماء الايام يجوز ان يكون في كلها وفي بعضها لانها
من قبيل المختص غير المعدود ويعمل فيه المتطاول وغيره فسوا اضيف اليه يوم ام لا
انتهي وكذا اذا كان جواب متي الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام
فانها مثل رمضان اذا لم يضف شهر يكون للتعميم نحو سير عليه الليل والنهار والدهر
والابد ولا يقال لقيته الليل والنهار وانت تريد لقاه في ساعة من الساعات ولا لقيته
الدهر والابد وانت تريد يوما منه فان قصدت المبالغة جاز اطلاقه علي غير العام نحو
سير عليه الابد مريدا المبالغة مجازا لا تعميم السير في جميع الابد وما سوي ما ذكر من جواب
متي من اعلام الشهور غير المضاف اليها شهر والابد ونحوه وذلك نحو اليوم والليلة ويوم
كذا او ليلة كذا واسماء الايام واشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض ان صلح له فالاول
نحو قام زيد اليوم والثاني نحو لقيت زيدا اليوم ويحتملهما نحو سار زيد اليوم وكون ما يكون
العمل في جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظروف هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون
انه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول لان الظرف عندهم ما انتصب
علي تقدير في واذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه في لان في تقتضي عندهم التبعيض
وانما جعلوه مشبها بالمفعول لا مفعولا به لانهم راوه ينتصب بعد الافعال اللازمة قال
ابو حيان وما ذهبوا اليه باطل لانهم بنوه علي ان في تقتضي التبعيض وانما هي للوعا قال
تعالي فارسلنا عليهم ريحا صرصرا في ايام نحسات فادخل في علي الايام والفعل واقع في
جميعها سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما وقال فتري القوم فيها صرعي فادخل
في علي ضمير الايام والليالي مع ان الروية متصلة في جميعها وذهب بعض النحويين الي
ان ما كان من الظروف معطيا غير ما اعطي الفعل كالظروف المعدودة والموقتة تنصبها
نصب المفعول علي تقدير نيابتها عن المصدر ففي سرت يومين كانه قال سرت سيرا منفردا
بيومين لانه لا دلالة للفعل عليه وقيل هو بمنزلة ضربته سوطا اي سير يومين فحذف
والصحيح انه تعدي اليه بعد حذف الجار فينصبه والقولان المحكيان في اخر القوله راجعا

الي اصل الظرف لا الي مساله التخميم وهما مقابلان لقولي في اول الباب لواقع فيه ، ،
ناصب له وبقي مسالة اضافة شهر الي اسماء الشهور قال ابو حيان ظاهر كلام السهيلي جواز
اضافة شهر الي كل اسماء الشهور وليس كذلك فلم تستعمل العرب من اسماء الشهور مضافا
اليه شهر الا رمضان وربيع الاول وربيع الاخر واما غير هذه الثلاثة فلا يضاف اليه ،
شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادي قال الا ان في كلام سيبويه ،
ما يخالف هذا فانه اضاف الشهر الي ذي القعده قال وبهذا اخذ اكثر النحويين فاجازوا
اضافة شهر الي سائر اعلام الشهور ولم يخصوا ذلك بالثلاثة التي ذكرناها انتهي
ص مساله يصلح للظرفيه من الامكنة ما دل علي مقدر وفي كونه مبهما خلاف وما
لا يعرف الا بالاضافة او جري مجراه باطراد ومنعه الكوفية الا باضافة لا مختص الا في
دخلت ونحوها والحق به منه ما قرن بدخلت وقيل هو مفعول به وقيل اتساع وقيل يجب الخفض
ان اتسع المدخول لا ان ضاق قال الفرا وكذا ذهبت وانطلقت وابن الطراوه والطريق
مطلقا والحق به قيا سا ما اشتق من الواقع فيه وسماعا عند سيبويه والجمهور ما دل ،
علي قرب او بعد كهو مني مزجر الكلب ش الذي يصلح للظرفيه ويتعدي اليه الفعل
من الامكنة اربعة انواع احدها ما دل علي مقدار ويعبر عنه بمقدر قال ابو حيان وهما
متقاربان نحو ميل وفرسخ وبريد وغلوه وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل تحت
حد المبهم ام لا فالشلوبين علي الثاني لان المبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه
الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة لان الميل مقدار معلوم من المسافة
وكذا الباقي والفارسي وغيره علي الاول لانه انما يرجع تقديرها الي السماع الا ترى ان
الغلوه مائة باع والميل عشر غلا والفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة فراسخ والباع
لا ينضبط الا بالتقريب لانه يزيد وينقص فيلزم ان تكون هذه المقدورات غير محققة
النهاية والحدود بل تحديدها علي جهة التقريب قال ابو حيان والصحيح انه شبيه بالمبهم
ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه وما ذكر من ان هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف
هو قول النحويين الا السهيلي فانه زعم ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب
الظروف لانه لا يقدر بفي ولا يعمل فيه الا ما كان في معني المشي والحركة لا يقال قعدت
ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدوده فكما ان سرت
خطوه مصدر فكذلك سرت ميلا ونحوه الثاني ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف
اليه كمكان وناحيه دون وامام ووجه وجنابتي من قولهم هما خطان جنابتي انفها
يعنون خطين اكتنفا انف الظبيه وجنبي في قوله جنبي فطيمه لا ميل ولا عزل ، ،
واقطار من قولهم ترمك اقطار البلاد وسوا في جواز نصب ما ذكر علي الظرف المبهم والمبين
وذهب الكوفيون الي انه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائده بل لا بد من وصف تخصصه
وما في حكمه نحو قعدت مكانا صالحا وكذلك في الجهة ولا يقال قعدت قداما ولا خلفا

الا

الا علي الحال كانك قلت متقدما ومتاخرا فان خصصت بالاضافة جاز نحو قعدت قدامك ، ،
وخلفك الثالث ما جري مجراه باطراد قال ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحو هم قريبا
منك وشرقي المسجد ومصادر قامت مقام مضاف اليها تقديرا نحو قولهم هو قرب الدار ووزن
الجبل وزنته قال والمراد بالاطراد ان لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق
من اسم الواقع فيه وجعل ابو حيان من ذلك قبلك ونحوك وقرابتك بمعني قريبا الا انه
اشد ميا لغة قال وشرقي منسوب الي الشرق ومعناه المكان الذي يلي الشرق قال وذكر
سيبويه من هذا النوع هو نصرك وهو صددك وهو صقبك وسواء في هذا النوع
وما قبله النكرة والمعرفة هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فلا يكون ظرف المكان
عندهم الا معرفة بالاضافة فان كان نكرة فليس بظرف نحو قام عبد الله خلفا وورا
بمعني متاخرا وقداما بمعني متقدما اما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه
كالدار والمسجد والحانوت وقيل هو ما كان لفظه مختص ببعض الاماكن دون بعض
وقيل ما له اقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدي اليه الفعل الا بواسطة في اذا ،
اريد معني الظرفيه كجلست في الدار الا ما سمع من ذلك بدونها فانه يحفظ ولا يقاس عليه
وهو كل مكان مختص مع دخلت نحو دخلت الدار والمسجد فمذهب سيبويه والمحققين
انه منصوب علي الظرف تشبيها للمختص بغير المختص وذهب الفارسي ومن وافقه الي
انه مما حذف فيه في اتساعا فانتصب علي المفعول به وذهب الاخفش وجماعة الي
انه مما يتعدي بنفسه فهو مفعول به علي الاصل لا علي الاتساع وذهب السهيلي ،
الي انه ان اتسع المدخول فيه حتي يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه كدخلت
العراق ويقبح ان تقول دخلت في العراق وان ضاق بعد النصب جدا لان الدخول
فيه صار ولوجا وتقحما كدخلت في البير وادخلت اصبعي في الحلقة قال ابو حيان ،
وسكت عن المتوسط وقياس تفصيله انه تجوز فيه الوجهان التعدي بنفسه وبوسا طة
في والحق الفرا بدخلت ذهبت وانطلقت فقال العرب تعدت الي اسماء الاماكن دخلت
وذهبت وانطلقت وحكي انهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام
قال ابو حيان وهذا شي لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفرا ثقة فيما
ينقله وقال المبرد ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما اسقط منه حرف الجر وهو
الي لا في ومما سمع نصبه الطريق قال كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق وهو
ضرورة كقوله فاتي خيمتي ام معبد اي في خيمتي وذهب بعضهم الي ان انتصاب ،
الطريق ظرفا يجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومقيس واختاره ،
ابن الطراوه النوع الرابع ما دل علي محل الحدث المشتق هو من لفظه كمقعد ومرقد
ومصلي ومعتكف نحو قعدت مقعد زيد وقعودي مقعد زيد وهو مقيس بشرط
ان يكون العامل فيه اصله المشتق منه ولا يجوز ان يعمل فيه غيره فلا يقال ضحكت

مجلس زيد اي فيه وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه علي السماع ولا يقاس نحو هو مني
مقعد القابله و معقد الازار و منزلة الولد اي في القرب ومناط الثريا ومزجر الكلب
اي في الارتفاع والبعد واشباه ذلك مما دل علي قرب اوبعد وما ذكرناه من الاقتصار
فيه علي السماع هو مذهب سيبويه والجمهور فلا يقال هو مني مجلسك ومتكا زيد ،،
ومربط الفرس ومعقد الشراك ولا هو مني مقعد القابله ومزجر الكلب يعني المكان.
الذي يقعد فيه ويزجر لان العرب لم تستعملها الاعلي معني التمثيل للقرب و البعد ،
وذهب الكساي الي ان ذلك مقيس صـ مساله كثر تصرف يمين وشمال وذات
مضافة اليهما ومكان وندر في وسط ساكنا و المتحرك اسم وقال الكوفية ظرفان ،،
والفرا ما حسن فيه بين ظرف والا حسن تسكينه وما لا اسم والاحسن تحريكه وثعلب
والمرزوقي ما كان اجزا تنفصل سكن وما لا حرك وما عدم فيه بدل لا بمعني بديل
وانكر الكوفيه ظرفيته ومكان بمعناه وحول وحوالي وحواليّ وحوالي واحوالي ،،
واحوال وحوال وزنة الجبل ووزن الجبل وصددك وصقبك وسوي ويقال سُوي
وسَوا وسِوا وقال الزجاجي وابن مالك هي اسم متصرف والرماني وابو البقا وابن
هشام ظرف كثيرا وغيره قليلا ويستثني ويوصف بها كغير تضاف لمعرفة وكذا ،
نكرة في الاصح وزعم عبد الدايم فيها سوا علي الفتح وترد بمعني وسط وسوي بمعني
مستو وشطر بمعني نحو ذكره ابو حيان وعند مثلث العين لمكان الحضور و القرب حسا
او معني وتاتي لزمانه وبمعناها لدي معربة لا بمعني لدن في الاصح لكن لا تجر اصلا
ولا تكون ظرفا للمعاني خلاف عندو لا تطلق علي غايب وفاقا للحريري و العسكري وابن
الشجري وخلافا للمعري وتقلب الفها مع الضمير لا غيره غالبا ش الظروف المكانية
انواع احدها ما كثر فيه التصرف وهو الاستعمال غير ظرف مبتدا وفاعلا ونايبا ومضافا
اليه وهو يمين وشمال نحو جلست يمين زيد وشمال بكر و يمين الطريق اسهل وشمال
الطريق اقرب وقال تعالي عن اليمين وعن الشمال قعيد وذات مضافة اليهما قال
تعالي تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وقال الشاعر
وكان الكاس مجراها اليمينا وتقول دارك ذات اليمين ومنازلهم ذات الشمال ومكان
نحو اجلس مكانك ومكانك حسن الثاني ما ندر فيه التصرف كوسط بساكن السين
قال ابن مالك تجرده عن الظرفيه قليل لا يكاد يعرف ومنه قوله يصف سحابا ،،
وسطه كاليراع او سرج المجدل طورا تخبو وطورا ينير فوسطه مبتدا خبره كاليراع
اما وَسَط المتحرك السين فاسم قال في البسيط جعلوا الساكن ظرفا والمتحرك اسم ظرف
فالاول نحو زيد وسط الدار والثاني نحو ضربت وسطه وقال الفرا اذا حسنت
فيه بين كان ظرفا نحو قعد وسط القوم وان لم تحسن فاسم نحو احتجم في وسط ،
راسه وتجوز في كلٍ منهما التسكين و التحريك لكن السكون احسن في الظرف والتحريك

احسن في الاسم واما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونها ظرفين الا انّ ،،
ثعلبا قال يقال وسْط بالسكون في المتفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك ،،
فيما لا يتفرق اجزاوه نحو وسط الراس وتابعه المرزوقي قال ابو حيان وقال الفرزدق
اتته بمجلوم كان جبينه صلاة تدس وسطها قد تفلقا شاذ من حيث استعمال وسْط
مرفوعا بالابتدا وعند الكوفيين استعماله فيما لا يتفرق اجزاوه وهو الصلايه الثالث
ما عدم فيه التصرف فلم يخرج عن الظرفية اصلا وهو الفاظ منها بدل لا بمعني بديل نحو هذا
بدل هذا اي مكان هذا قال ابو حيان ولم يذكر الكوفيون بدل ظرف مكان وانما ذكره ،،
البصريون واذا استعمل مكان بمعناه لم يتصرف ايضا ومنها حول وحوالي وحوالي وحوالي
واحوالي واحوال وحوال قال تعالي فلما اضاءت ما حوله وقال صلي الله عليه وسلم اللهم
حوالينا ولا علينا وقال الشاعر ماء دواء وتضحي حوليه وقال العبس تري السما روالنا
احوالي ومنها ما ذكر سيبويه زنة الجبل اي حذاه متصلا به ووزن الجبل اي ناحية ،،
تقابله قريبة كانت او بعيده وصددك وصقبك لكن قال ابو حيان يجوز ان تستعمل اسما
اذ قياس كل ظرف ان يتصرف فيه الا ان نقل انه مما يلزم ان يكون ظرفا قال ابو حيان
ومما اهمل النحويون ذكره من الظروف التي لا تتصرف شطر بمعني نحو قال تعالي شطر المسجد
الحرام فولوا وجوهكم شطره وقال الشاعر اقول لام زنباع اقيمي صدور العيس شطر
بني تميم وقال تغدو بنا شطر نجد وهي عايدة ومن جرها بمن قوله وقد اظلكم من شطر
ثغركم هول له ظلم يغشاكم قطعا ومنها سوي بكسر السين وضمها مقصورا وسوا بفتحها
وكسرها ممدودا وعدم تصرفها بان تلزم الظرفيه مذهب سيبويه والجمهور لانها
بمعني مكانك الذي يدخله معني عوضك وبدلك فكانك اذا قلت مررت برجل مكانك
اي عوضك وبدلك لا يتصرف فكذا ما هو بمعناه وسبب ذلك ان مكانك بهذا المعني ،
ليس بمكان حقيقي لان مكان الشي حقيقة انما هو موضعه ومستقره فلما كانت الظرفيه
علي طريقة المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون في الظروف الحقيقيه وذهب جماعة منهم
الرماني وابو البقا ونقله في البسيط عن الكوفيين وذهب الزجاجي وابن مالك انها
ليست ظرفا البتة وانها اسم مرادف لغير فكما ان غيرا لا يكون ظرفا ولا يلتزم فيها النصب
فكذلك سوي وحكم المقصورة والممدودة فيما ذكر علي الاقوال الثلاثة سوا نص عليه الابذي
وحكم المكسورة والمضمومة سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ومن تصرفها
ما حكي اتاني سواك وقوله فسواك بايعها وانت المشتري وقوله ولم يبق سوي العدوا
وقوله لا ترك ليلي ليس بيني وبينها سوي ليلة اني اذا لصبور وقوله ذكرك الله عند
ذكر سواه صارف عن فوادك الغفلات وقوله فعلل بسواء الحق مكذوب وقوله فاتت
اخا سوابكم الوحيد وقوله وما قصدت من اهلها لسوايكا والاشهر في سوي لغة الكسر
والقصر ولغة الضم والقصر وحكاها الاخفش ولغة الفتح والمد حكاها سيبويه ولغة

الكسر والمد حكاها ابن الخباز في شرح الفية ابن معط وزعم عبد الدايم بن مرزوق
القيرواني ان سوا الممدوده مبنيه علي الفتح لتضمنها معني الا قال ابو حيان والذي
حمله علي ذلك انه راها لازمة الفتح لا تتغير لوجوه الاعراب لتغير غير والصحيح ان
فتحها اعراب وهي لازمة الظرفيه فلذلك لم ترفع ولم تجر قال ويلزمه ان يقول ببناء
سُوي وسُوي او يبدي فرقا بينها وبين هذين اما سوا بمعني وسط نحو سواء الجحيم او
بمعني مستو نحو سواء عليهم انذرتهم فمعربة اجماعا وكذا سوا بمعني هذا نحو زيد ،،
سوي عمرو وتستعمل سوي كغير فيستثني بها نحو قام القوم سوي زيد وما في الدار
سوي جار قال كل شي سوي الذي يحدث النور نعتباه حسرة وخسار وقال لم الف
في الدار ذا نطق سوي طلل ويوصف بها نحو جاءني رجل سوي زيد قال اما بهم بلاء ،
كان فيهم سوي ما قد اصاب بني النضير وتنفرد سوي عن غير بانها تلزم الاضافة
لفظا بخلاف غير فانها تنقطع عنها لفظا وتنوي كما سياتي ولا يعترض علي هذا بقوله تعالي
مكانا سوي فان سوي فيه بمعني مستو وليس الذي الكلام فيه ويضاف سوي الي
المعرفة والنكرة كما في البيتين السابقين وقيل انها تنفرد عن غير بانها لا تضاف الا الي
المعرفة بخلاف غير فانها تضاف اليها ورده ابو حيان بقوله سوي طلل وسوي ليله وهما
نكرتان ومنها عند وهي لبيان كون مظروفها حاضرا حسا او معني او قريبا حسا او معني
فالاول نحو فلما راه مستقرا عنده والثاني نحو قال الذي عنده علم من الكتاب والثالث
نحو عند سدرة المنتهي عندها جنة الماوي والرابع نحو عند مليك مقتدر رب ابن لي
عندك بيتا في الجنة وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار ما عندكم ينفد وما عند الله
باق وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولي ولم تستعمل الا منصوبة علي الظرفية
كما مثل او مجرورة بمن نحو اتيناه رحمة من عندنا وانما لم تتصرف لشدة توغلها في الابهام
لانها تصدق علي الجهات الست والاشهر كسر عينها ومن العرب من يفتحها ومن العرب
من يضمها ومنها لدي وهي بمعني عند لا بمعني لدن في الاصح ومن ثم كانت معربة لكن ،،
تفارق لدي عند من اوجه احدها انها لا تجر اصلا وعند تجر بمن كما تقدم والثاني ان
عند تكون ظرفا للاعيان والمعاني كما تقدم ولدي لا تكون ظرفا للمعاني بل للاعيان
خاصة فيقال عندي هذا القول صواب ولا يجوز لدي ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان
في حواشيه الثالث انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا
كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق ،
بين لدي وعند قال ابن هشام في المغني وقول غيره اولي وتقلب الف لدي مع الضمير
ياء كالي وعلي قال تعالي ولدينا مزيد وما كنت لديهم لا مع الظاهر نحو لدي الحناجر
لدي الالباب ومن العرب من يقر الالف مع المضمر ايضا كالظاهر وكذا الي وعلي ،،
قال اليكم يا جباعة لا الي نا عن الناس الضراعة والهوانا فلو بريت عقولكم بصرتم

بان

بان دواء دائكم كدانا وذلكم اذا واثقتمونا علي نص اعتقادكم علانا ص مسالة
يتوسع في المتصرف فيجعل مفعولا به ويضمر غير مقرون بفي ويضاف ويسند اليه
لا ان كان العامل حرفا او اسما جامدا او لا متعديا لثلاثة علي الاصح قيل او اثنين ولا كان
ان عملت فيه علي الاصح ش التوسع جعل الظرف مفعولا به علي طريقة المجاز
فيسوغ حينيذ اضماره غير مقرون بفي نحو اليوم سرته ولا يجوز ذلك في المنصوب علي
الظرف بل اذا اضمر وجب التصريح بفي لان الضمير يرد الاشياء الي اصولها فيقال
اليوم سرت فيه وسواء في التوسع ظرف الزمان والمكان فالاول نحو ويوم شهدناه
سليما وعامرا يا رب يوم لي لا اظلله والثاني نحو ومشرب اشربه وسيل والاصل
شهدنا فيه واظلل فيه واشرب فيه ويجوز حينيذ الاضافة اليه علي طريق الفاعليه
نحو بل مكر الليل والنهار يا سارق الليله اهل الدار او المفعوليه نحو تربص اربعة اشهر
يا سارق الليله اهل الدار ولا تصح الاضافة عند ارادة الظرف لان تقدير في يحول
بين المضاف والمضاف اليه فيمنع قاله الفارسي ولان الخافض اذا دخل علي الظرف
صف
يخرجه عن الظرفيه قاله ابن عصفور ويجوز حينيذ الاسناد اليه نحو في يوم عا
انا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا هد عليه الليل والنهار قال بعضهم ويوكد ،
ويبدل ويستثني منه ولا يجوز في الظرف غير المتوسع فيه قال صاحب البسيط وفي ،
هذا نظر وللتوسع شروط الاول ان لا يكون الظرف متصرفا فالازم الظرف لا يتوسع فيه
لان التوسع مناف لعدم التصرف اذ يلزم منه ان يسند اليه ويضاف اليه الثاني والثالث
ان لا يكون العامل حرفا او اسما جامدا لانهما لا يعملان في الظرف لا في المفعول به ،،
والمتوسع فيه مشبه بالمفعول به فلا يعملان فيه والرابع ان لا يكون متعديا الي ثلاثة
لان الاتساع في اللازم له ما يشبه به وهو المتعدي الي واحد والاتساع في المتعدي
الي واحد له ما يشبه به وهو المتعدي الي اثنين والاتساع في المتعدي الي اثنين له
ما يشبه به وهو المتعدي الي ثلاثة فيجوز فيها واما ما يتعدي الي ثلاثة فليس له ما
يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدي الي اربعة فيمتنع هذا ما صححه ابن مالك ونسبه ابن
عصفور للاكثرين وعزاه غيره للمبرد وقيل يجوز في المتعدي الي ثلاثة ايضا ونسبه ابن
خروف الي سيبويه وابو حيان الي الجمهور ولا مبالاه بعدم النظير والاتم يجز في اللازم
اذ لم يعهد نصبه المفعول وانما جاز فيه لضرب من المجاز فكذا هنا وقيل يمتنع الاتساع
مع المتعدي الي اثنين ايضا لانه ليس له اصل يشبه به اذ لا يوجد ما يتعدي الي ثلاثة
بحق الاصل والحمل انما يكون علي الاصول لا علي الفروع وهذا ما صححه ابن عصفور ،،
قياسا لما ذكر وسماعا لانه لم يرد الا في المتعدي لواحد واللازم قال ابو حيان والامر
كما قال من عدم السماع مع المتعدي لاثنين الخامس ان لا يكون العامل كان واخواتها ان
قلنا انها تعمل في الظرف خلافا من كثرة المجاز لانها اذا رفعت ونصبت لشبهها بالفعل

المتعدي والعمل بالتشبيه مجاز فاذا انتصب الظرف علي الاتساع وهو مجاز ايضا كثر المجاز فيمنع منه قال ابو حيان وهذا ما يقتضيه النظر ونظيره قولهم دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز ووصول دخل الي الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان وقال ابن عصفور يجوز الاتساع معها كسائر الافعال اما ان قلنا بانها لا تعمل في الظرف فواضح انه لا توسع ولا تمنع التوسع اضافة الظرف الي المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض منه التنوين نحو سير عليه حينئذ وما انتصب من المصادر نصب الظرف يجوز فيه التوسع ومنه لقد تقطع بينكم واما صفة الظرف نحو سرت قليلا فيضعف فيها التوسع الان وصف ص وينوب مصدر عن مكان بقلة وزمان بكثرة وقد يجعل ظرفا دون تقدير او يقام عين مضاف اليه لا مصدر مأول خلافا للزمخشري ش قد ينوب عن الظرف مصدر كان الظرف مضافا اليه فحذف ولا بد من كونه معينا لوقت او مقدار وهو كثير في ظرف الزمان نحو جيتك صلاة العصر او قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة قليل في المكان نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم احقا انك ذاهب اي في حق وقد يكون النايب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين والاصل مدة غيبة القارظين ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو ان والفعل نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي خلافا للزمخشري ص الكلام في الظروف المبنيات ش اوردت في هذا الفصل ما لم اسبق الي جمعه واستيفايه من مبني ظروف الزمان والمكان مرتبا علي حروف المعجم ص اذ للوقت الماضي وللمستقبل في الاصح وتلزم الظرفية ما لم يضف لها زمان والاضافة الي جملة غير مصدره بذا واخواته او دام او ليس او لكن او ليت او لعل ويقبح ان يليها اسم بعده ماض وقد يحذف جزؤها وكلها فتعوض تنوينا وتكسر للساكنين وقال الاخفش اعرابا وقد تفتح والحق بها شيخنا الكافيجي في ذلك اذا وجوز الاخفش والزجاج والمتاخرون وقوعها مفعولا به وبدلا منه والزمخشري مبتدا وتجي للتعليل خلافا للجمهور حرفا وقيل ظرفا وللمفاجاه بعد بينا وبينما حرفا او ظرف مكان او زمان او زايدا اقوال وعلي الظرفية عاملها قال ابن جني وابن البادش تاليها وعامل بينا مقدر والشلوبين عاملها محذوف واذ بدل قال ابو عبيدة وللتحقيق وزايده واختاره ابن الشجري بعد بينا وبينما ش من الظروف المبنية اذ والدليل علي اسميتها قبولها التنوين والاخبار بها نحو مجيك اذ جاء زيد والاضافة اليها بلا تاويل بعد اذ هديتنا وبنيت لافتقارها الي ما بعدها من الجمل ولوضعها علي حرفين واصل وضعها ان تكون ظرفا للوقت الماضي وهل تقع للاستقبال قال الجمهور لا وقال جماعة منهم ابن مالك نعم واستدلوا بقوله تعالى يوميذ تحدث اخبارها والجمهور جعلوا الايه ونحوها من باب ونفخ في الصور اي

من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع قال ابن هشام ويحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وهو عامل في اذ فيلزم ان تكون بمنزلة اذا وتلزم في اذ الظرفية فلا تتصرف بان تكون فاعلا او مبتداه الا ان يضاف اسم الزمان اليها نحو حينئذ ويوميذ وبعد اذ هديتنا ورايتك امس اذ جيتك وجوز الاخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا وبدلا منه نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت والجمهور لا يثبتون ذلك ووافقهم ابو حيان قال لانه لا يوجد في كلامهم احببت اذ قدم زيد ولا كرهت اذ قدم وانما ذكروا ذلك مع اذكر لما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك في القران وتخريجه سهل وهو ان تكون اذ معموله لمحذوف يدل عليه المعنى اي اذكروا حالتكم او قصتكم اذ انتم وقد جاء بعض ذلك مصرحا به قال تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فاذ ظرف معمول لقوله نعمة الله وهذا اولي من اثبات حكم كلي محتمل بل مرجوح انتهى وجوز الزمخشري وقوعها مبتدا فقال في قراءة بعضهم لمن من الله علي المومنين انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث وان تكون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قايما قال ابن هشام فمقتضى هذا ان اذ مبتدا ولا نعلم بذلك قايلا وتلزم اذ الاضافة الي جمله اما اسميه نحو واذكروا اذ انتم قليل اذ هما في الغار او فعليه كما سبق ويقبح في الاسميه ان يكون عجزها فعلا ماضيا نحو جيتك اذ زيد قام ووجه قبحه ان اذ لما كانت لما مضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ويشترط في الجملة ان لا تكون شرطيه فلا يقال اذكر اذ ان تاتنا نكرمك نكرمه الا في ضرورة وقد يحذف خبر الجملة المضاف اليها اذ فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الي المفرد كقوله والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ويعوض منها التنوين قال ابو حيان والذي يظهر من قواعد العربيه ان هذا الحذف جايز لا واجب وتكسر دالها حينئذ لالتقاء الساكنين نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش انها حينئذ معربه والكسر جر اعراب بالاضافة لا بنا وحمله علي ذلك انه جعل بناءها ناشيا عن اضافتها الي الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربه وهو مردود بانه سبق لاذ حكم البنا والاصل استصحابه حتي يقوم دليل علي اعرابه وبان العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنايه الا كونه مضافا لمبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبانهم قالوا يوميذا بفتح الذال منونا ولو كانت معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل علي انه مبني منون علي الكسر لالتقاء الساكنين

ومرة علي الفتح طلبا للتخفيف وهذا معني قولي وقد تفتح وقولي ولحق شيخنا الكافيجي
لها في ذلك اذا اشرت به الي مسالة غريبة قل من تعرض لها وذلك اني سمعت شيخنا
رحمه الله يقول في قوله تعالي ولين اطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون ليست اذا
هذه الكلمة المعهودة انما هي اذا الشرطيه حذفت جملتها التي تضاف اليها وعوض
منها التنوين كما في يومئذ وكنت استحسن هذا جدا واظن ان الشيخ لا سلف له في
ذلك حتي رايت بعض المتاخرين جنح الي ما جنح اليه الشيخ وقد اوسعت الكلام في ذلك
في الاتقان وحاشية المغني وترد اذ للتعليل خلافا للجمهور كقوله تعالي ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي لاجل ظلمكم في الدنيا واذ لم يهتدوا به فسيقولون
واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وهي حرف بمنزلة لام العله وقيل ظرف
والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ وترد للمفاجاة نص علي ذلك سيبويه
وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله فبينما العسر اذ دارت مياسير وقوله بينما كذلك
والاعداد وجهتنا اذ راعها لحفيف قبلها نزع وهل هي حينيذ ظرف مكان او زمان
او حرف لمعني المفاجاه او حرف مؤكد اي زايد اقوال اختار الثاني ابو حيان اقرانا لها
علي ما ستقرها وابن مالك والشلوبين الثالث وعلي القول بالظرفيه قال ابن جني
وابن البادش عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف
يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في
بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف
يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وذكر لاذ معنيان اخران احدهما التوكيد وذلك بان
تحمل علي الزيادة قاله ابو عبيده وتبعه ابن قتيبه وحملا عليه ايات منها قوله تعالي
واذ قال ربك للملايكة والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الايه قال في المغني وليس القولان
بشي واختار ابن الشجري انها تقع زايده بعد بينا وبينما خاصه قال لانك اذا قلت بينما
انا جالس اذ جاء زيد فقدرتها غير زايده اعملت فيها الخبر وهي مضافة الي جملة جاء
زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف ص
اذا للمستقبل مضمنه معني الشرط غالبا قال ابن مالك والماضي وانكره ابو حيان وقوم
للحال وتختص بالمجزوم به وكذا المجزوم خلافا للبيانيين بخلاف ان ومن ثم لم تجزم
في السعة خلافا لمن جوزه بقلة او مع ما ولا تدل علي تكرار ولا عموم علي الصحيح فيهما
وتضاف ابدا لجملة صدرها فعل ولو مقدرا قبل اسم يليه وجوزه الاخفش الي اسميه
الجز وين وا وجب الفرا ايلايها الماضي شرطيه وقال غيره هو الغالب ومن ثم قال
الاكثرون ناصبها الجواب لا الشرط قال ابن مالك وتجي مفعولا به ومجروره بحتي
ومبتدا وترد للمفاجاة فا قوال اذ وتلزمها الفا قال المازني زايده ومبرمان عاطفه
والزجاج جزايه ولا يليها فعل وثالثها يجوز مع قد وقال ابو عبيده وتزاد
ش

ش من الظروف المبنيه اذا والدليل علي اسميتها الاخبار بها مع مباشرة الفعل
نحو القيام اذا طلعت الشمس وابدالها من اسم صريح نحو احيك غدا اذا طلعت الشمس
وهي ظرف للمستقبل مضمنة معني الشرط غالبا ومن ثم وجب ايلاوها الجملة الفعلية
ولزمت الفاء في جوابها نحو اذا جاء نصر الله الي قوله فسبح وقد لا تضمن معني الشرط بل
تتجرد للظرفية المحضة نحو والليل اذا يغشي والليل اذا سجي وزعم قوم انها تخرج عن
الظرفيه فقال ابن مالك انها وقعت مفعولا به في حديث اني لاعلم اذا كنت علي راضية
واذا كنت علي غضبي ووقعت مبتدا في قوله اذا وقعت الواقعة والخبر اذا الثانية
وخافضة رافعة بالنصب حالان والمعني وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة
لاخرين هو وقت رج الارض ومجرورة بحتي في قوله حتي اذا جاوها وسبقه الي ذلك
ابن جني من الثاني والاخفش من الثالث والجمهور انكروا ذلك كله وجعلوا حتي في
الايه حرف ابتدا داخل علي الجملة باسرها ولا عمل له واذا وقعت ظرف جوابه محذوف
اي انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا واذا الثانية بدل من الاولي واذا في الحديث ظرف
لمحذوف هو مفعول اعلم اي شانك ونحوه وزعم اخرون انها تخرج عن الاستقبال
فقال ابن مالك انها وقعت للماضي في قوله تعالي واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا
اليها فان الايه نزلت بعد انفضاضهم وكذا ولا علي الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
لا اجد الايه وقال قوم انها وقعت للحال في قوله والليل اذا يغشي لان الليل مقارن
للغشيان وتختص اذا بما تيقن وجوده نحو اتيك اذا احمر البسر او رجح نحو اتيك اذا
دعوتني بخلاف ان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله قل ان كان للرحمن
ولد ولا تدخل علي متيقن ولا راجح وقد تدخل علي المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو افاين
مت فهم الخالدون ولكون اذا خاص بالمتيقن والمظنون خالفت ادوات الشرط فلم
تجزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل واذا دلت اذا علي الشرط فلا
تدل علي التكرار علي الصحيح وقيل تدل عليه ككلما واختاره ابن عصفور فلو قال اذا
قمت فانت طالق فقامت ثم قامت ايضا في العده ثانيا وثالثا لم يقع بها شي علي الاول
دون الثاني وكما لا تدل علي التكرار لا تدل ايضا علي العموم علي الصحيح وقيل تدل عليه
فلو قال اذا طلقت امراة من نساي فعبد من عبيدي حر فطلق اربعا لم يعتق الا عبد
واحد وتنحل اليمين علي الاول وتعتق اربع علي الثاني وتلزم اذا الاضافة الي جملة
صدرها فعل سوا كان مضارعا نحو واذا تتلي عليهم اياتنا واذا لم تاتهم باية ام ماضيا
نحو اذا جاءك المنافقون وزعم الفرا ان اذا اذا كان فيها معني الشرط لا يكون بعدها الا
الماضي وقال ابن هشام ايلاوها الماضي اكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله والنفس
راغبة اذا رغبتها واذا ترد الي قليل تقنع وقد يليها اسم بعده فعل فيقدر قبله
فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو اذا السماء انشقت وجوز الاخفش ايلاها جملة فيها

اسمان مبتدا وخبر من غير تقدير فعل كقوله اذا باهلي تحته حنظلية وفي ناصب اذا
قولان احدهما انه شرطها وعليه المحققون واختاره ابو حيان حملا لها على ساير ادوات
الشرط والثاني انه ما في جوابها من فعل وشبهه وعليه الاكثرون لما تقدم من انها ملازمة
الاضافة الى شرطها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف فالاشارة بقولي ومن ثم الى قولي
وتضاف ابدا والى ولو انفصلوا عن ذلك بان قالوا بعدم اضافتها وترد اذا للمفاجاه
فتختص بالجملة الاسميه فيما جزم به ابن مالك ورده ابو حيان وقيل تدخل على الفعل
مطلقا وقيل تدخل على الفعلية المصحوبة بقد نقل الاخفش ذلك عن العرب نحو خرجت
فاذا قد قام زيد قال في المغني ووجهه ان التزام الاسميه معها انما هو للفرق بينها
وبين الشرطيه الخاصة بالفعليه والفرق حاصل بقد اذ لا تقترن الشرطية بها ولا
تحتاج لجواب ولا تقع في الابتدآء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد
بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى وهي حينيذ حرف عند الكوفيين والاخفش واختاره
ابن مالك ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد والفارسي وابن جني وابي بكر الخياط واختاره
ابن عصفور وظرف زمان عند الرياشي والزجاج واختاره الزمخشري وابن طاهر
وابن خروف والشلوبين ابقآء لها على ما ثبت لها فاذا قلت خرجت فاذا زيد صح كونها
خبرا على المكان اي فبا لحضرة زيد لا على الزمان لانه لا يخبر به على الجثة ولا على الحرف
لانه لا يخبر به ولا يلزمه الفآء داخلة عليها واختلف فيها فقال المازني هي زايدة للتاكيد
لان اذا الفجايبه فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفآء وهذا ما اختاره
ابن جني وقال مبرمان هي عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين
الصغير وايده ابو حيان لو قوع ثم موقعها في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون
وقال الزجاج دخلت على حد دخولها في جواب الشرط وزعم ابو عبيده ان اذا قد تزاد
واستدل بقوله حتى اذا سلكوهم في قتايدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا قال فزادها
لعدم الجواب لكانه قال حتى سلكوهم وتاوله ابن جني على حذف جواب اذا ص
الآن لوقت حضر وبعضه وزعم الفرا منقولا من آن و المختار اعرابه والفه عن الآن
واو وقيل يآء وقيل اصلها اوان قيل وظرفيته غالبة ش من الظروف المبنيه
الآن والدليل على اسميته دخول ال وحرف الجر عليه وهو اسم للوقت الحاضر جميعه
كوقت فعل الانسان حال النطق به او الحاضر بعضه نحو لمن يستمع الآن الآن خفف
الله عنكم قال ابن مالك وظرفيته غالبة لا لازمة فقد تخرج عنها الى الاسمية كحديث
فهو يهوي في النار الآن حين انتهى الى قعرها فالآن في موضع رفع بالابتدآء وحين
انتهى خبره وهو مبني لا مضافته الى جملة صدرها ماض كقوله الى الآن لا يبين ارعوالك
بعد المشيب عن ذا التصابي والفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه الاوان وقيل عن

بأن

يآء لانه آن يبين اذا قرب وقيل اصله اوان قلبت الواو الفا ثم حذفت لالتقآء الساكنين
ورد بان الواو قبل الالف لا تقلب كالجواد والسواد وقيل حذفت الالف وغيرت الواو
الى الالف كما قالوا راح ورواح استعملوه مرة على فعل ومرة على فعال كزمن وزمان
واختلفوا في علة بنآيه فقال الزجاج بني لتضمن معنى الاشارة لان معناه هذا الوقت
ورد بان التضمين معنى الاشارة وهو لا يدخله ال وقال ابو على لتضمنه معنى لام التعريف
لانه استعمل معرفة وليس علما وال فيه زايده ومنعه ابن مالك فان تضمن اسم
معنى حرف بيانه اختصارا ينافي زيادة ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد غير المضمن
معناه فكيف اذا كان اياه وقال المبرد وابن السراج لانه خالف نظايره اذ هو نكرة في
الاصل استعمل من اول وضعه باللام وباب اللام ان تدخل على النكرة وكذا قال
الزمخشري سبب بنايه وقوعه في اول احواله بالالف واللام فان حق الاسم في اول احواله
التجرد منهما ثم يعرض تعريفه فيلحقه فلما وقع الآن في اول احواله بالالف واللام خالف
الاسمآء واشبه الحروف ورده ابن مالك بلزوم بنا الجما الغفير واللات ونحوهما
وقع في اول احواله بالالف واللام وبانه لو كانت مخالفة الاسم لساير الاسمآء موجبة
شبه الحرف واستحقاق البنآء لوجب بنآء كل اسم خالف الاسمآء بوزن او غيره وهو
باطل باجماع وقال ابن مالك بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا
يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة قال ابو حيان وهو مردود بما رد به
هو على الزمخشري وقال الفرا انما بني لانه نقل من فعل ماض وهو آن بمعنى حان فبقي
على بنايه استصحابا على حد انهاكم عن قيل وقال ورد بانه لو كان كذلك لم تدخل
عليه ال كما لا تدخل على قيل وقال ولجاز فيه الاعراب كما يجوز في قيل وقال وذهب بعضهم
الى انه معرب وفتحته اعراب على الظرفيه واستدل له بقوله كانهما لم تغيرا بكسر النون
اي من الآن فحذف النون لالتقآء الساكنين وجره يدل على انه معرب وضعفه ابن مالك
باحتمال ان تكون الكسرة كسرة بنآء ويكون في بنآء الآن لغتان الفتح والكسر كما في شتان
الا ان الفتح اكثر واشهر والمختار عندي القول باعرابه لانه لم يثبت لبنايه علة معتبرة
فهو منصوب على الظرفيه وان دخلته من جر وخرج من الظرفيه غير ثابت
ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة وفي شرح الالفيه لابن الصايغ
ان الذي قال بان اصله اوان يقول باعرابه كما ان اوانا معرب ص امس لما
يلي يومك مبني على الكسر قال الزجاج والزجاجي والفتح لغة واعرابه غير منصرف رفعا
ومطلقا ومنصرف لغة وزعمه قوم محكيا من الامر فان قارنت ال اعرب غالبا وكذا ان
اضيف او نكر او ثني او جمع او صغر ش امس اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع
رفع ونصب وجر وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي انت فيه او ما هو
في حكمه في ارادة القرب فان استعمل ظرفا فهو مبني على الكسر عند جميع العرب وعلة

بنآيه تضمنه معني الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها
وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع وغد ليس بواقع والفرق بينه وبين سحر حيث لم يبن
انه لما عدل عن السحر لم يضمن معني الحرف بل انيب مناب السحر المعرف فصار معرفة
مثله بالنيابه كما صار عمر معرفة بالنيابة عن عامر العلم وقال ابن كيسان بني لانه في معني
الفعل الماضي واعرب غد لانه في معني الفعل المستقبل والمستقبل معرب وقال قوم ،،
علة بنآيه شبه الحرف اذا افتقر في الدلالة علي ما وضع له الي اليوم الذي انت فيه وقال
آخرون بني لشبهه بالاسمآء المبهمه في انتقال معناه لانه لا يختص بمسمي دون آخر
واجاز الخليل في لقيته امس ان يكون التقدير لقيته بالامس لحذف الحرفين البآء وال
فتكون الكسرة علي هذا كسرة اعراب وزعم قوم منهم الكسآئي انه ليس مبنيا ولا معربا بل
هو محكي سمي بفعل الامر من المسآء كما لو سمي باصبح من الصباح فقولك جئت امس اي
اليوم الذي كنا نقول فيه امس عند نا او معنا وكانوا كثيرا ما يقولون ذلك للزور والخليط
اذا اراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة علي السنتهم حتي صارت اسما للوقت وتعريفه
بالاشارة الي انه اليوم الذي قبل يومك وقال السهيلي تعريفه بالاضافة كتعريف جمع ،
وان استعمل غير ظرف فذكر سيبويه عن الحجازيين بناه علي الكسر رفعا ونصبا وجرا
كما كان حال استعماله ظرفا تقول ذهبت امس بما فيه واحببت امس وما رايتك مذ ،
امس قال اليوم اعلم ما يجي به ومضي بفصل قضا به امس ونقل عن بني تميم انهم
يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر في البنا علي الكسر ويعربونه اعراب ما لا ينصرف
حالة الرفع قال شاعرهم اعتصم بالرجا ان عن بايس وتناس الذي تضمن امس ومن
بني تميم من يعربه اعراب ما لا ينصرف في حالتي النصب والجر ايضا وعلته ما ذكر في سحر
من العدل والتعريف وعليه قوله اني رايت عجبا مذ امسا ومنهم من يعربه اعراب ،
المنصرف فينونه في الاحوال الثلاثة حكاه الكسائي وحكي الزجاج ان بعض العرب ينونه
وهو مبني علي الكسر تشبيها بالاصوات وحكي الزجاج والزجاجي ان من العرب من
يبنيه وهو ظرف علي الفتح فتلخص فيه حال الظرفيه لغتان البنا علي الكسر وعلي الفتح
وحال غير الظرفيه خمس لغات البنا علي الكسر بلا تنوين مطلقا وبتنوين واعرابه
منصرفا وغير منصرف مطلقا واعرابه غير منصرف رفعا وبناوه نصبا وجرا فان قارنه
ال اعرب غالبا نحو ان الامس ليوم حسن وقال تعالي كان لم تغن بالامس ومن ،،
العرب من يستصحب البنا مع ال قال واني وقفت اليوم والامس قبله ببابك حتي
كادت الشمس تغرب بكسر السين وهو في موضع نصب عطفا علي اليوم قالوا والوجه
في تخريجه ان تكون ال زايده لغير تعريف واستصحب معني المعرفة فاستديم البناء
او تكون هي المعرفة وجر علي الاضمار اي امضار البآء فالكسرة اعراب لا بنا ويعرب ايضا
حال الاضافة نحو ان امسنا يوم طيب وحال التنكير نحو مضي لنا امس حسن لا تريد

اليوم

اليوم الذي قبل يومك وحال التثنيه نحو امسان وحال الجمع نحو آمس وآماس واموس
قال مرت بنا اول من آموس تميس ميسة العروس قال ابن مالك في شرح الكافيه ،
وحال التصغير قال ابو حيان وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة ان امس لا يصغر
وكذا غدا استغنآء بتصغير ما هو اشد تمكنا منهم وهو اليوم والليلة قال ثم ذكر المبرد انه يصغر
فتبعه عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان في الغرة وهو ذهول عن نص سيبويه
ص بعد ظرف زمان لازم الاضافة فان اضيف او حذف مضافه ونوي لفظه اعرب
او معناه ضم بناء وقد ينون حينئذ وينتج اعرابا وان نكر نصب ظرفا وقد يجر ويرفع ولا يضاف
لجملة حتي يكفت بما ش من الظروف المبنية في بعض الاحوال بعد وهي ظرف زمان
لازم الاضافة لذا حوال احدها ان يصرح بمضافه نحو جيت بعدك فهو معرب منصوب علي
الظرفيه ثانيها ان يقطع عن الاضافة لفظا ومعني قصدا للتنكير فكذلك كقوله فما شربوا
بعدا علي لذة خمرا وتتجر فرق لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقد يرفع
روي فما شربوا بعد بالرفع ثالثها ان يقطع عنها بان يحذف المضاف اليه لكن ينوي ،،
لفظه فيعرب ولا ينون لانتظار المضاف اليه المحذوف رابعها ان يحذف وينوي معناه ،
فيبني علي الضم نحو لله الامر من قبل ومن بعد اي قبل الغلبة وبعدها وعلله ابن مالك
بانه كان حقها البنآء في الاحوال كلها لشبهها بالحرف لفظا من حيث انها لا تتصرف بتثنية
ولا جمع ولا اشتقاق ومعني لافتقارها الي غيرها في بيان معناها لكن عارض ذلك ،
لزومها للاضافة فاعربت فلما قطعت عنها ونوي معني الثاني دون لفظه اشبهت حروف ،
الجواب في الاستغنآء بها عن لفظ ما بعدها فانضم الي ذلك السببين المذكورين فبنيت ،
وفي الافصاح اكثر النحويين يقولون لما افردت من مضافها وتضمنته اشبهت الحرف
لتعلقها بالمحذوف بعدها معني تعلق الحروف بغيرها فبنيت لذلك مع التنوين وكلاهما
اعراب حكي هشام رايته قبل ومن قبل وانشد ولا وجد العذري قبل جميل وانشد
الخليل قوله فما شربوا بعد علي لذة خمرا بالضم منونا ولا يضاف بعد لجملة ما لم يكف بما
كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس ص ومثله فيما ذكر قبل
واول وامام وقدام ووراء وخلف واسفل وتصرف الكل متوسط وانكر الجرمي ويمين
وشمال وفوق وتحت ولا يتصرفان وعل وانكر ابن ابي الربيع اضافتها لفظا واثبته ،
الجوهري ودون وحسب لكن نصبها علي الحال وغير بعد ليس قال السيرافي وابن السراج
وابو حيان ولا يجوز فتحها والمختار وفاقا للاخفش اعرابها مطلقا والحق بعضهم كلا ،
ولا ينصرف مثنيها والصحيح ان اصل اول اوأل وانه لا يستلزم ثانيا واذا وقع اسما
صرف وانث بالتآء بقلة ش مثل بعد فيما تقدم من اعرابها في الاحوال الثلاثة ،
وبنايها في الحالة الرابعة علي الضم للعلة المذكورة قبل واول وامام وقدام ووراء وخلف
واسفل ويمين وشمال وفوق وتحت وعل ودون وحسب وغير ومن بنا قبل الآية ،

السابقة ومن تنكيرها قوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا وتقدمت قراءة عن قبل بالجر
والتنوين ومن نية لفظ الاضافة اليه فيه قوله ومن قبل نادي كل مولي قرابة كذا رواه
الثقات بكسر اللام وحكي ابو علي ابدا بهذا من اول بالفتح علي تنكيره ممنوع الصرف وبالضم
علي نية الاضافة دون قصد الي لفظ المضاف اليه وبالجر علي قصد لفظه قال في الصحاح
فان اظهرت المحذوف نصبت فقلت ابدا به اول فعلك وقال الشاعر امام وخلف المرء من لطف
ربه كوالي تزوي عنه ما كان يحذر وحكي الكسائي افوق تنام ام اسفل بالنصب علي تقدير
افوق هذا ام اسفله قال الشاعر ولم يكن لناؤك الا من ورآء وراء وقال لعنا يبش عليه
من قدام وقال وادنيت من فوق كليب من عل وقال كجلمود صخر حطه السيل من عل اي من
مكان عال ويقال قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك وهذا حسبك من اجل وقبضت
عشرة ليس غير اي ليس غير ذلك مقبوضا وذكر ابن هشام ان شرطها ان تقع بعد ليس
وان قول الفقهاء لا غير غير جايز وليس كما قال فقد صرح السيرافي وابن السراج وابو حيان
بان لا كليس في ذلك وانشد ابن مالك فعن عمل اسلفت لا غير تسال وتجوز فيها زيادة
علي اخواتها البناء علي الفتح فيقال ليس غير والاخفش يقول باعرابها في الضم والفتح معا
وان حذف التنوين لانتظار المضاف اليه وعلي الفتح هي خبر ليس والاسم محذوف اي ليس
المقبوض غير ذلك ورايه هو المختار عندي لما تقدم في اي الموصولة ثم النصب في الجميع علي
الظرفية الا حسب فعلي الحالية قال ابن هشام وما اظن نصب عل موجودا وانكر ابن ابي
الربيع اما قد عل لفظا لكن الجوهري صرح بجوازه فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر
اللام قال ابو حيان ومن غريب المنقول ما ذهب اليه محمد بن الوليد من جواز حذف التنوين
من كل فتقول كل منطلق فجعله غاية مثل قبل وبعد حكاه عنه ابو جعفر النحاس وانكر عليه
علي بن سليمان بان الظروف قد خصت بعلة ليست في غيرها وما بني من الظروف المذكورة
فانه لا ينصرف واما المعرب منها فذكر ابن مالك ان فوق وتحت لا ينصرفان اصلا قال ابو
حيان ونص علي ذلك الاخفش فقال اعلم ان العرب تقول فوقك راسك وتحتك رجليك
لا يختلفون في نصب الفوق والتحت لانهم لم يستعملوها الا ظرفا او مجرورين بمن قال
تعالي فخر عليهم السقف من فوقهم وقال تجري من تحتها الانهار وقد جاء جر فوق بعلي في
قوله فاقسم بالله الذي اهتز عرشه علي فوق سبع وبالباء في قوله لست رهنا بفوق
ما تستطيع وكلاهما شاذ واما يمين وشمال فكثير تصرفهما كما تقدم واما قبل وبعد والسنة
بعدها الي اسفل فتصرفها متوسط قري والركب اسفل منكم بالرفع وقال فغدت كلا
الفرجين تحسب انه مولي المخافة خلفها واماها ويقال امام زيد احسن من وراءه وزعم
الجرمي انه لا يجوز استعمالها الا ظرفا ولا قياس علي استعمالها اسما ولا تضاف قبل ابدا
لجملة ما لم تكف بما نحو قبلما وبقي مسايل تتعلق باول الاولي الصحيح ان اصله اوأل بوزن
افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت بدليل قولهم في الجمع اوايل وقيل اصله وولى بوزن

فوعل قلبت الواو الاولي همزة وانما لم يجمع علي اوأول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما
الف الجمع الثانية الصحيح ان اول لا يستلزم ثانيا وانما معناه ابتدا الشي ثم قد يكون له ثان
وقد لا يكون تقول هذا اول مال اكتسبته وقد يكسب بعده شيا وقد لا وقيل انه يستلزم
ثانيا كما ان الاخير يقتضي اولا فلو قال ان كان اول ولد تلده ابنه ذكرا فانت طالق فولدت
ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق علي الاول دون الثاني الثالثة لاول استعمالان احدهما
ان تكون صفة اي افعل تفضيل بمعني الاسبق فيعطي حكم افعل التفضيل من منع الصرف
وعدم تانيثه بالتاء ودخول من عليه نحو هذا اول من هذين ولقيته عاما اول والثاني
ان يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما اولا ومنه ماله اول ولا اخر قال ابو
حيان وفي محفوظي ان هذا يونث بالتاء ويصرف ايضا فيقال اولة واخرة بالتنوين
ص بين للمكان وقيل للزمان وقال الزجاجي بحسب ما تضاف اليه وتصرفه د
متوسط ويجب العطف عليه بالواو وان اضيف لمفرد فان لحقته ما او الالف عرض فيه
الزمان ولزومه والاضافة للجمل ولو فعليه علي الاصح وقيل بينا فلزمن محذوف لا
الجملة وقيل ما والالف كافة ولا موضع للجملة وقيل ما كافة والالف اشباع وقيل للتانيث
وتضاف بينا لمصدر لا بينما علي الاصح وقيل هي محذوفة منها وقلبت ضرورة بكاف
التشبيه وتركب بين خمسة عشر فيبني علي الفتح فان اضيف صدرها جاز ابقاء الظرفية
او اضيف اليها لغير زوالها ش قال ابو حيان اصل بين ان تكون ظرفا للمكان وتتخلل
بين شيئين او ما في تقدير شيئين او اشياء ثم لما لحقتها ما او الالف لزمت الظرفية الزمانية
وصرح بعض اصحابنا انها ظرف زمان بمعني اذا ومنه الحديث ساعة يوم الجمعة بين خروج
الامام وانقضاء الصلاة انتهي وذكر الزجاجي انها بحسب ما تضاف اليه وتصرفها
متوسط قال تعالي هذا فراق بيني وبينك لقد تقطع بينكم بالرفع مودة بينكم بالجر ولا
يبنا فالا الي متعدد ومتي اضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالاية الاولي
واذا لحقتها الالف او ما لزمت الي الجمل سواكانت اسمية كقوله فبينا نحن من فيه
اتانا وقوله بينما الحسر اذ دارت مياسير اد فعليه وهو قليل كقوله فبينا نسوس الناس
والامر امرنا وتقول بينا انصفني ظلمني ومنع بعضهم اضافتها الي الفعلية وقال
لا تضاف الا الي الاسميه واول البيت ونحوه علي اضمار نحن وزعم ابن الانباري ان بين
حينيذ شرطية وما ذكر من ان الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها دون حذف
مضاف وانها في موضع جر مذهب الجمهور وذهب الفارسي وابن جني الي ان اضافتها
الي الجملة علي تقدير حذف زمان مضاف الي الجملة لان المضاف الي الجمل ظرف الزمان
دون ظرف المكان ولان بين تقع علي اكثر من واحد لانها وسط ولا بد من اثنين لما
فوقهما والتقدير بينا اوقات زيد قايم اقبل عمرو واختاره ابن البادش وذهب قوم الي
ان ما والالف كافتان والجملة بعدها لا موضع لها من الاعراب وذهب اخرون الي ان

ما كافه عن الخفض والالف اشباع لان كون الالف كافة لم يثبت وثبت كونها اشباعا ،
فالجملة بعد الالف في موضع جر بالاضافة وبعدما لا محل لها من الاعراب واختاره المغاربة
وزعم قوم ان الالف للتانيث ورد بانها لو كانت للتانيث لكانت كافة ولم تنكر الاما شذ وهو قدام
دوراء ولا حاجة الي الدخول في الشاذ من غير داعية وقد تضاف بينا الي مصدر قال بينا تعا
الكماة ورعه والحق بعضهم بينما بها فاجاز اضافتها الي مفرد مصدر نحو بينما قيام زيد قام
عمرو قال ابو حيان والصحيح انه لا يجوز لانه لم يسمع ولا يسوغ قياس بينما علي بينا ولانضا
بينا الي مفرد غير مصدر وقال ابو حيان وسيبويه انها تستدعي جوابا فلم يقع بعدها
الاما يعطي معني الفعل وذلك الجملة والمصدر من المفردات وقد يحذف خبر المبتدا بعد
بينا وبينما لدلالة المعني عليه كقوله فبينا العسر كما قد تحذف الجواب لذلك كقوله فبينا الفتي
في ظل نعما غضة تباكره افنانها وتراوح الي ان رمته الحادثات بنكبة يضيق بها منه ،
الرحاب الفسايح وتليت بينا بكاف التشبيه في الشعر قال بينا كذاك راينني متعصبا ،
قال ابو حيان وباضافة بينا الي المصدر احتج ابو علي ان بينا البيت محذوفة من بينما كما
قال بعضهم لان بينما لا تضاف وانما هي مكفوفة بما داخلة علي الجملتين وتركب بين كخمسة
عشر فتبني علي الفتح كقوله نحمي حقيقتنا وبعض القوم لغطه بين بينا الاصل بين هولاء ،
وبين هولاء فازيلت الاضافة وركب الاثنان تركيب خمسة عشر فان اضيف صدر بين بين ،
الي عجزها جاز بناء الظرفية كقولك في احكام الهمزة التسهيل بين بين وزوالها كقولك بين
بين اقيس من الابدال وان اضيف اليها تعين زوال الظرفية ومن ثم خطا ابو الفتح من ،
قال همزة بين بين بالفتح وقال الصواب همزة بين بين بالاضافة ص حيث للمكان
مثلثا وحوث واعرابها لغة وتلزم الاضافة لجملة وندر لمفرد وقاسه الكسائي وتركها
اندر فتعوض ما وجوز الاخفش وقوعها للزمان وتصرفها نادر وانكر ابو حيان وفي
وقوعها اسم ان ومفعولا خلف وزعمها الزجاج موصولة ش من الظروف المبنية حيث
وعلة بنايها شبهها بالحرف في الافتقار اذ لا تستعمل الامضافة الي جملة وبنيت علي ،
الضم تشبيها بقبل وبعد لان الجملة كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر ومن العرب
من بناها علي الفتح طلبا للتخفيف ومنهم من بناها علي الكسر علي اصل التقاء الساكنين ولغة
طي ابدال يايها واوا فيقولون حوث وفي ثايها ايضا الحركات الثلاث ولغة فقعس اعرابها
يقولون جلست حيث كنت وجيت من حيث جيت بجرها بمن وهي عندهم كعند وقري
سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر فيحتمل الاعراب ولغة البنا علي الكسر وسوا
في الجملة الاسمية والفعلية قال في المغني واضافتها الي الفعلية اكثر ولهذا رجح النصب
في جلست حيث زيدا اراه وندرت اضافتها الي المفرد كقوله بيض المواضي حيث ،
لي العمايم وقوله اماتري حيث سهيل طالعا والكسائي يقيسه واندر من ذلك عدم
اضافتها لفظا بان تضاف الي جملة محذوفة معوضا منها ما كقوله اذا ريده من حيث

ما نحن له اي من حيث هبت والاصل فيها ان تكون للمكان قال الاخفش وقد ترد للزمان
كقوله للفتي عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه اي حين تهدي ولا تستعمل غالبا الا
ظرفا وندر جرها بالباء في قوله كان هنا بحيث يعكي الازار وبالي في قوله الي حيث الفت ،
رحلها ام قشعم وبفي في قوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم وقال ابن مالك تصرفها ،
نادر ومن وقوعها مجرورة عن الظرفية قوله ان حيث استقر من انت راعيه حمي فيه ،
عزة وامان فحيث اسم ان وقال ابو حيان هذا خطا لان كونها اسما لان فرع عن كونها تكون
مبتدا ولم يسمع ذلك فيها البتة بل اسم ان في البيت حمي وحيث الخبر لانه ظرف ولا يصح
انها لا تتصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا انتهي وقال ابن هشام في المغني ،
الغالب كونها في محل نصب علي الظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها وقد تقع مفعولا ،
وفاقا للفارسي نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته اذ المعني انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق
لوضع الرسالة لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا باعلم نفسه لان
افعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا ان اولته بعالم قال ولم يقع اسما لان خلافا لابن
مالك انتهي وزعم الزجاج ان حيث موصولة ص دون للمكان وتصرفه قال البصرية
ممنوع والاخفش قليل والمختار وفاقا لبعض المغاربة يستثني به فان كان بمعني ردي ،
فغير ظرف ش من الظروف المبنية في بعض الاحوال دون كما تقدم ذكره في اخوات
قبل وبعد وهو للمكان تقول قعد زيد دون عمرو اي في مكان منخفض عن مكانه وهو
ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الي انه
يتصرف لكن بقلة وخرج عليه ومنا دون ذلك فقال دون مبتدا وبني لاضافته الي مبني
والاولون قالوا التقدير ما دون ذلك فحذف ما وقال الشاعر وباشرت حد الموت والموت
دونها وقال وغبر الحمي دونها ما وراها بالرفع ويستثني به كسوي فيما نقله ابو حيان في
شرح التسهيل عن بعض الفقهاء الحنفية ونقله كذا
اما دون بمعني ردي كقولك هذا ثوب دون فليس بظرف وهو متصرف بوجوه الاعراب
ص ريث مصدر استعمل بمعني الزمان فاضيف للفعل وقد يليه ما زايدة او
مصدرية واكثر وقوعه مستثني في نفي ولم يصرحوا ببنايه والعلة قايمة ش
ريث مصدر راث يريث اذا ابطا فاذا استعمل في معني الزمان جاز ان يضاف الي الفعل
فتقول انتيك ريث قام زيد اي قدر بطء قيام زيد فلما خرجت الي ظرف الزمان جاز
فيها ما جاز في الزمان انه يبني كساير اسماء الزمان المضافة الي الفعل المبني فلذا ذكرته
في الظروف المبنيات ومن شواهده قوله لا تصعب الامر الا ريث مركبه وقوله
خليلي رفقا ريث افضي لبانة وقد يفصل بين ريث والفعل بما قال ابن مالك زايدة
او مصدرية كقوله تحياه حين يلفي نيال السول راجيه ريث ما ينسي ص
عوض مثلث لعموم المستقبل وقد يرد للمضي وقد يضاف للعايضين او يضاف ،

اليه فيعرب وقد تجري كالقسم ش من الظروف المبنية عوض وهو للوقت المستقبل
عموما كابدا وقد يرد للمضي كقوله فلم ارعاما عوض اكثر هالكا وبني لشبهه بالحرف في
ابهامه لانه يقع على كل ما تاخر من الزمان وبناؤه اما على الضم كقبل وبعد او على
الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف الى العايضين كقوله
لا افعل ذلك عوض العايضين اي دهر الداهرين او اضيف اليه كقوله ولا تبل عوض في
خطابي واو مالي اعرب في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصايص
الاسماء قال ابو حيان وقد كثر استعمال عوض حتى اجروه مجرى القسم كقوله رضيعي لبان
ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق ص قط مقابل عوض ويختصان
بالنفي والا فصح فتح القاف وتشديد الطاء ضما وقال الكسائي اصله قطط ويقال قط و
قُطُ وقَطْ وقال الاخفش ان اريد الزمان ضم او التقليل سكن فان لقي همز وصل
كسر وترد قط وقد اسمي فعل بمعنى يكفي بمنبين فقيل الدال بدل من الطاء وقيل قد
منقوله من الحرفيه وبمعنى حسب فالغالب البناء وبينا فان للياء والكاف والظاهر ش
من الظروف المبنية قط وهي مقابل عوض فهي للوقت الماضي عموما وبنيت لشبه الحرف
في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها تضمنت معنى في لانها لا تخص
فيها بخلاف الظروف وقيل تضمنت معنى منذ فمعنى ما رايته قط منذ خلقت وقيل لانها
تضمنت معنى من الاستغراقيه وقيل لافتقارها الى جملة وقيل لانها اشبهت الفعل
الماضي لانها لزمانه وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد وقد تكسر على اصل التقاء
الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها واسكانها ففيها خمسة
لغات وزعم الاخفش انك اذا اردت بها الزمان تضم ابدا نحو ما رايت مثله قط فان قللت
بقط شيا سكنت نحو ما عندك الا هذا قط فان لقيت الف وصل كسرت لالتقاء الساكنين
نحو ما علمت الا هذا قط اليوم وما عندك الا هذا قط الآن وزعم الكسائي ان اصل قط
قطط بضم الطاء الاولى وسكون الثانيه سكنت الاولى وادغمت وجعلت الثانية على
حركتها قالوا واصلها مصدر وهو القط بمعنى القطع نقلت الى الظرف فقولك ما رايته
قط معناه ما رايته فيما انقطع من عمري وتختص هي وعوض بالنفي نحو ما افعله عوض
ولا فعلته قط فلا يستعملان للايجاب وترد قط وقد اسمي فعل بمعنى يكفي نحو قد زيدا
درهم اي يكفيه وقدني اي يكفيني وقطني بنون الوقاية الحي يكفيني وليس فيهما
الا البناء على السكون ثم قيل هما كلمتان مستقلتان وقيل الدال بدل من الطاء وقيل
قد هي الحرفيه نقلت الى الاسميه وبردان ايضا اسمين مرادفين لحسب فالغالب
حينيذ بناؤهما على السكون لوضعهما على حرفين وبينا فان الى الاسم الظاهر والى ياء
المتكلم وكاف الخطاب نحو قد زيد درهم وقدي وقطي بلا نون وقدك وقطك وقد يعربان
وهو قليل فيقال قد زيد او قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم ص كيف

ويقال كيف اسم يستفهم به عن الحال فيل ما لا يستغني به والحال قبل ما يستغني ومعناها
على اي حال قال سيبويه ظرف وانكره غيره وابن مالك اطلقه مجازا فعلى الاول محلها
نصب دايما وتجاب بعلى كذا ش كيف اسم لدخول الجار عليها في قولهم على كيف تبيع
الاحمرين وابدال الاسم الصريح منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم والاخبار بها مع مباشرة
الفعل نحو كيف كنت ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو قال كي تجنحون الى سلم وما ثيرت
والغالب فيها ان تكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون
بالله ويقع خبرا قبل ما لا يستغني نحو كيف انت وكيف كنت وكيف ظننت زيدا وحالا قبل
ما يستغني كيف جاء زيد اي على اي حالة جاء زيد وانما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام
وبنيت على الفتحة طلبا للخفة وعن سيبويه ان كيف ظرف وانكره الاخفش والسيرافي
وقالا هي اسم غير ظرف وبنوا على الخلاف امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب
دايما وعند غيره رفع مع المبتدا نصب مع غيره الثاني ان تقديرها عنده في اي حال
او على اي حال وعند غيره تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد وفي نحو كيف جا زيد راكبا جاء
زيد ونحوه الثالث الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه وعند غيره ان يقال
صحيح او نحوه وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها
لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها سوالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في
تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليها مجازا قال ابن هشام وهذا حسن ص
لدن لاول غاية زمان او مكان ويلزم من غالبا ويقال لَدَن ولِدن ولَدْن ولُدن ولَدْنَ
ولَدُ ولَدْ ولَدُ ولت واعراب الاولى لغة وترد النون مضافة لمضمر وتضاف لمفرد وجملة
خلافا لابن الدهان وسمع نصب غدوة بعدها تمييزا ورفعها باضمار كان ويعطف على غدوة
المنصوبة بالنصب وجوبا وفاقا لابي حيان وخلافا للاخفش وابن مالك ش من
الظروف المبنيه لدن وهي لاول غاية زمان او مكان وبنيت لشبهها بالحرف في لزومها
استعمالا واحدا وهي كونها مبتدا غاية وامتناع الاخبار بها وعنها ولا يبني عليها المبتدا
بخلاف عند ولدى فانهما لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنى
عليها المبتدا قال تعالى وعنده مفاتح الغيب ولدينا مزيد والغالب اقترانها بمن نحو وهب
لنا من لدنك واتيناه من لدنا وقد تجرد منها كقوله لدن غدوة لدن شب واعراب لدن
لغة قيسية تشبيها بعند وبه قرا عاصم باسا شديدا من لدنه بالجر واشمام الدال
الساكنة الضم والاصل من لدنه بضم الدال قال ابن مالك وفيها على غير اللغة القيسية
تسع لغات سكون النون مع ضم الدال او فتحها او كسرها وسكونها مع سكون الدال وفتح
اللام او ضمها وفتح النون مع سكون الدال وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام
او ضمها وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام وزاد ابو حيان عاشرة وهي لت بلام
مفتوحة وتاء مكسورة قال سيبويه ولد بلا نون محذوفة من لدن كما ان يكن محذوفة

من يكن الا ترى انك اذا اضفت لمضمر رددته الى اصله فتقول من لدنه ومن لدني
ولا يجوز من لدك ولا من لده وتجرنا الى لدن بالاضافة لفظا ان كان مفردا كقوله
تنتهض الرعدة في ظهيري من لدن الظهر الى العصير وتقديرا ان كان جملة اسمية و
كقوله وتذكر نعماه لدن انت يافع او فعليه كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوايب
ومنع ابن الدهان من اضافة لدن الى الجملة واول ما ورد من ذلك على تقديران المصدرية
بدليل ظهورها معها في قوله اناني لدن ان غاب رهطي وقوله ولبث فلم تنقطع لدن ان
وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم وسمع نصب غدوة بعدها في قوله لدن غدوة حتى
دنت لغروب وخرج على التمييز وحكى الكوفيون رفع غدوة بعدها وخرج على اضمار كان
اي لدن كانت غدوة قال سيبويه لا ينصب لدن غير غدوة ولا تقول لدن بكرة لانه
لم يكثر في كلامهم واذا عطف على غدوة المنصوب بعدها فقيل لدن غدوة وعشية
جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضعف ابن مالك
في شرح الكافية النصب واوجبه ابو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس
في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن
النصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في التوالي ما لا يجوز في
الاوايل هذه المسالة المذكورة في الكافية الشافية ساقطة من التسهيل ص لما
حرف وجود لوجود وقال ابن السراج والفارسي وابن جني ظرف كاد تختص بالماضي
ويقتضي جملتين وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارعا وابن مالك
او اسمية باذا او الفاء وتحذف لدليل ش من الظروف المبنية لما التي هي كلمة وجود
لوجود والقول بظرفيتها راي ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة حتى قالوا انها
ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة
بالماضي وبالاضافة الى الجملة ومذهب سيبويه وابن خروف انها حرف وتقتضي جملتين
وجدت ثانيتهما عن وجود اولاهما نحو لما جاء في اكرمته والعامل فيها على الظرفية جوابها ويكون
فعلا ماضيا اتفاقا كالمثال المذكور وكقوله فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجوز ابن عصفور
كونه مضارعا نحو فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا والجمهور اولوه بالماضي
جادلنا اذ الجواب محذوف اي اقبل يجادلنا وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة
بالفاء او باذا الفجائية نحو فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وقيل في اية الفاء ان الجواب
محذوف اي انقسموا قسمين وقد يحذف الجواب لدليل كالاية المذكورة ص مذ ومنذ وهي
الاصل خلافا لابن ملكون وقيل المحذوف اللام وليست مركبة وقيل اصلها من ذو وقيل
من اذ وقيل من ذا وكسر ميمها لغة وسكون مذ قبل حركة وضمها قبل ساكن اشهر
فان وليهما جملة فظرفان مضافان اليها او الى زمان مقدر قولان وقيل مبتدآن خبرها
زمان مقدر او اسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن له ومعناها الامد

بي

في حاضر ومعدود واول المدة في ماض والاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان خبراها
ومعناها بين والكوفية والسهيلي وابن مضا وابن مالك مضافان لفعل حذف والتالي
فاعله وقوم خبره محذوف او مجرور فحرفان وقيل اسمان بمعنى من في ماض وفي في حاضر
ومن والى في معدود واكثر العرب توجب جرهما الحال وترجح جر منذ الماضي ورفع مذ
له وقد يجوز رفع مصدر بعدهما وجره وان وصلتها ولا يجران مضمرا ولا يلحقانها لمتصرف
على الاصح فيهما ش من الظروف المبنية مذ ومنذ بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيو ن
ثم اختلفوا فقال الفرا اصلها ذو من الجارة وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره اصلها
من اذ حذفت الهمزة فالتقا ساكنان النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة
التي هي اثقل الحركات لانها ضمنت معنى شيئين من والى اذ قولك ما رايته منذ يومان
معناه من اول هذا الوقت فقامت مقامهما ثم ضمت الميم اتباعا لحركة الذال وعندي ان
التعليل بالحمل على سائر الظروف قبل وبعد وقط وعوض اولى ومذ اصلها منذ وهي
محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم
ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن
على ان بعض العرب يكسر قبل الساكن على اصل التقاء الساكنين وقال ابن ملكون هما
اصلان لان الحذف والتصريف لا يكون في الحروف ولا في الاسماء غير المتمكنة ورده
الشلوبين بانه قد جاء الحذف في الحروف الا ترى تخفيفهم ان وان كان وقالوا في لعل
عل وقد جعل سيبويه عل من العلو وكسر ميم مذ ومنذ لغة بني سليم كذا قال ابن مالك
وقال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل ولهما
ثلاثة احوال الاول ان تليهما الجملة الاسمية او الفعلية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا
يافع وقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره وقوله منذا بتذلت ومثل مالك ينفع فهما حينئذ
ظرفان فقيل الى الجملة وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك وقيل الى زمان
مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانهما لا يدخلان عنده الا على اسماء الزمان ملفوظا بها
او مقدرة فالتقدير فيما رايته مذ زيد قايم مذ زمن زيد قايم وقيل انهما حينئذ مبتدآن و
يجب تقدير زمان مضاف للجملة فيكون هو الخبر وعليه الاخفش الحال الثاني ان يليهما اسم
مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان وفيهما حينئذ مذاهب احدها وعليه المبرد وابن
السراج والفارسي انهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا
او معدودا واول المدة ان كان ماضيا هذه عبارة المغني وعبارة ابي حيان وتقديرهما
في المنكر الامد والتقدير امد انقطاع الروية يومان وفي المعرفة اول الوقت والتقدير
اول انقطاع الروية يوم الخميس الثاني عليه الاخفش والزجاج والزجاجي ان المرفوع بعدهما
مبتدا ومذ ومنذ ظرفان خبر له كما اذا اضيفا الى جملة وهما هنا بمعنى بين مضافين لمعنى
ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا يخفى ما في هذا من التعسف لانه تقدير ما لم

بصرحوابه في موضع ما الثالث وعليه اكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضا وابن مالك انهما ظرفان مضا فان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان او مضي يومان قال ابن مالك ويرجحه ان فيه إجراؤهما مذ ومنذ علي طريقة واحدة فهو اولي من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعي التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعي التعريف قال ابو حيان وقد يرد بان الكوفيين انما قالوا ذلك بناء علي رايهم انها مركبة من من وذو الطائيه او من واذ فما بعدها من الصلة او المضاف اليه وهما باطلان وبان اضمار الفعل ليس بقياس الرابع وعليه بعض الكوفيين انه خبر لمبتداء محذوف بناء علي انها من من وذو الطائية والتقدير ما رايته من الزمن الذي هو يومان والكلام علي هذا القول وما قبله جملة واحدة وعلي الاولين جملتان وعلي هذا اختلف هل لجملة مذ ومنذ ومرفوعهما محل من الاعراب فقال الجمهور لا وقال السيرافي انها في موضع الحال كانه قال ما رايته متقدما ورد بانها خرجت مخرج الجواب كانه قيل له ما امد ذلك قال يومان وبانه لا رابط فيها من ضمير او واو الحال الثالث ان يقع بعدها اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان لان الاسمية قد ثبتت لهما فلا يخرجان عنها ما امكن بقاؤهما عليها وقد امكن ذلك بان تجعلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور علي انهما حينئذ حرفا جر لايصالهما الفعل الي كم كما يوصل حرف الجر تقول منذ كم سرت كما تقول بكم اشتريت ولو كانا ظرفين لجاز ان يستغني الفعل بعدهما عن العمل فيهما باعماله في ضميرهما فكان يقال منذ كم سرت فيه او سرته ان اتسع كما تقول يوم الجمعة ر نمت فيه او نمته ولم تتكلم العرب بذلك وعلي هذا فهما بمعني من ان كان الزمان ماضيا وبمعني في ان كان حاضرا وبمعني من والي جميعا ان كان معدودا نحو ما رايته منذ الخميس او مذ يومنا او عامنا او مذ ثلاثة ايام واكثر العرب علي وجوب جرهما للحاضر وعلي ترجيح جر منذ للماضي علي رفعه وترجيح رفع مذ للماضي علي جره ومن الكثير في مذ قوله وربع عفت اثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ ر قوله اقوين مذ حجج ومذ دهر وتجوز وقوع مصدر بعدهما نحو ما رايته مذ قدوم زيد بالرفع والجر وهو علي حذف زمان اي مذ زمن قدوم زيد وتجوز وقوع ان وصلتها بعدها نحو ما رايته مذ ان الله خلقني فتحكم علي موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع او جر وهو علي تقدير زمان ايضا ومذ ومنذ لا تجران الا الظاهر من اسم الزمان او المصدر علي ما بين واجاز المبرد ان تجرا مضمر الزمان نحو يوم الخميس ما رايته منذه او مذه ورد بان العرب لم تقله ولا يلحق مذ ومنذ بالظروف المتصرفة عند الجمهور من البصريين ومن قال بانهما مبتدآن في الحال الثاني الحقهما بالمتصرف ص مع لمكان الاجتماع او وقته وتجر من وتقع خبرا وصلة وصفة

وحالا وسكونها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة وليست حينئذ حرف جر خلافا للنحاس وتفرد فتكون حالا بمعني جميع ومنع ثعلب وهل هي حينئذ منصور خلاف ولا تسلب الاتحاد في الوقت وفاقا لثعلب وابن خالويه وابي حيان ش من الظروف العادمة التصرف مع وهي اسم لمكان الاجتماع او وقته تقول زيد مع عمرو وجئت مع العصر ويدل علي اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول من عليها في قوله ذهب من معه وقري هذا ذكر من معي قال ابن مالك وكان حقه البنا لشبهه بالحرف في الجمود المحض وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي علي حرفين بلا ثالث محقق العود الا انها اعربت في اكثر اللغات لمشابهتها عند في وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلة ودالا علي حضور وعلي قرب فالحضور كجئني من معي والقرب كان مع العسر يسرا وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمرو وكسرها قبل سكون نحو زيد مع القوم لغة ربيعة وحركتها اعراب فلذلك تاثرت بالعوامل في من معه ومن سكن بني وهو القياس واسميتها حين السكون باقية علي الاصح كما يشعر به كلام سيبويه لان معناها مبنية ومعربة واحد وزعم النحاس انها حينئذ حرف جر وليس بصحيح انتهي وبذلك عرف وجه ذكر مع في الظروف المبنيات لانها مبنية في بعض اللغات مع التصريح في اول الكتاب باعرابها وتفرد عن الاضافة فتكون في الاكثر منصوبة علي الحال نحو جاء زيد وبكر معا وقل وقوعها في موضع رفع خبرا كقوله افيقوا بني حرب واهوانا معا وقوله واكف اصحابي حين حاجاتنا معا واختلف في معا فذهب الخليل وسيبويه ورجحه ابو حيان الي ان فتحها اعراب كما في حال الاضافة والكلمة ثنائية ر اللفظ حال الافراد وحال الاضافة وذهب يونس والاخفش ورجحه ابن مالك الي ان فتحتها كفتحة يا فتي وانها حين افردت رد اليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصورا وابن ابن مالك تبر فرعه كذلك حالة الرفع كالمقصور ورده ابو حيان بان شان الظرف غير المتصرف اذا اخبر به ان يبقي علي نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك وذهب ابن مالك الي انها في الافراد مساوية لمعني جميع قال ابو حيان وليس بصحيح فقد قال ثعلب اذا قلت جاا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او وقتين واذا قلت جاا معا ر فالوقت واحد وكذا ذكر ابن خالويه انها باقية الدلالة علي الاتحاد في الوقت ص ومنها كل زمن مبهم مضاف لجملة فان صدرت بمبني فبناؤه راجح او معرب فمرجوح ومنعه البصريه اوما اولا لم تتغير او لا النثر به فكذلك وقد تجر اسمها ويرفع ومنع سيبويه اضافة مستقبل لاسمية وجوزه الاخفش وابن مالك ش من الظروف التي تبني جوازا لا وجوبا كل اسماء الزمان المبهمة اذا اضيفت الي الجمل والمراد بالمبهمة ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت وزمن وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية بخلاف ما تختص بتعريف او غيره كامس وغد فانه لا يضاف

الي الجمل وسنه المحدود والمعدود والموقت كيومين وليلتين واسبوع وشهر وسنة
فلا نجيبا فـ شي من ذلك الي الجمل علي الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف الجمع اليها
كالمفرد وسوآ في الجمل الفعلية والاسمية لكن البنا راجح فيما كان صدرها مبنيا نحو كيوم
ولدته امه علي حين عا تبت المشيب علي حين تستصبين كل حليه مرجوح فيما كان صدرها
معربا قرانا فع هذا يوم ينفع الصادقين بالبنآء وقرا السبعة بالاعراب وقال الشاعر علي
حين لا بدو يرجي ولا حضر وقال كريم علي حين الكرام قليل وقال علي حين التواصل غير دان
دون الثلاثة بالفتح ومنع البصريون البنا في هذا القسم واوجبوا الاعراب وايد ابن مالك
مذهب الكوفيين بالسماع لقرآة نافع السابقة والابيات وان صدرت الجملة بما ولا اختي
ليس لم تختلف الجملة من بقآء رفعها الاسم ونصبها الخبر والاضافة بحالها كقوله علي حين
ما هذا بحين تصابي وقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن
قارب وان صدرت بلا التبرية بقي اسمها ايضا علي ما كان من بنآء او نصب وقد يجر
وقد يرفع حكي جيتك يوم لا حرّ ولا برد بالبنآء وبالجر وبالرفع وقال تركتني حين لا مال
اعيش به بالرفع ومذهب سيبويه ان الظرف اذا كان بمعني المستقبل تعين اضافته
للفعلية ولا يجوز اضافته للاسمية لانه حينيذ بمعني اذا وهي لا يضاف اليها فلا يقال
اتيتك حين زيد ذاهب بخلاف الذي بمعني الماضي فانه بمعني اذ فيضاف للفعلية
والاسمية معا كهي وذهب الاخفش الي جواز اضافة المستقبل الي الاسمية ايضا وصححه
ابن مالك مستدلا بنحو قوله تعالي يوم هم بارزون قال ابو حيان انما اجاز الاخفش
ذلك لانه يجيز في اذا ان تضاف الي الاسمية فكذا ما هو بمعناها ص او لمبني
والحق به في ذلك ناقص الدلالة كغير ومثل والمختار وفاقا لابن مالك لا يبني مضاف
لمبني مطلقا ش من الظروف التي تبني جواز الا وجوبا اسمآء الزمان المبهمة اذا
اضيفت الي مبني مفرد نحو يوميذ وحينيذ والحق بها الاكثرون كل اسم ناقص الدلالة
كغير ومثل ودون وبين فبنوه اذا اضيف الي مبني نحو ما قام احد غيرك قال تعالي انه
لحق مثل ما انكم تنطقون وقري ان يصيبكم مثل ما اصاب بفتح اللام وقال ومنا دون
ذلك لقد تقطع بينكم وقال الشاعر واذا ما مثلهم بشر وقال لم يمنع الشرب منها غير ان
نطقت والقول ببناء المضاف الي يآء المتكلم من شعب هذا الاصل وذهب ابن مالك
الي انه لا يبني مضاف الي مبني بسبب اضافته اليه اصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة
من خصايص الاسمآء التي تكف سبب البنا وتغلبه في غير ما موضع فكيف تكون داعية
اليه والفتحات في الشواهد السابقة حركات اعراب فمثل في الاية الاولي حال من ضمير
لحق المستكن وفي الثانية مصدرا وحال وفاعل يصيبكم الله وفي البيت حال وغير في
المثال والبيت حال او استثنا ودون وبين منصوبان علي الظرفية وهذا الذي ذهب
اليه هو المختار ص ولا يلحق الرابط للجملة المضاف اليها الا نادرا ش قال ابن

مالك كل مضاف الي جملة مقدر الاضافة الي مصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها
ضميرا الي المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عُدّ نادرا كقوله مضت سنة
لعام ولدت فيه وقوله ويبحن ليلة لا يستطيع بها نباحا بها الكلب الا هزيرا فالمعروف
انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة وجعلت صفة كقوله تعالي واتقوا يوما ترجعون
فيه ص المفعول معه هو التالي واو المصاحبة والاصح انه مقيس فقيل لا يختص
والجمهور بما صلح فيه العطف ولو مجازا والسيرافي والمبرد بما كان الثاني موثرا للاول
وهو سببه والخضراوي بما في معني ما سمع ش المفعول معه هو التالي واو المصاحبة
فخرج غير التالي واوا مما قد يطلق عليه في اللغة مفعولا معه كالمجرور بمع وبآء المصاحبة
جلست مع زيد ولجت الفرس بلجامه والتالي واو العطف فان المصاحبة فيه مفهومة من
العامل السابق لا من الواو وهنا لا يفهم الا من الواو وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف
فبعض النحويين يقتصر في سايله علي السماع ونسبه جماعة للاكثرين قال ابن عصفور
ومعناه انهم لا يجيزونه الا حيث لا يراد بالواو معني العطف المحض لان السماع انما ورد به
هناك والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف فقوم يقيسونه في كل شي حتي حيث يراد
بالواو معني العطف المحض نحو قام زيد وعمرو وحيث لا يتصور معني العطف اصلا نحو
تعدت او ضحكت وانتظرتك وطلوع الشمس وعليه ابن مالك وطايفة والجمهور كما قال
ابو حيان خصوه بما صلح فيه معني العطف ومعني المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور
معني العطف لقيام الادلة علي ان واو مع عطف في الاصل ولا حيث تمحض معني العطف
لان دخول معني المفعول به هو الذي سوغ خروجه مما يقتضيه العطف من المشاكلة التي
توثرها العرب علي غيرها علي النصب وقال وسوآء صلح فيه العطف حقيقة نحو جآء البرد
والطيالسة لان المجي يصح منها او مجازا نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه علي المجاز من
جهة انه لا يبارح زيد في حال سيره كما لا يبارحه من سايره وقال المبرد والسيرافي
يقاس فيما كان الثاني موثرا للاول وكان الاول سببا له نحو جآء البرد والطيالسة فالبرد
سبب لاستعمال الطيالسة وجيتك وزيدا اي كنت السبب في مجيه وقال ابن هشام
الخضراوي الاتفاق علي ان هذا مطرد في لفظ الاستوآء والمجي والصنع وفي كل لفظة سمعت
وينبغي عندي ان يقاس علي ما سمع ما في معناه وان لم يكن من لفظه فيقاس وصل علي
جاء ووافق علي استوي وفعلت علي صنعت وما في معناها وما ليس من الفاظها ومعا فيها
لا ينبغي ان يجوز انتهي ص وناصبه ما سبقه من فعل او شبهه وقيل الواو
وقال الزجاج مضمر بعدها والكوفية الخلاف والاخفش انتصب انتصاب الظرف والاصح
بنفسه المتعدي وكان لا معوي كاشارة ش في ناصب المفعول معه اقوال احدها
وهو الاصح انه ما تقدمه من فعل او شبهه نحو جآء البرد والطيالسة واستوي المآء
والخشبة والناقة متروكة وفصيلها ولست زايلا وزيدا حتي تفعل وسوا في الفعل اللازم

المفعول معه

والمتعدي عند الاكثرين نحو خليت والاسد لاكلك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وقال
قوم لا يكون الا مع غير المتعدي لئلا يلتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيدا علي انه مفعول
معه وهل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لانه ليس فيها معني حدث تعدي .،
بالواو والجمهور نعم لان الصحيح انها مشتقة وانها تدل علي معني سوي الزمان وقال الشاعر
تكون وایاها بها مثلا بعدي وقال تكونوا انتم وبني ابيكم ومذهب سيبويه انه لا ينصبه
العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الاشارة والظرف والجار والمجرور واجازه ابو
علي نحو هذا لك واياه وعلي هذا ردائي مطويا وسربالا القول الثاني ان ناصبه
الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ورد بانه لو كان كذلك
لاتصل الضمير معها كما يتصل بان واخواتها وبانه لا نظير لها اذ لا يعمل الحرف نصبا الا
وهو شبيه بالفعل الثالث ان ناصبه فعل مضمر بعد الواو وعليه الزجاج قال فاذا قلت
ما صنعت واياك فالتقدير ولابست اياك وانما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو .،
وعورض بالعطف فان فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل وبان فيما ذكر احالة
للباب اذ يصير منصوبا علي انه مفعول به لا مفعول معه الرابع ان نصبه بالخلاف ونسبه
ابن مالك للكوفيين ورد هذا بان الخلاف معني من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني
المجردة من الالفاظ وبانه لو كان الخلاف ناصبا لقيل ما قام زيد لكن عمرو ويقوم
زيد لا عمرو ولم يقله احد من العرب قال ابو حيان وهذا القول لبعض الكوفيين .،
واكثرهم والاخفش علي ان الواو مهيئة لما بعدها ان تنتصب انتصاب الظرف لان
اصل جاء البرد والطيالسة مع الطيالسة فلما حذفت مع وكانت منتصبة مع الظرف
ثم اقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها علي انتصاب مع التي وقعت الواو موقعها .
اذ لا يصح انتصاب الحروف كما يرتفع ما بعد الا الواقعة موقع غير باقتناع غير نحو لو
كان فيهما الهة الا الله لفسدتا والاصل غير الله ص ولا يقدم علي عامله ولا .،
مصاحبه خلافا لابن جني ولا يفصل من الواو بظرف ولا يكون جملة خلافا لصدر .
الافاضل ش المفعول معه لا يتقدم علي عامله باتفاق لان اصل واوه العطف د .،
والمعطوف لا يتقدم علي عامل المعطوف عليه اجماعا ولا يتقدم علي مصاحبه ايضا لما ذكر
واجازه ابن جني فيقال استوي والخشبة الماء لوروده في العطف قال عليك ورحمة الله
السلام وسلمه هنا قال جمعت وفحشا غيبة ونميمة ولان باب المفعول في التقدم اوسع
مجالا من باب التابعية وانما المانع من التقديم هنا الحمل علي ذلك فاذا جاء في الاصل بقلة
او اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة والمانع الحاكم ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه
بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرو وان جاز الفصل بالظرف بين الواو
العاطفة ومعطوفها لكن الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور فمنعوا الفصل بينهما
وزعم صدر الافاضل ان المفعول معه يكون جملة وخرج عليه قوله جاء زيد والشمس

طالعة

طالعة من جعلها حالا لانها لا تنحل الي مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة
واجيب بانها مؤولة بالحال السببية اي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيه وقيل تؤول مبتكرا
ونحوه ص ويجب العطف بعد مفرد خلافا للصيمري وثالثها يجوز ان اول بجملة د .،
والنصب بعد مضمر متصل لم يوكد وهو في نحو مالك وزيدا بكان المضمرة قبل الجار او بمصدر
لابس بعد الواو وقال السيرافي بلابس فان كان منفصلا او ظاهرا رجح العطف واوجبه
بعضهم وقد ينصب بعد ما وكيف بمقدر هو كان الناقصة وقيل تامة وقدر سيبويه،
مع ما كنت وكيف تكون فقال ابن ولاد يتعين وفرق السيرافي ويرجح النصب ان خيف
فوات المعيه فان لم يصلح الفعل لها جاز اضمار صالح فان لم تحسن مع وجب وقيل يضمن د .
معني يتسليط به وليستويان في مضمر اكد ونحو راسه والحايط من كل متعاطفين .
باضمار الفعل ش مسايل هذا الباب بالنسبة الي العطف والمفعول معه خمسة
اقسام الاول ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب علي المفعول معه وذلك شيئان احدهما
ان لا يتقدم الواو الا مفرد نحو انت وراتك وكل رجل وضيعته والرجال واعضادها .
والنساء واعجازها هذا قول الجمهور وجوز الصيمري فيه النصب بلا تاويل وجوز
بعضهم فيه النصب علي تاويل ما قبل الواو انه جملة حذف ثاني جزيها والتقدير كل رجل
كاين وضيعته والثاني ان تقدم الواو جملة غير متضمنة معني فعل نحو قولك انت اعلم
بمالك والمعني ومالك وهو عطف علي انت ولنسبة العلم اليه بمجاز الثاني ما يجب فيه ،
النصب ولا يجوز فيه العطف ان تقدم الواو جملة اسمية او فعلية متضمنة معني الفعل
وقبل الواو ضمير متصل مجرور او مرفوع لم يوكد بمنفصل نحو مالك وزيد او ما شانك .
وزيدا او ما صنعت واياك فيتعين النصب هنا علي المفعول معه ولا يجوز العطف لامتناعه
الا في الضرورة والنصب في الاسمية بكان مضمرة قبل الجار وهو اللام وشان اي ما كان،
شانك وزيدا او بمصدر لابس منونا بعد الواو اي ما شانك وملابسة زيدا او وملابستك
زيدا كذا نص عليه سيبويه قاله ابو حيان نقلا عن شيخه ابن الصايغ وهذا تقدير معني ،
لا اعراب لانه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابسة يجعله مفعولا به لا مفعولا معه
وقال السيرافي وابن خروف المقدر فعل وهو لابس لان المصدر لا يعمل مقدرا الثالث
ما يختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك ان يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهرا ،
او ضميرا لمرفوع منفصلا نحو ما شان عبد الله وزيد وما انت وزيد فالاحسن جر زيد في
الاول ورفعه في الثاني لامكان العطف وهو الاصل ويجوز فيه النصب مفعولا معه د .،
ومنعه بعض المتاخرين كابن الحاجب ورد بالسماع قال وما انت والسير في متلف ومنع
ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد قال سيبويه اي ما كنت وزيدا وكيف انت
تكونيها تكون وقصعة من ثريد لان كنت وتكون يقعان هنا كثيرا انتهي قال الفارسي
وغيره وكان هذه المضمرة تامة لان الناقصة لا تعمل هنا فكيف حال دونهذا واختاره

الشلوبين وقال ابو حيان الصحيح انها الناقصة وانها تعمل هنا فكيف خبرها وكذا اما واختلف
في تقدير سيبويه مع ما كنت وما كيف تكون اذ ذلك مقصود لسيبويه ام لا فقال السيرافي هو
غير مقصود ولو عكس لامكن ورد المبرد على سيبويه وقال يصلح في كل منهما الماضي والمستقبل
وتابعه ابن طاهر ورد ابن ولاد على المبرد وقال انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه لان ما دخلها
معنى التحقير والانكار اذ يقال لمن انكر عليه مخالطة زيد او ملابسته ما انت وزيد الا لمن لم
يقع منه ذلك ولا ينكر الا ما ثبت واستقر دون ما لم يقع وليست لمجرد الاستفهام واما
كيف فغلب بابها من الاستفهام والمعنى كيف تكون اذا وقع كذا اي على اي حال يكون والاستفهام
انما يكون عن المستقبل الرابع ما يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك ان تجتمع شروط
العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو لا تغتذ بالسمك واللبن ولا يعجبك الاكل
والشبع اي مع اللبن ومع الشبع لان النصب يبين مراد المتكلم والعطف لا يبينه وكذا اذا
كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال فان
العطف وان حسن من حيث اللفظ لكنه يودي الى تكلف في المعنى اذ يصير التقدير كونوا
انتم وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود فان لم يصلح الفعل المتسلط على تالي الواو امتنع العطف
عند الجمهور وجاز النصب على المعية وعلى اضمار الفعل الصالح نحو فاجمعوا امركم وشركاكم
لا يجوز ان يجعل وشركاكم معطوفا لان اجمع لا ينصب الا الامر والكيد ونحوهما فاما ان يجعل
مفعولا معه او مفعولا باجمعوا مقدرا ومثله تبوأو الدار والايمان فالايمان مفعول معه او
مفعول باعتقدوا مقدرا فان لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو وتعين الاضمار وامتنع
المفعول معه ايضا كقوله وزججن الحواجب والعيونا لان زججن غير صالح للعمل في العيون
وموضع الواو غير صالح لمع فيقدر وكحلن وذهب جماعة منهم ابو عبيدة والاصمعي وابو محمد
واليزيدي والمازني والمبرد الى جواز العطف على الاول بتضمن العامل معنى يتسلط به
على المتعاطفين واختاره الجرمي وقال يجوز في العطف ما لا يجوز في الافراد نحو اكلت خبزا
ولبنا فيضمن زججن معنى حسن الخامس ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السوا وذلك
اذا اكد ضمير الرفع المتصل نحو ما صنعت انت واباك ونحو راسه والحايط اي خل ودع وشانك
والحج اي عليك بمعنى الزم وامرأ ونفسه اي دع وذلك مقيس في كل متعاطفين على اضمار فعل
لا يظهر فالمعية في ذلك والعطف جايزان والفرق بينهما من جهة المعنى ان المعية منها الكون
في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتاخر قال ابو حيان وفي تمثيل سيبويه بهذه
الامثلة رد على من يعتقد ان المفعول معه لا يكون الا مع الفاعل ص ويطابق خبر وحال بعده
واوجبه ابن كيسان ش اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله او حال طابق ما قبله نحو
كان زيد وعمرو مستقفا وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة لما قبل بان يثني
نحو كان زيد وعمرو متفقين وجاء البرد والطيالسة شديدين ومنع ذلك ابن كيسان واوجب
المطابقة للاول قال ابو حيان واياه نختار لان باب المفعول معه باب ضيق واكثر النحويين لا

يقيسونه

المستثنى

يقيسونه فلا ينبغي ان يتقدم على اجازة شي من مسايله الا بسماع من العرب ص المستثنى
هو المخرج بالا او احدى اخواتها بشرط الافادة فان كان بعضا فمتصل والا فمنقطع ويقدر بلكن
وقال الكوفيون بسوى وابن يسعون الا بمعنى مع ما بعدها كلام مستانف ولا يستثنى بفعل فان حذف
المستثنى منه فلا مع الامالة مع سقوطها ولا يكون بعد مصدر موكد قطعا ولا في غير نفي
او شبهه في الاصح وفي لا زمه كلولا ولو خلف وجوز الزجاج الابدال في التخصيص ولزوم
نصب ما قام الا زيدا وان ذكر نصب بالا او بما قبلها او به بواسطتها او بان مقدرة بعدها
او بان مخففة من ان ركبت الا منها ومن لا او بخلافه للاول او باستثنى اقوال فان كان
متصلا موخرا منفيا او كنفي اختير اتباعه بدلا وقال الكوفيون عطفا ولا يشترطا فراد
المستثنى منه ولا عدم صلاحيته للايجاب ولا في نصبه تعريف المستثنى منه ولا يختار
النصب في متراخ ولا مردود به متضمن الاستثناء خلافا لزاعميها فان توسط بين المستثنى
منه وصفته فكذلك وقيل النصب راجح وقيل مساو وقيل واجب واتباع منقطع مع اغناوه
ومتصل متقدم وموجب لغة وهل المتقدم بدل او مبدل او بقياس خلف ولا يتبع مجرور
بزايد واسم لا المبنية على اللفظ وجوزه الكوفيون في نكرة لمجرور بمن والاخفش ومعرفة
وان عاد قبيل صالح للاتباع على مبتدا او منسوخ بغير زال واخوته ضمير خبرا وصف قال
ابو حيان او حال اتبع العايد جوازا او صاحبه اختيارا وكذا مضاف ومضاف اليه ش
عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة سيبويه فمن بعده بالاستثنا
لان الباب للمنصوبات والمستثنى احدها لا الاستثناء كما ترجم في بقية الابواب بالمفعول
والحال دون المفعولية والحالية قال ابو حيان احرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول
معه فكما بوب لما بعد واو مع بالمفعول معه كذلك بوب لما بعد الا وشبهها بالمستثنى وحد
المخرج بالا واحدى اخواتها تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بشرط الفايدة فالمخرج
شامل لجميع المخصصات وبالا يخرج ما عدا المستثنى منها وتحقيقا هو المتصل فانه بعض
المخرج منه نحو قام اخوتك الا زيدا وتقديرا هو المنقطع نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن
فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا لانه ليس بعضه فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو
مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع فهو حين استثنى مخرج مما قبله
تقديرا ومن هذا القبيل ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين اذ
الحظ في الاضافة معنى الاخلاص لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ولا تنكحوا ما نكح اباوكم
من النسا الا ما قد سلف لان السابق زمانه لا يصح دخوله ومثال المذكور ما تقدم والمتروك
ما ضربت الا زيدا اي احدا وقولنا بشرط الفايدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها في
الموجب ما لم تفد فلا يقال جاء قوم الا رجلا ولا قام رجال الا زيدا لعدم الفايدة فان افاد
جاز نحو فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما وقام رجال كانوا في دارك الا رجلا والفايدة
حاصلة في النفي للعموم نحو ما جاني احد الا رجلا او الا زيدا وكذا لا يستثنى من المعرفة

النكرة التي لم تخصص نحو قام القوم الا رجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الا رجلا منهم
ثم المنقطع يقدر عند البصريين بلكن المشددة لانه في حكم جملة منفصلة عن الاولى فتقول
ما في الدار احد الا حمارا في تقدير لكن فيها حمارا على انه استدراك مخالف لما بعد لكن فيه
ما قبلها غير انهم اتسعوا فاجروا الا مجرى لكن ولما كانت لا يقع بعدها الا المفرد بخلاف لكن
فانه لا يقع بعدها الا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيها بها اذا كانت استثناء حقيقة وتفريقا
بينها وبين لكن والكوفيون يقدرونه بسوى وقال قوم منهم ابو الحجاج بن يسعون الاسم
الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاما مستانفا وقال في نحو قوله وما بالربع من احد الا اواري
الا فيه بمعنى لكن والاواري اسم لها منصوب بها والخبر محذوف كانه قال لكن الاواري بالربع
وحذف خبر الا كما حذف خبر لكن في قوله ولكن زنجيا عظيم المشافر قال ابو حيان ولا يستوي
المتصل والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في
الدار احد خلا حمارا ثم المستثنى منه تارة يكون محذوفا وتارة يكون مذكورا فالاول يجري
على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر تحرفه لتفريغه له وجود الا وسقوطها
نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وما محمد الا رسول وما في الدار الا
عمرو ولا يكون ذلك عند اكثر النحاة الا في غير الموجب وهو النفي كما مثل والنهي والاستفهام
نحو لا تقولوا على الله الا الحق لا تعبدون الا الله هل يهلك الا القوم الظالمون وجوز بعضهم وقوعه
في الموجب ايضا نحو قام الا زيد وضربت الا زيدا ومررت الا بزيد والجمهور على منعه لانه
يلزم منه الكذب او تقدير ثبوت القيام والضرب والمرور لجميع الناس الا زيدا وهو غير
جائز بخلاف النفي عنهم الا فردا فانه جائز ولو كان الموجب لازما له نفي كلو ولولا فذهب المبرد
الى جواز التفريغ نحو لولا القوم الا زيدا لاكرمتك ولو كان هنا الا زيد لاكرمتك واباه غيره
لان التفريغ يدخل في الجملة الثابتة واما الجواب الذي هو منفي فخارج عما دخلت فيه الا واجاز
الزجاج الابدال في التخصيص اجرا له مجرى النفي نحو فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها
الا قوم يونس والتفريغ يكون في كل المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره الا المصدر
المؤكد فانه لا يكون فيه ولذلك اولوا قوله تعالى ان نظن الا ظنا على حذف الوصف اي ظنا
ضعيفا واجاز الكسائي في نحو ما قام الا زيد مع الرفع على الفاعلية والنصب على الاستثناء
قال ابو حيان وهو مبني على ما اجازه من حذف الفاعل وجوز ايضا بناء عليه الرفع على البدل
من الفاعل المحذوف ووافق الكسائي على اجازة النصب طائفة واستدلوا بقوله لم يبق الا
المجد والقصايد اعيرك يا بن الاكرمين والدا فروي بنصب المجد وغيره اي لم يبق احد
غيرك واجيب بان غير فاعل مرفوع والفتحة بناء لاضافته الى مبني والثاني وهو المستثنى
من مذكور بنصب على التفصيل الاتي وفي ناصبه اقوال احدها انه الا وصححه ابن مالك وعزاه
لسيبويه والمبرد واستدل بانها مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كان
ولا الشبيهة الثاني انه بما قبل الا من فعل ونحوه من غيران يجري اليه بوساطة الا وعزي لابن

حروف لانتصاب غير به بلا واسطة اذا وقعت موقع الا الثالث انه بما قبل الا متعدي اليه
بوساطتها وعليه السيرافي وابن الباذش والفارسي وابن بابشاذ والربعي وعزاه
الشلوبين للمحققين قياسا على المفعول معه فان ناصبه الفعل بوساطة الواو ونسبه ابن
عصفور لسيبويه واجازه ابن الصائغ وفرقوا بينه وبين غير بان ما بعد الا مشبه
بالظرف المختص الذي لا يصل اليه الفعل الا بواسطة حرف الجر وغير لابهامها كالظرف
المبهم يصل اليه الفعل بنفسه وقدح فيه بانه قد لا تكون فيه قبل الا فعل نحو القوم اخوتك
الا زيدا الرابع انه بان مقدرة بعد الا وعليه الكسائي فيما نقله السيرافي قال التقدير الا
ان زيدا لم يقم الخامس انه بان مخففة ركبت الا منها ومن لا وعليه الفراء قال ولهذا ارفع من
رفع تغليبا لحكم لا ومن غلب حكم ان السادس انه انتصب لمخالفة الاول لان المستثنى موجب
له القيام بعد نفيه عن الاول او عكسه وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور السابع انه
باستثني مضمرا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافي ولم يترجح عندي قول منها فلهذا
ارسلت الخلاف واقواها الثلاثة الاول والاخير وسوى في نفس المستثنى من المذكور المتصل
والمنقطع الموجب وغيره نحو قام القوم الا زيدا وجاء القوم الا حمارا وما قام احد الا زيدا
وما في الدار احد الا حمارا لكن يختار الاتباع في المتصل المؤخر المنفي وشبهه نحو ما قام احد
الا زيد وما ضربت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد وقال تعالى ومن يغفر الذنوب
الا الله ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ما فعلوه الا قليل منهم وهو بدل عند البصريين
بدل بعض من كل لانه على نية تكرار العامل وعطف عند الكوفيين والا عندهم حرف
عطف لانه مخالف للاول والمخالفة لا تكون في البدل وتكون في العطف ببل ولا ولكن
واجيب بان المخالفة واقعة في بدل البعض لان الثاني فيه مخالف للاول في المعنى وقد
قالوا مررت برجل لا زيد ولا عمرو وهو بدل لا عطف لان من شرط لا العاطفة ان لا تكرر
قال ابن الصائغ لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي
عينت في باب البدل لكان وجها وهو الحق وحقيقة البدل هنا انه يقع موقع الاول ويبدل
مكانه انتهى وزعم بعض النحويين ان الاتباع يختص بما يكون المستثنى منه مفردا وقد
رد عليه سيبويه بقوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فهذا جمع وقد ابدل منه وشرط
بعض القدماء للاتباع عدم صلاحية المستثنى منه للايجاب كاحد ونحوه ورد بالسماع قال
تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الاتباع ان يكون
المستثنى منه معرفة ورد بالسماع قال تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فيمن نصب
وحكى سيبويه ما مررت باحد الا زيدا وما اتاني احد الا زيدا واختار ابن مالك النصب في
المتراخي نحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا ولا تنزل على احد من بني تميم
ان وافيتهم الا قيسا قال لانه قد ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين المبدل والبدل
منه قال ابو حيان وهذا الذي ذكره لم يذكره اصحابنا واختار ابن مالك ايضا النصب فيما

ردبه كلام تضمن الاستثناء كقول القايل قاموا الازيدا وانت تعلم ان الامر كلا نه قيل ما قام
القوم الازيدا فتنصب ولا ترفع لانه غير مستقل والمبدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان
وهذا ايضا لم يذكره اصحابنا الاان ابن عصفور حكي نحوه عن ابن السراج ورده واذا اتبع
المجرور بمن او الباء الزايدتين او باسم لا الجنسية تعين اعتبار المحل نحو ما في الدار من احد
الازيد وما من اله الا الله واحد وليس زيد بشي الا شيا لا يعبا به ولا اله الا الله وانما لم
يجز الاتباع علي اللفظ لانها لا تعمل في المعرفة سوي الباء ولا في الموجب واختار الكوفيون
اتباع مجرور من اذا كان المستثني نكرة واجازه الاخفش ولو كان معرفة بنا علي رايه من
جواز زيادة من في المعرفة والموجب وانشد عليه قوله وما بالربع من احد الا الاواري.
بالخفض وعلم من المبوب ان المنقطع والمتصل المقدم والموخر الموجب لا يختار فيه الاتباع
بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن وما لي الا ال احمد
شيعة فشربوا منه الا قليلا منهم وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنعت النكرة اذا تقدم
عليها فانه ينتصب علي الحال بعد اتباعه وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة اغنايه عن
المستثني منه نحو ما في الدار احد الا وتد قال وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
فان لم يصح اغناوه نحو ما زاد الا ما نقص ولا نفع الا ما ضر تعين نصبه عند جميع العرب وكذا
ان تقدم نحو ما في الدار الا حمارا احد وفي لغة يتبع المقدم حكي سيبويه ما لي الا ابوك احد
قال سيبويه فيجعلون احدا بدلا وابوك مبدل منه ووجهه الابدي بان البدل لا يمكن
تقديمه وقيل هو بدل وهو في نية التاخير وقال ابن الصايغ احد بدل من الا مع الاسم بجموعهن
وهو شبيه ببدل الشي من الشي لان ما قام الا ابوك في قوة ما قام غير ابيك وغير ابيك
احد فيصح انطلاقه عليه قال ابن عصفور ولا يقاس علي هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون
والبغداديون وابن مالك ومن الوارد منه قوله اذا لم يكن الا النبيون شافعا وقوله فلم يبق
الا واحد منهم شفر اما المتوسط بين المستثني منه وصفته نحو ما جاني احد الا زيدا خير
منك وما قام القوم الا زيدا العقلا وما مررت باحد الا زيد خير منك فيجوز فيه الاتباع بدلا
والنصب علي الاستثناء كالمتاخر والاتباع فيه هو المختار ايضا مثله للمشاكلة هذا مذهب
سيبويه واختلف النقل عن المازني والمشهور عنه موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور
عنه انه مختار النصب ولا يوجبه لان البدل منه منوي الطرح فلا ينبغي ان يوصف بعد
ذلك ونقل ايضا عنه انه يوجب النصب ويمنع الابدال فحصل عنه ثلاثة اقوال قال ابو حيان
والنصب حينيذ اجود من النصب متاخرا ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد
اختيار النصب ثم قال وعندي ان النصب والبدل مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا
فتكافيا وفي لغة يتبع الموخر الموجب وخرج عليها قراة فشربوا منه الا قليل واذا عاد علي
المستثني العامل فيه الابتدا او احد نواسخه ضمير قبل المستثني الصالح الاتباع اتبع
الضمير العايد جوازا وصاحبه اختيارا نحو ما احد يقول ذاك الا زيد وما كان احد يجري

عليك

عليك الا زيد وما حسبت احدا يقول ذاك الا زيد فيجوز في هذه الامثلة ان يجعل زيدا تابعا
للمبتدا او لاسم كان او للمفعول الاول فيكون بدلا منه وهو المختار لان المسوغ للاتباع هو
النفي وهو اقرب الي الظاهر منه الي المضمر ويجوز ان يجعل تابعا للمضمر فيكون بدلا منه لان
النفي متوجه عليه من جهة المعني وسواء كان العايد من الخبر كما تقدم او من الوصف نحو ما
فيهم احد اتخذت عنده يدا الا زيد وما كان فيهم احد يقول ذاك الا زيد قال ابو حيان
والقياس يقتضي اجراء الحال مجري الصفة في ذلك نحو ما اخوتك في البيت عاتبين عليك
الا زيد فيجوز اتباع زيد لاخوتك او للضمير المستكن في عاتبين لان الحال يتوجه عليها النفي
في المعني وسواء في المسالة المتصل والمنقطع نحو ما احد يلم بدراهم الا الوحش قال في ليلة
لا تري بها احدا يحكي علينا الا كواكبها فكواكبها بالرفع بدل من ضمير يحكي وهو منقطع الا ان
احد وضميره خاص بالعاقل فلو كان العايد بعد المستثني نحو ما احد الا زيدا يقول ذلك او
المستثني غير صالح للاتباع نحو ما احد ينفع الا الضر ولا مال يزيد الا النقص تعين النصب
وامتنع الاتباع البتة ولو كان العامل غير ما ذكر نحو ما شكر رجل اكرمته الا زيد وما مررت
باحد اعرفه الا عمرو تعين اتباع الظاهر وامتنع اتباع المضمر اذ لا تاثير للنفي في اكرمت
واعرف وكذا ما زال واخوته من النواسخ نحو ما زال واقد من بني تميم يسترفدنا الا زيد لا
يجوز فيه الاتباع للظاهر لانه نفي معناه الايجاب قال ابو حيان وهل تختص بالاستثناء بالا
لم يمثل النحويون الا بها والظاهران غيرها كذلك نحو ما ظننت احدا يقول ذاك غير زيد بالنصب
تبعا لاحد وبالرفع تبعا للضمير قال ابن مالك وفي حكم الظاهر والمضمر من اتباع ايهما شيت
المضاف والمضاف اليه نحو ما جا احد اخو زيد الا عمرو ان شيت اتبعت المضاف فترفع والمضاف
اليه فتجر ص ولا يقدم اول الكلام وجوزه الكوفية والزجاج ولا بعد حرف نفي خلافا
للابدي وقدمه الكسايي عليه والفرا الا مع المرفوع وهشام مع الدايم وفي تقديمه مع
المستثني منه وعامله متوسط كلام وثالثها يجوز ان كان العامل متصرفا ش الجمهور علي
منع تقديم المستثني اول الكلام موجبا كان او منفيا فلا يقال الا زيدا قام القوم ولا الا زيدا
ما اكل احد طعامك ولا ما الا زيدا قام القوم لانه لم يسمع من كلامهم ولان الا مشبهة بلا
العاطفة وواو مع وهما لا يتقدمان وجوز الكوفيون والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله خلا
الله لا ارجوا سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله وبلدة ليس بها طوري
ولا خلا الجن بها انسي ورد في خلا وهي نوع الا فالاصل اولي بذلك وجوزه الابدي في
المنفي بعد سبق حرف النفي كقوله ولا خلا الجن قال لانه لم يتقدم علي الكلام بجملته لسبق
لا النافية وجوز الكسايي تقديمه علي حرف النفي ايضا واجازه الفرا الا مع المرفوع
ومنعه هشام الا مع الدايم اما تقديمه علي المستثني منه وعلي العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط
بين جزئي كلام ففيه مذاهب احدها المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا ام غير متصرف
فلا يقال القوم الا زيدا قاموا ولا القوم الا زيدا قاموك ولا القوم الا زيدا في الدار تشبيها

بالمفعول معه قال ابو حيان وهذا مذهب من يرى ان الفاعل في المستثنى ما تقدم من
فعل وشبهه والثاني الجواز مطلقا وصححه بعض المغاربة لوروده قال الا كل شي ما خلا
الله باطل فالاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل في ذلك الضمير وقال كل دين يوم القيمة
عند الله الا دين الحنيفية بور والثالث الجواز مع المتصرف والمنع مع غيره وعليه الاخفش
وصححه ابو حيان لان السماع انما ورد بالتقديم في المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على
غيره الا بثبت من العرب ص مسالة لا يستثنى باداة شيان دون عطف على الاصح
وقيل فطعاو الخلاف في موهمه فقيل لحن وقيل صحيح على انهما بدل ومعمول مضمر وقيل
بدلان ش لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان فلا يقال ا عطيت الناس الا عمروا
الدنانير ولا ما اعطيت احدا درهما الا عمروا دانقا تشبيه بواو مع وحرف الجر فانهما لا
يصلحان الا الى معمول واحد واجازه قوم تشبيها بواو العطف حيث قال ضرب زيد عمروا
وبشر خالدا وقيل لم يقل احد بجوازه وانما الخلاف في صحة التركيب فقوم قالوا بفساده
وانه لحن وقوم قالوا انه صحيح لا على الاستثناء بل على ان الاول بدل والثاني منصوب
بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الا عمروا اعطيته الدنانير واعطيته دانقا
واخذ درهما وضرب بعضا وقيل كلاهما بدلان من الاسمين السابقين فيبدل من
المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن السراج وقد ورد ابدال اسمين من
اسمين في الموجب في قوله فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض ابا نعدد المستثنى مع
العطف نحو قام القوم الا زيدا وعمروا فجائز اتفاقا ص والوارد بعد جمل
متعاطفة للكل لو اختلف العامل في الاصح وقيل ان سيق لغرض وقيل ان عطف
بالواو وبعد مفردين يصح لكل للثاني فان تقدم فللاول فان كان احدهما مرفوعا ولو معنى
فله مطلقا ش قال ابو حيان هذه المسالة قل من تعرض لها من النحاة قال ولم ارى
من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل والمهابادي في شرح اللمع قلت والامر
كما قال فان المسالة بفن الاصول اليق وقد ذكرها ابو حيان نفسه في الارتشاف فاجبته
ان لا يخلي كتابي منها فاقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهو
يعود للكل فيه مذاهب احدها وهو الاصح نعم وعليه ابن مالك الا ان يقوم دليل على
ارادة البعض قال تعالى والذين يرمون ازواجهم الآية فقوله الا الذين تابوا عايد
الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا لا الى الجلد لما قام عليه من الدليل وسوا اختلف
العامل في الجمل ام لا بناء على ان العامل في المستثنى انما هو الا لا الافعال السابقة
الثاني انه يعود للكل ان سيق الكل لغرض واحد نحو حبست داري على اعمامي ووقفت
بستاني على اخوالي وسبلت سقايتي لجيراني الا ان يسافروا والا فللاخيرة فقط نحو اكرم
العلماء او حبس دياري على اقاربك واعتق عبيدك الا الفسقة منهم الثالث ان عطف بالواو
عاد للكل او بالفاء او ثم فللاخيرة فقط وعليه ابن الحاجب الرابع انه خاص بالجملة الاخيرة

واختار

واختاره ابو حيان الخامس ان اتحد العامل فللكل او اختلف فللاخيرة خاصة اذ لا يمكن
عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه البهاباذي بناء على ان عامل المستثنى الافعال
السابقة دون الا واما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصح لكل منهما فانه للثاني فقط كما جزم
به ابن مالك نحو غلب مائة مومن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على احدهما
تعين الاول نحو قم الليل الا قليلا نصفه فالا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه لكنه
تقدم على نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التاخير وكذا لو تقدم عليهما
معا فانه يكون للاول نحو استبدلت الا زيدا من اصحابنا باصحابكم فالا زيدا مستثنى من قوله
من اصحابنا لا من قوله باصحابكم هذا اذا لم يكن احدهما مرفوعا لفظا او معنى فان كان
اختص به مطلقا او لا كان او ثانيا نحو ضرب الا زيدا اصحابنا واصحابكم وملكت الا الاصاغر
عبيدنا ابناؤنا وضرب الا زيدا اصحابكم اصحابنا وملكت الا الاصاغر ابناؤنا عبيدنا والابناء
في المثالين فاعل من حيث المعنى لانهم المالكون فان لم يصح كونه لكل منهما بل لاحدهما
فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدان الا الحسينيات واصبى الزيديين نساؤهم
الدوي النهي واستبدلت الا زيدا من ابائنا بعبيدنا ص وتكرر الا توكيدا فيبدل
غير الاول منه ان كان مغنيا عنه والا عطف بالواو وجوز الصيمري طرحها ولغيره
فان امكن استثناء بعض من بعض فكل لما يليه وقيل للاول وقيل الثاني منقطع او لا
فان فرغ العامل شغل باحدها ونصب غيره والا نصب الكل ان تقدمت استثناء وقال
ابن السيد يجوز حالا واستثناء الاول وحالية الباقي وعكسه وغير واحد ان
تاخرت وله ماله مفردا وجوز الابدي نصب الكل استثناء ورفعها واحدها نعتا
او بدلا ايضا في النفي وحكمها معنى كالاول ش اذا كررت الا فلها حالان الاول ان
تكون للتاكيد فتجعل كانها زايدة لم تذكر ويكون ما بعد الثانية بدلا مما بعد الاولى نحو
قام القوم الا محمدا الا ابا بكر وهي كنيته وشرط هذا التكرار ان يكون الثاني يغني عن
الاول كما ان ابا بكر يغني عن ذكر محمد فان لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته
للاول نحو قام القوم الا زيدا والا جعفرا وقد اجتمعا في قوله ما لك من شيخك الا عمله
الا رسيمه والا رمله والرسيم والرمل ضربان من العدو والرمل لا يغني عن قوله الا رسيمه
فعطف بالواو وهما يغنيان عن قوله الا عمله فلم يعطف الا رسيمه الحال الثاني ان تكرر لغير
تاكيد فان امكن استثناء بعضها من بعض ففيه مذاهب احدها وعليه البصريون والكسائي
ان الاخير يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله الى ان ينتهي الى
الاول نحوله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة فالا سبعة مستثنى من ثمانية
يبقى واحد يستثنى من تسعة وهي من عشرة فيضم الاشفاع داخله والاوتار خارجه
فالمقر به اثنان الثاني انها كلها راجعة الى المستثنى منه الاول فاذا قال له على مائة الا
عشرة الا اثنين فالمقر به ثمانية وثمانون وعلى الاول المقر به اثنان وتسعون الثالث

ان الاستثناء الثاني منقطع والمقرّبه علي هذا اثنان وتسعون ايضا وعليه الفرا والمعنى
عليه له عندي ماية الا عشرة سوى الاثنين التي له عندي وان لم يمكن استثناء بعضها
من بعض فان كان العامل مفرغا شغل بواحد منها ايّا كان متقدما او متاخرا او متوسطا
ونصب ما سواه نحو ما قام الا زيد الا عمروا الا بكرا ولك ان ترفع بدل زيد عمروا وبكرا لكن
الاول اولى وان لم يكن مفرغا فان تقدمت نصب الجميع على الاستثناء نحو ما قام الا زيدا
الا عمروا الا خالدا احد وزعم ابن السيد انه يجوز في ذلك اربعة اوجه النصب على الاستثناء
كما نص عليه النحويون والنصب على الحال قال لانها لو تاخرت لجاز كونها صفات لان الا يوصف
بها فان تقدمت انتصبت على الحال وجعل الاول حالا والثاني استثناء وعكسه ورد بان
الا غير متمكنة في الوصف بها فلا تكون صفة الا وهي تابعة في اللفظ ولا يجوز تقديمها
اصلا فان تاخرت فلاحدها ماله مفردا وللباقي النصب نحو قام القوم الا زيدا الا عمروا
الا بكرا وجوز الابدي في الايجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون ورفع الجميع
على الصفة ورفع احدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء كما قاله ابن السيد فيما
تقدم ان الا صفة في المكرر وجوز في المنفي نصب الجميع على الاستثناء ورفع الجميع على
البدل والنعت ورفع احدها على الوجهين ونصب الباقي على الاستثناء وحكم ما بعد الاول
من هذا النوع حكم الاول من دخوله في غير الموجب وخروجه في الموجب ص ويجوز
استثناء المساوي خلافا لقوم والاكثر وفاقا لابي عبيد والسيرافي والكوفيه وعليه كلكم
جايع الا من اطعمته لا المستغرق خلافا للفرا وفي العدد ثالثها لا يجوز عقد صحيح وهو من الاثبات
نفي وعكسه خلافا للكسائي ومباحث الاستثناء من صناعة الاصوليين ش قال ابو حيان
اتفق النحويون على انه لا يجوز ان يكون المستثنى مستغرقا للمستثنى منه ولا كونه اكثر منه
الا ان ابن المبارك نقل عن الفرا اجازه له علي الف الا الفين واختلفوا في غير المستغرق
فاكثر النحويين انه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه او اكثر بل يكون اقل من النصف
وهو مذهب البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واكثر الكوفيين اجازوا ذلك وهو
مذهب ابي عبيد والسيرافي واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك وذهب بعض
البصريين وبعض الكوفيين الي انه يجوز ان يكون المخرج النصف فما دونه ولا يجوز ان
يكون اكثر ويدل لجواز الاكثر قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك
من الغاوين والغاوون اكثر من الراشدين ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه
نفسه وحديث مسلم يا عبادي كلكم جايع الا من اطعمته والمطعمون اكثر قطعا ويجواز
النصف قوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه قال ابو حيان وجميع ما ستدل به يحتمل
التاويل والمستقرا من كلام العرب انما هو استثناء الاقل واختلف النحويون في الاستثناء
من العدد على مذاهب احدها الجواز مطلقا واختاره ابن الصايغ والثاني المنع مطلقا
واختاره ابن عصفور لان اسماء العدد نصوص فلا يجوز ان ترد الا على ما وضعت له

والثالث

والثالث المنع ان كان عقدا نحو عندي عشرون الا عشرة والجواز ان كان غير عقد نحو له
عشرة الا اثنين ورد هذا وما قبله بقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما وقال
ابو حيان لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شي من كلام العرب الا في هذه الاية الكريمة
قال ولم اقف في شي من دواوين العرب على استثناء من عدد والاية خرجت مخرج التكثير
ومذهب الجمهور ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي نحو قام القوم الا زيدا
وما قام احد الا زيد يدل الاول على نفي القيام عن زيد والثاني على ثبوته وخالف في ذلك
الكسائي وقال انه سكتت عنه لا دلالة على نفيه عنه ولا ثبوته له واستفادة الاثبات
في كلمة التوحيد من عرف الشرع وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في الارتشاف من علم
الاصول لا تعلق لها بالنحو فلذا اضربنا عن ذكرها هنا ص مسالة يوصف بالا وتاليها
جمع منكر قال ابن الحاجب غير محصور وشبهه او ذو ال الجنسية قال الاخفش او غيرها
وسيبويه كل نكرة فقوم كل ظاهر ومضمر وقيل المراد بالوصف البيان وشرطه ان يصح
الاستثناء وقيل المتصل وقيل البدل وقيل ان يتعذر وان لا يحذف موصوفها ولا يليها
ش الاصل في الا ان تكون للاستثناء وفي غير ان تكون وصفا ثم قد تحمل احديهما على
الاخرى فيوصف بالا ويستثنى بغير والمفهوم من كلام الاكثرين ان المراد الوصف الصناعي
وقال بعضهم قول النحويين انه يوصف بالا يعنون بذلك انه عطف بيان وعلى الاول الوصف
بها وبتاليها لانها وحدها ولا بالتالي وحده كالوصف بالجار والمجرور وشرط الموصوف
ان يكون جمعا منكرا نحو جاني رجال مرسيون الا زيد ومنه لو كان فيهما الهة الا الله او شبه
الجمع نحو ما جاني احد الا زيد وزاد ابن الحاجب في الكافيه بعد قوله جمع منكر غير محصور قال
النيلي وهو احتراز من العدد نحو له علي عشرة الا درهما فانه يتعين الاستثناء او ذا ال
الجنسية لانه في معنى النكرة نحو قليل بها الاصوات الا بغامها بخلاف ذي ال العهدية هذا ما
جزم به ابن مالك تبعا لابن السراج والمبرد وجوز الاخفش ان يوصف بها المعرفة بال
العهدية قال وجوز سيبويه ان يوصف بها كل نكرة ولو مفردا ومثل بلو كان معنا رجل
الا زيد واختاره وما قبله صاحب البسيط وجوز بعض المغاربه ان يوصف بها كل ظاهر
ومضمر ونكرة ومعرفة وقال ان الوصف بها يخالف سائر الاوصاف ومن شروط الوصف
بها ان يصح الاستثناء بخلاف غير فلا يجوز عندي درهم الا جيد ويجوز غير جيد كذا قال
ابن مالك وغيره وقال ابو حيان انه كالمجمع عليه الا ان تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجل
الا زيد يخالفه لانه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا لو كان فيهما الهة الا الله لا يجوز فيه الاستثناء
لانه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد الا قال وقد انفصل بعض اصحابنا عن
ذلك بانه لا يعني بصحة الاستثناء المتصل بل اعم منه ومن المنقطع والاية يصح فيها الاستثناء
المنقطع وقد صرح المبرد والجرمي بجواز الوصف بها حيث يصح المنقطع وشاهده قوله
تغيب عنه اقربوه الا الصبا والجنوب فاقربوه موصوف بالا الصبا والجنوب وليسا من

جنسه و النصبية مرفوعه و سواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل ام لا وزعم المبرد ان
الوصف بالا لم يجي الا فيما يجوز فيه البدل و لذلك منع قام الا زيد بحذف الموصوف وجعل الا صفة
لانه لا يجوز فيه البدل ورد بالسماع قال وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان
صفة ولا يمكن فيه البدل واغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع الا صفة ان يتعذر الاستثناء وجعل
البيت المذكور شاذا و من شروط الوصف بالا ان لا يحذف موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاءني
الا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تنعت صفات ولا يجوز ان
تنوب عن موصوفاتها وانه لا يليها بان تقدم عليه مضروبه على الحال لانها غير متمكنة في الوصف
كما تقدم ص قال الكوفية والاخفش وترد عاطفة كالواو والاعراب كالاستثناء والاصمعي
وابن جني وزايده ش اثبت الكوفيون والاخفش لالا معنى ثالثا وهو العطف كالواو
وخرجوا عليه لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا الا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم
اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتاولها الجمهور على الاستثناء المنقطع واثبت الاصمعي وابن
جني لها معنى رابعا وهو الزيادة وخرجا عليه قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة وخرج
عليه ابن مالك اري الدهر الا منجنونا باهله واجيب بتقدير لا في الثاني وبان تنفك
تامة فنفيها نفي ومناخة حال ص ولا يليها نعت ما قبلها خلافا للزمخشري ويليها في النفي
مضارع مطلقا وماض ان وليت فعلا قيل او صحب قد ولا يعمل تاليها فيما قبلها ولا عكسه
الا مستثنى منه او صفته قال الاخفش او ظرف وحال وابن الانباري او مرفوع والكسائي
مطلقا ش فيه مسايل الاولى لا يفصل بين الموصوف وصفته بالا فلا يقال جاءني
رجل الا راكب لانهما كشي واحد فلا يفصل بينهما بها كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول
ولا بين المضاف والمضاف اليه ولان الا وما بعدها في حكم جملة مستانفة والصفة لا
تستانف ولا تكون في حكم مستانف كذا ذكره ابن مالك تبعا للاخفش والفارسي وذكره
ايضا صاحب البسيط ورد على الزمخشري حيث جوز ذلك في المفرد نحو ما مررت برجل الا صالح
وفي الجملة نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
بانه مذهب لا يعرف لبصري ولا كوفي وقالا الصواب ان الجملة في الآية والمثال حالية وانما
لم يقس الصفة على الحال لوضوح الفرق بينهما لجواز تقدم الحال على صاحبه ومخالفته بالاعراب
والتنكير الثانية يلي الا في النفي فعل مضارع مطلقا سواء تقدمها فعل او اسم نحو ما كان زيد
الا يضرب عمروا وما خرج زيد الا يجر ثوبه وما زيد الا يفعل كذا وما من شرط ان يتقدمها
فعل نحو ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون قال ابن مالك ويغني عن تقديم فعل
اقتران الماضي بقد كقوله ما المجد الا قد تبين انه بندى وحلم لا يزال مؤثلا لانها تقربه
من الحال فاشبه المضارع والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالا اولى
لان المستثنى لا يكون الا اسما او مؤولا به وانما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل لانه
مع النفي يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا فكان فيه فعلان كما كان مع كلما وقال ابن

ظاهر اجاز المبرد وقوع الماضي مع قد بدون تقدم فعل ولم يذكره من تقدم من النحاة وفي البديع
لو قلت ما زيد الا قام لم يجز فان دخلت قد جاز هذا نوم الثالثة الاستثناء في حكم جملة مستانفة
لانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فكانك قلت جاء القوم ما منهم زيد فمقتضى هذا ان لا يعمل ما بعد
الا فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها فلا يتقدم معمول تاليها عليها فلا يقال ما زيد الا انا ضارب
وقال الرماني لا يقال ما قومك زيدا الا ضاربون لان تقدم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز
فكذلك معموله لما تقرر من ان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل ولا يوخر معمول ما قبلها عنها فلا
يقال ما ضرب الا زيد عمروا وما ضرب الا زيدا عمرو وما مر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل
يفسره ما قبله ويستثنى من هذا القسم المستثنى منه وصفته فيجوز تاخيرهما كما تقدم نحو
ما قام الا زيدا احد وما مررت الا باحد الا زيدا خيرا من عمرو واجاز الكسائي تاخير المعمول
مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا واستدل بقوله فما زادني الا غراما كلامها وقوله وما كف
الا ماجد ضير بايس وقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات والزبر
ووافقه ابن الانباري في المرفوع فقط كما تقدم في باب الفاعل بتوجيهه ووافقه الاخفش في
الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الا زيد عندك وما مر الا عمرو بك وما جاء الا زيد راكبا
قال ابو حيان وهو المختار لانه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها ص مسالة
يوصف بغير ويثنى ويجمع ولها اعراب تلو الا وفتحها مطلقا لغة وناصبها قال الجمهور كونها
فضلة والسيرافي السابق والفارسي حال فيها معنى الاستثناء والمختار انها قايمة مقام
مضافها وان اصله النصب باستثني ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها قيل وبالا
والصفة وفي العطف بلا بعد غير خلف وتحذف تالي الا وغير بعد ليس قيل ولم يكن
ش تقدم ان غيرا اصلها الوصف وانها محمولة في الاستثناء على الا والمستثنى بها
مجرور باضافتها اليه وتعرب هي اعراب الاسم الواقع بعد الا من وجوب نصب في الموجب نحو قام
القوم غير زيد وفي المنقطع وفي المتقدم نحو ما جاء القوم غير الحمير وما جاء غير زيد احد
ومن جوازه ورجحان الاتباع في المنفي نحو ما جاء احد غير زيد ومن كونه على حسب العامل
في المفرغ نحو ما جاء غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد وبعض بني اسد
وقضاعة يفتحان في الاستثناء مطلقا واذا انتصب على الاستثناء ففي الناصب لها اقوال
احدها وعليه المغاربة ان انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد الا والناصب له كونه جاء
فضلة بعد تمام الكلام وذلك موجود في غير الثاني وعليه السيرافي وابن البادش انها منصوبة
بالفعل والثالث وعليه الفارسي انها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كان ما عدا
زيدا مقدر بمصدر في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء والذي اختاره انها انتصبت
لقيامها مقام مضافها وان اصله النصب باستثني مضمرا وهو الذي اميل اليه في اصل
الاستثناء ان نصبه باستثني لا تدري الاضمار وجعلت الا عوضا عن النطق به واذا عطف
على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجر وهو الاجود نحو جا واغير زيد

وعمرو وتجوز مراعاة المعنى فينصب في نحو جا اغير زيد وعمرو ويرفع في نحو ما جآء احد
غير زيد وعمرو وليس ذلك عطفا على غير بل على المجرور بها لان اصله النصب او الاتباع
كذا قالوه وهو يؤيد ما اخترته من ان غيرا قابلة مقام مضافها في الاعراب ووجهوا منع
عطفه على غير نفسها بانه يلزم منه التشريك في العامل فيستحيل المعنى قال ابو حيان وما
ذكروه في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت وبيان وتاكيد وبدل نحو ما جاءني غير
زيد نفسه او العاقل او ابي حفص او اخيك فالقياس ان يجوز في الجميع الجر والرفع ولم ينصوا
الا على العطف الا ان في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز في
تابعه الحمل على المعنى قال وقد صرح صاحب البسيط بجريان ذلك ايضا في غير اذا كانت صفة
الا انه فيها من الحمل على المعنى وفي الاستثناء من الحمل على الموضع فهو في الاستثنا اقوى
وذكره سيبويه ايضا وقال قوم انه خاص بالاستثناء ولا يكون في الصفة والظاهر الاول
قال ويجوز وجه اخر وهو القطع على الابتداء واما المعطوف على المستثنى بالا فلا يجوز فيه
الا مشاركته في الاعراب واجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجر نحو قاموا الا زيدا
وعمرو على ان لا في معنى غير لان مكانهما واحد وانشدوا عليه وما هاج هذا الشوق الا
حمامة تغنت على خضرا سمر قيودها يروى برفع سمر على لفظ حمامة وبالجر على معنى
غير حمامة قال ابو حيان وفي هذا دليل على اجراء النعت مجرى العطف وانها لا تتقيد به
والمانعون حملوا الجر على الجوار واذا كانت غير استثناء ففي العطف بعدها بلا خلاف فذهب
ابو عبيد والاخفش وابن السراج والزجاج والفارسي والرماني الى جواز ذلك اما على
تقدير زيادة لا واما على الحمل على المعنى لان الاستثناء في معنى النفي لان قولك جا القوم
الا زيدا في معنى جاء القوم لا زيد وهو هنا اولى لان غيرا في اصلها تعطي النفي وذهب
الفرا وثعلب الى المنع كما في الا اذ لا يقال جاؤا الا زيدا ولا عمروا وتجوز حذف ما بعد الا وبعد
غير وذلك بعد ليس خاصة يقال جاءني زيد ليس الا وليس غير اي ليس الجائي الا هو او
غيره وقبضت عشرة ليس الا وليس غير اي ليس المقبوض غير ذلك او ليس غير ذلك
مقبوضا قال ابو حيان وليس هذا باستثناء من الاول لانه يكون تابعا لما ليس مبعضا ولان
ما بعد ليس هو الاول كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فاجازه الاخفش وابن
مالك نحو لم يكن غير ومنعه السيرافي لان الاصل في باب كان ان لا يجوز فيها حذف الاسم ولا
الخبر ومجيء ليس الا وليس غير على خلاف الاصل ص ويستثنى ببيد منقطعا لازم
النصب والاضافة إلى ان وصلتها غالبا وهي بمعنى غير وقيل على وقيل من اجل ويقال ميد
ش من ادوات الاستثناء بيد ويقال فيها ميد بابدال بائها ميما وهي اسم ملازم
للاضافة الى ان وصلتها نحو الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا ومعناها
معنى غير في المشهور الا انها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا تقع صفة ولا
استثنا متصلا وانما يستثنى بها في الانقطاع خاصة قال في الصحاح بيد بمعنى غير يقال

انه كثير المال بيد انه بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها
بمعنى على وقيل هي بمعنى من اجل وخرج عليه حديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني
من قريش وقال ابن مالك وغيره انها فيه بمعنى غير على حد ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
البيت وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان
هلكت ان ترني ص وبحاشا وخلا وعدا بالنصب افعالا جامدة قيل بلا فاعل والاصح
انه ضمير البعض وقيل المصدر وبالجر حروفا متعلقة كغيرها او لا كالزايد او محلها
كغيرها اقوال ونفى الفرا ظرفية حاشا والجر بلام مقدرة والاكثرون فعليتها وحرفية
تاليها ويليان ما وهي مصدرية ومن ثم تعين النصب معها وقيل زائدة فتجر وقيل بمعنى
المدة ولا تدخل على حاشا خلافا لبعضهم ولا الا مطلقا وقيل يجوز ان جرت وقد تدخل على
خلا وعدا مع ما وترد حاشا فعلا متصرفا وقيل لام الجر فعلا او اسما بمعنى التنزيه مبنيا
الا في لغة او اسم فعل اقوال وقد تحذف عدا بعد ما نحو كل شي مهه ما النساء وقال
الفرا والاحمر ما استثناء ش من ادوات الاستثناء حاشا وخلا وعدا وتنصب المستثنى
بها وتجر فاذا نصب كن افعالا لا تخرج ليس من قبيل الاسماء العاملة ومدخولها لا يلي
العوامل كمدخول الا اذ لا يقال ما قام القوم خلا زيد بالرفع فانتفت الاسمية والحرفية
معا وهي جامدة قاصرة عن لفظ الماضي فلا تتصرف بمضارع ولا امر واذا جر كن حروف
جر لانها لا تباشر العوامل كغير فليست اسما ولو كانت افعالا لم تباشر الجر بغير واسطة
حرف وهي على هذا متعلقة بما قبلها من فعل او شبهه كسائر حروف الجر ومحلها مع المجرور
نصب واختار ابن هشام في المغني انها لا تتعلق كالحروف الزايدة لانها لا توصل معنى الفعل
الى الاسم بل تزيله عنه ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة وقيل موضعها نصب من تمام الكلام
كغير اذ المستثنى بها ومن النصب بها قوله حاشا قريشا فان الله فضلهم وحكي اللهم اغفر
لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وابا الاصبغ وقوله ولا خلا الجن بها انسي وقوله عدا سليما
وعدا اباها ومن الجر بها قوله من رابها حاشا النبي ورهطه وقوله حاشا ابي ثوبان
ان به وقوله حاشا ابي مسلم معذور وقوله خلا الله لا ارجو سواك وانما وقوله عدا الشمطا
والطفل الصغير وانكر بعض الكوفيين منهم الفرا حرفية حاشا وقال انها فعل ابدا لقولهم
حاشا يحاشي وان الجر بعدها بلام مقدرة والاصل حاشا لزيد لكن كثر الكلام بها فاسقطوا
اللام وخفضوا بها وانكر سيبويه واكثر البصريين فعليتها وقالوا انها حرف دائما بمنزلة
الا لكنها تجر المستثنى وانكروا ايضا حرفية خلا وعدا وقالوا انهما فعلان بمعنى المفارقة
والمجاوزة ضمنا معنى الاستثنا والعذر لسيبويه انه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعدا
لقلته وانما نقله الاخفش والفرا ثم على فعلية هذه الافعال وذهب الفرا الى ان حاشا
فعل لا فاعل له قال ابو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك كقبلها لما اشربت من معنى
الامر اتفق بقية الكوفيين والبصريين على ان فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الاضمار

ثم قال البصريون هو عايد علي البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عدا هو اي
بعضهم زيد وقال الكوفيون عايد علي المصدر المفهوم من الفعل اي عدا قيامهم زيدا وهو
غير مطرد فيما لم يتقدمه فعل ونحوه ولكون الضمير عايدًا علي البعض او المصدر لم يثن
ولم يجمع ولم يونث لانه عايد علي مفرد مذكر ويدخل ما علي خلا وعدا فيتعين النصب
بعدها لانها مصدريه فدخولها يعين الفعلية كقوله الا كل شي ما خلا الله باطل وقوله
علي الندامي ما عدا بي فانني وزعم الجرمي والربعي والكسايي والفارسي وابن جني انه
يجوز الجر علي تقدير ما زايدة قال في المغني فان قالوه بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد
قبل حروف الجر بل بعدها او بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه وقيل ما ظرف بمعني
المدة فمحله نصب والتقدير قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا او وقت خلوهم وما المصدريه
كثيرا ما تكون ظرفا واجاز بعضهم دخول ما المصدريه علي حاشا نقله تمسكا بقوله رايت
الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا والذي نص عليه سيبويه المنع وذهب
الكسايي الي انه يجوز دخول الا علي حاشا اذا جرت وحكي قام القوم الا حاشا زيد ومنع
البصريون ذلك كما اذا انصبت لانه جمع بين اداتين لمعني واحد والحكاية شاذة لا يقاس
عليها وترد حاشا في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعني استثنيته
ومنه الحديث ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد وتقع
حاشا قبل لام الجر نحو حاشا لله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم
فيها بالحذف قالوا حاشا وحشا ولادخالهم اياها علي الحرف والصحيح انها اسم مصدر مرادف
للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشًا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله وبراءة وقراءة ابن مسعود
حاشا الله بالاضافة كمعاذ الله وانما ترك التنوين في قراءة الجمهور لانها مبنيه لشبهها
بحاشا الحرفيه لفظا وزعم بعضهم انها اسم فعل بمعني انبرا وتبرات وحامله علي ذلك بناوها
ويرده اعرابها في بعض اللغات وروي من كلام العرب كل شي مهه الا النسا وذكرهن
تخرجه ابن مالك علي ان صلة ما محذوفة وهي عدا حذفوها وابقوا معمولها وانما اضمر عدا لانها
متفق علي فعليتها بخلاف حاشا وخلا فانهما مختلف في فعليتهما فكان المتفق علي فعليته
اولي بان يكون هو المحذوف وزعم الفرا والاحمران ما يستثني بها لا كالا وخرجا عليه
الحكاية المذكوره ورد بانه غير محفوظ فلا يخرج عليه ومعني الحكاية كل شي يسير ما عدا
النساء وذكرهن وخرجها السهيلي علي ان ما نافيه كليس استثني بها ص وبليس
وبلا يكون نصبا خبرا ولا يتقدمان اول الكلام ويجوز كونهما صفة حيث يصح الاستثناء
فيبرز فيهما ضمير المطابق ش من ادوات الاستثناء ليس ولا يكون وهي الناقصه
لا حري ادخلت للاستثنا وينصبان المستثني علي انه خبرها والاسم ضمير مستتر
لازم الاستتار كما تقدم في مبحث الضمير نحو قام القوم ليس زيدا وخرج الناس لا يكون
عمروا ولا فيد في يكون فلو نفيت بما او لما او لن لم يقع في الاستثناء ومن شواهد ليس

قوله

قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي وحديث يطبع المومن علي كل خلق ليس الخيانة والكذب
وقد يوصف بليس ولا يكون حيث يصح الاستثناء بان تكون نكرة مبنية قال ابن مالك او
معرفا بلام الجنس نحو ما اتاني احد ليس زيدا وما اتاني رجل لا يكون بشرا واتاني القوم
ليسوا اخوتك قال ابو حيان ولا اعلم في ذلك خلافا الا ان المنقول اختصاصه بالنكرة
دون المعرف بلام الجنس ولا يجوز في النكرة المونثة نحو اتتني امراة لا تكون فلانة اذ لا يصح
الاستثناء منها ولا في المعرفة نحو جاء القوم ليسوا اخوتك بل يكونان في موضع نصب علي
الحال واذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له فيبرز نحو ما جاتني امراة ليست
او لا تكون فلانة وما جاءني رجال ليسوا زيدًا او نساء لسن الهندات قال السيرافي اجازوا
الوصف بليس ولا يكون لانهما نفي في النفي عن الثاني وهو معني الاستثناء وليس ذلك في خلا
وعدا الا بالتضمين فلم يوصف بهما لانهما ليسا موضعي جحد فلا يقال ما اتتني امراة عدت
هندا او خلت دعدا ص وبلا سيما عند الاخفش وابي حاتم والنحاس والاصح ليس ما
بعدها مستثني بل منبه علي اولويته بما نسب لما قبله وقال خطاب مسكوت عنه وسي اسم
لا وقيل حال وثقيل لا زايد واصله سوي وتخفف باوها خلافا لابن عصفور وتسكن فالمحذوف
اللام او العين فقولان فان تلاها معرفة جرت بالاضافة وما زايده تجوز حذفها خلافا للخضراوي
او رفع خبر محذوف وما موصوله او موصوفة او نكرة جاز او النصب تمييزا لما نكرة تامه وقيل
ظرفا صلة لها وقيل هي كافة وقال دريود تختص الجر بالتخفيف والرفع بالتثقيل وقد يليها
ظرف وفعل وشرط فما كافه وفي وجوب الواو قبل لا خلف وقيل لا تيما وناسيما ش
عد الكوفيون وجماعة من البصريين كالاخفش وابي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضا
من ادوات الاستثناء لا سيما ووجهه انك اذا قلت قام القوم لا سيما زيد فقد خالفهم زيد
في انه اولي بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الاولوية قال الخضراوي لما
كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعني الزيادة كان استثناء من الاول لانه
خرج عنه بوجه لم يكن له واقرب ما يشبه به قوله فتي كملت خيراته غير انه جواد فما يبقي
من المال باقيا لان كونه جوادا خير لكن زاد في هذا الخبر علي غيره بما هو خير والصحيح
انها لا تعد من ادوات الاستثناء لانه مشارك لهم في القيام وليس تاكيد القيام في حقه
تخرجه عن ان يكون قايما ومما يبطل ذلك دخول اللام عليها وعدم صلاحية الا مكانها
بخلاف ساير الادوات فالمذكور بعدها ليس مستثنا بل منبه علي اولويته بالحكم المنسوب
لما قبلها فان تلاها معرفة مجرور نحو لا سيما زيد فبالاضافة وما زايده وزيادة ما بين
المضافين مسموعة ويجوز حذفها نحو لا سي زيد نص عليه سيبويه وزعم ابن هشام
الخضراوي انها زايده لازمة لا تحذف وليس كما قال او مرفوع نحو لا سيما زيد فخبر مبتدا
محذوف وما موصوله بمعني الذي مجرورة باضافة سي والجملة صلة والتقدير لا سي الذي
هو زيد فاجاز ابن خروف ان تكون ما نكرة موصوفة والجملة صفة وان تلاها نكرة

جاز فيه الاعراب ثالث وهو النصب وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله ولا سيما يوم
بدارة جلجل واختلف في وجه النصب فقيل انه على التمييز وما نكرة تامة غير موصوفة
في موضع خفض بالاضافة والمنصوب تفسير لها اي ولا مثل شي يوما وقيل انه على الظرف
وما بمعنى الذي وهو صلة لها اي ولا مثل الذي اتفق يوما فحذف للعلم كما قالوا رايت الذي
امس اي الذي وقع واتفق وقيل ان ما حرفا كافا لسي عن الاضافة والمنصوب تمييز
مثل قولهم على التمرة مثلها زبدا واستحسنه ابن مالك والشلوبين وقيل انها كافة وهو
ظرف قاله ابن الصايغ اي ولا مثل ما كان لك في يوم وقد يليها ظرف كقوله يسر الكريم
الحمد لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلب وتقول يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة
ولا سيما اذا قرب الصبح وفعل كقوله فق الناس في الخير لا سيما ينيلك من ذي الجلال
الرضى وشرط كقوله ارى النيك يجلو الهم والغم والعمى ولا سيما ان نكت بالمدبس الضخم
ومن احكام سيما انه لا يجي بعدها الجملة بالواو وقال ابو حيان وكثير من المصنفين من
قال لا سيما والامر كذا ولا تحذف لا من لا سيما لانه لا يسمع الا في كلام المولدين كقوله سيما
من حالت الاحراس من دون مناه وذكر ثعلب انه يجوز اقترانها بالواو كما لبيت السابق
وجوز غيره حذفها كقوله فه بالعقود وبالايمان لا سيما عهد وفا به من اعظم القرب والجمهور
على ان سي اسم لا التبرية وفتحه بناء كهي في لا رجل وقال الفارسي انه منصوب على الحال
من الجملة السابقة ورد بوجوب تكرر لا حينيذ ومنع الواو اذ لا يقال جاء زيد ولا ضاحكا
وحكى في البديع عن بعضهم ان لا في لا سيما زايدة قال ابو حيان وهو غريب واصله سيوا
فعينه واو ساكنة قلبت ياء لسكونها وادغمت في الياء وقد سمع تخفيف الياء من لا سيما
حكاه الاخفش وابن الاعرابي وآخرون وسند البيت السابق وسوغه ابن عصفور حذرا
من بقاء الاسم المعرب على حرفين واذا خففت فقال ابن جني المحذوف لام الكلمة وانفتحت
الياء بالقاء حركة اللام عليها وقال ابو حيان الاولى عندي ان يكون المحذوف العين وان
كان اقل من حذف اللام دفعا مع الظاهر لانه لو كان المحذوف اللام لردت العين واوا
لزوال الموجب لقلبها فكان يقال لا سوها وقد ابدلت العرب سين سيما تا فقالوا
لا تيما كما قالوا في الناس النات وقرئ قل اعوذ برب النات وابدلت ايضا لاجنا فقالوا انا سيما
كما قالوا قام زيد نا بل عمرو ص والحق بها لا مثل ما ولا سوا ما ولا ترما ولو ترما لكن
لا تجر تلو هذين ش حكى ابن الاعرابي في نوادره وابو الحسن النساي لا مثل ما بمعنى
لا سيما وانه يرفع ما بعده ويجر كما بعد لا سيما وفي التسهيل ان لا سواما كذلك فيقال
قام القوم لا سواما زيد قال ابو حيان والحلاقة يدل على جواز الرفع والجر بعده ايضا
وقال النساي لا ترما ولا سيما ولا مثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعرابي لو ترما بمعنى لا
سيما ولا مثل ما بمعنى قال الا انه لا يكون بعدها الا الرفع وكذا قال الاخر ووجهه
ان ترفعل فلا يمكن ان يكون ما بعدها زايدة ويجر لها بالاضافة لان الفعل لا يضاف
فتعين ان تكون موصولة وهي مفعول ترو زيد خبر محذوف وترى بعد لا مجزوم بها وهي

ناصبة والتقدير في قام القوم لا ترما زيد لا تبصر ايها المخاطب الشخص الذي هو زيد فانه
في القيام اولى به منهم او غير مجزوم ولا ناهية وحذفت النون شذوذا او للتركيب وكذا بعد
لو والتقدير لو تبصر الذي هو زيد لرايته اولى بالقيام منهم قاله ابو حيان ص وبله
اثبته اهل بغداد والكوفة وسمع جر تاليها فقيل كغير منقطعا وقيل مصدر مضاف وقيل
حرف جر ونصبه مفعولا وهي مصدر او اسم فعل ورفعه مبتدا وهي ككيف وهاؤه تفتح
وتكسر ويقال بهل وبهل ش عد الكوفيون والبغداديون من الفاظ الاستثناء بله
وهي بمعنى لا سيما نحو اكرمت العبيد بله الاحرار على معنى ان اكرام الاحرار يزيد على اكرام
العبيد وانكر ذلك البصريون لان الا لا تقع مكانها ولان ما بعدها لا يكون الا من جنس ما قبلها
ولان حروف العطف تجوز دخولها له عليها قال ابن الصايغ ولو صح دخول لا سيما وبله في
ادوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لان ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها والجر لما
بعدها يجمع على سماعه واجاز الكوفيون فيه النصب وانكره اكثر البصريين وهم محجوجون
بالسماع قال جرير وهل كنت يا ابن القين في الدهر ما لكا بغير بعير بله مهرة تحبا قال
قطرب وروي رفع ما بعدها على انها بمعنى كيف وقد روي بالجر والنصب والرفع قوله
تذري الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق واذا جرت فقال بعض الكوفيين
هي اسم بمعنى غير والجر باضافتها فيكون استثناء منقطعا وقال الفارسي هي مصدر لم ينطق
له بفعل مضاف لما بعده وهي اضافة نصب وقال الاخفش هي حرف جر واذا ما لمنصوب
فعل وبله مصدر موضع الفعل بمعنى تركا او اسم فعل بمعنى دع واذا رفعت فمبتدا وبله
الخبر وفي هايها لغتان الفتح بناء والكسر على اصل التقاء الساكنين الا على المصدرية فالفتح
اعراب وقال العرب في بله بهل بفتح الهاء وسكونها ص ولما بمعنى الا قليلا نحو ان
كل نفس لما عليها حافظ وانكره الجوهري وقاسه الزجاجي وتوقف ابو حيان وتقدم استثناء
سوى ودون ش قال ابو حيان تكون لما بمعنى الا وهي قليلة الدور في كلام العرب
وينبغي ان لا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى
ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من شدد الميم فان
نافية ولما بمعنى الا وممن حكى ان لما بمعنى الا الخليل وسيبويه والكسائي وقرا ابن
مسعود وان منا لما له مقام معلوم اي الا له وقالوا نشدتك الله لما فعلت كذا او عزمت
الله لما فعلت كذا او نحوك الله لما فعلت كذا ولما مع هذه بمعنى الا وقد يحذف نشدتك
او سالتك وما اشبهه فيقال بالله لما صنعت كذا اي سالتك او نشدتك بالله الا صنعت
قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنيت نفسا او اثنين فهذه التراكيب ونحوها
من المسموع ينبغي ان لا يعتمد في مجي لما بمعنى الا وزعم الزجاجي انه يقال لم يات من
القوم لما اخوك ولم ار من القوم لما زيدا بمعنى الا اخوك والا زيدا قال ابو حيان وينبغي
ان يتوقف في اجازة هذا التركيب ونحوها حتى يثبت سماعها او ساغ نظايرها من لسان العرب

الحال

١

وزعم الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة وبقي من ادوات الاستثنا سوى وقد
تقدم الكلام عليها في الظروف وكذا دون عند من يرى الاستثنا بها **ص الحال** هو
فضلة دال على هيئة صاحبه وكنصبه نصب المفعول به او المشبه به او الظرف اقوال ويغلب
انتقاله الا في موكدة وقيل يشترط لزومها وانتقال غيرها واشتقاقه ويجي وصفه او
لتقدير مضاف قبله او دالا لتفاعل سعر او مفاعلة نحو كلمته فاه الى في وهل هو موضع مصدر
سد عن الحال او تقدر من او جاعلا او حرف رنا ب اقوال ولا يقاس خلافا لهشام ويسمع
دفعة ولا يتقدم المجرور وجوزه الكوفية رفعا ويوخر العامل على الاصح او على ترتيب كعلمته
الحساب بابا بابا ونصب الثاني قال الفارسي بالاول وابن جني صفة له والزجاج تاكيد،
وابو حيان منصوبان بالعامل لان مجموعهما الحال والمختار عطف بفا محذوفة في ظهورها
في لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا او على اصل او فرع او نوع او تشبيه او تقسيم او تفضيل
على نفسه او غيره **ش** الحال يذكر ويونث وهو فضلة دال على هيئة صاحبه نحو جا زيد
ضاحكا فضاحكا فضلة دال على الهيئة التي جا عليها زيد وخرج بالفضلة العمدة نحو زيد،
ضاحك وبدال على هيئة سائر المنصوبات الا المصدر النوعي وكصاحبه نحو رجعت القهقرى
فانه يدل على هيئة الرجوع لا على هيئة الصاحب ولا يقدح في جعله فضلة عدم الاستغنا عنه
في بعض المواضع نحو واذا بطشتم بطشتم جبارين لانه عارض كما لا يقدح في العمدة عروض
الاستغنا عنه واختلفوا من اي باب نصب الحال فقيل نصب المفعول به وقيل نصب
التشبيه بالمفعول به وهو الارجح وقيل نصب الظرف لان الحال يقع فيه الفعل اذ المجي
في وقت الضحك او الاسراع مثلا فاشبهت ظرف الزمان ورد بان الظرف اجنبي من،
الاسم والحال هي الاسم الاول والغالب في الحال المبينة ان تكون منتقلة اي وصفا غير لازم
وقد تكون ثابتة نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا قايما بالقسط خلق الله الزرافة يديها اطول
من رجليها ولد زيد قصيرا خلق الانسان ضعيفا اما الموكدة فلا يغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت
فيها كثيران نحو وهو الحق مصدقا وان هذا صراطي مستقيما ولا تعثوا في الارض مفسدين
ويوم يبعث حيا فتبسم ضاحكا وقيل لا تكون المبينة الا منتقلة وما ورد من الثابتة كالامثلة
السابقة محمول على الموكدة لانه في حكم المعلوم وقيل لا تكون الموكدة الا غير منتقلة والغالب
في الحال ان تكون وصفا مشتقا اما من المصدر كاسم الفاعل والمفعول او من الاسم غير
المصدر كاظهر من الظهر ومتحجر من الحجر ومستنسر من النسر ويغني عن
الاشتقاق امور احدها وصفه نحو فتمثل لها بشرا سويا الثاني تقدير مضاف قبله،،
كقولهم وقع المصطرعان عدلي عير اي مثل عدلي الثالث دلالته على سعر نحو بعت،
الشا شاة بدرهم والبر قفيزا بدرهم والدار ذراعا بدرهم اي مسعرا الرابع دلالته على
مفاعلة نحو كلمته فاه الى في اي مشافهة وبعته يدا بيد اي مناجزة وراسا براس اي
مماثلة وقد اختلف في اعراب كلمته فاه الى في فمذهب سيبويه ما ذكر انه حال على انه

اسم

اسم وضع موضع المصدر اي مشافهة الموضوع موضع الحال اي مشافها وتعقب بان
الاسم الذي نقلته العرب الى المصدر لابد ان يكون نكرة كما قال سيبويه ولا بد ان يكون له
مصدر من لفظه كالدهن والعطا وفاه الى في ليس كذلك ومذهب الاخفش ان اصله
من فيه الى في فحذف الجار فنصب كقوله ولا تعزموا عقدة النكاح اي على عقدة وتعقب بانه
لا يعهد حذف الجار ملتزما وبان مبدا غاية التكلم فيه لا فم المتكلم ولو كان معنى من مقصودا
لقيل من في الى فيه اذا ظهرت وفي الى فيه اذا قدرت وقد ورد في الحديث اقرانيها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاه الى في وسيا الاقراء من فم النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو،
الظاهر في الغاية على ان الفارسي اجاب عنه في المثال الشهير بانه من المفاعلة فما تضمن
كلمته معنى كلمني وكلمته مع ذلك لان كلمني من فيه صحيح اي لا بوساطة ولا كتابة والعرب،
اذا ضمنت شيا معنى شي علقت به ما يتعلق بذلك الشي ومذهب الكوفيين ان اصله
كلمته جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ومذهب الفارسي انه حال نايبة مناب جاعلا ثم حذف
وصار العامل فيها كلمته ولا يقاس على هذا التركيب بل يقتصر فيه على مورد السماع فلا يقال
كلمته وجهه الى وجهي ولا يمينه الى يميني واجاز هشام القياس عليه فاجاز ماشيته
قدمه الى قدمي وكافحته وجهه الى وجهي وصارعته جبهته على جبهتي وجاورته
بيته الى بيتي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك ورد بان فيه ايقاع جامد موقع،
مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد وبا قل من هذه الشذوذ يمتنع القياس
وسمع كلمني زيد فوه الى في بالرفع على انها جملة حالية ولا يجوز تقديم الى في على فاه نصب
او رفع عند البصريين لان الجار في البيتين كلك بعد سنيا وهو لا يتقدم وجوز الكوفية
تقديمه اذا رفع وتجوز تقديم كليهما وتاخير العامل فيقال فاه الى في كلمت زيدا عند سيبويه،
واكثر البصريين لتصرف العامل واتفق الكوفيون على منعه وتبعهم البصريين وعزي،
لسيبويه ايضا لانها حال متاولة لم تقو قوة غيرها ولم يسمع فيها تقديم ولو قيل فوه الى في،
كلمني زيد لم يجز ايضا عند الكوفيين قال ابو حيان ولا احفظ عن البصريين نصا في ذلك والقياس
يقتضي الجواز الخامس دلالته على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين واحدا بعد واحد
وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا او مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف فذهب،
الفارسي الى ان الاول لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل في الثاني وذهب ابن جني الى انه في،
موضع الصفة للاول وتقديره بابا ذا باب حذف واقيم الثاني مقامه تجري عليه جريان،
الاول كما تقول زيد عمرو اي مثل زيد وقيل هو صفة له بلا تقدير لان التفصيل لا يفهم بالاول
وحده وقال الزجاج الثاني تاكيد للاول قيل وهو اولى لان التكرار للتاكيد ثابت في كلامهم
واما التكرار للتفصيل فلم يثبت في موضع وتعقب بانه لو كان تاكيدا لادى ما ادى الاول
وقال ابو حيان الذي اختاره ان كليهما منصوب بالعامل السابق لان مجموعهما هو الحال لا،
احدهما ومتى اختلف بالوصفية او غيرها لم يكن له مدخل في الحالية والحالية مستفادة،

منها نصا نا بيطيان حكم المفرد فاعطيا اعرابه وهو النصب ونظير ذلك قولهم هذا حلو حامض وكلاهما مرفوع علي الخبرية وانما حصل الخبر بمجموعهما لما ناب مناب المفرد الذي هو من اعرب باعرابه قال ولو ذهب ذاهب الي ان النصب انما هو بالعطف علي تقدير حذف الفاء اي رجلا فرجلا وبابا فبابا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان المعني ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بابا بعد باب قلت وهذا هو المختار عندي لظهورها في بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا قال ابو حيان والتكرار في نحو هذا لا يدل علي انه اريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك السادس دلالته علي اصالة الشي نحو اسجد لمن خلقت طينا وهذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا السابع دلالته علي فرعيته نحو هذا حديدك خاتما الثامن دلالته علي نوعيه نحو هذا مالك ذهبا التاسع دلالته علي تشبيه نحو كر زيد اسدا اي مشبها اسدا العاشر دلالته علي تقسيم نحو اقسم المال بينهم اثلاثا او اخماسا الحادي عشر دلالته علي تفضيل علي نفسه باعتبارين نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا الثاني عشر دلالته علي تفضيل علي غيره ذكره ابن مالك في كافيته نحو احمد طفلا اجل من علي كهلا ص وورد مصدرا فاول بوصف وقيل بحذف مضاف وقيل مفعول مطلق لما قبله وقيل لمقدر هو الحال ولا يقاس ولو نوع الفعل في الاصح نحو الا انت الرجل علما وزهير شعرا والمختار انهما تمييزان واما علما فعالم والمختار مفعول به وقيل مطلق ورفعه لغة فان عرف فراجح والنصب مفعول له او به او مطلق اقوال ولا تقع ان او ان والفعل حالا خلافا لابن جني ش ورد الحال مصدرا نكرة قال ابو حيان وهو اكثر من وروده نعتا ثم ادعهن يأتينك سعيا ينفقون اموالهم سرا وعلانية ادعوه خوفا وطمعا اني دعوتهم جهارا وقالوا قتلته صبرا واتيته ركضا ومشيا وعدوا ولقيته فجاءة وكفاحا وعيانا وكلمته مشافهة وطلع بغتة واخذت ذلك منه سمعا فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما اشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين الي انها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق اي ساعيا وراكضا ومفاجيا ومسرا ومعلنا وخائفين وطامعين ومجاهرا ومصبورا وكذا الباقي وقال بعضهم هي مصادر علي حذف مضاف اي اتيان ركض وسير عدو ولقاء فجاءة وقيل هي احوال علي حذف مضاف اي ذا سعي وذا فجاءة وقيل هي مفاعيل مطلقة للافعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال اي اتيت اركض ركضا وعليه الاخفش والمبرد واجمع البصريون والكوفيون علي انه لا يستعمل من ذلك الا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء وشذ المبرد فقال يجوز القياس واختلف النقل عنه فنقل عنه قوم انه اجاز ذلك مطلقا ونقل عنه آخرون انه اجازه فيما هو نوع الفعل نحو اتيته سرعة ويستثني ثلاثة انواع جوزوا القياس فيها الاول ما وقع بعد خبر قرن بال الدالة علي الكمال نحو انت الرجل علما اي الكامل في حال علم فيقال انت الرجل ادبا ونبلا وحلما قال ابو حيان وعندي ان النصب

في هذا علي التمييز كانه قال انت الكامل من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعني الكامل معروف والاصل انت الكامل علمه الثاني ما وقع بعد خبر يشبه به مبتداه نحو انت زهير شعرا فيقال انت حاتم جودا والاحنف حلما ويوسف حسنا قال ابو حيان والتمييز فيه اظهر ايضا وقد نصوا علي انه تمييز في قولك زيد القمر حسنا وثوبك السلق خضرة الثالث ما وقع بعد اما نحو اما علما فعالم والاصل فيه ان شخصا وصف عنده رجل بعلم وغيره فقال الشخص للواصف اما علما فعالم يريد مهما يذكر انسان في حال علم فالذي وصفت عالم كانه منكر ما وصف به من غير العلم فالناصب هذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال فيها ساعليه اما سمينا فسمين واما نبلا فنبيل وذهب بعضهم الي ان نصب علما في هذا المثال علي انه مفعول به بفعل الشرط المقدر فيقدر متعديا علي حسب المعني فكانه قال مهما يذكر علما فالذي وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختاره السيرافي وابن مالك قال لانه لا يخرج منه شي عن اصله اذ الحكم عليه بالحالية فيه اخراج المصدر عن اصله ووضعه موضع اسم الفاعل ولانه ورد فيما ليس مصدرا اسم اما قريشا فانا افضلها واما العبيد فذو عبيد وذهب الاخفش الي انه مفعول مطلق مؤكد لما بعده وهو عالم المؤخر والتقدير مهما يكن من شي فالمذكور مما علما فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في فاما اليتيم فلا تقهر والاصل مهما يكن من شي فاليتيم فلا تقهر ورفع المصدر الواقع بعد اما جاء في لغة تميم قالوا اما علم فعالم مع ترجيحهم النصب فان وقع بعد اما معرفة فالارجح عند الحجازيين رفعه واوجبه بنو تميم نحو اما العلم فعالم اي فهو عالم ويجوز نصبه ايضا في لغة الحجاز ووجهه سيبويه بانه مفعول له لتعذر الحال بالتعريف والمصدر لانه يؤكد والمؤكد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الي انه مفعول مطلق والكوفيون ومن وافقهم الي انه مفعول به كالقولين في المنكر ومذهب سيبويه ان ان والفعل وان قدرت بمصدر لا يجوز ان تقع حالا لان العرب اجرتها مجري المعارف في باب الاخبار كان ولان ان للاستقبال والمستقبل لا يكون حالا واجازه ابن جني وخرج عليه قوله وقالوا لها لا تنكحيه فانه لاول نصل ان يلاقي مجمعا ص مسالة تجب تنكيره وتاليها لان كان فيه معني الشرط وورد باللام والاضافة وعلما فيؤول ومنه العدد من ثلاثه الي عشرة مضافا لضمير سابق وفعله توتميم توكيدا وكذا مركبه في الاصح والاصح ان وحده موضع مصدر حال وقيل مصدر بحذف الزيادة وقيل من وحد وقيل لا فعل له وقيل نصب ظرفا وقيل مصدر ش تجب في الحال التنكير لانها خبر في المعني ولئلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها او خفاء اعرابها هذا مذهب الجمهور وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو جاء زيد الراكب قياسا علي الخبر وعلي ما سمع من ذلك وقال الكوفيون اذا كان في الحال معني الشرط جاز ان تاتي علي صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة نحو عبد الله المحسن افضل منه المسي والتقدير اذا احسن افضل منه اذا اساء وانت زيدا اشهر منك عمروا اي اذا سميته وسمع لذو الرمة ذا الرمة اشهر منه غيلان فان لم يكن فيها معني الشرط لم يجز ان تاتي معرفة في اللفظ نحو جاء زيد الراكب والاولون

قالوا المنصوب في الاول بتقدير اذا كان وفي الاخرين بفعل التثنية وورد عن العرب احوال
مقترنه باللام كقولهم مررت بهم الجما الغفير وارسلها العراك وادخلوا الاول فالاول وقرئ
ليخرجن الاعز منها الاذل وهي مؤوله على زيادة اللام وورد ايضا احوال مضافه نحو
تفرقوا ايادي سبا فالاول بتقدير مثل او متبددًا لا بقاسعه وطلبته جهدي وطاقتي
ووحدي فاول بتقدير جاهدًا ومطيقا ومنفردًا ورجع عوده على بدئه ومنه عند
الحجازيين العدد من ثلاثه الى عشره مضافا الى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثتهم
او خمستهم او عشرتهم وتاويله عند سيبويه انه في موضع مصدر وضع موضع الحال
اي مثلثا او مخمسالهم وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الاعراب توكيدا فعلى هذا
يقدر بجميعهم وعلى الاول بجميعا وهل يجري ذلك في مركب العدد قيل لا والصحيح
الجواز فيقال خمسة عشرهم والنسوة خمسة عشرهن بالنصب وورد ايضا من الحال
ما هو علم قالوا جاءت الخيل بداد وبداد علم جنس فاول بمتبدده وفي وحده مذاهب
قال سيبويه والخليل هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال
ايحادًا وايحادًا موضع موحدًا في المتعدي ومتوحدًا في اللازم وقال قوم انه مصدر
على حذف حروف الزيادة من ايحاد واقع موقع الحال وقال آخرون انه مصدر لم
يلفظ له بفعل كالابوه وقيل انه مصدر بلا حذف لانه سمع وحد يحد وقال يونس
وهشام انه منصوب انتصاب الظروف يجري مجرى عنده والاصل في جاء زيد وحده
على وحده حذف الجار ونصب على الظرف وسمع جلسا على وحديهما والتقدير في زيد
وحده زيد موضع التفرد وهذا المثال مسموع وهو اقوي دليلا على ظرفيته حيث
جعلوه ظرفا خبرًا لا حالا اذ لا يجوز زيد جالسا وقيل انه في زيد وحده منصوب بفعل
مضمر اي وحد وحده كما قالوا في زيد اقبالا وادبارًا اي يقبل ويدبر ص مساله
لا تجي من نكره غالبا الا بمسوغ ابتدا قال ابو حيان ودونه قياسا وقيل تختص بالوصف
وشرط بعضهم الوصف بوصفين مالم يتقدم او يكن جمله بالواو والاصح انه في نحو فيها
قايما رجل من المبتدا لا ضمير الظرف وتجي من المضاف اليه معموله قال الاخفش وابن
مالك او جزوه او كجزئه وبعضهم مطلقا وفي مجيه من المنادي ثالثها يجوز موكدة لا مبنيه
ش لما كانت الحال خبرا في المعنى وصاحبها مخبرا عنه اشبه المبتدا فلم يجز مجي الحال
من النكره غالبا الا بمسوغ من المسوغات الابتداء بها ومن النادر قولهم عليه مائة بيضا
وفيها رجل قايما واختار ابو حيان مجي الحال من النكره بلا مسوغ كثيرًا قياسا ونقله
عن سيبويه وان كان دون الاتباع في القوه ومن المسوغات النفي كقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والنهي نحو لا يركنن احد الى الاحجام يوم
الوغى متخوفا لحمام والاستفهام نحو يا صاح هل حم عيش باقيا فترى والوصف نحو فيها
يفرق كل امر حكيم امرا وبالايه رد على من قال انه لا يجوز الا ان تكون النكره موصوفه

بوصفين والاضافه نحو في اربعة ايام سوآء، وحشرنا عليهم كل شي قبلا والعمل نحو مررت
بضارب هندا قايما وقيل لا يجوز في غير الموصوف الا سماعا فان قدم الحال على صاحبه
النكرة جاز وان لم يكن مسوغ تخلصا من تقديم الوصف نحو هذا قايما رجل وكذا ان كان
جملة مقرونه بالواو نحو على قرية وهي خاوية مضى زمن والناس يستشفعون بي وظاهر
كلام سيبويه ان صاحب الحال في نحو رجل قايما هو المبتدا وصححه ابن مالك وذهب قوم
الى ان صاحبه الضمير المستكن في الخبر بناء على انه لا يكون الا من الفاعل والمفعول وزعم
ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا
تاخر واما اذا تقدم فلا ضمير فيه لانه لو كان لجاز ان يوكد ويعطف عليه ويبدل منه كما
يفعل ذلك مع المتاخر وحق صاحب الحال ان لا يكون مجرورا بالاضافه كما لا يكون صاحب
خبر لان المضاف اليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين فان كان المضاف بمعنى
الفعل حسن جعل المضاف اليه صاحب حال لانه في المعنى فاعل او مفعول نحو اليه مرجعكم
جميعا وعرفت قيام زيد مسرعا وجوز بعض البصريين وصاحب البسيط مجي الحال من
المضاف اليه مطلقا وخرجوا عليه ان دابر هولاء مقطوع مصبحين وقوله حلق الحديد
مضاعفا يتلهب وجوز الاخفش وابن مالك ان كان المضاف جزء ما اضيف اليه او مثل
جزئه نحو ما في صدورهم من غل اخوانا ملة ابراهيم حنيفا لانه لو استغني به عن
المضاف وقيل ونزعنا ما فيهم اخوانا واتبعوا ابراهيم حنيفا لصح ورده ابو حيان وقال
ان النصب في اخوانا على المدح وحنيفا حال من مله بمعنى دين او من الضمير في اتبع
قال ولم يجز الحال من المضاف اليه لما تقرر من ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
وعامل المضاف اليه اللام او الاضافه وكلاهما لا يصلح ان يعمل في الحال وفي مجي الحال
من المنادى مذاهب كذا ص ولا يقدم على صاحبه
لا مجرور باضافه اليه وقيل الا بوصف ولا منصوب بكان وليت ولعل وفعل تعجب
ولا ضمير متصل بصلة ال او حرف وتجب ان اضيف لضمير ملابسه قيل او قرن بالا
ومنعه البصريه على مجرور بغير زايد وثالثها الا الضمير والفعليه والكوفيه على ظاهر
مرفوع اخر او نعه ومنصوب وقيل لا الفعليه ش الاصل في الحال التاخير عن صاحبها
كالخبر وتجوز تقدمها عليه كما يجوز فيه سوآء كان مرفوعا كقولك سقى ديارك غير
مفسدها صوب الغمام وذيمة تهمي ام منصوبا كقوله وصلت ولم اصرم مسين اسراتي
ام مجرورا بحرف زايد نحو ما جا عاقلا من احد وكفى مجيبا بزيد او اصلي نحو وما ارسلناك
الا كافة للناس هذا هو الاصح في الجميع اما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه
كعرفت قيام هند مسرعه فلا يقدم مسرعه على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف
اليه ولا على قيام الذي هو المضاف لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصله
من الموصول فلا يقدم عليه شي من معمولاته وسوآء كانت الاضافه محضه كالمثال او

غير محضه نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا كما قال ابن هشام في الجامع انه الاصح واجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال علي المضاف لان الاضافه في نية الانفصال كذا ذكره في شرح التسهيل لكنه نقل ذلك من شرح العمده عن بعض النحويين وقال المنع عندي اولي ومنع جماعه من النحويين منهم البصريون تقديم الحال علي صاحبها المجرور بحرف غير زايد سوآء كان ظاهرا او مضمرا فمنعوا مررت ضاحكة لهند ومررت ضاحكا بك وتا ولوا الايه بان كافه حال من الكاف وعللوا المنع بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدي لصاحبه بواسطه ان تعدي اليه بتلك الواسطه لكن منع ذلك خوف التباس الحال بالبدل وان فعلا واحدا لا يتعدي بحرف واحد الي شيين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطه التزام التاخير وبان حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمر معني الاستقرار نحو زيد في الدار متكيا فكما لا يتقدم الحال علي حرف الجر في مثل هذا لا يتقدم عليه هنا وجوز الكوفيون التقديم ان كان صاحب الحال ضميرا او ظاهرا والحال فعل نحو مررت تضحك لهند ومنعوه اذا كان ظاهرا وهي اسم ونقل ابن الانباري الاجماع علي المنع ح وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسي وابن كيسان وابن برهان وصححه ابن مالك ومنع الكوفيون التقدم علي المرفوع الظاهر الموخر رافعه فلا يجيزون مسرعا قام زيد ويجيزون قام مسرعا زيد لتقدم الرافع ومنع الكوفيون ايضا التقديم علي المنصوب الظاهر سوآء كانت الحال اسما او فعلا فلا يجيزون لقيت راكبه هندا ولا لقيت تركب هندا وعللوه بانه يوهم كون الاسم مفعولا وما بعده بدل منه وجوزه بعضهم اذا كانت الحال فعلا لا اسما لانتفاء توهم المفعوليه اذ لا يتسلط الفعل علي الفعل تسلط المفعول به وفي شرح العمده لابن مالك ومما يمتنع فيه تقديم الحال علي صاحبها ان يكون منصوبا بكان او ليت او لعل او فعل تعجب او اتصل بصلة ال نحو القاصدك سايلا زيدا او اتصل بفعل موصول به حرف نحو اعجبني ان ضربت زيدا مودبا ولم يتعرض لذلك في التسهيل وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها علي صاحبها كاضافته الي ضمير ملابسها نحو جاء زاير هند اخوها وجاء منقادا لعمرو صاحبه وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بالا نحو ما قدم مسرعا الا زيد صح وعلي عامله وثالثها يمنع في نحو راكبا زيد جاء ورابعها ان كانت من ظاهر وفي الموكده خلاف المصدر ويمتنع ان كان العامل فعلا غير متصرف او صلة لال او حرف او مصدرا قال ابن مالك او نعتا او افعل تفضيل او اتصل بلام ابتدا او قسم او افهم تشبيها خلافا للكسايي او ضمن معني الفعل لا حروفه كاشارة وتنبيه وتمن وترج او قرنت الحال بالواو وثالثها يجوز ان كان فعلا ش في تقديم الحال علي عاملها مذاهب

احدها المنع مطلقا وعليه الجرمي تشبيها بالتمييز والثاني الجواز مطلقا الا ما يا تي استثناوه وهو الاصح وعليه الجمهور قياسا علي المفعول به والظرف والفرق بينه وبين التمييز ان الحال تقتضيها الفعل بوجه فتقدمت كما تقدم سائر الفضلات وقد ورد به السماع قال تعالي خاشعا ابصارهم تخرجون وسوآء كانت الحال مصدرا ام غيره موكده ام غير موكدة وفي الموكدة خلاف كالخلاف في المصدر الموكد ومنع الاخفش راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليه الكوفيون ان كانت الحال من مرفوع ظاهر تاخرت وتوسطت والرافع قبلها ولم تتقدم علي الرافع والمرفوع معا فلا يجوزون راكبا جاء زيد لانها عندهم في معني الشرط فيودي الي تقديم المضمر علي الظاهر لفظا ورتبة وان كانت من مرفوع مضمر جاز تاخيرها وتوسطها وتقديمها علي الرافع والمرفوع معا نحو قايما في الدار انت وراكبا جيت وان كانت من منصوب ظاهر او مجرور ظاهر لم تجز تقديمها كالمرفوع ولا توسيطها حذرا من توهم المفعول او مضمر جاز التقديم نحو ضاحكا لقيتني هند وضاحكا مررت بي هند وعلي الاصح يستثني صور لا تجوز فيها التقديم منها ان لا يكون العامل فعلا غير متصرف نحو ما احسن هند متجرده فلا يقال متجرده ما احسن هندا او صفة غير محضه او صله لال نحو الجائي مسرعا زيد فلا يجوز ال مسرعا جاي زيد بخلاف صلة غيرها فيقال من الذي خايفا جاء او صلة لحرف مصدري نحو يعجبني ان يقوم زيد مسرعا فلا يجوز ان مسرعا يقوم زيد او مصدرا نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا فلا يقال مسرجا ركوب الفرس او نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فلا يقال برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه كذا قال ابن مالك وقال ابن حيان انه غفلة منه ونصوص النحويين علي جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقديم المعمول علي المنعوت لا علي النعت العامل فيه فيجوز في مررت برجل يركب الفرس مسرجا مررت برجل مسرجا يركب الفرس ولا يجوز مررت مسرجا برجل يركب الفرس قال واما المثال الذي فلم يمتنع فيه تقديم مكسورا سرجها من جهة ان العامل في مكسور النعت بل من جهة تقديم المضمر علي ما يفسره وقد نص النحويون علي منع تقديم المضمر في هذه المساله وما اشبهها وانه مما يلزم فيه تاخير الحال اذ ليس من المواضع التي يفسرها المضمر ما بعده من الصور المستثناه او يكون العامل افعل تفضيل نحو زيد اكفاهم ناصرا لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهه فاشبه الجوامد او متصلا بلام الابتدا او لام القسم نحو لاصبر محتسبا والله لا قومن طايعا او مفهم تشبيه نحو زيد مثلك شجاعا وزيد زهير شعرا وزيد الشمس طالعه والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين واجاز الكسايي التقديم فيقال زيد شجاعا مثلك وزيد طالعة الشمس ومنها ان يكون العامل غير فعل ولا وصف فيه

معني الفعل وحروفه وهو الجامد المتضمن معني مشتوكاً ما لي مثل ما علما نعالم او ،
اسم الاشارة وحروف التنبيه نحو هذا زيد قايما يجوز كون العامل في الحال حرف ،
التنبيه وان يكون الاشاره فعلي تقدير الاول يجوزها قايما ذا زيد ولا يجوز علي تقدير
الثاني ولحروف التمني وهو ليت والترجي وهو لعل ومنها ان يكون الحال جملة معها ،
الواو نحو جا زيد والشمس طالعه ولا يجوز والشمس طالعه جا زيد واجازه الكسايي
والفرا وهشام مطلقا واجازه بعضهم اذا كان العامل فعلا صـ واغتفر بل وجب
علي الاصح توسيط افعل بين حالين وانما يجيان معه مختلفي حالا وذات والاصح انه
يعمل فيهما شـ اذا كان العامل افعل التفضيل واقتضي حالين اذ يتاخر الحالان
عنه لانه اذا كان يقتضي حالا واحده وجب تاخيرها عنه ولا تنتصب مع افعل ،
التفضيل الا المختلفي الذات مختلفي الحالين نحو زيد منفردا انفع من عمرو معانا او ،
متفقي الحال نحو زيد منفردا انفع من عمرو منفردا او المتحد الذات مختلف الحالين نحو
هذا بسر الرطب اطيب منه رطبا وزيد قايما اخطب منه قاعدا واختلف في العامل
في هذين الحالين فالاصح انه افعل التفضيل فبسرا حال من الضمير المستكن في اطيب
ورطبا حال من ضميره منه والعامل فيهما اطيب وذهب المبرد الي انهما منصوبان علي
اضمار كان التامه صله لان في الماضي واذا في المستقبل وهما حالان من ضميرها
وقيل علي اضمار كان ويكون الناقصه وعلي الحاليه فالمسموع من كلام العرب توسط
افعل بين هذين الحالين فاقتص الجمهور علي ما سمع فقالوا لا يجوز تاخيرهما عن افعل
ولا تقديمها عليه لان القياس في اصل هذه المسالة المنع لو كان السماع وَرَدَ بها
اذ لا يجهد نصب افعل فضلتين بدليل انه لا ينصب مفعولين فلما وردت اجريت
كما سمعت ووجهه الزجاج بانهم ارادوا ان يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه ،
لئلا يقع التباس ولا يعلم ايهما المفضل فلذا قدم المفضل واُخر المفضل عليه واجاز
بعض المغاربه تاخير الحالين عن افعل بشرطان يليه الحال الاولي مفصوله عنه :
من الثانيه فيقال هذا اطيب بسرًا منه رطبًا وزيد اشجع اعزل من عمرو ذو اسلاح
قال ابو حيان وهذا احسن في القياس لكنه يحتاج الي سماع اما التاخير علي غير هذا
الوجه نحو اطيب منه بسرا رطبا او التقديم نحو هذا بسرا منه رطبا اطيب فلا يجوز ،
باجماع صـ فان كان العامل ظرفا لم يتقدم علي الجمله وثالثها يجوز ان كانت مثله وفي
تقدمه عليه لا الجملة الاقوال ورابعها يجوز ان كانت من مضمر مرفوع وقال ابن مالك
ان كانت مثله قوي والا ضعف فان تاخر المبتدا جاز اتفاقا شـ اذا كان العامل
ظرفا او مجرورا ففي جواز تقديم الحال علي الجملة التي فيها الظرف والمجرور اقوال
احدها وهو الاصح المنع مطلقا وحكي فيه ابن طاهر الاتفاق فلا يقال قايما في الدار
زيد والثاني الجواز وعليه الاخفش والثالث وعليه ابن برهان التفصيل بين ان

يكون

يكون الحال ايضا ظرفا او حرف جر فيجوز تقديمها نحو هنالك الولاية لله الحق فهنالك
ظرف مكان وهو حال من ضمير لله الذي هو خبر الولاية والمنع في غير ذلك وفي توسيطه
بان يتقدم علي العامل دون المبتدا اقوال احدها الجواز مطلقا وصححه ابن مالك نحو زيد
متكيا في الدار وزيد عندهند في بستانها والثاني المنع مطلقا لضعف العامل وعليه
الجمهور وصححه ابو حيان ورد بالسماع قال تعالي والسموات مطويات بيمينه والثالث
الجواز ان كانت الحال ايضا ظرفا او مجرورا والمنع في غير ذلك والرابع الجواز اذا كانت
من مضمر مرفوع نحو انت قايما في الدار والمنع ان كانت من ظاهر وعليه الكوفيون
واختار ابن مالك انه ان كانت الحال اسما صريحا ضعف التوسط او ظرفا او مجرورا
جاز التوسط بقوة ومحل الخلاف ما اذا تقدم المبتدا وتاخر الخبر فان تاخر المبتدا ،
وتقدم الخبر جاز توسيط الحال بينهما بلا خلاف نحو في الدار عندك زيد وفي الدار قايما
زيد صـ وان وقع اسم ظرف واسم يصلحان للخبرية فان تقدم الظرف اختير
حالية الاسم والا فخبريته وقال المبرد لا فرق فان تكرر مطلقا رجحت الحاليه واوجبها
الكوفيه فان كان ناقصا فالخبريه مطلقا خلافا لهم او تام وناقص وبديء بايهما جازا علي
الاصح شـ اذا ذكر مع المبتدا اسم وظرف او مجرور وكلاهما صالحان للخبريه بان ،
حسن السكوت جاز جعل كل منهما حالا والاخر خبرا بلا خلاف لكن ان تقدم الظرف او
المجرور علي الاسم اختير عند سيبويه والكوفيه حالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها
زيد قايما لانه من حيث تقديمه الاولي به ان يكون عمده لا فضله فان لم يتقدم اختير
عندهم خبرية الاسم نحو زيد في الدار قايم وقال المبرد التقديم والتاخير في هذا واحد
فان كرر الظرف او المجرور جاز الوجهان ايضا وحكم برجحان حالية الاسم او تاخر
لتقديم الظرف لنزول القرآن به قال تعالي واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها
فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها وادعي الكوفيون ان النصب مع التكرار لازم
لان القرآن نزل به لا بالرفع واجيب بانه يدل علي انه اجود لا واجب قال لانه قد قرئ
في الايتين خالدون وخالدان فان كان الظرف او المجرور غير مستغني به تعين ،
خبرية الاسم وحالية الظرف مطلقا تكرر او لا نحو فيك زيد راغب وفيك زيد راغب
فيك واجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه علي الحال وان اجتمع ظرفان تام وناقص
جاز الرفع والنصب في الاسم ابدا بدات بالتام نحو ان عبد الله بك في الدار واثقا او
واثق ام بالناقص نحو ان فيك عبد الله في الدار راغبا او راغب واوجب الكوفيون
الرفع في الصورتين لانك حين قدمت ما هو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك
صرت كانك اخترت اخراج الاسم عن الحاليه الي الخبريه صـ مسالة اختلف
هل يعمل فيه غير عامل صاحبه ومنع السهيلي عمل الاشارة والتنبيه وابو حيان
ليت ولعل وبعضهم كان والاصح جواز تعدده لمفرد وغيره متفقين او لا ولا يجمعان

الاان صح انفراد كل بالموصوف وقيل يجوز في متضايفين وفي التفريق يكون
للاقرب والمختار للاسبق ولا يبرد بعد اما وندر بعد لا ش فيه مسايل الاولي
اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه فالجمهور لا كالصفة والموصوف وجوزه
ابن مالك بقلة كالتمييز والمميز والخبر والمخبر عنه وخرج عليه ان هذه امتكم امة واحده
فامتكم صاحب الحال والعامل فيه ان وفي الحال الاشاره الثانيه تقدم ان العوامل المعنويه
تعمل في الحال كالاشارة ونحوها ومنع السهيلي عمل حرف التنبيه في الحال فقال ها حرف
ومعني الحروف لا تعمل في الظروف والاحوال قال ولا يصح ان يعمل فيه اسم الاشارة لانه غير
مشتق من لفظ الاشارة ولاسن غيرها انما هو كالمضمر ولا يعمل هو ولا انت فيه من معني
الاضمار في حال ولا ظرف والعامل في مثل هذا زيد قايما انما هو انظر مقدرة دل عليها
الاشارة لانك اشرت الي المخاطب لينظر وقال ابو حيان انه قريب لان فيه ابقاء العمل
للفعل الاان فيه تقدير عامل لم يلفظ به قط ثم صرح باختياره واختاره ايضا صاحب
البسيط وقال ابو حيان الصحيح ايضا ان ليت ولعل وبا في الحروف لا تعمل في الحال ولا
الظرف ولا يتعلق بها حرف جر الا كان وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل كان ايضا
في الحال نقله صاحب البسيط الثالثة يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت سواكان صاحب
الحال واحدا نحو جا زيدا راكبا مسرعا ام متعددا وسوا في المتعدد اتفق اعرابه نحو
جا زيد وعمرو مسرعين ام اختلف نحو لقي زيد عمروا ضاحكين هذا هو الاصح وقد هب
الجمهور وذهب جماعه منهم الفارسي وابن عصفور ان الفعل الواحد لا ينصب اكثر
من حال واحد لصاحب واحد قياسا علي الظرف واستثني افعل التفضيل
فانه يعمل في حالين كما تقدم وخرجوا المنصوب ثانيا علي انه صفة للحال او حال من
الضمير المستكن فيه ونسب ابو حيان هذا القول الي كثير من المحققين وعلي الاول
لا يجمع الحالان حتي يصح انفراد كل وصف بالموصوف فان اختلفا في هذا المعني لم يجمعا
واجاز الكسايي وهشام ان يجي الحال مجموعه من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت
صاحب الناقة طليحين علي ان طليحين حال من الصاحب والناقة وتخريجه عندنا
انه حال من صاحب الناقه ومن المعطوف المقدر اي والناقه لان الحال كالخبر
والمضاف اليه لم يقصد الاخبار عنه انما الاخبار عن المضاف وان تعددوا الحال وتفرق
الحالان نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا حمل الحال الاول علي الاسم الثاني لانه يليه
والحال الثاني علي الاسم الاول فمصعدا لزيد ومنحدرا للتاكيد اكذا قالوه ووجهوه بان
فيه اتصال احد الحالين بصاحبه وعود ما فيه من ضمير الي اقرب مذكور واغتفر
انفصال الثاني وعود ضميره علي الابعاد اذ لا يستطاع غير ذلك وتجوز عكس هذا مع
امن اللبس فان خيف تعين المذكور اولا وفي التمهيد العرب تجعل ما تقدم من الحالين
للفاعل الذي هو متقدم وما تاخر للمفعول ولو جعلت الاخر للاول جاز ما لم يلبس قال

ابو حيان وهذا الذي ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرره غيره قلت وهو المختار عندي
ومنه قوله خرجت بها امشي تجر ورانا علي اثرنا ذيل مرط مرجل فامشي لاول الاسمين
وتجر لثانيهما وتجب للحال اذا وقعت بعد اما تردف باخري معادلا معها اما او كقوله
تعالي انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وقول الشاعر وقد شفني ان لا يزال
يروعني خيالك اما طارقا او معاديا وافرادها بعد اما ممنوع في النثر والنظم وبعد لا
نادر فتقول لا راغبا ولا راهبا فتكرر وقد تفرد كقوله قهرت العدا لا مستعينا بعصبة
ولكن بانواع الخدايع والمكر ص مسالة تتم موطيه ومؤكده خلافا للقوم اما لجملة من
معرفتين جامدتين ليقين او فخرا وتعظيم او منه او تصاغرا وتهديد فعاملها مضمر
وقيل المبتدا وقيل الخبر ولعاملها فالاكثر يخالفه لفظا زاد ابن هشام او لصاحبها
ومقدره ومحكيه وسببيه ش الحال اقسام باعتبارات فتنقسم بحسب قصدها
لذاتها وللتوطيه بها الي قسمين مقصودة وهو الغالب وموطيه وهي الجامدة الموصوفه
نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطيه لذكر سويا وتقول جاني زيد رجلا محسنا
وتنقسم بحسب التبيين والتاكيد الي قسمين مبينه وهو الغالب وتسمي موسسه
ايضا وهي التي تدل علي معني لا يفهم مما قبلها ومؤكده وهي التي يستفاد معناها بدونها
واثباتها مذهب الجمهور وذهب المبرد والفرا والسهيلي الي انكارها وقالوا لا تكون الحال
الا مبينه اذ لا يخلو من تجديد فايدة ما عند ذكرها وعلي اثباتها هي ثلاثة انواع موكدة
مضمون الجملة وشرط الجملة كون جزيها معرفتين لان التاكيد انما يكون للمعارف
وكونهما جامدين لا مشتقين ولا في حكمهما وفايدتها اما بيان يقين نحو زيد اخوك
معلوما انا ابن داره معروفا بها نسبي او فخر نحو انا فلان شجاعا او كريما او تعظيم نحو
هو فلان جليلا مهيبا او تحقير نحو هو فلان ماخوذا مقهورا او تصاغر نحو انا عبدك
فقيرا الي عفوك او وعيد نحو انا فلان متمكنا فاتق غضبي وفي عاملها اقوال احدها
انه مضمر تقديره اذا كان المبتدا انا احق او اعرف او اعرفني واذا كان غيره احقه
او اعرفه الثاني انه المبتدا مضمنا معني التنبيه وعليه ابن خروف الثالث انه الخبر
هو لا لمسمي وعليه الزجاج ولظهور تكلف القولين كان الراجح الاول ومؤكده لعاملها
وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها فالاكثر ان يخالفه لفظا نحو وليتم
مدبرين ويوم يبعث حيا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين وقد توافقه
نحو وارسلناك للناس رسولا وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات
بامره قال ابن هشام في المغني ومؤكده لصاحبها واهملها النحويون نحو جاء القوم طرا
وفسرها في شرح الشذور بانها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها وتنقسم
بحسب الزمان الي ثلاثة مقارنه وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدره وهي المستقبله
كمررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين ومحكيه

وهي الماضيه نحو جآء زيد يسير راكبا وتنقسم بحسب حصول معناها الي صاحبها
وعدمه الي قسمين حقيقيه وهو الغالب وسببيه كالنعت السببي نحو مررت بالدار
قايما سكانها ص مسالة تقع جملة خبريه غيرذات استقبال وشرطيه خلافا
للطرزي نفي لزومها الواو وخلف وجوز الفرا الامر والامين المحلي النهي فان كانت موكده
او معطوفه علي حال او صدرت بمضارع مثبت او منفي بلا او ماض تال الا او متلو باو
فبل وذات خبر مشتق تقدم لزمها ضمير صاحبها وخلت من الواو غالبا والا فيهما او
احدهما واجتماعهما في اسميه وذات ليس اكثر من الضمير فقط وقيل حتم وقد يخلو عنهما
فيقدر وقال ابن جني لا تغني عنه الواو اصلا ويجب في مضارع بقد قيل وبلم الواو
وفي ماض مثبت متصرف عار من الضمير قد وكذا معه فان فقدت قدرت في الاصح
وليست الواو عاطفه ولا اصلها العطف في الاصح ش تقع الحال جملة خبريه خاليه من
دليل استقبال او تعجب فلا تقع جملة طلبيه ولا تعجبيه ولاذات السين او سوف او ان
اولا وجوز الفرا وقوع جملة الامر تمسكا بنحو وجدت الناس اخبر تقله واجيب بانه
علي تقدير مقول فيهم وجوز الامين المحلي وقوع جملة النهي نحو اطلب ولا تضجر من
مطلب ورد بان الواو عاطفه ومن الخبريه الشرطيه فتقع حالا خلافا للطرزي نحو
افعل هذا ان جآء زيد فقيل تلزم الواو وقيل لا تلزم وعليه ابن جني والجملة الواقعة
حالا اما ابتدايه نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو او خرجوا من ديارهم وهم الوف
نظرت اليها والنجوم كانها مصابيح رهبان تشب لقفال وان فريقا من المومنين
لكارهون وطايفة قد اهمتهم انفسهم او مصدره بلا التبريه نحو والله يحكم لا معقب لحكمه
او بما نحو فما منكم من احد عنه حاجزين او بان نحو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم
لياكلون ما اعطياني ولا سالتهما الا واني حاجزي كرمي او بكان نحو نبذ فريق من
الذين اوتوا الكتاب كتاب الله ورآء ظهورهم كانهم لا يعلمون جآء زيد وكانه اسد او بمضارع
مثبت عار من قد نحو ونذرهم في طغيانهم يعمهون او مقرون بقد نحو لم تؤذونني
وقد تعلمون او منفي بلا نحو ومالنا لا نومن بالله عهدتك لا تصبو وفيك شبيبة او بلم
نحو فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء او خال منهما نحو او جاوكم حصرت
صدوركم كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا او بما ض تال لالا نحو ما ياتيهم من رسول الا
كانوا به يستهزءون او متلو با و نحو كن للخليل نصيرا جارا وعدلا لا ضربنه ذهب او مكث
قال اوحي الي ولم يوح اليه شي ولا بد للجملة الواقعة حالا من رابط وهو ضمير صاحبها
وهو الواو ويتعين الضمير في الموكده كقوله خالي ابن كبشة قد علمت مكانه وقولك
هو زيد لا شك فيه فلا يجوز الاقتصار علي الواو ولا دخولها مع الضمير ويتعين الضمير
ايضا في المصدره بمضارع مثبت عار من قد او منفي بلا او ماض بعد الا او بعده او
كما تقدم ولا يغني عنه الواو ولا تجامعه غالبا وقد ورد دخولها معه في قولهم قمت واصك

عينه وقوله نجوت وارهنهم مالكا وقوله تعالي فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون ولا
تسال عن اصحاب الجحيم فاول علي حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم وانتما لا تتبعان
وانت لا تسال وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة يجوز فيه الاقتصار علي الضمير وعلي الواو
والجمع بينهما كما تقدم من الامثلة لكن تلزم الواو المضارع المثبت المقرون بقد ولا يغني
عنه الضمير كما في نحو قد تعلمون واجتماعهما في الاسميه اكثر من الاقتصار علي الضمير ومثلها
المصدره بليس نحو ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخذيه ومن انفراد الواو فيها
قوله وهم الشتاء ولست املك عدة وذهب الفرا والزمخشري الي انه لا يجوز انفراد الضمير
في الاسميه بل لا بد منه ومن الواو معا وذهب الاخفش الي انه ان كان خبرا لمبتدا فيها
مشتقا متقدما لم يجز دخول الواو عليه فلا يقال جآء زيد وحسن وجهه قال ابن مالك
وقد تخلو الاسميه من الواو والضمير معا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم علي حذ السمن
منوان بدرهم وقال ابو حيان هو علي تقدير الضمير كما في المشبه به وكذا قال ابن هشام
وزاد انه يقدر اما الضمير كالمثال او الواو كقوله نصف النهار الماء غامره اي والماء وذهب
ابن جني الي انه لا بد من تقدير الضمير مع الواو فاذا قلت جآء زيد والشمس طالعة
فالتقدير طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت الواو عليه وقد يجب انفراد الضمير ولا
يجوز الاتيان بالواو معه وذلك في الاسميه اذا عطفت علي حال كراهة اجتماع حرفي
عطف نحو جآء زيد ماشيا او هو راكب لا يجوز وهو راكب قال تعالي جاءهم باسنا بياتا
او هم قايلون قال في البسيط وكذا في الاسميه الواقعة بعد الا لان الاتصال حصل بالا
نحو ما ضربت احدا الا عمرو خير منه وزعم ابن خروف ان المضارع المنفي بلم لا بد فيه من
الواو كان الضمير اولم يكن ورد بالسماع كالاية السابقة قال ابن مالك رحمه الله والمنفي
بلما كالمنفي بلم في القياس الا اني لم اجده الا بالواو نحو ام حسبتم ان تتركوا ولما يعلم والمنفي
بما فيه الوجهان ايضا نحو جآء زيد ما يضحك او وما يضحك والمنفي بان قال ابو حيان لا احفظه
من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه نحو جآء زيد ان يدري كيف الطريق قياسا علي وقوعه
خبرا في حديث فظل ان يدري كم صلي ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالي الا
والمتلو باو والعاري من الضمير قد مع الواو كقوله لجيت وقد نضت لنوم ثيابها فان كان
جامدا كليس او منفيا فلا نحو جآء زيد وما طلعت الشمس بالواو فقط جآء زيد وما دري
كيف جآء بالواو والضمير جآء زيد ما دري كيف جآء بالضمير فقط وكذا التالي الا او المتلو
باو وان مثبتا وفيه الضمير وجبت قد ايضا لتقربه من الحال نحو وقد فصل لكم ما حرم
عليكم وقد بلغني الكبر فان لم تكن ظاهره قدرت نحو او جاوكم حصرت هذه بضاعتنا ردت
الينا هذا ما جزم به المتاخرون كابن عصفور والابدي والجزولي وهو قول المبرد
والفارسي قال ابو حيان والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ولا يحتاج الي تقديرها
لكثرة ورود ذلك وتاويل الكثير ضعيف جدا لانا انما نبني المقاييس العربيه علي وجود

الكثرة وهذا مذهب الاخفش ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن اصبغ عن الجمهور
ثم هذه الواو تسمى واو الحال وواو الابتداء وليست عاطفة ولا اصلها العاطف وزعم بعض
المتاخرين انها عاطفة كواو رب قال والا يدخل العاطف عليها وقدرها سيبويه والاقدمون
باذ ولا يريدون انها بمعنى اذ اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق
كما ان اذ كذلك ص وتشبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين جزئي صلة او اسناد
او شرط او قسم واضافة او جر او صفة وموصوفها او حرف ومدخوله وتميز بجواز الفا ولن
وتنفيس وكونها طلبية وعدم قيام مفرد مقامها ومن ثم لا محل لها ولا للمستانفة والمجاب
بها قسم او شرط غير جازم او غير مقترن بالفا او اذا والصلة والواو المفسرة الكاشفة ،
حقيقة ما تليه صدرت بحرفه او لا والمختار انها بحسبه وفاقا للشلوبين وانه لا محل لتالي
حتى وفي افعال الاستثنا ومذ ومنذ خلف ش لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان
من الجمل ما يشبهها وهي الاعتراضية نبه عليها عقبها وذكر ما تتميز به عنها ولما كان من
وجوه التمييز كونها لا محل لها من الاعراب استطرد الى ذكر بقية الجمل التي لا محل لها
والاعتراضية هي التي تفيد تاكيدا وتسديدا للكلام الذي اعترضت بين اجزايه وفي
البسيط شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتوكيد او التنبيه
على حال من احوالها وان لا تكون معمولة لشي من اجزاء الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل
بها الا بين الاجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالتنوين ،
منه على انه قطع بينهما نحو لا اخا فاعلم لزيد انتهى والاعتراضية تقع بين جزئي صلة اما ،
بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالك او بين اجزاء الصلة نحو والذين
كسبوا السيات الايات فان وترهقهم عطف على كسبوا فهو من الصلة وما بينهما اعتراض
بين به قدر جزايهم والخبر جملة ما لهم وبين جزئي اسناد اما بين المبتدا والخبر كقوله ،
وفيهن والايام يعثرن بالفتى او بين ما اصله المبتدا والخبر كقولك والموعود حق لقاوه
بذلك في تلك القلوص نداء وقوله باليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري
مجمع وقوله لعلي واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا وقوله اراني ولا كفران
لله اية او اني من الاقوام كل بخيل او بين الفعل ومرفوعه كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل
هيفا دبورا بالصبا والشمال وبين جزئي شرط اي بين الشرط وجوابه نحو فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين جزئي قسم اي بين القسم وجوابه نحو قال فالحق والحق اقول
لاملان وبين جزئي اضافة وتقدم وبين جزئي جر اي بين الجار ومجروره نحو اشتريته
بارا الف درهم وبين جزئي صفة اي بين الصفة وموصوفها نحو وانه لقسم لو تعلمون
عظيم وبين الحرف ومدخوله كقوله ليت وهل ينفع شيا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت ،
وقوله كان وقد اتى حول جديدا اثافيها حمامات مثول وقوله سوف اخال ادري وقوله
اخاله قد والله اوطات عشوة وقوله ولا اراها تزال ظالمة وتمييز الاعتراضية من ،،

الحاليه

الحالية بامور احدها انه يجوز اقترانها بالفا كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي
كل ما قدرا الثاني انه يجوز اقترانها بدليل استقبال لن في ولن تفعلوا وحرف
التنفيس في وسوف اخال الثالث انه يجوز كونها طلبية كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان الرابع انه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ومن ثم كان محل جملة
الحال النصب ولم يكن للاعتراض محل من الاعراب وكذا ساير الجمل التي لا محل لها انما سببه
عدم حلول مفرد محلها وهي المستانفة الواقعة ابتداء كلام لفظا ونية نحو زيد قايم وقام
زيد او نية لا لفظا نحو ما كما جاء زيد والمجاب بها القسم نحو تالله لاكيدن اصنامكم والواقعة
جواب شرط غير جازم مطلقا كجواب لو ولولا ولما وكيف او شرط جازم ولم تقترن بالفا
ولا باذا الفجايية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما
الثاني فلان المحكوم بموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها والواقعة صلة لا اسم ولا حرف
نحو جاء الذي قام ابوه واعجبني ان قمت والمفسرة وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سوا صدرت
بحرف التفسير نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وترمينني بالطرف اي انت مذنب ان لم ،
تصدر به نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب الاية فجملة خلقه الى آخره
تفسير لمثل آدم هل ادلكم على تجارة تنجيكم ثم قال تومنون بالله والقول بان المفسرة لا محل
لها هو المشهور قال الشلوبين انه ليس على ظاهره والتحقيق انها على حسب ما كانت تفسيرا
له فان كان المفسر له موضع فكذلك هي والا فلا وما له موضع وعد الله الذين امنوا وعملوا
الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم فقوله لهم مغفرة في موضع نصب لانه تفسير للموعود
به ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا وكذلك انا كل شي خلقناه بقدر فخلقناه فسر عاملا في
كل شي وله موضع كما للمفسر لانه خبر لان وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي .
وعليه تكون الجملة عطف بيان او بدل وقد اختلف في جمل الها محل ام لا ومنشا الخلاف
امي مستانفة الاولى بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ما دجلة اشكل فقال الجمهور انها .
مستانفة فلا محل لها وقال الزجاج وابن درستويه انها في موضع جر بحتى ورد بان
حروف الجر لا تعلق عن العمل الثانية جمل افعال الاستثنا ليس ولا يكون وخلا وعدا
وحاشا فقال السيرافي حال اذ المعنى قام القوم خالين من زيد وقال قوم مستانفة ،،
وصححه ابن عصفور اذ لا رابط لها بذي الحال الثالثة جملة مذ ومنذ وما بعدهما وقد تقدمت
عند شرحهما في الظروف وعلم ان ما عدا ما ذكر من الجمل له محل من الاعراب ص مساله
ورد منه الفاظ مركبة منها ما اصله العطف كشغر بغر وشذر مذر واخول اخول وحيث
بيث وبيت بيت وما اصله الاضافة كبادي بدا وايادي سبا فقال قوم مبنية كخمسة
عشر وقوم مركبة تركيب الاضافة وحذف التنوين من الثاني للاتباع ش لما كانت
الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها انها مفعول فيها من حيث المعنى وتوسعوا فيها
توسع الظروف اجريت مجراها ايضا في الجريان كخمسة عشر وهي الفاظ محفوظة لا يقاس

عليها فمنها ما اصله العطف نحو تفرقوا كشعر بعر بمعني منتشرين وشذر
مذر بفتح اولهما وكسره بمعني متفرقين واخول اخول في قوله سقاط شرار
العين اخول اخولا بمعني متفرقا وتركت البلاد حيث بيث بمعني مجهوله اي بحث
عن اهلها واستخرجوا منها وبيت بيت بمعني مقاربا ولقيته كفه كفه بمعني
مواجها ومنها ما اصله الاضافه كبادي بدا بمعني مبدو به وتفرقوا ايادي
سبا اي مثل ايادي سبا والذي جزم به ابن مالك ان هذه الالفاظ مركبة تركيب
خمسة عشر مبنيه علي الفتح للسبب الذي بني لاجله خمسة عشر وهو تضمن
معني الحرف العطف في القسم الاول وشبه ماهو متضمن له في الثاني وذكر صاحب
البسيط انها ليست مبنيه بل مضافه وانما حذف التنوين من الثاني للاتباع وحرك
الاتباع بسبب حركة اعراب فهو مخفوض في التقدير كما اتبع الاول في يا زيد بن عمرو
للثاني في حركته ص مساله يحذف الا ان حصرا ونهي عنه او كان جوابا او ناب
عن خبر او عن فعله وعامله لا المعنوي عند الاكثر ويجب ان جري مثلا او بين
نقصا او زيادة بتدريج مع الفاء وثم او كان موكدا او نايبا او توبيخا ش الاصل
في الحال ان تكون جايزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه لكونها جوابا لمن راكبا
لمن قال كيف جيت او مقصودا حصرها نحو لم اعده الا حرضا او نايبة عن خبر
نحو ضربي زيدا قايما او عن اللفظ بالفعل نحو هنيا لك او منهيا عنها نحو لا تقربوا
الصلاة وانتم سكاري ولا تمش في الارض مرحا ويجوز حذف عاملها لقرينة حالية
كقولك للمسافر راشدا مهديا اي تذهب وللقادم مسرورا اي رجعت وللمحدث
صادقا اي تقول او لفظيه نحو راكبا لمن قال كيف جيت وبلي مسرعا لمن قال لم تنطلق
ومنه بلي قادرين اي نجمعها ويستثني ما اذا كان العامل معنويا كالظرف والمجرور
واسم الاشارة ونحوه فانه لا يجوز حذفه عند الاكثر فهم ام لا لضعفه في نفسه
ولانه انما عمل بالنيابة والفرع لا يقوي قوة الاصل ولانه يجمع فيه تجوز ان تنزيله
منزلة الفعل وحذفه واجاز المبرد الحذف في الظرف تعالي في قوله واذا طـ مثلكم
بشرا مثلهم حال والتقدير واذا ما في الدنيا بشر مثلهم وقد يجب حذف العامل كان
جري مثلا كقوله حظيين بنات صلفين كنات اي عرفتم او بين نقصا او زيادة
بتدريج اي شيا فشيا نحو لجته بدرهم فصاعدا او فسافلا اي فزاد الثمن صاعدا
او فذهب صاعدا او فانحط سافلا وشرط نصب هذه الحال ان تكون مصحوبة بالفا
او بثم والفا اكثر في كلامهم ولا يجوز ان تكون بالواو كفوات معني التدريج معها
وصورة فسافلا ذكرها ابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره فان لم ينقل عن
العرب فهي ممنوعه لان حذف العامل في الحال وجوبا علي خلاف الاصل وما التزم
حذف عامله الحال الموكده والنايبه عن خبر والواقعه بدلا من اللفظ بفعله كهنيا

كريا

التمييز

مريا اي ثبت له ذلك والواقعه توبيخا نحو اتاها وقد قعد الناس الاهيا وقد جد نزناوك
ص التمييز هو نكرة معني لمعني من رافع لابهام جملة او مفرد عدد او مبهم
مقدار او مماثله او مغايره او تعجب بالنص علي جنس المراد بعد تمام باضافة او تنوين
او نون ومنع الكوفية التمييز بمثل وغير وابو ذر بما في نعم والاعلم عن التعجب ش
التمييز ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر نكرة فيه معني من
الجنسية رافع لابهام جملة نحو تصبب زيد عرقا او مفرد عدد نحو احد عشر رجلا
او مبهم مقدار كيل او وزن او مساحه او مشبهها كمثقال ذرة وذنوب ما ونحي
سمنا او مماثله نحو مثل احد ذهبا او مغايره نحو لنا غيرها شا او تعجب نحو ويحه رجلا
وما انت جاره ويا حسنها ليله وناهيك رجلا ونولي بالنص علي جنس المراد يتعلق
بقولي رافع لابهام والحال والتمييز مشتركان في ساير القيود الا في كونه بمعني من
وانما ياتي التمييز بعد تمام باضافه نحو ملء الارض ذهبا وعدل ذلك صياما او تنوين
ظاهر كرطل زيتا او مقدر خمسة عشر او نون تثنيه كمنوان سمنا او نون جمع نحو
بالاخسرين اعمالا او شبه الجمع نحو ثلاثين ليلة كل نكرة وقد اختلف في نكرات منها
مثل فمنع الكوفيون التمييز بها لابهامها فلا يميز بها واجازه سيبويه تقول لي عشرون
مثله وحكي لي ملاء الدار امثاله ومنها غير فمنع الفرا التمييز بها لانها اشد ابهاما
واختاره يونس وسيبويه لانه لا يخلو من فايدة اذا افاد ان عنده ما ليس بمماثل
لهذا او هنا المقدار فيه تخصص ومنها ما في باب نعم اجاز الفارسي ان تكون نكرة
تامه بمعني شي وتنتصب تمييزا وتبعه الزمخشري ومنع ذلك قوم منهم ابو ذر مصعب
عن ابي بكر الخشني وذهب الاعلم فيما تقدم انه منصوب عن التعجب الي انه مما انتصب
عن تمام الكلام ص وناصبه مميزه تشبيها بافعل من او باسم الفاعل فولان
ويجره بالاضافه ان حذف التنوين او النون ولا يحذف غيره الا مضاف يغني عنه
التنوين ويجب اضافة مفهم مقدار ان كان في الثاني معني اللام او جزا ويختار في
نحو جبة خز ويجوز نصبه تمييزا وحالا والظهار من مع كل تمييز الا فعل والعدد
ونعم ومنقول فاعل ومفعول وهي تبعيض وقيل زايده وان كان المقدار من جنسين
جاز عطف احدهما خلافا للفرا ش تمييز المفرد بنصبه مميزه كعشرين مثلا
في عشرين درهما ورطل وقفيز وذراع في رطل زيتا وقفيز برا وذراع ثوبا وجاز
لمثل هذه ان تعمل وان كانت جامده لان عملها علي طريق التشبيه واختلف
البصريون في الذي شبهت به فقيل باسم الفاعل في طلبها اسما بعدها وقيل بافعل
من في طلبها اسما بعدها علي طريق التبيين ملتزما فيه التنكير قال ابو حيان وهو
اقوي لان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا ويعمل في النكرة وغيرها ويجر التمييز باضافه
ما قبله اليه ان حذف التنوين او النون نحو رطل زيت واردب شعير ومنوا سمن

ولا يحذف شي غير التنوين او النون الا مضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد اشجع
الناس رجلا فيقال اشجع رجل فان لم يصلح لذلك نحو لله دره رجلا و ويحه رجلا لم يجز
الحذف فلا يقال در رجل ولا ويح رجل و المقادير اذا اريد بها الالات التي يقع بها التقدير
لا يجوز الا اضافتها نحو عندي منوا سمن و قفيز بر و ذراع ثوب يريد الرطلين الذين
يوزن بهما السمن و المكيال الذي يكال به البر و الالة التي يذرع بها الثوب والاضافة
هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من وكذا تجب الاضافة فيما يميز بجزء منه نحو غصن
ريحان و ثمرة نخلة وحب رمان وسعف مقل هذا اذا لم تتغير تسميته بالتبعيض ،
بان بقي على اسمه الاول فان تغيرت كجبة خز وخاتم فضة وسوار ذهب فانها اسما ،
حادثة بعد التبعيض والعمل الذي هياها للهيات اللايقة بها فلك في هذا النوع الجر
بالاضافة والنصب على التمييز والحال او الاضافة ارجح لان الحال تحوج الى تاويل بمشتق
كما تقدم و التمييز باب ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل لان النصب فيه على
التشبيه بافعلن وافعل من مشبه بالصفة المشبهه وهي مشبهة باسم الفاعل
وهو بالفعل هذا يحسن الا عند تعذر الاضافة و اذا كان المقدار مخلطا من جنسين
فقال الفرا لا يجوز عطف احدهما على الاخر بل تقول عندي رطل سمنا عسلا اذا اردت
ان عندك السمن والعسل مقدار رطل لان تفسير الرطل ليس للسمن وحده ولا ،
للعسل وحده وانما هو بمجموعهما فجعل سمنا عسلا اسما للمجموع على حد قولهم هذا حلو
حامض وذهب غيره الى العطف بالواو لان الواو الجامعة تصير ما قبلها وما بعدها
بمنزلة شي واحد الا ترى انك تقول هذان زيد وعمرو فصيرت الواو الجامعة زيدا
وعمروا خبرا عن هذان ولا يمكن ان يكون زيد على انفراده خبرا ولا عمرو على انفراده
وكذلك زيد وعمرو قايمان وقال بعض المغاربة الامران سايغان العطف وتركه ويجوز
اظهار من مع كل تمييز ذكر في هذا الفصل او غيره نحو ملء الارض من ذهب و ارد ب من
قمح ولي امثالها من ابل وغيرها من شاة وويحه من رجل ولله دره من فارس .
وحسبك من رجل وما انت من جارة قال يا سيدا ما انت من سيد وقال فيا لك من
ليل ويستثنى العدد فلا يقال عشرون من درهم ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف
نحو عشرون من الدراهم وافعل التفضيل فلا يقال في زيد اكثر مالا من مال ونعم فلا يقال
نعم رجل زيد من رجل والمنقول عن فاعل ومفعول وهما من تمييز الجملة فلا يقال ،
طاب زيد من نفس ولا فجرت الارض من عيون ومن المذكوره فيها قولان احدهما
انها للتبعيض وصححه ابن عصفور والثاني انها زايدة قال في الارتشاف ويويده
العطف على موضعها نصبا في قوله طافت امامة بالركبان او به يا حسنه من قوام
ومنتقبا ص مسالة مميز الجملة ناصبه ما فيها من فعل وشبهه وقال ابن ،
عصفور هي وتكون منقولا من فاعل ومبتدا ومفعول وانكره الشلوبين و الابدي

وابن ابي الربيع و مشبها به وهو بعد افعل فاعل معنى حقيقة او مجازا ومنه نحو ،
حسبك به فارسا ولله دره رجلا وكفى بالله شهيدا فان صح ان يخبر به عما قبله فله ،
او لملابسه المقدر وان دل على هيئة وعني به الاول جاز كونه حالا واظهار من
تمييز الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل نحو طاب زيد نفسا
واشتعل الراس شيبا والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الراس وتارة من
المبتدا نحو انا اكثر منك مالا والاصل مالي اكثر من مالك وتارة من المفعول نحو وفجرنا
الارض عيونا والاصل فجرنا عيون الارض هذا مذهب المتاخرين وبه قال ابن ،
عصفور وابن مالك وقال الابدي هذا القسم لم يذكره النحويون وانما الثابت كونه ،
منقولا من الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله وقال الشلوبين عيونا في الاية نصب
على الحال المقدرة لا التمييز ولم يثبت كون التمييز منقولا من المفعول فينبغي ان لا يقال
به وقال ابن ابي الربيع عيونا نصب على البدل من الارض وحذف الضمير اي عيونها وعلى
اسقاط حرف الجر اي بعيون وتارة يكون مشبها بالمنقول مثل امتلا الاناء ماء ونعم
زيد رجلا ووجه الشبه ان امتلا مطاوع ملا فكانك قلت ملا الاناء ثم صار تمييزا بعد
ان كان فاعلا واصل نعم الرجل ثم اضمر وصار بعد ان كان فاعلا تمييزا والتمييز بعد
افعل التفضيل فاعل في المعنى اما حقيقة او مجازا ومن تمييز الجملة فيما نقله ابو حيان
عن النحويين منكرا على ابن مالك حيث جعله تمييزا من المفرد قولهم حسبك به فارسا
ولله دره رجلا ومنه عند ابن مالك وغيره وكفى بالله شهيدا وفي ناصب تمييز الجملة
قولان اصحهما ما فيها من فعل وشبهه لوجود ما اصل العمل له وعليه سيبويه والمازني
والمبرد والزجاج والفارسي وصحح ابن عصفور ان العامل فيه نفس الجملة التي انتصب ،
عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه كما ان تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي
انتصب عن تمامه ومتى صح الاخبار بالتمييز عن ما قبله نحو كرم زيد ابا فانه يصح ان يقع
اب خبرا لزيد فتقول زيد اب فلك فيه وجهان عوده اليه بان يكون هو الاب اي ما
اكرمه من اب وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ويجوز دخول من عليه وعوده ،
الى ملابسة المقدر بان يكون الاب ابا زيد لا زيدا نفسه اي ما اكرم اباه وعلى هذا
يكون منقولا من الفاعل ولا يجوز دخول من وان دل التمييز على هيئة وعني به الاول
نحو كرم زيد ضيفا اذا اريد ان زيدا هو الضيف جاز ان يكون ضيفا منصوبا على ،،
الحال لدلالته على هيئته وعلى التمييز لصلاحية من ويجوز حينئذ اظهار من معه وهو
الاجود دفعا لتوهم الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يعن به الاول على قصد كرم ضيف
زيد تعين النصب تمييزا وامتنعت الحالية ولم يجز دخول من عليه لانه فاعل في الاصل
ص ويطابق ما قبله ان اتحد معنى اولا ما لم يلزم افراده لافراد معناه او كان مصدرا
لم يقصد اختلاف انواعه ويلزم الجمع بعد مفرد مباين لا يفيد معناه ش يلزم في ،

تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الافراد وترعيه انه اتحد اسعني نحو كرم زيد رجلا وكرم
الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان لم يتحد من حيث المعني نحو حسن ،،
الزيدون وجوها الا ان يلزم افراد التمييز لافراد معناه نحو كرم الزيدون اصلا اذ اكان
اصله واحدا فاصل لم يتحد من حيث المعني بالزيدين الا لانه لا فراد مدلوله يلزم
افراده لان الجمع يوهم اختلاف اصولهم او يكون التمييز مصدرا لم يقصدا ختلاف انواعه
نحو زكي الزيدون سعيا فان قصد اختلاف الانواع في المصدر لاختلاف محاله جاز
التمييز جمعا نحو بالاخسرين اعمالا لان اعمالهم مختلفة الحال هذا اخسر بكذا وهذا ،
خسر بكذا وقولك تخالف الناس اراءً وتفاوتوا اذهانا ويلزم جمع التميين بعد مفرد
مباين اذا كان معني الجمع ليوث بقيام المفرد مقامه نحو نظف زيد ثيابا اذ لو قيل ،،
ثوبا لتوهم انه له ثوبا واحدًا نظيف ص تجوز توسيطه بين متصرف وفاقًا ،
لاتقديمه اختيارًا وجوزه قوم علي فعل متصرف غير كفي والفرا علي اسم شبه به ،،
الاول ش تجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو طاب نفسًا زيدًا
قال ابو حيان وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا زيدا قال وكذا قياسه
الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو فجرت عيونا الارض واما تقديمه علي الفعل فمنعه ابن
عصفور جزما بناء علي ان الناصب له ليس هو الفعل وانما هو الجملة باسرها والقايلون
بان الناصب له ما فيها من فعل وشبهه اختلفوا فمنع سيبويه والاكثرون من البصريين
والكوفيين والمغاربة تقديمه فلا يقال نفسا طاب زيد كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد
وما ورد من ذلك فضرورة وجوزه الكساي والمبرد والمازني والجرمي وطايفة ،
واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لوروده قال وما كان نفسا بالفراق
تطيب وقياسا علي ساير الفضلات ويستثني من المتصرف كفي فلا يقال شهيدا كفي ،
بالله باجماع ذكره ابو حيان فان كان الفعل جامدًا امتنع باجماع فلا يقال ما رجلا احسن
زيد كما يمتنع اذا كان عامله جامدا باجماع نعم استثني من محل الاجماع في الثاني صورة ،
وهو التمييز بعد اسم شبه به الاول نحو زيد القمر حسنا فان الفرا جوز فيه التقديم فلا
يقال زيدا حسنا القمر ص وجوز الكوفية وابن الطراوه تعريفه وتاول البصريون
ما ورد ش البصريون علي اشتراط تنكير التمييز وذهب الكوفيون وابن الطراوه
الي انه يجوز ان يكون معرفه كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله علام مليت
الرعب والحرب لم تقد وقولهم سفه زيد نفسه والم راسه وبطرت معيشتها ،،
والاولون تاولوا ذلك علي زيادة اللام والمضافات نصب علي التشبيه بالمفعول به
اوعلي اسقاط الجار في نفسه وفي راسه وفي معيشتها ص ولا يتعدد والجمهور
لايكون موكدا ويحذف لقرينة او قصد الابهام لا المميز ما لم يوضع غيره موضعه
ش فارق التمييز الحال في انه لا يتعدد بخلافها وفي انه لا يكون موكدا والحال تكون

موكده

موكدة كذا قاله الجمهور وذكر ابن مالك ان التمييز قد يكون ايضا موكدًا كقوله تعالي
ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا واجيب بان شهرا وان اكد ما فهم من عدة ،
الشهور الا انه بالنسبة الي عامله وهو اثني عشر مبين وتجوز حذف التمييز اذا قصد
ابقاء الابهام او كان في الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف المميز لانه مميز بل دلالة الابهام
الا ان يوضع غيره موضعه كقولهم ما رايت كاليوم رجلا وقد يحذف من غير بدل كقولهم
تالله رجلا اي بالله ما رايت كاليوم رجلا ص مسالة مميز العدد ان كان ما بين ،،
عشره ومايه مفرد منصوب واجاز الفرا جمعه واضافة عشرون واخواته لغة ،،
اوعشرة فما دونها فمجموع مضاف اليه لا ان كان مايه وقد يجمع وفي اسم الجمع والجنس
فالثها ان استعمل للقلة جاز قياسا او مايةً فما فوقها فمفرد مضاف وجمعه معها ضرورة
وقال الفرا سايغ وتجوز جره بمن ونصبه مع مايه وما بينهن والف ضرورة واجازه ابن
كيسان ولا يميز واحد واثنان دون شذوذ او ضرورة ولا يجمع تمييز كثرة ان امكن
قلة غالبا ولا يفصل من العدد اختيارا ويعتبر حملا عليه وعلي العدد ويتعين الثاني
في الجمع السالم ويغني العدد عن تمييزه اضافة لغيره ش حولت ذكر تمييز الاعداد
من باب العدد الي هنا للمناسبة الظاهرة خصوصا وقد تقدم في صدر الباب ان ،،
من انواع تمييز المفرد تمييز العدد فاقول العدد ان كان واحدا او اثنين لم يحتج ،،
الي تمييز استغناء بالنص علي المفرد والمثني فيقال رجل ورجلان لانه احضر واجود
ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل اما قولهم شربت قدحا واثنيه وشربت اثني مد البصرة
فشاذ وقد طرف مجوزيه ثنتا حنظل فضرورة وان كان ثلاثة فما فوقها الي العشره
فميز بمجموع مجرور باضافة العدد اليه نحو ثلاثه اثواب وثلاث ليال وعشرة اشهر
وعشر سنين ما لم يكن التمييز لفظ مايه فيفرد غالبا نحو ثلاثمايه وقد يجمع ايضا نحو
ثلاث مئين واما الالف فيجمع البته نحو ثلاثة الاف وقيل تجوز اضافته الي اسم الجمع
نحو ثلاث القوم او اسم الجنس نحو ثلاث نخل اقوال احدها نعم ويقاس وان كان قليلا
وعليه الفارسي وصححه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولوروده قال ثلاثة انفس
وثلاث ذود وقال تعالي وكان في المدينة تسعة رهط والثاني لا يقاس وعليه
الاخفش وابن مالك وغيرهما والثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة ،
فيجوز او للكثره فلا يجوز وعليه المازني وعلي المنع طريقه ان يبين بمن فيقال ثلاثه
من القوم واربعه من الطير وثلاث من النخل وهو في اسم الجنس اكد من اسم الجمع
وان كان احد عشر الي تسعه وتسعين ميز بمفرد منصوب نحو احد عشر كوكبا
اثني عشرة عينا وواعدنا موسي ثلاثين ليلة واختار موسي قومه سبعين رجلا
ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوزه الفرا نحو عندي احد عشر رجالا وقام ثلاثون
رجالا وخرج عليه اثنتي عشرة اسباطا قال الكساي ومن العرب من يضيف ،،

العشرين واخواته الي التمييز نكره ومعرفه نتقول عشرون درهم واربعون ثوبا وان
كان ما يه فما فوقها ميز بمفرد مجرور بالاضافه نحو مايه رجل وماية عام والف
انسان وجمعه من المايه ضروره وجوزه الفراء سعه وخرج عليه قراة حمزه
والكسائي ثلاثمايه سنين باضافة مايه وتجوز جره بمن فتقول ثلاثمايه من السنين
ونصب المفرد مع مايه وما يثنيه والف ضرورة قال اذا عاش الفتي مايتين عاما واجاز
ابن كيسان ان يقال في السعة المايه دينارا والالف درهما ويلي مسايل الاولي لا يجمع
التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة ما امكن جمع قلة غالبا ومن جموع القله جمع التصحيح
قال تعالي سبع سموات وسبع بقرات وسبع سنبلات وتسع ايات ومن الجموع القليل
سبع سنابل وثلاثة قروء وثماني حجج فان لم يكن جمع القلة بان لم يستعمل تعين جمع الكثرة
نحو ثلاثة رجال الثانيه لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا في ضرورة كقوله في خمس
عشر من حادي ليلة وقوله ثلاثون للهجر حولا كميلا وقوله وعشرون منها اصبعا من
ورايها الثالثه اذا جي بنعت مفرد او جمع تكسير جاز الحمل فيه علي التمييز وعلي العدد
نحو عندي عشرون رجلا صالحا او صالح وعشرون رجلا كراما او كرام فان كان جمع سلامه
تعين الحمل علي العدد نحو عشرون رجلا صالحون ذكره في البسيط الرابعة يغني عن
تمييز العدد اضافته الي غيره نحو خذ عشريك وعشري زيد لانك لم تضف الي غير
التمييز الا والعدد عند السامع معلوم الجنس فاستغني عن المفسر وقد قال الشاعر
وما انت ام ما رسوم الديار وستوك قد قربت تكمل ص سالة مميز كم الاستفهاميه
منصوب وفي جره قال لثها يجوز ان جرت وهو بمن مقدره وقال الزجاج باضافتها ولا
يكون جمعا خلافا للكوفيه مطلقا وللاخفش فيما اريد به الاصناف ويجوز فصله وحذفه
ش ختمت الكلام في التمييز بانواع لم تجر عادتهم بذكرها في هذا الباب كما ذكرت تمييز
الاعداد وذلك تمييز كم الاستفهاميه والخبريه وكاين وكذا وسيا في الكلام علي معانيها
في مبحث الادوات تمييز كم الاستفهاميه منه مفرد منصوب كمميز عشرين واخواته
نحو كم شخصا سما قال ابن مالك لما كانت الاستفهاميه بمنزلة عدد مقرون بهمزة
الاستفهام اشبهت العدد المركب فاجريت مجراه بان جعل مميزها كمميزه في النصب
والافراد واختار الكوفيون كونه جمعا مطلقا كما يجوز ذلك في كم الخبريه نحو كم غلمانا لك
ورد بانه لم يسمع واجازه الاخفش اذا اردت بالجمع اصنافا من الغلمان تريد كم عندك
من هذه الاصناف واختاره بعض المغاربه فقال كم الاستفهاميه لا تفسر بالجمع انما هو
بشرط ان يكون السوال بها عن عدد الاشخاص واما ان كان السوال عن الجماعات فيسوغ
تمييزها بالجمع لانه اذ ذاك بمنزلة المفرد وذلك نحو كم رجالا عندك تريد كم جمعا من
الرجال اذا اردت ان تسال عن عدد اصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ اشخاصه
ويسوغ باسم الجنس نحو كم بطا عندك تريد كم صنفا من البط عندك وقيل تجوز جر تمييز كم

كم وكاين وكذا

الاستفهاميه حملا علي كم حرف جر نحو علي كم جذع بيتك مبني ثم الجر حينئذ بمن مقدره حذفت
تخفيفا وصار الحرف الداخل علي كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفرا والجماعه
وخالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا بما ضار من ورده ابو الحسن الابدي بانهم حين خفضوا
بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعه ويجوز
فصل تمييز كم الاستفهاميه في الاختيار وان لم يجز في عشرين واخوته الا اضطرارا ويكثر
بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو كم ضربت رجلا وكم اتاك رجلا ولكن
اتصاله هو الاصل والاقوي ومما وجه به جواز الفصل فيها انها لما لزمت الصدر ونظيرها
من الاعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر
من التصرف فيها عوضا من ذلك التصرف الذي سلبته ويجوز حذف تمييزها نحو كم ضربت
رجلا علي ان رجلا مفعول ضربت والتمييز محذوف وكم رجل جاء اي كم مره او يوما ورجل
مبتدا وما بعده خبر ص والخبرية مجرورا باضافتها وقيل بمن ويتضمن ان فصل
ودونه لغه وجره مفصولا بظرف ضرورة وثالثها يجوز ان كان ناقصا وبجمله وثالثها
يجوز في الشعر فقط ويكون جمعا وقيل شاذ وقيل علي معني الواحد وقيل ان لم ينصب والاصح
جواز حذفه وثالثها ان لم يقدر مضافا ورابعها يقبح ان لم يقدر منصوبا ومنع نعته فيهما
ش مميز كم الخبريه مجرور ويكون مفردا وجمعا قال كم عمة لك يا جرير وخالة وقال
كم ملوك باد ملكهم والافراد اكثر من الجمع وافصح حتي زعم بعضهم ان تمييزها بالجمع شاذ وعليه
العبكري في شرح الايضاح وقيل يكون الجمع علي معني الواحد فاذا قلت كم رجال كانك
قلت كم جماعه من الرجال ثم الجر باضافتها اليه عند البصريين وقال الكوفيون بمن مقدره
حذفت وابقي عملها كما في قوله رسم دار وقفت في طلله وضعف بان اضمار حرف الجر وابقا
عمله انما يكون في ضرورة او شذوذ فان فصل نصب حملا علي الاستفهاميه كقوله كم نالني
منهم فضلا علي عدم وربما ينصب غير مفصول روي كم عمة لك البيت بالنصب وذكر بعضهم ان
النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن بعض العرب قال ابو حيان وهي لغة قليله واذا
نصب لفصل او بغير فصل جاز كونه ايضا مفردا وجمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب
الاستاذ ابو علي وابن هشام الخضراوي الي انها اذا نصب تمييزها التزم فيه الافراد لان
العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد او كنايه بكم الاستفهاميه وكاين وكذا ورد
بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف او مجرور
مذاهب اصحها لا لما فيه من الفصل بين متضايفين وذلك ممنوع الا في ضروره نحو كم بجود
مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه الكوفيون بناء علي رايهم ان الجر
بمن مضمره ويونس بنا علي رايه من جواز الفصل بين المتضايفين في الاختيار بذلك
والثالث الجواز ان كان الظرف او المجرور ناقصا نحو كم بك ما خوذ اتاني وكم اليوم جايع جاني
والمنع ان كان تاما وورد بان العرب لم تفرق الظرف التام والناقص في الفصل بل تجريهما مجري

واحدًا فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة
بين المتضايفين لا يجوز البته وجوزه الكوفيون فيهما بناءً على ان الجر بمن لا بالاضافه
وجوزه المبرد في الشعر فقط وروي كم نالني منهم بفضل على عدم بالجر ويجوز حذف تمييز
كم الخبريه و لا يجوز كون المميز منفيا لا في الاستفهاميه و لا في الخبريه لا يقال كم لا رجلا
جاءك ولا كم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه واجاز ذلك بعض النحويين نعم يجوز العطف
عليه بالنفي نحو كم فرس ركبت لا فرسا ولا فرس اي كثيرا من الافراس ركبت لا قليلا ص
وتمييز كاين بجر بمن غالبا وقال ابن عصفور لازما وصح نقدها باضمارها وقيل بالاضافه قال
ابو حيان ولا يجمع وحذفه سايغ او ضعيف او ممنوع اقوال والافصح ان لا يتصل ش
تمييز كاين الا كثر جره بمن ظاهره قال تعالى وكاين من اية وكاين من نبي وكاين من دابة
قال ابو حيان ويظهر من كلام سيبويه ان من هنا لتاكيد البيان فهي زايده قال وقد يقال
انها لا تزاد في غير الواجب فيقال ان هذا روعي فيه اصله من الاستفهام وهو غير واجب
وينصب قليلا قال الشاعر وكاين لنا فضلا عليكم ونعمة اطراد الياس بالرجال فكاين لما
حم ييسره بعد عسرة وزعم ابن عصفور ان جره بمن لازم وبانه لا ينصب بال في المعنى
ويرده نص سيبويه على خلافه ويجوز جره مع فقد من قال ابو حيان الا انه لا يحفظ فان
جاء كان على اضمار من وهو مذهب الخليل والكسائي ولا كل على اضافة كاين كما ذهب اليه
ابن كيسان لانها لا تجوز اضافتها اذ المحكي لا يضاف ولان في اخرها تنوينا فهو مانع من
الاضافة ايضا وقد قال سيبويه ان جرها احد من العرب فعسى ان يجرها باضمار من انتهي
وقال ابن خروف يكون في مميزها النصب ويجوز الجر بمن وبغير من بفصل وبغير فصل قال
ابو حيان ومقتضى الاستقرا ان تمييز كاين لا يكون جمعا فليست مثل كم الخبريه في ذلك
واختلف في جواز حذفه فجوزه المبرد والاكثرون وقال صاحب البسيط انه متعين اللزوم
من نفيه حذف عامل ومعمول قال ابو حيان ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم انه حذف
وهو مجرور بمن بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهاميه وهو منصوب والافصح
اتصال تمييز كاين بها وكذا وقعت في القران ويجوز الفصل بينهما بالجمل وبالظرف قال
وكاين رددنا عنكم من مدجج قال وكاين بالاباطح من صديق ص وتمييز كذا لا يجر بمن
وفاقا ولا بالاضافة ولا البدليه ولا يرفع ولا يجمع خلافا لزاعميها ش تمييز كذا لا يكون
الا مفردا منصوبا قال الشاعر عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي
الجهد ولا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا
عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ورد بان المحكي لا يضاف
وبان في اخرها اسم الاشاره واسم الاشاره لا يضاف واجاز بعضهم كذا درهم بالجر على
البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا قال ابو حيان وهو خطا لانه لم يسمع وجوزوا
الجمع بعد الثلاثة الى العشره ص نواصب المضارع أن ويقال عن وهي

نواصب المضارع

الموصول

الموصوله بالماضي خلافا لابن طاهر لا بعد يقين غير ماول في الاصح ويجوز في ماول الظن الرفع
مخففه وكذا خوف تيقن مخوفه في الاصح والاصح لا تعمل زايده ولا يتقدم معمول معمولها
وثالثها يجوز مع اريد وعسى ولا يفصل وقيل يجوز بظرف وقيل بشرط وترفع اهمالا على
الاصح وعن الكسائي لا ينقاس ولا تجزم وحكاه الرواسي واللحياني و ابو عبيد لغة وتقع
مبتدا او خبرا او معمول حرف ناسخ وجار ولكان وظن وبعض المقاربه وفعل غير الجزم
ومضاف خلافا لابن الطراوه لا بمعنى الذي خلافا لابن الذكي ش لما انهيت منصوبا
الاسماء عقبت بمنصوب الافعال كما ذكر عقب المرفوعات المضارع المرفوع نواصب الفعل
المضارع اربعة احرف احدها ان وهي ام الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق
عليها والاختلاف في لن واذن وكي ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا وان هذه
الناصبه للمضارع هي التي توصل بالماضي في نحو ان كان ذا مال وبالامر في نحو كتبت اليه
ان قم وبالنهي في كتبت اليه ان لا تفعل وزعم ابو بكر بن طاهر انها غيرها فتكون ان
على مذهبه مشتركه او مجوزها واستدل لذلك بامرين احدهما انها تخلص للاستقبال
فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف وكذا الامر والثاني انا لو فرضنا دخولها على الماضي
لوجب ان نصيره بصيغة المضارع كلم لما دخلت على الماضي قلبت صيغته الى المضارع
لتعمل فيه وشرط نصب المضارع بعد ان ان لا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن
ونحوها فانها حينيذ المخففه من الثقيله نحو علم ان سيكون خلافا للفرا حيث جوز ان
تلي ان الناصبه للمضارع لفظ العلم وما في معناه مستدلا بقراة افلا يرون ان لا يرجع
اليهم بالنصب وهي بمعنى افلا يعلمون وبقول جرير نرضى عن الله ان الناس قد علموا
ان لا يدانينا من خلقه احد واجيب بان العلم انما يمتنع وقوع ان الناصبه بعده اذا
بقي على موضوعه الاصلي اما اذا اول بالظن واستعمل استعماله فانه يجوز فيه ذلك
والدليل على استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعالى فان علمتموهن مومنات فان المراد
بالعلم فيه الظن القوي اذ القطع بايمانهن غير متوصل اليه ومنع المبرد النصب ايضا
في الموول بالظن فقولي في الاصح راجع الى المستثنى والمستثنى منه جميعا ويجوز في
الواقعة بعد الظن الرفع على انها المخففة من الثقيله وهو كثير قليل والاكثر في لسان
العرب النصب بعده قال تعالى احسب الناس ان يتركوا وقرى بالوجهين وحسبوا
ان لا تكون فتنة قال ابو حيان وليس في الواقعه بعد الشك الا النصب وفي الواقعه
بعد فعل خوف تيقن مخوفه نحو خشيت ان لا تقوم وخفت ان لا تكرمني قولان
اصحهما جواز الرفع كما بعد الظن وقد سمع قال ابو محجن اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها
والثاني تعين النصب وعليه المبرد ولا تعمل ان الزايده عند الجمهور لانها لا تختص بدليل
دخولها على الفعل في قوله فلما ان جاء البشير ولا يعمل الا المختص وجوز الاخفش
اعمالها حملا لها على المصدريه وقياسا على الباء الزايده حيث تعمل الجر وفرق بان

الباء الزايده تختص بالاسم ولا يجوز تقديم معمول ان الناصبه عليها لانها حرف مصدري
ومعمولها صلة لها ومعموله من تمام الصله فكما لا يتقدم الصله لا يتقدم معمولها هذا مذهب
البصريين وجوز الفرا تقديمه كقوله كان خيرا بالعصا ان اجلدا تقوله بالعصا متعلق
باجلد واجيب بتقدره اوتاويله علي تقدير متعلق دل عليه المذكور ونقل ابن كيسان
عن الكوفيين الجواز في نحو طعامك اريدان اكل وطعامك عسي ان اكل ولا يجوز فصل ان
الناصبه من الفعل لا بظرف ولا مجرور ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب سيبويه
والجمهور وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو عندي تقعد واريدان في الدار تقعد
قياسا علي ان المشدده حيث يجوز ذلك فيهما بجامع ما اشتركا فيه من الصدر والعمل
وجوزه الكوفيون بالشرط نحو اردت ان إن تزرني ازورك بالنصب مع تجويزهم
الالف ايضا وجزم ازرك جوابا وتجويز اهمال ان حملا علي اختها ما المصدريه فيرفع الفعل
بعدها وخرج عليه قراة ان يتم الرضاعة بالرفع وقيل لا وان المرفوع بعدها الفعل
مخففه من الثقيله لا المصدريه وعليه الكوفيون ولا يجوز الجزم بان عند الجمهور وجوزه
بعض الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها
الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وانشد علي الجزم احاذران
تعلم بها فترددها وممن حكي الجزم بها لغة من البصريين ابو عبيده واللحياني وزاد انها
لغة بني صباح ثم لما كانت ان مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي
واللفظي فتقع مبتدا نحو وان تصوموا خير لكم وخبر مبتدا نحو الامر ان تفعل كذا ولا
يكون مبتدوها الا مصدرا فان وقع جثة اول ومعمول الحرف ناسخ نحو ان عندي
ان تخرج ولابد ان يكون احد الجزئين مصدرا الا في لعل فيجوز ان يكون جثه نحو
لعل زيدان يخرج حملا علي عسي ومعمولا لحرف جر ويكثر حذفه ومعمولا لكان
واخواتها اسما وخبرا نحو كان ان تقعد خيرا من قيامك وتكون عقوبتك ان اعزلك
ومعمولا لظن واخواتها مفعولا اولا وثانيا نحو ظننت ان تقوم خيرا من ان تقعد وقوله
اني رايت من المكارم حسبكم ان تلبسوا خز الثياب وتشبعوا اي لبس الثياب
ومعمولا لبعض افعال المقاربه ولغيرها من افعال غير الجزم نحو طلبت منك ان تقوم
واردت ان تفعل وبدالي ان اقوم بخلاف افعال الجزم لا يقال فعلت ان اقوم اي
القيام ولا اعطيتك ان تامن اي الامان ومعمولا لاسم مضاف نحو انه اهل ان يفعل
ومخافة ان يفعل واجي بعد ان تقوم وقبل ان تخرج وقال ابن الطراوه لا يجوز ان
يضاف اليان ومعمولها لان معناها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت
والنيه في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه
غير ثابت في نفسه فان ثبت غيره محال ص لن بسيطه وقال الخليل من لا ان
والفرا لا النا فيه ابدلت نونا وانما تنصب مستقبلا وتفيد نفيه وكذا التاكيد لا التابيد

اريدان مم

علي المختار وقال بعض البيانيين لنفي ما قرب والمختار وفاقا لابن عصفور ترد للدعا
ويتقدم معمول معمولها خلافا للاخفش الصغير ولا ينفصل اختيارا وجوزه الكسائي
بقسم ومعمول والفرا بشرط واظن ونقل وحكي اللحياني الجزم بها ش الثاني من
نواصب المضارع لن وللجمهور انها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقال الخليل والكسائي
انها مركبة من لا ان فاصلها لا ان حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه
والاصل ويل لامه ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين الف لا ونون ان فصارت لن
والحامل لها علي ذلك قربها في اللفظ من لا ان ووجود معني لا وان فيها وهو النفي
والتخليص للاستقبال وقال الفراهي لا النافيه ابدل من الفها نون وحمله علي ذلك
اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل وجعل لا اصلا لانها اقعد في النفي من لن لان لن لا تنفي
الا المضارع وقد ذكرت رد القولين في حاشية المغني وتنصب لن المستقبل اي انها
تخلص المضارع الي الاستقبال وتفيد نفيه ثم مذهب سيبويه والجمهور انها تنفيه من
غير ان يشترط ان يكون النفي بها اكد من النفي بلا وذهب الزمخشري في مفصله الي
ان لن لتاكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال تقول لا ابرح اليوم مكاني فاذا اكدت
وشددت قلت لن ابرح اليوم قال تعالي لا ابرح حتي ابلغ مجمع البحرين وقال فلن ابرح
الارض حتي ياذن لي ابي وذهب الزمخشري في انموذجه الي انها تفيد تابيد النفي
قال فقولك لن افعله كقولك لا افعله ابدا ومنه قوله تعالي لن يخلقوا ذبابا قال ابن مالك
رحمه الله وحمله علي ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله لا يري وهو باطل ورده غيره
بانها لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولم يصح التوقيت
في قوله لن نبرح عليه عاكفين حتي يرجع الينا موسي ولكان ذكر الابد في قوله فلن يتمنوه
ابدا تكرارا اذ الاصل عدمه وبان استفادة التابيد في اية لن يخلقوا ذبابا من خارج
وقد وافقه علي التابيد ابن عطيه وقال في قوله لن تراني لو بقينا علي هذا النفي لتضمن
ان موسي لا يراه ابدا ولا في الاخره ولكن ثبت في الحديث المتواتر ان اهل الجنة يرونه ووافقه
علي افادة التوكيد جماعه منهم ابن الخباز بل قال بعضهم ان منعه مكابره فلذا اخترته
دون التابيد واغرب عبد الواحد الزملكاني فقال في كتابه التبيان في المعاني والبيان
ان لن لنفي ما قرب ولا يمتد معني النفي فيها قال وسر ذلك ان الالفاظ مشاكلة للمعاني
ولا اخرها الف والالف يمكن امتداد الصوت بها بخلاف النون ونقل ذلك عنه ابن عصفور
وابو حيان ورداه والجمهور علي ان الفعل بعد لن لا يخرج عن كونه خبرا كحاله بعد ساير
حروف النفي غير لا وذهب قوم الا انه قد يخرج بعد لن الي الدعاء كحاله بعد لا قال
الشاعر في لا ولا زال منهلا بجرعايك القطر وقال في لن لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت
لكم خالدا خلود الجبال وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندي لان
عطف الدعا في البيت قرينة ظاهرة في ان المعطوف عليه دعاء لا خبر ويتقدم معمول معمول

لن عليها بخلاف معمول معمول ان اذ لا مصدرية فيها وقد قالوا ان لن اضرب نفي د،
لسا اضرب جاز زيدًا لن اضرب ومنعه الاخفش الصغير ابو الحسن علي بن سليمان،
البغدادي لان النفي له صدر الكلام فلا يتقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي ولا
يجوز الفصل بين لن وبين الفعل على في الاختيار لانها محمولة على سيفعل وكذلك لم تجز
لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين،
الفعل بلا كما لا يقال لن لا تضرب زيدًا هذا مذهب البصريين وهشام واختار الكسائي
الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحو لن والله اكرم زيدا ولن زيدا اكرم ووافقه الفرا على،
القسم وزاد جواز الفصل باظن نحو لن اظن ازورك وبالشرط نحو لن ان تزرني ازورك
بالنصب وجوز الالغا والجزم جوابا قال ابو حيان رحمه الله واصحاب الفرا لا يفرقون
بين لن والفعل اختيارًا وهو الصحيح لان لن واخواتها من الحروف الناصبة للافعال
بمنزلة ان واخواتها من الحروف الناصبة للاسماء فكما لا يجوز الفصل بين ان واسمها لا
يجوز بين لن واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الافعال والافعال اقبح منه بين
عوامل الاسماء والاسماء لان عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء وحكي الجزم،
بلن لغة وانشد عليه لن يخب الان من رجايك من حرك من دون بابك الحلقه د،

ص كي ان كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور والجارة فبان مضمر وجوز
الكوفيه اظهارها وتعين الاولى بعد اللام والثانيه قبلها وتترجح مع اظهاران وانكر
الكوفيه كونها جاره وقوم كونها ناصبه ولا تفيد الناصبة علة ولا تنصرف بل تجر باللام
وتجوز تاخير معلولها والفصل بلا النافيه وما الزايده وبهما لا بغير ذلك وجوزه الكسائي
بمعلول وقسم وشرط ولا عمل وابن مالك وولده ونعمل ولا يتقدم معمول منصوبها ولا
على المعلول في الاصح وجوز الكوفيه والمبرد النصب بكما ش الثالث من نواصب
المضارع كي ومذهب سيبويه والاكثرين انها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر
بمعنى اللام فتفهم العله وتارة تكون حرفا ينصب المضارع بعده واختلف هولاء فمذهب
سيبويه انها تنصب بنفسها ومذهب الخليل والاخفش ان مضمرة بعدها وذهب
الكوفيون الى انها مختصه بالفعل فلا تكون جاره في الاسم وقيل انها مختصه بالاسم
فلا تكون ناصبه للفعل واحتج من قال انها مشتركه بانه سمع من كلام العرب جيت
لكي اتعلم وسمع من كلامهم كيمه فاما لكي اتعلم فهي ناصبه بنفسها لدخول حرف الجر
عليها وليست فيه حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر واما كيمه فهي حرف
جر بمعنى اللام كانه قال لمه ووجه الاستدلال من هذا اللفظ انه قد تقرر من لسان
العرب ان ما الاستفهاميه اذا دخل عليها حرف الجر حذفت الفها نحو بم ولم وفيم وعم
فاذا وقف عليها جاز ان تلحقها هاء السكت ويدل ايضا على انها جاره دخولها على ما،
المصدريه كقوله يراد الفتى كيما يضر وينفع فرفع الفعل على معنى يراد الفتى للضر والنفع

داما

واما جيت كي اتعلم فيحمل عندهم ان تكون الناصبه بنفسها اذ قد ثبت انها تنصب بنفسها
فتكون بمعنى ان واللام المقتضيه للتعليل محذوفه كما تحذف في جيت ان اتعلم ويحتمل
عندهم ان تكون الجاره وتكون ان المضمره بعدها كما اضمرت بعد غيرها من الحروف،
على ما سياتي بيانه وينبني على هذا المذهب فرع وهو انه هل يجوز ان يدخل كي على لام لا
يجوز والجواب انك ان قدرتها الجاره لم يجز لان كي كاللام فلا يدخل عليها الا ان كان في
اللام نحو لئلا يعلم قدرتها الناصبه جاز نحو لئلا تقدم اذا كانت ناصبه لا يفهم منها السببيه
لانها مع الفعل بعدها بتا وبل المصدر كان ولا تتصرف تصرف ان فلا تقع مبتداه ولا،
فاعله ولا مفعوله ولا مجروره بغير اللام ويتعين الناصبه بعد اللام نحو جيت لكي اتعلم،
لئلا يجمع بين حرفي جر ودخول اللام على الناصبه لكونها موصولة كان ولذلك شبه
سيبويه احدها بالاخرى وتتعين الجاره اذا جاءت قبل اللام نحو جيت كي لا قرا فكي حرف
جر واللام تاكيد لها وان مضمره بعدها ولا يجوز ان تكون كي ناصبه للفصل بينها،
وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا بغيره ولا يجوز
ان تكون كي زايده لان كي لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه وهذا
التركيب اي مجي كي قبل اللام نادر ومنه قول الطرماح كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم
واضماران بعد الجاره على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصريين الا في ضروره
وجوزه الكوفيون في السعة قال ابو حيان والمحفوظ اظهارها بعد كي الموصوله بما كقوله
كيما ان تغر وتخدعا ولا احفظ من كلامهم جيت كي ان تكرمني ومع اظهاران نحو جيت د،
لكيما ان تقوم يترجح كونها جاره موكدة للام على كونها ناصبه موكدة بان لان ان هي،
التي وليت الفعل وهي ام الباب وما كان اصلا في بابه لا يجعل تاكيدًا لما ليس اصلا مع ما
فيه من الفصل بين الناصب والفعل واللام اصل في باب الجر فكانت كي توكيدًا لها ولا،
يجوز ان تكون كي تاكيدًا لان التوكيد في غير المصادر لا يتقدم على الموكد ومن احكام
كي انها لا يمتنع تاخير معلولها فيجوز ان تقول كي تكرمني جيتك سوا كانت الناصبه او
الجاره وذلك لانها في المعنى مفعول من اجله وتقدم المفعول من اجله سايغ قال ابو
حيان رحمه الله واجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافيه نحو كيلا
يكون دوله وبما الزايدة كقوله تريدين كيما تجمعيني وخالدا وبهما معا كقوله اردت
لكيما لا ترى لي عثره ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل واما الفصل بغير ما ذكر فلا
يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي
بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها تقول ازورك كي والله د،
تزورني واكرمك كي غلامي تكرم وازورك كي ان تكافي اكرمك واختار ابن مالك وولده
جواز الفصل بما ذكر مع العمل قال ابو حيان رحمه الله وهو مذهب ثالث لم يسبقا اليه،
وتقدم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث صور احدها تقدمه على المعمول فقط نحو جيت كي

النحو انعلم والثانيه علي كي فقط نحو جيت كي النحو انعلم والثالثة علي المعلول ايضا نحو
النحو جيت كي انعلم وعلة المنع في الاولي الفصل في الثانيه والثالثه ان كي من الموصولات
ومعمول الصلة لا يتقدم علي الموصول وان كانت جارة فان مضمر وهي موصوله ايضا وفي
الصورة الثانيه خلاف للكسائي قال ابو حيان رحمه الله ولا يبعد ان تجري في الثالثه
ولكنه لم ينقل واثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعني كيما وواففهم المبرد واستدلوا
بقوله وطرفك اما جيتنا فاصرفنه كما يحسبوا ان الهوي حيث ينظرو وانكر ذلك
البصريون وتاولوا ما ورد علي ان الاصل كيما حذفت يا وه ضرورة او الكاف الجاره
كفت بما وحذف النون من الفعل ضرورة ص اذن الجمهور انها حرف بسيط
وقال الخليل من إذ أنّ والرندي إذا أن وقوم اسم وانها تنصب بنفسها لا بان
مضمرة وتليها جملة اسميه وخبر ذي خبر وانما تنصب مستقبلا وبليها مصدره والرفع
حينيذ لغيه انكرها الكوفيه فان وليت عطفا فل النصب او ذا خبر امتنع وجوزه
هشام بعد مبتدا والكسآي بعد اسمي ان وكان وليفصل بقسم حذف جوابه ولا الثانيه
وجوزه ابن بابشاد بنداء ودعاء وابن عصفور والابذي بظرف والكسائي وهشام
والفرآ بمعمول ثم اختار الرفع والكسآي النصب وجوز تقدمه مع العمل ودونه والفرا
وابطله ولا نص للبصريه قال ابو حيان ومقتضي قواعدهم المنع ومعناها قال
سيبويه الجواب والجزا قال الشلوبين دايما والفارسي غالبا ولا يحذف معمول ناصب
دونه ولا دليل علي الاصح ش اختلف النحويون في حقيقة اذن فذهب الجمهور الي
انها حرف بسيط وذهب قوم الي انها اسم ظرف واصلها اذا الظرفيه لحقها التنوين
عوضا من الجمله المضاف اليها ونقلت الي الجزايبه فبقي فيها معني الربط والسبب
ولهذا قال سيبويه معناها الجواب والجزا فقال الشلوبين دايما في كل موضع وقال ابو
علي الفارسي غالبا في اكثر المواضع كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك فقد اجبته
وجعلت اكرامه جزا زيارته اي ان زرتني اكرمتك قال وقد يتمحض للجواب كقولك
لمن قال احبك اذن اصدقك اذ لا مجازاة هنا والشلوبين يتكلف في جعل مثل هذا
جزا اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل الي انها حرف تركب من
اذ وان وغلب عليها حكم الحرفيه ونقلت حركة الهمزة الي الذال ثم حذفت والتزم هذا
النقل فكان المعني اذا قال القايل ازورك فقلت اذ ان اكرمك قلت حينيذ زيارتي
واقعة ولا يتكلم بهذا وذهب ابو علي عمر بن عبد المجيد الرندي الي انها مركبه من اذا
وان لانها تعطي لكل واحدة منهما فتعطي الربط كاذا والنصب كان ثم حذفت همزة ان
ثم الف اذا لالتقاء الساكنين وعلي الاول فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الاكثرين
لانها تقلبه الي الاستقبال وقال الزجاج والفارسي الناصب ان مضمرة بعدها لا هي
لانها غير مختصه اذ تدخل علي الجمل الابتدايبه نحو اذا عبد الله يأتيك وتليها الاسما

بينه

منبيه علي غير الفعل ولنصبها المضارع ثلاثة شروط احدها كونه مستقبلا فلو قيل
لك احبك فقلت اذن اظنك صادقا رفعت لانه حال ومن شان الناصب ان يخلص
المضارع الي الاستقبال ثانيها ان يليها فيجب الرفع في نحو اذن زيد يكرمك للفصل
ويغتفر الفصل بالقسم وبلا النافيه خاصه لان القسم تاكيد لربط اذن ولا لم يعتد
بها فاصله في ان فكذا في اذن قال الشاعر اذن والله نرميهم بحرب وجوز ابو
الحسن طاهر بن بابشاد الفصل بينهما بالندا والدعا نحو اذن يا زيد احسن اليك
واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة قال ابو حيان ولا ينبغي ان يقدم علي ذلك الا بسماع
من العرب واجاز ابن عصفور والابذي الفصل بالظرف نحو اذن عندا اكرمك واجاز
الكسآي وهشام والفرا الفصل بمعمول الفعل والاختيار عند الكسائي حينيذ النصب
وعند هشام الرفع نحو اذن فيك ارغبَ وارغبُ واذن صاحبك اكرمَ واكرمُ فلو
قدمت معمول الفعل علي اذن نحو زيدا اذن اكرم فذهب الفرا الي انه يبطل عملها
واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص احفظه عن البصريين
في ذلك ومقتضي اشتراطهم التصدير في عملها ان لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدره
ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدره في النيه لان النيه
بالمفعول التاخير ثالثها ان تكون مصدره فلا تنصب متاخره نحو اكرمك اذن بلا
خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه علي ناصبه واما المتوسطه فان افتقر ما
بعدها الي ما قبلها افتقار الشرط الجزايه نحو ان تزرني اذن اكرمك او القسم لجوابه نحو ان
عادلي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها او الخبر للمخبر عنه نحو زيد اذن
يكرمك امتنع النصب في الصور كلها وفي الاخيرة خلاف فاجاز هشام النصب بعد مبتدا
كالمثال واجازه الكسائي بعد اسم ان نحو اني اذن اهلك او اطيرا وبعد اسم كان نحو
كان عبد الله اذن يكرمك ووافق الفرا الكسائي في ان وخالفه في كان فاوجب الرفع
ونص الفرا علي تعين الرفع بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن يكرمك قال ابو حيان رحمه
الله وقياس قول الكسائي رحمه الله جواز النصب ايضا وان وليت عاطفا فل النصب
والاكثر في لسان العرب الغاوها قال تعالي واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يوتون
الناس نقيرا وقري شاذا لا يلبثوا وهو لا يوتوا لان الغي داعي تقدم حرف العطف
ومن اعمل داعي كون ما بعد العاطف جمله مستانفه والغا اذن مع اجتماع الشروط
لغة لبعض العرب حكاها عيسي بن عمرو تلقاها البصريون بالقبول ووافقه ثعلب
وخالفه ساير الكوفيه فلم يجز احد منهم الرفع بعدها قال ابو حيان رحمه الله ورواية
الثقه مقبوله ومن حفظ حجة علي من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها
الكسائي والفرا علي اتساع حفظهما واخذهما بالشاذ والقليل ونواصب المضارع لا
يجوز ان يحذف معمولها ويبقي هي لا اقتصارا ولا اختصارا فلو قيل اتريد ان تخرج لم

بجزان تجيب بقولك اريدان وتحذف اخرج واجازه بعض المغاربه مستدلا بما وقع في
صحيح البخاري فيذهب كيما نعود ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد قال وهذا القول رجحه
ولما قال ابوحيان رحمه الله وليس مثله لان حذف الفعل بعد ما الله بلجا بين منقول في
فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شي في كلام العرب ص مساله تنصب ان مضمرة
لزوما بعد لام الجحود الموكدة وليست لام كي على الصحيح وهي المسبوقة بكون ماض لفظا
او معني منفي بما او لم قيل او اخوات كان قيل او ظن قيل او كل فعل وحذف الخبر معها حتم
غالبا وزعم الكوفيه النصب بها لدخولها الخبر وهي زايده للتاكيد وثعلب بقيامها مقام
ان والفهري لا يرتفع مدخولها ضمير السببي وجوز قوم اظهار ان مع حذفها وقوم دونه
ولا يلي مفردا ش أن ام الباب فلهذا تنصب ظاهرة ومضمرة ولها اذا اضمرت حالان
حال وجوب وحال جواز فالاول بعد نوعين من الحروف احدهما ما هو حرف جر والاخر
ما هو حرف عطف فالاول حرفان احدهما اللام التي تسميها النحويون لام الجحود ومذهب
البصريين ان النصب بعدها بان مضمرة وذهب الكوفيون الي ان الناصب هو لام الجحود
نفسها وذهب ثعلب الي ان اللام هي الناصبه لقيامها مقام ان وعلي الاول لا يجوز اظهار
ان لان ايجابه كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين ان
الناصبه وبين السين فكذلك كرهوا ان يجمع بين اللام وان في اللفظ واجاز بعض الكوفيين
اظهارها بعد اللام تاكيدا كما جاز ذلك في كي نحو ما كان زيد لان يقوم قال ابوحيان ويحتاج
الي سماع من العرب واجاز بعض النحاه حذف اللام واظهار ان نحو وما كان هذا القران
ان يفترى اي ليفترى واوله الما نعون بان ان وما بعدها في تاويل المصدر والقران
ايضا مصدر فاخبر بمصدر عن مصدر ولام الجحود عند البصريين تسمي موكدة لصحة
الكلام بدونها اذ يقال ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لا لانها زايده اذ لو كانت
زايده لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح قال ابو حيان ومن اغرب المنقولات ما
نقله بعض اصحابنا عن ابي البقا من ان اللام في نحو قوله وما كان الله ليعذبهم هي لام كي
وهذا نظير من سمي اللام في ما جيتك لتكرمني لام الجحود بل قول هذا اشد لان اللام
جاءت بعد جحد لغة وان كانت ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود واما ان تسمي هذه
لام كي فسهو من قايله وانما تقع لام الجحود بعد كون ماض لفظا منفي بما او لم دون ان
ولا نحو ما كان الله ليعذبهم او معني نحو لم يكن زيد ليقوم ومذهب البصريين ان خبر كان
حينيذ محذوف وان هذه اللام متعلقه بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر
بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما
كان الله مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في بعض كلام العرب
قال سموث ولم تكن اهلا لتسموا فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل
بعدها ومذهب الكوفيين ان الفعل في موضع نصب على انه الخبر واللام زايده للتاكيد

وذهب بعض النحويين الي ان لام الجحود تكون في اخوات كان قياسا عليها نحو ما اصبح زيد
ليضرب عمروا ولم يصبح زيد ليضرب عمروا وزعم بعضهم انها تكون في ظننت واخواتها
نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمروا ولم اظن زيدا ليضرب عمروا قال ابوحيان رحمه الله وهذا
كله تركيب لم يسمع فوجب منعه وذهب بعضهم الي انها تدخل في كل فعل منفي تقدمه فعل
نحو ما جيت لتكرمني قال ابوحيان وهذا فاسد لان هذه لام كي والفرق بينهما من وجوه
كثيرة سناتي ص وبعد حتى الجاره وزعمها الفرا غيرها والنصب بها والكساي بها والجر
بالي مضمرة جوازا وقوم ناصبة جاره بنفسها تشبيها بان والي وعليها يجوز اظهار ان وعلى
الاصح قد تظهر مع معطوف منصوبها ومعناها كي او الي قال الخضراوي رحمه الله وابن
مالك رحمه الله او الا وانما تنصب مستقبلا وجوبا ان كان حقيقة والا فجوازا وبرفع الحال
او الماول كذلك بان يكون مسببا عما قبلها فضلة صالحا لحلول الفاء محلها والاصح تعين
النصب مع فعل غير موجب وقل ما لا كثر ما وطالما وربما وجوز الكساي رفع مستقبل
غير مسبب ونصب حال مسبب والنصب بها مطلقا لغة ولا تفصل وجوزه الاخفش وابن
السراج بظرف وشرط ماض وهشام بقسم ومفعول وجر والاخفش وابن مالك
تعليقها ش الحرف الثاني حتى وكونها جاره والنصب بعدها بان لازمة الاضمار وهو
مذهب البصريين واستدلوا بثبوت كونها جاره للاسم بدليل حذف ما الاستفهاميه بعدها
نحو فحتام حتام العنا المطول واذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل لما تقرر من ان عوامل
الاسماء لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص واختلف الكوفيون فذهب
الفرا الي انها ناصبة بنفسها وليست الجاره وعنه ان الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب
الي وذهب الكساي الي انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الي وهذا عكس مذهب
البصريين ثم انه جوز اظهار الي بعدها فتقال الجر بعد حتى بالي مظهرة ومضمرة وذهب بعض
الكوفيين الي انها ناصبه بنفسها كان جاره بنفسها ايضا تشبيها بالي ومع قول الكوفيين
انها ناصبه بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى ان اصبح القادسيه
جاز وكان النصب بحتى وان توكيد كما اجازوا ذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر
وقد تظهر في المعطوف على منصوبها لان التوابع تحتمل ما لا تحتمل الاوايل كقوله حتى يكون عزيزا
من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وفيه دليل لقولهم ان ان مضمرة بعدها حتى هذه هي
المرادفه لكي الجاره او الي بخلاف الابتدايية التي لا ترادف واحدا منهما فالمرادفه لكي نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة فهي هنا حرف تعليل والمرادفة لالي نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى
يرجع الينا موسى فهي هنا حرف غايه قال ابوحيان رحمه الله والذي ذكره معظم النحويين في معني
حتى هذه انها تكون للتعليل او الغايه فهي تنصب عندهم على احد هذين المعنيين وزاد ابن
مالك ان تكون مرادفه لالا ان تكون للاستثنا وانشد عليه ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل قال وقد اغنانا ابنه عن الرد عليه في ذلك وقال انه يصح فيه تقدير

الي أن واذا احتمل ان تكون فيه للغاية فلا دليل في البيت علي ان حتي بمعني الا أن وقال
ابن هشام الخضراوي في حديث كل مولود يولد علي الفطرة حتي يكون ابواه يهودانه او ينصرانه
عندي انه يجوز ان يكون علي الفطرة حالا من الضمير ويولد في موضع الخبر وحتي بمعني الا ان
المنقطعة كانه قال الا ان يكون ابواه والمعني لكن ابواه يهودانه او ينصرانه قال وتذكر النحويون
هذا في اقسام حتي ومنه قوله والله لا يذهب سعي باطلا حتي لري ابير مالكا وكاهلا المعني الا
ان ابير وهو منقطع بمعني لكن ابير انتهي وانما ينصب المضارع بعد حتي اذا كان مستقبلا نحو
لا سيرن حتي اصبح القادسية او ماضيا في حكم المستقبل نحو سرت حتي ادخل المدينة فهذا
ماول بالمستقبل نظرا الي انه غاية لما قبل حتي فهو مستقبل بالاضافة اليه فان كان حالا او مولا
به رفع وذلك بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولا يكونان متصل الوقوع فيما مضي بل ما قبل
حتي وقع ومضي وما بعدها في حال الوقوع وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتي نحو قولهم مرض
فلان حتي لا يرجونه اي فهو الان لا يرجي وضرب امس حتي لا يستطيع ان يتحرك اليوم والماول
بالحال ان يكون ما بعد حتي لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه في الحال نحو سرت حتي ادخل المدينة
اي فانا الآن متمكن من دخولِ المدينة لا امتنع من ذلك وشرط الرفع ايضا ان يكون ما
بعدها فضلة فلو كان واقعا موقع خبر المبتدا او خبر كان او نحوها وجب نصبه نحو كان
سيري حتي ادخلها لانه لو رفع لكان حتي تطلع الشمس ونصب الحال اذا كان غير مسبب عما قبل
نحو سرت حتي تطلع الشمس ونصب الحال اذا كانت سببا عما قبل وجوزه في قول حسان يغشون
حتي ما تهر كلابهم ورد بعدم السماع ومخالفته للقياس فان النواصب من مخلصات المضارع
للاستقبال ويتعين النصب عند سيبويه والاكثرين بعد فعل غير موجب وهو المنفي وما
الاستفهام وقلما نحو ما سرت حتي ادخل المدينة وقلما سرت حتي ادخلها اذا اردت بقلما
النفي المحض واسرت حتي تدخل المدينة وانما لم يجز الرفع لانه علي معني السببية للاول في
الثاني والاول منفي لم يقع فلا يكون نفي السبب موجبا لوجود مسببه وخالف الاخفش فجوز الرفع
علي ان اصل الكلام موجب وهو سرت حتي ادخل المدينة ثم ادخلت اداة النفي علي الكلام باسره
فنفت ان يكون سير كان عند دخول فكانك قلت ما وقع السير الذي كان سببا لدخولِ المدينة
واتفقوا علي ان الرفع في ذلك غير مسموع وانما اجازه الاخفش ومن تبعه قياسا ولو اريد بقلما
التقليل لا النفي فكذلك عند سيبويه وجوز ابو علي الرماني وجماعة الرفع بعدها وذهبت ..
طايفة من القدماء الي امتناع الرفع ايضا بعد كثر ما وطال ما وربما نحو كثر ما سرت حتي ادخلها
وطالما سرت حتي ادخلها وربما سرت حتي ادخلها الحاقا لها بقلما الا ان السير لما كان مجهول .
العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب وعارضه سيبويه بقولهم غير مرة حتي
ادخلها لانهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسالة وفيه غير مرة الذي من اجله صار السير عندهم
ليس معلوما وحكي الجرمي في الفرخ أن من العرب من ينصب بحتي في كل شي قال ابو حيان وهي
لغة شاذة ومن احكام حتي انها لا يفصل بينها وبين الفعل بشي وجوز الاخفش وابن السراج

فصلها

فصلها بالظرف نحو اقعد حتي عندك يجتمع الناس وشرط ما من نحو اصحبك حتي ان قد ولينه
انعلم العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو
كذا
واصبر حتي اليك يجتمع الناس واجاز الاخفش وابن مالك تعليقها قبل الشرط الاخير جوابه
نحو اصحبك حتي ان تحسن اليّ احسن اليك قال ابو حيان رحمه الله ونعني بالتعليق هذا ابطال
العمل قال وذلك كما اجاز الكساي ومن اخذ بمذهبه ذلك في كي نحو جيت كي ان تكافيني اكافيك
يرد علي الاخفش في حتي بما رد به علي الكساي في كي انتهي ص ولبعدا و بمعني الي ان او الا ان
وقيل النصب بها وقيل بالخلاف ولا يفصل خلافا للاخفش ش النوع الثاني مما ينصب بعده
ان حرف العطف وهو ثلاثة احدها او اذا وقعت موقع الا ان او الا ان نحو لالزمنك او
تقضيني حقي وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المني اي الي ان تقضيني حقي والا ان ادرك
فان لم تقع موقعهما لم يلزم الاضمار نحو ولولا رجال من رزام اعزة وال سبيع او اسوك علقما
وما ذكر من ان النصب بعد او باضمار ان هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدم معمول الفعل
عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وذهب الفراء وقوم من الكوفيين الي
ان الفعل انتصب بالخلاف اي لمخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا في المعني ولا معطوفا
عليه وذهب الكساي واصحابه والجرمي الي ان الفعل انتصب باو نفسها وذهب بعض ..
النحويين الي ان النصب هنا بمعني ما وقع موقعه لانه وقع موقع الي ان او الا ان فانتصب
كنصبه قال ابو حيان وهذا ضعيف جدا ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل
بين او والفعل بالشرط نحو لالزمنك او ان شاء الله تقضيني حقي ص وبعد فاء السبب
جوابا لامر خلافا للشذوذ لا اسم فعل وثالثها ان اشتق او لنهي او دعا بفعل اصيل قال
الكساي او خبر او لاستفهام مطلقا وقيل ان لم يكن عن المسند اليه وقيل ان لم يتضمن
وقوع الفعل فان اخبر عن تاليه بغير مشتق فالرفع او سببه ظرف جاز وقد يحذف ..
السبب بعده وقيل تختص بالاستثبات او لنفي مطلقا ومنه قلما وقد فيما حكي او عرض او
تحضيض او تمن قال الكوفيه وابن مالك او رجا او غيرا او كانت عارية من تشبيه وجوزوا
سبق ذا الجواب سببه وتاخير معموله والجمهور لا ينصب بعد جملة اسميه وثالثها ينصب
بشرط وصف او ظرف محل الفعل ش الثاني الفاء اذا كانت متضمنه معني التسبيب
وكانت هي ومدخولها جوابا لاحد امور احدها الامر نحو اضرب زيدا فيستقيم قال ابو حيان
ولا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلا بن سيابة قالوا وهو معلم الفرا
انه كان لا يجيز ذلك وهو محجوج بثبوته عن العرب انشد سيبويه لابي النجم يا ناق
سيري عنقا فسيحا الي سليمان فنستريحا الا ان يتاوله ابن سيابة علي انه من النصب
في الشعر فيكون مثل قوله سا ترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا قال ولا يبعد
هذا التاويل ولمنعه وجه من القياس وهو اجراء الامر مجري الواجب باب الاستثنا
فانه لا يجوز فيه البدل كما لا يجوز في الواجب وذلك بخلاف النفي والنهي فانه يجوز فيهما ذلك

والي هذا اشرت بقولي خلافا لشذوذ وصورة المسالة ان يكون الامر بصيغة الفعل فان
دل عليه بخبر او اسم فعل لم يجز النصب علي الصحيح لانه غير مسموع وجوزه الكسائي قياسا
نحو حسبك الحديث فينام الناس وصه فاحدثك وفصل ابن جني وابن عصفور فاجاز النصب
بعد اسم فعل الامر اذا كان مشتقا كنزال من النزول ودراك من الادراك ورده بدر الدين
بن مالك بانه ليس في كونه مشتقا ما يسوغ تاوله بالمصدر فان المصحح النصب في نحو نزال
فانزل وصحة تاول الامر بالمصدر من قبل ان فعل الامر يصح ان يقع في صلة ان بمصدر لها
في نحو اوعزت اليه بان افعل ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح في
غير المشتق فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب قال ابو حيان والصحيح ان ذلك لا يجوز
لانه غير مسموع من كلام العرب الثاني النهي نحو لا تفتروا علي الله كذبا فيسحتكم لا تطغوا فيه
فيحل الثالث الدعاء بفعل اصيل في ذلك نحو ربنا اطمس علي اموالهم واشدد علي قلوبهم فلا يومنوا
رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن واحترز بفعل من الدعاء بالاسم
نحو سقيا لك ورعيا وباصيل من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخله
الجنة واجاز الكسائي نصبه الرابع الاستفهام سواء كان بحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا
لنا او باسم نحو من يدعوني فاستجيب له متي تسير فارافقك كيف تكون فاصحبك اين بيتك
فازورك قال ابو حيان وزعم بعض النحويين ان الاستفهام اذا كان عن المفترض لا عن
الفرض فلا يصح النصب بعد الفاء علي الجواب ومنع النصب في ازيد يفرضني فاساله وقال لا يصح
هنا الجواب قال وهو محجوج بقراة من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له بالنصب
ووجه الدلالة من الاية ان الفعل وقع صلة فليس مستفهما عنه ولا هو خبر عن مستفهم عنه
بل هو صلة للخبر واذا جاز النصب بعد من ذا الذي يقرض لكونه في معني من يقرض فجوازه
بعد من يقرض وازيد يقرض احري واولي وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن
وقوع الفعل فان تضمنه لم يجز النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع قال
ابو حيان وهذا الشرط لم ار احدا يشترطه وقال بدر الدين بن مالك ان اباه اقتدي في هذه
المسالة بما ذكر ابو علي في الاغفال ردا علي الزجاج حيث قال في قوله تعالي لم تلبسون الحق
بالباطل وتكتمون الحق لو قال وتكتموا الحق لجاز علي معني لم تجمعون بين ذا وذا ولكن الذي في
القران اجود في الاعراب انتهي قال ابو حيان ورد ابو علي علي الزجاج في هذا غير متجه واذا تقدم
اسم غير اسم استفهام واخبر عنه بغير مشتق نحو هل اخوك زيد فاكرمه فالرفع ولا ينصب فان
تقدمه ظرف او مجرور نحو افي الدار زيد فنكرمه جاز النصب لان المجرور ناب مناب الفعل
وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه وفهم الكلام نحو متي فاسير معك اي
متي تسير جزم به ابن مالك في التسهيل ونقله ابو حيان عن الكوفيين ثم قال وينبغي
ان يكون في استفهام الاستثبات بان يقول القايل اسير فتقول له متي فانك لو
اقتصرت علي قولك متي جاز بخلاف ان يكون ابتداء استفهام فانه لا يجوز واذا كان كذلك

كان

كان الفعل مدلولا عليه بسابق الكلام فكانه ملفوظ به فيجوز لهذا المعني الخامس النفي
سواء كان محضا نحو لا يقضي عليهم فيموتوا او متاولا بان دخلت عليه اداة الاستفهام للتقرير نحو
الم تاتنا فتحدثنا ويجوز في هذا القسم اعني المووول الرفع والجزم ايضا كقوله الم تسال الربع
القوا فينطق ومن المووول ما نقض بالا نحو ما تاتينا فتحدثنا الا بخير قال ابو حيان والتقليل
المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه نحو قلما تاتينا فتحدثنا كما كان ذلك في مسالة حتي نحو
قلما سرت حتي ادخلها وذكر ابن سيده وابن مالك انه ربما نفي بقد فنصب الجواب
بعدها وحكي عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير
فتعرفه السادس العرض نحو الا تنزل الما فتسبح اي في الماء فحذف الحرف وعدي
الفعل وقال الشاعر يا بن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا السابع
التحضيض نحو هلا امرت فتطاع وقال الشاعر لولا تعرجين يا سلمي علي دنف فتخمدي نار
وجد كاد يفنيه قال ابو حيان رحمه الله والعرض والتحضيض متقاربان والجامع بينهما
التنبيه علي الفعل الا ان التحضيض فيه زيادة تاكيد وحث علي الفعل فكل تحضيض عرض
لانك اذا حضضته علي فعل فقد عرضته عليه ولذلك يقال في هذا عرض اذ لا يخلوا
منه والا تحضيض لمجرد العرض الثامن التمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز وا ختلف النحاه
في الرجا هل له جواب فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الي جواز ذلك
قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوته في النثر والنظم قال تعالي وما يدريك لعله يزكي
او يذكر فتنفعه الذكري وقال لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراة من
نصب فيهما وقال ابو حيان يمكن تاويل الايتين بان النصب فيهما من العطف علي التوهم
لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه وفي شرح كتاب سيبويه لابي
الفضل الصفار خالفنا الكوفيون في غير فاجازوا بعدها النصب لان معناها النفي نحو
انا غير ات فاكرمك لان معناه ما انا ات فاكرمك قال وهذا لا يجوز لان غير اسم المضاف
اليها اسم واحد وما خلا فيها لانك تقدر بعدها المصدر فتقول لكن كذا وما يكون
كذا وغير لا يتصور فيها ذلك لان ما بعدها اسم فلا يفصل منها وتحذف لشي اخر
لان في ذلك ازالة لوصفها واشار بدر الدين بن مالك الي ان اباه وافق الكوفيين
في ذلك قال ابو حيان وزعم الكوفيون ان كان اذا خرجت عن التشبيه جاز النصب
بعد الفا نحو كانك بزيد ياتي فنكرمه لان معناها ما هو الا ياتي فنكرمه قال وهذا الذي
قالوه لا يحفظه البصريون ولا تكون كان ابدا الا للتشبيه وفي التسهيل يلحق بالنفي
التشبيه الواقع موقعه نحو كانك وال علينا فتشتمنا تقديره ما انت وال علينا فتشتمنا
قال ابو حيان وهذا شي قاله الكوفيون قال ابن السراج وليس بالوجه ومنع البصريون
من تقدم هذا الجواب علي سببيه لان الفاء عندهم للعطف وجوزه الكوفيون فيقال
ما زيد فنكرمه ياتينا لان الفاء عندهم ليست للعطف فتولي وجوزوا اي الكوفيه وجوز

الكوفيون ايضا تاخير معمول السبب بعد الفاء و المنصوب نحو ما زيد يكرم فنكرمه اخانا ،،
تريد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه ومنع اكثر النحو بين النصب بناء على ان الفاء عاطفة على
مصدر متوهم فكما لا يجوز الفصل بين المصدر و معموله فكذا لا يجوز بين يكرم و معموله
لانه في تقدير المصدر وان تقدمت جملة اسمية نحو ما زيد قادم فتحدثنا فاكثر النحويين ،
على انه لا يجوز النصب لان الاسمية لا تدل على المصدر وذهب طايفة الى جوازه وقال ابو ،
حيان الصحيح الجواز بشرط ان يقوم مقام الفعل ظرف او مجرور او اسم فاعل او مفعول ليدل
ذلك على المصدر المتوهم نحو ما انت عندنا فنكرمك و ما انت منا فنحسن اليك وما زيد مكرم
لنا فنكرمه وما زيد يكرم فنكرمه فان كان اسما لا دلالة فيه على المصدر نحو ما انت زيد فنكرمه
لم يجز النصب ويتعين القطع او العطف والقطع احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة
من حيث انه عطف جملة فعلية على اسمية قال ويدلك على ان الجار والمجرور والظرف
يجري مجرى الفعل في الدلالة على المصدر ان العرب نصبت بعد الجار والمجرور وجزمت ؛
بعد الظرف وفصلت بعد الموصول وادخلت الفاء في خبر الموصول بالمجرور كما ادخلتها
في خبرها اذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق وما انت من قيس فتنبح دونها وقال
الآخر كانك تحدي او تسترتحي وقال تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ص وبعد واو
الجمع جوابا لما مر وتوقف ابو حيان في الدعاء و العرض والتحضيض والرجا وتميز بحلول
مع والفاء بتقدير شرط قبلها او حال محلها ش الثالث الواو اذا كانت للجمع في الزمان
او المعية التي في احد محتمليها وكانت هي ومدخولها جوابا للمواضع السابقة في الفاء مثال
الامر قوله فقلت ادعي وادعوا ان اندى لصوت ان ينادي داعيان والنهي قوله تعالى ولا
تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وقول ابي الاسود لا تنه عن خلق وتاتي مثله والدعاء
قولك رب اغفر لي وتوسع علي في الرزق والاستفهام ما انشده بعض النحاة قال ابو حيان
ولا ادري اهو مسموع ام مصنوع اتبيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة ،،
الملسوع والنفي قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين اي ولما يجتمع علم
بالجهاد وعلم بالصبر والموول قول الحطية لم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء
والعرض قولك الا تنزل وتصيب خيرا اي الا تجمع بين النزول واصابة الخير والتحضيض
قولك هلا تاتينا وتكرمنا اي هلا تجمع لنا بين اتيانك واكرامنا والتمني قوله تعالى ياليتنا
نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المومنين في قراة من نصب والرجا كقولك لعلي ،،
سا جاهد واغنم قال ابو حيان ولا احفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض
والرجاء فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع قال ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع
التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفي بها ويحتاج ذلك الى سماع من العرب وتميز واو الجمع
من الفاء بتحتم تقدير مع موضعها ولا ينتظم بين ما قبلها وما بعدها شرط وجزا الا ترى
ان قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه ان تاكل السمك تشرب اللبن ولا ان

لا تاكل

لا تاكل السمك تشرب اللبن بخلاف الفاء فانها في جواب غير النفي او في جواب النفي الذي ،
تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير ينتظم منه شرط وجزا لان ما بعدها مسبب مما قبلها الا
ترى ان معنى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم ان افتريتم اسحتكم وكذا ليت لي مالا فانفق منه
معناه ان وجدت مالا انفق منه قال ابو حيان وتلخص من ذلك ان قولهم تقع الواو في جواب ،
كذا وكذا انما هو على جهة المجاز لا الحقيقة لانها اذا كانت بمعنى مع لا تكون جوابا ولا متهيئا ،
مما هي منه ان ينتظم منه شرط وجزاء وتميز فالجواب من الواو بتقدير شرط قبلها كما مراد
حال محلها وذلك ان هذه الفاء تقع اما قبل مسبب انتفى سببه فيصح حينئذ ان يقدر لي
شرط قبل الفاء كما اذا قصدت الاخبار بنفي الحديث لانتفاء الاتيان فلن ما تاتينا فتحدثنا
فيصح ان يقال ما تاتينا وان تاتنا تحدثنا واما بين امرين اريد نفي اجتماعهما فيصح ان يقدر
حال محلها فاذا قصدت ان ينتفي اجتماع الحديث والاتيان فقلت ما تاتينا فتحدثنا ،
صح ان يقال ما تاتينا محدثا فالنفي الداخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقا انما
نفاه بقيد حاله فهو نفي الجمع بينهما وذلك هو المقصود من النصب على احد معنييه ص
واذا عطف بهما او باو على فعل قبل او قصد الاستيناف بطل اضمار ان وفيها خلافها
ورابعها النصب بنيا بنفيها من الشرط وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجزم ش
اذا عطفت بالفاء والواو او باو على فعل قبل اي قبل الفعل الذي ولي الفاء والواو او قصد
الاستيناف اي القطع عن الفعل الذي قبله فيكون اذ ذاك الفعل خبرا لمبتدا محذوف
بطل اضمار ان لان العطف يشرك الثاني مع الاول في رفعه او نصبه او جزمه والاستيناف
ان كان بعد الواو والفاء فهو جزم في الاخبار فان كان بعد او ففيها نوع ما من الاضراب
لانك اذا قلت الزم زيدا او يقضيك حقك وجعلته مستانفا لمعنى وهو يقضيك حقك
اي يقضيكه على كل حال سوا لزمته ام لم تلزمه فكانه قال بل يقضيك حقك واذا عطف
ما قبل الفاء والواو على ما يصح عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى
النصب فاذا قلت ما تاتينا فتحدثنا بالرفع على معنى العطف على تاتينا فكل واحد من ،،
الفعلين مقصود نفيه وكان اداة النفي منطوق بها بعد الفاء واذا قلت ما تاتينا فتحدثنا
بالنصب كان انتفاء الحديث مسببا عن انتفاء الاتيان وفي التنزيل ولا يوذن لهم فيعتذرون
وما ذكر من ان النصب بعد الفاء والواو باضمار ان هو مذهب البصريين وفيهما المذهبان
الاخران السابقان في او وفي الفاء و الواو مذهبان زايدان احدهما قاله ثعلب انهما
نصبا لانهما دلا على شرط لان معنى هلا تزورني فاحدثك ان زرتني احدثك فلما نابت ،،
عن الشرط ضارعت كي فلزمت المستقبل وعملت عمله والثاني قاله هشام انه لما لم يعطف
على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم لان ما قبله من الفعل لا يخلو من احد هذين ولما
لم يستانف بطل الرفع ايضا لم يستتم رفع المستقبل معها ولا جزمه لانتفاء موجبهما
لم يبق الا النصب ص وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالا او وصفا او استينافا

دجزمه وهل هو بما قبلها مضمنا معني الشرط او نايبا عن جملته او بان او اللام مضمرة
او مبني اقوال ويجوز بعد امر بخبر او اسم والاصح منعه بعد نفي و بعد امر و نهي لا يصلح
ان تفعل وان لا تفعل وثالثها للهاردي ورابعها يجوز حملا علي اللفظ لا الجواب ش تنفرد
الفاء بانها اذا حذفت جاز فيما بعدها ان ترفع اذا لم يرد بما قبله شرط مقصود به الحال ان
كان قبله ما يكون حالا منه نحو ليت زيدا يقدم يزورنا او النعت ان كان قبله ما يحتاج ،
ان ينعت نحو ليت لي مالا انفق منه او الاستيناف قال ابو حيان و قوله تعالي فاضرب لهم
طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشي يحتمل الحال ويحتمل الاستيناف اي غير خايف
او انك لا تخاف وان تجزم نحو قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة قل لعبادي يقولوا التي .
هي احسن قل للمومنين يغضوا من ابصارهم ويقول لا تعص الله يد خلك الجنه رب وفقني
اطعك الا تنزل نصب خيرا ليت لي مالا انفق منه قال ابو حيان وجزمه بعد الترجي غريب
جدا والقياس يقبله قال الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل بك من بعد القساوة
لليسر وسوا في جواز الجزم بعد الامر الصريح والمدلول عليه بخبر نحو اتق الله امرؤ وفعل ،
الخير يثب عليه اي اتق الله او اسم نحو حسبك الحديث ينم الناس لان معناه اكتف ينم الناس
ونزال اكرمك وعليك زيدا يحسن اليك قال ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري
لفظا الامري معني لا ينقاس انما هو موقوف علي السماع والمسموع اتقي الله امرؤ فعل خيرا
يثب عليه انتهي فان لم يحسن ان تفعل مقام الامر وان لا تفعل مقام النهي لم يجزم جوابهما
مثاله احسن الي لا احسن اليك يرفع علي الاستيناف لانك لو قدرته ان تحسن الي
لا احسن اليك لم يناسب ان يكون شرطا وجزاء لان مقتضي الاحسان لا يترتب عليه عدم
الاحسان وكذا لا تقرب الاسد ياكلك اذ لا يصح تقديران لا تقرب الاسد ياكلك فيتعين
الرفع هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين وجوز الكسائي الجزم فيهما ونسبه ابن عصفور
للكوفيين وذكر ابو عمر الجرمي في الامر انه يجوز علي رداءة وقبح قال ابو حيان وفيه ،،
مذهب اخر انه يجوز الجزم لا علي انه جواب بل حملا علي اللفظ لان الاول مجزوم والي هذا
ذهب الاخفش اما النفي فلا يجوز الجزم بعده علي الصحيح لانه خبر محض فليس فيه شبه ،،
بالشرط كما في البواقي وعن ابي القاسم الزجاجي انه اجاز الجزم في النفي وقال بعضهم ،،
تختار منه الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم ان كلما ينصب فيه بالفاء يجزم
ولم يستثن النفي قال ابو حيان ولم يرد بالجزم في النفي سماع من العرب وحيث جزم في
البواقي فقال ابن مالك في شرح الكافيه هو بما قبلها من الامر والنهي وسايرها علي تضمن
معني الطلب معني ان كما في اسماء الشرط نحو من ياتني اكرمه فاغني ذلك التضمين ،
عن تقدير لفظها بعد الطلب قال وهذا مذهب الخليل وسيبويه وقد رد ولده هذا ،
المذهب فقال تضمن هذه الاشياء معني الشرط ضعيف لان التضمين زيادة بتغيير
الوضع فهو اسهل ولان التضمين لا يكون الا لفايده ولا فايدة في تضمين الطلب معني

الشرط لانه يدل عليه بالالتزام فلا فايدة في تضمنه لمعناها ورده ايضا ابن عصفور فقال
التضمن ايضا يقتضي ان يكون العامل جملة ولا يوجد عامل جمله في موضع من المواضع قال ابو
حيان واقول ان التضمين لا يجوز اصلا لان المضمن شيا يصير له دلالة علي ذلك الشي بعد
ان لم تكن له دلالة عليه مع ارادة مدلوله الاصلي فاذا قلت من ياتني اته فمن ضمنت ،
معني الحرف ودلت علي مدلولها من الاسم فصارت لها دلالتان دلالة مجازية وهي معني ان ،
ودلالة حقيقية وهي مدلول الشخص العاقل واما هنا فقولك ايتني اكرمك يكون فيه تضمين
ايتني معني ان تاتني فتضمنت معني ان ومعني الفعل المعمول لها وذلك معني مركب ودلت
علي معناها الاصلي من الطلب وهو دلالته الحقيقيه ولا يوجد في لسان العرب تضمين د ،
لمعنيين انما يكون التضمين لمعني واحد ولا يقال انه تضمن معني ان وحدها لان فعل الطلب
ليس قابلا لتضمن معني ان لتنافيهما من حيث ان فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب
وان تقتضي معناها او يكون الفعل خبرا ولا يكون الشي الواحد طلبا خبرا انتهي وممن قال
بالتضمين ابن خروف وذهب الفارسي والسيرافي الي ان الجزم بهذه الاشياء لا علي جهة
التضمين بل علي جهة انها نابت مناب الشرط بمعني انه حذفت جملة الشرط وانيبت هذه ،
منابها في العمل ونظيره قولهم ضربا زيدا فانه ضربا ناب عن اضرب فنصب زيدا لا انه ،،
ضمن المصدر معني فعل الامر بل ذلك علي طريق النيابة وكذا زيد في الدار ابوه ارتفع
ابوه بالجار والمجرور لانه ناب مناب كاين لا انه ضمن معناه فيكون جزمه اذ ذاك لنيابته
مناب الجازم لا لتضمين الجازم الا ان الجازم بطريق التضمين جازم بحق الاصل وكذا تقول
الجازم في من ياتني اكرمه انه هو اسم الشرط وهذا ما صححه ابن عصفور وذهب اكثر
المتاخرين الي انه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الاشيا لدلالة ما قبل وما بعد عليه د ،
والتقدير مثلا ايتني ان تاتني اكرمك قال ابو حيان وقد حكي بعض اصحابنا مذهبا رابعا
وهو انه مجزوم بلام مقدره فاذا قال الا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا قال وهذا
ليس بشي لانه لا يطرد في مواضع الجزم الا بتجوز كبير وزعم الفرا والمازني والزجاج ان
يقيموا في قوله تعالي قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وشبهه مبني لوقوعه موقع اقيموا
وهو معمول القول ص مساله قد تضمران بعد واو وفا وقيل واو وقيل وثم بين
شرط وجزا او بعدها قال سيبويه وبعد فعل شك قيل وقسم قيل وخص بما فان كان
بالا او الفعل مثبتا خاليا من الشرط فضرورة ويرفع منفي بلا صالح لكي وجوز الكوفيه
وابن مالك جزمه اختيارا ويثلث معطوف علي منصوب بعد جزا ش ينصب الفعل
باضماران اذا وقع بين شرط وجزا بعد الفاء والواو وزاد بعضهم بعد او وزاد الكوفيون
بعد ثم والاحسن التشريك في الجزم مثاله ان تاتني تحدثني احسن اليك ومن ياتني
ويحدثني احسن اليه وان تزرني او تحسن الي احسن اليك وتزرني ومن يخرج من
بيته مهاجرا الي الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره علي الله بالنصب وانما كان

انظر

التشريك في الجزم احسن لان العطف اذ ذاك يكون علي ملفوظ به وهو الفعل السابق
والنصب يكون العطف فيه علي تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق وقولي بين شرط
وجزا احسن من قول التسهيل بين مجزومي اداة شرط لانه لا فرق في ذلك بين ان يكون
فعلا الشرط مضارعين او ماضيين ولا يلزم ايضا ان يكونا مذكورين بل لو كان الجزا
محذوفا جاز النصب كقوله فلا يدعني قومي صريحا لحرة ان كنت اقتل ولا ويسلم عامر فقوله
ويسلم عامر واقع بين شرط مذكور وجزا محذوف اي فلا يدعني قومي لدلالة ما قبله عليه
وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزا جاز نصبه والاحسن جزمه ويجوز رفعه ايضا
استينافا قال تعالي وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء
قري بجزم يغفر ونصبه ومثله قوله تعالي وان تخفوها وتوتوها الفقرا فهو خير لكم ونكفر
قري نكفر بالثلاثة واذا انصبت الفعل بعد فعل الجزا وعطفت فعلا آخر فلك فيه ايضا
الرفع والنصب والجزم نحو ان تاتني احسن اليك وازورك واكرم اخاك فيجوز رفع اكرم
استينافا ونصبه عطفا علي لفظ ازورك وجزمه عطفا علي موضعه لانه يجوز فيه ان
يكون مجزوما قال ابو حيان وذهب بعض النحويين الي انه يجوز النصب بعد افعال الشك نحو
حسبته شتمني فاثب عليه وذلك لان الفعل غير المحقق قريب من المنفي فالحق به في النصب
بعده قال وقد اضطرب في هذه المسالة ابن عصفور فاجازه في شرح الايضاح ومنعه في
شرح الجمل الكبير قال والصحيح جواز ذلك واليه ذهب سيبويه قال وزاد بعض اصحابنا من
مواضع النصب بعد الفا والواو النصب بعدهما بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه
كجواب الشرط فما جاز فيه نحو اقسم لتقوم فتضرب زيدا ولتقومن فتضربه قال هذا الذاهب
ولم يذكر سيبويه القسم وقياس قوله في الشرط يقتضيه علي ضعفه قال ابو حيان وما ذهب
اليه هذا الذاهب لا يجوز لانه لم يسمع من كلام العرب علي كثرة الاقسام علي السنتهم بل المسموع
انك اذا عطفت علي جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف انتهي
وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفا والواو النصب بعدهما بعد حصر بانما كقراة ابن عامر
اذا قضي امرا فانما يقول له كن فيكون بالنصب قال ابنه وهذا نادر لا يكاد يعثر علي مثله الا
في ضرورة الشعر وغيره جعل الآية من جواب الامر وهو كن وان لم يكن امرا في الحقيقة
لكنه علي صورته فعومل معاملته فان كان الحصر بالا نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا لم يجز النصب
الا في ضرورة الشعر وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من اداة الشرط قال سيبويه
وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث النصب في غير
الواجب وذلك انك تجعل ان العاملة وانشد علي ذلك قوله سا ترك منزلي لبني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا قال ابن مالك ويجوز في المنفي بلا الصالح قبلها كي الرفع والجزم سماعا عن
العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا ينفلت واوثقت العبد لا يفر حكي الفرا ان
العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تاويله ان لم اربطه فر فجزم علي التاويل قال ابو

حيان

حيان رحمه الله وما ادعياه ولم يحكيا فيه خلافا خالفا فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين
وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور اجاز الكوفيون جزمه جوابا للفعل الواجب اذا كان
سببا للمجزوم نحو زيد ياتي الامير لا يقطع اللص وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم الا
ضرورة وفي كتاب سيبويه سالته يعني الخليل عن اتي الامير لا يقطع اللص قال الجزم هنا
خطا لا يكون الجزا ابدا حتي يكون الكلام الاول غير واجب الا ان يضطر الشاعر ولا نعلم هذا جا
في الشعر البتة انتهي ص مسالة تضمر جوازا بعد لام كي ما لم تقترن بلا فيجب الاظهار وقال
الكوفية هي الناصبة وثعلب قيامها مقام ان وابن كيسان تقدر ان اولي وفتحها لغة وبعد
عاطف فعل علي اسم صريح واو او فا او ثم او او ولا يحذف سوي ما مر الا نادرا ولا يقاس
في الاصح وقيل يجوز ولا نصب ش الحال الثاني ما تضمر ان فيه جوازا وذلك في موضعين
احدهما بعد لام الجر غير الجحودية نحو جيت لاكرمك فالفعل منصوب بعد هذه اللام بان مضمرة
ويجوز اظهارها نحو جيت لان اكرمك وتسمي هذه اللام لام كي بمعني انها للسبب كما ان كي
للسبب يعنون اذا كانت جارة تكون جارة وتكون ناصبة بمعني ان ولا يعنون بذلك ان كي
تقدر بعدها فيكون النصب باضمار كي وان كان يجوز ان ينطق بكي بعدها فتقول جيت لكي
اكرمك لان كي لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع فحمل هذا عليه وانما ثبت اضمار ان فلزم
ان يكون المضمر هنا ان وزعم ابو الحسن بن كيسان والسيرافي انه يجوز ان يكون المضمر ان
ويجوز ان يكون كي وحملهما علي ذلك ما ذكرناه من ان العرب اظهرت بعدها ان تارة وكي تارة
وزعم اهل الكوفة ان النصب في الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدمة
وان ما ظهر بعدها من ان وكي هو موكد لها وليست لام الجر التي تعمل في الاسماء لكنها لام تشتمل
علي معني كي فاذا رايت كي مع اللام فالنصب للام وكي موكدة واذا انفردت كي فالعمل لها وزعم
ثعلب ان اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون الا انه قال لقيامها مقام ان قال ابو حيان
وذلك باطل لانه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الاسماء لا تعمل الا في الاسماء فان
اقترن الفعل بلا بعد اللام تعين الاظهار كقوله تعالي لئلا يعلم اهل الكتاب قال ابو حيان
وسوا كانت لا نافية او زايدة ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب الا بها وانما شاع ذلك
لانها حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لا شي وجيت
بلا زاد ويلزم اذ ذاك اظهار ان ليقع الفصل بين المماثلين لانهم لو قالوا جيت للا تغضب كان
في ذلك قلق في اللفظ وسوء في النطق فتجنبوه باظهار ان وحكم لام كي الكسر وفتحها لغة لتميم
الموضع الثاني بعد عطف بالواو والفا او ثم او او علي اسم صريح كقوله للبس عباة وتقر
عيني احب الي من لبس الشفوف وقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا علي
ترب وقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر وقوله تعالي الا وحيا
او من وراء حجاب او يرسل وشمل الاسم المصدر وغيره كقوله ولولا رجال من رزام اعزة
وآل سبيع او اسوءك علقما واحترز بالصريح من العطف علي المصدر المتوهم فانه يجب فيه

اضمار ان كما تقدم ولا تنصب ان محذوفة في غير المواضع المذكورة الا نادرا وذهب جماعة الى انه
يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة ثم اختلف هولاء فذهب اكثرهم الى انه يجب رفع الفعل
اذا حذفت وعليه ابو الحسن وجعل منه قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغا برفع احضر قيل
ومنه قوله تعالى قل افغير الله تامروني اعبد اي ان اعبد ووجهه ان العامل اذا ضعف عملا
وحذف رجع الاول لان لفظه هو الناصب وذهب ابو العباس انه اذا حذفت بقي عملها قال لان
الاخبار كما في رب واكثر العوامل وانشد عليه ما روي في البيت السابق احضر بالنصب وقوله
وهم رجال يشفعوا الي فلم اجد شفيعا اليه غير جود يعامله وقوله ونهنهت نفسي بعد ما كدت
افعله وحكي من كلامهم خذ اللص قبل ياخذك ومر يحفرها وقرا الحسن تامروني اعبد
وقراءة الاعرج ويسفك الدماء واختلف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك فذهب الكوفيون
وبعض البصريين الى القياس وعليه قال ابو حيان والصحيح قصره على السماع لانه لم يرد منه
الا ما ذكرناه وهو نزر فلا ينبغي ان يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه فلا يجوز الحذف وابقاء
الفعل منصوبا ولا مرفوعا ويقتصر في ذلك على مورد السماع ص خاتمة ترد أن زائدة
وليست المخففة ولا تفيد غير توكيد على الاصح بينها بعد لما وبين قسم ولو وزعمها ابن عصفور
رابطة وسيبويه في قول موطئة وابو حيان مخففة وشذوذا بعد كي وقاسه الكوفية وكاف
الجر واذا ومفسرة وانكرها الكوفية بين جملتين في الاولى معنى قول لا لفظه قيل او لفظه
عارية من جار فان وليها مضارع مثبت جاز رفعه ونصبه او مع لا جاز او الجزم قال الكوفية
والاصمعي وشرطية قيل ونافية قيل وبمعنى لئلا قيل واذ مع الماضي قيل والمضارع ش
لما انتهى الكلام في احكام ان الناصبة للمضارع وكان لفظا مشتركا بين المصدرية والزائدة والتفسير
به وغير ذلك على ما ذهب اليه بعضهم تمم الكلام وختم الباب بذكر بقية مواضعها وهي ستة احدها
الزيادة وان الزائدة حرفان حرف ثنائي بسيط من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم الى
انها هي الثقيلة خففت فصارت موكدة قال ابو حيان ولا تفيد عندنا غير التاكيد وزعم الزمخشري
انه يحصل مع افادة التاكيد معنى اخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت
ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا
سلاما تنبيها وتاكيدا الى ان الاساءة كانت تعقب المجيء فهي موكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك
في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب فيها كالاول وقال الاستاذ ابو علي دخلت منبهة على التسبب
وان الاساءة كانت لاجل المجيء لانها قد تكون للسبب في قولك جئت ان تعطي اي للاعطا قال ابو حيان
وهذا الذي ذهبا اليه لا يعرفه كبراء النحويين ومواضع زيادتها انها بعد لما كالاية وبين القسم ولو
كقوله اما والله ان لو كنت حرا وزعم ابن عصفور في المقرب انها حرف تربط جملة القسم بجملة
المقسم عليه والذي نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع اخر على انها بمنزلة لام القسم
الموطئة وقال ابو حيان الذي نذهب اليه في ان هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو انها
المخففة من الثقيلة وهي التي دخلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا وتقديره انه اذا قيل

انه

اقسم ان لو كان كذا لكان كذا فمعناه اقسم انه لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل القسمي قد وصل
اليها على اسقاط حرف الجر اي اقسم على انه لو كان فصلاحية ان المشددة مكانها يدل على انها مخففة
منها وتزاد شذوذا بعد كي وقاسه الكوفيون نحو جئت لكي ان اكرمك قالوا ولا موضع لان لانها
موكدة للام كما اكدتها كي وبعد كاف الجر كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى
وارق السلم وبعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر الموضع الثاني
التفسير اثبته البصريون وانكر الكوفيون كون ذلك من معانيها وهي عندهم الناصبة للفعل قال
ابو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح ان تكون المصدرية الا بتاويل
بعيد والكلام على مذهب البصريين فنقول اجريت ان في التفسير مجرى اي لكن تفارقها في
انها لا تدخل على مفرد لا يقال مررت برجل ان صالح وكانهم الغوا عليها ما كان لها من الجملة وهي
في هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان افعل
وارسل اليه ان ما انت وما ونودوا ان تلكم الجنة ولان التفسيرية شرطان احدهما ان تكون
مفسرة لما يتضمن القول او يحتمله لا لقول مصرح به او محذوف او فعل متناول بمعنى القول فان
صرح بالقول تخلصت الجملة للحكاية دون ان وكذلك ان كان القول منويا وتقدم فعل ما دل به
لكنه اذا لم يتاول كانت ان داخلة للتفسير بخلاف المصرح والمقدر فانها تجي بعدهما وذكر ابن
عصفور في شرح الجمل الصغير ان ان تاتي تفسيرا بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في
تفسير صريح القول فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
الله ومنهم من يمنع في الصريح ويجيز في المضمر كقولك كتبت اليه ان قم الشرط الثاني ان لا يتعلق
بالاول لفظا فلا تكون معمولة ولا مبنية على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى واخر
دعواهم ان الحمد لله لانها واقعة خبرا للمبتدا ولا في قولهم كتبت اليه بان قم لانها معمولة لحرف الجر
فان لم تات بحرف الجر جاز فيها الوجهان وان وليت ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو
اوحيت اليه ان تفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية او معه
لا نحو اشرت اليه ان لا تفعل كان فيه الامران لما ذكر والجزم ايضا على النهي فتكون ان فيه تفسيرا
الموضع الثالث الشرط يعني اثبته الكوفيون والاصمعي واستدلوا بقوله اتغضب ان اذنا
قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم قالوا الصحة وقوع ان موقعها وامتناع ان تكون
الناصبة لانها لا تفصل بين الفعل او المخففة لانه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك وقال الخليل
هي الناصبة وقال المبرد هي المخففة من الثقيلة على تقدير اتغضب من اجل انه اذنا ثم حذف
الجار وخفف الرابع النفي اثبته بعضهم وخرج عليه قل ان الهدى هدى الله ان يؤتى احد اي لا
يؤتى احد وانكره الجمهور الخامس بمعنى لئلا اثبته بعضهم وخرج عليه يبين الله لكم ان تضلوا
اي لئلا تضلوا قال ابو حيان والصحيح المنع وتاويل الاية كراهة ان تضلوا السادس بمعنى اذ اثبته
بعضهم مع الفعل الماضي قيل ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى بل عجبوا ان جاءهم منذر
منهم وقوله تعالى ان تؤمنوا بالله ربكم اي اذ امنتم قال ابو حيان وهذا ليس بشي بل ان في

مصدريه والتقدير بل عجبوا الان جاءهم وكذلك يخرجون الرسول واياكم ان تومنوا بالله ربكم ،، وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جمع الجوامع وهذا القدر الى هنا نصف ،، الكتاب واعلم اني لما شرعت في شرحه بدات اولا بشرح النصف الثاني فكتبت من اول الكتاب الثالث الى اثنا جمع التكسير على طريقة المزج ثم بدا لي ان اغير الاسلوب فشرحت من اوله على النمط المتقدم وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقه الى اخر الكتاب والغا القطعة التى كتبتها اولا ممزوجة ثم لما ضاق الزمان عن ذلك ابقيت كل قطعة على حكمها وضممت هذه القطعة الى تلك ووصلت ووصلت بينهما ولا يضر كون الشرح على اسلوبين نصفه بلا مزج ونصفه ممزوج ونعود هناك ان شاء الله تعالى الى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير الى اخره على ، طريقة اوله والله الموفق

الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها من المجزومات

وما يستتبعها من ذكر ادوات الشرط غير الجازمه وما استطرد اليه من ذكر بقية حروف ، المعاني المرتبه على حروف المعجم واخرها نون التوكيد وعقب بخاتمة في التنوين الجزا اما حرف او اضافه لا ثالث لهما ومن زاد التبعيه فهو راي الاخفش مرجوح عند الجمهور كما سياتي فان قلت ، الجر بالاضافة ايضا بالحرف وهو مرجوح قلت نعم ولكن المراد الجر الكاين بسببها او فيها على راي سيبويه من ان الجار المضاف وعلى راي ابن مالك انه الحرف المقدر لا جار سواه الحروف اي هذا مبحث حروف الجر وسميت به قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وكذا قال الرضي وتسميها الكوفيون حروف الاضافه لانها تضيف الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف ،، الصفات لانها تحدث صفة في الاسم فقولك جلست في الدار دلت في على ان الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وانما عملت لما تقدم من اختصاصها بما دخلت عليه فاشبهت الفعل ولم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ودخولها فضله ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل انه بالفعل ودخل الحرف لاضافة معناه الى الاسم كما في ما ضربت الا زيدا فتعين عملها الجر الى له معاني فيكون لانتهاء الغايه مطلقا ، اي زمانا نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ومكانا نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى قال الرضي ومعنى قولهم انتهاء الغايه وابتداوها غايتها وحدها قال ابن مالك في التسهيل والتبيين قال في شرحه وهي المبينه لفاعليه مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو رب السجن احب الي قال ومعنى في اي الظرفيه كقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة اي فيه وذكره جماعة في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب قال وبمعنى ، اللام نحو والامر اليك اي لك وقيل هي لانتها الغايه اي منتهيه اليك و قال الكوفيه وطايفه من البصريين وبمعنى مع اي المعيه وذلك اذا ضمت شيا الى اخر في الحكم به او عليه او التعلق

الى

كقوله

كقوله تعالى من انصاري الى الله وقوله وايديكم الى المرافق وقولهم الذود الى الذود ابل ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال قال الرضي والتحقيق ان الى هذه للانتها فقوله الى المرافق اي مضافة اليها والذود الى الذود اي مضافه الى الذود وقال غيره ما ورد من ذلك محمول على تضمن العامل والابقا الى على اصلها والمعنى في قوله من انصاري الى الله من يضيف نصرته الى نصرة الله والى حينئذ ابلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك وقيل التقدير من ينصرني حال كوني ذاهبا الى الله وبمعنى من كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا اي مني وبمعنى عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل اي عندي كذا مثل ابن مالك وابن هشام في المغني ونازعه ابن الدماميني بانه تقدم ان المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا من فعل تعجب او تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى في البيت مبينه لفاعلية ، مجرورها لا قسما اخر واجاب شيخنا الامام الشمني بان تلك شرطها كون التعجب والتفضيل من لفظ الحب والبغض وهي هنا متعلقه بتفضيل من الشهوه وقال ابو الحسن الاخفش ، وبمعنى الباء نحو واذا خلوا الى شياطينهم اي بشياطينهم وقال الفرا وتكون زايده للتوكيد كقوله تعالى افيدة من الناس تهوي اليهم بفتح الواو اي تهواه وغيره خرجها على تضمن تهوي معنى تميل وعلى ان الاصل تهوى فقلبت الكسرة فتحه والياء الفا كما قيل في ناصية ناصاها ذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل واجاب ابن الصايغ بان اصل هذه الياء الحركه وسكونها عارض ،، للاستثقال الباء مكسورة مطلقا وقيل تفتح مع الظاهر فيقال بزيد قال ابو حيان حكاه ابو الفتح عن بعضهم للالصاق ويقال للالزاق قال في شرح اللب وهو تعلق احد المعنيين بالاخر قال ابو حيان قال اصحابنا هي نوعان احدهما الباء التي لا يصل الفعل الى المفعول الا بها نحو سطوت بعمرو ومررت بزيد قال والالصاق في مررت بزيد مجاز لما التصق المجرور بمكان يقرب زيد جعل كانه ملتصق بزيد والاخر الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو امسكت بزيد الاصل امسكت زيدا فادخلوا الباء ليعلموا ان امساكك اياه كان بمباشرة منك له بخلاف نحو امسكت زيدا بدون الباء فانه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشره قيل والالصاق معنى لا يفارق الباء ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره زاد غيره التعديه وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزه في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقد يكون مع المتعدي نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر والسببيه والاستعانه جمع بينهما ابن مالك في الالفيه وابن هشام في المغني وفسر الثانيه بالداخله على الة ،

الباء ٢

الفعل نحو كتبت بالقلم ومثل الاولي نحو ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وقال الرضي السببيه فرع
الاستعانه وكذا اقتصر عليها اعني الاستعانه ابن مالك في الكافية الكبري وحذف السببيه
وعكس في التسهيل فاقتصر علي السببيه وقال في شرحه باء السببيه هي الداخله علي صالح
للاستغنا به عن فاعل معدلها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فلو قصد اسناد
الاخراج الي الهاء وقيل انزل ما اخرج من الثمرات رزقا لكم لصح وحسن لكنه مجاز
والاخر حقيقته ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح ان يقال كتب القلم وقطعت
السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانه واثرت علي ذلك التفسير
بالسببيه من اجل الافعال المنسوبه الي الله تعالي فان استعمال السببيه منها يجوز واستعمال
الاستعانة منها لا يجوز انتهي وقال ابو حيان ما ذهب اليه ابن مالك من ان باء الاستعانه
مدرجه في باء السببيه قول انفرد به واصحابنا فرقوا بين باء السببيه وبين باء الاستعانه
فقالوا باء السببيه هي التي تدخل علي سبب الفعل نحو مات زيد بالحب وبالجوع وحججت
بتوفيق الله وباء الاستعانة هي التي تدخل علي الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي
هو اله نحو كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدوم وبريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلي
اذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابه ولا القدوم سببا للنجاره ولا السكين سببا للبري ولا
الرجل سببا للخوض بل السبب غير هذا والظرفيه وهي كما قال ابن مالك التي يحسن
موضعها في نحو نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر والمصاحبه وهي كما قال ابن مالك التي يحسن
موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو اهبط بسلام اي مع سلام وسلما جاءكم
الرسول بالحق اي مع الحق وحقا نسبح بحمد ربك اي مع حمده وحامدا وهذه المعاني الخمس
تجامع الالصاق كما نقله ابو حيان عن الاصحاب وقسم البها باء القسم وكذا ذكرها سوا اليه خلاف
صنع التسهيل والغايه نحو وقد احسن بي اي الي وكذا البدل اي التي يحسن موضعها
بدل والتبعيض وهي التي يحسن موضعها من وعلي الصحيح فيهما مثال الاول قول عمر رضي الله
عنه كلمة ما يسرني ان لي بها الدنيا اي بدلها وقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا
شنوا الاغارة فرسانا وركبانا ومثال الثاني قوله تعالي عينا يشرب بها عباد الله اي منها
وقول شربن بماء البحر وقول الاخر شرب النزيف ببرد ماء الحشرج وهذا المعني اثبته
الكوفيون والاصمعي والفارسي والعتبي وابن مالك والاول المتاخرون وانكرهما جماعة
وقالوا في امثلة الاول الباء للسببيه واولوا امثلة الثاني بان يشرب وشربن وشرب
ضمن معني يروي ونحوه وقيل المعني شرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل
قال بعضهم ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم يريد من القوم وقبضت بالدراهم
اي من الدراهم قال ابن مالك في التسهيل والتعليل قال في شرحه وهي التي يحسن
موضعها اللام غالبا نحو فبظلم من الذين هادوا ان الملاء يأتمرون بك قال واحترزت بقولي
غالبا من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من اجله وهو حي وغضبت به اذا غضبت

ن

من اجله وهو ميت قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا هذا المعني وكان التعليل والسبب
عندهم شي واحد قال ويدل لذلك ان المعني الذي سمي به باء السبب موجود في باء التعليل
لانه يصلح ان ينسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصح ذلك في باء السبب فتقول
ظلم انفسكم اتخاذكم العجل وامايا تمرون بك فالباء فيه ظرفيه اي يأتمرون فيك اي يتشاورون
في امرك لاجل القتل انتهي وهذا هو الحق قال ايضا والمقابله قال وهي الداخله علي الاعواض
والاثمان قال وقد تسمي باء العوض نحو اشتريت الفرس بالف وكافات الاحسان بضعف
والظاهر انها داخلة في باء البدل وقال الكوفيه وبمعني علي اي الاستعلا وجزم به ابن مالك
نحو من ان تامنه بقنطار اي عليه بدليل الا كما امنتكم علي اخيه واذا مروا بهم يتغامزون اي
عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم ارب يبول الثعلبان براسه بدليل تمامه لقد ذل من
بالت عليه الثعالب قالوا وبمعني عن وقيل اختصاصها بالسوال خلاف فقيل تختص به فظاهر
كلام ابي حيان ان الكوفيه كلهم عليه كقوله تعالي فاسئل به خبيرا بدليل يسالون عن
انبائكم وقول علقمة فان تسالوني بالنساء فانني بصير بادواء النساء طبيب وقيل لا
وعليه ابن مالك نحو يسعي نورهم بين ايديهم وبايمانهم تشقق السماء بالغمام والبصريون
انكروا هذا المعني واولوا الايه والبيت علي ان المعني اسيل بسببه خبيرا وبسبب النسا
لتعلموا حالهن او تضمن السوال معني الاعتنا والاهتمام قالوا ولو كانت الباء بمعني عن
لجاز اطعمته بجوع وسقيته بعيمه يريد عن جوع وعن عيمه قال ابن هشام رحمه الله
وفي التاويل الاول بعد لان المجرور بالباء هو المسول عنه ولا يقتضي قولك سالت
بسببه ان المجرور هو المسول عنه وقال ابن هشام الحضراوي وبمعني الكاف داخلة
علي الاسم حيث يراد التشبيه نحو لقيت بزيد الاسد ورايت به القمر اي لقيت بلقائي
اياه الاسد اي شبهه قال ابو حيان والصحيح انها للسبب اي بسبب لقايه وبسبب رويته
وتزاد توكيدا اي مواضع منها ستة وهي الفاعل والمفعول والمبتدا والخبر والحال والتوكيد
وهي مذكوره في محالها ومن غريب زيادتها ان تزاد في المجرور كقوله فاصبحن لا تسالنه
عن غاية قال ابن مالك وتزاد عوضا ومثله بقوله ولا يواتيك فيما ناب من حدث
الا اخو ثقة فانظر بمن تثق قال اراد من تثق به فزاد الباء قبل من عوضا وحكاه ايضا
في عن وعلي وانشد قوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع
اي فهلا عن التي بين جنبيك تدفع فحذف علي وزادها بعد التي عوضا وقول الاخر ان
الكريم وابيك يعتمد ان لم يجد يوما علي من يتكل اي ان لم يجد علي من يتكل عليه فحذف
عليه وزاد علي قبل من عوضا وقياسه في الي وفي واللام ومن فقال في الشرح يجوز
عندي ان يعامل بهذه المعامله من واللام والي وفي قياسا علي عن وعلي والبا فيقال
عرفت ممن عجبت ولمن قلت والي من اويت وفي من رغبت والاصل عرفت من عجبت
منه ومن قلت له ومن اويت اليه ومن رغبت فيه فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها

عوضا ورده ابو حيان اي العوض بانواعه تقال في الابيات المستشهد بها لا يتعين
منها التاويل المذكور لاحتمال ان يكون الكلام تم عند قوله فانظر اي فانظر لنفسك ولما تقدم انه
لا يواتيه الا اخو ثقة استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الانكار على نفسه حيث قرر
وجود اخي ثقة فقال بمن تثق اي لا احد يوثق به فالباء في بمن متعلقة في بتثق وكذا البيت
الاخر يحتمل تمام الكلام عند قوله ان لم يجد يوما اي اذا لم تجد ما يستعين به اعتمد بنفسه ثم
قال على من يتكل ومن استفهاميه اي لا احد يتكل عليه فعلى متعلقة بيتكل ولم يؤول البيت
الثاني وقال في المقتبس هذا الذي اجازه قياسا لمن يثبت الاصل الذي يقاس عليه الا ترى
الى ما ذكرناه من التاويل في ما استدل به ولو كانت لا تحتمل التاويل لكانت من الشذوذ
والمنذور والبعد من الاصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت اليها قال وقد نص سيبويه
على ان عن وعلى لا يزادان لا عوضا ولا غير عوض حتى كالى في انتهاء الغايه لكن الي حتى ٣
امكن منها ولذلك خالفتها في اشياء الاول انها تفيد تقضي الفعل شيا فشيا ولهذا لا يجوز
كتبت حتى زيد وانا حتى عمرو ويجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي كما في حديث
مسلم انا بك واليك و الثاني انها لا تقابل لابتداء لضعفها في الغايه فلا يقال سرت من
البصرة حتى الكوفة كما يقال الى الكوفه و الثالث انها تجر الا اخرا اي اخر جزء نحو اكلت
السمكة حتى راسها قال الاكثر او ملاقيا له اي متصلا به نحو سلام هي حتى مطلع الفجر
ولا يجوز سرت حتى نصف الليل بخلاف الي ويقابل الاكثر قول السيرافي وجماعة انها لا
تجر الا الجزء فقط دون المتصل به قال الرضي وهو مردود بالايه خلافا لابن مالك اذ قال
في التسهيل وشرحه والتزم الزمخشري كون مجرورها اخر جزء او ملاقي اخر جزء وهو
غير لازم بدليل قوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا قال ابو حيان
وما نقله الزمخشري هو قول اصحابنا وما استدل به لا حجة فيه لانه لم يتقدم حتى ما
يكون بعدها جزءا لها في الجملة المغيا العامل فيها حتى فليس البيت نظير ما مثل به اصحابنا
ولو صرح فقال ما زلت راجيا وصلها تلك الليلة حتى نصفها كان ذلك حجة على الزمخشري
ونحن نقول اذا لم يتقدم في الجملة المغياه بحتى ما يصح ان يكون ما بعدها اخرجاز ان يدخل
على ما ليس به ولا ملاقيا له وكذا قال ابن هشام في المغني على ان ابن مالك جزم باشتراط
ذلك في شرح الكافيه و الرابع انها لا تجر الا ظاهرا خلافا للمبرد والكوفيه في تجويزهم جرها
للضمير مستدلين بنحو قوله فلا والله لا يلفي الناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد والجمهور قالوا
انه ضروره قال ابو حيان ومن اجاز جرها المضمر ادخلها على المضمرات المجروره كلها
قال ولا ينبغي القياس عليه حتاك من هذا البيت فيقال حتاه في ساير الضماير قال وانتهاء
الغايه في حتاك هنا لا افهمه ولا ادري ما عني هنا بحتاك فلعل هذا البيت مصنوع انتهى
ومثل ابن هشام في المغني بقوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب قال واختلف
في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير

البعض

البعض على الكل قال ورده انه قد يكون ضميرا مصرحا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون
ضميرا غايبا عايدا على ما تقدم غير الكل كقوله زيد ضربت القوم حتاه وقيل العله خشية التباسها
بالعاطفه فانها تدخل عليه على الاصح قال ورده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفه قاموا حتى انت
واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامل وفي الخافضه حتاك بالوصل كما في البيت
وحينئذ فلا التباس وقيل العله لانها لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كالتي الي وهي فرع عن الي فلا
تحتمل ذلك والاساوى الفرع الاصل قال شيخنا الامام الشمني والجواب بعد تسلسله بطلان
هذا اللازم ان فرعية حتى عن الي انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب ان لا تحتمل ما تحتمله الي
فيهما لا في غيرهما وقال الشاطبي قال سيبويه استغنوا عن الاضمار في حتى بقولهم حتى ذاك و
بالاضمار في الي لان المعنى واحد كما استغنوا بتركه عن وذر وودع واما انها وعتى بابدال حايها
عينا لغة الاولى يمنيه والثانيه هذليه قال ابن مالك قرا ابن مسعود ليسجننه عتى
حين فكتب اليه عمر ان الله انزل هذا القران عربيا بلغة قريش انزله فلا تقريهم بلغة
هذيل ومنع البصريه جر ما لم يصلح ان يكون غاية لما قبلها واوجبوا فيه الرفع على انها
ابتدائيه نحو العجب حتى الخز يلبس زيد وجوز جره الكسائي والفراء ومنعوا ايضا فيما اذا
تلا الاسم بعدها جملة اسميه وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى نحو ضربت القوم
حتى زيد تركت وحتى زيد ابوه مضروب وجوز جره الكوفيه ومنع الكوفيه الجر فيما
اذا تلا الاسم بعدها فعل عامل في ضميره حتى زيد ضربته وقالوا لا يجوز حتى يقال و
ضربته وجوزه البصريه فيهما وجوزوا في الاول ايضا العطف والابتدا ومنع الكل
الجر فيما اذا تلا هذه اسم مفرد نحو ضربت القوم حتى زيد مضروب واوجبوا الابتداء
وجوزوهما والعطف فيما اذا تلاه ظرف او مجرور نحو القوم عندك حتى زيد والقوم
في الدار حتى زيد في الدار او جملة اسميه وما بعدها شريك لما قبلها في المعنى نحو ضربت
القوم حتى زيد هو مضروب وجوزوا الجر والعطف فيما اذا تلاه فعل عامل في ضمير ما
قبل حتى نحو ضربت القوم حتى زيد ضربتهم فانك في ضميره وهو غير شريك فاحكم الابتداء
والحمل على الاضمار نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت اخاه واوجبوا العطف فيما اذا تامت و
عليه قرينة نحو ضربت القوم حتى زيدا ايضا فايضا تدل على ارادة تكرار الفعل وهذا المعنى
لا يعطيه الا العطف كانك قلت ضربت القوم حتى ضربت زيدا ايضا وزعم الفرا الجر بحتى
نيابة عن الي لا بنفسها كما جرت الواو نيابة عن رب قال وربما اظهروا الي في بعض
المواضع قالوا جاء الخبر حتى الينا جمعوا بينهما بتقدير الغاء احدهما كما جمعوا بين اللامين
وتكون حتى حرف ابتداء اي حرفا يبتدأ بعده الجمل اي تستانف وحينئذ تليه و
الجملتان الاسميه كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقول
الفرزدق فوا عجبا حتى كليب تسبني والفعليه المضارعه كقراءة نافع وزلزلوا حتى يقول
الرسول والماضيه نحو حتى عفوا والمصدريه بشرط نحو وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا

المكاح خلافا لابن مالك في زعمه انها جاره قبل الفعل الماضي باضمار ان بعدها علي تاويل
المصدر قال ابو حيان و قد وهم في ذلك وقال ابن هشام لا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف
اضمار من غير ضروره و خلافا خلافا له وللاخفش ابي الحسن في زعمها انها جاره قبل اذا
وان اذا في موضع جر بها والجمهور علي انها حينيذ ابتدايه واذا في موضع نصب بشرطها او
جوابها قال ابو حيان وليس معني قولهم حرف ابتداء انه يصحبها المبتدا دايما بل معناه انها يصد
ان يقع بعدها المبتدا وما تقدم في تفسيره اخذا من ابن هشام في المغني اولي وانفعد
ثم يقال قال بعض شيوخنا ضابط حتي انها اذا وقع بعدها اسم مفرد او مجرور او مضارع
منصوب فحرف جر او اسم مرفوع او منصوب فحرف عطف او جملة فحرف ابتدا وتقدم في باب
الحال انه لا محل لهذه الجملة علي الاصح مسالة حتي دلت قرينة علي دخول الغاية اي التي بعد
الي وحتي في حكم ما قبلها او علي عدمه اي عدم دخوله فواضح انه يعمل به فالاول نحو قرات
القرآن من اوله الي اخره و بعتك الحايط من اوله الي آخره دل ذكر الاخر وجعله غاية
علي الاستيفاء وايديكم الي المرافق دلت السنة علي دخول المرافق في الغسل التي الصحيفة
كي تخفف رحله والزاد حتي نعله القاها والثاني نحو ثم اتموا الصيام الي الليل دل النهي عن
الوصال علي عدم دخول الليل في الصوم فنظرة الي ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا لوجب
الانظار حال اليسار ايضا وذلك يؤدي الي عدم المطالبة وتفويت حق الدائن سقي الحيا
الارض حتي امكن عريب لهم فلا زال عنها الخير مجدودا دل علي عدم الدخول دعا الشاعر
علي ما بعد حتي بانقطاع الخير عنه والا اي وان لم تقم قرينه علي الدخول ولا عدمه ثالثها
اي الاقوال وهو الاصح وراي الجمهور تدخل مع حتي دون الي حملا علي الغالب في البابين لان
الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الي والدخول في حتي فوجب الحمل عليه عند التردد واولها
تدخل فيهما وثانيها لا فيهما واستدل القولان بان من استوا حتي والي بقوله تعالي فمتعناهم
الي حين وقرا ابن مسعود حتي حين ورابعها تدخل معهما اي مع الي وحتي ان كان
من الجنس ولا تدخل ان لم يكن نحو اندلينام الليل حتي الصباح او الي الصباح نقله ابو
حيان في حتي عن الفرا والرماني وطايفة وابن هشام في الي عن المسمي قايله وهو قول
الاندلسي فيها نقله الرضي فان كانت حتي عاطفه دخلت وفاقا نحو اكلت السمكة حتي راسها
قال ابن هشام ووهم من ادعي الاتفاق في دخول الغايه في حتي مطلقا وانما هو في العاطفه
والخلاف في الخافضه مشهور قال والفرق ان العاطفه بمنزلة الواو رُبَّ بضم الرآء
وتشديد البآء وفتحها ويقال رَبَّ بفتح الرآء ورُبُّ بضمهما ورُبَّتَ بالضم وفتح البآء
والتآء ورُبَّتْ بسكون التآء ورَبَّتَ بفتح الثلاثة ورَبَّتْ بفتح الاولين وسكون التآء
وبتخفيف البآء من هذه السبعه ورُبَّتَا بالضم وفتح البآء المشدده ورُبْ بالضم
والسكون ورَبْ بالفتح والسكون فهذه سبع عشرة لغة حكاها ما عدا ربتا ابن هشام
في المغني وحكي ابن مالك منها عشرا وزاد ابو حيان ربتا وزعم ابو الحسين علي بن فضال

رُبَّ

المجاشعي

المجاشعي في كتاب العوامل والعوامل انها ثنائية الوضع ساكنة الثاني كهل وبل وقد وان
فتح البآء مخففه دون التآء ضروره لا لغة وان فتح الرآء مطلقا اي في الجميع مشددا
ومخففا مع التآء ودونها شاذ والجمهور علي انها ثلاثية الوضع وان التخفيف المذكور
وفتح الرآء لغة معروفه وزعم الكوفيه وابن الطراوه انها اسم مبني لانها في التقليل مثل
كم في التكثير وهي اسم باجماع وللاخبار عنها في قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك
ورب قتل عار فقتل عار وقرب عندهم مبتدا وعار خبره قالوا وتكون معموله لجوابها كاذا فيبتدا بها
فيقال رُبَّ رجل افضل من عمرو وتقع مصدرا كرب ضربة ضربت وظرفا كرب يوم سرت
ومفعولا به كرب رجل ضربت واختار الرضي انها اسم لان معني رب رجل في اصل الوضع
قليل من هذا الجنس كما ان معني كم رجل كثير من هذا الجنس لكن قال اعرابه ابدا رفع علي
انه مبتدا لا خبر له كما اختاره في قولهم اقل رجل يقول ذاك الا زيدا لتناسبها لمعني القلة
قال فان كفت عاملا فلا محل لها حينيذ لكونها كحرف النفي الداخل علي الجملة ومنع ذلك
البصريون بانها لو كانت اسما لجاز ان يتعدي اليها الفعل بحرف الجر فيقال برب رجل عالم
مررت وان يعود عليها الضمير وليضاف اليها وذلك وجميع علامات الاسم منتفيه عنها
واجيب عن البيت بان المعروف ولبعض قتل عار وان صحت تلك الروايه فعار خبر
محذوف اي هو عار كما صرح به في قوله يا رب هيجا هي خير من دعه والجمله صفة المجرور
وخبره اذ هو في موضع مبتدا قال ابو علي ومن الدليل علي انها حرف انهم لم يفصلوا
بينها وبين المجرور وخبره اذ هو في موضع مبتدا كما فصلوا بين كم وبين ما تعمل فيه
ثم في مفادها اقوال احدها انها للتقليل دايما وهو قول الاكثرين قال في البسيط كالخليل
وسيبويه وعيسي بن عمر ويونس وابي زيد وابي عمرو بن العلا وابي الحسن الاخفش
والمازني وابن السراج والجرمي والمبرد والزجاج والزجاجي والفارسي والرماني وابن
جني والسيرافي والصيمري وجملة الكوفيين كالكسايي والفرا وابن سعدان وهشام
ولا مخالف لهم الا صاحب العين انتهي ثانيها للتكثير دايما وعليه صاحب العين وابن د
درستويه وجماعة وتروي عن الخليل ثالثها وهو المختار عندي وفاقا للفارابي ابي
نصر وطايفة انها للتقليل غالبا وللتكثير نادرا ورابعها عكسه اي للتقليل قليلا وللتكثير
كثيرا وجزم به في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني وخامسها موضوعه لهما من غير
غلبه في احدهما نقله ابو حيان عن بعض المتاخرين وسادسها لم توضع لواحد منهما بل
هي حرف اثبات لا تدل علي تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج واختاره ابو حيان
وسابعها انها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك وهو قول
الاعلم وابن السيد وقيل هي لمبهم العدد تكون تقليلا وتكثيرا قاله ابن القاسم وابن طاهر
فهذه ثمانية اقوال حكاها ابو حيان في شرح التسهيل ومن ورودها للتكثير قوله تعالي
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فانه يكثر منهم تمني ذلك وحديث البخاري يا رب

كما سبق في الدنيا عارية يوم القيمه ومن موضع الفخر قول عمارة بن عقيل فان تكن الايام
شيبن مفرقي واكثرن اشجاني وفللن من عزلي فيارب يوم قد شربت بمشرب شفيت
به عني الصدي بارد عذب وقول الاخر فيارب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كانها خط
تمثال ومن ورودها للتقليل الارب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان
وذي شامة غراني حر وجهه مجلله لا تنقضي لاوان اراد عيسي وآدم والقمر ونصدر
وجوبا غالبا قال ابو حيان والمراد تصديرها علي ما تتعلق به فلا يقال لقيت رب رجل عالم
الا اول الكلام فقد وقعت خبرًا لان المخففه من الثقيله وجوابا للو قال اماري الي رب
واحد امه فقلت فلا اسد لدي ولا قتل وقال الاخر تيقنت ان رب امرء خيل خاينا امين
وخوان يخال امينا وقال ولو علم الاقوام كيف خلفتهم لرب معيد في القبور وحامد قال شيخنا
الامام الشمني ويحتمل ان يعد ذلك ضرورة لنا ولا تجر غير نكرة معربا كان او مبنيا كقوله
رب من انضجت غيظا قلبه قد تمني لي موتا لم يطع خلافا لبعضهم في تجويز جرها المعرف
بال محتجا بقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعلي حج بينهن المهار بجر الجامل واجاب الجمهور
بان الروايه بالرفع وان صحت بالجر خرج علي زيادة ال ولانها اما للقلة او للكثرة وغير
المنكر لا يحتملها لان المعرفة اما للقلة فقط كالمفرد والمثني او للكثرة فقط كالجمع وما لا يحتملها
لا يحتاج الي علامة يميز بها نفسا وفي وجوب نعته اي مجرورها خلف فقال المبرد وابن السراج
والفارسي والعبدي واكثر المتاخرين وعزي للبصريين يجب لان رب اجريت مجري حرف النفي
حيث لا يقع الا صدرا ولا يتقدم عليها ويقل في الاسم بعدها بخلاف ساير حروف الجر وحكم
حرف النفي ان يدخل علي جملة فالا قيس علي مجرورها ان يوصف بجملة وقد يوصف بما يجري
مجريها من ظرف او مجرور او اسم فاعل او مفعول وجزم به ابن هشام في المغني واختاره
الرضي وقال الاخفش والفرا والزجاج وابو الوليد الوقشي وابن طاهر وابن خروف لا يجب
وتضمنها القلة او الكثرة يقوم مقام الوصف واختاره ابن مالك ونجعه ابو حيان ومنع كونها
لا تقع الا صدرا بما تقدم كون ما يعمل في ما بعدها لا يتقدم نقيضا لشبهها بحرف النفي نحو بكم
درهم تصدقت علي الخبرية ويجر مضافا اليه ضمير مجرورها معطوفا عليه بالواو نحو رب رجل
واخيه رايت وسوغ ذلك كون الاضافة غير محضه فلم تفد تعريفا وقال الجزولي لانه يغتفر
في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال الرضي ولولا ذلك لجاز رب غلام والسير ولا يجوز ذلك
في غير العطف من التوابع ولا في العطف بغير الواو ولا في وفي الفياس في المعطوف بالواو
خلف فاجازه الاخفش واختاره ابن مالك وابو حيان وقصره سيبويه علي المسموع اثباتا
حكاه الاصمعي من مباشرة رب المضاف الي الضمير حيث قال لاعرابيه الثلاثون اب او اخ فقالت
رب ابيه ورب اخيه تريد رب اب له ورب اخ له تقديرا لانفصال لكون اب واخ من الاسما
التي يجوز الوصف بها فلا يقاس عليه اتفاقا وتجر ضميرا ويجب كونه مفردا مذكرا وان كان
التمييز مثني او جمعا او مونثا وكونه يفسره نكرة منصوبة مطابقة للمعني الذي يقصده

المتكلم

المتكلم فليه غير مفصولة عنه فيقال ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراه وربه
امراتين وربه نساء قال ربه امراتك قال امتع عزة وغني بجير خصامة وهوان قال ابو حيان
وسمع جره في قوله وربه عطب انقذت من عطبه علي نية من وهو شاذ وجوز الكوفيه مطابقته
اي الضمير لها اي النكرة المفسرة في التثنية والجمع والتانيث قياسا وسماعا قال ربه فتية
دعوت الي ما يورث المجد ايما فاجابوا قال ابن عصفور وذلك لا يجوز عندنا لان العرب استغنت
بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بترك عن ودر وبدع قال ابو حيان ومن ذهب الي وجوب
وصف مجرور رب لم يقل به هنا قال ابن ابي الربيع لانه استغني بما دل عليه الاضمار من التفخيم
عن الوصف فصار قولك ربه رجلا بمنزلة رب رجل عظيم لا تقدر علي وصفه والاصح انه اي هذا
الضمير معرفه جري مجري النكرة في دخول رب عليه لما اشبهها في انه غير مختص ولا مقصود وقال
بعضهم انه نكرة واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة وكانك قلت رب شي ثم فسرت الشي
الذي تريد بقولك رجلا قال بخلاف الضمير العايد علي نكرة متقدمه نحو لقيت رجلا فضربته
لانه نايب مناب معرفه اذ الاصل فضربت الرجل او متاخرة وهو واقع موقع معرفه نحو نعم
رجلا زيد فالضمير في نعم واقع موقع ظاهر معرف بال او مضاف الي ما هي فيه والاصح انه
اي جر رب الضمير ليس قليلا ولا شاذا بل جايزا بكثرة فصيحا وقال ابن مالك هو قليل وفي
بعض كتبه شاذ قال ابو حيان وليس بصحيح الا ان عني بالشذوذ شذوذ القياس وبالقلة
بالنسبه الي جرها الظاهر فانه اكثر من جرها الضمير والاصح انها زايدة في الاعراب لا المعني
قال ابو حيان ويدل علي توهم رب رجل عالم يقول ذلك فلولا ان رب زايده في الاعراب ما جاز
ذلك لما يلزم من تعدي فعل المضمر المتصل الي ظاهره فجعل رب رجل في موضع رفع بالابتدا
هو الذي سوغ ذلك وان كانت تدل علي معني لان الزايد منه ما لا يتغير المعني بزواله وهو
الزايد للتوكيد ومنه ما يتغير ويسمي زايدا اصطلاحا باعتبار تخطي العامل اليه كقولهم جيت
بلا زاد فان النحاه قالوا لا زايده ولو ازيلت لتغير المعني ومقابل الاصح قول ابن ابي الربيع
انها غير زايده لانها تحرز معني والزايده لا تحرزه وانما يكون موكدا او الاصح بنا علي انها
زايده في الاعراب ان محل مجرورها علي حسب العامل بعدها فهو نصب في نحو رب رجل صالح
لقيت ورفع في نحو رب رجل عندي ورفع او نصب في نحو رب رجل صالح لقيته لا لازم النصب
بالفعل الذي بعدها او بعامل محذوف خلافا للزجاج ومتابعيه في توهم بذلك لما يلزم عليه من
تعدي الفعل المتعدي بنفسه الي مفعوله بوساطة رب وهو لا يحتاج اليها وعلي الاول فيعطف
عليه اي علي محل مجرورها كالعطف علي لفظه قال ومن كسنيق سنا وسنما ذعرت بمدلاج
الهجير نهوض فعطف سنا علي محل سن لانه في موضع نصب بذعرت اراد ذعرت بهذا الفرس
النهوض ثورا وبقرة والسنم لبقر الوحش بضم السين المهملة وفتح النون المشددة
والاصح انها تتعلق كسابر حروف الجر وقال الرماني وابن طاهر لا تتعلق بشي كالحروف
الزايدة والاصح ان التعلق بالعامل الذي يكون خبرا لمجرورها او عاملا في موضعه او مفسرا

رب
في

لد قاله ابو حيان وقال ابن هشام قول الجمهور انها مقدمة للعامل ان اراد المذكور فخطي لانه
يتعدي بنفسه او محذوفا فتقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة نعنيه تقديرما معني الكلام
مستغني عنه ولم يلفظ به في وقت نعقلي والاصح ينصب علي مسيلتي التعلق وكونه بالعامل
معا كما قررته ومقابله في الثانية قول الجماعة المذكورين ثم علي التعلق قال لكنه الاصفها في
حذ ته لحن ممنوع وقال ما ورد من ذلك ممنوع وقال الخليل وسيبويه نادر كقول الشماخ
ده وبة قفر تمشي نعامها كمشي النصاري في خفاف السيرندج اي قطعتها قال ابو حيان
ومما يرد قول لكنه قولهم رب رجل قايم ورب ابنة خير من ابن وقول الشاعر الا رب
من نغتشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير امين وقال ابو علي الفارسي والجزولي كثير
وبه جزم ابن الحاجب وورابعها واجب نقله صاحب البسيط عن بعضهم قال لانه معلوم
حذف في بسم الله وتالله لا فعلن وخامسها قاله ابن ابي الربيع يجب حذفه ان قامت الصفة
مقامه نحو رب رجل يفهم هذه المسالة اي وجدته فان لم يقم مقامه جاز الحذف وعدمه
سواء كان هناك دليل ام لا كان ليسمي انسانا تقول ما رايت رجلا عالما فتقول رب
رجل عالم رايت وكذلك حذف رايت وكان تقول ذلك ابتداء غير جواب ويجب كونه اي
الفعل الذي يتعلق به رب ماضيا قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال ابو حيان
انه المشهور عند الاكثرين وقيل يا في حالا ايضا لا مستقبلا فلا يقال رب رجل سيقوم
قاله ابن السراج وقيل ياتي مستقبلا ايضا قاله ابن مالك كقوله تعالي ربما يود الآية وقول
هند ام معاوية يا رب قايلة غدا يا لهف ام معوية والاولون تاولوا الآية علي انه موضع
الماضي علي حد ونفخ في الصور قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضايه ان الفعل المستقبل
عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل قال والدليل علي صحة استقبال ما فيها قوله
يا رب قايلة غدا واجاب شيخنا الامام الشمني بانه لا تكلف لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة
جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضي وعدل الي لفظ المضارع
لانه كلام من لا خلف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهو مستقبل في التحقيق ماض
بحسب التاويل واما البيت فاجاب ابو حيان بانه من باب الوصف بالمستقبل لا من باب تعلق
رب بما بعدها قال ونظيره قولك رب مسي اليوم محسن غدا اي رب رجل يوصف بهذا
ولا يسبقها متعلقها لان لها الصدر وقد تسبق بالا ويا وافعة صدر جواب شرط غالبا
كقوله الا رب ماخوذ باجرام غيره فلا تسامن هجران من كان مجرما وقوله فان امس
مكروبا فيارب فتية ومن سبقها بيا لا في جواب شرط حديث يا رب كاسية علي الاستعلا
حسا نحو وعليها وعلي الفلك تحملون او معني نحو فضلنا بعضهم علي بعض وللرجال عليهن درجة
قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المفهمة ما يجب كقوله فيوم علينا ويوم لنا وما وقع بعد وجب
او شبهه او كبر او صعب ونحوه مما فيه ثقل اودل علي تمكن نحو اولئك علي هدي انا علي
عهدك ووعدك ما استطعت قال الكوفيه والقتبي وابن مالك وبمعني مع اي المصاحبة نحو

داني

واتي المال علي حبه اي مع حبه وان ربك لذو مغفرة للناس علي ظلمهم اي مع ظلمهم و بمعني في
اي الظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين علي ملك سليمان اي في ملكه ودخل المدينة علي حين
غفلة اي في حين و بمعني من نحو اذا اكتالوا علي الناس اي من الناس لفروجهم حافظون الا علي
ازواجهم اي منهم بدليل الحديث احفظ عورتك الا من زوجتك وما ملكت يمينك و بمعني عن اي
المجاوزة نحو اذا رضيت علي بنو قشير و بمعني الباء نحو حقيق علي ان لا اقول اي بان كما قرا ابي
و بمعني اللام اي للتعليل نحو ولتكبروا الله علي ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم والبصريون
قالوا لو كان لها هذه المعاني لو قعت موقع هذه الحروف فكنت تقول دليت عليه اي عنه وكتبت
علي القلم اي به وجاء زيد علي عمرو اي معه والدرهم علي الصندوق اي فيه واخذت علي
الكيس اي فيه واولوا ما تقدم علي التضمين ونحوه فضمن قالوا معني تقول ورضي معني عطف
واكتالوا معني حكموا في الكيل وحافظون معني قاصرون وحقيق معني حريص ولتكبروا
معني تحمدوا وحذفها وزيادتها ضرورة كقوله تخن فتبدي ما بها من صبابة فاخفي الذي
لولا الاسي لقضاني اي لقضا علي وقوله ابي الله الا ان سرحة مالك علي كل افنان العضاة
تروق فعلي زايده لان راق يتعدي بنفسه وجوز ابن مالك زيادتها في النثر لحديث من
حلف علي يمين اي يمينا وقال ابو حيان هو علي تضمين حلف معني جسر وجوز الاخفش
حذفها ونصب تاليها مفعولا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا اي علي سر لاقعدن لهم صراطك
المستقيم اي علي صراطك وزعمها ابن الطراوه وابو علي الفارسي والشلوبين اسما دايما معربا
لانه لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف اذ لاحرف في معناها وقلة تصرفها لا يوجب
لها البنا قال ابن خروف وهو القياس وقيل مبنيا لهذا بدليل ان علي الاسم علي راي الجمهور
مبنيه وكذا عن والكاف ومذ ومنذ اسما لتضمنها معني الحرف الذي يكونه لانها بمعني واحد
فحملت عليها علي طرد الباب قال صاحب الافصاح وهذا هو الوجه والقياس و زعمها الاخفش
اسما اذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمي واحد كقوله تعالي امسك عليك زوجك
وقول الشاعر هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها لانه لا يتعدي فعل المضمر المتصل
الي ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم كما تقدم قال ابو حيان وابن هشام وفيه نظر
لانها لو كانت اسما حينيذ لصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم
باسميه الي في نحو فضمهن اليك واضمم اليك قال فليتخرج هذا كله علي التعلق بمحذوف كما في سقيا
لك او علي حذف مضاف اوهون علي نفسك واضمم الي نفسك انتهي قال ابن الدماميني وقد يقال
لانسلم ان ما كان بمعني شي يصح حلوله محله واجراه اي اجري الاخفش ما قاله في علي من اسميتها
في الحالة المذكوره في عن كقول امري القيس دع عنك نهبا صيح في حجراته وقول ابي نواس
دع عنك لومي فان اللوم اغراء قال ابن هشام وقد تقدم ما فيه قال ومما يدل علي انها ليست
اسما انه لا يصح حلول الجانب محلها عن للمجاوزه وهي الاصل ولذا عدي بها صد واعرض
واضرب وانحرف وعدل ونهي ونأي ورحل واستغني ورغب ونحوها ومنه باب الروايه

والاخبار لان المروي والمخبر به بجاوز لمن اخذ عنه قال الكوفيه وابن قتيبه وابن مالك و
والاستعانه كالباء نحو وما ينطق عن الهوي اي به والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه
الا عن موعدة وعدها اياه ما نحن بتاركي الهتنا عن قولك وبمعني علي اي الاستعلا كقوله
تعالي فانما يبخل علي نفسه اي عن نفسه وقول الشاعر لاه ابن عمك لا افضلت في حسب،
عني ولا انت دياني فتخزوني اي علي وبمعني بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق يحرفون الكلم
عن مواضعه بدليل من بعد مواضعه عما قليل ليصبحن نادمين والبصريون قالوا هي للمجاوزه
في الجميع ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجازان تقع موقعها فيقال زيد عن الفرس اي عليه
وجيت عن العصر اي بعده وتكلم عن خبر اي به بل التقدير ما صدر نطقه عن الهوي وما،
كان استغفار ابراهيم الاصادرا عن موعدة وما نحن بتاركي الهتنا صادرين عن قولك وضمن
كل معني يرغب وافضلت معني انفردت قال بعض شيوخنا قال ابو حيان ووقوعها بمعني بعد:
لتقارب معني البعديه والمجاوزه لان الشي اذا جاء بعد الشي فقد تعداه وفته وتجاوزه ويبني
علي قولهم انها بمعني بعد ان تكون حينيذ ظرفا قال ولا اعلم احدا قال انها اسم الا اذا ادخل عليها
حرف الجر وبمعني في اي الظرفيه كقولهم او اري سُراة الحي حيث لقيتهم فلا تك عن حمل الرباعة
وانيا اي في كقوله تعالي ولا تنيا في ذكري ورد بان تعديه وني بعن معروف وفرق بين
وني عنه وولي فيه بان معني الاول جاوزه ولم يدخل فيه والثاني دخل فيه وفتر زاد ابن
مالك والبدل نحو قوله تعالي لا تجزي نفس عن نفس شيا وحديث الصحيحين صومي عن و
امك وزاد ابن هشام في المغني وبمعني من نحو يقبل التوبة عن عباده يتقبل عنهم احسن
ما عملوا بدليل فتقبل من احدهما الايه وبمعني الباء وفرق بينه وبين الاستعانه ومثله
بالايه السابقه ومثل الاستعانه بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس حكاه
الفرا وزيادتها ضرورة كقوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به خلافا لابي عبيد حيث اجازها
في الاختيار واستدل بقوله تعالي فليحذر الذين يخالفون عن امره اي امره في للظرفيه مكانا
وزمانا وقد اجتمعا في قوله تعالي غلبت الروم في ادني الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون
في بضع سنين حقيقة كالايه ومجازا نحو ولكم في القصاص حياة لقد كان في يوسف واخوته
ايات قال الكوفيه وابن قتيبه وابن مالك وبمعني الباء نحو يذروكم فيه اي بسببه يبصرون
في طعن الاباهر والكلي اي يطعن وبمعني علي نحو لاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وبمعني مع
اي المصاحبة نحو ادخلوا في امم اي معهم فخرج علي قومه في زينته وبمعني من كقوله وهل
يعمن من كان احدث عصره ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال اي منها وبمعني الي نحو فردوا
ايديهم في افواههم اي اليها زاد ابن مالك والتعليل كحديث ان امراة دخلت النار في هرة
حبستها في النفس مايه من الابل الحب في الله والبغض في الله من الايمان بدليل الحديث الاخر
ان تحب لله وتبغض لله والمقايسه وهي الداخله بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما
متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل وقول الخضر لموسي ما علمي وعلمك في علم الله الا كما ياخذ

في ٧

وبيان ايهم

هذا الطاير بمنقاره من البحر والبصريون قالوا لا تكون الا للظرفيه وما لا تظهر فيه حقيقة
ففي مجازيه ومن تزاد اثوال احدها نعم في الاختيار وغيره نحو وقال اركبوا فيها ثانيها لا ولا في
الضرورة ثالثها وهو راي الفارسي تزاد ضرورة لا اختيارا كقوله انا ابو سعد اذا الليل
دجا تخال من سواده يرندجا اي تخال سواده الكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد والتعليل
اثبته قوم قال ابن هشام وهو الحق سواء جردت نحو ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لانه لا
يفلح او وصلت بما المصدريه نحو واذكروه كما هداكم ونفاه الاكثرون وثالثها تفيده ان كفت
بما لحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فيجاوز الله واختاره ابن مالك قال الكوفيه والاخفش و
والاستعلا حكوا ان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي علي خير وكن كما انت اي علي
ما انت عليه وغيرهم قال هي للتشبيه علي حذف مضاف اي كصاحب خير وعلي ان ما موصول
اي كالذي هو انت وقال السيرافي وابن الخباز في النهايه والمبادره اذا اتصلت بما نحو صل
كما يدخل الوقت وسلم كما تدخل قال ابن هشام وهو غريب جدا وتزاد توكيدا قال في التسهيل
ان امن اللبس نحو ليس كمثله شي اي ليس مثله شي والا لزم اثبات المثل وهو محال وبعضهم
قال الزايد لفظ المثل والاول اولي بل القول بزيادة الاسم لم يثبت وجرها المضمر ضرورة
كقوله وان تك انسا ما كها الانس تفعل اي ما مثلها وقوله ولا تري بعلا ولا حلايلا كهو ولا
كن الاحاظلا وعبارة التسهيل ودخولها علي ضمير الغايب المجرور قليل قال ابو حيان ويعني
كلامه بعضهم جوازه علي قلة واختصاصه بالغايب والمجرور واصحابنا خصوه بالضرورة واطلقوا
المضمر وانشدوا في دخولها علي ضمير المتكلم وحركتها حينيذ الكسر واذا الحرب شهرت لم
يكن كي حين تدعوا الكماة فيها نزال وحكوا فيها وفي المخاطب عن الحسن انا كك وانت كي وفي
المرفوع قلت اني كانت تمت لما وفي المنصوب فاحسن واجمل في اسيرك انه ضعيف ولم
ياسر كاياك اسير وحكوا انت كانا وكهوا انتهي فلذا عبرت بما تقدم وانما لم تجره اختيارا
استغناء عنها بمثل وشبهه كما استغنوا فيه بالي عن حتي نص عليه سيبويه وتقع اسما مرادفا
لمثل جارة ايهما ثم قال سيبويه والمحققون لا تقع كذلك الا ضرورة وح فتجر بالحرف كقوله
تيم القلب حب كالبدر لا بل فاق حسنا من تيم القلب حبا وتسند فاعله كقوله اتنتهون
ولن ينهي ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل ومبتداه كقوله بنا كالجوي مما نخاف
وقد نري شفا القلوب الصاديات الحوايم واسم كان كقوله لو كان في قلبي كقدر قلامة فضلا،
لغيرك ما اتتك رسايلي ومفعوله كقول النابغه لا يبرمون اذا ما الافق جلله برد الشتاء من
الامحال كالادم وذلك في الشعر كثير جدا ولم يرد في النثر فاختص به وقال ابو الحسن،
الاخفش وابو علي الفارسي تقع لذلك اختيارا كثيرا نظرا الي كثرة السماع وعلي هذا يجوز
في زيد كالاسد ان تكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافه وعلي ذلك كثير
من المعربين منهم الزمخشري قال ابن هشام ولو صح ذلك لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد
وقال ابو حيان تقع اختيارا قليلا قال لانه تصرف فيها بكثرة من ورودها فاعله واسم كان

الكاف ٨

ند

ومفعولة ومبتداه ومجرورة بحرف واضافة وهكذا شان الاسما المتصرفة تتقلب
عليها وجوه الاسناد والاعراب وقال ابو جعفر ابن مضا هي اسم ابدا لانها بمعنى مثل
وما هو بمعنى اسم فهو اسم ورده الاكثرون بمجيها على حرف واحد ولا يكون على ذلك من
الاسما الظاهرة الا محذوف منه او شاذ وبورود زيادتها ولا يزاد الا الحرف وقال قوم
هي اسم اذا زيدت ورد بان زيادة الاسم لم تثبت كي للتعليل وتختص بما الاستفهامية
وان وما المصدريتين فلا تجر غيرها كقولهم في السوال عن العلة كيه وقوله يرجي الفتى كيما
يضر وينفع وقد تقدم في نواصب المضارع ان الكوفيه انكروا كونها جاره مع دليله ورده
اللام للملك نحو لله ما في السموات وما في الارض والاختصاص نحو ان له ابا فان كان
لداخوه الجنة للمومنين والسرج للفرس وهذا الشعر لفلان والاستحقاق وهي الواقعة
بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين ولهم في الدنيا خزي قال ابن هشام وبعضهم
يستغني بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق ويمثله بالامثلة المذكورة ويرجحه
ان فيه تقليلا للاشتراك وفرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بان الاول اخص
اذ هو ما شهدت به العادة وقد تخص الشي بالشي من غير شهادة عادة اذ ليس من
لازم البشر ان يكون له ولد والتمليك نحو وهبت لزيد دينارا وشبهه نحو جعل لكم من
انفسكم ازواجا والنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال والتبليغ وهي الجاره لاسم السامع
كقولك او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له والتبيين وهي اقسام ما يبين
المفعول من الفاعل بان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل من حب او بغض تقول
ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما
وان قلت الى فلان فالامر بالعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام وليس ذلك ايضا في
معنى الى وما يبين فاعلية ملتبسة بمفعولية غير ملتبسة بفاعليه ومصحوب كل منهما
اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استونفت بيانه تقوية للبيان وتركيدا له واللام
في ذلك كلم متعلقة بمحذوف فالاول نحو تبا لزيد وويحا له والثاني نحو سقيا له وجدعا له
والتعجب اما مع القسم الداخلة على اسم الله تعالى نحو لله يبقى على الايام ذو حيد او مجردا
عنه وهي المستعملة في الندا نحو فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وبمعنى
عند نحو كتبته لخمس خلون قال ابن جني ومنه قراة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر
اللام وتخفيف الميم قال الاخفش والصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المال نحو
فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا لدوا للموت وابنوا للخراب وقال الكوفية والتعليل
نحو واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية في قراة حمزة بكسر اللام وانه لحب الخير
لشديد لايلاف قريش وبمعنى الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل مسمى سمع الله
لمن حمده اي استمع اليه وبمعنى على نحو ويخرون للاذقان وتله للجبين وان اسأتم فلها
واشترطي لهم الولا وبمعنى مع كقوله فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

كي

اللام

وبمعنى من كقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل وتقولك
سمعت له صراخا وبمعنى في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة لا يجليها لوقتها الا هو
وبمعنى بعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس الى صوموا لرويته وافطروا لرويته وقال
ابن الحاجب في الكافيه وبمعنى عن مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا
الاية اي عنهم وليس المعنى انهم خاطبوا به المومنين والا لقال ما سبقتمونا اليه قال ابن الصايغ
وفيه نظر لجواز ان يكون من باب الحكاية وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل وقوم للتبليغ
ومن ذلك قالت اخراهم لاولاهم ربنا هولاء اضلونا ولا اقول للذي تزدري اعينكم لن يوتيهم
الله خيرا الله اعلم بما في انفسهم كضراير الحسنا قلن لوجهها حسدا وبغضا انه لدميم وقال
ابن مالك في الخلاصة والكافيه والتعديه ومثل له في شرحها بقوله تعالى فهب لي من لدنك
وليا ومثل به بقوله قلت له كذا ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه بل في ان اللام في الايه
لشبه التمليك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندي ان يمثل للتعديه بنحو
ما اضرب زيدا لعمرو وما اضربه لبكر وقال الرضي الشاطبي لم يذكر احد من المتقدمين
هذا المعنى للام فيما اعلم وايضا فالتعديه ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما
ذلك امر لفظي مقصوده ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم فيتعدى
اليه بواسطته وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصل الافعال الى
الاسما والتوكيد وهي الزايده بين المتضايفين نحو لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلام له ويا بوس
للحرب والاصح ان الجر بها لا بالمضاف لانها اقرب او الفعل المتعدي ومفعوله كقوله تعالى
ردف لكم وقول الشاعر وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد والتقوية في
مفعول فاعل ناصب واحد ضعف للتاخر نحو للرويا تعبرون الذين هم لربهم يرهبون او بكونه
فرعا في العمل نحو فعال لما يريد مصدقا لما معهم نزاعة للشوى قال في شرح الكافيه ولا يفعل
ذلك بمتعد الى اثنين لانه ان زيدت فيهما لزم تعدية فعل واحد الى مفعولين بحرف واحد
ولا نظير له او في احدهما لزم الترجيح بلا مرجح وايهام غير المقصود ووافقه ابو حيان قال
ابن هشام والاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم
ذلك وقد قال الفارسي في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها بامانة كل انه من هذا والمعنى
الله مول كل ذي وجهة وجهته وقالوا في قوله هذا سراقة للقران يدرسه ان الها مفعول
مطلق لا ضمير القران وقد دخلت اللام في احد المفعولين المقدم بل دخلت في احد المتاخرين
في قول ليلى احجاج لا تعطي العصاة مناهم والله يعطي للعصاة مناها قال ولكنه شاذ لقوة
العامل انتهى والاشهر كسرها اي لام الجر مع كل ظاهر الا المستغاث كما سبق الاسم المضمر
فالاشهر فتحها غير اليا ومقابل الاشهر ان بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا فتقول
المال لزيد وللضم اذا دخلت على الفعل وقرى وما كان الله ليعذبهم وخزاعة تكسرها مع
المضمر وانما كسرت هي والبا وان كان الاصل في الحرف الواحد بناوه على الفتح تخفيفا

معمولها ولم تكسر الكاف لانها تكون اسما ايضا فكان جرها لبيس بالامانه ولئلا تلتبس بلام
الابتدا، ونحوها وبقيت في المضمر علي الاصل لانه متميز ضمير الجر من غيره ولم يعول في الظاهر لعل ١١
علي الفرق بالاعراب لعدم اطراده اذ قد يكون مبنيا موقوفا عليه لعل والجر بها لغة عقيليه
حكاها ابو زيد والاخفش والفرا قال الشاعر لعل ابي المغوار منك قريب وقد انكرها قوم
منهم الفارسي وتاول البيت علي ان الاصل لعله لابي المغوار جواب قريب محذوف موصوف،
قريب وضمير الشان ولام لعل الثانيه تخفيفا وادغم الاولي في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة
ومن فتح فهو علي لغة المال لزيد وهذا تكلف كثير ومردود بنقل الايمه وفيها حينئذ اي اذا
جرت فتح الآخر وكسره كما ذكر مع حذف الاول ودونه اي عل ولعل وحكم محلها ومجرورها
كرب فلا يتعلق بالعامل وقيل لا تنزيلا لها منزلة الزايد وان محل مجرورها علي حسب
مابعدها ففي البيت المذكور محله رفع بالابتدا وقريب خبره لعا بمعني لعل نقل الفرا وابن الانباري لعا ١٢
الجر بها قال الفرا وفي خبرها الرفع والنصب لولا الامتناعيه اذا تلاها ضمير جر نحو لولاك لولا ١٣
ولولاي ولولاه قال وكم موطن لولاي طحت كما هوي وقال لولاك في ذا العام لم احجج وقال لولاكم
شاع نحمي عندها ودبني وقال ولولاه ما قلت لديّ الدراهم وقال ولولاهم لكنت كحوت بحر وقال
سيبويه والجمهور موضعه جر بها واختصت به كما اختصت حتي والكاف بالظاهر قالوا
ولا جايز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضماير رفع ولا منصوبا لا جاز وصلها بنون الوقايه مع
ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لكن منع من ذلك شبهها
بما اختص بالفعل من ادوات الشرط في ربط جملة بجملة فارادوا التنبيه علي موجب العمل في
الاصل مجرورا بها المضمر وقال الاخفش والكوفيه موضعه رفع علي الابتداء انابه لضمير الجر
عن ضمير الرفع كما عكسوا في انا كانت وانت كانا ولولا غير جارة لان المضمر فرع الظاهر وهي لا
تجر الاصل فكيف تجر الفرع وما قيل من انها مختصه بالاسم ممنوع وانما هي داخلة علي الجملة الابتدا
وقال المبرد هو لحن ورد بانفاق ايمة البصريين والكوفيين علي روايته عن العرب ولا يعطف
عليه بالجر بل يتعين الرفع نحو لولاك وزيد لانها لا تجر الظاهر وخرج بالامتناعيه المخصصه
فلا يليها غير الفعل البته متي والجر بها لغه هذيل بمعني من كقوله شربن بما البحر ثم ترفعت متي ١٤
متي لجج خضر لهن نئيج وتاتي بمعني وسط حكي وضعها متي كمه اي وسطه واذا كانت بمعني
وسط فهي اسم او من حرف جزم به ابن مالك هشام وغيره من مبنيه علي السكون، من ١٥
مكسورة الاول قال ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق بينها وبين من الاسميه
قال الكسايي والفرا اصله منا فحذفت الالف لكثرة الاستعمال واستدل لا بقوله بدلنا مازن
الخطي فيهم وكل مهند ذكر حسام منا اي ذر قرن الشمس حتي اغاب سريرهم قتين الظلام
قال فرد من الي اصلها لما احتاج الي ذلك فعلي هذا هي ثلاثيه والجمهور انها ثنائيه واولوا
البيت علي ان منا مصدر منى يمنى اي اذا قدرا ستعمل ظرفا كخفوق النجم اي تقدر ان ذر قرن
الشمس وموازنته الي ان غربت وقال ابن مالك هو لغة لبعض العرب وقال ابو حيان.

ضرورة

ضرورة لابتداء الغايه مطلقا اي زمانا وغيرها نحو من المسجد الحرام اسس علي التقوي
من اول يوم مطرنا من الجمعة الي الجمعه خلقناكم من تراب ثم من نطفة الآيه من محمد
رسول الله الي هرقل وخصها البصريه الا الاخفش والمبرد ودرستويه بالمكان وانكروا
ورودها للزمان قال ابن مالك وغير مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك وكذا قال ابو
حيان قال لكثرة ذلك في كلام العرب نظما ونثرا وتاويل ما كثر وجوده ليس بجيد وقال،،
الرضي المقصود من معني الابتداء في من ان يكون الفعل المعدي بها شيا ممتدا كالسير
والمشي ويكون المجرور من الشي الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل اصلا للشي الممتد نحو تبرات من فلان وخرجت من الدار لان الخروج ليس ممتدا لم
الحصول بالانفصال ولو باقل خطوه وليس التاسيس في الايه حدثا ممتدا ولا اصلا له بل هو حدث
واقع فيما بعد من نفي بمعني في ثم قال والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك نمت من
اول الي آخره وهو كثير الاستعمال قال ومنا بطها ان يحسن في مقابلتها الي او ما يفيد
فايدتها نحو اعوذ بالله منك اذ المعني التجي اليه اذ الباء افادت معني الانتهاء والتبعيض،
وهي التي تسد بعض مسدها نحو منهم من كلم الله وقراءة ابن مسعود حتي تنفقوا بعض ما
تحبون والتبيين للجنس وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما وهما بها اولي لافراط ابهامها نحو ما يفتح
الله للناس من رحمة ما ننسخ من آيه مهما تاتنا به من آيه ومن وقوعها بعد غيرها ويلبسون
ثيابا خضرا من سندس فاجتنبوا الرجس من الاوثان وانكرها طايفه انكر التبعيض المبرد
والاخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري وقالوا هي للابتداء وانكر الثاني
المغاربه وقالوا في الآيه الاولي هي للتبعيض وفي الثانيه للابتداء والمعني فاجتنبوا من
الرجس الاوثان وهو عبادتها وكذا قال الزمخشري وقال الرضي وهو بعيد لان الاوثان
نفس الرجس فلا يكون مبدا له قال ابن مالك والتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا والبدل
وهي التي يصح محلها لفظ بدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملايكة في الارض
يخلفون ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي بدلك والفصل وهي الداخلة علي ثاني المتضادين
نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتي يميز الخبيث من الطيب ورد بان الفصل مستفاد
من العامل وهو العلم وما زوان الظاهر كونها للابتداء او المجاوزه وبمعني عن نحو قد كنا
في غفلة من هذا فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله وبمعني علي نحو ونصرناه من القوم و
بمعني الباء نحو ينظرون من طرف خفي وقال الكوفيه وبمعني في نحو اذا نودي للصلاة من
يوم الجمعة وبمعني الي نحو رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرويتك اي محلا للابتدا
والانتهاء قيل وبمعني عند قال ابو عبيده نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله
شيا وقيل وبمعني ربما اذا اتصلت بما قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم
كقوله وانا لمما يضرب الكبش ضربة علي راسه يلقي اللسان من الفم والاكثرون قالوا انها
في الامثلة كلها ابتدائيه تنبيه علم مما حكي عن البصريين في هذه الاحرف من الاقتصار

علي معني واحد لكل حرف انه مذهبهم ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان
احرف الجزم والنصب لذلك وما اوهم ذلك فاما مول تاويلا يقبله اللفظ او علي تضمين الفعل
معني فعل يتعدي بذلك الحرف او علي النيابه شذوذا والاخيره محل الباب بجمله عند كثيرهم
بلا شذوذ وهو اقل تعسفا وتزاد للتنصيص علي العموم في نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاني
من رجل وللتوكيد قال الاخفش من البصريه والكسايي من الكوفيه مطلقا اي في النفي والايجاب
والنكره والمعرفة واختاره في التسهيل وشرحه قال بصحة السماع بذلك كقوله تعالي يغفر
لكم من ذنوبكم ولقد جاك من نباي المرسلين وحديث ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة
المصورون وقول الشاعر وكنت اري كالموت من بين ساعة فكيف ببين كان موعده الحشر
اي وكنت اري بين ساعة كالموت وقوله ويكثر فيه من حنين الاباعر وقال بعضهم اي الكوفيه
في نكرة منفيه كانت او موجبه سمع قد كان من مطر وصحح قال قوم منهم الفارسي في نكرة
بشرط كقوله ومهما تكن عند امري من خليقة وان خالها تخفي علي الناس تعلم وقال الجمهور
في نكرة ذات نفي باي حرف كان من حروفه او نهي نحو ما لكم من اله غيره ما تسقط من ورقة
الا يعلمها لا تضرب من احد او استفهام بهل نحو هل تري من فطور وغيرها من ساير الادوات
كليف ونحوها انكم يحفظ قاله ابو حيان قال ابو حيان في الارتشاف وفي الحاق الهمزة بهل نظر
ولا احفظه من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي الالحاق لانه قال لا تدخل من مع
كل اداة استفهام كاين ومتي بل مع هل وما يقوم مقامها في استدعاه الجواب بالنفي ثم الجمهور
اولوا ما استدل به الاولون بان التقدير بعض ذنوبكم ولقد جاك نبا من نبا فحذف الموصوف
او هو اي جار من الخبر كاين اس نبا او القران وما بعده حال وقد كان هو اي كاين من جنس
المطر او قصد به الحكايه كانه سيل هل كان من مطر فاجيب علي نمطه وانه من اشد الناس
اي الشان وقس عليه تنبيه شرط ابن هشام في المغني ان يكون المزيد فيه ابدا فاعلا او
مفعولا به او مبتدا كما مثلنا قال واهمل اكثرهم هذا الشرط فيلزمهم زيادتها في الخبر والتمييز
والحال المنفيات وهم لا يجيزون ذلك انتهي وقد سبقه الي معناه الرضي الشاطبي نقلا عن ابن
ابي الربيع وغيره وتفيد اذا زيدت في الحالة المذكوره توكيدا وقال علي بن سليمان الاخفش
الصغير ابتدا الغايه قال كانه ابتدا النفي من هذا النوع ثم عرض ان يقتصر به عليه وتنفرد
من بجر بله لحديث البخاري عن ابي هريره يقول الله اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رات
ولا اذن سمعت ولا خطر علي قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه والمعروف نصبه او فتحه
كما تقدم علي ان في بعض طرق الحديث من بله بفتح الهاء فينبه وبجر عند نحو رجل من عندنا
قال الحريري وغيره وقول العامه ذهبت الي عنده وقول بعض المولدين كل عبد لك عندي لا
يباع وكي نصف عبدي لحن وبجر قبل وبعد نحو لله الامر من قبل ومن بعد وبجر عن وعلي
كقوله من عن يميني مرة وامامي وقوله غدت من عليه بعد ما تم ظموها وهما اسمان حينيذ
بمعني جانب وفوق مبنيان علي الاصح وبه جزم ابن الحاجب قال لحصول مقتضي البنا وهو مشابهة

الحرف في لفظه واصل معناه ونقل ابو حيان عن بعض اشياخه انهما معربان ولا ينافي ما رجحته
هنا ما سبق ترجيحه من اعرابها علي القول باسميتها لعدم العلة هناك اذ لا حرف حينيذ يعناها
تشبه به ولذا احكي بعضهم الاتفاق علي اعرابها حينيذ مع حكايه الخلاف هنا وقال الكوفيه
حرفان بقيا علي حرفيتهما قالوا ايضا وتدخل من علي كل حرف جار الا من واللام والبا وفي وسمع
جر من بعلي في بيت واحد وهو قوله علي عن يميني مرت الطير سنحا والاصح انها اي من في قبل
وبعد ابتدايه وهو قول الجمهور واستشكل بانها لا ترد عندهم للزمان واجيب بانهما غير متاصلين
في الظرفيه وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ اصل جيت قبلك جيت زمنا قبل زمن مجيك فلذلك
ذلك فيهما وقال ابن مالك وجماعة هي فيهما زايده بنا علي ما اختاره من زيادتها في الايجاب والاصح
انها في افعل التفضيل ابتدايه وهو قول سيبويه في نحو زيد افضل من عمرو لابتداء الارتفاع
وشرمنه لابتداء الانحطاط اذ لا تقع بعدها الي وقال ابن مالك وابن ولاد للمجاوزه وكانه قيل
جاوز زيد عمرو الي الفضل والشر اي ابتداء التفضيل منه قال ابن هشام ولو صح ذلك لوقع موضعها
عن قال الزمخشري في الكشاف والطيبي في حاشيته وترد من اسما مفعولا كقوله تعالي فاخرج به
من الثمرات رزقا لكم اعرب من مفعولا به لاخرج ورزقا مفعول لاجله وكذا قال وكذا حيث كانت
للتبعيض فهي في موضع المفعول به قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله:
من عن يمينه تنبيه ترد ايضا الي اسما بمعني النعمة وجمعه الالاء وفي اسما بمعني الغم مجرورا
وكي اسما مختصرا من كيف كما قيل في سوف ومتي اسما بمعني وسط كما تقدم ومرت احرف في مبحث
الاستثناء وهي بيد وحاشا وخلا وعدا وبله وفي الظروف وهي مذ ومنذ ومع علي خلف و
وتفصيل فاغني عن اعادتها هنا مساله لا يحذف الجار ويبقي عمله اختيارا فان وقع فضروره
كقوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع وقوله وكريمة من ال قيس
الفته حتي تبذخ فارتقي الاعلام اي الي كليب والي الاعلام او نادر لا يقاس عليه كحديث البخاري
صلاة الرجل في جماعة تضعف علي صلاته في بيته وسوقه خمس وعشرين اي بخمس الا في كم كما
تقدم في مبحث التمييز او رب بعد الواو العاطفه كثيرا جدا حتي قال ابو حيان لا يحتاج الي مثال
فان دواوين العرب ملي منه والفا والبا قليلا كقوله فمثلك حبلي قد طرقت ومرضع بل بلد
ملي الفجاج قيمه وقيل الجر بالثلاثه اي الواو والفا وبل اما الاول فقاله المبرد والكوفيه قالوا
ولا يبعد ان يكون الحرف الواحد معان ويدل لذلك مجيها في اول القصايد كقوله وبلد قاتم
الاعماق خاوي المخترق فليست للعطف ورد بانها لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفه لدخل عليها
واو العطف كما تدخل عليه رب ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظين لانهم ادخلوها علي واو القسم واما
الابتدا بها في القصايد فلامكان عطفه علي ما في خاطره مما يناسب ما عليه بدليل قول زهير اول
قصيدة دع ذا وعد القول في هرم فاشار بها الي ما في نفسه واما حكاية الخلاف في الفا وبل ووقع
في المغني لابن هشام نقلا عن المبرد في الفاء وعن بعضهم في بل وفي الارتشاف نقلا عن بعضهم
فيهما لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما قالوا لا خلاف في ان الجر فيهما برب محذوفة لا بهما واقرع

ابوحيان في شرح التسهيل زاد عن الرضي ان الجر برب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر
قليل ويجر رب محذوفة بعد ثم ايضا نقله ابوحيان عن صاحب الكافي قال وسبب ذلك
ان هذه الاحرف من حروف العطف جامعة في المعني واللفظ وما عداها انما يجمع في اللفظ
والجر بها محذوفة دونها اي الحروف المذكورة اقل كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت
اقضي الحياة من جلله قال ابن مالك او غيرها اي غير رب قد يجر محذوفا في جواب ما
تضمن مثله كزيد في جواب من قال بمن مررت وبل زيد لمن قال مررت باحد ومنه خبر
اقربهما منك بابا جوابا لمن قال ايهما اهدي او في معطوف عليه اي علي ما تضمنه بحرف
متصل نحو في الدار زيد والغض عمرو اي وفي الغض وفي خلقكم وما يبث من دابة
ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار الآية او منفصل بلا ما لحب جلدان مجرا
ولا جبيب راغبه مجبرا او لو كقوله متي عدتم بنا ولو فئة منا وان كان المعتاد في مثل هذا
النصب كقولهم ابتني بدابة ولو حمارا او في مقرون بعده اي بعد ما تضمنه بالهمزة نحو ازيد
بن عمرو في جواب مررت بزيد او هلا نحو هلا دينار في جواب جيئت بدرهم حكاهما الاخفش
او ان او الفاء الجزائيتين نحو مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح حكاه يونس اي ان لا
امر بصالح بعد مررت بطالح وفي الصحيح من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان
اربعة فخامس او سادس قال في التسهيل ويقاس علي جميعها خلافا للفراء في الصورة الاولي
لقول العرب خير بالجر لمن قال كيف اصبحت بحذف الباء وبقاء عملها لان معني كيف باي
حال فجعلوا معني الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة اقوي وجواز الجر اولي قال
ابوحيان وينبغي ان يتثبت في جواز هذه الصور لان اصحابنا نصوا علي انه لا يجوز حذف الجار
وابقاء عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب كم والقسم وجعلوا قول العرب خير من الشاذ
الذي لا يقاس عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب اعادة الجار بعد الهمزة فيقال ابزيد
في جواب مررت بزيد انتهي وقال سيبويه او اللام **تنبيه** قالت العرب لاه
ابوك يريدون لله ابوك فقال سيبويه حذف لام الجر وال وهو شاذ لا يقاس عليه ثم
قالوا لهي ابوك قلبوا وابدلوا من الالف ياء وهو مبني لتضمنه معني لام الجر المحذوفة كما
بني امس لتضمنه لام التعريف علي الفتح لخفته علي الياء وقال ابن ولاد بل اصله الاه ابوك
حذفت الهمزة ثم قالوا لهي بالقلب تشبيها للالف الزائدة بالاصلية وقال المبرد المحذوف لام
الاصل والباقية لام الجر قال لان حرف الجر لمعني وكلمة وحذفه وابقاء عمله شاذ فالحكم
بحذف غيره اولي اما لام التعريف فواضح اذ لا معني لها هنا لصيرورة الكلمة علما فلم تفتقر
اليها واما لام الاصل فقد عهد حذف بعض الاصول تخفيفا كيد ودم وفصله اي الجار من
مجروره وتاخيره عنه كلاهما ضرورة اما الاول فيكون بظرف كقوله ان عمرو الا خبرني
اليوم عمرو وجار ومجرور كقوله ان رب في الناس موسر كعديم وعديم يخال ذا ايسار
ومفعول كقوله واقطع بالخرق الهبوع المراجم اي واقطع الخرق بالهبوع وسمع في النثر

بقسم

بقسم حكي عن الكسائي اشتريته بواله درهم وقاسه تلميذه علي بن المبارك الاحمر في نحو رب
رب واله رجل عالم لقيت قال ابوحيان ولا يبعد ذلك الا ان الاحتياط ان لا يقدم عليه الا
بسماع واما الثاني كذا وقيل يجوز فصل رب بقسم قاله علي بن
المبارك الاحمر نحو رب والله رجل صالح صحبته والاصح المنع **مسئلة** في اتصال ما بحروف الجر
تزاد ما بعد عن فلا تكف اصلا لقوله تعالي عما قليل ليصبحن وقول الشاعر واعلم انني عما
قريب وبعد الباء ومن فيكفان قليلة ويليهما حينئذ الفعل كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا
لبما قد تري وانت خطيب وقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة والاكثر عدم الكف قال تعالي
فبما رحمة من الله فبما نقضهم ميثاقهم مما خطاياهم اغرقوا ومثله كف من نقله ذكرها ابن
هشام في المغني ولم يذكر ذلك ابن مالك في التسهيل ولا ابوحيان بل سوبا بينهما وبين عن
بتبعهم في سن المنظوم لابن مالك ولقترن ما برب والكاف ومن تكلفهن وبفيدان مع
ما تقليلا كربما ذكره ابن مالك في التسهيل وقال معني كما قد تري وانت خطيب ربما اري
والسيرافي وغيره في متي وتكلم به في سيد المنظوم وانكره ابوحيان اي افادتها التقليل
وقال ما ورد من ذلك مؤول وتزاد ما بعد رب فالغالب الكف وايلاؤها حينئذ الماضي
لان التكثير والتقليل انما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول قال ربما اوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات وقد يليها المضارع نحو ربما يود وقد تليها الجملة الاسمية نحو ربما الجامل
المؤبل فيهم وقد لا تكف نحو ربما ضربة لسيف صقيل وقيل تتعين بعدها الفعلية اذا كفت
قال الفارسي واولوا البيت علي ان ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها اي رب شيء هو
الجامل وقد يحذف الفعل بعدها كقوله فذلك ان تلق الكريهة تلقها حميدا وان تستغن يوما
فربما وقد تلحق الياء بها ولا تكف كقوله ماوي يا ربتما غارة وتزاد ما بعد الكاف فتكف غالبا
ويليها حينئذ الجمل الاسمية والفعلية كما صرح به في الارتشاف نقلا عن النهاية كقوله اخ
ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله لم تر ان الفعل يتبع اهله
كما عامر واللوم مؤتلفان وقد لا تكف كقوله ونفضر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه
وجارم وقوله لا تشتم الناس كما لا تشتم وقال ابوحيان لا تكف اصلا واول الابيات الواردة
في ذلك علي ان ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء علي الجواز وصلها بالاسمية
ومحله حينئذ جر **حروف القسم الجارة** اي هذا مبحثها وافردت بترجمة
لاختصاص القسم باحكام وفروع احدها الباء وهي الاصل اي اصل احرفه وان كانت الواو
اكثر استعمالا لانها للالصاق لانها تلصق فعل القسم بالمقسم به ومن ثم اي من هنا وهو كون
الباء الاصل اختص بها الطلب والاستعطاف فلا يقسم فيهما بغيرها نحو بالله اخبرني وبالله هل
قام زيد اي اسالك بالله مستحلفا وجاز اظهار الفعل اي فعل القسم معها نحو واقسموا بالله
جهد ايمانهم كما يجوز اضماره نحو فبعزتك لاغوينهم بخلاف غيرها وجاز حذفها لا غيرها من
احرفه فينصب تاليها باضمار فعل القسم ابن خروف وترفع علي الابتداء والخبر محذوف وروي

جزم

حروف القسم

بعما قوله حلفت بيمين الله ابرح قاعدا ولا يجر خلافا لمن جوز الجر بالحرف المحذوف وهم الكوفيون
وبعض البصريين او منع النصب الاتي حرفين فضا الله وكعبة الله وهو بعض ابية الكوفية قال .
لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا بحرف فكيف يكون مضمرا اقوي منه مظهرا واجيب باتساعهم
في هذا الباب كثيرا اما الحرفان المذكوران فيجوز نصبهما وانشد لا كعبة الله ما هجرتكم الاوفي
النصب منكم ارب فان كان المقسم به الله وعوض من حذف البا ها محذوفة الالف لالتقا
الساكنين او ثابتة لان الثاني مشدد منزل منزلة دابة مع وصل الفدو قطعها نحو ها الله
ها الله ها ألله او عوض همزة ممدودة مفتوحة نحو الله لا نفعلن قال ابو حيان واصحابنا يعبرون
عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاما حقيقة وقال الرضي بل هو استفهام .
حقيقي وقد يكون انكارا او لم يعوض ولكن قطع الفه نحو الله لا نفعلن جر وقيل الجر فيه بدونه
اي التعويض حكي سيبويه الله لا نفعلن وحكي غيره كلا الله لا خرجي وانشدوا الارب من .
نفتشه الله ناصحا وانما جاز في هذا اللفظ فقط لان استعماله من القسم اكثر من غيره ،
ولهذا الحقه انواع من التغيير قالوا وله لا افعل ودله لا افعل وهل هو اي الجر حال
التعويض بالعوض من الهمزة او ها او بالحرف المحذوف خلف فالاخفش وجماعة من المحققين
علي الاول قال في شرح الكافية وهو قوي لانه شبيه بتعويض الواو من البا والتا من
الواو ولا خلاف في كون الجر بها فكذا ينبغي في ها وا الهمزة وصح في التسهيل الثاني وان كان لا
يلفظ به كما كان النصب بعد الفا والواو واو وكي واللام بان المحذوفة وان كانت لازمة ا .
الحذف وعزاه في البسيط الي الكوفيين ومقتضي كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح ابو
حيان بترجيح واحد من القولين او عوض من غيره اي غير لفظ الله شيا مما ذكر نصب حتما
نحو العزيز لا فعلن ٣ اي ثاني حروف القسم التا وتختص بالله نحو تالله تفتا فلا تجر غيره
لا ظاهرا ولا مضمرا لفرعيتها وشذت في الرحمن ورب الكعبة وربي وحياتك سمع :.
تالرحمن وترب الكعبة وتربي وتحياتك ٣ اي الثالث اللام وتكون لما فيه معني ،
التعجب دغيره كقولهم لله لا يوخر الاجل اي تالله وقوله لله يبقي علي الايام متنقل ٤ اي الرابع
الواو وتختص بالظاهر فلا تجر ضميرا بخلاف البا قال بك رب اقسم لا بغيرك لا با ربي .
ولا يظهر معها الفعل اي فعل القسم اي يضمر وجوبا نحو والقرآن الحكيم والله ربنا ما كنا مشركين
خلافا لابن كيسان في تجويزه اظهار الفعل مع الواو فيقال حلفت والله لا تؤمن قال ابو .
حيان ولم يحفظ ذلك فان جا يؤول علي ان حلفت كلام تام ثم اتي بعده بالقسم ولا يجعل ،
والله متعلقا بحلفت ولا يظهر الفعل ايضا مع التا واللام بلا خلاف بل يجب اضماره كما تقدم
وهل هي اي الواو العاطفة او بدل من البا والتا بدل منها خلاف فجزم الزمخشري وابن مالك
في شرح الكافية والتسهيل ونقله ابو حيان عن الجمهور بانها بدل من البا لتقارب معناهما
لان الواو جمع والبا للالصاق وهو جمع في المعني ولانهما من حروف مقدم القسم وان التا ،
بدل من الواو كما ابدلت منها في نحو اتصل واتصف وتراث وتجاه وقال السهيلي وغيره بل الواو

هي

هي العاطفة كواو رب عطفت علي مقدر ويقويه انها لا تدخل علي مضمر وكذلك العاطفة وانها لو
كانت بدلا من البا لم تختلفا في الحركة كما لم يوجد قط بدل منها لانها ليست من مخرجها ولما بينهما
من المضادة اذ في الواو لين وفي البا شدة قال ويضعف عندي ان تكون التا بدلا من الواو
لما فيها من معني العطف وليس ذلك في التا ولان التا انما ابدلت فيها حيث كثرت زيادتها
في تصاريف الكلم قال ابو حيان ولا يقوم دليل علي صحة شي من هذه المذاهب ولو كان اصلها
العطف لم تدخل عليها واو العطف في قوله ارقت ولم تجدع لعيني هجعة ووالله ما دهري
بعسر ولا سقم قال وممن ذهب الي ان التا حرف مستقل غير بدل من الواو قطرب وغيره
٥ اي الخامس أَيْمُنُ بفتح الهمزة وضم الميم ويقال فيه إيمن بالكسر والضم وايمَن بفتحها
وإيمَن بالكسر والفتح وإيمُ بالكسر والضم لغة لسليم وأَيْمُ بالفتح والضم لغة لتميم
وإيمِ بكسرتين وهَيم بفتح الها مبدلة من الهمزة والضم قال ابو حيان وهو اغرب .
لغاتها وإمِ بكسرتين وأمَ بفتحتين وأمُ بالفتح والضم وأمِ بالفتح والكسر وإمُ
بالكسر والضم لغة اهل اليمامة وإمَ بالكسر والفتح ومُنُ مثلث الحرفين اي الميم والنون
اي بفتحهما وكسرهما وضمهما وم مثلثا حكي الفتح الهروي والكسر والضم الكسائي والاخفش
وان رجلا من بني العنبر سبيل ما الدهر دان فقال بني الباطل فهذه عشرون لغة حكي
ابن مالك منها بضع عشرة والسبب في كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال والاصح انه اسم
وقال الرماني والزجاج هو حرف جر قال ابو حيان وهو خلاف شاذ وثالثها من وم د
بلغاتهما حرفان والبا بقية ايمن وجزم به ابن مالك في كتابه سهيد المنظوم لانهما لو ا
كانا منها لم يستعملا الامع الله كايمن وقد استعملتا مع غيره حكي من ربي لا نفعلن ولان ا د
الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتي يبقي علي حرف واحد ورد بان كثرة تصرفهم فيها اقتضي ذلك
وهو اولي من اثبات حرف جر لم يستقر في موضع من المواضع والاصح ان همزة وصل بدليل
سقوطها بعد متحرك كقوله تعالي فريق القوم لا وفريقهم نعم وفريق ليمن الله لا ندري
وقال الكوفيون قطع بنا علي انه عندهم جمع يمين واستدلوا بانها مفتوحة ولا تكون همزة
الوصل مفتوحة وبابدالها ها في بعض اللغات واجابوا عن هذه في الدرج بانه تخفيف
لكثرة الاستعمال ولا تبدل من الوصل وثانيها همزة ايم قطع بخلاف ايمن حكي عن الاخفش
قال ايمن قد علمت انها وصل ولا احمل عليها ايم لان همزة الوصل ليست مطردة في الاسما ..
والاصح انه معرب لعدم سبب البنا وقال الكوفيون مبني لشبهه بالحرف في عدم التصرف
اذ لم يستعمل في موضع من المواضع التي يستعمل فيها الاسما الا في الابتدا خاصة كالحرف
وثالثها ايم المكسور مبني واصله السكون وكسر لالتقا الساكنين وعلي الاول هي جرة
اعراب بواو قسم مقدرة ورابعها من وم مبنيان لانهما علي وضع الحرف وحرك الثاني
لضرورة الابتدا والاول لالتقا الساكنين في الاسم بعدها والاصح بناؤه علي الاعراب انه
لازم الرفع اذ لم يرد عن العرب الا كذلك وقال ابن درستويه يجوز جره بواو القسم والاصح

علي الرفع انه مبتدا خبره محذوف اي قسمي وقال ابن عصفور هو خبر والمحذوف
مبتدا و الاصح انه يضاف لله والكعبه والكاف والذي فالاول هو الغالب والثاني
كقولهم ايمن الكعبة وقول عروة بن الزبير ليمنك لين ابتليت لقد عافيت وقوله
صلي الله عليه وسلم وايم الذي نفسي بيده وقال الفارسي لا يضاف الا الي الله والكعبه
وقال ابن هشام لا تضاف الا الي الله فقط اما امنا فنه لغير ما ذكرنا وانشد الكسائي
ليمن ابيهم لبيس العذرة اعتذروا و الاصح انه مفرد وقال الكوفيون هو جمع يمين
علي نعل كفلس لان بنا انعل لا يوجد في الاسما مفردا ورد بانه لو كان جمعا للزمت
همزته الفتح والقطع وميمه الضم وجا مرفوعا ومنصوبا و الاصح علي الافراد انه مشتق
من اليمن وبه جزم ابن مالك في شرح الكافيه وحكي ابن طاهر عن سيبويه
انه مشتق من اليمين و الاصح ان م ليست بدلا من الواو ولا اصلها من من ولا
ايمن وقيل هي بدل من الواو كالتا لكونهما شفهيتين ورد بانه لو كان كذلك
للزمت الفتح كالتا بان التا من الواو معروف مطردا كاتصف واتصل وغير مطرد
كتراث وتجاه ولم يبدل الميم منها الا في موضع شاذ وهو فم وفيه مع شذوذه خلاف
وقال الزمخشري هي من الداخله علي ربي حذفت نونها ورده ابن مالك بانها لو كانت
لجاز دخولها علي ربي كالاصل واجاب ابو حيان بانه قد سمع ذلك كما تقدم وقيل اصلها
ايمن حذف منها حتي بقيت الميم مسئلة القسم جملة لفظا كاقسمت بالله او تقديرا كبالله انشا
كما ذكرا وخبريه كاشهد لعمرو خارج وعلمت لزيد قايم موكدة لخبريه اخري تاليه غير تعجب
تخرج بالموكدة لاخري نحو زيد قايم فانه يصدق عليها انها جملة موكدة لكنها ليست اخري بل
هي دبالخبريه غيرها فلا تقع مقسما عليها وبالتالي التعجبيه بنا علي الصحيح انها خبريه وتتلقي
اي تستقبل بمعني تجاب في الاثبات بلام مفتوحه مع الاسميه والفعليه مع التنفيس ام لا
نحو ثم لنحن اعلم وان لم يفعل ما امره ليسجنن وليكونن ولسوف يعطيك ربك والله لسيقوم
زيد وقد تكسر مع الفعل في لغة نحو والله لتفعلن ومنعها اي اللام الفراء مع السين لانه لم
يسمع بخلاف سوف والفرق ان اللام كالجزء مما تدخل عليه فيودي دخولها الي توالي اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مرفوض في كلامهم واجيب باغتفار ذلك كما قالوا والله لالكذب
زيد وتتلقي ايضا في الاثبات بان المكسورة مثقلة ومخففة سواكان في خبرها اللام نحو ان
سعيكم لشتي ان كل نفس لما عليها حافظ ام لا وقيل ان كان في خبرها اللام جاز تلقيه بها والا
فلا لان القصد بذلك افادة التاكيد الذي لاجله جاء القسم قيل ولام كي قاله الاخفش ومثل
بقوله تعالي يحلفون بالله لكم ليرضوكم وقول الشاعر اذا قال قدني قلت بالله حلفة لتغني عني
ذا انائك اجمعا ووافقه الفارسي في العسكريات ورجع في البصريات والتذكره واجاب عن
الايه بانه لم يرد القسم بل بانهم يحلفون بالله ما عابوا النبي ليرضوا المومنين وعن البيت بانه
كذلك اي حلفت لتغني عني او بان الجواب محذوف لدلالة الحال اي لتشربن قيل وبل قاله

بعض

بعض القدما واستدل بقوله تعالي والقران ذي الذكر بل الذين كفروا قال ابو حيان وهو راي
باطل والجواب في الايه محذوف اي كم اهلكنا وحذف اللام لطول الفصل قيل وان المفتوحه قاله ابن
عصفور في المقرب واستدل بقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق ورده ابن
الصايغ وقال جواب القسم جواب لو اي ما يكون جوابها لولا القسم قال ابو حيان وقد رجع عن ذلك
ابن عصفور وتتلقي في النفي بما ولا وان قال ابن مالك في شرح الكافيه ولا فرق في ذلك بين الاسميه
والفعليه الا ان الاسميه اذا نفيت بلا وقدم الخبر او كان المخبر عنه معرفه لزم تكرارها في غير الضرورة
نحو والله لا زيد في الدار ولا عمرو ولعمري لا انا هاجرك ولا مهينك قال ابو حيان وغلط في ان
الجملة الاسميه تنفي بلا قال ولا ينفي بها ايضا الماضي فلا تقول والله لا قام زيد لكن في شرحي التسهيل
والكافيه لابن مالك انه ينفي بها كقوله ردوا فوالله لا زدناكم ابدا ومثاله بما ولين اتيت الذين
اوتوا الكتاب بكل ايه ما تبعوا قبلتك ولين زالتا ان امسكهما من احد من بعده قيل ولن ولم في
الفعليه كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم وحكي الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون قال نعم
وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبه وقال ابو حيان لا سلف لابن مالك في تجويز ذلك الا ما حكي عن ابن
جني انه زعم انه يتلقي بها في الضرورة وهو غلط من ابن جني انتهي نظاهره انه لا يجوز عنده الا في
الضرورة ولا غيرها فنشا من ذلك قول منفصل حكيته بقولي وثالثها ضرورة ورابعها يجوز بلم
دون لن نقله ابو حيان عن محمد بن خلصه الضرير قال ولن وان كانت كلا في نفي المستقبل الا انها
نفي لسيفعل فلما كانت في مقابلة السين لم يتلقي بها كالسين وعندي عكسه وهو جواز التلقي بلن
دون لم لانها للماضي والقسم بالمستقبل اجدر ولان المثال السابق تطرقه الحمل علي الاستيناف وتمام
الكلام عند وخالقهم والبيت لا يحتمله وما قاله من الحاقها بالسين مردود لان الحرف المتلقي به جعل
لتاكيد الجملة المقسم عليها ولا تاكيد في السين ولن تفيد تاكيد النفي والتلقي بها حسن مفيد و
تتلقي في الطلب به اداة او فعلا كقوله بربك هل للصب عندك رافة وقوله بعيشك يا سلمي ارحمي
ذا صبابة وقوله رني لعمرك لا تهجرينا او لما نحو قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين
او الا نحو بالله ربك الا قلت صادقة هل في لقايك للمشغوف من طمع او ان وتلزم اللام مع النون
الشديده او الخفيفه في مضارع مستقبل كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو والله
لا ظنك صادقا ولا حاجة الي تقييده بالمثبت كما في التسهيل لان اللام لا تدخل غيره الا شذوذا كما
سياتي والاكتفا باحدهما اي اللام او النون ان لم يفصل بينه وبين اللام ضرورة كقوله تالي
ابن اوس حلفه ليردني وقوله وقتيل مرة اثارن فانه خلافا لابي علي الفارسي والكوفيه في تجويزهم
ذلك في الاختيار قال ابو حيان ووهم الخضراوي فادعي الاجماع علي المنع فان فصل جاز وفاقا اما بمعمول
متقدم نحو ولين متم او قتلتم لالي الله تحشرون او حرف تنفيس نحو ولسوف يعطيك او قد نحو والله
لقد اقوم غدا وتلزم اللام مع قد ولو مقدره في ماض مثبت غير جامد نحو تالله لقد اثرك ولو كان
بعيدا من الحال خلافا لابن عصفور في منعه قد ح لانها للتقريب من زمن الحال اما المنفي فلا
تدخله اللام وكذا الحالي من قد اذا لم يقدر والجامد لا يقترن بقد كقوله يمينا لنعم

السهران وحدتما وشذ دخول اللام مع ربما وبما من الماضي كقوله لبن نزحت دار ليلي لربما .
تمنينا بخير والديار جميع وقوله فلبن بان اهله لبما كان يوهل واوله ابوحيان علي تقدير فعل
بعد اللام اي ليات بما وشذ دخولها مع مضارع باحد الثلاثه اي قد وربما وبما كقوله لبن
امست ربوعهم سابا لقد تدعوا الوفود لها وفودا وقوله فلبن تغير ما عهدت واصبحت صدفت
فلا بذل ولا ميسور لبما تعاسف في اللقا وليها فرح لقرب مزارها مسرور وشذ دخولها مع
منفي كقوله اما والذي لوشا لم يخلق النوي لبن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي وشذ حذفها
اي اللام وقد من الماضي ذي الشروط او حذف احدها اي قد فقط اذا لم تقدر او اللام فقط ،،
كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لداسرا فما ان من حديث ولا مال وقوله تالله قد علمت قيس
اذا قذ فت او حذف اللام من الاسميه كقول ابي بكر اما والله انا كنت اظلم منه وقولي حيث لا
طول راجع الي الاسميه والماضي معا فان كان في اللام طول حسن الحذف للام او قد اوهما قال
تعالي والشمس وضحاها الي قوله قد افلح من زكاها وقال والسماء ذات البروج الي قوله تعالي
قتل اصحاب الاخدود وقال الشاعر ورب السموات العلي وبروجها والارض وما فيها المقدركاين
او نافيها اي الاسميه كقوله فوالله ما نلتم ولا نيل منكموا بمعتدل وفق ولا متقارب اراد مانلتم
فحذف ما النافيه وابقي الموصوله لدلالة الباء والعطف عليها او نافي الماضي كقوله فان شين البث
بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك مادام عقلي معي امد به امد السرمد اراد لا نسيتك
تجوز بلا شذوذ حذف لا النافيه مع مضارع لم يوكد بالنون نحو تالله تفتوا اي لا تفتوا للعلم بان
الاثبات غير مراد لانه لو كان مراد الجيء باللام والنون بخلاف الموكد بها لانه يلتبس حينئذ بالمثبت
لا ما علي الاصح لعدم وروده ولما فيه من الالباس اذ لا يعلم هل القسم علي النفي في الحال او
الاستقبال وقيل يجوز حملا علي لا وتدخل اللام كان كقول اعرابي ما هذه الغنمه والله لكانها
علي خشبة القند والخشبه جمع خش لا ان وان واذا تقدم القسم علي لو او لولا ولا يوفي
الا بجواب واحد فالمحذوف جوابه او جوابهما خلاف نقل ابوحيان عن الجمهور انه جوابها وان
المذكور جوابه كما اذا تقدم علي اداة الشرط وان لم يلزم ان يكون ماضيا لانه مغن عن جوابهما
ونقل عن مقتضي كلام التسهيل في الجوازم انه جوابه والمذكور جوابها وقد صرح بذلك في الكافيه
وعن مقتضي كلامه هنا انه لا حذف وان لو ولولا ومدخولهما جواب القسم حيث قال ولو تصدر
في الشرط الامتناعي بلو او لولا ونقل عن بعضهم انه لم يصلح جوابا بان نفي بلم نحو والله لو قام زيد
لم يقم عمرو او بما مع اللام نحو والله لو قام زيد لما قام عمرو ولعمرو جعله للو وهو تقييد لمحل الخلاف
لا نول آخر ومن امثلة المساله قوله والله لولا الله ما اهتدينا وقوله ووالله لوكنا الشهود ،،
وغبتم اذن لملانا جوف جيرانهم دما او توالي شرط وقسم وتقدمهما طالب خبر فالجواب
للشرط تقدم او تاخر حتما تفضيلا له بلزوم الاستغنا بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه
مخل بالجمله بخلافه لانه لمجرد التوكيد نحو زيد والله ان يقم يقم وزيد ان يقم والله اقم وقيل
جوازا حكاه ابوحيان فيقال عليه زيد والله ان قام لا نومن وقيل يجوز رفعه وحذفها

حكاه

حكاه اولا اي لم يتقدمهما طالب خبر فالجواب السابق في الاصح قسما كان او شرطا وجواب
الاخر محذوف نحو والله ان قام زيد لا نومن وان تقم والله اقم وجوز الفرا وابن مالك جعل
الجواب للشرط وان تاخر كقولها لبن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا
وجعل ابن مالك الجواب للقسم الموخر ان اقترن بالفاء لدلالته علي الاستيناف كقوله فاما ان
اعش حتي ادب علي العصا فوالله انسي ليلتي بالمسالم ورده ابوحيان بان القسم مع جوابه
جواب الشرط وكذا اقترن بالفاء لانه محذوف دل علي جواب القسم او سبق القسم وحده طالب
خبر او طالب صلة بني علي ايهما شيت فان بني عليهما اي طالب الخبر او الصلة فجوابه محذوف
لدلالة الخبر والصلة عليه والا فهو وجوابه الخبر والصله نحو زيد والله ليقوم وجاني الذي والله
يقوم وزيد والله ليقومن وجاني الذي والله ليقومن وحيث اغني الجواب عن جواب الشرط لزم
رع كونه مستقبلا لانه مغن مستقبل ودال عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا ولو معني كالمضارع
المنفي بلم غالبا لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك ولا يجوز ان يقال والله ان ،
يقم زيد لا نومن ولا والله ان لا يقم لا نومن ولا والله ان قام زيد لعمت الا ان وقع الماضي موقع
المستقبل كقوله ولبن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا اي ليظلن واذا كان المقسم جواب شرط
مسبوق بقسم ملفوظ او مقدر قرنت الاداة الشرطيه ان او غيرها بلام مفتوحه نحو واقسموا
بالله جهد ايمانهم لبن امرتهم ليخرجن لبن لم ينته المنافقون الايه وهذه اللام تسمي الموطيه
لانها وطات الجواب للقسم المذكور قبلها اي مهدته له والموذنه لانها اذنت بان الجواب بعدها
مبني علي قسم قبلها لا علي الشرط اي اعلمت بذلك ولا تجوز حذفها ما دام لم يحذف القسم فان
حذف لم تحذف غالبا لتدل عليه ومن القليل ولبن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وان لم يغفر
لنا ربنا ويرحمنا لنكونن قال ابوحيان فان كان الفعل الواقع جوابا منفيا بلا لم يجز اصلا لانه
حينيذ لا دلالة في اللفظ علي القسم المحذوف ولا يوجد في كلامهم ان قام زيد لا يقوم زيد
ومن دخولها علي غير ان قوله ولما رزقت لناتينك سيبه وقوله ومتي صلحت ليقضين
لك صالح قال ولقد يشبه بعضهم اذ بان فادخل عليها هذه اللام قال غضبت علي وقد
شربت بجزع فلاذ غضبت لاشربن بخروف والجواب المقرون باداة المؤكدة او اللام
مع اسم لا يتقدم معمول عليه مطلقا بلا خلاف كما قال ابوحيان فاذا قلت والله ما يقوم زيد الآن
او والله ان زيدا قايم الآن او والله لزيد قايم الآن لم يجز تقديم الآن او هي اي اللام او لا مع
مضارع فكذلك لا يجوز التقديم مطلقا صححه ابوحيان وقيل يجوز مطلقا ظرفا كان او معمولا
وهو راي الفرا وابي عبيده واستدلا بقوله فالحق والحق اقول لاملان اي حقا وثالثها
يتقدم الظرف والمجرور دون المفعول وهو راي ابن مالك واستدل بقوله تعالي عما قليل
ليصبحن نادمين ويقع القسم بين نفيين توكيدا لنفي المحلوف عليه كقوله اخلاي لا تنسوا
مواثيق بيننا فاني لا والله ما زلت ذاكرا وقد يغني النفي السابق عن النفي المباشر للجواب
كقوله فلا والله نادي الحي ضيفي اي ما نادي ويغني عنه اي عن القسم بان يحذف الجواب

لدليل يدل عليه وقيل وعليه ابن مالك ان وقع بعد لقد نحو ولقد صدقكم الله وعده او لين
نحو لين اخرجوا لا يخرجون معهم اومصاحبا لاما مفتوحة ونونا للتوكيد نحو لاعذبنه عذابا شديدا
وقيل وعليه ابو حيان ان كان الجواب باللام او ان المشدده فان كان بغيرهما كما ولا وان فلا
و يغني عن الجواب فيحذف معموله نحو والنازعات الي قوله يوم ترجف الراجفه اي لتبعثن وقسم
مسبوق بحرف جواب نحو اليس هذا بالحق قالوا بلي وربنا وقولك لمن قال افعل كذا اي والله
او نعم والله او اجل والله ويغني عن القسم جير كقوله قالوا اقرت قلت جير لتفعلن عما قليل
اينا المشهور كسرا اي مكسورا لالتقاء الساكنين وفتح تخفيفا ثم قال سيبويه اسما لدخول
التنوين عليها في قوله وقايله بيست قلت جير بمعني حقا فيكون مصدرا وقيل ابدا فيكون
ظرفا كعوض وبنيت لقلة تمكنها اذ لا تستعمل الا في القسم قاله صاحب الملخص وقال قوم
حرف جواب بمعني نعم وصححه ابن مالك قال لان كل موضع يقع فيه يصلح ان تقع فيه نعم وليس
كل موضع تقع فيه يصلح ان تقع فيه حقا فالحاقها بنعم اولي ولانها اشبه بها لفظا واستعمالا
ولذلك بنيت ولو وافقت حقا في الاسميه اعربت ولجاز ان تصحبها الالف واللام كما ان حقا
كذلك ولو لم تكن بمعني نعم لم يعطف عليها في قوله ابي كرما لا الفاجيرا ونعم باحسن ايفاء الجز
موعد ولم يوكد بها في قوله وقلن علي البردي اول مشرب نعم جير ان كانت رواء اسافله ولا،
قوبل بها لا في قوله اذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا اذا تقول جير قال واما تنوينها فضرورة
او ترنم زاد الفارسي او شاذ كتنوين اسم الفعل في قولهم فداء بكسر الهمزة واختار هذا القول
ابو حيان وابن هشام والرضي وقال الماصح وقوعها قسما يجامع ان التصديق توكيد وتوثيق
كالقسم قال ابن الدماميني ولقايل ان يمنع لزوم الاعراب لو كانت بمعني حقا ودخول ال،،
وسنده ما التي بمعني شي ونحوها وسبب البنا حينيذ موافقتها جير الحرفيه لفظا وكونها
موكده في البيت المذكور لاحتمال ان يكون المعني نعم احق ذلك حقا واجاب شيخنا الامام الشمني
عن الاول بان اللزوم لعدم مشابهتها الحرف بوجه من الوجوه المقتضيه للبنا بخلاف
ما بمعني شي فانها مشابهة له في الوضع قال وقوله ان سبب بنايها موافقتها جير الحرفيه،
فيه نظر فان القايل باسميه جير لا يثبت جيرا اخري حرفا حتي تكون هذه مشابهة لها انتهي
وقال قوم اسم فعل حكاه صاحب الملخص واختاره فيها نقل ابو حيان قال لان تنوينها للتنكير
وهو لا يوجد الا في اسم الفعل او الصوت وتنون ضرورة كالبيت السابق وتذيجاب بها،،
دونه اي دون قسم كما يجاب بنعم واجل كقوله قالت اراك هاربا للجور من هدة السلطان،،
قلت جير ويغني عن القسم ايضا لا جرم حكي الفرا ان العرب تقول لا جرم لاتينك ولاجرم
لقد احسنت فاستغنوا بها عن القسم فاصبن بها معني حقا واصلها بمعني لا بد قال الكوفيه
ويغني عن القسم ايضا عوض فيقال عوض لا نفعلن قال ابو حيان والبصريون لا يعرفون
القسم به وان ذكره الزجاجي وتجمع بين ايمان تاكيدا سوا اختلف حرف القسم ام لا لكن
ان اختلف الحرف لم يوت بالثاني حتي يوفي الاول جوابه فيقال تالله لا فعلن بالكعبه لافعلن

خلافا

خلافا للاخفش في تجويزه الموالاه فيقال والله بالله تالله لا افعل كما يقال والله والله لا افعل
مساله من القسم غير صريح وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما لعلمت نحو ولقد
علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق قال سيبويه ومنه قولهم علم الله وشهدت نحو:
شهد الله انه في قراة الكسر نشهد انك لرسول الله وعاهدت وواثقت واخذت ومنه واذ
اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب ليبيننه للناس وهذه الالفاظ في الخبر ونشدتك
بالله وعمرتك الله بالتشديد وعمرك الله بضم الواو وفتحها مع ضم العين وقعدك الله بفتح،
القاف وكسرها وقعيدك الله وعزمت في الطلب وقد تقدم ان جواب الطلب يتلقي به او بلما
او الا او ان ومن امثلته هنا قولهم انشدك الله الا فعلت وفي الصحيح الله الا قضيت بيننا
بكتاب الله وقوله عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم وقوله يا عمرك
الله الا قلت صادقة اصادقا وصف المجنون وكذبا وقوله عمرك الله يا سعاد عديني بعض
ما ينبغي ولا تؤيسيني وقوله عمرك الله ما تعرفني انا حرات المنايا في الفزع وقوله قعيد
كما الله الذي انتما له الم تسمعا بالبيضتين المناديا وقوله قعدك ان لا تسمعيني ملامة
ولا تنكئي قرح الفواد فييجعا وتجوز حذف نشدت فيقال بالله لما فعلت ومنه قوله قالت
له بالله يا ذا البردين لما غنيت نفسا او اثنين وتجوز حذف الباء فينصب تاليها نحو
نشدتك الله لما فعلت والاصل بالله ومعني نشدتك بالله الا فعلت اقسمت به لا تترك الا فاعلا
اي سالتك وطلبت منك به من نشد الضالة طلبها ومعني عمرك الله اي عمرك يعمر وهو
مخفف عمرتك الله بحذف الزوايد سالت بتعميرك الله اي باقرارك له بالبقا كما ان معني عمر
الله اي احلف ببقاء الله ودوامه فان لم يرد بها القسم فالمعني سالت الله ان يطيل عمرك
وقيل المراد به ضد الخلو من عمر الرجل منزله كانه اراد تذكير القلب بذكر الله تاكيدا للصد
والتقدير ذكرتك بالله تذكيرا يعمر القلب فلا يخلو منه ومعني قعدك وقعيدك الله سحك
اي رقيب عليك وحفيظ وقيل قاعدك وهو بمعناه قال في الصحاح وضمن القسم علي معني
بصاحبك الذي هو صاحب كل نجوي وقيل هما مصدران بمعني المراقبه والتقدير اقسم د،
نمرا قبتك الله ونصب الجلاله في الجميع علي اسقاط الجار الاضافه اي هذا مبحثها
في الامالة في اللغه ومنه ضافت الشمس للغروب مالت واضفت ظهري الي الحايط املته
اليه وضاف السهم عن الهدف اي عدل واضفته الي فلان الجاته والمضاف في الحرب
المحاط به والمضاف الملزق بالقوم وضافه الهم نزل به وتضايف الوادي تضايق كانه
مال احدي جانبيه الي الاخر واضفت من الامر اشفقت وفي الاصطلاح نسبة،
تقييديه بين اسمين توجب لثانيهما الجر فخرج بالتقييديه الاسنادية نحو زيد قايم،
وما بعده نحو قام زيد ولا ترد الاضافه الي الجمل لانها في تاويل الاسم وبالاخير الوصف نحو
زيد الخياط وتقع بادني ملابسة كقوله تعالي لم يلبثوا الا عشية او ضحاها لما كانت،
العشية والضحي طرفي النهار صحت اضافة احدهما الي الاخري وقوله كوكب الخرقا اضيف

ق

الاضافه

اليها لانها كانت تثنية وقد طال عهد والاصح ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه
وهو قول سيبويه لان الاول هو الذي يضاف للثاني فيستفيد منه تخصيصا وغيره وقيل عكسه
وقيل يجوز في كل منهما كل وتجري هذه الاقوال في المسند والمسند اليه فقيل المسند
الاول مبتدا كان او غيره والمسند اليه الثاني وقيل عكسه وقيل يجوز ان يقال كل منهما في
الاول والثاني والاصح قول رابع ان المسند هو المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وتجري
ايضا في البدل والمبدل منه والاصح هنا ان الثاني البدل والاول المبدل منه كما يوخذ من
بحثه والاصح ان الجر في المضاف اليه بالمضاف قاله سيبويه وان كان القياس ان لا يعمل
لانه لا يعمل من الاسماء الا ما اشبه الفعل والفعل لا حظ له في عمل الجر لكن العرب
اختصرت حروف الجر في مواضع واضافت الاسماء بعضها الى بعض فناب المضاف مناب حرف
الجر فعمل عمله وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر لان الاسم لا يختص وقال
الاخفش بالاضافة المعنوية قال الجمهور ويقدر اللام قال في شرح الكافية ومعناها
هو الاصل ولذا يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها نحو دار زيد ومع صحة
تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه
ومنه اضافة كل الى ما بعدها وقال قوم ويقدر من ان كان الاول بعض الثاني وصح الاخبار
به عنه كثوب خز وخاتم فضة فالثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة ويصح ان يطلق
على كل اسم الخز والفضة ومنه اضافة العدد الى المعدود والمقدار الى المقدرات على
الصحيح بخلاف نحو يد زيد وعين عمرو فالاضافة بمعنى اللام اذ لا يصح اطلاق اسم الثاني فيه
على الاول قيل او لم يصح ذلك اكتفاء بكونه بعضا وهو راي ابن كيسان والسيرافي
واستدلا بظهورها في قوله فالعين مني كان غرب تحط به وقوله كان على الكتفين
منه اذا انتحى ورده ابن مالك بان الفصل بمن لا يدل على ان الاضافة بمعناها بدليل فصل
بها ما ليس بخبر قال وان حديثا منك لو تعلمينه وانكر قوم الاضافة بمعنى من اصلا
وقالوا الاضافة بمعنى اللام لان الخز مستحق للثوب كما انه اصل له وقال الجرجاني وابن الحاجب
في كافيته وابن مالك في كتبه ويقدر في حيث كان ظرفا له قال في شرحي الكافية
والتسهيل قد اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح كقوله الد الخصام بل مكر الليل
تربص اربعة اشهر يا صاحبي السجن وفي الحديث فلا تجدون اعلم من عالم المدينة فمعنى
في في هذه الامثلة ظاهر ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف قال ابو حيان ولا اعلم احدا ذهب
الى هذه الاضافة غيره وهو مردود وقد قال بها الجماعة المذكورون معه كما صرحت بنقله
عنهم تقوية لابن مالك وردا لدعوى تفرده وصرح ابن الحاجب في معتد منه بان تقديرها
في اقل من اللام ومن وكذا قال ابن مالك وزاد ان تقدير من اقل من تقدير اللام وقال
الكوفية وتقدر عند نحو هذه ناقة رقود الحلب اي رقود عند الحلب واجاب ابو حيان
بان هذا وما قدر فيه في من باب الصفة المشبهة والاصل رفعه على الفاعلية مجازا للمبالغة

وقال ابو حيان لا تقدير اصلا لا للام ولا لغيرها وانما الاضافة تفيد الاختصاص وجهاته
متعددة مبين كل جهة منها الاستعمال فاذا قلت غلام زيد ودار عمرو فالاضافة للملك او سرج
الدابة فللاستحقاق او شيخ اخيك فلمطلق الاختصاص ويختص التقدير عند من قال به
بالمحضة وقيل تقدر اللام في غيرها لظهورها في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه حافظات للغيب
مصدق لما معهم فعال لما يريد ورده بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة والمحضة
هي التي تفيد تعريفا اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصا اذا كان نكرة قال ابو حيان هكذا
قالوه وليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك ان التعريف تخصيص فهو قسم منه والصواب
انها تفيد التخصيص فقط واقوى مراتبه التعريف وهو بحث لفظي وفي مفاد اضافة الجمل احتمالا
لصاحب البسيط ووجه التخصيص ان الجمل نكرات ووجه التعريف انها في تاويل المصدر المضاف
في التقدير الى فاعله او مفعوله هكذا حكاهما ابو حيان بلا ترجيح ثم قال وفي التعريف نظر لان تقدير
المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية فلا يلتفت الى الاضافة فيه كما لا يتعرف قولك غلام
رجل وانت تريد واحدا بعينه وايضا فلا يلزم في المصدر ان يقدر معرفا بل يقدر منونا عاملا
انتهى وغيرها اي غير المحضة ما لا يفيد واحدا منهما بل تخفيفا في اللفظ بحذف التنوين وشبهه
فقط اي من غير المحضة اضافة غير ومثل وشبه وخدن بكسر المعجمة وسكون المهملة
بمعنى صديق ونحو بمعنى مثل وناهيك وحسبك من رجل اي كافيك وما في معناها بمعنى
لدة وضرب زيد في معنى مثل وشرعك وبجلك وقطك وقدك في معنى حسبك فهذه الاسماء
نكرات وان اضيفت الى معرفة اما لانها على نية التنوين فقصدا للتخفيف كالوصف كما قاله سيبويه
والمبرد وهو صنيع المتن وجزم به ابن مالك في غير ومثل ونحوها لانك اذا قلت غير زيد فكل
شي الا زيد غيره ومثل زيد فمثله كثير واحد في طوله واخر في علمه واخر في صنعته واخر في حسنه
وهذا الايكاد يكون له نهاية ونقض هذا بان كثرة المماثلين والمغايرين لا توجب التنكير كما
ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة بل يجب الوقوع على واحد معهود للمخاطب
وقال الاخفش يجوز ان يكون السبب في ذلك كون اول احوالها الاضافة لانها لا تستعمل مفصولة
عنها لا يقال هذا مثل لك ولا غير لك واول احوال الاسم التنكير فلذلك كانت نكرة مطلقا وكذا
واحد امه وعبد بطنه وابوك في لغة لبعض العرب حكاها ابو علي في الاولين والاصمعي
في الاخير حيث ادخل عليها رب في قول حاتم اما واي ابي واحد امه وقولها رب ابيه رب
اخيه قال ابو حيان كانه لوحظ في واحد امه معنى منفرد امه وفي عبد بطنه خادم بطنه
والضمير فيهما لا يرجع الى واحد ولا عبد بل الى غيرهما مما تقدم وفي ابيه واخيه مناسب
له بالابوة والاخوة والاشهر استعمالها الا ما ذكر معرفة قيل ومنه ايضا الظروف سوى
اضيفت الى مفرد او جملة حكاه ابو حيان عن بعضهم ويعرف ما ذكر من غير وما بعده
ان تعين المغاير والمماثل وكان وقع غير بين ضدين نحو صراط الذين انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك مررت بالكريم غير البخيل والجامد غير المتحرك او

تادن مثلا اما شعر بمماثلة خامره وقال المبرد لا يتعرف بغير بحال لان كل من خالفك فهو
غيرك حقيقة و الذي يماثلك من كل وجه قد يتعين ان يكون واحدا قال ابو حيان ورد
بانه قد يكون معرفه باعتبار انه مغايره في المغايره كما يكون مغايره في المثل ومنه اي غير المحض
اضافة الصفه اي اسم الفاعل و المفعول وامثلة المبالغة و الصفة المشبهه الي معمولها
المرفوع بها في المعني او المنصوب لانها في تقدير الانفصال ولذلك وصف بها النكرة في
قوله تعالي هديا بالغ الكعبه ووقعت حالا في قوله ثاني عطفه ودخل عليه رب في قول جرير
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم وذكر ابن مالك في نكته علي الحاجبيه انها قد تفيد التخصيص
ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا سهو فان ضارب زيد اصله
ضارب زيدًا لا ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل الاضافه وفهم من تقييد الاضافه
بكونها الي المعمول اشتراط كونها بمعني الحال او الاستقبال فان كانت بمعني الماضي فاضافتها
محضه لانها ليست في تقدير الانفصال قيل و منه اضافه المصدر الي مرفوعه او منصوبه
قاله ابن برهان وعلله بان المجرور به مرفوع المحل او منصوبه فاشبه الصفه وابن الطراوه
علله بان عمله بالنيابه عن الفعل فهو اقوي من الصفة العامله فالشبه بدليل اختصاصها
ببعض الازمنه دونه واذا كان اقوي كان اولي ان يحكم له بحكم الفعل من عدم التعريف
والاصح لا لورود الاستدلال بانه لم ينب مناب الفعل وحرم بل صح ان و الموصول محكوم
بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه وبانتفاء لوازم التنكير من دخول رب وال و نعته بالنكره
وبورود نعته وتاكيده بالمعرفه في قوله الي وحدي بك الشريد اراني وقوله فلو كان
في ام ذي الودع كله وبان تقدير الانفصال في الصفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها
قيل و منه اضافة اسم التفضيل قاله الكوفيون والفارسي وابو الكرم وابن الدباس
والجزولي وابن عصفور وابن ابي الربيع قال الفارسي لانه ينوي بها الانفصال بكونها
تضاف الي جماعة هو احدها و الالزم اضافة الشي الي نفسه اذا انفك ان يكون بعض الجمله
المضاف اليها ولان فيه معني الفعل ولهذا نصب الظرف ويتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف
جر والاصح انها محضه اذ لا يحفظ وروده حالا ولا تمييزا ولا بعد رب وبل قال سيبويه
العرب لا تقول هذا زيد اسود الناس لان الحال لا يكون الا نكره وثالثها ان نوي معني
من تغير محضه لانه في حكم الانفصال و الا فمحضه قاله ابن السراج ونزل قول
سيبويه علي الثاني ونزل الكوفيين علي الاول فان قصد تعريفها اي الصفة المضافه
الي معمولها بان قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان تعرفت ولذا
وصف بها المعرفه في قوله تعالي مالك يوم الدين فالق الحب والنوي غافر الذنب الا الصفه
المشبهه فلا تتعرف لان الاضافه فيها نقل عن اصل وهو الرفع بخلافها في غيرها فهي
عن فرع وهو النصب ولانه اذا قصد تعريفها ادخل عليها اللام وعمم الكوفيه والاعلم
فقالوا انها ايضا تتعرف بقصده اذ الاضافه لا تمنع منه ومن ثم اي من هنا وهو ان اضافة

الصفة

الصفة الي معمولها لا تفيد تعريفا بل تخفيفا جاز اقتران هذا المضاف دون غيره من المضافات
بال لان المحذور في غيره من اجتماع اداتي تعريف منتف فيه وانما يقترن بها هذا ان كان مثني
او جمعا علي حده نحو الضاربا زيد و الضاربو زيد قال وليس الاخلا بالمعني مساعهم وقال
ان تغنيا عني المستوطنا عدن او اضيف لمقرون بها نحو الضارب الرجل وقوله تعالي المقيمي
الصلاه او اضيف الي مضاف اليه اي الي مقرون بها نحو القاصد باب الكريم وكذا ان اضيف
الي ضمير هي في مرجعه علي الاصح نحو الضارب الرجل والشاتمه وقوله الودانت المستخفه
صبوة وقوله الواهب المائة الهجان وعبدها ومنع المبرد هذه الصورة واوجب النصب
قيل او الي ضميرما نحو الضاربك و الضاربي والضاربه قاله الرماني والزمخشري ومنع
سيبويه والاخفش ذلك وجعلا موضع الضمير نصبا كما لو كان موضعه ظاهر فانه يتعين
نصبه قال الفرا او اضيف الي معرفه ما نحو الضارب زيد بخلاف الضارب رجل ولا
مستند له في السماع وقال الكوفيه او اضيف عدد الي معدود نحو الثلاثة الاثواب قاله
ابن مالك وحجتهم السماع واما البصريون فاستندوا في المنع الي القياس لانه من باب
المقادير فكما لا يجوز الرطل زيت لا يجوز هذا اسبله الجمهور علي انه لا يضاف اسم لمرادفه
ولنعته ومنعوته وموكده لان المضاف يتعرف او يتخصص بالمضاف اليه والشي لا يتعرف
ولا يتخصص الا بغيره والنعت ليس غير المنعوت وكذا ما ذكر بعده الا بتاويل كقولهم سعيد
كرز اي مسمي هذا اللقب وخشرم دبر اي الذي له ذا الاسم لانهما اسمان للنحل وصلاة
الاولي ومسجد الجامع ودين القيمة اي الساعه الاولي واليوم او الوقت الجامع والملة القيمه
وسحق عمامه وجرد قطيفه الاصل عمامه سحق وقطيفه جرد فقدم وجعل نوعا مضافا
الي الجنس كخاتم فضة ويوم يوم وليله ليله وشرط الكوفيه في الجواز اختلاف اللفظ
فقط من غير تاويل تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد
الصدق وحق اليقين ومكر السيئ ويا نسا المومنات كما جاء ذلك في النعت والعطف والتاكيد
نحو غرابيب سود كذبا ومينا كلهم اجمعون وقال ابو حيان لا يتعدي السماع بل
يقتصر عليه ولا يقاس وهل هي اي هذه الاضافه محضه او لا او واسطه بينهما اقوال الاول
قاله جماعة واختاره ابو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا ال ولا ينعت بنكره ولا ورد نكره
فلا يحفظ صلاة اولي ومسجد جامع والثاني قاله الفارسي وابن الدباس وغيرهما تشبيهه
بحسن الوجه وامثاله لان الاصل في صلاة الاولي ونحوه الصلاة الاولي علي النعت ثم ازيل
عن حده كما ان اصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع والثالث قاله ابن مالك قال
لان لها اعتبارين اتصال من وجه ان الاول غير مفصول بضمير منوي وانفصال من
وجه ان المعني لا يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر قال ابو حيان ولم يسبقه احد الي
ذكر هذا القسم الثالث ثم تجري هذه الاقوال في ما الغي فيه مضاف نحو الي الحول ثم اسم
السلام عليكما او مضاف اليه نحو اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق

مبرح ولا يتقدم على المضاف معمول مضاف اليه لانه من تمامه كما لا يتقدم المضاف اليه على
المضاف وجوزه الكسائي على افعل نحو انت اخانا اول ضارب واقتصر في التسهيل على ذكر المثال
وان تعلمن حكاه عنه قال ابو حيان فعل هو مختص بلفظ اول او عام في كل افعل تفضيل يحتاج
الى تحرير النقل في ذلك ولا يظهر فرق بين اول وغيره فيجوز هذا بالله افضل عارف والصحيح
انه لا يجوز شي من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولمخالفة الاصول وجوز الزمخشري
وابن مالك التقديم على غير الثانيه مطلقا نحو زيد عمرو غير ضارب قال فتي هو حقا غير
مبلغ نوبيه ولا تتخذ يوما سواه سبيلا قال ابو حيان والصحيح انه لا يجوز ذلك والبيت
نادر لا يقاس عليه وجوزه قوم على غير ان كان المعمول ظرفا او مجرورا لتوسعهم فيه كقوله
ان امرءا خصني يوما موذنه على التنائي لعندي غير مكفور قال ابو حيان والصحيح المنع لاتحاد
العله في ذلك وفي المفعول اما التي لم يرد بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق فلا يقال
الكرم القوم زيدا غير مشاتم وجوز قوم التقديم على حق كقوله فان لا اكن كل الشجاع فانني
بضرب الطلى والهام حق عليهم قال ابو حيان والصحيح المنع لندور هذا البيت وامكان
تاويله وجوز قوم التقديم على مثل نقله ابن الحاج نحو اما زيدا فمثل ضارب وقد يكتسب
المضاف من المضاف اليه تانيثا وتذكيرا ان صح حذفه ولم يختل الكلام به وكان بعضا
من المضاف اليه او كبعض منه كقولهم قطعت بعض اصابعه وقرئ تلتقطه بعض السيارة
وقوله كما شرقت صدر القناة من الدم وقوله رؤية الفكر ما يؤول الامر معين على اجتناب
التواني بخلاف ما اذا لم يصح لو حذف فلا يقال قامت غلام هند ولا امة زيد جاء او صح ولم
يكن بعضا ولا كبعض فلا يقال اعجبتني يوم الجمعه ولا جاءت يوم عاشوراء مسئله في اسماء
لازمت الاضافه لا حتيا جها الى ما فهم معناها لزم الاضافه مطلقا حمادي وقصاري
بضم اولهما وقصرهما بمعنى الغايه يقال قصاراك ان تفعل كذا اي غايتك واخر امرك
وحكى الجوهري فيها فتح القاف وقصر ايضا قال قصر الجديد الى بلى والعيش في الدنيا
انقطاعه ولزم الاضافة الى مضمر وحد فلا يضاف الى ظاهر وسواء ضمير الغايب وغيره
ويجب مطابقته لما قبله نحو اذا دعي الله وحده والذئب اخشاه ان مررت به وحدي
وكنت اذ كنت الهي وحدكا اعادل هل تاتي القبايل حظها من الموت ام اخلي لنا الموت
وحدنا لازم النصب على المصدر لفعل من لفظه حكى الاصمعي وحد الرجل يحد اذا انفرد
وقيل لم يلفظ بفعله كالابوه والخؤوله وقيل بحذف الزوايد من ايحاد وقيل نصبه على
الحال لتاويله بموحد وقيل لموحد وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم
الافراد والتذكير لانه مصدر وقد يثنى شذوذا او يجر بعلي سمع جلسا على وحديهما
وقلنا ذلك وحدينا واقتضت كل درهم على وحده وجلس على وحده او اضافه نسيج وقريع
على وزن كريم وجحيش وعيير مصغرين اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو
نسيج وحده وقريع وحده اذا انقصد قلة نظيره في الخير واصله في الثوب لانه اذا كان

نسيج[2] ...

رفيعا

رفيعا لم ينسج على منواله والقريع السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده اذا قصد
قلة نظيره في الشر وهما مصغر عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع
رايه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسجا وحدهم وهي نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا تتصل
بنسيج واخوته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وقريع لم يذكرها في التسهيل وذكرها
ابو حيان وشيخه الشاطبي وزاد الشاطبي رجيل وحده ولزم الاضافه الى معرفه مثناه لفظا
او معنى لفظيه معطوفا بالواو فقط ضرورة كلا وكلتا نحو كلا الرجلين كلتا الجنتين كلانا غني
عن اخيه حياته ان للخير وللشر مدا وكلا ذلك وجه وقبل ومن تفريقه بالواو وكلا اخي
وخليلي واحدي عضدا قال الكوفيه او نكره محدوده بناء على جواز توكيدها سمع كلتا جاريتين
عندك مقطوعة يديها وقال ابن الانباري والى مفرد ان كررت كلا نحو كلاي وكلاك محسنان
ولزم الاضافه ذو وفروعه اي ذو وذو وذات وذاتا وذوات واولو واولات الى
اسم جنس قياسا كذي علم وذي حسن واشهدوا ذوي عدل ذواتا افنان والى علم سماعا
نحو ذو يزن وذو رعين وذو الكلاع وذو سلم وذو عمرو وذو تبوك وقيل قياسا قاله الفرا
والغالب الحاقها اي كونها سلخاه اي زايده حينيذ وقد لا تلغى نحو انا الله ذو بكه اي صاحب
بكه والمختار جوازها اي اضافتها الى مضمر كما يفهم من كلام ابي حيان ان الجمهور عليه كقوله انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وقوله ابار ذوي ارومتها ذووه وقوله رجوناه قدما من
ذويك الافاضل خلافا للكسائي والنحاس والزبيدي والمتاخرين في منعهم ذلك الا في
الشعر وجزم الجوهري في الصحاح وفي رؤوس المسايل بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين
واجازه غير هولاء وقد استعمل جمع ذي مقطوعا عن الاضافه في قوله فلا اعني بذلك اسفلكم
ولكني اريد به الذوينا وجميع ما تقدم لزم الاضافه معنى ولفظا ولزم الاضافه معنى لا لفظا
فيجوز القطع على نيتها آل واصله اول قلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم
اويل وقيل اهل ابدلت هاوه همزه ثم الهمزه الفا لسكونها بعد همزه مفتوحة بدليل اهيل واما
يضاف الى علم عاقل غالبا كقوله نحو آل الله في بلدنا لم نزل الا على عهد ارم ومن اضافته
الى علم غيره من الجرد من ال الوجيه ولاحق هما علما فرس والى الجنس آل الصليب والصحيح
جوازه الى ضمير كقوله وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك وقيل لا يجوز وعزي
للكسائي والنحاس والزبيدي ولزم الاضافه معنى ايضا كل وبعض والجمهور على انهما
عند التجرد منهما معرفتان بنيتها لانهما لا يكونان ابدا الا مضافين فلما نويت تعرف من
جهة المعنى ومن ثم اي من هنا وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتهما اي من اجل ذلك
امتنع وقوعهما حالا وتعريفهما بال خلافا للاخفش وابي علي الفارسي وابن درستويه
في قولهم بانهما نكرتان وانهما معرفان بال وينصبان على الحال قياسا على نصف وسدس وثلث
فانها نكرات باجماع وهي في المعنى مضافات وحكوا مررت بهم كلا بالنصب على الحال وهذا القول
سهو عن الاولين وظفرت بنقله عن ابن درستويه ايضا في كتاب ليس لابن خالويه فذكرته

تقوية لهما ولزم الاضافة معنى ايضا اي باقسامها وهي مع النكرة ككل فتكون نفس
ما تضاف اليه ومع المعرفة كبعض ومن ثم اي من هنا وهو كونها مع المعرفة كبعض اي من
اجل ذلك لم تضف لمفرد الا مكرر او منويا بها الاجزا ليصح بها معنى التبعيض نحو اي
وايك فارس الاحزاب ونحو اي زيد حسن اي اي اجزايه فان لم يكن تعين اضافتها الى
نكرة او مثنى نحو اي رجل واي الزيدين عندك هذا حكم شامل لاي بانواعها وقد تقدم ما
يختص بكل نوع منها في مبحث الموصول ومر كثير مما لزم الاضافة في المصادر والظروف
والاستثنا فلا نعده حذرا من التكرار مسئلة اضيف للفعل آية بمعنى علامة مع ما
المصدرية والنافية ودونها شبيها لها بالظرف كقوله باية تقدمون الخيل شعثا وقوله
الكني الى سلمى باية اومات وقوله باية ما تحبون الطعاما وقوله باية ماكانوا ضعافا ولا عزلا
وقيل هو على حذف ما المصدرية والاضافة الى المصدر المؤول قال ابن جني وعلى الاول
ما الموجودة زايدة ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر اصلا واضافتها الى الجملة الاسمية
في قوله باية الحال منها عند موقعها وقيل لا يطرد ذلك بل يقتصر على السماع قاله المبرد
و اضيف اليه ايضا ذو في قولهم اذهب بذي تسلم وافعل بذي تسلم وهي بمعنى صاحب
اي ذي سلامتك والمعنى في وقت ذي سلامة فالباء بمعنى في وقيل للمصاحبة اي افعله متبركا
بسلامتك كما تقول افعله بسعادتك وقيل للقسم اي بحق سلامتك وهل هو خبر في معنى
الدعا اي والله يسلمك وقيل ذو موصولة اعربت على لغة وتسلم صلتها والمعنى اذهب
في الوقت الذي تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصار تسلمه ثم الضمير وتلحق الفعلين ود
الفروع فيقال اذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبي بذي تسلمين مسالة
يحذف المضاف لدليل جوازا نحو اوكصيب اي كاصحاب صيب او كظلمات في بحر لجي اي
كذي ظلمات بمعنى يجعلون اصابعهم يغشاه موج ودونه ضرورة كقوله فر الحارثيون بعد
ما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر يريد ابن هوبر وانما يقاس اذا لم يستبد الثاني بنسبة
الحكم نحو واسئل القرية اي اهلها واشربوا في قلوبهم العجل اي حبه فان جاز استبداده به
اقتصر فيه على السماع ولم يقس خلافا لابن جني في قوله بالقياس مطلقا وجاز جلست زيدا على
تقدير جلوس زيد وقد يحذف متضايفان وثلاثة نحو فانها من تقوى القلوب فانها لا تتقي الابصار
اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى قبضة من اثر الرسول اي اثر حافر فرس الرسول
فكان قاب قوسين اي مقدار مسافة قربه مثل قاب ثم الا فصح نيابة الثاني اي المضاف
اليه عن المضاف في احكامه من الاعراب كما تقدم والتذكير نحو يسقون من ورد البريص
عليه بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ما بردى والا لقال تصفق وهو نهر بدمشق
الفه للتانيث والتانيث نحو والمسك من اردانها نافحة اي رايحته وعود ضميره نحو وتلك
القرى اهلكناهم اي اهلها وغير ذلك كحديث ان هذين حرام على ذكور امتي اي استعمال
هذين وفي نيابته عنه في التنكير اذا كان المضاف المحذوف مثلا خلف فقال ابن مالك

تبعا

تبعا للخليل نعم ولذلك نصب على الحال نحو تفرقوا ايادي سبا اي مثلها وركب مع لا كحديث
فاذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقال سيبويه لا وتجوز
اتفاقا جره ان عطف على مماثل للمحذوف او مقابل له فالاول نحو اكل امرئ تحسبين امرأ ونار
توقد بالليل نارا اي وكل نار والثاني نحو تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة اي
باقي الآخرة وشرط ابن مالك للجواز اتصال العطف كما مثل او فصله بلا نحو لم ارمثل
الخير يتركه الفتى ولا الشر يا تيه امرؤ وهو طايع ولم يشرطه الاكثرون كما في الاية المذكورة
و شرط قوم سبق نفي او استفهام كما تقدم في الامثلة قال ابو حيان والصحيح جوازه مع عدمهما
كقوله لو ان طبيب الانس والجن داويا الذي بي من عفرا ما شفيا بي وقوله كل مثري في
رهطه ظاهر العز وذي غربة وفقر مهين والجر دون عطف ضرورة كقوله الاكل
المال اليتيم بطرا اي مال اليتيم خلافا للكوفيه في تجويزهم ذلك في الاختيار ادخلوا اطعموا
لحما سمينا شاة ذبحوها اي لحم شاة فقاسوا عليه يعجبني ضرب زيد اي ضرب زيد والبصريون
حملوا ذلك على الشذوذ ويحذف المضاف اليه منويا ويكثر هذا الحذف في الاسماء اللازمة
ويقل في غيرها كقبل وبعد ونحوهما فقال ابن عصفور لا يقاس الا في مفرد مضاف لزمان
وقد يبقى المضاف بلا تنوين ان عطف هو على مضاف لمثله او عطف عليه مضاف لمثله فالاول
نحو حديث البخاري عن ابي برزة غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات
او ثماني بفتح الياء بلا تنوين والثاني نحو حديث انه صلى الله عليه وسلم قال تحيض في علم الله
ستة او سبعة ايام وخصه الفرا بالمصطحبين كاليد والرجل نحو قطع الله يد ورجل من
قالها والنصف والربع وقبل وبعد بخلاف نحو دار وغلام فلا يقال اشتريت دار وغلام زيد
قال ابن مالك وقد يبقى بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم اي لا
خوف شي عليهم وقوله سبحان من علقمة الفاخر مسئلة لا يفصل بين المتضايفين اي المضاف
والمضاف اليه اختيارا لانه من تمامه وينزل منه منزلة التنوين الا بمفعوله وظرفه على
الصحيح كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وقرئ مخلف وعده رسله وحديث
البخاري هل انتم تاركوا لي صاحبي وقوله ترك يوما نفسك وهواها سعى في رداها وقوله
كناحت يوما صخرة بعسيل وقيل لا يجوز بها وعلى المفعول اكثر النحويين ورد في الظرف
بانه يتوسع فيه وفي المفعول بثبوته في السبع المتواتر وحسنه كون الفاصل فضلة فانه
يصلح بذلك لعدم الاعتداد وكونه غير اجنبي من المضاف ومقدر التاخير وخرج بمفعوله
وظرفه المفعول والظرف الاجنبيان فالفصل بهما ضرورة يسقي امتياحا ندى المسواك
ريقتها وقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي وقوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له
وجوزه اي الفصل الكوفيه مطلقا بالظرف والمجرور وغيرهما و جوزه يونس بالظرف
والمجرور غير المستقل وجوزه ابن مالك بقسم حكى الكسائي هذا غلام والله زيد وابو
عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت الله ربها واما كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما

المضاف لياء المتكلم

دم والموت بالحر اجدر ذكرهما في الكافيه والاول في الخلاصه ولاذكرهما في التسهيل
وتجوز الفصل ضرورة لا اختيارا بنعت نحو من ابن ابي شيخ الاباطح طالب وندا قال في شرح
الكافيه كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام اراد كان برذون زيدٍ يا ابا
عصام وقال ابن هشام يحتمل ان يكون ابا هو المضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل او
عطف بيان ومثله ابوحيان بقول زهير رفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة
والخلد في سقر اي يا كعب وفاعل يتعلق بالمضاف او غيره كقوله ما ان وجدنا للهوي
من طب ولا عدمنا قهر وجدٍ صب وقوله انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلاه
اي انجب والداه به ايام اذ نجلاه ومفعول ملغي كقوله باي تراهم الارضين حلوا اي باي
الارضين تراهم حلوا ومفعول له اي من اجله كقوله اشم كانه رجل عبوس معاود جرأةً
وقت الهوادي اي معاود وقت الهوادي جرأة مسئلة المضاف للياء يكسر آخره لمناسبة
اليا الا مثنى ومجموعا على حدة وما حمل عليها ومعتلا لا يجري مجرى الصحيح فيسكن
آخره وهو الالف من الاول والاخير والواو من الثاني والياء من الثلاثة ثم تدغم في
ياء الاضافه اليا التي في آخر الكلمة والواو بعد قلبها ياء ويكسر ما قبلها ان كان ضما للمناسبه
نحو زيديَّ وزيديَّ ومسلميَّ وقاضيَّ وتسلم الالف فلا تقلب في المثنى كزيداي والمقصور
كعصاي ومحياي وقلبها ياء في المقصور لغة لهذيل وعندهم كما قال ابوحيان كقوله سبقوا
هويَّ واعنقوا لهواهم وهو لا يجيش بالشركيَّ وقلبها في لديَّ وإليَّ وعليَّ الاسمين اكثر واشهر
في اللغات من السلامه نحو لديَّ وعليَّ الشي واليَّ وبعض العرب يقول لداي وعلاي نقله
ابوحيان معترضا به على صاحب التمهيد في نفيه ذلك ثم اليا المضاف اليها في غير المفرد
الصحيح تفتح كما تقدم وقد تكسر مع المقصور قرا الحسن عصايِ وقد تكسر المدغمه في جمع او
غيره كقراءة حمزه بمصرخيِّ وقول الشاعر علي لعمرو نعمة بعد نعمة سمع بكسر اليا واليا
فيه اي في المفرد الصحيح تفتح وتسكن اي يجوز كل منهما وفي الاصل منهما خلاف قيل
الفتح اصل لانه حرف واحد فقياسه التحريك به ثم سكن تخفيفا وجزم به ابن مالك في
سبك المنظوم وقيل السكون اصل لانه صرف عليه ضمير ركوا وضربوا ولان بناء الحرف على
حركه انما هو لتعذر الابتدا والمتصل بغيره لا تعذر فيه وقل حذفها اي اليا مع كسر
المتلو اي ما قبلها كقوله فبشر عباد الذين بحذف اليا وصلا ووقفا وخطا وقل قلبها
الفا كقوله اطوف ما اطوف ثم آوي الي امَّا ويروي مني النقيع وخصه ابن عصفور بالضرورة
واطلق غيره جوازه وقل حذفها اي الالف مع فتح المتلو بها دالا عليها كقوله ولست بمدرك
ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني قال ابو عمرو بن العلا ومع ضمه كقوله ذريني
انما خطاي وصوبي عليَّ وانما اهلكت مال اي مالي وانكره ابو زيد الانصاري وقال
المعني في البيت ان الذي اهلكته مال لا عرض قال ابن مالك فان كانت الاضافه بكري
مرادا به الحال والاستقبال فلا حذف ولا قلب لانها حينئذ في نية الانفصال فلم تمازج

ما

المنادى المضاف لياء المتكلم

ما اتصلت به فتشبه يا قاضي في جواز الحذف فلا حظ لها في غير الفتح والسكون قال ابو
حيان وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد ثم نقله في الارتشاف عن المجالس لثعلب
والنها به فان نودي المضاف لليا لا بعد ساكن ففيها اي اليا لغات اشهرها الحذف وابقاء
الكسر دالا عليها لان المنادي كثير التغيير لكثرة الاستعمال نحو يا عباد فاتقون ثم الا
بقا ساكنة فليه مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا فقلبها الفا يليه نحو يا حسرتا على
ما فرطت فحذفها اي الالف مع فتح المتلو استغناء به عنها كما استغنوا بالكسر عن اليا وهذا
الوجه اجازه الاخفش والمازني والفارسي ومنعه الاكثرون قال ابوحيان ويحتاج الي
سماع من العرب في النداء ثم ضمه تحصل حيث لا لبس بالمنادي المفرد قرئ قل ربُّ
احكم بالحق قال ربُّ السجن احب الي اي يا رب وحكي سيبويه يا قومُ لا تفعلوا وبربُّ اغفر
لي ووجهه بانه لما حذف المضاف للتنوين بني على الضم كما بني ما ليس بمضاف اذا حذف
تنوينه قال ابوحيان والظاهر ان حكمه في الاتباع حينئذ حكم المبني على الضم غير المضاف
لا حكم المضاف للياء وانكره اي الضم ابن هشام اللخمي وقال انما اجازه سيبويه فيما كثر
ارادة الاضافة فيه وقال خطاب الماردي هو ردي قبيح لانه يلتبس المضاف بغيره
اما بعد ساكن مدغم او غيره فلا سبيل الي كذا نحو يا قاضيَّ وبنيَّ فان كان
المضاف الي اليا في النداء اما او عما مع ابن او ابنة فله اثباتها وقلبها الفا ثابتة حتى لا يكاد
يوجد الا في الضرورة كقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي وقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي
وغلب الحذف لكثرة استعمالها في الندا مع كسر الميم دلالة على اليا المحذوفة وفتحها دالة
على الالف المحذوفة المنقلبة عن اليا المقدر فتحها قبلها لا تركيبا خلافا لسيبويه واصحابه
في قوله انه مركب مبني كخمسة عشر وبعلبك قال تعالي يا ابن ام لا تاخذ بلحيتي ولا براسي قري
في السبع بالفتح والكسر وقال قوم ومع ضمها اما غير ام وعم مع ابن وابنة فلا يحذف منه
اليا كيا ابن اخي يا ابن خالي ونزيد ام واب على الحذف والاثبات والقلب بوجوهها بقلبها
اي اليا تاء مكسورة وهو الاكثر ومفتوحة وبهما قرئ في السبع قيل ومضمومة قاله الفرا
والنحاس وحكي النحاس يا امتُ لا تفعلي وتبعه الزجاج والاصح انها اي التاء عوض من
اليا او الالف ومن ثم اي من اجل ذلك لا يجتمعان اختيارا اذ لا يجمع بين العوض والمعوض
وقولهم يا ابتا بالالف وهي التي توصل باخر المنادي لبعده او استغاثة لا المبدلة من اليا
كالتي في حسرتا واجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما او ندب المنادي المضاف لليا فعلى
السكون اي على لغة من اثبتها ساكنه تفتح او تقلب فتحذف لاجتماع الفين نحو واعبديا
واعبدا وعلى لغة الفتح تفتح فقط وتزاد الالف ولا يحتاج الي عمل ثان لان اليا مهياة لمباشرة
الالف بفتحها وعلى لغة غيره اي الحذف مع كسر المتلو او فتحه او ضمه والقلب الفا تقلب
الفا وتحذف لالف الندبه لاجتماع الفين وقد يستغني بالكسره في المنادي فلا يجب رد
اليا في المعطوف عليه المندوب عند الجمهور فيقال يا غلام وحبيباه خلافا للفرا في ايجابه

البرد فتقول واغلامي وحبيباه ويقال في اضافة ابنم الي اليا ابنمي و يقال في فم فيّ برد
الواو التي هي الاصل وقلبها يآء وادغامها في اليا وفمي وقيل لا يجوز الا في الضرورة لان
الاضافه ترد الي الاصل واستدل ابن مالك وابو حيان علي جواز ابقا الميم لحديث الصحيحين
لخلوف فم الصايم ويقال فيه في لغة التضعيف فميّ والقصر فمي ويقال في اب واخ ونحوه
ابي واخي وحمي وهني بلا رد لانه المستعمل كالاضافة الي غير اليا نحو ان هذا اخي وجوز
الكوفية والمبرد وابن مالك ان يقال ابيّ برد اللام كقوله كان ابيّ كرما وسودا يلقي
علي ذي اللبد الحديدا زاد ابن مالك واخيّ قال ولم اجد له شاهدا لكن اجيزه قياسا
علي ابي كما فعل المبرد ويقال علي المختار في ذي ذيّ لان الاصل في الرفع ذوي قلبت
الواو يآ وادغمت فيها كالجر والنصب ومقابل المختار هو منع اضافتها الي الضمير خاتمة
في سبب للجر ضعيف اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور
في نعت كقولهم هذا جحر ضبّ خرب وتوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم بجرّ
كلهم علي المجاورة لانه توكيد لذوي المنصوب لا للزوجات والا لقال كلهن زاد قوم
وعطف نسق كقوله تعالي وامسحوا برؤسكم وارجلكم فانه معطوف علي وايديكم لانه مغسول
قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت
والتوكيد انهما تابعان بلا واسطه فهما اشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف
واجيب عن الآية بان العطف فيها علي المجرور الممسوح اشارة الي مسح الخف وزاد
ابن هشام في شرح الشذور وعطف بيان وقال لا يمتنع في القياس جره علي الجوار لانه
كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع اما البدل فقال ابو حيان لا يحفظ من كلامهم ولا
خرج عليه احد شيا قال وسببه انه معمول لعامل آخر غير العامل الاول علي الاصح ولذلك
يجوز اظهاره اذا كان حرف جرّ باجماع فبعدت مراعاة المجاوره ونزل منزلة جملة اخري
وكذا قال ابن هشام وانكره اي الجر بالمجاورة مطلقا السيرافي وابن جني وقال الاول
الاصل جحر ضب خرب الجحر منه كما تقول مررت برجل حسن الوجه منه حذف الضمير للعلم به
ثم اضمر الجحر فصار خرب وقال الثاني اصله خرب جحره نحو حسن وجهه ثم نقل الضمير
فصار خرب الجحر ثم حذف ورد بان ابراز الضمير واجب للالباس وبان معمول هذه الصفة
لضعفها لا يتصرف فيها بالحذف وقصره الفرا علي السماع ومنع القياس علي ما جاء منه
فلا يجوز هذه جحرة ضب خربة بالجر وخصه قوم بالنكرة كالمثال ورد بما حكاه ابو زيد
كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك وخصه الخليل بغير المثني اي بالمفرد
والجمع فقط وقيل و بغير الجمع ايضا اي بالمفرد فقط فلا يجوز عليهما هذان جحرا ضب خربين
ولا علي الثاني هذه جحرة ضباب خربة والجواز في المثني معزو الي سيبويه قال ابو حيان
وقياسه الجواز في الجمع والمانع قال لم يرد الا في الافراد وهو قريب من راي الفرا الجوازم الجوازم
اي هذا مبحثها آ اي احدها لام الطلب امرا كان نحو لينفق ذو سعة او دعا نحو ليقض

الجر بالمجاورة

عليها

عليها ربك وحركتها الكسر لضرورة الابتدا وفتحها لغة لسليم طلبا للخفه وقيل انما
تفتح علي هذه اللغة ان فتح تاليها بخلاف ما اذا انكسر نحو لتيذن او ضم نحو لتكرم وقيل انما
تفتح عليها ان استؤنفت اي لم تقع بعد الواو والفا او ثم حكاها الفرا وتسكن اي يجوز
تسكينها رجوعا الي الاصل في المبني ومشاكلة عملها تلو واو وفا وثم نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا
بي ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليتمتعوا وقري بالتحريك في الثلاثة الاخيرة
فقط وقيل يقل مع ثم لان التسكين انما كثر في الاو لين لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما
علي حرف فصارا معه ككلمة واحدة فخفف بحذف الكسر وثم حملت عليهما فلا تبلغ في د
الكثرة مبلغهما وقيل هو معها ضرورة لا يجوز في الاختيار قاله خطاب وانكر قراءة حمزة
وهو مردود وقال ابو حيان ما قري به في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف وتلزم اللام
في امر فعل غير الفاعل المخاطب اي في الغايب والمفعول نحو ليقم زيد ولنحمل خطاياكم
قوموا فلاصل لكم لتعن بحاجتي وتقل في امر متكلم لان امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال
و تقل اللام في امر فاعل مخاطب نحو فبذلك فلتفرحوا وحديث لتاخذوا مصافكم والاكثر
امره بصيغة افعل قال الرضي فان كان المامور جماعة بعضهم غايب فالقياس تغليب الحاضر
فيؤتي بالصيغه وتقل الاتيان باللام وحذفها اي اللام فيه اقوال احدها يجوز مطلقا حتي
في الاختيار بعد قول امر وهو راي الكسآي قال كقوله تعالي قل لعبادي الذين امنوا يقيموا
اي ليقيموا ثانيها لا يجوز مطلقا ولا في الشعر وهو راي المبرد ثالثها وهو الصحيح يجوز
في الشعر فقط كقوله محمد تفد نفسك كل نفس ولا يجوز في الاختيار سواء تقدمه امر
بالقول او قول غير امر ام لم يتقدمه والجزم في الآيه لانه جواب الامر او جواب شرط محذوف
كما سياتي ورابعها يجوز في الاختيار بعد قول ولو كان غير امر نحو قلت لزيد يضرب عمروا
اي ليضرب ولا يجوز في غيره الا ضرورة واختاره ابن مالك وجعله اقل من حذفها بعد قول
امر واستدل فيه بقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن بابي حموها وجارها قال وليس
بضرورة لتمكنه من ان يقول ايذن او تيذن اي ولا تفصل اللام عما عملت فيه لا
بمعموله ولا بغيره قال ابو حيان وهي اشد اتصالا من حروف الجر لانه قد روي فيه الفصل
ولم يجز ذلك فيها لان عامل الجزم اضعف من عامل الجر آ اي الثاني لا الطلبيه اي
المطلوب بها الترك سوا النهي نحو ولا تنسوا الفضل والدعا نحو لا تواخذنا وليس اصلها لا النافية
والجزم بلام الامر مقدرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين ولا اصلها لام الامر زيدت
عليها الف فنفتت لاجلها خلافا لزاعم ذلك وهو السهيلي في الاولي وبعضهم في الثانية قال
ابو حيان لان ذلك دعوي لا دليل علي صحتها وجزم فعل المتكلم بها قليل جدا كقوله لا القين
احدكم متكيا علي اريكته ياتيه الامر مما امرت به الحديث رواه كذا
والاكثر يكون المنهي بها فعل الغايب والمخاطب قال الرضي علي السوا ولا تختص بالغايب كاللام
وفي الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغايب كالمتكلم ومن امثلته فلا يسرف

في الفتل لا يتخذ المومنون وفصلها من الفعل بمعمول مجزومها ومنه قوله وقالوا اخانا لا تخشع
لظالم عزيز ولا ذاحق قومك تظلم اي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافيه وهذا ردي
لانه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور قليل او ضرورة خلف حكاهما في الارتشاف نحو
القوم يضرب زيدًا وجوز ابن عصفور والابدي حذفه اي مجزومها وابقاها لدليل نحو اضرب
زيدا ان اساوان لا فلا وتوقف ابو حيان فقال يحتاج الي سماع عن العرب ٣ اي الثالث لم
وهي حرف نفي وتختص بمصاحبة ادوات الشرط نحو ان تقم لم اقم بخلاف لما فلا تصاحبها قال
الرضي فكانه لكونها فاصله قويه بين العامل الحرفي وشبهه وقال غيره لان مثبتها وهو قد
نعل لا يصحبها بخلاف مثبت لم وجواز انفصال نفيها عن الحال لانها لمطلق الانتفا فتكون د
للمنفصل به نحو ولم اك بدعائك رب شقيا ولغيره نحو لم يكن شيا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان
ودخول الهمزة عليها بخلاف اللام ولا والاكثر كونها اي الهمزة الداخلة عليها للتقرير اي حمل
المخاطب علي الاقرار اي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو الم نشرح لك صدرك ولهذا عطف عليه
الموجب ووضعنا ورفعنا وقد تجي لغيره كالابطا نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع والتوبيخ
نحو الم نعمركم وقد تدخل علي لما لكن دخولها علي لم اكثر وفصلها من الفعل بمعمول مجزومها
وحذفه اي مجزومها كلاهما ضرورة كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوي اهل من
الوحش توهل وقوله احفظ ودبعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم ولا
يجوز ان في الاختيار وقد تهمل فلا تجزم حملا علي ما وقيل علي لا كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم
يوم الصليفا لم يوفون بالجار وهل هو ضرورة او لغة خلاف والنصب بها لغة حكاها اللحياني
وقري الم نشرح ٤ اي الرابع لما قال الاكثر هي مركبة من لم الجازمه وما الزايده كما في
اما وقال بعضهم هي بسيطه وتجب اتصال نفيها بالحال ويعبر عن ذلك بالاستغراق فقولك
لما يقم يدل علي انتفاء القيام الي زمن الاخبار ولهذا لا يجوز لما قام بل وقد يقوم وقيل بغلب
ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به وقيل انما يكون لنفي الماضي القريب من الحال دون البعيد
وهذا القول اخص من الاول وجزم به ابن هشام فلا يقال لما يكن زيد في العام الماضي
وقال الاندلسي شارح المفصل هي كلم تحتمل الاتصال والانفصال ويكون منفيها متوقعا ثبوته
نحو لما يذوقوا عذاب اي لم يذوقوه الي الان وذوقه لهم متوقع بخلاف لم فلا يكون منفيها
متوقعا ولهذا يقال لم يقض ما لا يكون ودون لما وهذا معني قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد
فعل وتحذف مجزومها لدليل كقوله فجيت قبورهم بدا ولما فناديت القبور فلم يجبن وقوله
فجيت المدينه ولما اي ولما ادخل قال ابو حيان وهذا احسن ما يخرج عليه قراة وان كلا لما
اي لما ينقص من عمله بدليل ليوفينهم ربك اعمالهم قال وقد خرجه علي ذلك ابن الحاجب ومحمد
بن مسعود الغزني في البديع لكنه قدره لما يوفوا بدلالة وانهم لفي شك قال وانما جاز في لما
دون لم لانه يقوم بنفسه لتسبب انه مركب من لم وما وكان ما عوض من المحذوف وقال
غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بان يقتصر علي قد كقوله وكان قد وفصله منها

ضروره واجازه الفرا بشرط فيها اي في لم ولما نحو لم او لما ان تزرني ازرك ومنعه هشام
ومنها اي الجوازم ادوات الشرط وهي ان ام الباب وما ومن ومهما بمعني ما وقيل اعم
منها وهي بسيطه وزنها فعلي والفها تانيث واذا لم تنون باقيه علي التنكير ولنسي بها
او الحاق وذلك تنوينها للبنا او مركبه من ما الجزائيه وما الزايده كما قيل مني ما واما ثم ابدلت
الهاء من الالف الاول دفعا للتكرار لتقاربهما في المعني وهو راي الخليل واختاره الرضي قياسا
علي اخوتها او مركبه من مه بمعني كف وما الشرطيه وهو راي الاخفش والزجاج ورد بانه
لا معني للكف هنا الا علي بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد للكلام متقدر كانه قيل
لا تقتدر علي ما افعل او هي مه المذكوره اضيفت لما الشرطيه وهو راي سيبويه اقوال
قال ابو حيان المختار اولها وهو البساطه لانه لم يقم علي التركيب دليل وقول اصلها ما ما
دعوي اصل لم ينطق به في موضع من المواضع ومتي وايان وهما ظرفا زمان للعموم نحو
متي تقم اقم وايان تقم اقم وكسر همزة ايان لغة لسليم وانكر قوم جزمها لقلته وكثرة
ورودها استفهاما نحو ايان يبعثون قال ابو حيان وممن لم يحفظ الجزم بها سيبويه
لكن حفظه اصحابه وتختص اذا وردت في الاستفهام بمستقبل كما تقدم فلا يستفهم بها
عن الماضي كذا قال ابن مالك وابو حيان ولم يحكيا فيها خلافا واطلق السكاكي والقزويني
في الايضاح كونها للزمان ومثلا بايان جيت وهو يشعر بانها تستعمل في الماضي والصواب
خلافه وقد قيده في التلخيص ثم نقل علي بن عيسي الربعي انها تختص بمواضع التفخيم نحو ايان
يوم الدين ايان يوم القيمة والمشهور انها تختص به بخلاف متي اذا استفهم بها فانها
يليها الماضي والمستقبل وحيثما واين واني والثلاثه ظروف للمكان عموما وقد تخرج
اين عن الشرطيه فتقع استفهاما بخلاف حيثما وتقع اني استفهاما بمعني متي نحو فاتوا
حرثكم اني شيتم وبمعني من اين نحو اني لك هذا وبمعني كيف نحو اني يحيي هذه الله بعد
موتها واختار ابو حيان في الايه الاولي انها شرطيه اقيمت فيها الاحوال مقام الظروف
المكانيه والجواب محذوف واي وهي بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت الي ظرف مكان
فظرف مكان نحو اي جهة تجلس اجلس او زمان او مفعول او مصدر فكذلك وهي لعموم
الاوصاف واذ ما وانكر قوم الجزم بها وخصوه بالضرورة كاذا ولا تزد ما ولا مهما الزمان
وقيل تردان له وجزم به الرضي قال نحو ما تجلس من الزمان اجلس فيه وحمل عليه بعضهم
قوله مهما تصب افقا من بارق تشم اي وقت تصب بارقا من افق هلت واستدل
له ابن مالك بقوله وانك مهما تعط بطنك سوله وفرجك نالا منتهي الذم اجمعا ورد
بجواز كونها للمصدر اي اعطا كثيرا او قليلا ولا ترد مهما حرفا بل تلزم الاسميه وقال
خطاب والسهيلي ترد حرفا بمعني ان كقوله ومهما يكن عند امري من خليقة وان خالها
تخفي علي الناس تعلم اذ لا محل لها واجيب بانها خبر يكن او خليقه اسمها او مبتدا واسم
يكن ضميرها ومن خليقه تفسيره والظرف خبر ولا ترد مهما استفهاما وقيل ترد له

قال ابن مالك كقوله مهما لي الليله مهما ليه مهما مبتدا خبره لي واجيب باحتمال ان
مه اسم فعل واستونف الاستفهام بما وحدها ولا تجر مهما بحرف ولا اضافه فلا
يقال علي مهما تكن اكن ولا جهة مهما تقصد اقصد وقال ابن عصفور يجوز ذلك كسائر
الادوات ولا ترد ان بمعني أن وقال الكوفيون ترد بمعناها نحو واتقوا الله ان كنتم مومنين
لتدخلن المسجد الحرام ان شآ الله اذ لا يصح هنا معني ان وهو الشك واجيب با نها في
الاولي شرط جي به للتهييج كقولك لابنك ان كنت ابني فلا تفعل كذا وفي الثانيه
لتعليم العباد كيف يتكلمون اذا اخبروا عن المستقبل او ان اصله الشرط ثم صار يذكر
للتبرك ولا ترد بمعني اذا وقال قوم ترد بمعناها وتاولوا عليه الايتين السابقتين لان
اذا تحتاج الي جواب كما تحتاج اليه ان والشيين اذا تقاربا فربما أوقع احدهما موقع الاخر
ولا تفصل ان فيرتفع ما بعدها وقيل نعم حملا علي لو قاله ابن مالك كحديث فانك ان لا تراه
فانه يراك ولا تفصل متي وقيل نعم حملا علي اذا كحديث البخاري وانه متي تقوم مقامك لا
تسمع الناس قاله ابن مالك قال ابوحيان وهذا شي غريب ثم تكمله في استدلاله بما اثر
في الحديث علي اثبات الاحكام النحويه ولا يجازي بكيف وقال سيبويه وكيين يجازي بها معني
لا عملا وتجب كون فعليها متفقي اللفظ والمعني نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس
اذهب بالاتفاق ولا يجزم بها وقال الكوفيون وقطرب نعم مطلقا وقوم ان اقترنت
بما نحو كيفما تكن اكن ولا يجزم بحيث واذ بمجردتين من ما واختاره الفرا قياسا علي اين
واخوانها ورد بانه لم يسمع فيها الاسعة وبين بها بخلافها ولا يجزم السبب عن صلة الذي
وعن النكرة الموصوفه واجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذي يا تيني احسن
اليه وكل رجل يا تيني اكرمه واختاره ابن مالك خلافا لزاعميها اي الاقوال في المسايل
الاربعة عشر وقد بينت مسئله ادوات الشرط كلها اسما الا ان فانها حرف بالاتفاق
والبواقي متضمنة معناها فلذا بنيت الا ايا فانها معربه وفي اذما خلف فذهب سيبويه
الي انها حرف كان وذهب المبرد وابن السراج والفارسي الي انها اسم ظرف زمان واصلها
اذ التي هي ظرف لما مضي فزيد عليها ما وجوبا في الشرط فجزم بها واستدل سيبويه بانها
لما ركبت مع ما صارت معها كالشي الواحد فبطل دلالتها علي معناها الاول بالتركيب وصارت
حرفا ونظير ذلك انهم حين ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا زيد بطل معني حب من الفعليه
وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب وخرجت عن اصل وضعها
بالكليه وتقتضي ادوات الشرط جملتين الاولي شرط والثانيه جزا وجوابا اي يسمي
كل منهما بما ذكر قال ابوحيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه ان شابه الجزا من
حيث كونه فعلا مترتبا علي فعل اخر فاشبه الفعل المترتب علي فعل آخر ثوابا عليه او
عقابا الذي هو حقيقة الجزا وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الاول فصار
كالجواب الاتي بعد كلام السايل فان كانا اي الشرط والجزا فعلين فالاحسن ان يكونا

مضارعين

مضارعين لظهور تاثير العمل فيهما ثم ان يكونا ماضيين للمشاكله في عدم التاثير نحو ان احسنتم
احسنتم لانفسكم ثم ان يكون الاول ماضيا والثاني مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف
الي الاقوي وهو من عدم التاثير الي التاثير ثم ان يكون الاول مضارعا والثاني ماضيا وهذا
القسم اجازه الفرا في الاختيار وتبعه ابن مالك وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة ،
كقوله ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا فلا تملا انفس الاعدآء ارهابا وتجب استقبالهما ،
لان ادوات الشرط من شانها ان تقلب الماضي الي الاستقبال وتخلص المضارع له ولو
كان اذا وقعت شرطا فانها كذلك تقلب معناها الي المستقبل في الاصح كغيرها نحو وان
كنتم جنبا فاطهروا قال ابوحيان ونقل عن المبرد انه زعم ان كان تبقي علي مدلولها من
المضي ولا تغير ادوات الشرط دلالتها عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه ،،
قد او ذا الفآء مع قد ظاهرة او مقدرة حال كونه جوابا في الاصح وذكر ابن مالك تبعا ،
للجزولي وغيره ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة او مقدرة يكون جواب الشرط وهو
ماضي اللفظ والمعني نحو ان يسرق فقد سرق اخ له ان كان قميصه قد من دبر فكذبت
اي فقد كذبت قال ابوحيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه
فيجب ان يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا والا لزم من ذلك تقدم المستقبل علي الماضي
في الخارج او في الذهن وذلك محال فيتاول ما ورد من ذلك علي حذف الجواب اي ان يسرق
فتاس سرق اخ له من قبل ومثله وان يكذبوك فقد كذبت رسل اي فتسل فقد كذبت
قال وسمي المذكور جوابا لانه مغن عنه بحيث لا يجامعه بكثرة ما يستعمل كذلك محذوفا
دائما بصدر الشرط بفعل مضارع غير دعآء ولا ذي تنفيس مثبت او منفي بلا او لم نحو ان تقم ،
اقم ان لا يكن هو فلا خير لك في قتله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ولا يصدر بمضارع
دعا او مقرون بالسين او سوف او قد يصدر بفعل ماض عار من قد وحرف نفي ودعآ وجمود
نحو ان قام زيد قمت ولا يصدر بماض مقرون بقد او بحرف نفي او ذي دعآء او جامد ولا بفعل
الامر المبنيه ولو كان الفعل مضمرا فسره فعل بعد معموله فانه يجوز تصدير الشرطيه نحو
وان احد من المشركين استجارك التقدير ان استجارك احد من المشركين استجارك فاستجارك
المتاخر فسرت الاولي المضمرة وارتفع احد علي الفاعليه بها وكونه والحالة هذه مضارعا
دون لم ضرورة كقوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد والاختيار
ان يكون عند الاضمار والتفسير اما ماضيا كما تقدم او مضارعا مقرونا بلم كقوله فان انت لم
ينفعك علمك فانتسب وقوله ان هو لم يحمل علي النفس ضيمها وكذا تقديم الاسم علي اضمار
الفعل قبله والتفسير بعده مع غير ان من الادوات ضرورة والشايع وقوع ذلك مع ان ،
وحدها كما تقدم واختصت بذلك لانها ام الباب واصل الادوات الشرطيه ومن الضرورة
قوله فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وقوله فمتي واغل بينهم يحيوه ويعطف علي كاس ،،
الساقي وقوله اينما الريح يميلها تمل وجوزه الكسآيي اختيارا مع من واخواته فاجاز نحو من

زيدا يضرب اضربه و جوزه قوم من الكوفيين في غير المرفوع اي المنصوب و المجرور
لانهما فضله ومعفوه في المرفوع وجوزه قوم منهم في المرفوع ايضا ان لم يكن عود
ضمير علي الشرط كالي متي و ايما فان امكن عود الضمير عليه لم تجز تقديم الاسم لاتقول
من هو يضرب زيدا اضربه لان المضمر هو من واختار هذا المذهب الاخير ابو علي صاحب
المهذب قال ابوحيان والصحيح المنع لان الفضله والعمدة شيان اذ فيه الفصل بجملة
بين الاداة والفعل وفي الفصل بين من واخواتها و الفعل بعطف وتوكيد خلف
كوفي اجازه الكسايي ومنعه الفرا قال ابوحيان وهو الذي تقتضيه قواعد البصريين
وشرط الجواب الافادة فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدا فلا يجوز ان يقم زيد تقم كما لا
يجوز في الابتدا زيد فان دخله معني يخرجه للافاده جاز نحو ان لم يطع الله عصيت ،
اريد به التنبيه علي العقاب فكانه قال وجب عليك ما وجب علي العاصي كما جاز في الابتدا
نحو انا ابو النجم وشعري شعري ومنه ومن كانت هجرته الي الله ورسوله فهجرته الي الله ،
ورسوله الحديث وتدخله الفا ان لم يصح تقديمه شرطا بان كان جملة اسميه كقوله ،
ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا اوفعل امر نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني اودعا نحو ان
مات زيد فيرحمه الله اوفرحمه الله اوسفروتا بحرف تنفيس نحو من يرتد منكم عن ،
دينه فسوف ياتي الله بقوم اوبحرف نفي غير لا ولم نحو ان قام زيد فما يقوم اوفلن يقوم
عمروا وبقد نحو ان يسرق فقد سرق اوجامدا نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي ان
ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسي ربي ان اقبل زيد فما احسنه قال ابوحيان وهذه الفا
هي فاء السبب الكاينة في الايجاب في قولك يقوم زيد فيقوم عمرو كما يربطها عند التحقيق
يربطها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف لانه بمنزلة الربط السببي ،
وسبقت هنا للربط لا للتشريك وقال بعض اصحابنا هي هنا عاطفه جملة علي جملة فلم
تخرج عن العطف قال وهذا عندي فيه نظر انتهي و في جواز حذفها اي الفاء اقوال احدها
يجوز ضرورة واختيارا نقله ابوحيان عن بعض النحويين وخرج عليه قوله تعالي وان ،
اطعتموهم انكم لمشركون ثانيها المنع في الحالين قال ابوحيان في محفوظي قديما ان المبرد منع
من حذف الفاء في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان الروايه
من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشي لانه علي تقدير صحة الروايه لا يطعن
ذلك في الروايه الاخري ثالثها وهو الاصح يجوز ضرورة و يمتنع في السعة وهو مذهب
سيبويه وينوب عنها في الاصح اذا الفجاييه في جمله اسميه غير طلبيه ولا منفيه قال
ابوحيان المنصوص منظا فره في الكتب علي الاطلاق في الربط باذا ولكن السماع انما ورد في
ان قال الله تعالي وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذاهم يقنطون فيحتاج في اثبات ذلك
في غير ان من الادوات الي سماع واحترز بالاسميه من الفعليه فان اذا لا تدخل عليها لا
يجوز ان قام زيد اذا يقوم عمرو و بغير الطلبيه من الطلبية فلا يجوز ان يعصي زيدا اذا ،

وبل

وبل له وان اطاع اذا سلام عليه وبغير المنفيه من المنفيه فلا يجوز ان يقم زيد اذا ما عمرو
قايم وانما تدخل الفاء في الصور كلها ومقابل الاصح في المتن قول الاخفش لا اري اذا بمنزلة
الفاء الا رديا لا تقول ان تاتني اذا انا اكرمك كما تقول فانا اكرمك ولكن اري الايه علي حذف
الفاء اي فاذاهم يقنطون ورده ابوحيان بان حذف الفاء فيما تلزمه الفاء لم يجي في كلامهم الا في
الشعر ولو جاز حذف الفاء ذهبت في قولك ان تقم اقم ولم يجي منه شي قال فالصحيح ما ،،
ذهب اليه الخليل وسيبويه انتهي ومن ثم اي من هنا وهو ان اذا نايبة الفاء اي من
اجل ذلك لا يجتمعان لان العوض لا يجتمع مع المعوض فلا يقال ان يقم زيد فاذا عمرو قايم ،
ويرفع الجواب وجوبا ان قرن بالفاء سوا كان فعل الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم
الله منه اومضارعا نحو فمن يومن بربه فلا يخاف وانما دفع لانه حينيذ من جملة اسميه
وهو خبر مبتدا محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولو لا ذلك لحكم بزيادة
الفاء فكان الفعل يجزم ولكن العرب التزمت فيه الرفع فعلم انها غير زايده و يرفع الجواب
جوازا ان كان الشرط فعلا ماضيا نحو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله وان اتاه خليل
يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم ومن شواهد الجزم قوله تعالي ومن كان يريد
الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم ومن كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه قال ابوحيان
ولا نعلم خلافا في جواز الجزم وانه فصيح مختار الا ما ذكره صاحب كتاب الاعراب عن بعض
النحويين انه لا يجي في الكلام الفصيح وانما يجي مع كان لانها اصل الافعال قال والذي نص
علبه الجماعة ان ذلك لا يختص بها بل بساير الافعال في ذلك مثلها وانشد سيبويه للفرزدق
دست رسولا بان القوم ان قدروا عليك اشفوا صدورا ذات توغير قال واما الرفع
فهو مسموع ونص بعض اصحابنا انه احسن من الجزم واختلف في تخريجه فقال سيبويه انه ،،
علي نية التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه الجواب وانه علي حذف الفاء ،
وقال آخرون هو الجواب لا علي اضمار الفاء ولا علي نية التقديم ولكن لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير
في فعله بكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب والا بان كان الشرط مضارعا فضرورة
يرفع الجواب لقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان تصرع اخوك تصرع والاختيار جزمه قال
تعالي ومن يتق الله يجعل له مخرجا واذا رفع فمذهب سيبويه انه علي نية التقدم والتاخر ان ،
كان قبله ما يمكن ان يطلبه كالبيت والا فعلي اضمار الفاء نحو ان تاتني آتيك اذا جاء في الشعر
ومذهب المبرد انه علي اضمار الفاء في الحالين لانه جواب في المعني قد وقع محله فلا ينوي به التقديم
وجازمة اي الجواب الاداة عملت فيه كما عملت في الشرط باتفاق لاقتضايها اياهما فعملت
فيهما كما عملت كان وظن واخواتهما في جزييها هذا مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي
لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي وقيل جازمه فعل الشرط قاله الا
خفش واختاره ابن مالك لانه مستدع له بما احدثت فيه الاداة من المعني والاستلزام ورد ،
بان النوع لا يعمل اذ ليس احدهما باولي من الآخر وانما يعمل بمزيه وهو ان يضمن العامل

من غير النوع وشبهه كحمل الاسماء في الاسماء وقيل جازمه هما اي الاداة والفعل معًا
ونسب للاخفش ايضا قال المجوز هو الطالب فهو العامل وباطل ان يكون الحمل لان لان الجزم
نظير الجر فاذا كان الجار وهو اقوي لا يعمل عملين فاحري ان لا يعمله الجازم ورُدّ بان الجار
لا يقتضي معمولين والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما وبان كل عامل مركب من شيئين لا يجوز حذف
احدهما كاذما وحيثما وقد يحذف فعل الشرط دون الاداه فدل علي ان العامل ليس مركبا
منهما وبان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط
لزم ابقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة وحذف فانها تكون قد
اخذت معمولا واحدا فلا يقبح وقيل جازمه الجوار قاله الكوفيون قياسا علي الجر بالجوار قال
ابو حيان وهذا الخلاف لا يترتب عليه فايدة ولا حكم نطقي وقيل فعل الجواب مبني وفعل
الشرط معرب وقيل هو والشرط ايضا مبنيان والقول للمازني استدل علي بنائهما بان .
الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلين فلا يكون معربا بناء علي ان سبب اعراب المضارع وقوعه
موقع الاسم واستدل لبناء الجواب فقط بانه لم يكن له عامل فكان مبنيا لانه لم يصح عند عمل
ما تقدمه فيه قال ابو حيان والمازني في رايه تخالف مسيلة البصريين قالوا لأداة الشرط
الصدر اي صدر الكلام فلا يسبقها معمول معمولها اي لا يجوز تقديم شي من معمولات فعل
الشرط ولا فعل الجواب عليها لانها عندهم كاداة الاستفهام وما النافيه ونحوهما ما له الصدر
ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها وانما تقع مستانفه او مبنيه علي ذي خبر او نحوه وجوز الكسايي
تقديم معمول فعل الشرط او الجواب علي الاداه نحو خيرا ان تفعل يثبك الله وخيرا ان ابتغي
نصب قال ابو حيان ويحتاج اجازة هذا التركيب الي سماع من العرب غير معمول فعل
الجواب المرفوع فانه يجوز تقديمه نحو خيرا ان اتيتني تصيب وسوغ ذلك انه ليس فعل
جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف والتقدير تصيب خيرا ان اتيتني قال
اكثرهم اي البصريين ولا الجواب ايضا لا يجوز تقديمه علي الاداة لانه ثان ابدا عن الاول متوقف
عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين ماضيا كان او مضارعا نحو قمت ان قمت
واقوم ان قمت وثالثها يجوز تقديم الجواب ان كان مضارعا ويمتنع ان كان ماضيا وعليه المازني
لان المضارع هو الاصل مما لا يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي فانه يجوز فيه بان عبر بصيغته
عن المستقبل فان قدم وحقه التاخر كثر فيه التجوز ورابعها يجوز تقديم الجواب ان كانا اي الشرط
والجواب ماضيين بخلاف ما اذا كان الشرط وحده ماضيا ووجه بانه لما لم يظهر للاداة فيه
عمل اذا تاخر جاز تقديمه لانه مقدما كحاله موخرا فكان كانما لم يعمل فيه بخلاف المضارع فانه
متاثر بها فصار تقديمه علي الجازم كتقديم المجرور علي الجار قيل ولا يسبق الجواب المجزوم معموله
قاله الفرا والصحيح جوازه وعليه سيبويه والكسايي نحو ان تاتني خيرا تصب وعلي الاول وهو
مذهب الاكثر من منع تقديم الجواب علي الاداة مطلقا ان تقدم شبهه مدليله وليس اياه لفظا
وشرطه اختيارا اعني الشرط اختيارا ومعني بان كان مضارعا مقترنا بلم في الاصح نحو قمت

ان

ان قمت واقوم ان قمت واقوم ان لم تقم قال سيبويه هكذا اجري في كلامهم واما الشعر
فيحمل ضرورة واتساع واجاز الكوفيون سوي الفرا ان لا يجزم جواب الشرط في الاختيار وفعل
الشرط مستقبل قياسا علي الماضي فاجازوا انت ظالم ان تفعل فان لم يكن فعل الشرط ماضيا
تفريعا علي الاصح وهو مع ما ومن واي صرن موصولات اي حكم لهن بذلك الذي هو من معانيها
اختيارا وزال حكم الشرطيه لزوال شرطها وهو المعني فينتفي الجزم نحو اتي من يا تيني وزيد كرم ما
تحبه واكرم ايهم يحبك وحينيذ فيا في احكام الموصولات من جواز عمل ما قبلها وحكم الضمير العايد
عليها وصلتها وغير ذلك واما في الشعر فيجوز بقاء الشرطيه والجزم وكذا ان اضيف لهن اي لمن وما
واي زمان يجب لهن في السعة ان يكن موصولات نحو اتذكر اذ من يا تينا نا تيه ولا يجوز الجزم
عند سيبويه والجرمي والمازني لان اسماء الاحيان لا تضاف الي الجملة الشرطيه المصدره بان فكذا
لا تضاف الي ما يتضمن معني ان خلافا للفرا بادي انها ضحى في ذهابه الي جواز الجزم اختيارا لقوله
علي حين من يثبت عليه ذنوبه يرث شربة اذ في المقام تدابر والاولون قالوا هو ضرورة .
ويجري هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم مطلقا اي في الاختيار والضرورة اذا وقع
بعد باب كان وان نحو كان من يا تينا نا تيه وان من يا تينا نا تيه وليت من يحسن اليناحسن
اليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله ولكن المخففه نحو ولكن من يزورني ازوره واذا المفاجاة
نحو مررت بزيد فاذا من يزوره يحسن اليه وما النافيه نحو ما من يا تينا نعطه لان ما لا تنفي
الجملة الشرطيه وهل نحو هل من ياتينا نا تيه لان هل لا يستفهم بها عن الجملة الشرطيه قيل
والهمزة قاله يونس قياسا علي هل والاصح جواز الجزم بعدها وكون من الشرطيه لانها توسع فيها
فاستفهم بها عن الجملة الشرطيه كما استفهم بها عن غير ذلك نحو ان تاتني اتك فلما حسن ذلك
في ان حسن في اخواتها نحو امن ياتنا فاته مسيله يحذف الجواب لدليل كقوله تعالي اان ذكرتم
اي تطيرتم وقوله وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت الآيه اي فافعل ويكثر الحذف
لتقدم شبهه علي الاداة كما مر ولتقدم جواب قسم يدل عليه ويحذف الشرط وهو اقل من
حذف الجواب نص عليه ابن مالك في شرح الكافيه ومنه وان احد من المشركين استجارك وقولهم
ان خيرا فخير وقيل انما يجوز حذفه ان عوض منه لا وعليه ابن عصفور والابدي كقوله
فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها قال ابو حيان وليس بشي
لانها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع انه يجوز نحو وان لا يقم فلا تضربه
فهي في نحو ذلك نافيه لا عوض وورد الحذف وهو مثبت كما تقدم ويحذفان اي الشرط والجواب
مع ان دون ساير الادوات واختصت بذلك لانها ام الباب وانه لم يرد في غيرها قال قالت
بنات الحي يا سلمي وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كما تصفين فزوجينه
قال ابو حيان وكذا حذف الجواب وحده والشرط وحده لا احفظه بعد غير ان قال الا ابن مالك
انشد بيتا في شرح الكافيه زعم انه حذف فيه فعل الشرط بعد متي وهو قوله متي تؤخذوا
قسرا بظنة عامر ولا مح الا في الصاد ويرد وقيل حذفهما معا ضرورة قاله ابن مالك قال

ابوحيان وتبع في ذلك ابن عصفور قال ونص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز اذا
فهم المعني قلت وقد ورد في النثر في عدة من الاثار ولا الاداة اي لا يجوز حذف اداة الشرط ولو
كانت ان في الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف
ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالي تحبسونهما من بعد الصلاة
فيقسمان بالله وان توالي شرطان فصاعدا من غير عطف فالاصح ان الجواب للسابق وبجذف
جواب ما بعده لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط
الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد
ان اكل ان ضحك فعبدي حر فعلى الاصح الضحك اول ثم الاكل ثم المجي فاذا وقعت على هذا الترتيب
ثبت عتقه وعلى مقابله عكسه فاذا وقع المجي ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق فان كان عطف
فالجواب لهما معا ومنه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم الآيه والاصح ان الاحسن حينئذ مجي فعل الشرط
الثاني ماضيا بناء على ان الجواب للسابق وان جواب الثاني محذوف لما مر من انه لا يحذف جواب
الشرط في الاختيار حتي يكون فعله ماضيا وعلى ان الجواب للمتاخر لا يحتاج الي ذلك لانه غير
محذوف الجواب والاصح انه اي الشرط الثاني مقيد للاول كتقييد الحال الواقعة موقعه قاله
ابن مالك قال فقائل تقولك من اجابني ان دعوته احسنت اليه في تقدير من اجابني داعيا له
وقول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم في تقدير
ان تستغيثوا بنا مذعورين قال ابوحيان وغيره ابن مالك يجعله متاخرا في التقدير فكانه قال
من اجابني احسنت اليه ان دعوته لان اجابني هو جواب ان في المعني حتي كانه قال ان دعوت
من اجابني احسنت اليه فاذا وقع دعاوه لشخص فاجابه ذلك الشخص بعد دعايه اياه لزم
الاحسان لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وكذا البيت تقديره على هذا ان تذعروا
فان تستغيثوا بنا تجدوا فاول الشرط يصير جزاء وان توسط الجزاء والشرط مضارع وانتفيه
اي الشرط معني حال كونه غير صفة وصح حذفه ابدل منه مثاله ان تاتني تمشي اكرمك والا بان
لم يوا فقه معني رفع حالا نحو ان تاتني تضحك احسن اليك والماضي كالمضارع في ذلك وانما
فرضت المسئلة فيه كالتسهيل لان فيه يظهر الاثر مثاله ان تاتني مشيت اكرمك وان تاتني
قد ضحكت احسن اليك واحترز بغير صفة من الواقع صفة نحو ان ياتني رجل يعرف النحو فبعر
في موضع الصفة لرجل وبصحة الحذف من خبر كان وثاني ظننت نحو ان تكن تحسن الي احسن
اليك وان تظنني اصدق اصدقك فالمتوسط لا بدل ولا حال بل في موضع نصب على انه خبر
ومفعول ومنه قول زهير ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ولا يغنها يوما من الدهر
تسام وتزاد ما توكيدا في ان ومنه واما ينزغنك واما يبنسينك قال ابوحيان وذلك في القران
كثير ولم يات فيه الا والفعل موكد بالنون واما في لسان العرب فقد جاء ايضا بغير نون كثير
قال زعمت تماضر انني اما امت ليشذوا اسوها الاصاغر يخلفني ولها اي غير مضافة لضمير
بان لم تضف اصلا واضيفت لظاهر ومنه ايّا ما تدعوا ايها الاجلين قضيت ولي ابن ومتى

ان

قال

قال تعالي اينما تكونوا يدرككم الموت وقال الشاعر متي ما تلقني فردين ترجف وكذا ايان في
الاصح قال فايان ما تعدل به الريح ينزل قال ابوحيان وزعم بعض اصحابنا انها لا تزاد وليس بصحيح
لورود السماع به لاما ومن واني في الاصح وذهب الكوفيون الي جواز زيادتها بعدها فيجوز
من ما يكرمني اكرمه مسئله في اعراب اسماء الشرط واسماء الاستفهام اذا وقعت الاداة
الشرطية على زمان او مكان فظرف اي فهي في موضع نصب على الظرف نحو متي تقم اقم واينما
تكونوا يدرككم الموت او على حدث فمفعول مطلق نحو كذا والا فان وقع بعدها
فعل لازم نحو من يقم اقم معه فمبتدا خبره فعل الشرط دون ضميرها وقيل هو والجواب معا
لان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخلا في الخبر ورد بانه اجنبي من المبتدا او متعد واقع عليها
نحو من يضرب زيدا اضربه ومن تضرب اضربه فمفعول به او واقع على ضميرها نحو من يضربه
زيد اضربه ومن تضربه اضربه او متعلقها نحو من يضرب زيد اخاه اضربه فاشتغال اي
فالمسالة من باب الاشتغال فيجوز في اداة الشرط ان تكون في موضع رفع على الابتداء وان تكون
في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها في هذا التفصيل اسماء الاستفهام
مسئله لو شرط للماضي غالبا وقد ترد للمستقبل كان وخرج عليه قوله تعالي وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا وقول توبة ولو ان ليلي الاخيلية سلمت علي ودوني جندل
وصفايح لسلمت تسليم البشاشة اوزقى اليها صدي من داخل القبر صايح وقيل دايما قال
بدر الدين بن مالك وعليه اكثر المحققين قال وورود شرطها في الاية والبيت مستقبلا في
نفسه او بقيد لا ينافي امتناعه فيما مضي لامتناع غيره ولا يحوج الي اخراج لو عما عهد فيها من
معناها الي غيره وقال ابو حيان متعقبا عليه ورود لو في المستقبل قد قاله النحويون في غير موضع
وجزمها لفعلها ضرورة لا تحسن في الاختيار لعدم تمكنها بكونها للمضي ومن الضرورة قوله
لو يشا طار بها ذو ميعة وقيل بل هو لغة لقوم فيطرد عندهم في الكلام وقيل ممنوع لا يجوز لا
في الكلام ولا في الشعر حكى الاقوال الثلاثة ابوحيان واختلفت عبارات النحاة في معناها حتي قال
بعضهم ان النحاة لم يفهموا معني لو فقال سيبويه هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره اي انها تقتضي
فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه لتنتفي فعلا امتنع لامتناع
ما كان يثبت لثبوته وقال المعربون هي حرف امتناع لامتناع اي تدل على امتناع الشي لامتناع
غيره واختلف في المراد بذلك فقيل المراد امتناع الاول اي الشرط للثاني اي لامتناع الجواب
ذكره ابن الحاجب في اماليه بحثا من عنده ووجهه بان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه
لجواز ان يكون ثم اسباب اخر قال ويدل على هذا لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فانها سوقه
لنفي التعدد في الالهة بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لامتناع الالهة لانه خلاف المفهوم
من مساق هذه الايه ولانه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان
لم يكن تعدد في الالهة لان المراد به فساد نظام العالم عن حالته وذلك جايز ان يفعله
الاله الواحد سبحانه انتهي وتابعه على ذلك ابن الخباز وقيل عكسه اي المراد ان جواب

اعراب اسما الشرط والاستفهام

لو

امثالهم

لو ممتنع لامتناع شرطه فقولك لو جيت لاكرمتك دال علي امتناع الاكرام لامتناع المجي وهذا
هو الذي قرره الناس من اثبت الامتناع فيها والمتبادر الي الافهام واستنكر ابن هشام في
المغني مقالة ابن الحاجب ومن تبعه ثم اقاد نقفا لذلك قيل نطقا اي بالمنطوق وقال بدر الدين
بن مالك في شرح التسهيل وشيخنا العلامه محي الدين الكافيجي رحمه الله فيما سمعنا من لفظه
حال تدريسه للمغني فهما اي بالمفهوم قال ابو حيان كان لو عند سيبويه لها منطوق ومفهوم
كما ان لها منطوق ومفهوم فاذا قلت لو اكلت لشبعت فعنده ان الشبع كان يقع لوقوع الاكل
ولو قلت ان قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو وعلي تقدير وجود قيام زيد
وتارة يكون المفهوم مرادا وتارة يكون غير مراد فنظر غير سيبويه الي المفهوم فقالوا اذا
قلت لو اكلت لشبعت امتنع الشبع لامتناع الاكل وسيبويه نظر الي المنطوق فاطرد له في
جميع مواردها وقيل هي حرف امتناع لامتناع ان كان بعدها مثبتان والا بان كان بعدها
منفيان فوجود اي فحرف وجود لوجود فان كان الاول مثبتا والثاني منفيا فحرف وجود
لامتناع او عكسه فحرف امتناع لوجود قال ابو حيان والسبب في ذلك عند هذا القائل
ان المنفي بعد لو موجب والموجب منفي قال وهذا وقول من قال حرف امتناع لامتناع يرجعان
الي معني واحد الا تري انها اذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من ذلك اذا كان ما بعدها
موجبا ان يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الاول او منفيا لزم امتناع نفي الثاني لامتناع
نفي الاول او الاول منفيا والثاني موجبا لزم امتناع وجود الثاني لامتناع نفي الاول فيكون
الاول اذ ذاك موجبا والثاني منفيا او الاول منفيا والثاني موجبا لزم امتناع نفي الثاني
لامتناع وجود الاول فيكون الاول اذ ذاك منفيا والثاني موجبا فهو اختلاف عبارة وقد
رد القولان بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيره كقوله تعالي ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه لان عدم النفوذ محكوم به سواء وجد الشرط ام لا وعدم العصيان
كذلك سواء وجد الخوف ام لا وقال ابو علي الشلوبين و ابن هشام الخضراوي انها لا تفيد
الامتناع بوجه ولا تدل علي امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي لمجرد الربط اي ربط الجواب
بالشرط دلالة علي التعليق في الماضي كما دلت ان علي التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع علي امتناع
ولا ثبوت بالا اذ لو كان من مدلولها الامتناع ما اغفله سيبويه في بيان معناها قال الجمال ابن
هشام في المغني وهذا الذي قاله كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل
من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاء زيد
لاكرمته لكنه لم يجي والمختار في تحرير العبارة عن معناها وفاقا لابن مالك انها حرف يقتضي
امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي قال فقيام زيد من قولك لو قام
زيد قام عمرو محكوم بانتفائه وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام

آخر

آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض لذلك قال ابن هشام في المغني وهذه اجود
العبارات ثم ينتفي التالي ايضا ان ناسب الاول بان لزمه عقلا او شرعا او عادة ولم يخلف المقدم
في ترتب التالي عليه كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض ففسادهما اي
خروجهما عن نظامها المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزومه علي وفق العادة عند تعدد الحاكم
من التمانع في الشي وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد في ترتب الفساد غيره كقولك لو كان
انسانا لكان حيوانا فالحيوان مناسب الانسان للزومه له عقلا لانه جزؤه ويخلف الانسان
في ترتب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم بانتفاء الانسان عن شي المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه لجواز
ان يكون حمارا كما لا يجوز ان يكون حجرا ويثبت الثاني مع انتفاء الاول ان لم ينافِ انتفاؤه وناسب
الاول اما بالاولي نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه رتب عدم العصيان علي عدم الخوف
وهو بالخوف المفاد بلو انسب فيترتب عليه ايضا في قصده والمعني انه لا يعصي الله مطلقا لا مع
الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه اجلالا له تعالي عن ان يعصيه او المساوي نحو قوله صلي الله
عليه وسلم في بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة رواه
الشيخان رتب عدم حلها علي كونها ربيبته المناسب له شرعا فيترتب ايضا في قصده
علي كونها ربيبته المفاد بلو المناسب له شرعا كمناسبته للاول واسوا المساواة حرمة المصاهرة
لحرمة الرضاع والمعني انها لا تحل لي اصلا لان بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبته
وكونها ابنة اخ الرضاعة او الادون كقولك لو انتفت اخوة الرضاع ما حلت للنسب هو علي
نسق ما تقدم فيما قبله وحرمة الرضاع ادون من حرمة النسب ويليها اي لو اسم علي اضمار فعل
يفسره ظاهر بعده اختيارا كقولك لو ذات سوار لطمتني وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيده
ويليها ايضا جزءي ابتدا اختيارا فيقال لو زيد قايم وفارقت ان في ذلك حيث لزمت الماضي
ولم تخل خلافا للبصريين فيهما حيث قالوا لا يليها الا الفعل ظاهرا ولا يليها مضمرا الا في الضرورة
او في نادر كلام ومن الضرورة عندهم قوله لو غيركم علق الزبير بحبله ادى الجوار الي بني العوام
وقوله لو بغير الما حلقي شرق وفي التنزيل قل لو انتم تملكون فاستدل به الاولون وتاوله
المانعون علي ان الاصل لو كنتم تملكون فحذف كان وانفصل الضمير وجوابها في الغالب فعل
مضارع مجزوم بلم كقولك فلو كان حمد يخلد الناس لم يمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد او فعل
ماض مثبت والغالب حينئذ اقترانه باللام المفتوحه كقوله تعالي ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا ومن غير الغالب لو نشاء جعلناه اجاجا او ماض منفي بما والغالب خلوه
من اللام نحو لو شا الله ما اشركنا ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا وقد يقترن
جوابها باذن نحو لو خفتني اذن لاكرمتك وندر كونه تعجبا مقرونا باللام قال فلومت في يوم
ولم ات عجزه يضعفني فيها امرءي غير عاقل لاكرم بها من ميتة ان لقيتها اطاعن فيها كل حرف
منازل وندر كونه مصدرا برب او الفاء كقوله لو كان قتل يا سلام فراحة او قد كقوله لو
شيت قد نقع الفواد بشربه تدع الحوايم لا يجدن غليلا فان وقع الجواب في الظاهر جملة

ينتفي الفساد بانتفاء التعدد لفساد دليل
ولا ينتفي التالي اذ خلفه اي الاول غيره

اسمية فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها ولبين جوابها خلافا للزجاج كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فجواب لو محذوف لدلالة ما بعده عليه وتقديره لاثيبوا وقوله لمثوبة الي اخره جواب قسم محذوف تقديره والله لمثوبة قال الزجاج بل هو جواب لو واللام هي الداخلة في جوابها ويحذف جواب لو لدليل وهو كثير في القرآن قال تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الآية اي لكان هذا القرآن قال ابو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام وترد لو للتمني كقولك لو تاتيني فتحدثني وانكر ذلك قوم وقالوا ليست قسما براسها وانما هي الشرطية اشربت معنى التمني وعلي الاول لا جواب لها في الاصح قال ابو حيان هذا ظاهر المنقول ونص عليه شيخنا ابو الحسن بن الصايغ وابو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي في شرح قصيدة ابن دريد قال والذي يظهر انها لا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه لاشرابها معني التمني لانه متي امكن تقليل القواعد وجعل الشي من باب المجاز كان اولي من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لانه يحتاج الي وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني عن ابن الصايغ وابن هشام انهما قالا يحتاج الي جواب كجواب الشرط وهو سهو وقولي في الاصح راجع الي الامرين معا وروده للتمني واستغنا وها عن الجواب كما تبين قيل وترد للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق لولا ولوما حرفا امتناع لوجود نحو لولا زيد لاكرمتك فامتنع الاكرام لوجود زيد وانما يليها اسم او ان الثقيلة وتقدم اعرابه في باب المبتدا او ان المخففة منها او الناصبة نحو فلولا انه كان من المسبحين للبث لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني وتصير ان وصلتها محذوف الخبر وجوبا او مبتدا لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا علي الخلاف السابق في لو وجوابها ماض مع ما النافيه نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من احد ابدا او مثبت مع اللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم وحذفها اي اللام ضرورة خاص بالشعر او قليل في الكلام اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرة قال بالاول ومرة قال بالثاني ولم يقع منه في القرآن شي ومن وقوعه في الشعر قوله لولا الحياء وباقي الدين عبتكما وقد يجوز حذفه اي جواب لولا لدليل قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب رحيم اي لواخذكم وترد ان اي لولا ولوما للتحضيض وهو طلب بحث وازعاج وترد له ايضا هلا والا بالتشديد والا ربعة حينئذ بسايط اي غير مركبة كما اختاره ابن النحاس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب وقيل الا ربعة مركبات من لو ولا ولوما وقيل ولا وقلبت الهاء في الا همزة ذكره في الارتشاف ابو حيان في شرح التسهيل والسكاكي في المفتاح وذكره في هلا والا ابن مالك في باب الاشتغال في شرح التسهيل وحينئذ تختص بفعل ولو مقدرا في الاصح نحو لولا جاوا عليه باربعة شهداء لوما تاتينا بالملايكة هلا ضربت زيدا الا اكرمت عمروا ومثال تقدير الفعل لولا اذ سمعتموه قلتم فهلا نفسي ليلي شفيعها الا زيدا اضربته وذهب بعضهم الي جواز مجي جملة الابتداء بعد هذه الحروف مستدلا بالبيت المذكور ومن خلوها من التوبيخ لولا اخرتني الي اجل قريب وقد تفيده

لولا ولوما

اي التحضيض لو والا بالتخفيف ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا الا تحبون ان يغفر الله لكم الا تقاتلون قوما نكثوا وقال وترد لولا وهلا استفهاما ولولا نافية وجعل من الاول لولا اخرتني الي اجل لولا انزل اليه ملك ومن الثاني فلولا كانت قرية آمنت قال ابن هشام واكثرهم لم يذكروا ذلك والظاهر ان الاولي للعرض والثانية مثل لولا جاوا عليه باربعة شهدا والثالثة كذلك اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجي العذاب فنفعها ذلك ويويده قراءة ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع وقال المالقي لم ترد لولا الا للتحضيض نقله عنه ابن هشام في المغني أمّا بالفتح والتشديد ويقال فيها ايما بابدال ميمها الاولي يا استثقالا للتضعيف قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت الاصح انها حرف بسيط وقيل مركب من ما واما معناه مهما يكن من شي فهي نايبة عن اداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفهما وقيل عن فعل الشرط فقط قاله في البسيط وقال ابو حيان ما ذكر في معناها هو من حيث ملاحية التقدير ولا يجوز ان يكون مرادفا له من حيث المعنى لان معقولية الحرف مباينة لمعقولية الاسم والفعل فتستحيل المرادفة ولان في يكن ضميرا يعود علي مهما وفي الجواب ضمير يعود علي الشرط وذلك منتف في اما قال وقال بعض اصحابنا لو كانت شرطا لكان ما بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما عالم فعالم فهو عالم ذكرته او لم تذكره فخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف علي قيام زيد واجيب بانه قد يجي الشرط علي ما ظاهره عدم التوقف عليه من ذلك ان كان ابني فهذا ابني الا تري ان بنوته موجودة كان تعبيره به ام لم يكن ومن ثم اي من هنا وهو كونها في معنى الشرط اي من اجل ذلك لزمت الفاء جوابها فلم تحذف دون ضرورة وكذا تقدير قول علي الاصح نحو فاما الذين امنوا فيعلمون لا جايز ان تكون الفاء للعطف لان العاطفة لا تعطف الخبر علي مبتداه ولا زايدة اذ لا يصح الاستغنا عنها فتعين انها فاء الجزاء قال ابو حيان هذه الفاء جات في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجي رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا علي مثله والتعليل بكون اما في معني الشرط ليس بجيد لان جواب مهما يكن من شي لا تلزم فيه الفاء اذا كان مما لا يحتاج لاداة الشرط والفاء لازمة بعد اما كان ما دخلت عليه مما لها ام لم يكن الا تري انه يقال مهما يكن من شي لم ابال به ويمتنع ذلك كذلك في اما وتجب ذكر الفاء فدل علي ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم وتجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شي يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتاخرين ان الفاء لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض ومن اجل ذلك ايضا لم يليها فعل لانها لما قدرت بمهما يكن وجعلوا لها جوابا تعذر ايلاوها الفعل من حيث ان فعل الشرط لا يليه فعل الا ان كان جوابا والغرض ان ما بعد الفاء جواب وتفيد اما التفصيل فتكرر غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون

انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون قال ابن هشام في المغني والتفصيل غالب
احوالها قال وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع
ذلك القسم فالاول نحو فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به الآية اي واما الذين كفروا فلهم كذا
وكذا والثاني نحو واما الذين في قلوبهم زيغ الآية اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم
ويدل على ذلك والراسخون في العلم الى آخره و تفيد التوكيد قال في المغني وقل من ذكره قال ولم ار
من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فايدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد
ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت
اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شي فزيد ذاهب وهذا التفسير
مدل بفايدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى و تفصل اما من الفاء بواحد
من اربعة امور اما مبتدا كالايات السابقة او خبر نحو اما في الدار فزيد وقيل الفصل به
قليل نقله في المغني عن الصفار او معمول لما بعدها اما صريحا نحو فاما اليتيم فلا تقهر الايات او
مفسر نحو اما زيدا فاضربه قال سيبويه او جملة شرطيه نحو فاما ان كان من المقربين
فروح الايات لا بجملة تامة لان هذا التقديم انما جاز للاضطرار الى الفصل بين اما والفاء
وذلك حاصل باسم واحد فبقي الزايد على اصله من المنع اذ الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها قال
ابو حيان الا ان كانت للدعاء نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب مسيلة يعمل ما بعد الفاء فيما
قبلها هنا وفاقا لما تقدم من قوله فاما اليتيم فلا تقهر ثم قال سيبويه ما جاز عمله بعد اما والفاء
عمل فيما قبل وما لا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفاء في الاية وقلت اليتيم لا تقهر لكان جايزا
بخلاف نحو اما زيد فاني ضارب لا يجوز اذ لو حذفت اما والفاء لم يجب تقديم معمول خبر ان عليها
وكذا لا يجوز اما درهما عندي عشرون اذ المخبر لا يعمل فيما قبله وفاقا وقال المبرد او لا وابن درستويه
زيادة على ذلك وان ايضا يعمل ما بعدها فيما قبلها مع اما خاصة نحو اما زيدا فاني ضارب واختاره
ابن مالك قال ابو حيان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد الى
مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه فلذا لم احكه عنه
في المتن وقال الفرا زيادة على ذلك وكل ناسخ يدخل على المبتدا من اخوات ان وغيرها نحو اما
زيد فليتني ضارب واما عمرا فلعلي مكرم وقيل يختص ذلك بالظرف والمجرور للتوسع فيه
نحو اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس وقيل و زيادة على ذلك فعل التعجب اذا كان
متعديا نحو اما زيدا فما ازورني له قاله الكوفيون وعللوه بان التعجب محمول على معناه والمعنى اما زيد
فانا ازوره كثيرا بخلاف غير المتعدي اذا اتصل بضمير الاسم فلا يجوز اما زيدا فما احسنه نعم يجوز اذا
لم يتصل به نحو اما زيدا فما احسن ولا تعمل اما في اسم صريح فلا تنصب المفعول خلافا للكوفيه حيث
اجازوه لما فيها من معنى الفعل وردّ بان الاسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني وبانه لا يحفظ من
كلامهم اما زيد فعنده عشرون درهما ولا اما زيدا فقايم غير الظرف والمجرور والحال فانها تعمل
فيها وفاقا لان هذه الاشيا يعمل فيها ما فيه معنى الفعل الكلام في بقية الحروف غير العاطفة فان

بقية الحروف غير العاطفة

تلك

الهمزة

تلك تاتي في مبحث عطف النسق الهمزة للاستفهام المراد به طلب الافهام وهي الاصل
فيه لكونها حرفا بخلاف ما عداها هذه من ادواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل للنفي ولا بمعنى
قد بخلاف هل ومن ثم اي من اجل اصالتها فيه اختصت بالحذف اي بجواز حذفها كقوله
طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب اراد او ذو الشيب وساير
الادوات لا تحذف ودخولها على النفي كما تدخل على الاثبات نحو الم يتم زيد وغيرها لا يدخل الا على
الاثبات خاصه ودخولها على واو العطف وفايه وثم تنبيها على اصالتها في التصدير نحو او لم
يسيروا في الارض افلا تعقلون اثم اذا ما وقع آمنتم به بخلاف غيرها من الادوات فلا يتقدم
العاطف بل يتاخر عنه كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو فهل انتم منتهون فكيف اذا
اما بتهم فاين تذهبون فاني تؤفكون فاي الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب
سيبويه والجمهور خلافا للزمخشري حيث قال ان الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها
الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله
من غير تقديم ولا تاخير فتقدر امكثوا ولم يسيروا اتجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو
تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام يضعفه ما فيه من التكلف وانه غير
مطرد و دخولها على الشرط نحو افان مت فهم الخالدون بخلاف هل فلا تدخل عليه و على ان
نحو اينك لانت يوسف بخلاف هل وعدم اعادتها بعد ام يقال ازيد في الدار ام عمرو قام زيد
ام قعد ولا يجوز ام اعمرو ولا ام اقعد باعادة الهمزة كما يعاد الجار بعدها تاكيدا في نحو اعلى
زيد غضبت ام على عمرو لان الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تاسيسا بل يجب تقدمها كما تقدم
فلم تقع بعده تاكيدا بخلاف غيرها من الادوات فانها تعاد بعد ام نحو قل هل يستوي الاعمى
والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام من هذا الذي هو جند لكم ام من هذا الذي يرزقكم
و ورودها لطلب التصور نحو ازيد قايم ام عمرو ادبس في الاناء ام خل والتصديق نحو ازيد
قايم واقام زيد بخلاف هل فانها للتصديق خاصه وبقية الادوات للتصور خاصه و ورودها
للتسويه نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم والانكار نحو افاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ
من الملايكة اناثا افعيينا بالخلق الاول اي لم يقع ذلك ومدعيه كاذب والتوبيخ اي اللوم على
ما وقع نحو اتعبدون ما تنحتون والتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار نحو الم نشرح لك صدرك
اي شرحنا والتهكم نحو اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد اباونا والامر نحو ااسلمتم اي اسلموا
والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل والاستبطا نحو الم يان للذين امنوا ان وساير
الادوات لا ترد بشي من ذلك الالف اللينه هي التي لا تقبل الحركة قال ابن جني وهو المسمى لا
الذي يذكر قبل اليا عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه كما فعل في اخوته
اذ قيل صاد جيم توصل الى النطق به باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل
في الابتداء الغلام لتعارضهما وان قول المعلمين لام الف خطا لان كلا من اللام والالف قد مضى
ذكره وليس الغرض كيفية بيان تركيبه الحروف بل سرد اسماء الحروف البسايط قال واما قوله في ...

الالف اللينه

النجم

اقبلتُ من عند زياد كالخرِفْ تخط رجلاي بخطٍ مختلِف تكتبان في الطريق لام الف فلعله تلقاه
من افواه العامه لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة انتهي وفي حاشية الكشاف للتفتازاني كل،
الحروف اذا عدت صدر فيها الاسم بالمسمي الا الالف فانه لايتاتي فيها ذلك وفي انها الاصل قولان
قال الفرا الهمزة هي الاصل والالف الساكنه هي الهمزة ترك همزتها وقال ابن كيسان الالف هي الاصل
وفي حاشية الكشاف للتفتازاني قالوا الالف علي ضربين لينه ومتحركه فاللينه تسمي الفا والمتحركه
تسمي همزه والهمزة اسم مستحدث لا اصلي وانما يذكر في التهجي الالف لا الهمزة انتهي وهذه الجملة
معترضه وكذا ما قبلها وخبر المبتدا قولي تزد للانكار جوازا في منتهي المنكور وقفا بعد همزة
لم تفصل كقولك لمن قال لقيت عمروا أعمراه منكرا لقاه له ويشمل المنتهي وصفه والمعطوف
عليه كقولك لمن رايت عمرا الفاضل اعمر الفاضلاه ولمن قال رايت زيدا وعمرا ازيدا وعمراه
وذلك غير لازم فلك ان لا تلحق وتقول اعمرا واعمرا الفاضلا وازيدا وعمراً فان وصل المتكلم
ولم يقف امتنع الالحاق نحو اعمرا يا هذا وكذا ان فصلت الهمزة من المنكور نحو اتقول عمرا واليوم
عمرا وتقلب بعد ضم واوا وكسر ياء كقولك لمن قال قام عمرو عمروه ولمن قال قام زيد الفاضل
ازيد الفاضلوه ولمن قال مررت بالحارث الحارثيه او تقلب بعد تنوين مطلقا ياء ساكنه
بعد كسر التنوين لالتقاء الساكنين فيقال في قام زيد ازيدنيه وفي ضربت زيدا ازيدنيه وفي
مررت بزيد ازيدنيه وتزد للتذكر كذلك اي كالانكار من الانفصال بمنتهي الكلمة جوازا كقول
من اراد ان يقول رايت الرجل الفاضل فنسي الفاضل فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام
رايت الرجلا ولمن اراد ان يقول قام زيد فنسي زيد يقول قاموا ومن اراد ان يقول قد قام فنسي
قام قدي وتقلب بعد الساكن ايضا ياء الصحيح كقول من اراد ان يقول لم يضرب زيد فنسي
زيد لم يضربي بخلاف المعتل فانه يستغني بمدّه عن مدة التذكر نحو موسي وتفارق مدة الانكار
في انها لا تلحقها هاء السكت لانه غير قاصد للوقف وانما عرض له ما اوجب قطع كلامه وهو طالب
لتذكر ما بقي بخلاف المنكر وتزد فاصلة بين الهمزتين جوازا نحو اانذرتهم ولا فرق بين كون الهمزة
الثانيه محققه او مسهله و تزد فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التوكيد نحو اضربنان
وهنه واجبه كما سياتي وتزد لغير ذلك كمد الصوت للنادي المستغاث او المتعجب منه او المندوب
كما تقدم في محله ألا بفتح الهمزة والتخفيف حرف استفتاح وتنبيه وتدخل علي الجملتين نحو الا ألا
انهم هم السفهاء الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتكثر قبل النداء كقوله الا يا عباد الله قلبي متيم
ويقال فيها هلا بابدال الهمزة هاء نحو هلا تسجدوا الله وكهي في التنبيه هذه الايه والاكثر
استعمالها مع ضمير رفع منفصل نحوها انتم اولا ومع اسم الاشارة كهذا ازيد وتقل مع غيرهما كقول
النابغه هاان ذي عذره ان لا يكن نفعت فان صاحبها مشارك النكد ويلي يا غالبا امر كالايه،
وقوله الا يا سلمي يا دارمي علي البلا اوليت نحو يا ليت قومي يعلمون او رب نحو يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيمة وقد تليها الجملة الاسميه كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين
علي سمعان من جار أمّا بالفتح والتخفيف كالا فهي حرف استفتاح وتنبيه وتكثر قبل القسم كقوله أمّا

اما والذي ابكي واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر وتبدل همزتها هاء وعينا فيقال
هما وعما وتحذف اي الهمزة فيقال ما قال ما تري الدهر قد اباد معدّا واباد السراة من عدنان
او تحذف الالف في الاحوال الثلاثة فيقال ام وهم وعم لغات وتكون بمعني حقا ويفتح بعدها ان نحو اما
انك ذاهب وهي حينئذ اسم مرادف له او حرف قاله ابن خروف وجعلها مع ان ومعمولها كلاما تركب
من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد او مركبة من كلمتين همزة الاستفهام وما اسم بمعني شي،
ذلك الشي حق فالمعني احقا وهي اي ما حينئذ نصب علي الظرف كما انتصبت حقا علي ذلك في نحو قوله
احقا ان جيرتنا استقلوا هذه اقوال قال ابن هشام الثالث قول سيبويه وهو الصحيح قال المالقي
وترد اما للعرض بمنزلة الا فتختص بالفعل نحو اما تقوم اما تقعد قال ابن هشام وقد يدعي في
ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري وما نافيه تنبيه ظاهر كلام ابن هشام في المغني ان
الاستفتاح والتنبيه في الا واما متلازمان حيث جعل التنبيه معناها والاستفتاح مكانها وعبارته
ان لا تكون للتنبيه فتدل علي تحقق ما بعدها وتقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها
ويهملون معناها وافادتها التحقيق من حيث تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت
علي النفي افادت التحقيق وظاهر كلام ابن مالك وابي حيان انهما معنيان مستبدان وعبارة التسهيل
وقد يعزي التنبيه الي الا واما وهما للاستفتاح مطلقا قال ابو حيان في شرحه في قوله
وقد يعزي اشعارا بالقلة يعني ان الاكثر ان يكونا للاستفتاح مطلقا سواء قصد مع ذلك
تنبيه ام لم يقصد انتهي أيْ بالفتح والسكون حرف للتفسير بمفرد نحو عندي عسجد اي
ذهب وغضنفر اي اسد فتاليها عطف بيان علي ما قبلها او بدل منه وقيل عطف نسق
قاله الكوفيون وصاحبا المستوفي والمفتاح ورد بانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دايما ولا
عاطفا ملازما العطف الشي علي مرادفه و لتفسير جملة ايضا كقوله وترمينني بالطرف اي انت
مذنب فان وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكي الضمير نحو تقول استكتمته الحديث
اي سالته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جيئت باذا مكان اي فتحت فقلت اذا سالته لان
اذا ظرف لتقول إيْ بالكسر والسكون حرف للجواب كنعم فتكون لتصديق الخبر ولاعلام
المستخبر ولوعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم
بعدهن وتفارق نعم في انها لا تقع الا قبل القسم كقوله تعالي ويستنبئونك احق هو قل اي
وربي انه لحق ونعم تكون مع قسم وغير قسم قال ابن الحاجب ولا تقع ايضا الا بعد الاستفهام
كالايه وغيره لم يذكر ذلك واشار في المغني الي تضعيفه واذا وليها حرف القسم نحو اي والله
فلا يجوز فيها الا اثبات الياء فان حذفت الواو وليها لفظ الله جاز فيها سكون الياء فيها
وحينئذ فيلتقي ساكنا علي غير حدهما وهو من المستثني من قاعدة المنع وجاز ايضا فتحها
وحذفها لالتقائها ساكنه مع لام الله أجل بسكون اللام حرف للجواب كنعم فتكون تصديقا
للخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب وتقع بعد نحو قام زيد وما قام زيد وهل قام زيد
واضرب زيدا ولا تضرب زيدا وخصها قوم بالخبر دون الاستفهام والطلب وعليه الزمخشري

(في الهامش: ألا – أمّا – أيْ – إيْ – أجَلْ)

وابن مالك وخصها ابن خروف به في الغالب قال اكثر ما تكون بعده وخصها المالقي بغير
النفي والنهي وجعلها للخبر المثبت والطلب بغير النهي وخصها بعضهم بغير الاستفهام اي
بالخبر والطلب وقال لا تجيء بعد الاستفهام وعن الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم بجل
بعد الاستفهام احسن منها بجل حرف له اي للجواب كنعم واسم فعل بمعني يكفي واسم مرادف
لحسب ويقال علي الاول بجلني وهو نادر وعلي الثاني بجلي قال الا بجلي من الشراب الا بجلي
بلي حرف مرتجل له اي للجواب اصلي الالف وليس اصلها بل العاطفة بعد النفي في الفعل بلي
والالف زايدة عليها دخلت للايجاب وقيل للاضراب او للتانيث خلافا للزاعمه استدل ..
قايل الاول بلزوم كون ما قبلها منفيا ابدا والثاني بامالتها وكتابتها بالياء والقياس علي تانيث
رب وثم ونحوها بالتاء وتختص بالنفي وتنقضه سوآ كان مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن
.. يبعثوا قل بلي اي مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو اليس زيد بقايم فيقال بلي او توبيخيا
نحو ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلي او تقريريا نحو الست بربكم قالوا بلي اجروا النفي
مع التقرير مجري النفي المجرد في رده ببلي ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه
ان نعم تصديق للمخبر بنفي او ايجاب واما وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث اترضون
ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلي فهو اما قليل او من تغيير الرواه كما تقرر في غير ما موضع جلل
حرف له اي للجواب كنعم حكاه الزجاج في كتاب الشجر ويرد اسما بمعني عظيم قال ٥ قومي هم جلل
قتلوا اميم اخي ٥ فاذا رميت يصيبني سهمي ٥ ولين عفوت لاعفون جللا ولين سطوت لاوهنن
عظمي ٥ وبمعني حقير قال امرء القيس وقد قتلوا اباه الا كل شي سواه جلل وبمعني اجل قالوا
فعلت ذاك من جللك اي من اجلك وقال جميل رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة
من جلله قيل اراد من اجله وقيل اراد من عظمه في عيني جير بالكسر علي اصل التقآء جير
الساكنين كامس والفتح للتخفيف كاين وكيف حرف له اي للجواب كنعم قال في المغني لا اسم بمعني
حقا فيكون مصدرا ولا بمعني ابدا فيكون ظرفا والا لاعربت ودخل عليها ال ولم تؤكد اجل في
قوله اجل جير ان كانت رثت اسايله ولا قوبل بها لا في قوله اذا تقول لا ابنة العجير تصدق
لا اذا تقول جير واما قوله وقايلة اسيت فقلت جير فالتنوين فيه للترنم وهو غير مختص
بالاسم انتهي وفي شرح التسهيل لابي حيان جير من حروف الجواب وفيها خلاف اهي اسم او حرف
السين وسوف كلاهما للتنفيس اي تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الي الزمان السين وسوف
الواسع وهو الاستقبال قال البصريه وزمانه مع السين اضيق منه مع سوف نظرا الي ان ،
كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعني والكوفيون انكروا ذلك ورده ابن مالك بتعاقبهما ..
علي المعني الواحد في الوقت الواحد قال تعالي وسوف يوتي الله المومنين اجرا عظيما ولكن سنوتيهم
اجرا عظيما كلا سيعلمون كلا سوف يعلمون وقال الشاعر وما حالة الا سيصرف حالها الي حالة
اخري وسوف تزول وبالقياس علي الماضي فان الماضي والمستقبل متقابلان فكما ان الماضي
لا يقصد به الا مطلق المضي دون تعرض لقرب او بعد فكذلك المستقبل وهو ممنوع فان

الماضي

الماضي ايضا فرقوا فيه وقالوا ان قد تقربه من الحال قيل والاستمرار ذكره بعضهم في سيقول
السفهاء الآية مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قولهم ولا ثم فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال ل
قال في المغني وهذا لا يعرفه النحويون وما ذكره من الآية نزلت بعد قولهم غير موافق عليه ..
وتختص سوف خلافا للسيرافي بدخول اللام نحو ولسوف يعطيك ربك وبجواز فصلها بفعل ملغي
نحو وما ادري وسوف اخال ادري والامران ممتنعان في السين وجوزهما السيرافي ايضا وسو
بحذف الفا وسي بحذفها وقلب الواو يا مبالغة في التخفيف وسف بحذف الوسط لغات حكاها
قال الشاعر فان الملك فسوتجدونه تقري وقيل ان هذا الحذف بوجهه ضرورة خاص بالشعر
لا لغة وليست السين منقطعة منها اي من سوف بل هي اصل براسها علي الاصح لان الاصل
عدم الاقتطاع وقيل انها فرعها ومقتطعة منها ورجحه ابن مالك ورد بانها لو كانت فرعها ..
لساوتها في المدة ولكانت اقل استعمالا منها واجيب عن الاول بالتزامه كما تقدم وعن الثاني
بان الفرع قد يفوق الاصل كنعم وبيس فانهما فرعا محرك العين وهما اكثر استعمالا قد حرف قد
تختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس فلا يدخل علي
الجامد كعسي وليس ولا الانشاي كنعم وبيس ولا المنفي ولا المقترن بما ذكر وهي معه كالجزء من
ثم لا يفصل منه بشي فيقبح ان يقال قد زيدا رايت الا بقسم كقوله اخالد قد والله اوطات
عشوه وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت وتكون للتوقع مع المضارع كقولك قد يقدم
الغايب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه ومع الماضي قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر
ومنه قول الموذن قد قامت الصلاة لان الجماعة منتظرون لذلك وفي التنزيل قد سمع الله قول
التي تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة الله لدعايها وقيل لا تكون له مع الماضي بل مع المضارع فقط
لان التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع وانكره ابن هشام في المغني مطلقا فقال والذي
يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما في المضارع فلان قولك يقدم الغايب
يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له واما في الماضي فلانه
لو صح اثبات التوقع لها بمعني انها تدخل علي ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفها
م لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص
آخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل
علي ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة علي المضارع البتة وهذا
هو الحق انتهي وقال ابو حيان في شرح التسهيل لا يتحقق التوقع في قد مع دخولها علي الماضي لانه
لا يتوقع الا المنتظر وهذا قد وقع والذي تلقيناه من افواه الشيوخ بالاندلس انها حرف
تحقيق اذا دخلت علي الماضي وحرف توقع اذا دخلت علي المستقبل الان عني بالتوقع انه كان
متوقعا ثم صار ماضيا وتكون لتقريب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب
والماضي البعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب والتقليل مع المضارع نحو قد يصدق الكذوب
وقد يجود البخيل والتحقيق معهما مثاله مع الماضي قد افلح من زكاها ومع المضارع قد يعلم ما انتم .... عليه

قال سيبويه والتكثير كقوله قد انزل القران مصفرًا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد وقال
ابن سيده والنفي وحكي قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرفه واشار اليه في التسهيل بقوله
وربما نفي بقد فنصب الجواب قال ابن هشام ومحله عندي علي خلاف ما ذكر وهو ان يكون كقولك
للكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعدها نظرا الي المعني قال وان كان انما حكاها النفي لثبوت
النصب فغير مستقيم لمجي قوله والحق بالحجاز فاستريحا وقراة بعضهم بل نقذف بالحق علي الباطل
كل
فيدمغه بالنصب كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذايقة الموت والمعرف
المجموع نحو وكلهم اتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن وتتبع توكيدا وسياتي في مبحث
التاكيد في الكتاب الخامس ونعتًا دالًا علي الكمال لنكرة او معرفة فتضاف حتما لظاهر يماثله
لفظا ومعني نحو اطعمنا شاة كل شاة وقوله وان الذي حانت بفلج دماوهم هم القوم كل القوم يا ام
خالد قيل او معني فقط وتاليه العوامل فتضاف لظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة او
ضمير محذوف نحو كلا هدينا اي كلهم فان اضيفت لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتدا غالبا.
نحو ان الامر كله لله لمن رفع كله وكلهم ومن القليل قوله يميد اذا مادت عليه دلاوه فيصدر
عنه كلها وهو ناهل وقيل دايما ثم ان اضيفت لمعرفة روعي في ضميرها المعني او اللفظ وقد
اجتمعا في قوله تعالي ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدهم
عدا وكلهم اتيه يوم القيمة فردا واوجبه اي مراعاة اللفظ ابن هشام فقال في المغني والصواب
ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا علي لفظها نحو وكلهم اتيه كل اوليك كان
عنه مسولا كلكم جايع الا من اطعمته وكلنا لك عبد واما الاية الاولي فجملة لقد احصاهم
اجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل او اضيفت الي نكرة فاقوال
اي الاقوال وهو المختار وفاقا له اي ابن هشام ان تنسب الحكم لكل فرد فاللفظ نحو كل رجل
يشبعه رغيفان او تنسب للمجموع فالمعني نحو كل رجل قايمون اي مجموع الرجال واول الاقوال
وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعني مطلقا فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو وكل شي
فعلوه في الزبر ومفردا مونثا في نحو كل نفس بما كسبت رهينة ومثني في نحو وكل رفيقي كل رحل
وان هما تعاطي القنا قوماهما اخوان ومجموعا مذكرا في نحو كل حزب بما لديهم فرحون ومجموعا مونثا
في نحو وكل مصيبات الزمان وجدتها سوي فرقة الاحباب هينة الخطب والثاني وعليه
ابو حيان جواز الامرين مطلقا جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم فقال
تركن ولم يقل تركت فدل علي جواز كل رجل قايم وقايمون او قطعت عن الاضافة لفظا فجوزهما
اي مراعاة اللفظ والمعني ابو حيان مثال اللفظ قل كل يعمل علي شاكلته فكلا اخذنا بذنبه ومثال
المعني وكل كانوا ظالمين وقال ابن هشام في المغني الصواب انه ان قدر المضاف مفردا نكرة
وجب الافراد كما لو صرح بالمفرد او قدر جمعا معرفا فالجمع واجب وان كانت المعرفة لو
ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل ذلك تنبيها علي حال المحذوف فيهما فالاول نحو كل يعمل علي
شاكلته كل امن بالله كل قد علم صلاته وتسبيحه والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون

وكل اتوه داخرين مسبلة قال البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفي توجه النفي الي الشمول خاصة
وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد كقولك ما جاء كل القوم ولم اخذ كل الدراهم وكل الدراهم
لم اخذ وقوله ما كل راي الفتي يدعو الي رشد او وقع النفي في حيزها توجه الي كل فرد نحو قوله
كلما
صلي الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن كلما ظرف
يقتضي التكرار مركب من كل وما المصدرية او النكرة التي بمعني وقت ومن هنا جاتها الظرفية
كقوله تعالي كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل فاما ان يكون الاصل
كل رزق ثم عبر عن معني المصدر بما والفعل ثم انيبا عن الزمان اي كل وقت رزق كما انيب عند
المصدر الصريح في جيتك خفوق النجم او يكون التقدير كل وقت رزقوا فيه فحذف العايد ولا
يحتاج في هذا الي تقدير وقت وناصبه الفعل الذي هو جوابه في المعني مثل قالوا في الاية
كلا
قال ابو حيان ولا يكون تاليه وجوابه الا فعلا ماضيا كلا الاكثر علي انها بسيطة وقال ثعلب
هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لاميها لتقوية المعني ولدفع توهم
بقاء معني الكلمتين قال ابو حيان وهذه دعوي لا يقوم عليها دليل والاكثر علي انها حرف ردع
وزجر لا معني لها عندهم الا ذلك حتي انهم يجيزون ابدا الوقف عليها والابتدا بما بعدها وحتي
قال جماعة منهم متي سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معني التهديد والوعيد
واكثر ما نزل ذلك بمكة لان اكثر العتو كان بها وزاد لها قوم لما راوا ان معني الردع والزجر
ليس مستمرا فيها معني ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدا بها ثم اختلفوا في تعيين
ذلك المعني فالكسايي قال تكون بمعني حقا ايضا وزعمها مكي اسما حينيذ كمرادفها ولانها
تنون في قراة بعضهم كلا سيكفرون بعبادتهم وغيره قال اشتراط اللفظ بين الاسمية
والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوي علة لبنايها وخرج التنوين في الاية علي
انه بدل من حرف الاطلاق المزيد في روس الاي ثم انه [illegible] وصل بنية الوقف وابو حاتم
قال تكون بمعني الا الاستفتاحية قال ابو حيان ولم يتقدمه الي ذلك احد ووافقه علي ذلك
الزجاج وغيره والنضر بن شميل قال تكون بمعني اي فتكون حرف تصديق وتستعمل مع القسم
وخرج عليه قوله تعالي كلا والقمر فقال معناه اي والقمر قال ابن هشام وقول ابي حاتم عندي
اولي من قول الكسايي والنضر لانه اكثر اطرادا فان قول النضر لا يتاتي في قوله كلا انها
كلمة وقوله كلا ان معي ربي سيهدين لانها لو كانت فيهما بمعني اي لكانت للوعد بالرجوع والتصديق
بالادراك وقول الكسايي لا يتاتي في نحو كلا ان كتاب الابرار لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية
ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها وقال ابو حيان وذهب الفرا وابو عبد الرحمن
كم
اليزيدي ومحمد بن سعدان الي ان كلا بمنزلة سوف قال وهذا مذهب غريب كم علي وجهين
خبرية بمعني كثير واستفهامية بمعني اي عدد لا لقلة ولا لكثرة ولا هي حرف ولا مركبة
خلافا لزاعمي ذلك بل هي اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره والدليل علي
اسميتها دخول حرف الجر عليها وذهب بعضهم فيما حكاه صاحب البسيط الي ان الخبرية حرف

للتكثير في مقابلة رب الداله علي التقليل وذهب الكسايي والفرا الي ان كم بوجهيها مركبة من
كاف التشبيه وما الاستفهاميه وحذفت الفها كما تحذف مع ساير حروف الجر نحو بم ولم وعم
وكثر الاستعمال لها فاسكنت وحدث لها بالتركيب معني غير الذي كان لكل واحد من مفرديها
كما قاله النحويون في لولا وهلا وزعم بعضهم الي ان الاستفهاميه للتكثير وتقع كم في حالتيها مبتدا
قال بعضهم وجاز الابتدا بالخبريه وان كانت نكره ومجهوله حملا علي الاستفهاميه فيقبح الاخبار
عنها بمعرفه وظرف ويمتنع بموقت وانما يحسن بنكرة نحو كم رجل قام او زارك وكم غلاما دخل
في ملكك وتقع معمول ناسخ يعمل فيما قبله ككان وظن نحو كم كان مالك وكم ظننت اخوتك بخلاف
ناسخ لا يعمل فيما قبله كان وان واخواتها وتقع خبرًا للمبتدا نحو كم دراهمك اولكان نحو كم كان غلمانك
قومك ومفعولا به نحو كم غلاما اشتريت ومجرورة بحرف تعلق بتاليها نحو بكم درهما اشتريت
ثوبك وبكم جارية عتقت ومضاف قبل ان كان ذلك المضاف معمولا له اي لتاليها نحو غلام
كم رجل ضربت ورقبة كم اسير فككت فان غلاما معمول لضربت ورقبة معمولة لفككت بخلاف
غلام كم رجل قام او اتاك غلام كم رجلا دخل في ملكك قال ابو حيان وهذا الشرط شرطه بعض
اصحابنا ولا اراه بل اري جواز الصورتين الاخيرتين ولا فرق بين كم والمضاف اليها فكما ان كم
تقع مبتداة في كم رجل قام او اتاك وفي كم غلاما دخل في ملكك فكذلك ما اضيف اليها وظرفا نحو
كم فعلا سريت وكم يوما صمت ومصدرا نحو كم ضربة ضربت زيدا قيل ومفعولا له نحو لكم اكراما مثلا
لك وصلت قاله ابن هشام الخضراوي قال ولا بد من حرف العله لانه لا يحذف الا في لفظ المصدر
قال ابو حيان ولا نعلم احدا نص علي جواز ذلك غيره وقد توقف ابو عبد الله السوسي الرعيني من
نحاة تونس في اجازة ذلك ولا تقع مفعولا معه لانه لا يتقدم وجواب كم الاستفهاميه يجوز
رفعه وان اختلف محل كم من النصب والرفع والجر والاولي فيه مراعاة محلها فيجري علي حسبه
ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر مثال ذلك كم عبدًا دخل في ملكك وكم عبدًا اشتريت
وبكم عبدًا استغنيت فجواب هذه كلها علي الاول ان تقول عشرون عبدًا وعلي الثاني تقول في المثال
الاول عشرون وفي الثاني عشرين وفي الثالث بعشرين كاين اسم ككم في المعني مركب من كاين
كاف التشبيه واي الاستفهاميه المنونه وحكيت ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين
لما دخل في التركيب اشبه النون الاصليه ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفه
اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وقيل الكاف فيها هي الزايده قال ابن عصفور الا تري
انك لا تريد بها معني تشبيه قال وهي مع ذلك لازمة كلزوم ما الزايده في لاسيما وغير متعلقة
بشي كساير حروف الجر الزوايد واي مجرور بها وقيل هي اسم بسيط واختاره ابو حيان قال
ويدل علي ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الاتيه وافادتها الاستفهام نادر والغالب وقوعها
خبريه بمعني كثير نحو وكاين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها ومثالها استفهاميه قولك بكاين
تبيع هذا الثوب وكذا مثله ابن عصفور ومثله ابن مالك بقول ابي لابن مسعود كاين تقرا
سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين ومن ثم اي من اجل ان افادتها الاستفهام نادر انكره

الجمهور

الجمهور فقال لا تقع استفهاميه البته وتلزم الصدر فلا تجر خلافا لابن قتيبه وابن عصفور
حيث ذكروا انها يدخل عليها حرف الجر في المثال السابق قال ابو حيان وتحتاج دخول حرف الجر عليها
الي سماع ولا ينبغي القياس علي كم الخبريه لان ذلك يقتضي ان يضاف اليها كم ولا يحفظ من كلامهم
ولا يخبر عنها غالبا اذا وقعت مبتدا الا بجملة فعليه مصدرة بما ضي او مضارع نحو وكاين من
نبي قتل وكاين من آية في السموات والارض يمرون عليها قال ابو حيان قد استقريت ما وقعت
فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون الا كذلك ولم يقف علي كونه اسمًا مفردًا ولا جملة اسميه ولا فعليه
مصدرة بمستقبل ولا ظرفا ولا مجرورًا فينبغي ان لا يقدم علي شي من ذلك الا بسماع من العرب
قال والقياس يقتضي ان يكون في موضع نصب علي المصدر او الظرف او خبر كان لا كان ذلك في
كم وفي البسيط انها تكون مبتدا وخبرًا ومفعولا ويقال فيها كاين بالمد بوزن اسم الفاعل من كان
ساكنة النون وبذلك قرا ابن كثير وقال الشاعر وكاين بالاباطح من صديق يراني ان اصبت
هو المصابا وكاي بالقصر بوزن عم وكاي بوزن رمي وبها قرا ابن محيصن وكيي بوزنه بتقديم
اليا علي الهمزة قال ابو حيان وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون ولم ينشدوا فيها شعرًا فيما
علمت كذا اسم مركب من كاف التشبيه وذا اسم الاشارة وهو بعد التركيب كناية عن عدد
مبهم ككم الخبريه لكن تفارقها في انها ليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما وفي انها
الغالب في الاستعمال تكرارها بالعطف عليها كالمثال واوجبه ابن خروف فقال انهم لم يقولوا
كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه ممنوع ولكنه قليل ولا تتصرف بوجوه الاعراب
فتكون في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جر بالاضافة والحرف ولا تقتصر علي اعراب
خاص ولا تتبع بتابع لا بنعت ولا عطف بيان ولا تاكيد ولا بدل ولا محل لكافها من الاعراب فلا
تتعلق بشي لان التركيب اخرجها عن ذلك ومن النحويين من حكم علي موضع الكاف بالاعراب وجعلها
اسمًا مبتدا كمثل وتلك الكاف هي زايدة لازمة فرارًا من التركيب اذ لا معني للتشبيه فيها وذا مجرور
بها كما في كاين سوا وقايل ذلك فيهما واحد وهو ابن عصفور لا حرف للجواب نقيض نعم وهذه
تحذف الجمل بعدها كثيرا تقول اجاك زيد فيقال لا والاصل لا لم يجي نعم بفتح النون والعين
في اشهر اللغات وكسر عينها مع فتح النون لغة لكنانه وبها قرا الكسايي وكسر نونها مع كسر
العين اتباعا لغة لبعضهم حكاها في المغني وابدالها اي العين حا فيقال نحم لغة حكاها النضر
بن شميل وفي المغني ان ابن مسعود قرا بها قال ابو حيان ان الحا تلي العين في المخرج وهي
اخف من العين لانها اقرب الي حروف الفم حرف للجواب تصديقا للمخبر كقولك لمن قال قام
زيد او ما قام زيد نعم واعلاما للمستخبر كقولك لمن قال هل جاء زيد نعم وفي التنزيل هل
وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم ووعدا للطالب كقولك لمن قال اضرب زيدًا نعم وكذا لمن
قال لا تضرب زيدًا وهلا تفعل وتكون بعد ايجاب نحو قام زيد فيقال نعم و بعد نفي نحو ما قام
زيد فيقال نعم و بعد سوال عنها نحو اكان كذا او ما قام زيد فيقال نعم فهي في الموجب والسوال
عنه تصديق في الثبوت وفي النفي والسوال عنه تصديق النفي قيل وترد للتذكير بما بعدها

كذا

لا
نعم

هل

وذلك اذا وقعت صدرًا لجملة بعدها كقولك نعم هذا ظلا لهم قال ابن هشام والحق انها
في ذلك حرف اعلام وانها جواب لسوال مقدر وقال ابو حيان هي فيه تصديق لما بعدها وقد
قال والتقديم اولي من ادعاء معني لم يثبت لها **هل** وتقال فيها **ال** بابدال هائها همزة **لطلب
التصديق** نحو هل قام زيد وهل زيد قايم **وباقي الادوات للتصور** نحو من جاءك متي تقوم **وتختص**
عن الهمزة **بورودها للجحد** اي يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا في
نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء في قوله الاهل اخو عيش لذيذ بدايم وصح العطف في
قوله وان شفاي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الانشاء على
الخبر والهمزة لا ترد كذلك **و** تختص **بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختيارًا** ولذلك وجب
النصب في نحو هل زيدًا ضربته لان هل اذا كان في خبرها فعل وجب ايلاوها اياه فلا يقال
هل زيد قام الا في ضرورة قال ام هل كبير بكي لم يقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع حينيذ
ان يكون مبتدا وخبرًا بل تجب حمله على اضمار فعل قال وسبب ذلك ان هل في الجملة الفعلية
مثل قد فكما ان قد لا يليها الجملة الابتدايية فكذلك هل بخلاف الهمزة فتدخل على اسم بعده فعل
اختيارًا نحو ابشر منا واحدا نتبعه وتقول ازيد قام على الابتداء والخبر لانها ام ادوات
الاستفهام فاتسع فيها **وجوزه** اي دخول هل على اسم بعده فعل في الاختيار **الكسايي** فاجاز
هل زيد قام جوازا حسنا لانهم اجازوا هل زيد قايم وابتدوا بعدها الاسما فكذلك مع وجود
الفعل ورد بانهم ضعفوا بناه على الفعل مع حضوره فالابتداء احري **قيل وترد للتسوية**
كما ترد الهمزة نحو علمت هل قام زيد ام عمرو قال ابو حيان كذا زعم بعضهم ويحتاج ذلك الي
سماع من العرب والمعروف ان ذلك مما تنفرد به الهمزة **قيل والتقرير** قال ابو حيان والمعروف
ان ذلك للهمزة دون هل **قال الجلال القزويني في و**التمني وقال **المبرد في البيت بمعني قد**
وبذلك فسر قوله تعالى هل اتي على الانسان قال جماعة معناه قد اتي **وانكره قوم** اخرهم ابو
حيان وقال لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شي قاله المفسرون في الآية وهذا تفسير معني
لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انما يرجع في ذلك الي ايمة النحو واللغة لا الي المفسرين
وقال الزمخشري في المفصل والسكاكي في المفتاح ابلغ من هذه الدعوي **هو** اي بمعني قد **معناها
ابدا والاستفهام المفهوم منها** انما هو **من همزة مقدرة** معها قال ابن هشام ونقله عن سيبويه
وعبارته في المفصل وعند سيبويه ان هل بمعني قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا
في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سايل فوارس يربوع لشدتنا اهل رأونا بسفح
القاع ذي الاكم انتهي قال ابن هشام ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد قال ولم ار في
كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عدة ما يكون عليها الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام
لم يزد على ذلك وقال ابو حيان وفي الافصاح ذكر جماعة من النحويين واهل اللغة ان هل تكون
بمعني قد مجردة من الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى هل اتي على الانسان حين
من الدهر واري هذا القول ماخوذ من قول سيبويه وتقول ما تفعل ام هل قام هي بمنزلة

قد تفعل اراد انها بمنزلة قد في الاصل وقال ابو حيان في موضع آخر زعموا ان هل بمنزلة قد ولا
يتاتي ذلك الا اذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة اما اذا دخلت على الجملة الاسمية فلا تكون اذ
ذاك بمعني قد لان قد لا تدخل على الجملة الاسمية **وقال ابن مالك تتعين له اذا قرنت بالهمزة**
كالبيت السابق قال ابو حيان ولا دلالة في ذلك على التعيين لان ذلك لم يوجب القياس انما جاء ...... يكثر كنتم صح
منه هذا البيت او بيت آخر ان كان جاء واذا كان الامر كذلك احتمل ان يكون مما دخل فيه
اداة الاستفهام على مثلها على سبيل التاكيد كدخول حرف الجر على مثله في نحو فاصبحن لا يسالنه
عن بما به ونحو ولا للما بهم ابدا دواء واذا احتمل ذلك لم يتعين مرادفة قد انتهي ووافقه ابن هشام
في المغني ثم المراد بمعني قد المذكور **قيل التقريب** قال في الكشاف هل اتي اي قد اتي على معني التقريب
في التقريب جميعا اي أتي على الانسان قبل زمان قريب طايفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن
فيه شيا مذكورا قال ابن هشام وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معني التقريب بل
على معني التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما اتي على الانسان
وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طينا **مسالة صدر الكلام للاستفهام والتحضيض
والتنبيه وغيرها ولام الابتدا ولعل وما** النافية فلا يتقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال
عمرًا ما ضرب زيد **وفي لا** النافية اقوال احدها ان لها الصدر كما ثانيها **ثالثها** وهو **الاصح
ان كانت في حروف قسم ورب غالبا لا للتنفيس في الاصح نون التوكيد** نوعان **خفيفة وثقيلة
والتاكيد بها** اي بالثقيلة **اشد** من التاكيد بالخفيفة نص عليه الخليل **وليست الاصل** والخفيفة
فرع عنها خففت كما تخفف ان **خلافا للكوفية** حيث ذهبوا الي ذلك واستدل البصريون على
ان الخفيفة نون على حدتها وان لها احكام ليست للشديدة كما سياتي **وتدخل جوازا الامر**
كاضربن وقوله فانزلن سكينة علينا **والمضارع الخالي والتنفيس ذا الطلب** سواء كان ذلك
الطلب امرًا ام نهيا ام تحضيضا ام استفهاما ام تمنيا بحرف ام باسم كقوله فاياك والميتات
لا تقربنها وقوله فلا تحسبن بوعد غير مخلفه وقوله فليتك يوم الملتقي ترينني وقوله وهل يمنعني
ارتيادي البلاد من حذر الموت ان ياتين وقوله افبعد كندة تمدحن قبيلا وقوله فاقبل
على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتي تري كيف نفعلا وقوله الا ليت شعري ما تقولن
فوارس اذا حاربت الهام المصح هاميا **خلافا لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم** حيث قال
لا تلحقه وخص ذلك بالهمزة وهل ورد بالسماع في البيتين المذكورين **وتدخل لزوما المضارع
المثبت المستقبل جواب قسم** نحو والله لتقومن بخلاف المنفي نحو لا اقسم والحال نحو والله ليقوم زيد
الان والمفصول بحرف تنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك لانهما معا يخلصان للاستقبال فكرهوا
الجمع بين حرفين لمعني واحد **وتدخل كثيرًا وقيل لزوما** المضارع **التالي اما** الشرطية نحو
فاما نذهبن بك واما ينزغنك ولم يقع في القرآن الا موكدًا بالنون ومن ثم قال المبرد والزجاج
انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله اما تري راسي تغير لونه ولكثرة حذفها في
الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام **الا الجزا والمنفي بما ولا ولم والتعجب والماضي**

نون التوكيد

ومدخول ربما وما الزايده وسايرادوات الشرط والخالي مما ذكر واسم الفاعل اي لا تدخل
في شي من هذه الانواع دون شذوذ او ضرورة اومثل كقوله حديثا متي ما ياتك الخير
ينفعا وقولك ما في الدار يقوم زيد وقوله تحالي واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا.
منكم خاصه وقول الشاعر فلاذا النعيم يتركن لنعيمه وقوله تحسبه الجاهل ما لم يعلما
وقوله واحريه يطول فقرا واحريا وقوله دام سعدك لقد حميت متيما وقوله ربما
اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث وقوله من
تثقفن منهم فليس بايب وقوله ومهما تشا منه فزارة يمنحا وقوله ليت شعري
واشعرن اذا ما وقوله اقايلن احضروا الشهود ا ويفتح آخره اي المضارع مع النون
لتركيبه معها وقيل لالتقاء الساكنين آخر الفعل واول النون الاولي وسواء في فتح آخره
اكان صحيحا كاعتصمن ام معتلا كاخشين وادعين وحذفه حال كونه ياء تلو كسرة لغة
لفزاره يقولون في ابكي ابكن بحذف الياء قال شاعرهم وابكن عيشا تولي بعد جدته
وقال ولايقاسن بعدك الهم والجزعا وغيرهم يفتح الياء ولا يحذفها فيقول ابكين ولا يقاسين
فان كان مع آخره واو ضمير او ياوه وهي بعد حركة مجانسة حذفت نحو لتقومن يا رجال
ولتقومن يا هند واصلها لتقوموا ولتقومي فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين والا
بان كانت بعد حركة غير مجانسة وهي الفتحة ثبتت محركة بها اي بالحركة المجانسة
نحو اخشون يا قوم بضم الواو واخشين يا هند بكسر الياء اذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق
ما يدل عليها وجوز الكوفيه حذف ياء تلو فتحة فيقال اخشن يا هند بحذف
الياء وقيل هو لغة طايبه نقل ذلك عنهم الفرا اما الف الضمير فلا تحذف بل تبقي كما يوخذ
من قولي ولا تقع بعد الالف الا نون الاثنين ونون الاناث الا الثقيله نحو اضربان يا زيدان
واضربنان يا هندات ولا تقع الخفيفه لان فيه جمعا بين ساكنين خلافا ليونس والكوفيه
حيث اجازوا وقوع الخفيفه بعدها مكسورة قال ابن مالك ويويده قراة بعضهم فدمرانهم
تدميرا ويمكن ان يكون منه قراة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون واما
سيبويه فانه قال ردا علي من اجاز ذلك ان هذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامهم
وعلي الاول تكسر الثقيلة في هذين الحالين لالتقاء الساكنين وتفصل النون من نون
الاناث بالف علي القولين اي علي قول الجمهور ويونس معا اي من اكد بالثقيلة فصل
بها نحو اضربنان ومن اكد بالخفيفة فصل بها نحو اضربنان وتحذف الخفيفه لملاقاة
ساكن كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه وندر حذفها في الوصل
دونه كقوله اصرف عنك الهموم طارقها وتحذف الخفيفه للوقف بعد كسر او ضم مردودا
ما حذف لها من ياء او واو لزوال سبب حذفهما وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك في
اضربن واضربن اضربي واضربوا وقال ابو حيان الذي يظهر ان دخولها في الوقف
خطا لانها لا تدخل لمعني التوكيد ثم تحذف ولا يبقي دليل علي مقصودها الذي جاءت له وابدلت

يونس

التنوين

يونس في هذه الحالة ابدالها ياء او واوا ويظهر ذلك ظهورا بينا في نحو اخشين واخشون
فيقال اخشي واخشوا كما ابدلت الفا بعد الفتح اجماعا كقولك في اضربن اضربا وفي
التنزيل لنسفعا ولذلك رسم بالالف علي نية الوقف خاتمة التنوين نون تثبت
لفظا لا خطا هذا احسن حدوده واخصرها واوجزها اذ سابر النونات المزيده الساكنه
او غيرها تثبت خطا وهو اقسام تمكين يدخل الاسم المعرب المنصرف دلالة علي اصالته
اذ لم يشبه ولم يمنع الصرف لسلامته من شبه الحرف ومن شبه الفعل ومن ثم اي من اجل
ذلك سمي صرفا ايضا فالصرف هو تنوين التمكين الذي اذا حرمه الاسم لمشابهة الفعل قيل
منع الصرف وقيل يدخل فرقا بين المنصرف وغيره وقال الفرا فرقا بين الاسم والفعل وقال
قطرب والسهيلي فرقا بين المفرد والمضاف ومن ثم حذف في الاضافة وتنكير يلحق لبعض
المبني كاسماء الافعال والاصوات فرقا بين المعرفة والنكرة نحو صه وسيبويه آخر وهو
مسموع في باب اسم الفعل ومطرد في كل علم مختوم بويه وعوض يلحق اذ وكلا وبعضا وايا
عوضا عن مضاف اليها اذا حذف نحو وانتم حينيذ تنظرون كل في فلك فضلنا بعضهم علي بعض
ايا ما تدعو والمتناهي المعتل اللام اذا حذفت ياوه رفعا وجرا كجوار وغواش عوضا من
الياء وحركتها عند سيبويه وقيل من الحركة فقط قاله المبرد والزجاجي وقيل هو في الجميع
تنوين صرف ودخل في اذ لاعرابها بالاضافة اليها ورجع في كل ونحوه لزوال الاضافة التي
كانت تعارضه وفي باب جوار لان الياء لما حذفت التحق الجمع باوزان الاحاد كسلام وكلام
فصرف ورد بان الحذف عارض فلا يعتد به ومقابلة في باب جمع المونث السالم نحو مسلمات
فانه في مقابلة النون في نحو مسلمين وقال علي بن عيسي الربعي هو فيه للصرف ويرده ثبوته مع
التسميه كعرفات وقال الرضي هو لهما وقيل هو عوض من الفتحة نصبا ورد بانه لو كان كذلك
لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحه قد عوض منها الكسر فما هذا العوض وترنم في الروي المطلق
في لغة تميم ياتون به بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء لقطع الترنم الحاصل
بها بخلاف لغة الحجاز فانهم يثبتون المدة وغال في الروي المقيد اثبته الاخفش وغيره
وانكره الزجاج والسيرافي لانه يكسر الوزن وقال ابن يعيش هو ضرب من الترنم زاعما
ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن ويكونان اي تنوين الترنم والغالي في ذي
ال والفعل والحرف كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن وقوله
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وقوله وبعدو علي المرما با تمرن وقوله قالت بنات
العم يا سلمي وانن لما نزل برحالنا وكان قدن بخلاف غيرهما من اقسام التنوين فانه لا يكون
الا في الاسم الخالي من ال ومن ثم قال ابن مالك في شرح الكافيه وابن هشام في توضيحه هما
نونان لا تنوينان قالا ولعل الشاعر زاد ان في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم
السامع انه نون وكسر الروي وقال ابو الحجاج يوسف ابن معزوز هما نونان ابدلا من المدة
وليسا بتنوين وزاد ابن الخباز في شرح الجزوليه تنوين ضرورة في المنادي وما لا ينصرف

قال ابن هشام ويقوله اقول في المنادي دون الاخر لان الضرورة اباحت الصرف فهو حينئذ
تمكين بخلاف المنادي نحو سلام الله يا مطر عليها فان الاسم مبني علي الضم وزاد بعضهم ايضا تنوين
حكاية كان يسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمي به قال ابن هشام وهذا
اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعينها وزاد بعضهم تنوين
شذوذ كقول بعضهم هولاء قومك حكاه ابو زيد وفايدته تكثير اللفظ قال ابن مالك والصحيح
ان هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله
نظر لان الذي حكاه تنوينا فهذا دليل منه علي ان مثله في الوصل وزن الوقف ونون ضيفن
ليست كذلك

الكتاب الرابع في العوامل

في الاسماء الرفع والنصب من الفعل وما الحق به في العمل وابتدي ذلك بتقسيم الفعل الي
لازم ومتعد ومتصرف وجامد وختم بتنازع العوامل معمولا واحدا المقتضي لاضماره غالبا
في الثاني وضده وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول عن المعمول لوجود غيره المقتضي
لاضماره هو غالبا في الباقي الفعل اربعة اقسام لازم ومتعد وواسطة الا يوصف بلزوم
ولا تعد وهو الناقص كان وكاد واخواتهما وما يوصف بهما اي باللزوم والتعدي معا
لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح علي الاصح فانه يقال شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت
له ومثله كلته وكلت له ووزنته ووزنت له وعددته وعددت له ولما تساوي فيه
الاستعمالان صار قسما براسه ومنهم من انكره وقال اصله ان يستعمل بحرف الجر وكثر فيه
الاصل والفرع وصححه ابن عصفور ومنهم من قال الاصل تعديه بنفسه وحرف الجر زايد
وقال ابن درستويه اصل نصح ان يتعدي لواحد بنفسه وللاخر بحرف الجر والاصل نصحت
لزيد رايه قال ابو حيان وما زعم لم يسمع في موضع قلت ولا اظنه مخصوص بنصح فانه ممكن في
باقي اخواته اويقال شكرت له معروفه ووزنت له ماله قال الرضي الشاطبي وهذا النوع مقصور
علي السماع ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه كفغرفاه وسحا بمعني فتحه وفغرفوه وسحا
بمعني انفتح وكذلك زاد ونقص ذكره في شرح الكافية فاللازم ويقال له القاصر وغير المتعدي
للزومه فاعله وعدم تعديه الي المفعول به ما لا يبني منه مفعول تام اي بغير حرف جر كغضب
فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدي ويقال له الواقع والمجاوز فانه يبني منه اسم مفعول بدون
حرف جر كضرب فهو مضروب ولزمه اي اللزوم فعل بضم العين ولا يكون هذا الوزن الا
لافعال السجايا وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه كظرف وعذب وجنب وتفعلل
كتدحرج وانفعل كانقطع وانصرف وانتفي وافعلّ بتشديد اللام كاحمرّ وازورّ وافعالّ
كاشعارّ واشمازّ وادهامّ وافعلل كاقشعرّ اي ارتعد وافعنلي وافعنلل اصلا كاحرنجم واحرنبي اذا انتفش وافعالّ كاحمارّ قال ابن مالك فهذه اوزان

دلايل

دلايل علي عدم التعدي من غير حاجة الي الكشف عن معانيها ويتعدي اللازم لغير المفعول
به من المصدر والزمان والمكان وقيل لا يتعدي لزمن مختص الا بحرف ويتعدي له اي
للمفعول به بحرف جر مخصوص ويطرد اي يكثر ويقاس حذفه اي الحرف لكثرة استعماله نحو دخلت
الدار فيقاس عليه دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو ذهبت الشام وتوجه مكة ويسمع ولا يقاس ومع أنْ وأنَّ المصدريتين اذ لا لبس كعجبت ان تذهب وانك ذاهب
اي من بخلاف ما اذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف للالباس نحو رغبت انك قايم اذ لا يدري
هل المحذوف في او عن واما قوله تعالي وترغبون ان تنكحوهن فالحذف منه اما للاعتماد علي القرينة
او لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لمالهن وجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن زاد ابن هشام في المغني وكي قال وقد اهملها النحويون هنا مع تجويزهم في جيت
كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قال ولا يحذف معها الا لام العلة لانها لا تجر
بغيرها بخلاف أنْ وأنَّ ومحلهما اي ان وان بعد الحرف فيه خلاف قال الخليل والاكثر
نصب حملا علي الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه وقال الكساي جر لظهوره في
المعطوف عليه في قوله وما زرت ليلي ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه ولما
حكي سيبويه قول الخليل قال ولو قال انسان انه خير لكان قولا قويا وله نظاير نحو قولهم لاه
ابوك قال ابو حيان وغيره واما نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل انه جر وعن
سيبويه انه نصب فوهم لان المنقول في كتاب سيبويه عن الخليل انه نصب واما سيبويه
فلم يصرح فيه بمذهب وشذ الحذف في ما سواه اي سوا ما ذكر كقوله كما عسل الطريق الثعلب
وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع اي الي كليب ولا يقاس علي الاصح بل يقتصر فيه علي
السماع وقال الاخفش الصغير يقاس اذا امن اللبس كقوله واخفي الذي لولا الاسي لقضاني
اي لقضي علي ويتعدي الي المفعول به ايضا بتضمينه معني فعل متعد كقوله ارحبكم الدخول
في طاعة الكرماني اي وسعكم وفي القياس عليه خلف قيل يقاس لكثرة ما سمع منه وقيل لا
ويتعدي اليه ايضا بالهمزة نحو اذهبتم طيباتكم امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين وربما
احدثت في المتعدي لزوما خلاف المعهود نحو اكب الرجل وكببته انا واقشع الغيم وقشعته
الريح وانسل ريش الطاير ونسلته انا في افعال مسموعة وتعدي ذا المتعدي الي الواحد
لاثنين نحو كفل زيد عمرا واكفلت زيدا عمرا ولا يتعدي ذا الاثنين الي ثلاثة في غير باب
علم باجماع ثم اختلف في المتعدي بالهمزة علي اقوال احدها انه سماع في اللازم والمتعدي.
وعليه المبرد ثانيها قياس فيهما وعليه الاخفش والفارسي ثالثها قال سيبويه قياس في
اللازم سماع في المتعدي ورابعها قياس مطلقا في غير باب علم وعليه ابو عمرو خامسها
قياس فيما يحدث الفعل اي يكسب فاعله صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد
فيقال اقمته واقعدته اي جعلته علي هذه الصفة سماع فيما ليس كذلك نحو اشتريت زيدا
شاء فلا يقاس عليه اذبحته الكبش اي جعلته مذبحه لان الفاعل له يصير علي هيئة لم يكن عليها

و يتعدي ايضا بتضعيف العين سماعا في الاصح نحو فرح زيد وفرحته قد افلح من
زكاها هو الذي يسيركم وقيل قياسا وادعي الخضراوي الاتفاق علي الاول قال ابوحيان
وليس بصحيح قيل و بتضعيف اللام نحو صعر خده وصعرته قال ابو حيان وهو غريب
قيل و الف المفاعلة نحو سار زيد وسايرته وجلس وجالسته قيل و صيغة استفعل
نحو حسن زيد واستحسنته نقلها ابوحيان عن بعض النحاة قال الكوفيون و تحويل
حركة العين نحو كسي زيد بوزن فرح وكسي زيد عمرا و تتعاقب الهمزة و التضعيف
و الباء اي يقع كل منهما موقع الاخر نحو انزلت الشي ونزلته و ابهمت الشي و بينته
واذهبت زيدا وذهبت به و من ثم اي من هنا وهو ورود الهمزة و التضعيف
والباء في التعديه ادعي الجمهور ان معناها واحد فلا يفهم هذا التضعيف تكرارا ولا
مبالغة ولا الباء مصاحبه وادعي الزمخشري ومن وافقه ان بين التعديتين فرقا
وان التعدية بالهمزة لا تدل علي تكرير وبالتضعيف تدل عليه ورد بقوله تعالي وقد نزل
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم الايه وهو اشاره الي قوله واذا رايت الذين يخوضون في
اياتنا وهي اية واحده وبقوله وقالوا لولا نزل عليه القران جملة واحدة وادعي المبرد
والسهيلي الفرق بين الهمزة والباء وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب
ورد بقوله تعالي ذهب الله بنورهم و في نصبه اي الفعل اللازم اسما تشبيها بالمتعدي
خلف فاجازه بعض المتاخرين قياسا علي تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي
نحو زيد تفقا الشحم امثله تفقا شحمه فاضمرت في تفقا و نصبت الشحم تشبيها بالمفعول به
واستدل بما روي في الحديث كانت امراة تهراق الدما و منعه الشلوبين وقال لا يكون
ذلك الا في الصفات وقدرنا ولوا الاثر علي انه علي اسقاط حرف الجر او علي اضمار فعل اي
بالدماء او يهريق الله الدماء منها قال ابوحيان وهذا هو الصحيح اذ لم يثبت ذلك من لسان
العرب و المتعدي غير الناسخ اما الواحد وقد يضمن اللزوم فيعدي بالحرف نحو فليحذر
الذين يخالفون عن امره اي يخرجون و ينفصلون او لا ثنين ثانيهما بحرف جر والاول
بنفسه وسمع حذفه من الثاني مع افعال وهي اختار قال تعالي واختار موسي قومه اي
من قومه و استغفر قال استغفر الله ذنبا لست محصيه اي من ذنب و امر قال امرتك
الخير فافعل ما امرت به اي بالخير و سمي و كني بالتخفيف و دعا نحو سميت ولدي احمد
وكنيته ابا الحسن ودعوته زيدا اي باحمد وابي الحسن وبزيد و زوج نحو زوجناكها
اي بها و صدق بالتخفيف نحو صدق عليهم ابليس ظنه اي في ظنه و هدي نحو هديناه
السبيل اي اليه و عير نحو عيرت زيدا سواده اي به ومنها فرق وفزع وجاء واشتاق
وراح وتعرض وناي وحل وحسن منع الجمهور القياس عليها وجوزه الاخفش الصغير
علي بن سليمان و ابن الطراوه و والدي رحمه الله فقالوا يحذف حرف الجر في كل ما لا لبس
فيه بان يتعين هو ومكانه نحو بريت القلم السكين قياسا علي تلك الافعال فان فقد الشرطان

اد

او احدهما بان لم يتعين الحرف نحو رغبت او مكانه نحو اخترت اخوتك الزيدين لم يجز لان كلا
منهما يصلح لدخول من عليه وما نقلته عن والدي ذكره في رسالة له في توجيه قول المنهاج
وما ضببت بذهب او فضة ضبه قال الذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نجبا الاصحاب ونظر
المحكم والصحاح وتهذيب اللغة وغيرها ولم نجده متعديا بهذا المعني ان الباء في بذهب بمعني
من وضبه منصوب علي اسقاط الخافض اما من باب امرتك الخير وهو ظاهر قال ولا يرد
انهم لم يعدوه من افعاله لانا نقول ما قيس علي كلامها فهو من كلامها فهذا عين ما قلته عنه
من القياس ثم قال وقد قالوا في ضبط افعال باب امرانه كل فعل ينصب مفعولين ليس اصلهما
المبتدا والخبر واصل الثاني منهما حرف الجر وهذا الضابط يشمله لا محاله وهو اولي من ان
يدعي انه من باب تمرون الديار لان هذا محفوظ انتهي ووالدي رحمه الله كان ممن له التمكن
في علوم الشرع والعربيه والبيان والانشا اجمع علي ذلك كل من شاهده وقيل ان ضمن الفعل
معني فعل ناصبه اي ناصب له بنفسه كان الحذف قياسا والا فلا وقيل يجوز بشرط عدم
الفصل بينه وبين الذي يحذف منه الحرف فلا يقال امرتك يوم الجمعة الخير و بشرط عدم
التدبير فلا يقال امرتك زيدا تريد بزيد اي بامره وشانه و اما متعد الي اثنين بدونه
اي بدون حرف جر كاعطي وكسي وقيل الثاني من منصوبيها منصوب بمضمر و يحذف احد
مفعوليه و باب اختار نحو اخترت الرجال و استغفرت ذنبي خلافا للسهيلي في قوله لا يجوز
الاقتصار سبيله الفعل متصرف وهو ما اختلف ابنيته لاختلاف زمانه وهو كثير و جامد
بخلافه وهو معدود ومنه غير ما مر في النواسخ والاستثناء قل للنفي المحض فترفع الفاعل
متلوا بصفه مطابقة له نحو قل رجلا يقول ذلك وقل رجلان يقولان ذلك بمعني ما رجل و تكف
عنه بما الكافه فلا يليها غير فعل اختيارا ولا فاعل لها لاجرايها مجري حرف النفي نحو قلما
قام زيد و قد يليها الاسم ضرورة كقوله وقلما وصال علي طول الصدود يدوم ومنه تبارك
من البركة و هدك من رجل وهدتك من امراة بمعني كفاك وكفتك و سقط في يده بمعني
ندم و كذب في الاغرا بمعني وجب كقول عمر كذب عليكم الحج اي وجب قال ابن السكيت بمعني
عليكم به كلمة نادرة جاءت علي غير القياس وقال الاخفش الحج مرفوع به ومعناه نصب لانه
يريد الامر به كقولهم املنك الصيد يريد ارمه وقال ابوحيان الذي يقتضيه القواعد
في مثل هذا انه من باب الاعمال والمرفوع فاعل كذب وحذف مفعول عليك اي عليكم يفهم
المعني وان نصب فهو بعليك وفاعل كذب مضمر يفسره ما بعده علي راي سيبويه او
محذوف علي راي الكسايي وهذه الافعال المذكوره لم يستعمل منها الا الماضي والرابع منها
لم يستعمل الا مبنيا للمفعول وفي يده مرفوعه قال ابوحيان لكن قري سقط بالبنا للفاعل
اما قل فقابل كثر وكذب بمعني اختلف او اخطا او بطل فمتصرفه و هيط بمعني صاح وضج
لم يستعمل الا مضارعا يقال ما زال منذ اليوم يهيط هيطا و اهلم بفتح الهمزة والها وضم اللام
وبضم الهمزة وكسر اللام لم يستعمل منه الماضي ولا الامر في اكثر اللغات و اها مبني الفاعل بمعني

الافعال الجامدة

اخذ وللمفعول بمعني اعطي لم يستعمل منه غير المضارع وانما يليان لا ولم بكسر اللام وفتح الميم
فيقال في جواب ها لا أُهَا ولم أُهَا ولا أُهلم ولم أُهلم لا تتغيّا علي الاصح وهاء بالمد والكسر
وهاءْ بالقصر والسكون بمعني خذه وتلحقها الضماير فيقال في هاءِ هاي ها ثما ها وفي ها
هي هاءٌ اهوى هاتْ وعم صباحا بمعني انعم صباحا لم يستعمل منه الا الامر ويبنغي لم يستعمل منه
الا المضارع وقال ابو حيان سمع ماضيها ومضارع عم قال يونس وعمت الدار اعم قلت لها
انعمي وقال الاعلم وعم يعم بمعني نعم ينعم قال وهل تنعمن من كان في الزمن الخالي وهات وتعال
وربما قيل هاتي يهاتي وهلم التميميه لم يستعمل منها الا الامر اما الحجازيه فهي اسم فعل لا يلحقه
الضماير قال ابن كيسان في تصريفه ونكر منه عرف ويسوي بمعني ينبا وي لم يستعمل من
الاول الا الماضي ومن الثاني الا المضارع وذكر الاول ايضا ابن الهماري والثاني ابن الحاج واستغني
غالبا بترك الماضي والترك المصدر وتارك اسم الفاعل ومتروك اسم المفعول عنها اي عن
استعمال هذه الصيغ من ذرْ ودَعْ فعلي هذا يجدان في الجامد اذا لم يستعمل منهما الا الامر ومن
غير الغالب ما قري ما ودعك ربك مخففا وحديث ابي داود وغيره دعوا الحبشه ما ودعوكم
وحديث لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وحديث البخاري غير مكفي ولا مكفور ولا مودوع
وقول الشاعر جريه وهو غير مودوع وودع وادع ومنه اي الجامد نعم وبيس فعلان لانشا
المدح والذم قال الرضي وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشي المدح وتحدثه بهذا
اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنه مقصودًا مطابقة هذا الكلام اياه حتي
يكون خبرًا بل تقصد بهذا الكلام مدحه علي جودته الحاصله خارجا فقول الاعرابي حين بشر
بمولوده وقال نعم المولود واسه ما هي بنعم المولوده ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه
فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست حاصله فهو انشا جزوه الخبر
وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبريه ورب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية
ما قالوا من كون هذه الاشيا للانشا قال ومع هذا فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع
الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو لا ريب في كونه خبرًا اذ لا يمكن ان يكذب في
التفضيل ويقال لك انك لم تكذب بل التفضيل انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد
قايم فهو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال لك اخبرت
اولم تخبر لانك لو حدثت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من حيث القيام ويقال ان القيام حاصل
اوليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولوده بيان ان النعمه اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا
ليست بثابته وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهي وعن الفرا انهما اسمان لدخول حرف الجر
عليهما في قوله والله ما هي بنعم الولد وقولهم نعم السير علي بيس العير والاضافة في قوله بنعم
طير وشباب باكر والندا في قولهم يا نعم المولي ويا نعم النصير ودخول لام الابتدا في خبر ان
ولا تدخل علي الماضي والاخبار عنها فيما حكي الدواسي فيك انحت الخصله وعطفها علي الاسم فيما
حكي الفرا الصالح وبيس الرجل في الحق سوا وعدم التصرف والمصدر واجيب بان حرف الجر

والندا قد يدخلان علي ما لا خلاف في فعليته بتاويل موصوف او منادي مقدر وكذا في الاخبار
والعطف اي فيك خصله نعمت الخصله ورجل بيس الرجل وبان نعم في نعم طير سمي بها محكيه
ولذا فتحت فيهما وبان عدم التصرف والمصدر لا يدل لان علي الاسميه بدليل ليس وعسي ونحوهما
ويدل لفعليتهما لحوق تاء التانيث الساكنة بها في كل اللغات وضمير الرفع في لغة حكاها الكسايي
وقيل لا خلاف في انهما فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الي الفاعل فالبصريون يقولون
نعم الرجل وبيس الرجل جملتان فعليتان وغيرهم يقول اسمان محكيان نقلا عن اصلهما وسمي
بهما المدح والذم كتابط شرا ونحوه واصلهما فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به
قال طرفة ما اقلت قدم انهم نَعِم الساعون في الامر المبره وقد يردان بسكون العين وفتح
الفاء تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكر واله شاهدا وكسرها اتباعا قال تعالي ان الله نعما يعظكم به
وكذا كل ذي عين حلقيه اي هي حرف حلق من فعل بالفتح والكسر اسما كان او فعلا يرد بهذه
اللغات الاربع نحو فَخِذ فِخِذ فَخْذ فِخْذ شَهِد شِهِد شَهْد شِهْد قال واذا غاب عنا غاب عنا
ربيعنا وان شهدا جدي خيره ونوافله قال ابو حيان ويشترط في ذلك ان لا يكون مما شذت
به العرب في فكه نحو لححت عينه او اتصل باخره ما سكن له نحو شهدت ولا اسم فاعل معتل اللام
نحو توب فيح اي متسع فلا يجوز التسكين فيها وقيل في بيس بَيْس بفتح الباء وياء ساكنة بدل
من الهمزة علي غير قياس حكاها الاخفش والفارسي ويقال في نعم نعيم بالاشباع حكاها الصفار
قال ابو حيان وذلك شذوذ لا لغة قال وذكر بعض اصحابنا ان الافصح نعم وهي لغة القرآن
ثم نِعم وعليه فنعما هي ثم نَعِم وهي الاصليه ثم نَعْم وفاعلهما ظاهر معرف بال نحو نعم المولي وبيس
المهاد او مضاف لما هي فيه نحو ولنعم دار المتقين فبيس مثوي المتكبرين او مضاف لمضاف
اليه اي الي ما هي فيه كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب وقوله فنعم درد مجامله الخليل
قيل او مضاف الي ضمير عايد عليه اي علي ما هي فيه كقوله فنعم اخو الها ونعم شبابها
والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته وهي اي ال التي في فاعلهما جنسيه عند الجمهور بدليل عدم
لحوقهما التاء حيث الفاعل مونث في الافصح واختلف علي هذا فقيل للجنس حقيقه فالجنس كله
هو الممدوح او المذموم والمخصوص به فرد من افراده تحته تقصد ذلك مبالغة باثبات المدح او
الذم للجنس الذي هو منهم لئلا يتوهم كونه طاريا علي المخصوص وقيل تعديته اليه بسببه وقيل
تقصد جعله عاما ليطابق الفعل لانه عام في المدح ولا يكون الفعل عاما والفاعل خاصا وقيل
للجنس مجازا فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه وذمه وقال هي عهديه
ذهنيه كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واريد بذلك ان تقع ابهام ثم
ياتي التفسير بعده تفخيما للامر قال ابو اسحق ابن ملكون وابو منصور الجواليقي و
ابو عبد الله الشلوبين الصغير عهديه شخصيه المعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فاذا
قلت زيد نعم الرجل فكانك قلت نعم هو واستدل هو بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن
الجنس لم يسغ فيه ذلك وتجوز اتباعه اي فاعلهما ببدل وعطف تجوز مباشرتها النعم وبيس

لا بصيغة في الاصح وهو راي الجمهور لما فيهما من التخصيص المنافي للشياع المقتضي منه عموم المدح
والذم واجازه ابن السراج والفارسي وابن جني في قوله لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم وثالثها وهو
راي ابن مالك تجوز اذا اوّل بالجامع لاكمل الخصال اللايقة في المدح والذم بخلاف ما اذا قصد
به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه مناف لذلك ولا توكيد معنوي قطعا
كذا قاله ابن مالك وعلله بان القصد بالتوكيد من دفع توهم المجاز والخصوص مناف للقصد
بفاعل نعم من اقامته مقام الجنس او تاويله بالجامع الاكمل خصال المدح والذم قال ابو حيان ومن
يرى ان ال عهدية فيه تخصيصه لا يبعد ان تجيز نعم الرجل نفسه زيد وفي اتباعه التوكيد اللفظي
احتمالان فاجازه ابن مالك فيقال نعم الرجل الرجل زيد وقال ابو حيان ينبغي ان لا يجوز
الا بسماع ولا يفصل بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره قاله ابن ابي الربيع والجمهور وفي البسيط
يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب وثالثها قاله الكسائي
يجوز بمعموله اي الفاعل نحو نعم فيك الراغب قال ابو حيان وفي الشعر ما يدل له قال وبئس
من المليحات البديل قال وورد الفصل باذن وبالقسم في قوله لبئس اذن راعي المودة
والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقوا ويكون ضميرا مستترا خلافا للكسائي في منعه
ذلك وقال في نحو نعم رجلا زيد الفاعل هو زيد والمنصوب حال ونبعه دريود وقال الفرا
تمييز محول عن فاعل والاصل نعم الرجل زيد وعلى الاول فهذا الضمير يكون ممنوع الاتباع
فلا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يوكد بضمير ولا غيره لشبهه بضمير الشان في قصد
ابهامه تعظيما لمعناه وما ورد من نحو نعم هم قوما انتم فشاذ مفسرا بتمييز مطابق للمعنى
في الافراد والتذكير وفروعهما عام في الوجود بخلاف نحو الشمس والقمر فلا يقال نعم شمسا
هذه الشمس غير متوغل في الابهام ولا ذي تفضيل بخلاف نحو غير ومثل واي وما دل
على معنا منه فلا يقال نعم افضل منك زيد لعدم قبول ما ذكر لال ولكونه خلفا عن فاعل
مقرون بها اشترط صلاحيته لها جايز الوصف نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله ابو حيان
عن البسيط جازما به وكذا الفصل نحو بئس للظالمين بدلا خلافا لابن ابي الربيع في قوله
بمنع الفصل بين نعم والمفسر وقيل وجايز الحذف ايضا اذا علم نحو حديث من توضا يوم الجمعة
فبها ونعمت ونعمت سنة او رخصة فعليه وعليه ابن عصفور وابن مالك ونص
سيبويه على لزوم ذكره وفي الجمع بينه اي التمييز وبين الفاعل الظاهر اقوال احدها
لا يجوز اذ الابهام رفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة ثانيها يجوز وعليه المبرد
وابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان التمييز قد
يجاء به توكيدا ومما ورد منه والتغلبيون نعم الفحل فحلهم فحلا وقوله نعم الفتاة فتاة هند
لو بذلت ثالثها وعليه ابن عصفور تجوز ان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل نحو نعم الرجل
رجلا فارسا وقوله ونعم المرء من رجل تهامي ولا يجوز ان لم يفد ذلك ولا يوخر هذا التمييز
عن المخصوص اختيارا فلا يقال نعم زيد رجلا الا في ضرورة خلافا للكوفيه في تجويزهم

تاخيره

تاخيره عنه اما تاخره عن الفعل فواجب قطعا ولا يكون الفاعل لنعم وبئس نكرة اختيارا
وان ورد فضرورة كقوله بئس قرينا يفن هالك وقوله ونعم صاحب قوم لا سلاح لهم خلافا
للكوفيه ومن وافقهم في اجازتهم ذلك لما حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بها
النكرة مفرده ومضافه ولا يكون موصولا قاله الكوفيون وكثير من البصريين وجوزه
المبرد في الذي الجنسيه كقوله لبئس الذي ما انتم آل ابجرا قال ابن مالك وظاهر قول
الاخفش انه يجيز الذي يفعل زيد ولا يجيز نعم من يفعل قال ولا ينبغي ان يمنع لان
الذي يفعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به ومقتضي النظر الصحيح انه لا يجوز مطلقا
ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز او العهد منع انتهي والمانعون مطلقا عللوا
بان ما كان فاعلا لنعم وكان فيه ال كان مفسرا للضمير المستتر اذا نزعت منه والذي ليس
كذلك وجوزه قوم في من وما مرادا بهما الجنس كقوله ونعم من هو في سر واعلان
وتاوله غيرهم على ان الفاعل الخبر ومن في محل نصب تمييز ومن ثم اي من هنا
وهو ان فاعلهما لا يكون موصولا قال المحققون منهم سيبويه ان ما في نعم وبئس الواقع
بعدها فعل نحو بئسما اشتروا نعم ما صنعت معرفة تامه اي لا تفتقر الى جملة
فاعل والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف اي بئس الشي شي اشتروا قال في شرح
الكافيه ويقويه كثرة الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة التاليه نعم لا تقتصر
عليها وقيل نكرة تمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف او ما اخرى موصوله
محذوفه صلتها الفعل او بمعنى شي صفتها الفعل اي بئس شيا اشتروا اقوال ورد بان
التمييز يرفع الابهام وما يساوي المضمر في الابهام فلا يكون تمييزا وثالثها هي موصوله
صلتها الفعل والمخصوص محذوف او هي المخصوص وما اخرى تمييز محذوف اي نعم شيا الذي
صنعته او هي الفاعل واكتفي بها وبصلتها عن المخصوص اقوال ورابعها مصدريه ولا حذف
والتقدير نعم صنعك وبئس شراوهم وخامسها نكرة موصوفة فاعل يكتفي بها وبصلتها عن
المخصوص وسادسها كافه كفت نعم وبئس كما كفت قل وصارت تدخل على الجملة الفعليه
وفي ما اذا وليها اسم نحو نعما هي القولان الاولان احدهما انها معرفة تامه فاعل بالفعل
وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي والثاني انها نكرة غير موصوفه تمييز
والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص وثالثها انما مركبة مع الفعل لا محل لها
من الاعراب والمرفوع فاعل وشذ كونه اي الفاعل اشاره متبوعا بذي اللام كقوله بئس
هذا الحي حيا ناصرا وعلما كقول سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست صفون
وكذا شذ كونه مضافا الى الله علما او غيره وان كانت فيه ال لانه من الاعلام كقوله صلى
الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد بن الوليد وقول الشاعر بئس قوم الله قوم طرقوا خلافا
للجزمي في قوله باطراده وغيره بنا ولما ورد منه ومن العلم على انه المخصوص والفاعل
مضمر حذف تفسيره وشذ كونه ضميرا غير مفرد اي مطابقا للمخصوص نحو اخواك نعما رجلين

وحكي الاخفش عن بعض بني اسد نعما رجلين الزيدين ونعموا رجالا الزيدون ونعمن
رجالا ونعمن نسا الهندات ثم قال لا آمن ان يكونا فهما النلغتين خلافا لقوم من الكوفة في
قولهم بالقياس علي ذلك و شذ جره بالباء الزايده روي نعم بهم قوما اي نعم هم ولا يجلان اي
نعم وبيس في مصدر ولا ظرف ويذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح او الذم قبلهما اي نعم
وبيس مبتدا او منسوخا والفعل ومعموله الخبر والرابطه العموم في المرفوع المفهوم من ال الجنسيه
نحو زيد نعم الرجل ورجلا وكان زيد نعم الرجل وان زيدا نعم الرجل قال ان ابن عبد الله نعم اخو
الندي وابن العشيرة وقال اذا ارسلوني عند تقدير حاجة اما رس فيها كنت نعم الممارس
او يذكر بعد الفاعل نحو نعم الرجل زيد وهو احسن من تقدمه لارادة الابهام ثم التفسير ثم
واعرابه مبتدا خبره الجملة قبله وقيل محذوف او خبرا مبتدا محذوف وجوبا او بدلا من
الفاعل اقوال قال ابن مالك ان رجحها الاول لصحته في المعني وسلامته من مخالفة اصل بخلاف
جعله خبرا فانه يلزم منه ان ينصب لدخول كان عليه او جعل خبره محذوفا فانه لم يعهد التزام
حذف خبر الا حيث سد مسده شي او جعله بدلا فانه لا يصلح لمباشرة نعم واجاب قايله بانه يجوز
ان يتبع بدلا ما لا يجوز ان يلي العامل بدليل انك انت وعلي هذا هو بدل اشتمال لانه خاص والرجل
عام وقد يدخله ناسخ نحو نعم الرجل كان زيدا او ظننت زيدا فالجملة في موضع خبر كان او ثاني
مفعولي ظن ويغلب ان يختص بان يقع معرفه او قريبا منها اخص من الفاعل لا اعم منه ولا
مساويا نحو نعم الفتي رجل من قريش وان يصح الاخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد
نعم او المذموم بعد بيس كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي بيس الولد العاق
اباه الولد المذموم العاق اباه والا اي فان وقع غير مختص ولا صحيح الاخبار عنه به بان وقع مباينا
له اول كقوله تعالي بيس مثل القوم الذين كذبوا اي مثل الذين حذف مثل المخصوص واقيم
الذين مقامه ويحذف المخصوص لدليل يدل عليه نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن
وقيل انما يحذف ان تقدم ذكره والاكثرون علي عدم اشتراطه وتخلفه اذا حذف صفته وهي ان
كانت اسما وفاق نحو نعم الرجل حليم كريم اي رجل حليم فان كانت فعلا نحو نعم الصاحب تستعين
به فيعينك اي رجل فممنوع او جايز او غالب مع ما قبله دونها اقوال الاكثر علي الاول والكساي
علي الثاني وابن مالك علي الثالث واقل منه ان يحذف المخصوص وصفته ويبقي متعلقهما كقوله
بيس مقام الشيخ امرس امرس اي مقام مقول فيه امرس ابتي محمول القول مسيله الحق بيس
في الحكم ساء وفاقا لقوله تعالي ساء مثلا القوم وقال بيس الشراب وساءت مرتفقا وقوله
ساء ما يحكمون لانها في الاصل بوزن فعل بالفتح منصرفه تحولت الي فعُل وسلبت التصرف
وهي فرد من افراد فعُل الاتي وانما افردت بالذكر للاتفاق عليها كما قال في سبك المنظوم
والحق بهما اي بنعم في المدح وبيس في الذم عملا فعُل بضم العين وضعا كلؤم وظرف
وسرو او مصوغا محولا من ثلاثي مفتوح او مكسور كقتل وجهل ثم ان كان معتل العين
لزم قلبها الفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيدا او اللام ظهرت الواو وقلبت اليا واوا

نحو

نحو غزُو ورمُو وقيل يُقَرّ علي حاله فيقال رمي وغزا ومن المسموع قولهم اقضو الرجل فلان اي
نعم القاضي وما ذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثيا كالتسهيل زاد عليه خطاب في التوشيح
ان يكون مما يبني منه التعجب فلا يصاغ من الالوان والعاهات كما لا يصاغ من الرباعي استغناء
بافعل الفعل فعله نحو اشد الحمرة حمرته واسرع الانطلاق انطلاقه فافعل مضاف مبتدا خبره
الحر الاخير ورجحه ابو حيان وقيل الاعلم وجهل وسمع فلا يحول الي فعل بل يستعمل استعماله باقيه
علي حالها قاله الكساي قيل ويلحق فعل المذكور بصيغتي التعجب ايضا حكي الاخفش ذلك عن
العرب فيقال حسن الرجل زيد ما احسنه فيصير بلام نحو لكرم زيد بمعني ما اكرمه قال
خطاب وهي لام قسم ولا تلزم ال فاعله بل تكون معرفه ونكرة وتلحق الفعل العلامات نحو لكرم
زيد وهند لكرمت والزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا ير يد ما اكرم بخلاف حالة
استعماله كنعم فلا يلزمه اللام بل تجوز ادخالها وتركه ولا يكون فاعله الا كفاعل نعم مسيلة
كنعم في العمل وفي المعني مع زيادة ان الممدوح بها محبوب للقلب حبذا واصله حبب بالضم اي
صار حبيبا لا من حبب بالفتح ثم ادغم فصار حبّ والاصح ان ذا فاعله فلا تتبع وتلزم الافراد
والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان
من كانا وحبذا نفحات من يمانية يا تيك من قبل الريان احيانا وقوله حبذا انتما خليلي ان لم
تعذلاني في دمعي المهراق وقوله الا حبذا هند وارض بها هند وانما التزم ذلك لانه كالمثل والامثال
لا تغير كما يقال في الصيف ضيعتِ اللبن بكسر التاء وان كان الخطاب لغير مونث او لانه علي
حذف والتقدير في حبذا احسن هند وحبذا زيد حبذا امره وشانه فالمقدر المشار
اليه مذكر مفرد حذف واقيم المضاف اليه مقامه او لانه علي ارادة جنس شايع فلم يختلف كما لم
تختلف فاعل نعم اذا كان ضميرا هذه اقوال الاكثر علي الاول ونسب للخليل وسيبويه وابن
كيسان علي الثاني والفارسي علي الثالث وقال درويد لذا زايدة وليست اسما مشارا به بدليل
حذفها في قوله وحب دينا وقيل صارت بالتركيب مع حب فعلا فاعله المخصوص كقولهم
فيما حكي لا حبذه قاله المبرد والاكثرون ولعدم الفصل بين حب وذا ولعدم تصرف ذا بحسب
المشار اليه ورد بجواز حذف المخصوص والفاعل لا يحذف وقيل الكل اسم واحد واختاره ابن
عصفور لاكثار العرب من دخولها عليها من غير استيحاش وعلي هذا هو مرفوع وفاقا ثم هل هو
مبتدا خبره المخصوص او عكسه اي خبر مبتدا والمخصوص قولان المبرد علي الاول والفارسي
علي الثاني وعلي الاول وهو القول بان ذا فاعل هو اي المخصوص مبتدا وهما اي الجملة قبله خبر
عنه والرابطة ذا والعموم ان قلنا اريد الجنس او مبتدا محذوف الخبر او عكسه اي خبر محذوف
المبتدا وجوبا وكانه قيل من المحبوب فيقال زيد اي هو او بدل من ذا لازم التبعيه او عطف
بيان عليه اقوال الاكثرون علي الاول وكذا علي الثاني والضمري وابن
مالك علي الثالث وابن كيسان علي الرابع قال ابن مالك والحكم عليه بالخبرية هنا اسهل منه
في باب نعم لان مصحبه هناك نشاس دخول نواسخ الابتدا وهي لا تدخل هنا لان هذا جار

يجري المثل ورد كونه مبتدا حذف خبره او عكسه بانه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة
باسرها من غير دليل ورد عطف البيان بمجيه نكرة واسم الاشارة معرفة كما في قوله وحبذا
نفحات ورد البدل بانه على نية تكرار العامل وهو لا يلي حب واجيب بعدم اللزوم بدليل انك
انت ولا يتقدم مخصوص حبذا عليها وان جاز تقدمه على نعم نقله لانها فرع عنها فلا تساويها
في تصرفاتها ولانها جارية مجري المثل ولهذا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار
بان زيدا احب وان كان توهما بعيدا او حذفه استغناء لما دل عليه قليل كقوله فحبذا ربا وحب
دينا اي ربا الاله وقوله الاحبذا لولا الحيا وربما منحت الهوي من ليس بالمتقارب اي حبذا
حالتي معك ويجوز فصله من حبذا بنداء كقول لبشر الاحبذا يا عن ذاك التشاجر ويجوز كونه
اسم اشارة كقول كثير المذكور وقول الاخر نيا حبذا ذاك الحبيب المبسل ويكون قبله اي المخصوص
او بعده نكرة منصوب مطابقة كقوله الا حبذا قوما سليم فانهم وقوله حبذا الصبر شيمة
لامري رام مباراه مولع بالمعالي ويقال حبذا رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ونساء د
الهندات وكذا موخرا فثالثها اي الاقوال فيه ان كان مشتقا فهو حال والا بان كان جامدا فهو
تمييز وقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وقال ابو عمرو بن العلا تمييز مطلقا
ورابعها قاله ابو حيان المشتق ان اريد تقييد المدح بها حال وغيره وهو الجامد والمشتق
الذي لم يرد به ذلك بل تبيين جنس المبالغ في مدحه تمييز مثال الاول ولا يصح ان دخول
من عليه حبذا هند مواصلة اي في حال مواصلتها والثاني وتدخل عليه من حبذا زيد راكبا
وخامسها قاله في البسيط انه منصوب باعني مضمرا فهو مفعول لا حال ولا تمييز قاله ابو
حيان وهو غريب ثم الاولى التاخير عند الفارسي والتقديم عند ابن مالك وقال الجرمي وابن
خروف هما سوا في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز قبيح وقال ابن خروف احسن وقال
ابو حيان الاحسن تقديم التمييز وكذا الحال ان كانت من ذا وان كانت من المخصوص فالتاخير
وتوكد حبذا توكيدا لفظيا كقوله الا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت منه الاذي وتدخل
عليها لا فتساوي بيس في العمل والمعني مع زيادة ما تقدم نظيره في حبذا كقوله لاحبذا انت
يا صنعاء من بلد وقوله ولاحبذا الحامل العاذل وقوله الاحبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت
مي فلاحبذا هيا وقال ابو حيان ودخول لا على حبذا لا يخلو من اشكال لانه ان قدر حب فعلا
وذا فاعله او حبذا كلها فعلا فلا لا تدخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الا قليلا او كلها
اسما فان قدر في محل نصب لم يصح لانه على العموم نحو لا رجل وهو هنا خصوص او رفع فكذلك
لوجوب تكرار لا حينيذ ويقل حبذا فيما عدا المصدر كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا
زيد اكراما له وحبذا وعمرا زيد بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفة فلا مصدر لها ولم يقف
ابو حيان في عملها في غير الحال والتمييز وقال لا ينبغي ان يقدم عليه الا بسماع اما الحال والتمييز
فيعمل فيهما وفاقا ويضم فاء حب مفردة من ذا بنقل ضمة العين اليها كما يجوز ابقاء الفتح
استصحابا نحو حب زيد وحب دينا الا ابقا اذا فكت بسكون اخرها للاسناد نحو حببت يا هذا

وكذا فعل السابق المستعمل كنعم وبيس او تعجبا اصلا او تحولا يجوز نقل ضمة عينه الي الفاء فتسكن
كقوله حسن فعلا لقاء ذي الثروة المملق بالبشر والعطاء الجزيل وقيد في التسهيل الفاء بكونها
حلقيه قال ابو حيان ولا تختص بذلك بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو لضرب الرجل بضم الضاد
ويجوز جر فاعلها اي حب المفردة ويقل بالباء الزايدة تشبيها بفاعل افعل تعجبا كقوله
وحب بها مقتوله حين تقتل وقوله حب بالزور الذي لا يري منه الا صفحه او لمام وحكي
الكساي مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا ومنه اي الجامد صيغتي التعجب وهما
ما افعل وافعل به قال الكوفية وافعل بغير ما مسنده الي الفاعل نحو قوله فابرحت فارسا
اي ابرحك فارسا وبعضهم وافعل من كذا وزعم الفرا الاولي اي ما افعل اسما لكونه لا يتصرف
ولتصغيره وصحة عينه في قولهم ما احيسنه وقولهم ما اميلح غزلانا وقالوا اما اطوله كما قالوا
هو اطول من كذا ورد بان امتناع التصرف لكونه غير محتاج اليه للزومه طريقة واحدة اذ
معني التعجب لا يختلف باختلاف الازمنة لا بيانى الفعلية كليس وعسي وبان تصغيره وصحة عينه
لشبهه بافعل التفضيل وقد صحت العين في افعال كحول وعول وبدل الفعلية بناوه على الفتح
ونصبه المفعول الصريح ولزوم نون الوقاية مع الياء وزعم ابن الانباري الثانية اي افعل به
اسما لكونه لا تلحقه الضماير وجوز هشام المضارع من ما افعل فيقال ما يحسن زيدا ورد
بانه لم يسمع وينصب المتعجب منه بعد ما افعل مفعولا به على راي غير الفرا والهمزة فيه
للتعدية والفاعل ضمير مستتر عايد على ما مفرد مذكر غايب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل
وعلي رايه نصبه على حد نصب الاب في زيد كريم الاب والاصل زيد احسن من غيره مثلا
انوي ما على سبيل الاستفهام فنقلوا الصفة عن زيد واسند والي ضمير ما وانتصب زيد
باحسن فرقا بينه بين الخبر والاستفهام وفتحة افعل بناء لتضمنه معني التعجب وقيل اعراب
وهو خبر ما بناء علي نصب الخبر بالخلاف عند الكوفيين والاصح ان ما مبتدا خبره ما بعده
قال الكساي لا موضع لها من الاعراب والاصح انها نكرة تامه بمعني شي خبر به قصد بها الابهام
ثم الاعلام بايقاع الفعل علي المتعجب منه لاقتضاء التعجب ذلك وقيل نكرة موصوفه بالفعل
والخبر محذوف وجوبا اي شي احسن زيدا عظيم وقيل استفهاميه دخلها معني التعجب لاجماعهم
علي ذلك في اي رجل زيد ورد بان مثل ذلك لا يليه غالبا الا الاسما نحو واصحاب الميمنة ما اصحاب
الميمنة وما ملازمة للفعل وبانها لو كانت كذلك جاز ان تخلفها اي كما جاز ذلك في يا سيدا ما
انت من سيد وقيل موصوله صلتها الفعل والخبر محذوف وجوبا والتقدير الذي احسن زيدا
عظيم ويجر المتعجب منه بعد افعل بباء زايدة لازمة لا يجوز حذفها نحو اكرم بزيد وقيل يجوز
حذفها مع أنْ وأنّ المصدريتين كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما وقوله فاحسن واز بي
لامري ان تسربلا وقال بعض المولدين والاصح انه خبر وان كان لفظه لفظ الامر للمبالغه
وليس بامر حقيقة لمحل المجرور بعده رفع فاعلا والهمزة فيه للصيرورة والباء للتعديه
لا ضمير في افعل والتقدير في احسن بزيد صار زيد ذا حسن كقولهم ابقلت الارض اي

صارت ذا بقل وقيل هو امر حقيقة فمحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهي في ما
افعل فالباء زايده واختلف على هذا فالاصح فاعله ضمير المصدر الدال على الفعل وكانه قيل
يا حسن احسن بزيد اي الزمه ودم به ولذلك وحد الفعل على كل حال وقيل فاعله ضمير
المخاطب كانك قلت احسن يا مخاطب به اي احكم بحسنه ولم يبرز في التانيث والتثنية والجمع
لانه جري مجري المثل ولزمت الباء في المفعول ليكون للامر في معني التعجب حال لا يكون له
في غيره ورد كونه امرًا بانه يحتمل للصدق والكذب وبانه لا يجاب بالفاء وبانه يليه ضمير المخاطب
نحو احسن بك ولا يجوز ذلك في الامر لما فيه من اعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول
لمسمي واحد وبانه لو كان الناطق به امرًا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف والندا
والتشبيه حالفا ولا مناديا ولا مشبها وقد اجتمع على انه متعجب قال ابو حيان ولو ذهب ذاهب
الي ان افعل امر صورة خبر معني والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل والهمزة
للتعدية والمجرور في موضع مفعول لكان مذهبا فقولك احسن بزيد معناه احسنَ هو
اي الاحسان زيدًا اي جعله حسنا موافق معني ما احسن زيدًا قال ولا ينافي ذلك المفرغ
بالخطاب في يا زيدا احسن بزيد لان الفاعل يخالف المخاطب فالمعني يا زيد احسن الاحسان
زيدًا اي جعله حسنا كما تقول يا زيد ما احسن زيدا اي شي جعله حسنا قال ويدل على ان
محل المجرور نصب جواز حذفه ونصبه بعد حذف الباء في قوله فا بعد دار من تحل مزانًا ويحذف
المتعجب منه مع ما افعل لدليل كقوله جزا الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرًا ما اعف
واكرما اي ما اعفهم واكرمهم وفي جواز حذفه مع افعل خلف قال سيبويه لا يجوز وقال الاخفش
وقوم يجوز كقوله تعالي اسمع بهم وابصر اي بهم وقيل بل يحذف الجار فيستتر الفاعل في افعل
ولا يحذف ورد بانه لو كان مستترا لبرز في التثنية والجمع والتانيث ولا يكون المتعجب منه
الا مختصًا من معرفة او قريب منها بالتخصيص لانه مخبر عنه في المعني ومنع الفرا ذا ال العهدية
نحو ما احسن القاضي تريد قاضيا بينك وبين المخاطب عهد منه واجازه الجمهور ومنع الاخفش
ايا الموصوله بالماضي نحو ما احسن ايهم قال ذاك واجازها ساير البصريين فان وصلت بمضارع
جازو فاقا ولا يفصل المتعجب منه من افعل وافعل بشي لضعفهما بعدم التصرف فاشبها ان ،،
واخواتها الا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل فانه يجوز على الصحيح لتوسعهم فيهما وتجوز الفصل
بهما بين ان ومعمولها وليس فعل التعجب باضعف منها ولكثرة وروده كقوله ما احسن في الهيجا
لقاها وقوله واحبب الينا ان يكون المقدما وقيل لا يجوز الفصل بهما ايضا وعليه اكثر البصريين
ونسب الي سيبويه وثالثها يقبح اي يجوز على قبح قال ابو حيان ومحل الخلاف فيها اذا لم يتعلق
بالمعمول ضمير يعود على المجرور فان تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم ما احسن الرجل ان يصدق
وقوله خليلي ما احري بذي اللب ان يري صبرا ولكن لا سبيل الي الصبر اما ما لا يتعلق ،،
منهما بالفعل فلا يجوز الفصل وفاقا نحو ما احسن بمعروف امرا وجوزه الجرمي وهشام
بالحال ايضا نحو ما احسن مقبلاً زيدًا وزاد الجرمي والمصدر نحو ما احسن احسانًا زيدًا ،،

والجمهور

والجمهور على المنع فيهما وجوزه ابن مالك بالندا كقول علي رضي الله عنه اعزز على ابا اليقظان
ان اراك صريعا مجندلا وجوزه ابن كيسان بلولا الامتناعيه نحو ما احسن لولا بخله زيدًا قال
ابو حيان ولا حجة له على ذلك ولا يقدم معمول فعل التعجب على الفعل ولا على ما وان جاز ذلك في
غير هذا الباب لعدم تصرفه ولان المجرور في افعل عند الجمهور فاعل والفاعل لا يجوز تقديمه ،،
ولا يفصل بينهما اي بين ما وافعل بغير كان اما بكان الزايده فيجوز الفصل نحو ما كان احسن
زيدًا والاكثر على ان فعل التعجب يدل على الماضي المتصل بالحال فاذا اريد الماضي المنقطع اتي بكان
او المستقبل اتي بيكون وقيل انما يدل على الحال او المضي حكي عن المبرد وقيل يدل على الثلاثة الحال
والماضي والاستقبال ويقيد في المضي بكان وامس وفي الحال بالآن وفي الاستقبال بيكون ،،
ونحوه من الظروف المستقبله كقوله تعالي اسمع بهم وابصر يوم يا توننا قاله ابن الحاج ويجر ما
يتعلق بهما ان كان فاعلا معني بالي نحو ما احب زيد الي عمرو وما ابغضه الي بكر والاصل احب
عمرو زيدا وابغض بكر زيدا والا اي وان لم يكن فاعلا معني فان افهم علما او جهلا فبالباء
يجر نحو ما اعرف زيدًا بالفقه وما ابصر عمرا بالنحو واجهل خالدا بالشعر والا اي وان لم يفهم
ذلك فان تعدي بحرف فبه يجر نحو ما اعز زيد علي وما ازهد هذه في الدنيا والا بان تعدي
بنفسه فباللام نحو ما اضرب زيدا لعمرو ويقتصر على الفاعل في بابي كسي وظن فيقال ما
اكسي زيدًا وما اعطي عمرا وما اظن خالدا ويحذف المفعولين وليستغني بجر احد مفعوليه الاول
اي باب كسي باللام عن ذكر الاخر نحو ما اكساه لعمرو وما اكساه للثياب ولا يفعل ذلك في باب
ظن وان جمع بينهما فالثاني منتصب بمضمر نحو ما اعطي زيدًا لعمرو الدراهم وما اكساه للفقير
الثياب خلافا للكوفيه في الامرين اي قولها بجواز ذكرهما في باب كسي على ان الثاني منصوب ،
بفعل التعجب وبجواز مثل ذلك في باب ظن اذا امن اللبس نحو ما اظن زيد البكر صديقا فان ،
خيف ادخل اللام عليهما نحو ما اظن زيدًا لاخيك لابيك والاصل ظن اخاك اباك قال ابو حيان
هذا تحرير النقل في المسيلة وخلط ابن مالك فنقل عن البصريين تساوي الحكم في باب كسي
وظن وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب بلا تفصيل مساله من فعل التعجب الذي لا
يبوب له في النحو قولهم سبحان الله وفي الحديث سبحان الله ان المومن لا ينجس لله دره قال في
الصحاح اي عمله واصل الدر اللبن حسبك به رجلا تجوز حذف الباء ورفع زيد وتجوز ادخال
من في رجل يا لك من ليل وتجوز حذف من والنصب انك من رجل لعالم ولا تجوز حذف ،
من منه ما انت جاره بالنصب على التمييز وتجوز ادخال من واهًا له يا هيا ومن ذلك لا اله
الا الله سبحان الله من هو او رجلا وبله رجلا كفاك به رجلا العظمة لله من رب اعجبوا لزيد
رجلا ومن رجل كالقوم رجلا كالليل قرا كريما وصلفا يا لما يا للدواهي يا حسنه رجلا يا
طيبها من طيله لله لا يو خر الاجل ومن ذلك كيف ومن وما واي في الاستفهام نحو كيف
تكفرون بالله عم يتسالون الحاقة ما الحاقة لاي يوم اجلت المصدر اي هذا مبحث
اعماله يعمل كفعله لازما ومتعديا الي واحد فاكثر اصلا لا الحاقا كما في شرح الكافيه لانه اصله

اعمال المصدر

ولذا لم ينتقد عليه بزمان ان كان مفردًا مكبرًا غير محدود وكذا ان كان ظاهرا على الاصح
فلا يعمل مثنى فلا يقال عجبت من ضربيك زيدًا ولا مجموعا ولا مصغرًا كعرفت ضربيك زيدًا
ولا محدودا بالتاء كعجبت من ضربتك زيدًا وشذ قوله بضربة كفيه الملا نفس راكب ولا
مضمرا كضربك زيدا احسن وهو المحسن قبيح لان كلا مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التي
هي اصل الفعل خصوصا الاضمار فان ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما ان ضمير العَلَم
ليس بعَلَم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس وقال الكوفيون يجوز اعمال المصدر واستدلوا بقوله
وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها والبصريون تاولوه على ان عنها متعلق باعني مقدرا
وثالثها يعمل في المجرور فقط دون المفعول الصريح قاله الفارسي وابن جني قال ابو حيان وقياس
قولها اعماله في الظرف اذ لا فرق بينهما وقد اجازه جماعة وجوزه قوم في الجمع المكسر واختاره
ابن مالك قال لانه وان زالت معه الصيغة الاصلية فالمعنى معها باق ويتضاعف بالجمعية
لان جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بعطف وقد سمع تركته بملاحس البقر اولادها وقال
الشاعر مواعد عرقوب اخاه بيثرب قال ابو حيان والمختار المنع وتاويل ما ورد من ذلك على
النصب بمضمر اي لحست اولادها ووعد اخاه ويقدر بان المصدرية مخففة او غيرها
فيقبل اي قال بعضهم زيادة او ما المصدرية والفعل فان غير المخففة للماضي كقوله امن
بعد رمي الغانيات فواده والمستقبل كقوله فرم بيديك هل تستطيع نقلا جبالا من تهامة
راسيات وما للماضي والحال كقوله كذكركم اباكم وقوله تخافونهم كخيفتكم والمخففة للثلاثة
كقوله علمت بسطك للمعروف خير يد وقوله لو علمنا اخلافكم عدة السلم وقوله لو علمت ايثاري
الذي هويت قال ابن مالك وتقدر المخففة بعد العلم وغيرها بعد لولا او فعل كراهة او ارادة
او خوف او رجا او منع او نحو ذلك ثم هذا التقدير قال الجمهور دايما وقيل لا بل قال ابن مالك غالبا
قال ومن وقوعه غير مقدر قول العرب سمع اذني زيد ايقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان
استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعي
وقول الشاعر وراي عيني الفتى اخاكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا قال ابو حيان وما ذكره ممنوع
ومن ثم اي من هنا وهو كون هذا المصدر مقدرا بحرف مصدري والفعل اي من اجل ذلك لم
يتقدم معموله عليه لانه كالموصول ومعموله كالصلة والصلة لا تتقدم على الموصول ويوول ما
اوهمه على اضمار فعل كقوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان خلافا لابن السراج في قوله
بجواز تقديم المفعول عليه فاجاز يعجبني عمرا ضرب زيد ومن ثم ايضا لا يفصل من معموله بتابع
او غيره كما لا يفصل بين الموصول وصلته ولا يتقيد عمله بزمان بل يعمل ماضيا وحالا
ومستقبلا كما تقدم خلافا لابن ابي العافية في قوله لا يعمل في الماضي قال ابو حيان ولعله
لا يصح عنه ولا يحذف المصدر باقيا معموله في الاصح لانه موصول لا يحذف وقيل يجوز لدليل
لانه كالملفوظ كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله في المضاف اليه قيل ومنه قوله تعالى
هل يستطيع ربك اي سؤال ربك اذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع واعماله

مضافا

مضافا اكثر من اعماله منونا استقراء وعلله ابن مالك بان الاضافة تجعل المضاف اليه كجزء
من المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل كجزء من الفعل وتجعل المضاف كالفعل في عدم قبول
ال والتنوين فقويت بهما مشابهة المصدر للفعل ثم اعماله منونا اكثر من اعماله معرفا بال
لان فيه شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة وانكره الكوفية اي اعماله منونا وقالوا ان وقع
بعده مرفوع او منصوب فباضمار فعل يفسره المصدر من لفظه كقوله تعالى او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما التقدير يطعم ورد بان الاصل عدمه ثم يليه اعماله معرفا بال كقوله ضعيف
النكاية اعداءه وقوله فلم انكل عن الضرب مسمعا وانكره كثيرون كالمنون وقدروا له
عاملا وثالثها انه قبيح اي يجوز اعماله على قبح ورابعها ان عاقبت ال الضمير عمل نحو انك
والضرب خالد المسيء اليه والا بان لم يعاقب فلا يجوز اعماله نحو عجبت من الضرب زيدًا
عمروا وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره ابو حيان وقولي معرفا تصريح بان ال فيه
للتعريف قال ابو حيان ولا نعلم في ذلك خلافا الا ما ذهب اليه صاحب الكافي من انها زايدة كما
في الذي والتي ونحوهما لان التعريف في هذه الاشيا بغير ال فلا وجه الا ادعا زيادتها اذ لا
تجتمع على الاسم تعريفان قال وهو في حال التنوين معرفة لانه في معناها وقال الزجاج اعمال المنون
اقوى من المضاف لانه ما شبه به نكرة فكذا ينبغي ان يكون نكرة ورد بان اعماله ليس للشبه
بل بالنيابة عن حرف مصدري والفعل والمنوب عنه في رتبة المضمر وقال ابن عصفور المعرف
اقوى من اعمال المضاف في القياس وقيل المضاف والمنون في الاعمال سوا قال ابو حيان وترك
اعمال المضاف وذي ال عندي هو القياس لانه قد دخله خاصة من خواص الاسم فكان قياسه
ان لا يعمل وكذلك المنون لان الاصل في الاسما ان لا تعمل فاذا تعلق اسم باسم فالاصل الجر بالا
ويضاف للفاعل مطلقا اي مذكورا مفعوله ومحذوفا كقوله تعالى كذكركم اباكم وقوله يفرح
المومنون بنصر الله ويضاف للمفعول فيحذف الفاعل كقوله تعالى لا يسام الانسان من دعاء الخير
اي دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل لان الموجب للمنع فيه تنزيله اذا كان ضميرا متصلا كالجزء
منه بدليل تسكين آخره والفصل به بين الفعل واعرابه في يفعلان وحذف الجزء من الكلمة
لا يجوز بقياس وحمل عليه المنفصل والظاهر والمصدر لا يتصل به ضمير فاعل فلم يكن نسبة
فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة وقال الكوفية لا يحذف بل يضمر في المصدر كما يضمر في ذ..
الصفات والظرف وقال ابو القاسم خلف بن فرتون ابن الابرش ينوى الى جنب المصدر قال
ولا يجوز ان يقال انه محذوف لان الفاعل لا يحذف ولا يضمر لان المصدر لا يضمر فيه لانه
بمنزلة اسم الجنس وتجوز بقاؤه اي الفاعل مع الاضافة الى المفعول في الاصح كقوله تعالى في
قراءة يحيى بن حارث الذماري عن ابن عامر ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله صلى الله
عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقول الشاعر قرع القواقيز افواه الاباريق
وقيل لا يجوز الا في الشعر ويضاف لظرف فيعمل فيما بعده رفعا ونصبا كالمنون نحو عرفت
انتظار يوم الجمعة زيد عمرا قال ابو حيان ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منون منع هذه

المساله ويوول المنون بالمبني للمفعول فيرفع ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو عجبت من
ضرب زيد وقال الاخفش لا يجوز ذلك بل يتعين النصب او الرفع على الفاعلية واختاره الشلوبين
وثالثها قال ابو حيان يجوز ان لزمه اي البنا للمفعول فعله او فعل ذلك نحو عجبت من جنون د،
بالعلم بخلاف ما ليس كذلك ويحذف معه اي المنون الفاعل واوجبه الفرا فقال لا يجوز ذكر الفاعل
مع المصدر المنون البتة لانه لم يسمع فالاقوال الثلاثة السابقة فيه اهو محذوف ام مضمر ام منوي
تاتي هنا ورابعها قاله السيرافي لا يقدر الفاعل هنا البتة بل ينتصب المفعول بالمصدر كما
ينتصب التمييز في عشرين درهما من غير تقدير فاعل ورد بانه ان قال ان الفاعل غير مراد
فباطل بالضرورة اذ لا بد للاطعام مثلا في قوله او اطعام من مطعم من جهة المعنى وان قال
انه مراد فقد اقر بان المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل بخلاف عشرين درهما فيلزمه
تقديره وان لم يصح اظهاره مسيلة يعمل المصدر البدل من فعله معموله نحو ضربا زيدا وسعيا
زيدا وعامله الناصب له المصدر عند سيبويه والجمهور لانه صار بدلا من الفعل فورث
العمل الذي كان له وصار الفعل نسيا منسيا وقيل عامله الفعل المحذوف الناصب للمصدر
فعليه اي على هذا القول يجوز تقديمه اي المعمول على المصدر نحو زيدا ضربا وكذا يجوز التقديم
على القول الاول ايضا في الاصح لانه ناب عن فعله فهو اقوي منه اذا كان غير نايب ولانه غير
مقدر بحرف مصدري حتى يشبه الموصول في الامتناع وقيل لا يجوز التقديم على القول بانه
العامل قياسا على المصدر السابق قال ابو حيان والاحوط ان لا يقدم على التقديم الا بسماع
وفي تحمله اي هذا المصدر خلف صحح ابن مالك انه يتحمل كاسم الفاعل وقال كذا
مسيلة يعمل كمصدر اسمه اي اسم المصدر الميمي لا العلم باجماع فيهما اما الاول فلانه مصدر
في الحقيقة كقوله اظلم ان مصابكم رجلا اهدي السلام تحية ظلم فمصابكم مصدر بمعني اصابتكم
واما الثاني وهو ما دل على المصدر دلالة مغنيه عن ال لتضمن الاشارة الى حقيقته كيسار
وبره وفجار فلانها خالفت المصادر الاصلية بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ولا توصف
ولا تقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل ال ولذلك لم تقع مقامها في توكيد الفعل
وتبيين نوعه او مراته واما اسم المصدر الماخوذ من حدث لغيره كالثواب والكلام والعطا
اخذت من مواد الاحداث وضعت لما يثاب به ولجملة القول ولما يعطي فمنعه اي اعماله د،
البصريه الا في الضرورة وجوزه قياسا اهل الكوفة وبغداد الحاقا له بالمصدر كقوله ا،
وبعد عطايك المائة الرتاعا وقوله فان ثواب الله كل موحد وقوله فان كلاميها شفا لما بيا :.
قال الكساي امام اهل الكوفة رحمه الله الا ثلاثة الفاظ الخبز والدهن والقوت فانها لا
تعمل فلا يقال عجبت من خبزك الخبز ولا من دهنك راسك ولا من قوتك عيالك واجاز
ذلك الفرا وحكي عن العرب مثل عجبني دهن زيد لحيته قال ابو حيان والذي اذهب اليه
في المسموع من هذا النوع ان المنصوب لمضمر يفسره ما قبله وليس باسم المصدر ولا جري
مجري المصدر في العمل لا في ضرورة ولا في غيرها اسم الفاعل اي هذا مبحث اعماله

اعمال اسم الفاعل

وذكر

وذكر معه امثلة المبالغة واسم المفعول هو ما دل على حدث وصاحبه فما دل جنس وقوله على
حدث يخرج الجامد والصفة المشبهه وافعل التفضيل وصاحبه يخرج المصدر واسم المفعول
ويعمل عمل فعله مفردا او غيره اي مثني ومجموعا جمع سلامه وجمع تكسير ومنع قوم عمل
المكسر ومنع سيبويه والخليل اعمال المثنى والجمع الصحيح المسند للظاهر لانه في موضع يزد
فيه الفعل لمخالفته فلا يقال مررت برجل ضاربين غلمانه زيدا واجاز المبرد اعماله لان لحاقه ح
بالفعل قوي من حيث لحقته ما يلحقه وقيل لا ينصب اسم الفاعل اصلا بل الناصب فعل مقدر
منه لان الاسم لا يعمل في الاسم حكاه ابن مالك في التسهيل وهو يرد على ابنه في دعواه نفي
الخلاف في عمله وشرط البصريه لاعماله اعتماده على اداة نفي صريح نحو ما ضارب زيد عمرا
ومؤول نحو غير مضيع نفسه عاقل او اداة استفهام اسما او حرفا ظاهرا او مقدرا كقوله
انا ورجالك قتل امري او على موصوف نحو مررت برجل ضارب عمرا ولو تقديرا هو راجع
الي الاستفهام والموصوف معا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي لي ام هم في الحب
لي عاذلونا اي امقيم وقوله وما كل موت نفحه بلبيب او موصول وذلك اذا وقع صلة ال او
على ذي خبر نحو هذا ضارب زيدا وكان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وظننت
زيدا ضاربا عمرا او على ذي حال نحو جا زيد راكبا فرسه قيل او على ان نحو ان قايما زيد
فقايما اسم ان وزيد للخبر ولم يشترط الكوفيه ذلك ووافقهم الاخفش الاعتماد على شي .
من ذلك فاجازوا اعماله مطلقا نحو ضارب زيدا عندنا وشرط البصريه كونه مكبرا فلا يجوز
هذا ضويرب زيدا لعدم وروده ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه ،
المضارع بتغييره بنيته التي هي عمدة الشبه وقال الكوفيون الا الفرا ووافقهم النحاس يعمل
مصغرا بنا على مذهبهم ان المعتبر شبهه للفعل في المعني لا الصورة قال ابن مالك في التحفه
وهو قوي بدليل اعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصوره وقاسه النحاس على التكسير
وثالثها يعمل المصغر الملازم التصغير الذي لم يلفظ به مكبرا كقوله فيا طعم راح في الزجاج مدامة
ترقرق في الايدي كميت عصيرها في رواية جر كميت اما الماضي فالاصح يرفع فقط نحو مررت ،
برجل قايم ابوه او ضارب ابوه امس ولا ينصب لانه لا يشبه المضارع الا اذا كان بمعنى الحال او
الاستقبال وقال الكساي وهشام ووافقهما قوم ينصب ايضا اعتبارا بالشبه معنى وان زال
الشبه لفظا واستدلوا بقوله تعالي وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتاوله الاولون على حكاية
الحال ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم رفعه المضمر ايضا قاله ابن طاهر وابن خروف وهو
يرد دعوي ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه ويتحمله وقال قوم يعمل النصب ان تعدي
لاثنين او ثلاثه نحو هذا معطي زيدا درهما امس لانه قوي شبهه بالفعل هنا من حيث
طلبه ما بعده غير صالح للاضافة اليه لاستغنايه بالاضافة الى الاول والاكثرون قالوا
هو منصوب بفعل مضمر قال ابن مالك ويرده ان الاصل عدمه فان كان اسم الفاعل
صلة ال فالجمهور انه يعمل مطلقا ماضيا وحالا ومستقبلا لان عمله ح بالنيابة فنابت ال

عن الذي و فروعه وناب اسم الفاعل عن الفعل الماضي فقام مقامه وله بالفعل مع قوله وال بالذي
مقام مافاته من الشبه اللفظي كما قام لزوم التانيث بالالف وعدم النظير في الجمع مقام
السبب الثاني في منع الصرف ومثاله ماضيا قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتي ابيد ،
مالكا وكاهلا القاتلين الملك الحلاحلا وقال الاخفش لا يعمل بحال وال فيه معرفة كهي في .
الرجل لاموصوله والنصب بعده علي التشبيه بالمفعول به وثالثها قاله الرماني وجماعة يعمل
ماضيا فقط لا حالا ولا مستقبلا ورد بان العمل ح اولي ومن وروده حالا قال تعالي
والحافظين فروجهم والحافظات وقال الشاعر اذا كنت معنيا بمجد وسودد فلا تك الا
المجمل القول والفعلا ويضاف لمفعوله جوازا نحو هديا بالغ الكعبه انك جامع الناس غير
محلي الصيد قال ابوحيان وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولي من الجر وقال الكسائي
هما سوا قال و يظهر لي ان الجر اولي لان الاصل في الاسماء اذا تعلق احدهما بالاخر الاضافة
والعمل انما هو ذلك الشبه للمضارع فالحمل علي الاصل اولي وتجب الاضافة ان كان ماضيا
نحو ضارب زيد امس اذ لا يجوز النصب كما تقدم او كان المفعول ضميرا متصلا به نحو زيد
مكرمك وقيل وعليه الاخفش وهشام محله نصب وزال التنوين او النون في مكرماك ،
ومكرموك للطافة الضمير لا للاضافة قالا لان موجب النصب المفعوليه وهي محققه وموجب
الجر الاضافة وليست محققه اذ لا دليل عليها الا الحذف المذكور ولم يتعين سببا له ورد
بالقياس علي الظاهر فانه لا يحذف التنوين فيه الا للاضافة ويتعين النصب لفقد شرط
الاضافة بان كان في اسم الفاعل ال وخلا منها الظاهر والمضاف اليه ومرجع الضمير ويجوز
تقديم معموله اي اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب لا ان جر بغير حرف زايد من
اضافة او حرف فلا يقال هذا زيدا غلام قاتل ولا مررت زيد ا ضارب بخلاف ما جر بالزايد
فيجوز التقديم عليه نحو ليس زيد عمرا ضارب قيل او جر به اي بزايد ايضا فلا يقدم كغيره
وجوزه قوم ان اضيف اليه حق او غيرا وجد فاجازوا هذا زيد غير ضارب وكذا الاخران
وقد تقدم ذلك في مبحث الاضافة و يجوز تقديم معموله علي مبتدايه الذي هو خبر عنه
نحو زيد ا هذا ضارب وقيل لا يجوز ان كان اسم الفاعل خبر مبتدا سببي اي من سبب
المبتدا قبله نحو زيد ابوه ضارب عمرا او كان المعمول لسببه نحو زيد ضارب ابوه عمرا واجاز
ذلك البصريون ووافقهم الكسائي في الاخيره لا تقديم صفته اي اسم الفاعل عليه اي ،
المعمول ولا تقديم معموله عليه وعلي صفته معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا
زيدا ضارب اي ضارب خلافا للكسائي في اجازته التقديم في الصورتين ويجوز وفاقا تاخير
الوصف عن المعمول نحو هذا ضارب زيدًا عاقلا والفرق انه اذا وصف قبل ان ياخذ
معموله زال شبهة الفعل بالوصف الذي هو من خواص الاسما بخلاف ما اذا تاخر
الوصف لان صفته تحصل بعد تمام عمله ومن الوارد في ذلك قوله وتخرجن ،
من جمم شراه بنصب مسيله يعمل بشرطه وفاقا وخلافا ما حول منه للمبالغة

امثلة المبالغة

الي فعال وفعول و مفعال وفعيل و فعل قال اخا الحرب لباسا عليها جلالها وسمع
اما العسل فشراب وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها وسمع انه لمنحار بوايكها
وان الله سميع دعا من دعاه وقال اتاني انهم مزقون عرضي وله لانها علي المبالغة لم
تستعمل الاحيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس اما ،
اذا لم يدل عليها فلا يعمل كان كانت ليست لجار وطعم او كان بنا الوصف عليها ككريم وفرح
وانكر الكوفية الكل اي اعمال الخمسة لانها زادت معني علي الفعل بالمبالغة اذ لا مبالغه
في افعالها ولزوال الشبه الصوري ايضا فما ورد بعدها منصوبا فبا ضمار فعل يفسره ،
المثال وانكر اكثر البصرية الاخيرين اي فعيل وفعل لقلتهما وانكر الجرمي فعلا دون
فعيل لانه اقل ورودا حتي انه لم يسمع اعماله في نثر وقال ابو عمرو يعمل فعل بضعف ،
وقال ابوحيان لا يتعدي فيهما السماع بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الاخر فيقاس
فيها وقد سقتها في المتن علي ترتيبها في العمل فاكثرها فعال ثم فعول ومفعال ثم فعيل
ثم فعل وادعي ابن طلحه تفاوتها في المبالغة ايضا ففعول لمن كثر منه الفعل وفعال لمن
صار له كالصناعة ومفعال لمن صار له كالاله وفعيل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن
صار له كالعاهة قال ابوحيان ولم يتعرض لذلك المتقدمون واعمل ابن ولاد وابن خروف
فعيلا بالكسر والتشديد فاجازا زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام قال ابوحيان وقد سمع
اضافة شريب الي معموله في قوله لا تنفري يا ناق منه فانه شريب خمر مسعر لحروب فعلي
هذا لا يبعد عليه نصبا وفهم من مواساة الامثله لاسم الفاعل جواز اعمالها غير مفرده
كقوله ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فجر وقوله حوارد ترا كبين قصد المخارج
وقوله شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشاء لا خور ولا قزم وذهب ابن طاهر
وابن خروف الي جواز اعمالها ماضيه وان عريت من ال وان لم يعمل بذلك في اسم الفاعل
لما فيها من المبالغه ولم احتج الي ذكره انه راي فحكي في اسم الفاعل فدخل في التشبيه

اعمال اسم المفعول

سبيله للمواتيها في العمل والشروط والاحكام وفاقا وخلافا اسم المفعول فيرفع مرفوع
فعله اي المفعول لان فعله لما لم يسم فاعله قال ونحن تركنا تغلب ابنه وابل كمضروبه ،
رجلاه كمنعقط الظهر ويجوز اضافته اي اسم المفعول اليه اي الي مرفوعه دونه اي اسم
الفاعل فانه لا يجوز فيه ذلك نحو زيد مضروب الظهر قال ابوحيان والصحيح ان الاضافه
في مثل ذلك من نصب لا من رفع واصله مضروب الظهر وقال شيخه الشاطبي لم يذكر هذا
الحكم غير ابن مالك واعتني بذكره في ساير كتبه وقيده في الالفيه بالقله ولم يقيده بها
في التسهيل والاول احسن قال ثم انما يجوز بشرطين ان يكون اسم المفعول من متعد
الي واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد الي اكثر وان يقصد ثبوت الوصف ويتناسي
فيه الحدوث ثم كما يجوز الاضافة يجوز النصب علي التشبيه بالمفعول او التمييز نحو هذا
مضروب الاب او ابا وهو اقل من الاضافه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من

يفعل و فَعَل وفعيل كذبح وقبض وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا
قتيل ابوه خلافا لابن عصفور حيث اجاز ذلك قال ابوحيان ويحتاج في منع
ذلك او اجازته الي نقل صحيح عن العرب مسيله كهو ايضا الصفة المشبهة
به عملا لكن تخالفه في انها لا تعمل مضمرا ولا في اجنبي بل في سببي ولا في سابق
عليها بل في متاخر عنها ولا في منفصول بينها وبينه بل في متصل بها قال الخفاف
في شرحه لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها فيقولوا كريم فيها حسب الاباء
الا في الضرورة كما قال و الطيبون اذا ما ينسبون اباء ولا مراد ابها غير الحال

واسم الفاعل يعمل مضمرا نحو انا زيدا ضاربه تقديره انا ضارب زيدا ضاربه كما
يعمل في متصل ومرادا به الاستقبال كما يعمل مظهرا وفي اجنبي كما يعمل في سببي
وفي متقدم عليه كما يعمل في متاخر عنه وفي منفصول كما يعمل في متصل ومرادا به
الاستقبال كما يعمل مرادا به الحال وقولي في الاصح فيهما راجع الي الاخيرين قال ابو
حيان ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل بين هذه الصفه وبين معمولها اذا كان
مرفوعا او منصوبا كقوله تعالي مفتحة لهم الابواب قال ولم يتعرض ابن مالك في التسهيل
لزمان هذه الصفه وذكر ذلك في ارجوزته فقال وصوغها من لازم لحاضر وفي
المسيلة خلاف ذهب اكثر النحويين الي انه لا يشترط ان تكون بمعني الحال وذهب
ابوبكر بن طاهر الي انها تكون للازمنه الثلاثه واجاز ان تقول مررت برجل حاضر
الابن غدا فتكون بمعني المستقبل وذهب السيرافي الي انها ابدا بمعني الماضي وهو
ظاهر كلام الاخفش قال والصفه لا يجوز تشبيهها الا اذا ساغ ان يبني منها تدفعل
وذهب ابن السراج والفارسي الي انها لا تكون بمعني الماضي وهو اختيار الشلوبين قال
وسوا رفعت او نصبت لانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت
في الحال لا يريد مضيا ولا استقبالا لانها لما شبهت باسم الفاعل لم تفرقوا في عملها
في الزمانين وقد جمع اصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بان قال لا يريد السيرافي
بقوله انها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار عنها ودامت
الي وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين
علي هذا وفي البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في انها لا توجد
الا حالا وتقدم ان ذلك ليس علي جهة الشرط بل ان وصفها كذلك لكونها صفه داله علي
الثبوت والثبوت من ضرورته الحال واما علي جهة الشرط فتكون ح يصح تاويلها د
بالزمان ولا يشترط الا الحاضر لانه المناسب انتهي ثم هي اما صالحة للمذكر والمونث
مطلقا اي لفظا ومعني كحسن وقبيح او لفظا لا معني كحايض وخصي لفظهما من حيث
الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمونث ولكن معني الحيض مختص بالمونث ومعني
الخصا مختص بالمذكر او عكسه اي معني لا لفظا ككبير الالية فانه معني مشترك بينه

الصفة المشبهه

لكن

لكن خص المذكر بلفظ الي والمونث بلفظ عجزا او لا تصلح لهما بل تختص باحدهما كادر
واكمر لفظهما ومعناهما خاص بالمذكر ورتقا وعفلا لفظهما ومعناهما خاص بالمونث د
وتجري الاولي علي مثلها وضدها اي تجري مذكرها علي المذكر والمونث ومونثها علي
المونث والمذكر قال ابوحيان وهو الذي يعبر عنه النحويون بانه شبه عموما تقول مررت
برجل حسن الاب وبرجل حسن الام وبامراة حسنة الام وبامراة حسنة الاب دون
الباقي فانها انما تجري علي مثلها فقط ولا تجري علي ضدها في الاصح تقول مررت برجل
خصي الابن وبامراة حايض البنت وبرجل الي الابن وبامراة عجزاء البنت وبرجل ادر
الابن وبامراة رتقا البنت قال ابوحيان وهذا يعبر عنه النحويون بانه شبه خصوصا
واجاز الكسايي والاخفش جريان هذه الصفه علي ضدها في الاقسام الثلاثه فتقول
برجل حايض بنته وبامراة خصي ابنها وبرجل عجزاء بنته وبامراة الي ابنها وبرجل
رتقا بنته وبامراة ادر ابنها هكذا حكي ابن مالك الخلاف في الثلاثه ونازعه ابوحيان
بان بعض المغاربه نقل الاتفاق علي المنع في قسمين منها وان الخلاف خاص بقسم واحد
وهي الصفة المشتركه من جهة المعني واللفظ مختص ولتعمل مع ال مقترنة بها ودونها
رفعا علي ان يعرب المرفوع بها فاعلا بها قاله سيبويه والبصريون او بدلا من الضمير
المستكن فيها قاله الفارسي ونصبا علي ان يعرب مشبها بالمفعول به في المعرفه او تمييزا
في النكره وجرا بالاضافه وفي مراتبها خلاف في مجرد ومقرون بال ومضاف له اي
لمقرون بال او لمجرد او لضمير او لمضاف له اي للضمير فتلك ستة وثلاثون من ضرب
اثنين وهي حالتا اقترانها بال وعدمه في ثلاثه وهي وجوه عملها الرفع والنصب والجر د
تبلغ سته ثم ضرب الستة المذكوره في احوال المعمول السته وهي تجريده واقترانه بال
واضافته للاربعة المشار اليها تبلغ ما ذكر وهذه امثلتها علي الترتيب رايت الرجل
الحسنَ وجهٌ والحسنَ وجهًا والحسنَ وجهٍ والحسن الوجه والحسن الوجهَ والحسن
الوجهِ والحسن وجهُ الاب والحسن وجهَ الاب والحسن وجهِ الاب والحسن وجهُ
اب والحسن وجهَ اب والحسن وجهِ اب والحسن وجهُه والحسن وجهَه والحسن
وجهِه والحسن وجهُ ابيه والحسن وجهَ ابيه والحسن وجهِ ابيه ورايت رجلا حسنا
وجهُه وجهٌ وحسنا وجهًا وحسنا وجهٍ وحسنا الوجهُ وحسنا الوجهَ وحسنَ الوجهِ
وحسنا وجهُ الاب وحسنا وجهَ الاب وحسن وجهِ الاب وحسنا وجهُ اب وحسنا
وجهَ اب وحسن وجهِ اب وحسنا وجهُه وحسنا وجهَه وحسن وجهِه وحسنا
وجهُ ابيه وحسنا وجهَ ابيه وحسن وجهِ ابيه هذا سردها ولنبين كلها يجاري
علي ما يبين لكن تجتنب الاضافه حال كونها مجرده من ال الي ضمير متصل بها في الاصح
نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ولا يجوز نصب هذا الضمير وجوزه الفرا فيقال جميل
اياه ورُدّ بانه لا ينفصل الضمير لما قدر علي اتصاله فان لم تباشره او قرنت بال لم تجب

الاضافة بل يتعين النصب باتفاق في حالة الفصل نحو قريش نجباء الناس وكرامنهوها
وعلى احد القولين للنحاه في حالة الاقتران بال نحو مررت بالرجل الحسن وجها الجميله
والقول الثاني ان الضمير في موضع جر فلو كانت الصفه غير منصرفه في الاصل وقرنت
بال نحو مررت بالرجل الحسن الوجه الاحمر فالضمير في موضع نصب عند سيبويه وجر
عند الفرا وتمتنع الاضافة حال كون الصفه مع ال معمول عار منها او من اضافة لتاليها
اي لذي ال او الي ضمير ذيها فلا يجوز من الامثلة السابقه الحسن وجه والحسن وجه
اب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه لما تقرر في باب الاضافه من انه لا يجوز اضافة
الصفة المقترنه بال الي الخالي من ال ومن اضافة لما فيه ال ومثال المضاف الي ضمير
ما فيه ال رايت الكريم الاباء الغامر جودهم قال ابو حيان وهو نادر وتقبح الاضافة
حال كون الصفه دون ال الي مضاف لضمير وهو مثال حسن وجهه ومنعها سيبويه
اختيارا وخص جوازها بالشعر كقول الشماخ امن دمنتين عرج الركب فيهما بحقل
الرخامي قد عفى طلالها اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميت الاعالي جونتا مصطلاهما
ومنعها المبرد مطلقا في الشعر وغيره وقال البيت المذكور على ان ها من قوله مصطلاهما
عايد الي الاعالي لانها مثناة في المعنى قال ابن مالك في شرح الكافيه وهو عند الكوفيين
جايز في الكلام كله وهو الصحيح لان مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث ام زرع صفر
وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن
اصابعه قال ومع هذا ففي جوازه ضعف ورواه ابو حيان وكذا رفعها مطلقا اي مع ال
ومجرده العاري من الضمير وال والاضافه الي احدهما وذلك مثال الحسن وجه وحسن
وجه والحسن وجه اب وحسن وجه اب ومنع اكثر البصريه حسن وجه وهو المثال
الثاني من هذه الاربعه لخلو الصفه من ضمير مذكور يعود على الموصوف واختاره ابن خروف
وما تقدم من جوازه بقبح هو مذهب الكوفيين واجازه ابن مالك ومن شواهده قوله
بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس وقوله ببهمة منيت شيم
قلب منجد لا ذي كهام ينبو قال ابو حيان وهو قول ابن هشام الخضراوي في نحو هذا لا يجوز
الرفع في قول احد اذ لا ضمير في السبب ولا ما يسد مسده ليس بصحيح اذ جوازه محكي عن
الكوفيين وبعض البصريين وتتبع معمولها اي الصفة المشبهه بجميع التوابع وتجري على
حسب لفظه لا موضعه واجاز الفراء ان يتبع المجرور على موضعه من الرفع فاجاز مررت
بالرجل الحسن الوجه نفسُهُ وهذا القوي اليد والرجلُ برفع نفسه والرجل مع جر المعمول
وقد صرح سيبويه بجميع ذلك وانه لم يسمع منهم في هذا الباب واما ان يعطف على معمولها
المجرور نصبا فنصوا على انه لا يجوز لا يقال هذا الحسن الوجه والبدنَ بخلاف اسم الفاعل
وقيل يتبع بكل التوابع الا بالصفه قال ابو حيان هكذا قال الزجاج وزعم انه لم يسمع من
كلامهم فلا يجوز جاءني زيد الحسن الوجه الجميل قال وقد جاء في الحديث في صفة الدجال اعور

عينه

عينه اليمنى فاليمنى صفة لعينه وعينه معمول الصفة فينبغي ان ينظر في ذلك قال وعلل
منع ذلك بعض شيوخنا بان معمول الصفة بحال ابدا على الاول فاشبه المضمر لانه قد علم انك
لا تعني من الوجوه الا وجه زيد في نحو مررت بزيد الحسن الوجه قال وحكى لي هذا التعليل
ايضا الشيخ بهاء الدين بن النحاس عن عبد المنعم الاسكندراني من تلاميذ ابن بري قال لي
وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا وهي ان الصفة هي الحقيقه للوجه وانما اسندت الي زيد فلا
وقد تبين الوجه بالصفه فلا يحتاج الي تبيين قلت له الصفة قد تكون لغير التبيين كالمدح
والذم وغيرهما فهلا جاز ان يوصف بصفات هذه المعاني فقال اصل الصفة ان تاتي للتبيين
ويجيها لما ذكرت هو بحق الفرع واذا امتنع الاصل فاحري ان يمتنع الفرع وقال بعض
اصحابنا امتنع ذلك لانها ضعيفه في العمل فلم تقو ان تعمل في الموصوف والصفه معا ويضعف
هذا بعملها في المؤكد والتوكيد الا ان يفرق بينهما بان المؤكد والتوكيد كانهما شي واحد لان التوكيد
لم يدل على معنى زايد في المؤكد بخلاف الصفه واذا كان معناها اي الصفة المشبهه لسابقها
اي للموصوف رفعت ضميره مطابقه له في الافراد والتذكير وضدهما نحو مررت برجل عاقل
وبرجلين عاقلين وبامراة عاقله او كان معناها لغيره ولم ترفعه فكذلك اي تطابق الصفة
الموصوف قبلها نحو مررت برجلين حسنين الغلمان وبامراة حسنة الغلام وبنساء حسان
الغلمان والا بان رفعته فكالفعل فلا يطابق الا على لغة اكلوني البراغيث نحو مررت برجلين
حسن غلاماهما غلاماها وبرجال حسن غلمانهم وبامراة حسن غلامها وتكسيرها حينئذ
اي حين رفعت السببي مسنده الي جمع ان امكن اولى من الافراد في الاصح سوا كان الموصوف
جمعا او مثنى او مفردا نحو مررت برجال حسان غلمانهم وبرجلين حسان غلمانهما وبرجل
حسان غلمانه هذا قول المبرد ونص عليه سيبويه في بعض نسخ كتابه واجازه الجزولي وصاحب
التمهيد وبه جزم ابن مالك قال ابو حيان وذهب بعض شيوخنا الي ان الافراد احسن
من التكسير قال لان العله في ذلك انه قد تنزل منزلة الفعل اذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى
ولا يجمع فاقتضى ان تكون الصفه مفرده قال نعم التكسير اجود من جمع السلامه اذ لا يلحقه
علامة جمع فقوي كالمفرد لانه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامه والا فالفعل لا يجمع
لا جمع سلامه ولا جمع تكسير فكيف يكون احدهما احسن من الافراد قال ابو حيان وما ذكره
هو القياس لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ثم ذكر ابو حيان بعد اسطر ان هذا
القول هو مذهب الجمهور واختيار الشلوبين وشيخه الابدي وثالثها ان تبعت جمعا فالتكسير
اولى مشاكلة لما قبله ولما بعده نحو مررت برجال حسان غلمانهم وان تبعت مفردا
فالافراد اولى من التكسير لانه تكلف جمع في موضع لا يحتاج اليه لانه اذا رفع فقوته قوة
الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه فكذا في الاسم نقل ذلك ابو حيان عن بعض من
عاصره فان لم يمكن التكسير فواضح انه ليس الا الافراد نحو مررت برجل شراب اباوه
واوجبه اي جمع التكسير الكوفيه في ما لم يصح اي لم تجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو

مررت برجال عورا ابا وهم وكذا اوجبوا فيه المطابقة في التثنيه نحو مررت برجلين اعورين ابواهما ومنعوا الافراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين فجوزوا فيه الافراد والتكسير احسن نحو مررت برجل كريم اعمامه وكرام اعماله ويضعف كريم اعمامه واجري كحلها في رفع السببي ونصبه وجره اسم مفعول المتعدي لواحد وفاقا كقوله فهل انت مرفوع بما ههنا راس ، وقوله لما بدت مجلوة وجناتها وقوله تمني لقاي الجوز مغرور نفسه قال ابو حيان وقول التسهيل والاصح يدل علي خلاف في المسله ولا نعلم احدا منعها فلذلك قلت وفاقا واجري كذلك ايضا الجامد المضمن معني المشتق نحو وردنا منهلا عسلا ماؤه وعسل الماء اي حلوا وقول الشاعر لانت وانت غربال الاهاب وقال الاخر فراشة الحلم فرعون العذاب وان . تطلب نداه فكلب دونه كلب اي متنب وطايش ومهلك ومنع ابو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل والمتعدي لواحد ان امن اللبس نحو زيد ظالم العبيد خاذلهم راحم الابناء ناصرهم اذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وابناء راحمون ناصرون وكذا هذا ضارب الاب زيدا اي هذا ضارب ابوه زيدا فان لم يومن اللبس لم يجز وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع انما يجوز ان حذف المفعول اقتصارا فان لم يحذف اصلا لم يجز وكذا ان حذف اختصارا لانه كالمثبت فيكون الوصف اذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز وبيانه انه من حيث نصب السببي او جره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدي ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعديا مشبها بالمضارع فاختلفت جهة تعديه والتشبيه من حيث صار شبيها باصل في العمل شبيها بفرع في العمل فصار فرعا لاصل وفرعا لفرع ولا يكون الشي الواحد فرعا لشيين ثم انه انما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا نحو ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما قال ابو حيان وهذا التفصيل حسن وقال ابو علي الفارسي يجوز مطلقا ولم يقيده بامن اللبس قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح ان جواز ذلك متوقف علي امن اللبس قال ويكثر امن اللبس في اسم الفاعل غير المتعدي فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ومنه قول ابن رواحه تباركت اني من عذابك خايف والي اليك تايب النفس راجع وقال اخر ومن يك سمح الخزايم تابعا هواه فان الرشد منه بعيد ومن وروده في المصوغ من متعد قوله ما الراحم القلب ، ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما انتهي قال ابو حيان والطلاقة يدل علي جواز ذلك في كل متعد سوا تعدي لواحد ام لاثنين او ثلاثه ولا خلاف انه لا يجوز في المتعدي لاثنين او ثلاثه ومنعه الاكثر مطلقا وتوقف ابو حيان فقال الاحوط ان لا يقدم علي جواز ذلك حتي يكثر فيه السماع فيقاس علي الكثير لان القليل يقبل الشذوذ ومع ان . البيت السابق يحتمل التاويل فان تعدي بالحرف فلا يجوز فيه ذلك في الاصح وعليه الجمهور وجوزه الاخفش وابن عصفور نحو مررت برجل مار الاب بزيد بنصب الاب او جره واستدلا بقولهم هو حديث عهد بالوجع فقولهم بالوجع متعلق بحديث وهو صفة

مشبهة

مشبهة والجمهور تاولوا ذلك علي انه متعلق بعهد لا بالصفة فان جاء من كلامهم مررت برجل غضبان الاب علي زيد علقوا علي زيد بفعل محذوف يدل عليه الصفه اي غضب علي زيد افعل التفضيل اي هذا مبحثه يرفع افعل التفضيل الضمير غالبا والظاهر في لغة ، د ضعيفه نحو مررت برجل افضل منه ابوه اي ازيد عليه في الفضل ابوه حكاها سيبويه وغيره والاحسن حينيذ تقدم من ويكثر رفعه الظاهر ان كان مفضلا علي نفسه باعتبارين واقعا بين ضميرين ثانيهما له والاخر للموصوف والوارد في ذلك عن العرب كونه بعد نفي والمثال المشهور لذلك قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسيلة بمسيلة الكحل وافردت بالتاليف فالكحل فاعل باحسن وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد علي نفسه حالا في عين غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير في منه والاول للموصوف وهو الضمير في عينه وقد تقدم النفي اول الجمله ومثله الحديث ما من ايام احب الي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجه وقول الشاعر ما علمت امرا احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان وقال ابن مالك والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحاله شبهه بالفعل التي قارنته لمعاقبة الفعل اياه علي وجه لا يكون بدونها الا تري انه يحسن في المثال ان يقال بدله ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولا يختل المعني بخلاف قولك في الاثبات رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان ايقاع الفعل فيه موقع افعل يغير المعني فكان رفع افعل ، الظاهر لوقوعه موقعا صالحا للفعل علي وجه لا يغير المعني بمنزلة اعمال اسم الفاعل الماضي معني اذا وصل بالالف واللام فانه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي ، في معناه فلما وقع صله قدر بفعل وفاعل ليكون جملة فان المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فايتا من الشبه فاعطي العمل بعد ان منعه وقاس ابن مالك علي النفي النهي والاستفهام فقال لا باس باستعماله بعد نهي او استفهام فيه معني النفي كقولك لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل احق به الحمد منه بمحسن لا يمن وان لم يرد ذلك مسموعا ومنعه ابو حيان قايلا اذا كان لم يرد هذا الاستعمال الا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والاقتصار علي ما قالته العرب ولا يقاس عليه ما ذكر لا سيما ورفعه الظاهر انما جاء في لغة شاذه فينبغي ان يقتصر في ذلك علي مورد السماع قال علي ان الحاقها بالنفي ظاهر في القياس ولكن الاولي اتباع السماع واعرب الاعلم مثله اي هذا التركيب معه اي مع الوجه الذي تقدم تقريره مبتدا وخبرا وقد يحذف الضمير الاول اذا كان معلوما سمع ما رايت قوما اشبه بعض ببعض من قومك قال ابن مالك تقديره ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من علي الظاهر نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد او علي محله كقولك في المثال المذكور من عين زيد بحذف كحل الذي هو المضاف او علي ذي

محله كقولك فيه من زيد بحذف كحل وعين وادخاله علي صاحب العين ومن ادخاله علي
الكحل نوله ما رايت كذبة اكثر عليها شاهد من كذبة امير علي منبر الاصل من شهود كذبة
امير فحذف شهود واقام المضاف اليه مقامه ولا ينصب افعل التفضيل مفعولا به في الاصح
بل يعدي اليه باللام ان كان الفعل يتعدي الي واحد نحو زيد ابذل للمعروف فان كان
الفعل يفهم علما او جهلا تعدي بالبا نحو زيدا عرف بالنحو واجهل بالفقه وان كان مبنيا من فعل
المفعول تعدي بالي الي الفاعل معني نحو زيد احب الي عمرو من خالد وابغض الي بكر من عبد
الله وبفي الي المفعول نحو زيد احب في من خالد وابغض في عمرو من جعفر وقال ابن مالك
وان كان من متعد الي اثنين عدي الي احدهما باللام واضمر ناصب للثاني نحو هو اكسي للفقير
الثياب اي يكسوهم الثياب قال ابو حيان وينبغي ان لا يقال هذا التركيب الا ان كان مسموعا
من لسانهم وذهب بعضهم الي انه ينصب المفعول به ان اول بما لا تفضيل فيه حكاه ابن مالك
في التسهيل قال ابو حيان وهذا الراي ضعيف لانه وان اول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه
تعديه كتعديه وللتراكيب خصوصيات وفي شرح الكافيه لابن مالك اجمعوا علي انه
لا ينصب المفعول به فان ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره افعل
كقوله تعالي الله اعلم حيث يجعل رسالاته فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهي في موضع
نصب بفعل مقدر يدل عليه اعلم زاد في شرح التسهيل والتقدير الله اعلم يعلم مكان
جعل رسالاته قال ابو حيان وقد رضناه نحن علي ان يكون حيث باقية علي بابها من
الظرفيه لانها من الظروف التي لا تتصرف ولا تنصب مفعولا مطلقا وفاقا ذكره
ويلزمه من ولو تقديرا ان جرد من ال والاضافه نحو زيد افضل من عمرو وقال تعالي
النبي اولي بالمومنين من انفسهم ومثال تقديرها واولوا الارحام بعضهم اولي ببعض في
كتاب الله والاخرة خير وابقي ويلزمه الافراد والتذكير ان جرد او اضيف لنكرة سوا
كان تابعا لمذكر ام مونث لمفرد ام مثني او مجموع نحو زيد افضل من عمرو وهند افضل
من دعد والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندان افضل من
دعد والهندات افضل من دعد ونحو زيد افضل رجل وهما افضل رجلين وهم افضل رجال
وهما افضل امراة وهن افضل نسا خلافا للفراي الثاني حيث اجاز فيها اضيف لنكرة
مدناه من المعرفه فضله والافصاح ان يونث ويثني نحو هند فضلي امراة تقصدنا والهندا
فضلتا تزورانا وعلي الاول تلزم مطابقتها اي النكرة المضافه اليها كما تقدم في الامثله
خلافا لابن مالك في النكره المشتقه حيث قال يجوز فيها الافراد مع جمعية ما قبل المضاف
ومنه قوله تعالي ولا تكونوا اول كافر به قال ابو حيان وقياس قوله جريان ذلك فيما
قبله مثني نحو الزيدان افضل مومن قال والحق تاويل الايه علي حذف موصوف هو جمع
في المعني اي اول فريق كافر وعلي الاقوال يلزم كونها من جنس المسند اليه افعل كما
ثبت وجوز ابو بكر ابن الانباري جرها ان خالفته في المعني مع تجويزه نصبها نحو

اخوك اوسع دارا وابسط جاها وجاها قال فالجر علي اضافة افعل الي المفسر
والنصب علي ارادة من اذ لو ظهرت لم يكن الا النصب والمعرف بال يطابق في الافراد
والتذكير وضدهما حتما نحو زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون
وهند الفضلي وهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل وفي المضاف لمعرفة
الوجهان المطابقة وعدمها وقد اجتمعا في قوله صلي الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم الي
واقربكم مني مجالس يوم القيمه احاسنكم اخلاقا واوجب ابن السراج الافراد والتذكير ومنع
من مطابقته ما قبله قال ابو حيان ورد عليه بالسماع والقياس قال تعالي ولتجدنهم احرص
الناس علي حياة وقال جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فافرد احرص وجمع اكابر واما القياس
فتشبهه بذي الالف واللام اقوي من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما في ان كلا منهما معرفه
فاجراوه مجراه في المطابقة اولي من اجرائه مجري العاري فاذا لم يعط الاختصاص من جريانه
مجراه فلا اقل من ان يشاركه وعلي الاول في الافصح خلف قال ابو بكر بن الانباري الافراد
والتذكير افصح استغناء بتثنية ما اضيف اليه وجمعه وتانيثه عن تثنية افعل وجمعه
وتانيثه قال وهذا القوي عن العرب وقال ابو منصور الجواليقي الافصح من الوجهين
المطابقه ولا يعرى افعل من معني التفضيل حينئذ ويكون بعض المضاف اليه كما تقدم وقال
الكوفيه الاضافة فيه علي تقدير من فان لم يقصد به التفضيل طابق وجوبا كالمعرف
بال للتساويه في المعرف وعدم اعتبار معني من ولا يلزم كونه بعض ما اضيف اليه قال
ابن مالك في شرح الكافيه فلو قيل يوسف احسن اخوته امتنع عند ارادة معني المجرد
وجاز عند ارادة معني المعرف بال لما ذكرت لك ولما قرر في باب الاضافة من ابا بمعني
بعض ان اضيف الي معرفه وبمعني كل ان اضيف الي نكره وافعل التفضيل مثلها في ذلك وفي
شرح التسهيل لابي حيان اذا كان افعل جاريا علي من اطلق له التفضيل فلا ينوي معه
من واذا اول بما لا تفضيل فيه لزمت المطابقة في الحالين ولا يلزم ان يكون فيهما بعض
المضاف اليه مثال الاول يوسف احسن اخوته اي حسنهم او الاحسن من بينهم فهذا
علي الاخلاء من معني من واضافته الي ما ليس بعضا منه لان اخوة يوسف لا يندرج فيهم
يوسف ومثال الثاني زيد اعلم المدينه تريد عالم المدينه قال وهذا النوع ذهب اليه
المتاخرون واستدلوا علي وقوعه بقوله تعالي هو اعلم بكم وهو اهون عليه قالوا التقدير
هو عالم بكم اذ لا مشارك له في علمه وهو هين عليه اذ لا تفاوت في نسب المقدورات
الي قدرته وفي قياس ذلك خلف فقال المبرد هو مقيس مطرد وقال ابن مالك في
التسهيل الاصح قصره علي السماع قال ابو حيان لقلة ما ورد من ذلك ولا يخلو افعل
التفضيل المجرد من ال والاضافة المقرون بمن من مشاركة المفضل في المعني غالبا
ولو تقديرا قال ابو حيان فاذا قيل سيبويه انحي من الكسائي فالكسائي مشارك لسيبويه
في النحو وان كان سيبويه قد زاد عليه في النحو والمراد بقولنا ولو تقديرا مشاركته بوجه

ما كقولهم في البغيضين هذا احب اليّ من هذا او في الشرين هذا اخير من هذا وفي الصعبين هذا اهون من هذا او في القبيحين هذا احسن من هذا وفي التنزيل قال رب السجن احب اليّ مما يدعونني اليه وقيل ذلك هذا اقل بغضا واقل شرا واهون صعوبة واقل قبحا ومن غير الغالب قولهم العسل احلى من الخل والصيف احرّ من الشتاء ونحذف من والمفضول لقرينة كقوله تعالى فانه يعلم السر واخفى ويكثر الحذف لكون افعل خبرًا لمبتدا او ناسخ نحو ذلكم اقسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا ترتابوا والله اعلم بما وضعت وما تخفي صدورهم اكبر والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير املا تجدوه عند الله هو خيرا واعظم اجرا وقال الشاعر ولكنهم كانوا على الموت اصبرا او صفة نحو مررت برجل افضل ومنعه الرماني معها وقال لا يجوز الحذف الا في الخبر وثالثها الحذف مع الصفة قبيح وجوزه البصريون مع افعل في موضع فاعل واسم ان نحو جاءني افضل وان اكبر ومنعه الكوفيون وفي تقديمها اي من ومجرورها على افعل اقوال احدها الجواز وثانيها المنع ثالثها وهو الاصح يجب ان وصلت باستفهام نحو من انت خير ومن اي الناس زيد افضل وممن كان زيد افضل وممن ظننت زيدا افضل ومن وجه من وجهك افضل والا بان كانت في الخبر منع اختيارًا وجاز في الضرورة كقوله فقالت لنا اهلا وسهلا وزودت جنا النحل او ما زودت منه اطيب وتفصل من مع مجرورها من افعل بمعمول له كقوله تعالى النبي اولى بالمومنين من انفسهم وقل الفصل بينها وبينه بغيره اي بغير المعمول كقوله ولفوك اطيب لو بدلت لنا من ماء موهبة على خمر وقوله لم يلق اخبث يا فرزدق منكم ليلا واخبث بالنهار نهارا ويعدى افعل كالتعجب اي بالحروف التي يعدى بها قال ابن مالك فيقال زيد ارغب في الخير من عمرو واجمع للمال من زيد واراف بنا من غيره مسئلة خرج عن الاصل آخر وهو وصف على افعل فطابق ما هو له مطلقا في الافراد والتذكير والتنكير واضدادها نحو مررت بزيد ورجل آخر ورجلين آخرين او رجال آخرين وكان مقتضى جعله من باب افعل التفضيل ان يلازمه في التنكير لفظ الافراد والتذكير وان لا يونث ولا يثنى ولا يجمع الا معرفا كما كان افعل التفضيل فمنع هذا المقتضى وكان بذلك معدولا عما هو به اولى فلذلك منع من الصرف ولا تدخله من لانه لا دلالة فيه على تفضيل لنفسه ولا ابتداء قيل والصحيح انه يستعمل في غير الاخر اما اول الوصف فكغيره من ساير افعل التفضيل فيفرد مجردا ومضافا الى النكرة ويطابق معرفا بال ومضاف لمعرفة قال تعالى ان اول بيت وضع للناس وانا اول المومنين ويبنى بعد عام مضافا هو اليه وتابعا له وسفوا ظرفا قال في البسيط تقول العرب على ما قاله اللحياني مضى عام الاول بما فيه والعام الاول وعام اول بما فيه وعامٌ اولٌ بما فيه وعامُ اولَ وعامٌ اولُ فتصف العام فتصرف ولا تصرف وترفعه على النعت فتصرف ولا تصرف لان اول يكون معرفة ونكرة ويكون ظرفا واسما

فتقول

فتقول ابدا بهذا اول فتبنيه على الضم والحمد لله اولًا واخرًا بعرب وبصرف نكرة وفعلت ذلك عاما اول وعامٌ اولٌ واولَ واحترز باول الوصف عن الاسم وهو المجرد عن الوصفية فانه مصروف نحو ماله اول ولا آخر قال ابو حيان وفي محفوظي ان مونث هذا اولة اسماء الافعال اي هذا مبحثه هي اسماء قامت مقامها اي مقام الافعال في العمل غير متصرفة لا تصرف الافعال اذ لا تختلف ابنيتها لاختلاف الزمان ولا تصرف الاسماء اذ لا تسند اليها فتكون مبتداه او فاعله ولا يخبر عنها فتكون مفعولا بها او مجرورة وبهذا القيد خرج الصفات والمصادر فانها وان قامت مقام الافعال في العمل الا انها تتصرف تصرف الاسماء فتقع مبتدا وفاعلا ومفعوله واما قول زهير ودعيت نزال ولج في الذعر فمن الاسناد اللفظي وقولي في الحد هي اسماء احسن من قول السهيلي هي الفاظ الى آخره لانه يدخل فيه ان واخواتها فانها الفاظ قامت مقام افعال فعملت غير متصرفة تصرفها ولا تصرف الاسما وهي حروف لا اسماء افعال ولهذا احتاج الى اخراجها فزاد في الكافية قوله ولا فضله قال في شرحها انه اخرج به الحروف لان الحرف ابدا فضلة في الكلام وحكمها غالبا في التعدي واللزوم وغيرهما كاظهار فاعلها واضماره حكم موافقها معنى فرويد متعد لان فعله امهل فيقال رويد زيدا وهو لازم لان فعله اسكت وفاعل كلاهما مضمر وجوبا كفعليهما ومظهر في هيهات زيد كما تقول بعد زيد واحترز بغالبا من امين فانها بمعنى استجب وهو متعد ولم يحفظ لها مفعول وكذا ايه بمعنى زدني لكن تخالفه في انها لا يبرز معها ضمير بل يستكن فيها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد وللاثنين والجمع وللمذكر والمونث بلفظ واحد ولا يتقدم معمولها فلا يجوز ان يقال زيدا عليك ولا زيدا رويد لانها فرع في العمل عن الفعل فضعفت ولا تضمر اي لا فعل مضمر بل تحذف ويبقى معمولها في الاصح فيهما وجوز الكسائي ان يتصرف فيها بتقديم معمولها عليها اجراها مجرى اصولها وجعل منه قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الشاعر يا ايها المايح دلوي دونكا وجوز ابن مالك اعمالها مضمرة وخرج عليه هذا البيت فجعل دلوي مفعولا بدونك مضمرا لدلالة ما بعده عليه وزعمها الكوفيه افعالا لدلالتها على الحدث والزمان وزعمها ابن صابر نوعا رابعا زايدا على اقسام الكلمة الثلاثة سماه الخالفة ثم على الاول وهو قول جمهور البصريين باسميتها اختلف في مسماها فقيل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث ولا الزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان وقيل بل نفيدها قال في البسيط ودلالتها على الزمان بالوضع لا بالطبع وعلى هذا فهي اسم بمعنى الفعل فيل وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة وقيل هي اسما للمصادر ثم دخلها معنى الفعل وهو معنى الطلب في الامر ومعنى الوقوع بالمشاهده ودلالة الحال في غير الامر فتبعه الزمان وما نون منها لزوما نحو واها وايها وويها اوجوازا كصه ومه وايه فهو نكرة بمعنى انه اذا وجد دل على تنكر الحدث المفهوم من اسم الفعل وغيره اي ما لم ينون اما جوازا كما ذكر او لزوما كا بين وبله معرفة وقيل كلها معارف لا نكرة فيها

ثم اختلف في تعريفها من اي قبيل هو فقيل من قبيل تعريف الاشخاص بمعني ان كل
لفظ من هذه الاسماء وضع لكل لفظ من هذه الافعال وقيل هي اعلام اجناس واكثرها
او امر كصه بمعني اسكت ويقال صاه ومه وايهًا وكلاهما بمعني انكفف كذا في التسهيل
خلافا لقول كثيرين ان مه بمعني اكفف لان اكفف متعد ومه لا يتعدي وها بمعني
خذ وفيها لغتان القصر والمد وتستعمل مجرده فيقال للواحد المذكر وغيره ها وهاء
وتتلوه بكاف الخطاب بحسب المخاطب فيقال هاكَ وهاكِ وهاكما وهاكم وهاكن اوهاكَ
وهاكِ وهاكما وهاكم وهاكن ومقتصرا علي تصرف الهمزة فيقال هاءَ وهاءِ وهاؤُما
وهاؤُم وهاؤُن وهذه افصح اللغات فيها وبها ورد القران ورويد وتيد وكلاهما
بمعني امهل وقد يردان مصدرين معربين نحو رويدك وتيدك ورويد زيد وهيت
بفتح الهاء وكسرها ومنها وهيا بفتح الهاء وكسرها مع تشديد اليآء فيهما وكلاهما
بمعني اسرع وقد قري قوله تعالي قالت هيت لك بالاوجه الثلاثه وايه بمعني حدث
وامين بالمد والقصر بمعني استجب وقد تدل علي ماض كهيهات بمعني بعد وقد حكي
فيها الصغاني ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهايهات
وايهات كل واحد من هذه الستة مضمومة الاخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحد
منها منونه وغير منونه وحكي غيره أيهاك وأيها وايها وهيهاتا بالالف وايهاء بالمد
وهيها فزادت علي الاربعين وشتان بمعني افترق وسرعان ووشكان مثلثا اولهما
بمعني سرع وعلي حدث كاضر كاوه بمعني اتوجع وفيها لغات اشهرها فتح الواو المشدده
وسكون الهاء ومنها كسر الهاء وكسر الواو وفيها واوه بسكون الواو وكسر الهاء واف بمعني
اتضجر وفيها نحو اربعين لغة واخ وكخ بكسر الهمزة والكاف وتشديد الخاء ساكنه
ومكسوره بمعني انكره وواهًا ووي بمعني اعجب وقد تضمن نفيا كقولهم هيهام بمعني في
ولو بلا النافيه كقولهم لا لعًاله اي لاأقاله ونهيا كقولهم رداك بمعني تاخر لانه بمعني لاتتقدم
واستفهاما كقولهم بهيم اي احدث لك شي وقيل معناه ما وراك وتعجبا كقولهم بطان
هذا الامر بمعني بطؤ وفيه معني التعجب وقوله وابابي انت وفوك الاشنب كانما در
عليه الزرنب وغيرها كالاستعظام في قولهم بخ بخ والتندم في قولهم سالتاني الطلاق
ان راتناني قل مالي قد جيتماني بنكر وي كان من لم يكن له نشب يحبب ومن يفتقر
بعيش عيش ضر ومنها ما اصله ظرف او جار ومجرور قال ابن مالك في شرح الكافيه
وهذا النوع لا يستعمل الامتصلا بضمير مخاطب كمكانك بمعني اثبت وعندك ولديك
ودونك والثلاثه بمعني خذ ووراءك بمعني تاخر وامامك بمعني تقدم واليك بمعني تنح
وعليك بمعني الزم ولا تقاس هذه في الاصح بل يقتصر فيها علي السماع واجازه الكسايي
ان يوقع كل ظرف ومجرور موقع بجعل قياسا علي ما سمع ورد بان في ذلك اخراج اللفظ
عن اصله وقيل ان الكسايي يشترط كونه علي اكثر من حرفين بخلاف نحو بك ولك

ومحل

ومحل الضمير المتصل بهذه الكلمات فيه اقوال احدها رفع وعليه الفرا ثانيها نصب
وعليه الكسايي ثالثها وهو الاصح ومذهب البصريين جر لان الاخفش روي عن
عرب فصحا علي عبد الله زيدا بجر عبد الله فتبين بذلك ان الضمير مجرور الموضع
لامرفوعه ولا منصوبه قال ابن مالك في شرح الكافيه ومع ذلك فعي كل واحد من هذه
الاسما ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضي الفاعليه فلك ان تقول في التوكيد عليكم كلكم
زيدا بالجر توكيدا الموجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع وقال ابن بابشاذ
الكاف المتصله بهذه الظروف حرف خطاب لاضمير فلا محل له من الاعراب ومنها ما هو
مركب مزجا كحيهل اسم مركب من حي بمعني اقبل وهلا بمعني قر وتقدم فلما ركب حذف
الفهما وكثر استعمالها لاستحثاث العاقل لغليبا كي وقد يستحث بها غيره تغليبا لهذا
وتستعمل بمعني قدم نحو حيهل الثريد وبمعني عجل فيتعدي بالباء نحو حيهل بكذا وبالي
نحو حيهل الي كذا وبمعني اقبل فيتعدي بعلي نحو حيهل علي كذا وفيها لغات وهلم الجاريه
نقل بعضهم الاجماع علي تركيبها حق وفي كيفيته خلاف قال البصريون مركبه من هاء
التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا
فحذف الفها تخفيفا ونظرا الي ان اصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت
الهمزه للدرج اذا كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم
الاولي الي اللام وادغمت وقال الفرا مركبه من هل التي للزجر وام بمعني اقصد فخففت
الهمزه بالقاء حركتها علي الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك في شرح الكافيه
وقول البصريين اقرب الي الصواب قال في البسيط ويدل علي صحته انهم نطقوا به فقال هالم
وتاتي هلم بمعني احضر فيتعدي ومنه هلم شهداكم اي احضروهم وهلم الثريد اي احضره
وبمعني اقبل فيتعدي بالي نحو هلم الينا وقد يتعدي باللام نحو هلم للثريد هذه لغة الحجاز من
جعلها اسم فعل واما بنو تميم فهي عندهم فعل تتصل بها الضماير فيقولون هلمي وهلما وهلموا
وهلممن اما قول الناس هلم جرا فتوقف الشيخ جمال الدين ابن هشام في عربيته قال في رسالة
له كذا
مسئله اسما الاصوات ما وضع لزجر لما لا يعقل
كهلا بوزن الا لزجر الخيل عن البطي او دعاء لما لا يعقل كا و بلفظ او العاطفه لدعاء الفرس
او حكاية صوت لحيوان او اصطكاك اجرام كغاق بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت
الغراب وطاق بطاء مهمله وكسر القاف لحكاية صوت الضرب وفيه اي في هذا النوع ايضا كما
في اسماء الافعال المركب المزجي كخاق باق باعجام الخاء وكسر القافين لحكاية صوت الجماع
وقاش ماش بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش قال ابن قاسم وحصر اسما الاصوات
وضبطها من علم اللغه وحظ النحوي ان يتكلم علي بنايها انتهي وقد تقدم في باب المعرب والمبني
انها كلها مبنيه لشبهها بالحروف المهمله في انها لا عامله ولا معموله وشذ اعراب بعضها
لوقوعه موقع متمكن كقوله اذ لمتني مثل جناح غاق اعرب غاق لوقوعه موقع غراب وتنكيرها

الظرف والجرور

بالتنوين كما في اسماء الافعال واصل بنايها علي السكون كقب وسع وج ووح وحل وما سكن وسطه من ثلاثي كسر علي اصل التقاء الساكنين كغاق وطاق وهاب وهاج وعاج وجاه وحوب وعوه وقوس وهوج وعبط وطيخ وغيرهمض بالميم والضاد المعجمة عن صوت يخرج من بين الشفتين معض عن لا فبني لسده مسد الصوت وكان من حقه الاعراب ومن بنايه قول الراجز سالت هل وصل فقالت مض وحركت لي راسها بالنغض الظرف والمجرور اي هذا مبحثهما اذا اعتمدا كالوصف علي نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال رفعا ما بعدهما فاعلا نحو ما في الدار احد وفي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابنه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبه ثم قال الاكثرون بوجوبه لان الاصل عدم التقديم والتاخير وقال قوم هو راجح وتجوز مع ذلك كونه مبتدا موخرا والظرف خبر مقدم واختاره ابن مالك وقال قوم الراجح فيه الابتدائيه وتجوز كونه فاعلا واوجبها اي الابتدائيه السهيلي فهذه اربعة مذاهب واختلفوا علي الاول هل العامل للرفع علي الفاعليه الفعل المحذوف الذي هو متعلقهما المقدر باستقر اوهما نيابة عنه لقربهما منه باعتمادهما علي قولين قال في المغني والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع واختار ابن مالك الاول لان الاصل في العمل الفعل ولتعادل المرجحين في الامامة ارسلت الخلاف من غير ترجيح فان لم يعتمدا علي شي مما ذكر نحو في الدار وعندك زيد فالابتدائيه واوجبه خلافا للاخفش والكوفيه في اجازتهم الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط مسئلة يجب تعلقهما اي الظرف والمجرور حيث وقعا بفعل اوشبهه وقد اجتمعا في قوله تعالي صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم اوما فيه رايحته كقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لما فيهما من معني قولك الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معني الجود ولو مقدرا كقوله تعالي والي ثمود اخاهم صالحا فانه متعلق بارسلنا مقدرا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي ... والمرسل اليهم يدل عليه وفي احرف المعاني هل يتعلقان بها اقوال احدها وهو المشهور المنع مطلقا ثانيها الجواز مطلقا ثالثها يتعلق به ان ناب عن فعل حذف ويكون ذلك علي سبيل النيابة لا الاصاله وان لم يكن لذلك فلا وعليه الفارسي وابن جني قالا في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا وقال المجوزون مطلقا في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفي كونها في هذا الوقت الا كاغن ولا يتعلق من حروف الجر زايد كالباء ومن في قوله كفي بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معني التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الي الاسماء فاعينت علي ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل في الكلام

اغنى

تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط الا اللام المقويه فانها تتعلق بالعامل المقوي نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرويا تعبرون لان التحقيق انها ليست زايده محضة لما يخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا معديه محضه لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين وقول الحوفي في اعرابه ان الباء في اليس الله باحكم الحاكمين متعلق وهم اي غلط نشا عن ذهول ولا تتعلق لعل الجارة في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزايد الا تري ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا بدليل ارتفاع ما بعده علي الخبريه في قوله لعل ابي المغوار منك قريب ولا لولا اذا جرت الضمير لانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا ولا حروف الاستثنا خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك هو عكس معني التعدية الذي هو ايصال معني الفعل الي الاسم قال الاخفش وابن عصفور ولا الكاف الذي للتشبيه لانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال في المغني والحق ان جميع الحروف الجاره الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل علي الاستقرار وتجب حذفه اي ما يتعلقان به اذا وقعا صله نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او صفة نحو او كصيب من السماء او خبرا نحو زيد عندك او في الدار او حالا نحو فخرج علي قومه في زينته او مثلا كقولهم للمعرس بالرفا والبنين اي اعرست وجوز ابن جني اظهار المتعلق في الخبر واستدل بقوله فانت لدي بحبوحة الهون كاين وجوزه ابن يعيش ان لم يحذف وينقل اليه ضميره نحو زيد مستقر عندك فان حذف ونقل ضميره الي الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا وانكر الكوفيه وابن طاهر وابن خروف التقدير للمتعلق فيه اي في الخبر ثم عندهم اي الكوفيه ينصبه امر معنوي وهو الخلاف اي كونهما مخالفين للمبتدا وعندهما ينصبه المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره ويقدر الكون المطلق نحو زيد في الدار فيقدر كاين او مستقر ومضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او غدا او كان واستقر او وصفهما ان اريد المعني نبه عليه ابن هشام وقال انهم اغفلوه الا لدليل ويقدر ما الا لمانع كما في نحو ان في الدار زيدا فيقدر موخرا احتمالا لان ان لا يليها مرفوعها ويترجح ذلك في نحو في الدار زيد لان الاصل تاخير الخبر والمختار وفاقا لاهل البيان تقديره في البسملة فعلا موخرا مناسبا لما جعلت هي مبداء له فيقدر في اول القراة بسم الله اقرا وفي الاكل بسم الله اكل وفي السفر بسم الله ارتحل وعليه قوله صلي الله عليه وسلم في ذكر النوم باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وذهب البصريون الي انه يقدر فيها في كل موضع ابتداي كاين باسم الله فيكون خبر المبتدا مقدر وذهب الكوفيون الي انه يقدر ابتداي بسم الله التنازع في العمل اي هذا مبحثه اذا تعلق عاملان فاكثر كثلاثه واربعه من الفعل وشبهه كالوصف واسم الفعل اتحد النوع او اختلف بخلاف الحروف كان واخواتها باسم بان طلبا فيه رفعا

او نصبا او جرا بحرف او احدهما رفعا والاخر خلافه عمل فيه احدهما السابق او التالي باتفاق
الفريقين وقال الفرا كلاهما يعملان فيه ان اتفقا في الاعراب المطلوب نحو قام وقعد زيد
فجعله مرفوعا بالفعلين كما يسند للمبتدا خبران وكما يرفع منطلقان في زيد وعمرو بالمعطوف
والمعطوف عليه معا لانهما يقتضيانه ورد الجمهور سغواذلك حذرا من اجتماع موثرين على اثر
واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدا كما هو واضح وفي المسيلة زيد وعمرو منطلقان لان
الاثنين فيها كل واحد منهما جزء علة فالعلة مجموعهما بخلاف مسئلة الفعلين اذ يصح اسناد كل
منهما وحده الي زيد ولا يصح اسناد كل من زيد وعمرو وحده الي منطلقان وعلى الاول الاقرب
من العاملين او العوامل احق بالعمل في الاسم من الاسبق عند البصريه لقربه ولسلامته من
الفصل بين العامل ومعموله والاسبق عند الكوفيه احق لسبقه ولسلامته من تقديم مضمر
على مفسره فان اعمل الثاني من الاعمال في الاسم بان اعمل فيه الاول حال كون الثاني رافعا
سواء كان الاول رافعا ايضا ام لا اضمر فيه اي الثاني اذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل مضمرا
مطابقا للاسم في الافراد والتذكير وفروعهما لانه مفسره والمطابقة بين المفسِر والمفسَّر
ملتزمة نحو قام وقعد زيد قام وقعد الزيدان قام وقعد الزيدون قامت وقعدت هند ضربت
وضربني زيد اضربت وضربني الزيدين ضربت وضربتني هند اما لم نود المطابقة الي
مخالفة مخبر عنه فالاظهار حينيذ واجب لتعذر الاضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه ان طوبق
المفسَّر والمفسِّر ان طوبق المخبر عنه وكل منهما ممنوع نحو ظننت وظناني قايما الزيدين ،
قايمين بظهر اي ظناني لانه لو اضمر مفردا فقيل اياه طابق الياء المخبر عنه لاقايمين المفسر
او مثني فقيل اياهما وبالعكس فقد خرجت المسلة بالاظهار عن باب التنازع لان كلا من
العاملين عمل في ظاهر وجوز الكوفيه مع الاظهار حذفه لدلالة معمول الاخر عليه كما جاز
مثل ذلك في الابتدا نحو نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف اي راضون واضمار
موخرا عن معمول الاخر مطابقا للمخبر عنه نحو ظننت وظناني الزيدين قايمين اياه فيدل
عليه المثني لانه يتضمن المفرد وجوز قوم من البصريين وجها اخر اضماره مقدما في محله
مطابقا للمخبر عنه نحو ظننت وظنني اياه الزيدين قايمين وكذا اذا كان الثاني غير رافع بفضمر
فيه اذا اعمل الاول اختيارا في الاصح نحو قام او ضربني وضربته زيد وقام او ضربني وضربتهما
الزيدان وقيل يجوز حذفه كقوله بعكاظ يغشي الناظرين اذاهم لمحوا شعاعه اي لمحوه
واجيب بانه ضرورة او اعمل الاول من العمل في الاسم بان اعمل فيه الثاني اضمر في الاول
المرفوع كقوله خالفاني ولم اخالف خليلي ولا خير في خلاف الخليل وقوله جفوني ولم اجف الاخلا
انني وقوله هوينني وهويت الخرد العربا وقال الكسايي وهشام والسهيلي وابن مضا
يحذف بنا على رايهم من اجازة حذف الفاعل وحسنه هنا الفرا ومن الاضمار قبل الذكر الذي
هو خارج عن الاصول وقال ابو زيد الاحسن اعمال الاول حينيذ فرارا من حذف الفاعل
ومن الاضمار قبل الذكر وقال الفرا فيما نقله عنه الجمهور لا تصح المسيلة الا به فاوجب اعمال الاول

حينيذ

حينيذ وعنه قول آخر محكي في البسيط انه يقتصر على السماع ولا يكون قياسا وحكي عنه قول
آخر حكاه ابن مالك انه يجوز اعمال الثاني قياسا ويضمر الاول بشرط تاخر الضمير نحو ضربني
وضربت زيدًا هو قال البها ابن النحاس ولم اقف على هذا النقل عن الفرا من غير ابن مالك ،
ويحذف الضمير غير المرفوع فلا يضمر في الاول لانه لكونه فضله لم يحتج فيه الي الاضمار قبل
الذكر قال تعالى اتوني افرغ عليه قطرا وقال هاوم اقرا كتابيه وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه
ما لم يلبس حذفه فيجب اضماره كقوله مال عني وملت الي زيد اذ لو حذف عني لتوهم ان المراد
مال الي وكذا رغب في ورغبت عن زيد وجوز قوم اظهاره اختيارًا وان لم يلبس وعليه
ابن مالك كما في الغاء الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه
ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب فان كان العامل من باب ظن اضمر قبل
الذكر نحو ظنني اياه وظننت الزيدين قايمين او اضمر موخرا نحو ظناني فظننت الزيدين قايمين
اياه او حذف اصلا او اتي به اسما ظاهرا حذرا من عدم مطابقة المخبر عنه او المفسر نحو ظناني
قايما وظننت الزيدين قايمين وبه تخرج المسيلة عن باب التنازع كما سبق هذه اقوال تقدم
نظيرها في الغاء الثاني والجمهور على اخيرها والمختار انه ان وجدت قرينة حذف لجواز حذف
احد مفعولي ظن لدليل والا بان لم تكن ثمة قرينة جي به اسما ظاهرًا كما قال الجمهور حذرا من
المخالفة المذكورة ومنع ابن الطراوة الاضمار في باب ظن مطلقا في هذه المسئلة وغيرها
فلم يجر ما ادي اليه من نشا هل التنازع واستشنع من النحويين اجازة ذلك لانه ليس ،
للضمير المفسر يعود عليه الابزي انك اذا قلت ظننت وظننيه زيدا قايما لكن الهاء عايدا على
قايم اذ يصير المعني وظنني ذلك القايم المذكور وليس هو اياه لان القايم هو زيد واحسب بانه
يعود على قايم من حيث اللفظ لا المعني وذلك شايع في لسان العرب كما قالوا عندي درهم ونصفه
اي نصف درهم آخر فاعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط ولو قف ابو حيان فقال
الذي ينبغي الرجوع الي السماع فان استعملت العرب في ظن في هذا الباب اتبع والا توقف في
اجازته لان عود الضمير على شي لفظا لا معني قليل وخلاف الاصل فلا يجعل اصلا يقاس عليه
والاصح انه لا تنازع في نحو ما قام وقعد الا زيد وقول الشاعر ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا
كواعب من ذهل ابن شيبانا وقوله ما جاد راايا ولا احدي محاولة الا امرو لم يضع دنيا ولا ،
دينا بل هو من باب الحذف العام لدلالة القراين اللفظيه والتقدير احد حذف واكتفي بقصده
ودلالة النفي والاستثنا على حد وما منا الا له مقام معلوم وقيل انه من باب التنازع وليس
كالاية المذكوره لان المحذوف فيها معتدا وهو جاز الحذف بخلافه في المثال والبيتين ،
فانه فاعل ولا يجوز حذفه فتعين ان يكون من التنازع والاصح ايضا انه لا تنازع في قول
امري القيس فلو ان ما اسعي لادني معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال خلافا لمن
جعله من باب التنازع واستدل به على حذف المنصوب من الثاني المكفي اي اطلبه بل هو فعل
لازم لا مفعول معه اي كفاني قليل لم اسع بدليل قوله في صده فلو ان ما اسعي ومنعه اي التنازع

الجمهور في العامل المؤخر وشرطوا تقديم العاملين وتاخرما يطلبانه عنهما فلو قلت
ضربت زيدا وضربني او اي رجل قد ضربت او شتمت لم يكن من الباب وجوزه الفارسي
في تاخر احد العاملين وبعض المغاربة في تاخرهما واستغرب ابوحيان القولين و
منعه الجمهور في العامل غير المتصرف كنعم وبئس قال في البسيط فلو قلت نعم في الحضر وبئس
في السفر الرجل زيد على اعمال الثاني لكنت قد اضمرت في الاول ولم يفسر وهو لازم في
التفسير اذا اضمر ولو اضمرت لم يكن متنازعا لانه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب
ولذلك يلزم في الثاني قال ابوحيان وكذا حبذا لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل
لانه صار كالمركب مع الاشارة قال وكذا فعل التعجب في ظاهر مذهب سيبويه لما يلزم
فيه من الفصل بينه وبين معموله على اعمال الاول وقيل يجوز في التعجب مطلقا ويغتفر
الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان وعليه المبرد ورجحه
المرضي وقيل يجوز فيه بشرط اعمال الثاني ليزول ما ذكر من الفصل المحذور وعليه
ابن مالك نحو ما احسن واجمل زيدا واحسن به واعقل بزيد ورده ابوحيان بانه
ليس من باب التنازع اذ شرطه جواز اعمال ايهما شئت في المتنازع فيه قال فان ورد
بذلك سماع جاز و منعه ابن مالك ووافقه اليها ابن النحاس وابن ابي الربيع في العامل
المكرر لغرض التاكيد نحو اتاك اتاك اللاحقون فهيهات هيهات العقيق واهله لان
الثاني في حكم الساقط فلا يعتد به قال ابوحيان ولم يصرح بالمنع في ذلك احد سواهم بل
صرح الفارسي في المثال الثاني بانه من التنازع والاخبار في احدهما و منعه الجرمي فيما
تعدد معموله الى اثنين او ثلاثة وخصه بالمتعدي الى واحد قال لانه لم يسمع عن العرب
في ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج فيه عن القياس فيقتصر فيه على المسموع قالوا و
سمع في الاثنين حكى سيبويه متى رايت او قلت زيدا منطلقا وقياس عليه الثلاثة كما
جاز توالي المبتدآت وان لم يسمع لانه قياس اصولهم فيقال في اعمال الاول اعلمني واعلمته
اياه اياه زيد عمرا قايما وفي اعمال الثاني اعلمني واعلمت زيدا عمرا قايما اياه اياه و منعه
ابن خروف وابن مالك في سببي مرفوع قالا فلا تنازع في نحو قولك زيد منطلق مسرع
اخوه وقول كثير وعزة ممطول معنى غريمها لانك لو قدرت لاسندت احد العاملين الى
السببي واسندت الاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا
ما لابس ضميره وذلك ممنوع فيحمل البيت على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالفاعلين المتقدمين
وفي كل منهما ضمير وهما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببي المنصوب فيكون فيه
التنازع نحو زيد اكرم وانفضل اياه لانه يحذف ولا يضمر قال ابوحيان وما قاله لم يذكره
معظم النحويين و منعه قوم في المضمر و منعه الجمهور في لعل وعسى و منعه الجمهور في
المصدر لاختلاف الافعال فيه غالبا وما اتحد منه نحو ضربت وضرب عبد الله ضربا فوجه المنع
فيه انه غير ضروري للفعل والتنازع لا بد فيه من احتياج كل منهما الى المعمول احتياجا ضروريا

كالفاعل

كالفاعل او لازما للمعنى الاستقلال دونه كالمفعول وجوزه الشيباني فيه كساير المعمولات
وقال ابوحيان تجوز في ما بمعنى الامر والخبر ويمنع التنازع في كل معمول الا المفعول له و
التمييز وكذا الحال خلافا لابن معط الاشتغال

الاشتغال

اي هذا مبحثه هو ان يتقدم
اسم ويتصب ضميره او ملابسه كالمضاف الى ضميره المشتمل وصلته على ضميره نحو زيد ضربته
وزيد ضربت اخاه وهند اكرمت الذي يحبها بخلاف ما لو تاخر الاسم بعد الضمير نحو ضربته
زيدا على البدل او زيد على الابتداء فليس من الباب وفاعل ينصب فوقي عامل جايز العمل
فيما قبله لو لم يشتغل بما بعده كالفعل واسمي الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجب وافعل
التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل وكذا المصدر وفيه خلاف بالى اذ ما لا يصح ان يعمل
في شي لا يصح ان يفسر عاملا فيه ومن صور ما يجوز ان يعمل فيما قبله مفاهيم فوقي غير صلة
نحو زيد انا الضاربه ولا شبهها وهو الصفة والمضاف الى الفعل يشبهها في تتميم ما
قبلها بها نحو ما رجل تحبه يهان وزيد يوم تراه يفرح ولا مسند لضمير السابق المتصل نحو
نحو ازيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لما فيه من تفسير الفاعل المحذوف بالمفعول الذي حقه
ان يكون فضلة فان انفصل الضمير نحو زيدا لم يظنه ناجيا الا هو جاز لان المنفصل كالاجنبي
فاشبه نحو زيدا لم يظنه ناجيا الا عمرو ولا تالي استثناء نحو ما زيدا الا يضربه عمرو او
تالي معلق اي حرف من ادوات التعليق نحو زيد كيف وجدته وزيد ما اضربه وعمرو
لا اضربنه وزيد ان اكرمه والدرهم للمعطيكه عمرو او تالي حرف ناسخ نحو زيد ليتني اكرمه
او تالي كم الخبرية نحو زيد كم لقيته اجراها مجرى كم الاستفهامية او تالي واو الحال نحو جا
زيد وعمرو يضربه بشر فرارا من تغيير المضارع بعدها وفي الشرط نحو زيد ان زرته يكرمك
والجواب نحو زيد ان يقم اكرمه وتالي لا النافية من المعلقات نحو زيد لا اضربه وزيد والله
لا اضربه وتالي حرف تنفيس نحو زيد سا ضربه او سوف اضربه خلاف مبني على تقدم
معمولها فمن اجازه فيها جوز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه و
اوجب الرفع والاصح في الشرط والجواب المنع وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم
دون غيره وفي التنفيس الجواز وفي تالي اذا الفجايية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
وليتما نحو ليتما زيدا اضربه خلاف ايلايها الفعل فمن جوزه جوز الاشتغال والنصب
ومن لا وهو الاصح عند ابن مالك فيهما فلا ومن فصل في اذا بين اقترانها بقد وعدمه
فصل هنا والاصح منعه في مفصول من الفعل باجنبي نحو زيدا انت تضربه وهند عمرو
يضربها فلا ينصب اذا المفصول لا يعمل فلا يفسر وجوزه الكسائي قياسا على اسم الفاعل
اجازوا زيدا انت ضارب وفرق المانعون بان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار
انت ضارب بمنزلة ضربت فكانه لم يفصل بين العامل والمعمول بشي بخلاف الفعل و
الاصح منعه تالي اداة تحضيض او عرض او تمن بالا نحو زيد هلا ضربته وعمرو
الا تكرمه والعون على الخبر الا اجده بناء على ان للثلاثة الصدر اجراء لها مجرى الاستفهام

فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها لان معني هلا فعلت لم لم تفعل تفعل ومعني الا تفعل افعل
مع ان هلا والا مركبان من هل والهمزة ولا وجوزه قوم مع اختيار الرفع حكاه في البسيط
وجوزه آخرون مع اختيار النصب وعليه الجزولي ومنعه المازني في ليس بنا علي منع
تقديم خبرها لعدم تصرفها ونص سيبويه علي جوازه بنا علي الجواز نحو زيدا لست مثله
ومنعه المازني في كان ومنعه قوم في الجمع المكسر من اسما الفاعلين والمفعولين قالوا
لان عمله ملحق ضعيف والاشتغال كذلك باب ملحق فيضعف عن الدخول فيه لانه
لا ينبغي علي ان يفسر ونص سيبويه علي جوازه نحو زيدا انتم ضرابه قال ابو حيان
والاحوط ان لا يجوز الا بسماع قال اما الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو زيدا انتم ضاربوه
وزيدا انت ضاربانه والفرق بينه وبين المكسر ان التكسير يبعد عن شبه الفعل ويلحق
بالاسماء المحضة وفي المصدر اقوال احدها يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقا سوا كان
بمعني الامر والاستفهام نحو اما زيدا فضربا اياه وزيدا ضربا اخاه ام منحلا لحرف مصدري
والفعل زيدا ضربيه قايما فيضمر فعل يفسره المصدر ثانيها لا يجوز مطلقا لانه لا يتقدم
عليه معموله ثالثها التفصيل ان كان بدلا من فعله وهو الامر والاستفهام جاز وان لم يجز
تقدم معموله لانه معاقب للفعل وقد يفسر شيا ولا نحله او منحلا لحرف مصدري
والفعل فلا يجوز ثم اذا صح الاشتغال يجب نصب الاسم السابق ان تلا ما يختص بالفعل
كظرف الزمان المستقبل وادوات الشرط الجازمة والتحضيض ولو الشرطية لوجوب
اضمار الفعل بعدها نحو اذا زيد تلقاه فاكرمه وان زيدا رايته فاكرمه وهلا زيدا
ضربته ولو زيدا رايته او تلا استفهاما بغير الهمزة كهل سرا دركت ثلثه ومتي انت الله
نصرتها لوجوب ايلايها الفعل اذا وقع في حيزها قال سيبويه اذا اجتمع بعد الاستفهام
الاسم والفعل قدم الفعل فان قلت ايهم زيد ضرب قبيح ويختار نصب الاسم السابق اي يرجح
علي رفعه اي بالابتدا الجايز ايضا ان وليه فعل طلب وهو الامر والنهي والدعا نحو زيدا
اضربه وزيدا ليضربه عمرو وزيدا لا تضربه وزيدا اصلح الله شانه وسوا في الامر
المراد بما قبله العموم والخصوص خلافا لابن بابشاذ في الاسم المراد بما قبله العموم حيث
قال يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام ونحو واللذان ياتيانها
منكم فاذوهما والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والجمهور تاولوا الايتين علي الاضمار
وان الكلام في ذلك جملتان والتقدير وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما وخرج بقولي فعل طلب اسم فعله نحو زيد ساعده فلا نصب فيه كما تقدم او وليه مصدر
له اي للطلب نحو زيدا ضربا له والله حمدا له او ولي همزة استفهام سوا كان الفعل الذي ولي
الهمزة من باب الظن نحو اعبد الله ظننته قايما ام غيره نحو ازيدا ضربته كان الاستفهام عن
الفعل كما مثل ام عن الاسم نحو ازيدا ضربته ام عمرا خلافا للعراقي ظن ذلك فيها وفيها
الهاء وخلافا لابن الطراوة في الاستفهام الواقع علي الاسم حيث اوجب فيه الرفع بخلاف

الاستفهام

الاستفهام الواقع علي الفعل وخلافا للاخفش في الحاق ساير الادوات بالهمزة في تجويز الرفع
ايضا ووجه تخصيصها بذلك عند الجمهور انها الاصل ولها مزية علي ساير ادواته فان تاخر
الهمزة عن الاسم نحو زيد اضربته ولم يجز النصب لما تقدم وخلافا للاخفش ايضا في المفصول من
همزة الاستفهام قال ابو حيان وكذا الفصل بالعاطف نحو او زيدا ضربته بغير ظرف حيث جوز
نصبه نحو اانت زيدا تضربه وسيبويه علي المنع لبعده عن الفعل فان كان الفصل بظرف او
مجرور جاز اتفاقا مع اختياره لاتساعهم فيهما نحو اكل يوم زيدا تضربه وافي الدار زيدا تضربه
او ولي حرف نفي لا يختص نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا تقتله قياسا علي همزة الاستفهام وقيل
الرفع فيه ارجح من النصب وعليه ابو بكر ابن طاهر ونسب لظاهر كلام سيبويه وثالثها
هما سوا وعليه ابن الباذش وخرج بحرف النفي فعله وهو ليس فان تاليها يجب رفعه اسما
لها وبقولنا لا يختص المختص وهو لم ولما ولن ويجيز الفصل فيه كالاستفهام نحو ما انت زيدا
ضربته ذكره ابو حيان او ولي حيث نحو حيث زيدا تلقاه يكرمك ووجه اختيار النصب انها
في معني حروف المجازاه او ولي عاطفا علي جملة فعليه سوا كان الفعل متعديا متصرفا تاما ام
ضد ذلك نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته ولست اخاك وزيدا اعينك عليه وكنت اخاك وعمرا
كنت له اخا وانما رجح النصب للمشاكلة او اوهم الرفع وصفا مخلا فيتخلص بالنصب من ايهام
غير الصواب نحو انا كل شي خلقناه بقدر اذ رفع كل يوهم كون خلقناه صفة مخصصة فلا يدل
علي عموم خلق الاشيا بقدر او اجيب به استفهام منصوب نحو زيد اضربته جوابا لمن قال
ايهم ضربت او مضاف اليه نحو ثوب زيد لبسته جواب لمن قال ثوب ايهم لبست قيل
او وليه لم او لن او لا نحو زيدا لم اضربه وبشرا لن اكرمه وزيدا لا اضربه او تقدمه ما هو
فاعل في المعني بان كان الاسم المتقدم علي المشتغل عنه وفاعل المشغول دالين علي شي واحد
نحو انا زيدا ضربته وانت عمرا كلمته قاله الكسايي والاصح في الصور الاربع اختيار الرفع
ويستويان اي النصب والرفع في المعطوف علي جملة ذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية
العجز لتعادل التشاكل نحو زيد ضربته وعمرو اكرمته وهند ضربتها وزيد اكلته في دارها
فالنصب عطفا علي العجز والرفع عطفا علي الصدر فان خلا المعطوف من عايد لها اي لمبتدا الجملة
المعطوف عليها فثالثها الاصح وعليه الجمهور ان كان العطف بالفا صحت المسالة لحصول
الشريطة بما فيها من السبب وان كان بغيرها فلا واولها يجوز مطلقا نحو هند ضربتها وعمرا
اكرمته وثانيها لا يجوز مطلقا لان المعطوف علي الخبر خبر فيشترط وجود الرابط والرابع
يجوز ان كان العطف بالفا كقول الجمهور او الواو بما فيها من معني الجمع ويرجح الرفع بالابتدا
فيما عدا ذلك نحو زيد رايته وابي زيد لقيته مسيلة ملابسة الضمير بنعت نحو هند
اكرمت رجلا يحبها او عطف بيان نحو زيد ضربت عمرا اخاه او عطف نسق بالواو وغير معاد
معه العامل نحو زيد ضربت عمرا واخاه قيل او ثم او او نحو زيد رايت عمرا ثم اخاه او واخاه
كهي بدونه بخلاف العطف بغير الثلاثة وكذا بغير الواو علي الاصح لاختصاصها بمعني الجمع

وبخلاف البدل لانه علي تكرار العامل فتخلوا الجملة الواقعة خبرا من الربط وبخلاف ما اذا اعيد
العامل والنصب هنا اي في باب الاشتغال قال الجمهور بفعل واجب الاضمار من لفظ الظاهر
ان امكن كما في الامثلة السابقه او معناه ان لم يمكن نحو ان زيدا مررت به واحسن اليه فيقدر
ان جاوزت زيدا مررت به مقدما علي الاسم خلافا للبيانيين في قولهم بتقديره موخرا وقال
الكسائي النصب بالظاهر اي الفعل الموخر علي كونه ملغي غير عامل في الضمير بان يلغي ويرد
بان الضمير لا يتعدي اليه الفعل الا بحرف جر نكيف يلغي وينصب الظاهر وهو لا يتعدي
اليه ايضا الا بحرف جر نحو زيدا غضبت عليه وايضا فلا يمكن الالغا في السبب لانه مطلوب
الفعل في الحقيقه نحو زيدا ضربت غلام رجل يحبه وقال الفرا الفعل عامل فيهما اي في الاسم
والضمير معا ورد بلزوم تعدي الفعل المتعدي الي واحد الي اثنين والمتعدي الي ثلاثه وهو
خرم للقواعد وجوز قوم في المشتغل عنه مجرور نحو زيد مررت به جر السابق بما جر الضمير
فيقال بزيد مررت به وقري وللظالمين اعد لهم عذابا اليما والجمهور علي المنع لان الجار
تنزل من الفعل منزلة الجزء منه لانه يصل به الي معموله كما يصل بهمزة النقل فكما لا يجوز اضمار
بعض اللفظة وابقاء بعضها لا يجوز هذا والقراة موولة علي تعلق اللام باعد الظاهر وهو
بدل منه ويجوز رفعه اي المشتغل عنه مطلقا باضمار كان او فعل للمجهول خلافا لابن العريف
لا بمطاوع خلافا لابن مالك حيث قال اذا كان الفعل المشتغل مطاوع جاز ان يضمر ويرفع به
السابق كقول لبيد فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل تقديره فان ضللت لم ينفعك وجاز
اضماره لانه مطاوع ينفع والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه قال ابو حيان وهذا منعه
اصحابنا واولوا البيت علي انه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب او رفع باضمار
فعل يفسره المعني وليس من باب الاشتغال واختلف هل شرط الاشتغال ان ينصب
الضمير والسابق من جهة واحده فقيل نعم وعليه الفارسي والسهيلي والشلوبين في احد
قوليه فان كان نصب الضمير علي المفعوليه شرط نصب السابق عليها او الظرفيه فكذلك
ولا يجوز نصب الضمير علي المفعوليه مثلا والسابق علي المفعول له او الظرف فلا يقال زيدا
قمت اجلالا له او زيدا اجلس مجلسه وقيل لا يشترط ذلك وعليه سيبويه والاخفش و
والشلوبين في آخر قوليه قال سيبويه اعبد الله كنت مثله اي اشبهت عبد الله فانتصب
السابق مفعولا والمتاخر خبرا لكان خاتمة الاشتغال في الرفع بان يكون في
الاسم علي الابتدا او علي اضمار فعل كالنصب فيجب الابتدا في زيد قام لعدم تقدم ما يطلب
الفعل لزوما او اختيارا خلافا لابن العريف اي القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه
الفاعليه باضمار فعل يفسره الظاهر قال ابو حيان وهي نزعة كوفيه اي لبنائه علي جواز
تقدم الفاعل علي الفعل ويرجح الابتدا في نحو خرجت فاذا زيد قد ضربه عمرو لرجحان وقوع
الاسم بعد اذا وجواز وقوع الفعل مع قد بعدها بقلة وتجب الفاعليه في نحو ان زيد قام
لما تقدم من اختصاص ادوات الشرط بالفعل خلافا للاخفش في قوله بجواز الابتدا ايضا

مع رجحان الفاعلية عنده وترجح الفاعليه في نحو ازيد قام خلافا للجرمي في قوله برجحان الابتدا
فيه ويستويان اي الابتدا والفاعليه في زيد قام وعمرو قعد لان الجملة الاولي ذات وجهين
فالابتدا عطفا علي الصدر والفاعليه عطفا علي العجز وجوز قوم نصب نحو ازيد كلما ذهب
به علي اسناد ذهب للمصدر اي لضميره وهو الذهاب وكانه قيل اذهب هو اي الذهاب بزيد
فيكون المجرور في موضع نصب وضعفه ابن مالك بانه مبني علي الاسناد الي المصدر الذي
تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل الا مصدرا غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير مفيد
فكيف اذا لم يكن منطوقا به وسيبويه والجمهور علي منع النصب وشرط المشغول عنه و
قبول الاضمار فلا يقع الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر موكد ومجرور بما لا يجر المضمر
كحتي والكاف جزم بذلك ابو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له و
المجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعه

الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب

حد ابن مالك في التسهيل التابع فقال هو ما ليس خبرا من شارك ما قبله في اعرابه
وعامله مطلقا مخرجا بالقيد الاخير المفعول الثاني والحال والتمييز قال ابو حيان ولم يحده
جمهور النحاه لانه محصور بالعد فلا يحتاج الي حد فلذلك قلت التوابع نعت وعطف بيان
وتوكيد وبدل وعطف نسق لانه اما ان يكون بوساطة حرف النسق اولا وهو علي نية تكرار
العامل فالبدل اولا وهو بالفاظ محصوره فالتوكيد اولا وهو جامد فالبيان او المشتق
فالنعت واذا اجتمعت رتبت كذلك بان يقدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم البيان لانه
جار مجراه ثم التاكيد لانه شبيه بالبيان في جريانه مجري النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع
لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع علي هذا الترتيب
خلاف ابتدا التسهيل بالتوكيد فيقال جا اخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر
وكذلك لو كان التاكيد بالتكرير نحو جا زيد العاقل زيد قال ويل له وبل طويل وقدم قوم
التوكيد علي النعت فيقال قام زيد نفسه الكاتب ورد بان التاكيد لا يكون الا بعد تمام
البيان ولا يحصل ذلك الا بالنعت وينبغي تقدم عطف البيان لانه اشد في التبيين
من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا وذما وتاكيدا وتتبع كلها المتبوع في الاعراب
ثم قال المبرد وابن السراج وابن كيسان العامل في الثلاثة الاول النعت والبيان والتاكيد
عامله اي المتبوع ينصب عليها انصبابه واحدا وعزي للجمهور وقال سيبويه والاخفش
والجرمي العامل فيها التبعيه ثم اختلف فقيل المراد التبعيه من حيث المعني اي اتحاد
معني الكلام اتفق الاعراب او اختلف وقيل المراد الاتحاد من حيث الاعراب ولو اختلفت
جهته وقيل اتحاد الاعراب بشرط اتحادها اي جهته بان تكون العوامل من جنس واحد

ولا تكون مختلفه والاكثر علي ان العامل في البدل مقدر بلفظ الاول فهو من جملة ثانيه
لا من الاولي لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالي للذين استضعفوا لمن آمن ومن
النخل من طلعها ومن المشركين من الذين فرقوا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وقيل هو العامل
نيابة عنه اي عن المقدر ابو حيان عن ابن عصفور قال لما حذفت العرب عامل البدل
عوضت منه العامل في المبدل منه فتولي من البدل ما كان يتولاه ذلك المحذوف
كانهم لما عوضوا الظرف والجرور في نحو زيد عندك ثابتا وفي الدار جالسا من مستقر
المحذوف تولياً من الحمل ما له فنصبا الحال ورفعا الضمير وقيل هو العامل اصالة من
غير نية تكرار عامل وعليه المبرد وابن مالك والاكثر علي ان ما لعامل في النسق الاول
بواسطة الحرف وقيل العامل فيه مقدر بعد الحرف وقيل العامل فيه الحرف نفسه
ولو قيل العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد تؤيده منها توهم ان المبتدا عامل
في الخبر والمضاف عامل في المضاف اليه ولم ار احدا قال بذلك هنا وتجوز فصلها اي
التوابع من المتبوع بغير مباين محض كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف
نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والعامل فيه نحو ازيدا ضربت القايم والمفسر نحو
ان امرء هلك ليس له ولد والمبتدا الذي خبره في متعلق الموصوف نحو افي الله شك
فاطر السموات والخبر نحو زيد قايم العاقل وجواب القسم نحو بلي وربي لتاتينكم عالم
الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثنا نحو ما جاني احد الا زيدا
خير منك ومن الفصل بين التاكيد والموكد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن
وبين العطف والمعطوف وامسحوا برؤوسكم بين الايدي والارجل وحسن ذلك ان
المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا
نصفه ولا يجوز الفصل بما بين محض اي اجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال
مررت برجل علي فرس عاقل ابيض وشذ قوله قلت لقوم في الكنيف تروحوا عشية
بتنا عند ماوان رزح لا نعت منعوت مبهم ونحوه مما لا يستغني عن الصفة اي لا يجوز
الفصل فيه فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيدا وطلعت الشعري العبور ضرب هذا
زيد الرجل والشعري طلعت العبور قال في شرح الكافيه ومنه المعطوف المتمم
ما لا يستغني عنه من الصفات نحو ان امرء ينصح ولا يقبل خاسر فلا يجوز الفصل
بخاسر بين ينصح ومعطوفه لانهما جزا صفة لا يستغني باحدهما عن الآخر وكذا كل
نعت ملازم التبعية كابيض يقق ونحوه ومنه توابع التوكيد وما بعده لا يفصل بينها
وبين كل ولا التوكيد اي لا يفصل بينه وبين الموكد باما علي الاصح فلا يقال مررت
بقومك اما اجمعين واما بعضهم ولا مررت بهم اما كلهم واما بعضهم واجازه الكسايي
والفرا ولا يتقدم معمولها اي التوابع علي المتبوع لان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه
العامل ومعلوم ان التابع لا يتقدم علي المتبوع خلافا للكوفيه في تجويزهم ذلك فيقال

هذا طعامك رجل ياكل واد تفهم الزمخشري في قوله تعالي وقل لهم في انفسهم قولا بليغا
تجعل في انفسهم متعلقا ببليغا النعت اي هذا مبحثه قال ابو حيان والتعبير به اصطلاح
الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفه تابع مكمل لمتبوعه لدلالته
علي معني فيه او في متعلق به تخرج بالمكمل البدل والنسق وبما بعده المشار به الي تقسيمه الي
الجاري عليه وبالثاني الي المسند الي سببية التوكيد والبيان ويرد مدحا نحو الحمد لله رب
العالمين الايات وذما نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وترحما نحو لطف الله بعباده
الضعفا وتوضيحا اي ازالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو مررت بزيد الكاتب
وتخصيصا في النكرة نحو فتحرير رقبة مومنه وتوكيدا نحو لا تتخذوا الهين اثنين وغير
ذلك كالتعميم نحو ان الله يحشر الناس الاولين والاخرين ومقابله نحو ان الصلاة الوسطي
والتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي ويوافق متبوعه تعريفا وتنكيرا كان معناه
له او لما بعده فهو كما قال ابن مالك اولي من التعبير بمتلوه بمنعوته لانه انما يصدق
حقيقة علي الاول ولانه يشمل المقطوع ولا تجب الموافقة فيه ولا يطلق عليه تابعا وانما
وجبت الموافقة في ذلك حذرا من التنافي لان في التعريف ايضاحا وفي التنكير ابهاما
والنعت والمنعوت في المعني واحد فتدافعا وشرط الجمهور ان لا يكون اعرف من متبوعه
بل دونه او مساويا له نحو رايت زيد الفاضل والرجل الصالح ثم يجوز كونه اخص نحو رجل
فصيح ولحان وغلام يافع ومراهق وقال الفرا يوصف الاعم بالاخص نحو مررت بالرجل
اخيك وابن خروف يوصف كل معرفه بكل نكرة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة من غير
ملاحظة تخصيص ولا تعميم قال وما ذهب اليه الجمهور دعوي بلا دليل وجوز الكوفيه
التخالف في المدح والذم ومثلوا بقوله تعالي ويل لكل همزة لمزة الذي جمع فجعلوا الذي
صفة لهمزة وجوز الاخفش وصف النكرة بالمعرفة اذا تخصصت قبل ذلك بالوصف
وجعل منه قوله تعالي فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان قال
الاوليان صفة لاخران لانه لما وصف تخصص وجوز قوم عكسه اي وصف المعرفة
بالنكرة مطلقا ومثل بقوله للحني رسول الزور قواد قال قواد صفة المغني وجوز ابو الحسين
ابن الطراوه وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف لا يوصف به غيره
كقوله في انيابها السم ناقع قال ناقع صفة للسم واجيب بالمنع في الجميع باعرابها ابدالا وهو
اي النعت في الافراد والتذكير وفرعهما اي التثنية والجمع والتانيث كما مر في مبحث اعمال
الصفة المشبهة فان رفع ضمير المنعوت بان كان معناه له نحو مررت برجلين قاريين او
لسببيه ولم يرفع الظاهر نحو مررت بامراة حسنة الوجه وبرجال حسان الوجوه
وجبت المطابقة في تلك او رفعه فكالمسند الي الفعل تجب افراده في الافصح وتانيثه حيث
الظاهر حقيقي ورجح حيث هو مجازي علي التفصيل الاتي في التانيث ويكون النعت جملة
كالصله فلا تكون الا خبريه ونحو جاوا بمذق هل رايت الذيب قط مؤول علي حذف الوصف

النعت

اومعول فيه هل رايت ومنه قول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله او مفعولا فيهم
فيجب معها العايد كعايد الموصول ولكن حذف عايدها هنا كثير وفي الخبر قليل وفي الصلة
الكثر كذا مسيله لا ينعت المضمر ولا ينعت به
مطلقا اما الاول فلانه اشارة بحرف واحد وحرفين الي ظاهر تقدم ذكره والاشاره لا تنعت
بل المشار اليه الظاهر المتقدم النعت في الاصل ولا يكن لا يحتاج الي تخصيص فاضمار الابعد
مجرد لا الباس فيها واما الثاني فلانه ليس بمشتق ولا مول به فلا يتصور منه اضمار يعود
علي منعوته ولانه اعرف المعارف وتقدم اشتراط ان لا يكون النعت اعرف وجوز الكساي
نعت مضمر الغايب اذا كان لمدح او ذم او ترحم كذا نقل عنه الناس كما قال ابو حيان واحتج
بقوله تعالي قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم مررت به المسكين وقولهم اللهم
صل عليه الروف الرحيم وقوله فلا تلماه ينام البايسا وغيره خرج ذلك علي البدل قال ابن
مالك وفيه تكلف وقيل انه اجازه اذا تقدم المظهر كذا نقله عنه النحاس والفرا وكذا كل
متوغل في البنا لا ينعت ولا ينعت به كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبريه وما التعجبيه
والان وقبل وبعد غير ماس انه ينعت او ينعت به منها كذلك ما ومن النكرتان فذوقا
الطلبيه والمقرون الموصول بال والمصدر الذي للطلب نحو ضربا زيدا وسقيا لك لا
ينعت لانه بدل من الفعل ولا ينعت به لانه طلب قاله الكوفيه والزجاج والسهيلي ومنه
اي مما لا ينعت ولا ينعت به الاشاره اما الثاني فلانه جامد ولا يتصور في الاضمار واما الاول
فلان غالب ما يقع بعد جامد قال السهيلي فالاولي جعله بيانا وان سماه سيبويه صفة
فتسامح كما سمي بذلك التوكيد والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك واكثر البصريين
علي انه ينعت وينعت به نحو بل فعله كبيرهم هذا ارايتك هذا الذي كرمت علي ولكن لا
ينعت عند المجوز له الا بذي ال اما غير المضاف من المعارف فواضح انه لا ينعت به واما
المضاف فلان النعت مع منعوته كاسم واحد واسم الاشارة لا يضاف فكذا منعوته ولوحظ
في ذي ال معني الاشتقاق علي ان معني قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار اليه فان كان
الواقع بعده مشتقا ضعف وينعت فقط اي ولا ينعت به العلم لانه ليس بمشتق وضعا
ولا تاويلا والاجناس ما دامت علي موضوعها كرجل وسبع وعكسه اي ينعت به ولا ينعت
اي كا سبق وما مر من كل وجه وحق ومنه ما لا يقع الا تابعا كخالد تالده وحسن بسن
وشيطان ليطان اي كالاسم الثاني من المذكورات قال ابو حيان وهي محفوظه لا يقاس
عليها قلت اللف فيها ابن فارس كتابا قيل ومنه الموصول لانه كجزء كلمة اذ لا يتم الا بصلته
وجزء الكلمة لا ينعت والاصح ان المقرون بال منه يوصف ويصغر ويثني ويجمع وكذا من
وما تقول جاني من في الدار العاقل ونظرت الي ما شربت الحسن قيل ومنه الوصف
قال ابن جني من خواص الوصف ان لا يقبل الوصف لانه بمنزلة الفعل والجملة فان كثرت
الصفات فهي للاول وقال غيره لانه من تمام الاول فكانه بعضه والاصح انه يوصف بطلب

لانه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل الوصف فلا يرد لشبه ضعيف وقد اجاز سيبويه مارزيد
الطويل ذو الجمه علي جعل ذي الجمه نعتا للطويل وجعل صابا من قوله لعكي ترس مستقبل
الريح صايم صفة لمستقبل وهو عايد ورد بان المضاف والمضاف اليه كذلك ولا خلاف في
وصفهما وثالثها يوصف ان دل علي جوده دليل قاله السهيلي كان يكون خبرا لمبتدا او بدلا
من اسم جامد بخلاف ما اذا كان نعتا فيقوي فيه معني الفعل بالاعتماد فلا ينعت ورابعها
يوصف ان لم يعمل عمل الفعل لبعده عن الفعل بخلاف ما اذا اعمل مسيله يفرق نعت
غير الواحد اي المثني والجمع ان اختلف نحو مررت برجلين كريم وبخيل والا بان اتفق جمع بينهما
في اللفظ نحو مررت برجلين كريمين وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الشمول نحو مررت
بزيد وهند الصالحين ورجل وامراة عاقلين واشتريت عبدين وفرسين مختارين
واختيارا عند التفصيل نحو مررت بانسانين صالح وصالحه وعجوز وصالحه واشتريت
عبدا وافراسا سابقين وسابقين وعجوز وسابقات فان تعدد العامل وجب القطع الي
الرفع باضمار مبتدا او النصب بفعل لايق واجب الاضمار في غير تخصيص سوا اختلف العمل
نحو مررت بزيد ولقيت عمرا الكريمان او الكريمين او اتحد واختلف جنس معني الكلام نحو
قام زيد وهل خرج عمرو العاقلان او اتفق واختلف جنس العامل كان يكونا مرفوعين
هذا علي الفاعليه وهذا علي الابتدا او منصوبين هذا علي المفعوليه وهذا علي الظرفيه ام
مجرورين هذا بحرف وهذا بالاضافه نحو هذا زيد وقام عمرو الكريمان الظريفان ومررت
بزيد مع عمرو الظريفان او الظريفين وجوز قوم منهم الاخفش الاتباع اذا اتحد العمل
لا جنس العامل وتقارب المعني وهو القسم الاخير مما ذكر وجوز الكساي والفرا الاتباع
اذا تقارب المعني اي معني العاملين وان اختلفا في العمل نحو رايت زيدا ومررت بجرد
الظريفين لان المجرور في معني المرويه ومررت برجل معه رجلين قايمين لانه قد
ضمهما جميعا لكن الكساي يتبع الثاني والفرا يتبع الاول وقولي في غير تخصيص راجع
الي وجوب اضمار الفعل فان نعت التخصيص يجوز فيه اظهاره نحو اعني فان اتحدا اي
العاملان جنسا وعملا جاز الاتباع عند الجمهور سوا اتفقا لفظا ومعني نحو قام زيد وقام بكر رجل
العاقلان او اختلفا فيهما نحو اقبل زيد وادبر عمرو العاقلان او اتفقا لفظا فقط نحو وجد زيد
علي عمرو ووجد بكر الضاله العاقلان او معني فقط نحو ذهب زيد وانطلق خالد العاقلان
وذهب ابن السراج الي وجوب القطع في الجميع الا انه فصل في الاولي فقال ان قدرت الثاني
عاملا فالقطع او توكيدا والعامل هو الاول جاز الاتباع ووافقه المبرد في الثانيه والثالثه
قال ابو حيان ومقتضي مذهب سيبويه انه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كاختلاف الحرف
والاضافه نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين وكاختلاف الحرف نحو مررت بزيد ودخلت
الي عمرو الظريفين وكاختلاف معني الحرفين نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين
او الاضافتين نحو هذه دار زيد وهذا اخو عمرو الفاضلين وان كان العامل واحدا جازا

اي الاتباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما اذا اختلف
فيتعين القطع سوا اختلفت النسبة اليهما من حيث المعني نحو ضرب زيد عمرا العاقلان
ام اتحدت وقال الفرا وابن سعدان يجوز الاتباع في الاخيره ثم قال الفرا يجب اتباع المرفوع
تغليبا له وقال ابن سعدان يجوز اتباع كل منهما نحو خاصم زيد عمروا الكريمان والكريمين
لان كلا منهما مخاصم ومخاصم فهو فاعل ومفعول قال ابوحيان ورد بانه لا يجوز ضارب
زيد هندا العاقله بالرفع علي الاتباع اجماعا فكما لا يجوز في نعت الاسم اذا افرد الحمل علي المعني
لا يجوز اذا ضممته الي غيره ويجوزان اي الاتباع والقطع في نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما
ولا موكدا قال يونس ولا ترحما نحو الحمد لله الحميد اي هو وامراته حمالة الحطب اي اذم
والمقيمين الصلاة اي امدح واللهم الطف بعبدك المسكين اي ارحم علي راي الجمهور
بخلاف نعت المبهم نحو مررت بهذا العالم والنعت الملتزم نحو نظرت الي الشعري العبور
او الموكد نحو لا تتخذوا الهين اثنين فلا يجوز فيها القطع فان كان النعت لنكرة شرط في جواز
القطع تقدم نعت آخر اختيارا كقول ابي الدرداء نزلنا علي خال لنا ذو مال وذو هيئة فان
لم يتقدم اخر لم يجز القطع الا في الشعر لا كونه لغير مدح او ذم او ترحم اي لا يشترط ذلك
في الاصح ولا قال يونس لا يجوز القطع في الثلاثة ووافقه الخليل في المدح والذم اما
نعت المعرفه فلا يشترط فيه ذلك باتفاق الا ما تقدم عن يونس في الترحم وان كثرت
نعوت معلوم لا يحتاج اليها في التمييز او منزل منزلته تعظيما اوغيره اتبعت كلها او قطعت
او قطع بعضها واتبع بعض بشرط تقديم المتبع في الاصح لانه الثابت عن العرب ليلا
يفصل بين النعت والمنعوت وقيل لا يشترط بل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض
لفظي فلا حكم له وقد قال تعالي والمقيمين الصلاة والموتون الزكوه وقالت الخرنق
لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلين بكل معترك والطيبون
معاقد الازر روي برفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثاني وعكسه وما نزل في
المنعوت منزلة المعلوم تعظيما واجيب بان الرفع فيه علي رواية نصب الاول وفي الايه
علي الابتدا اما اذا احتاج المنعوت الي اتباع الجميع او بعضها في البيان فانه يجب اتباعه
وتقدم في الثانية علي المقطوع واتباعه ايضا اجود ويجوز تعاطفها اي النعوت اي عطف
بعضها علي بعض متبعة كانت او مقطوعة قال ابو حيان وتختص بالواو نحو سبح اسم
ربك الاعلا الذي خلق فسوي والذي قدر فهدي والذي اخرج المرعي قال ولا يجوز
بالفا الا ان دلت علي احداث واقع بعضها اثر بعض نحو مررت برجل قايم الي زيد
فضاربه فقاتله قال يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالايب اي الذي صبح العدو
فغنم فاب قال السهيلي والعطف يتم في مثل هذا ليفيد جوازه وقال ابن خروف اذا
كانت مجتمعة في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو والا جاز بجميع حروف العطف
الا حتي وام وانما يجوز العطف لاختلاف المعاني لانه ح ينزل اختلاف الصفات منزلة

اختلاف الذوات فيصح العطف فان اتفقت فلا لانه يودي الي عطف الشي علي نفسه وانما
يحسن لتباعدها نحو هو الاول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو
الله الخالق البارئ المصور ويلي النعت اما اولا لافادة شك او تنويع او نحوها فيجب تكرارهما
مقرونين بالواو نحو مررت برجل اما صالح واما طالح وظل من يحموم لا بارد ولا كريم وقيل
لا يجب تكرار لا لانها ليست في جواب واذا وصف بمفرد وظرف او مجرور وجملة فالاولي
ترتيبها هكذا كقوله تعالي وقال رجل مومن من آل فرعون يكتم ايمانه وعلته ان الاصل
الوصف بالاسم فالقياس تقديمه وان تقدم الظرف ونحوه علي الجملة لانه من قبيل المفرد
واوجبه ابن عصفور اختيارا وقال لا يخالف ذلك الا من ضرورة او ندور ورد بقوله
تعالي كتاب انزلناه اليك مبارك وقوله فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة علي المومنين
اعزة علي الكافرين وقدم ابن جني الصفة غير الرافعة عليها اي علي الرافعة لان الرافعة
شبيهة بالجملة فيقال مررت برجل قايم عاقل ابوه وعلي هذا يليها الظرف وقدم بعضهم
وهو صاحب البديع الجملة الفعلية علي الاسمية قال لان الوصف بتلك اقوي منه بهذه
قال واكثر ما يوصف من الافعال بالماضي مسيلة لا يقدم النعت علي منعوته خلافا لبعضهم
وهو صاحب البديع في اجازته تقدم نعت غير مفرد اي مثني او جمع اذا تقدم احد
متبوعيه فيقال قام زيد العاقلان وعمرو كقوله اني اراك عمي الاكرمان وخاليا
ويحذف المنعوت لقرينة كتقدم ذكره نحو ايتني بماء ولو باردا واختصاص النعت
به كمررت بكاتب وحايض وراكب صاهلا ومصاحبة ما يعينه نحو والنا له الحديد
ان اعمل سابغات اي دروعا وقصد العموم نحو ولا رطب ولا يابس واجرايه مجري
الاسماء كمررت بالفقيه والقاضي واشعاره بالتعليل نحو اكرم العالم واهن الفاسق
وكونه لمكان او زمان نحو جلست قريبا منك وصحبتك طويلا ويقام نعته مقامه
ان لم يكن ظرفا او جملة بان كان مفردا كما مثلنا ليصح مباشرته لما كان المنعوت يباشره
او كانتا اي ظرفا او جملة والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن نحو وان من اهل
الكتاب الا ليومنن به اي وان احد ومنا دون ذلك اي قوم دون وقالوا منا ظعن ومنا اقام
ومنا اقام اي انسان وقال وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخري ابتغي العيش
اكدح اي تارة قال ابن مالك او في كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في
حسب وميسم اي احد يفضلها وغيره لم يذكر ذلك بل جعله ابن عصفور من الضرائر
والا بان لم تكن فيه او كان النعت ظرفا او جملة والمنعوت غير بعض مما قبله او
بعض بلا تقدم من او في فحذفه ضرورة علي راي ابن مالك كقوله ونصري شيخ
الانشا تباح من الشعث اي ثور شبه الانشا وقد يوصف به الفرس والغزال وقولك
ما من البصرة الا يسير الي الكوفة اي رجل وقوله ترمي بكفي كان من ارمي البشر
والله قوله والله ما زيد بنام صاحبه اي رجل نام ويكفي رجل كان وقيل حذف

عطف البيان

النعت مع العلم به لانه جي به في الاصل لفايدة ازالة الاشتراك او العموم فحذفه عكس
المقصود ومما ورد منه وكذب به قومك اي المعاندون انه ليس من اهلك اي الناجين
الآن جيت بالحق الواضح تدمر كل شي اي سلطت عليه فلم اعط شيا ولم امنع اي طايلا
عطف البيان اي هذا مبحثه قال ابو حيان وسمي به لانه تكرار الاول لزيادة
بيان فكانك رددته علي نفسه بخلاف النعت والتوكيد والبدل وقيل ان اصله العطف
ما صل جاء اخوك زيد وهو زيد حذف الحرف والضمير واقيم زيد مقامه ولذلك يكون
في غير الاسماء الظاهرة ذكره صاحب البسيط والكوفيون يسمونه الترجمة هو الجاري
مجري النعت في تكميل متبوعه توضيحا وتخصيصا قيل وتوكيدا فالاول في المعارف
نحو جاء اخوك زيد والثاني في النكرات نحو من شجرة مباركة زيتونة والثالث في المكرر
بلفظه نحو لقايل يا نصر نصر نصرا قال ابن مالك والاولي عندي جعله توكيدا لفظيا
لان عطف البيان حقه ان يكون للاول به زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل به الي
ذلك وفارق بما ذكره ساير التوابع الا النعت لكن يجب جموده ولو تاويلا وبذلك يفارق
النعت والمراد بالجامد تا ويلا العلم الذي كان اصله صفة فغلبت لا كونه اخص من
المتبوع او غيرا خص منه اي لا يجب واحد منهما في الاصح قال في شرح الكافية واشترط
الجرجاني والزمخشري زيادة تخصصه وليس بصحيح لانه في الجامد بمنزلة النعت في
المشتق ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا عطف البيان بل الاولي بها العكس لانها
يكملان وقد جعل سيبويه ذا الجمة من يا ذا الجمة عطف بيان مع ان هذا اخص انتهي
وقال في شرح التسهيل وزعم اكثر المتاخرين ان متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص
بل يساويه او يكون اعم منه والصحيح جواز الثلاثة لانه بمنزلة النعت وهو يكون في
الاختصاص فايقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك انتهي فذكر في كل من الكتابين
سبيله ويتحصل من ذلك في المسالتين ثلاثة اقوال وقال ابو حيان شرط ابن عصفور
ان يكون عطف البيان اعرف من متبوعه وعلله بان الابتدا بالاخص يوجب الاكتفا
به وعدم الحاجة الي الاتيان بما هو دونه ويوافقه اي متبوعه في الافراد والتذكير والتنكير
وفروعها اي التثنية والجمع والتانيث والتعريف كالنعت ومنع البصريه جريانه علي
النكرة وقالوا لا يجري الا في المعارف كذا نقله عنهم الشلوبين قال ابن مالك ولم اجد هذا
النقل عنهم الا من جهته وذهب الكوفيون والفارسي والزمخشري الي جواز تنكرهما
ومثلوا بقوله تعالي من ماء صديد وقوله او كفارة طعام مساكين من شجرة مباركة
زيتونة وهو الصحيح ورد المانعون بان الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع
وايضاحه والنكرة لا يصح ان يتبين بها غيرها لانها مجهوله ولا يبين مجهول بمجهول واجيب
بانها اذا كانت اخص مما جرت عليه افادته تبيينا وان لم تصيره معرفه وهذا القدر
كاف في تسمية عطف البيان قاله ابن عصفور وهو مبني علي اشتراط كونه اخص

دجوز

وجوز الزمخشري تخالفهما فاعرب قوله تعالي مقام ابراهيم عطف بيان وهو معرفة جار
علي ايات بينات وهي نكرة قال ابو حيان وهو مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلا
يلتفت اليه وخصه بعضهم بالعلم بان يجري علي الاسم كنيته وعليهما اللقب ولا يجري في
ساير المعارف نقله صاحب البسيط ولا يكون مضمرا وفاقا ولا تابعا له اي لمضمر علي الصحيح
لانه من الجوامد نظير النعت في المشتق وجوز بعضهم جريانه علي المضمر فانه قال في قاموا
الا زيدا ان زيدا بيان للضمير في قاموا وقال الزمخشري في قوله ان اعبدوا الله انه بيان
للهاء من امرتني به ولا يكون جملة ولا تابعا لها كذا نقله ابن هشام في المغني جازما به
وسوا الاسمية والفعلية وكل ما كان عطف بيان يصلح ان يكون بدلا بخلاف العكس
لان البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير والافراد وفرعيه الا اذا افرد عن
الاضافة مقرونا بال او لا تابعا المنادي منصوب او مضموم كقوله فيا اخوينا عبد شمس
ونوفلا وقولك يا اخا الحرث يا غلام بشرا يا اخا زيدا بالنصب فانه يتعين في هذه الامثلة
كونه عطف بيان ولا يجوز اعرابه بدلا لانه في نية تقدير حرف الندا فيلزم ضمه ونحو يا زيد
الرجل اذ علي البدليه يلزم دخول يا علي المعرف بال وذلك ممنوع او جر متبوعه بما لا يصلح
اضافته اليه بان كان صفة مقترنة بال والتابع خال منها نحو انا ابن التارك البكري بشر
فانه لا يجوز هنا البدليه ليلا يلزم اضافة المعرف بال الي الخالي منها بخلاف ما اذا صلح نحو انا
الضارب الرجل غلام القوم وافعل تفضيل مضافا الي عام متبع بقسميه والمفضل احدهما
نحو زيد افضل الناس الرجال والنسا اذ علي البدليه يكون التقدير زيد افضل الرجال
والنسا وذلك لا يسوغ او اي او كلا متصلا ما بعده نحو اي كلا الرجلين زيد وعمرو افضل
وكلا اخويك زيد وعمرو قال ذلك تنبيها فزـ الاول عد ابو حيان في الارتشاف
الصور المستثناه احدي عشر شملت العبارة منها سبعة والثامنه ان يفتقر الكلام الي
رابط ولا رابط نحو هند ضربت الرجل اخاها اذ علي البدل يلزم خلو الجملة الاولي عن رابط
لان البدل في التقدير من جملة اخري والتاسعه والعاشره ان يتبع موصوف اي في
الندا بمضاف او منون نحو يا ايها الرجل غلام زيد ويا ايها الرجل زيد اذ علي البدليه يلزم
وصف اي بما ليس فيه ال والحاديه عشر ان يتبع المنادي المضموم باشارة نحو يا هذا
زيد هذا اذ علي البدليه يلزم ندا اسم الاشارة من غير وصف وكل ذلك ممنوع الثاني
استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علل به الصور المذكوره بانهم يغتفرون
في الثواني ما لا يغتفرون في الاوايل وقد جوزوا في انك انت كون انت توكيدا وكونه
بدلا مع انه لا يجوز ان انت الثالث قال ابو حيان ما عدا هذه المواضع يجي عطف
البيان فيه مشتركا فتارة مع النعت نحو جا زيد ابو عمرو وتارة مع البدل نحو جاء ابو محمد
زيد وتارة مع التاكيد نحو رايت زيدا وفي شرح الكافيه عطف البيان يجري مجري النعت
في تكميل متبوعه ويفارقه في ان تكميله شرح وتبيين لا بدلالة علي معني في المتبوع او

التوكيد

سببيته ومجري التوكيد في تقوية دلالته وبفارقه في انه لا يرفع توهم مجاز ومجري البدل
في صلاحيته للاستقلال ويفارقه في انه غير منوي الاطراح انتهي قيل ويتعين المبدليه
اذا كان التابع لفظ البدل نحو وتري كل امة جاثية كل امة تدعي الي كتابها قاله ابن الطراوه
وتبعه ابن مالك لان الشي لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر لكن اللفظ المكرر اذا
اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا لما فيه من زيادة الفايده نحو يا زيد زيد اليعملات
ويا تيم تيم عدي التوكيد اي هذا مبحثه وهو مصدر وكد والتاكيد مصدر اكد
لغتان قال ابن مالك وهو تابع يقصد به كون المتبوع علي ظاهره وهو قسمان الاول
معنوي بالفاظ محصورة فلا يحتاج الي حد فمنه لدفع توهم المجاز من حذف مضاف او غيره
او السهو والنسيان النفس والعين بمعني الذات مضافين لضمير المؤكد المطابق له في الافراد
والتذكير وفروعهما نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان والهندان انفسهما والزيدون
انفسهم والهندات انفسهن فان اكدا مثني فجمعهما افصح من الافراد كما تقدم ويجوز الزيدان
نفسهما بالافراد وجوز ابن مالك وولده تثنيتهما فيقال نفساهما ومنع ذلك ابو حيان
وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين وانما منعوا وقيل لكراهة اجتماع تثنيتين فيما
هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع علي الافراد لان التثنية جمع في المعني ولا يؤكد ان غالبا
ضمير رفع متصلا مستترا او بارزا الا بفاصل ما نحو قم انت نفسك وقمت انت نفسك
وقاما هما نفسهما وعلته ان تركه يؤدي الي اللبس في بعض الصور نحو هند ذهبت نفسها
او عينها لاحتمال ان يظن انها ماتت او عميت واحترزت بقولي غالبا كما في التسهيل
عما ذكره الاخفش من انه يجوز علي ضعف قاموا انفسهم واشرت بفاصل ما الي انه لا
يشترط كونه ضميرا فيجوز هلم لكم انفسكم بلا خلاف اكتفاء بفصل لكم ويجوز جرهما اي النفس
والعين بالباء الزايده نحو جاء زيد بنفسه او بعينه وجعل منه بعضهم يتربصن بانفسهن
ولا يجوز ذلك في غيرهما من الفاظ التوكيد ومنه للشمول ودفع توهم اطلاق البعض علي الكل
في المثني كلا وكلتا وفي غيره اي الجمع وما في معناه كل وجميع وعامة مضافة كلها الي الضمير
المطابق للمؤكد واجمع واكتع وابصع وابتع ومن ثم اي من هنا وهو كون هذه الالفاظ دالة
علي الشمول اي من اجل ذلك لم يؤكد بالاولين اي كلا وكلتا ما لا يصلح موضعه واحد فلا
يقال اختصم الرجلان كلاهما ولا رايت احد الرجلين كليهما ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم
الفايده اذ لا يحتمل في ذلك ان يراد بالرجلين احدهما حتي يحتاج الي التاكيد لدفعه ولا نعلم سمع
من العرب قط ويدل له انهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر لان التوكيد به لرفع توهم
المجاز في الفعل واثباته حاصل بكونه حقيقة اذ لا يتعجب من وصف شي الا وذلك الوصف
ثابت له فكما رفضوا تاكيده بالمصدر رفضوا تاكيد ما ذكر لما كان المجاز لا يدخله خلافا
للجمهور في تجويزهم ذلك قالوا لان العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما اتوا باجمع واكتع
بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل والجواب كما قاله ابو حيان ان المعني اذا كان يفيده

اللفظ

اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ اخر يؤكده الا اذا قوي برواية عن العرب وقد ذكرنا ان ذلك
لم يسمع ومن ثم ايضا لا يؤكد بالبواقي اي كل وما بعده غير ذي اجزا ولو حكما اذ ما لا يتجزي
لا يتوهم فيه عدم الشمول حتي يدفع بالتوكيد بها فلا يقال جاء زيد كله ويقال قبضت المال كله
وبعت العبد كله ورايت زيدا كله لامكان رؤية وبيع بعض زيد والعبد وانكر المبرد عامه
وقال انما هي بمعني اكثرهم ولم يذكر اكثر النحاة جميعا قال ابن مالك سهوا او جهلا قال وقد نبه
سيبويه علي انها بمنزلة كل معني واستعمالا ولم يذكر له شاهدا وقد وجدت له شاهدا
وهو قول امراة من العرب ترقص ابنها فداك حي هولان جميعهم وهمدان وكل ال قحطان
والاكرمون عدنان انتهي قال ابو حيان وممن نقلها عن سيبويه صاحب الافصاح وجوز
الكوفية والزمخشري الاستغنا بنية الاضافة في كل عن التصريح بها لقوله تعالي انا كلا
فيها اي كلنا وخرجه غيرهم علي انه حال او بدل من الضمير وعلل ابن مالك المنع بان الفاظ
التوكيد ضربان مصرح باضافته الي ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة
ومنوي فيه ذلك وهو اجمع واخواته وقد اجمعنا علي ان المنوي الاضافة لا يستعمل مضافا
صريحا وعلي ان غير كل من الصريح الاضافة لا يستعمل منويها فتجويز ذلك في كل مستلزم عدم
النظير في الضربين وجوز ابن مالك اضافتها اي كل الي ظاهر مثل التوكيد واستدل بقوله
ما اشبه الناس كل الناس بالقمر وقوله وابعد الناس كل الناس من عار قال ابو حيان ولا
حجة في ذلك لانه فيه نعت لا توكيد اي الناس الكاملين في الحسن والفضل كما قال ابن مالك
في قولك مررت بالرجل كل الرجل انه نعت بمعني الكامل وتتبع كلها جميعا وكلهم اجمعون
نحو فسجد الملايكة كلهم اجمعون وكلهن جمع وكذا البواقي اي كتعا واكتعون وكتع وكذا في
ابصع وابتع ويجب ترتيبها اذا اجتمعت بان يقال كله اجمع اكتع ابصع وكذا الفروع
وتقديم النفس علي العين في الاصح لانها توابع وقيل لا يجب الترتيب بل يحسن وثالثها
لا يجب فيما بعد اجمع لاستوايها ويجب فيها مع اجمع وما قبله وهو راي ابن عصفور
والجمهور علي انه لا يؤكد بها اي باكتع وما بعده دونه اي دون اجمع لانها توابع وجوزه
الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بقوله تحملني الدلفا حولا اكتعا وقوله وساهرة باد
الي الشمس اكتع وقوله تولوا بالدوابر واتقونا بنعمان بن زرعة اكتعينا والاولون
قالوا هو ضرورة وفيه نظر لامكان الاتيان بدله بلفظ اجمع والجمهور علي انه لا يؤكد
به اي باجمع دون كل اختيارا والمختار وفاقا لابي حيان جوازه لكثرة وروده في القران
والكلام الفصيح كقوله تعالي لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين لاملان جهنم
من الجنة والناس اجمعين وفي الصحيح فله سلبه اجمع فصلوا جلوسا اجمعون قال ابو حيان
ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقدمها علي العين
اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين علي الانفراد وهي اي جمع واخواته معارف بالاتفاق
ولهذا جرت علي المعرفة ثم اختلف في سبب تعريفها فقيل هو بنية الاضافة الي الضمير

اذا اصل رايت النسا جمع جميعهن فحذف الضمير للعلم به وعزي الي سيبويه واختاره د،
السهيلي وابن مالك وقيل بالعلميه لانها اعلام للتوكيد علقت علي معني الاحاطه بما يتبعه
كاسامه ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب
وصححه ابو حيان قال ويويده انه لم يصرف وليس بصفة ولا شبهها وما منع وليس كذلك
وهو معرفه فالمانع هو تعريف العلميه فانه جمع بالواو والنون ولا تجمع من المعارف بهما
الا العلم خاصّه ومن ثم اي من هنا وهو كونها معارف اي من اجل ذلك لم تصرف اما علي
العلميه فواضح اذ معها في اجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعلاوات الذي يستحقه فعلاوت
افعل المجموع بالواو والنون واما علي نية الاضافة فلشبه هذا التعريف بالعلميه من حيث
انه لا اداه لفظا كمنع صرف سحر المعين للعدل وشبه العلميه اذ لا اداة لتعريفه لفظا
وان كان علي نية ال ومن ثم ايضا لم تنصب حالا علي الاصح وقيل نعم حكي الفرا اعجبني القصر
اجمع والدار جمعا وقيل يجوز نصب اجمع وجمعا دون اجمعين وجمع واستدل ابن مالك د،
لجوازه بحديث الصحيح فصلوا جلوسا اجمعين ثم اكتع ماخوذ من تكتع الجلد اي تقبض د،
والتقبض فيه معني التجمع وابصع وهو بالصاد المهملة علي المشهور من قولهم الي متي تكرع
ولا تبصع اي لا تروي وفيه معني الغايه والبتع طول العنق وقد جا اجمع لغير التوكيد
قالوا جا باجمعهم وجمعا بمعني مجتمعه فلا تفيده لحديث كما تنتج البهيمة جمعا اي مجتمعة الخلق
ولا يجوز توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معني فلا يقال مات زيد وعاش عمرو
كلاهما فان اتحدا معني جاز وان اختلفا لفظا جزم به ابن مالك تبعا للاخفش نحو انطلق
زيد وذهب بكر كلاهما قال ابو حيان ويحتاج ذلك الي سماع من العرب حتي يصير قانونا
يبني عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان علي معمول واحد فلا يجتمعا
علي تابعه ولا تؤكد نكرة مطلقا عند اكثر البصريين بشي من الفاظ التوكيد لانها معارف
فلا تتبع نكره واجازه بعضهم مطلقا سوا كانت محدودة ام لا نقله ابن مالك في شرح
التسهيل خلاف دعواه في شرح الكافيه نفي الخلاف في منع غير المحدود وثالثها وهو راي
الاخفش والكوفيين يجوز توكيدها ان كانت محدوده اي موقتة والا فلا قال ابن مالك
وهذا القول اولي بالصواب لصحة السماع بذلك ولان فيه فايدة لان من قال صمت شهرا
يريد به جميع الشهر وقد يريد الكثر ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ومن الوارد فيه
قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وقوله تحملني الدلفاء حولا اكتعا وقوله اوفت به حولا
وحولا اجمعا وقول عايشة رضي الله عنها ما رايت رسول الله صلي الله عليه وسلم صام
شهرا كله الا رمضان اما غير المحدود فلا فايدة فيه فلا يقال اعتكفت وقتا كله ولا
رايت شيا نفسه والمانعون مطلقا اجابوا بان ما ورد من ذلك محمول علي البدل او
النعت او الضرورة وفي توكيد محذوف خلاف فاجازه الخليل وسيبويه والمازني د،
وابن طاهر وابن خروف فيقال في الذي ضربته نفسه زيد الذي ضربت نفسه زيد

ومررت بزيد واتاني اخوه انفسهما اي هما صاحباي انفسهما ومنعه الاخفش والفارسي
وابن جني وثعلب وصححه ابن مالك وابو حيان لان التوكيد بابه الاطناب والحذف
للاختصار فتدافعا ولانه لا دليل علي المحذوف ورُدّ الاوّل بان ذاك توكيد التكرار دون
غيره والثاني بان التوكيد يدل علي المحذوف قال ابو حيان والذي نختاره عدم الجواز لان
اجازة مثل ذلك يحتاج الي سماع من العرب ولا يجوز تعاطفها اي عطف بعض الفاظ التوكيد
علي بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جا القوم كلهم واجمعون لاتحادها في ،
المعني خلافا لابن الطراوه في اجازته ذلك وينبغي ان يكون مبنيا في كل واجمعين علي
ما ذهب اليه المبرد والفرا من اختلاف معناهما بافادة اجمعين اجتماعهم في وقت الفعل
بخلاف كل وهو مردود بقوله لاغوينهم اجمعين مع ان اغواهم لم يجتمع في وقت تنبيه
خالف التوكيد النعت في انه بالفاظ مخصوصه ووجوب ترتيبها اذا اجتمعت وانه لا يجري
علي النكرة علي راي الجمهور ولا علي محذوف علي الاصح عند المتاخرين ولا علي توكيد ولا يعطف
وفي انه لا يقطع لا الي رفع ولا الي نصب الثاني من قسمي التوكيد لفظي وهو باعادة اللفظ
الاول او مرادفه وهو احسن في الضمير المتصل مفردا كان او مركبا مضافا او جملة او كلا ما
نكرة او معرفه ظاهرا او مضمرا اسما او فعلا او حرفا ولو ثلاثا نحو دكت الارض دكا دكا
وجاء ربك والملك صفا صفا وقوله انت بالخير حقيق قمن وقوله اجل جيران كانت
دعاسم تيممت همدان الذين هم هم وقوله اخاك اخاك ان من لا اخا له وقوله فاين الي
اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقوك احبس احبس وقوله فختام ختام العنا المطول
وقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا وقوله ابا من لست ،
اقدره ولا في البعد انساه لك الله علي ذاك لك الله لك الله وقوله قم قايما
قم قايما لحق قايما انك لا ترجع الاسالما ولا يضر نوع اختلاف في اللفظ نحو فمهل الكافرين
امهلهم فان كان المؤكد ضميرا متصلا او حرفا غير جواب عاملا او غيره لم يعد اختيارًا
الا مع ما دخل عليه نحو قمت قمت رايتك رايتك مررت به به ان زيدا ان زيدا قايم
وقوله ليتني ليتني لو فيت مذ ابيعت طوع الهوي وكنت مبينا او منفصلا بفاصل
ما ولو حرف عطف او وقفا نحو ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون
وقوله حتي تراها وكان وكان وقوله ليت شعري هل ثم هل اتينهم وقوله لا ينسينك
الاسي شيا فما ما من حمام احد معتصما ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا في
ضرورة كقوله ولا للما بهم ابدا دوا وقوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره
قد ضيما خلافا للزمخشري في تجويزه ذلك اختيارًا فيقال ان ان زيدا قايم اما احرف
الجواب فتعاد وحدها نحو لا لا نعم نعم والاجود مع الظاهر المجرور اذا اكد اعادة الجار
مع لفظه او ضميره نحو مررت بزيد بزيد او به قال تعالي واما الذين سعدوا ففي
الجنة خالدين فيها ففي رحمة الله هم فيها خالدون والاجود مع الجملة اذا اكدت الفصل

بينها وبين المعاده بثم نحو اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى وما ادراك ما يوم الدين
ثم ما ادراك ما يوم الدين وهذا اذ لا لبس فحصل فان حصل لم يوت بها نحو ضربت زيدا
ضربت زيدا اذ لو جي بها لتوهم انهما ضربان ويوكد بالضمير المرفوع المنفصل كل ضمير
متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا مطابقا له في التكلم والافراد والتذكير واضدادها
نحو قمت انا واكرمتني انا ومررت بك انت واكرمته هو وهكذا وجوز بعضهم تاكيد
الضمير المنفصل بالاشاره وجعل منه قوله تعالى ثم انتم هولاء البدل اي هذا
مبحثه والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون قال الاخفش يسمونه التبيين وقال ابن
كيسان التكرير هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطه فخرج بالمقصود ماعدا النسق وهو
بما بعده وهو اقسام بدل كل من كل بان اتحد معنى وقد يقال بدل شي من شي لوجوده فيما
لا يطلق عليه كل نحو صراط العزيز الحميد الله وبدل بعض ان دل على بعض ما دل عليه
الاول نحو مررت بقومك ناس منهم وبدل اشتمال ان دل على معنى في الاول او استلزمه
فيه كعجبت من زيد علمه او ترانه عن الشهر الحرام قتال فيه اصحاب الاخدود النار
ورجعهما السهيلي الى الاول اي الى بدل الشي من الشي قال لان العرب تتكلم بالعام
وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فقولك اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت
بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض واعجبتني الجاريه انما تريد اعجبني وصفها ل
نحو فتنه ثم بينته بقولك حسنها وشرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه وعدم اختلال
الكلام لو حذف البدل او اظهر فيه العامل فلا يجوز قطعت زيدا انفه والقيت كل اصحابك
اكثرهم ولا اسرجت القوم دابتهم ولا مررت بزيد ابيه وكذا عود ضمير منهما على المبدل
منه ملفوظا او مقدرا شرط على الصحيح فيحصل الربط نحو ثم عموا وصموا كثير منهم ولله
على الناس حج البيت من استطاع اي منهم اصحاب الاخدود النار اي فيه ولم يشترط
ذلك في بدل الكل لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدا
في المعنى لا تحتاج الى ذلك ومن النحويين من لا يلتزم في هذين البدلين ايضا ضميرا وقد
صححه ابن مالك في شرح الكافيه قال ولكن وجوده اكثر من عدمه ومن المشتمل في
بدل الاشتمال هل هو الاول على الثاني او الثاني على الاول او العامل خلاف قال الفارسي
والرماني في احد قوليهما وخطاب الاول وصححه ابن مالك فلا يجوز سرني زيد داره ولا
اعجبني زيد فرسه ولا رايت زيدا فرسه ويجوز سرني زيد ثوبه لان الثوب متضمنه
جسده وقال الفارسي والرماني في احد قوليهما الثاني نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب
على قال الاولون ان يخبر معنى اشتمال الثاني على الاول في سلب زيد ثوبه لم يطرد
في اعجبني زيد علمه وكلامه وفضا حته وكرهت زيدا مجيئه وسلب زيد فرسه ونحوها
فان الثاني فيها غير مشتمل على الاول وقال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش
وابن ابي العافيه وابن الابرش هو العامل بمعنى ان الفعل يستدعيهما احدهما

البدل

تعت

علي

على سبيل الحقيقة والقصد والاخر على سبيل المجاز والتبع فنحو سلب زيد ثوبه واعجبني
زيد علمه ويسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه الاسناد فيه حقيقة الى الثاني مجازي
الاول اذ المسلوب هو الثوب والمعجب هو العلم لا زيد والمسول عنه القتال لا الشهر
وقيل المعنى انه مشتمل على التابع والمتبوع معا اذ الاعجاب في اعجبني الجاريه حسنها مشتمل
على الجاريه وعلى حسنها والوضوح في كان زيد عذره واضحا يشتمل على زيد وعذره والكثره
في كان زيد ماله كثيرا مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به التعلق فعلا كان او
اسما متقدما او موخرا والقسم الرابع بدل البدا ويسمى بدل الاضراب ايضا وهو ما لا تناسب
بينه وبين الاول بموافقة ولا جزئية ولا تلازم بل هما متباينان لفظا ومعنى نحو مررت
برجل بامراة اخبرت اولا انك مررت برجل ثم بدا لك ان تخبر انك مررت بامراة من
غير ابطال الاول فصاركانهما خبران مصرح بهما وهذا البدل اثبته سيبويه وغيره
ومثل له ابن مالك وغيره بحديث احمد وغيره ان الرجل ليصلي الصلاه وما كتب له
نصفها ثلثها اخبر انه يصليها وما كتب له نصفها ثم اضرب عنه واخبر انه قد يصليها
وما كتب له ثلثها وهكذا والخامس بدل الغلط وهو ما ذكر فيه الاول من غير قصد بل
سبق اللسان اليه وهذا يفارق بدل البدا وان كان مثله في اللفظ وهذا القسم اثبته
سيبويه وغيره ومثله بقولك مررت برجل حمار اردت ان تخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل
ثم ابدلت منه الحمار وانكرهما اي بدل البدا والغلط قوم وقالوا في الاول انه ما حذف فيه
حرف العطف وفي الثاني انه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون
مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام العرب
لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم اجده وطالبت غيرك
به فلم يعرفه وادعى ابو محمد بن السيد انه وجد في قول ذي الرمه لما في شفتيها حوة
لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب قال فلعس بدل غلط لان الحوه السواد بعينه
واللعس سواد مشرب بحمره ورد بانه من باب التقديم والتاخير وتقديره في شفتيها
حوه وفي اللثات لعس وفي انيابها شنب وجوز بعض القدما وقوع الغلط في غير
الشعر ومنعه في الشعر لوقوعه غالبا عن تروّ فلا يقدر فيه الغلط وهذا نقيض القاعده
المشهوره انه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره والمختار خلافا للجمهور اثبات بدل
الكل من البعض لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا
جنات عدن فجنات اعربت بدلا من الجنه وهو بدل كل من بعض وفايدته تقرير
انها جنات كثيره لا جنة واحده وقول الشاعر رحم الله اعظما دفنوها بسجستان
طلحة الطلحات فطلحه بدل من اعظم وهي بعضه وقوله كانى غداة البين يوم تحملوا
فيوم بدل من غداة وهي بعضه والجمهور ولا يجب موافقة البدل لمتبوعه في التعريف
والاظهار وضدها فتبدل النكرة من المعرفه والمضمر من المظهر والمفرد من غيره

وبالعكس كقوله تعالى الي صراط مستقيم صراط الله لنسفعًا بالناصية ناصية وقول الشاعر
ولا تله ان ينام اليابسا وقولك رايت زيدا اياه لكن انما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر
مخاطبا او متكلما ان افاد احاطة نحو تكون لنا عيدًا لاولنا وآخرنا واكرمتكم اكابركم واصاغركم
او بعضا نحو اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم او اشتمالا نحو وما القيتني
حلي مصاغا والا فلا يبدل منه لانه انما اتي به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه
لانه في غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا وعليه الاخفش والكوفيون قياسا علي الغايب
لانه لا لبس فيه ايضا ولذا لم يبعث ولو كان البدل لازالة لبس لامتنع في الغايب كما امتنع
ان ينعت وقد ورد قال تعالى ليجمعنكم الي يوم القيمة لاريب فيه الذين خسروا فالذين
بدل من ضمير المخاطب واجيب بانه مستانف وثالثها وهو راي قطرب يجوز في الاستثنا
نحو ما ضربتكم الا زيدًا قال تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا اي الا علي
الذين ومنع اهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف ووافقهم السهيلي
وابن ابي الربيع نحو عن الشهر الحرام قتال فيه لانها اذا لم توصف لم تفد اذ لا فايدة في
قولك مررت بزيد برجل زاد اهل بغداد او تكون من لفظ الاول كما تقدم في ناصية
والجمهور اطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الاول كقوله فصدوا
من خيارهن لقاحا يتقا ذفن كالغصون غزار فغزار بدل من الضمير في يتقاذفن
وقوله قال ابن ام اناس ارحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي او ترجف ملك اذا نزل
الوفود ببابه عرفوا موارد مزبد لا ينزف فملك بدل من عمرو واجيب عما ذكر من
عدم الفايدة بانه علم من طريقة العرب انهم يسمون المذكر بالمونث وعكسه ففايدة
الابدال رفع الالباس نحو مررت بهند رجل وبجعفر امراة ومنع ابو حيان وقوم بدل
المضمر من مثله اي من مضمر بدل بعض او اشتمال نحو ثلث التفاحة اكلتها اياه
وحسن الجارية اعجبني هو واجازه آخرون قال ابو حيان ومنشا الخلاف هل البدل
من جملة اخري او العامل فيه عامل المتبوع فعلي الاول يمنع لئلا يبقي بلا رابط لان
الضمير يعود علي المضاف اليه وعلي الثاني يجوز الا انه يحتاج الي سماع قال الكوفية او
كل اي لا يبدل المضمر من مضمر بدل كل اذا كان منصوبا بل يحمل علي التاكيد نحو رايتك
اياك والبصريون قالوا هو بدل كما ان المرفوع بدل باجماع نحو قمت انت وصحح الاول ابن
مالك والثاني ابو حيان ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم
يسمع من العرب لا نثرا ولا نظما ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا واجازه الاصحاب نحو
رايت زيدا اياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف قيل يجوز نحو ثلث التفاحة
اكلت التفاحة اياه وحسن الجارية اعجبتني الجارية هو وقيل يمتنع قال ابو حيان
وهو كالخلاف في ابدالها مضمرا من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع في رايه والمبدل من
اسم شرط او اسم استفهام يقترن باداته نحو ما تقران نحوا وان فقها اقراه

وكيف زيدًا صحيح ام سقيم فان دخلت الاداة علي المبدل منه لم تدخل علي البدل نحو هل
احد جاءك زيد او عمرو وان تضرب احدا رجلا او امراة اضربه ويبدل الفعل من الفعل
بدل كل بلا خلاف نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب متي تاتنا تلمم
بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا لا بدل بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض
وفي اجرا بدل الاشتمال فيه خلف قيل لا لان الفعل لا يشتمل علي الفعل وقيل نعم وجعل
منه الآية السابقة قال صاحب البسيط واما بدل الغلط فجوزه فيه سيبويه وجماعة والقياس
يقتضيه وتبدل الجملة من الجملة نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين اني جزيتهم
اليوم بما صبروا انهم هم الفايزون بكسر ان قال ابن جني والزمخشري وابن مالك
وتبدل الجملة من المفرد نحو الي الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخري كيف يلتقيان
فكيف يلتقيان بدل من حاجة واخري كانه قال اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقايهما
قال ابن مالك ومنه ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك الآية فان وما
بعدها بدل من ما وصلتها والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان ولبس كيف يلتقيان
بدلا بل استينافا للاستشهاد وكذا ان ربك لئلا يودي الي اسناد الفعل الي الجملة وهو
ممنوع ولا يتقدم بدل الكل علي المبدل منه لانه لا يدري ايهما هو المعتمد عليه بخلاف
بدل البعض فيتقدم لكن الاحسن اضافته نحو اكلت ثلث الرغيف وفي جواز حذف المبدل
منه وابقاء المبدل رايان قيل يجوز وعليه الاخفش وابن مالك نحو احسن الي الذي
وصفت زيدا اي وصفته وجعل منه ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وقيل لا وعليه
السيرافي وغيره لان البدل للاسهاب والحذف ينافيه ويجوز القطع باضمار مبتدا عليه
كالاتباع فيما اي بدل فصل به اوجمع او عدد نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة
وبني الاسلام علي خمس شهادة ان لا اله الا الله الحديث وكذا مبهم اي غير التفصيل يجوز فيه
القطع ايضا نحو مررت بزيد اخوك نص عليه سيبويه والاخفش وقيل يمتنع في غير
التفصيل ما لم يطل الكلام فيحسن نحو بشر من ذلكم النار حروف العطف
اي هذا مبحث الحروف العاطفة ويسمي المعطوف بها عند البصريين شركة وعند
الكوفيين وهو المتداول نسقا بفتح السين اي اسم مصدر نسقت الكلام انسقه
نسقا بالتسكين اي عطفت بعضه علي بعض قال ابو حيان ولكونه بادوات محصورة
لا يحتاج الي حد ومن حده كابن مالك بكونه تابعا باحد حروف العطف لم يصب مع
ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف علي حروفه ومعرفة الحرف علي العطف
الواو وهي لمطلق الجمع اي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان
او سبق احدهما فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل علي السوا انهما جاءا معا او زيد اولا او
اخرا ومن ورودها في المصاحب فانجيناه واصحاب السفينة وفي السابق ولقد ارسلنا
نوحا وابراهيم وفي المتاخر كذلك يوحي اليك والي الذين من قبلك واستدل لذلك

حروف العطف

الواو

بان التثنيه مختصر من العطف بالواو نكما يحتمل ثلاثة معان ولا دلالة في لفظها على تعيين
ولا تاخير فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث يمتنع الترتيب نحو اشترك زيد وعمرو
ولصحبة نحو قام زيد وعمرو بعده او قبله او معه والتعبير بما سبق احسن كما قال ابن هشام
من قول بعضهم للجمع المطلق لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد وقال قطرب
والربعي وهشام وثعلب وغلامه ابو عمر الزاهد وابو جعفر احمد بن جعفر الدينوري
هي للترتيب قالوا لان الترتيب في اللفظ يستدعي سببا والترتيب في الوجود صالح له
فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح ابي حيان ورد به على دعاء
السيرافي وغيره اجماع البصريين والكوفيين على انها لا تفيده ونقله ابن هشام عن الفرا
ايضا والرضي عن الكسائي وابن درستويه ورده بلزوم التناقض في قوله تعالى
وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة مع قوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب
سجدا والقضية واحدة وقال ابن كيسان هي للمعية حقيقة واستعمالها في غيره مجاز
قال لانها لما احتملت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها اكثر من جمع الاشيا كان اغلب احوالها
ان تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق وعكسه الرضي فقال
لقائل ان يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهي في اصل الوضع للترتيب ولما
الثاني فيه قبل الاول والاصل في الاستعمال الحقيقة وقال ابن مالك المعية معها ارجح
من غيرها والترتيب كثير وعكسه قليل قال ابو حيان وهو قول مخترع مخالف
لمذهب الاكثرين وغيرهم وتختص باحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف
فاختصت بعطف ما لا يستغني عنه نحو اختصم زيد وعمرو وهذان زيد وعمرو وان
اخويك زيدا وعمرا وبكرا نجبا والمال بين زيد وعمرو واما قول امرئ القيس
بين الدخول فحومل فتقديره بين نواحي الدخول واجاز الكسائي العطف في ذلك بالفا
وثم واو واختصت بعطف الخاص على العام وعكسه اي العام على الخاص وملائكته ورسله
وجبريل وميكال رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مومنا وللمومنين والمومنات
وقال ابن هشام قد يشاركها في هذا الحكم حتى قال الفارسي وابن جني ما جاء من ذلك
لم يندرج من تحت ما قبله بل اريد به غير ما عطف عليه لان المعطوف غير المعطوف
عليه واختصت بعطف المرادف على مرادفه نحو انما اشكوا بثي وحزني الى الله صلوات
من ربهم ورحمة ليليني ذوو الاحلام والنهى والفى قولها كذبا ومينا وقال ابن مالك
قد يشاركها في ذلك او ومن يكسب خطيئة او اثما وسبقه اليه ثعلب فيما حكاه صاحب
المحكم عنه في قوله عذرا او نذرا قال العذر والنذر واحد واختصت بعطف النعوت
على ما تقدم تفصيله في مبحث النعت في الاصح فيها اي المسايل الخمسه وقد ذكر في كل
ما يقابله واختصت بعطف ما حقه التثنيه او الجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية
مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوم له يوم

النزحل

النزحل خامس واختصت بعطف العقد على النيف نحو احد وعشرون واختصت باقترانها
باما نحو اما شاكرا واما كفورا ولكن نحو ولكن رسول الله ولا ان سبقت بنفي ولم تقصد
المعيه نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق
ومنه وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم اذ لو لم تدخل لا احتمل ان المراد نفي التقريب
عند الاجتماع دون الافتراق والعطف حينيذ من عطف المفردات وقيل الجمل باضمار
العامل فان لم تسبق بنفي او قصد المعيه لم تدخل فلا يقال قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم
زيد ولا عمرو واما قوله تعالى وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور فلا الثانيه
زايدة لامن اللبس وغير ذلك اختصت به كعطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج
الى الربط نحو مررت برجل قايم زيد واخوه وعطف الجوار ان قيل به في النسق وعطف المقدم
على متبوعه للضروره نحو عليك ورحمة الله السلام ونحوها مما هو مفرق في محاله قال ابن
مالك وعطف عامل حذف وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد نحو قوله تعالى
تبوو الدار والايمان اصله اعتقدوا الايمان او التبوء كذا فاستغنى
بمعموله عنه لان فيه وفي تبوء معنى لازموا والفوا وقول الشاعر علفتها تبنا وماء باردا
اي وسقيتها والجامع الطعم وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن والجامع التحسين وجعله
الجمهور من عطف الجمل باضمار فعل مناسب كما تقدم لتعذر العطف وجعله قوم من عطف
المفرد بتضمين الفعل الاول معنى يتسلط به عليه فيقدر اثروا الدار والايمان ونحوه قال
ابو حيان فركب ابن مالك من المذهبين مذهبا ثالثا وقال ابو حيان في الارتشاف الذي
اختاره التفصيل وذلك انه ان صح نسبة العامل الاول الظاهر لما يليه حقيقة فالاضمار
متعين في الثاني لانه اكثر من التضمين نحو يجدع الله انفه وعينيه اي ويفقا عينيه
نسبة الجدع الى الانف حقيقة والا اي وان لم يصح نسبته اليه حقيقة فالتضمين
متعين في الثاني لتعذر الاضمار نحو علفت الدابه تبنا وماء اي اطعمتها او غذوتها والاكثر
على انه اي التضمين ينقاس وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام لهما
ومنع بعضهم قياسه قيل وتكون الواو للتقسيم نحو الكلمه اسم وفعل وحرف كما الناس
مجروم عليه وجارم ذكره ابن مالك في التحفه وغيره قال ابن هشام والصواب انها على
معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس قال الزمخشري والقزويني
والاباحة والتخيير نحو جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما قال الزمخشري ولهذا قيل
تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة ليلا يتوهم ارادة التخيير قال ابن هشام والمعروف
من كلام النحويين خلافه وقال الخارزنجي والتعليل وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال
المنصوبه في قوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين ام حسبتم ان تدخلوا
الجنه ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين يا ليتنا نرد ولا نكذب قال ابن هشام
والصواب ان الواو فيهن للمعيه وقال الكوفيه والاخفش وتكون زايده نحو حتى اذا جاؤها

وفتحت ابوابها وقال لهم خزنتها فلما اسلما وتله للجبين وناديناه احدي الواوين في الآيه
زايده اما الاولي او الثانيه وغيرهم قال لاتزاد وهي عاطفه والجواب محذوف اوحاليه
في الاولي اي جاوها وقد فتحت ابوابها من قبل اكراما لهم عن ان يقفوا حتي يفتح لهم واثبت
الحريري وابن خالويه واو الثمانيه وقالا ان العرب اذا عدوا قالوا سته سبعه وثمانيه
ايذانا بان السبعه عدد تام وما عداه عدد يستانف واستدلوا بقوله تعالي سيقولون
ثلاثة رابعهم كلبهم الي قوله وثامنهم وقوله في اية الجنه وفتحت اذ ابوابها ثمانيه بخلاف اية
جهنم لان ابوابها سبعه قال وقوله والناهون عن المنكر فانه الوصف الثامن وقوله
وابكارا ولم يذكر هذه الواو احد من ايمة العربيه ووجهت في الاية الاولي بانها لعطف
جملة علي جملة اي هم سبعه وثامنهم وفي الثانيه زايده او عاطفه او حاليه كما تقدم وفي الثالثه
عاطفه لان الامر والنهي صفتان متقابلان بخلاف بقية الصفات وكذا في الرابعه لعطف
صفتين متقابلتين اذ لا تجتمع الثيوبه والبكاره وتاتي الواو للتذكر والانكار كقول من
اراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيد فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقوموا
وقولك الرجوله بعد قول قايل قام الرجل قال ابن هشام والصواب ان لا يعدان لانهما
اشباع للحركة بدليل الرجلاه في النصب والرجليه في الجر الفا للترتيب مع التشريك القا
وهو معنوي كقام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل علي مجمل نحو فازلهما الشيطان
عنها فاخرجهما فقد سالوا موسي اكبر من ذلك فقالوا ونادي نوح ربه فقال وانكره اي الترتيب
الفرا مطلقا واحتج بقوله تعالي اهلكناها فجاها باسنا وبجي الباس سابق الهلاك واجيب
بان المعني اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري وانكر الجرمي في الاماكن والمطر
بدليل قوله بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر
فيهما في وقت واحد وللتعقيب في كل شي بحسبه نحو جا زيد فعمرو اي عقبه بلا مهلة
تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل ومنه قوله انزل من السما ما فتصبح
الارض مخضرة وللسببيه غالبا في عطف جملة او صفة نحو فوكزه موسي فقضي عليه
فتلقي آدم من ربه كلمات فتاب عليه لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم وقد تخلوا عنه نحو فراغ الي اهله فجا بعجل سمين فقربه اليهم
فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وتختص الفا بعطف مفصل علي مجمل كالامثلة السابقة
في الترتيب الذكري وبعطف جملة شرطها العايد خلت منه صلة او صفة او خبرا لما
منها من الربط نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب مررت برجل يبكي فيضحك عمرو
خالد يقوم فيقعد عمرو وتبل وترد للغايه بمعني الي وجعل منه قوله بين الدخول فحومل
علي تقدير ما بين الدخول الي حومل محذوف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا
احسن الناس ما قرنا الي قدم اي ما بين قرنا فحذف بين والفا نايبه عن الي قال
ابن هشام وهذا غريب قال وقد بينا نس له مجي عكسه في قوله وانت الي جيبي سعيا

الي

الي بدا الجفا وطالي بلا د سواهما اذ المعني سحيا فبدا وهما موضعان قال ويدل علي ارادة
الترتيب قوله بعده حللت بهذا احلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما قال وهذا معني
غريب لاني لم ار من ذكره تبل والاستيناف نحو الم تسال الربع القوا فينطق اي فهو
ينطق لانها لو كانت عاطفه جزم ما بعدها او سببيه نصب ومنه قوله تعالي يقول له كن
فيكون بالرفع وقول الشاعر يريد ان يعربه فيعجمه قال ابن هشام والتحقيق انها في ذلك
كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل تبل وترد زايده دخولها كخروجها
كقوله يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر وقوله اراني اذا ما
بت بت علي هدي فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ثم ويقال فم بالفا بدلا من الثا كما
قالوا في جدث جدف ويقال ثمت بتا ساكنة ومفتوحه قال صاحبته ثمت نارقته للتشريك ثم
في الحكم والترتيب خلافا لقطرب في قوله انها لا تفيده واحتج بقوله تعالي خلقكم من نفس
واحده ثم جعل منها زوجها وقوله وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة
من ما مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسي
الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده واجيب بانها
في الجميع لترتيب الاخبار لا الحكم والمهله خلافا للفرا في قوله انها بمعني الفا وقد تقع موقع الفا
في افادة الترتيب بلا مهله وبعكسه اي تقع الفا موقع ثم في افادته بمهلة فالاول كقوله
كهز الرديني تحت العجاج جري في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متي جري في انابيب
الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ والثاني كقوله تعالي ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفا في الثلاثه بمعني ثم قال الكوفيه
وتقع زايده كقوله تعالي حتي اذا ضاقت عليهم الارض الي قوله ثم تاب عليهم واجيب بان الجواب
فيها مقدر وقال الفرا وتقع للاستيناف نحو اعطيتك اليوم ثم اعطيتك قبل ذلك مالا فتكون
ام وانكرها ابو عبيده معمر بن المثني وتبعه محمد بن مسعود الغزني صاحب البديع
فقالا ليست بحرف عطف بل بمعني همزة الاستفهام ولذا يقع بعدها جملة للمستفهم عنها
كما تقع بعد الهمزة نحو اضربت زيدا ام قتلته ابكر في الدار ام خالد اي اخالد فيها ولتساوي
الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعها بعد سوا لكن لما كانت تتوسط بين
محتمل الوجود كتوسط او بين اسمين محتمل الوجود قيل انها حرف عطف وزعم ابن كيسان
اصلها او ابدلت واوها ميما فتحولت الي معني بل زيد علي معني او قال ابو حيان وهي دعوي
بلا دليل ولو كان كذلك لا تفقت احكامهما وهما مختلفان من اوجه منها ان السوال باو
قبله بام وانه يقدر مع او باحد ومع ام باي وان جواب او بنعم او لا وجواب ام بالتعيين
بالاسم او الفعل وان الاحسن مع او تقديم الفعل ومع ام تقديم الاسم وان او لا يلزم
معادلتها للاستفهام بخلاف ام وانك اذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان باو دون
ام وان العطف بعد افعل التفضيل بام دون او وكذا ما لم يحسن السكوت عليه

وهي قسمان متصلة تقع بعد همزة التسويه او همزة يطلب بها وبام التعيين وكذا تسمي
معادله لمعادلتها للهمزه في افادة التسويه او الاستفهام فيجمعهما انهما هي التي لا يستغني
ما بعدها عما قبلها ولا تقع الا فيما يستعمل في لفظ الاستفهام سوا اريد معناه ام لا وتختص
الاولي اي التي تقع بعد همزة التسويه بانها لا تقع الا بين جملتين شرطهما ان يكونا في تاويل
المفردين وسوا الاسميتان والفعليتان والاغلب فيهما المضي والمختلفتان كقوله تعالي
سوا علينا اجزعنا ام صبرنا وقوله سوا عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون وقول الشاعر
ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الآن واقع بخلاف الاخري فتقع بين
مفردين وهو الغالب فيها نحو انتم اشد خلقا ام السما وجملتين ليستا في تاويلهما كقوله
فقلت اهي اسرت اوعادني حلم وقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام
شعيث بن منقر وتختص الاولي ايضا بانها لا تستحق جوابا لان المعني معها ليس علي الاستفهام
فان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف الاخري ويوحذ المنفي منهما اي
الاولي والاخري فيقال سوا عليه جا ام لم يجي اقام زيد ام لم يقم ولا يجوز سوا علي ام يجي ام
جا ولا الم يقم ام قام فان كان ما قبلها وما بعدها مثبتا فتقدم ما شيت منهما وفصل
الثانيه من معطوفها اكثر لا واجب ولا ممنوع في الاصح مثال الفصل اذلك خير ام جنة
الخلد والوصل اقريب ام بعيد ما توعدون والتاخير اعندك زيد ام عمرو السب زيدا ام
عمرا وقيل لا يجوز الا الفصل وقيل لا يجوز الا ضم احدهما الي الآخر متقدمين او موخرين
وقد تحذف الهمزه وتنوي كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان
اي ابسبع وقري سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم بهمزة واحدة وقد تحذف ام والمعطوف
بها كقوله دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها ام غي وقيل يحذف
هو اي المعطوف بها دونها بتعويض لا بجواز ازيد عندك ام لا ازيد يقوم ام لا وقيل وقد
يحذف دونه اي دون تعويض وجعل منه قوله تعالي افلا تبصرون ام اي ام تبصرون
ثم ابتدا انا خير قال ابن هشام وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه
وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادله ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسميه
مقام الفعليه والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصرا قال
الزمخشري وقد يحذف المعطوف عليه وجعل منه ام كنتم شهدا اي اتدعون علي الانبيا اليهودية
ام كنتم وافقه الواحدي وقدر ابلغكم ما تنسبون الي يعقوب من ايصايه بنيه باليهوديه
ام كنتم والثاني من قسمي ام منقطعه سميت بذلك لان الجملة بعدها مستقله وهي
التي تقع بعد غير همزة الاستفهام وذلك اما خبر محض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من
رب العالمين او همزة لغير استفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد لان الهمزة هنا
للانكار فهي بمعني النفي او استفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمي والبصير ام هل
تستوي الظلمات والنور واختلف في معناها فقال البصريون هي بمعني بل اي

للاضراب والهمزه مطلقا وقال الكساي وهشام هي كبل وما ليها اي ما بعدها كما قبلها
اي كما قبلها فاذا قلت قام زيد ام عمرو فالمعني بل قام عمرو واذا قلت هل قام زيد ام عمرو
فالمعني بل هل قام عمرو ورد بقوله تعالي وما خلقنا السموات والارض وما بينهما باطلا
الي قوله ام نجعل الذين امنوا الآيه فام لم يتقدمها استفهام وقد استونف بام السوال علي
جهة الانكار والرد ولا يمكن ان يكون ما بعدها موجبا بلبس مثل ما قبلها وقال الفرا
كبل اذا وقعت بعد استفهام كقوله فوالله ما ادري اسلمي تغولت ام النوم ام كل الي
حبيب اي بل كل ورد بان المعني علي الاستفهام اي بل اكل الي حبيب لانها لما تمثلت
لعينه لم يدر ذلك في النوم ام صارت من الغول لان العرب تزعم انها تبدو متزينة
لتفتن ثم لما جوز ان تكون تغولت داخله الشك فقال بل اكل الي حبيب اي الغول وسلمي
كل واحد منهما الي حبيب وقال قوم تكون كبل اذا وقعت بعد الاستفهام والخبر وقال
ابو عبيده هي كالهمزه فقط مطلقا قال ومنه قوله تعالي ام تريدون ان تسألوا رسولكم
وقال الهروي في الازهيه هي كالهمزة ان لم يتقدم عليها استفهام ورد القولان بانها
لو كانت بمعني الهمزه لوقعت في اول الكلام وذلك لا يجوز فيها فورودها للاستفهام بعد
في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نات تلك اليوم مصروم فانه استانف
السوال بام عما بعدها مع تقدم الاستفهام لان المعني بل احبلها لقوله بعده ام هل كبير
بكي لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وتدخل ام هذه علي هل كما تقدم وعلي ساير
اسما الاستفهام في الاصح نحو ماذا كنتم تعملون ولا تدخل علي حرفه وهو الهمزة وبذلك
استدل علي انها بمعني بل والهمزه والا لدخلت عليها كما تدخل بل عليها في قولك اقام زيد بل
اقام ام عمرو ولا بدع في دخولها علي هل وان كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزه في
قوله اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم وذهب الصفار الي منع دخول ام علي هل وغيرها لانه
جمع بين اداتي معني وقال لا يحفظ منه الا قوله هل كبير بكي وقوله ام هل لا سني فيكد لا يهم
وقوله وما انت ام ما ذكرها ربيعه وقوله تعالي ام من هذا الذي هو جند لكم ام من يرزقكم
قال ابو حيان وهذا منه دليل علي الجساره وعدم حفظ كتاب الله قال وقد دخلت علي كيف في
قوله ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به وعلي اين في قوله فا صبح لا يدري ايقعد فيكم علي حسك
الشحنا ام اين يذهب لا معزد اي لا تدخل عليه خلافا لابن مالك في قوله بذلك وان سند توهم
انها لابل ام شا لقول بعضهم ان هناك لا بلا ام شاء بالنصب قال فهذا اعطف صريح يترك
عدم الاضمار في المرفوع قال ابو حيان وابن هشام وقد خرق اجماع النحويين في ذلك
فانهم اتفقوا علي تقدير مبتدا اي بل اهي شا واما رواية النصب ان صحت فالاولي ان يقدر
فيها ناصب اي ام اري شا قال ابو زيد الانصاري وترد ام زايده واستدل بقوله
يا ليت شعري ولا منجي من الهرم ام هل علي العيش بعد الشيب من ندم او قال
المتقدمون هي لاحد الشيين او الاشيا قال ابن هشام وهو التحقيق والمعاني التي ذكرها

غيرهم مستفاده من غيرها وقال المتاخرون هي مع ذلك للشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم و
والابهام بالموحدة على السامع نحو وانا او اياكم لعلي هدي او في ضلال مبين والتخيير والاباحه
والفرق بينهما ان الثاني يجوز فيه الجمع نحو ا تزا تفقها او نحوا بخلاف الاول نحو انكح هندا او
اختها قال ابن مالك واكثر كذا والتفصيل بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا
هودا او نصارى تهتدوا وقالوا ساحر او مجنون اي قال بعضهم كذا وبعضهم كذا والاضراب
كبل قال قوم مابدله مطلقا كقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي بل
يزيدون وقول جرير فما ذا ترى في عيال قد بليت بهم لم احص عدتهم الا بعداد كانوا
ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاوك قد قتلت اولادي وقال سيبويه اذا وقعت بعد نفي او
نفي و لجد اعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو لا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا
قال الكوفيه والاخفش والجرمي والازهري وابن مالك و بمعنى الواو اي لمطلق الجمع نحو
لنفسي تقاها او عليها فجورها اي وعليها جا الخلافه او كانت له قدرا اي وكانت قال ابن
مالك ومن احسن شواهده حديث اسكن حرا فما عليك الا نبي او صديق او شهيد وقد
ما اخطاك كذا شرف او مثيله وغيرهم تاول البيت الاول على ان او فيه للابهام
وانها في الثاني للشك وقال ابن هشام الذي رايته في ديوان جرير اذ كانت وقال ابو حيان
انها الرواية المشهوره زاد ابن مالك في الكافيه وشرحها والتقسيم نحو الكلمة اسم او
فعل او حرف ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه بل قال تاتي للتفريق المجرد من الشك و
والابهام والتخيير قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فيه اجود قال
ومن مجيه باو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل قال
ابن هشام ومجي الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له وقال الحريري والتقريب
نحو ما ادري اسلم او ودع واذن او اقام قال ابن هشام وهو بين الفساد لان التقريب
انما استفيد من اثبات اشتباه الكلام السلام بالتوديع نفي للشك وقال ابن الشجري
والشرط نحو لاضربنه عاش او مات اي ان عاش بعد الضرب وان مات منه ولاتينك
اعطيتني او حرمتني قال ابن هشام والحق انها للعطف على بابها ولكن لما عطفت على
ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعطوف وقال قوم من الكوفيين والتبعيض نحو
وقالوا كونوا هودا او نصارى قال ابن هشام والذي يظهر انه اراد معنى التفصيل فان
كل واحد مما قبل او التفصيل وما بعدها بعض لما تقدم عليها من المجمل ولم يرد انها
ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض ولا تاتي بعد همزة التسويه لانها لاحد الشيئين
او الاشيا والتسويه تقتضي شيئين فصاعدا فلا يقال سوا اكان كذا او كذا قال ابن
هشام وقد اولع به الفقهاء وهو لحن والصواب الاتيان بام وفي الصحاح تقول سوا
علي قمت او قعدت وهو سهو وفي الكامل ان ابن محيصن قرا او لم تنذرهم وهو من
الشذوذ بمكان قال اما همزة الاستفهام فيعطف بعدها باو نحو ازيد عندك ام عمرو

انتهى وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سوا همزة الاستفهام فلا بد من ام اسمين
كانا او فعلين تقول سوا علي ازيد في الدار ام عمرو وسوا علي اقمت ام قعدت واذا كان بعدها
فعلان بغير الف الاستفهام عطف الثاني با و تقول سوا علي قمت او قعدت وان كانا اسمين
بلا الف عطف الثاني بالواو تقول سوا علي زيد وعمرو وان كان بعدها مصدر ان كان الثاني لواو
بالواو واو حملا عليها قال السيرافي فاذا قلت سوا علي قمت او قعدت فتقديره ان قمت و
او قعدت فهما علي سوا فعلي هذا سوا خبر مبتدا محذوف اي الامران سوا والجمله داله
على جواب الشرط المقدر قال ابن الدماميني وبذلك يتبين صحة قول الفقها وكان ابن هشام
توهم ان الهمزة لازمه بعد كلمة سوا في اول جملتيها وليس كذلك إمّا بالكسر المسبوقه إمّا
بمثلها المعاني او الخمسه الاول اي الشك نحو جا اما زيد واما عمرو والابهام نحو واخرون
مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم والتخيير نحو اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم
حسنا والاباحه نحو اقرا اما فقها واما نحوا والتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وعبر عنه
في التسهيل بالتفريق المجرد كما عبر به في او والفرق بينها وبين او في المعاني الخمسة انها
لتكررها يبنى الكلام معها من اول وهلة على ما اتي به لاجلها من شك او غيره بخلاف او فانه
فان الكلام معها اولا دال على الجزم ثم نوي باو دلالة على ما جي بها لاجله ثم التحقيق ان اما
لاحد الشيئين والاشيا وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة اخرى كما في او وانكر قوم
الاباحة من اما مع اثباتهم ذلك لاو و انكر يونس وابو علي الفارسي وابن كيسان وابن
مالك كونها عاطفه كان الاولى غير عاطفه وقالوا العطف بالواو التي قبلها وهي جايية لمعنى
من المعاني المفاده باو قال ابن مالك ووقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيه بوقوع لا
بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفه باجماع مع ملاحيتها
العطف قبل الواو فلتكن اما كذلك بل اولى وادعى ابن عصفور الاجماع عليه اي على كونها
غير عاطفه كالاولى تخلصا من دخول عاطف على عاطف قال وانما ذكروها في باب العطف و
لمصاحبتها لحرفه وقيل اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما قال ابن هشام
وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرضي غير موجود وقد تفتح همزتها و التزمه تميم و
وقيس واسد كقولهم تلقحها اما شمال عريه واما صبا جنح العشي هبوب وقد تبدل الميم
الاولى يا مع كسر الهمزة وفتحها كقوله لا تفسدوا اباكم ايما لنا ايما لكم وقوله يا ليتما امنا
شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار وقد تحذف الاولى كقوله تهاض بدار قد تقادم عهدها
واما باموات الم خيالها ونقل النحاس ان البصريين لا يجيزون فيها الا التكرير وان الفرا
اجازه اجرالها مجرى او لانها في ذلك او تحذف الواو من الثانيه فتنوي كالبيت السابق
او تحذف ما من الاولى او الثانيه كقوله وقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان
اجمال صبرا وتحذف هي بكمالها مستغنا عنها بالا او باو كقوله فاما ان تكون اخي بصدق
فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وقوله

وقد تشعني ان لا يزال يروعني خيالك اما طارقا او مغاديا وهي مركبة من ان وما الزايده
علي الاصح وهو مذهب سيبويه وعليه بني الاقتصار علي ان وحذف ما وقيل بسيطه ،،
واختاره ابو حيان لان الاصل البساطه لا التركيب بل للاضراب فان كانت بعد امر او بل
ايجاب نقلت حكم ما قبلها لتاليها المفرد وصار ما قبلها مسكوت عنه لا يحكم له بشي نحو اضرب
زيدا بل عمرا جاء زيد بل عمرو او نفي او نهي قررته اي حكمه له وجعلت ضده لتاليها المفرد
نحو ما قام زيد بل عمرو لا تضرب زيدا بل عمرا وجوز المبرد النقل فيهما اي النفي والنهي ايضا
علي تقدير بل ما قام وبل لا تضرب قال ابن مالك وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله لو اعتصمت
بنا لم تعتصم بعدي بل اولما كفاه غير او غاد وقوله وما انتميت الي خور ولا كشف
ولا لئام غداة الروع اوزاع بل ضار بين حبيك البيض ان لحقوا شم العرانين عند الموت
لذاع وضع الكوفيه وابو جعفر ابن صابر العطف بها بعد غيرهما قال هشام منهم محال ،،
ضربت عبد الله بل اياك قال ابو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم اوسع من البصريين في
اتباع شواذ العرب دليل علي انه لم يسمع العطف بها في الايجاب او علي قلته ولا يعطف بها بعد
الاستفهام وفاقا فان تلاها جملة فللابطال للمعني الاول واثباته لما بعد نحو ام يقولون
به جنه بل جاءهم بالحق او الانتقال من غرض الي اخر بدون ابطال نحو ولدينا كتاب ينطق
بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وليست حينيذ عاطفه علي الصحيح بل حرف ابتدا ويزاد
قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة
وافول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي ومنعها اي زيادة لا ابن درستويه بعد النفي
زاد ابن عصفور وبعد النهي ايضا قال لانه لم يسمع ورد بقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا
هجر وبعد تراخي لا الي اجل وقوله لا تملن طاعة الله لا بل طاعة الله ما حييت استرنجا قال ابو
حيان ويقال في لا بل نا بن ولا بن ونا بل با بدال اللامين او احديهما نونا وتزاد ضرورة حتي
هي كالواو لمطلق الجمع وقيل للترتيب قال ابن مالك وهي دعوي بلا دليل ففي الحديث كل شي
بقضاء وقدر حتي العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في المقتضيات قال
الشاعر لقومي حتي الاقدمون تمالوا فعطف الاقدمون وهم سابقون و تفارق الواو في احكام
لا تعطف الا ما كان بعضا من المعطوف عليه او كبعض منه غاية له في رفعة او خسه ،
نحو مات الناس حتي الانبياء وقدم الحجاج حتي المشاه وقوله قهرناكم حتي الكماة فانتم ،،
تهابوننا حتي بنينا الاصاغرا وقوله القي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتي نعله القاها
فالنعل ليست بعض الصحيفة والزاد ولكن كبعضه لان المعني القي ما يثقله قال ابن هشام
والضابط انها تدخل حيث يصح الاستثنا وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين
حتي افضلهما ولا صمت الايام حتي يوما وكذا لا تعطف الا ما كان مفردا علي الصحيح لان الجزئية
لا تتاتي الا في المفردات وقال ابن السيد تعطف بها الجمل كقوله سريت بهم حتي تكل مطيهم ،،
برفع تكل عطفا علي سريت ونقل في البسيط عن الاخفش انها تعطف الفعل اذا كان سببا

بل

حتي

كالفا

كالفآء نحو ما تاتينا حتي تحدثنا قال ابن هشام الخضراوي ولا يعطف الا ما كان ظاهرًا
كما لا تجر الا ظاهرًا قال في المغني ولم اره لغيره ويعاد الجار معها اذا عطفت علي مجرور فرقا بينها
وبين الجاره نحو مررت بالقوم حتي بزيد ثم اختلف في هذه الاعاده قال ابن عصفور تعاد
رجحانا لا وجوبا وقال ابن الخباز الموصلي شارح الفية ابن معط وابو عبد الله الجليس ،
صاحب ثمار الصناعة وجوبا وقال ابن مالك ان لم تتعين العطف وجب نحو اعتكفت
في الشهر حتي في اخره وان تعينت له فلا كحمود العرق نحو عجبت من القوم حتي بنيهم وقوله
جود يمناك فاض في الخلق حتي بايس دان بالاساة دينا قال ابن هشام وهو حسن واما ابو
حيان فرده وقال هي في المثال جاره وفي البيت محتمله والعطف بها قليل ومن ثم اي من اجل
قلته انكره الكوفيه فقالوا لا يعطف بها البته وحملوا نحو جاء القوم حتي ابوك ورايتهم حتي
اباك ومررت بهم حتي ابيك علي ان حتي فيه ابتدايه وان ما بعدها باضمار عامل لا يعطف بها
بعد امر نحو اضرب زيدا لا عمرا ودعا نحو غفر الله لزيد لا لبكر وتحضيض نحو هلا تضرب زيدا
لا عمرا وايجاب نحو جاء زيد لا عمرو وزيد قايم لا عمرو او لا قاعد ويقوم زيد لا عمرو وقال
سيبويه ونداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وانكره ابن سعدان وقال ليس هذا من كلامهم قال ،
ابو حيان وهذه شهادة علي نفي والظن لسيبويه انه لم يذكره في كتابه الا وهو مسموع وقال الفرا
وباسم لعل نحو لعل عمرا لا زيدا منطلق كما يجوز ذلك في ان وشرط السهيلي في نتايج الفكر
والابذي في شرح الجزوليه وابو حيان في الارتشاف وابن هشام في المغني تعاند
متعاطفيها فلا يجوز جاني رجل لا زيد ولا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امراه او عالم
لا جاهل او عمرو لا زيد وعلله الابذي بان لا تدخل لتاكيد المنفي وليس في مفهوم الكلام الاول
ما ينفي الفعل عن الثاني فان اريد بذلك المعني جي بغير فيقال غير زيد وغير عاقل بخلاف
الامثلة الاخيره فان مفهوم الخطاب يقتضي من قولك جاء رجل ونحوه نفي المراه ونحوها فدخلت
لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وللسبكي في هذه المسالة مولف مستقل يشتمل علي نفايس
لخصها في حاشية المغني ومنع قوم العطف بها علي معمول ماض فلم يجيزوا قام زيد لا عمرو
مع اجازتهم ذلك في المضارع قالوا لانها تكون نافيه للماضي في المعني ونفي الماضي لا يجوز وما ،
جاء منه حفظ ولم يقس عليه وقيل لان العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو الا علي
الدعا قال ابن هشام وهو مردود فانه لو توقفت صحة العطف علي تقدير العامل بعد الحرف
لامتنع ليس زيد قايما ولا قاعدا ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الاصح وقد يحذف متبوعها
نحو اعطيتك لا لتظلم اي لتعدل لا لتظلم لكن للاستدراك فان وليها جملة فغير عاطفه
بل حرف ابتدا سوا كانت بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين او بدونها كقوله ان ابن ورقا
لا تخشي بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر وقال ابن ابي الربيع هي عاطفة جملة علي
جملة ما لم تقترن بالواو او وليها مفرد فشرطها تقدم نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن
عمرو وكان البصريون منعوه لانه لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتدا بعده الجمله فيقال لكن ،

لا

لا تضرب زيدا لكن عمرا قال الكوفيه بعد الايجاب
نحو قام زيد لكن عمرو ... قال في المغني نحو قام زيد لكن عمرو

عمرو ولم يقم و الثاني ان لا تقترن بالواو فان اقترنت به فحرف ابتدا لان العاطف لا يدخل
علي عاطف نحو ما قام زيد ولكن عمرو وقيل لا تكون عاطفه معه اي مع المفرد الا بها اي بالواو
قاله ابن خروف وزعم يونس العطف بالواو دونها فلا تكون عاطفه عنده اصلا لانها لم تستعمل
غير مسبوقه بواو وهو عنده عطف مفرد علي مفرد و زعم ابن مالك ان العطف بالواو دونها
لكن عطف جملة حذف بعضها علي جملة صرح بجميعها فالتقدير ولكن قام عمرو وعلل ذلك
بان الواو لا تعطف مفردا علي مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين
فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو و زعم ابن عصفور الواو زايده لازمه والعطف
بلكن وزعم ابن كيسان انها زايده غير لازمه و العطف بلكن ايضا و اثبت الكوفيه العطف
بليس كلا فتكون حرفا واحتجوا بقوله اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس ،، ليس
الغالب اي لا الغالب وفي الصحيح من قول ابي بكر بابي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي
و البصريون اولوا ذلك بان المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفا اي
ليسه قلت وفي ذلك نظر علي ان حذف خبر باب كان ضرورة وبه نطق الشافعي فانه ،
قال في الام في اثنآء مسيلة لان الطهارة علي الطاهر ليس علي الاجراف اي لا ولا يصح ان ،
يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تانيث الفعل حينيذ وقول الشافعي حجة في اللغه و اثبت
الكوفيون ايضا العطف باي نحو رايت الغضنفر اي الاسد وضربته بالعضب اي السيف
والصحيح انها حرف تفسير يتبع بعدها الاجلي لا الاخفي لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دايما
ولا ملازما لعطف الشي علي مرادفه وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفي ،
قال ابو حيان ولا ادري من هو قال و العجب نسبته هذا المذهب الي كتاب مجهول وهو مذهب
الكوفيين ووافقه ابن صابر والسكاكي و اثبت الكوفيون عطف هلا قالوا تقول العرب هلا
جآء زيد فهلا عمرو وضربت زيدا فهلا عمرا فجي الاسم موافقا للاول في الاعراب دل علي
العطف و الصحيح انها ليست من ادواته والرفع والنصب علي الاضمار بدليل امتناع الجر في ما
مررت برجل فهلا امراه و اثبت الكوفيون عطف الا وجعلوا منه قوله تعالي خالدين فيها
ما دامت السموات والارض الا ما شآء ربك اي وما شآء ربك ورد بقولهم ما قام الا زيد
وليس شي من احرف الحرف علي العوامل و اثبتوا عطف اين قالوا تقول العرب هذا
زيد فاين عمرو ولقيت زيدا فاين عمرا واثبت الكساي العطف بلولا ومتي في قولك ،
مررت بزيد فلولا عمرو او فمتي عمرو بالجر واباه الفرا كالبصريين و اثبت هشام ،
العطف بكيف بعد نفي نحو ما مررت بزيد فكيف عمرو قال سيبويه وهو ردي لا تتكلم
به العرب قال ابو حيان و دخول حرف العطف علي هذه الاحرف دليل علي انها ليست حرف
عطف و نسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين قال ابن بابشاد ولم يقل به منهم
الا هشام وحده قال في المغني و قد قال به عيسي بن موهب و استدل بقوله اذا قل مال
المرء لانت قناته وهان علي الادني فكيف الاباعد قال وهذا خطا لاقترانها بالفاء والجر

بامانة

بامانه مبتدا محذوف اي فكيف حال الاباعد علي حد قراة والله ورسوله احق ان يرضوه اي بالعطف
بالفا دكيف مقحمه لافادة الاولويه بالحكم مسيلة يعطف بعض الاسماء علي بعض فيعطف
الظاهر علي ظاهر ومضمر متصل ومنفصل والمضمر المنفصل علي مثله ومتصل وظاهر سوا صلح
المعطوف لمباشرة العامل ام لا فيجوز قام زيد وانا وقمت انا وزيد ورب رجل واخيه ومنع
الابدي عطف ضمير منفصل علي ظاهر قال ابو حيان ووهم في ذلك وكلام العرب علي جوازه
ومنه وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم ولا يعطف علي ضمير رفع متصل اختيارا الا
بعد الفصل بفاصل ما ضميرا منفصلا او غيره نحو كنتم انتم واباوكم تدخلونها ومن صلح ما اشركنا
ولا اباونا فصل في الاول بالضمير المؤكد وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا وقوله لو ،
نلت عبد الله وابنك غاية فصل بالنداء وقوله ملبيت رعبا وقوم كنت راجيهم فصل بالتمييز ،
قال ابو حيان ولا يكفي الفصل بكاف رويدك بل لا بد من التاكيد نحو رويدك انت وزيدا وقد
ترك الفصل ضرورة قوله ورجا الاخيطل من سفاهة رايه مالم يكن واب له لينالا خلافا
للكوفيه في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا وحكي مررت برجل سوا والعدم وفي الصحيح
كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر اما ضمير النصب فيجوز
العطف عليه بلا فصل اتفاقا لانه كالجز من الفعل بخلاف ضمير الرفع ولا يجب عود الجار في
العطف علي ضميره اي المجرور وذلك في الفصيح بغير عود فلا يقال تسالون به والارحام
وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين وسمع ما فيها غيره وفرسه قال فما بك والايام
من عجب وهذا راي الكوفيين ويونس والاخفش و صححه ابن مالك وابو حيان خلافا لجمهور
البصريه في قولهم بوجوب اعادة الجار لانه الاكثر نحو فقال لها وللارض وعليها وعلي الفلك
ينجيكم منها ومن كل كرب نعبد الهك واله ابايك واحتجوا بان ضمير الجر شبيه بالتنوين و ،
ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين وبان حق المتعاطفين ان يصلحا لحلول كل منهما
محل الاخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه قال ابن مالك ،
والجواب ان شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه
كالتنوين ولا يمتنعان باجماع وان الحلول لو كان شرطا لم يجز رب رجل واخيه ولا كل شاة
وسخلتها بدرهم ولا الواهب المائة الهجان وعبدها ونحو ذلك مما لا يصح فيه الحلول وثالثها
وهو راي الجرمي والزيادي يجب العود ان لم تؤكد نحو مررت بك وبزيد بخلاف ما اذا اكد
نحو مررت بك انت وزيد ومررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد ويعطف
بالحرف علي معمول ومعمولي ومعمولات عامل واحد لا معمولات عوامل ثلاثه باجماع فيهما
فيقال ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظن زيد عمرا منطلقا وبكر جعفرا مقيما واعلم زيد
عمرا بكرا مقيما وعبد الله جعفرا عاصما راحلا ولا يقال ان زيدا في البيت علي فراشه و ،
والقصر نطع عمرا اي وان في القصر علي نطع عمرا بنيابة الواو عن ان وفي وعلي ولا جآء من
الدار الي المسجد زيد و الحانوت البيت عمرو بنيابتها عن جاء ومن والي وفي العطف

ليس

هلا

الا

واين

لولا ومتي

كيف

علي معمولي عاملين اقوال منع سيبويه العطف مطلقا في المجرور وغيره وصححه ابن مالك
فلا يقال كان اكلا طعاما زيد وتمرا عمرو ولا في الدار زيد والحجرة عمرو لانه بمنزلة تعديتين
بمعد واحد وذلك لا يجوز ولانه لو جاز لجاز في اكثر من عاملين وذلك ممتنع باجماع كما تقدم
وجوزه شيخنا الكافيجي وشرذمه مطلقا في المجرور وغيره قال لان جزئيات الكلام اذا
افادت المعني المقصود منها علي وجه الاستقامة لا يحتاج الي النقل والسماع والا لزم توقف
تراكيب العلما في تصانيفهم عليه وقد نقل ابن مالك وغيره الاجماع علي الامتناع في غير
المجرور ورد بان الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا وذكر الفارسي في بعض كتبه عن
قوم من النحويين قال ابو حيان ونسب الي الاخفش وثالثها يجوز ان كان احدهما جارا
حرفا او اسما سوا تقدم المجرور المعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام تاخر نحو عمرو
الحجرة ورابعها يجوز ان تقدم المجرور المعطوف سوا تقدم في المعطوف عليه ام لا بخلاف
ما اذا تاخر وهي راي الاخفش والكسائي والفرا والزجاج وابن مضا وخامسها يجوز ان
تقدم المجرور في المتعاطفين نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا ولا يجوز ان لم يتقدم فيهما
وان تقدم في المعطوف نحو ان زيدا في الدار والحجرة عمرا وهو راي الاعلم قال لانه لم يسمع
الا مقدما فيهما ولتساوي الجملتين حينئذ ومنه قوله تعالي وفي خلقكم وما يبث من
دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار الي قوله ايات لقوم يعقلون وقوله
للذين احسنوا الحسني ثم قال والذين كسبوا السيات جزا سيئة وقول الشاعر وللطير
مجري والجنوب مصارع واول ذلك من منع مطلقا علي حذف حرف الجر وسادسها يجوز
في غير العوامل اللفظيه ويمنع فيها وغيرها هي الابتدائيه فيجوز نحو زيد في الدار والقصر
عمرو لان الابتدا رافع له ولعمرو ايضا فكان العطف علي معمول عامل واحد وهو راي
ابن طلحه وسابعها يجوز في غير اللفظيه وفي اللفظيه الزايده لانه عارض والحكم للاول
نحو ليس زيد بقايم ولا خارج اخوه وما شرب من عسل زيد ولا لبن عمرو وانما يمتنع في
اللفظيه الموثره لفظا ومعني وهذا راي ابن الطراوه و يجوز عطف الاسم علي الفعل والماضي
علي المضارع والمفرد علي الجمله وبالعكوس اي الفعل علي الاسم والمضارع علي الماضي والجمله
علي المفرد في الاصح ان اتحدا اي المعطوف والمعطوف عليه بالتاويل ان كان الاسم
يشبه الفعل والماضي مستقبل المعني او المضارع ماضي المعني والجمله في تاويل المفرد
بان تكون صفه او حالا او خبرا او معمولا لظن نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من
الحي ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار
ان شا جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا انزل
من السما ما فتصبح اي فاصبحت ولقد امر علي اللييم يسبني فمضيت اي مررت دعانا
لجنبه او قاعدا او قايما عطف علي لجنبه لانه حال فهو في تاويل المفرد بيا تا او هم قايلون
عطف الجمله علي المفرد لانها حال ايضا اي قايلين ومنع المازني والمبرد والزجاج عطف

الاسم

الاسم علي الفعل وعكسه لان العطف اخو التثنيه فكما لا ينضم فيها فعل الي اسم فكذا لا يعطف
احدهما علي الاخر وقال السهيلي يحسن عطف الفعل علي الاسم ويقبح عكسه لانه في الصورة
الاولي عامل لاعتماده علي ما قبله فاشبه الفعل وفي الثانيه لا يعمل فتمحض في معني الاسم
ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه ولا فعلين اختلفا في الزمان و يجوز عطف الجملة
الاسميه علي الفعليه وبالعكس نحو قام زيد وعمرو اكرمته ومنعه ابن جني مطلقا وثالثها
يجوز بالواو فقط ولا يجوز بغيرها قاله الفارسي وبني عليه منع كون الفا عاطفه في خرجت فاذا
الاسد حاضر واما عطف الخبر علي الانشا وعكسه فمنعه البيانيون وابن مالك في باب المفعول
معه من شرح التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وجوزه الصفار
وجماعه واستدلوا بقوله تعالي وبشر الذين امنوا وبشر المومنين وقول الشاعر وان شفاي
عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول والما نعون اولوا ذلك بان الامر في الايتين
معطوفات علي قل مقدره قبل يا ايها او علي امر محذوف تقديره في الاولي فانذر وفي الثانيه
فابشر كما قال الزمخشري واهجرني مليا ان التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة لارجمنك علي
التهديد وان الفا في قوله فهل الي اخره لمجرد السببيه مسيله يجوز حذف المعطوف بالواو
معها كقوله تعالي سرابيل تقيكم الحر اي والبرد بيدك الخير اي والشر وتلك نعمة تمنها
علي ان عبدت بني اسرايل اي ولم تعبدني وكذا الواو يجوز حذفها دونه اي دون المعطوف
بها في الاصح لحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكي
اكلت سمكا لحما تمرا وقال كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فواد الكريم اي
وكيف ومنع ذلك ابن جني والسهيلي وابن الصايغ لان الحروف دالة علي معاني في
نفس المتكلم واضمارها لا يفيد معناها وقياسا علي حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي
وغير ذلك الا ان الاستفهام جاز اضماره لان المستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر واول
المسموع من ذلك علي البدل و يجوز حذف الفا ومتبوعها اي المعطوف عليه بها نحو فمن
كان منكم مريضا او علي سفر فعدة اي فافطر وانكره ابن عصفور وقال انما حذف المتبوع
فقط وقيل في او اي حذفها ومتبوعها نحو صلي رجل في ازار ورداء في ازار وقميص في ازار
وقبا اي او في وقال الهذلي فهل لك او من والد لك قبلنا اي فهل لك من اخ او والد و يغني
المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب فيقال لمن قال الم تضرب زيدا بلي وعمرا
ولمن قال خرج زيد نعم وعمرو و يقدم المعطوف علي المعطوف عليه ضرورة كقوله عليك
ورحمة الله السلام وجوزه الكوفيه في الاختيار ان كان بالواو كما مثل فقيل او الفا او ثم او او
اولا كقوله لا طلال دار بالبناع فحمت سالت فلما استعجمت ثم صمت اي سالت فحمت وقوله
فلست بنازل الا الممت برحلي او خيالها الكذوب اي الكذوب وخيالها وان لم يود الي وقوع
العاطف صدرا او الي مباشرته عاملا غير متصرف وان لم يكن التابع مجرورا بل مرفوعا
كما تقدم او منصوبا كقوله لعن الاله وزوجها معها هند الهنود طويلة النظر ولا كان

العامل لا يستغني بواحد فان نقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضرورة عند البصريين فلا يقال دعمرو زيد قايمان ولا ان وعمرا زيدا قايمان ولا مررت وعمرو بزيد ولا اختصم وعمرو زيد وخالف ثعلب في الاخير فلم يشترطه وجوز التقديم وان لم يستغن العامل بواحد ويطابق الضمير بين المتعاطفين بعد الواو نحو زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما ويفرد بعد غيرها غالبا مراعا فيه التاخير والتقديم نحو واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وندرت المطابقه في قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وفي الفا وثم الوجهان المطابقة وهي احسن في الفا والافراد وهو احسن في ثم للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد فعمرو قايم ويفصل الواو والفا من المعطوف بهما ضرورة كقوله يورثه مالا وفي الحي رفعة لما ضاع فيها من فرد باكتسابكها بانسابكما ويفصل غيرهما من حروف العطف سايغ بقسم وظرف سوا كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرا ام فعلا نحو قام زيد ثم في الدار قعدا وثم او بل والله تعد هكذا نقله ابو حيان عن الاصحاب معترضا به اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غيرا ستثنا الواو والفا وتقييده بما اذا لم يكن فعلا ولا يتقدم على الكل معمول معطوفها فلا يقال في زيد قايم وضارب عمرا عمرا وضارب سبيله الاصل العطف على اللفظ وشرطه امكان توجه العامل اي المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزايده لا تعمل في المعارف وتجوز العطف على المحل بهذا الشرط اي امكان توجه العامل ايضا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت زيدا واجازه ابن جني وشرط اصالة الموضع فلا يجوز هذا الضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لا لتحاقه بالفعل واجازه البغداديون تمسكا بقوله بنصح ضعيف سوا او نذير معجل وشرط وجود المحوز اي الطالب لذلك المحل على الاصح فيهما فلا يجوز ان زيدا وعمرو قايمان لان الطالب لرفع عمرو وهو الابتدا وهو التجرد وقد زال بدخول ان ولا ان زيدا قايم وعمرو على العطف وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يشترط المحرز فجوزوا الصورتين ومنع الاولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهو ان والابتدا على معمول واحد وهو الخبر وتجوز العطف على التوهم نحو ليس زيد قايما ولا قاعد بالجر على توهم دخول البا في الخبر وشرطه اي الجواز صحة دخول العامل المتوهم وشرط حسنه كثرته اي كثرة دخوله هناك ولهذا احسن قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضي ولا سابق شيا اذا كان جاييا وقول الاخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ولم يحسن قول الاخر وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل لقلة دخول البا على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرب النميمة والمنمل الكثيرها والمنمش المفسد ذات البين ووقع العطف على التوهم في انواع الاعراب في الجر وقد تقدم والرفع حكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان على توهم انه قال هم والنصب قاله

الزمخشري في قوله تعالى فبشرناها باسحق ومن وراء اسحق يعقوب بالنصب على معنى ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب وقوله ودوا لو تدهن فيدهنوا على معنى ان تدهن والجزم قال الخليل وسيبويه في قوله فاصدق واكن والفارسي في قوله انه من يتقي ويصبر جزما على معنى شبيه مدخول الفا بجواب الشرط وما في من الموصوله بالشرطيه واذا وقع ذلك في القران عبر عنه بالعطف على المعني لا التوهم ادبا خاتمه في توابع مخصوصه

تابع المنادي

تابع المنادي المبني ان كان مضافا او شبهه نصب مطلقا لان الاصل في تابعه النصب لكونه منصوب المحل وتاكد ذلك بالاضافه وشبهها كقوله ازيدا اخا ورقا ان كنت ثابرا وقوله يا زبرقان اخا بني خلف وهذا ما دام لم تكن الاضافه غير محضه فان كانت فيجوز رفعه نحو يا زيد الحسن الوجه وجوز الكوفيه وابو بكر ابن الانباري رفع النعت المضاف اضافة محضه لان الاخفش حكى يا زيد بن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا هو شاذ قال ابن مالك ولاستلزامه تفضيل الفرع على اصله لان المضاف لو كان منادى لم يجز فيه الا النصب فلو جوز رفع نعته مضافا لزم اعطاء المضاف تابعا تفضيلا عليه مستقلا وجوز الفرا رفع التوكيد والعطف نسقا قياسا في الثاني وسماعا على الاول حكى الاخفش يا تميم كلهم والجمهور اولوه على القطع مبتدا اي كلكم مدعوا وكان مفردا جازا اي الرفع حملا على اللفظ والنصب على المحل نحو يا رجل الطويل والطويل ويا تميم اجمعون واجمعين ويا زيد والغلام والغلام واوجب الكوفيه نصب الثلاثه اي النعت والتوكيد والنسق ورد بالسماع قال تعالى يا جبال اوبي معه والطير قري في السبع بالنصب والرفع وقالت العرب الا يا زيد والضحاك سيرا بالرفع واوجب الاخفش نصب نعت العلم وتوكيده اتباعا على المحل كما يجب في جاءت حذام العاقلة الرفع حملا عليه ولا يجوز الكسر اتباعا للفظ قالوا وما ورد من ذلك مضموما فحركته حركة اتباع لا اعراب واوجب ايضا رفعهما اي النعت والتوكيد في حال تبعية النكرة المقصوده لان الضمه عنده في يا رجل ليست ضمة بنا بل اعراب واصله يا ايها الرجل حذفت اي وبقي على اعرابه كما كان والجمهور قالوا لما حذفت وحل محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه فبني كما بنيت نعم البدل والعطف بالحرف عند الجمهور كمستقل مما كان منهما مضافا او شبهه نصب او مفردا او نكرة مقصوده رفع كما لو دخلت عليه يا لان البدل يقدر فيه مثل عامل المبدل منه والنسق شبيه به لصحة تقدير العامل قبله ولاستحسان ظهور توكيد كما يظهر مع البدل نحو يا زيد رجلا صالحا يا زيد بطة الا المنسوق ذا ال فالوجهان الرفع والنصب جايزان فيه لامتناع تقدير حرف الندا قبله فاشبه النعت وفي الارجح منهما اقوال احدها الرفع وهو راي الخليل وسيبويه والمازني لانه اكثر ما سمع وللمشاكلة في الحركة ثانيها النصب وهو راي ابي عمرو وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي لان ما فيه ال لم يل حرف الندا فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف ولان اكثر القرا قروا به في والطير ثالثها الارجح النصب ان كانت ال فيه للتعريف لانه حينئذ شبيه بالمضاف والرفع ان لم تكن

له بل للمح الصفه كالبيع لعدم شبهه ح به وهذا راي المبرد وجوز المازني والكوفيه
نصب العطف بالحرف المفرد حملا علي المحل نحو يا زيد وعمرا يا عبد الله وعمرا ومنعه اي النصب
الاخفش في العطف علي نكرة مقصوده واوجب الرفع وفي نعت المضموم المنون ضرورة
المفرد الوجهان الرفع والنصب وفي نعت المنصوب المفرد المنون ضروره النصب فقط لان
المنادي ح معرب منصوب لفظا ومحلا فان نون مقصور نحو يا فتي للضرورة بني النعت علي
ما نوي في المنادي فان نوي الضم جاز الامران او النصب تعين وتابع المنادي المعرب ينصب
سوا كان مفردا ام مضافا لان رفعه انما جاز اذا كان لفظ متبوعه شبيها بالمرفوع الا
البدل فكمستقل فينصب اذا كان مضافا ويرفع اذا كان مفردا لما تقدم ولا يكون الا ما لها
لمباشرة حرف الندا وكذا النسق كمستقل في الاصح ومقابله قول الكوفيه والمازني السابق
انه يجوز نصبه اذا كان مفردا قال ابو حيان بل هو هنا اولي منه هناك ومنع الاكثر وصف
النكرة المقصوده وحكي يونس انهم وصفوه بالمعرفه واجروه مجري العلم المفرد ومنع
الاصمعي وصف المنادي المبني لانه شبيه بالمضمر والمضمر لا ينعت والجمهور علي الجواز لكثرة
وروده ولان مشابهة المنادي للضمير عارضه فكان القياس ان لا يعتبر مطلقا كما لم
يعتبر مشابهة المصدر لفعل الامر في نحو ضربا زيدا لكن اعتبرت مشابهته في الندا
استحسانا فلا يزاد علي ذلك كما ان افعال العلم لما بني حملا علي افعال الاسم لم يتعد الي سائر
احواله ومنع قوم منهم الفرا والسيرافي وصف المرخم قالوا لانه لا يرخم الاسم الا وقد علم
ما حذف ومن يعني به فان احتيج الي النعت فرد ما سقط منه اولي واجازه الجمهور لوروده
قال احارث عمرو كاي حمر وما ذكر من الدليل ممنوع لان الاسم يرخم اذا علم ما حذف منه
وان لم يعلم من يعني به وثالثها ان انم لانه لفظ يختص بالندا فاشبه نحو فل وفسق ونساق
بخلاف ما اذا انتظر فيجوز وصفه لان المحذوف كالموجود ورابعها يجوز في الحالين لكنه قبيح
وعليه ابن السراج ومنع الاخفش عطف نكرة مقصوده او اشاره علي المنادي فلا يقال
يا زيد ورجل ولا وهذا اما الاول فلان الحذف الا اذا ولي الاسم حرف الندا واما الثاني فلان
المشار لا يكون منادي الا اذا وليهما حرف الندا وجوزهما المبرد في المقتضب وتولي كالا
يبدل لان اي النكرة المقصوده والاشارة ولا ذوال من المنادي ومنع المازني عطف
المطول العاري من ال واعتقد قوم بنا النعت اذا رفع لانهم راوا حركتها لحركة المنادي
حكاه في النهايه وضمير المنادي الواقع في التابع باني الحكاه غيبة وهي الاصل وكذا بلفظ
خطاب اعتبارا بما عرض له من الحضور بالمواجهة وقد اجتمعا في قوله فيا ايها المهدي الخنا
من كلامه كانك تضغوا الي ازارك خرنق ويقال يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد نفسه ونفسك
خلافا للاخفش في منعه ان ياتي بلفظ الخطاب وتابع اسم لا التي لنفي الجنس يرفع
وينصب مطلقا سوا كان هو والاسم مفردا ام لا متصلا بالمتبوع ام منفصلا نعتا او غيره
من التوابع نحو لا رجل ظريف او ظريفا في الدار لا رجل فيها ظريف او ظريفا لا احد رجل اد

اللفظ

تابع اسم لا

رجلا

رجلا فيها لا ماء ماء باردا او ماء بارد لا اب وابنا مثل مروان وابنه لا رجل وامراة في الدار
لا رجل قبيحا او قبيح فعله عندك لا طالع جبلا ظريف او ظريفا ها هنا اما النصب فاتباعا لمحل اسم
لا واما الرفع فلمحل لا مع اسمها فانه رفع بالابتدا وقال في شرح الكافيه علي محل اسم لا فان لا عامل
ضعيف فلم ينسخ عمل الابتدا لفظا وتقديرا الا البدل قيل او النسق المعرفه فيجب رفعه ولا يجوز
نصبه لان البدل في تقدير العامل ولا لا تدخل علي المعارف نحو لا احد زيد وكذا النسق عند من
قال انه يحل محل المعطوف عليه لا غلام فيها ولا زيد ومن لم يقل ذلك اجاز نصبه لا والا التوكيد اللفظي
والعطف بالحرف المكرر معه لا والنعت المفرد لمبني لم يفصل فيجوز فتحها ايضا كما يجوز رفعها
ونصبها مثال الاول لا ماء ماء باردا بالاوجه الثلاثه والثالث لا رجل ظريف فيها والثاني لا حول ولا
قوة الا بالله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب لا نسب اليوم ولا خلة والفتح في الثلاثه تركيبا وجاز
لا بقائه تامه وقيل اعرابا في النعت خلافا علي المحل وحذف تنوينه للمشاكله ولك في
المعطوف عليه حينئذ اي حين تكرار لا مع المعطوف الرفع علي الغا لا الداخلة عليه
او اعمالها عمل ليس فيمتنع نصب المعطوف لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا وتجوز
الفتح علي التركيب والرفع علي الغا الثانيه وعطف الاسم بعدها علي ما قبلها او اعمالها عمل
ليس نحو فلا لغو ولا تاثيم فيها لا بيع فيه ولا خلة ومنع قوم من المغاربه رفع نعت اسم
لا المعرب واوجبوا ان لا يتبع علي اللفظ ومنع قوم رفع النعت المضاف وشبهه الجاري
علي المفرد واوجبوا اتباعه علي اللفظ ومنع يونس نصب العطف المكرر بلا واوجب فتحه
لا ستقلاله فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادي المفرد المعرفه واجيب بجعل لا زايده
مؤكده وتابع اسم إن المكسورة ان كان نسقا جاز رفعه بعد استكمال الخبر لا قبله كقوله
فان لنا الام النجيبة والاب ويجوز نصبه وهو الاصل والوجه كقوله ان الربيع الجود والخريفا
يدا ابي العباس والصيوفا والرفع علي الابتدا والخبر محذوف لدلالة خبر ان عليه وقيل
عطفا علي موضع اسم ان فانه كان مرفوعا علي الابتدا وقايل هذا لا يشترط في العطف علي
المحل وجود المحرز وقيل عطفا علي محل ان واسمها فانه رفع علي الابتدا فهو علي هذين
من عطف المفردات وعلي الاول من عطف الجمل وجوزه الكسايي اي الرفع قبل استكمال
الخبر مطلقا ظهر الاعراب فيه ام لم يظهر نحو ان زيدا وعمرو قايمان وانه هذا وزيد قايمان
وجوزه الفرا بشرط بنا الاسم كقوله تعالي ان الذين امنوا والذين هادوا الايه وقول الشا
فاني وقيار بها لغريب قال ابن مالك ويصلح ان يكون هذا او شبهه حجة للكسايي ويقول
بنا الاسم في الايه ﻫ والبيت وقع اتفاقا ورفع المعطوف هو الحجة والاصل التسويه بين
المعرب والمبني في اجرا التوابع عليهما وسيبويه يحمل الايه والبيت علي ان المعطوف فيهما
مبتدا خبره اسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده وقد قري
ان الله وملايكته بالرفع وهو شاهد للكسايي وقيل انما جوزه الفرا بشرط خفا اعرابه
اي الاسم ليلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه ابو حيان وغيره وجوزه الخليل ان افرد الخبر

تابع اسم إن

عر

نحو ان زيدًا وعمرو قايم وقوله فاني وقيار بها لغريب بخلاف ما اذا جمع نحو ان زيدًا وعمرًا قايمان ومثلها اي ان في جواز العطف علي خبرها بالرفع بالشرط المذكور أَنّ المفتوحه ولكن نحو ان الله بري من المشركين ورسوله ولكن عمي الطيب الاصل والخال وقيل لا يجوز العطف بالرفع علي اسمها لمخالفتها المكسورة لما في لكن من معني الاستدراك ولكون ان لا تقع الا معمولة فلا مساغ للابتدا فيها وثالثها وعليه ابن مالك ان صلح الموضع للجملة جاز العطف بالرفع والا فلا وصلاحيته لها بان يتقدم عليها علم او معناه كالاية المذكورة ونحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو دون الباقي اي ليت ولعل وكان فلا يجوز العطف عليها بالرفع لما فيها من المخالفة لذلك بتغيير المعني و دون غير النسق من التوابع فلا يجوز فيها الا النصب علي الاصح فيهما واجازه الفرا في ليت واخوتها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه واحتج بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس به انيس واجيب بان تقديره وانت معي والجملة حاليه وجوز الجرمي والزجاج والفرا اجازه ايضا في ساير التوابع بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه ووافقه الجرمي والزجاج في الصورة الاولي نحو ان هذا زيد العاقل وان هذا العاقل زيد وان هذا اخوك قايم وان هذا نفسه قايم وسمع انهم اجمعون ذاهبون وقيل في غير نسق ان المكسورة ولكن من توابعهما الخلاف المتقدم في نسقها من الرفع بعد الخبر في قول وقبله مطلقا في قول وبشرط البناي في قول ولا يجوز في تابع ما عداهما الا النصب اما عطفا لجملة علي هذه الحروف وما عملت فيه رفعا نحو ان زيدا قايم وعمرو ذاهب فوفاق اي جايز اتفاقا ويكون غير داخل في بعناها وجوز الكساي رفع نسق اول مفعولي ظن اذا لم يظهر الاعراب في المسند اليهما نحو اظن عبد الله وزيد قاما او بقومان او ما لهما كثير بخلاف قايمين او قايما وخالفه الفرا والبصريون وهذا النقل عنه صواب وقال ابو حيان خلاف ما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء اعراب الثاني ممثلا له بظننت زيدا صديقي وعمرو ويجوز نصب نسق الجملة المعلقه لان محلها نصب نحو علمت لزيد منطلق وعمرًا قايمًا و تابع المجرور بالمصدر تابع مجرور المصدر فاعلا او مفعولا يجري علي اللفظ قطعا ومنع سيبويه والمحققون الاجرا علي المحل لان شرطه ان يكون محرزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول لتغير العامل بزياده تنوين وجوزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله طلب المعقب حقه المظلوم وقوله مشي الملوك عليها الخيعل الفضل وفي قراة الحسن اوليك عليهم لعنة الله والملايكه والناس اجمعون وقوله مخافة الافلاس والليا نا ثم الاختيار عند هولا الحمل علي اللفظ قال الكوفيون الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشي فيستويان نحو يعجبني ضرب زيد عمرو وبكرا وثالثها يجوز في عطف وبدل دون النعت والتوكيد وهو راي الجرمي لان العطف والبدل علي نية من جملة اخري فالعامل في الثاني غير العامل في الاول بخلاف الصفة والتاكيد فالعامل فيهما واحد وهو محال وهما شي واحد ان يكون الشي مجرورا مرفوعا او مجرورا منصوبا

دينا

وقيل يجوز بشرط ذكر الفاعل فيقال عجبت من شرب الما واللبن زيد ولا يجوز حذفه ويجب الاتباع علي المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا اختيارا نحو يعجبني اكرامك زيدًا او عمرا بالنصب ولا يجوز الاتباع علي اللفظ الا في الضرورة ويجوز في تابع المفعول مع الجر والنصب حيث قلنا به الرفع علي تاويله اي المصدر بمبني اي بحرف مصدري موصول بفعل مبني للمفعول بنا علي جواز ذلك فيه وهو الاصح كما تقدم في مبحث اعماله ويجريان اي الاتباع علي اللفظ والمحل في تابع مجرور اسم الفاعل العامل كقوله هل انت باعث دينار لحاجتنا وعبد رب اخا عون بن مخراق الا النعت والتوكيد فاللفظ متعين فيهما في الاصح لانه لم يسمع الاتباع علي المحل وقيل يجوز المحل فيهما قياسا علي مجرور المصدر قال ابن مالك بل اولي لان اضافته في نية الانفصال ولانه اسكن في عمل الفعل من المصدر ومنع قوم المحل في تابع مقترن بال مثني او جمع علي حده فلا يقال هذان الضاربا والضاربوا زيدٌ الحاك وعمرا واوجبوا الجر وجوزه ابن عصفور والابدي الامرين ومنع المبرد اللفظ في تابع غيرهما اي المفرد والمكسر او الجمع بالف وتا العاري من ال ولو اضيف لما هي فيه او الي ضميره اي ضمير ما هي فيه فلا يقال هذا الضارب الجاريه وغلام المراه او واخيها والضراب او الضاربات الرجل اخيك وزيد واوجب النصب وجوز سيبويه الامرين فان لم يكن عاريا من ال جاز بلا خلاف نحو جا الضارب الغلام والجاريه وجوز اهل الكوفه وبغداد خبر تابع منصوبه اي اسم الفاعل فيقال هذا ضارب زيدٌ او عمرو واوجب غيرهم النصب بنا علي اشتراط المحرز في العطف علي المحل ولا يجوز في تابع معمول الصفة المشبهة الا اللفظ اي الاتباع عليه ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وجوز الفرا رفع تابع مجرورها لانه فاعل في المعني نحو مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وانفه وغيره قال لم يسمع ذلك وجوز اهل بغداد جر عطف منصوبها نحو هذا احسن وجها ويد كانك قلت حسن وجه ويد ولا خلاف انه لا يعطف عليه مجرورها بالنصب فلا يقال هو الحسن الوجه والبدن العوارض الكلام في الاخبار بكسر الهمزة ويقال له باب المخاطبه وهو نوع من انواع الابتدا افرد بالذكر للتمرين الاخبار بالذي وفروعه المثني والجمع والمونث ان يتقدم الذي مبتدا ويوخر الاسم الذي يقال اخبر عنه بالذي او خلفه وهو الضمير المنفصل غير المتصل خبرا عنه ويوسط ما في الجملة بينهما صلة للذي عايدها ضمير غايب يخلف الاسم في اعرابه الذي كان له قبل الاخبار كقولك في الاخبار عن زيد من ضربت زيدا الذي ضربته زيد وعن التا الذي ضرب زيدا انا وبهذا اظهر ان الاخبار ليس بالذي ولا عن الاسم بل بالاسم عن الذي قال ابن السراج وذلك لانه في المعني مخبر عنه قال ابو حيان ويحتمل ان تكون البا بمعني عن وعن بمعني البا كما تقول سالت عنه وسالت به فكانه قال اخبر بهذا الاسم اي صيره خبرا وقال غيره البا هنا للسببيه لا للتعديه وكانه قيل اخبر بسبب الذي اي بسبب جعلها مبتدا قال بدر الدين بن مالك وكثيرا ما يصار الي هذا الاخبار لقصد الاختصاص او تقوي

الاخبار بالذي وفروعه

الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن وجوز ابو ذر مصعب بن ابي بكر الخشني عوده اي
الضمير مطابقا للخبر في الخطاب فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت الذي ضربت انت حملا
علي المعني لان الذي هو انت كما يجوز الوجهان في انت الذي قام وانت الذي قمت وفرق هنا
بانه يلزم ان يكون فايدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطا بخلافه هناك قال ابو حيان وقياس
قوله جواز ذلك في ضمير المتكلم اذ لا فرق فيقال الذي قمت انا وجوز المبرد تقديم المخبر به علي
الذي مع قوله ان الاحسن تاخيره وعلي قول الجمهور بوجوب تقديم الذي المراد حيث لا مانع
فان كان هناك استفهام وجب تقديمه لقولك في الاخبار عن ايهم قايم ايهم الذي هو قايم
وفي اي رجل كان اخاك ايهم الذي هو كان اخاك هكذا قال ابو حيان وفيه نظر لما سيأتي في و
يخبر بال ان صدرت الجملة التي هي منها بفعل موجب يصح لان يصاغ منه صلتها فتقول
في الاخبار عن زيد من قامت جارية زيد القايم جاريته زيد فان لم تصدر بفعل نحو زيد
ضرب عمرا او صدرت بفعل غير موجب او موجب لا يصح ان يصاغ منه صلة ال كبذر ويدع
لم يخبر بال فان رفعت صلة ال ضميرا غيرها اي غير ال وجب ابرازه كان يخبر بها عن زيد
من ضربت زيدا فتقول الضاربه انا زيد بابراز الضمير لان ال لزيد وانا لغير ال بخلاف
ما اذا خبرت عن زيد من خرج زيد والتاء من ضربت زيدا فتقول الخارج زيد والضارب
زيدا انا لان مرفوع الصلة ضمير ال فان كان الاسم المخبر به ظرفا بان كان ظرفا متصرفا
لم يتوسع فيه قبل الاخبار قرن الضمير بفي كان يخبر عن اليوم من قمت اليوم فتقول الذي قمت
فيه اليوم او عن خلفك من قعدت خلفك فتقول الذي قعدت فيه خلفك فان كان مما توسع
فيه قبل وصل الفعل اليه بنفسه حالة الاخبار وشرط هذا الاسم المخبر عنه في هذا الباب
امكان الغايبة به لا ما لا يفيد نحو ثواني الاعلام المضافة من الكني وغيرها كبكر من ابي
بكر وقزح من قوس قزح ولا ثواني المركبات تركيب المزج اذا اعربت اعراب المتضايفين
خلافا للمازني حيث جوز الاخبار عن الاسم الذي ليس تحته معني واستدل بان العرب قد
اخبرت عنه في كلامها قال ابو حيان علق توسه قزح ورد بان قزح اسم للشيطان وكان
العرب قد وضعت قوسا للشيطان فيكون من اكاذيبها وشرطه الغني عنه باجنبي بوضع
مكانه قبل الاخبار لانك تمنع بدل زيد في ضربت زيدا مثلا عمرا بخلاف الهاء في نحو زيد
ضربته لا يجوز فيه زيد ضربت عمرا او الغني عنه بمضمر لاحال وتمييز فلا يصح الاخبار عنهما
لانهما لا يكونان مضمرين قال ابو حيان وكذا ان ربطه من اسم ظاهر او اشارة فلا يصح الاخبار
عن زيد من زيد ضربت زيدا ولا عن ذلك من قوله تعالي ولباس التقوي ذلك خير وكذا لا
يصح الاخبار عن مجرور حتي ونحوها مما لا يجر المضمر وشرطه قبوله الرفع بخلاف ما لا يقبله
كالظرف والمصدر غير المتصرفين وما لزمه كايمن في القسم وما التعجبية وشرطه قبول التاخير
هو او خلفه كالتاء من ضربت فانها وان لم تقبل التاخير فخلفها يقبله وهو الضمير المنفصل اعني
انا لا لا لازم الصدر كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وضمير الشان فلا يجوز الاخبار

عن

عن شي من ذلك وقيل الا الاسم الاستفهام فانه يجوز الاخبار عنه ويلزم الصدر فيقال في ايهم قايم
ايهم الذي هو قايم وفي ايهم ضربت ايهم الذي اياه ضربت وشرطه قبوله الاثبات لا ما لزم النفي
كاحد وعريب وكتيع وطوري واسم فعل ناسخ منفي كليس وما زال واخواته وشرطه ان لا يعود
الضمير علي شي قبله كالهاء في زيد ضربته والضمير في زيد منطلق لانك لو اخبرت عنها لجعلت
مكانها ضميرا وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ولا يجوز ان يعود اليهما وان اعدته الي احدهما بقي
الاخر بلا رابط فامتنع الاخبار وقيل بل الشرطان لا يكون الضمير قبل الاخبار رابطا كما في زيد
ضربته فان عاد علي سابق وليس رابطا جاز الاخبار عنه كان يذكر الشان فتقول لقيته فاذا اخبرت
قلت الذي لقيته هو فصح الاخبار عن ضمير لقيته وان كان عايدا علي شي قاله الاستاذ ابو علي
الشلوبين قال الشلوبين الصغير وهذا غير صحيح ولا يوجد في كلام العرب اذ لا يفهم المعني المراد
منه في الجملة قال ابو حيان والذي نذهب اليه هو الشرط الاول وهو اختيار الجزولي وشرطه كونه
بجملة ما يوصف به من جملة صالحة للوصف بان تكون خبرية عارية من معني التعجب غير مستدعية
كلاما ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبرية ونحوها او جملتين في حكم جملة واحدة كجملتي الشرط
والجزا فانها تصلح للوصف فتصلح في هذا الباب كان تخبر عن زيد من قولك ان تضرب زيدا اضربه
فتقول الذي ان تضربه اضربه زيد وشرطه ان يتحد العامل في المتعاطفين بان كان الذي
يراد الاخبار عنه معطوفا او معطوفا عليه فتقول في قام زيد وعمرو والذي قام عمرو وزيد بخلاف
ما اذا اختلف قال ابو حيان وذلك لا يتصور الا في العطف علي التوهم نحو زيد لم يقم ولا يصد نهك
ليس زيد بقايم ولا يصد يتك فلا يجوز الاخبار عن قولك يصد نهك لان عامل الجر ليس
موجودا في المعطوف عليه فلو اتحد العامل في المتعاطفين والاصح جوازه في هذا الباب عن ضمير
المتكلم والمخاطب ومنعه بعضهم قال لانك اذ ذاك تمنع موضعهما ضمير غيبة وهو اعم منهما ووضع
الاعم موضع الاخص لا يجوز واجيب بمنع ما ذكره اما ضمير الغايب فنقل ابن عصفور انه لا خلاف
في جوازه عنه والاصح جوازه عن خبر باب كان الجامد كما يجوز في خبر المبتدا او باب ان وباب
ظن الجامد بلا خلاف مثاله فيهما من كان زيد اخاك الذي كان اياه او كانه زيد اخوك وفي باب
المبتدا الذي هو زيد اخوك وفي باب ان الذي ان زيدا هو اخوك وفي باب ظن الذي ظننت
زيدا اياه اخوك والاحسن وصل الضمير فيقال الذي ظننته زيدا اخوك ونقل ابن الدهان
عن بعضهم منع الاخبار عن خبر كان مطلقا لانه في معني الحال واستقبحه ابن السراج قال لانه
ليس بمفعول علي الحقيقة وليس اضماره متصلا انما هو مجاز وهذا يخدش نفي ابن عصفور
الخلاف في الجواز اما المشتق منها في والاصح جوازه عن المصدر المختص بوصف او اضافة
كقولك في قام زيد قياما حسنا او قيام الامير الذي قامه زيد قيام حسن او قيام الامير لا
عن غيره وهو المؤكد وقيل لا يجوز عن المختص ايضا وقيل يجوز عن المؤكد ايضا والاصح
جوازه عن المفعول له واختاره ابن الصايغ فتقول في الاخبار عن اجلالا من قمت اجلالا لك
الذي قمت له اجلال لك وصحح ابن عصفور المنع لان في الاخبار عنه تخييرا عن حاله من الرفع

وغيره والاصح جوازه في المفعول معه اختاره ابن الصايغ وصححه ابو حيان فتقول في
الاخبار عن الطيالسه من جاء البرد والطيالسة الذي جاء البرد واياها الطيالسه وصحح
ابن عصفور المنع لما فيه من التغيير عن حاله واجيب بان التغيير موجود في كل اسم
اريد الاخبار عنه والاصح منعه في كل خبر مشتق لمبتدا او كان او ان او ظن وقيل يجوز
فيقال في قايم من زيد قايم او مع ناسخ الذي زيد هو قايم والذي كان زيد اياه قايم والذي
ان زيدا هو قايم والذي ظننت زيد اياه قايم او الذي ظننته زيدًا قايم والاصح منعه في
مرفوع نحو عسي من جوامد افعال المقاربة واجازه ابن ابي الربيع فيقال الذي عسي الذي
يقوم زيد ورد بان عسي لا تصلح للصلة لانها خبريه او المتصرفه ككاد واوشك فيجوز الاخبار
عن مرفوعها نحو الذي كاد يضرب عمرا زيد في كاد زيد يضرب عمرا ويجوز في كل من
المتعاطفين بغير ام تقول في قام زيد وعمرو مخبرا عن المعطوف عليه الذي قام هو وعمرو
زيد وعن المعطوف الذي قام زيد وهو عمرو وقس علي العطف بساير الحروف فان كان
العطف بام لم يجز الاخبار عن المعطوف ولا عن المعطوف عليه ويجوز في ساير التوابع
اي باقيها مع المتبوع فيقال في باب النعت مررت برجل عاقل الذي مررت به رجل عاقل
وفي باب التاكيد في قام زيد نفسه الذي قام زيد نفسه وفي باب البدل في قام زيد اخوك
الذي قام زيد اخوك وقيل يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه فيقال الذي قام زيد هو
اخوك والذي قام هو اخوك زيد والصحيح المنع كما في بابي النعت والتاكيد ومنعه المازني
في ياء المتكلم ويجوز في الموصول بان يجعل مكان الموصول وصلته ضمير لا غائب واخره ويجعل
الموصول وصلته خبرا فيقال في الاخبار عن الذي من قولك ضربت الذي ضربته الذي
ضربته الذي ضربته ويجوز في المتنازع فيه ويبقي الترتيب فيقال في الاخبار عن زيد
من ضربني وضربت زيدًا الذي ضربني وضربته زيد فان كان الاخبار بال والمخبر عنه غير
اي غير المتنازع فيه فخلف قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا كان المعطوف والمعطوف
عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط فاردت الاخبار بال عن بعض اسماء الجملتين
فمنع ذلك قوم واجازه اخرون ثم اختلفوا فذهب الاخفش الي انه يسبك من الفعلين
اسمي فاعل ويدخل ال عليهما ويوقعهما عوايدهما ويجعلهما جميعا كشي واحد ويعطف مفرد
علي مفرد فيقول في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد الضارب زيدا والضاربه
هو انا وذهب قوم من البغداديين الي نحو ذلك الا انهم يحذفون العوايد فيقولون في
الاخبار عن التاء من ظننت وظنني زيد عالما الظان والظان عالما زيد انا وقياس قول
الظانه اياه والظان عالما زيد انا وذهب المازني الي مراعات الترتيب وهو كاصحاب
الحرف الالف يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان فعليتين فتقول الضاربه انا
والضاربي زيد وذهب الفارسي والجرجاني الا انه يدخل ال علي الاول خاصة فتقال
الظانه اياه وظنني عالما زيد ففيه خمسة مذاهب ذكرها ابو اسحق بن اصبع في

كتابه

كتابه المسمي برؤس المسايل في الخلاف العدد اي هذا مبحثه يونث بالتاء
ثلاثه فما فوقها الي العشره اي معها ان كان المعدود مذكرًا مذكورًا نحو اربعة ايام وعشرة
رجال وكذا ان كان المعدود المذكر محذوفا علي الافصح نحو صمت خمسة اي خمسة ايام ويجوز
فصيحا ترك التاء وعليه اربعة اشهر وعشرا من صام رمضان واتبعه ستا من شوال وحكي
الكسايي صمنا من الشهر خمسا وتحذف التاء من ثلاثه الي عشره ان كان المعدود مونثا حقيقة
او مجازا نحو سبع ليال وعشرا اما او اسم جمع او اسم جنس كل منهما مونث غير نايب عن
جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل علي التذكير نحو عندي ثلاث من الابل وثلاث من البط
وخمس من النخل بخلاف اسم الجمع المذكر كتسعة رهط وثلاثة نفر واسم الجنس المذكر ويدركه
السماع كعنب وسدر وموز وقمح نصت العرب علي تذكيرها وتانيث البط والنخل واستغلت
ساير اسما الجنس كالبقر يونثه ويذكره وقالوا والغالب عليها التانيث وبخلاف المونث منها
النايب عن جمع مذكر كقوله ثلاثة اشيا وثلاثة رجله لانهما نايبان عن جمع مفرد بهما اذ
عدل من جمع شي علي افعال اي فعلا ومن جمع راجل علي افعال كصاحب واصحاب الي فعله
وبخلاف المسبوق بوصف يدل علي التذكير نحو ثلاثة ذكور من البط واربعة فحول من الابل
فان التانيث في جميع ما ذكروا لنكتة في اثبات التاء في المذكر ان العدد محله مونث واصل
المونث ان يكون بعلامة التانيث وتركت من المونث لقصد الفرق ولم يعكس لان المذكر
اصل واسبق فكان بالعلامة احق ولانه اخف وابعد من اجتماع علامتي تانيث والعبرة
في التذكير والتانيث باللفظ غالبا لا بالمعني وقد يعتبر في ذلك المعني بقلة فيجا بالتاء مع
لفظ مونث لتاويله بمذكر كقوله ثلاثة انفس وثلاث ذود وقوله وقايع في مضر تسعة
اول الانفس بالاشخاص والوقايع بالمشاهد ويترك مع لفظ مذكر لتاويله بمونث كقوله
وان كلابا هذه عشر ابطن اول الابطن بالقبايل والعبرة ايضا في التذكير والتانيث
بالمفرد لا الجمع فيقال ثلاث سجلات وثلاثة دنينيرات خلافا لاهل بغداد فانهم يعتبرون
لفظ الجمع فيقولون ثلاث سجلات وثلاث حمامات بغير هاء وان كان الواحد مذكرا والعبره
في الصفة النايبه عن الموصوف بحاله اي الموصوف لا بحال الصفه فيقال رايت ثلاث ربعات
بالتاء اذا اردت رجالا وثلاث بحذفها اذا اردت نساء اعتبارا بحال الموصوف وعليه من
جاء بالحسنة فله عشر امثالها اسقط التاء اعتبارا بحال الموصوف وهو الحسنات ولم يعتبر
المثل ويعطف العشرون واخوته من ثلاثين الي تسعين علي النيف وهو مادون العشرة
من واحد الي تسعه ان قصد به التعيين فيقال في المذكر واحد وعشرون واثنان وعشرون
الي تسعه وتسعين وفي المونث واحده وعشرون واثنتان او ثنتان وعشرون
الي تسع وتسعين ولا يقال في شي ما دون العشره نيف الا وبعده عشرون او احدي
اخوته والا اي وان لم يقصد التعيين فبضعه في المذكر وبضع في المونث يعطف عليهما
العشرون واخوته فيقال عندي بضعة وعشرون رجلا وبضع وعشرون امراه وهما

بكسر البآ من بضعت الشي قطعته كانه قطعة من العدد ولا يختصان اي البضعة والبضع
بالعشرة فصاعدا بل يستعملان وان لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ومنه قوله
تعالي في بضع سنين خلافا للفرا في قوله انهما لا يستعملان الا مع العشرة ومع العشرين الي
التسعين ثم هما اسم عدد مبهم من ثلاث الي تسع وبذلك فارقه النيف فانه من واحد وفارقه
ايضا في انه يكون للمذكر والمونث بغيرها وفي انه يختص بالعشرة فصاعدا وهو من اناف
علي الشي اذا زاد عليه ويبني العشرة معه اي مع الاسم المضموم اليه وهو النيف عند
قصد التعيين والبضعة والبضع عند عدمه لتضمنه معني حرف العطف الذي هو الاصل في
العدد وترك اختصارا علي حركة لانه معرب الاصل وكانت الفتح طلبا للتخفيف فيقال
احد عشر واحدي عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وبضعة عشر وبضع عشرة وجوز
الكوفية اضافته اي النيف او البضع اليها اي العشرة واستدلوا بقوله بنت ثماني عشرة
من حجته واجيب بانه ضرورة اذ لا معني لهذه الاضافة لانها اما بمعني اللام او من والنيف
ليست للعشرة ولا منها بل زيادة عليها وجوز الاخفش اعرابها مضافة الي الاسم بعدها كبعلبك
فيقال هذه خمسة عشرك ببقاء الصدر مفتوحا وبغير اخر العجز بالعوامل وجوز الفرا
اعرابها كابن عرس فيقال هذه خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك باعراب الاول
علي حسب العوامل وجر الثاني ابدا والجمهور منعوا قياس ذلك واوجبوا بقاء الجزين علي الفتح
كما لو لم تضف وجوز ابن مالك اظهار العاطف الذي قدر في الاصل فتعرب لزوال المعني
الموجب للبناء فيقال عندي خمسة وعشر رجلا وخمس وعشرة امراة قال ابو حيان وما اظن
العرب تكلمت بمثل ذلك واما قوله كان بها البدر ابن عشر واربع فمخالف لتركيب اربع
وعشر بتقديم النيف علي العشر فلا يصح الاستدلال به علي هذا التركيب وتاء ثلاثة فما
فوقها الي تسعة في المركب مع عشر والمعطوف مع العشرين واخوته كغيرهم ثابتة في
المذكر ساقطة في المونث وتاء عشرة في المركب بالعكس اي ساقطة في المذكر ثابتة في المونث
كراهة اجتماع علامتي تانيث فيقال عندي ثلاثة عشر رجلا الي تسعة عشر وثلاثة وعشرون
رجلا الي تسعة وتسعين وثلاث عشرة امراة الي تسع عشرة وثلاث وعشرون امراة الي
تسع وتسعين وللمذكر دون ثلاثة عشر احد عشر واثنا عشر وللمونثه احدي عشرة
واثنتا عشرة ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تانيث لاختلاف اللفظ في احدي عشرة واعرب
الصدر دون العجز في اثني عشر فكانهما كلتان وقد ثنا بينا واثنا عشر واثنتا عشرة مبنيا
عجزا لما تقدم معربان صدرا علي الاصح بالالف رفعا والياء جرا ونصبا لقيامه اي العجز منهما
عن النون فبني الصدر علي اعرابه كما كان مع النون ومن ثم اي من اجل ذلك وهو قيام العجز
منهما مقام النون اختصا بمنع الاضافة فلا يقال اثنا عشرك ولا اثنتا عشرتك كما انه لا يجامع
النون الاضافة بخلاف ساير اخواتهما فانها تضاف نحو احد عشرك وثلاثة عشرك ومقابل
الاصح في الصدر انه مبني علي الالف والياء كاخواته المركبات وعليه ابن كيسان وابن درستويه

وياء ثماني عشرة تفتح علي الاجود لخفة الفتح علي الياء او تسكن كسكونها في معدي كرب او تحذف
لانها حرف زايد وليست من سنخ الكلمة وحذفها بعد ابقا كسر قبلها دلالة عليها او بعد فتح
للتركيب وقد تلزم الحذف في الافراد قبل ان تركب في العدد فيجعل الاعراب علي النون نحو
هذه ثمانٍ ورايت ثمانا ومررت بثمان وشين عشرة في التركيب ساكنة في لغة الحجاز قال تعالي
اثنتا عشرة عينا وقد تكسر في لغة تميم وقري به في الايه او تفتح رجوعا الي الاصل فيها وقرا به الاعمش
اما عشر في التركيب فمفتوح الشين والعين او تسكن عين عشر لتوالي الحركات في كلمة ود
وقري به في احد عشر كوكبا واثنا عشر شهرا او تسكن حا احدي عشرا استثقالا لتوالي الحركات
وهمزة اي احد بدل عن واو والاصل وحد والف احدي تانيث ولذا منعت الصرف وقيل الحاق
وهمزة ايضا عن واو ويعطف عليهما اي علي احد واحدي العشرون واخوته كما يعطف علي واحد
وواحدة ولا يستعملان غالبا دون تنييف مع العشرة والعشرين واخوته الا مضافين لغير
علم نحو لاحدي الكبر احدي ابنتي قالت احديهما فتذكر احديهما احد الاحدين واستعمالهما بلا
تنييف ولا اضافة قليل نحو وان احد من المشركين لقد ظهرت فما تخفي علي احد وا ضيفت الي
العلم في قول النابغة احدي بلا وما بقام الفواد بها ناول علي حذف المضاف اي احدي نساء
والغالب عند عدم النيف ويعرف العدد المفرد وتنوين واحد الي عشرة اذا لم يضف ثلاثة
وما بعدها والعقود عشرون واخوته ومايه والف اذا تعريفه بال كساير الاسما المفرده
فيقال الواحد والاثنان والثلاثه والعشرة والعشرون والتسعون والمايه والالف وقد جعل
في المتعاطفين بالاجماع كقوله اذ الخمس والخمسين جاوزت فارتقب قدوما علي الابواب غير بعيد
وتدخل في ثاني المضاف دون اوله نحو ثلاثة الاثواب ومايه الدرهم والف الدينار قال
ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع وقال فادرك خمسة الاشبار وتدخل في اول المركب دون
ثانيه نحو ما فعلت الاحد عشر درهما وجوز الكوفية دخولها في جزييها اي المضاف والمركب
فيقال الثلاثه الاثواب والخمسة العشر رجلا والبصريون قالوا الاضافه لا تجامع ال والمركب
محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث الاعراب في محل جميعه فكان ثانيه كوسط الاسم ولا تدخل
علي اول المضاف مع تجرد ثانيه بالاجماع كالثلاثه اثواب وجوز قوم دخولها في تمييزه بناء علي جواز
تعريف التمييز نحو العشرون الدرهم وجوز قوم تركها من المعطوف ودخولها في المعطوف
عليه فقط نحو الاحد وعشرون رجلا واختاره الابدي تشبيها بالمركب ورده ابو حيان بالفرق
فان المتعاطفين كل منهما معرب فلبس الثاني مع الاول كالاسم الواحد واذا ميز العدد بمذكر ومو نث
فالحكم في التاء وحذفها للسابق مع الاضافه مطلقا وجد العقل ام لا اتصل ام لا نحو عندي عشرة
اعبد واماء وعشر اماء واعبد وعشرة جمال ونياق وعشر نوق وجمال وعشرة بين جمل وناقه
وعشر بين ناقه وجمل والحكم للسابق ايضا مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل نحو
عندي ستة عشر جملا وناقه وست عشرة ناقة وجملا فان فصل ببين مع عدم العقل
فللمونث سبق ام لا نحو ست عشرة بين جمل وناقه او بين ناقه وجمل ووجهه ان المذكر فيما

لا بجعل كالمونث وان وجد العقل فللمذكر مطلقا سبق ام لا فصل بين ام لا نحو خمسة عشر
عبدا وامة او امة وعبدا او بين عبد وامة او بين امة وعبد قال ابو حيان ولو كان عاقل
وغيره غلب العاقل قال والعدد المعطوف هل هو كالمركب ظاهر كلام ابن مالك لا وابن عصفور
نعم مسـئـلـه في اسم الفاعل المشتق من العدد بصاغ من اثنين فما فوقها الي عشرة
وزن فاعل بغير تا مع المذكر وفاعلة بالتا مع المونث بمعني بعض ما صيغ منه ولا يتصور ذلك
في الواحد لان الواحد نفسه هو اسم العدد فلا اصل له يكون مصاغا منه ويستعمل مفردا كثان
وثانية وثالث وثالثة الي عاشر وعاشرة او مضافا لما هو مصوغ منه كثاني اثنين وثالث
ثلاثة الي عاشر عشرة ولا ينصبه اي لا ينصب هذا المصوغ اصله الماخوذ منه في الاصح
وعليه الجمهور لانه لا فعل له لم يقولوا ثلثت الثلاثة ولا ربعت الاربعة وعمل اسم الفاعل
فرع الفعل والثاني انه ينصبه وعليه الاخفش والكسائي وثعلب وقطرب فيقال ثالث
ثلاثة ورابع اربعة علي ان معناه متمم ثلاثة ومتمم اربعة وثالثها وعليه ابن مالك ينصب
ثان فقط دون ثالث وما فوقه لان له فعلا سمع ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما
فيقال ثان اثنين ولم يسمع مثل ذلك في البواقي ويبنا في غير عاشر اي تاسع فما دونه
الي مركب مصدر بما هو مصوغ منه فيقال تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة وهذا
الوجه احسن مما ياتي ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب اذا كان اصله تاسع عشر تسعة
عشر قال ابو حيان وقياس من اجاز الاعمال في ثالث ثلاثة ان يجيزه هنا في معني متمم
تسعة عشر او يعطف عليه عشرون واخوته فيقال التاسع والعشرون والتاسعة
والعشرون وكذا سايرها او يركب معه العشرة تركيبها مع النيف مقتصرا عليه غالبا نحو
التاسع عشر والتاسعة عشرة او مضافا لمركب مطابق مع بقاء بناء كل من جزئي اسم الفاعل
والعدد المضاف اليه نحو تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسعة عشرة وهو الاصل
واقلها استعمالا والاولان محذوفان منه اختصار وهل حذف في الثاني التركيب الثاني
او صدره وعجز الاول قولان فعلي الثاني يعرب الجزان لزوال التركيب دون الاول ويقال
الحادي في الزايد علي العشرة فيقال علي الاول حادي احد عشر وحادية احدي عشرة
والحادي والعشرون والحادية والعشرون وعلي الثاني الحادي عشر والحادية عشرة وعلي
الثالث حادي عشر احد عشر وحادية عشرة احدي عشرة وحادي مقلوب واحد جعلت فاؤه
مكان لامه فانقلبت ياء لكسر ما قبلها وحكي الكسائي واحد عشر علي الاصل وان قصد به
اي بفاعل المصوغ من اثنين الي عشرة جعل الاسفل في رتبته اي رتبة اصله الذي صيغ
منه عمل لان له فعلا حكي ثلثت الاثنين وربعت الثلاثة فيقال رابع ثلاثة بمعني جاعلها
اربعة وثالث اثنين وحكي ثاني واحد وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب والاضافة اذا كان
بمعني المضي وفي التنزيل ثلاثة رابعهم كلبهم الاية ثلاثة الا هو رابعهم الاية ولا يجاوز العشرة
في الاصح وقيل يجاوز بان يستعمل مع التركيب لكن بشرط الاضافة وعدم النصب فيقال رابع

ثلاثة عشر ورابع عشر ثلاثة عشر ببناء جزئي كل واضافة المركب الاول الي الثاني وهو
الاصل ولا يجوز هنا الاقتصار علي مركب واحد لالباسه وهذا راي سيبويه قاله قياسا واختاره
ابن مالك والجمهور علي خلافه لانه لم يسمع وجوز الكسائي بناه من العقود حكي عاشر عشرين
وقاس عليه الي التسعين فيقال هذا الجزء الثالث ثلاثين واباه سيبويه والفرا وقالا يقال
هذا الجزء العشرون زاد غيره او كمال العشرين او تمام العشرين والموفي عشرين التاريخ
اي هذا مبحثه وهو عدد الليالي والايام بالنظر الي ما مضي من السنة والشهر والي ما بقي
وفعله ارخ وورخ وكذا يقال تاريخ وتوريخ يورخ بالليالي دون الايام لسبقها لان اول
الشهر ليل واخره يوم والليل سبق من النهار خلقا كما قاله كذا اخرجه ابن
ابي حاتم وان تاخرت ليلة عرفه عن يومها شرعا فذلك بالنسبة الي الحكم وهو مشروعية
الوقوف في هذا الوقت المخصوص فيقال اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه او في اول ليلة
او لغرته او لمهله او لمستهله ثم اذا ارخت بعد مضي ليلة كتبت لليلة خلت او مضت منه
واذا ارخت بعد مضي ليلتين فخلتا اي فيقال لليلتين خلتا منه فخلون اي ويقال بعد
مضي ثلاث فاكثر لثلاث خلون منه للعشر فيقال اي ويقال بعد العشر لاحدي عشرة ليلة
خلت بالتاء لانه جمع كثرة وقد تقدم في الضمير ان الاحسن فيه التاء وفي جمع القلة النون
ويجوز عكسه واذا ارخت يوم خمسة عشر فيقال كتب لنصف من شهر كذا وهو اجود من
ان يقال لخمس عشرة ليلة خلت منه او بقيت منه الجايز ايضا فلاربع عشرة بقيت يقال
في الستة عشر موخرا بالقليل عند الاكثر ويقال في العشرين لعشر بقين وكذا ما بعده
وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي ليلة الثلاثين لاخر ليلة منه لسلخه او لانسلاخه
وفي يوم الثلاثين لاخر يوم منه لذلك اي لسلخه او لانسلاخه وقيل انما يورخ في النصف الثاني
ايضا بما مضي لانه محقق وما بقي غير محقق ويقال كتبته في العشر الاول والاواخر
لا الاوايل والاخر الحكايـه اي هذا مبحثها وهي ايراد لفظ المتكلم علي حسب ما اورده
في الكلام يسال باي عن مذكور نكرة سواء كان عاقلا ام لا وصلا ام وقفا فالافصح فيه
مطابقة المحكي اعرابا وتذكيرا وافرادا وغيرها اي تانيثا وتثنية وجمعا فيقال في حكاية
قام رجل اي وفي قامت امراة اية وفي قام رجلان ايان وفي قامت امراتان ايتان وفي
قام رجال ايون وفي قامت نسيات ايات وفي رايت رجلا ايا وفي مررت برجل اي وهكذا
ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الافراد والتانيث والاول اكثر في لسان العرب ويسال
عن المذكور النكرة بمن وقفا لا وصلا خلافا ليونس فكذلك اي فالافصح المطابقة فيما
ذكر ولكن تشبع نونها في الافراد فيقال في قام رجل منو وفي ضربت رجلا منا وفي مررت
برجل مني وتسكن نونها قبل تا التانيث في التثنيه غالبا فيقال منتان في الرفع ومنتين
في النصب والجر وقد تسكن قبلها في الافراد فيقال منت بسكون النون والتاء في الرفع والنصب
والجر والفصيح منه بفتح النون واسكان الهاء المبدلة من تاء التانيث وقد تحرك قبلها في

التاريخ
خه
الحكايه

التثنية فيقال منتا وهو القياس لانه تثنية منه بالتحريك والتثنية فرع الافراد وهما
المشار اليه بقولي غالبا ويقال في حكاية التثنية والاعراب منان ومنين وفي حكاية الجمع
والاعراب منون ومنين وفي حكاية الجمع والتانيث منات ويجوز ايضا ترك المطابقة فتقول
اذا قيل قام رجل او رجلان او رجال منو وفي نصب ذلك منا وفي جره مني وكذلك في المونث
افرادا وتثنية وجمعا وهو لغة لقوم من العرب وكان هولا ارادوا ان يحكوا اعراب الاسم
فقط واجاز يونس الحكاية بمن في الوصل والحاق الزيادات بها حينئذ فتقول منو يا فتى
ومنا يا هذا ومني يا هند ولا منون ومنه يا فتى في الاحوال فيشير الي الحركة ولا يتون ،
ومنان ومنتان يا فتى فتكسر النون ومنون ومنين يا فتى فتفتح النون ومنات يا فتى
فتضم التا وتنون في الرفع وتكسر التا وتنون نصبا وجرا وحكاها لغة لبعض ولشذوذها
قال لا يصدق بهذه اللغة كل احد وقيل الحروف الناشيه زياده زيدت اولا في الحكاية
ولزمت عنها الحركات لاشباع الحركات فنشات الحروف وتولدت عنها فحاصل القولين
انه اختلف هل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف او بالحروف ولزمت عنها
الحركات والاول قول السيرافي والثاني قول المبرد والفارسي وقيل الحروف بدل من
التنوين قال ابو حيان وهذا ليس بشي لان الابدال من التنوين رفعا وجرا لغة لبعض
العرب واما منو ومني فكل العرب تقوله وقيل بدل من لام العهد لان النكرة متى اعيدت
كانت باللام لئلا يتوهم ان الثاني غير الاول ولا يحكى غالبا معرفه وشذ حكاية المضمر فيما
روي من قولهم مع منين لمن قال ذهب معهم خلافا ليونس حيث اجاز حكاية جميع المعارف
كالاشارة والمضاف الاعلم لم يتيقن نفي الاشتراك فيه اسما او كنية او لقبا يحكى باجماع
النحاه على لغة الحجازيين بمن دون عاطف فيقدر اعرابه كله في الاصح كقولك لمن جاء زيد
من زيد ولمن قال رايت زيدا من زيدا ولمن قال مررت بزيد من زيد فمن في الاحوال
الثلاثه مبتدا وزيد خبره وحركات الاعراب الثلاثه مقدره لان حرفه مشغول بحركة
الحكايه وذهب بعضهم الي ان حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضروره في تكلف رفعه
مع وجود اخرى وانما قيل به في النصب والجر للضروره وذهب الفارسي الي ان من في مثل
ذلك مبتدا وخبرها جملة محذوفة وزيد بعض تلك الجمله والتقدير من ذكرته زيدا او
من مررت به زيد فيكون بدلا من الضمير المقدر وذهب بعض الكوفيين الي ان من محمول
على العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من بدل منها فاذا قيل ضربت زيدا فقلت
من زيدا فالتقدير من ضربت وزيدا بدل من من واذا قيل مررت بزيد فقلت من زيد
فالتقدير بمن مررت وزيد بدل من من فان اقترنت من بعاطف فقلت ومن زيد بطلت
الحكايه وتعين الرفع سوا كان زيد في كلام المتكلم منصوبا ام مجرورا لزوال اللبس ولو
تيقن الاشتراك في العلم لم يجز ان يحكى كذا وقد يترك الحجازيون
حكاية العلم مع وجود شرطه ويرفعونه على كل حال كلغة غيرهم فان بني تميم لا يجيزون الحكاية

اصلا

اصلا قال ابو حيان والاعراب اقيس من الحكاية لانها لا تتصور الا بخروج الخبر عما عهد
فيه من الخبر الرفع ويحكي الوصف المعرف المنسوب قال سيبويه بمن ملحقة بال والياء
المشدده كالمني لمن قال قام زيد القرشي فلم يفهم القرشي فاستثبت عنه وتعرب اذ ذاك
وتونث وتثني وتجمع بالواو والنون وبالالف والتا وتثبت هذه الزيادات في الوصل
والوقف فان فهمت الصفة المنسوبه ولم يفهم الموصوف لم يحك بل يقول من زيد القرشي
الاعلى لغة من يحكي العلم المتبع وذلك قليل ثم ان سيبويه اطلق هذا الحكم ولم يذكرخصوصا
ولا عموما فعمم قوم ذلك الي العاقل وغيره وفي النسب الي اب وام او قبيلة او بلد او صنعه
وخصه المبرد بالعاقل وحكي غيره بالماي والماوي لان ما لما لا يعقل فاذا قيل رايت الحمار ،
الوحشي والمكي تقول الماي او الماوي قال صاحب البسيط وفي هذا نظر عندي لان ما لا
تحكي بها فينبغي ان لا يدخل في هذا الباب قال وكان الاقيس ان يدخل فيه اي لانها لغير
العاقل ولها حظ في الحكايه فيقال الابوي في النسب الي اب وقال فالصحيح ان سيبويه اطلق
القول ولم يسمع الماي ولا الماوي وانما قاله من قال بالقياس وخصه السيرافي بالنسب
الي الاب والام والقبيلة كالعلوي والفاطمي والقرشي قال واما النسب الي البلد كالمكي او
الصنعة كالخياط فلا يقال فيها المني لاني لم اسمع ذلك في النسب لغير الصنعة والبلد والقياس
يقتضيه لان القصد بالحكايه انما هو المحافظة على الاسم وهم انما يحافظون على النسبه الي
الاب والام والقبيلة لا على غير ذلك انتهى ولا يحكى علم متبع بغير ابن مضاف لعلم سواء ،
اتبع بنعت وعطف بيان او تاكيد او بدل بل يتعين الاعراب في جميع ذلك فاذا قيل رايت
زيدا الفاضل او اخا عمرو او نفسه يقال من زيد الفاضل ومن زيد اخو عمرو ومن زيد
نفسه فان اتبع بابن مضاف الي علم جازت الحكايه لان التابع مع ما جرى عليه قد جعلا كشي
واحد فيقال لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو وقيل يحكى الوصف والموصوف
مطلقا قاله ابو علي وفي حكاية العلم المعطوف والعلم المعطوف عليه خلف فذهب ،
يونس وجماعه الي ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل الحكايه ومذهب اخرين ان العطف
لا يبطلها وفرقوا بين العطف وساير التوابع بانه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها فان ،
فيه بيانا للمتبوع فيقال لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا فان كان احد المتعاطفين
مما يحكى والاخر بخلافه بنيت على المتقدم منهما واتبعته الاخر في الحكاية او ابطالها فيقال
لمن رايت زيدا وصاحب عمرو من زيدا وصاحب عمرو وفي رايت صاحب عمرو وزيدا من
صاحب عمرو وزيد وربما حكي الاسم دون سوال كقوله تعالى يقال له ابراهيم اي يا ابراهيم
ليس بمسول وقد حكي هذا اللفظ لانه كان اسمه فحكي واعرب وجعل مفعولا لم يسم فاعله
ويحكى التمييز بماذا فيقال لمن قال عندي عشرون رجلا عندك عشرون ماذا قاله ابو حيان
ويحكى المفرد المنسوب للفظه حكما او تجري معربا بوجوه الاعراب اسما للكلمة او اللفظ
كذلك في قول القايل ضربت زيدا زيدا مفعول فتحكي الكلمة كما نطق بها في كلامه او تقول

زيد مشغول بالاعراب والتذكير اي هذا اللفظ او زيد مشغولة بالاعراب والتانيث اي
هذه الكلمة فان لم يكن مما يقبل الاعراب تعينت الحكاية كقولك قام من في الدار من موصول
وفي عجبت مما زيد من حرف جر ولا يجوز من موصول ولا من حرف جر مسئلة يحكي
المسمي به من متضمن اسناد كبرق نحره وتابط شرا وقام نا وبا بنيه الضمير او عمل
نصبا او رفعا او جرا كضارب زيدا وقايم ابوه وغلام زيد قال في الارتشاف ويتاثر بالعوامل
فتقول قام قايم ابوه ورايت قايما ابوه ومررت بقايم ابوه ويتاثر في غلام زيد الاول والثاني
مجرور دايما او اتباع كصفة وموصوف كرجل عاقل او بمعطوف ومعطوف عليه كزيد وعمرو
او نسق بحرف دون متبوع كان نسمي وزيدا او وزيدا او وزيد فيحكي كما تحكي الجمله او مركب
حرف واسم كبازيد وانت وبزيد وحيثما وكذا وكاين وهذا وهولاء او مركب حرف وفعل
كعلم اذ الم يضمر فيه ويضربن وضربوا في لغة اكلوني البراغيث او مركب حرفين كانما وليتما
وقيل يعرب المركب من حرفين ان كان احدهما زايد الغير معني كعن ما في عما قليل
فيقدر تقديرا اسمين ويتمم منها ما يحتاج الي التمام كما لو سمي بما من قوله فبما نقضهم فيقال
علي هذا اي ما بالاتمام قيل و يعرب نحو قمت ايضا مما اتصل به ضمير الفاعل فيقال هذا
قمت ورايت قمتا ومررت بقمت ولا يضاف شي من هذه الانواع المسمي بها ويحكي ولا يصغر
لانها اما جملة او شبه الجملة ولذلك لا تثني ولا تجمع و يعرب غير ذلك مما سمي به من
الانواع المذكوره والمسمي بحرفين يضعف ثانيهما او يرد ما حذف منه ان كان محذوفا
منه ان كان لينا كلو وكي فيرد اخرها وكقل وبع وخف بالتضعيف او قول وبيع وخاف
بالرد والا بان كان حرفا صحيحا فلا يضعف كمن وعن بل يعربان كيد ودم والمسمي بحرف واحد
ليس بعض كلمة ان تحرك كل بتضعيف حرف يجانس حركته كان نسمي بالتا من ضربت
وبالبا من بزيد وبالكاف من اكرمك فتقول تو ذي ذكا والا بان كان الكهاكا ساكنا كلام
التعريف علي راي سيبويه بهمزة الوصل فيقال قام ال فان كان الفا لا يقبل التحريك لم يصح
التسمية بها او بعضا فان سكن فبالوصل او الحرف الذي كان قبله او بعدها او برد كل الكلمة
اقوال مثاله اذا سميت بالرا من ضرب المصدر فتقول علي الاول قام ار وعلي الثاني قام
ضر والا بان تحرك فبالتضعيف كقولك في الضاد المفتوحه من ضرب ضا و المكسوره
من ضرب ضي والمضمومه من ضرب ضو او بالفا ان كان عينا كقولك في الرا من
ضرب الفعل اذا سمي بها قام ضر وعكسه اي بالعين ان كان فا كقولك في الضاد منه قام
ضر ايضا واللام باحدهما اما الفا او العين كقولك في البا من ضرب ضب او رب او ان
كان فعلا بالفا واللام كقولك في الضاد من ضرب ضب وهما اي اللام بغير الفا اما الفا
او العين كذا او برد كل الكلمة اقوال ومنع الفرا التسميه بساكن مطلقا
لانه لا يمكن الابتدا به ومنعها بعضهم ان امتنع تحريكه كالالف ويجعل نونا لان العرب
لما افردته عن الاضافة قالوا فم وذو بمعني صاحب ذوي عند سيبويه ردا الي اصل عنده

وهو

وهو ذوي فقلبت اليا الفا وذوا عند الخليل لانه اصله عنده فيقال قام ذو ورايت ذوا ومررت
بذي ويرد همز الوصل في فعل مطلقا فاذا سميت بنحو انطلق قلت انطلق بقطع الهمزة لقلة ما
جا من الاسما بهمزة الوصل فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو انطلاق فلا يقطع لانها ثبتت
فيه وهو اسم وهو لم يخرج عن الاسميه قيل او اسم ايضا وعليه ابن الطراوه فقال تقطع الهمزة
من انطلاق ويجعل الفعل المحذوف اخره كلم تر ولم تغز او متلوه اي ما قبل اخره كلم تقم ولم تبع
او لامه وفاوه نحو ع وقه او لامه و عينه نحو ر مكملا برد المحذوف فيقال في الامثلة قام يري
ويغزو ويقوم ويبيع وودع ورايت وعيا وراي كحصا ويجعل الفك للجزم والوقف مدغما فاذا
سميت بلم يردد او اردد قلت جا رد غير منصرف ورد منصرفا ويجعل ها السكت محذوفا
فيقال في ارمه جا ارم علي حد جوار والمسمي بجار فوق حرف و مجرور الاجود اعرابه مضافا
لمجروره فيقال في نحو من زيد جا من زيد ورايت من زيد ومررت بمن زيد معطي ما له
مستقلا بان يضعف ان كان اخره لينا فيقال جا في زيد ومقابل الاجود انه يحكي فيقال جا
من زيد وقيل تجب الاعراب والاضافه في ثلاثي او ثنائي صحيح كمنذ ورب ومن وعن
ولا تجوز الحكايه وقيل تجب الحكايه في ثنائي معتل كفي ولا يجوز الاعراب والمسمي بجار ومجرور
والجار حرف واحد يحكي وجوبا عند الجمهور واجاز المبرد والزجاج اعرابهما ويكمل الاول كما لو
سمي به مستقلا فيقال في بزيد جا بي زيد والمسمي بالذي وفروعه ان قلنا ال معرفه حذفت
فيقال جا لذ ولت والا بان قلنا انها زايده وتعريفها بالصله فقولان قيل يحذف وقيل لا وعليها
تحذف الصله اذ جا علما فاغني تعريف العلميه عنها وقيل هذا اذا لم يلحظ فيه معني الوصف
وان لحظ الوصف بقيا اي ال والصله ويجعل اليا من الذي ذكر حرف اعراب فيقال جا
لذ ورايت لذيا كما يعرب عم وشج ما لم يحذف قبل التسميه ثم ليسمي به كثير يسمي باللذ لغة
في الذي فمتلوها وهو الذال حينئذ يجعل حرف الاعراب فيقال جا لذ ورايت لذا واسما
الحروف الف با تا الي اخرها وقف كما جاءت في القران الم الامع عامل فالاجود حينئذ فيها
الاعراب ومد المقصور منها نحو كتبت با وتا وتجوز فيها الحكايه بهيئتها بلا عامل ثم كتبت
با وتا وجيم وحا وتجوز ترك المد بان يعرب مقصورا منونا نحو كتبت با كالمتعاطفا اي كالاذا
تعاطفت فان الاجود فيها الاعراب والمد وان لم يكن عامل فتقول جيم وكاف وبا كما تقول
واحد واثنان وثلاثه واربعه الضرائر اي هذا مبحث الامور التي تجوز لضرورة الشعر
ولا تجوز في غيره يجوز للشاعر ان يرتكب ما لا يجوز في الاختيار قال ابن مالك ان
لم يجد عنه مندوحه بان لم يمكنه الاتيان بعبارة اخري وجوزه ابن جني وابن
عصفور وابو حيان وابن هشام مطلقا اي وان لم يضطر اليه لانه موضع الفت
فيه الضرائر بدليل كم بجود مقرف نال العلا ففصل بين كم ومدخولها بالجار
والمجرور وذلك لا يجوز الا في الشعر ولم يضطر الي ذلك اذ قد يزول الفصل بينهما
برفع مقرف او نصبه قال ابو حيان في شرح التسهيل لا يعني النحويون بالضرورة

الضرائر

انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ والا كان لا يوجد ضروره لانه ما من لفظ الا
او ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب اخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضروره
ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصه ولا تقع في كلام النثر وانما يستعملون
ذلك في الشعر خاصه دون الكلام انتهي وذمه ابن فارس مطلقا فقال ما رابنا اميرا
او ذا شوكه اكره شاعرا علي ارتكاب ضرورة فاما ان ياتي بشعر سالم او لا يعمل شيا
ثم يخرج عن الفصاحة الا ما ستوحش وفاقا لحازم الاندلسي وعبارته في المنهاج
الضراير السايغه منها المستقبح وغيره وهي ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا
ينصرف وقد تستوحش منه النفس كالاسماء المعدوله واشد وتنوين افعل من وما
لا يستغني نقص الجمع الممدود ومد الجمع المقصور وبستقبح منه ما ادي الي التباس
جمع بجمع كرد مطاعم الي مطاعيم او عكسه فانه يودي الي التباس مطعم بمطعام وانبح
الضراير الزيادة المودية الي ما ليس اصلا في كلامهم كقوله من حيث ما نظروا
ادنوا فانظور اي فانظر والي ما تثقل في الكلام كقوله فالحات شيمالي اي شمالي
والنقص المجحف كقوله درس المنا بمتالع فاباذ اي المنازل والعدول عن صيغة
لاخري كقوله جدلا محكمة من نسج سلام اي سليمان انتهي قال في عروس الافراح
وهذا تفصيل حسن ينبغي اعتباره قال وقد اطلق الخفاجي ان صرف غير المنصرف
وعكسه في الضروره مخل بالفصاحة فتلخص من ذلك قولان وهي كثيرة جدا حتي
افردها ابن عصفور بمولف وغالبها مفرق في ابواب ومنها نقل حركة وحرف لغير
محله كقوله قد كان شيبان شديدا وهصه حتي اتاه قرنه فوقصه نقل ضمة الهاء
الي الصاد وقوله تكاد اوالبها تفري جلودها اي اوايلها وحذف تنوين كقوله وقل
بشاشة الوجه المليح اي بشاشة بالنصب علي انه تمييز نسبه والوجه فاعل قل وحذف
نون شتان كقوله اربد صلاحها وتريد قتلي وشتا بين قتلي والصلاح وحذف نون
لكن كقوله فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماوك ذا فضل ونون
لم يكن قبل ساكن كقوله لم يك الحق علي ان هاجه رسم دار قد تعفت بالطلل وحذف ما
الثانيه ولا النافيه حيث لا تجوز بان لم تكن الا في مضارع جواب قسم كقوله لعمرابي دهما
زالت عزيزة علي قومها ما فتل الزند قادح اي ما زالت وقوله رايتك يا ابن الحارثيه كالتي
صنعاعتها ابقت ولا الوهي ترفع اي لا صنا عنها وحذف همز سيين كقوله ان لم نلبل
لواحدنا اجل ابينا ومينا اي سيينا وحذف كان بلا عوض عنها من ما بعد ان ونحوها
كقوله ازمان قومي والجماعة اي ازمان كان قومي وقصر الممدود كقوله لا بد من صنعا
وان طال السفر وقال الكسايي في النصب فقط قال لا تكاد العرب تقصر ممدودا في
رفع ولا جر ورد بما تقدم وقوله وباهل الوفا من حادث وقديم وقال الفرا ان جاز
بجيه مقصورا في بابه كالهو بخلاف ماله قياس يوجب مدة كفعلا افعل فلا يجوز قصره

ورد بقوله صفرا كلون الفرس الاشقر واستثني ابن هشام فيما رايته بخطه في ... حواشي
شرح الالفيه لابن الناظم نحو سوا قال لا نهم قالوا فيه سوي بالضم والكسر مع القصر
فيهما وحيث فتحوا مدوا لا غير فليس لك ان تفتح وتقصر للضرورة لان لك عن ذلك
ذلك مندوحة بان تضم او تكسر فلا يمنع لك تجوز في الكلمة وخروجها عن اصلها وغيره
لم يستثن ذلك لا شتراطه ان لا تجد مندوحة وهو مفقود هنا وعكسه اي مد المقصور
كقوله يا لك من تمر ومن شيشا ينشب في المسعل واللها خلافا لاكثر البصريه في قولهم
بالمنع مطلقا وللفراي اشتراط ان يكون له قياس يوجب مده ليكون رجوعا اليه بخلاف
ما يوجب القياس قصره كفعلي فعلان فلا يجوز قصره وابدال حركة او حرف من حركة
اخري او حرف اخر فالاول كابدال كسرة نون المثني بفتحة او ضمة وفتحة الجمع بكسرة
والثاني كالياء من اخر ثالث وخامس وسادس وارانب وضفادع وتعضفض في قوله
تدمر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي وقوله وعام حلت وهذا التابع الخامي
وقوله فزوجك خامس وابوك سادي وقوله من الثعالي ووخز من ارانبها وقوله
ولضفادي جمة نقانق وقوله تقضي البازي اذ البازي كسر وكابدال الجيم من يا جحتي في
قوله يا رب ان كنت تقبلت حجتج وكابدال ها من الف ما وهنا في قوله من بعد ما وبعد ما وبعد
مه وقوله من ههنا ومن هنه وحركة عين ساكنه في اسم او فعل كقوله ضربا اليا لست
تلفح الجلد او قوله منذ سنة وخمسون عددا او قوله وزيادة حرف اشباعا وغيره كقوله
اثل اللوم عاذل والعتابا وقوله كانك فينا يا اباة غريب وقوله تنقطعت في دونك
الاسباب اي تقطعت واثبات النون في الاضافه كقوله هم القايلون الخير والامرونه وفك
المدغم كقوله الحمد لله العلي الاجلل وقطع همز الوصل كقوله وكل اثنين الي افتراق وتشديد
المخفف كقوله وهو علي من صبه الله علقم وتانيث المذكر كقوله سايل بني اسد ما هذه
الصوت وعكوسها اي سكون عين متحركه كقوله اي من تراب له خلقه الله ادما وقوله ولكن
نظرات بعين مريضة ونقص حرف كقوله واخو الغوان متي يشا يصرمنه وقوله والبلاث
الفسح العطاسا اي العطاس جمع عيطوس وقوله او العاقله من ورق الحمي اي الحمام
وزوال النون في غير الاضافه كقوله وهم يبلغوا البلد الحراما وادغام ما يستحق الفك
كقوله كذا ووصل همزة القطع كقوله ابوهم ابي والامهات امهاتنا
وتخفيف المشدد كقوله رهط مرجوم ورهط ابن المعل اي المعلا وتذكير المونث كقوله
لو كان مدحة حي منشرا احدا وزيادة من في الحكاية وصلا كقوله اتوا ناري فقلت
منون انتم وزيادة هاء السكت فيه اي الوصل كقوله يا مرحباه بحمار ناجيه وقوله فقلت
ابا رباه اول سولتي وزيادة نون شديده اخرا كقوله احب منك موضع الوشحن
وموضع الازار والقفن وزيادة لام في مفعول تقدم فعله كقوله ملكا اجار لمسلم
ومعاهد وزيادة ما بعدكما كقوله كما ما امرء في معشر غير قومه ضعيف الكلام

تخمه بنضال وزيادة ما بعد اللهم كقوله وما عليك ان تقولي كلما سبحت اوهللت يا اللهم ما وزيادة ما ابتدا كقوله مامع يوم الورد ذوجزر ضخم الدسيعة بالسلمين وكار انكم
وزيادتها بين البدل ومتبوعه والفعل ومرفوعه كقوله وكانه لهق السراة كانه ماحاجبيه مخشا بسواد وقوله ضرح ما انف خاطب بدم وزيادة الجار على جار مثله لفظا كقوله ولا للما بهم ابدا دواء وتعديه كقوله فاصبحن لا يسالن عن بما به وزيادة الثاني كقوله وما ان لا تخاك لهم ثياب وقوله الا الاواري لاان ما ابينها زادان ولاوان وما وزيادة لفظ اسم كقوله الي الحول ثم اسم السلام عليكما وكلما وصفناه في هذا الكتاب فيما تقدم او ياتي بالندور او الشذوذ اذا امتنع اختيارا او المنع في السعة فهو من ضراير الشعر وقلب الاعراب قيل يجوز فيها اي الضرورة مطلقا وقيل يجوز فيها بشرط تضمين العامل معنى يصح به وقيل يجوز في الكلام ايضا اتساعا واتكالا على فهم المعنى اما ابدال اسم بمناسبه اشتقاقا كسلام عن سليمان في قوله محكمة من نسج سلام او بغيره نحو الشيخ عثمن ابو عفانا اي ابن عفان ابو عمرو فممنوع لا يجوز في الشعر ولا في غيره واستحسن اهل البديع بعض ما سماه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم والجار والمستثنى المسمى عند اهل البديع بالاكتفا ونظم منه الباخرزي على نعت القوافي وما على اذا لم فان اشتمل الكلام على تورية تصرفه عنه اي عن الاكتفا فاحسن واحلى قوله كذا خاتمة
المختار وفاقا للاخفش وخلافا لابي حيان وغيره جوازه اي ما جاز في الضرورة في النثر للتناسب والتسجيع نحو قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الحاكم وغيره اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن وكان القياس اضللوا فاتى بضمير المونث لمناسبة اظللن واقللن وقوله في حديث المواقيت في الصحيح هن لهن والقياس لهم لعوده على اهل المدينة ومن ذكر معهم وقوله فيما رواه البزار في مسنده وغيره انفق بلالا ولا تخش من ذي العرش اقلالا نون المنادي المعرفه ونصبه لمناسبة اقلالا وقوله للنساء حين رجعن من الجنازه فيما رواه ابن ماجه وغيره ارجعن مازورات غير ماجورات والقياس موزورات بالواو وقوله فيما رواه كل ما اصميت اي ما رميت من الصيد فقتلت وانت تراه ودع ما انميت اي ما رميته فغاب عنك ثم مات والقياس قوله
وقوله فيما رواه البزار ايتكن صاحب الجمل الادبب تنبحها كلاب كذا الحوايب والقياس الادب بالادغام وفيما رواه البخاري اعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامه اي حشرة مخوف ومن كل عين لامه اي تصيب بسوء والقياس ملمه ونظاير ذلك في الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه وما استدل به لذلك قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا فاضلون السبيلا بزيادة الالف لتوافق الفواصل

الكتاب السادس في الابنيه

للاسما

للاسماء والافعال قال ابن الحاجب رحمه الله وهي اما للحاجة المعنوية فان نوقف عليها فهم المعنى كالماضي والمضارع والامر والمصدر واسماء المكان والزمان والاله والفاعل والمفعول والصفة المشبهه وافعل التفضيل والتانيث والجمع والمصغر والمنسوب او اللفظيه بان توقف عليها التلفظ باللفظ وذلك الابتدا والوقف او للتوسع كالمقصور والممدود او للتجانس كالامالة وبدات بابنية الاسم وبالمجرد منها لان كلا منهما اصل بخلاف مقابله وبالثلاثي لانه نسخة
اكثر لخفته ولذا كثرت ابنيته فقلت الاسم المجرد من الزوايد اما ثلاثي وله عشرة ابنية وتقتضي القسمة اثني عشر لانه اما مفتوح الاول او مكسوره او مضمومه مع سكون الثاني وفتحه وكسره وضمه وثلاثة في اربعة باثني عشر وذلك كفلس في الاسم وصعب في الصفة وفرس وحسن وبقف وكتف ووردد للذي سقطت وحذر وعضد وحدث وحبر وحب وعنب قال سيبويه ولم يجي منه في الصفة الا قوم عدى واستدرك عليه دينا قيما ولحم زيم اي متفرق ومكانا سوى وطرابق قددا وما صرى اي طال مكثه وابل قال سيبويه ولم يجي غيره واستدرك عليه اطل للخصر وبلص للبلوص ولا افعله ابد الابد وبد وبشط وابز لغات وفي الصفة امراة بلز اي ضخمة واتان بلز ولود وقفل وحلو وصرد وجدد وعنق وشلل بهذه عشرة وسقط فعل بضم اوله وكسر ثانيه وفعل بكسر اوله وضم ثانيه استثقالا لاجتماع ثقيلين اذ الضمة اثقل الحركات لتحرك الشفتين لها ويليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة اذ لا تحرك معها والسكون اذ هو عدم محض ولم يعتبر نحو العضد وبضرب لان كسرة الاول وضمة الثاني منتقله ولا بضرب لانها صيغة عارضه وللاحتياج اليها في الافعال بخلاف الاسما وما ورد فيها من نحو دئل لدويبه وزيم للسه فشاذ وحبك من تداخل اللغتين اعني ضمهما وكسرهما ركب منهما القاري ما قرا به كذا قاله ابن جني قال ابو حيان والاحسن عندي ان يكون مما اتبع فيه حركة الحا لحركة تاء ذات في الكسر ولم يعتد باللام الساكنه لان الساكن حاجز غير حصين او رباعي وله اوزان باتفاق خمسه وباختلاف اكثر وتقتضي القسمه ان يكون ثمانية واربعين تضرب اثني عشر في اربعة احوال اللام الاولى لكن لم يات منها الا ما يذكر اما للاحتراز عن التقاء الساكنين او لدفع الثقل وتوالي اربع حركات فالمتفق عليه من اوزانه فعلل بفتح الفاء واللام الاولى وسكون العين كجعفر وهو النهر الصغير وفعلل بكسرهما نحو زبرج بالزاي والموحدة والراء والجيم وهو الزينه وفعلل بضمهما نحو برثن بالموحدة والراء والمثلثة والنون وهو مخلب الاسد وفعلل بالكسر والسكون والفتح نحو درهم وهجرع للمفرط الطول قال الاصمعي ولا ثالث لهما واستدرك عليه زبير وقلعم لجبل وللشيخ المسن وهبلع لمن لا يعرف ابوه او احدهما وفعل بالكسر والفتح وسكون اللام الاولى نحو قمطر بالقاف وهو وعا الكتب قال الكوفية والاخفش وابن مالك وفعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاولى نحو

جُخْدَب وهو نوع من الجراد وسيبويه رواه بضم الدال فهو من باب برثن وخفف و
قال قوم وَفُعْلَل بالضم والفتح وسكون اللام نحو خُبَعْثَن ودهو للجمل الضخم وفنكر واحد
الفنكرين وهي الدواهي و فِعْلُل بالكسر والسكون وضم اللام الاولي نحو زِعْبُل وخِرْفِع
وهو الفطن الفاسد و بِئْبُل وهو الداهيه و فُعْلِل بالضم والسكون وكسر اللام نحو جُرْمِز
و فَعَلَّل بفتحات نحو دَهَمْج لجرو فَعَلُّل بفتحتين وضم اللام نحو عَرَتُن لشجر و فَعَلِّل بفتحتين
وكسر اللام نحو جَنَدِل للمكان الكثير الحجاره و فُعَلِل بالضم والفتح وكسر اللام نحو عُلَبِط
للرجل الضخم والاكثرون لم يثبتوا هذه الاوزان لندور ما ورد منها خصوصا ما توالي
فيه اربع حركات وهي الاربعة الاخيره فجعلوها فروعا عن فَعْلَل وفَعْنَلل وفُعَلِيل
وفعالل فَدَهَمْج مثقل دَهْمَج وعرتن مخفف عرنتن وجندل مخفف جنديل وعلبط
مخفف علابط او خماسي وله اوزان بالاتفاق اربعه وزيد عليها ما يذكر ومقتضي القسمة
ان تكون مايه واثنين وتسعين بضرب ثمانيه واربعين في الاحوال الاربعه للام
الثانيه ولم يرد سوي ما ذكر لما تقدم فالمتفق عليه من اوزانه فَعَلَّل بفتحات مع سكون
اللام الاولي كسفرجل و فِعْلَلّ بالكسر والسكون وفتح اللام الاولي وسكون الثانيه
نحو قِرْطَعْب بالقاف وهو الشي الحقير و فَعْلَلِل بالفتح والسكون وفتح اللام الاولي وكسر
الثانيه نحو جَحْمَرِش بالحاء والجيم آخره معجمه وهو العجوز الكبيره وقيل الافعي و فُعَلِّل
بالضم والفتح وسكون اللام الاولي وكسر الثانيه نحو قُذَعْمِل بالقاف المعجمة وهو الاسد
قال ابو حيان و فِعْلِلّ بكسرات وسكون اللام الاولي نحو عِفْزِطْل للعبله و فُعْلُلّ
بضمات وسكون اللام الاولي نحو قُرْعُطْب و فِعْلَلّ بالكسر وسكون اللام الاولي وفتح
الثانيه نحو سِبَعْطَر للضخم هكذا ذكرها مزيدة علي التسهيل في شرحه جازما بها وقال ابن
السراج و فُعْلُلِل بالضم والسكون وفتح اللام الاولي وكسر الثانيه نحو هندلع لبقلة
معروفة قال ابو حيان ولم يذكره سيبويه والظاهر انه مما زيد فيه النون والفعل اما ثلاثي
او رباعي وستاتي اوزانها ولم يات الاسم المجرد علي ستة لئلا يوهم التركيب ونقص عنه
الفعل حرفا لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما وما يدل عليه من الحدث
والزمان ولم يات واحد منهما علي اقل من ثلاثه لانها اقل ما يمكن اعتبارها اذ من عوارض
الكلمة الابتدا بها والوقف عليها ولا ابتدا بساكن ولا وقف علي متحرك فوجب ان لا يكون
حرفا واحدا والا لكان مستحقا للسكون والحركة معا وهو محال فينبغي ان يكونا علي حرفين
حرف محرك للابتدا وحرف ساكن للوقف لكنهم يكرهون اجتماع المتضادين فنصلوا بينهما
بحرف وعن الكوفيين ان اقل ما يكون عليه الاسم حرفان وما عدا ذلك المذكور مما
جاء بخلافه شاذ نحو ذيل وطحربه او شبه الحرف اي مبني كهو وذا وكم ونحوها او اعجمي
نحوه سرجس وجرس او محذوف منه كيد ودم واب واخ وبع وق او مزيد فيه
وابنيته كثيره وستاتي و منتهاه اي المزيد في ثلاثي الفعل ثلاثه بلا زيادة لئلا يزيد
علي

علي اصوله و في ثلاثي الاسم اربعه و ندر ما زيد فيه خمسة وهو ثلاثة الفاظ لا رابع لها
كذبذبان بتشديد الذال الاولي ووزنه فعّلعلان و بريطيا وهو ضرب من النبات
و قرقيسيا اسم بلد بوزن فعفيليا و المزيد في الاسم الرباعي اثنان و ثلاثه و في الخماسي
واحد فتصير ستة ولا تصل الي سبعه و سخاطيس ان صح فيه زيادة حرفين في الخماسي
فهو نادر لا يقاس عليه و لا يتجاوز المزيد ذلك اي سبعة احرف في الاسم وستة في
الفعل الا بتا تانيث كقرعبلانه لدويبه عريضه اصله قرعبل زيد فيه ثلاثة احرف
احدها التا وكاستخرجت او علامة تثنية ونحوها اي جمع تصحيح كان تسمي برعطبيل ثم تثني
او تجمع بالواو والنون او الالف والتا او علامه نسب كعنفساري او حرف تنفيس نحو
سيستخرج او نون توكيد نحو لا تستخرجن واعمل من المزيد دون بد و فعويل بالكسر ومن
النادر سرويل فعوعل ومن النادر عثوثلي و فعلال بالفتح غير مضعف ومن النادر
خزعال لظلع الناقه وقسطال للغبار وقشعام للعنكبوت وبغداد اما فعلال المضعف
فكثير نحو زلزال وقلقال ووسواس و فعلال بالكسر مضعف الاول والثاني ومن النادر
ديداء لاخر الشهر و فيعال بالكسر غير مصدر ومن النادر رئافة بلاء اي شر به اما
مصدر فكثير كقيتال وزلزال و فوعال بالفتح وافعله بالكسر وفتح العين و فعلي بالكسر
اوصافا ومن النادر رجل هوهاه اي احمق وراحه اي و قسمة ضيزي اي جايره اما اسما
فكثير كذفرات وانعم وذكري و فعيل بكسر العين في الصحيح ومن النادر هبيس وصيقل
اسم امراه اما في المعتل فكثير كسيد ولين و فيعل بالفتح في المعتل دون الف ونون ومن
النادر عين اما في الصحيح او مع الف ونون فكثير كو بيد وبيبس وغيزي وزمي وتيجان
للكثير اللام الجحول وهيبان للجبان مسئله الماضي الرباعي المجرد فعلل لا غير
كدحرج وبدات به خلاف بداء الناس بالثلاثي لان الكلام في ذلك يطول فاخرته والماضي لا يجي
علي غير هذا الوزن لانه قد ثبت ان الاول لا يكون ساكنا واول الماضي لا يكون مضموما في البنا
للفاعل ولا مكسورا للثقل فتعين الفتح ولا يكون اخره الا مفتوحا او منعه بنيا عليه ولا
يكون ما بينهما متحركا كله لئلا يتوالي اربع حركات ولا مسكنا كله لئلا يلتقي ساكنان ولا الثالث
لعروض سكون الرابع عند الاسناد الي الضمير فتعين ان يسكن الثاني و لمزيده ثلاثة
اوزان تفعلل كتدحرج و افعنلل كاحرنجم والاصل حرجم و افعللّ كاقشعر والاصل
قشعر و انكره قوم وقالوا هو ملحق باحرنجم لا بنا مقتضب بدليل مجي مصدره كمصدره
و افعلّل بتشديد اللام الاولي نحو اخرمّش واحرمّز قال ابو حيان ويظهر لي انه من
مزيد الثلاثي غير الملحق وغير المماثل و للثلاثي المجرد فعل مجرد العين اي مفتوحها ومضمومها
ومكسورها مع فتح الفا فالمفتوح للغلبه اي غلبة المقابل نحو كارمني فكرمته او الغلبه
مطلقا فهو نصر وقسر و النيابة عن فعل المضموم في المضاعف نحو حللت فانت جليل
و في اليائي العين نحو طاب فهو طيب واصله ان يكون علي فعل و الجمع كحشر وحشد

ويتصل به ما دل على وصل كشبح وسرج والاعطا كمنح ونحل والاستقرار كسكن وقطن و،
وضدها اي الثلاثة وهو التفريق كفصل وقسم ويتصل به ما دل على قطع كقضم اوكسر
كقصف اوخرق كنقب والمنع كخظل وحظر والتحول كرحل والسير كرمل ودمل والايذاء
كلسع ولدغ والاصطلاح كشبح وردت والتصويب كصرخ ومهل ويلحق به ما دل على قول
كنطق ووعظ وغيرذلك كالدفع نحو دراه ودع والتحويل كقلب وصرف والستر كخبا وحجب
والتجريد كسلخ وقشر والرمي كقذف وقذف والمكسور للعلل كمرض والاحزان و،
كحزن وضدها كبري ونشط وفرح والالوان كسود وشهب والعيوب كعور وعرج والحلي
كجبه وعين والاغنا عن فعل المضموم في ياي اللام كحي وعي ولمطاوعة فعل كجرعه
فجرع وثلمه فثلم وكلمه فكلم وترمه فترم ولزومه اكثر من تعديه فان اكثر الافعال التي جات
على فعل لازمه استقرا والمضموم للغرايز غالبا ككرم وشعر ولوم ومن عيوب الخايب
جنب ونحس ولم يرد ياي العين استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمة على اليا نحو
طاب يطيب بخلاف الواو وقالوا طاب اصله طول الاهيو الشي بمعني حسنت هيئته فانه
جاء مضموما وهو ياي العين شذوذا ولا ياي اللام الا نهو الرجل من النهيه وهي العقل
فان اصله نهي فقلبت الهاء واوا لانضمام ما قبلها وذلك ايضا شاذ وورد واوي
اللام نحو سرو الرجل وللمزيد من الثلاثي افعل وهو للتعديه كاخرجت زيدا والصيروره
كاغد البعير اي صار ذا غدة والسلب كاشكيته اي ازلت شكايته والتعريض كاقتلت فلانا
اذا عرضته للقتل وابعت الشي اذا عرضته للبيع ووجود الشي على صفته كاحمدت فلانا
وابخلته واجبنته اي وجدته متصفا بالحمد والبخل والجبن والاعانة كاحلبت فلانا وارعيته
اي اعنته على الحلب والرعي وبمعني فعل كاحزنته بمعني حزنته واشغله بمعني شغله و،
واحبه بمعني حبه ومطاوعته ككببت الرجل فاكب وقشعت الريح السحاب فاقشع والاغنا
عنه كارقل واعنق اي سار سيرا سريعا واذنب بمعني اثم واقسم بمعني حلف وفعل للتعدية
نحو ادبت الصبي والتكثير كفتحت الابواب وذبحت الغنم والسلب كقردت البعير وجلدته
اي ازلت قراده وجلده والتوجه كشرق وغرب وغور وكوف وبصر اي توجه نحو
الشرق والغرب والغور والكوفه والبصره واختصار الحكايه كامن وهلل واتيه
وسبح وسوف اذا قال امين ولا اله الا الله ويا يها وسبحان الله وسوف وبمعني فعل
مخفف العين كقدر بمعني قدر وبشر وميز بمعني بشر وماز وبمعني تفعل كولي بمعني
تولي اي اعرض وفكر بمعني فكر ويمم بمعني تيمم والاغنا عنها كعود في القتال اي فرد وعين
بالشي اي عابه وعول عليه اي اعتمد وعجزت المراه صارت عجوزا وفاعل وهو للاشتراك
في الفاعليه والمفعوليه معني كضارب زيد عمرا فان كلا من زيد وعمرو من جهة المعني
فاعل ومفعول اذ فعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما فعل به الاخر وبمعني فعل كجاوزت
الشي وجزته واعدت زيدا وعدته وبمعني افعل كعاعدت الشي وابعدته ومنا عفته

وأصعدته

واضعفته والاغنا عنها كبارك الله فيه اي جعل الله فيه البركه وقاسي وبالي به اي كابد
والكترث به وكواريت الشي بمعني اخفيته وتفاعل وهو للمشاركة كتضارب زيد وعمرو و
والتخييل كتغافل وتجاهل وتباهل وتمارض وتطارش ومطاوعة فاعل كباعدته فتبا عد
وضاعفت الحساب فتضاعف وبمعني فعل كتوالي وولي وتعالي وعلا والاغنا عنه كتثاب
وتماري فان تعدي هو اي تفاعل او تفعل دون التا لاثنين اي مفعولين فمعها اي
التابعي لواحد كنازعته الحديث وناسيته البغضا اي تنازعنا الحديث وتناسينا و،
البغضا وعلمته الرمايه فتعلمها وجنبته الشر فتجنبه والا بان تعدي دونها لواحد لزم
معها كضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وادبت الصبي وتادب الصبي وتفعل وهو
لمطاوعة فعل ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم والتكلف كتحلم وتصبر وتشجع اذا تكلف الحلم
والصبر والشجاعه وكان غير مطبوع عليها والاتخاذ كتبنيت الصبي اتخذته ابنا وتوسدت
التراب اتخذته وساده والتكوين بمهلة كتفهم وتبصر وتسمع وتعرف وتجرع وتحسي و،
والتجنب كتاثم وتحرج وتهجد اذا تجنب الاثم والحرج والهجود والصيروره كتايمت المراة
وتحجر الطين وتجبن اللبن وبمعني استفعل كتكبر واستعظم وبمعني فعل كتعدي الشي و،
وعداه اذا جاوزه وتبين وبان والاغنا عنه اي عن فعل كتكلم وتصدي وافتعل وهو
للاتخاذ كاذبح واطبخ واشتري اي اتخذ ذبيحه وطبيخا وشرا والتصرف ويعبر عنه بالتسبب
كاعتمل واكتسب اذا تسبب في العمل والكسب والمطاوعه كانصفته فانتصف واشعلت
النار فاشتعلت والتخيير كانتخبر واصطفي ما تشتهي وبمعني تفاعل كاشتوروا وتشاوروا
وتفعل كابتسم واستفعل كاعتصم واستعصم وفعل كاقتدر وقدر والاغنا عنه اي
عن فعل كاستلم الحجر والتحي الرجل فان في الارتشا فوا كثر بنا افتعل من المتعدي و،
وانفعل وهو لمطاوعة فعل علاجا نحو صرفته فانصرف وقسمته فانقسم وسكبته و،
فانسكب ولا يبني انفعل من غيره اي من غير ما يدل على علاج من فعل فلا يقال عرفته
فانعرف ولا جهلته فانجهل ولا سمعته فانسمع وكذا لو دل على معالجة ولم يكن ثلاثيا لا،
يقال احكمته فانحكم ولا يقال اكملته فانكمل وشذ نحو اقحمته فانقحم وادخلته فاندخل ولا
يبني من لازم خلافا لابي علي الفارسي فانه زعم انه قد جاء من لازم نحو سهو ومنغوا و،
وخرج على انه مطاوع اهويته واغويته واستفعل وهو للطلب كاستغفر واستعان
واستطعم اي سال الغفران والاعانة والاطعام والتحول كاستنسر البغاث اي صار نسرا
واستحجر الطين والاتخاذ كاستعبد عبدا واستاجر اجيرا والوجود كاستعظمته اذا
وجدته عظيما وبمعني افعل كاستحصد الزرع واحصد ومطاوعته كاحكمه فاستحكم و،
وبمعني فعل كاستغني واغني والاغنا عنه كاستحيي واستاثر وافعل وهو للالوان كاحمر
واسود والعيوب كاحول ولا يبني من مضاعف العين فلا يقال في رجل اجم بالجيم اي لا رمح
معه في الحرب اجمم لما فيه من الثقل ولا من معتل اللام فلا يقال في رجل المي وهو الاسمر

الشفتين المي ونلي عينه الف نحو احمارّ واحوالّ وفيل وعليه الخليل هو الاصل وافعل منقوص منه واختاره ابن عصفور بدليل انه ليس شي من افعل الا وافعال فيه افعالّ وافعوعل وهو للمبالغه نحو اخشوشن التي كثرت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصيروره كاحلولي الشي صار حلوا واحقوقف الجسم والهلال صار كل منهما احقف اي منحنيا وافعولّ وافعوللّ وافعيّل ابنيه نوادر كاجلوذ اذا مضي واسرع في السير واعلوط البعير اذا تعلق بعنقه وعلاه واحرنّطم السير اذا اشتد وكاعثوبج البعير اسرع واهبيّخ الرجل تكبر وما عداها اي الا بنية المذكوره ملحق وذلك فوعل كحوقل الشيخ كبر وفعول كجهور اي رفع صوته بالقول وفعلل ذو الزيادة كجلبب وفيعل كبيطر وفعيل كعذيط اي احدث عند الجماع وفعلي كسلقي الرجل اذا القاه علي ظهره مسيلة ما ليس فيه اي في اصوله علة صحيح ثم ان تسلم من التضعيف والهمز فسالم ايضا والا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس ولا بان كان فاوه او عينه او لامه حرف علة فهو معتل فبالفا يقال له مثال لانه يماثل الصحيح في صحته ومعتل العين اجوف لان اعلاله في جوفه اي في وسطه وذو الثلاثه لكون ما ضيه علي ثلاثة عند الاسناد الي التاء فهو خاص بالفعل ايضا ومعتل اللام منقوص لنقصانه من قبول بعض الاعراب وذو الاربعه لكونه علي اربعة احرف عند الاسناد الي التاء فهو خاص بالفعل ايضا والمعتل بحرفين لفيف لالتفاف حرفي العلة فيه اي اجتماعهما ثم هو مقرون ان توالبا كطويل ويوم وروي والا فمفروق والمعتل بالثلاثة قليل جدا واو وبا لاسمي الحرفين فلهذا لم نتعرض لذكره مسئلة المضارع انما يحصل بزيادة حرف المضارعه علي الماضي وذلك الهمزه والنون والتاء والياء لان معناهما متغاير وتغاير المعني يقتضي تغاير اللفظ فان كان الماضي مجردا من الزيادة وهو علي فعل بالفتح تثلثت عينه في المضارع اي فتحت وكسرت وضمت نحو ضرب يضرب ونفس ينفس ولا شرط للكسرة والضمه فيجوزان سوا كانت العين او اللام حرف حلق كدخل يدخل ورجع يرجع ام لا وشرط الفتح كونها اي العين او اللام حرف حلق وسيأتي نحو سال يسال ومنح يمنح بخلاف غيره وعلة جواز الفتح ذكر التخفيف لاستثقال حرف الحلق واكتفي فيها اذا كان الفا نحو اكل ياكل بسكونه ولو كانت العين واللام معا من جنس واحد فلا فتح ايضا لسكونها بالادغام نحو صح يصح ولم احتج الي تقييده بكونه غير الف كما فعل ابن الحاجب لعدم الحاجة اليه اذ لا تكون اصلا في فعل كما نبه عليه شراح كلامه ثم الحركات الثلاث تستعمل في الكلمة الواحده كمضارع صبغ ونهق ودبغ ورجح وقد لا يستعمل فيها الا حركة كما تقدم وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صلح ونزع في الضم والفتح معا وكذا الضم والكسر في غير الحلقي قد يجتمعان كمضارع نسن وعكف وقد لا كما تقدم فما اشكل فهو يتوقف فيه علي السماع لاستعمال العرب الوجهين في بعضه واقتصارهم في بعض

علي

علي وجه اذ يجعل بالكسر لانه اخف واكثر خلاف وقيل يجوزان في كل مضارع سمعا فيه ام لا قال ابو حيان والذي نختاره انه ان سمع الكسر او الضم اتبع والا جاز في الكسر والضم ولزموا الضم في باب المغالبه علي الصحيح نحو ضاربني فضربته اضربه وكابرني فكبرته اكبره وفاضلني ففضلته افضله وجوز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع اذا كان عينه او لامه حرف حلق قياسا نحو فاخرني ففخرته افخره وفاقهني ففقهته افقهه وحكي الجوهري واضاني فوضأته اوضأه قال وذلك بسبب الحرف الحلقي وروي غيره في فخرته افخره بالفتح ورواية ابي ذر بالضم ولزموا الضم في المضاعف المتعدي نحو شدّ يشدّ وعدّ يعدّ لانه كثيرا تلحقها الضماير المنصوبه فلو كسر لزم الخروج من كسره الي ضمتين فتوالت ضم ليجري اللسان علي سنن واحد بخلاف اللازم ولزموا الضم في الاجوف والمنقوص بالواو لمناسبه ولئلا ينقلب ياء فيلتبس بالياي نحو قال يقول وجاد يجود ودعا يدعو وعلا يعلو ولزموا الكسر فيهما اي في الاجوف والمنقوص بالياء لما ذكر سوا كان غير مثال نحو باع يبيع ورمي يرمي ام مثالا نحو ودي يدي ولزموا الكسر في المضاعف اللازم نحو صح يصح وضج يضج وانّ يئن ولزموا الكسر في المثال نحو وسم يسم لئلا يلزم اثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبه للحذف وهي وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعدها ضمه وهو مستثقل وسوا كان صحيح اللام ام لا نحو وني يني اذا لم تكن عينه او لامه حرف حلق فان كانت عينه او لامه حرفا حلقيا فالفتح وارد ايضا مع الكسر نحو وعد يعد ووضع يضع ويعرّ الشا ينعر الا ان يكون منقوصا ويكون بالياء ففيه الكسر كما سبق نحو وعي يعي او كان الماضي علي فعل بالكسر فتحت العين في المضارع نحو علم يعلم تخفيفا بمخالفة عينهما وتكسر ايضا في المثال لتسقط الفا فتحصل الخفه نحو ورث يرث ووثق يثق وجاء الفتح فيه بلا شذوذ ولم يضم في هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين وهما الكسر والضم في باب واحد او كان الماضي علي فعل بالضم ضمت ايضا في المضارع نحو ظرف يظرف لان هذا الباب موضوع للصفات اللازمه فاختير للماضي والمضارع فيه حركة لا تحصل الا بانضمام احدي الشفتين الي الاخري رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وما عدا ذلك المذكور شاذ كفتح مضارع ابي وركن وقنط وليس حلقي العين او اللام وكسر المضموم وكسر مضارع نم وبتّ وعلّ وحبّ المتعدي وحسب ونعم المكسور وطاح وتاه الواوي وضم مضارع فرّ وكرّ وهبّ المضاعف اللازم وحض وقنط المكسور او لغة غير فصيحه كقول بني عامر قلي يقلي بفتحهما ووجه بالكسر يجه بالضم وقول طي بقي يبقي بفتحهما وقول تميم فضلت تفضل بكسرهما وغير فعل من الرباعي والمزيد منه ومن الثلاثي يكسر ما قبل اخره من المضارع سوا كان عين الفعل واللام الاولي كدحرج يدحرج وقاتل يقاتل ما لم يكن اول ماضيه تاء مزيده وذلك تفعّل وتفاعل وتفعلل فلا يغير ما قبل الاخر نحو تعلم يتعلم وتجاهل يتجاهل وتدحرج يتدحرج اذ لو كسر لالتبس امر مخاطبها بمضارع علم وجاهل ودحرج اذ المغايرة حينئذ انما هي

ابنية المضارع

حركة التاء وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها ولم يستثن ابن الحاجب تفعل ولا بد
منه واستثنى المكرر اللام نحو احمرّ واحمارّ فانه يقال فيهما حمّر وحمار والتحقيق انه
لا يستثنى لانه كان في الاصل مكسورا وزال بالادغام ويضم حرف المضارعة من رباعي
اي ماضي ذي اربعة احرف ولو بزيادة نحو يدحرج ويكرم ويعلم ويقاتل والا يفتح
نحو يذهب وينطلق ويستخرج ووجه ذلك بان الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الرباعي
ثقيل فاختاروا الفتح لخفته للكثير والثقيل والضم للقليل ويكسره اي اول المضارع الا اليا ان
كسر ثاني الماضي كيعلم اوزيد اوله تا كتدحرج وتتعلم او وصل كتستعين او واليا ايضا
مطلقا فرئ فانهم يثلثون كما يثلثون نرى بكسر الباء والتاء او في ما فاؤه واو نحو وجل
وقرئ به وقلب الفاء التي هي واو جينئذ يا لوقوعها ساكنة بعد كسر نحو ييجل اوالفا
نحو ياجل لغات ستنوله مسئلة الامر من ذي همز الوصل يفتتح به نحو انطلق
واستخرج واقتدر واخشوشن وغيره يفتتح بتالي حرف المضارعة ان كان متحركا الان
نحو دحرج وتدحرج او اصلا نحو اكرم اذ الاصل يؤكرم فان كان تالي حرف المضارعة
ساكنا فبالوصل يفتتح نحو اضرب واعلم واخرج وحركة ما قبل اخره كالمضارع لانه ماخوذ
منه مسئلة في الفعل المبني للمفعول الجمهور ان فعل المفعول مغير من فعل الفاعل
فهو فرع منه وقال الكوفية والمبرد وابن الطراوة اصل ونسبه في شرح الكافية لسيبويه
للزومه في افعال فلم ينطق لها بفاعل كزهي وعني ولكان فرعا للزم ان لا يوجد الاحيث يوجد
الاصل ورد بان العرب قد تستغني بالفرع عن الاصل بدليل انه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير
ونحوه وهي لا شك ثوان من المفردات قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة
ويضم اوله مطلقا ماضيا كان او مضارعا ويضم معه تالي ذي تا مزيدة سواكانت
للمطاوعة نحو تعلم وتتوعد وتدحرج ام لا نحو تكبر وتجبر حذرا من الالتباس ويضم
ثالثه اي ذي التا واوا لوقوعها بعد ضمة كما في تبوعد ويضم مع الاول ايضا ثالث ذي همزة
الوصل لئلا يلتبس بالامر في بعض احواله نحو استحلي واستخرج ويكسر ما قبل الاخر في
الماضي كما تقدم ويفتح في المضارع كيضرب ويتعلم ويستخرج فان كان الماضي ثلاثا
اي معتل الفا بالواو جاز قلبها همزة سوا كان مضعفا نحو أُدّ في وُدّ ام لا نحو اُعِد في
وُعد صحيح اللام كما مثل ام لا نحو أُقي في وُقي او اجوف اي معتل العين واعل فعينه القلب
اليا لان الاصل في قال وباع مثلا قُوِل وبُيِع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت
الى الفا بعد سلب ضمتها فسلمت اليا وانقلبت اليها الواو لسكونها بعد كسرة فصار
قيل وبيع والقلب واوا بحذف حركة العين لان الثقل انما نشا منها وابقا ضمة الفاء
فسلمت الواو وردت اليها اليا لوقوعها ساكنة بعد ضمة نحو قول وبوع قال ليت شبابا
بوع فاشتريت وقال حوكت على نولين اذ تحاك وقال نوط الى صلب شديد الحمل
والاشمام وافصحها الاولى وبها ورد القران قال تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك وغيض الماء

ثم

يقدم
ابنية الامر

المبني للمفعول

ثم الاشمام وبه قرا كذا في كذا وحقيقته ضم الشفتين مع النطق
بحركة الفا بين حركتي الضم والكسر ممتزجة منهما وشرط ابو عمرو الداني اسماعه وابو عمرو
ابن الطفيل عدمه اي عدم اسماعه فالمراد به عنده الروم لانه الاشارة الى الحركة من
غير تصويت وخرج بقيد الاعلال ما كان معتلا ولم يعل نحو عور في المكان فحكمه حكم الصحيح
قال ابن مالك ويتعين احدها اي اللغات الثلاث اذا اسند الفعل للتاء او النون
والبس بغيره من الاشكال ففي بعت ودنت وخفت يتعين غير الكسر وفي وزن وتذف
ورعن يتعين غير الضم لئلا يلتبس بفعل الفاعل قال ابو حيان وهذا الذي ذكره ابن مالك
لم يذكره اصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا الثلاثة وان البس ولم يبالوا بالالباس كما لم يبالوا
به حين قالوا مختار لاسم الفاعل واسم المفعول والفارق بينهما تقديري لا لفظي ويجري
اللغات الثلاث في وزن انفعل وافتعل من الاجوف المعل نحو انقيد واختير وانقود
واختور وانقيد واختير بخلاف غيره ولو اعتل نحو اعتور وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر
وتضم وتشم كذا قال ابن مالك وقال ابن ابي الربيع تضم مطلقا لان الكسر في الاشمام
عارض وقياسا في حال الكسر على امر المخاطبة نحو اغزي وفرق ابن الصايغ بان
هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه قال ذلك صار اصلا في المعتل ملتزما وبان الكسر
في اغزي للضمير المتصل وهو معرض للانفصال وهنا لا امر عارض في نفس الفعل لازم
له لا لشيء منفصل وانكر خطاب ان تجري فيه غير الاولى والتزم القلب يا وانكر ابو
الحكم الحسن ابن عذرة فيه الثانية واجازه مع القلب يا الاشمام وتقلب في المضارع
في الجميع الفا لان الاصل مثلا يقول ويبيع وينقود ويختير نقلت حركة الواو والياء
الى العين استثقالا لاثم قلبا الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الان وتقلب لام
الماضي المعتل اللام بالالف يا وان كانت منقلبة عن واو نحو غزي في غزا ودعي في
دعا واوجب الجمهور ضم فاء المضاعف ثلاثيا كان او غيره نحو حب واشتد قال تعالى هذه
بضاعتنا ردت الينا واجاز قوم الكسر ايضا واجاز لها بعض الاشمام وبها قرئ في ردت
ولا ياتي بهما عند الاسناد الى التاء ونحوها الالباس لحصول الفك حينئذ فيظهر ولا يبنى هذا
البنا فعل جامد وكذا ناقص من كاد وكان واخواتها على الصحيح وفاقا للفارسي وجوزه
سيبويه والسيرافي والكوفيون قال ابو حيان والذي نختاره مذهب الفارسي لانه لم يسمع
والقياس يا باه مسئلة يبنى صيغتا التعجب وافعل التفضيل من فعل ثلاثي مجرد
تام مثبت متصرف قابل للكثرة غير مبني للمفعول ولا معبر عن فاعله بافعل فعلاء فلا
يبنيان اختيارا من اسم ولا من فعل رباعي كدحرج ولا ثلاثي مزيد افعل كان او غيره ولا ناقص
ككان وكاد واخواتها وعلل بانها لمجرد الزمان ولا دلالة لها على الحدث فلا فائدة بالتعجب بها
ولا منفي لزوما نحو ما عاج بالدواء او جوازا نحو ما ضرب لان فعل التعجب مثبت فمحال ان
يبنى من منفي ولا غير متصرف كنعم وبئس ويدع ويذر لان البناء منه تصرف ولا ما لا يقبل

صيغتا التعجب
والتفضيل

الكثرة والتفاضل كمات ونني وحرث اذ لا مزية فيه لبعض فاعلبه على بعض ولا مبني،
للمفعول لزوما كزهي اولا كضرب لخوف اللبس ولا ما فاعله اي وصفه على فعل كحمر وسود
وعور وعلله الجمهور بان حق ما يصاغ منه ان يكون ثلاثيا محضا واصل هذا النوع ان يكون
فعله على افعل قال ابن مالك واسهل منه ان يقال لان بنا وصفه على افعل ولو بني منه افعل
تفضيل لا لتبس احدهما بالاخر واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزنا
ومعنى وجريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب وجوزه الاخفش
من كل فعل مزيد لانه راعي اصله لان اصل جميع ذلك الثلاثي وجوزه قوم من افعل
فقط كاكرم واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحققي اصحابه وثالثها وصححه ابن عصفور
يجوز ان لم تكن الهمزة فيه للنقل ومن المسموع فيه ما اتقنه وما اصوبه وما اخطاه وما
ايسره وما اعدله وما اسنه وان كان للنقل لم يجز وان سمع فشاذ نحو ما اتاه للمعروف،،
وما اعطاه للدراهم وجوزه قوم من الناقص قال ابن الانباري نقول ما اكون عبد الله قايما
واكون بعبد الله قايما وجوزه خطاب الماوردي وابن مالك من فعل المفعول اذا امن،،
اللبس نحو ما اجنه من جن وما اشغله من شغل وما ازهاه من زهي قال ابن مالك وهو
في التفضيل اكثر منه في التعجب كازهي من ديك واشغل من ذات النحيين واشهر من،
غيره واعذر والوم واعرف وانكر واخوف وارجي قال كعب فلهو اخوف عندي وجوزه،
الكسايي وهشام والاخفش من العاهات نحو ما اعوره زادا اي الكسايي وهشام والالوان
ايضا نحو ما احمره ومنع ذلك الاخفش كساير البصريين وثالثها قاله بعض الكوفيين يجوز
من السواد والبياض فقط دون ساير الالوان وقد يغني مع استيفا الشروط في فعل
عن صوغ التعجب والتفضيل منه فعل اخر يصاغ منه نحو قال من المقابلة لا يقال منه ما اقيله
استغنا بما اكثر قايلته وما انومه في ساعة كذا كما استغنوا بتركت عن ودعت قاله ابن،
عصفور وغيره ومن الافعال التي استغني عن الصوغ فيها قام وقعد وجلس وغضب وسكر
استغنا بما احسن قيامه وقال ابن الحاج بل لانها لا يتصور فيها المفاضله فلا يرجح قيام على قيام
فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس وما فقد الشروط نوصل اليه بما يصاغ
منه ونصب مصدر التعجب منه بعده مفعولا في ما افعل وتمييزا في افعل من اوجر
بالباء في افعل نحو ما اشد دحرجته وحمرته وكونه مستقبلا واشدد بذلك ابقاء للفظها
ويوتي بمصدر المنفي والمبني للمفعول غير صريح نحو ما اكثر ان لا يقوم وان تضرب فان امن
اللبس جاز كونه صريحا نحو ما اسرع نفاس هند وما لاله مشهور اتي به صلة لما نحو ما اكثر
ما يبذر زيد الشر واكثر لما يبذر ولا يفعل ذلك بالجامد اذ لا مصدر له ولا بما لا يقبل الكثرة
فيما ذكر ابن هشام ومثل غيره بما الجمع موته والجمع بموته ولا بالملازم النفي او النهي من باب
كان واجاز ابن السراج ما احسن ما ليس يذكرك زيد ولا ما زال يذكرنا ولا تحذف،
همزة افعل وشذ حذفه همزة خير وشر في التعجب سمع ما خير اللبن للصحيح وما

شره للمبطون والاصل ما اخيره وما اشره فلما حذفت الهمزة نقلت حركة اليا الى الخا
ولم يحتج الى ذلك في شره وبعضهم يحذف الف ما لا لتقا الساكنين فيقال مخيره ومحسنه
ومحبته وكثر حذفها منهما في التفضيل لكثرة الاستعمال نحو هو خير من فلان وشر منه و،
وندر اثباتها فيهما في قوله بلال خير الناس وابن الاخير وقراة ابي قلابة من الكذاب
الاشر كما ندر الحذف من غيرهما كقوله وحب شي الى الانسان ما منعا وما ورد بخلاف ذلك
فشاذ مسموع لا يقاس عليه كاقمن به من قوله هو قمن بكذا اي حقيق صيغ من اسم وكذا قولهم
ما اذرع فلانة من امراة ذراع اي خفيفة اليد في الغزل كذا قال ابن مالك لكن حكى ابن
القطاع ذرعت المراة وما اختصره من اختصر فهو من غير الثلاثي المجرد ومن مبني للمفعول
وما اعساه واعس به من عسى وهو جامد وما ازهاه من زهي وهو مبني للمفعول
وهي اسود من القار كذا في حديث صفة جهنم من سود وسود ومن صفة الحوض،
ماوه ابيض من اللبن واشغل من ذات النحيين من شغل مبني المفعول قال ابو حيان
وشذ ايضا قولهم ما اعظم الله وما اقدره في قوله ما اقدر الله ان يدني على شحط لعدم
قبول صفات الله الكثرة والمختار وفاقا للسبكي وجماعة كابن السراج وابي البركات
ابن الانباري والصيمري جوازه والمعنى ما اعظم الله انه في غاية العظمة ومعنى التعجب
فيه انه لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول واعظامه تعالى وتعظيمه الثنا عليه بالعظمة واعتقاد
وكلاهما حاصل والموجب لهما امر عظيم والدليل على جواز اطلاق صيغة التعجب والتفضيل
في صفاته تعالى لقوله اسمع به وابصر اي ما اسمعه وابصره وقول ابي بكر رضي الله عنه
فيما رواه ابن اسحق في السيرة عنه اي رب ما احلمك اي رب ما احلمك اي رب ما احلمك
وقوله صلى الله عليه وسلم لله ارحم بالمومن من هذه بولدها وقوله لابي مسعود وقد،
ضرب مملوكه لله اقدر عليك منك عليه رواه مسلم فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكي
منها الا اثر ابي بكر وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين والعذر له انه تكلم على
التعجب وهما في التفضيل بناء المصدر اي هذا مبحثه ويطرد لفعل بالفتح وفعل
بالكسر حال كونهما وفعل بالفتح والسكون صحيحا كان كضرب ضربا وجهل جهلا او معتلا
كوعد وعدا وباع بيعا وقال قولا ورمى رميا وغزا غزوا ووطي وطيا وخاف خوفا وفني
فنيا او مضاعفا كرد ردا ومس مسا وسهو سهوا كذا ورميت
الدابه ولدها رامًا اجته وشرط ابن مالك لفعل المكسور ان يفهم عملا بالفم كلقم
لقما وشرب شربا وبلع بلعا ومنع ابن جودا قياسهما اي مصدرا فعل وفعل فقال
لا يدرك مصادر الفعل الثلاثي الا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع ويطرد لفعل
بالكسر لازما فعل بفتحتين صحيحا كان كفرح فرحا او معتلا كجوي جوا وجلي وجلا
وعور عورا ورديَ ردا او مضاعفا كشل شللا الا في الالوان والعيوب ففعلة بالضم
مصدره المطرد كسمر سمرة وحمر حمرة وادم ادمة ولفعل بالفتح لازما فعول بضم

دها

بناء المصدر

الفاء سوا كان صحيحا كركع ركوعا وخرج خروجا ومعتلا كوقف وقوفا وغابت الشمس
غيوبا وولي ولوا او سمي مضيا ام معتلا عفا كمر مرورا فان كان لعلة فعال كسعل سعالا
وعطس عطاسا وسير فعيل كرحل رحيلا ويكونان اي فعال وفعيل للصوت كصرخ
صراخا وصهل صهيلا ويجي فعال بالمفوض كزعا زعا فلا ياتي على فعيل وغلب فعيل
في المضعف وللتقلب والاضطراب فعلان بفتح الفاء والعين كخفق خفقانا وجال جولانا والابا
اي الامتناع فعال بكسر الفاء كنفر نفارا وجمح جماحا والحرفه والولايه فعاله بالكسر
ككتب كتابه وخاط خياطه وولي ولايه ونقب نقابه ولفعل بالضم فعوله بضم الفاء كصعب
صعوبه وسهل سهوله وفعاله بالفتح كفصح فصاحه وجزل جزاله وقيل فعل كذا
ولافعل افعال سوا كان صحيحا ام معتلا ام مضاعفا متعديا ام لازما كاكرم اكراما واسي
اسا واجل اجلالا واعطي اعطا واستفعل استفعال كاستخرج استخراجا ولفعل تفعيل
وتفعله ككرم تكريما وتكرمه وهنا تهنيا وتهنيه ويختص تفعله بالمعتل فلا يرد منه التفعيل
كزكي تزكيه ولفعلل فعلله كدحرج دحرجه وفيل وفعلال بالكسر كسرهف سرهافا
والاصح انه سماع لا قياس فان كان مضاعفا كزلزال فعلال فالفتح له مطرد كزلزال
ولفاعل فعال ومفاعله كقاتل قتالا ومقاتله ويلزم مفاعله فيما فاوه يا كياسر مياسره
ويندر في فعال كياوم يواما والمصدر المطرد لما اوله تا وهو تفعلل وتفاعل وتفعل وملحقاتها
وزنه بضم رابعه وهو العين نحو تدحرج تدحرجا وتقاتل تقاتلا وتوالي توالبا وتكرم تكرما وفي
الملحقات تسربل وتمسكن فان اعتل خامسه فبكسره نحو تجعبي تجعيبا وتقلس تقلبسا
والمصدر المطرد لذي الهمزة وزنه مع كسر ثالثه وزيادة الف قبل الاخر كاجتمع اجتماعا
وانقطع انقطاعا واستخرج استخراجا واطمان اطمانانا واحرنجم احرنجاما واجلود
اجلوادا واعشوشب اعشيشابا واحمر احمرارا واحمار احميرارا وما عدا ذلك سموع
كشكران مصدر شكر وذهاب مصدر ذهب ونجه مصدر نجح وشبع مصدر شبع وكذاب
مصدر كذب وتملاق مصدر تملق وجا المصدر علي مفعول قليلا كميسور ومعسور ومعقول
ومجلود ومفتون وعلي فاعله اقل كما قيه وعافيه وزعم بعضهم قياس التفعال وقال
الفرا هو من التفعيل وزعم قوم قياس فعيلي مسئله يدل علي المرة من الثلاثي
العاري من تا بفعله بفتح الفاء سوا كان مصدره علي فعل كضربه او لا كخرجه من
خروج لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما فرق بينه وبين واحده بالتا كذلك
المصدر وعلي الهيئة منه اي الثلاثي العاري من التا بفعله بالكسر كجلسه ولا تكون
الهيئة من غيره اي غير الثلاثي وهو الرباعي والمزيد غالبا وشذ حسن العمه
من اعتم والخمره من اختمر والقمصه من تقمص والنقبه من تنقب والمره منه
اي من غير الثلاثي العاري من التا ايضا بان تلحق في مصدره نحو انطلاقه وما فيه
التا في الصور الثلاث يدل علي المرة او الهيئة منه بالوصف كوحدة واحده واستغاثة

بناء المرّة والهيئه

ابنية اسم المصدر والزمان والمكان

واحده ونشدة عظيمه ثم انما تلحق التا الابنية المقيسه دون السماعيه فان كان له بيان
مقيسان او مسموعان لحقت الاغلب في الحكم كان الاستعمال نص عليه سيبويه وغيره
قال ابن هشام ويظهر لي ان نحو كدره مما فيه تا ولبس علي نحله ولا نحله تجوز ان يرجع
به الي نحله ونحله لله لا لله علي المرة والهيئة ولا يحتاج الي الصفة اذ لا الباس مسئلة
يصاغ من الثلاثي مفعل بفتح الميم والعين قياسا لمصدر وزمان ومكان ان اعتلت
لامه مطلقا سوا كان مفتوح العين في المضارع ام مكسورها ام مضمومها مثالا ام لا كمرمي
ومدعي ومرمي وموعي والا بان كان صحيح اللام فتكسر العين ان كان مثالا بالواو كموعد
وموقف لان الواو بين الفتحة والكسره اخف منها بينها وبين الفتحه فان كان مثالا
باليا فبالفتح كميسر وتكسر العين ايضا في غير المصدر اي في الزمان والمكان ان كان من
يفعل بالكسر غير مثال كمنقوض ولا منقوض لانهما يبنيان علي المضارع ليوافق حركة عينهما
حركة عينه لكونهما مشتقة منه كمضرب بخلاف المصدر منه فانه بالفتح كمضرب وبخلاف الثلاثي
من يفعل او يفعل فانها بالفتح ايضا كمشرب ومقتل وما عينه يا كغيره اومخيرا ومسموع
اقوال ويصاغ من غيره اي الثلاثي للثلاثه لفظ المفعول في المستعمل مصدرا بسم الله مجراها
ومرساها اي اجراها وارساها ومزقناهم كل ممزق الي ربك يومئذ المستقر اي الاستقرار
وما عدا ذلك مسموع لا يقاس عليه كالمشرق والمطلع والمغرب والمرفق والمنسك والمجزر
والمحشر والمسقط والمنبت والمسكن والمنسك والمسجد بالكسر والقياس فتحها مسئله

الالة

بنا الالة مطرد علي مفعل بكسر الميم وفتح العين ومفعال ومفعله لذلك كمشعر ومجدح
ومفتاح وملقاط ومكسحه والمفعل بضمتين والمفعل بفتحتين والمفعال بالكسر محفوظ
ولا يقاس عليه كمنخل ومسعط ومدهن واراث اله تاريث النار اي اضرامها ومسراد
ما يسرد به اي يخرز وكشو مفعل بكسر الميم وفتح العين للمكان كمطبخ لمكان الطبخ
وموثق لبيت الخلا بنا الصفات اي هذا مبحث ابنية اسم الفاعل والمفعول

بنا الصفات

والصفة المشبهه وامثلة المبالغه يطرد في اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي زنه
المضارع بابدال اوله ميما مضمومه وكسر متلو الاخر اي ما قبله في الفاعل وفتحه في
المفعول كمكرم ومكرم ومستخرج ومستخرج ومنه اي الثلاثي زنه فاعل في الفاعل
كضارب وعالم وزنه مفعول في المفعول كمضروب لكن صفة فعل المكسور العين اللازم
في الاعراض فعل بالكسر كفرح فهو فرح وفي الالوان والعاهات افعل كاحمر واسود
واعور واجهر وفي الامتلا وضده فعلان كشبعان وريان وصديان وعطشان وصفة
فعل المضموم ولا يكون الا لازما فعل كضخم وفعيل كجميل وهذه الاوزان هي الصفه
المشبهه ولا تبني من متعد بل من لازم وقل منها وزن اسم الفاعل نحو طاهر القلب ومنطلق
اللسان ومنبسط الوجه خلافا لمن منع مجاراتها المضارع وهو الزمخشري وابن الحاجب
قال ابو حيان ولا التفات اليه لاتفاقهم علي ان ضامر الكشح وساهم الوجه وخامل الذكر

وحامل اللون وظاهر الفاقه وطاهر العرض ومطبن القلب صفات مشبهه وهي جارية لد فيل ولقايل ان يقول ان هذه الصيغ ونحوها اسما فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصيغة المشبهه لا انها صفات مشبهه وورد الفاعل بغير قياس من فعل المفتوح على فعيل كعف فهو عفيف وخف فهو خفيف وعلى فعول وفيعل نحو مات فهو ميت وساد فهو سيد وفعال نحو جاد فهو جواد وغيرها كفعلان نحو يحسان وفيعلان كبيحان من باح وفوعل كحوتع من ختع وورد المفعول على فعَل بفتحتين كقبض بمعنى مقبوض وعلى فِعْل بالكسر والسكون كذبح بمعنى مذبوح وفعيل كقتيل وصريع وجريح وقاسه اي فعيلا بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نقله في التسهيل ولم يستحسنه فقال في شرح الالفيه فعيل بمعنى مفعول كثير وعلى كثرته لم يقس عليه باجماع وغره كلام ابيه في شرح الكافيه حيث قال وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه باجماع فظن انه عايد الى الاوزان الثلاثه وانما هو خاص بفعَل وفِعل لانه فصلهما بعد بعد ان ذكر ان مجيء فعيل كثير وانه لا يقاس عليه ولم يدع في ذلك اجماعا ولا خلافا والقيد المذكور للقياس نبه عليه ابو حيان ولا بد منه فان ماله فعيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ وقدير لا يجوز استعماله في المفعول فلا يلبس قال وينبغي ايضا ان يقيد بكونه من فعل ثلاثي مجرد تام متصرف لان ما وجد عن العرب مصوغا كذلك انما هو مصوغ مما ذكرناه وورد صيغة فَعِل المكسور على فُعُل بضمتين وفعيل وفُعْل بالضم والسكون وورد صيغة فَعُل المضموم على فَعِل بالفتح والكسر كحمُس فهو حمِس وفعول كحصور وفَعال كجبان وفُعال بالضم كشجاع وغيرها كاشجع وصرعان وحسن وعفر وغمر ووضاء واذا بنيت صيغة من مفتوح العين ومضمومها بني على الفتح وامثلة المبالغة تبنى من ثلاثي مجرد غالبا وشذ بناؤها من افعل كدراك من ادرك ومعطا من اعطا ونذير واليم من انذر والم وزهوق من ازهق التانيث اي هذا مبحثه هو فرع التذكير التانيث
لانه الاصل في الاسما اذ ما من شي يذكر او يونث الا ويطلق عليه شي وشي مذكر في لغاتهم ومن ثم اي من هنا وهو كون التانيث فرعا اي من اجل ذلك احتاج الى علامه لان الاشياء الاول تكون مفرده لا تركيب فيها والثواني تحتاج الى ما يميزها من الاول ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف الى علامه لانه فرع التنكير واحتياج النفي وشبهه اليها لانها فروع الايجاب وهي اي علامة التانيث الف مقصوره وممدوده قال البصريه وهي اي الممدوده فرع عن المقصوره ابدلت منها همزه لانهم لما ارادوا ان يونثوا بها ما فيه الف لم يمكن اجتماعهما وتقلبها والتقايهما ساكنتين فابدلت المتطرفه للدلالة على التانيث همزه لتقاربهما وخصت المتطرفه لانها في محل التغيير ويدل لذلك سقوطها في الجمع كصحاري ولو لم تكن مبدله لم تحذف التا في اسما تتعرف بالضمير يعود اليها نحو الكتف اكلتها والاشاره كهذه جهنم والرد في التصغير كهنيدة والخبر والحال والنعت نحو الكتف المشويه او مشويه لذيذه والعدد اي سقوطها منه نحو ثلاث هنود والغالب في التا ان يفصل بها وصف المونث من المذكر كضارب وضاربه

وحسنه

وحسنه وصعبه وقلت للفصل في الجوامد كامري وامراه ورجل ورجله وغلام وغلامه وانسان وانسانه وحمار وحماره واسد واسده وبردون وبردونه وهذا النوع لا ينقاس وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرا كتمر وتمره وبقر وبقره و لعكسه قليلا كما للواحد وكماة للجمع وللمبالغة كروايه وتاكيدها اي المبالغه كعلامه وتاكيد التانيث كنعجه وناقه او تاكيد الجمع كحجاره وفحوله او تاكيد الوحده كظلمه وغرفه والتعريب اي الدلالة على انه اعجمي عُرّب ككيالجه جمع كيلج مكيال وموازجه جمع موزج الخف والنسب اي الدلاله عليه نحو المهالبه والاشاعثه والازارقه في النسب الى المهلب والاشعث والازرق اي الاشخاص المنسوبون الى ما ذكر دلت التاء على انه جمع بطريق نسب لا جمع بطريق الاسم كسابر الجموع وعبر بعضهم عن ذلك بانها عوض من ياء وتكون عوضا من فاء كعده او عين كاقامه او لام كلغة او مدة تفعيل كتزكيه وغير ذلك قال ابو حيان كالنسب والعجمه معا نحو سيابجه وبرابره معناه السبيجيون والبربريون لا يحمل التا فيه لاحد المعنيين لانه ليس اولى بها من الاخر وكالفرق بين الواحد والجمع نحو بغال وبغاله وحمار وحماره وبصري وبصريه وكوفي وكوفيه قال ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس لان هذا من الصفات لا الاجناس والغالب ان لا تلحق الوصف الخاص بالمونث كحايض وطالق وطامث ومرضع لعدم الحاجة اليها امن اللبس ولانها في الاصل وصف مذكر كانه قيل شخص حايض وطالق ولانها تودي معنى النسب اي ذات حيض وذات طلاق علل بالاول الكسائي وبالثاني سيبويه وبالثالث الخليل والغالب ان لا تلحق صيغة على مفعال بالكسر كمذكار ومنتات ومعطار وشذ ميقانه بمعنى موقنه او مِفْعَل بالفتح وكسر العين كمِغشم او مِفعيل كمعطير وشذ مسكينه او فعول لفاعل كصبور وشكور وضروب وشذ عدوه بخلافه بمعنى مفعول كاكوله بمعنى ماكوله وركوبه بمعنى مركوبه اي مركوب عليه او فعيل لمفعول كجريح وقتيل ما دام لم يحذف موصوفه فان حذف لحقته نحو رايت قتيله بني فلان لئلا يلبس وكذا اذا جرد عن الوصفيه نحو ذبيحه ونطيحه وكذا فعيل بمعنى فاعل كربيبه وظريفه وشريفه وشذ امراة صديق وقد يذكر المونث وبالعكس حملا على المعنى نحو ثلاثه من قوله ثلاثة انفس وثلاث ذود الحق التا في عدده حملا على الاشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها انث الكتاب حملا على الصحيفه و ومنه اي من تانيث المذكر حملا على المعنى تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا انث المصدر المنسبك بان والفعل وهو اسم تكن وهو المخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم وقوله قل لا اجد فيما اوحي الي محرما على طاعم يطعمه الا ان تكون ميتة انث تكون واسمها ضمير مذكر عايد على المحرم لتانيث خبره وهو ميتة ثم جاز في ضمير مذكر ومونث توسطهما. كذا سله يلحق باخر الماضي تا السا كنه
حرفا وقال الحلولي اسما ما بعدها بدلا منها او مبتدا خبره الجملة قبله ولم تلحق آخر المضارع

استغناءً بتاء المضارعه ولا الامر استغناءً بالياء ولحوقها لاخر الماضي اذا اسند لمونث
ولا له على تانيث فاعله وجوبا ان كان ضميرا مطلقا اي لحقيقي او مجازي نحو هند قامت
والشمس طلعت او ظاهرا حقيقيا وهو ما له فرج من الحيوان نحو قامت هند وتركها
مما ذكر ضرورة على الاصح كقوله والارض ابقل ابقالها وقوله تمنى ابنتاي ان
يعيش ابوهما وقال ابن كيسان يقاس عليه لان سيبويه حكى قال فلانه وثالثها
قاله الكوفيون يجوز القياس في الجمع بالالف والتاء دون المفرد فيقال قام الهندات
قياسا على جمع التكسير وراجحا ان كان ظاهرا مجازيا نحو طلعت الشمس ومن تركه
وجمع الشمس والقمر فانظر كيف كان عاقبة مكرهم او حقيقيا مفصولا بغير الا نحو
قامت اليوم هند ومن تركه اذا جاءكم المومنات ان امرءا غره منكن واحدة و
ومساويا ان كان جمع تكسير او اسم جمع مطلقا اي لمذكر او مونث نحو قامت الزيود
وقام الزيود قالت الاعراب وقال نسوه او جمعا بالالف والتاء لمذكر نحو جاءت الطلحات
وجاء الطلحات بخلافه لمونث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت
الهندات الا على لغة قال فلانه او اسم جنس لمونث نحو كثرت النخل وكثر النخل ومنه
نعم وبئس نحو نعمت المراه فلانه ونعم المراه لان المقصود فيه الجنس على سبيل و
المبالغه في المدح او الذم وكذا نعمت جاريه هند ونعم جارية هند فان كان فاعلها
مذكرا كني به عن مونث جاز لحاقها والترك اجود نحو هذه الدار نعم البلد ونعمت
البلد وفي عكسه الاثبات اجود نحو هذا البلد نعمت الدار ونعم الدار ومرجوحا ان
فصل بالا نحو ما برئت من ريبة وذم في حزبنا الابنات العم وقيل ضرورة لا تجوز
في النثر ورد بقراءة ان كانت الا صيحة واحده بالرفع وجوزها الكوفيه في جمع المذكر
السالم كجمع التكسير فيقال قامت الزيدون والبصريه منعوا ذلك لعدم وروده ولان
سلامة نظمه تدل على التذكير واما البنون فان نظم واحده متغير فجرى مجرى التكسير
كالابنا والتاني اول المضارع كالماضي حكما وخلافا فتجب في تقوم هند وهند تقوم
والشمس تطلع وترجح في تطلع الشمس وتهب الريح ويرجح تركها في ما تهب الريح الا
في كذا ومن الحاق ما نرى فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم فان اخبر به عن ضمير غيبة
لمونث نحو الهندان هما يفعلان فالزم ابن ابي العافيه التا حملا على المعنى وصححه ابو
حيان وخالف ابن البادش فجوز اليا حملا على لفظ هما وذكر انه قاله قياسا ولم يعلم
في المساله سماعا عن العرب ولا نصا لاحد من النحاه ورده ابو حيان بان الضمير يرد
الاشيا الى اصولها وقد وجد السماع بالتاء في قول ابن ابي ربيعه لعلهما ان تبغيا
لك حاجة مسئلة اوزان الف التانيث المقصوره فعلى بالضم فالسكون اسما
او وصفا او مصدرا نحو انثى وحبلى وبشرى وفعلى بالفتح انثى فعلان اي وصفا
كسكرى او مصدرا كدعوى او جمعا كجرحى فان كان اسما لم يتعين كون الفه

للتانيث بل يصلح لها وللالحاق كارطى وعلقى وفعلى بالكسر مصدرا كذكرى او جمعا
كظربا وحجلا ولا ثالث لهما فان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يتعين له فان لم ينون فله
كضيزى اي جايره او نون فللالحاق كرجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وفعالى
بالضم والتخفيف ولم يرد وصفا بل اسما نحو حبارى لطاير وجمعا نحو سكارى وزعم
الزبيدي انه ورد وصفا نحو جمل علادى اي شديد ضخم وفعّلى بالضم وتشديد
العين المفتوحه نحو سمّهى للباطل وافعلاوى بالفتح وضم العين نحو اربعاوى لقعدة
المتربع وفعّلى بالكسر فالفتح فالتشديد نحو سبطرى لنوع من المشي وفعُلّى
بضمتين وتشديد اللام نحو كفرّى لوعاء الطلع وحذرّى من الحذر وبذرّى من
التبذير وفعّالى بالضم والتشديد نحو شقّارى لنبت وحوّارى وخضّارى وفعلوى
نحو هربذى لنبت وفعولى نحو فعولى لضرب من مشي الشيخ وفعللولا او فعلولا
نحو حندقوقا لنبت قيل نونه اصليه وقيل زايده ويقال بكسر الحاء وبكسرها والدال
وبفتح الدال والقاف مع كسر الحاء وفتحها ومفعلا بالضم وتشديد اللام ولم يجي الا
صفة نحو مكورّى لعظيم الارنبه ويفعلى بالكسر وتشديد اللام نحو مرقدّى
لكثير الرقاد وفعلولى بفتحتين نحو رهبوتى ورغبوتى للرهبة والرغبه وفعللا بكسر
الفاء واللام نحو ترفصى بمعنى الترفصى وفعلنى مثله نحو عرضنى وفعلنى بالضم و
والفتح وسكون اللام نحو عرضنى من الاعتراض وفعلّى بتشديد اللام نحو هبرّى
للباطل وفعلّل بكسر الفاء واللام وتشديد الثانيه نحو شفصلى لنبت يلتوي على
الاشجار فعّيلا بفتحات وتشديد الياء نحو هبيخا لمشية بتختر وفعليّا بفتحات
وتشديد الياء ولم يجي الا اسما نحو مرحيّا للمرح وفعللايا نحو بردرايا لموضع وفعلايا
نحو حولايا وفعلايا بالضم والفتح نحو برحايا للعجب وافعلى بالكسر نحو ايجلى لموضع و
فعلّى بالفتح وتشديد اللام نحو دودرّى لعظيم الخصيتين واوزان الممدودة
فعلاء بالفتح والسكون اسما كصحراء او وصفا كحمراء وديمة هطلاء او مصدرا كرغباء
او جمعا كطرفاء وافعلاء بكسر العين نحو اربعاء للرابع من ايام الاسبوع وامرقاء واوليا
وافعلاء بضمها كاربعاء العود من عيدان الخيمه وفعللاء مثلث لام وفا كعقرباء لمكان
وهندباء لبقله وقرفصاء لضرب من القعود وفعلاء بالضم وفتح اللام كترفصاء قال ابو
حيان لم يثبته غير ابن مالك وقال الفتحه للتخفيف فلا يكون اصلا وفعليا كزبنيا
وطيطيا قال ابو حيان ولم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكانهم راوا ان
اليا يا تصغير فكانه في الاصل بني على فعليا وان لم ينطق به فيكون كالو مصغرت
كبريا على كبيريا وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وصفاته لا يثبت بناء اصليا
وفعولا بضمتين نحو عشورا للعاشر من ايام المحرم قال ابو حيان وذكر بعض الصرفيين
فيه القصر فيكون من الابنية المشتركه ومفعولا نحو مشيوخا ومعلوجا ومجبورا وماتونا

لجماعة الشيوخ و العلوج والاعيار والاتن ومَفعِلا بالفتح وكسر العين كمرعزا وفَعلاء
بالكسر وفتح العين نحو سيراء لنوع من ثياب القز وفَعالا بالفتح اسما نحو براكا لمعظم
الشي وصفة نحو طباقا للرجل الذي ينطبق علي امره وفِعالا بالكسر كقصاصا للقصاص
قال ابو حيان ولا يحفظ غيره ومَفاعلا بالفتح كتبايعا للمكان قال ابو حيان ولم يذكر هذا البنا
عن ابن القطاع وتبعه ابن مالك وفاعلا مثلث عين اي مفتوحها كجابر باد ومكسورها
كقاصعا ونافقا كلاهما لجحر اليربوع ومضمومها كقا تلا وشا ملا لنبت والمفتوح
والمضموم زادها ابو حيان علي التسهيل وفِعليا بكسر الفاء واللام اسما ككبريا وسيميا
للعلامه او صفة كرجل حربيا اي شمال وفُعَلا بضم الفاء والعين وبفتح العين كخنفسا
وحنفسا وفَعالا بالفتح كبرناسا بمعني الناس ويشتركان اي المقصور والممدود
في اوزان فَعَلي بفتحتين فالمقصور اسم نحو أجلي لموضع وبردي لنهر بدمشق وصفة
لجمزي ومرطي وبشكي لضرب من العدو وجفلي للدعوة العامه ونقري للخاصه والممدود لا يحفظ منه الا قرما وجنفا موضعان وابني وانا وهي الامه وفُعَلي بالضم
فالفتح فالمقصور لم يرد الا اسما نحو شعبي لموضع وأربي للداهيه والممدود اسم كخششا
لعظم خلف الاذن وصعدا للتنفس ورحضا لعرق الحمي وصفة كنفسا ونافة عشرا
وفَعْلَلي بفتح اللام ولم يرد الا اسما فالمقصور كقهقري لنوع من المشي وترتبي لامراة
وقرقري لموضع والممدود كعقربا لموضع وعد ابن مالك هذه الاوزان الثلاثه في
الكافيه من المختصات بالمقصور وفي التسهيل من المشتركة قال ابو حيان وهو الصحيح
وفِعْلِلي بكسر الفاء واللام ولم يرد الا اسما فالمقصور كهربذي لمشية الهرابذه والممدود
كهندبا للبقلة وطرمسا للظلمه وجلحطا لارض لا شجر بها وفَوْعَلي بفتح الفاء والعين ولم
يرد الا اسما كخوزلي لمشية بتخنز وحوصلا وفيعلي بالفتح كخيزلي ودبكسا لغة
في دبكسا وهي القطعة من النعم قال ابو حيان لم يثبت هذا الوزن الا ابن القطاع وتبعه
ابن مالك وقال غيره هو فعللا وفعللا فلم يثبت فيعلا للممدود وفعيلي نحو كثيري
ودقرينا وكريثا لنوع من البسر بفتح الفاء وكسر العين وفِعِّيلي بكسرتين وتشديد
العين فالمقصور لم يرد الا مصدرا كحثيثا للحث وهجيري للعاده والممدود لم يحفظ منه
الا خصيصا ومليثا ولا رابع لها وفاعولا بضم العين نحو بادولي لبلد وعاشورا
ومناروا للضرر وإفعيلي بكسر الهمزة والعين نحو هجيري واجريا للعاده ولا يحفظ
غيرها والهجيرا واجريا لغة فيهما واحليلا موضع وفِعلَي لقطبي لنبت وزمكي ودمجي
وزمجا بالقصر والمد للاست وهذا الوزن عده ابن مالك في الكافيه من المختص بالمقصور
وفي التسهيل من المشترك قال ابو حيان وهو الصحيح وفَعلولي بفتح الفاء وسكون العين
وضم اللام نحو فوضوضي للفا ومنه ومعكوكا ومعكوكا للشر والجلبه وفَعَليا بفتحتين
وكسر اللام كركيا وزكريا وفُعَّيْلي كخليطي للاختلاط ولخيزي للغز ودخيلا

لباطن

لباطن الامر وتبيطي للقاطن وفَعْنَلي كجلندا اسم ملك وجلندا وأفعلي بفتح الهمزة
والعين كاجفلي للدعوة العامه واوجلي موضع ولا ثالث لهما والاربعا والاجفلا وفِعِلا
بضم اوله ببيض ابو حيان لمثال المقصور منه قال ومثال الممدود بينا نخا اسم بلد
لا غير وفُعالي بالضم وكسر اللام كجاذي وحجاذبا وفعولي بالفتح فالضم كجيد سبوطي
اسم او لقب وحضورا لموضع ودبوقا للعذره ودنوقا للكرمة لقرية بالبحرين وقطورا
قبيله في جرهم وكحرورا وجلولا موضعان وهذا الوزن ذكره في التسهيل من المختص بالممدوده
وهو راي ابن عصفور وعده ابن البرطيه وابن القطاع من المشترك قال ابو حيان وهو
الصحيح وفَعَوْلا بفتحتين وسكون الواو كشروري لموضع وقحوحا للطويل الرجلين
وفاعلا كقا تلي وقا تلا وفُعُلّي بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام كعرمتي من
الاعتراض وسلحفا المقصور والممدود اي هذا مبحثهما وذكرا عقيب التانيث لاشتما
علي الالف المقصوره والممدوده والاولي في مناسبة التسميه ان المقصور سمي به لانه
لا يمد الابمقدار ما في الفه من اللين ولان الفه تحذف لتنوين او ساكن بعدها فيقصر
والممدود بخلافه وقيل سمي المقصور لانه حبس عن الاعراب والقصر الحبس وليس بجيد
لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ويلزمه صدق هذا الاسم علي المضاف للياء
المقصور ما آخره الف لازمه من الاسماء المعربه فخرج بالالف ما آخره يا وبالازمه
الاسماء الستة حالة النصب ولم احتج الي زيادة مفرده كما صنع ابن الحاجب احترازا من
الممدود نحو صحرا لعدم الحاجة اليه اذ لا يصدق عليه ان آخره الف بل همزة فلم يدخل ولا
يوصف بذلك غير الاسما كيخشي ويرمي والي ولا المبنيات كمتي وهذا واذا وما يقع في
عبارة بعضهم من اطلاق ذلك عليها تسامح ويقاس القصر في كل معتل آخره فتح ما قبل
آخر نظيره الصحيح لزوما او غلبة كمفعول غير الثلاثي كمصطفي ومتعدي ومقتفي
ومستقضي اذ نظايرها من الصحيح مفتوحه ما قبل الاخر لزوما كما تقدم ولم يشذ منها شي
ومصدر فعل اللازم كهوي هوى وجوي جوا اذ نظيرها من الصحيح فرح وفرحا لان
المصدر فيه علي فعل بالفتح غالبا وان جا علي فعاله كشكس شكاسه فاكتفي بالغالب في
قصر نظيره المعتل والمفعل سوا كان مصدرا ام زمانا ام مكانا كمرمي ومغزي اذ
نظيرها مذهب ومسرح بفتح ما قبل الآخر لزوما والمِفعَل بكسر الميم وفتح العين للاله
نحو مرمي ومهدي وهو وعاء الهديه اذ نظيرها نحو مخصف ومغزل وعلي مفعل بالفتح
غالبا وان جاء علي مفعال نادرا وجمع فِعله بالكسر وفُعله بالضم نحو مريه ومرا ومديه
ومدي اذ نظيرها من الصحيح نحو قربه وقرب وقربه وقرب علي فعل وفعل بفتح
ما قبل الآخر والممدود ما آخره الف بعدها همزة زايده من الاسماء المعربه فخرج
بالقيد الاخير المقصور وبالزايده الالف المبدله من اصل نحو كسا وردا والالف
لذلك نحو ما فان اصله موه قلبت الواو الفا والهاء همزة فلا يسمي ممدودا النص عليه

علي

المقصور والممدود

له

الفارسي لعروض المد فيه اذ الفها واو في الاصل ولا يسمي ممدودا من الاسما كجا وشا
ولا المبنيات كهؤلاء والألاء الا تسمحا ويقاس في ما اي معتل الآخر قبل آخر نظيره الصحيح
الف لزوما او غلبة كمصدر الفعل ذي همز الوصل كالاستقصا والاصطفا اذ نظيرهما
الاستخراج والاقتدار وفعّال بالفتح والتشديد كعدّا وسقّا اذ نظيرهما قتّال وشرّاب
وتفعال بالفتح كالتعدا والترما اذ نظيرها التكرار والتطواف ومفعال منه كمهدا اذ
نظيره مهذار بخلافه غير صفة كاسم الاله ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب وقد
ياتي على مفعل كمدعس ومطعن وواحد افعلة ككسا واكسية وقبا واقبية اذ نظيرها
حمار واحمرة وقذال واقذلة واشرت بالكاف الي انه بقية امثلة كثيرة اطردتها
القصر والمد لاندراجها تحت القاعدة المتقدمة وغير ذلك مرجعه السماع قصرا ومدا
وفيه كتب مؤلفة يرجع اليها قال ابو حيان ومن اجمعها تحفة المودود لابن مالك ومر بنا
التثنية وجمعي التصحيح في اول الكتاب تبعا للتسهيل وان كان اللايق ذكره هنا جمع
التكسير اي هذا مبحثه هو قلة يطلق على ثلاثة الي عشرة وكثرة يطلق على عشرة جمع التكسير
فما فوقها وقد يغني احدهما عن الآخر وضعا كقولهم في رجل ارجل ولم يجمعوه على مثال
كثرة وفي رجل رجال ولم يجمعوه على مثال قلة او استعمالا لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء
فالاول اي الذي للقلة اربعة اوزان وسلكت هنا كابن مالك طريقة الابتدا بالجمع وذكر
ما يجمع عليه قياسا وسماعا وسلك ابن الحاجب طريقة سيبويه الابتداء بالمفرد وذكر ما يجمع
عليه قلة وكثرة كذلك احدها افعُل وابتدي به لانه اقل زيادة اذ ليس فيه زيادة غير
الهمزة ويطرد في ثلاثي اسما صحيح العين على فَعْل بالفتح والسكون ككلب واكلب وفلس
وافلس ووجه واوجه ودلو وادل وظبي واظب بخلاف غير الاسم وهو الوصف كضخم وكهل
والمعتل العين كسيف وثوب لاستثقال الضمة على حرف العلة وندر اعبد واعين واسيف
واثوب ويطرد ايضا في اسم مؤنث بلا علامة رباعي ثالثه مدة الف او واو او يا مفتوح
الاول او مكسوره او مضمومه كعناق واعنق وذراع واذرع وعقاب واعقب ويمين وايمن
بخلاف الوصف كشجاع والمذكر وشذ طحال واطحل وعتاد واعتد وغراب واغرب والمؤنث
بعلامة كسحابة ورسالة وحمالة وصحيفة والثلاثي كدعد والخالي من مدة كخنصر وضفدع
لا فَعَل بفتحتين وفِعَل بالكسر فالفتح وفِعْل بالكسر والسكون وفُعْل بالضم والسكون
وفَعُل بالفتح والضم وفُعُل بضمتين حال كون كل منها ذكر مؤنثا اي لا يطرد فيها في الاصح
بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه وقال يونس يطرد في فَعَل اذا كان مؤنثا نحو قدم
واقدم وقال الفرا يطرد فيه وفيما بعده كذلك كقدر واقدر وقدم واقدم وغول واغول
وعجز واعجز وعنق واعنق ولا يطرد فيها المذكر وفاقا وشذ جبل واجبل وجرو
واجر وركن واركن ونرط وانرط وشذ ايضا اكم واكم ونعمة وانعم وكاد واكن
وجنين واجن والثاني افعال ويطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه افعل وهو فَعْل

المعتل

المعتل العين كسيف واسياف وثوب واثواب وغيره وزن فعل من اوزانه كحزب واحزاب
وصلب واصلاب وجمل واجمال ووعل واوعال وعضد واعضاد وعنق واعناق ورطب
وارطاب وابل وآبال وضلع واضلاع اما فعل المطرد فيه افعل فلا ياتي فيه افعال الا نادرا
كفرخ وافراخ وكذا الثلاثي غيره والوصف كجلف واجلاف وحر واحرار وخلق واخلاق
ونكد وانكاد ويقظ وايقاظ وجيد واجياد وكذا غير الثلاثي كشريف واشراف وجبان واجبان
وجنة واجنان وهضبة واهضاب ونمرة وانمار وشعفة واشعاف وثمرة واثمار
وجاهل واجهال وميت واموات ونضو وانضا وانشاد ونماط وانماط وصاحب واصحاب وعبد
واعباد وقطان واقطاط وذوطة واذواط وهو نوع من العنكبوت قيل ويطرد ايضا تف
فيما فاؤه همزة او واو وهو على فعْل صحيح العين نحو انف واناف والف والاف ووهم
واوهام ووقت واوقات ووقف واوقاف استثقالا لافعل فيه لوقوع الضمة بعد واو
وهذا راي الفرا والاكثر على انه فيه محفوظ وقل افعال في فَعَل بفتحتين حال كونه اجوف
كمال واموال وحال واحوال وخال واخوال وندر في فُعَل بالضم والفتح كرطب وارطاب
وربع وارباع وسياتي قياسه ولزم في فِعِل بكسرتين كابل وآبال وغلب في فعل المضاعف نحو
لب والباب وفعْل نحو ... وامداد ونِعْل نحو نمر وانمار وفَعُل نحو عضد واعضاد وفِعَل
نحو عنب واعناب وفُعُل نحو طنب واطناب وعنق واعناق وفعول نحو فلو وافلاء
وعدو واعداء والثالث افعلة ويطرد في اسم مذكر رباعي ثالثه مدة الف او يا او واو
كطعام واطعمة وحمار واحمرة وغراب واغربة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة بخلاف
الصفة وندر شحيح واشحة ونجي وانجية والمؤنث فتقدم ان قياسه افعل وندر عقاب واعقبة
وغير الرباعي وندر قدح واقدحة وقن واقنة وخال واخولة ورمضان وارمضة وخوان
لتبيع الاول واخولة والخالي من مدة وندر جائز واجوزة وهي الخشبة المعترضة في اعلا
السقف فان كانت المدة في الاسم المذكور الفا شذ غيره فيه ان كان مضعفا او معتلا
على فعال بالكسر او فعال بالفتح كبتات وزمام وسما وبنات ومن الشاذ فيه عنان وعنن
وحجاج وحجج وسما وسمي بمعني المطر ليكون مذكرا ولا يشذ في غير ما ذكر غير افعلة كما
سياتي في امثلته وما عدا ما تقدم قياسه يحفظ ولا يقاس عليه والرابع فعلة وقيل هو
اسم جمع لا جمع قاله ابن السراج قال ابو حيان وشبهته انه راه لا يطرد قال وهذه شبهة
ضعيفة لان لنا ابنية جموع باجماع ولا تطرد وعلى الاول لا يطرد بل يحفظ في فعيل كصبي
وصبية وخصي بالفتح وخصية وجليل وجلة وفَعَل بفتحتين كولد وولدة وفتى وفتية
وفِعْل بسكون العين نحو ثني وهو الثاني في السيادة وثنية وفُعال بالضم كغلام وغلمة
وشجاع وشجعة وفَعال بالفتح كغزال وغزلة وفِعَل بالكسر فالفتح كثِنًى بوزن عِدًى
وثنية والثاني اي جمع الكثرة له اوزان احدها فُعْل ويطرد جمعا لافعل وفعلاء
وصفين متقابلين كاحمر وحمراء وحمر او منفردا لمانع خلقة كاكمر للعظيم الكمرة اي

الحشفه وادر للمنتفخ الخصيه واقلف ودنفا دقرنا وعذرا وفي المفرد بن لمانع
استعمال بان لم تستعمل العرب الا احدهما مع وجود المعني فيهما كرجل الي وامراة عجزا
ولم يقولوا اعجز ولا الباسر وجود المعني وهو كبر العجز فيهما خلف فقيل يطرد فيه فعل
وجزم به ابن مالك في شرح الشافيه وقيل يحفظ وجزم به في التسهيل فان صح لاما وعينا
جاز ضمها اي العين ضرورة في الشعر مالم يضاعف كقوله وما انتميت الي خور ولا
كشف وقوله وانكر مع ذوات الاعين النجل بخلاف المضاعف نحو غر لما تلزم منه في الكف
وهو ثقيل مع ثقل الجمع والمعتل اللام نحو عمي لئلا تنقلب الياء واوا ثم تنقلب الي الياء كما
هو القاعده في كل اسم اخره واو قبلها ضمه فيول الي وزن فعل المهمل او العين نحو سود
وبيض لاستثقال الضمه علي حرف العله وما عداما ذكر يحفظ فيه فعل كسقف وسقف
وحوار وخور وعميمه وهي النخلة الطويله وعم وبازل وبزل واسد واسد وبدن
وبدن وذباب وذب و الثاني من اوزان جمع الكثره فعل بضمتين ويطرد جمعا لفعول
اسما مذكرا او مونثا كعمود وعمد وقلوص وقلص او صفة لا كمفعول كصبور وصبر
وشكور وشكر بخلاف نحو حلوب وركوب و فعيل الا اسما كقضيب وقضب ونذ في
الصفه كنذير ونذر وفي ذي التاء كصحيفه وصحف و فعال بالفتح و فعال بالكسر اسمين
غير مضاعفين لمذكر او مونث كقذال وقذل واتان واتن وحمار وحمر وذراع وذرع
بخلاف الوصفين كجبان وناقة ضناك اي عظيمه الموخر وشذ جمل ثقال اي بطي وثقل
وناقه كناز اي وكنز والمضاعفين كعنان ومداد وشذ عنان وعنن ولا يقاس في
فعال بالضم علي الصحيح وبه جزم في التسهيل وجزم في شرح الكافيه بقياسه فيه
ومثله بكراع وكرع وقراد وقرد وسمع وفاقا في نحو سقف وسقف ونمر ونمر وشارف
وشرف ونرجد وفرخ وفرخ وثمره وثمر وستر وستر و يجب تسكين عينه ان كانت واوا
اختيارا نحو سوار وسور ونوار ونور وعوان وعون ومن ضمها في الضروره قوله
عن مبرقات بالبرين وتبدو بالالف اللامعات سور خلافا للفرا في قوله ببقاء الضم
اختيارا قال وربما قالوا عون كرسل فرقا بين جمع العوان والعانه ويجوز التسكين
ان لم تكنها اي واوا ولم يضاعف نحو حمر وقذل بخلاف ما اذا ضوعف نحو سرر فلا
تسكن لما يودي التسكين من الادغام وهو ممنوع هنا لا لتزام الفك في المفرد والجمع مبني
علي مفرده فان كانت العين ياء كسرت الفا فيجمع نحو سيل وعين جمعي سيال وعيان
والاصل سيل وعين ولو بقيت الضمه لزم قلب الياء واوا كموقن وتغيير الحركة اسهل
من تغيير الحرف وحكي توم الفتح في عين الفعل المضاعف تخفيفا علي فعيل فقيل
اسما وقيل وصفه ايضا فعلي الاول وهو راي ابن قتيبه وغيره واختاره ابن الصايغ
لا يجوز في ثياب جدد الا الضم لانه انما سمع في الاسم الذي مفرده علي فعيل لغه وعلي
الثاني وهو راي ابن جني واختاره الشلوبين وابن مالك يجوز جدد كسرر جمع سرير

والتقييد

والتقييد بكون مفرده علي فعيل اهمله ابن مالك ونبه عليه ابو حيان و الثالث من
الاوزان فعل بالضم فالفتح ويطرد جمعا لاسم علي فعله بالضم والسكون وفعله بضمتين
سوا كان صحيح اللام كغرفه وغرف وجمعه وجمع ام معتلها ام مضاعفها كعروه وعري
ونهيه ونهي وعده وعدد بخلاف الوصف منها كرجل ضحكه وهزاه وامراة سلله اي
سريعة في حاجتها وشذ رجل بهمه وبهم و يطرد للفعلي انثي افعل ككبري وكبر وفضلي
وفضل بخلاف فعلي غيره كحبلي وبهمي ورجعي ورجعي و قاسه المبرد في فعل بالضم
والسكون مونثا بغير تاء نحو جمل وغيره قال هو مسموع و قاسه الفرا في فعلي مصدرا
نحو الرويا والرؤي والرجعي والرجع وفي فعلي بفتح الفاء ثانيه واو ساكنة نحو نوبه
ونوب وغيره قصره علي السماع وسمع وفاقا في نحو قريه وقري وحليه وحلي وبره وبري
وعجابه وهي لحمة في ركبة البعير وعجي وعدو وعدا وتغز وهو الجانب والرابع من اوزان
الكثره فعل بالكسر والفتح وقيل هو ومثلوه اي فعل بالضم اسما جمع قاله الفرا لانه
راي انها يجمعان بالالف والتا كغرفات وسدرات وجمع الجمع لا ينقاس وفاقا فحكم بانها
اسما حتي انها اقرب الي المفرد واجيب بان غرفات ونحوه جمع للمفرد لا للجمع والجمع فيه
للتخفيف ويدل لكونهما جمعين انهما لا يوصفان ولا يخبر عنهما الا بجمع ويطرد فعل جمعا
لاسم تام علي فعله بالكسر والسكون نحو فرقه وفرق بخلاف الوصف نحو صغره وكبره
وغير التام وهو المحذوف منه اما الفاء نحو رقه او اللام نحو لثه وقاسه الفراني فعلي
اسما نحو ذكري وذكر و فعله بفتح الفاء ياي العين نحو ضيعه وضيع كما قاد فعلي في رويا
ونوبه وحجبه في ذي الالف بهما ان التانيث بالالف شبيه بالتانيث بالتاء في مواضع
وقد عاملتها العرب معاملة واحده في نحو اخري واخر كغرفه وغرف وفا قا صمعا
وقوا صع كسالف وسوالف فكذا تجري فعلي وفعلي كفعله وفعله ولم يجز ذلك في فعلي
وصفا ككيصي وقاسه المبرد في فعل بالكسر مونثا بغير تاء نحو هند كما قاس فعلا في
نحو جمل ووافقه في الموضعين ابن مالك في شرح الكافيه وسمع وفاقا في نحو قشع في
نحو الجلد البالي وقشع وهضبه وهضب وحاجه وحوج وهدم وهو الثوب الخلق
وهدم وصوره وصور وحداه وحدا وعدي وعدي و الخامس فعال بالكسر ويطرد
جمعا لفعل بالفتح والسكون مطلقا اسما كان او صفة ياي العين او غيره كجفنه وجفان
وصحفه وصحاب وغيضه وغيظا من و فعل بالفتح والسكون اسما او صفه او واي العين
نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وحرمن وحيامن لا ياي العين او الفا كبيت وشيخ
وبحر لاستثقال كسر الياء او ما قبلها وشذ ضيف وضياف وبعر وبعار وهو الجدي
و فعل بفتحتين اسما كجبل وجبال وقلم وقلام لا مضاعفا كطلل ولا معتوما كرحي ولا
الرمل كبطل وشذ حسن وحسان و فعله بفتحتين كرقبه ورقاب وحسنه وحسان
كذا مثل ابو حيان فاشعر بانه لا يشترط ان يكون اسما كفعل ولم يقيده به في التسهيل

وصرح ابن القاسم بانه يشترط فيه ما اشترط في فَعَل ولاسم علي فعل بالكسر او
فعل بالضم ساكن العين كذيب وذياب وريح ورماح وخف وخفاف لا فُعل بالضم
يائي اللام كمدي بل قياسه افعال ولا واوي العين نحو حوت بل قياسه فعلان ولا
الوصف منها كجلف وحلو ولوصف غير منقوص صحيح العين او مهملها علي فعيل وفعيله
بمعني فاعل كظريف وظريفه وظراف وكريم وكريمه وكرام وطويل وطويله وطوال
بخلافها بمعني مفعول كجريح ولطيمه وشذ ربيطه ورباط او منقوص وخصه الجبردي
بمونثه اي فعيله وخطاه الخضراوي ولوصف علي فعلان بالفتح والضم وفعلانه كذلك
وفعلي بالفتح نحو غضاب في غضبان وغضبي وندام في ندمان وندمانه وخماص في خمصان
وخمصانه وشذ في ما عدا ما ذكر كحزون وحزنان ولقحه ولقاح ونمر ونمره ونمار
وعباه وعباء وقايم وقايمه وقيام وراع وراعيه ورعاء وربي ورباب وجواد وجياد
وناقه هجان ونياق هجان وخير وخيار واعجف وعجفا وعجاف وبرمه وبرام وربع
ورباع وسرحان وسراح ورجل ورجال والبير وابار وحداه وحدا وثمينه وثمان
والسادس فُعول بالفتح والضم ويطرد جمعا لاسم علي فَعْل بالفتح والسكون غير
واوي العين ككعب وكعوب وبيت وبيوت بخلاف الوصف وشذ زوج وزووج وشذ
ضيف وضيوف وكهل وكهول والواوي العين او علي فِعل بالكسر كجسم وجسوم ودرع
ودروع بخلاف الوصف او علي فُعل بالضم غير مضاعف ولا واوي العين او يائي
اللام كجند وجنود وبرد وبرود بخلاف المضاعف نحو خف وحوت ومدي وشذ
خص وخصوص وهو الورس ونؤي ونوي او علي فَعَل بفتحتين غير اجوف ولا
مضاعف كاسد واسود بخلاف الوصف والاجوف وشذ ساق وسوق والمضاعف
نحو طلل وطلول وقيل يسمع فيه ولا يطرد وجزم به في شرح الكافيه او علي فَعِل
بالفتح والكسر نحو كبد وكبود ونمر ونمور وشذ فيما عدا ذلك كشاهد وشهود وصخره
وصخور وشعبه وشعوب وقنه وقنون وظرن وظرون واسنه واحدة قوي الوتر
واسون وعناق وعنوق وقد تلحقه اي فعولا وفعالا كفحوله وعمومه وحجاره وفحاله
وقد يغني عنها فعول وفعال بالضم في الاستعمال كقولهم ضيين في ضان ولم يقولوا
ضنان وضون وقالوا في المعز معيز ولم يقولوا معوز نعم قالوا معاز والاصح انهما
تكسير اي جمعان لا اسما جمع وقيل هما اسماء جمع وثالثها الثاني اي فعال اسم جمع وفعيل
جمع حكاه ابو حيان والسابع فُعَّل بالضم وفتح العين المشدده ويطرد جمعا لوصف
علي فاعل وفاعله كضُرَّب في ضارب وضاربه بخلاف الاسم منها كحاجب العين وجاير
البيت والثامن فُعّال بضبطه ويطرد جمعا للاول اي لوصف علي فاعل كصايم
وصوام وشذ في فاعله كصاده وصداد وندرا اي فعل وفعال للمنقوص استغنا
بفعله وما سمع ساق وسقي وغاز وغزي وسار وسرا وندر ايضا فيما عدا ما

ذكر

ذكر كاعزل وعُزّل وغزال وسعل وسُعّل وسعال ونفسا ونفس ونفاس وقيل يسمعان
اي فُعّل وفُعّال مطلقا ويرجح قيام يسمع دروده فيه الي التصحيح ولا يقاسان والتاسع
فَعَله بفتحتين ويطرد جمعا لفاعل وصف ذكر عاقل صحيح لاما وان اعتل عينا كساير
وسفره وكاتب وكتبه وبار وبرره بخلافه وصف مونث كحايض وطامث وطالق او ما
لا يعقل وشذ ناعق ونعقه ام معتل اللام كغاز ورام او علي غير فاعل وشذ خبيث
وخبثه وسيد وساده واحوق وحوقه وهو المايل الشدق ودنوف ودنفه وهو الرذل
والعاشر فعله بضم الفا وفتح العين ويطرد جمعا له اي لفاعل وصف ذكر عاقل
معتلها اي اللام كغاز وغزاه ورام ورماه وقاض وقضاه بخلاف غير فاعل وشذ
كمي وكماه والاسم وشذ باز وبزاه ووصف المونث كغازيه او غير كمار وشذ
والصحيح اللام وشذ هادر وهدره وهو الساقط الرجل لا يعتد به والاصح ان الضم في هذا كذا الضم
الوزن اصل وقيل لا بل اصله فعله حول الي الضم للفرق بين الصحيح والمعتل والاصح
انه ليس مخففا من فُعَّل المشدد وقال الفرا هو مخفف منه عوض الها عما ذهب من
التضعيف والحادي عشر فِعله بكسرها اي الفا وفتح العين وقيل هو اسم جمع قاله
الفرا ويطرد جمعا لاسم علي فُعْل بالضم والسكون صحيح لاما وان اعتل عينا كدرج
ودرجه وقرط وقرطه وكوز وكوزه بخلاف الوصف وشذ علج وعلجه والمعتل اللام
وقل في فَعَل بالفتح وفِعل كزوج وزوجه وعود وعوده وقرد وقرده وحسل
وحسله والثاني عشر فَعْلي ويطرد جمعا لفعيل وصفا بمعني ممات او موجع
كقتيل وقتلي وصريع وصرعي وجريح وجرحي وما دل عليه اي هذا المعني من فَعِل
بالفتح والكسر كزمن وزمني وفعلان كسكران وسكري وفيعل كميت وموتي وافعل
كاحمق وحمقي وفاعل كهالك وهلكي وشذ فيما عدا ذلك ككيس وكيسي وسان ورب
واسنه ذربي ورجل جلد وجلدي والثالث عشر فِعلي بالكسر وهو جمع لحجل وظربان
ولا ثالث لهما نص علي ذلك ابو علي الفارسي وغيره ولاجل ذلك قال ابن السراج انه
اسم جمع وقال الاصمعي حجلي لغة في الحجل لا جمع وهو نوع من الطير والظربان دابه
تشبه الهر وقيل الهرة والرابع عشر فُعَلا بالضم والفتح ويطرد جمعا لفعيل وصف
ذكر عاقل بمعني فاعل او مفعل او مفاعل ككريم وكرما وسميع بمعني مسمع وسمعا وجليس
وخليط ونديم بمعني مفاعل وجلسا وخلطا وندما وشذ في فعيل بمعني مفعول كاسير
واسرى ووصف مونث كسفيهه وسفها وحمل عليه خليفه فقالوا فيه خلفا لانه بمعني
فاعل فشبه بما لا تا فيه وما دل علي سجية حمد او ذم من فُعال بالضم او فاعل كشجاع وشجعا
وصالح وصلحا وشاعر وشعرا وعالم وعلما وجاهل وجهلا وشذ في غير ما ذكر كرسول
ورسلا وحدث وحدثا وسمح وسمحا والخامس عشر افعلا ويطرد جمعا لفعيل المذكور
مضاعفا او منقوصا كشديد واشدا ولبيب والبا وجليل واجلا وتقي واتقيا وولي

واولياو بني وانبيا ونَدَرَ في صديقة لانه لمونث وانما يطرد في المذكر وفي الحديث ارسلوا
الي اصدقا خديجة والسادس عشر فِعْلان بالكسر ويطرد جمعا لاسم علي فُعَل بالضم
والفتح او فَعَل بفتحتين او فُعال بالضم مطلقا صحيحا كان او معتل العين او اللام كصُرَد وصِردان
وخَرَب وهو ذكر الحباري وخِربان وتاج وتيجان وفتي وفتيان وغلام وغِلمان او فُعْل بالضم
والسكون اجوف بالواو كحوت وحيتان ونون ونينان وشذ في فعال الوصف كشجاع
وشجعان وفي غير ذلك كعتو وعتوان وصوار وهو قطيع بقر الوحش وصيران وغزال
وغزلان وخروف وخرفان وعبد وعبدان وظليم وظلمان وحايط وحيطان ونسوة
ونسوان وقضفة وهي الاكمة وقضفان والسابع عشر فُعلان بالضم ويطرد جمعا لاسم
علي فعيل او فَعَل بفتحتين صحيح العين كرغيف ورغفان وقضيب وقضبان وذكر
وذكران وعلي فَعْل بالفتح والسكون كظهر وظهران وبطن وبطنان او علي فِعل بالكسر
والسكون كذيب وذوبان وشذ في فعيل او فعل الوصف نحو فغيد وفغدان وجذع وجذعان
وفيما عدا ذلك كراكب وركبان واعمي وعميان وحوار وحوران وزقاق وزقان وثني
وثنيان ورخل ورخلان والثامن عشر فواعل ويطرد جمعا لفاعل غير وصف ذكر
عاقل بان كان غير وصف او وصف مونث او غير عاقل ثانية الف زايدة كحاجز وحواجز
وخاتم وخواتم وطالق وطوالق وحايض وحوايض وضاربة وضوارب ونجم طالع وطوالع
ونجم شامخ وشوامخ او ثانية واو غير ملحقة بخماسي كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر بخلاف
نحو خورنق فان الحاقه بسفرجل فيجمع علي خرانق لا خوارق وتنفصل عينه من لامه
بياء تزاد في الجمع ان فصلا افرادا كساباط وسوابيط وجاسوس وجواسيس وطومار
وطوامير وشذ في صفة المذكر نحو فارس وفوارس وفي ما عدا ما ذكر كدخان ودواخن
وحاجة وحوايج والتاسع عشر فَعالى بالفتح ويطرد جمعا لاسم علي فعلاء بالفتح والمد او
فِعلى بالكسر او فَعلى بالفتح كصحرا وصحاري وذفري وذفاري وعلقي وعلاقي وشذ في
الوصف كعذرا وعذاري ووصف علي فُعلى بالضم كحبلي وحبالي وخنثي وخناثي لا انثي
افعل كالفضلي والدنيا ولوصف علي فَعلان بالفتح كغضبان وغضابي وسكران وسكاري
وندمان وندامى ولوصف علي فَعلى بالفتح كسكري وسكاري وشاة حرمي اي مشتهية
للنكاح وحرامي وشذ فيما عدا ذلك كيتيم ويتامى وايم واياما ومهري ومهاري وحبط
وحباطي والعشرون فُعالى بالضم وهو للاخرين اي فعلان وفعلى ارجح من فَعالى بالفتح
كسكاري في سكران وسكري والحادي والعشرون الفعالي بالفتح وكسر اللام وهو
يغني عن فَعالى بالفتح جوازا في فَعلى بالضم كحبلي والحبالي وما قبلها اي فعلا وفعلي
كالصحاري والذفاري والعلاقي وفي عذري ومهري فيقال العذاري والمهاري ويجوز
في كل فعالي بالفتح ويلزم في ما لا يجوز فيه فعالي نحو حذرية وسعلاة وهي
والسعالي وعرقوه وهي كذا والعراقي والمالي كذا والمافي وفيما حذف

اول

واوه صح

اول زايديه من حبنطي والحباطي وعفري والعفاري وعدولي والعدالي وقلنسوه
والقلاسي وحباري والحباري ونحوه كقهوباه والقهابي وبلهنيه والبلاهي وان حذف ثاني
الزايدين قيل الحبانط والعفارت والعداول والقلانس والحباير والقهاوب والبلاهن
وشذ فعالي في غير ما ذكر كليلة وليالي واهل واهالي وعشرين وعشاري وكيكة وهي البيضة
وكياكي والثاني والعشرون فعاليّ بالفتح وتخفيف العين وكسر اللام وتشديد اليا لثلاثي
ساكن العين آخره ياء مشدده لا لتجديد نسب ككرسي وكراسي بخلاف نحو تركي وكنحو
علبا وقوبا فيما الهمزة فيه للالحاق فانهما يلحقان بسرداح وقرطاس فيقال علابي وقوابي
وكنحو حولايا فيقال حوالي وشذ في نحو صحرا وصحاري وانسان واناسي وظربان وظرابي
والثالث والعشرون فعايل ويطرد جمعا لفعيلة لا بمعني مفعولة اسما او صفة كصحيفة
وصحايف وظريفة وظرايف بخلاف نحو قتيلة وشذ ذبيحة وذبايح ولوزن فُعْأل بالفتح
والسكون وهمز نحو شمأل وشمايل وفُعايل بالضم نحو حرايض وحرايض وفعيلا نحو
قريثا وقرايث وفعالا نحو براكا وبرايك وفعولا نحو حلولا وحلايل وحباري وحزابيه
ان حذف ما بعد لاميهما وهو الزايد الثاني نحو حباير وحزايب فان حذف الاول فله فعالي
كما تقدم وفعوله بالفتح وفعاله مثلث الفاء اسمين كحموله وحمايل وسحابه وسحايب ورساله
ورسايل وذوابه وذوايب بخلاف الوصف فيهما كضروره ونقاقه وطوالة بخلاف ما خلا منهما
من التاء وان كان لمونث وشذ قلوص وقلايص وشمال وشمايل وشماله وشمايل وعقاب وعقايب
وكذا غير ما ذكر كضره وضراير وحره وحراير وظنه وظناين وهجان وهجاين وما عدا ما
ذكر انه يطرد في هذه الاوزان كلها شاذ مسموع لا يقاس عليه وقد تبين ذلك عقب
كل وزن والي هنا كان انتهي كتابي لهذه المشروحة اولا علي هذه الطريقة ثم عدلت
الي طريقة اخري شرحت عليها من اول الكتاب الي اخر الكتاب الثاني ونعود الي اكمال
ما بقي من الكتاب علي ذلك الاسلوب ص مسئلة بجمع الزايد علي ثلاثة غير ما سبق لمفاعل
ومفاعيل علي موازنتها لاما ثانية مده او افعل فعلا او ذو علامة تانيث رابعة او الف ونون
كالتي فعلا ولا يفك المضاعف اللام ان لم يفك افرادا علي الصحيح وما رابعه لين غير مدغم
فيه تاصيلا يفصل ثالثه من آخره بياء ساكنة قد تعاقبها الهاء ويحذف من الزوايد ما لا يبقي
معه احد المثالين فان تاتي بحذف بعض ابقي ماله مزية معني او لفظا وما لا يغني حذفه
عن غيره فان تكافا فالخيار والاصح ان ميم متعنسس اولي بالبقية وان اثنعالا وانعا لا
لنهاسل كنعال وان لم يبق بامل حذف الخامس او الرابع ان اشبه زايدا لا الثالث في الاصح
ولا يبقي زايد مع اربعة اصول الا لين رابع ويجوز ان يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل آخر
ما لم تستحقها وهاء من الف خامسة وهي احق بالمحذوف عند النسب ولا يحذف ياء مفاعيل
وعكسه اختيارا وجوزه الكوفية ولا يبني بغير منتهي مفرده ولا يختم بلين لبس فيه او بدله
وما ورد فهو لو احد قياسي مهمل او قليل ش بجمع ما زاد علي ثلاثة احرف سوي ما تقدم

انة يجمع علي فواعل و فعايل علي ما بيسا ويهما في البنية و الوزن اي في الحركات والسكنات
وعدد الحروف كوزن فعالل ومفاعل وفعايل و فعاول وتفاعل ويفاعل دفياعل
وفعالن وافاعل وفناعل و فعالم وما اشبه هذه الاوزان بشرط ان لايكون ،
ثانيه مده وان لايكون همزة افعل فعلا نحو احمر حمرا ولا بعلامة تانيث رابعه
كحبلي وذكري ودعوي ولا بالف ونون مضارعان التي فعلي كسكران ولا ينفك د ،
مضا عن اللام في هذا الجمع ان لم ينفك في الافراد علي الصحيح نحو معدّ وتمن وزعاره
وحماره وطمرّ وخدبّ وهجف فاذا جمعت بنيت علي الادغام فيقال معادّ وطمارّ
وحداب وهجاف فان فك في الافراد فك في الجمع نحو نرددد ومهدد فيقال مهادد
ونرادد واختار بعضهم في خدبّ ونحوه مما كان ملحقا الفك والادغام فيقال خدابب
لان خدبا يلحق بسبطر فيغتفر في جمعه الفك لان باه الثانيه بازا اسباطر وما
رابعه حرف لين غير مدغم فيه ادغاما اصليا فصل في هذا الجمع ثالثه من آخره بيا
ساكنه قد تعاقبها هاء التانيث وذلك نحو بهلول وسربال وقنديل ومطعام ومطعان
وفردوس وغرنيق فيقال بهاليل وسرابيل وقناديل ومطاعيم ومطاعين بخلاف
ما رابعه منقلب عن اصل كمختار ومنقاد فانه يقال مخاير ومقاود من غير فصل
وما ادغم فيه ادغاما اصليا لعطوّد وهبيّخ وقنّور فانه لا يفصل ايضا بل تحذف
منه اليا والواو الساكنان فيقال عطاود وهبايخ وقنا ور فان كان ادغاما عارضا
كجدّيل مصغر جدول وعثير تصغير عثير فصل ومثال معاقبة هاء التانيث ،
اليا جبار وجبابره ودجال ودجاجله كان قياسه جبابير ودجاجيل فعاقبت الهاء
اليا ولذلك لا يجتمعان ويحذف من ذوات الزوايد ما يتعذر بقاءه احد المثالين
اعني ما شابه فعالل وفعاليل كعيطموس فيها زايدان اليا والواو فاما ان تحذف ،
اليا وتبقي الواو فيقال عطا ميس لانه يصير رابعه حرف لين ليس مدغما ادغاما
اصليا واما ان تحذف الواو وتبقي اليا فيقال عياطمس فيودي هذا الحذف الي تعذر
شبه فعالل او فعاليل الا بحذف حرف آخر اصلي وعمل يودي الي حذف واحد احسن
من عمل يودي الي حذف اثنين فلذلك حذفوا اليا فانه لا يلزم من حذفها وابقاء الواو
تعذر احد المثالين وكذلك يقال في نحو مستعد ومستخرج معاد ومخارج ولذلك يحذف
زايد ابقاوه مخل بمفاعل او مفاعيل وما اشبههما سوا كان الزايد اولا او اخرا او وسطا
نحو سبطري وسباطر ومدحرج ودحارج وفدوكس وفداكس فان تاتي احد المثالين
بحذف بعض وابقاء بعض ابقا ما له مزية في المعني او اللفظ وحذف الاخر مثال المعني
نحو منطلق ومغتلم الميم والنون والتا زوايد فتحذف النون والتا وتبقي الميم فيقال
مطالق ومغالم لان الميم زايد لمعني وهو الدلالة علي اسم الفاعل وزيادتها مختصه ،
بالاسما بخلاف النون والتاء فانهما يزادان في الاسماء والافعال مثال اللفظ نحو استخرج

يقال في جمعه تخارج فتبقي التاء وتحذف السين لان بقاءها وحذف السين ادي الي
وجود النظير نحو تجافيف وتماثيل والعكس يودي الي عدم النظير لانه يصير مخارج
وسفاعيل معدوم في ابنية كلامهم ويبقي ايضا الزايد الذي لا يغني حذفه لو حذف
عن حذف غيره مثاله لغيزي وحضيري الالف واحد حرفي التضعيف زايدان
فيبقي المضاعف لان حذفه لا يغني عن حذف الاخر فانه لو حذف لبقي لغيزي وحضير
مخففا ولو جمع هذا لزم حذف الالف فلذلك يبقي المضاعف وتحذف الالف فيقال لغاغيز
وحضا ضير فان ثبت التكافو بان لم يكن لاحد الزايدين مزية علي الاخر لا في معني ولا
في حرف ولا تا دية حذف الزايد الاخر فالحاذف مخير نحو حبنطي الالف والنون زايد
ولا مزية لاحدهما علي الاخر لان الزايد الاول فضل بالتقدم والثاني بنية الحركه لانه ،
يلحق بسفرجل وكذا قلنسوه فضلت النون بالتقدم والواو بالحركه وعفرني فضلت ،
النون بالتقدم والالف بتمكنها في تقدير الحركات الثلاث فيقال في الجمع اما حبانط وقلانس
وعفارن واما حباطي وقلاسي وعفاري فان كان احد الزايدين فيما هي اصلا والاخر ليس فيه
وهو ميم سابقة كميم متعنسس ففيه خلاف مذهب سيبويه انك تحذف السين فتقول
متاعس ومذهب المبرد انك تحذف الميم فتقول تعاسس وجه الاول انه ابقي الميم لكونها
متقدمه ولكونها تفيد معني وهو الدلالة علي اسم الفاعل ووجه الثاني ان السين اشبهت
الاصل فحكم لها بحكمه الا تري انك تقول في محرنجم ومدحرج حراجم ودحارج فتحذف الميم
ويبقي الحرف الاصلي فكذا في متعنسس تحذف الميم ويبقي الحرف الملحق بالاصل واجيب
بان هذا من قبيل زايدين ترجح احدهما بدلالته علي معني دون الاخر والنون في ،
المذهبين محذوفه وكذلك المذهبان في التصغير والمصادر التي اولها همزة الوصل
تحذف للزوم تحرك ما بعدها في التكسير والتصغير فان كان المصدر علي وزن انفعال
وافتعال كانطلاق وافتقار ففي تكسيره وتصغيره خلاف مذهب سيبويه يقال نطالق
وتقاير وتطيليق وتقيير فان كانت تاء الافتعال قد ابدلت ردت الي اصلها من
التاء فيقال في اضطراب واصطبار وازدياد وادكار واظلام ضتارب وضتيريب
وذهب المازني الي اجراء انفعال وافتعال مجري فعال في حذف الهمزه وحذف النون
والتاء فيقال في الجمع طلاليق وقفاير وطليّق وقفيّر فان تعذر احد المثالين ببعض
الاصول حذف الخامس من الاصول مطلقا سواء وافق بعض الزوايد لفظا او مخرجا
ام لم يوافقه كسفرجل وسفارج وشمردل وشمارد او تحذف الرابع ويبقي الخامس
ان كان الرابع اصلا ووافق بعض حروف الزيادة في اللفظ او في المخرج نحو خدرنق
نونه اصل لكنها تشبه النون الزايده من حيث اللفظ ويقال خدارق بحذفها واقرار القاف
وهو الحرف الخامس وفرزدق داله اصل لكنها تشبه التاء التي هي من حروف الزيادة
من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال فرازق بحذفها واقرار القاف هذا هو ،

الاجود ويجوز فيه وجه آخر وهو ابقاء الرابع وحذف الخامس فيقال خدارن وفرازد
هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا او الرابع بشرطه مذهب سيبويه وقال المبرد
لا يجوز الا حذف الخامس لا غير وما جاء من قولهم فرازق غلط وما كان غلطا لا يتعدي
به اللفظة المسموعة قال ابو حيان وقد وافق المبرد علي هذا غيره اما الثالث فلا يحذف
فلا يقال فرادق ولا خرانق واجازه الكوفيون والاخفش قال ابو حيان وكانهم راوا
حذف الثالث اسهل اذ تحل الف الجمع محلها فيبقي ما قبل الالف معادلا لما بعدها في كون
كل منها حرفين متساويين في نظم الترتيب وكانهم راوا انه بالثالث حصل الامتناع
من الوصول الي مماثلة مفاعل او مفاعيل فاجروه مجري الزايد الذي جاء ثالثا فحذفوه
نحو او نذ وكس حيث قالوا فداكس ولا يبقي في هذا الجمع اعني الذي علي مماثلة مفاعل او
مفاعيل زايد مع اربعة اصول بل يحذف سوا كان اولا او ثانيا او ثالثا او رابعا او خامسا
اوسادسا نحو مدحرج وتنخرو وفدوكس وصمصل وسبطري وعنكبوت وعنزبان
وبرنسا فيقال دحارج وتناخر وفداكس وصماصل وسباطر وعناكب وعقارب
وبرانس ولا يوجد زيادة رابعة في رباعي الاصول الاحرف لين او مدغما ولا سادسة
في رباعي الاصول ايضا الا مع زيادة اخري ويكونان زايدتان معا كما مثلنا من عنكبوت
وعنزبان وبرنسا فان كان الزايد حرف لين رابعا سوا كان حرف مد ايضا كعصفور
وقنديل وسرداح ام غير حرف مد كغرنيق وفردوس لم يحذف ذلك الزايد بل ان كان
ياء اقر علي حاله او واوا او الفا قلب فيقال عصافير وقناديل وسراديح وغرانيق و
وفراديس فان كان حرف علة لا لين حيث كالصحيح فيقال في كنهور كناهر وحرف
اللين ما كان ساكنا سوا كانت الحركة قبله مناسبة له ام لا فان ناسبته سمي حرف
مد ولين واحترز برابع من غير الرابع فانه يحذف ايضا وان كان حرف لين سوا كان
ثانيا ام ثالثا ام خامسا كفدوكس وسميدع وعفانز وخيثعور وخيسفوج فيقال
فداكس وسمادع وعفافز وخثاعر وخسافج ويجوز ان يعوض مما حذف سوا كان ثلاثي
الاصول ام رباعيه او خماسيه ياء ساكنة قبل الاخر نحو مطاليق في منطلق وفداكيس
في فدوكس وسفاريج في سفرجل مالم يستحقها من غير تعويض نحو لغيزي فانه يقال
فيه لغاغيز بفك التضعيف وحذف الالف وياء قبل آخره لكن هذه الياء هي الياء التي في
المفرد فليست تعويضا من المحذوف في الجمع وقد تعوض هاء التانيث من الالف الخامسة
تقول في حبنطي وعفرني حبانط وعفارن فاذا عوضت الياء قلت حبانيط وعفارين او الهاء
قلت حبانطه وعفارنه لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانها يجوز دخولها في كل ما حذف
منه شي غير باب لغيزي وتعويض الهاء مقصور علي ما ذكر وهاء التانيث الحق بالاسم
الذي حذفت منه ياء النسب عند الجمع من غيره مثاله اشعثي واشاعثه وازدي وازارده
ومهلبي ومهالبه ولا يجوز حذف الياء من مفاعيل ولا اثباتها في غيره كمفاعل وفواعل

عند البصريين الا في الضرورة كقوله الا ان جيران العشية رايح دعتهم دواع من هوي
ومنادح والاصل منادي لانه جمع مندوحه وقوله سوابيغ بيض لا يخرقها النبل والاصل سوابغ
لانه جمع سابغه واجاز الكوفيون الامرين في الاختيار واستدلوا بقوله تعالي وعنده مفاتح
الغيب والاصل مفاتيح لانه جمع مفتاح وبقوله تعالي ولو القي معاذيره والاصل معاذر لانه جمع
معذره وتاول البصريون ذلك علي انه جمع مفتح بلا الف ومعذار بالف ووافق ابن مالك الكوفيين
فاجاز في سربال وعصفور سرابل وعصافر وفي درهم وصيرف دراهيم وصياريف ولا يفتتح
باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتتح به المفرد بل اي حرف كان اول المفرد يكون اول
هذين الجمعين كما مر في الامثلة قال ابو حيان وهذا الحكم مشترك بين هذين المثالين وبين
كثير من امثلة الجموع وانما يخرج عنه ماجمع علي افعل وافعال وافعله وافعلا وفعل في جمع فعل
ولا يختتم باب مفاعل ومفاعيل بحرف لين ليس في الواحد ولا ما ابدل منه فان كان هو او ما ابدل
منه في الواحد ختم هذا الجمع به كحذريه وحذاري وعرقوه وعراقي وما ورد بخلاف ذلك في
الامرين اعني الافتتاح والاختتام فهو جمع لواحد قياسا مهمل واستعمل قليلا مثاله في الافتتاح
ملامح ومذاكير ومحاسن افتتح بغير الحرف الذي في اول لمحه وذكر وحسنه فقدر كانها ملمحة
ومذكار ومحسنه وهي مفردات مهملة الوضع جاء الجمع عليها واظاهرا فتتح بغير الحرف الذي
في اول ظفر لكنه ورد الاظفور في معني الظفر فكان الجمع جاء عليه وان كان الظفر اشهر
واكثر استعمالا ومثاله في الاختتام بالياء الليالي ختم به والمفرد ليله وليس هو فيه ولا ما ابدل
منه فقدر كانه جمع ليلاه وهو مفرد قياسا قد اهمل والليالي مفرد ليله ولم يختتم به لكنه قد
استعمل قليلا ليلاه قال يا ويحه من جمل ما اشقاه في كل ما يوم وكل ليلاه فيات الليالي علي
مراعاة هذا القليل ص مسئله يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع يوازنه
او مقاربه من جامد اسم الجنس الموافقه تذكيرا وضده ولا يتجاوز بالمنقول من جامد له جمع
وزنه فان لم يكن عومل كاشبه الاسما به ش اذا كان الاسم علما مرتجلا فانك تجمعه جمع ما
وازنه من اسما الاجناس ان كان له نظير في الاوزان او ما قاربه مراعيا الموافقه في التذكير
والتانيث ان لم يكن له نظير في الوزن فان كان العلم مذكرا جمع جمع اسم الجنس المذكر او
مونثا جمع جمع اسم الجنس المونث مثال ما له نظير زينب وسعاد واددا فيجمع زينب علي
زيانب كما يجمع ارنبا علي ارانب وسعاد علي اسعد كما يجمع كراعا علي اكرع واددا علي ادان
كما يجمع نفرا علي نفران ومثال ما لا نظير له ضربب اذا ارتجلت علما من الضرب علي وزن
تحلل فانه مفقود في كلامهم فتجمعه جمع برثن لانه قاربه في الوزن وكذلك العلم المنقول
من غير اسم جامد سوا كان منقولا من صفة او من فعل وقد استقر له جمع قبل النقل فانه
ايضا يجعل كاسم الجنس الموافق له فيما ذكر مثاله لو سميت رجلا بجامد او بضرب المنقول
من الفعل لقلت في جمع جامد جوامد كما تقول في حايط حوايط وفي جمع ضرب اضراب كما تقول
في جمع حجر احجار وكذا اذا سميت امراه بخالد جمعتها علي خوالد كما يجمع طالقا علي طوالق

ولو سميتها بتقال لقلت تقول كما تقول في جمع ساق سوق ولو سميت بانقل منقولا من المضارع
المبني للمفعول فانه لا نظير له في اوزان الاسما فيجمع مثل جمع انكل المقارب له ولا تجاوز
بالمنقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع فلو سميت رجلا بغراب لقلت في جمعه
اغربه وغربان كما قيل فيه قبل النقل ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس
فان لم يستقر له جمع قبل النقل بان لم يجمع البته كالمنقول من اكثر المصادر فانها لم تجمع او
جمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضطرب ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسه في جمع ذلك
الاسم فانه اذ ذاك يجمع جمع ما كان اشبه به مثال الاول ان يسمي بضرب فانه لم يجمع وهو
مصدر فيجمع سمي به علي افعل في القله فتقول اضرب ككلب واكلب وضروب من
الكثره ككعب وكعوب ومثال الثاني   كذا   ص ولا يجمع
جمع كثرة واسم جنس لم تختلف انواعه وفاقا فان اختلفت فالجمهور لا يقاس هو ولا
اسم الجمع وانه يقاس في القلة اما جمع جمع الجمع فلم يثبته غير الزجاجي وابن عزيز ش
لا خلاف في ان جموع الكثره لا تجمع قياسا ولا اسما المصادر ولا اسماء الاجناس
اذ لم تختلف انواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها علي ما جا منه وعليه الجمهور
ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه
لقلة ما حكي عنه وسواء في اسم الجنس ما يميز واحده بالتاء وما ليس كذلك من المسموع
في الاول قولهم رطبه وارطاب واختلفوا في جمع القله وهي افعال وافعله وافعل
وفعله فمذهب الاكثرين انه منقاس جمعها ولا خلاف ان ما سمع من جمع القلة اكثر
مما جمع من جمع الكثرة لكن اهو من الكثرة بحيث يقاس عليه ام لا واختيار ابن
عصفور انه لا ينقاس جمع الجمع لا جمع القله ولا جمع الكثره ولا يجمع الا ما جمعوا ومن
المسموع من ذلك ايد وايادي واوطب واواطب واسما واسام واسوره واساوره
وابيات واباييت وانعام واناعيم واقوال واقاويل واعراب واعاريب ومعن ومعنان
ومصران ومصارين وحشان وحشاشين وجمال وجماييل واعطيه واعطيات
واسقيه واسقيات وبيوت وبيوتات ومولل وموالبات بني هشام ودور ودورات
وعود وعودات ومواحب ومواحبات يوسف وجدايدات وحمر وحمرات وطرق
وطرقات وجزر وجزرات وانصا وانصاه واناص وهو ما رعي من النبات قال
ابو حيان فهذا ما جمع من الجمع في الكلام والمفرد يد ووطاب واسم وسوار وبيت
ونعم وقول وعرب ومعن ومصير وحش وجمل وعطا وسقا وبيت ومولي ودار
وعايد وصاحبه وجديده وحمار وطريق وجزور ونصو قال واما ما جا في المفرد
فاعينات والبرعات واياسون واناكسون وعقابين وعرابين اما جمع جمع الجمع
فاثبته الزجاجي ومثله باصابل وهي الحشايا فانه جمع آصال وآصال جمع أصل واصل
جمع أصيل كما تقول رغيف ورغف ثم تشبه أصلا الجمع بعنق فتجمعه علي أعمال كما

فجمع

فجمع عنقا علي اعناق ثم تشبه اصالا باعصار لموافقته في الزيادة وعدد الحروف فتجمعه
علي اصابل وكان قياسه اصاييل لاجل الالف كاعاصير وبعضهم قال ان اصلا قد استعمل
في لسان العرب مفردا بمعني اصيل فاصايل من جمع الجمع قال ابو حيان وهذا احسن من
ان يجعل جمع جمع جمع قال وذكر ابو الحسن بن البادش ان النحويين علي ان اصالا جمع
اصيل كايمن وايمان وان اصايل جمع اصيله كسفينه وسفاين وقد حكي يعقوب
اصيله في معني اصيل فعلي هذا لا يكون اصايل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع
الجمع قال وهذا اولي من تكلف لا يضطر اليه انتهي وقال السهيلي لا اعرف احدا قال
جمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز قال ابو حيان وظاهر كلام سيبويه انه لا يقاس
جمع اسم الجمع ومن المسموع منه قوم واقوام ورهط واراهط   ص مسبله   ما دل
علي الكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه ان كان وزنه خاصا بالجمع او غالبا فجمع واحد
مقدر والا فاسم جمع وما له واحد يوافقه في اصل اللفظ والدلالة عند عطف امثاله
فجمع ما لم يخالف اوزانه او يساو الواحد في خبره ووصفه ونسبه او يميز من واحده
بيا نسبة فاسم جمع وبتا فاسم جنس في الاصح اما ما يقع علي المفرد والجمع فان لم يثن
فجنب علي الافصح فغير جمع والا فقيل اسم جمع وقيل جمع مقدر تغييره وقيل مفرد   ش
كل اسم دل علي الكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان
علي وزن خاص بالجمع او غالب فيه مثال الخاص عباديد وشماطيط فهذا جمع وان لم
ينطق له بمفرد لانه جاء علي وزن يختص بالجمع اذ لم يجي لنا من لسانهم اسم مفرد علي
هذا الوزن ومثال الغالب اعراب فانه جمع لمفرد ولم ينطق به وجاء علي وزن غالب في
الجموع لان افعالا قل في المفردات جدا ومنه برمة اعشار والا فاسم جمع كابل وذود
واحدهما جمل او ناقه وقوم واحده رجل فان كان له واحد يوافقه في اصل اللفظ دون
الهيئة وفي الدلالة عند عطف امثاله عليه فهو جمع مثاله رجال له واحد يوافقه في الحروف
الاصليه دون الهيئه ويقال فيه قام رجل ورجل ورجل فان وافقه في اللفظ والهيئه
كفلك للواحد والجمع فسياتي حكمه او لم يوافقه في الدلالة عند عطف امثاله كقريش
فان واحدهم قرشي واذا عطف امثاله عليه فمدلوله جماعه منسوبه الي قريش وليس
مدلول قريش ذلك فليس بجمع وكذا ان وجد الشرطان ولكن خالف اوزان الجموع المسابقة
او ساوي الواحد في خبره ووصفه نحو الركب سائر وهذا ركب سائر كما تقول الراكب
سائر وهذا راكب سائر او ساواه في النسب اليه بان نسب اليه علي نفسه نحو ركبي كما
تقول راكبي بخلاف الجمع فانه لا ينسب اليه علي لفظه بل يرد الي المفرد كما سياتي او ميز
من واحده بنزع ياء النسب نحو روم وترك فان الواحد منهما رومي وتركي ومع ذلك
لا يكون روم وترك ونحوهما جموعا او ميز من واحده بتاء التانيث كبسر وبسره في
المخلوقات وسفن وسفينه في المصنوعات فليس شي من هذه الاقسام الاربعه

بجمع بل كل من الثلاثة الأول اسم جمع والاخير اسم جنس وخالف الاخفش فيما كان على فعل
كركب وطير وصحب فقال انها جموع تكسير لراكب وطاير وصاحب لا اسماء جموع قال ابو حيان
وهو مردود بان العرب صغرتها على لفظها ولو كانت جموعا ردت في التصغير الى مفرداتها
وخالف الفراء في كل ما له واحد موافق في اصل اللفظ كبسر وغمام وسحاب ونحوها ورد بانه
لو كان جمعا لم يجز وصفه بالمفرد وقد وصف به قال تعالى اليه يصعد الكلم الطيب اعجاز
نخل منقعر ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد والجمع بغير تغيير ظاهر فاما ان يثني
اولا فان لم يثن فانه ليس بجمع كالمصدر اذا اخبر به او وصف به او وقع حالا ونحو جنب
ايضا فان الافصح فيهما ان لا يثنيا ولا يجمعا فليسا بجمعين وان ثني فهو جمع عند الاكثرين
كفلك وهجان ودلاص فانها تطلق على المفرد والجمع ففلك في حالة الافراد نظير قفل
وفي حالة الجمع نظير رسل وهجان في حالة الافراد نظير لجام وفي حالة الجمع نظير كرام
فقدر التغيير في حالة الجمع بتبدل الحركات ولم يجعل من باب المشترك لوجود تثنيته
في كلامهم بخلاف نحو جنب فانه هكذا المفرد ومثني ومجموع على الفصيح وان كان بعضهم قد
ثناه فيكون اذ ذاك من باب فلك فلما ثنيت دل ذلك على عدم الاشتراك وذهب اخرون
الى ان باب فلك ونحوه اسما جموع وانه لا تغيير فيها تقديرا فيكون اذ ذاك من قبيل المشترك
بين المفرد والجمع ولا يمتنع ان يوضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع لانهما معنيان متغايران
بكيفية الافراد والجمع وان كنت اذا اطلقته على الجمع دل على المفرد والجمع ضم مفردات
فيظهر لفظ كما لم يمتنع ان يوضع المشترك بين الكل وجزيه نحو انسان فانه موضوع لهذا
الشخص وموضوع لانسان العين وان كنت اذا اطلقته على الانسان دل بطريق التضمن
على انسان العين فكما لم يمتنع وضع مثل هذا فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع بل هو في
هذا اسهل لانه ليس فيه اكثر من ضم امثال بخلاف الانسان فان المباينة فيه اكثر لان
مباينة الجزء للكل اكثر من مباينة المفرد للجمع وهذا الراي صححه ابن مالك في التسهيل
وقال بعض النحويين الفلك اسم مفرد يذكر ويونث وقوله تعالى والفلك التي تجري على
التانيث المسموع فيه وهو مفرد واللام للجنس وقوله وجرين بهم اعيد فيه على المعنى كما قالوا
الدينار الصفر والدراهم البيض وغير هذا القايل يجعله دليلا على الجمع ص المصغر — المصغر
هو المصوغ لتحقير او تقليل او تقريب او تعطف قال الكوفيه او تعظيم بضم اوله وفتح
ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده فيل والف ش فوايد التصغير خمس احدها تحقير
شان الشي وقدره نحو رجيل وزييد تريد تحقير قدره والوضع منه الثاني التقليل اما
لذاته نحو كليب او لكميته نحو دريهمات الثالث التقريب اما لمنزلته نحو صديقي او لزمانه
ومسافته نحو قبيل وبعيد وفويق وتحيت ودوين الرابع التعطف نحو اخي وياجيبي
الخامس التعظيم اثبته الكوفيون واستدلوا بقوله وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية
تصفر منها الانامل والبصريون تاولوا ذلك ويكون تصغير الاسم بضم اوله وفتح ثانيه

وزيادة

وزيادة ياء ساكنة بعده اي بعد الثاني واعتل السيرافي لضم اول المصغر بانهم لما
فتحوا في التكسير لم يبق الا الكسر والضم فكان الضم اولى بسبب اليا والكسر بعدها في الاكثر
وهي اشيا متجانسة وتجانس الاشيا مما يستثقل وقال ابو بكر بن طاهر جعلوا الفتح والالف
في الجمع لانه اثقل فطلبوا فيه الخفة والضمة والياء للمصغر لانه اخف وقال بعضهم انما ضم
اول المصغر لانه ثان للمكبر وتال له فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسم فاعله قالوا
وانما فتح ما قبل الياء لان الياء في التصغير والالف في شبه مفاعل متفقتان لان التصغير
والتكسير من باب واحد فكما ان ما قبل الالف مفتوح فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها
وانما كانت علامة التصغير يا لان الاولى بالزيادة حروف المد واللين والجمع قد اخذ الالف
فارادوا حرفا يخالفه ويقاربه ليقع الفصل فجاوا بالياء لانها اقرب الى الالف وزعم بعض
الكوفيين وصاحب الغرة ان الالف قد تجعل علامة التصغير كقولهم هدهد وتصغيره
هداهد ودابة وتصغيره دوابة وشوابة بالالف واجيب بان الاصل
دويبة وشويبة فابدلت الالف من الياء وبان هداهد اسم موضوع للصغير لانه في
تصغير هدهد ص وحذف اول يائين وليها وتقلب يا واوا سكنت او اعتلت او كا
لاما وجوبا او تحركت في مفرد وجمع اختيارا وواو ثالث فتح للتصغير منقلب عنها
او الف زايده او مجهوله او بدل همزة تليها الايا ومنقلب عنها في الاصح وتجري ذلك في الجمع
الموازن مفاعل او مفاعيل ش اذا ولي ياء التصغير ياآن حذف اولهما لتوالي
الامثال وان وليها واو قلبت ياء وجوبا ان سكنت كعجوز وعجيز او اعتلت كمقام
اصله مقوم ومقيم او كانت لاما كغزو وغزي وغزوه وغزيه وعشوا وعشيا واختيارا
ان تحركت لفظا في افراد وتكسير ولم تكن لاما كاسود واساود واسيد وجدول وجداول
وجديل ويجوز في هذا الاقرار وترك القلب فيقال اسيود وجديول ووجه الاول الجري
على قاعدة اجتماع ياء وواو سبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغامها في اليا
ووجه الثاني الاجرا على حدها في التكسير لانهما من باب واحد فان تحركت فيهما وهي لام
قلبت في التصغير وجوبا ولم يلتفت الى الجمع نحو كروان وكراوين وكريان ويقلب ثاني
المفتوح للتصغير واوا وجوبا ان كان منقلبا عنها كديمة ودويمة وقيم وقويم وريح
ورويحة وميزان ومويزين ومال ومويل وريان ورويان وشذ من هذا الاصل قولهم
عيد وعييد وكان قياسه عويد الا انه مشتق من العود وكذا توهم في الجمع اعواد وقصدوا
بذلك الفرق بينه وبين تصغير عود وجمعا او كان الفا زايده كضارب وضويرب وكا — هل
وكويهل وقاصعا وقويصعا وخاتم وخويتم وجاموس وجواميس او كان الفا مجهول
الاصل كصاب وصويب وعاج وعويج وآ واوي او كان الفا بدل همزة كادم واويدم
اصله ااْدم لانه افعل من الادمة فابدلت الهمزة الفا ولا تقلب ان كان ياء كبيت وشيخ
وبييت وسيد او كان منقلبا عن يا كناب للسن في الاصح الذي هو مذهب البصريين

بل يجب اقرار اليآء في الحالين فيقال بييت وشييخ د مييت وسييد ونييب ويجوز
الكوفيون الاقرار والقلب واو كراهة اجتماع اليائين واختاره ابن مالك فيقال بويت د.
وشويخ وسويت وسويد ونويب وسمع في بيضه بويضه بالواو وفي ناب للمسنه
من الابل نويب وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به وعلى مذهبهم الاحسن ضم ما قبل
اليآء ويجوز كسرها فيقال شييخ وهكذا يجري ما ذكر من القلب في الجمع على مثال مفاعل
او مفاعيل فيقال في الامثلة السابقة مجايز ودوايع وموازين وخوارب وكواهل ونواح
وخوانيم وجوامبس واوادم صـ ويكسر تالي ياء التصغير لا اخرا ومتصلا بها
التانيث او العنه او الف افعال او الف ونون مزيدتين شـ اذا كان تالي ياء التصغير
مكسورا بقي على كسره كزبرج وزبيرج قال ابو حيان ولا نقول ان الكسرة الاصلية
زالت وجاءت كسرة التصغير لانه لا حاجة الى دعوى ذلك قال ويشبه ذلك الكسرة
في نحو شرب فانه اذا بني للمفعول ضم اوله ولا يقال ان كسرته زالت وجاء غيرها قال.
ولو قيل ان الكسرة في زبرج وشرب زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا
في من زيد في الحكاية على احد القولين وفي يا منصُ اذا رخم منصور على لغة من لا.
ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة الاصلية انتهى وان كان تالي ياء التصغير
غير مكسور كسر للمناسبة بين اليآء والكسرة كجعيفر وبرينن ودريهم الا ان
يكون اخرا كرجيل لان الاخر مشغول بحركة الاعراب وهي متبدلة عليه فلم يمكن كسره
او متصلا بها التانيث كطليحه فان كانت الهاء فيه ولم تتصل بها كسر كدحرجه د،
ودحيرجة او متصلا بما هو منزل منزلة ها التانيث كبعيلبك فلا تكسر اللام او
بالف التانيث المقصورة او الممدودة كسكيرى وحميرا بخلاف الف الالحاق كعلقى وعلبا
فانه يكسر ما هي فيه فيقال عليق وعليب او متصلا بالف افعال جمعا كاتراب واثياب
واسقاط واسياط او مفردا كان يسمي باجمال فيقال اجيمال او متصلا بالالف
والنون المزيدتين كسكيران بخلاف ما نونه اصلية فانه يكسر فيه ما قبل الالف صـ
والثاني حذفا يرد ما حذف وو منعا يزاد آخره ياء قيل او يضعف من جنسه ولا
يعتد بالتاء ولا يرد محذوف تاتي بدونه فعيل على الاصح شـ يتوصل الى مثال فعيل
في الثنائي برد ما حذف منه ان كان منقوصا سوآء كان المحذوف منه الفاء او العين او
اللام مثال الفاء عده وزنه وشيه وسعه وصنه وصله وجهه ولده وخذ وكل،
ومر وعد فاذا صغرت هذا النوع رددت المحذوف في موضعه فتقول وعيد واخيذ
واعيد وكذا باقيها ومثال العين سه ومذ وسل وقم وبع مسمى بها فتقول ستيهه
ومنيذ وسويل وقويم وبييع ومثال اللام يد ودم وشفه ودد وحر وفوك وقط
وقل فتقول يديه ودمي وشفيهه ودديّ وحريح وفويهك وقطيط وقليل،
وان لم يكن منقوصا بل كان ثنائي الوضع زيد فيه ياء فيقال في من وعن وان د

مسمي

مسمي بها مني وعني واني وذكر ابن مالك فيه وجهين احدهما هذا والاخر انه يضاعف
الحرف الاخير من جنسه فيقال في عن عنين ولا يعتد بتاء التانيث فلا يقال في شفة
مثلا انه ثلاثي بل هو ثنائي وكذا بنت واخت وكبت ودبت وهنت ومنت وكلها ثنائيه
فاذا صغرت رددت المحذوف فقلت شفيهه وبنيه واخيه وكبيه ودبيه وهنيه .
او هنيهه لان لامها مختلف فيه عند العرب وما اختلف في لامه المحذوفه فكان حرفا
في لغة وحرفا غيره في لغة جاز تصغيره على كل منها فان تاتي فعيل بما بقي من منقوص
لم يرد الى اصله كهار وهبت وشاك وخير وشر وناس فيقال هوير وهبيت وشويك
وخيير وشرير ونويس هذا مذهب سيبويه ونقل ابن مالك عن ابي عمرو انه يرد ،،
المحذوف فيقال هوير وهويبت وشويك واخير واشير وانيس وفي يرى علما
يريي ونقل هذا المذهب عن يونس صـ ويحذف الوصل خلافا لثعلب وشرط المازني
وزانه للاسماء شـ تزال الف الوصل عند تصغير ما هي فيه سوآء كان ثنائيا كابن واسم
ام اكثر كافتقار وانطلاق واستغراب واشهيباب واعديدان وافعنساس ،،
واعلوط واضطراب لزوال الحاجة اليها بتحريك اول المصغر فيقال بني وسمي وفتيقير
ونطيليق وتغيريب وشهيبيب وعديدين وفعيسيس وعليط وضيريب ،
وسوآء بقي على مثال الاسماء ام لا هذا مذهب سيبويه واثبت ثعلب همزة الوصل في د،
الاسمآء في حال التصغير ولم يسقطها فيقال في اضطراب اضيريب بحذف الطا لانها بدل
من تاء افتعل وهي زايده وابقى همزة الوصل لانها فضلتها بالتقدم ومنع المازني من تصغير
انفعال وافتعال فلم يجز في انطلاق نطيليق ولا في افتقار فتيقير لانهما ليس لهما مثال ،
في الاسماء بل يحذف حتى يصير الى مثال الاسما فيقال طليق وفقير قال ابو حيان وليس خلاف
المازني مختصا بانفعال وافتعال فقط بل يشترط في المصغر كله ان يكون على مثال الاسماء
صـ ويتوصل الى فعيعل وفعيعيل في غير الثلاثي بما توصل به الى مفاعل ومفاعيل
حذفا وابقا لكن لا يحذف هنا التاء والالف الممدوده وياء النسب والالف والنون الزايدتان
بعد اربع ولا يعتد بهن ويحذف واو حلولا وشبهها في الاصح شـ يتوصل الى مثال فعيعل
وفعيعيل في التصغير بما توصل به الى مفاعل ومفاعيل في التكسير لانهما من واد واحد كما
تقول في خدب خداب وفي بهلول بهاليل وفي عطرد عطارد وعطاريد لذلك تقول
خديب وبهيليل وعطيرد والحذف والترجيح والتخيير في الزيادتين هنا كما هناك فكما د،
تقول عطاميس ومطاليق ومخادع ودحارج تقول عطيميس ومطيليق ومخيدع
ودحيرج وكما تقول في سفرجل سفارج تقول سفيرج وكما تقول في حبنطى وعفرنى
وقندأوى حباطي وحبانط وعفاري وعفارن وقنادي وقراي تقول حبينط وحبيطي
وعفيرن وعفيري وقنيدي وقديني لكن خالف التصغير التكسير في انه لا يحذف فيه
هاء التانيث وان حذفت في الجمع فيقال في دحرجه دحيرجه والجمع دحارج ولا تحذف الفه

المدوده فيقال في قاصعا قواصعا والجمع قواصع تحذفها ولا تحذف فيه ياء النسب
فيقال في لوذعي لويذعي والجمع لواذع تحذفها ولا تحذف فيه الالف والنون الزايدتان
بعد اربعة احرف فيقال في زعفران زعيفران والجمع زعافر تحذفهما وفي
عقربان عقيربان والجمع عقارب تحذفهما فان كانتا بعد ثلاثة احرف لم يحذفا
لا هنا ولا هناك وكذا لو كانت النون اصلية ثبتت في البابين كاسطوانه واساطين
واسيطينه ولو كانت الف التانيث مقصوره حذفت في البابين كقرقري وقرافر وقريقر
ولا يعتد بهذه الامور الاربعة اعني هاء التانيث والفه المدوده وياء النسب والالف
والنون المزيدتين بل يصغر الاسم على احد المثالين وفيه اللواحق المذكوره ومذهب
سيبويه في دلولا وشبهها والمراد به الف براكا ويا وزنيا انها تحذف عند التصغير
فيقال حليلا وبريكا وقرينا لان لالف التانيث المدوده شبها بها التانيث وشبهها
بالفه المقصوره فاعتبرنا الشبه بالهاء في عدم الحذف لها واعتبرنا الشبه بالمقصوره
في اسقاط الواو والالف والياء لانها كالالف في حباري وخالفه المبرد في شبهها
وادغمها بعد القلب فقال جليلا وبريكا وقريبا كما لم تحذف واو قرونه والف رساله
وياء صحيفه ولم يعتبر الا احد الشبهين فقط صح ويرد الى الاصل هنا وفي مفاعل
ومفاعيل وافعال وافعله وافعال ذو البدل اخرا مطلقا وغيره ان كان لينا بدلا
غير همزة تلي همزة لان تاء متعد ونحوه خلافا للزجاج ولا ذو القلب وما خالف فشاذ
او مادة اخرى ش يرد الى اصله في التصغير وفي التكسير على مثال مفاعل او
مفاعيل او افعال او افعله او فعال ذو البدل الكاين اخرا مطلقا سوا كان حرف
لين نحو ملهى ام غير حرف لين نحو ماء فان الالف في ملهى بدل من الواو لانه مشتق من
اللهو والهمزة في ما بدل من الهاء في قولهم مياه مثال التكسير على مفاعل ملاهي وعلى
مفاعيل محاري وعلى افعال امواه وعلى افعله اسنيه وعلى فعال مياه ويقال في
تصغيرهما مليهي ومويه وسني لان التصغير والتكسير يردان الاشيا الى اصولها
فان لم يكن ذو البدل اخرا فيشترط فيه شرطان احدهما ان يكون حرف لين والثاني ان
يكون بدلا من حرف لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة احترز مثاله مال وقيل ودينار
وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ودوينير ومويزين ومييقن والاغارج في هذه
الى الاصل لزوال موجب البدل لان الواو انما ابدلت في نحو مال لتحركها وانفتاح ما قبلها
وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها وفي دينار لاجتماعها مع اليا وسبق احديهما بالسكون
وفي موقن ابدلت اليا بضم ما قبلها وقد زال الموجب في التصغير وسوا كان اللين بدلا
من لين كما مثلنا ام من غيره كقيراط وديباج فيقال قريريط ودبيبيج وقراريط
ودبابيج ويقال في ذهب دويب وفي آل اهيل فلو انخرم الشرط الاول بان كان
حرفا صحيحا بدلا من حرف صحيح او من حرف لين لم يرد الى اصله بل يصغر على حاله

نظر

كتمه

كتمه وتخيمه وتراث وتريث واباب في عباب وابيب وقايم وقويم بالهمز وكذا لو
انخرم الشرط الثاني بان كان بدلا من همزة تلي همزة كادم فيقال اويدم من غير رد
للالف الى اصلها من الهمز بل تقلب واوا كما تقدم لضمة ما قبلها اما ما فيه تاء الافتعال
مع تاء اخرى مبدله من حرف لين كمتعد ومتسر فسيبويه يحذف منه تاء الافتعال
عند التصغير فيقول متيعد ومتيسر كما تقول في مكتسب مكيسب وتبقى التاء المبدله على
حالها من غير رد الى الاصل وذهب قوم منهم الزجاج الى انه يرد الى اصله فيقال مويعد
ومييسر لانهما من الوعد واليسر قال صاحب الافصاح وانما كان المحذوف تاء الافتعال
لانه لا بد من حذف وهي زايده والزايد احق بالحذف من الاصلي واما ذو القلب فانه
لا يرد في البابين الى اصله بل يصغر ويكسر على اصله كجاه اصله وجه لانه من الوجاهه
نقلب فيقال في تصغيره جويه لا وجيه لعدم الاحتياج الى الرد الى الاصل وتجمع اينق
على اينق ويصغر على اينيق ويقال في شاك واصله شايك شويك وشوايك وما ورد
بخلاف ما قررناه من رد ذي البدل الى اصله فما شاذ كقولهم في عيد عييد واعياد
او من مادة اخرى كقولهم فسيتيط فهو تصغير فستاط بالتاء لغة في فسطاط وفسيطيط
بالطاء تصغير فسطاط فهما مادتان لا انه رد احدهما الى الاخر صح وتلحق التا
غالبا اذا لابس في مونث عار ثلاثي او رباعي بمدة قبل لام معتله لا غير وقد تعوض
من الف تانيث خامسه او سادسه مقصوره قبل او ممدوده قبل ولا يعتبر في العلم
ما نقل منه في الاصح ويحذف بلا عوض من بنت علم مذكر ش تلحق تاء التانيث غالبا
تصغير مونث بلا علامه بشرطين الاول ان لا يلبس فان حصل لبس لم تلحقه كخمس ونحوه
من عدد المونث اذ لو لحقته لالتبس بعدد المذكر وكشجر وبقر اذ لو لحقته لالتبس بتصغير
شجرة وبقرة الثاني ان يكون ثلاثيا كدار ودويره ونار ونويره او رباعيا بمدة
قبل لام معتله كسما وسميه بخلاف رباعي ليس كذلك كزينب وسعاد وعناق وعقرب
فيقال زيينب وسعيد وعنيق وعقيرب بلا تاء وبخلاف ما زاد على الرباعي الا ما حذف
منه الف تانيث مقصوره خامسه او سادسه فانه يجوز لحاقه التاء كحباري يجوز تصغيره
باقرار الالف فيقال حبيري وبحذفها فيجوز لحاق التاء تعويضا فيقال حبيره كما يجوز
تركها فيقال حبير وكلغيزي يجوز فيه الامرين دون اقرار الالف فيقال لغيغيزي
ولغيغيز وشذ ترك التاء فيه في تصغير قوس وحرب ودرع الحديد ونصف المتوسطة
السن وعرب وفرس وبغل وناب للمسن من الابل وعرس وسول ونخل وضحي
قال ابو حيان هذا جملة ما حفظ مما شذ من ذلك وشذ لحاقها للرباعي والخماسي
بدون شرطه كقولهم في وراء وامام وقدام وريبه واميمه وقديديمه وهذان
المحترز عنهما بقولي غالبا وجوز ابن الانباري ان تحذف الف التانيث الممدوده خامسه
او سادسه كبا قلا وبرنساء وتعوض عنها التاء قياسا على المقصوره ولا يجوز عند غيره الا

الاقرار فيقال بويقلا دبر بينسا وذهب ابضا الي انه يعتبر في العلم ما نقل عنه فان كان
علم المونث منقولا من مذكر كرمح علم لامراة لم تدخله التا رعيا لاصله الذي نقل منه،
فيقال رميح وغيره منع ذلك وقال لما سمي به مونث صار اسما خاصا بالمونث فيصغر
كما يصغر مونث الاصل اعتبارا بما آل وكذا لو كان علم المذكر منقولا من مونث كاذن علم
رجل فان الجمهور على انه لا يدخله التا اذا صغر اعتبارا بما آل اليه من التذكير وذهب
يونس الي انها تدخله اعتبارا باصله واحتج بقولهم عروة بن اذينه ومالك بن نويره
وعيينه بن حصن فانها اسماء مذكرين اعلام قد دخلتها التاء واصلها مونث واجيب
بان كلا من هولآء لم يسم باذن ولا بنار ولا بعين ثم حقر بعد التسميه وانما هي اسماء
اعلام سمي بها بعد ان حقرت وهي نكرات فان سمي مذكر ببنت واخت ثم صغر بعد
التسميه حذفت التاء وردت لام الكلمه من غير تعويض بتاء تانيث فيقال بني واخي
بخلاف ما اذا سمي بهما مونث فتحذف هذه التاء وتعوض منها تاء التانيث فيقال بنيه
واخيه اجرالها حال العلميه مجراها حال التنكير ص مسئله يصغر اسم الجمع
والقلة بلفظه ورد الاخفش نحو ركب لواحده لا الكثره بما يرد الي القله او تصحيح المذكر
ان كان لعاقل والا فالاناث وجوزه الكوفيه في ماله نظير في الاحاد وماله واحد مهمل
قياسي رد اليه الا ان كان له مستعمل خلافا لابي زيد ش تصغر اسما الجموع وجموع القله
على لفظها فيقال في ركب ركيب وفي قوم قويم وفي رهط رهيط وفي احمال احيمال
وفي اكلب اكليب وفي ارغفه اريغفه وفي غلمه غليمه قال ابو حيان ويندرج في اسم
الجنس تحت اسم الجمع فيقال في تمر تمير ورد الاخفش باب ركب لواحده فيقال رويكبون
وصويحبون وطويرات بنا على قوله ان فعلا جمع وقول الجمهور مبني على انه اسم جمع
واما جمع الكثره فلا يصغر على لفظه عند البصريين فلا يقال في رغفان رغيفان لان
البنيه تدل على الكثره والتصغير يدل على القله فيتنافيا بل يرد الي جمع القله ان
كان له جمع قله فيقال في تصغير فلوس افيلس ردا الي افلس وفي عنوق اعينق
ردا الي اعنق والي جمع تصحيح المذكر ان كان لمذكر عاقل سوآ كان مفرده مما يجمع بالواو
والنون ام لا فان التصغير يجيز الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز في المكبر فيقال
في تصغير زيود حال الرد زييدون وفي تصغير رجال وغلمان وفتيان رجيلون
وغليمون وفتيون وان كان رجل وغلام وفتى لا تجمع بالواو والنون والامران
جايزان فيما له جمع قلة وان لم يكن له جمع قلة ولا هو لمذكر عاقل بان كان لمذكر
لا يعقل او لمونث مطلقا وجب الرد الي جمع تصحيح الاناث سوآ كان مفرده مما يجمع
بالالف والتآء ام لا فيقال في تصغير دراهم دريهمات وفي سكاري جمع سكري سكيريات
وفي حمر جمع حمرا حميروات وفي جوار جويريات واجاز الكوفيون تصغير جمع
الكثره اذا كان له نظير في الاحاد كرغفان مفرده على رغيفان كعثيمان وذعموان

اصيلانا تصغير اصلان جمع اصيل فان كان جمع الكثره مكسرا على واحد مهمل وليس
له واحد مستعمل بان لم ينطق له بمفرد اصلا لا قياسي ولا غير قياسي رد عند التصغير
الي مفرده القياسي المهمل فيقال في تفرق اخوتك شماطيط تفرقوا شميطيطين وفي
تفرقت جواريك شماطيط تفرقت شميطيطات وان كان مكسرا على واحد مهمل وله
واحد مستعمل رد الي الواحد المستعمل لا الي المهمل القياسي خلافا لابي زيد فيقال في ملامح
ومذاكير لميحات وذكيرات ردا الي لمحه وذكر لا الي ملمحه ومذكار لانا حينيذ صغرنا ،،
لفظا عربيا ولو رددناه الي المهمل كنا قد صغرنا لفظا لم تتكلم به العرب من غير داعية الي
ذلك وكان ابا زيد لم ينطق له بواحد قياسي جعل ذلك الواحد الذي ليس على قياس كالمعدوم
في لسانهم فسوى بين ملامح وشماطيط ص وقد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ
وقد يستغني بمصغر عن مكبر او مهمل عن مستعمل او احد المترادفين عن الاخر قال ابن
مالك ويطرد ان جمعهما اصل واحد وتوقف ابو حيان ش قد يكون للاسم تصغيران ،
قياسي وشاذ كصبيه وغلمه قالوا فيهما صبيه وغليمه وهذا هو القياس لانهما جمعا قلة
وجموع القلة تصغر على لفظها وقالوا اصيبيه واغيلمه وهذا هو الشاذ وكانهم صغروا
اصبيه واغلمه وان لم يستعمل في الكلام وقد جاءت اسما على صورة المصغر ولم ينطق لها
بمكبر نحو الكميت من الخيل والحمر والكعيت وهو البلبل والثريا النجم المعروف في الفاظ ،
كثيره استوعبتها في كتاب المزهر في علم اللغه قال ابو حيان وكثر مجي المصغر دون المكبر ،
في الاسماء الاعلام كقريظه وجهينه وبثينه وطهيبه وحنين وعرين وقزين وام ،
حبين وهذيل وسليم وقد يستغني بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم في مغرب
الشمس مغيربان مغيربان وفي عشيه عشيشيه وفي العشي عشيان وفي ليله ،
لييليه وفي رجل رويجل وفي بنون ابينون كانها تصغير مغربان وعشاه وعشيان
وليلاه ورواجل وابن وهذا التصغير الذي جاء على خلاف المكبر نظير جمع التكسير الذي ،
جاء على خلاف قياس تكسير المفرد نحو ليال وبابه وقد يستغني بتصغير احد المترادفين
عن تصغير الاخر قالوا اتانا عصرا اي عشيا ولم يصغروا العصر استغناء عنه بتصغير عشي
قال ابن مالك ويطرد ذلك فيهما جوازا ان جمعهما اصل واحد نحو جليس بمعنى مجالس ،
فلك ان تستغني بتصغير احدهما عن الاخر لانهما جمعهما اصل واحد وهو اشتقاقهما ،
من الجلوس لان مادة كل منهما ج ل س فلك ان تستغني بتصغير مجالس وهو مجيلس
عن تصغير جليس ولك ان تستغني بتصغير جليس وهو جليليس عن تصغير مجالس ،
وتوقف في ذلك ابو حيان قاله في الارتشاف ص مسئله لا يصغر مبني الا ذا
والمنادي والمزج وذا وتا والذي وفرعها الا التي واللواتي واللاء واللاي في الاصح
فيبقى اولها مفتوحا ويزاد اخرها الف وقد يضم اللذيا واللتيا وفي التعجب ثالثها الصحيح تصغير
افعل فقط ولا عامل عمل الفعل وفي المصدر ثالثها ما يقبل القله والكثره ولا غير

وسوي وغدو البارحه وحسبك ومختص بالنفي ومعظم شرعا ومنافيه وكل وبعض ومع
واي وظرف غير متمكن ومحكي ومصغر وشبهه واسماء الشهور وفي الايام ثالثها يجوز
في الرفع دون النصب ورابعها عكسه ش اطلق ابن مالك وغيره انه لا تصغر الاسما
المبنيه قال ابو حيان ويرد عليه ان بعض المبنيات يصغر وذلك الاسماء المركبه تركيب
مزج في لغة من بني كبعلبك وعمرويه فيقال بعيلبك وعميرويه والاسماء المبنيه
بسبب الندا فيقال يا زييد ويا جعيفر قال وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين
فقال لا تصغر الاسما المتوغله في البنا وهي التي لم تعرب قط فان هذين النوعين لهما حاله
يعربان فيها ومع ذلك يرد عليه المركب الذي آخره ويه فانه لا يعرب قط علي افصح القولين
ومع ذلك يصغر قال ولنا نوع ثالث لم يعرب قط وصغر ذكره صاحب البسيط قال ويقال
اويه من كذا وهو تصغير اوه كما قالوا في المبهمه كالذي والتي والضم الذي فيها لا يمنع من
التحقير كما لم يمنعه في رويد زيدا وهو اسم الفعل لانه علي حد اسماء الفاعلين ويستثني
من المبنيات اسم الاشارة والموصول فيصغران لانه صار فيهما شبه بالاسماء المتمكنه
من حيث انهما يوصفان ويوصف بهما وقد خولف بهما قاعدة التصغير حيث ابقي اولهما
علي الفتح وزيد في اخرها الف عوضا عما فات من ضم الاول فقالوا في ذا ذيا وفي تا تيا
وفي اولا اوليا وفي ذان وتان ذيان وتيان وفي الذي وفروعه اللذيا واللتيا واللذيان
واللتيان واللذيون بضم اليا وقيل بفتحها وكذا اللذيين بكسرها وقيل بفتحها واللتيا
واللويتيا في اللاتي واللويا واللويون في اللاي واللايين ومنع لام اللذيا واللتيا
لغة لبعض العرب قال ابو حيان وذلك دليل علي ان الالف ليست عوضا من ضم الاول
اذ لا يجمع بين العوض والمعوض قال ولم يصغروا من الفاظ اشارة المونث سوي تا
وتركوا تصغير تي وذي وذهي وذه استغناء بتصغير تا او خوفا من الالتباس
بالمذكر قال واجازة تصغير اللاتي واللواتي واللائي واللاء مذهب الاخفش قاله
قياسا ومذهب سيبويه انه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر وهو اللتيا
جمع اللتيا قال ومذهب سيبويه هو الصحيح لانه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس
لان قياس هذه الاسما ان لا تصغر لكني صغرت العرب منها شيا وقفنا فيه مع مورد
السماع ولا نتعداه وقد في المبنيات الحروف والافعال فلا تصغر لان التصغير وصف
في المعني والحرف والفعل لا يوصفان فلا يصغران وقد سمع تصغير فعل التعجب
قال يا ما املح غزلانا شدن لنا وفي قياسه خلاف ولا تصغر الاسما العامله عمل
الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف وفي شرح التسهيل لابي حيان لا تصغر
الاسما المصغره ولا المشبهة لها ككميت ونحوه ولا غير وسوي وسوى بمعني غير ولا
البارحه ولا امس وغد وقبل بمعني عشيه ولا حسبك ولا الاسماء المختصه بالنفي
ولا الاسماء الواقعه علي معظم شرعا كاسما الله تعالي ولا الاسماء المنافيه لمعني التصغير

تكبير

لكبير وجسيم ولا كل ولا بعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنه نحو ذات مره ولا الاسما
المحكيه ولا اسماء شهور السنه كالمحرم وصفر وباقيها ولا اسماء الاسبوع كالسبت
والاحد وباقيها علي مذهب سيبويه واختاره ابن كيسان ومذهب الكوفيين
والمازني والجرمي جواز تصغير ايام الاسبوع وزعم بعض النحويين انك اذا قلت
اليوم الجمعه واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير يوم الجمعه والسبت وان نصبت لم
يجز تصغيرهما وزعم بعض النحويين انه يجوز التصغير في النصب ويبطل في الرفع واجاز
المازني تصغيرهما في النصب والرفع انتهي ص مسيله تصغير الترخيم تحذف
فيه الزوايد وربما حذف اصل يشبهه ولا يستغني عن التا مونثا والاصح انه لا يختص
بالعلم وانه يقال في غير الترخيم في ابراهيم واسماعيل برهيم وسميعيل وفيه
بريه وسميع وفاقا ش من التصغير نوع يسمي تصغير الترخيم وذلك بحذف
الزوايد مع اعطاء ما يليق به من فعيل او فعيعل كقولك في ازهر زهير وفي
اسود سويد وفي سطلق طليق وفي مستخرج خريج وفي مدحرج دحيرج وفي
زعفران زعيفر ولا فرق في جواز تصغير الترخيم بين الاعلام وغيرها عند
البصريين وزعم الفرا وثعلب انه يختص بالاعلام كحارث واسود علمين فيقال فيهما
حريث وسويد وكلاهما وصفين فلا يقال الاحويرث واسيود واسيد فان كان المصغر
اسما لمونث عاريا من التا وجب دخول التا مطلقا فيقال في زينب وسعاد وحبلي
زنيبه وسعيده وحبيله قال ابو حيان نعم الصفات التي للمونث نحو طالق وحايض
لا تلحقها التا في تصغير الترخيم بل يقال طليق وحييض وقد يحذف لتصغير الترخيم
اصل يشبه الزايد مثاله ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير ابراهيم واسماعيل تصغير
ترخيم بريه وسميع بحذف الميم واللام من اخرها وهما اصل باتفاق لكن لما كانا مما
يزاد ان في كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزياده فحذفوهما وحسن ذلك طول الاسم
وكونهما اخرا وتحذف الهمزة منهما وهي اصل في قول المبرد زايده في قول سيبويه حجة
المبرد ان الهمزة لا تكون زايده اولا الا وبعدها اربعة اصول وحجة سيبويه ان
العرب حين صغرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة وينبني علي هذا الخلاف
تصغيرهما تصغير غير الترخيم فذهب سيبويه الي حذف الهمزة فيصير ما بقي علي
فعيليل خماسيا رابعه حرف مد ولين فلا يحذف منه شي وتقول فيه بريهيم وسميعيل
وذهب المبرد الي ابقاء الهمزة لاصالتها عنده والي حذف الميم واللام كما يحذف اخر الخماسي
الاصول فيقال ابيريه واسيميع كما يقال في سفرجل سفيرج قال ابو حيان والصحيح
ما ذهب اليه سيبويه وهكذا صغرته العرب فيما رواه زيد وغيره ص
المنسوب هو المجعول حرف اعرابه يا مشدده بكسر متلوها ويحذف تا
المنسوب
التانيث وعلامة التثنيه والتصحيح فان لحق المونث تغيير وهو غير علم رد الي مفرده

والابني نحو سدرات وعجز المركب والمضاف ان لم يفد تعريفا تحقيقا او تقديرا
ولم يلبس والا فصدره وجوز الجرمي حذف صدر المزج والجمله ونسب ابو حاتم الي
الجزين والاخفش ان لبس . تجعل حرف الاعراب من المنسوب ياء مشدده
تزاد في اخره ويكسر لاجلها ما قبلها كهاشمي ومالكي وانما كسر تشبيها بياء الاضافه
وهذا احد التغييرات اللاحقه للاسم المنسوب اليه اذ يلحقه ثلاث تغييرات لفظي
وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها ومعنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن
له وحكمي وهو رفعه لما بعده علي الفاعليه كالصفة المشبهه نحو مررت برجل قرشي
ابوه كانك قلت منتسب الي قريش ابوه ويطرد ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان لم
يرفع الظاهر رفع الضمير المستكن فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق ولما كان فيه هذه
التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس اذ التغيير يانس بالتغيير ويحذف
لهذه الياء اخر الاسم ان كان تاء تانيث كقولك في النسب الي مكه وفاطمه مكي وفاطمي
حذرا من اجتماع تاي تانيث عند نسبة مونثه في نحو مكيه وفاطميه اذ لو بقيت
لقيل مكيتيه وفاطمتيه قال ابو حيان وقول الناس درهم خليفتي لحن او كان علامة
تثنية او جمع تصحيح بواو ونون او الف ونا كقولك في النسب الي عيدان وعيدين
وزيدان وزيدين واثنان ومسلمين وعشرين ومسلمات عيدي وزيدي واثني
ومسلمي وعشري حذرا من اجتماع اعرابين في اسم واحد ولم تحذف في ماعد مسلمات
ومن اجتماع حرفي تانيث في مسلمات فان نسبت الي ما جمع بالالف والتا وكان في الجمع
تغيير بحركة لازمه كجفنات او جايزه كسدرات وغرفات فان لم يكن علما رددته
الي مفرده فتقول جفني وسدري وغرفي بسكون عين الكلمة وان كان علما ابقيت
الحركة فتقول جفني وسدري وغرفي فان كان التغيير كسرة كسدرات رددتها
فتحه ونسبت اليه كما نسبت الي ابل فتقول سدري كما تقول ابلي ويحذف لهذه اليا
ايضا عجز المركب تركيب جملة او مزج او عدد اجرا له مجري تا التانيث فيقال في
النسب الي تابط شرا وبعلبك وخمسة عشر تابطي وبعلي وخمسي قال ابو حيان
وكان مقتضي القياس ان الجمله لا ينسب اليها كما انها لا تثني ولا تجمع ولا تعرب ولا تضاف
ولا تصغر وانما جاز النسب الي الصدر منها تشبيها بالمركب تركيب مزج قال ويدخل
تحت قولنا عجز المركب النسبة الي لولا وحيثما وشبهها فيقال لوي بتخفيف الواو وحيثي
بحذف عجزها جريا بها مجري الجمله التي تحكي وتقول في النسبه الي كنت كوني بحذف
تاء التانيث ورد الواو لزوال موجب الحذف وهو اجتماعها ساكنه مع النون الساكنه
لاجل التا وقد نسبوا الي الجملة باسرها فقالوا كنتي لكن في الشعر قال الاعشي فاصبحت
كنتيا واصبح عاجنا وقال اخر اذا ما كنت ملتمسا لغوث فلا تصرخ بكنتي بجيب
قال ولو سمي بجملة زايده علي كلمتين كان سمي رجلا بخرج اليوم زيد حذف ما زاد علي

الجز

الجزء الاول دفيل خرجي وجوز الجرمي في الجملة والمزج النسب الي الجزء الاول فتقول
تابطي او شري وبعلي او بكي وجوز ابو حاتم السجستاني النسب اليهما معا مفترنين
فيقال تابطي شري وبعلي بكي ورامي هرمزي وفي العدد احدي عشري وقال
الاخفش في الاوسط وان خفت الالباس قلت رامي هرمزي ويحذف ايضا هذه
الياء عجز المركب تركيب اضافه ان لم يتعرف الاول بالثاني تحقيقا ولا تقديرا ولم تخف
لبس كقولهم في النسب الي امري القيس امري وسركي فامري القيس لم يتعرف الاول
فيه بالثاني لا تحقيقا ولا تقديرا لانه لم تسبق له اضافه قبل استعماله علما كما سبقت لابي
بكر مثلا او ان تعرف الاول بالثاني تحقيقا او تقديرا او لا ولكن خيف لبس حذف الصدر
ونسب الي العجز مثال الاول قولهم في ابن عمر وابن الزبير وابن كراع وابن دعلج عمري
وزبيري وكراعي ودعلجي ومثال الثاني قولهم في ابي بكر بكري فابو بكر لم يتعرف
فيه الاول بالثاني تحقيقا لان الاسم لا يكون معرفا من جهتين العلميه والاضافه لكنه
تعرف به تقديرا لانه قبل العلميه كان ابو معرفا ببكر تحقيقا ومثال الثالث قولهم في عبد
مناف وعبد الاشهل منافي واشهلي لانهم لو قالوا عبدي التبس بالنسبه الي عبد القيس
فانهم قالوا في النسبة اليه عبدي فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الي اسم يقصد فصله
ويتعرف المضاف الي الاول به وهو مع ذلك اسم غالبا وطرات عليه العلميه نحو ابن عمر
وابي بكر وعبد مناف وعبد الاشهل وعبد المطلب وكذا كل ما كان فيه ابن او اب او ام
وبين ما ليس كذلك نحو امري القيس وعبد القيس فان القيس ليس معروف بغيره
اضافه امري اليه او عبد نسبوا الي الجد قال ابو حيان والمراد بالمضاف في المسالة
الذي يكون علما او غالبا بحيث يكون بمجموعه لمعني مفرد لا المضاف علي الاطلاق فان مثل
غلام زيد اذا لم يكن كذلك ينسب فيه الي زيد او الي غلام ويكون اذ ذاك من قبيل
النسبه الي المفرد لا الي المضاف لان كلا من جزييه باق علي معناه صح ويا
المنقوص الثلاثي فترد وتقلب واوا والمشدده بعد اكثر من حرفين وقد تقلب
واوا في مرموي فان كان حرفان حذفت احدي اليايين وقلبت الثانيه او حرف
فالقلب وشذ غيره خلافا لابي عمرو والف التانيث رابعه او فوقها مطلقا والواو تلو
ضم ثالث فصاعدا والياء المكسوره المدغم فيها الموصوله بالاخر ش تحذف للنسب
ياء المنقوص غير الثلاثي فيقال في قاض ومعتل ومستدع قاضي ومعتلي ومستدعي
بخلاف الثلاثي كعم وشج فانه ترد لامه وتقلب واوا سواء كانت في الاصل واوا ام يا
كراهة لاجتماع الامثال فيقال عموي وشجوي وقد يقع ذلك في الرباعي ايضا فيقال
قاضوي لكنه شاذ ويحذف ايضا اليا المشدده بعد اكثر من حرفين سواء كانت
من بنية الكلمة ام دخلت للنسب ككرسي وبختي وشافعي ومرمي فتحذف ياءاتها
وتثبت مكانها ياء النسب فتصير كلفظها كراهة اجتماع اربع ياآت ولانه لا يوجد

في اخر اسم اربع زوايد من جنس واحد وقد يقال في مرمي مرموي بحذف اليآء د.
الزايده المنقلبه عن الواو الزايده في اسم المفعول وقلب اليآء التي هي لام الكلمه واوًا
كما يقال في علي علوي فان كان قبل اليآء المشدده حرفان فقط كتقفي حذفت اول
اليآين وقلبت الثانيه واوا فيقال تقفوي او حرف واحد كحي وطي قلبت الثانيه
واوًا وفتحت الاولي محركه بالفتح فيقال حيوي لانه لو نسب اليها علي لفظها لاجتمع
في اخر الاسم الرابع اربع يآت وذلك مستثقل في كلامهم وشذ قولهم حييي وكان
ابو عمرو يختاره لانه ليس فيه زايد يحذف ويحذف ايضا الف التانيث رابعه او
فوقها فيقال في جمزي وحبلي جمزي وحبلي بخلاف الف الالحاق كعلقي او لام الكلمه
كملهي كما سياتي وتحذف ايضا الواو تلو مضموم ثالث فصاعدا فيقال في عرقوه
وترقوه وقمحدوه عرقي وترقي وقمحدي بخلافها بعد مضموم كرموه من الرمي فلا
تحذف وتحذف ايضا اليآء المكسوره المدغم فيها الموصوله بالاخر فرارا من توالي يآت
بينها كسر فيقال في سيد وميت سيدي وميتي بالتخفيف حذفا للياء الثانيه
المدغم فيها اليآء الاولي وشذ قولهم طايي بقلب اليآء الفا وشذ قولهم طييي فلو كانت
اليآء غير مكسوره كهبيخ لم تحذف بل يقال هبيخي وكذا لو كسرت ولم توصل بالاخر
كهيم تصغير مهيام مفعال من هام فيقال مهيمي بلا حذف لان اليآء المكسوره المدغم
فيها مفصوله من الاخر بيآء التعويض ص وتقلب واوًا الف ثالثه او رابعه للالحاق
او اصل وقد تحذف او تقلب رابعه لتانيث فيما سكن ثانيه قبل او خامسه تلو مشدد
وقد تزاد الف قبل بدل رابعه مطلقا وهمزة تانيث غالبا وفي غيرها وجهان ش
تقلب في النسب واو الف ثالثه كفتوي وعصوي في فتي وعصي او رابعه لغير تانيث
كالالحاق في علقي ولام الكلمة في ملهي فيقال فيها علقوي وملهوي وقد تحذف هذه
اعني الرابعه لغير تانيث تشبيها لها بالف التانيث فيقال علقي وملهي وقد تقلب
الرابعه التي للتانيث فيما سكن ثانيه فيقال في حبلي حبلوي حملا علي ملهي وعلقي بخلاف
ما تحرك ثانيه كجمزي فليس فيه الا الحذف وقد تزاد الف قبل بدل الالف الرابعه مطلقا
سوآء كانت للتانيث كما نص عليه سيبويه او للالحاق كما ذكره ابو زيد او منقلبه عن
اصل كما ذكره السيرافي فيقال حبلاوي وعلقاوي وملهاوي فان وقعت الالف خامسه
وهي منقلبه عن اصل بعد حرف مشدد نحو مصلي ومثني فمذهب سيبويه والجمهور
الحذف كحالها اذا وقعت خامسه منقلبه عن اصل وليس قبلها مشدد كمشتري فانه
لاخلاف في حذفها ومذهب يونس جعله مثل معطي وملهي فيجيز فيه القلب كما يجيز
الحذف وتقلب ايضا واوًا همزة ابدلت من الف التانيث فيقال في حمرآء وصفرآء د
حمراوي وصفراوي ومن العرب من يقول حرايي وصفرايي فيقلب الهمزة من غير
قلب تشبيها بالف كما قال في التوشيح وذلك قليل ردي نقله ابو حاتم في كتاب د

التذكير

التذكير والتانيث وفي همزة غيرها تالية الف وجهان الاقرار والقلب سوآء كانت اصليه
كقرآء ووضآء او ملحقة باصل كعلبآء او منقلبه عن اصل ككسآء فيقال قرآي وقراوي د
ووضآي ووضاوي وعلبآي وعلباوي وكسآي وكساوي والتصحيح في الاصليه اجود
من القلب قاله ابن مالك قال ابو حيان فيفهم منه ان القلب في الاخيرين اجود قال
والذي ذكره غيره ان القلب في باب علبآء احسن والاقرار في باب كسآء احسن بنآء لباب
النسب علي باب التثنيه قال وقد قالوا في باب التثنيه كسايان فلا يقاس عليه النسب
فيقال كسايي باليآء انتهي ص ويقال في فعيله فعلي وفعيله وفعوله فعلي
مالم يكن مضاعفا او اجوف صحيح اللام قال ابن مالك او تعدم الشهره وشذ نحو سليمي
وقاس ابو البركات ابن الانباري نحو الحنيفي في المذهب واثبت الاخفش وافقه وفيها
ابن الطراوه وابني العمه وقياسان في فعيل وفعيل معتلي اللام لا صحيحين في الاصح
وثالثها يقاسان في يآء ثالثه ورابعها في فعيل فقط ش يقال في النسب الي فعيله بضم
الفآء وفتح العين فعلي لذلك بحذف اليآء الزايده وتآء التانيث نحو جهينه وجهني
وضبيعه وضبعي وشذ ردينه ورديني باثبات اليآء ويقال في فعيله بفتح الفآء
وكسر العين فعلي بفتحهما وحذف اليآء والتآء كحنيفه وحنفي وربيعه وربعي وشذ
قولهم في سليم سليمي وفي عميره عميري وفي السليقه سليقي باثبات اليآء من غير تغيير
وقاس الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن الانباري الحنيفي في النسبة الي مذهب ابي
حنيفه فرقا بينه وبين المنسوب الي قبيلة بني حنيفه حيث يقال فيه حنفي كما فرقوا
بين المنسوب الي المدينة النبويه والي مدينة المنصور فقالوا في الاول مدني وفي الثاني
مديني ويقال في فعوله فعلي بحذف الواو والتآء وفتح العين سوآء كانت اللام صحيحه
كحموله وحملي وركوبه وركبي ام معتله كعدوه وعدوي هذا مذهب سيبويه وذهب
الاخفش والجرمي والمبرد الي انه ينسب اليه علي لفظه كقولهم في ازدشنوءه شنوءي
وذهب ابن الطراوه الي انه يحذف الواو ويترك ما قبلها علي الضم فيقال حملي وركبي
فان ضوعفت الثلاثه كعديده وضريره تصغير العده والضره وشديده وتديده
وضروره لم تحذف اليآء ولا الواو كراهة اجتماع المثلين لو حذفا فانه كان يصير عددي
وضرري وشددي وتددي وضرري فهربوا الي الفصل بين المثلين باليآء والواو   وشددكي
والنسبة اليها علي لفظها فقالوا عديدي وشديدي وضروري وكذا ان اعتلت د
عينها واللام صحيحه لا تحذف كطويله وطويلي وطويله وطويلي وتووله وتوولي فان
اعتلت هي واللام ايضا حذفت طويه وطوي وحييه وحيوي وطهيه وطهوي
ويقال في فعيل وفعيل صحيحي اللام او معتلين فعلي وفعلي بحذف اليآء مثال الصحيحين
هذيل وهذلي وثقيف وثقفي ومثال المعتلين قصي وقصوي وعلي وعلوي وفي قياس
ذلك اقوال اصحها مذهب سيبويه يقاس في المعتلين دون الصحيحين فانها ينسب اليها

علي لفظهما ككليبي وكليبي وتميم وتميمي وما جاء علي الحذف يحمل علي الشذوذ والثاني يقاس
الصحيحان ايضا قياسا مطردا كالمعتلين وعليه المبرد والثالث ان كانت الياء ثالثة حذفت
نحو قريش وقريشي وهذيل وهذلي قاله المهاباذي قال ابو حيان وهذا خلاف لمذهب
سيبويه ولمذهب المبرد ايضا والرابع يقاس في فعيل لكثرة ما جاء منه سمع علي ما تقدم
ضبري في بني ضبير وفقمي في بني فقيم كنانه وملحي في مليح خزاعه وقرمي في قريم وسلمي
في سليم بخلاف فعيل فانه لم يجي منه الا ثقفي وثقفي بالقياس علي هذه اللفظة الواحدة
في غاية البعد والضعف اما فعول فليس فيه الا النسب علي لفظه من غير تغيير كعدو
وعدوي ص وتفتح غالبا كسر فعل مثلث الفاء وجوبا وقيل جوازا وباب تغلب سماعا
وقيل قياسا لا باب جندل وما قاربه ش اذا نسبت الي فعل بفتح الفاء وكسر العين
او فعل بكسر الفاء والعين او فعل بضم الفاء وكسر العين فتحت العين من الثلاثة
كنمر ونمري وابل وابلي ودئل ودؤلي وكذا ما ختم بتاء التانيث من ذلك كشقره
وشقري وحبره وحبري وشذ قولهم في الصعق صعقي بكسر العين والصاد قبلها
اتباعا قال ابو حيان ولا اعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو نمر وابل ودئل الا ما
ذكره طاهر القزويني في مقدمة له ان ذلك علي جهة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان وقد
تفتح العين المكسورة من الرباعي كتغلب وتغلبي ويثرب ويثربي ومشرق ومغرب
ومشرقي ومغربي وقد اختلف في قياس ذلك علي قولين اصحهما وهو مذهب الخليل
وسيبويه انه شاذ فيحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه والثاني انه مطرد ينقاس وعزي
الي المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيمري وجماعة قال ابو حيان هكذا
نقل الخلاف في هذه المسالة بعض اصحابنا وذهب ابو موسي الي توسط بين القولين
وهو ان المختار ان لا تفتح قال وهذا مخالف لقول سيبويه من انه شاذ ولقول
المبرد انه مطرد ولا يختار الكسر قال ونقل ابو القسم البطليوسي في شرحه لكتاب
سيبويه ان الجمهور علي جواز الوجهين فيه وانه انما خالف فيه ابو عمرو فاوجب الكسر
قال وهذا مخالف للنقل السابق انتهي ولا يغير باب جندل وعلبط ودودم وهدهد
وعجلط وململه مما توالت حركاته ولم يسكن ثانيه وكسر ما قبل آخره بل ينسب
اليه علي لفظه من غير تغيير كسرته لخفته بلا خلاف ص ولا يرد من المحذوف الفاء
والعين الا المعوض ويرد اللام ان كان اجوف او جبر في التثنيه او جمع المونث والا
فوجهان فان عوض الوصل جاز حذفه والرد وعكسه وتفتح عين المجبور وقيل يسكن ما
اصله السكون ولا يحذف الوصل من غير ما ذكر ش لا يرد في النسب ما حذف من فائه
او عينه ان كانت اللام صحيحة فيقال في عده عدي وفي سه سهي وفي مذ مسمي بها
مذي ويرد ان كانت اللام معتله فيقال في شيه وشوي وفي بري مسمي بها يراي برد
الفاء والعين واما المحذوف اللام فترد ان كان معتل العين سوا كانت اللام المحذوفه

حرف علة كذي بمعني صاحب فيقال ذووي ام حرفا صحيحا كشاة اصلها شوهه بسكون
الواو كصحفه فلما حذفت الهاء باشرت تاء التانيث الواو فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فالمحذوف ها وهو حرف صحيح فيقال في النسبة اليه علي مذهب سيبويه شاهي برد اللام
وابقاء الالف المبدله وعلي مذهب الاخفش شوهي برد الواو ايضا الي اصلها فان كان صحيح
العين وجب رد اللام ايضا ان جبر بردها في التثنيه كاب واخ فتقول ابوي واخوي
كما تقول ابوان واخوان وتقول هنوي علي لغة من يقول هنوان او في الجمع بالالف والتاء
كعضه وهنه وسنه فتقول عضوي وهنوي وسنوي علي لغة من جعل المحذوف منها الواو
كما تقول سنوات وسنهات وان لم تجبر الكلمة برد لامه في التثنيه ولا في الجمع بالالف
والتاء جاز فيه وجهان الرد وتركه نحو حر حرحي او حري وشفه فيقال شفهي وشفي
فان كان المحذوف اللام معوضا في اوله همز الوصل جاز حذف الهمز والرد وابقاء الهمزة
وترك الرد فيقال في ابن واسم بنوي وسموي او ابني واسمي ولا يجمع بين الهمزة والرد لئلا
يجمع بين العوض والمعوض ويقال في ابنم ابنمي او ابني او بنوي وتفتح عين المجبور مطلقا
سواكان اصلها السكون ام الحركة كالامثلة السابقة كلها تفتح عينها هذا مذهب سيبويه
والجمهور وقال الاخفش ان كان اصلها السكون سكنت فيقال في النسبة الي شاه شوهي
بسكون الواو قاله ابو حيان وهذا منه قياس مصادم للنص فهو من فساد الوضع قال
وقد رجع في الاوسط الي مذهب سيبويه وذكر سماعا من العرب ولا تحذف همزة الوصل
من غير ما ذكر فيقال في النسبه الي امريء امرئي والي استغفا استغفائي والراو والنون
من امري وابنمي تابعان في الكسر لما بعدهما كما في غير النسب ص ويضعف ثاني الثنائي
وضعا جوازا ان صح ووجوبا ان اعتل الا بالالف فيهمز ش اذا نسب الي الثنائي وضعا
فان كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه وعدم تضعيفه فيقال في كم كمي بالتشديد او
كمي بالتخفيف وان كان آخره يا او واو وجب تضعيفه فيقال في كي ولو كيوي ولووي
وان كان آخره الف ضعف بالهمز فيقال في لا لائي ويجوز لاوي لما تقدم من ان الهمز
لغير التانيث يجوز فيها الاقرار والقلب واوا ص وتبدل يا سقايه وحولايا همزة او
واوا وتزيد غاية الاقرار ولا يغير ثلاثي ساكن العين صحيحها لامه واوا ولا يا فان انث
بالتاء فثالثها يقرما قبل الواو وتقلب الياء وفي باب بنت ثالثها حذف التاء واقرار ما قبل
ش اذا نسب الي سقايا وحولايا بابدال الياء همزه فيقال سقائي وحولائي لان التاء
والالف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها الف زايده فتبدل همزه كما هو قاعدة باب الابدال
وقد تجعل هذه الهمزة واوا فيقال سقاوي وحولاوي اما نحو سقاوه فتبقي الواو فيه علي
حالها ولا تقلب همزة فيقال سقاوي لان العرب قد تقلب الهمز واوا فاذا حذفت لم تجز
فيها الا الاثبات واما غايه ونحوها كطايه وثايه مما ثالثه يا بعد الف ففيه ثلاثة اوجه
النسبة اليه علي لفظه فيقال غايي وابدال اليا همزه كما قلبت في سقايه فيقال غائي وابدال

الهمزة المبدله من اليآء واوا فيقال غاوي و الهمزة اجود لان فيه سلامة من استثقال ،،
اليات وابدال طه اخف من ابدالين ولا يغير ثلاثي ساكن العين صحيحها لامه يا او واوخال
من تاء التانيث كظبي وغزو با تفاق فيقال ظبي وغزوي فان انث بالتاء كظبيه ودميه
وزبيه وعروه وركوه ورشوه ففيه اقوال ص احدها وهو مذهب سيبويه والخليل انه لا يغير
ايضا بل ينسب اليه علي لفظه بعد حذف التآء سوآكان من ذوات الواو ام من ذوات اليا
و الثاني انه ينسب اليه كما نسب الي المنقوص الثلاثي فتقلب اليآء واوا في اليائي وتفتح
ماقبل الواو فيها وفي الواوي فيقال ظبوي وعروي وعليه يونس واختاره الزجاج والثالث
التفرقة بين ذوات اليا فتفتح ما قبلها وتقلبها واوا كالثلاثي المنقوص وبين ذوات الواو
فتبقيه ساكنا وتقول عروي وعليه ابن عصفور وفي النسب الي بنت واخت وثنتان ،
وكلتا وكيت وذيت مذاهب احدها وعليه الخليل وسيبويه انه تحذف التآء وينسب
اليها كمذكراتها فيقال بنوي واخوي وثنوي وكلوي وكيوي وذيوي كما في الالفاظ المونثه
بالتاء الثاني وعليه يونس انه ينسب اليها علي لفظها بابقاء التاء فيقال بنتي واختي وثنتي
وكلتي او كلتوي وكيتي وذيتي فرارا من اللبس وهو اختياري والثالث وعليه الاخفش
انه يحذف التآء ويرد ما قبلها علي سكونه وما قبل الساكن علي حركته ويرد المحذوف
فيقال بنوي واخوي وثنوي وكلوي وكيوي وذيوي ص و ينسب لاسم الجمع والجمع
المسمي به والغالب وما لا واحد له والا فالاصح ينسب لمفرده ان لم يلبس وقالت لثهلان
كان غير شاذ ش اذا نسب الي اسم الجمع او الجمع المسمي به او الجمع الغالب او الجمع الذي
واحده مهمل نسب اليه علي لفظه كما ينسب الي الواحد فيقال في قوم وقومي ونمر وتمري
وفي كلاب وضباب وانمار اسمآء قبايل كلابي وضبابي وانماري لانها بالعلمية لم يبق لها
مفردا اصلا وفي الانصار انصاري لانه وان كان باقيا علي جمعيته لم يخرج عنها لكنهم
غالب علي قبايل باعيانهم فنسب اليه علي لفظه كالعلم وفي شماطيط وعباديد شماطيطي
وعباديدي اذ ليس له واحد معين يرجع اليه واما الجمع الباقي علي جمعيته وله واحد مستعمل
فانه ينسب الي الواحد منه فيقال في الفرايض فرضي وفي الحمس احمسي وفي الذرع ذرعي قال
ابو حيان بشرط ان لا يكون رده الي الواحد يغير المعني فان كان كذلك نسب الي لفظ الجمع
كاعرابي اذ لو قيل فيه عربي ردا الي المفرد لا لتبس الاعم بالاخص لاختصاص الاعراب
بالبوادي وعموم العرب واجاز قوم ان ينسب الي الجمع علي لفظه مطلقا وخرج علي قول الناس
فرايضي وكتبي وقلانسي وذهب هولآء الي ان الفرزي والدبسي منسوب الي الجمع من قولهم
طيور حمر ودبس وعند الاولين هو منسوب الي الحمرة وهو البياض والدبسة او مثل كرسي
مما بني علي اليآء التي تشبه يآء النسب واجاز ابو زيد فيما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن
وسيبويه ينسب الي مفرده الشاذ فيقول ذكري وحسني لانه قد نطق له بواحد في الجملة
ومن الشاذ علي الاول قولهم كلابي الخلق والقياس كلبي وقولهم في الجمع المسمي به مرهودي

نسبة الي الفراهيد والقياس فراهيدي واذا سمي بنحو تمرات وارضين وسنين ثم نسب اليها
فتحت عين تمرات وارضين وكسرفاء سنين فرقا بين النسبة اليها حال العلميه وبين النسبة
اليها حال الجمعيه فانه في كلا الحالين يلزم حذف الالف والتاء واليا والنون فلو اسكنت العين
وفتحت الفا لالتبس فيقال في العلم تمري وارضي وسني وفي الجمع تمري وارضي وسنوي او
سنهي ص وشواذ النسب المخالفة لما مر لا تحصي ومنها بناء فعلل من جزئي المركب ولحاق
اليآء لابعاض الجسد مبنيه علي فعال او ملحقا بها الف ونون وللمبالغة والفرق بين الواحد
وجنسه والزياده والاغنآء عنها بفعال من الحرفة وفاعل وفعل بمعني صاحب الشي واقامة
احدهما مقام الاخر اوغيرهما وقاس المبرد باب فعال وتخفف اليا فيعوض قبل اللام الف ولا
يجمعان الا شذوذا ش ما سمع من النسب مغيرا تغييرا لم يذكر في هذا الباب او متروكا
فيه التغيير المقرر فيه لم يقس عليه وعد في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها وهي كثيرة
لا تحصي فمن المغير قولهم في النسب الي السهل سهلي بضم السين وهو طلاف ما تقرر فلا يقاس
عليه بحيث يقال في كلب كلبي بضم الكاف وقولهم في الشتا شتوي وقياسه شتاي علي لفظه ،،
وقولهم في البصره بصري بكسر الباء وقياسه فتحها وللشيخ الهم دهري بضم الدال نسبة الي
الدهر وقياسه فتحها وفي خراسان خرسي وخراسي وفي الري رازي وفي المرو مروزي
وفي دراجرد دراوردي وفي دار البطيخ دربخي وفي سوق الليل سقلي ومن المتروك
تغييره والقياس ان يغير قولهم كلب عميري في النسبة الي عميره ومن شواذ النسب بناوهم
فعلل من جزئي المركب كقولهم في عبد شمس عبشمي وفي عبد الدار عبدري وفي امري القيس
مرقسي وفي عبد القيس عبقسي وفي حضرموت حضرمي ومنها لحاق يآء النسب اسمآء
ابعاض الجسد مبنيه علي فعال او مزيدا في اخرها الف ونون للدلالة علي عظمها كقولهم ،
اناني للعظيم الانف ورواسي للعظيم الراس وعضادي للعظيم العضد وفخاذي للعظيم
الفخذ وفي الذي طوله او عرضه شبر اهادي او شبرين ثنائي او ثلاثه ثلاثي وهكذا ،،
رباعي وخماسي وسداسي وسباعي فلا يقاس علي شي من ذلك بحيث يقال في العظيم الكبد
او الوجه كبادي او وجاهي بل يقتصر علي ما سمع وكقولهم في العظيم الرقبه والجمه واللحيه والشعر
رقباني وجماني ولحياني وشعراني فلا يقاس عليه بحيث يقال في العظيم الراس راساني
ومنها لحاق اليآء للمبالغة كقولهم رجل اعجمي واشتري واحمري او للفرق بين الواحد ،،
وجنسه كزنج وزنجي ومجوس ومجوسي ويهود ويهودي وروم ورومي او زايده اما
لازمة لكرسي وحواري وكلب زبني فهذه اليآء ليست للنسب بل هي زايده فبنيت الكلمة
عليها او غير لازمه كقوله والدهر بالانسان دواري فاليآء في دواري زايده ولا يقال انها
للمبالغة لانها قد استفيدت من بنايه علي فعال ولا يقاس علي شي مما ذكر ومنها الاغنآء عن
يآء النسب بصوغ فعال من الحرفه كخباز وقزاز وسقا وبنا وزجاج وبزاز وبقال وخياط
ونجار وبصوغ فاعل وفعل بمعني صاحب الشي كتامر ولابن وتابل اي صاحب تمر ولبن

ونبل وطعم ولبن وعمل اي صاحب طعام ولبن وعمل وقد يقام فعّال مقام فاعل كنبّال
بمعني نابل اي صاحب نبل وخرج عليه قوله تعالي وما ربك بظلام اي بذي ظلم وقد يقام فاعل
مقام فعال كحايك في معني حواك لان الحياكة من الحرف وقد يقام غيرها مقامهما نحو امراة
معطار اي ذات عطر وناقة محضير وكل هذا موقوف علي السماع لا ينقاس شي منه وان كان قد
كثر في كلامهم قال سيبويه فلا يقال لصاحب البرّ برار ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب
الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه والمبرد يقيس باب فعّال وفاعل لانه في كلامهم اكثر
من ان يحصي وقد تخفف يا النسب بحذف احدي ياايها فيعوض منها الف قبل لام الكلمة كقولهم
في يمني يماني وفي شامي شآمي ويصير الاسم اذ ذاك منقوصا تقول قام اليماني ورايت
اليماني ومررت باليماني ولاجل كون هذه الالف عوضا عن اليا المحذوفة لا يجتمعان الا شذوذا
في الشعر **من التقاء الساكنين** الغالب انه لا يكون في الوصل الا في حرف لين مع
مدغم متصل وقد يغتفر بابدال الالف همزة وانه فيما عداه يحذف الاول ان كان مدا او نون
تاكيد او لدن والا يحرك ما لم يكن الثاني آخر كلمة فهو والثاني يحرك بالكسر وقد يفتح او يضم
لموجب وان الواو بعد فتح لجمع تضم ولغيره تكسر وان نون من تكسر مطلقا ومن مع غير
اللام وتفتح معها وتحذف ان لم تدغم بكثرة وفاقا لابي حيان وقال ابن مالك بقلة وابن
عصفور ضرورة وحذف التنوين ومنه لتلو ضم لازم لغة " لا يخلوا التقاء الساكنين
من حذف احدهما او تحريكه وهو الاصل لانه اقل اخلالا ولذلك لا يعدل اليه الا عند تعذره
بوجه ما واصل التخفيف ان يكون في الساكن المتاخر لان الثقل ينتهي عنده ولذلك لا يكون
التغيير في الاول الا لوجه يرجحه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الي
النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقال قوم الاصل تحريك ما هو طرف الكلمة اول الساكنين
كان او ثانيهما لان الاول اخر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب اخرا والتقاء الساكنين
من الاحوال العارضة للكلمة ثم تارة يكون الساكن اصله الحركة وتارة لا ويلتقيان في الوقف
مطلقا سوا كان الاول حرف علة ام لا نحو يعلمون وصرف ولا يلتقيان في الوصل الا واولهما
حرف لين وثانيهما مدغم متصل نحو دابة ودويبة والضالين بخلاف المنفصل فيحذف له الاول
وربما ثبت كقراءة عنه تلهي مالكم لا تناصرون وربما فر من التقائهما في المتصل بابدال همزة
مفتوحة من الالف نحو فيومئذ لا يسال عن ذنبه انس ولا جان ولا الضالين وقال
الشاعر وللارض اما سودها فتجللت بياضا واما بيضها فادهامت قال ابو حيان ولا ينقاس
شي من ذلك الا في ضرورة الشعر علي كثرة ما جاء منه فان لم يكن الثاني مدغما حذف الاول
ان كان حرف مد او نون توكيد خفيفة او نون لدن كقوله تعالي وقيل ادخلا النار مع
الداخلين يقولوا الذي افي الله شك وتقول اضرب الرجل تريد اضربن ورايته لدا الصباح
اي لدن وشذ اثبات الالف في قولهم التقت حلقتا البطان وقولهم في القسم ها الله واي الله
باثبات الالف واليا وكسر نون لدن كقوله تنتهض الرعدة في ظهيري من لدن الظهر

الي العصير وان كان غير ذلك حرك اعني الاول نحو اضرب الرجل الا ان يكون الثاني
اخر كلمة فيحرك هو اي الثاني كاين وكيف وامس وحيث ومنذ واذا كان الاول تنوينا فالاصل
فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو مررت بزيد الظريف فان كان بعد الساكن مضموم ضما
لازما فمن العرب من يضم اتباعا نحو هذا زيد اخرج اليه ومنهم من يكسر فان كانت الضمة
عارضة فليس الا الكسر نحو زيد ابنك وزيد اسمك وقال الجرمي حذف التنوين لالتقاء السا
كنين
مطلقا لغة وعليه قري احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار وقال ولا ذاكر الله الا قليلا
واصل ما حرك من الساكنين الكسر لانها حركة لا توهم اعرابا اذ لا يكون في كلمة ليس فيها
تنوين ولا ما يقابله من ال والاضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين
معهما قال صاحب البسيط هذا قول النحويين قال ويحتمل ان يقال الفتح الاصل لان الفرار من
الثقل والفتح اخف الحركات فكان اصلا اذ يقال لا اصل في الالتقاء لحركة بل يقتضي التحريك
خاصته وتعيين الحركة يكون لوجوه تختص ويعدل عن الكسر اما للتخفيف كاين وكيف
لان الكسر مجانس للياء فثقل اجتماعهما واشبه اجتماع مثلين ومنه الم الله بفتح الميم
او للجبر كقبل وبعد لانهما لما حذف ما اضيفا اليه وبنيا مازهما بذلك وهن فجبرا بان
بنيا علي الضم ليخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما او للاتباع ثم تارة يكون اتباعا لحركة ما
قبل وتارة يكون لما بعد كمنذ ضمت الذال اتباعا لضمة الميم قبلها ونحو قل ادعوا الله ضمت
لام قل اتباعا لضمة العين بعدها او ردا الي الاصل نحو مذ اليوم تحرك بالضم لان اصله
منذ فيرد الي اصله او تجنبا للبس كانت واضربن لخطاب المذكر حركا بالفتح لئلا يلتبس
بخطاب المونث او حملا علي نظير كنحن حرك بالضم حملا علي هم والواو او ايثارا للتجانس نحو
اسحار مسمي به اذا رخم فانه يحذف واوه الاخيرة فتبقي اخر الكلمة راء ساكنة بعد الف ساكنة
فتحرك بالفتح لمجانسة الالف والغالب في نون من انها تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع
غيره نحو ومن الناس من الذين فرقوا من ابنه وقل عكسه اي الكسر مع حرف التعريف
والفتح مع غيره وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله كانهما ملآن لم يتغيرا اي من الان
وقد جعل ابن مالك هذا قليلا وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات ونازعهما ابو
حيان فقال انه حسن شايع لا قليل ولا ضرورة قال ولو تتبعنا دواوين العرب
لاجتمع من ذلك شي كثير فكيف يجعل قليلا او ضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة
الكلام قال وطالما بني النحويون الاحكام علي بيت واحد وبيتين فكيف لا يبني
جواز حذف نون من في هذه الحالة وقد جاء منه ما لا يحصي كثرة قال ثم لجوازه
شرط وهو ان تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها فلا تقول في من الظالم م
الظالم ولا من الليل م الليل قال ونظير ذلك حذف نون بني فانهم لا يحذفونها الا
اذا كان بعدها لام ظاهرة فيقولون في بني الحارث بلحارث ولا يقولون في بني النجار
بلنجار قال ووقع في شعر المورج التغلبي حذف نون من عند لام التعريف المدغم

في النون الا انه حين حذف النون اظهر لام التعريف قال المطعمين لدي الشتاء سدايفا
ملنيب عن انتهي والغالب في نون عن انها تكسر مطلقا مع لام التعريف و مع غيره نحو
رضي الله عن المومنين و عن ابنك و قد تضم مع اللام حكي الاخفش عن القوم قال ابو
حيان وليس لها وجه من القياس والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضم ان كانت للجمع
نحو اخشوا الناس والكسر ان لم تكن للجمع نحو لوا ستطعنا و قد ترد بالعكس فتكسر
واو الجمع وتضم واو غيره وقد تفتح واو الجمع نري اشتروا الضلالة بالفتح ص
هي ان يجي جوازا بالالف نحو اليا لكونها بدلها في طرف او ايله اليها او بدل عين مايقال
فيه فلت او تلوها يا او قبلها ولو مفصوله بحرف او حرفين ثانيهما هاء او تلوها كسرة
او قبلها بحرف او حرفين اولها ساكن او بينهما ها ش المقصود بالامالة تناسب
الصوت وذلك ان الالف واليا وان تقاربا في وصف فقد تباينا من حيث ان الالف
من حروف الحلق واليا من حروف الفم فتقاربوا بينهما بان نحوا بالالف نحو اليا ولا يمكن
ان يجي بها نحو اليا حتي يجي بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب ونظير ذلك
اجتماع الصاد والدال واجتماع السين والدال فان كلا من الصاد والسين يشرب
صوتا حرفا قريبا من الدال وهو صوت الزاي لان الصاد مستعل مطبق مهموس رخو
والدال بخلاف ذلك والسين مهموس فاشربا صوت الزاي لموافقتها للدال في كونها
مجهوره شديده وانما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من الحروف ثم الامالة جايزة
لا واجبه بالنظر الي لسان العرب لان العرب يختلفون في ذلك فمنهم من امال وهم
تميم واسد وقيس وعامة اهل نجد ومنهم من لم يمل الا في مواضع قليله وهم اهل
الحجاز وباب الامالة الاسم والفعل بخلاف الحرف فانه وان اميل منه شي فهو قليل جدا
بحيث لا يقاس عليه بل يقتصر فيه علي مورد السماع واسباب الامالة فيما ذكر ابو بكر
بن السراج استخراجا من كتاب سيبويه سته وهي كسرة تكون قبل الالف او بعدها
ويا قبلها وانقلاب الالف عن اليا وتشبيه الف بالالف المنقلبه عن اليا وكسرة
تعرض في بعض الاحوال وذلك مالم يمنع من ذلك مانع علي ما سيبين و سيشرح فيه
قال ابو حيان وقد زاد سيبويه ثلاثة اسباب شاذة هي شبه الالف بالالف
المشبهه بالالف المنقلبه وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال انتهي فتمال
اذا كانت الالف متطرفه منقلبه عن اليا اميلت نحو فتي ورمي وملهي ومرمي سوا
كانت في اسم او فعل وسوا كانت الفا منقلبه عن يا اصليه ام عن يا منقلبه عن
واو نحو ملهي واعطي وكذا ان كان مالها الي اليا فانها تمال مثاله الف التانيث
المقصورة فانها تؤول الي اليا في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب وقيده في
التسهيل بقوله دون ممازجه زايد احترازا من نحو قفا وعصا لان الفه تؤول الي اليا
مع يا الاضافة في لغة هذيل وتقرالفا في لغة غيرهم قال ابو حيان وهذه المسله

امي

اعني اذا كانت الالف لا تؤول الي اليا الا بممازجة زايد فيها خلاف فالظاهر من مذهب
سيبويه انه يسوي فيما كان ثلاثة احرف من بنات الواو بين الاسم وبين الفعل
ولا يفرق بينهما في جواز الامالة قال سيبويه وقد يتركون الامالة فيما كان علي ثلاثة
احرف من بنات الواو نحو قفا وعصي قال ارادوا ان يفصلوا بينها وبين بنات اليا وهو
قليل وفرق النحويون الفارسي وغيره بين الاسما والافعال فيطردون الامالة في الفعل
ويجعلونها شاذة في الاسم قال وانما عز النحويون في ذلك والله اعلم ما حكي ان القرا السبع
اتفقت فيما كان علي ثلاثة احرف من الاسم والفه منقلبه عن واو علي الفتح والقراات
سنة متبعه وقد يغتفرون علي الجايز ولا يبتدح اتبعنا فهم اذا سلم في نقل سيبويه
انتهي وكذا تمال الالف اذا كانت مبدلة من عين مايقال فيه فلت قال ابو حيان وعبر
بعضهم عن هذا السبب بالامالة لكسرة تعرض في بعض الاحوال قال سيبويه
ومما يميلون كل شي كان من بنات اليا والواو مما هي فيه عين اذا كان اول فعلت
مكسورا نحوا نحو الكسرة كما نحوا نحو اليا فيما كانت الفه في موضع اليا وهي لغة لبعض
الحجاز انتهي وذلك نحو خاف وطاب وزاد وجاء فتقول خفت وطبت وزدت وجيت
بحذف العين اذا الحقت تاء الضمير ويصير اذ ذاك الي فلت واحترز من ان يصير الي
فلت بضم الفاء نحو قلت فانه لا يمال قال ونحوه لانه لا يا فيه ولا كسر تعرض وكذا
تمال الالف اذا كانت متقدمه علي يا تليها نحو بايع او متاخرة عنها متصلة بها كالسيال
لشجرة والضياح للبن الممزوج قال ابو حيان والامالة في كيال وبياع اقوي لان
اليا مضعفة او منفصلة بحرف نحو شيبان والامالة اذا كانت اليا ساكنه اقوي
منها اذا كانت متحركه نحو الحيوان لان الانخفاض في الساكنه اظهر لقربها من حروف
المد او منفصله بحرفين ثانيهما هاء نحو بيتها ورايت يدها قال ابو حيان واطلق
صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي ان يقيد بان لا يفصل بين اليا والهاء ضمه
نحو بيتها فانه لا يجوز الامالة لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها
انخفاض فتدافعا قال وانما شرطه ان يكون ثانيهما هاء لخفايها فكانه ليس
بينك بين اليا والالف الا حرف واحد قال واعلم ان اليا وان كانت من اقوي
اسباب الامالة فانا لم نجدها سببا موجبا لشي مما امالت القرا الا في نحو الخيرات
وحيران في قراءة ورش والا في مذهب قتيبة وحده فان الامالة موجودة في
نزانه لذلك وكذا تمال الالف لكونها متقدمة علي كسرة تليها نحو مساجد او متاخرة
عنها بحرف نحو عماد او حرفين اولها ساكن نحو شملال بخلاف ما اذا كانا متحركين نحو
اكلت عنبا ومااذا تقدم ثلاثة احرف فانه لا يجوز الامالة الا ان يكون احدها الها
نحو درهماك ويريد ان ينزعها لخفاء الها وشرطه ان لا يكون احدي الحركتين ضمة
فلا يجوز امالة هو يضربها لحجز الضمة بين الكسرة والالف وحكم الكسرة في وسط

تف

الاسم حكمها في اوله فالا سوداد مثل عماد وكلما كانت الكسرة اقرب الي الالف كانت
الامالة اولي فكتاب اولي من جلباب وكلما كثرت الكسرات كانت الامالة اولي وقد
انتهت اسباب الامالة وملخصها انها ترجع الي شيين اليا والكسرة وقد اختلف في
ايهما اقوي فذهب ابن السراج الي ان الكسرة اقوي لانها تجلب الامالة ظاهرة ومقدرة
وهو ظاهر كلام سيبويه واستدل له من جهة السماع بان اهل الحجاز يميلون الالف
للكسرة ولا يميلونها للياء ومن جهة المعني بان الاستثقال في النطق بالكسرة اظهر
منه في النطق بالياء التي ليست مدة وان كانت مدة فالكسرة معها نحو ديما من فلا شك
ان امالة مثل هذا اقوي من امالة سربال وانما الكلام في اليا التي ليست معها كسرة
ص وتغلب اليا والكسرة غير المنويين تاخر مستعل ولو بحرف وحرفين لا
ثلاثة وتقدمه غير مكسور او ساكن اثره وراء مفتوحة او مضمومة ويكف كسر الراء
كل مانع وان لم يتباعد ولا يوثر سبب في كلمة اخري وربما اثر المانع منفصلا والكسر
منويا في موقوف ومدغم فان كان الادغام من كلمتين اثر علي الصحيح ش يغلب
اليا والكسرة الموجودتين لا المنويتين تاخر حرف من حروف الاستعلا السبع
متصل بها نحو باخل او منفصل بحرف نحو ناهض او بحرفين نحو مناشيط فلا يمال شي
من ذلك في الافصح ونقل سيبويه امالة نحو مناشيط عن قوم من العرب لتراخي
حرف الاستعلا قال وهي قليلة فان كان الفصل ثلاثة احرف لم يغلب لتراخيه نحو
يريد ان يضربها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستعلا وان بعد وما صرت
به من الشيين نبعت فيه التسهيل وقد تعقبه ابو حيان قايلا اما تمثيل حرف
الاستعلا بالمتاخر عن الالف التي من شانها ان تمال لاجل اليا لولا ذلك الحرف
فيقتضيه كلام المصنف قال وغلبته للكسرة واضح قال واما غلبته للياء فلم نجد ذلك
فيها لا في تاخر حرف الاستعلا عن الالف ولا في تقدمه عليها انما يمنع من الكسر
فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا المنويتين غلط لانه ليس لنا يا منوية تمال
الالف لاجلها لا متقدمة علي الالف ولا متاخرة انما الكسرة هي التي تكون موجودة
ومنوية قال فذكر اليا هنا غلط وصوابه ان يقال يغلب الكسرة الموجودة لا المنوية
ومثال ما الكسرة فيه منوية وبعد الالف حرف الاستعلا هذا ماض في الوقف
ومررت بماض قبل اصله ما ضض فادغم انتهي وكذلك يغلب حرف الاستعلا ان
تقدم علي الالف فلا تجوز الامالة نحو قاعد وغانم وصاعد وطايف ومنا من ذطالم
الا ان يكون مكسورا نحو غلاب او ساكنا بعد مكسور نحو مصباح فانه يجوز الامالة
ومتي انفصلت بالالف راء مفتوحة او مضمومة منعت الامالة قال ابو حيان سوا
تقدمت نحو راشد وفراش او تاخرت نحو هذا كا فر وحمار ورايت حمارا وبعض
العرب يميل ولا يلتفت الي الراء فان كسرت الراء كفت المانع كقارب وقارم

فان

فان حرف الاستعلا لولم تكن الراء المكسورة بعد الالف لمنع من الامالة لكن الراء
المكسورة نزلت منزلة حرفين مكسورين فقويت في جنب الامالة حتي غلبت المستعلي
وانما قويت هذه الالفات لانك تستعلي بلسانك ثم تنحدر وذلك سهل فحينئذ قوي الموجب
التزموه ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلا اذا كان متاخرا عنها نحو
فارق لان ذلك لو ابيل امعاد بعد انحدار وهو صعب فان كانت هذه الراء غير متصلة
بالالف نحو البيس ذلك بقادر لم تغلب القاف لبعدها الا في لغة شاذة قال ابو حيان
وفي قول التسهيل كفت المانع اختصار حسن وذلك ان المانع يشمل حرف الاستعلا
ويشمل الراء المفتوحة التي نزلت منزلة حرف الاستعلا فاذا اتصلت بالالف الراء المكسورة
كفت ما منع من الامالة وهو حرف الاستعلا نحو غارم والراء المفتوحة نحو فرارك
لان الراء المفتوحة ليست في باب المنع باقوي من حرف الاستعلا انتهي فلذلك زدت
في التسهيل بقولي كل مانع وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الامالة كالمفتوحة
والمضمومة ولا يوثر سبب الامالة الا وهو بعض ما الالف بعضه فلو كان السبب من كلمة
والالف من اخري نحو هذا قاضي سابور ورايت يدي سابور لم يجز امالة الف سابور
لان اليا والكسرة الموجبين للامالة من كلمة والالف من كلمة اخري ولذلك لو قلت
هاإن ذي عنده لم تمل الف ها لاجل كسرة همزة ان لان الف ها من كلمة والكسرة
من كلمة اخري قال ابو حيان ويستثني من هذه بيبها وعندها ولن يضربها فان
الهاء الفها التي تمال من كلمة والسبب الذي هو اليا او الكسرة من كلمة وقد مضي تعليل
اغتفار ذلك في الهاء وكانها مفقودة لخفائها قال وقد نصوا علي ان الكسرة اذا كانت
منفصلة من الكلمة التي فيها الالف فانها قد تمال الالف لها وان كانت اضعف من الكسرة
التي تكون معها في الكلمة الواحدة قال سيبويه سمعناهم يقولون لزيد مال فاما لوا الكسرة
وشبهوا بالكلمة الواحدة انتهي وقد يوثر مانع الامالة وهو في كلمة اخري غير الكلمة
التي فيها الالف نحو يريد ان يضربها قبل فالالف من كلمة والمانع الذي هو القاف من كلمة
اخري وربما اثرت الكسرة منوية في مدغم او موقوف عليه نحو هذا حاد وهو لا حراج
والاكثر في لسان ان مما كانت الكسرة ذاهبة منه للادغام انه لا تمال الفه قال ابو حيان
وظاهر قول التسهيل في مدغم يشمل ادغام ما كان في كلمة نحو حاد وادغام ما كان في
كلمتين نحو الابرار لفي وقد حكي صاحب كتاب التفصيل خلافا في امالة الالف التي قبل
الراء المدغمة في مثلها او في اللام نحو مع الابرار ربنا والنهار لايات فقال بعضهم بمنع
الامالة في ذلك لذهاب الجالب لها وهي الكسرة بالادغام وهذا مذهب ناس من النحويين
البصريين وقال الاكثرون الامالة ثابتة في ذلك مع الادغام كثبوتها مع عدمه وذلك
ان تسكين الحرف للادغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف اذ هو بصدد ان لا يدغم
ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والي هذا ذهب احمد بن يحيي قال ابو حيان وهو

عندي الصحيح لان الامالة قد حكاها سيبويه في حاد وان كان الافصح ان لا يمال فاذا
كان قد جاز ذلك في مثل حاد مع ان كسرته لا تظهر الا ان اضطر شاعر ففك فلان يجوز
مع هذا اولي لان هذا الادغام ليس بواجب وهو نابل اذا وقفت ولاسيما اذا قلنا بان
المدغم في شي يشار الي حركته اشارة لطيفة فكان الحركة اذ ذاك موجوده لكنها مخففه
ص واميل بلا سبب للمجاورة والفواصل قيل وكثرة الاستعمال ش من اسباب
الامالة فيما عري من الاسباب الستة السابقة مجاورة الممال قال سيبويه قالوا رايت
عمادا فاما لوا للامالة كما اما لوا للكسرة وقالوا معزانا في قول من قال عمادا فاما لوها
جميعا وذا قياس انتهي قال ابو حيان وقد قرا القرا بالامالة للامالة في عدة كلم من ذلك
عماد النصاري وتا اليتامي وسين اساري وكسالي وكاف سكاري اما لها بعض القرا
لامالة ما بعدها قال وقولنا مجاورة الممال يشمل ما اميل لتقدم الامالة عليه وما اميل
لتاخر الامالة عنه ومن اسبابها مراعاة الفواصل كامالة والضحي والليل اذا سجي لمراعاة
قلي وما بعده من رؤوس الاي وعد قوم منهم صاحب البديع واليها بادي من اسباب الامالة
كثرة الاستعمال كامالة الاعلام نحو الحجاج والعجاج الراجز مرفوعا ومنصوبا قال ابو
حيان كثرة الاستعمال من الاسباب الشاذة التي اميلت الالف لاجلها ص والفتحة
قبل راء مكسورة او هاء تانيث لا سكت علي الصحيح ش اميل من الفتحات نوعان
احدهما ما تليه راء مكسورة قال ابو حيان وهي الامالة مطرده ولها شرطان احدهما
ان تكون الراء المكسورة تلي فتحة في غير يا او يكون بينها حرف ساكن غير اليا نحو
من عمرو وحبط رباح او مكسور نحو باسر وسوا كانت الفتحة في حرف استعلا نحو من
البقرام في را نحو شرار ام في غيرهما نحو من الكبر ام كانت الراء والفتحة في كلمة كما مثلنا
ام في كلمتين نحو رابت حبط رباح الا ان المنفصلة اقوي في ايجاد الامالة من المنفصله
فهي في من الغيرا اقوي منها في حبط رباح فان كانت الفتحة في يا نحو من الغير او الساكن
الفاصل بين الفتحة والراء يا نحو بغيرا ستنحت الامالة فيه الشرط الثاني ان لا يكون
بعد الراء المكسورة حرف استعلا فانه لا تجوز الامالة وذلك نحو المشرق والصرط
النوع الثاني ما تليه ها تانيث موقوف عليها قال ابو حيان سبب الامالة لها التانيث
من الاسباب الشاذه وهو انما شبهت بالالف المشبهه بالالف المنقلبة قال سيبويه
سمعت العرب يقولون ضربت ضربه اخذت اخذه شبهت الها بالالف فامال ما
قبلها كما يميل قبل الالف قال ابو حيان ولم يبين سيبويه باي الف شبهت والظاهر
انها شبهت بالف التانيث لاشتراكهما في معني التانيث قال وكلها تانيث فان
الامالة جايزه في الفتحه التي قبلها ولا تمال الالف قبلها نحو الحياة والنجاة والزكاة
الا ان كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة مرضاه وتقاه وسوا كانت هذه الها
للمبالغة نحو علامه ونسابه ام لا لانها كلها تا تانيث فان كانت الها للسكت نحو

ماهيه

ماهيه فذهب ثعلب وابن الانباري الي جواز ذلك وقد قرا به ابو مزاحم الخاقاني في قراة
الكسائي قال ابو الحسن بن البادش ووجه امالة ذلك الشبه اللفظي الذي بينها وبين ها
التانيث انتهي ص ولا يمال مبني الاصل غيرها ونا وذا ومتي واني ولا حرف غير مسمي
به الا بلي ولا في اما لا فيل والجواب قال قوم وحتي والفرا ولكن وغير ما مر مسموع اوغير
فصيح ش لا يمال من الاسما الا المتمكن واميل من غير المتمكن اي من المبني الاصل ها
ونا نحو مر بنا ونظرالها ومر بنا ونظر الينا وذا اسم الاشاره سمع ذا قايم بالامالة واما لته
شاذه ووجه امالته ان الذي يا وانه قد تصرف فيه بالتصغير وان كان التصغير لا يدخل
نظايره فتصرف فيه بالامالة واما لت العرب متي لان كلا حاليها من الاستفهام والشرط
وكذلك اني وانما امالت انما هو لشبهها بالالف المشبهه بالالف المنقلبه واختلف في وزنها
فقيل فعلي واليه ذهب الاهوازي واختاره ابن مجاهد وجوزان يكون افعل واختاره ابو
الحسن بن الباذش لان زيادة الهمزة اولا عند سيبويه اكثر من زيادة الالف اخيرا
وخرج بمبني الاصل ما عرض بناوه كالمنادي نحو يا فتي ويا حبلي فان امالته مطرده وامالة
الفعل الماضي مطرده وان كان مبني الاصل واما الحروف فلم يمل منها الا بلي لانها تنوب
عن الجملة في الجواب فصارلها بذلك مزية علي غيرها ولا في اما لا لانها موضوعه موضع
الجملة من الفعل والفاعل لان المعني ان لم تفعل كذا فافعل كذا ولما قويت من اما لما صحت
امالة الف لا وحكي ابن جني عن قطرب امالة لا في الجواب لكونها مستقلة في الجواب كالاسم
قال الخضراوي والاحسن ان يقال كالفعل لانها استقلت لنيابتها عن الفعل قال ابو حيان
وحكي صاحب الغنيه وهو ابو يعقوب يوسف بن الحسين الاستراباذي في هذا الكتاب
عن ابي بكر بن مقسم ان بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن يميلون الف حتي لان الامالة غالبه
علي السنتهم في اكثر الكلام وعامه القرا والعرب علي فتحها قال ابو يعقوب وقد روي امالتها
عن حمزه والكسائي امالة لطيفه وذهب سيبويه وابو بكر بن الانباري والمهاباذي
وغيرهم الي منع امالة حتي قال ابو حيان وهم محجوجون بنقل ابن مقسم قال ابن الانباري وانما
كتبت باليا وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها علي الظاهر والمكني فلزم فيها الالف مع
المكني حين قالوا حتاي وحتاك وحتاه وانصرف الي اليا مع الظاهر حين قالوا حتي زيد انتهي
قال ابو حيان واختلف ايضا في امالة الف لكن نذهب الي جواز ذلك الفرا تشبيها لالفها
بالف فاعل والصحيح انه لا تجوز الامالة لانها لم تسمع فيها والاصل في الادوات ان لا تمال وما
اميل منها فان ذلك فيها علي طريقة الشذوذ فلا يتعدي مورد السماع وما سمي به من الحروف
دخلته الامالة لخروجه من حيز الحرفيه الي حيز الاسما كقولهم في حروف المعجم با تا را يا
وكذا اوايل السور التي اخرها الف كالر فان لم يكن كصاد وقاف فلا خلاف في فتحها قال
ابو حيان وقد حكوا امالة الف يا في النداء ووجه ذلك انها عاملة في المنادي في قول
ونايبه عن العامل في قول فصارلها بذلك مزية علي غيرها من الحروف وشبهت ايضا

بما اميل من كلم العجم نحو اما لتهم الف با وتا ورا وغير ما تقدم تقريره في الباب شاذ
مسموع او لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم وقد تقدم في الشرح الاشارة
الي بعض ذلك ص الوقف اذا وقف علي ساكن لم يغير الا المهمل خطا
فيحذف الا التنوين في غير الهاء فالافصح ابداله في الفتح الفا وحذفه في غيره وفي المقصور
المنون ثالثها الاصح كالصحيح والمنقوص غير المنصوب ان حذفت فاؤه او عينه فبالياء حتما
والا فالافصح ان نون الحذف والا فالاثبات خلافا ليونس في المنادي وياء المتكلم الساكنة
وصلا المحذوفة والياء والواو المتحركتان كالصحيح والساكنتان لا يجز فان احتيا ز خلافا
للفرا وكذا الف المقصور وضمير الغايبة وفاقا لابي حيان ويجوز ابدال الف المبني همزة
واقرارها ولحوق الهاء وابدال الالف مطلقا همزة او يا او واوا لغة والمختار وفاقا للمبرد
والمازني وابن عصفور وخلافا للجمهور الوقف علي اذن بالنون وفي كابن خلف وتردد ابن
لم يكن وسعه القرا ش اذا كان اخر الموقوف عليه ساكنا ثبت بحاله في الوقف كحاله
في الدرج وذلك نحو لم ومن والذي ولم يقم ولم يقوما وسواء كان مبنيا ام معربا الا ان
يكون اخر الموقوف عليه حرفا اهمل في الخط اي لم يجعل له صورة في الخط فصار يلفظ
ولا يصور له شكل وهو التنوين ونون اذن علي مذهب من يكتبها بالالف ونون
التوكيد بعد فتحة او الف فانه يحذف الا تنوين منتوح معرب او مبني غير مونث بالهاء
فانه يبدل الفا في الاعراب من لسان العرب نحو رايت زيدا وويها وايها فان كان مونثا
بالهاء نحو رايت قايمة فانك لا تبدل من التنوين فيه الفا هذا ايضا علي الاعرف من لسان
العرب وهم الذين يقفون بابدال التاء هاء واما من يقف بالتاء وهم بعض العرب فانه
يبدل من التنوين في هذا النوع الفا فيقولون رايت قايمتا قال اذا اعتزلت من مقام
العزيز فيا حسن شملتها شملا شملتا وخرج بالمونث بالهاء المونث بالتاء نحو بنت واخت
فانه يبدل فيه التنوين الفا كغير المونث نحو رايت بنتا واختا ولغة ربيعة حذف التنوين
من المنصوب ولا يبدلون منه الفا فيقولون رايت زيد حملا له علي المرفوع والمجرور
ليجري الباب مجري واحد قال الا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هايم
دنف ووجه الحذف في الرفع والجر استثقال الابدال فيهما ولغة ازد السراة الابدال
في الاحوال الثلاث حكي ابو الخطاب عنهم انهم يبدلون في الرفع والنصب والجر حرفا مناسب
الحركة اي واوا والفا ويا وكان البيان عندهم اولي وان لزم الثقل ومذهب سيبويه
فيما نقل اكثر النحويين ان المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من ان اشهر اللغات فيه
حذف التنوين من المضموم والمكسور وابداله الفا من المفتوح نحو قام فتي ومررت
بفتي ورايت فتي فان العرب يجمعون علي الوقف بالالف ففي حالة الضم والكسر هي
الالف التي كانت في آخر الكلمة وحذفت لالتقايها ساكنة مع التنوين لانه لما حذف
التنوين عادت الالف اذ قد زال موجب الحذف واما في المفتوح فانها بدل من

التنوين وهذا المذهب قاله ابو علي في آخر قوليه والجمهور وابن مالك في التسهيل وذهب
المازني الي ابدال الالف من تنوينه مطلقا رفعا وجرا ونصبا لان التنوين في الاحوال كلها
قبله فتحة فاشبه التنوين في رايت زيدا الا انهم اجمعوا وقفوا علي رايت زيدا بالابدال الفا
لان الالف لا تثقل فيها بخلاف الواو والياء وهذه العلة موجودة في المقصور المنون وبهذا
المذهب قال الاخفش والفرا وابو علي اولا وذهب ابو عمرو والكسايي الي عدم الابدال
فيه مطلقا وذلك انه يحذف التنوين رفعا وجرا ونصبا فتعود الالف في الاحوال كلها وهذا
المذهب قاله ابن كيسان والسيرافي وابن برهان وابن مالك في الكافية وشرحها وعزاه
مكي ابن ابي طالب الي الكوفيين وعزاه ابو جعفر بن الباذش في الاقناع الي مذهب سيبويه
والخليل وقال ابو حيان انه الارجح فاما المنقوص فان حذفت فاوه كيف علما ومثله وفي
بفي او عينه كمر اسم فاعل من اري يري علما فانه يوقف عليه برد الياء حتما في الاحوال كلها
اذ لو وقف عليه بدونها لزم الاخلال بالكلمة اذ لم يبق فيها الا حرف واحد وان لم يحذف
منه فاء ولا عين فان كان منصوبا ثبتت الياء في الوقف وابدل من التنوين الف نحو رايت
القاضي ورايت قاضيا وان كان مرفوعا او مجرورا فالاصح ان كان منونا حذف يايه نحو هذا
قاض ومررت بقاض وان كان غير منون اثبات يايه وتحت ذلك صورتان يكون معرفا
باللام نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي او بالاضافة نحو جاء قاضي مكة وقاضي المدينة
او غير منصرف نحو هولا جواري او منادي نحو يا قاضي واختيار اثبات الياء في الوقف
علي المنادي هو مذهب الخليل ومذهب يونس اختيار حذفها نحو يا قاض قال سيبويه
وهو اقوي لان النداء محل حذف الا تراهم رخموا منه الاسما ومقابل الافصح في المنون لغة
قوم يثبتون الياء فيه نحو هذا قاضي وغازي وبها قرا ابن كثير وورش في احرف
ومقابله في المعرف باللام لغة قوم يحذفون الياء فيه وعلي هذه اللغة قوله تعالي الكبير المتعال
ويوم التناد وهي جارية في المضاف الملاقي لساكن نحو قاضي المدينة اذا وقف عليه وزالت
الاضافة وحكم ياء المتكلم الساكنة وصلا والمحذوفة وحكم الياء والواو المتحركتين حكم
الصحيح فيوقف علي الاولي بالسكون كما هي في الدرج نحو جاء غلامي ورايت غلامي ومررت
بغلامي وعلي الثانية بابقاء حذفها كحالها في الوصل نحو يا قوم وعلي الاخريين بحذف الحركة
نحو لن يرمي ولن يغزو واما ياء المتكلم المتحركة فانه يجوز الوقف عليها بالسكون ويجوز
الهاء مع التحريك فتقول في قام غلامي قال غلامي وقام غلاميه واما الياء والواو الساكنتان
فيوقف عليهما بالسكون كحالهما في الوصل نحو يرمي ويدعوا ولا يحذفان الا في قافية او
فاصلة كقوله تعالي والليل اذا يسر وفي قول الشاعر واراك تفري ما خلقت وبعض
القوم يخلق ثم لا يفر واجاز الفرا الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه
ذلك ما كنا نبغ قال ابو حيان ولا خلاف ان المقصور لا تحذف الفه الا في ضرورة كقوله
رهط مرجوم ورهط ابن المعل يريد ابن المعلي واما الف ضمير الغايبة فذكر ابن مالك

انه قد يحذف مستولا فتحه اختيارًا كقوله والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد
بها فحذف الالف وسكن الها ونقل حركتها الي اليا ولذلك منعها قال ابو حيان وظاهر
كلامه اقتباس ذلك لانه قال اختيارًا فعلي ما ذكر يجوز ان يكون يقف علي منها وعنها
وفيها منه وعنه وفيه قال واما روي من فيا عملناه هذا الحرف الواحد علي جهة
الندور لبعض العرب ولا ينبغي في اثبات ذلك الي كثرة توجب القياس قال وكل مبني
آخره الف نحو ها واو لا وهنا يجوز فيه ثلاثة اوجه ابقاوها الفا كما في الوصل وابدالها
همزة والحاق هآء السكت بعدها سمع هو احربها بالهمز واما قلب الالف ها كقوله من
هنا ومن هنه فشاذ الا في الاسم المندوب فانه يتعين فيه الوجه الثالث وهو الحاق
الهاء نحو يا زيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل الفه همزة ولحوق هذه الهآء خاص
بالمبني فلا يقال موساه ولا عيساه حذرا من التباسه بالمضاف اليه وربما قلبت الالف
الموقوف عليها همزة او واوًا او يآء نحو هذه افعاء او افعو او افعي في هذه افعي
وهذه عصاء او عصي او عصو في عصي والاولي والاخيرة لغة لبعض طي والثانية
لغة فزاره ونص سيبويه علي ان هذه اللغات الثلاث في كل الف في اخر اسم سوا
كانت اصليه او غير اصليه وحكي الخليل ان بعضهم يقول رايت رجلاء فيهمز لانها
الف في اخر الاسم واختلف في الوقف علي اذن فمذهب ابو علي والجمهور ابدال نونها
في الوقف الفا وذهبت طايفه الي انه يوقف عليها بالنون قال ابو حيان واما عن ولن
وان ونحوها فانها يوقف عليها بالنون اذا اضطر الي ذلك لانها حروف لا يحسن
الوقف عليها بخلاف اذن فانها يحسن الوقف عليها والفصل قال واما النون الخفيفه
فلا خلاف انه يوقف عليها بابدال نونها الفا اذا انفتح ما قبلها قال واختلف في كاين
قال واذا حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة الاستعمال وذلك المضارع من كان نحو لم يك
ثم وقف عليه فنص بعض اصحابنا انه لا يكون فيه الوقف علي الكاف ولا يجري مجري
ما ادر في الوقوف علي الرا لان نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين بل تحرك
فيه بخلاف يا ما ادري فانها تحذف عند التقاء الساكنين فلما خالفه في الوصل في هذا
خالفه في الوقف ولانه لو وقف عليه بالسكون لكان اخلالا بالكلمة فصار بمنزلة يا مر
قال وظاهره انه ترد النون المحذوفه كما ترد اليا في مروا ما القرا فانهم يقفون علي الكاف
ولا يردون المحذوف قال وعلامة الجزم في لم يك حذف الحركة التي كانت علي النون
المحذوفه لكثرة الاستعمال وصرح ابو علي في العسكريات بانه حذفت الحركه للجزم
ثم لكثرة استعمالهم له حذفوا النون للجزم كما تحذف حروف العله للجزم لانها تشبهها
في امور معلومه فهو جزم بعد جزم حذف بتدريج ونظيره لم يك لم يكن انتهي ص
مسيله يوقف علي حركة غير التآء بالسكون والروم مطلقا وقيل لا روم
في الفتح والاشمام في الضم والتضعيف ان لم يكن همزة او لينا او تاليا لسكون او

منصوبا

منصوبا منونا ونقل حركته لساكن قبله ان قبلها ولم يوجب عدم النظير ما لم يكن همزة
ولا ينقل من غيرها الفتح في الاصح ثم يحذف ويوقف علي المنقول اليه ثابت له ما هو في
الافصح والمنقول حركة الاخر وقبل مثلها لالتقاء الساكنين وقيل للدلالة علي الاعراب
وتبدل همزا ش اذا كان اخر الموقوف عليه متحركا غير تآء التانيث جاز في الوقف عليه
امور احدها السكون وهو الاصل في الوقف علي المتحرك وذكروا انه لما كان الاصل لشيين
احدها ان الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدا به لان الوقف هو الانتها والانتها
مضاد للابتدا فينبغي ان يكون صفته مضاده لصفته والابتدآء لا يكون الا بمتحرك فيكون
هذا ساكنا والاخر ان الوقف موضع استراحه لانه موضع يضعف فيه الصوت فاختاروا
للحرف الموقوف عليه اخف الاحوال وهو السكون وجعلوا علامة في الخط حا فوق الحرف
وصورتها هكذا ح الثاني الروم وهو اخفاء الصوت بالحركة هكذا شرحه ابن مالك
وقال بعضهم هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون فيكون حاله متوسطة بين
الحركة والسكون ويكون في الحركات كلها في المرفوع منونا كان او غير منون وهو كجزء من
الكسرة ويحتاج في المنصوب والمفتوح الي رياضه لخفة الفتحه وتناول اللسان لها
بسرعة ولذلك لم يجزه القرا في الفتحه واما النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحه
قال الاستاذ ابو الحسن علي بن احمد بن خلف الانصاري عرف بابن الباذش زعم ابو
حاتم ان الروم لا يكون في المنصوب لخفته والناس علي خلافه لان الروم لا يبلغ حكمه
حكم السكون لما فيه من جري بعض الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح كغيره انتهي
واما المنصوب المنون فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فانه يقف بالاسكان
والروم الثالث الاشمام وهو الاشاره الي الحركة دون صوت فهو لا يدركه الا بالروم
وليس للسمع فيه حظ ولذلك لا يدركه الاعمي ويدركه المتعلم بان يضم شفتيه اذا وقف
علي الحرف قال ابو الحسن الحصري في قصيدته فيري رومنا والعمي تسمع صوته واشمامنا
مثل الاشارة بالشعر وذكر النحويون ان الاشمام مختص بالضمه سوا كانت اعرابا ام بنآء
قالوا ولا يكون في المنصوب والمجرور لان الفتحة من الحلق والكسره من وسط الفم ولا يمكن
الاشارة لموضعها بالاشمام في النصب والجر لا كما بخلاف الروم فانه عمل اللسان
فقط فيلفظ بها لفظا خفيفا ويسمع قال ابو حيان وتوهم في الروم انه عمل اللسان لا يمنع
الا في الحروف اللسانيه وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها الا ترى ان الحروف الحلقيه
والشفهيه لا عمل للسان فيها ومع ذلك يجوز فيها الروم وانما لم يمكن الاشمام في الفتحه
والكسرة لان الاشارة اليهما فيها تتشويه لهيئة الشفه انتهي الرابع التضعيف ويقال
فيه التثقيل تارة يجي بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان فيحرك
الثاني ويدغم فيه الاول وقال بعضهم التضعيف تشدد بحرفين في الوقف نحو هذا جعفر
وقام الرجل ولا يجوز ذلك في الهمز نحو بنآء لان العرب تتنكبت ادغام الهمزة في الهمزة الا اذا

كانت عينا نحو سأل ولا لأل ولا في حرف لين نحو لي وسرو ولا في تالي ساكن نحو عمرو
وبكر وبوم وبين ولا في منصوب منون لانه يوقف عليه في اشهر اللغات بابدال الف من
تنوينه ولا تضعيف في الالف قال ابو حيان ولم يوثر الوقوف بالتضعيف عن احد من القرا
الا ما رواه عصمة بن عمرو عن عاصم انه وقف على قوله تعالى مستطر في سورة القمر وذلك
بخلاف الاسكان والروم والاشمام فان ذلك مروي عنهم الخامس النقل بان ينقل حركة الحرف
الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمرو بضم الميم ومررت ببكر بكسر الكاف،
قال انا ابن ماريه اذ جد النقر وقال ارتني حجلا على ساقها تهش الفواد لذاك الحجل وقال
عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم اضربه قال ابو حيان ولم يوثر الوقوف بالنقل
عن احد من القرا الا شيا روي عن ابي عمرو انه قرا وتواصوا بالصبر بكسر الباء وقرا سلام
من السدر والعصر بكسر الصاد قال والظاهر من كلام ابن مالك ان الحركة التي كانت
على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت الى الساكن قبل الحرف وبه قال بعض النحويين
قال نقلوا لئلا تذهب حركة الاعراب بالجملة وقال ابو علي هذه الحركة لا لتقاء الساكنين ،،
واستدل على ذلك بانهم لم ينقلوا في زيد وعون لان الياء والواو احتملتا ذلك كما احتملتا
ان يدغم ما بعدها في نحو ثوب بكر قال ابو حيان وينفصل عن هذا بما يلزم من استثقال
الحركة في حرف العلة قال وقال ابو علي ايضا وليس بتحريك لا لتقاء الساكنين محضا الا
ترى انه يدل على الحركة المحذوفة الثاني فدل قوله على ان النقل جمع بين التخلص من
التقا الساكنين وبين الدلالة على حركة الاعراب وقال المبرد والسيرافي هذا النقل للدلالة
على الحركة المحذوفة لما راموا الحرف واشموه للدلالة واحتجا بان الوقف يحتمل فيه الجمع بين
ساكنين ولا يتعذر فانما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه ثم ان النقل لا يكون الا الى ساكن
فان كان ما قبل الحرف الاخير متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مررت بالرجل بكسر الجيم نقلا
لحركة اللام اليها لانها مشغولة بحركتها ولان النقل انما كان فرارا من التقا الساكنين وهو،
مفقود في الذي تحرك ما قبله ولغة لخم النقل الى المتحرك قال من يا ثمر للحزم فيما قصده
تحمد مساعيه ويعلم رشده ، ويشترط الساكن ان يكون صحيحا فان كان حرف علة كدار
وعون وبين لم يجز النقل اليه لاستثقال الحركة على حرف العلة وان لا يكون مضاعفا
نحو العل فلا يقال انتفعت بالعلل لان ذلك يفضي الى فك المدغم وقد اغتفروا على
ادغامه فلا يفك مثل هذا الا في ضرورة الشعر وشرط المنقول منه ان يكون حرفا
صحيحا فلا ينقل من غزو لانه يودي الى ان يكون الاخر واوا قبلها ضمة في المرفوع وذلك
مرفوض والى القلب والتغيير في المخفوض وشرط النقل ان لا يودي الى عدم النظير
فلا يجوز في انتفعت ببشر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود في الاسما ولا في
هذا بشر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود في الكلام بل يتبع فيقال ببشر
وهذا بشر ويستثنى من هذا الشرط المهموز فانه يجوز النقل منه وان ادي الى عدم

النظير ويغتفر ذلك لان الضرورة فيه اخف من الهمز الساكن ما قبله فيقال هذا الردء
ومررت بالبطء وشرط الحركة المنقولة ان لا تكون فتحة فلا يقال قرات العلم بالنقل بل العلم
بالاتباع وذكروا في امتناع النقل من الفتحة الى الساكن قبلها وجهين احدهما انهم لو
نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل لكان كانهم سكنوا فعل ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم
والمكسور قال ابو حيان وهذا ضعيف لان فيه مراعاة الحالة العارضة وهي النقل في الوقف
فصار الوقف كانه وصل اذ خافوا ان يكون في ذلك فعل اذا وصلوا والوصل هو الاصل
وهو السكون والثاني ان المنصوب ان كان منونا فيبدل من تنوينه الف فلا يمكن النقل
لان ما قبل الالف يلزمه الفتحة وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الالف
واللام فهو في حكم المنون لانها بدل منه ولان الالف واللام لا تلزم فكان التنوين موجود
قال ابو حيان وهذا ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة الا ترى ان من الاسما المفتوح
الساكن ما قبلها ما لا يكون منونا ولا فيه الف ولام وذلك نحو جمل ودعد وهند اذا
منع الصرف ونحو حضجر اسم امراة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب
لارتفاع تلك العلة السابقة المانعة ويستثنى من هذا الشرط ايضا المهموز فيقال
رايت الردء والخباء واغتفر فيه ذلك لما اغتفر فيه الادا الى عدم النظير بل هو اولي
وخالف الكوفيون في هذا الشرط فاجازوا نقل الفتحة الى الساكن قبلها مطلقا وان لم
يكن مهموزا فيقولون رايت البكر في رايت البكر وافهم الجرمي قياسا منه لا
سماعا قال ابو حيان ولم يوثر ذلك عن احد من القرا وفي الافصاح قد اتسعت القرات
وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وانما جاز في الشعر واذا نقلت حركة الهمزة
حذفها الحجازيون واتفقوا على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقال هذا
الردء رايت الرد فيصير الساكن الذي تحرك آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح
اذا وقف عليه في الوجوه الستة الاسكان والروم والاشمام والابدال حيث يكون
التضعيف وحذفوها في الاخر والاواخر كنها على ما قبلها كما حذفوها اولى ان الاواخر
في محل التغيير واما غير الحجازيين فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل فيقولون هذا
الردء ورايت الردء ومررت بالردء او مبدله بمجانس حركة ما قبلها فلا نحو هذا
البطو والخبو والردو ورايت البطي والردي والخبا ومررت بالبطي والردي والخبي
او متبعا نحو هذا البطو ورايت البطو ومررت بالبطو وهذا الخبا ورايت الخبا ومررت
بالخبا وهذا الردي ورايت الردي ومررت بالردي ص والافصح ابدال التاء في
الاسم تلو حركتها وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه وفي هيهات ولات وجهان والاحسن
وفاقا لابي حيان سلامة ربت وثمت ولعلت ش اذا كان اخر الموقوف عليه
تاء تانيث في اسم فالافصح ابدالها في الوقف هاء ان تحرك ما قبلها لفظا كفاطمة وقائمة
وطلحة وغلمة او تقديرا كالحياة والقناة فان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت

عندوا حترز بهذا الشرط من نحو بنت واخت فان تآوها للتانيث لكن لم يجري
ما قبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالتآء لا بالهاء وخرج بقولنا في اسم التآء التي
تكون في الفعل نحو قامت وقعدت وبقولنا تآء تانيث تآء التابوت والفرات فان مشهور
اللغة الوقف عليها بالتآء وان كان بعض العرب وقف عليهما بالهآء وبعض العرب لا يبدل
وان اجتمعت الشروط قال بعضهم يا اهل سورة البقرة فقال مجيبت لا احفظ فيها ولا
آيت وقال الراجز الله نجاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت با نت نفوس
القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعي امت قال ابو حيان وعلى هذه اللغة
كتبت الفاظ في المصحف بالتآء نحو قوله تعالى ان شجرت الزقوم اهم يقسمون رحمت
ربك وسوآء على اللغة الفصحى كانت التآء في مفرد او جمع تكسير كامثلة اما جمع الصحيح
والمحمول عليه كالهندات والبنات والاخوات واولات فالافصح الوقف عليه بالتآء ويجوز
ابدالها هاء سمع دفن البناه من المكرماه وكيف الاخوه والاخواه قال ابو حيان وكان
القياس ان يكون الوقف بالهاء لانها التي للتانيث لكنهم ارادوا التفرقة بينها وبين
ما تكون فيه للواحد كالسعلاه وعلقاه لان التآء في المفرد بمنزلة شي ضم الي شي والتآء
في الجمع قريبة من تآء الالحاق نحو عفريت لانها صارت مع التانيث تدل على الجمع كالواو
والنون في زيدين فصحت لذلك وفي الافصاح ما حكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها
بالهاء شاذ لا يقاس عليه وفي كتاب اللوايح لابي الفضل الرازي ان الوقف عليها بالهآء
لغة طي وفي هيهات وجهان اقرارها وابدالها وقد وقف عليها بالوجهين في السبعة
وعلى لات وربت قال ابو حيان واما ثمت وربت ولعلت فالقياس على لات سايغ
فيوقف عليهن بالتآء والها قال وقد ذهب الي ذلك ابن مالك في ربت قال والاحسن
عندي الوقف عليهن بالتآء كالوصل ص ويوقف بهاء السكت وجوبا على فعل حذف
آخره مع فايه او عينه وما الاستفهامية ان جرت باسم والا فاختيارا ويجوز في حركة
لا تشبه الاعرابية لا مبني للبناء او قطع عن الاضافة او اسم لا وكذا الماضي في الاصح
وثالثها تلحق اللازم ش مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت فيوقف بها على الفعل
المعتل الاخر في الجزم او في الوقف فان كان محذوف الفا نحو لا تق زيدا وق عمرا او
محذوف العين نحو لا تر زيدا او ر بكرا ووقف عليه وجب الحاق الهآء لانه بقي على حرف
واحد كما وجب رد البآء في مر ونحوه وانما لم ترد هنا اللام المحذوفة لان الموجب لحذفها
قايم موجود وهو الجزم او الوقف بخلاف مر فان الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف
فلذلك كان الحرف اللاحق في ق ونحوه الهاء وكان لزومها في الوقف عوضا من
المحذوف الذي هو الفآء والعين لا اللام وان كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار
الحاق الها نحو ارمه واغزه ولا ترمه ولا تغزه ويجوز تركها وانما كان الاكثر والاختيار
الحاق الها في هذا النوع لان الكلمة لحقها الاعتلال لحذف اخرها فكرهوا ان يجمعوا

عليها حذف لامها وحذف الحركة ووجه اللغة الاخرى ان الكلمة قويت بالاعتماد على
كونها على اكثر من حرف فشبهت بما لم يحذف منه شي والمدغم في ذلك كغيره نحو لم يضلل
الاكثر فيه لم يضله وما الاستفهامية ان جرت باسم نحو مجي م جيت وجب عند الوقف
الحاقها الهاء فيقال مجي مه وان جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسال فالاحسن الحاق
الها فيقال لمه وعمه ويجوز لم وعم بالاسكان وانما كان هذا لان الجار الحرفي متصل بالجز
منها فصارت كانها على حرفين فاشبهت ارمه واما الاسم فليس متصلا بالشي كاتصال
الحرف فلزم كون الاسم على حرف واحد فشبه في الوقف بغيرها فيما حرف الجر منه على
ازيد من حرف واحد نحو علام والي م اقل منه فيما كان على حرف واحد نحو بم ولم قال
ابو حيان وقد جاء في السبعة الوقوف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف وان كان
الكثر وقوفهم عليها بغير الهاء وذلك باتباع رسم المصحف والذين نقلوا اللسان العربي ذكروا
ان الاكثر والافصح الوقوف بالهآء انتهى ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير اعرابية
سوا كانت بنايية نحو هوه وهيه وثمه وانه ام لا نحو الزيدانه والمسلمونه ويجوز في
ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون ولا تتصل بمنادى مضموم ولا بمبني لقطعه عن الاضافة
نحو من قبل ومن بعد وشذ قوله واضحي من علمه ولا باسم لا نحو لا رجل ولا بفعل ماض
نحو ضرب وعلة هذه ان حركاتها وان كانت بناء فهي شبيهة بحركات الاعراب لوجودها
عند مقتضياتها وانتفآيها عند عدمها ورجوعها الي اصلها من الاعراب واما حركة الفعل
الماضي وان كان مبنيا بالاصل فانه شبيه بالمضارع كما مر اول الكتاب وما ذكر من انها
لا تلحق الماضي هو مذهب سيبويه والجمهور وقيل تلحقه مطلقا لانه مبني على حركة لازمة
فلحقته قياسا على غيره من المبنيات وقيل تلحقه ان لم تخف لبس ولا تلحقه ان خيف
فيقال في قعد قعده ولا يقال في ضرب ضربه لئلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف قعد فانه
لا يتعدى الي مفعول فلا يلتبس وهو محكي قولي ثالثها يلحق اللازم اي دون المتعدي
ص وقد يوقف على حرف موصولا بالف او وهمزة والافصح الوقف على الروي بمده
فيجري الوصل كالوقف ضرورة كثيرا ودونها قليلا ش مثال المسالة الاولى قوله قد
وعدتني ام عمرو ان تا اي تاتي فوقف على حرف المضارعة ووصله بالف وقوله بالخير
خيرات وان شرا فآ اي فشر فوقف على الفآء التي هي جواب الشرط ووصلها بهمزة
والف ومثال الوقف على الروي بزيادة مدة مطلقا قصد الترنم ام لا وذلك لغة
الحجاز بين قوله وانك مهما تامري القلب يفعل والتميميون لا يفعلون ذلك الا اذا
ترنموا فان لم يترنموا حذفوا المده ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف في الكلام كانه ليس
في شعر فيقول اقلي اللوم عاذل والعتاب ومنهم من يعوض من المدة التنوين لما تقدم
اما المقصور وما شاكله فلا يجد فاحد مدته ومثال اجرآء الوصل مجرى الوقف ضرورة
قوله يا ابا الاسود لم خلفتني سكنيه لم في الوصل وقوله اتوا ناري فقلت منون انتم

حكم الابتدا بالساكن

الثلاثي

وانما ثبتت الزيادة في من في الوقف قال ابو حيان وهذا كثير لا يكاد يحصر ومثاله د
اختيارًا قوله تعالى لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده اثبت الها في الوصل اجراله مجرى
الوقف ص رخا تمه لا يبتدا بساكن قال ابن جني وابو البقا وهو محال في كل لغة والسيد
وشيخنا الكافيجي ممكن في غير الالف فان احتيج اليه جي بهمزة الوصل وذلك في الماضي
الخماسي والسداسي وامره ومصدره واسم الكلامي وال وام على قول وحفظت في
اسم واست وابن وابنم وابن واثنين وامرء ومؤنثها وتكسر الا في ايمن وال فتفتح
والا تلو ساكنها ضمة اصليه فتضم على الافصح وتشم لاشمامه في الاصح ولا تثبت د
وصلا اختيارًا واختلف هل وضعت او لا وصلا وهل وضعت ساكنة واذا تلت همزة
الاستفهام مفتوحة فقال ابن الباذش تسهل وابو علي وابن الحاجب تبدل الفا وابن عطيه
تحذف ش لا يبتدا بساكن وهو محال في كل لغة اما في الالف فبالاجماع واما في غيرها
فكذلك نص عليه ابن جني وابو البقا العكبري وذهب السيد الجرجاني وشيخنا العلامة
الكافيجي الى انه ممكن الا انه مستثقل فاذا احتيج الى الابتدا بالساكن توصل اليه باجتلاب
همزة الوصل وذلك في الافعال الماضية الخماسيه والسداسيه كانطلق واستخرج وفي
الامر منها كانطلق واستخرج وفي مصادرها كالانطلاق والاستخراج وفي فعل الامر
من الثلاثي كاضرب واعلم واخرج وفي ال المعرفه على راي من يقول ان اداة التعريف
اللام وحدها او ال بجملتها وهمزها وصل وقد تقدم الخلاف في ذلك وفي ام المعرفة في
لغة طي ولم تقع همزة الوصل في شي من الحروف سوى ال وام المذكورتين ولا في الاسماء
الا في عشرة اسما محفوظه وهي اسم واست وايمن وابنم وابن وابنه واثنين واثنتين
وامرء وامراه وهي مكسورة في الاسماء المذكوره الا ايمن فانها فيه مفتوحه وتفتح ايضا
في ال وام ولا رابع لها وهي فيما عدا ذلك مكسورة الا ان تلا الساكن الذي بعدها ضمة
اصليه فانها تضم تبعا له في الافصح وسوا كانت تلك الضمه موجوده كاخرج في الامر
واستخرج في الماضي المبني للمفعول ام مقدره كاغزي يا هند وادعي لان اصله د
اغزوي وادعوي فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو للساكنين واحترز
بالاصليه من العارضه نحو امشوا واقضوا فان الهمزة فيه مكسورة ومن العرب من
يكسر همزة الوصل مع الاصليه ايضا ولا يتبع وهي لغة شاذه حكاها ابن جني في المنصف
وتشم الهمزة الضم قبل الضمة المشمه نحو اختير وانقيد واختير على لغة الاشمام ولا تثبت همزة
الوصل في درجها الا في ضرورة كقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه ببث وتكثير الحديث
قمين وكثر قطعها في اوايل انصاف الابيات لانها اذ ذاك كانها في ابتدا الكلام كقوله
لا نسب اليوم ولا خله اتسع الخرق على الراقع وقد اختلف في همزة الوصل هل وضعت
همزة فقال ابن جني نعم وقيل يحتمل ان يكون اصلها الفا وانها قلبت همزة لاجل الحركة
واختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنه وكسرت

لالتقاء الساكنين وعلله الشلوبين بان اصل الحروف السكون وقيل اجتلبت متحركه د
لان سبب الاتيان بها التوصل الى الابتدا بالساكن فوجب كونها متحركه كساير الحروف
المبدو بها واخف الحركات بها الكسر لانها راجحه على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بانها
لا توهم استفهاما وقال الكوفيون حركتها للاتباع فكسرت في اضرب اتباعا للكسر وضمت
في اخرج اتباعا للضمه ولم تتبع في المفتوح ليلا يلتبس الامر بالخبر واذا وقعت همزة الوصل
المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى االذكرين حرم فقد كان حقها ان تحذف كما
تحذف غيرها من همزات الوصل اذا دخلت همزة الاستفهام كقوله تعالى اصطفى البنات د
على البنين لكنه كان لا يعلم اهي همزة الاستفهام ام همزة ال لو حذفت وبري بها فعدل عن
ذلك الى ابدالها الفا او تسهيلها وذهب ابو عمرو بن عطيه الى ان همزة الاستفهام حذفت
على الاصل وان المده ليست بدلا منها وانما هي مدة زايده للفرق بين الاستفهام والخبر
ويرده وجه التسهيل وقال المهابادي اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت
الا ان تكون مفتوحة كالتي مع لام التعريف وايمن وايم فانها تثبت الفا في هذه الثلاثه

ص الكتاب السابع في التصريف

اعني تغيير الكلم بالزيادة والحذف والاعلال وتختص بالاسم المعرب والفعل المتصرف ش
التصريف لغة التقليب من حالة الى حاله وهو مصدر صرف اي جعله يتقلب في انحاء كثيره
وجهات مختلفه ومنه انظر كيف نصرف لهم الايات ولقد صرفنا في هذا القران ليذكروا
اي جعلناه على انحاء وجهات متعدده اي ليس ضربا واحدًا واما في اصطلاح النحاة د
فقال في التسهيل هو علم يتعلق ببنية الكلام وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة د
واعتلال وشبه ذلك وقال ابو حيان علم النحو مشتمل على احكام الكلمه والاحكام على قسمين
قسم يلحقها حالة التركيب وقسم يلحقها حالة الافراد فالاول قسمان قسم اعرابي وقسم غير
اعرابي وسمي هذان القسمان علم الاعراب تغليبا لاحد القسمين والثاني ايضا قسمان قسم
تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو ضرب وضارب وتضارب واضطراب وكالتصغير
والتكسير وبنا الالات واسماء المصادر وغير ذلك وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل
علم التصريف وان كان منهم وقسم تتغير فيه الكلمه لا لاختلاف المعاني كالنقص والابدال
والقلب والنقل وغير ذلك ومتعلق التصريف من انواع الكلمه الاسم المعرب والفعل المتصرف
فلا مدخل له في الحروف ولا في الاسماء المبنيه ولا في الافعال الجامدة نحو ليس وعسى د

ص الاشتقاق اصغر وهو رد لفظ الى اخر لمناسبة في المعنى والحروف د
الاصليه واكبر ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يثبته غير ابي علي وابن جني وانكر قوم الاول
ايضا وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها وعزاه لسيبويه ولابد
فيه من تغيير ولو تقديرا ش الاشتقاق نوعان اكبر واصغر فالاكبر هو عقد د
تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب اليه ابن جني في مادة ق و ل ان تقاليبها الستة

علي معني الخفه والسرعة نحو القول والقلو والولق والوقل واللقو والوقي وكما ذكر صاحب
المحرر في مادة الكلمة ان خمسة منها موضوعه لمعني الشده والقوة وهي الكلم والكمل واللكم
والمكل والملك والسادس مهمل وهو اللمك قال ابو حيان ولم يقل هذا الاشتقاق الاكبر
احد من النحويين الا ابو الفتح ابن جني وحكي عن ابي علي انه كان يانس به في بعض المواضع
قال والصحيح ان هذا الاشتقاق غير معول عليه لعدم اطراده والاشتقاق الاصغر هو
انشاء مركب من مادة يدل عليها وعلي معناه وهذا الاشتقاق ايضا فيه خلاف ذهب
الخليل وسيبويه وابو عمرو وابو الخطاب وعيسي بن عمرو الاصمعي وابو زيد وابو عبيده
والجرمي وقطرب والمازني والمبرد والزجاج والكسائي والفرا والشيباني وابن الاعرابي
وثعلب الي ان الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق وذهبت طايفه من متاخري اهل اللغه
الي ان الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج وزعم بعضهم ان سيبويه كان يري
ذلك وزعم قوم من اهل النظر ان الكلم كله اصل وليس منه شي اشتق من غيره
وتفريع الناس انما هو علي القول الاول قال ابو حيان واعلم انه يعرض في اللفظ المشتق
مع المشتق منه تغييرات تسعه الاول زيادة حركة كضرب وضرب الثاني زيادة حرف
كطالب من طلب الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب الرابع نقص حركة كفرس
من الفرس الخامس نقص حرف كنبت من النبات الكاكس وخرج من الخروج السادس
نقص حركة وحرف كنزا من النزوان السابع نقص حركة وزيادة حرف كغضبي من
الغضب الثامن نقص حرف وزيادة حركة كحرم من الحرمان التاسع زيادة حركة وحرف
ونقصان حركة وحرف نحو استنوق من الناقة فالعين في الناقة ساكنه وفي استنوق
متحركه والقاف في الناقة متحركه وفي استنوق ساكنه والتاء في الناقة موجوده وفي استنوق
مفقوده والسين في الناقة مفقودة وفي استنوق موجوده من مسئله يوزن اول
الاصول بالفا وثانيها بالعين وثالثها باللام وتكرر للغايق وحكم الكوفيه بزيادة غير الثلاثة
ثم اختلفوا في الوزن وصفته والزايد بلفظه الا المكرر فيما تقدمه وبدل تاء افتعل فبالتاء
ويحذف من الزنه ويقلب لهو ويعرف الزايد بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظير
وكونه لمعني او في موضع تلزم فيه زيادته او تكثر واختصاصه بمبنا لا يقع فيه ما لا يصلح
للزيادة ولزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه او نظيره ش اصطلح النحويون علي ان
يزنوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل وكانت الافعال لها ظهور الزياده
والاصالة بادي نظر ثم حملوا الاسماء عليها في ان وزنوها بالفعل فكان اقل ما تكون عليه
الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة احرف فجعلوا حروف الفعل مقابله لاصول الكلمة
والحرف الزايد منطوقا به بلفظه ليمتاز الاصلي من الزايد فان لم يفن الاصول كررت اللام
عند البصريين فيقال وزن جعفر فعلل ووزن سفرجل فعلّل لان الكلمة تكون عندهم
ثلاثيه ورباعيه وخماسيه وهي مجردة من الزوايد واما الكوفيون فذهبوا الي ان نهاية

كله

اصول الكلمة ثلاثة وما زاد علي الثلاثة حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ الفعل
وما زاد نحو جعفر وسفرجل فاختلفوا فيه فمنهم من قال لا يزن شيا من ذلك واذا سيل عن
وزنه قال لا ادري ومنهم من يزن واختلف هولاء فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد علي الثالث
فيقول وزن جعفر فعلر ووزن سفرجل فعلجل ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول فعلل
وفعلّل مع اعتقاد زيادة ما زاد علي ثلاثه قال ابو حيان فان قلت ما فايدة وزن الكلمة
بالفعل قلت فايدته التوصل الي معرفة الزايد من الاصلي علي سبيل الاختصار فان
قولك وزن استخراج استفعال اخصر من ان تقول الالف والسين والتاء والالف في
استخراج زوايد واذا حذف من الكلمة شي فلك ان تزنه باعتبار اصله او باعتبار ما صار
اليه فوزن شيه وسه ويد باعتبار الاصل فعله وفعل وفعل وباعتبار الحذف عله وعل
وفع وفل وفع واذا وقع في الكلمة قلب قلت في الزنه فيقال وزن اشيا لفعا علي راي
من يري ان فيها قلبا ويوزن المكرر للتضعيف بما تقدمه لا بلفظه فيقال وزن تردد تفعل
لا تفعلد لان الدال لما لم ترد منفرده في الاصل لم يجعلوها منفرده في الوزن ويحصل
الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن ويوزن المبدل من تا الافتعال
بالتاء لا بالحرف المبدل فيقال وزن اصطفي افتعل لا افطعل وجملة ما يعرف به الزايد
تسعة اشيا احدها الاشتقاق فانه دل علي ان الف ضارب وهمزة اضرب وراء ضرب زوايد
الثاني شبه الاشتقاق والفرق بينه وبين ما قبله ان الاول فيه سقوط من اصل وهذا
فيه سقوط من فرع مثاله الف تذال وواو عجوز وياء كثيب فانها تسقط في الجمع وهو تذل
وعجز وكثب والجمع فرع والافراد اصل فدل علي زيادتها الثالث سقوطه من نظيره كاطل
وايطل وهما بمعني فاليا من ايطل زايده لسقوطها في اطل الرابع كونه لمعني فاذا رايت
حرفا في كلمة يفهم منه معني فاحكم بزيادته كحروف المضارعه والف فاعل وتا افتعل ويا
التصغير الخامس كونه في موضع تلزم فيه زيادته كنون عقنقس بالقاف وهو العسر
الاخلاق لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة نونه لانها وقعت ثالثه ساكنه وبعدها حرفان
وليست مدغمه فيما بعدها وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زايدة
علي جهة اللزوم كحبنفل وجحنفل السادس كونه في موضع تكثر فيه زيادته كهمزة افكل
وهي الرعدة لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة اولا قبل
ثلاثة احرف السابع اختصاصه ببناء لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة كنون حنطاو
بوزن فنعلو فانها زايده اذ لم يجي مكان النون في نحو هذا البنا حرف اصلي الثامن
والتاسع لزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه او في نظير ما هو منه مثال الاول
ملوط وهو مغرفة الحديد فالواو زايده والميم اصليه ووزنه فعول لانه لو عكس لكان
وزنه مفعلا ومفعلة وفعول موجود نحو عسود وعتول وعلود ومثال الثاني
والمراد به ان يكون في الكلمة حرف لا يمكن الا زيادته لكون الكلمة علي بنا مخصوص

لا يكون الا من الا بنية المزيد فيها ثم يسمع في تلك الكلمة لغة اخرى بتغيير فيها حركة ذلك الحرف فيحتمل بتغيير تلك الحركة ان يكون ذلك الحرف اصلا وان يكون زايدا فيحمل على الزيادة للقطع بانه زايد في اللغة الاخرى وذلك تتفل فان فيه لغات ، احدها بفتح التآء الاولى وضم الفآ فهذا وزنه تفعل كتنضب فالتآء فيه زايدة لانا لو قدرناها اصلية لزم من ذلك عدم النظير لانه يكون وزنه حينيذ فعللا وفعلل بنآء لم يجي عليه شي من الكلم واللغة الاخرى تتفل بضم التآء والفآء فهذا يحتمل ان تكون التآء اصلية ويكون وزنه فعلل كبرثن لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي ذلك الحرف منه الا ترى ان التآء في تتفل المضموم اوله موجوده في تتفل المفتوح اوله فلزوم عدم النظير في تتفل اذا قدرناها اصلية دليل على الزياده في تتفل اذ هذه ، التآء هي تلك ولم تتغير الا بالحركة ص حروف الزياده تسليم وهنآء فهي

حروف الزياده

صحب اكثر من اصلين الف او يا او واو غير مصدره او همزة مصدرة او موخرة هي او نون بعد الف زايده او ميم مصدره فزايد مالم يعارض دليل الامالة كملازمة ميم معد اشتقاقا والتقدم على اربعة اصول في غير فعل او اسم يشبهه ” حروف الزيادة عشرة وقد جمعها الناس في انواع من الكلام كقولهم سالتمونيها واليوم تنساه وامان وتسهيل وتسليم وهنا فيحكم بزيادة ما صحب اكثر من اصلين من الف او يا او واو غير مصدره نحو كتاب وكثيب وعجوز بخلاف ما صحب اصلين فقط كدار وقيل وقول فليس بزايد لان اقل ما يكون عليه الكلمة ثلاثة احرف وقولي غير مصدره قيد في الواو فقط لان الالف لا تتصدر لسكونها واليآء تتصدر وهي زايده ومثال تصدر الواو ورنتل فهي اصل لا زايده وكذا يحكم بزيادة الهمزة اذا صحبت اكثر من اصلين وكانت مصدره نحو اصغر واحمر او موخره نحو حمراء وصفراء فان صحبت اصلين فقط كانت اصلا نحو بنا واجا او بدلا من اصل نحو ماء وكسا ورداء وكذا يحكم بزيادة النون اذا صحبت اكثر من اصلين وكانت موخره بعد الف زايده نحو قطران وعثمان وسرحان وكذا يحكم بزيادة الميم اذا صحبت اكثر من اصلين وكانت مصدره نحو منبج ومرحب ، فان كان بعدها اصلان فقط قضي عليها بالاصالة اذ لا اقل من ثلاثة اصول ومحل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات اعني الالف واليآء والواو والهمزة والنون والميم مادام يعارض الزياده دليل الامالة كملازمة ميم معد في الاشتقاق فانهم حين اشتقوا من معد فعلا قالوا تمعدد وكالتقدم على اربعة اصول في غير فعل او اسم يشبهه نحو ، مسحوذ وورنتل واصطبل اما الفعل وشبهه فان الزياده تتقدم فيهما على اربعة اصول نحو تدحرج ومتدحرج ص وزيدت النون في نفعل وانصرف واحرنجم والمثنى والجمع ونحو غضنفر ش النون تزاد باطراد في اول المضارع وفي باب الانفعال والافعنلال وفروعهما كالانصراف والاحرنجام وفي اخر التثنية والجمع

كالزيدان والزيدون وساكنه متوكله بين حرفين قبلها وحرفين بعدها نحو غضنفر وجحنفل وعقنقل بخلاف المدغمة كعجنس وهجنف فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فعلل ص والتآء في تفعل وتفعلل وتفاعل وافتعل ومسلمه والسين معها في والاستفعال وفروعه والها وقفا وانكرها المبرد واللام في الاشارة ش تزاد التآء باطراد في اول المضارع وفي باب التفعلل كالتدحرج والتفعل كالتكسر والتفاعل و ، كالتغافل والافتعال كالاكتساب وفروعها وفي صفات المونث كمسلمة وتزاد مع السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه وتزاد الهآء في الوقف واللام في الاشارة على ما مر في بابهما وانكر المبرد زيادة الهآء لانها لم تات في كلمة مبنية على الهآء وانما تلحق لبيان الحركة قال ابو حيان والصحيح انها من حروف الزياده وان كانت زيادتها قليلة من ، ذلك مهمه وهبلع وهجرع وهركوله ص وتقل زيادة ما ذكر خاليا من قيد ولا ، تقبل الا بدليل كهمزة شمال وهآء امهات واهراق وسين قدموس واسطاع فان لم يثبت زيادة الالف فبدل لا اصل الا في حرف او شبهه او تضمنت كلمة متماثلين ، ومتباينين لم يثبت زيادة احدها فاحد المثلين زايد مالم يماثل الفآء او العين و ، المفصوله باصل فان تماثلت اربعه ولا اصل للكلمة فالكل اصول وثالثها ان لم يبهم المعنى بسقوط الثالث وفي الاولى بالزيادة من المضاعف ثالثها التالي في نحو اقعنسس و ، والاول في نحو علم والهمزة او النون اخرا بعد الف بينها وبين الفآء مشددا وحرفان احدهما لين يحتمل زيادتها وزيادة احد المثلين او اللين الا لمانع ش تقل زيادة ، ما ذكر من الحروف ان خلا مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته الا بدليل يجلي سبيل ، الدلايل المتسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمال واحبطا في الشمول والحبط فانه دليل زيادتها مع فقد شرطها وهو التصدر او التاخر بعد الف زايده وسقوطها ، امهات في امات وهآء اهراق في اراق وسين قدموس بمعنى قديم زيدت الياء فيه السين للالحاق بعصفور وسين اسطاع في اطاع فان لم تثبت زيادة الالف فهي بدل لا اصل كالرحى والعصى الا في حرف كلا وبلى والى او شبهه كالاولى وما الاسمية ، والضابط ان الالف لا تكون اصلا الا في حرف او شبهه وان تضمنت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم تثبت زياده احد المتباينين حكم على احد ، المتماثلين بالزياده نحو جلبب وتردد فان ثبتت زيادة احد المتباينين لم يحكم على احد المتماثلين بالزياده بل هو اصل نحو مغفر ومعفران الميم فيهما قد ثبتت زيادتها وكذا اذا ماثل احد المثلين الفاء او العين المفصوله باصل فانه لا حكم حينيذ على احد المتماثلين بالزيادة نحو ككوكب وقوقل فانهما تضمنا حرفين متماثلين وهما القافان و ، والكافان وحرفين متباينين وهما الواو والبآء والواو واللام ولا يحكم على احد المتماثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لما تلته الفا بل هما اصليان ونحو ،

حدرد فانه تضمن حرفين متباينين وهما الحاء والراء وحرفين متماثلين وهما الدالان
ولا يحكم علي احد الدالين بالزيادة لانه قد ماثل احد المتماثلين العين التي هي الدال وفصل
بين المتماثلين باصل وهي الراء التي هي لام الكلمة الاولي فان فصل بينهما بزايد كان احد
المتماثلين زايدا كخنفقيق اجتمع فيه متماثلان وهما القافان ومتباينان وهما الخاء
والفاء وقد ماثل احد المثلين عين الكلمة وقد فصل بينهما بزايد فحكم علي احد المثلين
انه زايد الا تري انه ماخوذ من الخفق وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو سمحز فاحد
المثلين زايد فان تماثلت اربعة ولا اصل للكلمة غيرها نحو سمسم وفلفل وزلزل فالكل
اصول هذا مذهب البصريين لانه ان جعل كل من المثلين زايدا ادي الي بناء الكلمة علي
اقل من ثلاثة او احدهما ادي الي بناء مفقود اذ يصير وزنها علي تقدير زيادة اول
الكلمة عفعل وعلي زيادة الثاني فلعل وعلي زيادة الثالث فعفل وكلها مفقود وذهب
الكوفيون الي ان هذا الباب ونحوه ثلاثي اصله فعل فاستثقل التضعيف فالوا بين
المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل وقيل محل الخلاف فيما يفهم المعني لسقوط ثالثه
نحو كبكب بخلاف غيره فان كان للكلمة اصل غير الاربعة حكم بزيادة احدهما نحو ممرّ
فانه ثلاثي ماخوذ من المر فلا تتم الحروف الا به واختلف في المثلين في نحو اقعنسس
وعلم ايهما الزايد فذهب الخليل الي ان الزايد هو الاول وذهب يونس الي ان الثاني هو
الزايد واما سيبويه فانه حكم بان الثاني هو الزايد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب
ومذهب وصحح الفارسي مذهب سيبويه وصحح ابن عصفور مذهب الخليل وقد بسطت
ادلة ذلك في كتاب النظاير والاشباه النحوية واختار ابن مالك في التسهيل ان الثاني
اولي بالزيادة في باب اقعنسس والاول اولي في باب علم وما اخره همزة او نون
بعد الف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو قثا ورمان او حرفان احدهما لين نحو زيزا
وقوبا وعقيان وعنوان وعلوان فيحتمل لاصالة الاخير من الهمزة او النون وزيادة
احد المثلين من المشدد واللين في قسميه والعكس اي زيادة الاخر واصالة احد
المثلين او اللين فوزن قثا علي الاول فعّال ورمّان فعال وعلي الثاني فعلاء وفعلان
مالم يكن مانع من اداء الي اهمال تلك المادة او قلة نظير فيتعين في مزاء زيادة
الهمزة لان مادة مزء مهملة ومادة مزز موضوعة بدليل قولهم مروه وفي لوذان زيادة
النون لان مادة لذن مهملة ومادة لوذ موضوعة لقولهم لواذا وفي سقاء زيادة احد
المثلين لان مادة س ق ق ومادة س ق ي موضوعة وفي قيقان زيادة الياء لان
مادة ق ي ن مهملة ومادة ق ن ن موضوعة لقولهم قنن واقتان مسئله
الزايد اما لمعني او امكان او بيان حركة او مد او عوض او تكثير او الحاق وهو ما جعل
به ثلاثي او رباعي موازنا لما فوقه مساويا له في حكمه ولا تلحق الالف الا اخرا مبدلة
من يا ولا الهمزة اولا الا مع مساعد ولا الحاق او لا نظير له في غير تدرب وامتحان

الا

الاسماع علي اصح الاقوال ش الزايد يكون لاحد سبعة اشيا الاول لمعني وهو انواع
الزوايد كحرف المضارعة الثاني الامكان كهمزة الوصل الثالث لبيان الحركة كهاء السكت
في الوقف الرابع للمد ككتاب وعجوز وقضيب الخامس للعوض كتاء التانيث في زنادقة
فانها عوض من يا زناديق ولذا لا يجتمعان السادس لتكثير الكلمة كالف قبعثري
ونون كنهبل السابع للالحاق كواو كوثر ويا ضيغم وضابط الذي للالحاق ما جعل به
ثلاثي او رباعي موازنا لما فوقه كعرشن نونه زايده للالحاق لانه من الارتعاش
فالحق بجعفر وفردوس واوه زايده للالحاق بجردحل والحل همزته ونونه
زايدتان للالحاق لانه من الفعل فالحق بجردحل والمراد بالموازنة الموافقة في
الحركات والسكنات وعدد الحروف لانه يوزن كوزنه وبالمساواة في حكمه ثبوت
الاحكام الثابتة للملحق به من صحة واعتلال وتجرد من حروف الزيادة وتضمنها
وزنة المصدر الشايع فلو قيل ابن من الضرب مثل جعفر يقال ضربب او مثل برثن
ضربب او مثل زبرج يقال ضربب ولو قيل ابن من البيع مثل صعود يقال بيوع
فيصح ولا يدغم ولو قيل ابن من القول مثل طبال يقال قيال فيعل ولو بني من محرك
مثل احرنجم فيقال اسحنكك فيتضمن النون التي هي مزيده في الملحق به وزيدت
الهمزة واحدي الكافين للالحاق ولو بني من دحرج مثل قبعثري قيل دحرجي
فيتضمن الالف التي هي مزيده في الملحق وزيادة حرف خامس للالحاق وقيل في مصدر
بيطرا الملحق ببيطرة كما جاء مصدر دحرج علي دحرجة ولا تلحق الالف الا اخرا
مبدلة من يا كعلقي في لغة من نون فانه ملحق بجعفر ودفري في لغة من نون فانه
ملحق بدرهم وحبنطي ملحق بسفرجل ولا تلحق حشوا ولا اخرا مبدلة من واو ولا
تلحق الهمزة اولا الا مع مساعد اي ان كان معها حرف اخر زايد للالحاق ايضا كنون
المندد الملحق بسفرجل وادرون الملحق بجردحل فان وقعت اولا وليس معها
حرف زايد لم تكن للالحاق كافكل وان وقعت حشوا او طرفا فانها تكون للالحاق
ولا يحتاج الي مساعد من حرف زايد نحو شمال ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف
زايد نحو علبا ملحق بقرطاس ولا الحاق الا بسماع من العرب الا ان يكون علي جهة
التدرب والامتحان كالامثلة التي تتكلم بها النحويون متضمنة حروف الالحاق علي
طريقة ابنية العرب ليقصد وقد بذلك تدريب المشتغل بهذا الفن واجادة فكره
ونظره وهذا الحكم جار في كل ما اردت ان تبني من كلمة نظير كلمة اخري وان لم
يكن الحاق فان ذلك لا يجوز الا ان يكون علي وجه التدرب والامتحان هذا اصح
المذاهب في المسئلتين لانه احداث لفظ لم تتكلم به العرب والثاني يجوز مطلقا لان
العرب قد دخلت في كلامها الالفاظ الاعجمية كثيرا سواء كانت علي بناء كلامها ام لم تكن
فكذلك يجوز ادخال هذه الالفاظ المصنوعة هنا في كلامهم وان لم تكن منه قياسا علي

الاعجميه وعليه الفارسي قال لوشآء شاعر او متسع ان يبني بالحاق اللام اسمًا او فعلا
او صفه لجاز ذلك له وكان من كلام العرب وذلك قوله خرجج احسن من دخلل
وضربب زيد ومررت برجل كريم وضربب قال ابن جني فقلت له افترتجل اللغة ارتجالا
قال ليس هذا ارتجالا لكنه مقيس علي كلامهم الاتري انك تقول طاب الخشكنان
فتجعله من كلام العرب وان لم تكن العرب تكلمت به فرفعك اياه ونصبك صار منسوبا
الي كلامهم انتهي ورد بان اللفظ العجمي لا يصير بادخال العرب له في كلامها عربيا بل
تكون قد تكلمت به بلغة غيرها واذا تكلمنا نحن بهذه الالفاظ المصنوعه كنا قد تكلمنا بما
لا يرجع الي لغة من اللغات والمذهب الثالث التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله
كثيرا في كلامها واطرد فيجوز لنا احداث نظيره والا فلا فاذا قيل ابن من الضرب مثل
جعفر قلنا ضربب فهذا يلحق بكلام العرب لان الرباعي قد الحق به كثير من الثلاثي
بالتضعيف نحو مهدد وقردد وبغير التضعيف نحو شمال ورعشن ولا فرق بين
قياس اللفظ علي اللفظ والحكم علي الحكم عند صاحب هذا المذهب والذين قالوا انما القياس
في مثل هذه الاشيا اختلفوا في المعتل والصحيح انهما باب واحد فما سمع في احدهما
قيس عليه الاخر اوهما بابان متباينان يجري في احدهما ما لا يجري في الاخر فذهب
سيبويه وجماعة الي انهما باب واحد وذهب الجرمي والمبرد الي انهما بابان ص

الحذف

الحذف يطرد في الف ما الاستفهامية المجروره وفا نحو وعد في مضارعة
وامره ومصدره محركه عينه بحركتها وهمزافعل في مضارعه ووصفيه مالم تقلب ها
او عينا وعين فيعلوله خلافا للكوفيه وواو فيعل وفيعله وفي قياس بابها خلف
وفا امر لا يعد واو او فا وخذ وكل وما خرج عن ذلك من حذف او ابقا فشاذ ومنه
خلافا للشلوبين حذف عين وفيل لام احسس وظل ومس مبنيا علي السكون مكسور
اول الاخيرين ومفتوحا وقل في امر ومضارع ويا استحي ونزوعه وكثر في ابالي
جزما واللام واوا ومنه اسم خلافا للكوفيه واليآ والها قليل والهمز والنون وغير
اللام اقل ش الحذف قسمان مقيس وشاذ فالمقيس حذف الف ما الاستفهاميه
المجروره نحو عم يتسالون فيم انت من ذكراها لم تقول وشذ ابقاؤها
في قوله علي ما قام يشتمني لئيم وقيل ان ذلك لغة لبعض العرب وخرج عليها بعضهم
قوله تعالي ياليت قومي يعلمون بما غفر لي اي باي شي قال الخضراوي وهذا قول
مرغوب عنه وخرج بالاستفهامية الموصوله والشرطيه فلا يحذف الفها وان دخل
عليها الجار وذكر ابو زيد والمبرد ان حذف الف ما الموصوله ثبت لغة كثير من
العرب يقولون سل عم شئت لكثرة استعمالهم اياه وخرج بالمجروره المرفوعة
والمنصوبه فلا تحذف الالف منها الا في ضرورة كقوله الام يقول الناعيات الامه
ولو ركبت ما الاستفهاميه مع ذا لم يحذف ايضا نحو علي ماذا يلومني ووجه الحذف

من الاستفهامية التخفيف وخص بها لكنها مستبده بنفسها بخلاف الشرطيه لانها متعلقه
بما بعدها وبخلاف الموصوله لافتقارها الي الصله ومن المطرد حذف الواو من مضارع
ثلاثي واوه واوا استثقالا لوقوعها في فعل بين يا مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد او
مقدره كيقع ويسع وحمل علي ذي اليا اخواته كاعد ونعد وتعد والامر كعد والمصدر
الكاين علي فعل محرك العين بحركة الفا معوضا منها ها نا بنيت كعده وسوا كان الماضي
علي فعل كوعد او فعل كومق ولا يجوز الحذف من مضارع رباعي كاوعد يوعد ويوعيد
مثال يفطين من الوعد ولا من الاسم كموعد لما فيه لو حذف من توالي الحذف اذ قد
حذف منه الهمز ولان ضمة اليا قوت الواو لان الفعل اثقل منه ولا اذا وقعت بين
يا مفتوحة وضمة او فتحه نحو وضو يوضو وشذ وجد يجد بضم الجيم ويذر ويدع ولا
مما فاوه يا كيبس الرجل ييبس ويعرت الشاه تيعر وشذ يئس يئس ومن المطرد
حذف همزة افعل من مضارعة واسمي فاعله ومفعوله نحو اكرم استثقالا لاجتماع
همزتين اذا كان الاصل اكرم وحمل عليه نكرم ونكرم ويكرم ومكرم ومكرم طردا
للباب وشذ اثباتها في قولهم ارض مؤرنبه بكسر النون اي كثيرة الارانب وكسا
مؤرنب اذا اختلط صوفه بوبر الارانب وقوله فانه اهل لان يوكرما فلو قلبت الهمزة
الي همزة افعل ها او عينا لم تحذف للامن من التقا الهمزتين نحو هراق الماء يهريق
فهو مهريق ومهراق وعيهل الابل يعيهلها فهو معيهل والابل معيهله اي مهمله ومن
المطرد حذف عين فيعلوله سوآ كانت واوا نحو كينونه او يا نحو طيروره الاصل كيونونه
وطيرورة اجتمع في الاول يا وواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت
اليا فيها وفي الثاني ادغمت اليا المزيده في اليا التي هي عين الكلمة فصار كينونه
وطيروره ثم حذفت عين الكلمة علي جهة اللزوم فصار كينونه وطيروره وصار الوزن
فيلوله هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر ان وزنها فيعلوله وذهب الكوفيون الي
انه لا حذف وان الاصل فعلوله بضم الفاء ففتحت لتسلم اليا من ذوات اليا وحمل
عليها ذوات الواو ومن المطرد حذف عين فيعل وفيعله قال ابو حيان اما ذوات
الواو فلا نعلم خلافا في اقتياسه كسيد وسيده فيقال فيه سيد وسيده واما ذوات
اليا كلين ولينه ففيها خلاف زعم ابو علي وتبعه ابن مالك ان تخفيفها يحفظ ولا يقاس
قال وهو مرجوح والاصح انه مقيس لا محفوظ قال وفي محفوظي ان الاصمعي حكي ان
العرب تخفف مثل هذا كله ولم يفصل بين ذوات الواو وذوات اليا بل سرد مثلا
من هذا ومن هذا قال الا جيدا فلم اسمع احدا من العرب يخففه انتهي وقد عقدت
لذلك ترجمة في كتابي المزهر ومن المطرد حذف فآات خذ وكل ومر والاصل اءخذ
اءكل اءمر فالهمزة الثانيه هي فا الفعل والاولي همزة الوصل فحذفت فا الكلمة فحذفت
همزة الوصل لان ما بعد الفاء المحذوفه محرك فلا حاجة اليها قال ابو حيان ولم يجعل

سيبويه لهذا الحذف علة سوي السماع المحض و قد حكي ابو علي وابن جني اوخذ اوكل
علي الاصل الا انها في غاية الشذوذ استعمالا فان تقدم مروا واوفا فالاثبات اجود
نحو وامرناس ولا يقاس علي هذه الثلاثة غيرها الا في ضرورة كقوله ت في آل زيد
وادهم في جماعة يريد ابت في آل زيد وما خرج مما تقدم فشاذ و قد تقدم بعضه ومنه
حذف احد المثلين من احس وظل ومس اذا اتصل بتاء المضمر او نونه نحو احست
واحسن وظلت وظلن ومست ومسن قال سيبويه هذا باب ما شذ من المضاعف
وذلك قولهم احست يريدون احسست واحسن يريدون احسسن ومثل ظلت
ومسن ومست حذفوا والقوا الحركة علي الفاء كما قالوا خفت وليس هذا النحو الا شاذا .
والاصل في هذا عربي كثير وذلك قولك احسست وظللت ومسست ولا نعلم شيا من
المضاعف شذ الا هذه الاحرف انتهي قال ابو حيان وقد نص سيبويه في عدة مواضع
علي شذوذ هذا الحذف وقد اختلف اصحابنا في هذا فذهب ابو علي الشلوبين الي ان ذلك
مطرد في امثال هذه الافعال كاحب وانهم واخط وذهب ابن عصفور وابن الصايغ الي
ان ذلك لا يطرد ثم المحذوف من هذه الافعال الثلاثة العين وبه جزم ابن مالك وغيره
ويجوز في الاخرين اعني ظل ومس كسر اولهما بالقاء حركة العين عليه وابقاء فتحه ،،
وقل وقوع هذا الحذف في الامر والمضارع ومنه وقرن في بيوتكن والاصل اقررن وسمع
الفرا يحطن في يحططن وبعض العرب يحذف احدي يايي يستحيي اما اللام او العين وهي
لغة تميم وبها قرا ابن محيصن ورويت عن ابن كثير ويستحيي لغة الحجازيين وساير
العرب ويتبعه ساير الصيغ من الماضي والامر والمثني والجمع والموث والوصف د.
فتقول التميميون استحا استح استحيان يستحون يستحين مستح مستحي منه ويقول
غيرهم استحيي استحي يستحييان يستحيون يستحيين مستحيي مستحيي منه وكثر الحذف
في ابالي اذا جزم فقالوا لم ابل والاصل لم ابالي لكثرة استعمالهم اياه توهموا ان اللام هي
الاخيرة فسكنوها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وكثر حذف اللام في الاسما اذا كانت
واوا كاب واخ وحم وهن وذي علي مذهب الخليل وابن واسم علي مذهب البصريين د،
والاصل عندهم سمو لانه من السمو حذفت لامه وعوض عنها همز الوصل والكوفيون
يقولون اصله وسم من السمة حذفت فاوه ورد بان جمعه اسما وتصغيره سمي ولو
كان كما قالوا لكان اوساما ووسيما لان التكثير والتصغير يردان الاشيا الي اصولها
وقل حذف اللام اذا كانت يا كلام يد ودم اوها كلام شفة وعضه وفم وشاه د،
واقل منه حذفها اذا كانت همزة كقولهم قوم براء والاصل براء علي وزن طرفا او نونا
كدد وقل والاصل ددن وفلان واقل من ذلك حذفها اذا كانت حا كحر اصله حرح
قال ابو حيان ولا احفظ من حذف الحا غيره واقل من ذلك حذف غير اللام اما الفا
كناس والاصل اناس او العين كسه والاصل سته احرفه ص الابدال

الابدال

طوبت دايما فتبدل الهمزة من كل يا او واو طرفا ولو تقديرا بعد الف زايدة او بدلا من
عين فاعل معلها ومن اول واوين مصدرتا وليست الثانية مدة فوعل او مبدله من همزة
ومن واو خفيفة ضمت لازما ومن ثاني الف شبه مفاعل مدا مزيدا او ثاني لينين اكتنفاها
ويتبع هذا الهمز مجعولا واوا ان كانتها اللام وسلمت في المفرد بعد الف ويا ان كانت
غيرها او همزه ش الابدال قسمان شايع وغيره فغير الشايع وقع في كل حرف الا الالف
واللف فيه ايمة اللغة كتبا منهم يعقوب بن السكيت وابو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي
وفي كتابي المزهر نوع منه حافل والشايع والضروري في التصريف احرفه ثمانية يجمعها
قولك طويت دايما فتبدل الهمزة من كل يا او واو متطرفة كان تطرفها ظاهرا او تقديرا
وهي المنفصلة بها التانيث كصلاة وعطاة بخلاف اللازمة وهي التي بنيت الكلمة عليها
فانها لا تبدل منها همزة كهداية وحماية واداوة وهراوة ولا ابدال بعد الف اصلية وتبدل
الهمزة ايضا من كل يا او واو وقعت عينا لما يوازن فاعل وفاعلة من اسم مفعول الي فعل معتل
العين نحو بايع وقايم اصلهما بايع وقاوم وفعلهما باع وقام معتل بخلاف ما لم يعل فعله كصيد
وعور فهو صايد وعاور فلا ابدال فيه وبخلاف ما لم يوازن فاعلا وان اعل فعله كمبيل
ومطيل من اطال وانال وتبدل الهمزة ايضا من اول واوين مصدرتا وليست الثانية د،
مدة فوعل ولا مبدلة من همزة كاواصل جمع واصلة اصله وواصل استثقل اجتماع
الواوين فابدل من اولاهما همزة اذ لم يمكن ابدالها يا للاستثقال كالواو ولا الفا لسكونها
فعدلوا الي الهمزة اذ هي اقرب الي الالف لكونها من مخرج واحد مع ان الهمزة تقلب في التسهيل
واوا ويا فقد شاركت حروف اللين بخلاف ما اذا كانت ثاني الواوين مدة فوعل كووري
ووفي من واري ووافي فلا ابدال فيه وكذا اذا كان مبدلا من همزة كالوولي تانيث ،
الاول اصله والي فابدلوا من الهمزة واوا لضمة ما قبلها فلا تبدل الواو الاولي همزة لان
الثانية بدل منها فكانها موجوده وصار مستثقلا كما في الاولي همزتين وتبدل
الهمزة ايضا من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقتت فيقال اجوه واقتت
لان الواو اذا كانت مضمومة فكانه اجتمع واوان واستثقل واحترز بلزوم الضمة من
نحو اخشوا الله ولتبلون فلا ابدال لعروضها وبغير المشددة منها نحو تعود وتعوذ فلا ،
ابدال ايضا ولو امكن تخفيف الواو بالاسكان نحو سور وسور فلا ابدال ايضا اورده ابو
حيان علي عبارة التسهيل وهو عندي داخل تحت قوله ضمة لازمة وتبدل الهمزة ايضا
من تالي الف شبه مفاعل اذا كان مدا مزيدا كالقلايد والصحايف والعجايز بخلاف
ما اذا كان اصليا كمعايش ومقاومة فان المد فيهما عين الكلمة وتبدل الهمزة ايضا من
ثاني حرفي لين اكتنفا مد مفاعل كاوايل جمع اول ونيايف جمع نيف وسيايد جمع
سيد ويتبع هذه الهمز في هذه الصورة والتي قبلها مجعوله واوا انها لامه واوسلمت
في المفرد بعد الف كهراوة وهراوي واداوة واداوي والاصل هرايي واداي ثم ،

صار هراؤاداء اواداءٍ ثم ابدل من الهمزة داوا كراهة اجتماع المعين بينهما همزة مفتوحه
والهمزة كانها الف فكانه اجتمع ثلاث الفات و مجعوله ياء ان كانت اللام غير ماذكر بان تكون
ياء نحو هدية وهدايا و واوًا اعتلت في المفرد ولم تسلم كمطية ومطايا اوكانت همزة كخطيئة
وخطايا ص و تبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مدة تجانس والمتحركة ياء ان كسرت
اوتلته ولم تضم اوكانت لاما مطلقا وواوًا في غير ذلك وفي نحو أوم وجهان وابدل المازني
الياء منها فالا فعل والاخفش مضمومة بعد كسر والواو من عكسها وتبدل تلو الساكنة ياء
ان كانت موضع اللام والا تصح ولو توالي همزات ابدلت الثانية والرابعة وخفف الباقي
ش تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدة تجانس الحركة فتبدل الفًا في آدم
وياء في ايمان وواوًا في أومن واصلها أأدم وإأمان وأأمن فان تحركت الهمزتان
المتصلتين والاولي لغير المضارعة ابدلت الثانية ياء ان كسرت مطلقا سواء تلت فتحا
نحو أيمه والاصل أإممه او ضما نحو أُين والاصل أُإن او كسرًا نحو إيم مثال اصبع من
اللام والاصل إإمم نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة اليها لاجل الادغام فانكسرت
فابدلت ياء او تلت كسرًا ولم تضم نحو إيم مثال اصبع من الام اصله إأمم نقلت حركة
الميم الي الهمزة الساكنة لاجل الادغام كما تقدم اوكانت لاما مطلقا سواء كانت في اسم او
فعل تلت فتحا او ضما او كسرا مثاله بعد الفتح قرأي و قرأي اذا بنيت من القراءة مثل
جعفر ودرهم و قرأي اذا بنيت فعلا مثل دحرج الاصل قرأأ و قرأأ ومثاله بعد
الضم قرأي مثل برثن من القراءة الاصل قرأأ فابدل من الهمزة ياء فصار في اخر
الاسم واو ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فصار من باب المنقوص
ومثاله بعد الكسرة قرإي مثل زبرج الاصل قرإأ ابدلت الهمزة ياء ثم استثقلت
الضمة في الياء فصار مثل قاض وتبدل الهمزة الثانية واوا ان فتحت بعد مفتوحة او مضمومة
نحو اوادم جمع ادم اصله أأادم واويدم تصغير ادم اصله أأدم واويدم تصغير أدم
اصله أؤيدم او ضمت مطلقا سواء تلت فتحا او ضما او كسرا كاوم مثال اصبع ادم
مثل أبلم وإؤم اصبع من اللام نقلت فيها حركة الميم الي الهمزة الساكنة لاجل
الادغام فقلبت الهمزة واوًا من جنس حركة نفسها وفي نحو أأم وجهان و خالف
المازني في مسئلة وهو ما اذا كانت الهمزة الثانية فاء لافعل فانه يبدلها ياء كانه بني
افعل من الام فيقول علي رايه هذا أيم من هذا وعلي راي الجماعة هذا أوم وحجة
المازني الحمل علي ايمه لان الفتحة اخت الكسرة فالا قيس ان يكون حكم الهمزة المفتوحه
كالمكسوره في الابدال لا كالمضمومه وخالف الاخفش في مسئلتين احداهما مسئله أإم
مثل أصبع فمذهبنا انه تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها واوا لمناسبة
حركة ما قبلها فيقول أوم والثانية مسئلة إأم مثل اصبع فمذهبنا ابدالها واوًا
لمناسبة حركتها قبلها فيقول ومذهبه ابدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها فيقول

إيم

إيم والحاصل ان الاخفش يبدل المكسورة بعد الضم واوًا والمضمومه بعد الكسر ياء
فان سكنت الهمزة الاولي ابدلت الثانية ياء ان كانت موضع اللام والا صحت نحو قرأي
مثل قمطر الاصل قرأأ ابدلت الهمزة الثانية ياء فرارًا من الاستثقال لو بقيت
ومن مخالفة الاقيسه لانه بني الثقي مثلكان مثلان والاول ساكن في كلمة وجب
الادغام وقد اجتمعت العرب علي ترك الادغام في الهمزتين من كلمة الا اذا كانا عينين
نحو سآل لآل ولآل وهذان مثال قولي والا صحت وخرج بقيد الاتصال مالو فصل
بين الهمزتين فانهما يصحان نحو ألاء وهو شجر ولو توالي اكثر من همزتين حققت الاولي
والثالثه والخامسه وابدلت الثانية والرابعة كان يبني من الهمزة مثال اترجة فتقول
أؤأؤأة فتبدل الثانية واوًا لضمة ما قبلها وكذلك الرابعه وتحقق الاولي
والثالثه والخامسه فتقول أوأوأة ولو بنيت من الهمزة مثل قمطر قلت إأأي
والاصل إأأأ فتبدل الثانية ياء من جنس ما قبلها ص مسئله يجوز
تخفيف الهمزة المفرده الساكنة بابدالها مجانس حركة متلوها والمتحركة بعد ساكن بالحذف
ونقل حركتها اليه مالم يكن مدًّا زائدًا او ياء تصغير فتقلب وتدغم او نون انفعال فتقر
والفاء فتسهل بينها وبين مجانس حركتها وكذا متلثة بعد فتح ومكسوره او مضمومة بعد
كسر اوضم في الاصح وتقلب مفتوحه تلو كسر ياء وضم واوًا ش هذا فصل في تخفيف
الهمزة المفرده اذا كانت الهمزة ساكنة فان كان ما قبلها ساكن لزم تحريكه لالتقاء
الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة وان كان ما قبلها متحركا جاز
ان تخفف بابدالها حرفا من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفا في لامي وياء في ذيب وواوًا
في بوس وان تحركت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها ونقل حركتها الي الساكن قبلها كقولك
في اسأل سل مالم يكن الساكن قبلها حرف مد زائدًا كخطيئة ومقروءة فان الهمزة تقلب
حرفا مثله وتدغم فيه فيقال خطية ومقروة او ياء تصغير فكذلك كخطية او الياء مبدله
من اصل كالهباءة فان الهمزة تسهل بجعلها بين بين او نون انفعال نحو انآد طرفان
الهمزة تحقق منه حذرًا من الالباس ولا حذف ولا نقل في الصور الاربعة وان تحركت
الهمزة بعد متحرك خففت بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها ان كانت بعد فتح مطلقا
مفتوحة كانت كسأل او مكسورة كسئم او مضمومه كلؤم اوكانت بعد كسر اوضم وهي
في الصورتين مكسورة او مضمومه كسئل وسئيل ويستهزئون ورؤس فان كانت
مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كميرٍ في مئر جمع مئرة وبعد الضم واوًا كجون في جؤن
جمع جونه ورجل سوله في سؤله وخالف الاخفش في صورتين وهي الضمة بعد
كسر كيستهزئون والمكسوره بعد ضمه كسئل فابدل الاولي ياء والثانية واوًا ص
وتبدل الياء بعد كسرة من واو عين مصدرًا علت في فعله لاسوارت فعله وعين
فعال جمعا لواحد سكنت فيه او اعتلت وصحت اللام وتقلب في فعل لا فعله ومن

الف وواو ساكنه او اخرا ولو تقديرًا وسنها بعد فتح رابعه فصاعدًا ولام فعلي وصفا د،
ومع يآء متصله ان سبقت يآء احداهما ساكنه وتاصل السبق وكذا السكون في الاصح
وتدغم ومتطرفه ولو تقديرًا بعد واوين سكنت ثانيهما وكانيه لام فعول جمعا ويعطي
مثلوها ما ذكر من ابدال او ادغام فان كانت لام مفعول غير واوي العين او مكسورها
ام لام فعول مصدرًا او عين فعل جمعا فالتصحيح اكثر ومفعول من فعل فالاعلال
شر تبدل اليآء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معل العين موزون بفعال
نحو قام قياما وعاد عيادا بخلاف عين غير المصدر كصوان وسواك والمصدر المفتوح
اوله كرواح او المضموم كقوار او المكسور الذي لم تعل عين فعله كلاوذ لواذا وعاود
عوادًا او الموزون بفعل كالحول وتبدل ايضا بعد كسرة من واو هي عين جمع لواحد
ساكن العين او معتلها صحيح اللام موزون بفعال كثوب وثياب وحوض وحياض ،
ودار وديار وريح ورياح بخلاف عين المفرد كخوان وما مفرده معتل اللام كجرو
وجرا من اجتماع اعلالين في كلمة وهما ابدال اللام همزة وابدال العين يآء واقتصر علي
احد الاعلالين وكان الاخر لان الاواخر هي محل التغيرات اما الموزون بغير فعال
وهو فعل وفعله فان فيه الوجهين كحاجه وحوج وحيله وحيل وتاره وتير وقيمه
وقيم وثور وثوره وكوز وكوزه وعود وعوده الا ان الاعلال في فعل اغلب والتصحيح
في فعله اغلب وتبدل اليآء بعد كسر من الف وواو ساكنه او متطرفه تحقيقا او تقديرا
وهي التي تليها علامة التانيث او زيادتي فعلان نحو محراب ومحاريب ومصباح ومصابيح ونحو
ايقاد وميعاد ونحو الغازي والكسيه جمع كسا وسجيان وتبدل اليآء بعد فتحه من واو
وقعت رابعه فصاعدًا في اسم او فعل نحو المعطيان يرضيان والمستغليان يسترضيان
وتبدل اليآء من واو هي لام فعلي وصفا كالعليا والدنيا ومن الواو الملاقيه يآء في كلمه
ان سكن سابقهما سكونا اصليا وتاصل السبق ايضا ثم تدغم احديهما في الاخري
كسيد وهين الاصل سيود وهيون فقلبت الواو يآء وادغمت فيها اليآء لاجتماع ،،
الشروط واحترز بالكلمة عما في كلمتين كقولك فوبر يد وبسبق الساكن عن تاخره
كالطويل والغيور وباصالة السكون عن عروضه كقوي مخفف قوي وباصالة السبق
عن عروضه كرويه مخفف رؤيه فان الواو بدل الهمزة لا اصل وتبدل اليآء ايضا من
الواو المتطرفه لفظا او تقديرا بعد واوين سكنت ثانيتهما كان بني مفعول ومفعوله
من نحو قوي فانه يقال مقووو ومقوووه فتجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة
فاستثقل ذلك فقلبت الواو الاخيره يآء ثم المتوسطه لاجتماع واوين ويا وسبق احداهما
بالسكون ثم قلبت الضمة كسره لاجل صحة اليآء وادغمت اليآء في اليآء فقالوا مقوي
ومقويه وتبدل اليآء ايضا من الواو الكاينه لام فعول جمعا كعصي اصله عصوو
فابدلت الواو الاخيره وهي لام الكلمه يآء واعطي مثلوها الذي هو واو المد من ابدالها

يآء وادغامها في اليآء الاخيره وقلبت الضمه كسره لتصح اليآء فان كانت الواو لام مفعول
ليست عينه واو ولا هو من فعل مكسور العين او لام فعول مصدرًا لا جمعا او عين
فعل جمعا فوجهان والتصحيح اكثر مثال الاول مغزو ومغزي والثاني عتا عتوًا او
عتيا والثالث نوم وصوم ونيم وصيم وان كانت لام مفعول من فعل فوجهان
والاعلال ارجح نحو مرضي ومرضو صـ وتبدل الواو بعد ضم من الف ويآء ساكنه
مفرده لا في جمع فيكسر لها الضم ولام فعل ومثلوه بزيادتي فعلان او تا بنيت
عليها الكلمه ولام فعلي اسما وفي عين فعلي وصفا وجهان شـ تبدل الواو بعد ضم
من الف كقولك في تصغير ضارب ضويرب ومن يآء ساكنه مفرده في غير جمع
نحو موقن والاصل ميقن لانه من اليقين واحترز بالمفرده من المكرره كبياع
وبغير الجمع منه فانه لا يبدل فيه واوا ولكن يقلب الضم كسره لتسلم اليا نحو بيض
والاصل بيض لان وزنه فعل كحمر وتبدل الواو ايضا بعد الضم من اليآء الواقعه
لام فعل كرمو وقضوا وقبل زيادتي فعلان كرموان مثل سبعان من الرمي
او قبل تآء بنيت عليها الكلمه نحو رموه مثل تمره من الرمي وتبدل الواو من يآء
هي لام فعلي اسمآء كتقوي وفي عين فعلي وصفا وجهان الابدال كالطوبي والكوسي
مونث الاطيب والاكيس والتصحيح قسمة ضيزي وامراة حيكي صـ وتبدل
الالف من يآء او واو بعد فتح متصل بشرطان يتحركا باصل وان لا يليهما ساكن او
غير الف ويآء مشدده وهي لام وان لا يكون وصفه افعل ولا وزنه افتعل واوي
العين دالا علي تفاعل ولا اسمًا اخره زيادة تخصه خلافا للمازني في الاخير فان
استحق ذلك حرفان صحح الاول غالبا شـ تبدل الالف من يآء او واو نحو باع وقال
اصلهما بيع وقول ورمي وغزي اصلهما رمي وغزو بشروط ان يكون بعد فتح
بخلاف نحو غزو وظبي ورمي وشقي ونمج وعم وادل واظب وان يتصل به بخلاف
ايآي وواو فانهم لم يتصلا بالفتحة اذ حجز بينهما الالف وان يتحركا بخلاف ما اذا
سكنا نحو غزو ورميّ من تطرد ان تكون حركتها اصليه بخلاف ما هو ساكن
في الاصل وعرض تحريكه نحو يرعوي ويرميي فان حركة هذه الواو واليآء عارضه
اذ اصلها السكون لان مثالها في الصحيح يحمر مضارع احمر وان لا يليها ساكن بخلاف
نحو طويل وغيور وهذا الشرط في العين خاصه اما اللام فلا يضرا يلا وها الساكن
الا ان يكون الفا كرميا وغزوا ورحيان والغليان والنزوان او يآء مشدده ،،
نحو عصوي فلا تنقلب اليآء والواو التي مثل هذا وان لا يكون وصفه افعل ،،
بخلاف نحو صيد وحول وعور وسيد فانها صحت لصحتها في اصيد واحول واعور
واسود وان لا يكون فعلا وزنه افتعل وهو واوي العين دال علي تفاعل بخلاف
احتوروا وازدوجوا واعتوروا فانه صحت فيه الواو لانه في معني تحاوروا وتزاوجوا

دنعادروا فان كان علي افتعل وهو واوي العين وجب الاعلال نحو استاروا وابتاعوا واستانوا اي تضاربوا بالسيوف وانما لم تصح ذوات اليا لان اليا اشبه بالالف من الواو فرجحت عليها في الاعلال وان لا يكون اسما آخره زيادة تخص الاسما بخلاف نحو السيلان والجولان وخالف المازني في هذا الشرط فاجاز اعلاله وعليه جا داران وحادان من دار يدور وحاد يحيد فان استحق هذا الاعلال حرفان فالغالب تصحيح الاول واعلال الثاني نحو هوي وطوي

صـ وتبدل الميم من نون ساكنة قبل با والتا من فا افتعال لينا وشذ في الهمز والطا من تايه تلو مطبق والدال منها تلو دال اوذال اوزاي وما عدا ما قررنا ذ مسموع او لغة قليله ويعرف الابدال بالتصاريف

شـ تبدل الميم من النون الساكنة قبل با نحو عنبر وشنبا وان بورك والنون اخت الميم وقد ادغمت فيها نحو من مالك فارادوا اعلالها مع اليا كما اعلوها مع الميم وتبدل التا من فا الافتعال وفروعه ان كانت يا او واوا نحو اتقد بتعد اتحد ومتحد ومتحد ومصدرها الاتحاد والاصل اوتعد لانه من الوعد وكذا اتسر وفروعه واصله ايتسر لانه من اليسر وانما ابدلوا الفا تا لانهم لو اقروها لتلاعبت بها حركات ماقبلها فكانت تكون بعد الكسرة يا وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فابدلوا منها حرفا جلدا لا يتغير لماقبله وهي مع ذلك اقرب الي الفم من الواو وشذ ابدالها من فا الافتعال اذا كانت همزة نحو اتزر من الازار والفصيح ايتزر وتبدل الطا من تا الافتعال تلو حرف مطبق نحو اصطفي واضطرد واطعن واظطلم وتبدل الدال من تا الافتعال تلو دال اوذال اوزاي نحو ادان وادكر وازدان وما خرج عما قرر في هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ولا يقاس عليه او لغة قليله لقوم من العرب وعلامة صحة البدليه الرجوع في بعض التصاريف الي المبدل منه

صـ النقل

ينقل للساكن الصحيح حركة لين عين فعل غير تعجب ولا مصرف من عور ونحوه ولا مضاعف اللام ولا معلها واسم غير جار علي اسم مصحح اوله ميم زايده غير مكسورة او موافق للمضارع في زيادته اووزنه لا فيهما ومصدر علي افعال واستفعال وتبدل بما تستها وتحذف الفها معوضا منها التا غالبا وواو مفعول بعده وقيل عين الثلاثه فان كانت يا كسرت المنقوله صونا عن الابدال وقاس ابو زيد تصحيح المصدر والمبرد تصحيح مصون

شـ تنقل حركة العين للساكن الصحيح قبلها ان كانت من فعل او اسم بالشروط المذكوره نحو يبيع ويقول الاصل يبيع ويقول ونحو مقال ومقام الاصل مقول ومقوم وشرط الفعل ان لا يكون لتعجب بخلاف نحو ما ابين وابين به واعوره الله ولا مضاعف اللام بخلاف نحو ابيض واسود حذرا من الالباس ولا معل اللام بخلاف نحو اهوي واستحيي حذرا من توالي اعلالين وشرط الاسم ان لا يكون غير جار علي فعل مصحح بخلاف نحو مقاولة ومبايع فان حرف العله لا يعل في هذا الاسم لجريانه

علي

علي تفاول وتبايع وان يكون اوله ميم غير مكسوره اما مفتوحة كما مر او مضمومة كمقيم ومبين بخلاف ماوله ميم مكسوره كمخيط ومقول او موافقا للمضارع في زيادته دون وزنه نحو تقتيل وتبيع مثل تحلي من القول والبيع والاصل تقول وتبيع نقلت حركة العين الي الفا فسكنت وانقلبت واو تقول يا لكسر ما قبلها اولي وزنه دون زيادته كذا فان وافقه في الزياده والوزن معا لم يعل نحو اسود واطول منك وابين لانه لو اعل التبس بلفظ الفعل ولا ينقل الي ساكن معتل كطاوع وقوم وسير واذا نقلت ابدلت العين بمجانس الحركة المنقوله كقولك في اقوم واطيب اقام واطاب فان جانست الحركة العين فليس فيه سوي النقل كيقول ويبيع وتنقل الحركة ايضا الي الساكن الصحيح قبلها من عين مصدر علي افعال واستفعال وتبدل العين ح بمجانس الحركة المنقوله وتحذف الفها وتعوض منها التا غالبا مثال ذلك اقامه واستقامه الاصل اقوام واستقوام نقلت وابدلت الفا فالتقي الفان فحذف الف المصدر وعوض منها التا وتنقل الحركة ايضا من مفعول الي الساكن الصحيح قبلها وتحذف واوه لاجتماع واوين ساكنين نحو مصون والاصل مصوون فان كان عين مفعول يا كسرت الضمه المنقوله صونا عن ابدال اليا لبعدها واوا نحو مبيع وماذكر من ان المحذوف الف المصدرين وواو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه لان حذف الزايد اولي من حذف الاصل ومذهب الاخفش ان المحذوف في الثلاثه عين الكلمة لان حذفها اولي من حذف ما دل علي معني وهو المصدريه والمفعوليه والكلام علي ذلك مبسوط في الاشباه والنظاير وربما صح الافعال والاستفعال وفروعهما سمع اغيمت السما اغاما واغيلت المراه اغيالا واطيب واطول قال صددت فاطولت الصدود ولا يقاس علي ما سمع من ذلك خلافا لابي زيد وربما صح مفعول سمع معوود وثوب مصوون ولا يقاس علي ما سمع من ذلك خلافا للمبرد

صـ القلب

انما يقلب في المعتل والمهموز وذو الواو امكن وبتقديم الاخر علي متلوه اكثر ومن تقديم اللام علي الفا اشبا في الاصح فوزنها لفعا لا افعا او افعال ويعرف باصله واشتقاقه وصحته وكذا اذا اتركه الي همزتين ومنع صرفه بلا علة علي الاصح فان لم يثبت فاصلتان

شـ قال ابو حيان القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتاخير وقد جا منه شي كثير حتي ان ابن السكيت الف فيه كتابا ومع ذلك فلا يطرد شي منه انما يحفظ حفظا لانه لم يجي منه في باب ما يصلح ان يقاس عليه انتهي وقد عقدت له نوعا في المزهر واوردت فيه الفاظا جمه قال ابن مالك رحمه الله واكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهاري في هاير وشاكي السلاح في شايك وراء في راي وابار في ابار ومنه في غيرهما رعملي في لعمري وذو الواو فيه امكن من ذي اليا قال ابو حيان دليل ذلك الاستقرا فاكثر ما جاء القلب في

ذوات الواو نحو شاك وهار ولات وانبق لما ان انقلاب الالف عن الواو اكثر من
انقلابها عن اليا، فانا لو وجدنا كلمة اشكل علينا الامر فيها الفها منقلبة عن واو ام عن
يا، حملنا ذلك على انها منقلبة عن واو ودليل ذلك الكثرة والقلب بتقديم الاخر على
متلوه الكثر منه بتقديم متلو الاخر على العين او بتقديم العين على الفا، اوبتا خير الفا عن
العين واللام وتحت ذلك صورتان الاولى ان يكون الاخر لاما والمتلو عينا كرالي راي
وهار في هاير والاوالي في الاوايل والايامي جمع ايم واصله ايايم بوزن فعايل الثانية
ان يكون الاخر حرفا زايدا والمتلو غير عين كقولهم في جمع ترقوة ترايق هو مقلوب من
التراقي فالواو زايده في ترقوه والقاف لام الكلمة لا عين ومثال تقديم متلو الاخر على
العين الحوبا وهي النفس اصلها حوبا تقدمت الواو وهي اللام التي هي متلوة الاخر على
اليا، وهي عين الكلمة فوزنها فلعا والدليل على انه مقلوب قولهم جا بحت الرجل اذا ظهرت
عليه خلاف ما في جوبايك ومثال تقديم العين على الفا، ايس من يئس وانيق في
انوق جمع ناقه ومثال تاخير الفا، عن العين واللام حادي اصله واحد تاخرت الواو
عن الحا، والدال ثم قلبت يا، لانكسار ما قبلها فوزنه عالف ومن تقديم اللام على الفا
اشيا في مذهب سيبويه اصلها شيأ نحو طرفا وحلفا قلبت بتقديم لام الكلمة على فايها
فوزنها لفعا ومذهب كذا ويعرف القلب باشيا، احدها الاصل
بان يكون استعمال احد النظمين فيكون الاقل هو المقلوب كما في لعمري ورعملي الثاني
الاشتقاق بان يجي التصريف على احد النظمين دون الاخر كما تقدم في الحوبا وكما يقال
في شوايع هو الاصل وشواعي مقلوب منه الثالث الصحة وعدم الاعلال كما في آيس اذلو لم
يكن مقلوبا من ييس لوجب اعلاله وان يقال اس لتحرك اليا، وانفتاح ما قبلها فتصحيحه
دليل على قلبه قال ابوحيان وانما ادعي فيه القلب دون الشذوذ لان باب القلب وان
كان لا ينقاس اوسع واكثر من باب الشذوذ الرابع كذا فان لم
يثبت كون احد اللفظين اصلا والاخر مقلوبا منه بدليل فكالنا ليس نحو جبذ وجذب
فان جميع تصاريفهما جا، عليهما قالوا جبذ يجبذ جبذا فهو جابذ ومجبوذ وقالوا جذب
يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب قال ابوحيان فان قيل ما فايدة القلب وهلا جا
التصاريف على نظم واحد قلت الفايدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار اليه
في بعض المواضع ص الادغام هو قسمان الاول في المثلين فيجب ان سكن
الاول غيرها تسكين ولا همزة منفصلة عن الفا، ولا مدة في اخر او مبدله دون لزوم
او تحركا في كلمة ان لم يتصدر ولم يوصلا بمدغم او ملحق ولا زيد احدهما له ولا عرض
تحريكهما ولا كانا واوين طرفين ولا في اسم فعل او فعل وازن او مصدره فعلا او
فعلا او فعلا ش قال ابوحيان الادغام هو اخر ما يتكلم فيه من علم التصريف
وهو في اللغة الادخال ويقال الادغام وهو افتعال وهي عبارة سيبويه وعبارة

الكوفيين

الكوفيين الادغام افعال وفي الاصطلاح رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك
اياه بهما وضعا واحدا ولا يكون الا في المثلين والمتقاربين وهذا التقسيم انما هو بالنظر
الى الاصل والا فلا ادغام الا ادغام مثل في مثله الا ترى ان المتقارب يقلب من جنس الحرف
الاخر فيؤول الى انه ادغام مثل ما في مثل والادغام يكون في الاسما، والافعال ما لم يدغم
في الاسما، الا ترى ادغامهم رد وفكهم شررا وبدي بادغام المثلين كما هو عادة المصنفين
في التصريف وهو واجب بشروط ان يسكن الاول نحو اضرب بكرا ولم يكن ها، سكت
خلافا نحو ماليه هلك فانها اذا وصلت ينوي الوقف عليها والابتدا بما بعدها فيتعين
الفك قال ابوحيان ولهذا اظهرها القرا عند الوصل ولم يدغموها الا رواية عن ورش
بالادغام وهو ضعيف من جهة القياس ولا همزة منفصلة عن الفا، نحو اكلا احمد اما
الهمزة المتصلة بالفا، فيجب ادغامها نحو سال ولال ولا مدة في الاخر بخلاف نحو يعطي ياسر
ويغزو وافد فلا يدغم مثل هذا ليلا يذهب المد بالادغام مع ضعف الادغام فلو كان
حرف لين فقط وجب الادغام نحو اخشي ياسرا واخشوا واقدا وكي يقوم ولي وقد
ولو كانت المدة ليست في اخر وجب الادغام نحو مغزو اصله مغزوو على وزن مفعول
فالاولى مده وليست في اخر وقد ادغمت واحتمل فيه ذهاب المد لقوة الادغام ولا
مده مبدله من غيرها دون لزوم بخلاف نحو قوول مبنيا للمفعول من قاول فلا لانه حرف
مد لا يلزم لما ان يجزو واقد حرف مد لا يلزم الا ترى انك تقول في بنايه للفاعل قاول
فيزول حرف المد كما يزول في لم يغز وافد فان كانت مبدلة عن غيرها ويلزم فيها البدل
ادغم نحو أوب مثل ابكم من الاوب الاصل أأوب ابدلت الهمزة الثانية الساكنة من
جنس حركة ما قبلها واوا وهو بدل على جهة اللزوم فادغمت في الواو وان تحركا
المثلان وجب الادغام جايزا او واجبا كما سياتي وان لا يتصدر بخلاف نحو ددن وان لا
يسبقهما مدغم في اولهما بخلاف نحو ردد بردد فهو مردد فلا يدغم لان فيه ابطالا للادغام
الذي قبله وان لا يسبقهما مزيد الالحاق بخلاف نحو الندد والنجج فان نونهما وجيم
النجج زيدت لاجل الالحاق فلا يجوز الادغام لانه اذ ذاك يزول الالحاق بسفرجل وان لا
يكون احدهما ملحقا بخلاف نحو قردد فانه لو ادغم بطل الالحاق بجعفر وان لا يكون
تحريك ثانيهما عارضا بخلاف نحو لن يحيى واراد القوم وان لا يكونا واوين طرفين
وان لا يكونا في اسم موازن بجملته او مصدره فعلا بفتح كذا
الفا، والعين او فعلا بضم الفا، وفتح العين او فعلا بضمهما او فعلا بكسر الفا، وفتح
العين مثال الاربع في الموازن بجملته طلل ومغفف وذلل وكلل وفي الموازن
مصدره فقط نحو للعتيق وحشا لعظم في اصل الاذن وجه لنطفة اللحم ونزره
للازق بأسفل القدر كذا وتنقل حركته لساكن يقبلها فان التقيا في
كلمتين ولا مانع او كانا يا، بن لازما تحريك ثانيهما او تابين كاستتر وتجلي تجاين

فان ادغم الاخير الحق الوصل ويجوز فيه حذف تا وهي الثانيه في الاصح كذا
اذا كان المدغم متحركا فاما ان يكون ما قبله متحركا او ساكنا ان كان متحركا بقي على حركته
وسكن ذلك الحرف المدغم وادغم فيما بعده وان كان ساكنا نقل اليه حركة المدغم وادغم
نحو يرد ويفر ويمد وسقر الاصل يردد ويفرر ويمدد ومقرر نقلت الضمة
والكسرة والفتحة الي الحرف الساكن حذرا من اجتماع ساكنين ذلك الحرف والحرف المدغم
فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذي قبله حرف مد الفا او ياء او واوا او يا
تصغير لم ينقل اليه نحو راد وحاد ومود ودويبه لان اصل وضع حرف المد عدم
الحركة خصوصا الالف فان تحريكها غير ممكن فان التقي المثلان المتحركان من كلمتين
جاز الادغام من غير وجوب نحو ان الله هو الرزاق ما لم يكن مانع فانه يمنع الادغام بان
كانا همزتين نحو قرا ابوك فان العرب تنكبت عن ادغام الهمز الا عينا او وليا ساكنا غير
لين فيما قاله البصريون وجزم به ابن مالك في التسهيل وتعقبه ابو حيان بان ابا عمرو
قرا بالادغام في ذلك نحو الرعب بما خذ العفو وامر من اللهو ومن التجاره فهو واضح
بهم الشمس سراجا شهر رمضان عن امر ربهم ذكر رحمة البحر رهوا من خزي يومئذ
فهي يومئذ قال روي جميع هذا عن ابي عمرو بالادغام وهو لا يجوز عند البصريين
والذين رووا ذلك عن ابي عمرو ايمة ثقات ومنهم علما بالنحو كابي محمد اليزيدي
وغيره فوجب قبوله وان لم يجزه البصريون غير ابي عمرو فابو عمرو راس في البصريين
ولم يكن ليقرا الا بما قرا لان القراة سنة متبعة غايته ما في ذلك ان يكون قليلا في
كلام العرب اذ لو كان كثيرا لما غاب علمه عن البصريين غير ابي عمرو واما عدم الجواز
فلا نقول به انتهي ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان ياءين
لازما تحريك الثاني منهما نحو حيي وعيي وقد قرئ به ويحيي من حي عن بينه ومن
حي بالادغام والاظهار وفي الايضاح ان الاظهار اكثر في كلامهم فان كان تحريك الياء
الثانية عارضا نحو لن يحيي لم يجز الا الاظهار فقط ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما
اذا كان المثلان تاءين في باب افتعل نحو استتر واقتتل وحينئذ تنقل حركة التاء
الاولي الي الساكن قبلها وهو السين والقاف فتذهب همزة الوصل لحركة اول الفعل
فيقال ستر وقتل وحركة التاء فتحة فتفتح اول الفعل ويجوز كسره فيقال ستر وقتل
قال ابو حيان وهذه الكسرة ليست منقوله اذ لا كسر في التاء المدغمة وانما ذلك لاجل
انهم لما سكنوا التاء لادغامها في التاء وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاء على
اصل التقاء الساكنين وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء ويقال في المضارع على لغة
الفتح يستر وفي الوصف مستر وستر بفتح السين وعلى لغة الكسر يستر مستر
ستر بكسرها ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما كان المثلان تاءين اول فعل نحو
تتجلي وتتظاهر وحينئذ يؤتي بهمز الوصل لسكون التاء الاولي بالادغام فيقال اتجلي

وانظاهر

وانظاهر ويجوز في هذا النوع حذف احدي التاءين تخفيفا فيقال تجلي وتظاهر وهل المحذوف
الاولي او الثانيه قولان اصحهما الثاني وهو مذهب سيبويه والبصريين وقال الكوفيون
المحذوف الاولي وهي حرف المضارعة ص فان سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك
وكذا افعل تعجبا خلافا للكسائي او لجزم او بناء جاز فان لم يفك حرك الثاني بالفتح مطلقا او ما
لم يله ساكن فبالكسر او بالكسر مطلقا او بالاتباع لغاية ما لم يله ضمير فبحركته او ساكن
فبالكسر لغات ش اذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك نحو رددت
ورددنا ورددت ورددت ورددتما ورددتم ورددتن ويجب الفك ايضا اذا سكن
في افعل التعجب عند الجمهور نحو اشدد بحمرة زيد قال واحبب الينا ان تكون المقدما وذهب
الكسائي الي ان افعل في التعجب يدغم فيقال احب بزيد فان سكن لجزم او بناء جاز الفك
وهو لغة الحجاز والادغام وهو لغة غيرهم من العرب نظرا الي عدم الاعتداد بالعارض
فيقال لم يردد ولم يرد واردد ورد فان فك فواضح وان ادغم حرك الثاني من حرفي
التضعيف تخلصا من التقاء الساكنين وفي كيفية تحريكه لغات احدها انه يحرك بالفتح
مطلقا سوا وليه ضمير نحو رده لم يرده ولم يردها ام ساكن نحو رد المال ولم يرد المال
ام لا نحو رد ولم يرد الثانيه انه يحرك بالفتح في الحالة الاولي والثالثه دون الثانيه وهي
ما اذا وليه ساكن فانه يكسر فيها علي اصل التقاء الساكنين فيقال رد المال ولم يرد ابنك
الثالثه انه يحرك بالكسر مطلقا في الاحوال الثلاثه علي اصل التقاء الساكنين الرابعه انه
يحرك باقرب الحركات اليه نحو رد وفر وعض الا مع ضميري المونث والمذكر الغائبين
فيحرك بحركة الضماير نحو عضه وردها والا اذا بعده ساكن من كلمة اخري لام تعريف او
غيرها فيكسر نحو غض الطرف ورد ابنك ص الثاني في المتقاربين ويتوقف
علي مخارج الحروف فالاصح انها تسعة وعشرون اسقط المبرد الهمزة وان نحا دجها ستة
عشر تقريبا فاقصي الحلق للهمزة والالف والها قال المهدوي مرتبات وغيره في رتبة
وقيل الهمزة اول وقيل بعد الها وقيل لا مخرج للالف ووسطه للحاء والعين قيل هكذا
وقيل عكسه وادناه للغين والخاء وفيها القولان واقصي اللسان وما فوقه للقاف وما يليه
للكاف ووسطه للسين والجيم واليا وقدم ابو حيان الجيم والخليل لا مخرج للياء واول
حافتيه وما يليهما من الاضراس للضاد وهي من الايسر ايسر وقيل تختص به وقيل
للايمن ولا ينطق بها وبالحاء غير العرب وما دون طرفه لمنتهاه وما فوقه للام وما دونه
وفوق الثنايا للنون والرا وهي ادخل في ظهره وقال قطرب والجرمي وابن دريد مخرج
الثلاثه واحد وما بين طرفه واصول الثنايا للطاء والدال والتاء وما بينه وبين
الثنايا للزاي والسين والصاد وهي الصغير وما بينه وبين اطرافها للظا والذال
والثاء وباطن الشفة السفلي واطراف الثنايا العليا للفاء وما بين الشفتين للبا والميم
والواو وقال الخليل لا مخرج للواو والمهدوي لها مخرج علي حدة ولها فرع حسنه همزة

مسهلة وغنه ومخرجها الخيشوم والف امالة وتفخيم وشين كجيم وصاد كزاي وغيرها
قبيحة والمهموسة سكت فحثه شخص والشديدة اجدك تطبق والمتوسطة ولينا عمر
والمطبقة ص ض ط ظ والمستعليه قظ خص ضغط والمذلقة من بنفل وغيرها مجهوره
رخوه منفتحه ومستفله مصمته على الترتيب والقلقلة قطب جد وقيل التاء بدل الباء
واللينه واي وهي والهمزه معتله وقيل هي صحيح وقيل شبه المعتل والمنحرف اللام قيل
والرا وهي المكرر والمهتوت الهمزه والهاوي مالا مخرج له ولا تدغم حروف ضوي
شفر في متقارب وجوز قوم ادغام الراء في اللام وهو الاصح ولا صفير في غيره ولا حلق
في ادخل الا الحاء في العين ولا ما يودي الي لبس واما غير ذلك يجوز بقلب الاول مثله
فالهاء والعين في الحاء والخاء في العين والقاف في الكاف وعكسها والجيم في الشين
والتاء والطاء والظاء وشركا وهما في بعضها وفي الصفيريه وفي الجيم والشين
والضاد والباء في الميم والفا واللام في ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ن فان كانت
تعريفيه فوجوبا والنون الساكنه بغنه في حروف يمنو وبدونها في الراء واللام
وتظهر عند الحلقيه وتخفى مع البواقي وتقلبها مع الباء شرح القسم الثاني
من الادغام ادغام المتقاربين وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف ومخرج الحرف
هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف وتقريب معرفته ان يسكن الحرف ويدخل عليه همزة
الوصل ليتوصل الي النطق به فيستقر اللسان بذلك في موضعه فيتبين مخرجه وهذه
المخارج هي من آخر الصدر وما يليه من الحلق والفم الي الشفتين والي الخيشوم والحروف
تسعة وعشرون قال ابو حيان ولا خلاف في ذلك الا في الهمزة فزعم المبرد انها ليست
من حروف المعجم بدليل انها لا تثبت على صورة واحده فكانها عنده من قبيل الضبط
اذ لو كانت حرفا لكان لها شكل تثبت عليه كساير الحروف ورد بانها لو لم تكن حرفا لكان
مثل لحد واجل على حرفين وهو باطل لان اقل اصول الكلمة ثلاثة احرف واما كونها
لا شكل لها فلانه يدخلها التسهيل ولولا ذلك لكتبت الفا والمخارج ستة عشر
مخرجا عند الخليل وسيبويه والاكثرين وذهب الجرمي وقطرب والفرا وابن دريد وابن
كيسان على خلاف عنه الي انها اربعة عشر مخرجا وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون
والراء فهو عند هولاء مخرج واحد وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج وعلى القولين
فذلك على سبيل التقريب والا فالتحقيق ان لكل حرف مخرجا على حده وعبارة المتن
في بيان المخارج بينه لا تحتاج الي اعادتها في الشرح فلنقتصر على ما يحتاج الي التنبيه
عليه فقولي وقبل الهمزة اول اي والالف والهاء بعدها كلاهما في رتبة وليست واحده
اسبق من الاخرى وهذا يفارق القول الاول وهذا راي الاخفش والمراد بالاول
رتبة الادخل في الصدر والذي رجحه ابو حيان ان رتبة العين بعد الهاء ورتبة
العين قبل الحاء قال والحاء مما انفردت بها العرب في كلامها ولا توجد في كلام غيرها

والعين

والعين مما انفردت بكثرة استعمالها فانها قليلة في كلام بعض الامم ومفقودة في كلام
كثير منهم قال والضاد اصعب الحروف في النطق ومن الحروف التي انفردت العرب
بكثرة استعمالها فانها قليله في لغة بعض العجم ومفقوده في لغة الكثير منهم قال
والضاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم وذهب الخليل ان الضاد شجريه
من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه ومعنى شجريه خارجه من شجر الحنك
وهو ما يقابل طرف اللسان وقال الخليل الشجر مفرج الفم اي منفتحه وقال غيره هو
مجتمع اللحيين عند العنفقة وعلى راي الاولين قال ابو حيان خروج الضاد من الجانب
الايسر عند الاكثر والايمن عند الاقل ويحكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان
يخرجها من الجانبين معا وقال الصيمري بعض الناس يخرجها من اليسرى وبعض
الناس يسهل عليه اخراجها من الجهتين معا قال وكلام سيبويه ايضا يدل على ان
الضاد تكون من الجانبين وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفه الي ان الجهة
اليمنى تختص بها وقال ابو علي بن ابي الاحوص يتاتى اخراج اللام من كلتا حافتي اللسان
اليمنى واليسرى الا ان اخراجها من حافته اليمنى امكن بخلاف الضاد فانها من اليسرى
امكن وقال سيبويه الراء ادخل من النون في ظهر اللسان قليلا لانحرافه الي اللام
وقال محمد القيرواني صاحب الرعايه اختلاف مخرج اللام والرا والنون كاختلاف المخرج
الذي فوقه من وسط اللسان وهو مخرج الشين والجيم والياء ولم يجعل ثلاثة مخارج
بل جعل مخرجا واحدا فكذلك هذه الحروف ينبغي ان تجعل كذلك وقال ابن ابي الاحوص
ما ذهب اليه سيبويه من انها مخارج هو الصواب لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في
النطق باسكانها وادخال همزة الوصل عليها قال ابن ابي الاحوص والصاد مما انفردت
العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة كثير منهم
وسميت حروف الصفير وقال ابو حيان فصل المهدوي الواو من الباء والميم وجعل
لها مخرجا على حدة قال الواو تقوى حتى تنقطع الي مخرج الالف واما الفروع الحسنه
فهي التي توجد في كلام الفصحا فالهمزة المسهله فرع المخففه والغنة فرع النون
والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغنه هو المركب فوق غار الحلق الاعلا فهي صوت
يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنه ولكل ميم ساكنه فانك لو امسكت بانفك
لم تتمكن من خروج الغنه وقال ابو عمرو الصيرفي الغنة صوت مركب في جسم النون
ومخرجه من الخيشوم وهو حرف الالف المنجذب الي داخل الفم وليس بالمنخر والفا
الامالة والتفخيم فرع عن الالف المنتصبه التي ليس فيها تفخيم ولا ترقيق
والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصه والصاد التي كالزاي فرع عن الزاي
الخالصه والهمزة المسهله عند سيبويه حرف واحد وعند ابي سعيد ثلاثة احرف
بينها وبين الالف وبينها وبين الواو وبينها وبين الياء قال ابو حيان وكلا القولين

صواب لانك اذا اخذتها من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد وان اخذتها
من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة احرف ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة
بين بين ومعناه انها ضعيفة ليس لها تمكن المحققة ولا خلوص الحرف الذي منه
حركتها قال عبيد بن الابرص تحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بين قال
ابو الفتح اي يتساقط ضعيفا غير معتد به والف التفخيم هي التي بين الالف والواو قال
سيبويه كقول اهل الحجاز الصلاة والزكوة والحيوة ولذلك كتبت هذه بالواو قال
ابن خروف الالفات اربع الف الطبيعة المعتاده والف الاماله والف التفخيم والالف
التي بين اللفظين في مثل الابرار قال ومن الف التفخيم الف الاستعلا في اسم الله تعالى
نفخمت هي واللام قبلها والشين كالجيم كقولهم في اشدق اجدق بين الشين والجيم والصاد
كالزاي وهي التي يقل همسها قليلا فيحدث فيها لذلك جهر ما كقولك في مصدر مزدر
قال سيبويه فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين **واما** الفروع
التي تستقبح وهي التي لا توجد في لغة من ترتضي عربيته ولا تستحسن في قراة
ولا شعر فهي كاف كجيم يقولون في كمل جمل قال ابن دريد وهي لغة في اليمن كثيره
في اهل بغداد وجيم ككاف يقولون في رجل ركل فيقربونها من الكاف وجيم كشين
واكثر ذلك اذا سكنت وبعدها دال او تا نحو قولهم في الاجدر الاشدر وفي اجتمعوا
اشتمعوا قال ابو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عدت هذه
مستقبحه وتلك مستحسنه فالجواب انهم قربوا الحرف الضعيف من الحرف القوي
في جعلهم الشين كالجيم فلذلك كان من الفروع المستحسنه وذلك ان الجيم حرف
يجري من وسط اللسان مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قوي لجهره وشدته
والشين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واشتغاله وفيه بعض قوة لتفشيه
فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسنا وكان تقريب الجيم منه مستقبحا الا ترى انهم
عدوا في الفروع المستحسنه الصاد كالزاي لهذا المعنى وما كسين كصابر في صابر
وطآء كتا نحو تال في طال وهي تسمع من عجم اهل المشرق كثيرا لعقد الطاء في لسانهم
وظآ كثا نحو ثالم في ظالم وبآ كفا وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ
الفاء اغلب نحو بلخ واصبهان وضاد ضعيفة نحو اصر في اثر يقربون الثاء من
الضاد كذا فسر سيبويه الضاد الضعيفه قال ابو حيان وفيه نظر وقال ابو علي الضاد
الضعيفه اذا قلت ضرب ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه ولكن تخفف وتختلس
فتضعف اطباقها قال ابو سعيد واظن الذين تكلموا بهذه الاحرف المردوده من
العرب خالطوا العجم وسين كزاي وجيم كزاي وقاف بينها وبين الكاف فتمت عدد
الحروف بهذه الفروع ستة واربعين حرفا **واما** القاب الحروف فذكرها النحويون
لفائدة تبين ادهما لاجل الادغام ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج والصفه

اد

ادغي احدهما وما لا يدغم لبعده منه في ذلك والثانيه بيان الحروف العربيه حتى ينطق
من ليس بعربي بمثل ما ينطق به العربي فهو كبيان رفع الفاعل ونصب المفعول
فكما ان نصب الفاعل ورفع المفعول لحن في اللغة العربيه كذلك النطق بحروفها
مخالفة نحا رجها وسميت المهموسه لضعف الاعتماد عليها في مواضعها وجري
النفس معها حتى ضعفت فخفي النطق بها والهمس لغة هو الصوت الخفي وضدها
المجهوره وهي ما اشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس ان يجري معه حتى
ينقضي الاعتماد ويجري الصوت والشده امتناع الصوت ان يجري في الحرف
والفرق بين المجهور والشديد ان المجهور يقوي الاعتماد فيه والشده تقوي
لزومه في موضعه والرخاوه جري الصوت في الحرف والتوسط بين الشدة و
والرخاء وسميت المطبقه لاطباق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها وضدها
المنفتحه لانك لا تطبق اللسان لشي منها على الحنك والانفتاح ضد الانطباق
وسميت المستعليه لان اللسان يعلوها الى الحنك عند النطق بها فينطبق الصوت
مستعليا بالريح وضدها المنخفضه ويقال المستفله لان اللسان لا يستعلي عند
النطق بها الى الحنك بل يستفل بها الى قاع الفم عند النطق وسميت المذلقه
لانها من طرف اللسان والفم وطرف كل شي ذلقه ومنها المصمته لانها اصمتت
فلم تدخل في الابنية كلها قال الاخفش اصمتت اي منعت ان تختص ببناء كلمة في
لغة العرب اذا كانت خماسيه فما فوق فلا تجد كلمة خماسيه فما فوق في كلام العرب
الا وفيها من الحروف المذلقه او الالف ولا تنفرد المصمته بكلمه خماسيه وسميت
احرف القلقله لان الصوت يشتد عند الوقف عليها والقلقله شدة الصوت
وسميت المعتله لان الاعلال والانقلاب لا يكون الا في احدها ومن قال الهمزة حرف
صحيح قال لانه يقبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول انها حرف مشبه بحروف
العلة قال ابو حيان وهذا احسن وسمي اللام منحرفا وزاد الكوفيون الرا فهما
عندهم حرفا الانحراف قالوا لانحرافها عن مخرج النون وقال بعضهم وصفت اللام
بالانحراف لانها انحرفت عن مخرجها الى مخرج غيرها وعن صفتها الى صفة غيرها
وقال المهدوي سميت بذلك لانها شاركت اكثر الحروف في مخارجها وقال القيرواني
هي من الحروف الرخوه لكنها انحرف اللسان بها مع الصوت الى الشده وسمي الرا
المكرر لانها تتكرر على اللسان عند النطق بها كان طرف اللسان يرتعد بها
فكانك نطقت باكثر من حرف واحد واظهر ما يكون التكرير اذا كانت الرا
مشدده او وقف عليها وسمي الهمز المهتوت من الهت وهو عصر الصوت
لانها تعتصر كالتهوع او من الهت وهو الحطم والكسر لانها يعرض لها الابدال
كثيرا فهي تنحطم وتنكسر وسمي الهاوي لانه يهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على

شي منها **اذا** تقرر ذلك فلا تدغم في المتقارب ضاد ولا واو ولا يآء ولا ميم ولا
شين ولا فاو لا همزة ولا را هذا مذهب سيبويه والخليل واكثر النحويين وجوز
ابو عمرو ويعقوب الحضرمي واليزيدي من البصريين والكسآي والفرا وابو جعفر
الراوي من الكوفيين وتبعهم ابن مالك وابو حيان ادغام الرآء في اللام نحو يغفر
لمن يشاوا ستغفر لهم الرسول ولا يدغم حرف صفيري في مقاربه مما ليس صفير
يا و يدغم في مقارب صفيري فتدغم الصاد في السين وفي الزاي والسين في الصاد
والزاي والزاي في الصاد والسين نحو فحص سالم فحص زاهر حبس صابر حبس
زاهر اوجز صابرا اوجز سالم وعند ادغام الصاد في السين وكذا كل مطبق ادغم
في غيره قال ابو حيان بعض العرب يبقي الاطبان كما يبقي الغنه في ادغام النون
وبعضهم يذهبه وقال سيبويه كل عربي يجيز ابقآء الاطباق وتركه ولا يدغم حرف
حلقي في ادخل منه الا الحآء في العين نحو فمن زحزح عن النار فلا تدغم الحآء في الهآء
ولا الهآء في العين ولا العين في الهآء وان كانت العين اقرب مخرجا الي الهآء من
الحآء لتباعدهما في الصفات لان الهآء مهموسة رخوة والعين مجهورة وفيها شدة
ولا يدغم من المتقارب ما يودي الي لبس بتركيب آخر نحو افعله لا يجوز فيها الادغام
لانها لو ادغمت لاوهم انها من المضعف اي مما ضعف فاوه وعينه لانه لا يدري هل
الاصل افعله او مفعله لان كلاهما وزنه انفعله وما عدا ما ذكر يكون فيه الادغام
بان يقلب الاول حرفا مثل مقاربه الذي يليه ثم يدغم فيه **مثال** ادغام الهآء
في الحآء احبه حاتما والعين في الحآء اقطع حبلك والحآء في الغين اسلخ غنمك والغين
في الخآء ادمغ خلفا والقاف في الكاف الحق كنده والكاف في القاف امسك قطنا
والجيم في الشين اخرج شطاه والجيم في التآء المعارج تعرج والطآء والظآء وشركاهما
في المخرج وهي الدال والتآء والذال والثآء في بعضها اي كل واحد من هذه الاحرف
الستة يدغم في كل واحد من الخمسة الباقية مثال الطآء اربط ظالما اربط دارما اربط
تيما اربط ذيبا اربط ثابتا ومثال الظا عظ ظاهرا عظ دارما الي آخره ومثال الدال
ابعد ظاهرا الي آخره ومثال التآء امقت ظاهرا الي آخره ومثال الذال خذ ظاهرا
الي آخره ومثال الثآء لبث ظاهرا الي آخره ومثال ادغام هذه الستة في الصفيريه
اضبط صابرا اضبط سالما اضبط زاهرا واحفظ في البا في بدل اضبط احفظ ابعد
امقت خذ لبث ومثال ادغام هذه الستة في الجيم اضبط جعفرا احفظ جعفرا
ابعد جعفرا اسكت جعفرا خذ جعفرا البث جعفرا وفي السين اضبط سالما احفظ
سالما ابعد سالما اسكت سالما خذ سالما لبث سالما وفي الضاد اضبط ضرما وهكذا
ومثال ادغام البآء في الميم اصحب مطرا وفي الفآء اضرب فاجرا ولا تدغم الفآء في شي
من مقاربها نص عليه سيبويه وقد ادغم الكسآي الفآء في البآء في ان نشا نخسف

ثم قال ابو حيان وهو مما انفرد به ومثال ادغام لام التعريف وجوبا في الاحرف
الثلاثة عشر التقوي الثبوت الدار الذكر الرضوان الزهر السراج الشمس الصبر
الضيا الطهر الظهور النور ومثال ادغام اللام غير التعريفيه في هذه الاحرف
جوازا هل تنقمون بل ثوب هل دري هل ذهب هل رمي هل سار هل زار هل شكر
هل صبر هل ضرب هل طبع هل ظفر هل نفر وللنون الساكنه ومنها التنوين تدغم
بغنة في اليآء والنون والجيم والواو نحو من يات ان نشا مما رزقناكم من وال
وتدغم بغير غنه في الرآء واللام نحو من ربكم من لدنا وتظهر عند احرف الحلق الستة
نحو من امن من هاد من عاد من حكيم من غفور من خلاف وتقلب ميما عند البآء كما
مر في الابدال وتخفي عند بقية الحروف فصار لها اربعة احوال او خمسة **ص**

خاتمة الخط تصور اللفظ بحروف هجائية غير اسماء الحروف
مع تقدير الابتدا والوقف ومن ثم كتب ره وفي مه ورحمه بالهآء وانا زايد والمنون
المنصوب دون غيره ولنسفعا بالالف واذن بالنون علي المختار وثالثها ان عملت
فبالالف والا فبالنون وبنت وقامت بالتآء والقاضي بيآء وقاضي بدونها وضربه
وضربه بدون واو ويآء ويكتب المدغم بلفظه ان كان من كلمه وباصله ان كان
من كلمتين او نونا ساكنه مخفاه او مبدله ميما او حرف مد حذف لساكن يليه غير
نون توكيد **ش** الخط تصوير اللفظ بحروف هجائية بان يطابق المكتوب المنطوق
به في ذوات الحروف وعددها الا اسمآء الحروف فانه يجب الاقتصار في كتابتها علي
اول الكلمه نحو ق ن ص ج وكان القياس ان يكتب هكذا قاف نون صاد جيم
كحاله اذا نطق به وكذا بقية اسما حروف المعجم كتبت مقتصرا علي اوايلها فخالفت
الكتابة فيها النطق ولذلك كتبت الحروف المفتتح بها السور علي نحو ما كتبوا حروف
المعجم وفعلوا ذلك لانهم ارادوا ان يضعوا اشكالا لهذه الحروف تتميز بها فهي اسماء
مدلولاتها اشكال خطيه ملفوظ قاف يدل علي هذا اللفظ الذي صورته هكذا ق ولو لم
يضعوا هذه الاشكال الخطيه لم يكن للخط دلاله علي المنطوق به ولو اقتصروا علي كتبها
علي حسب النطق ولم يضعوا لها اشكالا مفرده تتميز بها لم يمكن ذلك لان الكتابه
بحسب النطق متوقفه علي معرفة شكل كل حرف حرف وشكل كل حرف غير
موضوع فاستحال كتبها علي حسب النطق ولا بد من تقدير الابتدا به والوقف عليه
فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتدآ والوقف ولذلك كتب
بالهآء ما يجب الحاق هآء السكت به عند الوقف كره وفه وعه ولم يره ولم يقه ولم يعه
وفي مه جيئت وما يوقف عليه من التانيث بالهآء كرحمه ونعمه وكتب بالتآء ما يوقف
عليه بالتآء نحو بنت واخت وقامت ونعدت وذات وذوات وما فيه وجهان
عند الوقف كهيهات ولات وثمت وربت ودفن البنات من المكرمات بالوجهين

الخط

وكتب بالالف ما يوقف عليه بالالف وان سقطت في الدرج كانا ضمير المتكلم والمنون
المنصوب او المفتوح كرايت زيدًا ولها و ويهًا بخلاف المرفوع او المجرور ككتام زيد
ومررت بزيد للموقوف عليها بالحذف وكذا ايهٍ ومهٍ وصهٍ والفعل المؤكد بالنون
الخفيفه نحو لنسفعا وليكونا ما لم تخف لبس فان خيف نحو اضربن زيدًا ولا تضربن
زيدًا كتب بالنون ولم يجتبر بحالة الوقف لانه لو كتب بالالف لالتبس باسم الاثنين
او نفيهما في الخط واختلف في اذن فجزم ابن مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف
مراعاة للوقف عليها قال ابو حيان في شرحه وهذا مذهب المازني قال وذهب المبرد
والاكثرون الي انها تكتب بالنون وفصل الفرا فقال ان الغيت كتبت بالالف لضعفها
وان اعملت كتبت بالنون لقوتها وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها
وبين اذا الظرفيه لئلا يقع الالتباس قال ابو حيان ولان الوقف عليها عنده بالنون
قال ووجد بخط الشيخ بها الدين بن النحاس ما نصه وجدت بخط علي بن عثمان بن
جني حكي ابو جعفر النحاس قال سمعت علي بن سليمان يقول سمعت ابا العباس محمد
بن يزيد يقول اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا
يدخل التنوين في الحروف انتهي قلت وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح
الهادي واما كاين فكتبت بالنون قولا واحدًا قال ابن مالك وهو شاذ قال ابو حيان
وجه شذوذه ان الجمهور ذهبوا الي انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونه فكان
القياس يقتضي ان لا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطا الا انهم لما تلاعبوا في هذه
الكلمه بانواع من التراكيب واخرجوها عن اصل موضوعها فكذلك اخرجوها في الخط
عن قياس اخواتها قال وذهب يونس الي انها اسم فاعل من كان يكون فالنون اصليه
وهي لام الفعل فعلي هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لانها كبائن من بان يبين قال
ولو ذهب ذاهب الي ان كاين اسم بسيط فالكاف والنون فيه اصلان وهو بمعني
كم لذهب مذهبا حسنا فانه اقرب من دعوي التركيب بلا دليل وكتب باليا ما يوقف
عليه باليا كالمنقوص غير المنون كالقاضي وقاضي مكه وحذفت اليا والواو مما
يحذفان فيه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاضٍ ومررت بقاضٍ وصلة ضمير
الغايب كضربه ومررت به وضمير الجمع كضربهم واكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع لانه
اذا وقف عليه حذفت الصله ومما خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفه
مما قبله واو ويا اضربن يا قوم واضربن يا هند فانه منع ان يعتبر ما عرض فيه
من رد الواو واليا حالة الوقف حملها علي اختها النون الشديده فلم يلتفت الي
حال الوقف عليها واستصحب حذف الواو واليا لذلك خطا وان كانتا تعودان وقفا
ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا باصله سوا كان مثلا نحو رد وسفر واستحر
ومتقاربا نحو ادارا ثم ادارا والاصل تدارا ثم ادطجع وكان قياسه ان يكتب الحرفان

الا انه ترك الاول في الخط اختصارا لصحته بالادغام واما المدغم من كلمتين فيكتب
باصله اعتبارا بالوقف علي الكلمة الاولي نحو من مال وكذا النون الساكنه المخفاه او
المبدله ميما تكتب نونا سوا كانت من كلمه نحو عنك وعنبرا ومن كلمتين نحو من كان ومن
بعد ويكتب ايضا باصله حرف مد حذف لساكن يليه نحو اضربوا القوم واضربي الرجل
ويغزوا الرجل ويرمي القوم ولم يضربوا القوم ولم تضربي الرجل فيكتب بالواو واليا
بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو لم يغز ولم يرم فلا يكتب ويستثني مما وليه ساكن
ما اذا كان الساكن نون توكيد شديده كانت او خفيفه فان حرف المد لا يكتب حينيذ نحو
لتركبن يا قوم ولتركبن يا هند الاصل تركبون وتركبين ثم دخلت نون التوكيد فحذفت
نون الرفع لتوالي الامثال فالتقت الواو واليا وهي ساكنه والنون المدغمه وهي ساكنه
فحذفت حرف العله لالتقا الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم تراع فيه المطابقة
بالاصل كما راعوا في اضربوا القوم ولم يضربوا الرجل ونحوه والفرق بينهما ان لهذا
حالة يثبت فيها حرف المد وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشدده فانه في حال الوقف
لا يرد المحذوف وحملت الخفيفه علي الشديده في ذلك وان كانت الواو واليا ترد في
الوقف علي ما هي فيه نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند ص والهمزة في الاول
بالالف والوسط ساكنة بحرف حركة متلوها ومتحركة متلو ساكن بحرف حركتها وقد
تحذف المفتوحه بعد الف واختار ابن مالك والزنجاني وابو حيان حذفها مطلقا فتلو
غير الف وقوم تكتب بالف مطلقا وتلو متحرك علي نحو ما تسهل وتحذف ان تلاها
مدة كصورتها عند الاكثر وان تطرفت تلو ساكن حذفت في الاصح او متحرك فبحركته
مطلقا في الاصح فان وصلت بشي فكالوسط علي الاصح بخلاف الاولي الا لئلا ولئن ويومئذ
ونحوه وهؤلاء وتحذف همزة الوصل بين واو وفا وبين همزة هي فا وبعد همزة استفهام
وقيل الا المفتوحه اما المقطوعه فكما تسهل في الاصح ومن لام التعريف بعد لام جر
وكذا ابتدا في الاصح ومن اول بسم الله الرحمن الرحيم لا تسمية غيرها في الاصح ومن
ابن المحذوف تنوين متلوه ولو مع كنية في الصحيح لا في اول السطر وفي ابنة رايان
ش خرج عن الاصل السابق اشيا بتضمنها خمسة انواع احدها احكام الهمزة ولها
احوال لانها اما ان تكون اولا او حشوا او طرفا والتي هي حشو اما ان تكون ساكنة او
متحركه والمتحركه اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا والمتطرفه اما ان يكون ما قبلها
ساكنا او متحركا فهو ستة احوال فالتي هي اول تكتب بالالف مطلقا سوا فتحت ام كسرت
ام ضمت نحو أحمد وإثمد وأكرم وكذا حكمها ان تقدمها لفظ كا بنا ما كان الا ما
شذ وهو لئلا ولئن ويومئذ ونحوه وهو كل زمان اضيف اذ الي الجمله كليلتئذ
وزمانئذ وحينئذ وساعتئذ فان هذه الالفاظ كتبت فيها الهمزة يا والا هؤلاء
فانها كتبت فيها واوا وكان القياس ان يكتب لئلا لان لا ولئن ولان ويومئذ ونحوه

يوم اذ بفصل الظرف والف بعد الذال بدلا من التنوين لكن جعل الظرف مع اذ كالشي
الواحد فوصل باذ وجعلت صورة الالف ياء كما جعلوها في ييس وكان القياس في هولاء
هاء لا قال ابوحيان والغالم يخالف بها الي حركتها لان الهمزة اذا كانت اولا فهي مبتداه
والمبتداه لا تسهل والكتاب بنوا الخط في الاكثر علي حسب تسهيلها لوجهين احدهما
ان التسهيل لغة اهل الحجاز واللغة الحجازيه هي الفصحا فكان الكتب علي لغتهم اولي والثاني
انه خط المصحف فكان البنا عليه اولي مع ان القياس يقتضيه الا نري انا نوافق خط المصحف
مع مخالفته القياس في مواضع كالصلاة والزكوه فهذا سبب ان كتبت اولا علي صورتها
التي وضعت لها وهي صورة الالف الساكنه باي حركت تحركت والتي هي حشو وهي ساكنه
ولا تكون الا بعد متحرك تكتب حرفا من جنس الحركة التي قبلها لانها تبدل به فتكتب
الفا في نحو رأس وبأس وكأس وياء في ذيب وبير وواوا في مؤمن وجؤنه وبؤس
ويؤمن والتي هي حشو وهي متحركه بعد ساكن تكتب حرفا من جنس حركتها سواء كان
ذلك الساكن صحيحا او حرف علة لانها تسهل علي نحوه فتكتب الفا في نحو مراة وكماه
وسال وياء في نحو ييسم وسايل وواوا في نحو الساول وابوس وبلوم هذا ما
ذكره الاكثر وقد تحذف في حالة الفتح بعد الالف نحو سال كراهة اجتماع العين في الخط
واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقا وان لا يثبت لها صورة في الخط.
وذلك فيما اذا كان الساكن قبلها صحيحا نحو ييسم ويسيم ويليم اوياء او واوا نحو
هيئه وسوه فلم يبق عنده مما يكتب بحرف الا التاليه للالف نحو سايل والتساول.
ومشي علي ذلك الزنجاني في شرح الهادي فكذا ابوحيان فقال في شرح التسهيل في
الامثله الخمسة المذكوره والاحسن والاقيس ان لا يثبت لها صورة لا في التحقيق ولا
في الحذف والنقل قال ومنهم من يجعل صورتها الالف علي كل حال وهو اقل استعمالا ومنهم
من يجعل صورتها علي حسب حركتها الا ان كان بعدها حرف علة زايده للمد نحو مسول
ومسوم فلا تجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها صورة وذلك للفرق بين المهموز وغيره
مثل مقول ومصوغ قال ابوحيان واذا كان مثل رؤس يكتب بواو واحده مع ان تسهيله
بين الهمزة والواو فهذا احري قال وقد كتب الموده بواو واحده في المصحف وهو قياس
فان الهمزة لا صورة لها فبقي واوان ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة
حذف احدهما فلذلك كتبت واحده الا انه قد يختار في القرآن فيه انه يكتب بواوين لانه
قد حذف من الكلمة في الخط حرف فيكره ان يحذف غيره انتهي والتي هي حشو وهي
متحركه بعد متحرك تكتب حرفا علي نحو ما يسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت الفا
نحو سال فان كان بعدها الف نحو مآل ومآب فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل تكتب
الفا فتجتمع الفان وان كانت مفتوحه بعد كسر كتبت يا نحو ميرا وبعد ضم كتبت واوا
نحو جون وان كانت مكسوره بعد فتح او كسر كتبت ياء كسيم ومئين فان كان انّ

بعدها في الحالين ياء كليئم ومئين فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل يجعل لها صورة وتجتمع
ياآن وان كانت مكسوره بعد ضم نحو سيل وديل فصورتها اليا علي مذهب سيبويه والواو
علي مذهب الاخفش وان كانت مضمومه بعد فتح او ضم كتبت واوا كلوم ولوم جمع لؤوم
كصبر جمع صبور فان كان بعدها في الحالين واو كلووم ورؤوس فقيل تحذف ولا صورة
لها وقيل يجعل لها صورة وتجتمع واوان وان كانت مضمومه بعد كسر نحو مبيوك جمع مايه
كتبت بواو علي مذهب سيبويه وبياء علي مذهب الاخفش والمتطرفه بعد ساكن ان كان
صحيحا حذفت الهمزة والقيت حركتها علي ما قبلها ولا صورة لها في الخط لا في الرفع ولا في
النصب ولا في الجر نحو خبء ودفء وجزء وقيل ان كان ما قبل الساكن مفتوحا فلا صورة
لها وان كان مضموما فصورتها الواو او مكسورا فصورتها اليا مطلقا فيهما وقيل في
المضموم والمكسور يكتب علي حسب حركة الهمزة فيكتب الجزء والدفء بالواو في الرفع وبالالف
في النصب وبالياء في الجر علي حسب حركة الهمزة وان كان شي من ذلك منصوبا منونا
فيكتب بالف واحده وهي البدل من التنوين وقيل يكتب بالفين احداهما صورة الهمزة
والاخري البدل من التنوين وقد شمل المسيلتين والخلاف فيهما قولي حذفت في الاصح
وان كان الساكن معتلا فان كان زايدا للمد فلا صورة لها نحو بري ووضوء وسماء فان
كان ما فيه الالف كسماء منونا منصوبا فكتبه جمهور البصريين بالفين الواحدة حرف
العله والاخري البدل من التنوين وبعضهم والكوفيون بواحده وهي حرف العلة التي
هي قبل الهمزة ولا يجعلون للالف المبدله من التنوين صورة قال ابوحيان واتفق
الفريقان علي انه ليس للهمزة صورة الف في ذلك فان اتصل ما فيه الف بضمير مخاطب او
غايب فصورة الالف واو رفعا نحو هذه سماوك وياء جرا نحو سمايك وبالف واحده
هي الف المد نصبا نحو رايت سماءك وان كان ما فيه الواو والياء منونا منصوبا فبالف
وهذه هي البدل من التنوين نحو رايت بريا ووضوا وان كان غير زايد للمد فتسهيله
بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخط والمتطرفه بعد متحرك نكتب علي حسب الحركه
قبلها نحو يقرا ويقري ويوضو وهذا امرؤ ورايت امرءا ومررت بامرئ
فان كان منونا منصوبا فقيل يكتب بالفين وقيل بواحده قال ابوحيان وهو الاولي
وقيل ان كان ما قبلها مفتوحا فبالالف نحو لن يقرا الا ان تكون هي مضمومه فبالواو نحو
يكلوه او مكسوره فباليا نحو من الكلي وان كان ما قبلها مضموما فبالواو نحو هذه الاكمو
ورايت الاكمو الا ان تكون هي مكسوره فباليا نحو من الاكمي ان قلنا بالتسهيل
بين الهمزة والياء وبالواو ان قلنا بابدالها واوا وان كان ما قبلها مكسورا فباليا نحو
لن يقري ومن المقري الا ان تكون مضمومه فبالواو ان قلنا بالتسهيل بين الهمزة
والواو وبالياء ان قلنا بابدالها ياء وعلي الاول ان اتصل بها ضمير فعلي حسب الحركة
قبلها كحالها اذا لم يتصل بها ضمير وقيل ان انضم ما قبلها او انكسر فكما قبل الاتصال

بالضمير تجعل صورتها علي حسب الحركة قبلها او ان انفتح و انفتحت او سكنت فبالالف
نحو لن يقرأه ولم يقرأه او انضمت فبالواو نحو هو يقرأوه هذا ما قرره ابو حيان اولا
ثم حكي قول التسهيل انه اذا اتصل بالهمزة الاخيرة فتحه او الف ضمير متصل فانها تعطي
ما للمتوسط وقال لانها حينئذ كانها لم تقع اخيرًا اذ لا يوقف عليها ولا يبتدا بذلك
الضمير قال وقد احال ابن مالك حكم ما وليها ضمير متصل علي حكم المتوسطه وقد ذكر
في المتوسطه انها تصور بالحرف الذي تؤول اليه في التخفيف ابدالا و تسهيلا قال
فعلي هذا يكتب يقرؤها بالالف لانها قد تخفف بابدالها الفا وبالواو لانها قد تخفف
بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ويكتب ملأنا وساؤك وبمائك بالالف
والواو والياء لانها تخفف بجعلها بين بين لا بالابدال وقيل اذا كان ما قبلها
مفتوحا واتصل بها الضمير فكما لم يتصل يعني انها تكتب بالف نحو هذا نبأك ورأيت
نبأك وعجبت من نبائك كالولم يتصل به ضمير قال احمد بن يحيي اذا انفتح ما
قبل الهمزة فبالالف ما لم يضف فان اضفته كتبته في الخفض بيا نحو من نبئه
وفي الرفع بواو وفي النصب بالف قال وربما اقروا الالف وجاوا في الرفع بواو بعدها
وبياء في الخفض ولا يجمعون في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطاءه والجني
خطاؤه وعجبت من خطايه والاختيار مع الواو واليا ان تسقط الالف وهو
القياس واما الالفان فان العرب لا تجمع بينهما ولذلك كتبوا خطاه وقرا بالف
واحده ولو كتب بالفين كان ههنا اوثق ليفرق بين الواحد والتثنيه الا انهم
اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام او بعده عليه انتهي وتحذف همزة الوصل
خطا في مواضع احدها اذا وقعت بين الواو والفاء وبين همزة هي فاء نحو فأت
وأت وعليه كتبوا وأمر اهلك والسبب في الحذف انها لو ثبتت لكان جمعا
بين الفين صورة همزة للوصل وصورة الهمزة التي هي فا الكلمة مع كون الواو
والفا شديدي الاتصال بما بعدهما لا يوقف عليهما دونه وهم لم يجمعوا بين الفين
في سائر هجايهم الا علي خلاف في المتطرفه لان الاطراف محل التغييرات والزياده
فلو لم يتقدمها شي اصلا اثبتت كقولك في الابتدا ايذن لي او ثمن فلان وكذا
لو تقدمها غير الواو والفا ثم ايتوا الذي اوتمن من يقول إيذن لي او تقدمها
الواو والفا وليست فاء الكلمة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعت بين
همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسوره او مضمومه نحو اسمك
زيد ام عمرو واصطفي زيد ام عمرو فان كانت مفتوحه نحو اصطفي البنات
الذكرين حرم فكلام ابن مالك يقتضي الحذف ايضا قال ابو حيان وهو شي
ذهب اليه احمد بن يحيي قال والذي عليه اصحابنا انه يكتب بالفين احداهما
الف الوصل والاخري الف الاستفهام قال احمد بن يحيي العرب تكتفي بالف

الاستفهام

الاستفهام من الف الوصل في الالف واللام في الخط واما اللفظ فعلي التطويل
واثباتها مثل الذكرين آلله وكانهم اكتفوا بصورة من صورته لان صورة الف
الاستفهام كصورة الالف بعدها ولم يحذفوا في اللفظ لئلا يشبه الخبر بالاستفهام
انتهي اما الف القطع اذا وقعت بعد همزة الاستفهام فانها لا تحذف بل تصور
بما تقتضي حركتها لانها حينئذ تسهل علي نحوه فتكتب الفا في ااسجد وياء في أينك
وواوا في اؤمرك وجوز الكسائي وثعلب الحذف في المفتوحه فيكتب اسجد بالف
واحده غير ان الكسائي قال المحذوف الف الاستفهام وثعلب قال المحذوفه الثانيه
وجوز ابن مالك كتابة المكسوره والمضمومه بالف نحو أإنك التالث من لام
التعريف اذا وقعت بعد لام الابتدا او لام الجر نحو وللدار الاخرة للذين احسنوا
وكان قياسها الاثبات كما كتبوها في لابنك قايم ولابنك مال وسبب حذفها خوف
التباسها بلا النافيه وزعم الفراء ان سببه اجتماع ثلاثة اشكال متشابهات في
الخط لان لام مثل الالف واجتماع الامثال يستثقل لفظا فكذلك خطا وزعم بعضهم
ان في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها فكانها كلمة واحده وهمزة الوصل لا تكون حشوا
وزعم بعضهم ان الالف لا تحذف مع لام الابتدا فرقا بينها وبين لام الجر ولو وقع
بعد اللام الف وصل بعدها لام من نفس الكلمه كتبت الالف علي الاصل نحو جيت لالتقاء
زيد فان ادخلت الالف واللام وادخلت لام الجر حذفت همزة الوصل فكتبت
للالتقا الرابع من اول بسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس ان يكتب
باسم بالالف كما يكتب بابن لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا يحذف في غير البسمله
من انواع التسميه نحو بسم الله بدون الرحمن الرحيم وباسم ربك وزعم بعضهم
انها لم تحذف في البسمله ايضا وانما كتبت علي لغة من يقول سم والاصل بسم الله
ثم خفف علي حد قولهم في إبل إبْل والزم التخفيف قال ابو حيان والاحسن جعل
اللفظ علي اللغة الفصحي اذ لو كان حذف الالف لتلك اللغه لجاز اسقاط الالف
في جميع المواضع وليس كذلك وزعم الاخفش ان سبب حذفها كون الباء لا يوقف
عليها فكانها والاسم شي واحد وجوز الفرا حذفها من بسم الله مجراها ومرساها
وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لانها كانا معا تحذفا للاستعمال وجوز بعضهم
حذفها من بسم الله وان يتبعها الرحمن الرحيم بشرط ان تكون الاضافة الي
الله وان لا يكون للباء تعلق في اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فان فقد شرط مما
ذكر لم يجز الحذف نحو باسم ربك تبركت باسم الله ابتداء باسم الله وجوز الكسائي
حذفها ولو اضيفت الاسم الي الرحمن او القاهر وقال الفرا هذا باطل لا يجوز ان
تحذف الا مع الله لانها كثرت معه فاذا عدوت ذلك اثبت الالف وهو الصواب
الخامس من ابن الواقع بين علمين صفة مفردا سوا كانا اسمين او كنيتين

ام لغنيين ام مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا ابو بكر بن ابي عبد الله وهذا
بطه بن قفه ويتصور في المختلفين ستة امثلة وحكي ابو الفتح عن متاخري
الكتاب انهم لا يحذفون الالف مع الكنيه تقدمت او تاخرت قال وهو مردود وعند
العلماء علي قياس مذهبهم لان حذف التنوين مع الكني كحذفه مع الاسما وانما هو
لجعل الاسمين اسما واحدا فحذفت الالف لانه توسط الكلمه انتهي وقال ابو حيان
الالف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التنوين وهو يحذف مع الكني
مثل ما يحذف مع الاسماء الاعلام قال فلم اجد ولم انكل ولكن تمت بها ابا محرز بن
عمرو قال وشرط ابن عصفور ان يكون ابن مذكرا وهو خلاف ما جزم به ابن
مالك من الحاقه فلانه بنة فلانه بفلان بن فلان ولو لم يكن ابن صفه بل كان
بدلا او خبرا لم تحذف الفه ص ويوصل مركب المزج وكل كلمه علي حرف تقبل
الوصل والضمير المتصل وعلامات الفروع وما ملغاه او كافه ولوفي قلما في الاصح
وكلما ان لم يعمل فيها ما قبلها واستفهاميه بعن ومن وفي لا موصوله في الاصح وفي
نعما وبيسما وجهان ومن بمن لا بعن مطلقا في الاصح واستفهاميه بفي لا مع وان
بلا وفي ان وفي خلف وتحذف نون ذي النون ولا توصل لن ولم وام وشد وصل ويكانه
وويلمه ونحو يومئذ وثلاثمايه ش النوع الثاني احكام الوصل والفصل
فالاصل فصل الكلمه من الكلمه لان كل كلمه تدل علي معني غير الكلمة الاخري فكما ان
المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك الخط النايب عن اللفظ
يكون متميزا بفصله عن غيره وخرج عن ذلك ما كانا كشي واحد فلا تفصل الكلمه
وذلك اربعة اشيا الاول المركب تركيب مزج كبعلبك بخلاف غيره من المركبات
كغلام زيد وخمسة عشر وصباح ومسا وبين بين وحيص بيص الثاني ان
يكون احدي الكلمتين لا يبتدا بها لان الفصل في الخط يدل علي الفصل في اللفظ
فاذا كان لا يمكن فصله في اللفظ فكذلك ينبغي ان يكون في الخط وذلك نحو الضماير
البارزه المتصله ونون التوكيد وعلامه التانيث والتثنيه والجمع وغير ذلك مما لا
يمكن ان يبتدا به الثالث ان يكون احدي الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو باء الجر
ولامه وكافه وفاء العطف والجزا ولام التاكيد فان هذه الحروف لا يوقف عليها
وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها فانها لا توصل لعدم قبولها الوصل الرابع ما
يذكر من الالفاظ فتوصل ما اذا كانت ملغاه نحو مما خطاياهم ايما تكونوا فاما ترين
وانما وحيثما وكيفما واما انت منطلقا انطلقت واذا كانت كافه نحو ربما ولاسيما
وكاما ولينما ولعلما واستثني ابن درستويه والزجاجي ما في قلما فقالا انها
تفصل وتوصل كل ان لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفيه نحو كلما جيتني اكرمتك كلما
رزقوا منها من ثمره رزقا قالوا بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها فانها حينيذ تكون
اسما

اسما مضافا اليه كقل نحو وانا كم من كل ما سالتموه وتوصل ما الاستفهاميه بعن ومن
وفي لانها تحذف الفها مع الثلاثه وتصير علي حرف واحد فحسن وصلها بها نحو عم يتسالون
مم هذا الثوب فيم انت من ذكراها ولا توصل الشرطيه بواحد من الثلاثه قال
ابو حيان القياس يقتضي ان تكتب معها مفصوله قال وفي ما الموصوله مع الثلاثه
ثلاثة مذاهب احدها ان تكتب متصله معها لاجل الادغام في عن ومن وهو مذهب
ابن قتيبه نحو رغبت عما رغبت عنه وعجبت مما عجبت منه وفكرت فيما فكرت فيه
والثاني انها تكتب مفصوله علي قياس ما هو من كلمتين وهو قول اصحابنا وبه جزم ابن
عصفور وهو ارجح لانه الاصل ولان علة الوصل الاتيه في ممن وهو التباس اللفظين
خطا مفقوده في مما والثالث ان الغالب ان تكتب موصوله ويجوز كتبها مفصوله وهو
اختيار ابن مالك وفي ما مع نعم وبيس وجهان حكاها ابن قتيبه الفصل علي الاصل
والوصل لاجل الادغام في نعما وحملت بيسما عليها وقد رسما في المصحف بالوصل
وتوصل من بمن في ممن اخذت منه وممن تاخذ منه وانما وصلت بها لاجل
اشتباهها لو كتبنا من من توصلا وادغمت نون من في ميم من ونزلت منزلة
المدغم في الكلمة الواحده فلم يجعل لها صورة هذا ما قاله ابن مالك وقال ابن عصفور
توصل الاستفهاميه فقط حملا علي اختها ما وتفصل غيرها علي الاصل قال ابو حيان
وقول ابن مالك ارجح نظرا الي علة الاشتباه في الخط وفي من سواء كانت استفهاميه
او موصوله او شرطيه مع عن روايتان قال ابن قتيبه تكتب عمن متصله علي كل
حال لاجل الادغام كما تكتب عم وعما نحو عمن تسال ورويت عمن رويت عنه وعمن
ترضي ارض عنه قال ابو حيان وزعم غيره انه لا يوثر في ذلك الادغام لانهما كلمتان
وعليه ابن عصفور واما ابن مالك فقال ان الغالب الوصل ويجوز الفصل وتوصل
من الاستفهاميه بفي قولا واحدا نحو فيمن تفكر وتوصل ان الشرطيه بلا نحو
الا تفعلوه الا تنصروه وفي ان الناصبه مع لا قولان احدهما انها تكتب مفصوله
مطلقا قال ابو حيان وهو الصحيح لانه الاصل والثانيه ان الناصبه توصل بها
والمخففه من الثقيله تفصل منها وهو قول ابن قتيبه واختاره ابن السيد وعلله
ابن الصايغ بان الناصبه شديدة الاتصال بالفعل بحيث لا يجوز ان يفصل بينها
وبينه والمخففه بالعكس بحيث لا يجوز ان تتصل به فحسن الوصل في تلك والفصل
في هذه خطا وفي كي مع لا قولان قال ابن قتيبه تكتب منفصله كي لا تفعل كما تكتب
حتي لا تفعل منفصله وقال غيره تكتب متصله ومما وصل من المذكورات وفيه نون
وهو من وعن وان وان حذفت نونه للادغام كما مر في الامثله ولا توصل لن ولم
وام بفي وما وقع في رسم المصحف من وصل الن نجمع عظامه فالم يستجيبوا لكم
امن هو قانت فهو مما لا يقاس عليه كساير ما رسم فيه مخالفا لما تقدم ولما ياتي

واما مع اذا انصلت بمن فانها تكتب منصولة قاله ابن قتيبة قال ابو حيان قال بعض
شيوخنا اظن سبب ذلك قلة الاستعمال والا فما الفرق بين مع ومن في قال وقد
يمكن ان يفرق بالاسمية فان في لا تكون الا حرفا ومع اسم وهي ايضا تنفصل مما بعدها
تتقول معا فلذلك فصلت بخلاف في وما ووصل شذوذا وكان قياسه الفصل ويكانه
مركب من وي بمعني اعجب وكانه وويله والاصل ويل امه ويومئذ ونحوه من
الظروف المضافة لاذ ثلاثتها به ونحوه وفي حفظي ان الوصل خاص بثلاثتها به وستمايه
فقط واظن ذلك في شرح الهادي للزنجاني وليس بحاضر عندي الان ص وزيد
الف بعد واو الجمع متطرفه في ماض وامر وفي المضارع رايان لا اسما خلافا فيما
للكوفيين ولا مضارع مفرد مطلقا خلافا للكسايي ولا رفعا خلافا للفرا وفي مايه ومايتين
في الاشهر وواو في اوليك واولو واولات وفي يا اوخي عند بعضهم وعمرو علما فرقا
بين عمر وعمرو ثم لم ترد منصوبا قال ابن قتيبة ولا مضافا لمضمر والزنجاني ولا مصغرا
ومعرفا بال وقافيه ش النوع الثالث احكام الزيادة فتزاد الف بعد واو
الجمع المتطرفه المتصله بفعل ماض وامر نحو ضربوا واضربوا ولا يزاد غير واو الجمع
نحو يغزو ويدعو خلافا للفرا فانه يجيز ان تلحق في حالة الرفع خاصه والكسايي حالة
النصب نحو لن يغزوا زيد بالالف ولن يغزوك بلا الف فرقا بين الاتصال والانفصال
ولا بعد واو الجمع الغير متطرفه نحو ضربوك واضربوه ولا بعد واو الجمع المتطرفه
المتصله باسم نحو ضاربوهم وهم واجاز الكوفيون لحاقها فيكتبون نحو ضاربوا زيد
وهموا بالالف لما تري وكذا بنوا زيد بخلاف ابو زيد واخو زيد واختلف البصريون
في لحاقها بالمضارع اذا انصلت الواو به متطرفه نحو لن يضربوا فالاخفش يجعله كالماضي
والامر في الحاق الالف وبعض البصريين لا يلحقها وقد اختلف في سبب زيادتها
فقال الخليل لما كان وضعها على المد وعلى ان لا تتحرك اصلا زادوا بعدها الالف
لان فضل صوت المد بها ينتهي الي مخرج الالف وقال بعضهم فصلوا بها بين الضمير
المنفصل والضمير المتصل نحو ضربوهم اذا كان الضمير مفعولا لم يكتبوا الالف
واذا كان تاكيدا كتبوها فرقا بين الضميرين ويترك الالف في خط المصحف في واذا
كالوهم او وزنوهم استدلوا علي ان الضمير مفعول وانه ليس ضمير رفع منفصلا توكيدا
لواو الجمع ثم طردت زيادة هذه الالف في كل واو جمع وان لم يلحقها ضمير وذهب
الاخفش وابن قتيبة الي انها فصل بها بين واو الجمع وواو النسق نحو كفروا ووردوا
وجاوا ونحوها من الواوات المنفصله عن الحرف قبلها هذا هو الاصل ثم حذفوا على
ذلك من الواوات المتصله بالحرف قبلها نحو ضربوا ليكون الباب واحدا ولهذا لم
تلحق بالمفرد نحو يدعو لانها لاتصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع
ولذلك سموا هذه الالف الفصل وعلل مذهب الفرا بانها زيدت للفرق بين الواو

المتحركه والواو الساكنه وعلل مذهب الكسايي بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل
وقال بعضهم فرقوا بها بين الواو الاصليه والواو الزايده وزيدت الف ايضا في مايه قال
ابو حيان وذلك للفرق بينها وبين منه وكانت الزيادة من حروف العلة لانها تكثر زيادتها
وكان الفا لانها تشبه الهمزه ولان الفتحه من جنس الالف ولم يكن ياء لانه كان يجتمع
حرفان مثلان ولا واوا لاستثقال الجمع بين الياء والواو وجعل الفرق في مايه دون
منه اما لان مايه اسم ومنه حرف والاسم احمل للزيادة من الحرف واما لان المايه
محذوفة اللام يدل علي ذلك امايت الدراهم فجعل الفرق في مايه بدلا من المحذوف
مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فيه وفيه لعدم كثرة الاستعمال وقال محمد
بن حرب البصري المعروف بالملهم صاحب الاخفش كانت هذه الالف في مايه اولي
بها منه لان اصل مايه ماييه علي وزن فعله من مايت وهمزة تقع مفتوحة في
لفظ الف وينكسر ما قبلها فتستحق بذلك ان تكتب ياء فالزموها الحالين جميعا الياء
للكسرة والالف للفتحة ولان العدد اولي بالتاكيد والعلامات من غيره انتهي قال ابو
حيان والدليل علي ان الاصل في مايه ميه قول الشاعر نقلت والمرو تحطيه مينه
اولي عطيته اباي ميات وضعف الكوفيون تعليل البصريين بان مايه اسم ومنه
حرف فهما جنسان مختلفان والفرق ينبغي ان يجعل في متحد الجنس يدل علي ذلك
انهم لم يفرقوا بين فيه وفيه لاختلافه قالوا وانما زيدت فرقا بينها وبين فيه وفيه
في انقطاع لفظها في العدد وعدم انقطاع فيه وفيه لانك تقول تسعمايه ولا تقول عشر
مايه بل تقول الف ونقول تسع فيات وتسع ريات وعشر فيات وعشر ريات فلا
ينقطع ذكرها به في التكثير فلما خالفتها فيما ذكرنا خالفوا بينها وبينها في الخط قال ابو حيان
وقد رايت بخط بعض النحاه مائه هكذا بالف عليها همزه الهمزة دون ياء وقد حكي كتب
الهمزة المفتوحه اذا انكسر ما قبلها بالالف عن حذاق النحويين منهم الفرا وروي عنه انه
كان يقول يجوز ان تكتب الهمزه الفا في كل موضع وقال ابن كيسان ومنهم من يكتب الهمزه
الفا علي حركتها في نفسها وان كان ما قبلها مكسورا قال ابو حيان وكثيرا ما اكتب انا مئه
بغير الف لما تكتب فيه لان كتب مايه بالالف خارج عن الاقيسه فالذي اختاره ان
تكتب بالالف دون الياء علي تحقيق الهمزه او بالياء دون الالف علي وجه تسهيلها
قال وحكي صاحب البديع ان منهم من يحذف الالف من مايه في الخط قال واما زيادة
الالف في مايتين فمنهم خلاف منهم من يزيدها وهو اختيار ابن مالك لان التثنيه
لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ومنهم من لا يزيدها كما لم يزدها في الجمع لان
موجب الزيادة قد زال واتفقوا علي انها لا تزاد في الجمع نحو ميات ومئون وزيدت
واو في اوليك واولو واولات قال ابو حيان اما اوليك فقطا فرقت النفوس علي
انهم زادوا الواو فيها فرقا بينها وبين اليك وكانت الواو اولي من الياء لمناسبة

ضمة الهمزة ومن الالف لاجتماع مثلين وحصل الفرق في اوليك لان الزيادة في الاسما، اكثر ولان اوليك قد حذف منه الف فكانت الزيادة فيه اولي لتكون كالعوض من المحذوف وزعم الكوفيون ان ذلك للفرق بينها وبين اليك الاسميه لان الا قد تستعمل اسما ،، حكوا من كلام العرب انصرفت من اليك وهذا منهم بناء علي ان الفرق انما يجعل في المتحد الجنس قال واما اولو واولات فلم اظفر في تعليله بنص ويمكن عندي ان يكون زادوا الواو فيه للفرق بين اولي في حالة النصب والجر وبين الي الجاره وحملت حالة الرفع علي حالة النصب والجر وحمل التانيث في اولات علي التذكير في اولي قال واما في اوحي حالة التصغير فزادها بعض اهل الخط فرقا بينه وبين اخي المكبر وكانت الزياده في التصغير لانه فرع والفروع احمل للزياده ولانه قد تغير لاجل التصغير والتغيير يانس بالتغيير وكانت واوًا لمناسبة ضمة الهمزة واكثر اهل الخط لايزيدونها لان التصغير فرع عن التكبير ولبس ببناء اصلي انتهي وزيدت الواو ايضا في عمرو وذلك للفرق بينه وبين عمر ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر لانه حالة النصب يكتب بالالف دون عمر فيظهر الفرق وكانت الزياده واوًا لانه لا يقع فيها لبس اذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف الي ياء المتكلم او الفا لالتبس المرفوع بالمنصوب وجعلت في عمرو لانه اخف من عمر من جهة بنائه علي فَعْل ومن جهة انصرافه وبه ذكر ابن قتيبه كذا

ص وحذفت لام التعريف من موصول الا الذان وفي الليل والليله قيل واللطيف وجهان ومما اجتمع فيه ثلاث لامات والالف من الله واله والرحمن والحرث علما مالم يجردا والسلام عليكم وعبد السلم وسبحن الله وما كثر استعماله من الاعلام الزايده علي ثلاثه مالم يلتبس او تحذف شي ومن مليكه وسموات ومفاعيل ومفاعل ان امن قيل ولم يود الي مثلين وفاعلات وفاعلين غير ملبس ولا مضاعف ولا معتل لام ومن ذلكوا وليك وثلث وثلثه وثلثين وثمنيه وثمني وفي ثمانين وجهان ولكن ولكنّ وهاء الله والاشارة خاليه من الكاف الا انا وتي ومضرا وله همزة وقيل هي المحذوفه وياء مع همزة لا كادم وقيل هي المحذوفه قيل ومع غيرها واحد لينين ،، متماثلين مالم يلبس وجوز ابن الصايغ كتابة واوين ش النوع الرابع احكام الحذف فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه وهو الذين ومن التي وفروعه وهو التثنيه والجمع نحو التان والتين واللاتي واللاي كراهة اجتماع مثلين في الخط وثبت في مثني الذي خاصه وهو اللذان واللذين فرقا بينه وبين الجمع ولم تثبت في مثني التي لانه لا يلتبس بجمعه وقال احمد بن يحي كتبوا اللاتي واللاي الئي والي واسقطوا لاما من اولها والفا من اخرها وهذا الاستعمال لانه يقل في الكلام مثله ويدل عليه ما قبله وما بعده ولو كتب علي لفظه كان اوثق انتهي قال ابو حيان وكلامه يدل علي حذف اللام من اوله والالف من اخره معا والذي عهدنا في الكتاب انه لا تحذف الالف لئلا ،،

يلتبس بالمفرد قال فان قلت اللام المدغم في الله فهلا حذفت قيل لما حذفت الالف منه كرهوا حذف اللام مع انها لو حذفت لالتبس بالله لان الفه تحذف وفي الليل والليله وجهان الحذف والاثبات والقياس كتبه بلامين والحذف اجود لان فيه اتباع خط المصحف قال ابو حيان وزاد احمد بن يحي اللطيف فعده مع الليل والليله فيما كتب بلام واحده قال لانه عرف فاستخف قال وكتبوا اللهو واللعب واللحم بلامين ولو كتب بلام لجاز وبحذف لام التعريف ايضا مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الامثال نحو لله للسان للدار وتحذف الالف ايضا من اسم الله وكان القياس اثباتها كما في اللام لكنه قد تصرف فيه بانواع من التصرفات التي لا تجوز الا فيه ولانه لا يلتبس اذ لا مشارك في هذا الاسم ولكثرة الاستعمال فهذه اشيا تحسن الحذف واما قولهم لاه ابوك يريدون لله ابوك فانهم كتبوا بالالف لاجل ما حذف منه من حروف الجر والالف واللام لا يرد ذلك علي عبارة المتن لانه خص فيه الحذف بلفظ الله وتحذف ايضا من اله ومن الرحمن لكثرة الاستعمال مع انه لا يلبس وشرطه ان لا يجرد من الالف واللام فان جرد منها كتب بالالف نحو رحمان الدنيا والاخره وحذفت ايضا من الحرث علما لكثرة الاستعمال بخلافه صفه وشرطه ،، ايضا ان لا يجرد من الالف واللام فان جرد كتب بالالف نحو حارث لئلا يلتبس بحرب علما واللبس مع اللام مفقود ولانها لا تدخل علي كل علم وحذفت ايضا من السلام عليكم وعبد السلام ومن سبحن الله بخلاف سبحانا منكرا والعله في الثلاثه وفي جميع ما ياتي كثرة الاستعمال وحذفت ايضا مما كثر استعماله من الاعلام الزايده علي ثلاثة احرف كانت عربيه كمالك وصالح وخالد ام عجميه كابراهيم واسماعيل واسحق وهارون وسليمان قال ابو حيان وذكر بعض شيوخنا ان اثباتها في نحو صالح وخالد ومالك جيد وكذا قال احمد بن يحي انه يجوز فيه الحذف والاثبات ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كجابر وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت وهامان وقارون ولا من الصفات ، كرجل صالح ورجل مالك ولا مما لم يزد علي ثلاثه كداود بن لام وابن داب وسامه وهالمه ولا مما حذف منه شي اخر كاسرايل حذف احدي يائيه وداود حذف احدي واويه ولا اذا خيف اللبس كعامر وعباس لو حذف لالتبس بعمر وعبس وحذفت ايضا من ملئكه لانه لا يلابسه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت ايضا من مفاعل ومفاعيل ان امن التباسه بالمفرد كمحريب وتمثيل وشيطين لان مفردها محراب وتمثال وشيطان بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالالف لئلا يلتبس بدرهم قال ابو ، حيان وتجوز الاثبات فيما لا يلتبس ايضا وهو اجود قال وشرط بعض شيوخنا الجواز الحذف شرطا اخر وهو ان لا تكون الالف فاصله بين حرفين متماثلين نحو سكاكين ودكاكين ودنانير فلا تحذف الالف لئلا يجتمع مثلان في الخط وهو مكروه ككراهته ، في اللفظ وحذفت ايضا من فاعلات اي ما فيه الفان من جمع المونث السالم نحو صلحت

وعبوات وذكرات ومنه سموات وان لم يكن علي وزن فاعلات فكذا صرحت به
في المتن وحمل جمع المذكر السالم علي جمع المونث وان لم يكن فيه الفان نحو الصلحين
والقنتين والظلمين والكفرين وشرط الحذف من جمع المونث والمذكرات يكون غير
ملتبس ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا يحذف من نحو طالحات لا لباسه بطلحات ولا
من نحو حاذرين لا لباسه بحذرين وهما مختلفان في الدلاله ولا من نحو شابات والعابدين
لانه بالادغام نقص في الخط اذ جعلوا صورة المدغم فيه شكلا واحدًا ولذلك كتبوا في
المصحف الضالين والعادين بالالف ولا من نحو راميات والرامين لانه حذف من
الرامين لام الفعل وحملت عليه الراميات وان لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من
الصالحين علي الصالحات وان لم يكن فيه الفان وهذا من نحا كس النظاير والتعارض
حيث حمل الاثبات في المونث علي الاثبات في المذكر كما حمل الحذف في المذكر علي الحذف
في المونث وحذفت ايضا من علم في آخره الالف والنون كسفين ومروان وعثمن
وما اشبهه في كثرة الاستعمال نبه عليه ابوحيان وهو داخل في مسئلة الاعلام
الزايده علي ثلاثه وحذفت ايضا من ذلك واوليك بخلاف ذا وا ولا مجردين من حرف
الخطاب وهذاك وهولايك مقرونا بحرف الخطاب وها التنبيه ومن ثلث وثلثه
بخلاف ثلاث المعدول فانه يكثر كثرتهما ولانه لو حذف منه لالتبس بثلث ومن
ثلثين وثمنيه وثمني باثبات اليا بخلاف ثمان بحذف اليا فلا تحذف منه الالف فرارًا
من توالي الحذف وكثرته وفي ثمانين رجحان الاثبات لانه حذف منه يا المفرد واليا
الموجوده فيه يا الاعراب والحذف لان اليا المحذوفه عاقبتها يا اخري لانهما لا يجتمعان
فكان اليا موجوده اجرا للمعاقب مجري المعاقب والاثبات اختيار ابن عصفور وثمانون
بالواو وحكمه حكم ثمانين باليا في جواز الوجهين وحذفت ايضا من لكن ولكن ومن ها
التنبيه مع اسه نحو هاسه لانه لم يستعمل الا معه فكانه حرف واحد ونص احمد بن يحيي
علي ان المحذوف همزة اسه وتحذف ايضا الف ها مع اسم الاشارة الخالي من الكاف نحو
هذا وهذه وهولا لكثرة استعماله معه حتي صار كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف
فانه يجب فيه الاثبات نحو هاذاك وكذا ها المتصله بنا وفي تكتب بالالف نحو هانا وها
وهاتان وتحذف ايضا الف ها مع مضمر اوله همزة نحو هانتم هانا هانت بخلاف نحن
قال احمد بن يحيي قال الكسايي في هانتم هانا حذفوا الف ها وليس بشي انما حذفوا
الهمزة بدليل انهم لم يحذفوها في ها نحن فدل علي ان المحذوفه في هانتم وهاناهي
الثانيه لا الاولي وحذفت ايضا من يا التي للندا المتصله بهمزة ليست كهمزة آدم سوا
كانت قطعا نحو يا برهيم يا سحق او وصلا نحو يا بن آدم كراهة اجتماع الفين قال ابو
حيان ونص احمد بن يحيي علي ان الالف المحذوفه هي صورة الهمزة لا الف يا وهو
خلاف قول ابن مالك واما آدم فلم تحذف الف يا معه لانه حذف منه الالف المبدله من

فانه

تا افعل فلم يجمعوا عليه حذف الفين قال ابوحيان ومفهوم كلام ابن مالك انه لا يجوز
الحذف في نحو يا جعفر ويا زيد لانه لم يتصل بهمزة ونص احمد بن يحيي علي انه يجوز في مثل
ذلك الاثبات والحذف كانهم جعلوا يا مع ما بعدها شيا واحدًا اقاموا يا مقام الالف
واللام بدليل انهم لا ينادون بيا ما هي فيه فلذلك حذفت الالف وتحذف احدي لينين
متماثلين كادم وامن وال واسرابيل وبني وداود وطاوس ويستوون ويلوون ويا وا
الي الكهف وجاوا وباوا وشاوا كذا جزم به ابن مالك بشرط ان لا يلبس كقرا حذرًا
من التباس المثني بالمفرد وقارئين حذرًا من التباس المثني بالجمع وفوول وموول
حذرًا من التباسه بفول وصول قال ابوحيان ولم يبين ايهما المحذوف والقياس يقتضي
انها الساكنه لثقل المتحرك بالحركة قال وجوز بعضهم كتابة الواوين علي الاصل واختاره
ابن الصايغ والقياس خلافه كراهة اجتماع المثلين ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة
وكلمتين حذف ايضا واحد نحو يا آدم ومسات وبرات والنبيين والتحين ليسووا
وتنوين ص وتنوب اليا عند الجمهور عن الالف مختوم بها اسم اوفعل ثالثه مبدله
من يا او رابعه فصاعدًا مطلقا ما لم تل يا في غير يحي علما فيل او غيره فان وليها ضمير
متصل او نا فقولان والاصح في كلا وكلتا الالف الا لدي وعلي الاول ان نون فثنا لتها
قال سيبويه المنصوب بالف وغيره بيا وتعرف اليا بالتثنية والجمع والهمزة والاسناد
الي الضمير والمضارع وكون الفا او العين واوا ولا يكتب باليا مبني غير متي ولا حرف
غير بلي والي وعلي وحتي الاموصوله بما الاستفهاميه ش النوع الخامس
احكام البدل فتكتب كل الف رابعه او خامسه او سادسه في اسم او فعل بيا نيابة
عن الالف سوا كان اصلها اليا او الواو ام كانت زايده لالحاق او لتانيث او لغير ذلك
كحبلي وملهي ومعزي واعطي وتخشي والخوزلي واقتضي واعتري وتخشي ويستقصي
واستقضي ويستقضي وتبعثري الا ان تكون تاليه ليا كدنيا ومحيا واحيا وخطايا
واستحيا الا يحيي علما فانه يكتب باليا فرقا بين يحيي الاسم وبين يحي الفعل والحق المبرد
بيحيي كل علم منقول من الفعل كان يسمي باعيا فكتبه باليا والحق ابو جعفر النحاس
كل علم منقول من الاسم كرويا علم فكتبه باليا فرقا بينه وبين رويا الجمع كما فرقوا بين
يحيي العلم والفعل والجمهور كتب الجميع بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف
منهم من يكتبه باليا ومنهم من يكتبه بالالف نحو ملهاك ومستدعاه كذا حكي الخلاف في
التسهيل ولم يرجح شيا قال ابوحيان واختيار اصحابنا كتبه بالالف اذا اتصل به ضمير
نصب او خفض سوا كان ثلاثيا او ازيد الا احدي خامسه فتكتب باليا حال اتصالها
بضمير الخفض نحو احديهما كحالها دون الاتصال واختلفوا اذا اتصل بتا التانيث فتقلب
ها في الوقف فذهب البصريون الي انها تكتب الفا لتوسطها واجاز الكوفيون كتبها
باليا ولم يتعدوا بتا التانيث وسوا في ذلك ايضا الثلاثي والازيد هذا كله تفريع

علي النون المصدريه وهو الاشهر وحكي ابن عصفور ان الفارسي زعم انه لا يكتب كلا
تقدم ذكره الا بالالف ابدا وكذا الثلاثي الا في كان الهمزة المنقلبه عن ياء او واو في
مثل ردا وكسا لا تكتب ابدا الا علي صورتها لا علي اصلها ورده ابن عصفور بان الالف
المنقلبه ترجع الي اصلها في بعض الاحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط في ساير المواضع
علي ذلك والهمزة لا تعود الي اصلها في موضع من المواضع وقال ابن الضايع هذه الحكايه
بعيده جدا عن الفارسي بل مراده انه القياس قال وللفارسي ان يقول ان كانت العلة
الرجوع الي الياء في بعض المواضع فلتكتب المنقلبه عن الواو واوا لرجوعها اليها في
بعض المواضع وان كانت العله التفريق لزم الاعتراض بالهمزة بل الاولي ان يقال
للفارسي فرقت العرب في اللفظ بين هذين الالفين بالا ماله فحمل الخط منها علي ذلك
ولم يفرق بين الهمزتين وقال ابو حيان في المسيلة ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور
ومذهب الفارسي والثالث انه لا يلتزم الف ولا يا بل يجوز ان يكتب بالياء وهو
الاختيار ويجوز ان يكتب بالالف وذلك قليل وقد رايت بخط بعض النحويين وهو
عيسي الملطي عيسا بالالف في كتاب ترك عليه واما الالف الثالثه فمذهب الجمهور
انها ان كانت مبدله من ياء كتبت ياء ايضا نحو رحي ورمي وان كانت مجهولة الاصل
كخسا او كانت مبدله من واو كعصا وغزا كتبت بالالف ومقابل الجمهور قول الفارسي
المتقدم انه لا يكتب شي بالياء وقول الكسائي ان ما كان من الفعل عينه همزة نحو شا
فانه يجوز ان يكتب بالياء وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع الفين وما كان
من الاسم علي وزن فعل او فعل فانه يكتب بالياء ابدا وان كان من ذوات الواو
نحو الكبي والبصريون لا يجوزون شيا من ذلك ومذهب البصريين في كلا ان يكتب
بالالف لان الفها منقلبه عن واو ومن زعم انها منقلبه عن ياء كما ذهب اليه العبدي
فانه يكتبها بالياء وكتبت علي الاول كلتا بالالف حملا علي كلا وكان القياس ان تكتب
بالياء لان الفها رابعه ويعرف كون الالف مبدله من الياء بالانقلاب في التثنيه نحو
رحي ورحيان او في الجمع بالالف والتا نحو حصي وحصيات او في المره نحو رمي رميه
او في الاسناد الي ضمير نحو رميت او في المضارع نحو يرمي ويكون الفعل معتل العين
او الفا بالواو نحو هوي وروي ودوي ورعي ولا يكتب اسم مبني بالياء الا متي لا ما لتها
ولا شي من الحروف بالياء الا بلي لاما لتها ايضا والي وعلي وحتي لعودها يا في اليه
وعليه قال ابن الانباري وانما كتبت حتي بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها
علي الظاهر والمضمر فلزم فيها الالف مع المضمر حين قالوا حتاي وحتاك وحتاه
وانصرف الي الياء مع الظاهر حين قالوا حتي زيد انتهي فان وصلت الثلاثه بما الاستفهاميه
كتبن بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحتام وقال الزجاجي اذا اشكل عليك
شي مما اخره الف فاكتبه بالالف لانه الاصل وكما ذهب بعضهم وهو الصحيح الي ان جميع

ماجاز

جاز ان يكتب بالياء جاز ان يكتب بالالف ص ورسم المصحف متبع ومن ثم قيل
خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض اما القافيه فالمقيده تستوفي حروفها
الا ما يتم الوزن دونه فان كان الروي فيها الفا ابدا والمطلقه نصبا بالف والمختار حذف
صلة غيرهم والممدوده بالفين وما مر من زياده او حذف او بدل مفقود ش رسم
المصحف متبع لاتباع السلف رضي الله عنهم وقد وقع فيه اشياء كثيره من الوصل والفصل
والزياده والحذف والبدل علي خلاف ما تقدم تقريره كوصل الن نجمع عظامه امن هو قانت
وفصل وزياده يا في بايبد ومن نباي المرسلين وملايه وملايهم والف في الربوا
وان امرؤا وحذف الف لنشوا وكتابة واو صورة الهمزة وزيادة الف بعدها وكتابة
مازكي بالياء وقياسه الالف لانه من ذوات الواو وكتابة الصلاة والزكاة والحياة
ومشكاة ومناة والربا بواو بدل الالف وهذا كله مما ينقاد اليه في كتابة المصحف
ولا يقاس عليه خارجه اذا وقعت هذه الالفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب الا
علي القوانين السابقه ولهذا قال ابن درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض
قال ابو حيان وذلك ان العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذي يعتد به في صنعة
العروض انما هو ما يلفظ به لانهم يريدون به الحروف التي يقوم بها الوزن متحركا
كان او ساكنا فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفها في الوقف والمدغم حرفين ويكتبون
الحروف بحسب اجزا التفعيل فقد تنقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الاجزا كقوله
يا دار مية بالعليا فالسند اقوت وطال عليها سالف الابد لان تقطيعه
مستفعلن فعلن اربع مرات وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض
يا دار ميه بالعليا فالسند اقوت وطال عليها سالف الابد قال فقد صار الاصطلاح
في الكتابه علي ثلاثة انحا اصطلاح العروض واصطلاح المصحف واصطلاح الكتابيين
في غير هذين قال وعلم الخط ويقال له الهجا ليس من علم النحو وانما ذكره النحويون في
كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدي في لفظه وفي كتبه ولان كثيرا من الكتابه
مبني علي اصول نحويه ففي بيانها بيان لتلك الاصول ككتابة الهمزة علي نحو ما تسهل
به وهو باب من النحو كبير انتهي كذا ص ووقع النقط
لرفع الاشتراك ومن ثم اختار ابو حيان نقط القاف والنون والياء وصلا لا فصلا
وبعضهم نقط الشين واحده والزجاجي نقط هاء التانيث ونقط اهل الغريب كل
مهمل الا الحاء اسفل وربما كتبوا تحته مثله او همزة او نونه علامة او نحو اصطلاحا
ش قال ابو حيان منها ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك وقصدوا
بتقليل الصور الاختصار فكما ان في اللفظ المشترك كالعين فكذلك فعلوا في الصور
جعلوا فيها المشترك قال هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس كذلك لانهم وضعوا
فارقا وهو النقط بواحده او اكثر والاهمال فليس ادل من المشترك فالصورة

والنقط مجموعها دل على اشكال الحروف قال ومن الحروف ما يلتبس بالخط اذا وصل
بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ولذلك ينبغي ان لا ينقطن في
الفصل اذ لا يحصل اشتراك لان لها صورة خاصة بها فيكون اذ ذاك كالكاف انتهى ،
واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل
بها والاكثر على نقطها بثلاث واختار الزنجاني في اخرين نقط هاء التانيث في نحو رحمة
فرقا بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت والادباء منهم الحريري يعدونها في الحروف
غير المنقوطة ولهذا اتوا بها في الابيات والرسايل التي التزموا عروها عن حرف
منقوط ونقط اهل غريب الحديث كل حرف مهمل من اسفل مبالغة في الايضاح ودفع
توهم السهو عن النقط الا الحاء اذ لو نقطت لا لتبست بالجيم ومنهم من يكتب تحت
الحرف المهمل حرفا صغيرا او همزة او فوقه علامة او نحوه اصطلاحات لاهل الحديث

وهذا اخر ما تضمنه جمع الجوامع والكلام عليه ص

وقد تقدم جمع الجوامع نظما ، المودع من فنون العربية جمعا جما ، الكاين من بلاغة
الايجاز وعذوبة الالفاظ بالمحل الاسمى ، الفايق على نظرايه ايجازا وجمعا ، المرفوع
عن همم معاصريه قطعا ، المشيد اركان مبانيه احكاما ووضعا ، فعليك بحفظ
عبارته وتامل فحواها ، واياك والمبادرة بانكارها لا لشك سواها ، ودونك وابراز
محاسنها التي لا تخفى الا على جامد البصيرة اعماها ، فربما خالف غيره في تعبير او تاخير
او تقديم ، فظنه من لا فطنة له عدولا عن المنهج القويم ، وما دري ان ذلك لامر
مهم يستخرجه النظر السليم ، وربما افصحت بذكر ارباب الاقوال ولو بالتعداد ،
اما تقوية لمن نسب اليه الانفراد ، او لتفرد وغير ذلك من الامور التي تقصد
لتستفاد ، وربما نقلنا عن احد خلاف ما نسبه بعض المشاهير اليه ، فحسبه
غلطا من لا اطلاع له ولا تحقيق لديه ، وما شعر ان ذلك
بعد التطلع والفحص الشديد عليه ، فدونك مختصرا
انطوى على زبدة ما به مصنف ، واحتوى
على ما به العيون تقر والاسماع
تشنف ، واتى من العجب العجاب
بما لم يجمعه قبله مولف فحق
ان يكون على كتب الانام
سريا ، وبانواع المحامد
والمحاسن حريا جعلنا
انتهى كلام المولف رحمه الله ، الله به مع الذين انعم ، ونفعنا به امين
وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله ، عليهم ورنعهم ، على سيدنا محمد واله وسلم
مكانا عليا

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقف عنه